

# شرح الألفية

على ألفية ابن مالك

المسمى « منهج السالك إلى ألفية ابن مالك »

حقيقه، وشرح شواهد

محمد محي الدين عبد الحميد

الأستاذ في قسم التخصص بكلية اللغة العربية

بالجامع الأزهر

## الطبعة الثانية

الطبعة الثانية

مزيدة ومنقحة

حقوق الطبع محفوظة للشارح

طبعة مطبعي الباب المسمى دار الأندلس

١٣٦٣ هـ / ١٩٤٤ م / ٨٥٠



بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى

## الحال

(الحالُ) يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ ، ومن التأنيث قوله :

إِذَا أُعْجِبْتِكَ اللَّهْرَ حَالٌ مِنْ أُخْرَى فَدَعَهُ وَوَاكِلَ أُخْرَهُ وَاللِّيَالِيَا<sup>(١)</sup>  
وسياى الاستعمالان في النظم .

(١) قد سبق استشهد المؤلف بهذا البيت في باب المفعول معه ، وهو الشاهد ( رقم ٤٣٩ )  
وشرحناه في موضعه من هذا الكتاب شرحا لا يحتاج معه إلى إعادة شيء منه ، فارجع إلى ذلك  
في الجزء الثاني ( ص ٤١٨ ) .

ولما نبين لك في هذا المقام مكان الاستشهاد به لما هنا ؛ إذ كان موضع الاستشهاد في باب  
المفعول معه غير موضعه ههنا ؛ فنقول : اعلم أن لفظ الحال يذكر فيقال : « حال » ويؤنث فيقال :  
« حالة » بالتاء ، وأن معناه قد يذكر : فيعود الضمير عليه مذكرا ، ويسند إليه الفعل بغير تاء ،  
ويشار إليه باسم الإشارة الموضوع للمذكر ، وغير ذلك مما لا ييسر عليك استقصاؤه ، وهذا  
البيت دليل على تذكير لفظه : أى الإنيان به مجردا من التاء ، وهو ظاهر . ومثله قول  
امرئ القيس :

سَمَوْتُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَا نَامَ أَهْلُهَا مُسْمُوَ حَبَابِ الْمَاءِ حَالًا عَلَى حَالٍ

لكنه قد بقي لك أن تسأل فتقول : إذا كان لفظ الحال مذكرا أفيجوز — مع ذلك —  
تذكير ضميره وتذكير وصفه ونحوها وتأنيثهما أم أنه يتعين في معناه أن يكون مذكرا طبقا  
للفظه ، وكذا إذا كان لفظه مؤنثا أفأنا في سعة من أن أذكر معناه أو أوئنه أم أنه يتعين  
على تأنيثه ؟

والجواب على ذلك أن نقول لك : أما إذا كان لفظ الحال مذكرا فأنت في سعة من أن  
تذكر معناه أو تؤنثه ، نقول : هذا حال ، وهذه حال ، ونقول : حال حسن ، وحال حسنة ،  
ونقول : الحال الذي أنا فيه طيب ، والحال التي أنا فيها طيبة ، ونقول : كان حالنا يوم كذا  
جميلا ، وكانت حالنا يوم كذا جميلة . والدليل على صحة ذلك قول الشاعر في بيت الشاهد الذي  
نحن بصدده : « أعجبتك حال » فأنت تراه قد أنت الفعل مع تذكير لفظ الحال ، وهو الذي  
أشده الشارح من أجله ؛ وقد ذكر أبو العيب المتنبي الفعل مع تذكير لفظ الحال في قوله :

لَا خَيْلَ عِنْدَكَ تَهْدِيهَا وَلَا مَالٌ نَلْبَسُهُ النُّطْقُ إِن لَمْ يُسْعِدِ الْحَالُ

فأما إذا كان لفظ الحال مؤنثا فليس لك معدى عن تأنيث فعلها والإشارة إليها وضميرها



وهو في اصطلاح النحاة :

(وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ<sup>(١)</sup> مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَقَوْلِكَ أَذْهَبُ)

فالوصف : جنس يشمل الحال وغيره ، ويخرج نحو الْقَهْقَرَى في قولك : رَجَعْتُ

الْقَهْقَرَى<sup>(٢)</sup> ؛ فإنه ليس بوصف ؛ إذ المراد بالوصف : مَا صِيغَ مِنَ الْمَصْدَرِ ؛ لِيَدُلَّ عَلَى

مُنْتَصِبٍ ، وذلك : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأمثلة المبالغة ، وأفعال التفضيل .

وَفَضْلَةٌ : يخرج العمدة ، كالمبتدأ في نحو : أَقَامَ الزَّيْدَانِ ، والخبر في نحو : زَيْدٌ قَائِمٌ .

وَمُنْتَصِبٌ : يخرج النعت ؛ لأنه ليس بلازم النصب .

ومفهم في حال كذا : يخرج التمييز في نحو : لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا .

( تنبيهان ) : الأول : المراد بالفضلة ما يُسْتَفْنَى عنه من حيث هو هو ، وقد يجب ذكره

اعراض كَوْنِهِ سَادًا مَسَدًا عَمْدَةً : كَضَرَبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا ، أو لثَوَافِي الْمَعْنَى عَلَيْهِ ، كقوله :

٤٧٠ — إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيرًا كَأَنَّهَا بِأَلُهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ

ووصفها وغيرها ، تقول : طابت حالتنا ، وهذه حالة طيبة ، وحالتنا كانت طيبة ، بالتأنيث في جميع ذلك .

ومن شواهد تأنيث لفظ الحال قول الشاعر :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا عَلَى جُودِهِ صَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ

(١) اختلفوا في نصب الحال من أي باب هو ، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال : أولها أنه من باب

المفعول به ، وثانيها أنه من باب المشبه بالمفعول به ، وثالثها أنه من باب المفعول فيه ، وهو من

نوع ظرف الزمان ، من قبل أن الحدث وما أشبهه واقع في زمان الحال ، ألا ترى أن الجيء

الذي في قولك : « جاء زيد راكباً » واقع في حال هو الركوب ، وذلك مردود ببيان الفرق بين

الحال وظرف الزمان ، فإن الظرف غير المظروف فيه ، أما الحال فهو نفس صاحبه ؛ فلا يكون

مظروفاً فيه ولا بعض المظروف فيه .

(٢) القهقرى — بفتح القافين بينهما هاء ساكنة مقصورا — ومثله القهقرة : الرجوع

إلى خلف ، ولم يذكر المجد في القاموس ثانيهما ، وتقول : تقهقر فلان ، وقهقر ، ورجع القهقرى .

وتثنية القهقرى القهقران ، بحذف الألف والقياس يقضى بقلها ياء .

٤٧٠ — هذا البيت من كلمة طويلة لعدي بن الرعلاء . والرعلاء — بفتح الراء وسكون العين

المهملتين — أم الشاعر ، وقد اشتهر بها ، وهو أحد شعراء الجاهلية ، من غسان . وأول الكلمة قوله :

كَمْ تَرَكَمَّا بِالْعَيْنِ عَيْنِ أَبَاغٍ      مِنْ مُلُوكِ وَسَاقَةِ أَلْقَاءِ  
 فَرَقَتْ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ نَعِيمِ      ضَرْبَةً مِنْ صَفِيحَةٍ جَبَلُوءِ  
 رُبَّمَا ضَرْبَةً بِسَيْفِ صَقِيلِ      بَيْنَ بُصْرَى وَطَمَنْقَةَ نَجْلَاءِ  
 وَغَمُوسٍ تَصِلُ فِيهَا يَدُ الْآ      سِي وَيَعْنَى طَيِّبَهَا بِالذَّوَاءِ  
 رَفَعُوا رَايَةَ الضَّرَابِ وَأَعْلَوْا      لَا يَذُودُونَ سَامِرَ الْمَلْحَاءِ  
 فَصَبَّرْنَا النُّفُوسَ لِلطَّعْنِ حَتَّى      جَرَّتِ الْخَيْلُ بَيْنَنَا فِي الدَّمَاءِ  
 لَيْسَ مِنْ مَاتَ فَاشْتَرَّاحَ بِمَيِّتِ      إِنَّمَا الْمَيِّتُ مَيِّتُ الْأَخْيَاءِ  
 إِنَّمَا اللَّيْتُ مِنْ يَبِيشِ كَثِيبَا      ... الْبَيْتِ ...

وبعده قوله :

فَأَنَاسُ يُمَصِّصُونَ عِشَارًا وَأَنَاسُ حُلُوفُهُمْ فِي الْمَاءِ

اللفظ : « أباغ » بضم الهمزة وفتحها بعدها باء موحدة وآخره غين — موضع بطرف الشام ، وفيه وقعت موقعة عظيمة بين الغساسنة ملوك الشام الخاضعين لقبصر الروم وعلى رأسهم الحارث الغساني والناذرة ملوك الحيرة الخاضعين لكسرى فارس ، وفيه قتل المنذر بن المنذر ملك الحيرة ، قتله رجل من بنى حنيفة اسمه شمر بن عمرو « وساقفة » الساقفة في الأصل : مؤخرة الجيش ، ولكنه أراد به هنا معنى السوقفة ، وهي الرعية ، ليصح مقابلتها بالملوك « ألقاء » : جمع لقي — بفتح اللام والقاف ، بزنة قتي — واللقى : الشيء المطروح في الأرض « صفيحة » أراد بها السيف « جلاوء » أراد بها مجلوة ، ولا يوجد في كتب اللغة التي بين يدي الجلاوء بمعنى المجلوة ، والذي بها : جلى الشعر — بزنة رضى — أى انحسر عن مقدم الرأس ، والوصف أجلى ومؤنته جلاوء ، وقد روى البغدادي في الخزانة ( ٤ — ١٨٨ بولاق ) في مكان هذه الكلمة « نجلاء » والنجلاء : الواسعة ، ولا يصح وصف السيف بالسعة « ربما ضربة بسيف صقيل — إلخ » أنشده الرضى في شرح الكافية دليلا على أن « ما » التي تتصل برب قد تكون زائدة فلا تكف رب عن العمل فيما بعدها بآية أن الرواية بخفض « ضربة » والصقيل : فعيل بمعنى مفعول ، من صقلت السيف أصقله صقلا ؛ إذا جالوته . و بصرى — بضم الباء الموحدة وسكون الصاد المهملة مقصورا — بلد قرب الشام هي كرمى حوران ، وكان يقوم فيها سوق في الجاهلية . والراء بين أماكن بصرى ؛ وذلك لأن « بين » لا تضاف إلا لمتعدد لفظا ومعنى نحو جلست بين محمد وإبراهيم ، أو متعدد معنى فقط نحو جلست بين الصديقين ، ومن ثمة لا يعطف على ما تضاف إليه إلا بالواو

مق كان مفردا ، ومن هنا أخذوا على امرئ القيس قوله في مطلع معلقته \* بَيْنَ الدَّخُولِ  
فَحَوْمِ \* وأجيب عن هذا المأخذ بمثل ما وجهنا به قول عدى « بَيْنَ بُصْرَى » بأن المراد  
بين أما كن الدخول فأما كن حومل ، ومن الناس من يفر من هذا المأخذ في روى العبارة هكذا :

رُبَّمَا ضَرَبَهُ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ دُونَ بُصْرَى وَطَعَنَهُ نَجْلَاءَ

والطعنة النجلاء : الواسعة « وغموس » معطوف على طعنة نجلاء ، والغموس — بفتح  
الغين المعجمة — النافذة ، وقد وصفها بقوله « تضل فيها يد الآسى » والآسى : المداوى ،  
اسم فاعل : من أسا الجرح بأسوه ؛ إذا داواه « ويعيا طبييها بالدواء » أى يعجز عن معرفة  
الدواء الناجع ولا يهتدى فيها لوجه العلاج المفيد « رفعوارية الضراب — إلخ » الزاية : علم  
الجيش ، والضراب — بكسر الصاد — مصدر ضارب ، وأراد به الحرب ، وأعلوا : معطوف  
على رفعوا ، وله مفعول محذوف يدل عليه المفعول السابق ، والتقدير : رفعوارية الضراب  
وأعلوها ، وإنما فعلوا ذلك تأكيدا لإرادتهم الحرب وتقوية لعزمهم عليه ، ويذودون :  
يطردون ويمنعون ، تقول : ذاده يذوده ذودا وذيادا ؛ إذا منعه وطرده ، ومنه قول  
أبي نواس :

لَا أَدُودُ الطَّيْرِ عَنْ شَجَرٍ قَدْ بَلَوْتُ الْمَرْءَ مِنْ تَمْرَةٍ

والسامر : القوم الذين يتحدثون ليلا ، ومثله السمار في قول امرئ القيس :

سَمَرْتُ إِلَيْهَا بَعْدَ مَا نَامَ أَهْلُهَا مُسْمُو حَبَابِ الْمَاءِ حَلَالًا عَلَى حَالِ

قَقَلَتْ : سَبَّكَ اللهُ ! إِنَّكَ فَاصِحِي أَلَسْتَ تَرَى السَّمَارَ وَالنَّاسَ أَحْوَالِي

والملاح — بفتح الميم وسكون اللام بعدها حاء مهملة — اسم مكان يدفع فيه وادى ذى الحليفة  
« فصبرنا النفوس » يريد حبسناها على ذلك وألزمناها هذه الخطئة ، ومثله قوله تعالى :  
( وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ) « جرت الخيل  
بيننا في السماء » كنهانه عن كثرة القتلى « ليس من مات فاستراح بميت — إلخ » اختلف  
العلماء في الميت — بسكون الياء — أهو بمعنى الميت — بتشديدها — أم هو بمعنى آخر ؟  
فذهب قوم إلى . . . . . معنى واحد ، وأن ساكن الياء مخفف من مشددها ، وأنه يقال :  
مَيْتٌ وَمَيْتٌ ، كما قال : بَيْنَ وَهَيْنٍ وَآيْنٍ وَآيْنٍ ، بدون تفرقة ، وذهب بعضهم إلى التفرقة  
بينهما حتى قال الخليل : انسأنى أبو عمرو :

أَيَا سَائِلِي تَفْسِيرَ مَيِّتٍ وَمَيِّتٍ فَدُونِكَ قَدْ فَسَّرْتُ إِنْ كُنْتَ تَعْقِلُ  
فَنَ كَانَ ذَا رُوحٍ فَذَلِكَ مَيِّتٌ وَمَا الْمَيِّتُ إِلَّا مَنْ إِلَى الْقَبْرِ يُحْمَلُ

وحاصله أن الخفف يطلق على من فارق الحياة والمثقل يطلق على من يعيش عيشة الدالة والبؤس ،  
والذين ذهبوا إلى التفرقة إنما استندوا إلى شيء يشبه كلام عدى بن الرعاء الذي معنا ، وإن  
كان ظاهر كلام عدى عكس تفسير أبي عمرو الذي أنشده الخليل ، وقلنا ظاهر كلام عدى  
لأننا لا نظن أن شعراء الجاهلية قد قصدوا إلى تصنيف متون في اللغة وقواعد العربية ولا يظن  
ذلك أحد أصلا ، وعندنا أنهما بمعنى واحد ، وقد أنشد أول هذين البيتين الجاحظ في البيان  
والتبيين ( ج ١ ص ١١٢ )

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص « من » اسم موصول اسم ليس « مات » فعل  
ماض فيه ضمير مستتر فاعله ، والجملة صلة « فاستراح » الفاء عاطفة ، استراح : معطوف على  
مات « يميت » الباء زائدة ، ميت : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدره منع من ظهورها اشتغال  
المحل بحركة حرف الجر الزائد « إنما » أداة حصر لا محل لها « الميت » مبتدأ « ميت » خبره  
« الأحياء » مضاف إليه « إنما » أداة حصر « الميت » مبتدأ « من » اسم موصول خبر للمبتدأ  
« يعيش » فعل مضارع مرفوع بالضم ، وفيه ضمير مستتر فاعله ، والجملة لا محل لها صلة « كئيبا »  
حال من الضمير المستتر في يعيش « كاسفا » حال ثانية أو صفة للأولى « باله » بال : فاعل  
بكاسف ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل المبني للعلوم ، والضمير مضاف إليه « قليل » حال تالفة  
أو صفة ثانية للأولى « الرجاء » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إنما الميت من يعيش كئيبا » فإن كئيبا حال من الضمير المستتر  
في يعيش على ما بينا في الإعراب ، ولا يمكن أن يستغنى الكلام عن هذه الحال ؛ لأنك  
لو استغنيت عنها فاقتصرت على قولك « إنما الميت من يعيش » لتناقض الكلام وفسد ؛ إذ تكون  
قد أخبرت عن الشيء بضده ، ومن حق المبتدأ أن يكون خبره عينه لا ضده ، وهذا يستدعي  
أن تكون كلمة « فضلة » المأخوذة في تعريف الحال ليست بمعنى ما يستغنى عنه الكلام ؛  
إذ لو كانت بهذا المعنى لاتقضى التعريف بإيراد مثل هذا الشاهد ومثل قوله تعالى : ( وما خلقنا  
السموات والأرض وما بينهما لاعبين ) فإن الكلام لا يستغنى عن قول الشاعر « كئيبا »  
وما بعده ولا يستغنى عن قوله تعالى ( لاعبين ) وكل منهما حال . بل يكون معنى قولهم « فضلة »  
في تعريف الحال : ما يبقى بعد تمام الكلام ، نعتي بعد استيفاء أركان الجملة ، وليس نمة حال  
يجب ، إلا بعد كلام تام ، وهذا مساو لما ذكره الشارح من تعريف الفضلة بما يستغنى عنه من

الثانى : الأولى أن يكون قوله « كَفَرَدَا أَذْهَبُ » تنميا للتعريف ؛ لأن فيه خليلين : الأول أن فى قوله « منتصب » تعريفا للشيء بحكمه ، والثانى أنه لم يقيد منتصب بالزوم ، وإن كان مراده ؛ ليخرج النعت المنسوب : كرايت رجلاً ركباً ؛ فإنه يفهم فى حال ركوبه ، وإن كان ذلك بطريق الزوم لا بطريق القصد ؛ فإن القصد إنما هو تقييد المنعوت . ( وَكَوْنُهُ ) أى : الحال ( مُنْتَقِلاً ) عن صاحبه غير ملازم له ( مُشْتَقّاً ) من المصدر ليدل على متصف ( يَغْلِبُ ، لَكِنَّ لَيْسَ ) ذلك ( مُسْتَحَقّاً ) له .

فقد جاء غير منتقل ؛ كما فى الحال المؤكدة ، نحو : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ، و « يَوْمَ أُبَيْثُ حَيًّا » والمشعر عاملها بتجدد صاحبها ، نحو « وَخَاقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا » وقولهم : خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلُ مِنْ رِجْلَيْهَا ، وقوله :  
٤٧١ — وَجَاءَتْ بِهِ سَبْطُ الْعِظَامِ كَأَمَّا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لَوَاهِ  
وغيرها ، نحو : دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِيْعًا ، « فَأَيْمًا بِالْقِسْطِ » .

حيث هو ؛ لأن الذى يستغنى عنه الكلام من حيث هو إنما هو ما ليس ركنا من أركان الكلام وما يحىء بعد تمام الكلام هو كذلك . ومرادنا بأنه بعد تمام الكلام أنه بعده حقيقة أو حكما .  
٤٧١ — هذا البيت لرجل من بنى جناب من بلقين ، وكان يتزوج ابنة عمه ، وكان له منها ولد اسمه سيار ، وكان له — مع ذلك — ولد آخر أمه جارية واسمه خندج ، وكان يبر خندجا ويلطف به ، فكانت ابنة عمه تعذله على ذلك وتلومه وتغاضبه ، فقال فى ذلك :

لَا تَعْذِلْنِي فِي خُنْدُجٍ ؛ إِنَّ خُنْدُجًا وَلَيْتَ عَفْرَيْنَ لَدَيْ سَوَاهِ  
حَمَيْتُ عَلَى الْعَهَّارِ أَطْهَارَ أُمِّهِ وَبَعْضُ الرَّجَالِ الْمُدَّعِينَ غُشَاهِ  
وَجَاءَتْ بِهِ سَبْطُ الْعِظَامِ كَأَمَّا ..... البيت .....

اللفظة : « لا تعذلى » لا تلومى ، وتقول : عذله يعذله عذلا — من بابى ضرب وقتل — إذا لومه ، فاعتدل هو : أى لام نفسه ورجع ، ومفعول لا تعذلى محذوف للعلم به ، أصل الكلام لا تعذلىنى « عفرين » بكسر العين والفاء وبتشديد الراء بعدها — اسم موضع مشهور بعظام الآساد « العهَّار » بضم العين المهملة وتشديد الهاء — جمع عاهر ، وهو اسم فاعل من عهر عهرا — بوزان تعب تعبا — ويقال أيضا : عهر عهورا — بوزان قعد قعودا — إذا جُر وزنى ، وفى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم : « الولد للفراش وللعاهر الحجر » يريد : أن النسب

إنما يثبت بين المولود وصاحب الفراش الذي ولد هذا المولود عليه ، وللزاني إقامة الحد عليه وقذفه بالحجر ، ويقال : بل معناه أن للزاني الحبية ولا يثبت له نسب ، وذلك كما يقال : لفلان التراب ، وفيه التري ، يريدون أن سعيه خاسر وأنه قد خاب فيه ، وذلك للرد على من كان يثبت النسب بالزنى من العرب ؛ فالحديث إبطال لذلك « أطهار » جمع طهر — بضم الطاء — وهو النقاء من الحيض ، وإنما خص الأطهار بالذكر مع أنه يحكى أمه في جميع الحالات لأن وقت الطهر هو مظنة أن بأنها العهار، أما وقت الحيض فهو وقت اعتزال في ذاته ، وكفى بذلك عن أن حندجا صحيح النسب إليه « غناء » بضم الغين المعجمة ، بزة غراب — أصله ما يعلو وجه الماء من القش ونحوه ، ويراد به ما لا نفع فيه ولا غناء عنده « سبط العظام » سبط ههنا هو بفتح السين وسكون الباء ، وتقول : سبط الشعر سبطا فهو سبط — بوزان تعب تعباً فهو تعب — وسبط سبوطه فهو سبط — مثل سهل سهولة فهو سهل — وربما قالوا : شعر سبط — بفتح السين والباء — على أنه وصف بالمصدر من اللفظة الأولى قاله الفيومي في المصباح . وقال ابن منظور : « والسبط ( بالسكون ) الشعر الذي لا جمودة فيه ، وشعر سبط وسبط ( بالسكون وبالكسر ) مسترسل غير جعد ، ورجل سبط الشعر وسبطه ، وقد سبط شعره يسبط سبطا ( مثل تعب يتعب تعباً ) وفي الحديث في صفة شعره : ليس بالسبط ولا بالجعد القلط ؛ السبط من الشعر : المنبسط المسترسل ، والقطط : الشديد الجمودة : أي كان شعره وسطا بينهما . ورجل سبط الجسم وسبطه ( بالكسر وبالسكون ) طويل الألواح مستويها ، بين السباطة ، مثل نخذ ونخذ ، من قوم سباط ؛ إذا كان حسن القد والاستواء . قال الشاعر : \* جاءت به سبط العظام . . . البيت \* ورجل سبط بالمرروف ( بالسكون ) سهل ، وقد سبط سباطة وسبط سبطا ( الأول كجزل جزالة والثاني كتعب تعباً ) ولنة أهل الحجاز : رجل سبط الشعر ؛ وامرأة سبطة ( بالكسر ) ورجل سبط اليدين ( بالسكون ) بين السبوطه : سخي سمح الكفين « اه . وأراد بكونه سبط العظام أنه تام الجسم مكتمل النمو حسن القد والاستواء ، وهذا مما يتمدح به العرب ؛ إذ كانت حياتهم كلها إنما تدور حول الشجاعة وقوة الجسم « عمامته » العمامة — بكسر الغين المهملة — ما يلف على الرأس ، وجمعه عمائم ، ومنه قول الشاعر :

وَنَطَعْنَهُمْ تَحْتَ الْحَبَا بَعْدَ ضَرْبِهِمْ      بَدِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِي الْعَمَامُ

« لواء » هو بكسر اللام علم الجيش يرفع فوق رأس رئيس الجيش ، وهو دون الراية .

الإعراب : « جاءت » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر يعود إلى أمه المذكورة في البيت السابق ، والتاء للتأنيث « به » جار ومجرور متعلق بجاء « سبط » حال من المجرور بالباء ، وهو مضاف ، و « العظام » مضاف إليه « كأنما » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وما : كافة لها

وجاء جامدا (وَيَكْتُمُ الْجُمُودُ فِي) الحال الدالّة على (سِعْرِ) أو مُفَاعَلَة ، أو تشبيهه ، أو ترتيب (وَفِي) كل (مُبْدِي تَأْوُلُ بِلَا تَكْلُفٍ \* كَيْعُهُ) البرّ (مُدًّا بِكَذَا) أى : مُسَعَّرًا ، وبمع (بَدَا بِيَدًا) أى مُفَابِضَةً (وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا : أَيْ كَأَسَدٍ) أى : مُشَبَّهًا لِأَسَدٍ<sup>(١)</sup> ، وادخلوا رَجُلًا رَجُلًا : أى مترتين .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد ظهر أن قوله « وفي مبدى تأول بلا تكلف » من عطف العام على الخاص ؛ إذ ما قبله من ذلك ، خلافا لما في التوضيح .

عن العمل « عمامته » عمامة : مبتدأ ، والضمير مضاف إليه « بين » ظرف متعلق بمحذوف حال من لواء ، وهو مضاف ، و « الرجال » مضاف إليه « لواء » خبر المبتدأ .  
الشاهد فيه : قوله « سبط العظام » فإنه حال من ضمير حنّج ، وهذه الحال لا تفارق صاحبها في وقت من الأوقات ، بل هى ملازمة له في كل حال ، فإن كونه تام الجسم مستكمل القوة لا يفارقه وقتا ما كما يفارقه القيام والركوب ونحوها ؛ فدل ذلك على أن الحال لا يجب فيها أن تكون من الصفات الفارقة لصاحبها أحيانا ، بل إنها تكون كذلك ، كما في قولك : جاء محمد راكبا ، ولقيت عبد الله ضاحكا ، وقد تكون ملازمة غير مفارقة ، كما في بيت الشاهد وكما في الأمثلة التي ذكرها الشارح ، نعم إن أكثر ما جاء عن العرب في كلامهم من الأحوال إنما هو من الصفات الفارقة ؛ فكون الحال وصفا مفارقا أمر غالب كثير ، وليس بواجب ولا لازم .

(١) مما ورد من هذا النوع قول هند بنت عتبة بن أبي لهب :

\* أَيْ السِّلِّ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً \*

وقول رجل من أصحاب علي بن أبي طالب كرم الله وجهه في يوم صفين :

فَمَا بَالُنَا أَمْسَ أَسَدَ الْعَرِينِ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجْفِ

وقول جرير يهجو الأخطل :

مَشَقَّ الْهَوَاجِرُ لِحْمَهُنَّ مَعَ الشَّرَى حَتَّى ذَهَبْنَ كَلَّا كَلًّا وَصُدُّورًا

وقول أبي الطيب المتنبي وإن كان لا يحتاج بمثله :

بَدَّتْ قَمْرًا وَمَالَتْ خُوطَ بَانٍ وَفَاحَتْ عَنَبْرًا وَرَنْتَ غَزَا لَا

وفي تأويل مثله وجهان : أحدهما أن يقدر مضاف قبل الاسم الجامد ، فتقدر فما بالنا أمس مثل أسد العرين ، وما بالنا اليوم مثل شاء النجف ، وبدت مثل قمر ومالت مثل خوط بان وفاحت مثل عنبر ورنت مثل غزال ، وثانيهما : أن يؤول النصب نفسه بما يصح أن يكون هيئة للاسم

الثاني : تقع الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق في ست مسائل ؛ وهي :  
 أن تكون موصوفة ، نحو « قُرْآنًا عَرَبِيًّا » « فتمثل لها بشرًا سويًّا » وتسمى  
 حالا مؤنثة<sup>(١)</sup> .

أو دالة على عدد ، نحو « فَمِّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً » .  
 أو طور واقع فيه تفضيل<sup>(٢)</sup> ، نحو : هَذَا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا .  
 أو تكون نوعا لصاحبها ، نحو : هَذَا مَالِكٌ ذَهَبًا .  
 أو قرعاه ، نحو : هَذَا حَدِيدُكَ خَامًّا ، « وَتَذَحُّونَ الْجِبَالَ جِبُوتًا » .

الذي تقدمه ، فتقدر ما بالبا أمس شجعانا واليوم ضعافا ، وبدت منيرة ، وهلم جرا ؛ وذلك من  
 قبل أن الاسم الذي يشتهر بصفة من الصفات قد يقام مقام هذه الصفة ، ولو كان علم شخص ،  
 مثل حاتم ومادر وإياس ؛ فحاتم يقوم حينئذ مقام جواد ، ومادر يقوم مقام بخيل ، وإياس  
 يقوم مقام فطن ، وقد قالوا : لِكُلِّ فِرْعَوْنٍ مُوسَى ، فنونوهما لأنهما قائمان مقام قولك : لِكُلِّ  
 جَبَّارٍ قَهَّارٌ ، والتأويل الذي ذكره الشارح أقرب إلى الوجه الثاني .

(١) الحال الموصوفة : هي الاسم الجامد الموصوف بصفة هي الحال في الحقيقة ؛ فكان الاسم  
 الجامد وطأ الطريق ومهده لما هو حال على التحقيق ، بسبب مجيئه قبله ، وقد ذكر الشارح  
 شواهدا من الكتاب العزيز ، ولك أن تقبس عليه ، نحو قولك : جاني زيد رجلا بهيا ،  
 ولقيت عليا رجلا كريما .

(٢) ضابط هذا النوع : أن يفضل الشيء على نفسه أو غيره باعتبار طورين : أي حالين ،  
 نحو قولهم : هذا بسرا أطيب منه رطبا ، وهذا ناكلا أشجع من فلان مقدا ، وقد اختلفوا في  
 عامل الحال الأول من الحالين المذكورين في كل مثال منهما : فذهب أبو علي الفارسي وأصحابه  
 إلى أن العامل فيه معنى الفعل الذي تضمنه اسم الإشارة ، ولا يجوز عند هؤلاء أن يكون العامل  
 في أول الحالين أفعال التفضيل ؛ لأنه من الضعف بحيث لا يقوى على العمل في المتقدم عليه ،  
 وذهب المحقق الرضي إلى أن العامل في أول الحالين هو أفعال التفضيل ، مع اعترافه بضعفه ،  
 واستشكل ما ذهب إليه أبو علي بأن مثل هذا التركيب قد يخلو من اسم الإشارة ومن كل ما فيه  
 معنى الفعل ، ولكنه لا يخلو من أفعال التفضيل ، وذلك نحو قولك : زيد رجلا أحسن منه  
 راكبا ، ونحو قولك : تمر نخلتي بسرا أطيب منه رطبا ، والأشهر أن بسرا أطيب منه رطبا ،  
 وما أشبه ذلك من كل تركيب خلافه المبتدأ من معنى الفعل ؛ وقال : « والعامل في مثل هذه  
 الصور أفعال بلاخلاف » ونحن نؤيد هذا ، ونقول : ومتى اتفق أبو علي معنا على أن أفعال التفضيل



وَأَصْلُهُ ، نحو : هَذَا حَاتَمُكَ حَدِيدًا ، و « أَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا » .

وجعل الشارح هذا كله من المؤول بالمشق ، وهو ظاهر كلام والده في شرح الكافية ،  
فيه تكلف ، اه .

( وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَأَعْتَقِدْ تَفْكِيرَهُ مَعْنَى ، كَوَحْدِكَ اجْتِهَادٌ <sup>(١)</sup> )

هو العامل في الحال المتقدم في بعض أمثلة هذه الصورة وجب عليه أن يصير إلى أنه العامل في جميع أمثلتها ؛ لأن الضعف الذي نسبه إليه لم يمنعه من العمل في التقدم في تلك الصورة التفق على أنه العامل فيها ، وإنما أوجبنا عليه أن يصير إلى موافقتنا على إعماله في جميع أمثلة هذا النوع ليكون تخريج الأسلوب كله جاريا على منهج واحد .

(١) مثل المثال الذي ذكره الناظم والأمثلة التي ذكرها الشارح قولهم : أَعْمَلْ هَذَا جَهْدَكَ ،

وَطَاقَتَكَ ، وقولهم : رَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْنِهِ .

وستنكلم على كل تركيب من هذه التراكيب كلمة موجزة ينكشف لك بها أمره ، وتعرف ما فيه من اللغات والتخريجات :

أما قولهم : « أعمل هذا جهدك » فالجهد بضم الجيم وفتحها بمعنى الاجتهاد ، وقال الفراء : هو بفتح الجيم بمعنى المشقة وضمها بمعنى الطاقة . والرواية عن العرب فيه بالنصب ، وخرجها سيبويه على أن « جهدك » مصدر مراد منه اسم الفاعل ، واتصابه على الحال ، وكأنه قيل : أعمل هذا مجتهدا ، وقال أبو علي الفارسي : إنه مصدر باق على مصدريته ، واتصابه على أنه مفعول مطلق ، والعامل فيه اسم مشتق محذوف يقع حالا ، وكأنه قيل : أعمل هذا مجتهدا اجتهداك .  
وأما قولهم : « أعمل هذا طاقتك » فالطاقة : اسم وضع في موضع الطاقة ، فهو في معنى المصدر ، والرواية فيه بالنصب ، والخلاف في تخرجه مثل الخلاف في تخريج قولهم : أعمله جهدك .

وأما قولهم : « رجع عوده على بدنه » فالعود : مصدر عاد إلى الشيء . يعود عودا ، والبدء : مصدر بدأ يبدأ ، ومعناه الابتداء . وقد روي فيه رفع « عوده » ونصبه ؛ فأما رواية الرفع فلا إشكال فيها ولا خلاف ، وعوده : مبتدأ ومضاف إليه ، والجار والمجرور خبره ، والجملة حال من الضمير المستتر في « رجع » ، وأما رواية النصب فهي محل الكلام ؛ وقد اختلف العلماء في تخريجها : فذهب سيبويه إلى أن « عوده » مصدر في تأويل المشتق حال من فاعل رجع ، وقولهم « على بدنه » إما أن يكون متعلقا بالمصدر المؤول بالمشق ، وكأنه قد قيل : رجع عائدا على ما ابتداء ؛ فالحال مؤكدة لعاملها ، والبدء مصدر بمعنى اسم المفعول ، وذهب الرضوي إلى أن « عوده » مفعول مطلق عامله رجع ، وعلى بدنه : متعلق برجع ، وكأنه قد قيل : رجع على بدنه عوده

وَكَلَّمْتُهُ فَأَهْ إِلَى فِي (١) ،

المعهود؛ فالإضافة في « بدئه » في معنى آل العهدية ، ويقال هذا الكلام في حق إنسان عهد منه عدم الاستقرار على ما ينتقل إليه ، بل يرجع إلى ما كان عليه ، ومذهب أبي علي الفارسي أن عوده مفعول مطلق عامله محذوف هو الواقع حالا ، وكأنه قد قيل : رجع عائدا عوده .

وأما قولهم : « ذهب محمد وحده » فإن « وحده » اسم يدل على التوحد والانفراد ، وقد ورد منصوبا في كل تركيب وقع فيه ، إلا في عبارات قليلة جاء فيها مجرورا بالإضافة ، وهي قولهم في المدح : فلان قَرِيبٌ وَحْدِهِ ، وَنَسِيحٌ وَحْدِهِ ، وقولهم في المعجب برأيه : فلان رَجِيلٌ وَحْدِهِ ، وقولهم في اللوم : فلان عَيْبٌ وَحْدِهِ ، وَجَحِيشٌ وَحْدِهِ . وقالوا : جاء فلان على وحده ، وهم يريدون جاء على انفراده . هذه هي العبارات التي جاءت فيها هذه الكلمة مجرورة ، وهي فيما عداها منصوبة . وقد اختلف العلماء في تخريجها في حالة النصب : فذهب سيبويه والخليل بن أحمد إلى أنه اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع مشتق منصوب على الحال ؛ وكأنه قد قيل : جاء زيد إحدادا ، بمعنى جاء زيد متوحدا : أي منفردا ، وذهب يونس وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية ، قال المحقق الرضي : « ومذهب الكوفيين أن انتصاب وحده على الظرفية : أي لامع غيره ، فهو في المعنى ضد معا في قولك : جاءوا معا ؛ وكان أن في معا خلافا : هل هو منتصب على الحال أي مجتمعين ، أو على الظرف أي في مكان واحد ، فكذا اختلف في وحده في نحو جاء وحده : أهو حال أي منفردا أو ظرف أي لامع غيره » اه كلامه . ونقول : لا يبعد أن يقال في « جاء وحده » إنه منصوب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف تقع جملته حالا ، وكأنه قد قيل : جاء زيد يتوحد توحدا : أي ينفرد عن الأصحاب انفرادا ، أو يقال : هو مفعول مطلق عامله اسم مشتق يقع حالا من فاعل جاء ، وكأنه قد قيل : جاء زيد منفردا انفرادا ، كما قال أبو علي الفارسي في الكلمات التي ذكرنا توجيهات العلماء فيها من قبل .

(١) قد وردت هذه العبارة بروايتين : الأولى « كلته فوه إلى في » وهذه الرواية لا إشكال فيها ولا خلاف ، وفوه : مبتدأ مرفوع بالواو ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ، والجملة في محل نصب حال . والرواية الثانية « كلته فاه إلى في » وهذه الرواية هي التي نارت حولها عجاجة الكلام وكثرت فيها التخريج ، ونحن نوجز لك فيها كلمة لعالمنا تدنيك من معرفة ما دار فيها من مباحث العلماء . وقبل أن نأخذ في بسط الكلام نريد أن نتنى عنك وهما قد يخطر ببالك فتزل ، وذلك أنه لا يجوز لك أن تتصور أن قولهم « فاه » مبتدأ جرى به على لغة من يلزم الأسماء الخمسة الألف في الأحوال كلها كما قال قائلهم :

إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا قَدْ بَلَّغَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَاهَا

وَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ<sup>(١)</sup> ،

نقول : إنه لا يجوز لك أن تتوهم ذلك وتدعى أنك قد ظفرت بما غاب عنك من سبقك من خول هذا الشأن ، وأن مؤدى الروايتين وتخريجهما واحد ، غاية ما في الأمر أن رواية الواو نطق بها جمهرة العرب ورواية الألف نطق بها قوم هذا الراجز أو نحوهم ، لا ينبغي لك أن تفهم هذا لأننا وجدنا شعراء العربية العارفين بلغات القوم وبوجوه كلامهم قد جاءوا بهذه العبارة منصوبة بحيث لا تحتمل هذا الاحتمال . انظر إلى قول أبي الطيب التنبلي :

قَبَلْتَهَا وَدُمُوعِي مَرْجُ أَدْمُعِهَا وَقَبَلْتَنِي عَلَى خَوْفٍ فَمَا لِقَمِّ

فانك لانتطيع في هذا ونحوه إلا أن تعترف بأن الكلمة قد وردت منصوبة ، والأولى كما عرفت مرارا أن نحمل ما يردنا من كلامهم على ما هولنة الجمهرة ما لم يمنع من ذلك مانع . ثم نقول . ذهب سيبويه وجمهرة البصريين إلى أن « فاه » حال لأنه في تأويل اسم مشتق ، ولم يبين متعلق الجار والمجرور بعده ؛ فقال البدر الدمامي : الجار والمجرور بيان مثل « لك » في قولك : سقيا لك ، ورعيا لك ، وقال العلامة السبان : « الأظهر عندي أن إلى في صفة لفاه ، أي الكائن إلى في : أي الوجه إلى في » اه . وذهب جمهور الكوفيين إلى أن « فاه » مفعول به لام فاعل محذوف يقع حالا ، وكأنه قد قيل : كتته جاعلا فاه إلى في ، وإنما سوغ حذفه اعتماد التسكيم على انفعال المعنى وانسحاق المقصود من العبارة إلى ذهن السامع ؛ وذهب الأخفش إلى أن « فاه » منصوب على تزع الخافض ، وأصل الكلام عنده : كتته من فيه . وقد اختلفوا في جواز القياس على هذه العبارة : فالجمهور على أنه لا ينقاس عليها ، وذهب هشام إلى أنه يجوز أن يقاس عليها فيقال : جَاوَرْتَهُ مَنَزَلَهُ إِلَى مَنَزِلِي ، وَتَأَصَّلْتُهُ قَوْسَهُ عَن قَوْسِي ، ونحو ذلك .

(١) قد وردت هذه الجملة في بيت للبيد بن ربيعة العامري ، وهو قوله :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْسِ الدَّخَالِ

يصف لبيد في هذا البيت حمارا وأتته ، والضمير المستتر في « أرسلها » يعود إلى الحمار الوحشي الموصوف ، والضمير المتصل البارز يعود إلى الأتني ، ويذدها : مضارع ذاد يذود بمعنى منع يمنع ، ولم يشفق : لم تأخذ الرفقة والرحمة ، والنقص - بفتح النون والفتحة المعجمة وآخره صاد مهملة - مصدر نقص الرجل ينقص - من باب طرب - إذا لم يستطع إتمام مراده ، والدخال - بكسر أوله - أن يدخل بعير قد شرب مرة في الإبل الواردة التي لم تشرب ليشرب معها ، ويقال : هو أن يدخل القوى بين الضعيفين لينقص عليهما الشرب .

هذا معنى البيت ، ومحل الكلام في هذا الموضع قوله « فأرسلها العرارك » فالعرارك : مصدر عارك

وَجَاءُوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ<sup>(١)</sup>؛ فَوَحَّدَكَ وَقَاهُ وَالْعِرَاكَ وَالْجَمَاءَ: أحوال؛ وهى معرفة لفظا ،

يعارك معاركة وعراكا؛ إذا أورد إبله كلها مرة واحدة يزحم بعضها بعضا، وتقول: اعترك القوم؛ إذا ازدحموا فى المعركة. وكأنه قيل: فأوردها الازدحام. وللعلماء فى تخرج هذه الجملة أربعة مذاهب: (الأول) - وهو مذهب سيويوه - أن العراك مصدر فى تأويل المشتق، وهو حال من الضمير للتصل البارز، وكأنه قال: فأرسلها معاركة: أى فأرسلها مزدحمة. (والثانى) - وهو مذهب أبى على الفارسى - أن العراك مصدر باق على مصدره، وهو مفعول مطلق مؤكدا لعامله المحذوف الذى يقع حالا، وكأنه قال: فأرسلها معتركة العراك: أى فأرسلها مزدحمة الازدحام المعهود. (الثالث) - وهو مذهب ابن الطراوة - أن العراك نعت لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا مؤكدا لأرسل، والأصل: فأرسلها الإرسال العراك، وليس هذا المذهب بشىء؛ لأنه إن أبى المصدر على مصدره فقد تخلص من وقوع المصدر حالا وأوقع نفسه فى وقوع المصدر نعتا، وليس أحدهما بأولى من الآخر. (المذهب الرابع) - وهو مذهب الكوفيين - أن العراك مفعول ثان لأرسل، وقد ضمن أرسل معنى أورد، وكأنه قد قال: أوردتها الازدحام.

(١) الجماء: أنثى الأجم، مثل بيضاء وأبيض، واشتقاق الجماء من الجم، وهو الكثرة. تقول: ماء جم، تريد أنه كثير، وقال الله تعالى: (وَتَحْبِثُونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا) أى: حبا كثيرا. وقال الراجز:

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَمًّا وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَا أَلْمَا

وتقول: هذه امرأة جماء الرافق: أى كثيرة اللحم على الرافق. والغفير: فعيل بمعنى فاعل من الغفر، وهو الستر، تقول: غفر الله تعالى ذنبك: أى ستره عليك؛ والغفير: صفة للجماء، وكان من حقه أن يؤنث بالناء إلا أنهم عاملوه معاملة فعيل بمعنى مفعول كجرح وقتيل، كما فى قوله تعالى: (إِنَّ رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ)، وكأنهم حين قالوا «جاءوا الجماء الغفير» قد قالوا: جاءوا الجماعة الكثيرة الساترة، ومعنى ذلك أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم قد ستروا وجه الأرض وغطوها فلم يظهر منها سوى شخوصهم. وقالوا أيضا: جاءوا جماء غفيرا، بدون الألف واللام.

وقبل أن نختتم هذه السكامة نذكر لك أن ما ورد فيه الحال معرفا فى اللفظ قولهم:

جَاءُوا قَضَهُمْ بِقَضِيضِهِمْ، ومنه قول الشماخ بن ضرار الغطفانى وهو من شواهد سيويوه:

أَتَدْنِي سُلَيْمٌ قَضَاهَا بِقَضِيضِهَا تَمَسَّحُ حَوْلِي بِالْبَيْعِ سِبَالِهَا

وهذه السكامة تروى بروايتين: لإحداها رفع «قضاها» وهذه الرواية آيس فيها إشكال

لكنها مؤولة بنكرة . والتقدير : اجتهد مفرداً ، وكلته مشافهةً ، وأرسلها معتركةً ، وجاءوا جميعاً .

وإنما التزيم تنكيره لثلاث يتوهم كونه نعتاً ؛ لأن الغالب كونه مشتقاً وصاحبه معرفة . وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقاً بلا تأويل ؛ فأجازوا : جاء زيد الراكب . وقصّل الكوفيون فقالوا : إن تضمنت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظاً ، نحو : عبدُ الله المُحسِنَ أفضلُ منه المُسيءُ ، فالحسن والمسيء : حالان ، وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأولهما بالشرط ؛ إذ التقدير : عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء ؛ فإن لم تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة ؛ فلا يجوز : جاء زيد الراكب ؛ إذ لا يصح جاء زيد إن ركب .

ولا خلاف ، وقضها : مبتدأ ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ، والجملة حال في محل نصب ، ويجوز أيضاً أن يكون قضها بدلا من سليم في البيت على هذه الرواية . والرواية الثانية بنصب قضها ، وهذه الرواية هي التي يستشهد بها في هذا المكان . والقض في الأصل : مصدر بمعنى السكسرة وهو في هذه العبارة في تأويل اسم الفاعل عند سيديويه ، وموقعه من الإعراب الحالية ، والباء بمعنى مع ، والقضيض : فعيل بمعنى مفعول ، والجار والمجرور متعلق بقض . وكأنه قد قال : جاءوا كاسرهم مع مكسورهم ، يريد جاءوا جميعاً مزدحمين ؛ لأن الازدحام والاجتماع الكثير يكون معهما كاسر ومكسور ألبتة .

قال سيديويه ( ١ - ١٨٧ ) : « هذا باب ما جاء منه في الألف واللام . وذلك قولك : أرسلها العراك ، قال لبيد بن ربيعة : \* فأرسلها العراك ولم يذرها ... البيت \* كأنه قال : اعتراها . وليس كل المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام » اه . وقال أيضاً : « هذا باب ما جاء منه مضافاً معرفة ، وذلك قولك : طلبته جهديك ، كأنه قال : اجتهدا ، وكذلك طلبته طاقتك . وليس كل مصدر يضاف ، كما أنه ليس كل مصدر يدخله الألف واللام في هذا الباب . وأما فعلته طاقتي فلا يجعل نكرة ، كما أن معاذ الله لا يجعل نكرة ، ومثل ذلك فعله زاي عيني ، وسمع أدني قال ذلك . وإذا قلت سمعاً جاز إذا لم تختص نفسك ، ولكنه كقولك : أخذته عنه سماعاً » اه كلامه .

وقال الأعمش في شرح بيت الشماخ : « الشاهد فيه نص قضها على الحال ، وهو معرفة بالإضافة ؛ لأنه مصدر » اه .

(تنبيه) : إذا قلت « رأيتُ زيدًا وخذَه » فذهب سيبويه<sup>(١)</sup> أن « وخذَه » حال من الفاعل ، وأجاز البرد أن يكون حالا من المفعول ، وقال ابن طلحة : يتعين كونه حالا من المفعول ؛ لأنه إذا أراد الفاعل يقول : رأيتُ زيدًا وحدي ، وصحة « مررتُ برجلٍ وخذَه » - وبه مثل سيبويه - تدلُّ على أنه حال من الفاعل<sup>(٢)</sup> ، وأيضاً فهو مصدر أو نائب المصدر ، والمصادر في الغالب إنما تجيء أحوالاً من الفاعل .

وذهب يونس إلى أنه منتصب على الظرفية ؛ لقول بعض العرب : زيدٌ وخذَه ، والتقدير زيد مَوْضِعَ التَّفَرُّدِ .

(وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَفْعُ بِكَثْرَةِ كِبَيْتَةِ زَيْدٍ طَلَعُ)

وجاء زيدٌ ركضاً ، وقتلته صبراً ، وهو عند سيبويه<sup>(٣)</sup> والجمهور على التأويل بالوصف : أي باغثاً وراكضاً ومصبوراً : أي محبوباً .

(١) قد مضى بيان الخلاف في إعراب « وحده » ، وهذا خلاف آخر في بيان صاحب الحال بعد اتفاق المختلفين ههنا على أنه حال ؛ فافهم ذلك .

(٢) أي : لأن رجلاً في المثال المذكور نكرة فلا يكون صاحب الحال ، ولم يبق في المثال ما يصلح صاحب حال إلا ناء التكلم التي هي الفاعل ؛ فافهم ذلك .

(٣) اعلم أن للعلماء في هذا الموضوع خلافين ذكرهما الشارح : أحدهما في إعراب نحو قولك : جاء محمد ركضاً ، وثانيهما في قياسية مثل هذا التركيب :

أما عن الخلاف الأول فقد ذكر الشارح ما حاصله أن فيه أقوالاً متعددة ، وسند كرك هذه الأقوال وما علمناه من أقوال النحاة التي لم يذكرها :

أولها - وهو مذهب سيبويه والجمهور من النحاة - أن هذا المصدر نفسه حال ، وأنه على التأويل بالوصف المناسب ، وحجتهم في ذلك من وجهين : الأول ، أن المصدر قد وقع خبراً في كلام العرب ، مثل قولهم : زيد عدل ، ورضا ، وصوم ، وفطر ، ووقع نعتاً كذلك ، والخبر والنعت أخوا الحال ، فما جاز في أحدهما جاز في سائرهما . والثاني : أن المصدر والوصف يتقارضان ؛ فكل منهما يقع موقع صاحبه ، فكما وقع الوصف مفعولاً مطلقاً نائباً عن المصدر في قول امرأة من العرب :

قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا صَادَفْتَ عَبْدًا نَائِمًا

\* وَعُشْرَاءَ رَائِمًا \*

وذهب الأخفش والمبرد إلى أن نحو ذلك منصوب على الصدرية، والعامل فيه محذوف، والتقدير: طلع زيدٌ يَبَغْتُ بَغْتَةً، وجاء يِرْ كُضْ رَكْضًا، وقتلته يَصْبِرُ صَبْرًا؛ فالحال عندهما الجملة لا المصدر.

فإن « قائما » - في قول كثير من النحويين - مفعول مطلق، وهو وصف، وتقديره: قم قياما، وقائما في هذا التركيب عند بعض النحاة حال مؤكد فهو باق على وصفه، ولا يتم الاستدلال بمثله على هذا الرأي. ومن وقوع الوصف مفعولا مطلقا قولهم: سرت أشد السير، وتأديت أكل التأديب، على ما مر في باب المفعول المطلق (ج ٢ ص ٣٤٩).

القول الثاني - وهو مذهب الأخفش والمبرد - أن هذا المصدر ليس هو الحال، ولكن الحال جملة فعلية فعلها من لفظ هذا المصدر يقع المصدر مفعولا مطلقا له، وقد حذف الحال وبقي بعض معمولاته؛ فأصل طلع زيد بعتة. طلع زيد ببعثنا بعتة، وأصل قتلته صبيرا: قتلته يصبر صبيرا، وهلم جرا.

القول الثالث - وهو مذهب أبي علي الفارسي، وكأنه منجول من قول الأخفش والمبرد، ولم يذكره الشارح - وهو أن هذه المصادر مفعولات مطلقة لوصف محذوف يقع حالا، وأصل طلع زيد بعتة عنده: طلع زيد باغتا بعتة، وأصل قتلته صبيرا عنده: قتلته صبيرا صبيرا، وهلم جرا. القول الرابع - وهو مذهب الكوفيين - أن هذه المصادر مفعولات مطلقة مبينة لنوع عاملها، وعاملها هو ما تقدم عليها من الأفعال، بعد تأويلها بأفعال من لفظ المصادر المذكورة، ولا حذف في الكلام؛ فانتصاب « ركضا » في قولهم: جاء زيد ركضا؛ عند هؤلاء - مثل انتصاب « بغضا » في قولهم: شئتته بغضا، وما أشبهه من كل ما كان المفعول المطلق فيه من معنى العامل المذكور، لا من لفظه.

القول الخامس - وهو مشتق من مذهب الكوفيين السابق، ويظهر لى أن الذين يذهبون إليه هم الذين لا يجوزون نصب المصدر مفعولا مطلقا إلا بفعل من لفظه، وقد ذكرنا ذلك والخلاف فيه في باب المفعول المطلق، فانظر (ج ٢ ص ٣٥٠) - وحاصله أن المصدر المذكور في الأصل مضاف إليه لمصدر من لفظ الفعل المذكور؛ فنحو: قتلته صبيرا أصله عندهم قتلته قتل صبيرا، ثم حذف المضاف - وهو المصدر الأول - وأقيم المضاف إليه مقامه، فانتصب انتصابه.

القول السادس - وهو شبيه بتخريج المصدر الواقع خبرا، وهو رأى حكاة المحقق الرضى غير منسوب إلى أحد من العلماء، بل ذكره على أنه احتمال يحتمله الكلام، ولم يتقبله - وحاصله أن هذا المصدر حال على تقدير مضاف هو وصف، وأصل قتلته صبيرا عند صاحب هذا القول: قتلته ذا صبر، فذا: اسم بمعنى صاحب يقع حالا من الضمير الواقع مفعولا، وهو مضاف وصبر مضاف إليه، ثم حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، قال المحقق الرضى (١): « ولا يمنع

(١) أنظر شرح السكافية (١ - ١٩٣).

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذهباً إليه ، لكن الناصب عندهم  
 الفعل المذكور لتأويله بفعل من لفظ المصدر ؛ فطلع زيد بقتة عندهم في تأويل : بقتَ زيدٌ  
 بقتةً ، وجاء ركضا في تأويل : ركضَ ركضاً ، وقتلته صبياً في تأويل : صبرته صبياً .  
 وقيل : هي مصادر على حذف مصادرٍ ، والتقدير طلع زيد طلوع بقتةً ، وجاء مجيء  
 ركضٍ ، وقتلته قتل صبرٍ .  
 وقيل : هي مصادر على حذف مضاف ، والتقدير : طلع ذا بقتةً ، وجاء ذا ركضٍ ،  
 وقتلته ذا صبرٍ .

أن يقال : إن جميع ذلك على حذف المضاف : أي آتيته ذا ركض . إلا أنه لا مبالغة فيه « اه .  
 وأما عن الخلاف الثاني المتعلق بقياسية هذا التركيب فإنا نذكر لك أولاً : أنه قد ورد عن  
 العرب في ألفاظ كثيرة حتى قال أبو حيان : « وورود المصدر حالاً أكثر من وروده نعتاً » اه .  
 ومنه قوله تعالى : ( ثُمَّ أَدْعُهُنَّ يَا أَبَتِ ابْنِكَ سَفِيًّا ) ، وقوله : ( يَنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً )  
 وقوله : ( اذْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ) وقوله : ( إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ) ، ومن كلام العرب : قتلته  
 صبياً ، وآتيته ركضاً ، ومشياً ، وعدواً ، ولقيته خاةً ، وكفاحاً ، وعياناً ، وكلته مشافهةً ، وطلع  
 علينا فلان بقتةً ، وأخذت عن فلان سماعاً . ومع هذه الكثرة لم يرض فيه سيديوه بالقياس ،  
 بل ذهب إلى أنه يكتفى بما سمع منه ، وعذره في ذلك أنه خلاف الأصل ؛ من قبل أن الحال  
 وصف لصاحبها في المعنى ، وما جاء على خلاف الأصل يكتفى فيه بما سمع منه . واختلف نقل العلماء  
 عن اللبرد : فمنهم من نقل عنه أنه يجوز القياس على ما ورد منه مطلقاً ، ونعنى بالإطلاق أنه  
 يستوى في جواز القياس أن يكون المصدر نوعاً من الفعل نحو : كلته مشافهةً وجثته سرعةً .  
 وألا يكون المصدر نوعاً من الفعل نحو جاء على بكاء . ومنهم من نقل عنه أنه يميز القياس فيما كان  
 نوعاً من الفعل دون غيره ، قال المحقق الرضى<sup>(١)</sup> : « ثم اعلم أنه لا قياس في شيء من المصادر  
 يقع حالاً ، بل يقتصر على ما سمع منها ، نحو قتلته صبياً . . . . . والبرد يستعمل القياس في المصدر  
 الواقع حالاً إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو أتانا رجلاً وسرعةً وبطناً ونحو ذلك ؛ وأما ما ليس  
 من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسي ؛ فلا يقال : جاء ضحكاً وبكاءً ونحو ذلك ؛ لعدم  
 السماع » اه كلامه .

(١) أنظر شرح الكافية ( ١ - ١٩٢ ) .



﴿ تنبيهان ﴾ : الأول مع كون المصدر المنكربقع حالا بكثرة هو عندهم مقصور على السماع .  
وقاسه المبرد ؛ قليل : مطلقاً ، وقيل : فيما هو نوعٌ من عامله ، نحو : جاء زيد سرّعةً ،  
وهو المشهور عنه .

وقاسه الناظم وابنه<sup>(١)</sup> في ثلاثة :

الأول<sup>(٢)</sup> : قولهم « أنت الرجلُ علماً » فيجوز أنت الرجل أدباً ونبلاً ، والمعنى الكامل  
في حالِ علمٍ وأدبٍ ونبْلِ ، وفي الارتشاف « يحتمل عندى أن يكون تمييزاً » .

(١) اعلم أن العلماء مجمعون على ورود السماع بأمثلة هذه الأنواع الثلاثة التي ذكرها المؤلف ،  
وقد ذهب كثير منهم إلى أنه يجوز أن يقاس على كل واحد منها ؛ واختلفوا من بعد ذلك في  
إعراب المصدر في كل تركيب من التراكيب الثلاثة على ما سنبينه لك فيما بعد : فالناظم وابنه لم  
ينفردا بتجويز القياس كما يوهمه ظاهر عبارة الشارح ، ولعله يريد أنهما انفردا بتجويز القياس  
على كل واحد من هذه التراكيب على أن يكون المصدر في كل تركيب منها حالا ؛ فإن كان ذلك  
مراده - وهو بعيد ؛ لترجيحهما غير الحالية في بعضها - سلم كلامه من الاعتراض .

(٢) ضابط هذا النوع الأول أن يكون المصدر للنصب واقعا بعد خبر مقترن بأل الدالة  
على السكّال ، وقد ورد من ذلك قولهم : أنت الرجل علما ، والذين يجوزون لك أن تقيس على  
ما ورد يديحون لك أن تقول : أنت الرجل أدبا ، ونبلا ، وحلما ، وفضلا ، ومرودة ، وشجاعة ،  
وإقداما ، وما أشبه ذلك . وقد اختلف العلماء في إعراب المصدر في هذا التركيب : فذهب الخليل  
ابن أحمد إلى أنه حال من الخبر ، ومعنى قولهم : « أنت الرجل علما » أنت الكامل في رجوليتك  
في حال العلم ، وذهب أحمد بن يحيى ثعلب إلى أن المصدر في هذا التركيب مفعول مطلق مؤكد  
للمعنى المستفاد من الرجل ، وكأنه قد قيل : أنت العالم علما ، وذهب المحقق رضى الدين  
الأستراباذى إلى أن المصدر في هذا التركيب تمييز محمول عن الفاعل ، وذلك من قبل أن المصدر  
فاعل في المعنى ، وكأنه قد قيل : أنت الكامل علما ، وكان أصل الكلام : أنت الكامل علمه ،  
وأبطل مذهبي الخليل وثعلب بأنه قد ورد اتصاف بعض أسماء الأجناس التي ليست بمصادر  
في مثل هذا التركيب ، نحو قولك : أنت فارون كنزا ، وكنزا لا يجوز أن يكون حالا ولا مفعولا  
مطلقا ، قال ما نصه<sup>(١)</sup> : « قال المالكي : ومن الأحوال القياسية غير المشتقة المصدر الآتى بعد  
اسم مراد به السكّال ، نحو أنت الرجل علما : أى أنت الكامل في الرجولية علما ، ومثله : هو  
زهير شعرا ، وكونه حالا رأى الخليل ، وقال أحمد بن يحيى : هو مصدر : أى أنت العالم علما ،  
والذى أرى أن المصدر في مثله تمييز ؛ لأنه فاعل في المعنى : أى أنت الكامل علما : أى علمه ،

(١) أنظر شرح الكافية (١ - ١٩٢) .

الثاني<sup>(١)</sup> : نحو « زيدٌ زُهَيْرٌ شِعْرًا » ، قال في الارشاف : « والأظهر أن يكون تمييزاً » .  
الثالث<sup>(٢)</sup> : نحو « أما علمًا فعالمٌ » ، تقول ذلك لمن وصفت عندك شخصاً بعلم وغيره مُنْكَرًا عليه وصفه بغير العلم ، والناسب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف ، وصاحب

وهو الكامل شعرا : أى شعره ؛ والدليل عليه أنك تقول : هو قارون كئذا ، والحليل عروضاً ، وسيبويه نحواً ، وهذه ليست بأحوال ولا مصادر « اه كلامه . ومن الغريب العجيب أن أباحيان رحمه الله قد أخذ مذهب الرضى بعبارته وادعاه لنفسه ، قال الجلال السيوطي<sup>(١)</sup> : « وقال أبو حيان : وعندى أن النصب في هذا على التمييز ، كأنه قال : أنت الكامل من حيث العلم ؛ لأن إطلاق الرجل بمعنى الكامل معروف ، والأصل أنت الكامل علمه » اه كلامه .

(١) ضابط هذا النوع الثاني أن يقع المصدر المنصوب بعد خبر قصد تشبيهه مبتدئه به ، وقد ورد منه قولهم : هو زهير شعرا ، والذين يجوزون القياس على ماورد منه يبيحون لك أن تقول : أنت حاتم جوداً ، وعلى شجاعة ، وإياس زكّانة ، والسموعل وفاء ، وعمر عدلاً ، وحنيف إباء ، ويوسف حسناً ، والأحنف حلماً ، وما أشبه ذلك . والذى يظهر لى من عبارة المحقق الرضى أن الخلاف في هذا النوع ، هو بنفسه الخلاف في النوع الأول ، قال أبو حيان : « والتمييز فيه أظهر أيضاً ، وقد نصوا على أنه تمييز في قولك : زيد القمر حسناً ، وثوبك الساق خضرة » اه .

(٢) ضابط هذا النوع الثالث أن يقع المصدر المنصوب بعد أما الشرطية التي تنوب عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعاً نحو قولهم : أما علماً فعالم ، وزيد أن نفصل لك هذا الموضوع تفصيلاً شافياً ، وتذكر لك مواضع اتفاق العلماء ومواضع اختلافهم ، ثم تذكر لك في كل موضع اختلافوا فيه أقوالهم وتوجهاتها ، حتى تكون على بينة من الأمر ؛ فنقول :

اعلم أن الاسم الواقع بعد أما في مثل الأسلوب ، إما مصدر ، وإما اسم جنس غير مصدر ، وعلى كل حال إما أن يكون نكرة ، وإما أن يكون مقترناً بأل ؛ فمثال المصدر للنكر : أما ثراء فترى وأما زاهة فترى ؛ ومثال المصدر المقترن بأل : أما الحلم فحليم ، وأما الشجاعة فشجاع ؛ ومثال الاسم المنكر الذى ليس بمصدر : أما ذهباً فذو ذهب ، وأما عبيدا فصاحب عبيد ، ومثال الاسم المقترن بأل الذى ليس بمصدر : أما العبيد فذو عبيد ، وأما المال فصاحب مال .

فإن كان الاسم الواقع بعد أما مصدراً منكرافاً كثر العرب يوجبون نصبه ولا يجوزون فيه وجهاً آخر ، وبنو تميم وحدهم يجوزون فيه الرفع مرجوحاً والنصب راجحاً ؛ فجميع العرب وبنو تميم منهم يقولون : أما علماً فعالم ، وأما نبلاً فنبيل ، وأما حلماً فحليم ، وأما كرماف فكريم ، وبنو تميم دون من عداهم يقولون مع هذا : أما علم ، وأما نبيل ، وأما حلم ، وأما كرم .  
فإن ورد منصوباً أو قلته منصوباً تحاكى لغة جميع العرب ومنهم بنو تميم ؛ فالعلماء في تحريكه حينئذ ثلاثة مذاهب :

(١) أنظر المعجم (١ - ٢٣٨) .

الحال هو المرفوع به ، والتقدير : مهما يُذكر إنسان في حالٍ علم فالمدكور عالم . ويجوز أن

المذهب الأول - وهو مذهب سيبويه وجمهرة البصريين - أنه منصوب على الحالية بتأويله  
بمشتق ، والعامل فيه فعل الشرط الذي نابت عنه أما ، ولا يلزم على ذلك تقدير فعل الشرط  
متعديا ، بل يجوز تقديره لازما ؛ من قبل أن الحال ينصبه اللازم والمتعدى ، وصاحب الحال  
عنده الاسم المرفوع بفعل الشرط ، وعند أصحاب هذا المذهب أن نحو قولك : « أما علما فعالم »  
كلام تلقيه إلى شخص وصف إنسانا عندك بصفتين : إحداهما المذكورة بعد أما وهي العلم ؛ فأردت  
تصديقه في إثبات صفة العلم للموصوف والإنكار عليه في إثبات غيرها له ، وكأنك قلت : أما علما  
فعالم ، وتحليله : مهما يذكر إنسان في حال كونه متصفا بالعلم فالتى تذكره الآن عالم .

المذهب الثاني - وهو مذهب جمهور الكوفيين ، واختاره أبو سعيد السيرافي والأستاذ  
ابن مالك - أن ذلك المصدر المذكور منصوب على أنه مفعول به لفعل الشرط الذي نابت عنه  
مهما ، ويجب عند هؤلاء تقدير فعل الشرط متعديا غير مستوف معموله حتى يمكن تسليطه على  
هذا المصدر ؛ من قبل أن المفعول به لا يصل إليه إلا الفعل المتعدى الذي لم يستوف معموله ،  
وتقدير الكلام على هذا المذهب : مهما تذكر علما فالمدكور عالم .

وإنما رجح السيرافي وابن مالك هذا المذهب لوجهين : أحدهما أنه لا يلزم عليه خروج شيء  
عما هو الأصل فيه ، كما لزم على مذهب سيبويه خروج المصدر عن أصله بتأويله بالمشتق ، وثانيهما  
أن مذهب سيبويه إن سلم في نحو : « أما علما فعالم » من كل تركيب وقع بعد أما فيه مصدر  
فانه لا يسلم في نحو قولهم : « أما قرىشا فأنا أفضلها » ؛ إذ لا يمكن تأويل قرىش بمصدر ، وحاصل  
هذا الوجه من الترجيح أن هذا المذهب مطرد في كل ما ورد عن العرب على صورة هذا  
التركيب ؛ إذ يمكن تقدير : مهما تذكر قرىشا فأنا أفضلها ، وأما مذهب سيبويه فانه إنما يمكن  
تطبيقه على بعض المثل دون بعض ، ولا شك أن المنطوق الذي يمكن تطبيقه على جميع المثل  
أخرى أن يؤخذ به .

المذهب الثالث - وهو مذهب الأخفش - أن المصدر المذكور منصوب على أنه مفعول  
مطلق مؤكد لعامله ، وعامله هو المشتق المتأخر عن المصدر ، وكأنه قيل : مهما يكن من شيء  
فالمدكور عالم علما ؛ وإنما يجب تقديم المصدر ليفصل بين أما والفاء ، كما لزم تقديم المفعول به  
في نحو قوله تعالى : ( فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ) . ونقول : إن هذا المذهب  
لا يستقيم لوجهين : أولهما أن تقديم المؤكد على المؤكد مما لا يسميه أحد ، وقول الأخفش  
« إنه أشبه للمفعول في الآية ونحوها » مردود بانبات الفرق بينهما ، وثانيهما أنه لا يمكن إجراؤه  
في نحو قولهم : أما قرىشا فأنا أفضلها ؛ فهو غير مطرد ، وقد بينا أن المنطوق أولى بأن يؤخذ به .  
فتاخص من هذا أننا نرجح في هذه الحالة ما رجحه السيرافي وابن مالك ، وهو مذهب الكوفيين  
لا طرده ، وأمدد استدعائه خروج شيء عما هو أصل فيه .

يكون ناصبها ما بعد الفاء وصاحبها الضمير المستكن فيهِ ، وهي على هذا مؤكدة ، والتقدير :  
 مهما يكن من شيء ، فالذكر عالم في حال علم .

وإن ورد المصدر المنكر مرفوعاً أو قلته أنت مرفوعاً تحاكي به لغة بني تميم وخدم فهو  
 حينئذ مرفوع : إما على أنه نائب فاعل لفعل الشرط المقدر : أي مهما يذكر علم ، وإما على أنه  
 مبتدأ خبره الجملة الواقعة بعد الفاء ؛ ولا نعلم خلافاً لأحد من العلماء في هذا الوجه .

وإن كان الواقع بعد أما مصدراً مقترناً بأل ، فأهل الحجاز من العرب يجوزون فيه الرفع  
 والنصب جميعاً ، وبنو تميم يوجبون رفعه ولا يجيزون فيه النصب .

فإن ورد مرفوعاً أو قلته مرفوعاً تحاكي به لغة بني تميم وأحد الوجهين الجائزين في لغة أهل  
 الحجاز فهو كالمصدر المرفوع : يجوز أن يكون رفعه على أنه نائب فاعل لفعل الشرط المقدر ، وأن  
 يكون رفعه على أنه مبتدأ خبره ما بعد الفاء ، ولا نعلم لأحد من العلماء خلافاً في تخريج هذا  
 الوجه أيضاً .

وإن ورد منصوباً أو قلته منصوباً تحاكي به الوجه الثاني في لغة أهل الحجاز دون غيرهم  
 فلا علماء في تخريجه ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول - وهو مذهب سيبويه وجمهور البصريين - أن انتصابه على أنه مفعول لأجله ؛  
 وإنما عدل عن جعله حالاً كما جعله حين كان منكراً - لكونه معرفة ، والحال لا يكون معرفة ،  
 ولم يجعله مفعولاً مطلقاً - كما جعله الأخفش - لأنه لو كان مفعولاً مطلقاً لكان مؤكداً ، والمفعول  
 المطلق المؤكد لا يكون معرفة .

المذهب الثاني - وهو مذهب الأخفش - أنه منصوب على أنه مفعول مطلق ، مؤكداً للعامل  
 فيه الذي هو الوصف الواقع بعد الفاء ، وأجاب عن اعتراض سيبويه بأن ال داخلة على هذا  
 المصدر زائدة لاتفيد التعريف .

المذهب الثالث - وهو مذهب جمهرة الكوفيين - أنه منصوب على أنه مفعول به لفعل  
 الشرط المقدر الذي يجب تقديره متعدياً على نحو ما ذكرناه عنهم في الكلام على المصدر المنكر  
 وإن كان الواقع بعد أما اسماً غير مصدر فسيبويه يوجب فيه الرفع ، وغيره يجيز رفعه ونصبه ؛  
 فإن كان منصوباً ففيه ثلاثة مذاهب :

الأول - وهو مذهب يونس أنه مفعول لأجله كالمصدر المعروف المنصوب عند سيبويه ،  
 وذلك نحو قول العرب : أما العبيد فذو عبيد ، وقد تقدم ذكر ذلك في الشرح في أوائل باب  
 المفعول لأجله .

الثاني - وهو مذهب الزجاج - أنه مفعول لأجله لكن بتقدير مضاف ، وكأنه قيل : مهما  
 تذكر فلانا لأجل تملك العبيد فهو ذو عبيد .

فلو كان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها<sup>(١)</sup> نحو: أَمَا عَلِمًا فَهوَ ذُو عِلْمٍ؛ تَعَيَّنَ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ .  
 فلو كان المصدر التالي لأتما معرفاً بأل فهو عند سيديويه مفعول له .  
 وذهب الأخفش إلى أن المنكر والمعرف كليهما بعد أتما مفعول مطلق .  
 وذهب الكوفيون - على ما نقله ابن هشام - إلى أن القسمين مفعول به بفعل مقدر ،  
 والتقدير: مهما تذكُرَ عَلِمًا ، أو العلم ، فالذي وُصِفَ عالم .  
 قال في شرح التسهيل : « وهذا القول عندي أولى بالصواب ، وأحق ما اعتمد  
 عليه في الجواب » .

الثاني<sup>(٢)</sup>: أشعر كلامه أن وقوع المصدر المعرف حالاً قليلاً ، وهو كذلك ، وذلك ضربان :  
 عِلْمٌ جِنْسٌ ، نحو قولهم : جَاءَتِ الْحَيْلُ بِدَادٍ ، ومَعْرِفٌ بِأَل ، نحو : أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ، والصحيح  
 أنه على التأويل بمتبذدة ومعتركة ، كما مر .  
 (وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ) ؛ لأنه كالمبتدأ في المعنى ؛ فحقه أن يكون معرفة . (إن \*  
 لَمْ يَتَأَخَّرْ) عن الحال ، فإن تأخَّرَ كان ذلك مُسَوِّغًا لحيثه نكرة ، نحو : فِيهَا قَائِمًا  
 رَجُلٌ ، وقوله :

الثالث - وهو مذهب الكوفيين - أنه مفعول به لفعل الشرط ، على ما هو مذهبهم  
 في المصدر منكرًا أو معرفًا .  
 وإن كان الاسم غير المصدر مرفوعاً ، نحو قولهم : أما العسل فأنا أشره ، وأما قریش فأنا  
 كهفها ، فهو مبتدأ عند الجميع .

هذه خلاصة وافية لا نظنك تحتاج بعدها لشيء أصلاً ، وأرجح الآراء فيها هو رأى  
 الكوفيين الذي يجعل المنصوب بعد أما مفعولاً به لفعل الشرط المقدر في كل حال ، سواء أ كان  
 مصدرًا أم لم يكن ، وسواء أ كان منكرًا أم معرفًا .

(١) ذكر العلامة ابن قاسم أن علة عدم عمل ما بعد الفاء فيما قبلها في مثال الشارح أن  
 المضاف جامد ، وهو « ذو » ، والمضاف إليه - الذي هو « علم » هنا - لا يعمل فيما قبل المضاف  
 ولا يتحمل ضميراً يكون هو صاحب الحال ، ونوزع في دعوى كون المضاف جامداً ، ببيان أنه  
 في تأويل المشتق ؛ لأن « ذو » بمعنى صاحب ، والجواب أنه في نفسه جامد .

(٢) أى : التنبيه الثاني من التنبيهين .

٤٧٢ - \* لِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلُ \*

٤٧٢ - يروى هذا الشاهد صدر بيت من مجزوء الوافر ، وعجزه :

\* يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَّلُ \*

ويروى الشاهد قطعة من بيت ، وهو بكامله :

لِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَّلُ قَدِيمٌ عَفَاءٌ كُلُّ أُسْحَمٍ مُسْتَدِيمٌ

وأول كل واحد من هذين البيتين يروى بروايتين مختلفتين : فيروى « لية موحشا » ، ويروى « لعزة موحشا » ، وقد اختلف العلماء في نسبة كل واحد منهما بناء على اختلافهم في رواية أوله ؛ فمن روى أولهما « لية موحشا » نسبهما إلى ذى الرمة ، واسمه غيلان ، وفيه يقال : لدو الرمة ذا الرمة أشهر من غيلان ، يريدون أن اشهاره بذى الرمة أعرف وأشهر من اشهاره باسمه الأول وهو غيلان ، ومن روى أولهما « لعزة موحشا » نسبهما إلى كثير ، وذلك أن ذا الرمة كان يشب بعية ، وكثيرا كان يشب بعزة ، وبها قيل له : كثير عزة .

اللفظة : « مية » اسم امرأة ، وكذلك « عزة » في الرواية الأخرى « موحشا » اسم فاعل من أوحش المنزل يوحش إبحاشا ، إذا أقر وخلا من الأنيس وأصبح مسكنا للوحش أو أصبح ذا وحشة وهي الهم والحلوة « طلل » الطلل - بفتح الطاء المهملة واللام - ما شخص من آثار الديار « عفاء » درسه وغيره ومحا ما كان فيه من آيات وعلامات دالة على من كانوا به ، وعفا - بالتخفيف - يأتي متعديا ولازما ، فأما مجيئه متعديا فشاهده هذا البيت الذى معنا ، تقول : عفت الرياح والأمطار المنزل ، إذا غيرته ، وأما مجيئه لازما فمثل قول لبيد بن ربيعة العامري :

عَفَتِ الدِّيَارُ مَحَلَّهَا فُقَامَهَا بِمِئِي تَأَبَّدَ غَوْلُهَا فَرَجَامَهَا

وتقول : عفا المنزل يعفو عفاء ، إذا درس وتغير « أسحم » هو وصف من السحمة - بضم السين - وهى السواد ؛ فالأسحم : الأسود ، والمراد به ههنا السحاب الممتلىء ماء ؛ لأنه إذا كان ممتلئا بالماء يرى أسود « مستديم » هو الذى يعطر الديمة ، والديمة - بكسر الدال المهملة - مطر أقله ثلث النهار أو ثلث الليل ، وأصلها من الدوام ، ويأؤها منقلبة عن واو لسكونها إثر كسرة « يلوح » يبدو ويظهر لمن يتأمله « خلل » بكسر الحاء وفتح أولى اللامين : جمع خلة - بكسر الحاء - وهى بطانة ينشئ بها جفن السيف وتنفش بالذهب وغيره .

الإعراب : « لية » جاز ومجروور متعلق بمحذوف خبر مقدم « موحشا » حال من طلل تقدم عليه ، وستعرف ما فى هذا الإعراب عند بيان الاستشهاد بالبيت « طلل » مبتدأ مؤخر « يلوح » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو فاعل ، وحجلة الفعل والماعل فى محل رفع صفة لطلل « كأنه » كأن : حرف تشبيه ونصب ، والضمير العائد

إلى الطلل اسمه «خلل» خبر كأن ، وجملة كأن ومعمولها في محل نصب حال من الضمير المستتر في يالوح .

الشاهر في : قوله « موحشا طلل » فإن الشارح - كغيره من النحاة - استشهد بالبيت على مجيء الحال الذي هو « موحشا » في هذا الشاهد من النكرة التي هي « طلل » في البيت ؛ والمسوغ لذلك تقدم الحال على النكرة ، كما ترى ، وإنما كان تقدم الحال على النكرة مسوغاً لأن أصل هذه الحال صفة للنكرة ؛ فأصل الكلام « لية طلل موحش » والصفة لا يجوز أن تقدم على الموصوف لتبعيةها له ، ولكن الحال يجوز أن يتقدم على صاحبه كالحجر يجوز أن يتقدم على مبتدئه ، بل قد يجب تقدم كل واحد منهما ، فلما تقدمت الصفة وامتنع بقاؤها على الوصفية لما علمت صارت حالا ، وثنى آخر ، وهو أنه إنما امتنع مجيء الحال من النكرة المحضة خوفاً التباسها بالصفة في بعض الأحوال ، وعند تقدمها لا يمكن أن يتطرق إلى الدهن كونها صفة للسبب الذي قدمناه ، فلما أمن الالتباس بالتقدم غاية الأمن سوغنا مجيئها من النكرة هذا توجيه ما ذكره الشارح تبعاً لكثير من النحاة ، ونحن لا نرى أن هذا البيت يصلح للاستشهاد لما ساقه إليه ، وسنبين لك ذلك بيانا شافيا . فنقول :

أنت تعلم أن جمهرة النحاة لا يجوزون مجيء الحال من المبتدأ ، وإنما يجوزون مجيئها من الفاعل والمفعول وأشباههما ، وإنما الذي أجاز مجيء الحال من المبتدأ هو سيبويه ، وأنت تعلم أن وصف النكرة مسوغ لمجيء الحال منها ، تقدمت الحال أو تأخرت ؛ ومق علمت هذين أمكن أن نرشدك إلى موطن الضعف في الاستدلال بهذا البيت ؛ فنحن إذا أردنا أن نجري على رأى الجمهور وجب أن نجعل « موحشا » حالا من الضمير المستتر في الجار والمجرور الواقع خبرا والذي تقديره هو ، والذي يعود إلى طلل لكونه متقدما في الحكم إذ هو مبتدأ ، ومق قلنا ذلك كان صاحب الحال معرفة وهو الضمير . وإذا جرينا على مذهب سيبويه - وهو مذهب مرجوح في هذه المسألة - وقلنا إن صاحب الحال هو « طلل » النكرة وجدنا أن هذه النكرة قد وصفت بجملة « يالوح » فلا يكون المسوغ هو تقدم الحال على النكرة ، ولكنه وصف النكرة كما عرفت ؛ فالاستشهاد بالبيت لما ذكر ليس صحيحا على مذهب الجمهور ، ولا صحيحا على مذهب سيبويه .

فإن قلت : فإني أجعل « موحشا » حالا من الضمير المستكن في الجار والمجرور ، وأجعل هذا الضمير نكرة لأنه عائد على نكرة ومبين بها ، والثنى يتبع ما يعود إليه ويبينه . فالجواب على هذا أن الذي تذكره من كون الضمير العائد على نكرة يكون نكرة مثلها مذهب كوفي ضعيف ، وقد بينا ضعفه وقبحه في غير هذا الموضع ، وفوق هذا لا يجوز لك ما ذكرت لأن هذا الضمير متقدم على الحال ، فلو جعلته صاحب الحال وكان عندك نكرة لما تعلقت به لزمك المجيء بالحال من النكرة بغير مسوغ البتة .

وفوله :

٤٧٣ - وَبِالْحَيْسَمِ مِنِّي بَيْنًا أَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهِدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ

وبعض ما يرد على هذا البيت يرد على قول شاعر الحماسة :

وَهَلَّا أَعْدُوْنِي لِمِثْلِي ؛ تَفَاقَدُوا وَفِي الْأَرْضِ مَبْثُوثًا شُجَاعٌ وَعَقْرَبُ

فهذا البيت لو أجرى على مذهب سيبويه لكان المسوغ لمجيء الحال من النكرة هو تقدم الحال ليس غير ، ومثله تماما الشاهد الآتي ( رقم ٤٧٣ ) ، ومثل بيت الشاهد الذي نحن بصدده في كل ما ذكرنا من الوجوه قول ذى الرمة :

وَتَحْتِ الْعَوَالِي فِي الْفَنَاءِ مُسْتَنْظِلَةٌ ظِبَاءُ أَعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَبَادِرُ

ولا يرد شيء من هذه الاعتراضات على الاستدلال لمجيء الحال من النكرة لتقدمها بقوله تعالى : ( وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا ) ؛ فَإِنْ « فِجَاجًا » كان مصفا فلما تقدم على موصوفه صار حالا .

وبعد ؛ فإن سيبويه رحمه الله أنشد هذا الشاهد في باب ما ينتصب لأنه قبيح أن يوصف بما بعده ويبنى على ما قبله ( ج ١ ص ٢٧٦ ) ، قال : « وذلك قولك : هذا قائما رجل ، وفيها قائما رجل ، لما لم يجوز أن توصف الصفة بالاسم ، وقبح أن تقول : فيها قائم . فتضع الصفة موضع الاسم ، كما قبح : مررت بقائم ، وأتاني قائم - جعلت القائم حالا ، وكان المبنى على الكلام الأول ما بعده » ثم قال بعد كلام : « وقال كثير : لعزة موحشا طلل ؛ وهذا كلام أكثر ما يكون في الشعر ، وأقل ما يكون في الكلام » اه . وكلام سيبويه رحمه الله كلام مستقيم لعدة وجوه : أولها أنه لا يتكلم فيما يسوغ الإتيان بالحال من النكرة كما يتكلم الذين من بعده ، وإنما يتكلم فيما يؤتى به حالا دفعا لأحد أمرين قبيحين : أحدهما جعله صفة لما بعده ، وثانيهما بناؤه على ما قبله ؛ ليكون ما بعده بدلا منه ، وثاني الوجوه : أن مذهبه صحة مجيء الحال من المبتدأ بخلاف التأخرين عنه ، وثالثها : أنه لم يذكر إلا قطعة صغيرة من البيت يستقيم بها استدلاله واستدلال من بعده لو أنهم جروا على مذهبه وقطع النظر عن بقية البيت التي فيها مسوغ آخر أو مسوغان . وقال جار الله الزمخشري في المفصل ( ج ١ ص ١٨٢ ) : « وتذكير ذى الحال قبيح ؛ إلا إذا قدمت عليه كقوله \* لِعِزَّةٍ مَوْحِشًا طَلَلٌ قَدِيمٌ \* » اه . ولم يذكر من مسوغات تذكير صاحب الحال إلا ذلك ، وسيأتي لنا كلام تتم به وجوه الاعتراض على التأخرين في شرح الشاهد الآتي فارتقبه .

٤٧٣ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١

ص ٢٧٦ ) .



اللفظة: « بالجسم » الجسم - بكسر الجيم وسكون السين المهملة - قال أبو زيد: هو الجسد، وقال ابن دريد: هو كل شخص مدرك، وقال غيرها: الجسم يجمع البدن وأعضائه من الناس وغيرهم من كل ما عظم خلقه « بينا » بتشديد الياء - وصف من بان الشيء بيمين، إذا ظهر وبدا ووضح أمره « شحوب » بضم الشين وبالحاء المهملة - هو تغير اللون من جوع أو هزال أو مشقة سفر ونحوه أو عشق، والمراد في البيت السبب الأخير، ونظيره قول الشاعر:

وَلِلْحُبِّ آيَاتٌ تَبَيَّنُ بِالْفَتَى شُحُوبٌ وَتَعْرَى مِنْ يَدَيْهِ الْأَصَابِعُ

وتقول: شحب جسمه يشحب شحوبا، مثل دخل يدخل دخولا، وفيه لغة أخرى، وهي شحب شحوبة، مثل سهل سهولة « تستشهدى العين » تطلب شهادتها على ما لم تصدقه « تشهد » تعترف وتقر وتدعن .

المعنى: قاله الأعمى: « يقول: شحوبى وتغير جسمى لما أنقاسيه من الوجد بك ظاهر، فان نظرت إلى واستشهدت عينك على ما أدعيه عندك تبينت ذلك تبين الحق بالشاهد » اهـ .

الإعراب: « بالجسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الجسم المجرور بالباء « بينا » حال من شحوب الآتى منصوب بالفتحة الظاهرة « لو » حرف شرط غير جازم، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « علمته » علم: فعل ماض، والتاء ضمير خطاب المؤنث فاعل، مبنى على الكسر فى محل رفع، والهاء ضمير الغائب العائد إلى شحوب مفعول به، وجواب لو محذوف يفهم من اللقاه، وتقدير الكلام: لو علمت شحوبى لرق قلبك لى، أو لتألمت، أو نحو ذلك، وجملة لو وشرطها وجوابها لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره، ويجوز أن تكون « لو » حرف تمن فلا تحتاج إلى جواب، إلا أن الأول أشهر وأعرف فى مثل هذا الموضع وإن احتاج الكلام معه إلى تقدير « شحوب » مبتدأ مؤخر « وإن » الواو حرف استئناف، إن: حرف شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه « تستشهدى » فعل مضارع فعل الشرط محذوف النون وياء المؤنثة المخاطبة فاعل مبنى على السكون فى محل رفع « العين » مفعول به « تشهد » فعل مضارع جواب الشرط محذوف وعلامه جزمه السكون، وحركه بالكسر لأجل الروى، وفاعله ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى العين .

الشاهد فيه: قوله « بينا شحوب » حيث جاء الحال - وهو قوله « بينا » - من النكرة - وهى قوله « شحوب » وأصل الكلام: بالجسم منى شحوب بين، فلما اضطر إلى تقديم الصفة

لإقامة الوزن نصبها على الحال ، ولم يجوز له أن يبقيا على ما كانت عليه من حالة الإعراب - وهي الرفع - لأنه لو فعل ذلك لكان إما أن يجعلها صفة للمتأخر عنها ، والصفة لا تتقدم على الموصوف ، وإما أن يبنها على المتقدم عليها ويجعل الموصوف بدلا منها ، نفى أن يجعلها مبتدأ مؤخرا خبره الجار والمجرور المقدم ، وذلك لا يستقيم كما قال سيبويه « قبح أن تقول : فيها قائم ، فنضع الصفة موضع الاسم ، كما قبح : مررت بقائم ، وأتاني قائم » اهـ ، وإذا كان لا يسوغ له أن يبقى الصفة - حين يقدمها على الموصوف - على ما كانت عليه من الإعراب لزمه أن ينصبها على الحال . قال الأعم : « الشاهد فيه تقديم بين على شحوب ونصبه على الحال » اهـ . وقال في موضع سابق على بيت الشاهد : « والنصب فيها لو تأخرت بعد الموصوف جائز على قبح ، فلما تقدمت صار النصب لازما ؛ لأن الحال تتقدم تقدم المفعول ، والنعت لا يجوز ذلك فيه ؛ لأنه كاصلة من الموصول » اهـ .

هذا ما يتعلق ببيان كلام الشارح وتوجيه استدلاله بهذا البيت ، ونقول بعد ذلك :

إنك تعلم - من غير شك - أن مذهب جمهور النحاة أن العامل في الحال يجب أن يكون هو العامل في صاحبها ، وتعلم مع ذلك أنك لو قلت : « عليك دين » فمذهب سيبويه أن الجار والمجرور خبر مقدم ، ودين : مبتدأ مؤخر ، وأن العامل في الخبر هو للمبتدأ والعامل في المبتدأ هو الابتداء ، وهو أمر معنوي ؛ فعنا عاملان ومعمولان ، ومذهب الأخفش أن الجار والمجرور قائم مقام فعل الاستقرار ، ودين : مرفوع على الفاعلية ؛ فليس معنا إلا عامل واحد ومعمول واحد ؛ فلو أنك جعلت « بينا » في بيت الشاهد جالا من « شحوب » كان لنا أن نسألك عن العامل في الحال والعامل في صاحبها ، فإن اخترت مذهب سيبويه في إعراب « بالجسم شحوب » وهو الإعراب الذي أعربنا لك البيت عليه فقات : العامل في صاحب الحال الذي هو شحوب هو الابتداء وهو أيضا العامل في الحال نفسه ، قلنا لك : إن الابتداء - وهو العامل في المبتدأ - من الضعف بحيث لا يقوى على العمل في شيئين الحال وصاحبها ، ومع ذلك يفسد المعنى ؛ إذ الحال قيد في عاملها ، ولا شك أنه ليس المراد أن الابتداء بشحوب للإسناد إليه مقيد بكونه بينا ؛ وإن ذكرت - مع اختيار مذهب سيبويه في الإعراب - أن العامل في الحال هو الجار والمجرور ، قلنا لك : فقد اختلف العاملان العامل في الحال والعامل في صاحبها ؛ فلم يبق على هذا المذهب إلا أن يكون صاحب الحال هو الضمير المستتر في الجار والمجرور أو ترضى باختلاف العاملين . وإن اخترت مذهب الأخفش في إعراب مثل هذا التركيب استقام لك الأمر ؛ لأن العامل في صاحب الحال هو الجار والمجرور وهو نفسه العامل في الحال ، وهو عامل لفظي يقوى على

(أَوْ يُحْصَنَ) : إما بوصف ، كقراءة بعضهم : « وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقًا » ، وقوله :

٤٧٤ — نَجِيثٌ يَأْرَبُّ نُوحًا وَاسْتَجَبَتْ لَهُ فِي فُلْكِ مَآخِرٍ فِي الْيَمِّ مَسْحُونًا  
وإما بإضافة ، نحو : « فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٍ لِلْسَّائِلِينَ » ، وإما بمعمول ، نحو : نَجِيثٌ مِنْ  
ضَرْبِ أَخُوكَ شَدِيدًا .

(أَوْ يَبِينُ) أى : يظهر الحال ( مِنْ بَعْدِ نَبِيِّ أَوْ مُضَاهِيهِ ) أى : مُشَابِهِهِ ، وهو النهى  
والاستفهام ؛ فالنفي نحو : « وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ » ، وقوله :

العمل في شيئين أو أكثر من شيئين ، ولا يفسد به المعنى . ولكننا لا نظنك تختار مذهب الأخفش  
وتترك ما أطبق عليه متأخرو علماء العربية من ترجيح مذهب سيويه وجمهرة البصريين  
إلا أن تكون ممن عصم الله .

٤٧٤ — هذا بيت استشهد به كثير من النحاة ، وروى بعضهم بعده بيتا آخر ، وهو :

وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيِّنَةٍ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَ

ولم أجد أحدا نسبهما إلى قائل معين ، ولا عثرت لهما على سابق أو لواحق .

اللفظ : « نَجِيثٌ » بتضعيف الجيم - أنقذت وخلصت ، وتقول : نجاني الله - بالتشديد .  
وأنجاني - بالهمزة ، وكلاهما قد ورد في القرآن الكريم : قال الله تعالى : ( قَالِيبُومٌ نَجِيثٌ  
بِيَدْنِكَ لَتَسْكُوتَنَّ لِمَنْ خَلَقْتَ آيَةً ) وقال سبحانه : ( وَكَذَلِكَ نُنْجِي آلَهُ سِينِ ) ومجردهما :  
نجا ينجو ، لازما ، قال حسان بن ثابت الأنصاري في الخارث بن هذيل وكان قد فرعن أصحابه :

تَرَكَ الْأَحِبَّةَ أَنْ يَقَاتِلَ دُونَهُمْ وَنَحَا بَرَسَ سِرَّةٍ وَحِلَامِ

« نوحا » هو أبو البشر الثاني بعد آدم ، وهو نبي ورسول من أنبياء الله تعالى ورسله إلى  
خلقه ، وقال بعض العلماء : إن هذا الاسم - وهو من النوح الذي هو البكاء ، وقالوا :  
إن أسماء الأنبياء كلها أعجمية إلا صالحا ونوحا وشعيبا ومحمدا ولوطا وهودا « استجبت له » قبلت  
دعاه وأجبتة إليه ، وقال الله تعالى : ( أَدْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ ) « فلك » بضم الفاء واللام  
جميعا - السفينة ، ويقال : فلك - بزنة قفل - وفلك - بزنة عنق - ويقال في الجمع : فلك - بزنة  
حمر - فيستوى لفظ الواحد والجمع ويميز المراد بالقرائن ؛ فقوله تعالى : ( فِي الْفُلِّ الْمَشْحُونِ )  
المراد به مفرد لوصفه بالمفرد المذكور ، وقوله سبحانه : ( حَتَّى إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجْرَبْنِ بِهِمْ )  
المراد به الجمع لإعادة ضمير جماعة الإناث عليه « ماخر » اسم فاعل من قولك : محرت السفينة

٤٧٥ - \* مَا حُمِّمَ مِنْ مَوْتِ حَمِيٍّ وَاقِيًا \*

عباب الماء ؛ إذا شقته فسمع لذلك خرير الماء ، وقد صرح طرفة بن العبد البكرى بأن السفينة تشق الماء في قوله :

يَشُقُّ حَبَابَ الْمَاءِ حَيْرُومَهَا بِهَا كَمَا قَسَمَ التُّرْبَ الْمَغَالِيلُ بِالْيَدِ

ويجمع الماخرا على مواخر ، كما في قوله تعالى : ( وَتَرَى الْفَلَكَ مَوَاحِرَ فِيهِ ) « اليم » الماء وقال الله تعالى : ( أَنْ أَقْذِفِيهِ فِي الْيَمِّ ، فَلْيُلْقِهِ الْيَمُّ بِالسَّاحِلِ ) « مشحونا » أراد مملوا ، وفي التنزيل ( في الفلك المشحون ) . وقوله : « وعاش يدعو - إلخ » أخذه من قوله جل ذكره : ( فَلَبِثَ فِي قَوْمِهِ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا حَمْسِينَ عَامًا ) .

الإعراب : « نجيت » فعل وفاعل « يارب » يا : حرف نداء ، رب : منادى ، يجوز أن يقرأ بالضم فهو مبنى على الضم في محل نصب ، ويجوز أن يقرأ بالكسر فيكون أصله مضافا إلى ياء المتكلم ثم حذفت الياء اكتفاء بكسر ما قبلها ، وفي التنزيل : ( رَبِّ ارْجُونِ ) فهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم المحذوفة للتخفيف مضاف إليه « نوحا » مفعول به لنجيت « واستجبت » الواو عاطفة ، استجبت : فعل وفاعل « له » جار ومجرور متعلق باستجاب « في فلك » جار ومجرور متعلق بنجى « ماخر » صفة لفلك « في اليم » جار ومجرور متعلق بما خر ، وإنما عداه بنى مع أن فعله - وهو مخر - يتعدى بنفسه لأنه ضمنه معنى جار « مشحونا » حال من فلك ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مشحونا » فإنه حال من النكرة وهي فلك ، وسوغ مجيء الحال من النكرة وصفها بما خر ؛ فإن النكرة إذا وصفت تخصصت فقل شيوعها وإيهامها وقربت من المعرفة . ٤٧٥ - هذا صدر بيت من السريع ، وعجزه قوله :

\* وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًا \*

ولم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، ولا وجدت له سابقا أو لاحقا .  
اللفظة : « حم » بالبناء للجهول - قدر وهيئ وكتب وقضى ، وتقول : حمه الله ، وأحمه - بتشديد اليم مع البناء للعلوم فيهما - وقد استشهدنا لذلك في موضع سابق من هذا الكتاب ( أنظر شرح الشاهد ١٩١ في باب كان ) « حمى » الحمى - بكسر الحاء مقصورا - الموضع ، أو الشيء ، الذى تحميه وتمنع غيرك أن يصل إليه ، وفي الحديث : « أَلَا وَإِنْ لِكُلِّ مَلِكٍ حَمِيٍّ ، أَلَا وَإِنْ حَمَى اللَّهُ حَمَارِمَهُ » وفيه : « يُوشِكُ مَنْ يَرْتَعُ حَوْلَ الْحِمَى أَنْ يَقَعَ فِيهِ » . وقوله « واتيأ » هو اسم فاعل من قولك : وقيت الشيء أقيه وقاية - مثل وعد يهد - إذا حفظته ورعيته ، وقريب من هذا البيت في المعنى قول الشاعر ( وهو الشاهد رقم ٢٢٣ ) :

والنهي (كَلَا \* يَبِغُ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلًا) . وقوله :

٤٧٦ - لَا يَزَكُّنَّ أَحَدٌ إِلَى الإِخْجَامِ يَوْمَ أَلْوَعَى مُتَّخِوْفًا لِحِمَامِ

تَمَرًا فَلَا شَيْءَ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيًا وَلَا وَزْرٌ مِمَّا قَعَى اللهُ وَاقِيًا

الإعراب : « ما » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حم » فعل ماض مبنى للجهول مبنى على الفتح لا محل له « من موت » جار ومجرور متعلق بقوله « واقيا » الآتي أو بقوله حمى الآتي ؛ لأنه بمعنى اسم المفعول على ما عرفت في بيان لفة البيت « حمى » نائب فاعل لحم ، مرفوع بضمه مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « واقيا » حال من نائب الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « ترى » فعل مضارع ، مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ويجوز أن تكون « ترى » بصرية فتحتاج لمفعول واحد ، وأن تكون علمية فتحتاج إلى مفعولين « من » حرف جر زائد « أحد » مفعول به لتري ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « باقيا » هو المفعول الثاني لتري إن جعلتها علمية ، وهو حال من قوله « أحد » إن قدرت ترى بصرية .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان للسألة التي جيء به للاستشهاد عايبها : أحدهما ، قوله « واقيا » فإنه حال من النكرة التي هي قوله « حمى » والذي سوغ مجيء الحال من النكرة هو سبقها بحرف النفي الذي هو « ما » ، وإن جعلت الجار والمجرور الذي هو قوله « من موت » متعلقا بحمى كان له مسوغ آخر ، وهو تخصيصه ، وهذا الشاهد لا يحتمل غير هذا الوجه من الإعراب ، والشاهد الثاني : قوله « باقيا » فإنه يحتمل أيضا أن يكون حالا من النكرة التي هي قوله « أحد » بسبب تقدم النفي عايبها ، وذلك على تقدير جعل « ترى » بصرية لا تحتاج إلا إلى مفعول واحد ، فإن قدرتها بصرية لم يكن في هذه الكلمة شاهد لهذه السألة .

ومما يستشهد به على مجيء الحال من النكرة بسبب تقدم حرف النفي عليها قول أبي أكيذر منازل بن زمعة المعروف باللعين المنقري :

وَمَا حَلَّ سَعْدِيَّ غَرِيْبًا بِبِلْدَةِ فَيْنَسَبَ إِلَّا الزَّبْرَقَانَ لَهُ أَبُ

( الفاء في قول اللعين « فينسب » فاء السببية ، والمضارع منصوب بعدها في جواب النفي ، و « الزبرقان » منصوب على نزع الخافض : أى إلا إلى الزبرقان ، وجملة « له أب » حال من الزبرقان ، وتقدير الكلام : ما نسب سعدى يحل غريبا في بلدة إلا إلى الزبرقان لكونه أشهر السعديين حال كونه أباه ) .

٤٧٦ - هذا بيت من النكامل ؛ وهو لقطري بن الفجاءة المازني التميمي صاحب الأزارقة ،

وهي فرقة من الخوارج ، وهو من الفرسان العدودين في الإسلام . وكانوا يقولون : ما استجيا شجاع قط أن يفر من عبد الله بن خازم وقطري بن الفجاءة ؛ ويدل لذلك قول سوار بن المضر السعدي ( وهو الشاهد رقم ٣٥٤ المتقدم في باب الفاعل ) :

فَإِنْ كَانَ لَا يُرْضِيكَ حَتَّى تَرُدَّنِي إِلَى قَطْرِي لَا إِخَالَكَ رَاضِيًا

وفيه يقول الجاحظ (البيان : ١ - ٢٧٠) : « ومن خطباء الخوارج قطري بن الفجاءة ، له خطبة طويلة مشهورة وكلام كثير محفوظ ، وكانت له كنيستان : كنية في السلم وهو أبو محمد ، وكنية في الحرب وهو أبو نعامة » اهـ

والبيت الشاهد أحد أبيات أربعة رواها أبو طي القالي في أماليه ( ٢ - ١٩٠ دار الكتب ) وأبو تمام حبيب الطائي في حماسته ( انظر شرح التبريزي : ج ١ ص ١٣٠ ) ، وهي قوله :

لَا يَرُ كَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الإِخْجَامِ      يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا لِلْحَمَامِ  
فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاحِ دَرِيئَةً      مِنْ عَن يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي  
حَتَّى خَضَبْتُ بِمَا تَحْدَرُ مِنْ دَمِي      أَكْنَافَ سَرَجِي أَوْ عِنَانَ لِحَامِي  
ثُمَّ أَنْصَرَفْتُ وَقَدْ أَصَبْتُ وَلَمْ أَصَبْ      جَذَعَ البَصِيرَةِ قَارِحَ الإِقْدَامِ

وزاد العيني على ذلك قوله :

مُتَعَرِّضًا لِلْمَوْتِ أَضْرِبُ مُعَلَّمًا      بِهِمَ الحُرُوبِ مُشَهَّرَ الأَعْلَامِ  
أَدْعُو الكُفْمَةَ إِلَى التَّزَالٍ وَلَا أَرَى      نَحْرَ الكَرِيمِ عَلَى القَنَا بِحَرَامِ

اللفظ : « لا يركن » مضارع مؤكد بالنون الحفيفة ، وتقول : ركن فلان إلى فلان ، أو ركن إلى كذا ، يركن ركننا - مثل دخل يدخل دخولا - وتقول : ركن بركن - مثل علم يعلم - وهذه لغة القرآن الكريم ، قال الله تعالى : ( وَلَا تَرَوْا كُنُوزَ الَّذِينَ ظَلَمُوا فِتْنَتَكُمْ النَّارُ ) وقال جل شأنه : ( لَقَدْ كَذَّبْتَ تَرَوْا كُنُوزَ الَّذِينَ ظَلَمُوا فِتْنَتَكُمْ النَّارُ ) . وقد قالوا : ركن بركن - مثل فتح يفتح - وليست لغة أصلية ؛ لأن باب فتح يفتح لا يجيء إلا فيما كان ثانيه أو ثالثه حرف حلق ؛ وإنما هي لغة متداخلة ، تعني أن الذين قالوا ذلك أخذوا ماضي اللغة الأولى وضموه إلى مضارع اللغة الثانية فتكون منهما لغة ثالثة متفرعة عليهما « الإحجام » بكسر الهمزة وتقدير الحاء المهملة على الجيم - مصدر أحجم الرجل عن الشيء ؛ إذا نكص عنه وتأخر ولم يقدم عليه « يوم الوغى » الوغى في الأصل : صوت النحل وما أشبهه ، ثم استعمل في الصوت والحلبة مطلقا ، ثم استعمل في الحرب لما تشتمل عليه من جلبة وصياح « متخوفا » للخوف : الخائف ، يقال : هو الذي

يخاف شيئاً بعد شيء ، يعني يخاف المرة بعد المرة « لحام » الحام - بكسر الحاء المهملة ، بزنة كتاب - الموت ، وقال الجوهري : هو قدر الموت « دريئة » هذا اللفظ يهمز فيسكون مثل خطيئة ، ولا يهمز فيكون مثل قضية ؛ فإن همز فهو من الدرء الذي هو الدفع ، تقول : درأه عن نفسه يدرأه درأ - مثل دفعه يدفعه دفعا في الوزن والمعنى ، وفي السكتاب العزيز : ( أَدَارَأْتُمْ فِيهَا ) ومعناه تدافعتم : أى دفع بعضهم بعضا ، وأصله تدارأتم ؛ فقلبت التاء دالا ، ثم أدغمت الدال في الدال ، ثم اجتمعت ألف الوصل للتوصل إلى النطق بالساكن ، ومعنى « أرانى للرماح دريئة » على هذا أرانى غرضا لأصحاب الرماح يدفعون بها إلى ، وإن رويت بغير همز احتمل أن تكون مأخوذة من الدرء أيضا ثم خففت الهمزة بقلبها ياء ثم أدغمت الياء في الياء ، كما قالوا في خطيئة : خطية ، ويحتمل أن تكون مأخوذة من درى الصائد الصيد يدره دريا - بوزن ضرب يضرب ضربا - إذا ختله وخذعه . قال أبو علي القالى : « الدرئة مهموزة : الحلقة التى يتعلم عليها الطعن ، وهى فعيلة بمعنى مفعولة من درأت أى دفعت . والدرية غير مهموزة : دابة أو جمل يستتر به الصائد فيرمى الصيد ، وهو من دريت أى ختلت ، وقال الشاعر :

فَإِنْ كُنْتُ لَا أَدْرِى الطَّبَّاءَ فَإِنِّى دُسُّ لَهَا تَحْتَ التُّرَابِ الدَّوَاهِيَا

وبنوه على مثال خديعة إذ كان في معناها اه ، فإن أخذ من المعنى الثانى كان معنى قوله « وأقد أرانى للرماح درية » أن أصحابه يستترون به ويتقون به أعداءهم فيسكون هوسرة لهم . وقوله « من عن يمى مرة وأمى » أراد من جانب يمى مرة ومن أمى مرة أخرى ؛ فمن في هذا الموضع اسم ، وروى « من عن يمى تارة » وقوله « حق خضبت بما تحدر من دى - إلخ » أصل الخضب خضب اليد وغيرها بالخناء ، وتقول : خضب يده يخضبها - من باب ضرب - واختضب الرجل ، وتحدر : سال من أعلى إلى أسفل ، و « أو » في قوله « أكناف سرجى أو عنان لجامى » جعلها أبو علي القالى بمعنى الواو ، مثلها في قول الشاعر :

كَانُوا تَمَّائِينَ أَوْ زَادُوا تَمَّائِيَةً لَمْ أُخْصِ عِدَّتَهُمْ إِلَّا بِعِدَادِ

قال أبو علي : « قوله أكناف سرجى أو عنان لجامى أراد وعنان لجامى » وأبقاها الخطيب التبريزى على أصل معناها ، قال : « أو ههنا ليست للشك ، وإنما هى التى يراد بها أحد الأمرين ، والمعنى : انتصبت للرماح حق خضبت بما سال من دى إما عنان لجامى وإما جوانب سرجى ، على حسب ما اتفق من الطعن ؛ فالعنان لما سال من أعاليه ، وجوانب السرج لما سال من أسفله » اه كلامه . وقوله « ثم انصرفت وقد أصبت - إلخ » قوله « جذع البصيرة » المراد به أنه فق الاستبصار قوى الإدراك ، وأصل الجذع - بفتح الجيم والدال المعجمة - فى الخيل وذوات الحافر

والاستفهام كقوله :

٤٧٧ — يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْمُدْرَ فِي إِبْكَادِهَا الْأَمَلَا

كلها : ما بلغ سنتين من عمره ، وذلك أن المهر يركب للريضة والتذليل إذا بلغ سنة ، ففي بلغ سنتين كان قد تم رياضة وتذليلا ، ويجعل الجذع مثلا للقوة والاستكمال ، ومنه قول ورقة :

يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعٌ أَحْبُّ فِيهَا وَأَضْعُ

والقارح في الأصل الذي بلغ النهاية من السن ، ولا سن بعد القارح ، ومراده أنه لا يحتاج إلى تهذيب ولا تأديب كما لا يحتاج الجذع إلى رياضة وتذليل ، وأن إقدامه قد بلغ النهاية كما أن القارح قد بلغ نهاية السن . ولأبي العلاء تفسير آخر لهذين الوصفين نقله عنه تلميذه الخطيب التبريزي في شرح الحماسة ، قال : « قال أبو العلاء : معنى هذا أي قوله جذع البصيرة أنه كان فيما سلف لا يرى رأى الخوارج ، ثم تبصر في آخر أمره فعلم أنهم على الحق فاتبعهم ؛ فصيرته جذعة : أي محدثة لم تطل عليها الأيام ، وقارح الإقدام : متناه فيه ، أي أن إقدامي وبطولتي قديمان ، وهذا استعارة من قروح الدابة وهو بلوغها الخامسة من عمرها » اه كلامه . واتصاب « جذع » و « قارح » على الحالية من ناء التمسك في قوله « ثم انصرفت » قال التبريزي : « جذع البصيرة حال من الفاعل في انشطر قبله ، وليس مفعولا لأصبت » اه . وقوله « ولا أرى نحر الكريم إلخ » أخذه من قول عنتره العبسي :

فَشَكَكَتْ بِالرُّمُحِ الْأَمَّ نِيَابَهُ لَيْسَ الْكِرِيمُ عَلَى الْقَنَا بِمُحَرَّمٍ

الإعراب : « لا يركنن » لا : حرف نهى ، مبنى على السكون لا محل له ، يركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحذيفة في محل جزم بلا الناهية ، ونون التوكيد حرف لا محل له « أحد » فاعل يركن مرفوع بالضمة الظاهرة « إلى الإحجام » جار ومجرور متعلق بيركن « يوم » ظرف زمان منصوب بيركن ، وهو مضاف و « الوغى » مضاف إليه « متخوفا » حال من أحد ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لحمام » جار ومجرور متعلق بمتخوف .

الشاهد فيه : قوله « متخوفا » حيث جاء حالا من النكرة التي هي قوله « أحد » لسكون هذه النكرة معمولة لعامل مسبوق بحرف النهى ، وهذا العامل هو يركن ، وحرف النهى هو لا ، وذلك واضح من إعراب البيت .

٤٧٧ — نسب ابن مالك هذا البيت لرجل من طيء ولم يعين اسمه ، وقال العيني من بعده :

« أقول : قائله رجل من طيء ، ولم يعلم اسمه » اه

اللفظ : « يا صاح » أصله يا صاحبي فرخم بحذف آخره واكتفى بالكسرة للدلالة على ياء التمسك « حم » بالبناء للجهول - معناه قدر وقضى وهي ، وانظر شرح الشاهد ( رقم ٤٧٥ الذي مضى قريبا ) ثم ارجع إلى شرح الشاهد ( رقم ١٩١ الذي مضى في باب كان وأخواتها : ج ١



ص ٣٦١) « عيش » أراد بالعيش ههنا الحياة « باقيا » أصل الباقي الذي لا يفنى ولا يزول ولا ينفد، ويطلق على ما يطول أمده وتنادى مدته، وأراد ههنا المعنى الأول، أو أراد المستقر الهادئ الذي لا يشوبه كدر ولا يعتربه تنغيص « فترى » المراد تعلم « العذر » بضم فسكون - مثل المهدرة « الأمل » هو ترقب الشيء وانتظاره . وأراد بإبعاد الأمل شدة حرصه على الدنيا وعمله المتواصل لها دون أن يفكر في الآخرة .

المعنى: يستفهم استفهما إنكاريا عما إذا كان قد قضى لأحد من الناس قبل مخاطب أن تدوم له الدنيا أو يعيش فيها عيشة مستقرة لا يشوبها كدر فيكون ذلك عذرا لمخاطبه في أن يتكالب على حطام هذه الدنيا الفانية .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له « صاح » منادى مرخم ، وأصله صاحب ؛ فان قدرته منقطعا عن الإضافة فهو مبنى على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم في محل نصب « هل » حرف استفهام إنكارى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حم » فعل ماض مبنى للجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « عيش » نائب فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة « باقيا » حال من عيش ، منصوب بالفتحة الظاهرة « فترى » الفاء حرف دال على السببية مبنى على الفتح لا محل له ، ترى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لنفسك » الجار والمجرور متعلق بترى ، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « العذر » مفعول به ترى « في إبعادها » الجار والمجرور متعلق بالعذر ، وإبعاد مضاف وضمير النائية العائد إلى النفس مضاف إليه ، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله « الأمل » مفعول به للمصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف حرف دال على الإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « باقيا » حيث ورد حالا من النكرة التي هي قوله عيش ، وإنما ساغ مجيء الحال من النكرة ههنا لوقوعها في سياق الاستفهام الإنكارى الذى بمعنى النفي ، وإنما كان وقوع النكرة في سياق الاستفهام الإنكارى الذى بمعنى النفي مسوغا للابتداء بها ولجئء الحال منها؛ لأنها حينئذ نعم جميع أفرادها فيصبح المحكوم عليه كل ما يطلق عليه اسم النكرة ، وذلك سائغ موقوف ، ألا ترى أنك لو قلت : كل رجل يستطيع أن يفعل كذا ؛ لكان كلاما صحيحا لا غبار عليه ، وإنما كان المانع من مجيء النكرة المحضة مبتدأ ومجئء الحال منها أنها في أصل وضعها دالة على واحد غير معروف من الأفراد التى يصح إطلاقها عليها ، وللمبتدأ وصاحب الحال محكوم عليهما ، والمحكوم عليه ينبغى أن يكون مألوما بنوع من ضروب العلم .

قال المحقق الرضى في شرح الكافية (١- ١٨٦) : « اعلم أنه يسوغ تنكير ذى الحال إذا اختص

واحتز بقوله « غالباً » مما ورد فيه صاحب الحال نكرة من غير مُسَوِّغ ، من ذلك قولهم : مَرَرْتُ بِمَاءٍ قِدَّةٍ رَجُلٍ ، وقولهم : عَلَيْهِ مِائَةٌ بِيضًا . وَأَجَازُ سَبْيُوهُ : فِيهَا رَجُلٌ قَائِمًا . وفي الحديث « وَصَلَّى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَامًا » ؛ وذلك قليل .

﴿ تنبيه ﴾ : زاد في التسهيل من المسوغات ثلاثة :

أحدها : أن تكون الحال جملة مقرونة بالواو ، نحو « أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا » ؛ لأن الواو ترفع تَوْثَمَ النعتية .

ثانيها : أن يكون الوصف بها على خلاف الأصل ، نحو : هذا خاتمٌ حديدًا .

ثالثها : أن تشترك النكرة مع معرفة في الحال ، نحو : هُوَ لِأَنَّ نَاسٌ وَعَبَدُ اللَّهِ مُنْطَلِقِينَ

( وَسَبَقَ حَالَ مَا يَحْرَفُ جُرًّا قَدْ \* أَبَوًا ) سَبَقَ : مفعول مقدم لأبوا ، وهو مصدر

مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ ، وَالْمَوْصُولُ فِي مَوْضِعِ النَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ .

أى : منع أكثر النحويين تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف<sup>(١)</sup> ؛ فلا يُجِزُونَ

فِي نَحْوِ مَرَرْتُ بِهَيْدٍ جَالِسَةً : مَرَرْتُ جَالِسَةً بِهَيْدٍ .

يوصف ، كما جاء في الحديث : « سَابَقَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَ الْخَلِيلِ فَأَتَى فَرَسًا لَهُ

سَابِقًا » وكذا تقول : مررت برجل ظريف قائما ( يريد أنه يسوغ لك القياس على ما سمع منه )

أو بالإضافة ، نحو : نظرت إلى جارية رجل محتالة ، أو سبقة نفي أو شبهه ، نحو قوله :

\* فَمَا حَلَّ سَهْدِي غَرِيْبًا بِبَلْدَةٍ \*

وقلما جاني رجل راكبا ، أو نهى أو استفهام ، وذلك لأنه يصير المنكر مع سبق هذه الأشياء

( يريد النفي وشبهه النفي والنهي والاستفهام ) مستغرقا ؛ فلا يبقى فيه إبهام » اه كلامه

(١) اعلم أن صاحب الحال إما أن يكون مرفوعا وإما أن يكون منصوبا وإما أن يكون

مجرورا ، وعلى أية هذه الأحوال الثلاث إما أن يجيء الحال متأخرا عن صاحبه وعن عامله

جميعا ، كما تقول : جاء زيد راكبا ، ورأيت هندًا سافرة ، ومررت بزيب محتالة ، وإما أن

يتقدم الحال على صاحبه دين عامله فيكون متوسطا بينهما ، كما تقول : جاء راكبا زيدا ، ورأيت

سافرة هندًا ، ومررت محتالة بزيب ، إما أن يتقدم الحال على صاحبه وعامله جميعا ، وذلك

كما تقول : راكبا جاء زيد ، وسافرة رأيت هندًا ، ومحتالة مررت بزيب ؛ فهذه تسعة أمثلة ، وفي

بعضها تفصيل ككون الحال مفردا أو جملة فعلية أو جملة اسمية أرفقا . وككون صاحبه على أية

حالته ظاهرا أو مضمرا ، وسنبين لك . واطن اتفاق العلماء ومواطن اختلافهم في كل ذلك بيانا

يتضح لك منه الأمر غاية الوضوح ؛ فنقول :

أما تأخر الحال عن صاحبه وعامله جميعا فليس عملا للخلاف في جميع صورته ، نعى سواء أكان الحال مفردا أم جملة أم شبه جملة ، وسواء أكان صاحبه مرفوعا أم منصوبا أم مجرورا بحرف أو بإضافة ، وسواء أكان صاحب الحال اسما ظاهرا أم ضميرا .  
وأما مسائل التقديم على العامل وصاحب الحال جميعا فأجازها البصريون إن كان العامل منصرفا أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، وكان صاحب الحال ضمير مجرور بحرف جر ؛ ومنعها الكوفيون ، على تفصيل في كلام الفريقين سيأتي بيانه قريبا .  
وأما مسائل توسط الحال بين صاحبه وعامله ؛ فهذه هي التي سنغنى الآن بتفصيل الخلاف فيها : ذهب الكوفيون إلى أن صاحب الحال إذا كان اسما ظاهرا لم يميز تقديم الحال عليه بحيث يقع وسطا بينه وبين عامله إلا في مسألة واحدة ، وهي أن يكون صاحب الحال مرفوعا ، نحو قولك :  
جاء راكبا زيدا ، ومثله قول الشاعر :

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوَّبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةُ تَهْمِي

فقوله « غير مفسدها » حال من « صوب الربيع » وقد تقدم هذا الحال على صاحبه كما ترى ، وصاحب الحال مرفوع لأنه فاعل بسقى .

ومنهم من استثنى من المنع مسألة أخرى ، وهي أن يكون صاحب الحال منصوبا والحال جملة فعلية ، وذلك مثل قولك : رأيت وقد سمرت هنداً ، أما إذا كان صاحب الحال مجرورا أو كان منصوبا والحال مفرد لا جملة أو جملة اسمية فم يجوزوه .

وإذا كان صاحب الحال ضميرا فإنهم يميزون تقديم حاله عليه مطلقا ، سواء أكان صاحب الحال مرفوعا أم كان منصوبا أم مجرورا .  
ولك أن تتساءل ما وجه التفرقة بين صاحب الحال إذا كان اسما ظاهرا وإذا كان ضميرا حتى جاءوا الحال يتقدم على صاحبه الضمير مطلقا ولم يميزوا أن يتقدم على صاحبه الظاهر إلا في مسألة واحدة أو مسألتين .

والجواب عن ذلك أنهم قالوا : إنا نظرنا فوجدنا الحال يقلب فيه أن يكون مشتقا ، والوصف المشتق متحمل لضمير الوصوف ؛ فالحال مشتقل على ضمير يعود إلى صاحبه البتة ؛ فإذا قلت : رأيت مسفرة هنداً ؛ كان في « مسفرة » ضمير يعود إلى هند ؛ فيكون الضمير قد عاد إلى متأخر عنه ، وذلك غير جائز ، وأما في حالة ما إذا كان صاحب الحال ضميرا فإننا نعلم أن الضمير المستكن في الحال والضمير الذي هو صاحب الحال يعودان بلا شك على مفسر لهما يكون متقدما عليهما جميعا ، ألا ترى أنك لو قلت : على ضربت مكتوبا إياه ؛ فأياه مفعول اضطرت وهو صاحب الحال ، وفي « مكتوبا » ضمير يعود إليه ، ولكن مفسر الضميرين جميعا هو البتة المتقدم ؛ فساغ ذلك لأنه لم يلزم عليه الإضمار قبل الذكر .

وعلاؤا منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثانٍ لتمامه بصاحبه ؛ فتمه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الوساطة ، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين ؛ فجملوا عوضاً من الاشتراك في الوساطة التزام التأخير .

قال الناظم : ( ولا أمتعه ) أى : بل أجزه ، وفقاً لأبي على وابن كيسان وابن برهان ؛ لأن الجورور بالحرف مفعول به في المعنى ؛ فلا يمتنع تقديم حاله عليه ، كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به . وأيضاً ( فقد ورد ) السماع به . من ذلك قوله تعالى : ( وما أرسلناك إلا كافة للناس )<sup>(١)</sup>

فإن سألت بمد ذلك عما سوغ لهم أن يميزوا تقديم الحال على صاحبها المظهر المرفوع مع أن فيه الإضمار قبل الذكر أيضاً ، وطالبهم ببيان وجه هذا التجويز . فالجواب من قبلهم أن نحو قولك : جاء راكباً زيد ؛ كان بعرضة ألا يجوز عندنا أيضاً لما يشتمل عليه من علة المنع ، ولكننا نعلم أن شدة طلب الفعل للفاعل داعية إليه فكان الفاعل - لهذا الطلب الخيبي - بجانب الفعل ، فكان الضمير المستكن في الحال عائد على متقدم ، هذا فوق أن النصوص العربية شاهدة على تجويزه .

وذهب البصريون إلى جواز تقديم الحال على صاحبها المرفوع أو المنصوب ظاهراً كان صاحب الحال أو مضمراً ، مفرداً كان الحال أو جملة ، قالوا : لأن النية في الحال أن يكون مؤخرًا عن الفاعل والمفعول جميعاً ؛ ومق كانت النية فيه ذلك فلو تقدم عليهما كان تقدمه في اللفظ لا في الرتبة وكان تأخرها عنه في اللفظ لا في الرتبة أيضاً ، ونحن نعلم أن الضمير إذا عاد على متأخر في اللفظ ورتبته التقدم لم يمتنع ، ومنعوا تقديم الحال على صاحبها الجورور بالإضافة إجماعاً ، واختلفوا في تقديمه على صاحبها الجورور بحرف الجر ، وبيان أدلة هذا الخلاف المذكور في الترح وستعرض له عند الكلام على شواهد .

وليس لك بمد هذا كله إلا أن تسأل عن وجه تفرقة أبي على الفارسي وابن برهان وابن كيسان بين الجورور بالإضافة والجورور بحرف الجر حيث أجازوا تقديم الحال على الثاني دون الأول .

والجواب عن ذلك أنه لما كان حرف الجر معدياً الفعل إلى المفعول كالمهزة في أكرم والتضعيف في قتل كان حرف الجر كأنه من تمام الفعل وحرف من حروفه ؛ فأنت حين تقول : ذهبت راكبة بهند ، كأنك قلت : أذهبت راكبة هندا ، وأحسبك مقتنعا بذلك فإن فيه الكفاية وفوقها . (١) اختلف العلماء في إعراب هذه الآية ؛ فذهب أبو على الفارسي وابن برهان وابن مالكون وابن كيسان وابن مالك إلى أن « كافة » حال من « الناس » الجورور باللام ، واستدلوا بها على جواز تقديم الحال على صاحبها الجورور بحرف الجر ، كما هو مذهبهم الذي قررناه في الكلمة السابقة ، و « للناس » جار ومجرور متعلق بأرسلنا .

فإن قيل : فقد لزم على هذا الإعراب محذوران : أحدهما أن يتعدى أرسل باللام مع أن الأكثر في تعديده أن يكون بالي ، كما في قوله تعالى : ( إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ ) وكقوله : ( وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ ) ، وكما في قول الشاعر :

وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلْتَ بِشَفَاعَتِي إِلَى ، فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيحِيهَا

وثانيهما أن يتقدم الحال المحصور على صاحبه ، وسيأتي في كلام الشارح منعه .

فالجواب عن هذين الاعتراضين سهل ميسور : أما عن الأول فإنه لا نسلم ما ذكرتم ، بل كما يتعدى أرسل بالي يتعدى باللام ، وكلاهما وارد في فصيح الكلام ؛ فأما تعديده بالي فكما تلوتم من الآيتين السكريميتين ، وأما تعديده باللام فكقوله تعالى : ( وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ) ، وأما عن الاعتراض الثاني فإنه لا نسلم لكم ما تدعون من عدم جواز تقديم الحال المحصور على صاحبه مطلقا ، بل نقول : إن كان المحصر بانما امتنع تقديمه لأن المعنى ينقلب فيصير المقصور مقصورا عليه والمقصور عليه مقصورا ، وكذلك إذا كان المحصر باللام وتقدم الحال وحده : أي دون إلا للعلّة نفسها ، وأما إذا تقدمت إلا والحال جميعا فلا مانع من التقديم ، نظير ما أوضحناه إيضا لا يحتاج إلى مزيد في باب الفاعل عند الكلام على تقديم الفاعل المحصور على المفعول وتقديم المفعول المحصور على الفاعل ، وهل شأن الحال إلا كشأن المفعول ؟ .

وذهب جمهرة البصريين ومن وافقهم إلى أن « كافة » ليس حالا من الناس المجرور باللام ، ثم اختلفوا : فذهب جابر الله الزمخشري إلى أن كافة مفعول مطلق عامله أرسل ، وأصله نعت تنوعت هو مصدر محذوف ، وأصل الكلام : وما أرسلناك إلا لإرسالة كافة : أي مانعة وزاجرة ، والإسناد مجازي ، وللناس : جار ومجرور متعلق بكافة ، واللام لام النقيضة التي تدخل على المفعول إذا كان العامل فرعا ، وذهب غيره إلى أن كافة حال من ضمير المخاطب في « أرسلناك » « للناس » جار ومجرور متعلق بكافة ، والمعنى وما أرسلناك إلا مانعا وزاجرا للناس أن يرتكبوا لآثام ؛ فالإسناد الذي في « كافة » حقيقي ، والفرق بين هذا وما ذهب إليه الزمخشري أن التاء في « كافة » في كلام جابر الله للتأنيث على أصلها لأن الموصوف بها مؤنث وهي الإرسالة ، وهي كلام الجماعة ليست للتأنيث ولكنها للبيانة مثلها في علامة ونسابة وراوية .

وعلى كل واحد من إعرابي جمهور البصريين والزمخشري اعتراض وجيه ، فوق أنه خلاف الظاهر ، أما على إعراب الجمهرة فيقال : إن مجيء التاء للبيانة قليل مقصور فيه على السماع ، فوق ذلك نجد ما سمع عنهم من الكلمات التي أدخلوا عليها تاء البيانة كلها من صيغ للبيانة ككلامه إلا ما ندر من قولهم : فلان راوية ، وإذا كان الأمر كذلك لا يجوز تخرجه ككلام وارد في أفصح كلام عربي عليه . وأما إعراب جابر الله فيقال : إن حذف الموصوف وإقامة الصفة

وقول الشاعر :

٤٧٨ - تَسَلَّيْتُ طُرًّا عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ بِذِكْرِكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي

مقامه إنما يسوغ إذا كان ذلك الموصوف قد كثرت اقترانه بهذه الصفة حتى يكون الدهن ملتفتا إليه عند حذفه وذكر صفته لشدة ما عهدتها معا ، انظر إلى قوله جل ذكره : (أَنْ أَعْمَلَ سَابِقَاتٍ) فإنك ووجد أن فيه حذف الموصوف - وهو الدروع - وإقامة الصفة مقامه ، وذلك لأنه قد كثرت في كلام العرب وصف الدروع بالسبوغ ؛ فعند ذكر السبوغ وحده يلتفت السامع إلى الدروع التي طالما سمعها مقترنة به ، وفرق بين هذا وما معنا .

ومثل هذه الآية في الاستدلال لما ذهب إليه ابن مالك ومن معه من تجويز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف الجر - قوله جل ذكره : (وَجَاءُوا عَلَى قَيْصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ) فإن أبا البقاء رحمه الله جعل قوله سبحانه : (عَلَى قَيْصِهِ) جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف حال من المجرور بالباء في قوله (بِدَمٍ) . والمعنى وجاءوا بدم كذب في حال كونه على قيصه ، وتمحل الزمخشري فجعل (عَلَى قَيْصِهِ) متعلقاً بجاءوا فرارا من تجويز تقديم حال المجرور عليه .

٤٧٨ - لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق ولا لاحق .  
اللفظ : « تسليت » نصرت ، وتسكفت العزاء والجلد والسوان ، وكذلك صيغة « تفعل »  
تدل على أن الفاعل يتسكف الفعل ليصبح من عادانه وسجايه ، وانظر إلى قول الشاعر :

تَحَمَّلْ عَنِ الْأَذْنَيْنِ وَاسْتَبْقِ وَدُهُمُ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمُ حَتَّى تَحَمَّلَا

وقول الآخر :

تَجَلَّدْتُ حَتَّى قِيلَ لَمْ يَعْرِ قَلْبَهُ مِنْ الْوَجْدِ شَيْءٌ قُلْتُ بَلْ أَعْظَمُ الْوَجْدِ

تدرك ذلك المعنى ، وتقول : سلا فلان فلانا أو الشيء الفلاني يساوه سلاوا - مثل سمو - وسلاوانا . وكذلك سلا عنه يسلاو «طراه» بضم الطاء المهملة وتشديد الراء - معناه جميعا ، والأصل في هذه الكلمة ألا تستعمل إلا حالا ، كما تقول : جاء القوم طرا ، تريد أنهم جاءوا جميعا . قال ابن منظور في اللسان (مادة ط ر ر) : «وقولهم : جاءوا طرا ، أى جميعا . وفي حديث قيس : ومراد المخشع الخلق طرا ، أى جميعا . وهو منصوب على المصدر أو الحال . قال سيديويه : وقالوا : صررت بهم طرا ، أى جميعا ، ولا تستعمل إلا حالا . واستعملها خصب النصراني للتطبيب في غير الحال وقيل له : كيف أنت ؟ فقال : أحمد الله إلى طر خلقه . قال ابن سيده : أنبأني بذلك أبو العلاء . وفي نوادر الأعراب : رأيت بني فلان بطر ، إذا رأيتهم بأجمعهم . قال يونس : الطر : الجماعة ، وقولهم : جاءني القوم طرا ، منصوب على الحال ، ويقال : طررت القوم ، أى صررت بهم جميعا » اه كلامه بحروفه . وقوله في أول هذا الكلام بعد ذكر حديث قيس « وهو منصوب على المصدر أو

الحال « هو كلام ابن الأثير في النهاية ، وليس بشيء ، وذلك لأن الذى ينصب على الصدر إنما هو « طرا » بفتح الطاء - وهو مصدر : طر الرجل القوم بالسيف يطرهم طرا ، أو طر الرجل الهميان يطره طرا ، إذا قطعه وشقه ، والذى ينصب على الحال هو « طرا » بالضم ، فلم يصح التخيير بين وجهى النصب ؛ لأن لكل وجه موضعا غير موضع الآخر . وقوله في حديث قس « ومراد المحشر » ضبطه ابن الأثير في النهاية ( مادة : رود ) بفتح اليم على أنه اسم موضع من راد يرود ، ومعناه طلب ، وجوز فيه ضم اليم أيضا ، ويكون اسم مفعول من أراد يريد بمعنى طلب أيضا « بينكم » البين : أصله الانفصال والبعد والفراق . تقول : بان الشيء عن الشيء بين بينونة ، إذا انفصل عنه بعد اتصال « بذكركم » التذكرى - بكسر فسكون - التذكرة .

الإعراب : « تسليت » فعل وفاعل « طرا » حال من ضمير المخاطب المجرور بعن في قوله « عنكم » الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عنكم » الجار والمجرور متعلق بتسليت « بعد » ظرف زمان منصوب بتسليت . وهو مضاف ، و « بينكم » مضاف إليه ، وضمير المخاطب مضاف إليه « بذكركم » الجار والمجرور متعلق بتسليت ، وضمير المخاطبين مضاف إليه « حق » حرف ابتداء لا محل له من الإعراب « كأنكم » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير المخاطبين اسمه « عندى » ظرف متعلق بمحذوف خبر كأن ، ويا : الاسم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر . وجملة كأن واسما وخبرها لا محل لها من الإعراب لأنها ابتدائية .

الشاهد في : قوله « طرا » فإنه حال من الضمير المجرور بعن ، وقد جاء به الشاعر متقدما على ذلك الضمير ؛ فدل هذا على أن صاحب الحال إذا كان مجرورا بحرف جر لم يمنع أن يتقدم حاله عليه ، بل يجوز التقديم .

وقد اختلف العلماء في هذه المسألة : فذهب ابن مالك في سائر كتبه وابن ملكون وأبو على الفارسي وابن برهان إلى جواز التقديم ، مستندين إلى النص والقياس ، أما النص فمثل هذا الشاهد وما سياتى بعده من الشواهد وما تقدمه من آيات الكتاب العزيز ، وأما القياس فلأن المجرور بالحرف مفعول في المعنى وهم يصرحون بهذا في كثير من عباراتهم ، كقولهم : « الفعل اللازم هو الذى لا ينصب للمفعول إلا بواسطة حرف الجر » وقد جوزنا - نحن البصريين - بالإجماع تقديم الحال على صاحبه المنصوب .

وذهب علماء البصرة ومن جرى مجراهم إلى عدم تجويز التقديم ، وردوا استدلال الفريق الأول : أما آيات الكتاب العزيز فردوا استدلالهم بها بادعاء أنها تحتل وجوها أخرى من الإعراب غير الوجه الذى استدلووا به ، وقد ذكرنا لك في الكلمة السابقة ما ذكروه من الوجوه المحتملة ، ومتى تطرق الاحتمال إلى الدليل لم يصلح بعد ذلك للاستدلال به ، وأما الآيات التى استدلووا بها والتي منها هذا البيت فردوا الاستدلال بها بادعاء أن ما وقع فيها من التقديم إنما وقع

وقوله :

٤٧٩ - لَيْنٌ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْئَانَ صَادِيًا إِلَى حَبِيبًا إِنَّهَا لِحَبِيبٍ

لضرورة شعرية ؛ فلا يصح أن يجعل محل قياس . وأما قياسهم المحرور على المنصوب وإعطاؤهم حكم المقيس عليه للمقيس فردوه بادعاء الفارق بين المنصوب والمحرور ، ومق ثبت الفرق بينهما امتنع القياس ، وقد أثبتوا الفرق بما حاصله أن الفعل المتعدى بحرف الجر ضعيف بآية أنه لم يقو على نصب المفعول به بنفسه والعامل إذا كان ضعيفا لم يصح أن تغاير بين معمولاته في الترتيب ، ولا شك أن الحال بالنسبة للفعل ثان بالنظر إلى صاحبه كما قاله الشارح ، فمن أجل ذلك افترق الحكمان .

٤٧٩ - نسب أبو العباس البرد في الكامل هذا الشاهد إلى قيس بن ذريح ، وأنشد قبله

بيننا ، وهو :

حَلَفْتُ لَهَا بِالْمَشْعَرَيْنِ وَزَمَزَمِ وَذُو الْعَرْشِ فَوْقَ الْمُقْسِمِينَ رَقِيبُ

ونسبه العيني لكثير عزة ، وأنشد قبله بيتين ، وهما :

أَبِي الْقَلْبِ إِلَّا أُمَّ عَمْرٍو وَبُغِضَتْ إِلَى نِسَاءِ مَا كُنَّ ذُنُوبُ  
حَلَفْتُ لَهَا بِالْمَأْزَمِينَ وَزَمَزَمِ وَاللَّهُ فَوْقَ الْخَالِفِينَ رَقِيبُ

والصواب أن هذا البيت من قصيدة لعروة بن حزام العدري ، وأولها قوله :

وَإِنِّي لَتَعْرُوفِي لِذِكْرِكَ رَوْعَةٌ  
وَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا نُجَاءَةً  
وَأَضْرَفَ عَنِ رَأْيِي الَّذِي كُنْتُ أُرْتِي  
وَيُضْمِرُ قَلْبِي عُذْرَهَا وَيُعِينُهَا  
وَقَدْ عَلِمْتُ نَفْسِي مَكَانَ شِفَائِهَا  
حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاكِمِينَ لِرَبِّهِمْ  
لَيْنٌ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْئَانَ صَادِيًا  
وَقُلْتُ لِعِرَافِ الْيَمَامَةِ : دَاوِنِي  
فَمَا بِي مِنْ سَعْتَمٍ وَلَا طَيْفٍ جَنَّةٍ  
عَشِيَّةً لَاعْتَمَرَاهُ دَانَ مَزَارُهَا  
لَهَا بَيْنَ جِلْدِي وَالْعِظَامِ دَبِيبُ  
فَأَبْهَتَ حَسْتِي مَا أَكَادُ أُحِيبُ  
وَأَنْسَى الَّذِي أَعْدَدْتُ حِينَ تَغِيبُ  
عَلَيْهِ قَسَالِي فِي الْفُؤَادِ نَصِيبُ  
قَرِيبًا ، وَهَلْ مَالًا يُنَالُ قَرِيبُ ؟  
خُشُوعًا وَفَوْقَ الرَّاكِمِينَ رَقِيبُ  
إِلَى حَبِيبًا . . . . البيت . . . . وبعده :  
فَإِنَّكَ إِنِ ابْرَأْتَنِي لَطِيبُ  
وَلَسَكِنَّ عَمِّي الْحَمِيرِيَّ كَذُوبُ  
فَتَرْجِي ، وَلَا عَفْرَاهُ مِنْكَ قَرِيبُ



فَلَسْتُ بِرَأِيِّ الشَّمْسِ إِلَّا ذَكَرْتُهَا وَلَا الْبَدْرَ إِلَّا قُلْتُ : سَوْفَ تَتُوبُ  
اللفظ : «تعروني» تنزل بي ، وتقول : عراه الخوف ونحوه يعروه ، إذا نزل به ، ومثل  
هذا قول أبي صخر :

وَإِنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْرِكَ هَزَّةٌ كَمَا انْتَفَضَ الْعُصْفُورُ بِأَلَمِهِ الْقَطْرُ  
«لذكراك» لذكركي إياك «روعة» بفتح الراء المهملة وسكون الواو - المرة من الروع ، وهو  
الفرع ، وتقول : راعني يروعي روعا ، إذا أفزعك وأخافك ، قال أبو صخر الهذلي :  
لَقَدْ تَرَكْتَنِي أَحْسِدُ الْوَحْشِ أَنْ أَرَى أَلْيَمِينَ مِنْهَا لَا يَرُوعُهُمَا النَّفْرُ  
وتقول روعة - بالتضعيف - أيضا ، قال الشاعر :

رُوعْتُ بِالْبَيْنِ حَتَّى مَا أَرَاعُ بِهِ وَبِالْمَصَائِبِ فِي أَهْلِي وَخِلَائِي  
«ديب» أراد الخوف يسرى في عروقه ، والديب : السير اللين ، تقول : دب الصبي يدب -  
مثل ضرب يضرب - ديبا ، ودب الجبش ديبا ، وكل سير على الهينة ديب ، وقال الشاعر ،  
وهو أبو أمية الحنفي :

زَعَمْتَنِي شَيْخًا ، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَيْبِيَا  
«جأة» بضم الفاء - مصدر قولك : جأه الأمر يفجؤه جئا - مثل منع يمنع منعا ، وفيه لغة  
مثل سمع بسمع سمعا - وجأة ؛ إذا هجم عليه «أبته» مضارع مبني للمجهول معناه أتخبر ،  
وفعله المجرد كعلم وكنصر وككرم وكزهي ، وهو مبهور «أصرف» مضارع مبني للمجهول من  
صرفه عن الأمر بصرفه - من باب ضرب - إذا لفته عنه وحوّله «أعددت» هيأت ، يريد أنه  
حين يراها يغيب عنه وعيه ويضيع إدراكه ، ومثل هذا البيت في المعنى قول أبي صخر الهذلي  
من رائيته المشهورة :

لَقَدْ كُنْتُ أَتَيْتَهَا فِي النَّفْسِ هَجْرُهَا بَتَاتًا لِأُخْرَى الدَّهْرِ مَا طَلَعَ الْفَجْرُ  
فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ أَرَاهَا جَاءَةً فَأُبْهَتَ لَا عُرْفُ أَدَى وَلَا نُكْرُ

«ويضمّر قلبي عندها» يريد أن قلبه يلتمس لها المعاذير على ما تحذنه من الهجران والقطيعة  
«وقد علمت نفسي مكان شفاؤها قريبا - إلخ» يريد أن نفسي تعلم أن شفاؤها في ترك هواها  
والبعد عنها ، ولكنني لا أستطيع السبيل إلى ذلك لأنني لا ناله ولا أقدر عليه «هيان» عطشان  
«صاديا» اسم فاعل من صدى يصدى صدى - مثل تعب يتعب تعباً - إذا عطش ، وهو  
صدّ وصادٍ ومندّيان ، وامرأة صديّة وصادية وصدّيا «وقلت لعراف الجامة» يكرر عروة ذلك  
المعنى في شعره ، ومن ذلك قوله في النونية :

جَعَلْتُ لِعِرَافِ الْيَمَامَةِ حُكْمَهُ      وَعِرَافٍ نَجْدٍ إِنْ هُمَا شَفِيَانِي  
 فَقَالَ : نَعَمْ نَشْفِي مِنَ الدَّاءِ كُلِّهِ      وَرَاحَا مَعَ الْعُوَادِ يَبْتَدِرَانِ  
 فَمَا تَرَكََا مِنْ رُقِيَّةٍ يَسْلُمَانِيَا      وَلَا سَلْوَةٍ إِلَّا وَقَدْ سَفِيَانِي  
 وَمَا شَفِيَا الدَّاءَ الَّذِي بِي كُلُّهُ      وَلَا ذَخْرًا نُضْحًا وَلَا أَلْوَانِي  
 فَقَالَ : شَفَاكَ اللهُ ، وَاللهِ مَا لَنَا      بِمَا ضَمَنْتَ مِنْكَ الضَّلُوعُ يَدَانِ

وقوله « ولكن عمى الحميرى كذوب » عمه هو الذى يقول فيه فى النونية :

يُكَلِّفُنِي عَمَى ثَمَانِينَ نَاقَةً      وَمَالِي وَالرَّحْمَنِ غَيْرُ ثَمَانِ  
 ويقول فيه مرة أخرى :

فَيَأْتِمُّ لَا أُسْقِيتَ مِنْ ذِي قَرَابَةٍ      بِلَا لَّا فَقَدْ زَلَّتْ بِكَ الْقَدَمَانِ  
 وَمَتَيْتَنِي عَفْرَاءَ حَسْبَى رَجَوْتَهَا      وَشَاعَ الَّذِي مَنَيْتَ كُلَّ مَكَانِ  
 بِنِيَّةٍ عَمَى حِمْلَ بَيْتِي وَبَيْتَهَا      وَصَاحَ لَوْ شَكَ الْفُرْقَةَ الصَّرْدَانِ

الإعراب : « لنن » اللام موطنه للقسم ، حرف مبنى على الفتح لا محل له ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ، مبنى على السكون لا محل له « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح فى محج جزم « برد » اسم كان مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الماء » مضاف إليه « هجان » حال من ضمير المتكلم المجرور بإلى الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « صاديا » يجوز أن يكون حالا من ضمير المتكلم المجرور بإلى كالى فىكون من قبيل الحال المترادفة ، ويجوز أن يكون حالا من الضمير المستتر فى هجان المرفوع به فىكون من قبيل الحال المتداخلة « إلى » جار ومجرور متعلق بقوله « حبيبيا » الآتى « حبيبيا » خبر كان الناقصة « إنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المحبوبة اسمه « لحبيب » اللام هى اللام المزلحقة ، وحبيب : خبر إن المؤكدة مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب القسم الذى وطأت له اللام فى أول البيت ، وجملة جواب الشرط محذوفة لدلالة جواب القسم عليها .

الشاهد فيه : قوله « هجان صاديا » فإنهما حالان من ياء المتكلم المجرورة بإلى ، وقد تقدما عليها ؛ فىكون فى البيت دليل لابن مالك وابن ملكون وابن الطراوة وأبى على الفارسى على أنه يجوز أن يتقدم حال المجرور عليه ، وإذا جعلت « صاديا » حالا من الضمير المستتر فى « هجان » كان الاستدلال لهم بقوله « هجان » وحده .

هذا بيان كلام الشارح وشرح البيت وبيان الاستشهاد به للذي أتى به من أجله .  
وقدر وجه النجاة هذا الكلام بوجهين :  
أولهما : أن هذا البيت شاذ جاء على خلاف المعروف من لغة العرب وخلاف ما يقتضيه القياس ؛  
فلا يعاب به ولا يجوز أن تثبت به قاعدة .

وثانيهما : وهو وجه ذكره أبو الفتح بن جني ، وحاصله أن « هيان صاديا » ليسا بحالين  
من ضمير المتكلم المجرور بالي كما ادعاه أبو علي النارسي ، ولكنهما - الآن من « برد الماء »  
ونسبة الصدى والهيام إلى الماء نسبة مجازية لقصد المبالغة ، قال في إعراب الحماسة : « وقد يجوز  
في هذا عندي وجه آخر لطيف المعنى ، وهو أن يكون حران صاديا حالاً من الماء ، أي كان برد  
الماء في حال حرته وصداه حيبيا إلى ، وصف الماء بذلك مبالغة في الوصف ، وجاء بذلك شاعرنا  
( يريد أبا الطيب المتنبّي ) فقال :

\* وَجِبْتُ هَجِيرًا يَتْرُكُ الْمَاءَ صَادِيًا \*

وإذا صدى غسبك به عطشا ؛ فإن أمكن هذا كان حمله عليه جائزا حسنا . ورأيت أبا علي  
يستسهل تقديم حال المجرور في نحو هذا عليه ، ويقول : هو قريب من حال المنصوب » اه .  
والئن كان المعنى الذي ذكره وخرج البيت عليه واستشهد له بكلام أبي الطيب معنى لطيفا ،  
وكان حمل الكلام عليه جائزا حسنا ؛ فإن المعنى الذي حمل أبو علي الفارسي والذين رأوا رأيه  
البيت عليه هو المعنى الذي اعتوره الشعراء وتداولوه وجرى طلبهم له ؛ انظر إلى قول عمر  
ابن أبي ربيعة :

قَالَ لِي صَاحِبِي وَأَبْصَرَ مَا بِي : أَتُحِبُّ الْقَتُولَ أُخْتِ الرَّبَابِ ؟  
قُلْتُ : وَجَدِي بِهَا كَوَجْدِكَ بِالْمَدِّ بَ إِذَا مَا مُنِعَتْ بَرْدَ الشَّرَابِ

ثم انظر إلى قول القطامي :

فَهِنَّ يَنْبِذَنَّ مِنْ قَوْلٍ يُضِنُّ بِهِ مَوَاقِعَ الْمَاءِ مِنْ ذِي الْمَاءِ الصَّادِي

ثم انظر إلى قول علي بن أبي طالب كرم الله وجهه - وقد سأله رجل عن مقدار حبهم لرسول الله  
صلوات الله وسلامه عليه - : « كان والله أحبَّ إلينا من أموالنا وأولادنا وآبائنا وأمهاتنا  
وَمِنَ الْمَاءِ الْبَارِدِ عَلَى الظَّمَا » تدرك أن هذا هو المعنى الذي دندن حوله الشعراء ، وأن حمل  
الكلام عليه أولى وأعرف .

ومن التحللات العربية التي حمل البيت عليها بعض أنصار الجمهور جعل بعضهم إضافة « برد »  
إلى « الماء » من إضافة المصدر للمعنى إلى فاعله وجعل « هيان » منصوبا على أنه مفعول ذلك

وقوله :

٤٨٠ - غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ الْمَرْءَ ۖ فَيُدْعَى وَلَا تَ حِينَ إِبَاءِ

الصدر ، وعليه يكون « صاديا » إما نعنا لهيان وإما معطوفا عليه بحرف عطف محذوف ، وهو من التمسف والبعد عن الجادة بحيث لا يقره منصف .

٤٨٠ - لم أقف لهذا البيت - بعد طويل البحث - على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، وعن استشهاد به من شراح الألفية ابن الناظم .

اللفظة : « غافلا » وصف من الغفلة عن الشيء وهي الذهول عنه ونسيانه ، قال الفيومي : « الغفلة : غيبة الشيء عن بال الإنسان وعدم تذكره له ، وقد استعمل فيمن تركه إجمالا وإعراضا ، كما في قوله تعالى : ( وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ ) يقال منه : غفلت عن الشيء غفولا - من باب قعد - وله ثلاثة مصادر : غفول (مثل قعود) وهو أعمها ، وغفلة - وزان تمرة - وغفل - وزان سبب ، قال الشاعر :

إِذْ نَحْنُ فِي غَفَلٍ ، وَأَكْثَرُ هَمًّا صَرَفُ النَّوْمِ وَفِرَاقُنَا الْخَيْرَانَ

وسمى بالثالث مؤثنا بالهاء فقبيل غَفَلَةٍ ، ومنه سُوَيْدُ بْنُ غَفَلَةَ « اهـ » « تعرض » مضارع عرض الشيء - من باب ضرب - إذا نزل « المنية » الموت وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة من منى الله الشيء بمنية - مثل رمى يرمى - إذا قدره ، ودخلته الهاء لما طرأ عليه من التسمية « إباء » بكسر أوله - مصدر أنى يأتي - زنة فتح يفتح ، وهو أحد حروف محفوظة جاء ماضيها ومضارعها بفتح العين من غير أن يكون ثاني السكامة أو ثالثها حرف حلق - بمعنى امتنع ، ومعنى « ولات حين إباء » وليس الوقت وقت امتناع عن إجابة داعي المنون ؛ فإنه متى جاء أجله لم يستطع التأخر ولا التقدم .

الإعراب : « غافلا » حال من المرء المجرور باللام تقدم عليه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تعرض » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « المنية » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « للمرء » جار ومجرور متعلق بتعرض « يدعى » الفاء حرف عطف ، يدعى : فعل مضارع مبنى للجهول ، وهو معطوف على تعرض ، مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « ولات » الواو واو الحال ، لات : حرف نفي يعمل عمل ليس : يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه محذوف ، و « حين » خبره منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون المذكور اسمه مرفوعا به والمحذوف هو المنصوب ، وعلى كل حال حين مضاف و « إباء » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

المشاهير فيه : قوله « غافلا » فإنه حال من المرء المجرور باللام في قوله « المرء » وقد تقدم

وقوله :

٤٨١ - فَإِنْ تَكُ أَدْوَادُ أُصْبِنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فِرْعَاغًا بِقَتْلِ حِبَالٍ

الحال عليه ، فذلك دليل على أنه يجوز أن يتقدم الحال على صاحبه مع كونه مجروراً بحرف جر ، وهو ما ذهب إليه جماعة منهم ابن مالك صاحب الألفية ، وقد قررنا ذلك غير مرة .

٤٨١ - أنشد ابن منظور هذا البيت في لسان العرب ( مادة : فرغ ) بدون عزو ، والبيت أحد أبيات خمسة لطليحة بن خويلد الأسدي قاتل عكاشة بن محصن بن حرثان الأسدي حليف بني عبد شمس بن عبد مناف ، وكان مقتل عكاشة في حروب الردة ، وقد أنشد هذه الأبيات ابن إسحاق في السيرة ( انظر سيرة ابن هشام : ١ - ٢٩٠ طبع مطبعة الحلبي ) وهاكها بروايته :

فَمَا ظَنُّكُمْ بِالْقَوْمِ إِذْ تَقْتُلُونَهُمْ      أَلَيْسُوا - وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمُوا - بِرِجَالِ  
فَإِنْ تَكُ أَدْوَادُ أُصْبِنَ وَنِسْوَةٌ      فلن يذهبوا . . . . . البيت  
نَصَبْتُ لَهُمْ صَدْرَ الْحِمَالَةِ ؛ إِنهَا      مُعَاوَدَةٌ قَبِيلِ الْكَمَاةِ : نَزَالِ  
فَيَوْمًا تَرَاهَا فِي الْحِلَالِ مَصُونَةً      وَيَوْمًا تَرَاهَا غَيْرَ ذَاتِ جِلَالِ  
عَشِيَّةً غَادَرْتُ ابْنَ أَقْرَمٍ نَاوِيًا      وَعُكَّاشَةَ الْغَنَمِيِّ عِنْدَ مَجَالِ

اللفظة : « أدواد » جمع ذود ، والدود - بفتح الدال المعجمة وسكون الواو - الثلاثة من الإبل إلى العشرة ، ويقال : الدود لا يكون إلا إنانا ، ومن كلامهم : الدَّوْدُ إِلَى الدَّوْدِ إِبْلٌ ، يريدون أن القليل إذا انضم إلى القليل اجتمع منه الكثير « نسوة » اسم جمع لا واحد له من لفظه ، وله واحد من معناه ، وهو امرأة « فرغا » قال ابن منظور في اللسان : « يقال : ذهب دمه فرغا ( بفتح فسكون ) وفرغا ( بكسر فسكون ) : أى باطلا هدرالم يطلب به » اهـ « حبال » بكسر الحاء المهملة ، بزنة كتاب - قال ابن هشام في تعليقاته على سيرة ابن إسحاق : « حبال : ابن طليحة بن خويلد الأسدي » اهـ ، ومثله للميداني في مجمع الأمثال عند شرح المثل « لا تقسط على أبي حبال » وقال قوم - منهم العيني - إن حبالا هو حبال بن سلمة بن خويلد الأسدي ، ابن أخي طليحة بن خويلد ، وليس بابنه ، قالوا : والذي قتل عكاشة بن محصن هو سلمة هذا ، وذلك أنه اعتنق عكاشة حتى مكن طليحة من أن يضربه ، وأيا كانت الرواية التاريخية فالذي أجمعوا عليه أن طليحة بن خويلد الأسدي كان قد نفياً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فلما كانت حروب الردة في عهد أبي بكر رضي الله عنه خرج خالد بن الوليد لقتال المرتدين من العرب ، فبعث خالد إلى طليحة ومن معه من بني أسد طليحة ثابت بن الأقرم وعكاشة بن محصن ليأتياه بخبرهم ، فلقيا في طريقهما حبالا هذا فقتلاه ، ثم نذر بهم طليحة بن خويلد فخرج في أثرها

وقوله :

٤٨٢ - مَشْفُوفَةٌ بِكَ قَدْ شَفِئْتُ وَإِنَّمَا حُمَّ الْفِرَاقُ قَمَا إِلَيْكَ سَبِيلُ

حتى أدركهما فقتلا « الحاملة » - بزنة كتابة - اسم فرس له « ابن أقرم » هو ثابت بن أقرم الأنصاري رضى الله عنه « ناويا » مقبلا ، وصف من نوى بالمكان يشوى نواء ، إذا أقام ، قال الحارث بن حنزة اليشكري :

أَذَنْتَنَا بَيِّنَهَا أَسْمَاءُ رَبِّ نَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ النَّوَاءُ

« مجال » أراد به حومة الحرب .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « تك » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، مجزوم يسكون النون المحذوفة للتخفيف « أذواد » اسم تك « أصبن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونون الإناء فاعل ، والجملة في محل نصب خبرتك « ونسوة » معظوف على أذواد « فلن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، لن : حرف نفي ونصب واستقبال « يذهبوا » فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، مبنى على السكون في محل رفع « فرغا » حال من قتل المجرور بالباء مقدم عليه « بقتل » جار ومجرور متعلق بذهبوا ، وقتل مضاف و « حبال » مضاف إليه ، وجملة « لن يذهبوا - إلخ » في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد في : قوله « فرغا » فانه حال صاحبه هو قتل المجرور بالباء ، وقد تقدم هذا الحال على صاحبه المجرور ؛ فدل ذلك على جواز تقدم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر كما هو اختيار ابن مالك والدين ذكرنا من النحاة هذا شرح البيت وإعرابه على ما يوافق كلام الشارح والغرض الذي - اق البيت من أجله ، وفي النفس من هذا الإعراب شيء ليس بالقليل .

٤٨٢ - لم يقيس على العثور على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا معرفة شيء من

سوابقه أو لواحقه .

اللفظة : « مشفوفة » وصف من الشغف ، والشغف - بفتح الشين والغين المعجمتين - أن يباغ الحب شغاف القلب ، وشغاف القلب - بفتح الشين ، بزنة سحاب - هو غشاء القلب ، وتقول : شغف الحب فلانا يشغفه شغفا - مثل نفع ينفع نفعاً - والشغف - بفتح الشين - الاسم منه ، وفي التنزيل قصة يوسف : ( قَدْ شَفَّهَهَا حُبًّا ) ، وتقول : قد شغفه المال ، إذا زين له فأحبه حبا مالك عليه نفسه ، وتقول : شغف فلان يشغف - بزنة طرب يطرب - وشغف يشغف - مثل زهى بزهى ، بالبناء المجهول - فهو مشغرف « حم الفراق » قدر وقضى ( وانظر شرح الشاهد ١٩١ الذى سبق في باب كان وأخواتها ) « سبيل » طريق .

الإعراب : « مشفوفة » حال من كاف المخاطبة المجرورة محلا بالباء في قوله « بك » الآتى ،

وقوله :

٤٨٣ - إِذَا الْمَرْءُ أَعَيْتَهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئًا فَطَلَبَهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدٌ

منصوب بالفتحة الظاهرة « بك » جار ومجرور متعلق بقوله « شغفت » الآتى « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « شغفت » يحتمل أن يكون شغف بالبناء للجهول وأن تكون بالبناء للعلوم من باب طرب على ما بينا في آفة البيت ؛ فعلى الأول تكون تاء التكميم نائبا عن الفاعل ، وعلى الثانى تكون فاعلا « وإنا » الواو عاطفة ، إن : حرف توكيد ونصب ، وما : كافة لها عن العمل وعن الاختصاص بالجلل الاسمية « حم » فعل ماض مبني للجهول « الفراق » نائب فاعل « فما » الفاء حرف عطف ، ما : نافية مهملة وجوبا لتقدم الخبر « إليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « سبيل » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

وتقدير البيت هكذا : قد شغفت بك حال كونك مشغوفة بى ، وإنما حم الفراق - إلخ ، يريد أن حبه لها حاصل فى حال حصول حبه إياه وأن كاهما قد شغف بالآخر ، وإن كان الله قد قضى عليهما أن يفترقا . ولو أنك جعلت تقديره قد شغفت بك حال كونك مشغوفة بغيرى ليكون مثل قول أبى بصير الأعشى ميمون بن قيس :

عُلِقْتُهَا عَرَصًا وَعَلَّقْتُ رَجُلًا غَيْرِي وَعَلَّقَ أُخْرَى ذَلِكَ الرَّجُلُ

لكان مما ياباه قوله « وإنما حم الفراق فما إليك سبيل » .

الشاهر نى : قوله « مشغوفة » فإنه حال من ضمير المخاطبة المجرور محلا بالباء فى قوله « بك » وقد تقدم هذا الحال على صاحبه كما ترى ، فكان ذلك دليلا على جواز أن يتقدم الحال على صاحبه المجرور كما ذهب إليه ابن مالك ومن عددنا معه من النجاة فى شرح الشواهد السابقة .

٤٨٣ - ورد هذا البيت ثالث أربعة أبيات فى ديوان الحماسة منسوبة لرجل من نبي قريش ، ولم يعين ، وقد عينه ابن جنى فى إعراب الحماسة فقال : هو الماعوط القرينى ، ونقل ابن منظور ( مادة : ح ظ ط ) عن الجوهري عن ابن دريد نسبة البيتين الأول والثانى من هذه الأبيات الأربعة لسويد بن حدائق العبدي ، وقال : « وتروى للماعوط بن بدل القرينى » وهالك الأبيات الأربعة :

مَتَى مَا يَرَى النَّاسُ الْفَقِيرَ، وَجَارَهُ	عَنِّي؛ يَقُولُوا: عَاجِزٌ وَجَلِيدٌ
وَلَيْسَ الْغَنَى وَالْفَقْرُ مِنْ حِيلَةِ الْغَنَى	وَلَكِنْ أَحَاطَ قَسَمَتِ وَجُدُودُ
إِذَا الْمَرْءُ أَعَيْتَهُ الْمَرْوَةَ نَاشِئًا	فَطَلَبَهَا كَهَلًا... الْبَيْت... وَبَعْدَهُ:
وَكَأَنَّ رَأَيْنَا مِنْ غَنَى مُذَمَّمٍ	وَصُعْلُوكِ قَوْمٍ مَاتَ وَهُوَ حَمِيدٌ

وقد روى البغدادي قطعة للخيل السعدى فيها بيت الشاهد والبيتان الثانى والرابع ، ولكن مع اختلاف فى ترتيبها ، وهاك هذه القطعة :

أَلَا يَا لِقَوْمِي لِلرُّسُومِ تَبِيدُ      وَعَهْدُكَ مِمَّنْ حَلَّوْنَ جَدِيدُ  
وَالدَّارُ بَعْدَ الْحَيِّ يُبْكَيكَ رَسْمُهَا      وَمَا الدَّارُ إِلَّا دِفْنَةٌ وَصَعِيدُ  
لَقَدْ زَادَ نَفْسِي يَابْنَ وَرِدِ كَرَامَةً      عَلَى رِجَالٍ فِي الرِّجَالِ عَمِيدُ  
يَسُوقُونَ أَمْوَالًا وَمَا سَعِدُوا بِهَا      وَهُمْ عِنْدَ مِثْنَةِ الْقِيَامِ قُعُودُ  
وَلَا سَوْدَ الْمَالِ اللَّئِيمِ وَلَا دَنَا      كَذَلِكَ وَلَكِنَّ الكَرِيمِ يَسُودُ  
وَكَانَ رَأَيْنَا مِنْ غِنِيٍّ مُذَمَّرٍ      وَصُعْلُوكٍ قَرَمَ مَاتَ وَهُوَ حَمِيدُ  
وَلَيْسَ الْغِنَى وَالْفَقْرُ مِنْ حِيلَةِ الْفَتَى      وَلَكِنْ أَحَاطَ قَسَمْتُ وَجُدُودُ  
وَمَا يَكْسِبُ الْمَالُ الْفَتَى بِجِلَادَةٍ      لَدَيْهِ وَلَكِنْ خَائِبٌ وَسَعِيدُ  
إِذَا الْمَرْءُ أَعْيَتْهُ الْمَرْوَةُ نَاشِئًا      فَمَطْلَبُهَا كَهَلَا عَلَيْهِ شَدِيدُ

اللفظ : « متى ما يرى الناس - إلخ » الجليلد : وصف من الجلادة ، وهى الصلابة ، والمراد بها القدرة التامة والقوة السكاملة على السعى فى مناكب الأرض وتحصيل الرزق ، والعجز ضده ، وجملة « وجاره فقير » حالية ، و « عاجز وجليد » خبرا مبتدأ محذوف : أى هذان عاجز وجليد ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مقول القول . « وليس الغنى والفقير - إلخ » الحيلة : الخدق فى تدبير الأمور وتقلب الفكر حتى يهتدى المرء إلى وجه الصواب . وأصلها من الحول - بفتح فسكون - وهو التحول فى الأمر والقدرة عليه ، قلبت واو الحيلة ياء لسكونها إثر كسرة . وأحاط : جمع أحظ الذى هو جمع حظ ، وذلك كما جمعوا رهطاً على أرهط ثم جمعوا الأرهط على الأراهط ، كذا قيل ، وعليه يكون أصل أحظ أحظت فقلبت الظاء الثانية ياء ثم قلبت ضمة الأولى كسرة وعومل معاملة قاض ، وأحسن من هذا أن يكون الأخطى جمع حظوة - بكسر الحاء أو ضمها - بمعنى الحظ ، كما جمع الدلو على الأدلى ، أو جمع حظى - بكسر الحاء ، بزنة إلى - بمعنى الحظ أيضاً ، قال ابن الأنبارى : « الخطى ( بكسر الحاء ، بزنة إلى ) الخطوة ، وجمع الخطى أحظ ثم أحاط ، ورجل له حظوة وحظوة وحظة : أى حظ من الرزق » اه عن اللسان . والحظ : النصيب والبخت . والجدود : جمع جد ، والجد - بفتح الجيم - بمعنى الحظ ، يريد أن الغنى والفقير ليسا من الأشياء التى تنال بالدأب والاجتهاد وإسكتهما من الأمور التى تاتى الإنسان بمساعدة المقادير ، ونظيره قول الشاعر :

كَمْ عَالِمٍ عَالِمٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ      وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلَمَّأَهُ مَرْزُوقًا



هَذَا الَّذِي تَرَكَ الْأَوْهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ الْعَالَمَ النَّخْرِيرَ زَنْدِيْقًا  
 « إذا المرء أعيتته المروءة - إلخ » أعيتته : أتعبته وأعجزته ، وتقول عبي بالأمر يعيا - مثل تعب  
 يتعب - وعيَّ به - بالإدغام - ومن اللغة الأولى قوله تعالى : ( أَفَعَمِينًا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ ) ومن اللغة  
 الثانية قول الشاعر :

عَيُّوا بِأَغْرِهِمْ كَمَا عَيَّتْ بِبَيْضَتِهَا النَّعَامَةَ

والمروءة : أدب نفسى تحمل مراعاته الإنسان على الوقوف عند أحسن الأخلاق وجميل العادات ،  
 والفعل مرؤ الإنسان فهو مرىء ، بوزان قرب فهو قريب ، ويروى « إذا المرء أعيتته السيادة »  
 والناشئ : الحدث الذى قد جاوز حد الصغر ، ويقال للجارية ناشئ أيضا ، والمطلب : مصدر  
 ميمي بمعنى الطلب ، والكهمل : الرجل الذى جاوز الثلاثين ، ويقال : هو الذى بلغ الأربعين ،  
 والأثني كهلة « وكأئن رأينا من غنى مذمم - إلخ » كأئن : اسم بمعنى كم الخبرية الدالة على  
 التكثير ، ومثله قول زهير :

وَكَأَنَّ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مُعْجِبٍ زِيَادَتُهُ أَوْ نَقْصُهُ فِي التَّكَلُّمِ

والمذمم : الذى يذمه الناس كثيرا ، والصعلوك - بضم الصاد - الفقير ، يقول : كثير من الأغنياء  
 الذين يعيشون فى هذه الحياة يتناولهم الناس بالذم الكثير ؛ لأنهم لا يعودون بشيء من ملهم على  
 الفقراء والمجاويع ، وكثير من الفقراء ماتوا والناس السن تلهج بمدحهم لأنهم كانوا ينفقون  
 مما يجدين على قلته وضعفه .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « المرء »  
 يجوز روايته بالرفع وبالنصب : فأما الرفع فعلى أنه فاعل لفعل محذوف يفسره التذكير بعده  
 بمعناه ، وتقديره : إذا عبي المرء أعيتته المروءة ، وأما النصب فعلى أنه مفعول لفعل محذوف من لفظ  
 مابعد ، وتقديره : إذا أعيت المرءة المرء أعيتته ، وليس رفعه على الابتداء كما يدعيه الكوفيون  
 ( وارجع إلى شرح الشاهد رقم ٣٩٢ فى باب الاشتغال ) والجملة من الفعل المحذوف ومعموله  
 المذكور فى محل جر باضافة إذا إليها « أعيتته » فعل ماض ، والتا للتأنيث ، وضمير الغائب العائد  
 إلى المرء مفعول به « المروءة » فاعل أعيت ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب  
 لأنها مفسرة « ناشئا » حال من الضمير البارز المنصوب محلا فى أعيتته « فمطلبها » الفاء واقعة  
 فى جواب الشرط ، مطلب : مبتدأ ، وضمير الغائبة العائد إلى المروءة مضاف إليه « كهلا » حال  
 من الضمير العائد إلى المرء المحرور يعلى فى قوله « عليه » الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة  
 « عليه » جار ومحرور متعلق بقوله شديد الآتى « شديد » خبر المبتدأ الذى هو مطلب ، وتقدير

والحق<sup>(١)</sup> أن جواز ذلك مخصوص بالشعر ، وحمل الآية على أن « كفاة » حال من السكاف ، والتاء للمبالغة لا للتأنيث ؛ وقد ذكر ابن الأنباري الإجماع على المنع .  
 ﴿ تنبيهات ﴾ : الأول<sup>(٢)</sup> : فصل الكوفيون فقالوا : إن كان الجرور ضميراً نحو : مررتُ صَاحِكَةً بِهَا ، أو كانت الحال فِقْلاً ، نحو : تَضَحَكُ مَرَرْتُ بِهِنْدِيَةٍ جاز ، وإلا أمتنع .  
 الثاني : محل الخلاف إذا كان الحرف غير زائد<sup>(٣)</sup> ؛ فإن كان زائداً جاز التقديم اتفاقاً ، نحو : ما جاء راكباً من رجلٍ .

السكاف : فطلبها شديد عليه في حال كهولته ، وحمله للبنداء والخبر لا محل لها من الإعراب جواب الشرط الذي هو إذا ؛ لأنه شرط غير جازم .  
 الشاهد فيه : قوله « كهلاً » فإنه حال من ضمير الغائب الجرور محلاً بعلى في قوله « عليه » وقد تقدم هذا الحال على صاحبه ، فهذا يدل لابن مالك والذين ذكرنا معه من النحاة على أنه يجوز تقديم الحال على صاحبه الجرور بحرف الجر .

(١) لو أن هذا التقديم الذي ذهب إليه ابن مالك ومن معه من نخول العلماء لم يكن عليه شاعداً من كلام العرب إلا بيت واحد لكان لكلام الشارح وجه وجيه ، ولو أن شواهد المسألة مجهولة الذببة إلى قائلها لكان له متجه ومستندما ، ولكن هذه الآيات الكثيرة مع معرفة أصحاب أكثرها ، وقبلها آيتان من كتاب الله تعالى ظاهرهما يشهد لابن مالك ، وقوة القياس الذي عضدنا به مذهبه - كل أولئك لا يجعل عندنا مجالاً للتردد في ترجيح ما ذهب إليه ، ورد ما ادعى الشارح أنه الحق ، ونقول : بل الحق أنه يجوز تقديم الحال من الجرور بحرف الجر على صاحبه ويجوز القياس على ما سمع من ذلك ، ويكفي وروده في أفصح كلام ، وما تحمل به الجماعة من الوجوه التي خرجوا عليها الآيتين مما لا يسوغ الأخذ به ، وما أوروده على وجوه استدلال ابن مالك كلام لا يعول عليه منصف ، وارجع إلى كلمتنا على الآية الكريمة والآيات .

(٢) قد صدرنا هذه المسألة ببحث واف بينا فيه هذا الكلام ، وذكرنا وجه تفرقة بعض الكوفيين بين الضمير والاسم الظاهر ؛ فارجع إلى هذه السكامة ودعك من التعليل الذي ذكره العلامة الصبان نقلاً عن شيخه والبعض .

(٣) يستثنى من الحرف الزائد: الحرف الذي يجب زيادته ولا يجوز حذفه ، مثل الباء الداخلة على فاعل أفعل في التعجب ، نحو أكرم بأبي بكر ، وكذلك الحرف الذي تغلب زيادته ويقبل حذفه ، مثل الباء التي تزداد في فاعل كفي ، نحو كفي بحمد شاعدا ؛ فإن الحرف في هذين النوعين يجري مجرى الحرف الأصلي ؛ فمن جوز التقديم مع الأصلي جوز فيهما ، ومن منع التقديم مع الأصلي منع فيهما .

الثالث : بقي من الأسباب <sup>(١)</sup> الموجبة لتأخير الحال عن صاحبها أمران :

الأول : أن يكون مجروراً بالإضافة ، نحو : عَرَفْتُ قِيَامَ زَيْدٍ مُسْرِعاً ، وأعجبتني وَجْهُ هِنْدٍ مُسْفِرَةً ؛ فلا يجوز بإجماع تقديم هذه الحال : واقعةً بعد المضاف ؛ لئلا يلزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا قبله ؛ لأن المضاف إليه مع المضاف كالصلة مع الموصول ، فكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف إليه على المضاف <sup>(٢)</sup> .

(١) الأسباب التي تمنع تقدم الحال على صاحبها تسعة : ذكر الناظم منها واحداً ، وبين فيه - لافاً ، واختار أنه لا يمتنع التقديم ، وذلك أن يكون صاحب الحال مجروراً بحرف جر ، وبين الشارح اثنين من هذه الأسباب : أولهما أن يكون صاحب الحال مجروراً بإضافة غيره إليه إضافة محضة عند الناظم ومطلقاً عند ابن الناظم وابن هشام ، وثانيهما أن تكون الحال محصورة فيها بإيما أو بالا وتتقدم الحال دون إلا ، على ما هو أرجح الآراء ، فان تقدمت الحال مع إلا فالنهي نرجحه جواز التقديم لظهور المعنى ، كما قررناه في بيان قوله تعالى : (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ) وبقى من الأسباب ستة لم يتعرض لها أحدهما ، ونحن نذكرها لك بإيجاز :

أولها : أن يكون العامل في صاحب الحال كأن ، نحو : كأن زيدا أسد غاضبا ، لا يجوز أن نقول : كأن غاضبا زيدا أسد .

ثانيها : أن يكون العامل في صاحب الحال لعل ، نحو : لعل محمداً مقبل علينا راضيا ، لا يجوز أن نقول : لعل راضيا محمداً مقبل علينا .

الثالث : أن يكون العامل في صاحب الحال ليت ، نحو : ليت الأستاذ راض عنا مشفقاً ، لا يجوز أن نقول : ليت مشفقاً الأستاذ راض عنا .

الرابع : أن يكون العامل في صاحب الحال فعل تعجب ، نحو : ما أحسن هنداً مسفرة ، لا يجوز لك أن نقول : ما أحسن مسفرة هنداً .

الخامس : أن يكون صاحب الحال ضميراً متصلاً بصلة آل ، نحو : القاصدك معطياً زيد ، فعطياً : حال من ضمير الخطاب ، ولا يسوغ لك أن تقول : معطياً القاصدك زيد .

السادس : أن يكون صاحب الحال معمولاً لصفة حرف مصدرى ، نحو : أعجبتني أن ضربت إبراهيم مؤدبا ، فؤدبا : حال من ضمير المخاطب الذي وقع فاعلاً لضرب الم معمول لأن المصدرية ، ولا يسوغ لك أن تقول : مؤدبا أعجبتني أن ضربت إبراهيم ، ولا أن تقول : أعجبتني مؤدبا أن ضربت إبراهيم ، أما المثال الأول مما لا يسوغ لك أن تقوله في هذا الموضع فليس من بابة كلامنا الآن ، وسيأتى في كلام الناظم والشارح قريباً ، وأما المثال الثاني منهما فهو محل بحثنا الآن .

(٢) يستثنى من ذلك ما إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه نحو : تتحرك يد زيد ماشياً ؛

وهذا في الإضافة المحضة، كما رأيت . أما غير المحضة - نحو : هَذَا شَارِبُ السَّوِيقِ مَلْتَوْتًا  
الآن أو غدا - فيجوز، قاله في شرح التسهيل ؛ لكن في كلام ولده - وتابعه عليه صاحب  
التوضيح - ما يقتضى التَّسْوِيَةَ في النع .  
الأمر الثاني : أن تكون الحال محصورة ، نحو « وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ  
وَمُنذِرِينَ <sup>(١)</sup> » .

الرابع : كما يعرض للحال وجوب التأخير عن صاحبها ، كما رأيت ، كذلك يعرض لها  
وجوب التقديم <sup>(٢)</sup> عليه ، وذلك كما إذا كان محصوراً ، نحو : مَا جَاءَ رَاكِبًا إِلَّا زَيْدٌ .

فانه يجوز حينئذ تقديم الحال على المضاف فتقول : تتحرك ماشيا يد زيد ، وسيأتي ذلك منصوفا  
في كلام الرضى قريبا .

(١) قد علمت أن أداة القصر إما أن تكون «إنما» وإما أن تكون النفي وإلا ، وعلمت أنه  
إن كانت الأداة إنما فقد انعقد الإجماع على امتناع تقديم المحصور فيه من الحال أو صاحبه على  
المحصور ، وذلك لأن غرض التكلم بـ«إنما» ، وإن كانت الأداة إلا بعد النفي فالتقديم حينئذ على  
وجهين ؛ لأنك إما أن تقدم المحصور فيه على المحصور مبقيا إلا في . وطنها الأصلي ، وإما أن تقدم  
المحصور فيه مع إلا ؛ فإن قدمت المحصور فيه ولم تقدم إلا معه فالإجماع منعقد على عدم تجزئ  
ذلك التقديم ، للعلة التي ذكرناها في إنما ، وإن قدمت المحصور فيه وقدمت معه إلا فقد اختلف  
العلماء : فذهب جماعة منهم الكسائي إلى جواز التقديم حينئذ ؛ لظهور المعنى ، وذهب جماعة إلى  
منع التقديم طردا للسألة ، وتبعهم الناظم ، والذي ترجحه هو تجزئ التقديم حينئذ ، اعتمادا على وضوح  
الغرض وانسباق المقصود إلى ذهن السامع ، تبعاً للكسائي في ذلك . وإذا علمت هذا تبين لك  
أن الآية التي ذكرها الشارح لا يجوز فيها تقديم الحال الذي هو « مبشرين ومنذرين » على  
صاحبها الذي هو « المرسلين » إجماعاً إن قدمت الحال دون إلا ، وإن قدمت الحال مع إلا لم يجزئ  
أيضاً على ما ذهب إليه الناظم في باب الفاعل ( وارجع إلى حديثنا عن ذلك : ج ٢ ص ١٨١ وما  
بعدها ) في شرح الشاهد ( ٣٧١ وما بعده ) .

(٢) ذكر الشارح مسألة واحدة يجب فيها تقديم الحال على صاحبها ، وهي أن يكون صاحب  
الحال محصوراً فيه ، والتفصيل الذي ذكرناه فيما إذا كان الحال محصوراً فيه يجري ههنا بمخالفته ؛  
فنحو إنما جاء راكباً زيد ، يجب فيه تأخير صاحب الحال إجماعاً ، ونحو ما جاء راكباً إلا زيد ،  
يُمتنع فيه أن تقول : ما جاء زيد إلا راكباً ، إجماعاً ، واختلفوا في جواز أن تقول فيه : ما جاء  
إلا زيد راكباً ، والراجح عندنا جوازه ، على ما قدمنا .

وبقي موضع آخر يجب فيه تقديم الحال على صاحبها ، وهو أن يكون صاحب الحال مضافاً إلى

(وَلَا تُجِزُ حَالًا مِنَ الْمُضَافِ لَهُ)؛ لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها<sup>(١)</sup> وذلك ياباه (إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ) أى : عمل الحال ، وهو نصبه ، نحو « إِلَيْهِ مَرَجِعُكُمْ جَمِيعًا » ، وقوله :

ضمير ما يلبس الحال ، نحو قولك : جاء زائر دعد أبوها ؛ فإنك لو قدمت صاحب الحال عليه حينئذ فقلت : جاء أبوها زائر دعد ، لكان الضمير عائدا إلى متأخر لفظا ومعنى وحكما ، وهو غير جائز ؛ فاعرف ذلك .

(١) في هذا الموضع أمران تجب معرفتهما : الأول أن العلماء لم يتفقوا على وجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، بل اختلفوا في ذلك : فذهب الجمهور إلى وجوب هذا ، وذهب قوم إلى أنه لا يجب ، بل يجوز أن يكون العامل في الحال غير العامل في صاحبه ، وقالوا : إن العامل في « قائما » من نحو قولك : ليتك قائما في الدار ، هو الجار والمجرور الواقعان خبرا لليت ، وليس العامل في الحال في مثل هذا التركيب هو ليت الذي عمل في صاحب الحال وهو ضمير المخاطب ، ومال المحقق الرضى إلى هسذا الرأى . قال في شرح الكافية ( ١ - ١٨٣ ) : « وأما حرفا التنى والترجى نحو ليتك قائما في الدار واملك جالسا عندنا فالظاهر أنهما ليسا بعاملين ؛ لأن التنى والترجى ليسا بمقيدين بالحالين ، بل العامل هو الخبر المؤخر ، على ما هو مذهب الأخفش ؛ لكون مضمونه هو المقيد » اه فقول الشارح « لوجوب كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها » إنما يجرى على مذهب الجمهور الذى بيناه . والأمر الثانى أنك إذا قلت : أعجبنى ضربك مؤدبا زيدا ، ونحوه من كل مثال وقع الحال فيه عن مضاف إليه والمضاف مما يعمل عمل الفعل - صح أن يقال على اللذهبين جميعا : إن العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، وهو المضاف ، ولكنك إذا قلت : اتبعت فكرة محمد عظيما ، ونحوه من كل مثال وقع فيه الحال عن مضاف إليه والمضاف مما لا يعمل عمل الفعل - كان لنا أن نقاءل عن العامل في الحال حينئذ ؛ وقد أجاب المحقق الرضى عن هذا التساؤل بقوله في شرح الكافية ( ١ - ١٨٩ ) « وأما العامل في الحال في نحو مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا - أعنى إذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل في الحال كما عمل في ضرب زيد راكبا ؛ فعند من جوز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها لا إشكال فيه ( يريد أنه يكون العامل في صاحب الحال حينئذ هو الاسم للمضاف ، ويكون العامل في الحال هو الفعل المتقدم العامل في المضاف ، مثل اتبعت فى الآية الكريمة ) وأما من منعه ( يريد من منع جواز كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها ) فقال بعضهم : العامل فيه معنى الإضافة ؛ لأن الإضافة بمعنى حرف الجر المتعلق بمعنى الفعل ؛ لأن المعنى ملة ثبتت لإبراهيم حنيفا ، وهو ضعيف ؛ لأن معنى الفعل قد انظمس فى مثله ، وقال بعضهم : لما كان لياضاف مما ليس بعامل فى الحال إلى

٤٨٤ - تَقُولُ أُبْنَيْتِي إِنْ أَنْطَلَقَكَ وَاحِدًا إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَالِيَا

ذى الحال إلا جزؤه نحو انظر إلى يد زيد ماشيا ، أو ما يقوم المضاف إليه مقامه لو حذف كقوله تعالى : ( مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ) ؛ جاز أن يعمل عامل المضاف في الحال مع أنه لم يعمل في المضاف إليه ، لأن المضاف إليه في التقديرين المذكورين ( هما أن يكون المضاف جزء المضاف إليه ، وأن يكون المضاف مما يصح طرحه والاستغناء بالمضاف إليه عنه ) كأنه المضاف ، ولكون حال المضاف إليه كحال المضاف إذا كان المضاف جزء المضاف إليه جاز على قلة تقديم حال المضاف إليه على المضاف ، نحو : تَتَحَرَّكُ مَاشِيًا يَدُ زَيْدٍ . اهـ كلامه ، والرأى الثانى من رأى الذين أوجبوا كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها هو ما ذكره الشارح في هذه المسألة ، وهو عينه - بالنظر إلى عامل الحال - رأى الذين أجازوا كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها ، إلا أن النظر قد اختلف ، فالذين أجازوا التخالف نظروا إلى حقيقة الواقع وأن العامل في الحال في الآية الكريمة هو اتبع والعامل في صاحب الحال هو المضاف ، وهما مختلفان بآدى الرأى ، والذين منعوا التخالف ذهبوا إلى أن العامل في الآية الكريمة في الحال وفي صاحبها جميعا هو اتبع ، وتمحلوا لذلك بتقدير سقوط المضاف لكونه مما يصح سقوطه في الحالتين المذكورتين ، وبقى أن يسأل عن العامل في الحال وفي صاحبه عند أبى على الفارسي الذى أجاز محيى الحال من المضاف إليه في غير هذين الضابطتين نحو ضربت غلام هند جالسة ؛ إذ لا يصح ما ادعاه القوم من جعل الفعل المتقدم عاملا في الحال وفي صاحبها بتقدير سقوط المضاف ؛ إذ المضاف ههنا بحيث لا يمكن سقوطه وإلافسد المعنى فتصبح هندنا مضروبة . ولعل الفارسي رحمه الله عن يجوزون أن يكون العامل في الحال غير العامل في صاحبها . هذا ما عتنى لى في هذه المسألة .

٤٨٤ - اشتهرت رواية هذا البيت في كتب النحاة كما رواه الشارح ، ولكن الأدباء ورواة

الشعر يروونه على غير هذا الوجه ؛ فهم يروونه هكذا :

تَقُولُ أُبْنَيْتِي كَمَا رَأَتْ طُولَ رِحْلَتِي سِفَارُكَ هَذَا تَارِكِي لَا أَبَالِيَا

وهذا بيت من قصيدة مستجادة لمالك بن الربيع المازني النخعي رواها أبو على القالى في ذيل أماليه ( ص ١٣٥ دار الكتب ) وقال قبل إنشادها : « وقرأت قصيدة مالك بن الربيع التى أولها : \* ألا ليت شعرى هل أبيتن ليلة \* على أبى بكر بن دريد ، ولها خبر أنا ذا كره ، قال : قال أبو عبيدة لما ولى أمير المؤمنين معاوية بن أبى سفيان سعيد بن عثمان بن عفان ، رضى الله تعالى عنهم ، خراسان - سار فيمن معه فأخذ طريق فارس ، فلقيه بها مالك بن الربيع ابن حُرُوط بن قُرُوط بن حِثْل بن ربيعة بن كايبة بن حُرُقوص بن مازن بن مالك بن عمرو بن عيم ، وأمه شهلة بنت سنج بن الحر بن ربيعة بن كايبة بن حُرُقوص بن مازن ، قال : وكان

مالك بن الريب - فيما ذكر - من أجمل العرب جمالا وأبينهم بيانا ، فلما رآه سعيد أعجبه . وقال أبو الحسن المدائني : بل مرّ به سعيد بالبادية وهو منحدر من المدينة يريد البصرة حين ولاه معاوية خراسان ، ومالك في نفر من أصحابه ، فقال له : ويحك يا مالك ! ما الذي يدعوك إلى ما يبغى عنك من العداء وقطع الطريق ؟ قال : أصلح الله الأمير ! العجز عن مكافأة الإخوان ، قال : فان أنا أغنيتك واستصحبتك أتكف عما تفعل وتتبعني ؟ قال : نعم ، أصلح الله الأمير ! أكف كأحسن ما كفت أحد ، فاستصحبه وأجرى عليه خمسمائة دينار في كل شهر ، وكان معه حتى قتل بخراسان ، قال : ومكث مالك بخراسان مات هناك ، فقال يذكر مرضه وغرته . وقال بعضهم : بل مات في غزو سعيد ، طعن فسقط وهو بأخر رمق . وقال آخرون : بل مات في خان فرثه الجان لما رأت من غرته ووحده ، ووضعت الجن الصحيفة التي فيها القصيدة تحت رأسه ، والله أعلم أي ذلك كان » اه كلامه . فأما حديث الجان الذي ذكره عن بعضهم فنحن إنما نذكره أمانة في النقل وبيانا لما كان بعض الناس في ذلك العصر يراه ، وسنرى لك من صدر هذه القصيدة أبيانا إلى أن نباغ بك بيت الشاهد ، قال :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أُبَيِّنُ لَيْلَةً  
فَلَيْتَ الْغَضَى لَمْ يَقْطَعْ الرَّكْبُ عَرْضَهُ  
لَقَدْ كَانَ فِي أَهْلِ الْغَضَى لُودَنَا الْغَضَى  
أَلَمْ تَرِنِي بِنْتُ الضَّلَالَةِ بِالْهُدَى  
وَأَصْبَحْتُ فِي أَرْضِ الْأَعَادِي بَدَمَا  
دَعَانِي الْهُوَى مِنْ أَهْلِ أُوْدٍ وَصُحْبِي  
أَجِبْتُ الْهُوَى لَمَّا دَعَانِي بِزَفْرَةٍ  
أَقُولُ - وَقَدْ حَالَتْ قُرَى الْكُرْدِ بَيْنَنَا -  
إِنَّ اللَّهَ يَرْجِعُنِي مِنَ الْغَزْوِ لَا أَرَى  
تَقُولُ ابْنَتِي لَمَّا رَأَتْ طَوْلَ رِخْلَتِي  
لَعَمْرِي لَعْنُ غَالَتُ خُرَّاسَانَ هَامَتِي

اللفظ : « ألا ليت شعري - البيت » الغضى : شجر ينبت في الرمل ، ولا يكون غضى إلا في الرمل . وأزجى : أسوق ، تقول : أزجيت الدابة أزجها لإزجاء وزجيتها أزجها تزجية ، تريد سقتها ، والقلاص : جمع قلوص ، وهو الفقى من الإبل ، والنواجي : جمع ناجية ، وهي السريعة

« فليت الغضى - البيتين » يقول : ليته طال عليهم الاسترواح إليه وليته طاولهم ، ولو أن أهل الغضى يدنون منا لقد رنا على أن نزورهم ، ولكن الغضى ليس يدنو ، وإنما يذكر ذلك تلهفا وشوقا إلى ساكني الغضى « ألم ترني بعث الضلالة بالهدى - إلخ » يريد بابن عفان سعيد بن عثمان ابن عفان . يقول : لقد تركت الذي كنت فيه من الفتك وقطع الطريق ، وذلك ما عناه بالضلالة ، وصرت في جيش سعيد أغزو العدو « دعاني الهوى إلخ » أود : موضع ، قال ياقوت : « أود - بالضم ثم السكون والبدال مهملة - موضع في ديار بني تميم ، ثم لبني يربوع منهم ، بنجد في أرض الحزن ، قال بعضهم :

وَأَعْرَضَ عَنِّي قَعْنَبٌ فَكَأَنَّمَا  
يَرَى أَهْلَ أَوْدٍ مِنْ صُدَاءِ وَسَلْمَا

وقال ابن مقبل :

لِلْمَازِنِيَّةِ مُصْطَافٌ وَمَرْتَبَعٌ  
بِمَارَاتٍ أَوْدٌ فَالْفِرَاتُ فَالْجَرَعُ

رأت : أي قابلت ، وقال آخر :

كَأَنَّهَا ظَبِيَّةٌ بِكَرٍّ أَطَاعَ لَهَا  
مِنْ حَوْمَلٍ تَلَعَاتُ الْجَوِّ أَوْ أَوْدَا

كذا روى في هذه الأبيات بالضم ، وقيل : هو واد كان فيه يوم من أيام العرب « اه والطبسان : موضع قريب من خراسان ، يقول : دعاني هواي وتشوق من ذلك الموضع وأصحابي يقيمون بموضع آخر « أجمت الهوى - إلخ » كنى بقوله « تقنعت منها ردائي » عن أنه استعجبا ، وذلك لأن من عادة من يستحي أن يخفي وجهه لسكيلا يراه الناس ، وتقنع الشيء : جعله بمنزلة القناع يغطي به وجهه . يقول : لما ذكرت ذلك المكان الذي يقيم فيه أحببت استعبرت وهطت عيناى فأخذني الحياء من ذلك فسرت وجهي كيلا يراى الناس فيلوموني ، ونظيره قول الشاعر :

فَسَكَانٌ تَرَى فِي الْقَوْمِ مِنْ مُتَقَنِّعٍ  
عَلَى عَبْرَةٍ كَادَتْ بِهَا الْعَيْنُ تَسْفَحُ

« تقول ابنتي - إلخ » الانطلاق : الذهاب ، واحدا : أراد به منفردا عن الأهل والأحبة ، والروع : أصله الخوف والفرع ، وأراد به ههنا الحرب ، من باب إطلاق اسم السبب وإرادة السبب ، وقوله « لا أباليا » العرب تقول : لا أب لك ، فينبون اسم لا على الفتح لانقطاعه عن الإضافة ، ويقولون : لا أبأك ، فينصبون اسم لا بالألف لأنه من الأسماء الخمسة ولأنه مضاف ، ويقولون : لا أبالك - بتنوين الأب منصوبا وبغير تنوين ، وبهما يروى في هذا البيت كما قال أبو علي القالي - فالدين لم ينونوا قصدا لإضافة إلى ضمير الخطاب ، واللام على هذا زائدة ، والدين نونوا نصبوه بالفتحة الظاهرة ، وجعلوا الجار والمجرور نعتا ، وخبر لاعلى الحالين محذوف من بيت الشاهد ، وقد ذكرنا شواهد هذه المسألة وتخريجها في شرح الشاهد (رثم ٤٢٣ ج ٢ ص ٣٥٩)



ونحو: هَذَا شَارِبُ السَّوِيقِ مَلْتَوْتًا، وهذا اتفاق كما ذكره في شرحي التسهيل والكافية (أَوْ كَانَ) المضاف (جُزْءٌ مَالُهُ أُضِيفًا) نحو: « وَتَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا »، « أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا » .  
 (أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحْيِفَا) والمراد مثل جزئه: ما يصح الاستغناء به عنه، نحو: « ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ نَبِيًّا » .

وبما جاز محي الحال من المضاف إليه في هذه المسائل الثلاث ونحوها لوجود الشرط المذكور؛ أما في الأولى فواضح، وأما في الأخيرتين فلأن العامل في الحال عامل في صاحبها حكماً؛ إذ المضاف — والحالة هذه — في قوة الساقط؛ لصحة الاستغناء عنه بصاحب الحال، وهو المضاف إليه .

﴿ تنبيه ﴾: ادعى المصنف في شرح التسهيل الاتفاق على منع محي الحال من المضاف إليه فيما عدا المسائل الثلاث المستثناة، نحو: ضَرَبْتُ غُلَامًا هِنْدِيًّا جَالِسَةً، وتابعه على ذلك ولده في شرحه، وفيما ادعياه نظر؛ فإن مذهب الفارسي الجواز، ومن نقله عنه الشريف أبو السعادات ابن الشَّجَرِيِّ في أماليه<sup>(١)</sup>.

ابو عراب: « تقول » فعل مضارع « ابقى » فاعل، وياء المتكلم مضاف إليه « إن » حرف توكيد ونصب « انطلقك » اسم إن، وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « واحدا » حال من ضمير المخاطب المجرور محلاً بإضافة انطلاق إليه « إلى الروح » جار ومجرور متعلق بانطلاق « يوما » ظرف زمان متعلق بتارك الآتي « تارك » خبر إن المؤكدة، مرفوع بضمه مقدر على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وياء المتكلم مضاف إليه، مبنى على السكون في محل جر « لا » نافية للجنس « أباً » اسم لا، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الخمسة « ليا » اللام زائدة لتأكيد الإضافة، وأباً مضاف وياء المتكلم مضاف إليه، والألف للاطلاق . وخبر لا محذوف، والتقدير: لا أبى موجود .

الشاهر في: قوله « واحدا » فإنه حال من ضمير المخاطب في قوله « انطلقك » وضمير المخاطب هذا مضاف إليه، والعامل في الحال هو الانطلاق لكونه مصدراً، والمصدر يعمل عمله، وهذا العامل في الحال هو الذي عمل في صاحبه الجر، وهذا واضح بعد الكلمة التي ذكرناها لك قبل التعرض لشرح هذا الشاهد .

(١) قال البغدادي (٣ — ١٥٦ بولاق) « قال أبو علي في المسائل الشيرازيات: قد جاء الحال من المضاف إليه في نحو ما أنشده أبو زيد، وهو لزيد الفوارس :

(وَالْحَالُ) مع عامله على ثلاثة أوجه : واجب التقديم عليه ، وواجب التأخير عنه ، وجائزهما ، كما هو كذلك مع صاحبه على ما مر .

فالحال (إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا \* أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ) الفعل (المُصْرَفًا) وهي : ما تضمن معنى الفعل وحروفه وقيل علامات الفرعية ، وذلك : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة (فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ) على ذلك الناصب له ، وهذا هو الأصل ، فالصفة (كَمُسْرِعًا \* ذَارَاحِلٌ) (وَمُجَرَّدًا زَيْدٌ مَضْرُوبٌ ، وَ \* هَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيْقٌ) \* ، فتحميلين : في موضع نصب على الحال ، وعاملها طليق ، وهو صفة مشبهة (وَ) الفعل نحو : (مُخْلِصًا زَيْدًا دَعَا) (وَ \* خُشْعًا أَبْصَارَهُمْ يَخْرُجُونَ) وقولهم : شَتَى تَوُوبُ الْحَلْبَةِ (٢).

عَوِذٌ وَبُهْتَةٌ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حَلِقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَوَّبُ

ومضاعفا : حال من الحديد . اه . اه . ومثل البيت الذي أنشده أبو زيد قول تأبط شرا :

سَلَبْتُ سِلَاحِي بِأَيْسَاءٍ وَشَتَمْتَنِي فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبٍ

فبائسا : حال وليس لك أن تدعى أن «سلاحي» مثل «ملة إبراهيم» مما للضاف كجزء المضاف إليه ؛ لأنك لو حذف المضاف لفسد المعنى ولكان لا دليل على خصوص هذا المندوف .

(١) هذه قطعة من بيت ليزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري ، وهو بتامه :

عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجْوَتْ وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيْقٌ

وهذا البيت هو الشاهد (رقم ١٠٤) وقد مضى شرحه وقصته وإعرابه وبيان الاستشهاد به في باب الموصول (ج ١ ص ١٨٢) فارجع إليه هناك .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب ، يقولونه في اختلاف الناس وتفرقهم في الأخلاق مع أن أصلهم

واحد . وأصله أن أهل الإبل والبقر وسائر النعم عند ما يريدون الاستقاء يردون الماء جميعا . وعند ما يريدون حلب ماشيتهم يحلب كل واحد منهم ماشيته على حدة . و «شقي» جمع شقيت - مثل مرضى في جمع مريض وغرقى في جمع غريق - وشقيت : فعيل بمعنى فاعل من شت يشت بوزان خف يخف - إذا تفرق . و «تووب» فعل مضارع ماضيه آب بمعنى رجع . والحلبة - بوزن الفجرة والفسقة والكفرة - جمع حالب ، مثل فاجر وفجرة وفاسق وفسقة وكافر وكفرة وخائن وخونة . والحالب : اسم فاعل من حلب ناقته يحلبها - من بابي نصر وضرب - إذا استدرت لبنها . وإعراب هذا المثل هكذا : «شقي» حال تقدم على صاحبه وهو الحلبة الواقعة فاعلا ، وعلى عامله أيضا وهو تووب ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر «تووب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة «الحلبة» فاعل بتووب مرفوع

والاحتراز بقوله « صرفا » و « أشبهت المصرفا » مما كان العامل فيه فعلا جامدا ، نحو : ما أَحْسَنَهُ مُقْبِلًا ، أو صفة تشبه الجامد ، وهو : اسم التفضيل ، نحو : هُوَ أَفْصَحُ النَّاسِ حَظِيْبًا ، أو اسمَ فِعْلٍ ، نحو : نَزَالَ مُسْرِعًا ، أو عاملا معنويا ، وهو : ما تضمن معنى الفعل دون حروفه كما أشار إليه بقوله : ( وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا \* حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لِنَ يَمْعَلًا \* كَيْتَلِكَ ) و ( لَيْتَ وَكَأَنَّ ) والظرفِ والمجرورِ الخبرِ بهما ؛ تقول : تَلَاكَ هِنْدٌ مُجْرَدَةٌ ، وَلَيْتَ زَيْدًا أَمِيرًا أُخُوْكَ ، وَكَأَنَّ زَيْدًا رَاكِبًا أَسَدٌ ، وَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَوْ فِي الدَّارِ جَالِسًا ، وهكذا جميع ما تضمن معنى الفعل دون حروفه ، كحرف التنبيه والترجى والاستفهام المقصود به التعظيم ، نحو :

٤٨٥ - يَا جَارِتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

و « أمّا » ، نحو : أَمَّا عَلِيٌّ فَمَا لَمْ ؛ فلا يجوز تقديم الحال على عاملها في شيء من ذلك . وهذا هو القسم الثاني .

بالضمة الظاهرة . والاستشهاد به في قولهم « شقي » فإنه حال متقدم على عامله الذي هو توثوب وإسراع ذلك لكون هذا العامل فعلا منصرفا فهو من القوة بحيث يعمل متقدما ومتأخرا على السواء . وانظر في شرح هذا المثل مجمع الأمثال للبدياني (أول حرف الشين : ج ١ ص ٢٤٢ طبع الخيرية) ٤٨٥ - هذا عجزيت للأعشى ميمون بن قيس . وصدره قوله :

\* بَانَتِ لِتَحْرُنْنَا عَفَارَةٌ \*

وهذا البيت مطلع قصيدة له . وبعده قوله :

تُرْضِيكَ مِنْ دَلٍّ وَمِنْ حُسْنِ يُخَالِطُهُ غَرَارَةٌ  
بَيْضَاهُ صَخَوَاتُهَا وَصَفَّ رَاهُ الْعَشِيَّةِ كَالْعَرَارَةِ  
وَسَبَّتْكَ حِينَ تَبَسَّمْتَ بَيْنَ الْأَرَكَتِ وَالسَّارَةِ

اللفظ : « بانّت » بعدت وفارقت « لتحرّنا » لتورثنا الحزن . ويروى « بانّت لطيتها » والظية - بكسر الطاء المهملة - النية « عفارة » اسم امرأة « يا جارتا ما أنت جاره » هذه رواية النحويين . ورواية الديوان التي حملها أبو العباس ثعلب « يا جارتا ما كنت جاره » و « جارتا » أصله « جارتى » فقلب ياء المتكلم ألفا فانقلبت الكسرة التي قبلها فتحة . ويجوز أن تكون هذه

ألف الندبة ، كأنه لما فقدها نديها . والجارة : الزوجة ، ويجوز أن تكون عفارة هي الجارة وألا تكونها : فان كاتبها في البيت التفات ، وذلك لأنه كان يتحدث عنها على طريق الغيبة ثم انتقل من الغيبة إلى الخطاب « دل » الدل - بفتح الدال - مثل الدلال - بزنة سحاب - وهو أن تظهر المرأة التمتع « غراره » بفتح العين المعجمة - الفرة والغفلة ، وذلك مما يوصف به النساء على معنى السذاجة وعدم الخبرة بالأمر؛ لأن ذلك من شأن المنعمات اللاتي كفاهن أهلهن شؤون الحياة كما يوصفن بالتأخر في الهبوب « بيضاء ضحوتها » يريد أنها نقيه الوجه صافية البشرة فهي لهذا النقاء وهذا الصفاء تلون بلون النهار ، فاذا كان الضحي والنهار مشرق كانت بيضاء ، وإذا جاء العشي وقد اصفرت الشمس ومالت للغروب أخذت ذلك اللون « كالعراره » العراره - بالعين المهملة ، والرزنة سخابة - شجرة ذات نبت أصفر قدر شهر « الأراك » السرير المنجد . ويقال له : أريكة ، أيضا .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « جارتا » منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا ، منع من ظهور هذه الفتحة اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ؛ فان كانت الألف ألف الندبة فخارة منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة أيضا . والألف حرف دال على الندبة « ما » اسم استفهام دال على التعظيم ، يجوز أن يكون مبتدأ خبره قوله « أنت » ويجوز أن يكون « ما » خبر مقدما ، و « أنت » مبتدأ مؤخرا ، أى ذلك أردت لم يكن به بأس ، والأول مذهب سيبويه ، والثاني مذهب الأخفش . وفي « ما » وجوه أخر سنذكرها لك فيما بعد « جاره » حال من أنت . منصوب بالفتحة الظاهرة . وإنما سكن لأجل الوقف .

الشاهد في : قوله « جاره » فانه حال من الضمير الذي هو « أنت » والعامل في هذا الحال هو ما في « ما » من معنى الاستفهام الدال على التعظيم ، ولا يجوز في هذا الحال أن يتقدم على هذا العامل ؛ لأنه ليس فعلا ولا اسما يتضمن معنى الفعل ويشتمل على حروفه ويقبل علامات الفرع .

هذا بيان كلام الشارح ، وهو إنما يتم على مذهب سيبويه في إعراب « ما أنت » وعلى إعراب « جارة » حالا ، فان لم نقل بهذين لم يتم استشهاده بالبيت على ما ذكر :  
أما الأول فلأن « ما » إنما تكون عاملة في « جارة » التي هي حال إذا كانت عاملة في صاحب الحال الذي هو « أنت » وإنما تكون « ما » عاملة في « أنت » إذا كانت « ما » مبتدأ و « أنت » خبره ، لأن المبتدأ عامل في الخبر بانفاق العلماء ، فان جعلت « ما » خبرا مقدما

( وَنَدَرَ ) تقديمها على عاملها الظرفِ والجُرورِ الخبرِ بهما ( نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا ) عندك  
أو ( فِي هَجْرٍ ) فما ورد من ذلك مسموعاً يُحفظ ولا يقاس عليه .

و « أنت » مبتدأ مؤخر - لم تكن « ما » عاملة في أنت ؛ لأن الخبر لا عمل له في المبتدأ عند  
سيبويه وجمهرة علماء البصرة ، وإذا لم تكن « ما » عاملة في « أنت » لم تكن عاملة في الحال  
عند الجمهور الذين يوجبون كون العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، فان رأيت أن تأخذ  
برأى الكوفيين الذين يرون أن المبتدأ عامل في الخبر والخبر عامل في المبتدأ ، أو رأيت أن تأخذ  
بالرأى الضعيف الذي لا يوجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبه - إذا أخذت  
بأحد هذين الرأيين ؛ وما نرى لك أن تأخذ بأحدهما ، صح أن تجعل « ما » عاملة في الحال على  
الوجهين جميعاً .

وأما الثاني فلائك ما لم تجعل « جارة » حالاً لم تكن قد جاريت الشارح في أساس ما ذهب  
إليه ، فلست بحاجة إلى أن تبين العامل والمعمول .

فان قلت : فهل يجوز في « جارة » وجه آخر غير كونه حالاً ؟ وما ذلك الوجه ؟  
فالجواب عن ذلك أنه يجوز أن يكون « جارة » تمييزاً ، بل كونه تمييزاً أشهر وأعرف عند  
النجاة ، ومن جوز الوجهين جميعاً في هذه الكلمة أبو على الفارسي وابن بري ؛  
أما أبو على الفارسي فقد نقل عنه الشاطبي تجوز التمييز بقوله : أجاز الفارسي أن يكون  
جارة في هذا البيت تمييزاً ؛ لجواز دخول من عليها ؛ لأن ما استفهام على معنى التعجب ، بخارة  
يجوز أن يقال فيها : ما أنت من جارة ، كما قال الآخر :

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوْطَأٍ الْأَكْنَافِ رَحْبِ الدَّرَاعِ اهـ

وأشدد أبو على الفارسي في كتابه الإيضاح الشعري قول الشاعر :

\* وَأَنْتَ مَا أَنْتَ فِي غَبْرَاءَ مُظْلِمَةٍ \*

وقال في التعليق عليه : « الظرف ( يريد الجار والمجرور الذي هو قوله : في غبراء ) حال ، والعامل  
ما في قوله ما أنت من معنى المدح والتعظيم ، كأنه قال : عظمت حالاً في غبراء ، وليس في الكلام  
ما يصح أن يكون عاملاً في الظرف غير ما ذكرنا ، وإذا صح معنى الفعل - وذلك من حيث  
ذكرنا - كان قول الأعشى جارة في موضع نصب بما في ما أنت ، كما ذكرنا » اهـ

وأما ابن بري فقد قال في شرح الإيضاح : « ويجوز أن تكون ما في موضع رفع بأنها خبر  
أنت ، وجارة : في موضع نصب على التمييز : أي ما أنت من جارة ، ويجوز أن تكون حالاً .  
والعامل فيها معنى الكلام : أي كرمت جارة ، أو نبئت جارة » اهـ كلامه . وسيأتي للشارح في باب  
التمييز الاستشهاد بهذا البيت على أن « جارة » تمييز ؛ فهو مجوز لهما .

هذا هو مذهب البصريين . وأجاز ذلك الفراء والأخفش مطلقا ، وأجازهُ الكوفيون فيما كانت الحال فيه من مُضمر ، نحو : أَنْتَ قَائِمًا فِي الدَّارِ . وقيل : يجوز بقوة إن كان الحال ظرفا أو حرف جر ، وَيَضَعْفُ إن كان غيرهما ، وهو مذهبه في التسهيل .

واستدل الحيز بقراءة من قرأ « وَالسَّمَوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ » « مَا فِي بَطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لَدُنَّا كُورِنَا » بنصب مطوياتٍ وخالصة ، وبقوله :

٤٨٦ - رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَبِيعَةَ بْنِ حُدَّارٍ

٤٨٦ - هذا البيت من كفة للناطقة الديباني يهجو فيها زرعة بن عمرو بن خويدة . ومطلعها في بعض الروايات قوله :

طَالَ الثَّوَاءُ عَلَى رُسُومِ دِيَارٍ قَفَرٍ أَسَانِلُهَا ، وَمَا أُسْتِخْبَارِي  
وقد روينا في شرح الساهد (رقم ٧٥ في باب العلم ج ١ س ١٣٢) أبيتا من هذه القصيدة ، وذكرنا السبب فيها . ونذكر لك ههنا بقية هذه الكلمة . وذلك قوله بعد البيت الساهد (٧٥) السابق مباشرة :

فَلْتَأْتَيْنِكَ قَصَائِدٌ وَلَيَدْفَعَنَّ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَادِمَ الْأَكْوَارِ  
رَهْطُ ابْنِ كُوزٍ مُحَقِّبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ . . . . . البيت ، وبعده :  
وَلِرَهْطِ حُرَّابٍ وَقَدِّ سَوْرَةٍ فِي الْمَجْدِ لَيْسَ غُرَابُهَا بِعُطَّارِ  
وَبَنُو قَعَمِينَ ، لَا مَحَالَةَ ، إِنَّهُمْ أَتَوْكَ غَيْرَ مُقَلِّي الْأَظْفَارِ

اللفظ : «فلتأتينك قصائد - إلخ» يريد أنه سينظم فيه قصائد الهجاء ردا على كلته التي هجاه بها فتصله هذه القصائد حاملة ما يليق به من صفات النقص ، وسيزوره جيش مؤلف من أشرف قبائل العرب يأخذون له منه بتأديبه وتأديب قومه الذين أطاعوه . والقوادم : جمع قادمة ، وهي من الرحل بمنزلة القربوس من السرج - القطعة العالية التي تكون أمام الراكب . والأكوار : جمع كور ، وهو الرجل بأداته ، قال الشاعر :

وَقَدِّ جَعَلَتْ قَلُوصُ بَنِي زِيَادٍ مِنَ الْأَكْوَارِ مَرَّتَعَهَا قَرِيبُ

يريد أن هؤلاء الذين يتألف جيشه منهم يركبون الإبل « رهط ابن كوز - إلخ » كوز : رجل من ضبة ، وفيه يقول الشاعر ( وهو شملة بن الأخضر ) :

وَصَمْعًا عَلَى الْمِيزَانِ كُوزًا وَهَاجِرًا \* فَسَالَتْ بَنُو كُوزٍ بِأَبْنَاءِ هَاجِرِ

قال ابن بري : « كوز وهاجر : قبيلتان من ضبة بن أد ، فهذا الشاعر يقول : وزنا إحداهما بالأخرى فالت كوز بهاجر : أى كانت أثقل منها ، يصف كوزا برجاحة العقول وهاجرا بخفتها » اه  
وابن كوز المراد في هذا البيت يزيد بن حذيفة بن كوز « محقبي أدراهم » محقبي : جمع مذكر سالم واحده محقب ، ومحقب : اسم فاعل من أحقب الرجل متاعه إذا جعله خلفه في مؤخر رحله ، والأدراع : جمع درع ، وابن حذار : ضبطه في اللسان بكسر الحاء وضمها بضبط القلم ، واقتصر العيني على التنصيص على الضم وقال في القاموس : « وابن حذار كغراب جواد معروف » اه . وهو أحد بنى سعد بن ثعلبة بن دودان ، وفيه يقول الأعشى :

وَإِذَا طَلَبْتَ الْمَجْدَ أَيْنَ مَحَلَّهُ      فَأَعْمَدُ لِبَيْتِ رَبِيعَةَ بْنِ حُدَارٍ

وقال الأزهري : « وحذار اسم أبي ربيعة بن حذار قاضي العرب في الجاهلية ، وهو من بنى أسد بن خزيمة » اه « ولرهب حراب وقد سورة - الخ » حراب - بتشديد الراء - رجل من بنى أسد ، وقد - بقاف ودال مهملة مشددة - رجل من بنى أسد أيضا ، وقال ابن السكيت : « هامن بنى والبة » اه ، والسورة - بفتح السين المهملة وسكون الواو - الميزة الرفيعة ، قال النابغة في النعمان بن المنذر :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاكَ سَوْرَةً      تَرَى كُلَّ مَلِكٍ دُونَهَا يَتَدَبَّبُ

وقوله : « ليس غرابها بظار » كناية عن ثبوتها وبقائها وأنها ليست بعرض الزوال ، وكانوا إذا أرادوا أن يصفوا مكانا بدوام الخصب قالوا : لا يطير غرابه ، يريدون أنه متى نزل الغراب وجد ما يشبعه ، ولم ينقطع ذلك عنه ، فهو لا يحتاج من أجل ذلك إلى أن يتحول عنه ويطير إلى مكان غيره « وبنو قعين - الخ » بنو قعين : حى من أسد ، وأراد بأنهم غير مقلمى الأظفار أنهم كملوا العدة والسلاح على تمام الأهبة للحرب وأنهم غير مسلمين ، وضرب الأظفار مثلا للسلاح لأن أكثر السباع وجوارح الطير إنما تصيد بمخالبها وهى أظفارها وتمتنع من عدوها بها . وقد ذكرنا هذه القطعة إلى آخر الشاهد الذى نحن بصدده الآن في شرح الشاهد ( رقم ٣٤٩ في باب أعلم وأرى : ج ٢ ص ١٢٧ ) فارجع إليها هناك أيضا .

الإعراب : « رهط » مبتدأ ، وهو مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وهو مضاف و « كوز » مضاف إليه « محقبي » حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبرا ، وهو قوله « فيهم » الآتى ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف وأدراع من قوله « أدراهم » مضاف إليه ، وضمير العيبة العائد على رهط ابن كوز مضاف إليه « فيهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ورهط » الواو حرف عطف ، رهط : معطوف على المبتدأ ، وهو مضاف

و « ربعة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة « ابن » نعت لربعة مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « حذار » مضاف إليه .

الشاهر فيه : قوله « محقبي أذراعهم » فإنه حال صاحبه الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع خبرا ، وهذا الضمير فاعل بالجار والمجرور ؛ لأن الجار والمجرور نائب مناب اسم فاعل أو فعل ماض ، مأخوذ من مادة الاستقرار ، ولما حذف اسم الفاعل أو الفعل وأنيب عنه الجار والمجرور انتقل الضمير الذي كان مستكنا في أحدهما إلى الجار والمجرور ، على ما تقدم إيضاحه والاستشهاد له وتفصيل القول فيه في باب المبتدأ والخبر ( ١ - ٢٦٣ - ش ١٤٤ ) وإذا كان الضمير الذي هو صاحب الحال فاعلا بالجار والمجرور ، على ما تضح لك ، كان العامل في صاحب الحال هو الجار والمجرور ، فهذا البيت يدل على أنه إذا كان العامل في صاحب الحال جارا ومجرورا جاز أن يتقدم الحال على هذا العامل ؛ لكون هذا العامل في معنى الفعل ، وبهذا البيت ونحوه استدلت الفراء والأخفش على جواز التقديم ، ولم يرض جمهور البصريين ذلك ، وقالوا : لا يجوز أن يتقدم الحال على العامل إذا كان العامل جارا ومجرورا ؛ لأنه - وإن كان بمعنى الفعل ونائب منابه أو مناب الاسم المشتق - ليس متضمنا حروف الفعل ، فكانت درجته أضعف من أن تقوى على العمل في التقديم عليه ، وسيأتي بيان تأويلهم لهذا البيت وشبهه .

فان قلت : فهل يجوز لي أن أجعل « محقبي أذراعهم » حالا من « رهط ابن كوز » لأتخلص من هذا الخلاف ؟

قلت : أما على رأي سيبويه الذي يميز مجيء الحال من المبتدأ ، ولا يبالي بضعف الابتداء لكونه عاملا معنويا ؛ فنعم يجوز لك ذلك ، ولكنك مع هذا لا تخلص من خلاف إلا لتقع في خلاف آخر ؛ فان عامة النحاة يأبون مجيء الحال من المبتدأ ، ويجعلون صاحب الحال هو الضمير المستكن في الخبر العائد إلى المبتدأ .

فان قلت : فقد رأيت وجها يتخلص من هذين الخلافين جميعا ، وذلك أن أجعل « محقبي أذراعهم » حالا من الضمير البارز المجرور في قوله « فيهم » فهل ترى ذلك سائغا ؟

فالجواب عن ذلك أن أقول : إن هذا الوجه الذي ذهبت إليه يأباه النحاة أيضا لوجهين : أولهما أن هذا الضمير البارز راجع إلى جماعة من القبائل شتى من بينهم رهط ابن كوز ، فلو جعلت الحال منه للزم أن يكون وصفا لجميع القبائل ضرورة أن الحال وصف لصاحبه ، ولعل غرضه وصف رهط ابن كوز بذلك دون من عداهم ، والوجه الثاني أنه يلزم على هذا الوجه أيضا تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر ، وهو محل خلاف بين العلماء ، فأما إن أردت أن ندلك على ما تختاره غير متقيدين بما رجحه العلماء فانا نوصيك أن تجعل الحال من الضمير المجرور في ،



وقوله :

٤٨٧ — بِنَا عَاذَ عَوْفٍ وَهُوَ بَادِي ذَلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ وِلَاءٌ وَلَا نَصْرًا

ولا تنبأ بما يلزم عليه من تقديم الحال على صاحبه المجرور بحرف الجر؛ فإنا قد رجحنا لك جواز ذلك، كما لا تنبأ أن يصير المعنى أن جميع الجيش موصوف بهذا الحال؛ لأن هذا المعنى أقوى من المعنى الذي يدل عليه جعل الحال من الضمير المستكن في الخبر، ونحن لم نختر لك إلا بعد الروية والفكر فاحفظه والله المسئول أن يوفقك .

٤٨٧ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا وجدت له سابقاً أو لاحقاً .

اللفظ: « عاذ » لجأ واعتصم، وتقول: عاذ فلان بفلان يعوذ به معاذاً أو عياداً، واستعاذ به أيضاً، وفي التنزيل: « قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ » و« قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ » وفيه: « وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ »، وفي الحديث: « عُدَّتْ بِمُعَاذٍ » وفي أمثالهم: ذَلِيلٌ عَاذُ بَقَرْمَلَةٍ، والقمرملة شجرة ضعيفة، ومعنى المثل أن هذا الدليل قد لجأ إلى غير ملجأ واعتصم بما لا يعصم؛ فهو ضد الحديث الذي روينا « عوف » اسم رجل « بادي » اسم فاعل من بدا الشيء يبدو بداً - مثل سما يسمو سمواً - إذا ظهر « ذلة » بكسر الهمزة وتشديد اللام - هي المهانة والضعف « يعدم » مضارع عدم الشيء - من باب تعب - إذا فقده « ولاء » بفتح الواو - النصرة .

الإعراب: « بنا » جار ومجرور متعلق بهاذ الآتي تقدم عليه ليفيد تخصيص المعاذ بهم « عاذ » فعل ماض « عوف » فاعله « وهو » الأووالحال، هو: ضمير منفصل مبتدأ « بادي » حال من الضمير المستكن في الظرف الآتي الذي هو قوله لديكم، وهو مضاف، و« ذلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لديكم » لدى: ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، وهو مضاف وضمير الخطاب مضاف إليه « فلم » الفاء حرف عطف، لم: حرف نفي وجزم وقلب « يعدم » مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى عوف « ولاء » مفعول به ليعدم منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف، لا: حرف زائد لتأكيد النفي استفاد من لم « نصراً » معطوف على ولاء، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه: قوله « بادي ذلة » فإنه حال صاحبه هو الضمير المستكن في الظرف الواقع خبراً عن المبتدأ، وذلك الظرف هو قوله « لديكم »، وإنما استقر فيه ضمير لأنه نائب مناب فعل ماض أو اسم فاعل من مادة الاستقرار، وكان هذا الضمير مستقراً في الفعل أو المشتق، فلما حذف الفعل أو المشتق وأنيب عنه الظرف انتقل الضمير إليه، على أنه فاعل به كما كان مع الفعل

وتأول ذلك المانع<sup>(١)</sup>

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : محل الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف إذا توسط كما رأيت ، فإن تقدم على الجملة - نحو : قائماً زيدٌ في الدارِ - امتنعت المسألة إجماعاً ، قاله

أو المشتق ، وقد سبق بيان هذا في شرح الشاهد ( رقم ١٤٤ ) ، ولا شك أن هذا الظرف عامل في الضمير المستكن فيه عن الفعل أو مافى معناه في فاعله ، وقد تقدم الحال على العامل في صاحبه ، كما هو ظاهر ، وبهذا البيت استشهد قوم من النحاة منهم الفراء والأخفش على أنه إذا كان العامل في الحال وفي صاحبه ظرف ، كما في هذا البيت ، جاز أن يتقدم الحال عليه ، وقال الجمهور : لا يجوز ذلك ، وما ورد من الشعر مما ظاهره جواز ذلك فهو مؤول على غير هذا الظاهر .

وحاصل هذه المسألة أنه إذا وجد مبتدأ مخبر عنه بظرف أو جارٍ ومجرور وله حال ؛ فإما أن يتأخر الحال عن المبتدأ والخبر جميعاً فيقال : إبراهيم في دارك ضيفاً ، وخالد عندك مكرماً ، وهذه الصورة جائزة بإجماع النحاة بصريهم وكوفيهم ، وإما أن يتقدم الحال على المبتدأ والخبر جميعاً ولهذا الحال صورتان : إحداهما أن يابيه المبتدأ فيقال : ضيفاً إبراهيم في دارك ومكرماً خالد عندك ، وهذه الصورة ممنوعة إجماعاً أيضاً لأن الحال قد تقدم على صاحبه وعلى ما هو نائب مناب صاحبه مع ضعف العامل فيه ، والصورة الثانية أن يلي الخبر الحال ويتأخر المبتدأ عنهما جميعاً ، فيقال : ضيفاً في دارك إبراهيم ، ومكرماً عندك خالد ، وفي هذه الصورة خلاف الأخفش الذي ذكره الشارح في التنبيه الأول ، والجمهور على عدم جوازها ، وهو المفهوم من إطلاق كلامهم . وإما أن يتوسط الحال بين المبتدأ والخبر وهذه الحالة على صورتين أيضاً : إحداهما : أن يكون السابق على الحال هو الخبر كما في بيت كثير عزة الذي سبق شرحه في هذا الباب ( ش ٤٧٢ ) وهو :

لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلٌ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ

وهذه الصورة جائزة إجماعاً لتأخر الحال عن صاحبه وعامله جميعاً على ما هو رأي الجمهور ، والصورة الثانية أن يكون المتقدم على الحال هو المبتدأ فيقال : إبراهيم ضيفاً في دارك ، وخالد مكرماً عندك ، وهذه محل الاختلاف الذي نحن الآن بصدد بيانه : أما الأخفش والفراء فأجازوا هذه الصورة ؛ لأن العامل يتضمن معنى الفعل وقد عهد كثيراً في العربية أن يقع في مواقع الفعل كجيشه صلة للوصول وخبراً عن المبتدأ ، وأيضاً لأن الحال - وإن تقدم على صاحبه - قد تقدمه ما ينوب عن صاحبه وهو المبتدأ فإنه يرجع الضمير الذي نقول إنه صاحب الحال ، والجمهور لا يقبلون ذلك ، ويعدون هذا العامل ضعيفاً عن أن يعمل متأخراً لسكونه لم يتضمن حروف الفعل (١) لم يجد الجمهور تأويلًا يمنعون به دلالة البيتين على جواز ما ذهب إليه الأخفش والفراء فقالوا : التقديم فهما ضرورة اضطر الشاعر إليها فلا يجوز أن تجعل موضعاً للقياس ، لسكنا ذكرنا

في شرح الكافية ، لكن أجاز الأخص في قولهم : فِدَاءُ لَكَ أَبِي وَأُمِّي<sup>(١)</sup> ؛ أن يكون « فِدَاءٌ » حالا ، والعامل فيه « لَكَ » ، وهو يقتضى جواز التقديم على الجملة عنده إذا تقدم الخبر ، وأجازه ابن بَرَهَانَ فيما إذا كانت الحال ظرفا ، نحو « هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ » فهنالِكَ : ظرف في موضع الحال ، والولاية : مبتدأ ، والله : الخبر .

الثاني : أفهم كلامه جواز نحو « فِي الدَّارِ قَائِمًا زَيْدٌ » وهو اتفاق .

لك في بيت النابغة الذبياني السابق وجه آخر غير الوجه الذى يتم به الاستدلال للفراء والأخفش ، وذلك بأن تجعل « محقى أذراعهم » حالا من الضمير المجرور في ، لاحالا من الضمير المستكن في الجار والمجرور ، وهو - وإن كان وجه غير متفق على صحته - بطرق الاحتمال إلى البيت ، وأما البيت الثانى فيبقى بيتا مفردا غير معروف النسبة إلى صاحبه ، وأقل ما يبعثه ذلك في النفس أن يحمل على الضرورة كما قال الجمهور ، بقيت الآيتان السكريماتن على القراءة التى ذكرها الشارح : فأما قوله تعالى : ( وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ ) فإنا لانسلم هذا الإعراب الذى أعربه الأخفش والفراء ، وهو أن تكون « السموات » مبتدأ ، و « بيمينه » جارا ومجرورا متعلقا بمجذوف خبره ، و « مطويات » حالا من الضمير المستكن في الجار والمجرور ، بل نقول : الواو عاطفة ، السموات : معطوفة على الضمير المستتر في قبضته بمعنى اسم المفعول ففيه ضمير مستتر نائب فاعل ، ومطويات : حال ، صاحبه السموات المتقدم والعامل فيه قبضة المتقدم أيضا ، وبيمينه جار ومجرور متعلق بمطويات ، والمعنى على ذلك : والأرض مقبوضة له يوم القيامة هى والسموات حال كونها مطويات بيمينه ، وأما قوله جل ذكره : ( مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِّدُكُورِنَا ) فليست خالصة حالا من الضمير المستكن في لدكورونا الواقع خبرا عن ما الموصولة ، بل خالصة حال من الضمير المستكن في قوله « فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ » الواقع صلة لما الموصولة ، والمعنى عليه : ما استقر في بطون هذه الأنعام حال كونه خالصة فهو لدكورونا ، وتأنيث خالصة بالنظر إلى معنى « ما » الموصولة التى يعود الضمير من الصلة إليها لأنها عبارة عن الأنعام .

(١) اعلم أن العرب تقول : فدى لك أبى - بفتح الفاء أو كسرهما مع القصر - ويقولون : فداء لك أبى - بكسر الفاء مع المد - وقد جاء الممدود بالجر وبالرفع وبالنصب ، ومنه قول النابغة الذبياني :

مَهْلًا فِدَائِي لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ وَمَا أُمِّرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَدِّ

ومنه ما أنشده أبو زيد في نوادره :

مَهْلًا فِدَاءَ لَكَ يَا فَضَالَهٗ أَجْرُهُ الرَّمْحَ وَلَا تَهَالِهٗ

ومنه ما ذكره ابن الأثير من قول الشاعر :

\* فَاغْفِرْ فَا لَكَ مَا أَقْتَنَيْنَا \*

وقال بعد إنشاده : « إطلاق هذا اللفظ مع الله تعالى محمول على المجاز والاستعارة ؛ لأنه إنما يفدى من المسكاره من تلحقه ، فيكون المراد من الفداء التعظيم والإكبار ؛ لأن الإنسان لا يفدى إلا من يعظمه فيبدل نفسه له . ويروى فداء : بالرفع على الابتداء ، والنصب على المصدر » اه . ومن المقصور ما أنشده الأصمى :

فِدَى لَكَ وَالِدِي وَفَدَتَكَ نَفْسِي وَمَالِي ؛ إِنَّهُ مِنْكُمْ أَنَانِي

وما أنشده ابن بري عن قول الشاعر :

\* فِدَى لَكَ عَمِّي إِنْ زِلْتِ وَخَالِي \*

ومن المقصور أيضا قول مناس العائدي ، وهو من شواهد سيدييه ( ١ - ٢١ ) :

فِدَى لِبَنِي ذُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ نَاقَتِي إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْهَبُ

وستنكلم على الممدود ؛ إذ هو الذي ذكره الشارح ، وإذ كان المقصور غير ظاهر الإعراب ، ويحمل في التقدير على الممدود ؛ فنقول :

إذا ورد الممدود مجرور الآخر فهو اسم قائم مقام فعل مقترن بلام الأمر مبنى على الكسر ، وتنوينه هو تنوين التنكير الذي تجده في صه ومه وإيه ونحوهن ، والاسم المرفوع بعده فاعل به ، وكأنه قيل : ليفدك الأقوام ، قال أبو علي الفارسي بعد أن أنشد بيت النابغة الذبياني مكسورا : « بنى على الكسر لأنه قد تضمن معنى الحرف وهو لام الأمر ؛ لأن التقدير ليفدك الأقوام كلهم ، فلما كان بمعنى بنى ، وبنى على الكسر لأنه وقع للأمر ، والأمر إذا جرك تحرك إلى الكسر ، ونونوه لأنه نكرة » اه . وقال جار الله الزمخشري في المفصل في باب أسماء الأفعال : « وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب : ما يستعمل معرفة ونكرة ، وعلامة التنكير لحاق التنوين ، كقولك : إيه وإيه ، وصه وصه ، ومه ومه ، وغاق وغاق ، وأف وأف ، وما لا يستعمل إلا معرفة ، نحو بلة وآمين ؛ وما التزم فيه التنكير ، كإيه ، في الكف ، وويها ، في الإغراء ، وواها ، في التعجب ، يقال : واهاه ما أطيبه ! ومنه فداء له فلان - بالكسر والتنوين : أى ليفدك ، قال :

\* مَهْلًا فِدَاءَ لَكَ الْأَقْوَامُ كُلُّهُمْ \* اه

الثالث : قد يعرض للعامل المتصرف ما يمنع تقديم الحال عليه ، ككونه مَصْدَرًا مَقْدَرًا بالحرف المصدرى ، نحو : سَرَّني ذَهَابُكَ غَازِيًا ، أو فِعْلًا مَقْرُونًا بلامِ أبتداء أو قسم ، نحو : لَأَصْبِرُ مُحْتَسِبًا ، ولَأَقُومَنَّ طَائِعًا ، أو صلة لال أو لحرف مصدرى ، نحو : أَنْتَ الْمُصَلَّى فَذَا ، وَلَكَ أَنْ تَتَفَقَّلَ قَاعِدًا ، قال الناظم وولده : أو نعتًا ، نحو : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ مَكْسُورًا سَرَّجُهُمَا ، قال فى المعنى : وهو وهم منهما ؛ فإنه يجوز أن يتقدم عليه فاصلا بين النعت ومنعوتة ، فيقول : مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَكْسُورًا سَرَّجُهُمَا ذَاهِبَةٍ فَرَسُهُ .

الرابع : لم يتعرض هنا للقسم الثالث ، وهى الحال الواجبة التقديم ، وذلك نحو : كَيْفَ جَاءَ زَيْدٌ ؟

( وَنَحْوُ زَيْدٍ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ \* عَمْرٍو مُعَانًا ) وَبِكُرِّهِ قَائِمًا أَحْسَنُ مِنْهُ قَاعِدًا - مما وقع فيه اسم التفضيل متوسطا بين حالين من اسمين مختلفى المعنى أو مُتَّحِدِيهِ مُفَضَّلٍ أَحَدُهُمَا فى حالة على الآخر فى أخرى - ( مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنَ ) على أن اسم التفضيل عاملٌ فى الحالين (١) ،

وإذا ورد الممدود مرفوع الآخر فهو مصدر : إما خبر مقدم والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخر ، وإما على العكس من ذلك ، ومسوغ الابتداء به مع كونه نكرة أنه دال على معنى الفعل ، نظير ما قلناه فى نحو قول الشاعر :

عَجَبٌ لِنَلَاكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي فَيْكُمُ عَلَى تِلْكَ الْقَضِيَّةِ عَجَبٌ

وهو الشاهد رقم ( ١٤٦ ) السابق شرحه فى باب المبتدأ والخبر ( ج ١ ص ٢٦٩ ) ولا فرق بين هذا الشاهد وما تسكلم فيه إلا من جهة أن الخبر فى الشاهد المذكور هو الجار والمجرور إن جعلت المصدر مبتدأ والمبتدأ محذوف إن جعلت المصدر خبرا ، أما فيما نحن فيه فالجار والمجرور متعلق بالمصدر على كل حال والمبتدأ والخبر هما المصدر والاسم المرفوع بعده .

وإذا ورد الممدود منصوباً بجمهرة النحاة يجعلونه مفعولا مطلقا لفعل محذوف واجب الحذف والجار والمجرور يتعلق به ، والأقوام : فاعل به . وقد حكى الشارح عن الأخص أنه يجزئيه وجها آخر ، وهو أن يكون « فداء » حالا إما بتأويله بمشتق وإما بواسطة جعله مفعولا مطلقا لفعل محذوف تكون جملة حالا ، والظاهر عندي أنه جعله حالا على الوجه الثانى ، ولم أطلع على نص فيه ، وإك - على هذا الوجه - خبر مقدم ، والأقوام : مبتدأ مؤخر ، والمعنى على هذا الوجه : الأقوام كلهم ملك يمينك حال كونهم يقدونك بكل عزيز لديهم .

(١) انظر البحث الذى حررناه عن هذه المسألة فى (ص ١٢ ٢٥) من هذا الجزء .

فيكون ذلك مستثنى مما تقدم من أنه لا يعمل في الحال المتقدمة عليه ، وإنما جاز ذلك هنا لأن اسم التفضيل - وإن انحطَّ درجةً عن اسم الفاعل والصفة المشبهة بعدم قبوله علامات الفرعية - فله مزية على العامل الجامد ؛ لأن فيه ما في الجامد من معنى الفعل ، ويفوقه بتضمن حروف الفعل ووزنه ، فجعل موافقا للعامل الجامد في امتناع تقديم الحال عليه . إذا لم يتوسط بين حالين ، نحو : هُوَ أَكْفَوُّهُمْ نَاصِرًا ، وجعل موافقا لاسم الفاعل في جواز التقديم عليه إذا توسط بين حالين .

واعلم أن ما ذكره الناظم هو مذهب سيوييه والجمهور ، وزعم السيرافي أن المنصوبين في ذلك ونحوه خبران لكان مضمرة مع إذ في الماضي وإذا في الاستقبال . وفيه تكلف إضمار ستة أشياء ، وبعد تسليمه يلزم إعمال أفعال في إذ وإذا فيكون واقعاً في مثل ما فرغ منه ﴿ تنبيه ﴾ : لا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال ، ولا تأخيرهما عنه ؛ فلا تقول : زَيْدٌ قَائِمًا قَاعِدًا أَحْسَنُ مِنْهُ ، وَلَا زَيْدٌ أَحْسَنُ مِنْهُ قَائِمًا قَاعِدًا .

(وَالْحَالُ) لشبهها بالخبر والنعمة (قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ \* لِمُفْرَدٍ فَاعِلٌ وَغَيْرِ مُفْرَدٍ) .

فالأولى نحو : جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا ضَاحِكًا ، وقوله :

٤٨٨ — عَلِيٌّ إِذَا مَا جِئْتُ أَيْلِي بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا

٤٨٨ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وقد أنشده ابن الأعرابي مع بيت آخر

يقع بعده ، وهو قوله :

شُكُورًا لِرَبِّي حِينَ أَبْصَرْتُ وَجْهَهَا وَرُؤْيَاهَا قَدْ تَسَقَيْنِي الشَّمَّ صَافِيَا

اللفظة : « خفية » بضم الخاء المعجمة أو كسرهما - أحد مصادر خفي الشيء ، يخفي - مثل رضی

يرضى - خفاء - بفتح الخاء ، مدودا - وخفية وخفية ، ومعناه استتر ، وقد يطلق على معنى ظهر ؛

فهو من الأضداد . ومن العلماء من يجعل الفارق بين المعنيين حرف الصلة ؛ فيقولون : خفي عليه ،

إذ أرادوا معنى استتر ، ويقولون : خفي له ، إذا أرادوا معنى ظهر ؛ فيجعلون تعدية الأول كتعدية

استتر ، وتعدية الثاني كتعدية ظهر ، وتقول : خفيت الشيء أخفيه - مثل رميته أرميه - فيتعدى

بنقله من باب علم يعلم إلى باب ضرب يضرب ، وتقول أيضا : أخفته أخفيه ، فتعديه بالهمزة ،

وبهما قرئ في قوله تعالى : (أَكَادُ أَخْفِيهَا) «زيارة بيت الله» أراد الحج إلى مكة ، وبيت الله :

الكعبة ، أضافه الله إلى نفسه فقال: ( أَنْ طَهَّرْنَا بَيْتِي لِلطَّائِقِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرَّاكِعِينَ السُّجُودِ )  
 تشرىفاله وتعظيما لقدره « رجلان » بفتح الراء وسكون الجيم - ضد الراكب ، ومثله الراجل  
 أيضا ، وأصله قولهم : رجل الراء رجلا - مثل تعب تعبنا - إذا كان ذا قدرة وقوة على المشى ،  
 والاسم منه الرحلة - بضم الراء وسكون الجيم - بمعنى القدرة والقوة على المشى « حافيا » يريد  
 غير منتعل ، ونقول : حفى الرجل يحفى - مثل رضى رضى - حفاء - بفتح المهملة ومدودا - إذا  
 مشى بغير نعل ولا خف ؛ فهو حاف من قوم حفاة ، وفى الحديث : « أَنْ تَجِدَ الْحَفَاةَ الْعُرَاةَ  
 رِعَاءَ الشَّاءِ يَتَطَاوُلُونَ فِي الْبُنْيَانِ » ومن أمثال العرب : كُلُّ الْحِذَاءِ يَحْتَدِي الْحَافِي  
 الْوَقْعُ .

الإعراب : « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إذا » ظرف لما يستقبل من  
 الزمان خافض لشرطه فى محل نصب بجوابه « ما » زائدة « زرت » فعل ماض ، وتاء المتكلم  
 فاعله ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل جر باضافة إذا إليها « ليلى » مفعول به لزرت « بحفية »  
 جار ومجرور متعلق بزار « زيارة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « بيت »  
 مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وهو مضاف ، و « الله » مضاف إليه « رجلان » حال من  
 تاء المتكلم الواقعة فاعلا لزار ، منصوب بالفتحة الظاهرة « حافيا » حال ثانية من تاء المتكلم ،  
 وشعرى ما فيه ، وجواب « إذا » محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إذا زرت ليلى  
 بحفية فعلى زيارة بيت الله رجلان حافيا ، وجملة إذا وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب  
 لأنها جملة معترضة بين المبتدأ وخبره .

الشاهد فيه : قوله « رجلان حافيا » فانهما حالان من اسم واحد هو تاء المتكلم ، ولا تعدد  
 فى صاحب الحال لا فى المعنى وحده ولا فيه وفى اللفظ جميعا ؛ فدل ذلك على أنه يجوز فى العربية  
 أن يكون للشئ الواحد حالان ؛ وليس هذا عجيبا من جهة العقل ؛ لأن الحال ليس إلا وصفا  
 لصاحبه ، والشئ الواحد يكون له وصفان فأكثر .

وهذا الذى يدل عليه هذا الشاهد الذى تؤيده بديهية العقل هو مذهب الكثيرين من  
 النحاة - وتبعهم ابن مالك - وذهب جماعة من النحاة ، منهم أبو على الفارسى وابن عصفور ،  
 إلى أنه لا يجوز أن ينصب العامل الواحد أكثر من حال واحد لصاحب واحد ، وأما إذا تعدد  
 صاحب الحال فيجوز أن يكون لكل واحد منها حال ، ونسب أبو حيان هذا القول إلى كثير  
 من المحققين ، وعندهم أن كل شاهد جاء عن العرب وظاهره أن فيه حالين لصاحب واحد  
 ليس كما يفيد ظاهره ، بل الثانى من الحالين إما وصف للحال الأول ؛ فيكون « حافيا » فى بيت

ومنع ابن عصفور هذا النوع ما لم يكن العامل فيه أفضل التفضيل ، نحو : هذا بُسْرًا أَطْيَبُ مِنْهُ رُطْبًا ، ونقل المنع عن الفارسي وجماعة ؛ فالثاني عندهم نعت الأول ، أو حال من الضمير فيه .

والثانية قد يكون بجمع نحو « وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ » ونحو « وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ » . وقد يكون بتفريق ، نحو : لَقِيتُ هِنْدًا مُضْعِدًا مُنْجِدِرَةً ، وقوله :

٤٨٩ - لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ حَافِيًا مُنْجِدِيهِ فَأَصَابُوا مَغْنَمًا

الشاهد الذي معنا لرجلان المتقدم عليه ، وإما أن يكون الثاني من الحالين حالا من الضمير المستتر في الحال الأول ؛ فيكون قوله « حافيا » في الشاهد الذي نحن بصدده حالا من الضمير المستكن في « رجلان » لأنه صفة مشبهة باسم الفاعل مثل غرثان وظمان وعطشان . وقد يجب تعدد الحال لصاحب واحد ، وذلك في مسألتين :

أولاهما : أن تقع بعد « إما » وفي هذه المسألة يجب ذكر « إما » مع الحال الثانية أو « أو » فمثال ما ذكرت فيه إما مع الحال الثانية قوله تعالى : ( إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ) ومثال ما ذكرت فيه « أو » مع الحال الثانية قول الشاعر :

وَقَدْ شَفَّنِي الْأَيْرَالَ يَرُوعِي حَيَالِكَ إِمَّا طَارِقًا أَوْ مُغَادِيًا

والمسألة الثانية : أن تقع الحال بعد « لا » نحو قولك : زرنى لاراغبا ولا راهبا ، وندر مجيء الحال غير متعددة بعد « لا » كقول الشاعر ( وهو الشاهد ٣١١ ) :

فَهَرَّتْ الْعَدَى لَا مُسْتَعِينًا بَعْضِيَّةً وَلَكِنْ بِأَنْوَاعِ الْخُلْدَانِ وَالْمَكْرِ

٤٨٩ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق . اللفظ : « منجديه » المنجد - بضم الميم - اسم فاعل من أنجد الرجل أخاه ، إذا أعانه وأنقذه ، وتقول : نجدته أنجده - من باب قتل - واستنجدته فأجدني ، بمعنى استعنت به فأعانتني واستنجدته فأنجدني ؛ فالسين والتاء لطلب ، وتقول : استنجد فلان ، إذا كان قد قوى بعد ضعف واشتد بعد خور ، وعلى هذا تكون السين والتاء للصيرورة مثلهما في قولك : استنجد الطين ، وتقول : استنجد فلان على فلان ، إذا كان قد اجترأ عليه من بعد هيبته . والأصل في كل هذه الاستعمالات : النجدة - بفتح النون وسكون الجيم - وهي الشجاعة والشدة ، وجمعها نجدات ، مثل سجدة وسجدات وركعة وركعات وعمرة وعمرات . وقد نجد الرجل فهو نجد - بوزن قرب



فهو قريب - إذا كان ناشدة وبأس « فأصابوا » الضمير راجع إلى « ابني » و « أخويه » جميعا « مغنا » هو الغنيمة . وتقول : غنم الرجل يغم - بوزان علم يلم - غنا - بضم فسكون - ومغنا ، والغنيمة والغم أيضا : امم ما غنمته ، وجمع المغم مغام ، وجمع الغنيمة الغنأم .  
الإعراب : « لقي » فعل ماض « ابني » فاعل مرفوع بضمه مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « أخويه » مفعول به للقي ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وضمير الغائب العائد إلى الابن مضاف إليه « خائفا » حال من الابن منصوب بالفتحة الظاهرة « منجديه » حال من الأخوين منصوب بالياء لأنه مثنى ، وضمير الغائب مضاف إليه « فأصابوا » الفاء حرف عطف ، أصاب : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعل « مغنا » مفعول به .

الشاهر فيه : قوله « خائفا منجديه » فانهما حالان لصاحبين وصاحبهما « ابني » و « أخويه » وقد عاد أول الحالين ذكرا على أول صاحبين ذكرا وثاني الحالين ذكرا لثاني صاحبين ذكرا ؛ فان خائفا حال من ابني ومنجديه حال من أخويه ، وهما بالثابتة التي ذكرا ، وصح ذلك لأن القرينة اللفظية مرشدة ومبينة فهي تهيد كل حال إلى صاحبها ، وهذه القرينة هي كون أحد الحالين وأحد صاحبين مفردين وكون ثاني الحالين وثاني صاحبين مثنيين ؛ وليس من المعقول أن يجعل الحال المثنى للصاحب المفرد ؛ لوجوب مطابقة الحال لصاحبه إفرادا وثنية وجمعا ، ومثل هذا البيت قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجْرُ وَرَاءَنَا عَلَى أُنْرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مَرْحَلٍ

فجملة « أمشي » حال من تاء المتكلم في « خرجت » وجملة « تاجر وراءنا - إلخ » حال من الضمير المجرور بالباء في قوله « بها » والقرينة التي ترد كل واحد من الحالين إلى صاحبه موجودة ؛ فان « أمشي » المبدوء بهمزة دالة على المتكلم ينبغي أن يعود إلى تاء المتكلم ، و « تاجر » المبدوء بتاء دالة على الغائبة للمؤنثة ينبغي أن يعود إلى ضمير الغيبة في « بها » .

فاذا لم توجد القرينة التي تهيد كل حال إلى صاحبه : فمذهب جمهور النحاة أنه يتعين أن يكون الحال الأول ذكرا للصاحب الآخر ذكرا ؛ نحو لقيت محمدا مصعبا منحدرا ؛ يجب أن يكون « مصعبا » حالا من « محمد » وأن يكون « منحدرا » حالا من تاء المتكلم ؛ لأن الحال الأول يلي صاحب الآخر ؛ فيلزم على ما ذهبوا إليه أن يتصل أحد الحالين بصاحبه وأن يعود الضمير من أول الحالين إلى أقرب مذكور قبله ، واغتنق انفصال الحال الثاني من صاحبه وعود الضمير منه إلى أبعد مذكور قبله ؛ لأنه لا استطاع سوى هذا ، أو ما هو أعظم تفرقا منه ؛ ولم يشذ عن

ذلك سوى صاحب التمهيد فإنه قال : « العرب عمداً ما تقدم من الحالين للفاعل الذي هو متقدم ، وما تأخر للمفعول . ولو جعلت الأخير للأول لكانت الابدال . وهذا عكس ما عليه الجمهور ، ولا دليل له عليه ، بل العرب لا تجعل أول الحالين للفاعل وإنما للمفعول إلا مع القرينة التي تبين حال كل واحد منهما كما في بيت امرئ القيس ؛ ومن أجل ذلك قال أبو حيان : « هذا الذي ذكره صاحب التمهيد مخالف لما قرره غيره » اهـ .

قال المحقق الرضى : « ثم اعلم أن الحال قد يكون عن الفاعل وحده ، كجاء زيد راكباً وعن المفعول وحده ، نحو ضربت زيدا مجرداً عن ثيابه ، فإذا قلت : لقيت زيدا راكباً ( يريد كل كلام يوتى فيه بحال واحدة وفي الكلام اسمان يصلح الحال لكل منهما ) فإن كان هناك قرينة حالية أو مقالية تبين صاحب الحال جاز أن يجعلها لما قامت له من الفاعل أو للمفعول ( يريد أنه يجوز أن تضعها من الكلام حيث شئت : إما بجوار صاحبها ، وإما متأخرة عن الاسمين ، وإلا جعلها حالاً من قامت القرينة على أنها له واجب لا جاز ، ويدل على ذلك مقابل هذا في كلامه الآتي ) ، وإن لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه إلى جنب صاحبه لإزالة اللبس ، نحو لقيت راكباً زيدا ، فإن لم تقدمه فهو عن المفعول . وأما إذا جاء حالان عن الفاعل والمفعول معاً : فإن كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما ؛ فإنه أخصر ، نحو لقيت زيدا راكبين ، ولا منع من التفريق ، نحو لقيت راكباً زيدا راكباً ، ولقيت زيدا راكباً راكباً . وإن كانا مختلفين : فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيفما كانا ، نحو لقيت هنداً مصعداً منحدرة ، وإن لم تكن فالأولى جعل كل حال بجانب صاحبه ، نحو لقيت منحدراً زيدا مصعداً ، ويجوز على ضعف جعل حال المفعول بجانبه وتأخير حال الفاعل ( والضعف في هذه الحالة بالنظر إلى جعل كل حال بجانب صاحبه ) ، نحو لقيت زيدا مصعداً منحدراً ، والمصعد زيد ؛ وذلك لأنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين . وقدمت حال المفعول على حال الفاعل إذ لا أقل من كون أحد الحالين بجانب صاحبه لما لم يكن كل واحد بجانب صاحبه . ويجوز عطف أحد حالي الفاعل والمفعول على الآخر ، كقولك : لقيت زيدا راكباً وماشياً ، قال ( عمرو بن كلثوم ) :

وَأَنَا سَوْفَ تَدْرِكُنَا الْمَنَائِمَ مُدْرَرَةً لَنَا وَمُقَدَّرِينَ

وجوز الجمهور - وهو الحق - أن يجيء لشيء واحد أحوال متخالفة : متضادة كان نحو اشتريت الزمان حلوا حامضاً ، أو غير متضادة كقوله تعالى : ( أَخْرُجْ مِنْهَا مَذْذُومًا وَمَا مَذْخُورًا ) كما يجيئان في خبر البتداء ، ومنع بعضهم ذلك في الحال : متضادة كانت أولاً ؛ قياساً

فمعد ظهور المعنى يُرَدُّ كلُّ حالٍ إلى ما يليق به ، كما في المثال والبيت ، وعند عدم الظهور يُجْعَلُ أولُ الحالين لثاني الاسمين ، وثانيهما للأول ، نحو : لَقِيْتُ زَيْدًا مُضْعِدًا مُفْخِرًا ، فصعدا : حال من زيد ، ومنحدرا : حال من التاء .

﴿ تنبيه ﴾ : الظاهر أن قَدْ في قوله « قد يجيء » للتحقيق ، لا للتقليل .

(وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكْثَرًا) أى : الحال على ضربين :

مؤسَّسة ، وتسمى مُبَيَّنَّة ، وهى التى لا يُسْتَفَادُ معناها بدونها ، كجاءَ زيدٌ رَاكِبًا ، ومؤكَّدة ، وهى التى يستفاد معناها بدونها ، وهى على ثلاثة أضرب :

مؤكدة لعاملها ، وهى : كلُّ وصفٍ وافقَ عامله : إما معنى دون لفظ ، كما ( فى نحوِ لَا تَعْتَفِ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا ) « تُنْمَ وَلَيْتُمْ مُذْبِرِينَ » أو معنى ولفظا ، نحو : « وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا » ، وقوله :

٤٩٠ — أَصِيحٌ مُصِيحًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ

على الزمان والمكان ؛ فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذهبوما ، واستنكر مثله فى التضادة فتحتمها مطلقا . ولا وجه للقياس ، وذلك لأن وقوع الفعل الواحد فى زمانين أو مكانين مختلفين محال ، نحو جلست خلفك أمامك ، وضربت اليوم أمس . بلى لو عطف أحدهما على الآخر جاز ؛ لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وأمامك . وكذا يجوز إن لم يفتبين المكانان أو الزمانان . نحو جلست خلفك أمس وقت الظهر ، وأمامك وسط الدار ، وأما تقييد الحديث بقيد مختلفين كما فى قوله تعالى ( مَذْهُومًا مَدْحُورًا ) أو بمضادين فى محلين غير متميزين كما فى اشتريته أبيض أسود ، أو متميزين كما فى اشتريته حلوا حامضا - فلا بأس به « اه كلامه ، وهو فى غاية التفصيل ودقة التعليل فلا يحتاج إلى إثارة شيء منه أو تعليله .

٤٩٠ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* وَالزَّمْ تَوَقَّى خَاطِ الْجِدِّ بِاللَّعِبِ \*

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللفظة : « أصح » أمر من الإصاحه ، وهى إرعاء السمع والإنصات والاستماع . تقول :

أصاخ فلان يصيخ إصاخة ، تريد استمع يستمع استماعا ، قال الشاعر :

يُصِيخُ لِلنَّبَاةِ أَسْمَاعَهُ إِصَاخَةً النَّاشِدِ لِلدُّشِدِ

« مصيخا » اسم فاعل من أصاخ السابق « أبدى » أظهر « نصيخته » نصيحته : الإرشاد إلى الخير ، وتقول : نصيخته ونصحتله ، والثاني أكثر وهو الذي استعمله القرآن الكريم ، قال تعالى : ( وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ ) ، وفي قصيدة بشر بن عوانة :

نَصَحْتُكَ فَالْتَمَسَ يَالَيْتُ غَيْرِي طَعَامًا إِنْ لَحِمِّي كَانَ مَرًا

« توى » مصدر توى الرجل الأمر يتوقاه ، إذا حفظ نفسه أن يقع فيه ، وتحرز عن إتيانه ، وأصله الوقاية وهي الحفظ « خلط » مصدر خلط الأمر يخلطه - من باب ضرب يضرب - إذا جعل بعضه في بعض « الجدد » الاجتهاد ، والجدد أيضا : ضد الهزل ، وهو بكسر الجيم فهما ، وقال الشاعر :

الْجُدُّ فِي الْجِدِّ وَالْحِرْمَانُ فِي الْكَسَلِ فَأَنْصَبُ تُصَبُّ عَنْ قَرِيبٍ غَايَةَ الْأَمَلِ

الأول بفتح الجيم بمعنى الحظ والبخت ، والثاني بكسرها بمعنى الاجتهاد « اللعب » بفتح اللام وكسر العين المهملة - اللهو والاشتغال بما لا يفيد ، وفعله لعب يلعب ، مثل طرب يطرب . الإعراب : « أصخ » فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مصيخا » حال من الضمير المستتر في أصخ ، والعامل فيه هو العامل في صاحبه وهو فعل الأمر « لمن » اللام حرف جر ، من : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بفعل الأمر أو باسم الفاعل السابق ، تنازعا فاعل فيه أيهما شئت « أبدى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « نصيخته » نصيحة : مفعول به لأبدى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول المجرور باللام « والزم » الواو حرف عطف ، الزم : فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت . « توى » مفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « خلط » مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله ، وهو مضاف ، و « الجدد » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله أيضا « باللعب » جار ومجرور متعلق بخلط .

الشاعر في قوله « مصيخا » فإنه حال من الضمير المستتر في أصخ ، وعامله هو هذا الفعل ، والمعنى الذي يدل عليه الحال كان العامل قبل ذكر الحال دالا عليه ، فهذه الحال مؤكدة لعاملها قال ابن هشام : « والمؤكدة لعاملها كقولك : جاء زيد آتيا ، وعاث عمرو مفسدا ، وقوله تعالى : ( وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَمَيِّنِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ) وذلك لأن الإزلاف هو التقريب ؛ فشكل

ومؤكد لصاحبها ، نحو : « لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا <sup>(١)</sup> » .  
 ومؤكد لمضمون جملة ، وقد أشار إليها بقوله : ( وَإِنْ تَوَكَّأْتُمْ بِهِمْ كُفْرًا فَهُمْ مِمَّنْ سَاءَ مَا يَحْكُمُ بِأَلْسِنَةِ أُولَئِكَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا دِينَهُمْ حُجُورًا ) .  
 أى : عامل الحال ، وجوبا ( وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ ) عن الجملة ، وجوبا أيضا ، ويشترط في الجملة :  
 أن تكون معقودة من اسمين ، معرفتين ، جامدين ، نحو : زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا ، وقوله :  
 ٤٩١ — أَنَا أَبْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بَدَارَةَ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ  
 والتقدير : أَحَقُّهُ عَطُوفًا ، وَأَحَقُّ مَعْرُوفًا .

مزلف قريب ، وكل قريب غير بعيد ، وقوله تعالى : ( وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ) وقوله :  
 ( فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا ) وقوله : ( وَلَىٰ مُذَبَّرًا ) وقوله : ( وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ )  
 فإنه يقال : عثى - بالكسر - عثى - بالفتح - إذا أفسد » اه كلامه .

(١) قال ابن هشام : « والمؤكد لصاحبها كقوله تعالى : ( لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا )  
 وقوله : جاء الناس قاطبة ، أو كافة ، أو طرا ، وهذا القسم أغفل التثنية عليه جميع  
 النحويين ، ومثل ابن مالك بالآية لحال المؤكدة لعاملها ، وهو سهو » اه .

٤٩١ - هذا البيت لسالم بن دارة أحد الشعراء المخضرمين الذين أدركوا عصر الجاهلية  
 وعصر الإسلام . وهو سالم بن مسافع بن عقبة بن يربوع بن كعب بن عدى بن جشم بن عوف  
 ابن بهثة بن عبد الله بن غطفان . وقد اختلف العلماء في دارة التي أضيف إليها : فقال جماعة :  
 هي أمه ، واسمها سيقاء من بني أسد ، وكانت أخيدة أصابها زيد الخيل من بعض غطفان - وهي  
 حبل - فوهبها زيد الخيل زهير بن أبي سلمي ، وربما نسب سالم إلى زيد الخيل ، وهؤلاء يعدون  
 سالما فيمن نسب إلى أمه من الشعراء ، ويستظهرون على ذلك بقول سالم في بيت الشاهد :  
 « معروفًا بها نسبي » بضمير المؤنثة : وقال الخطيب التبريزي في شرح ديوان الحماسة  
 « ودارة هو يربوع ، وإنما سمي دارة لأن رجلا من بني الصارد بن مرة بن عوف بن سعد بن  
 ذبيان يقال له كعب قتل ابن عم يربوع بن كعب يقال له درص ، فقتل يربوع كعبا بابن عمه ،  
 وأخذ ابنة كعب ، ثم أرسلها ، فأنت قومها فنعت أباه كعبا ، فقالوا : من قتله ؟ قالت : غلام  
 كأن وجهه دارة القمر من بني جشم بن عوف بن بهثة ، فسمى بذلك ، ونسب إليه سالم » اه كلامه  
 وذكر أبو الفرج الإصهاني في كتابه الأغاني مثل ذلك . وأصحاب هذا الرأي يردون استدلال  
 أصحاب الرأي الأول بأن رواية البيت ليست على ما ذكروا ، وإنما الصحيح من الرواية « معروفًا  
 له نسبي » بضمير المذكر ، قالوا : ونحن سلمنا الرواية التي جاءت بضمير المؤنثة فانها لا تدل لما

ذكرتم ، بل المراد بدارة عليها أيضا هو يربوع بن كعب أحد أجداد سالم ، وإنما أنت الضمير العائد إليه باعتبار أنه قبيلة . ونحن نرجح هذا الرأي بالنظر في القصيدة التي منها بيت الشاهد ؛ وذلك لأننا نجد سالما تمدح أول الأمر بآبائه ، وذكر البيت الذي يتنازع في روايته الفريقان أثناء ذلك ، ثم تمدح بأخواله من بني أسد وذكر ممدوحهم . وإليك شيئا من هذه القصيدة لتشاركنا الرأي فيما عرضناه عليك ، فأولها قوله :

يَا صَاحِبِي الْمَا بِي عَلَى الدَّارِ  
تَعْتَادُهُا مِنْ رِيَّاحِ الصَّيْفِ مُصَفَّةً  
بَيْنَ الْهَشُومِ وَشَطْطِي ذَاتِ أَمَارِ  
تَعْتَادُهُا بَيْنَ أَرْحَابِ وَأَصْدَارِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

بَلَّغْ فِرَارَةَ أَنِّي لَنْ أَسَالِمَهَا  
لَا تَأْمَنَنَّ فِرَارِيًّا خَلَوْتَ بِهِ  
وَأِنْ خَلَوْتَ بِهِ فِي الْأَرْضِ وَحَدَّ كَمَا  
إِنِّي أَخَافُ عَلَيْهَا أَنْ يُبَيِّتَهَا  
أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي  
جُرْئُومَةٌ نَبَتَتْ فِي الْعِزِّ وَاعْتَدَلَتْ  
مِنْ جِذْمِ قَيْسٍ ، وَأَخُو آلِي بَنُو أُسَيْدِ

اللفظ : « الما » أمر من الإلمام لصاحبيه ، وتقول : ألم فلان بفلان إلماما ، إذا نزل به ،

يريد ميلا بي على هذه الدار تذكر ما كان لنا في مغانيها من الأناجيب والأحبة ، ومن عاداتهم في أشعارهم أن يطلبوا ذلك إلى رفاقهم ، فيقولوا : عوجوا بنا على الدار ، وميلوا بنا إلى الدار ، وألوا بنا على الدار ، ونحو ذلك ، قال النابغة :

عُوجُوا فَحَيِّوْا لِنَعْمِ دِمْنَةَ الدَّارِ  
مَاذَا تُحْيِيُونَ مِنْ نُؤْيٍ وَأَحْجَارِ

وقال ذو الرمة :

خَلِيلِي عُوَجًا مِنْ صُدُورِ الرِّوَا حِلِ  
لَعَلَّ انْحِدَارَ التَّمَعِ يُعْقِبُ رَاحَةَ  
بِحُمْهُورِ حُرُوزِي فَابْتَسِكِيَا فِي الْمَنَازِلِ  
مِنْ أَلْهَمِّ أَوْ يَشْفِي نَجْمِي الْبَلَابِلِ

وقال الشاعر :

مِيلُوا إِلَى الدَّارِ مِنْ لَيْلِي تُحْيِيهَا  
نَعْمَ ، وَنَسَأَ لَهَا عَنْ بَعْضِ أَهْلِهَا

« المشوم » و « ذات أمار » مكانان بهينهما ، وقد بحثت عنهما طويلا فلم أعثر على تعيين موقعهما « زميل » بضم الزاي وفتح الميم ، على زنة التصغير - هو زميل بن أبيير ، أحد بني عبد الله ابن مناف الفزاري « أم دينار » هي أم زميل المذكور . ويقال : إن زميلا حين أتاه هذا الهجاء وعلم أن قاتله سالم بن دارة حاف ألا يأكل لحما ولا يفسل رأسه ولا يأتي امرأة حتى يقتل ابن دارة . ثم أمكنته فيه الفرصة فاهتبلها فحذفه بالسيف فجرحه جرحا بالغامات بسببه بعد علاج طويل ، فلغات قال زميل :

أَنَا زَمِيلٌ قَاتِلُ ابْنِ دَارَةَ      وَغَاسِلُ الْمَخْزَاةِ عَنِ فَرَازَةَ  
\* ثُمَّ جَعَلْتُ عَقْلَهُ الْبِكَارَةَ \*

وفي قتل زميل سالم بن دارة يقول الكهيت الأكبر :

أَبْتُ أُمَّ دِينَارَ فَأَصْبَحَ فَرَجُهَا      حَصَانًا ، وَقُلْدَتْهُمُ فَلَانْدَ قَوْزَعَا  
حَذُوا الْعَقْلَ إِنِ اعْطَاكُمْ الْعَقْلَ قَوْمُكُمْ      وَكُونُوا كَمَنْ سِيمِ الْهُوَانِ فَأَرْتَمَا  
وَلَا تُكْثِرُوا فِيهِ الضَّجَاجَ فَإِنَّهُ      مَحَا السَّيْفُ مَا قَالَ ابْنُ دَارَةَ أَجْمَعَا

وقول سالم « لا تأمنن فزاريا - البيت » امتلأ : أي شوى في اللثة وهي الرماد الحار ، والعرير - بفتح العين المهملة وسكون الياء المثناة - الحمار . وبنو فزارية يعبرون بأكل أير الحمار مشويا . ولذلك حديث ، وهو أن رجلا من بني فزارية ، سماه ابن دريد حذفا - بفتح الحاء المهملة والذال المعجمة - كان في نفر من العرب ، فعذل الفزاري عن طريقهم لبعض شأنه ، وصاد القوم عيرا ، فأكلوه وأبقوا جردانه للفزاري ، فلما لحق بهم قالوا : قد خبأنا لك من صيدنا خبيثا وأقفيناك منه بقوى ، فجل يأكله ولا يكاد يسبغه ويقول : أكل لحم الحمار جوفان ؟ ثم رأى تغامز القوم عليه فاخترط سيفه وقال : والله إنما كانه أو لاقتلنكم ، فأمسكوا عن أكله ، فضرب رجلا منهم اسمه مرقمة فأطن رأسه ، فقال أحدهم :

\* طَاحَ لَعْمَرِي مَرَقَةَ \*

فقال الفزاري :

\* وَأَنْتَ إِنْ لَمْ تَلْقَمَهُ \*

فأكلوا ، وبذلك عبرت فزارية أكل جردان الحمار ، ومن ذلك قول الشاعر :

أَتَنَحَّرُ يَا فَرَازَ وَأَنْتَ شَيْخٌ      إِذَا فُوحِرَتِ تُحْطَى فِي الْفَخَّارِ  
أَصْبَحَانِيَّةٌ أُدِمَّتْ بَرِيَّتِي      أَحَبُّ إِلَيْكَ أَمْ أَيْرُ الْحَمَارِ ؟

.....

بَلَى ، أَيْزُ الْحِمَارِ وَخُصِيَّتَاهُ أَحَبُّ إِلَى فِزَارَةَ مِنْ فِزَارِ

وقول سالم في أبيات الشاهد « وإن خلوت به في الأرض وحدكما - البيت » القلوص - بفتح القاف وضم اللام - الناقة الشابة الفتية . واكتبها : أمر من كتب الناقة يكتبها ؛ إذا ختم حياها أو خزمها بسير أو حلقة لئلا ينزى عليها ، وبنو فزارة يرمون باتيان النوق وغشيان الإبل قال الراجز :

إِنْ بَنِي فِزَارَةَ بِنِ ذُبْيَانَ قَدْ طَرَقَتْ نَاقَتُهُمْ بِإِنْسَانِ

وقال الفرزدق يهجو عمر بن هبيرة الفزاري ويشكوه إلى الخليفة وكان واليا لبني مروان على العراق :

أَطْعَمْتَ الْعِرَاقَ وَرَأْفِدِيَهُ فِزَارِيًّا أَحَدَ يَدِ الْقَمِيصِ

وَلَمْ يَكُ قَبْلَهَا رَاعِي مَخَاضٍ لِيَأْمَنَهُ عَلَى وَرِكَيْ قُلُوصِ

ويروى أن رجلا من بني نمير ، سماه البغدادي ( ٣ - ١٤٤ ) شريك بن عبد الله ، كان يساير عمر بن هبيرة هذا ، والنميري على بغلة ، فقال عمر للنميري : غض من بغلتك ! فأجاب النميري : إنها مكتوبة أيها الأمير ، لحن عمر بن هبيرة للنميري بقول جرير بن عطية في هجاء بني نمير :

فَغَضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَعْبًا بَلَعْتَ وَلَا كِلَابًا

ولحن النميري لعمر بقول سالم بن دارة :

لَا تَأْمَنَنَّ فِزَارِيًّا خَلَوْتَ بِهِ .....

وقول سالم « جرثومة نبتت - الخ » جرثومة الشيء - بضم الجيم وسكون الراء - أصله - وتبغى الجراثيم : نستطيل عليها . والعرف - بضم العين المهملة وسكون الراء - المعروف ، وأراد بالانكار المنكر « من جدم قيس » الجدم - بكسر الجيم أو فتحها وسكون الذال المعجمة - الأصل « زندي فيهم واري » تقول : وري الزندي يري - مثل وعد يعد - إذا أخرج ناره ، ويقولون : ورت بك زنادي ، يريدون لقيت منك النصرة والمعونة .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبره ، وهو مضاف ، و « دارة » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة زاية عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « معروفا » حال منصوب بالفتحة الظاهرة « بها » جار ومجرور متعلق بمعروف « نسي » نائب فاعل لمعروف مرفوع بضمه مقدره على ما قبل ياء التكلم ، و ياء المتكلم مضاف إليه « وهل » الواو حرف استئناف ، وهل حرف استفهام « بدارة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « يا » حرف نداء واستغاثة « للناس » اللام حرف جار للاستغاث به مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الناس مجرور باللام وعلامة جره



الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق إما بالفعل الذي نابت عنه يا ، وإما بنفس يا لأنها دالة على معنى الفعل وقائمة مقامه . وقد ذكرنا ذلك مرارا في إعراب الشواهد السابقة « من » حرف جر زائد « عار » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وجملة الاستغاثة لا محل لها من الإعراب لأنها معترضة بين الخبر المقدم ومبتدئه المؤخر .

الشاهد فيه : قوله « معروفا بها نسي » فان معروفا حال مؤكدة لمضمون الجملة السابقة عليه ، وهي قوله « أنا ابن دارة » ، والعامل في هذه الحال فعل محذوف وجوبا . والتقدير : أحق معروفا بها نسي .

وههنا أمران : أولهما يتعلق ببيان مضمون الجملة المؤكدة بهذه الحال وما أشبهها ؛ والثاني يتعلق ببيان العامل في هذه الحال :

أما عن الأمر الأول فانا نقول لك : ذكر العلامة الصبان أن مضمون الجملة هو مصدر الخبر مضافا إلى المبتدأ إذا كان الخبر مشتقا ، وهو الكون العام مضافا إلى المبتدأ وخبر اعنه بالخبر إذا كان الخبر جامدا ، ثم قال : « وهذا ( يريد النوع الثاني ) هو الممكن هنا لما سيذكر من اشتراط جود جزأى الجملة ، ككون زيد أيضا في قولك : زيد أخوك عطوفا ؛ والتأكيد في الحقيقة للزوم الكون أيضا ، كما قاله الشنوائى ، وهو العطف والحنو » اه كلامه . وهذا الذى ذكره هو الذى يفهم عند التحقيق من عبارة جار الله الزمخشري في مفصله حيث يقول : « والحال المؤكدة هى التى تجيء على أثر جملة عقدها من الثمين لا عمل لها ؛ لتوكيد خبرها وتقرير مؤداه ونفى الشك عنه ، وذلك قولك : زيد أبوك عطوفا ، وهو زيد معروفا ، وهو الحق بينا ؛ ألا ترى كيف حققت بالعطوف الأبوة ، وبالمعروف والبين أن الرجل زيد وأن الأمر حق . وفى التنزيل ( وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ ) وكذلك : أنا عبد الله آكلا كما يأكل العبيد ؛ فيه تقرير للعبودية وتحقيق لها . وتقول : أنا فلان بطلا شجاعا وكرما جوادا ؛ فتحقق ما أنت منسب به وما هو ثابت لك فى نفسك » اه كلامه . وذهب المحقق الرضى إلى أن مضمون الجملة المؤكدة بهذه الحال ليس هو ذلك الذى ذكره الصبان وجار الله ، بل مضمون الجملة هو مقصود المتكلم من ذكر هذه الجملة الخبرية المقصود الثانوى لا المقصود الأول الذى هو إثبات الخبر للمبتدأ ، قال : « ونجىء ( يريد الحال المؤكدة ) إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيد ، وإما للاستدلال على مضمونه . ومضمون الخبر إما خبر كقوله : أنا ابن دارة البيت وكقولك : أنا حاتم جوادا ، وأنا عمرو شجاعا ؛ إذ لا يقول مثله إلا من اشتهر بالحصلة التى دلت عليها الحال ، كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة ، فصار الخبر متضمنا لتلك الحصلة ، وإما تعظيم الغيرك نحو : أنت الرجل كاملا ،

أو تصاغر لنفسك نحو : أنا عبد الله آ كلا كما يأكل العبيد ، أو تصغير للغير نحو : هو المسكين مرحوما ، أو تهديد نحو : أنا الحجاج سفاك الدماء ، أو غير ذلك نحو : زيد أبوك عطوفا ، و ( هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ) وَهُوَ الْحَقُّ بَيِّنًا ، فقولك آ كلا ومرحوما ومصداقا للاستدلال على مضمون الخبر ، وقوله : مشهورا بها نسي ، وقولك كاملا وسفاك الدماء وآية ومعروفا وبيننا لتقرير مضمون الجملة وتأكيده ، وقولك عطوفا لكليهما ، وإنما سمي السكلا حالا مؤكدة وإن لم يكن للقسم الأول — أى الذى للاستدلال على مضمون الخبر — مؤكدا إذ ليس فى كونه حقا معنى التصديق حتى يؤكد بمصداق وكذلك ليس فى كونهم مساكين معنى كونهم مظلومين لأن مضمون الحال لازم فى الأغلب لمضمون الجملة لأن التصديق لازم حقيقة القرآن فصار كأنه هو ، وكذا الرحومية لازمة فى الأغلب للمسكنة « اه كلامه .

وأما عن الأمر الثانى فإنا نقول لك : اختلف العلماء فى العامل فى الحال المؤكدة لمضمون الجملة ؛ فذهب جماعة منهم سيبويه والذين لخصوا كلامه مثل الزمخشري وتبعهم الشارح وغيره من المتأخرين إلى أن العامل فعل محذوف وجوبا ، تقديره : أحق ، أو ثبت ، قال جار الله : « والعامل فيها أحق أو أثبت مضمرًا » اه ، وقال أبو سعيد السيراني : « اعلم أن النصب فى هذا زيد منطلقا ، على غير وجه النصب فى قولنا : هو زيد معروفًا ، وبين ذلك أنك لا تقول : هو زيد منطلقا ، فأما النصب فى هو زيد معروفًا فعلى جهة التوكيد لما ذكرته وخبرت به ، وذلك أنك إذا قلت : هو زيد ، فقد خبرت بخبر يحتمل أن يكون حقا وأن يكون باطلا ، وظاهر الإخبار يوجب أن الخبر يحقق ما خبر به ، فإذا قال : هو زيد معروفًا ؛ فكأنه قال : لا شك فيه ، وكأنه قال : أحق ذلك ، والعامل فيه أحق » اه ، وانظر مع ذلك كله كتاب سيبويه ( ١ - ٢٥٦ وما بعدها ) . وذهب الزجاج إلى أن العامل فى هذه الحال هو الخبر الواقع فى الجملة المؤكدة مضمونها ، وزعم أن هذا الخبر سه وإن كنا نشترط فيه الجود — مؤول بمشتق ، قال : إن قول القائل : أنا حاتم سخيا ، وأنا ابن دارة معروفًا ، مؤول بقوله : أنا المسمى حاتما سخيا ؛ وأنا المسمى ابن دارة معروفًا . وهذا باطل من ثلاثة أوجه : أولها أنه إن ظهر فى الجمل التى يكون الخبر فيها علما كهذين المثالين فليس بظاهر فى غيرها نحو قوله تعالى : ( هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ ) وقوله : ( وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ) ، والوجه الثانى : أنه يلزم عليه ألا يكون سخيا أو معروفًا إلا فى حال التسمية بذلك الاسم ؛ ضرورة أن الحال قيد لعاملها ، وهذا غير صحيح ، والوجه الثالث : أن المتكلم لا يقصد هذا المعنى الذى تدل العبارة عليه على هذا التأويل . وذهب ابن خروف إلى أن العامل فى هذه الحال هو المبتدأ ؛ لأن المبتدأ لا يتخلو عن معنى التنبيه ؛ إذ هو فى هذه الحال

﴿ تنبيه ﴾ : قد يؤخذ من كلامه ما ذكر من الشروط ؛ فتعريفُ جزأى الجملة من تسميتها مؤكدة ، لأنه لا يؤكد إلا ما قد عُرِفَ ، وجودُها من كون الحال مؤكدة للجملة ؛ لأنه إذا كان أحد الجزأين مشتقا أو في حكمه كان عاملا في الحال ؛ فكانت مؤكدة لعاملها لا للجملة ، ولذلك جعل في شرح التسهيل قولهم : زيدٌ أبوك عطوفاً ، وهو الحقُّ بيِّناً ، من قبيل المؤكدة لعاملها ، وهي موافقه له معنى دون لفظ ؛ لأن الأب والحق صالحان للعمل ، ووجوب تأخير الحال من كونها تأكيداً ، ووجوب إضمار عاملها من جزمه بالإضمار .  
( وَمَوْضِعَ الْحَالِ تَجِيءُ بِجُمْلَةٍ ) ، كما تجيء موضع الخبر والنعت ، وإن كان الأصل فيها الأفراد ، ولذلك ثلاثة شروط :

أحدها : أن تكون خبرية ، وغلط من قال في قوله :

٤٩٢ — أَطْلُبُ وَلَا تَضَجِّرَ مِنْ مَطْلَبٍ

إنما يكون اسم إشارة أو ضميراً غالباً . وهذا مذهب ضعيف ؛ ولا يسلم له أن اللبتدأ يكون اسم إشارة أو ضميراً دائماً ، بل قد يكون اسم إشارة نحو ما في الآية الكريمة ( هذه ناقة الله لكم آية ) وقد يكون ضميراً كما في قوله سبحانه : ( وهو الحق مصدقاً ) وكما في قول الشاعر في بيت الشاهد الذي نحن بصدده \* أنا ابن دارة معروف ... البيت \* وقد يكون عاملاً كما مثل له الشارح بقوله : زيد أبوك عطوفاً ؛ وعمل الضمير والعلم في غيره مما لم يهتد له نظير في العربية . وذهب ابن مالك — وارتضاه المحقق الرضى في شرح الكافية ( ١ — ١٩٧ ) إلى أن العامل في هذه الحال معنى الجملة . قال الرضى : « والأولى عندي ما ذهب إليه ابن مالك ، وهو أن العامل معنى الجملة ، كما قلنا في الصدر المؤكدة لنفسه أو لغيره ، كأنه قال : يعطف عليك أبوك عطوفاً ، ويرحم مرحوماً ، وحق ذلك مصدقاً ، وذلك لأن الجملة وإن كان جزءاً لها جامدين جموداً محضاً فلاشك أنه يحصل من إسناد أحد جزأيهما إلى الآخر معنى من معاني الفعل ؛ ألا ترى أن معنى أنا زيد أنا كائن زيداً ؛ فعلى هذا لا تتقدم المؤكدة على جزأى الجملة ولا على أحدهما لضعفها ( يريد الجملة ) في العمل ، وذلك لحفاء معنى الفعل فيها » اه كلامه .

٤٩٣ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* فَآفَةُ الطَّلَبِ أَنْ يَصْجَرَ \*

وهذا أول بيتين ذكرهما النحاة ولم ينسبوهما لمعنيين ، وثانتهما هو :

أما ترمى الجبل بتكراره في الصخرة الصماء قد أثرا

ويقال : إن اليتيم لبعض المحدثين ، ولسكننا لم نعتز على تسميته

اللفظة: « لا تضجر » تقول: ضجر من الشيء ضجراً فهو ضجر — بوزان تعب يتعب تعباً فهو تعب — إذا اغتم منه وقلق مع إبدائه كلاماً فيه ، وتقول أيضاً: تضجر من الشيء ، وأضجرته أنا من الشيء فضجر ، وهو ضجور — بزنة صبور — وقالوا للناقاة التي تكثر الرغاء عند الحلب: ضجور — بوزن رسول — « آفة » الآفة عرض يفسد ما يصيبه ، وهي العاهة ، وجمعه آفات . وتقول: إيف الشيء — بالبناء للجھول — يؤاف ؛ فهو مثوف ؛ إذا أصابته الآفة الإعراب: « اطلب » فعل أمر ، فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ولا » الواو حرف عطف وهي واو المعية ، لا: نافية « تضجر » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد واو المعية في جواب الأمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « من مطلب » جار ومجرور متعلق بتضجر « فآفة » الفاء حرف دال على التعليل ، آفة: مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الطالب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أن » حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يضجراً » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الطالب ، والألف للاطلاق ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ ، وتقدير الكلام: فآفة الطالب الضجر

الشاهرنه: ذهب بعض العلماء — وهو الأمين المحلى كما ذكر ابن هشام في مغنى اللبيب — إلى أن « لا » في قول الشاعر « ولا تضجر » ناهية ، والواو التي قبلها واو الحال ، وتضجر: فعل مضارع مجزوم عملاً بلا الناهية ، وأصله « ولا تضجراً » بنون التوكيد الخفيفة ، فحذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة التي كانت قبلها لتدل عليها ، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب حال ؛ وهذا الذى ذهب إليه الأمين المحلى مخالف لما أجمع النحاة عليه من أنه يشترط في جملة الحال أن تكون خبرية ولا يجوز أن تكون طلبية أصلاً ، قال ابن هشام مانصه (١): « النوع الثامن: اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية ، وفي بعضها الإنشائية ؛ فالأول كثير كالصلة والصفة والحال والجملة الواقعة خبراً لكان أو خبراً لإن أو لضمير الشأن ، قيل: أو خبراً للمبتدأ أو جواباً للقسم غير الاستعطاف » اهـ . ثم ذكر بعد ذلك بعض أخطاء العربيين في هذا النوع إلى أن قال: « ومن ذلك قول الأمين المحلى — فيما رأيت بخطه — : إن الجملة التي بعد الواو من قوله: \* اطلب ولا تضجر من مطلب \* حالية ، وإن لا ناهية ، والصواب أن الواو للعطف ، ثم الأصح أن الفتحة إعراب ، مثلها في: لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وليست الفتحة فتحة بناء لأجل

(١) انظر النوع الثامن من الجهة السادسة من الباب الخامس في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض

على العرب من جهتها .

إن « لا » ناهية والواو للحال ، والصواب أنها عاطفة مثل : « وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا » .

الثاني: أن تكون غير مُصَدَّرَةٌ بِعَلَمٍ اسْتِقْبَالٍ ، وغلط من أعرب « سَيِّدِينَ » من قوله تعالى : « إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيِّدِينَ » حالا .

الثالث: أن تكون مرتبطة بصاحبها على ما سيأتي ( كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائِرٌ رَحْلَهُ ) مثال لما استكملت الشروط .

نون توكيد خفيفة محذوفة « اه كلامه . وقال في موضع آخر عند البحث في الفروق بين الجملة الحالية والجملة الاعتراضية ما نصه : « مسألة . كثيرا ما تشبه العترة بالحالية ، ويميزها منها أمور : أحدها أنها ( أى العترة ) تكون غير خبرية ، كالأمرية في ( وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَن تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَن يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ ) كذا مثل ابن مالك وغيره » اه ثم قال بعد كلام وحوار في هذا الموضوع : « وقد فهم — مما أوردته من أن العترة تقع طلبية — أن الحالية لا تقع إلا خبرية ، وذلك بالإجماع ، وأما قول بعضهم في قول القائل \* اطلب ولا تضجر من مطلب \* إن الواو للحال ، وإن لا ناهية ؛ خطأ ، وإنما هي ( يريد الواو ) عاطفة ؛ والمعطوف إما مصدر يسبك من أن والفعل ، وعلى هذا يكون المعطوف عليه مصدرا يتصيد من الأمر السابق : أى ليكن منك طلب وعدم ضجر ، وإما أن يكون المعطوف جملة وعليه يكون المعطوف عليه جملة ، وعلى الوجه الأول الفتحة في تضجر إعراب ، ولانافية ، والمعطف مثله في قولك : اتنى ولا أجفوك — بالنصب — وقوله :

فَقَلْتُ أَدْعِي وَأَدْعُوْا إِنَّ أُنْدَىٰ لِيصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ

وعلى الثانى فالفتحة في تضجر للتركيب ، والأصل ولا تضجرن — بنون التوكيد الخفيفة — حذف للضرورة ، ولا ناهية ، والمعطف مثله في قوله تعالى : ( وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ) اه ويتلخص هذا الكلام في أن الأمين الخلى ادعى ثلاثة أمور في هذه العبارة : أولها أن الواو للحال وثانيها أن لا ناهية ، وثالثها أن الفتحة فتحة بناء ، وأن الرد عليه بعدم تسليم أن الواو للحال أصلا ، بل هي عندنا للعطف ، ثم لا نسلم أن لا ناهية بل هي نافية وعليه لا نسلم أيضا أن الفتحة بناء بل هي فتحة إعراب ومقتضيها مضمر وهو أن ، ولئن سلمنا أن لا ناهية والفتحة فتحة بناء فذلك لا يفيدك لأن الواو للعطف أيضا ، والكلام من عطف جملة نهى طلبية على جملة أمر طلبية أخرى كما في الآية التي ذكرها ابن هشام . وهذا الوجه الأخير هو الذى ذكره الشارح .

(وَذَاتُ بَدْنٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَّتْ \* حَوَتْ صَمِيرًا) يربطها (وَمِنَ الْوَاوِ خَلَّتْ) وجوبا؛  
لشدة شبهه باسم الفاعل ، تقول : جاء زيد يضحك ، وقدم الأمير تقادُ الجُنَائِبُ بَيْنَ يَدَيْهِ ،  
ولا يجوز جاء ويضحك ، ولا قدم وتقاد

(وَذَاتُ وَاوٍ بَعْدَهَا أَنْوَ مُبْتَدَأٌ لَهُ الْمُضَارِعُ أَجْعَلَنَّ مُسْنَدًا)

أى : إذا جاء من كلامهم ما ظاهره أن جملة الحال المصدرية بمضارع مثبتت تلت الواو حمل على  
أن المضارع خبر مبتدأ محذوف ، من ذلك قولهم : قُمْتُ وَأَصْلُكَ عَيْنَهُ ، أى : وأنا أصك ،  
وقوله :

٤٩٣ — فَلَمَّا خَشِيَتْ أَظْفَارَ فَيْرِهِمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَمْتُهُمْ مَالِكَا

٤٩٣ — هذا البيت من كلام عبد الله بن همام بن نبيشة بن رياح بن مالك السالوي ، قال  
ابن قتيبة في كتاب الشعراء : « هو من بني حمزة بن صعصعة من قيس عيلان ، و بنو مرة يعرفون  
ببني سلول ، وهى أمهم ، وهى بنت ذهل بن شيبان بن نعلبة ، وهم رهط أبي مريم السالوي  
وكانت له صحبة ، وعبد الله بن همام هو القائل في عريفهم :

فَلَمَّا خَشِيَتْ أَظْفَارَ فَيْرِهِ نَجَوْتُ وَأَرْهَمْتُهُ مَالِكَا  
عَرِيفًا مُقِيمًا بِدَارِ الْهَوَا نِ ، أَهْوَنَ عَلَيَّ بِهِ هَالِكَا

وهو القائل في الفلافس :

أَقْلَى عَلَيَّ الْاَوَمَ يَا بِنَةَ مَالِكِ وَذُمِّي زَمَانًا سَادَ فِيهِ الْفَلَاغِسُ  
وَسَاعَ مِنَ السُّلْطَانِ لَيْسَ بِنَاصِحٍ وَمُحْتَرَسٍ مِنْ مِثْلِهِ وَهُوَ حَارِسُ

وكان الفلافس هذا على شرطة الكوفة من قبل الحارث بن عبد الله بن أبي ربيعة الخزومي أخى  
عمر بن أبي ربيعة ، وخرج الفلافس مع ابن الأشعث ، فقتله الحجاج « اه . ولما مات معاوية بن  
أبي سفيان واستخلف يزيد بن معاوية دخل الناس عليه فلم يعرفوا ما يقولون له حتى دخل عبد الله  
ابن همام فقال :

إصْبِرْ يَزِيدُ قَدَّ قَارَقَتْ دَامِقَةٌ وَأَشْكُرْ حِبَاءَ الَّذِي بِالْمَلِكِ رَدَا كَا  
لَأَرْزَاءَ أَعْظَمُ بِالْأَقْوَامِ قَدْ عَلِمُوا بِمَارُرْتِ وَلَا عَقْبِي كَعُقْبَا كَا  
أَصْبَحْتَ رَاعِيَّ أَهْلِ الدِّينِ كُلِّهِمْ فَأَنْتَ تَرَعَاهُمْ وَاللَّهُ يَرَعَا كَا  
وَفِي مُعَاوِيَةَ الْبَاقِي لَنَا خَافُ إِذَا نُعِيَتْ وَلَا نَسْمَعُ بِمَنْعَا كَا

وكان عبيد الله بن زياد بن أبي سفيان قد توعد عبد الله بن همام السلولي هذا ، فخافه على نفسه ، فهرب حتى أتى دمشق فاستجار بيزيد بن معاوية الخليفة ، فأجاره ، وكتب إلى عبيد الله بن زياد بأجره بأن يصفح عنه ، وبيت الشاهد والذي بعده ، وهما فيما حكيناه عن ابن قتيبة ، يقولهما في هذا الشأن .

اللفظة : « خشيت » خفت ، تقول : خشيه يخشاه — مثل علمه يعلمه — خشية ؛ إذا خافه ، وكثير من اللغويين لا يفرقون بين الخشية والخوف ويرونهما بمعنى واحد ، ومنهم من يرى بينهما فرقا ؛ فيذكر أن الخشية لا تكون إلا مع تعظيم للخوف منه ، كما في قوله تعالى : ( إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ) « أظفيرهم » هو عند جمهرة اللغويين جمع أظفور — بضمين بينهما سكون — وهو لغة في الظفر ، والمراد به ههنا السلاح ، وأنشد الزمخشري في الأساس وابن منظور في اللسان قول الشاعر :

مَا بَيْنَ لَقَمَتِهَا الْأُولَى إِذَا ازْدَرَدَتْ وَبَيْنَ أُخْرَى تَلِيهَا قِيدُ أَظْفُورٍ

وقال الليث : « الظفر ظفر الإنسان وظفر الطائر ، والجميع الأظفار ، وجماعة الأظفار أظفير ؛ لأن أظفارا بوزن إعصار ؛ تقول : أظفير وأعاصير ، وإن جاء ذلك في الأشعار جاز ، ولا يتكلم به بالقياس » اه ، يريد أن الأظفير جمع الجمع ، وليس ثمة مفردا يجمع على ذلك ، وجمع الجمع ليس بقياس ، ولكنه يقبل ما ورد السماع به . ويروي « أظفرهم » بغير ياء ، على أنه حذف الياء للخفة كما حذف في مفتاح جمع مفتاح في قوله تعالى : ( وَعِذُّهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ ) ومن سنن العرب أن تحذف هذه الياء من الجمع مع وجود حرف العلة في المفرد ؛ طلبا للتخفيف ، كما أن من سننهم أن يزيدوها في الجمع وليس في المفرد حرف علة ؛ لإشباع الكسرة التي قبل الآخر ، كما جمعوا صيرفا على صياريف ، وكما جمعوا خاتما على خواتيم ، قال الشاعر :

تَنَفِّي يَدَاهَا الْخَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنَقَّادُ الصِّيَارِيفِ

ومن العلماء من ينكر ذلك فيذهب يتماس لما فيه الياء مفردا ذالين قبل الآخر ، فيزعم أن الخواتيم جمع خاتام مثلا ، ويتماس لما لا ياء فيه مفردا ليس ذالين فيزعم أن المفاتح جمع مفتاح ، وهذا محل لا ضرورة له ، ثم هو لا يطرد ، والتخفيف في هذا وأشباهه كثير في العربية كما أن إشباع الحركة حتى يتولد عنها حرف كثير في العربية « أرهتهم مالكا » أجعله عندهم رهينة . ومالك هو عريف الذي ذكره في البيت الثاني ، وهو شاعر معروف .

الإعراب : « لما » ظرفية حينية ، مبنى على السكون في محل نصب عامله نجوت « خشيت » فعل ماضٍ وفاعلها ، والجملة في محل جر باضافة لما الحينية إليها « أظفيرهم » مفعول به لخشيت ،

وضمير الغائبين مضاف إليه «نجوت» فعل وفاعل «وأرهنهم» الواو للحال ، أرهن : فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبين مفعول أول «مالكا» مفعول ثان ، وجملة المضارع وفاعله ومفعوليه في محل رفع خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير وأنا أرهنهم ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «وأرهنهم» فان الظاهر أن جملة الحال هي الفعل المضارع المثبت ، وأنها اقترنت بواو الحال ، والعلماء ينكرون أن تجيء جملة الحال على هذه الصورة ، ويوجبون في جملة المضارع المثبت الواقعة حالا أن ترتبط بصاحب الحال بالضمير وتخلو من الواو إلا أن تقترن بقدر فيقال : جاء على يضحك ، كما في قوله تعالى : ( وَجَاءُوا آبَاءَهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ ) وكما في قوله جل ذكره : ( وَذَرُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ) أو يقال : يخالفني إبراهيم وقد يعلم أنني له ناصح ، كما في قوله سبحانه : ( لِمَ تُوذُّونَنِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ )

فلما رأى العلماء أن ظاهر هذا البيت يخالف ما أوجبوه كما بيناه لك التمسوا لهذا البيت وجهها ، فمنهم من أنكر هذه الرواية ، وزعم أن الرواية الصحيحة : «نجوت وأرهنهم مالكا» فالواو ليست واو الحال ، ولكنها واو العطف ، وهذا غير الوجه الذي ذكره الشارح ؛ والمعطوف جملة مضمرة ما صرح به والمعطوف عليه كذلك . ومن هؤلاء ابن قتيبة ط . ما سمعت من كلامه في نسبة بيت الشاهد ؛ ومنهم من ذكر أن الواو للحال والفعل مضارع ، ولكنه أبن أن تكون جملة الحال هي جملة الفعل المضارع على ما هو ظاهر البيت ، وزعم أن جملة المضارع خبر لمبتدأ محذوف ، وجملة الحال هي جملة المبتدأ المحذوف وخبره ، والتقدير عندهؤلاء وأنا أرهنهم ، وهذا التوجيه أحد توجيهات لإمام أهل البلاغة الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، وتبعه عليه الكثيرون ومنهم ابن مالك كما هو ظاهر من عبارته في الألفية . ومن العلماء من جعل هذا الظاهر على حاله واعترف بأن جملة الحال هي جملة المضارع المثبت ، ولكنه قضى بأن ذلك نادر لا يجوز إلا أن يوقف فيه عند السماع ، قال صاحب جمع الجوامع : « ويتعين الضمير رابطا في الجملة المصدرية بمضارع مثبت عار من قد ، أو منقى بلا ، أو ماض بعد إلا ، أو ماض بعده أو ؛ ولا تنفى عن هذا الضمير الواو ، ولا تجامعه ، غالبا . وقد ورد دخولها معه في وقت وأصلك عينه ، وقوله :

\* نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُ مَالِيكَ \* اه جعل عدم اقتران جملة المضارع المثبت الذي لم تسبقه قد غالبا واجبا ؛ وجعل هذا البيت من غير الغالب كما هو واضح من كلامه .

قال الشيخ عبد القاهر الجرجاني : « وإن كانت الجملة من فعل وفاعل والفعل مضارع مثبت غير منقى — لم يكذب يحمي بالواو ، بل ترى الكلام على مجيئها عارية من الواو ( يريد أن أسلوب



وقوله :

٤٩٤ - عُرِّتُ عَرًّا وَأَنْلُ قَوْمَهَا

أى : وأنا أرهنهم مالكا ، وأنا أقتل قومهم .

العرب المتلبث عندهم على هذا الوجه ( كقولك : جاني زيد يسمي غلامه بين يديه ، وكقوله :

وَقَدْ عَلَوْتُ قَتُودَ الرَّحْلِ يَسْفُنِي يَوْمَ قَدِيدِمَةَ الْجُوزَاءِ مَسْمُومُ

وقوله :

وَلَمَّا أُعْتِدِي يَدَا فُجْرٍ رُكْنِي أَخَوَيْتِي ذُو مَيْعَةٍ إِضْرِيحُ

وكذلك قولك : جاءني زيد يسرع ؛ لا فصل بين أن يكون الفعل لدى الحال وبين أن يكون لمن هو بسببه ، فان ذلك كله يستمر على النفي عن الواو ، وعليه التنزيل والسكام ، ومثاله في التنزيل قوله عزوجل : ( وَلَا تَمُنَّ بِتَسْتَكْبِرُ ) وقوله تعالى : ( وَسَيَجْجِبِيهَا الْأَنْتَقَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ) وقوله عز اسمه : ( وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ) ، فأما قول ابن همام السالوي :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفَارَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِيكَ

في رواية من روى : وأرهنهم ، وما شبهوه به من قولهم : قت وأصك وجهه - فليست الواو فيها للحال ، وليس المعنى : نجوت راهنا مالكا وقت صاكا وجهه ، ولكن أرهن وأصك حكاية حال - الخ « اه .

٤٩٤ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* زَعَمَا لَعَمْرُؤُا أَبِيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ \*

وهذا البيت لعنتر بن شداد العبسي من معلقته التي أولها قوله :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفَتِ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمٍ

وقد مضى في باب ظن وأخواتها ( ش ٣٤١ ) ذكر جملة صالحة من أبيات هذه القصيدة ، وبعد البيت المستشهد به ههنا قوله :

وَلَقَدْ تَزَلَّتِ فَلَا تَطْفِي غَيْرُهُ

كَيْفَ الْمَزَارُ وَقَدْ تَرَبَّعَ أَهْلُهَا

إِنْ كُنْتَ أَرْمَعْتَ الْفِرَاقِ فَمَا تَمَّا

مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمَكْرَمِ

بِعُبَيْرَتَيْنِ وَأَهْلُنَا بِالْعَيْلَمِ

زُمَّتْ رِكَابُكُمْ بِلَيْلٍ مُظْلَمِ

مَا رَاعَيْتِي إِلَّا حَمُولَةً أَهْلِيهَا وَسَطَ الدِّيَارِ تَسْفُ حَبَّ الخَمِيمِ

اللفظة: «علقها» بالبناء للجھول مع تضعيف اللام - يريد تعشقها ، وتقول : علق فلان بفلانة يعلق - مثل علم علم - إذا كلف بها «عرضا» بقاءة ومن غير قصد «زعمًا» طمعا ، والمزعم : المطمع ، يقول : إنني شغفت بهذه الفتاة وتعشقتها مفاجأة وبدون قصد مني مع ما بيني وبين قومها من القتال ، ثم قال : إنني أطعم في حبها طمعا لا موضع له ؛ لأن الظفر بها غير ميسور لي «ولقد نزلت - إلخ» مضى شرحه في الموضوع الذي ذكرناه (ج ٢ ص ١٠٩) «كيف الزار - إلخ» الزار : الزيارة ، مصدر ميمي «بعنيزتين» قال ياقوت : «عنيزة - بضم أوله وفتح ثانيه وبعد الياء زاي - وهو موضع بين البصرة ومكة ... وقال ابن الأعرابي : عنيزة على ما أخبرني به الفزاري تهية للأودية ينتهي ماؤها إليها وهي على ميل من القريتين ببطن الرمة ، وهي لبني عامر بن كرز . وقال ابن الفقيه : عنيزة من أودية اليمامة قرب سواج ، وقرى عنيزة بالبحرين» اه ثم قال : «عنيزتين : تسمية التي قبله بمعناه ، قال العمراني : هو موضع آخر ، والذي أظنه أنه موضع واحد ، كما قالوا في عمارة عمياتان وفي رامة رامتان ، وأمثالها كثيرة» اه «الغيلم» يروي بالعين المعجمة وبالعين المهملة ، ويروي في مكانه «بالدليم» وهو اسم مكان على كل وجه ، قال ياقوت : «الغيلم اسم موضع في قول عنتره ... ثم أنشد البيت ولم يعين الموضوع» «أزعمت الفراق» قصده ووطنه ونفسك عليه واعتزمت فعله «راعيتي» أفزعني «حمولة أهلها» الحمولة - بفتح الحاء المهملة - الإبل التي تطيق أن يحمل عليها «الخميم» نبت تعلفه الإبل ، وسفه واستغافه بمعنى .

الإعراب : «علقها» علق : فعل ماض مبني للجھول ، وتاء التسكيم نائب فاعل ، وضمير الغائبة مفعول به «عرضا» قيل : منصوب على الحال : أي معترضة ، وقيل : تمييز ، وعندى أنه مثل قتلته ضربا مفعول مطلق «وأقتل» الواو واو الحال ، أقتل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : وأنا أقتل ، وجملة للمبتدأ وخبره في محل نصب حال «قومها» مفعول به لأقتل ، وضمير الغائبة مضاف إليه «زعمًا» يروي بالنصب على أنه مفعول مطلق لفعل محذوف : أي تطمع طمعا ، ولو روي بالرفع لسكان له وجه وجيه «لعمري» اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وهو مضاف ، و«أبيك» مضاف إليه ، وكاف الخطاب مضاف إليه ، وخبر المبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : لعمري أبيك قسمي «ليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو «بزعم» الباء حرف جر زائد ، مزعم : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

وقيل : الواو عاطفة ، لا حالية ، والفعل بعدها مؤوّل بالماضي

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : تمتنع الواو في سبع مسائل :

الأولى : ما سبق (١) .

الثانية : الواقعة بعد عاطف ، نحو : « فَبَجَاءَهَا بِأُسْنَانًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ »

الثالثة : المؤكدة لمضمون الجملة ، نحو : هو الحق لا شك فيه « ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ »

الرابعة : الماضي التالي إلّا ، نحو : ما تكلم زيد إلّا قال خيرا ، ومنه « إِلَّا كَانُوا بِهِ

يَسْتَهْزِئُونَ »

الخامسة : الماضي التلو بأو ، نحو : لأضربنه ذهب أو مكث ، ومنه قوله :

٤٩٥ - كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدْلًا وَلَا تَشْحَ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَحْلًا

الشاهد فيه : قوله « وأقتل قومها » فإن ظاهره أن جملة الحال فعلية فعلها مضارع غير منفي ولا مقترن بقد ، وأنها اقترنت بواو الحال دون الضمير ، وهذا الظاهر مما لا يجيزه جمهور النحاة ، ولذلك تمحلوا له وجها يكون به مطابقا لما يرضونه ، ولهم فيه وجهان : أحدهما أن تكون الجملة الفعلية المضارعية في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وجملة الحال هي جملة المبتدأ وخبره ، ولا مانع في جملة الحال إذا كانت من مبتدأ وخبر أن تقترن بالواو وتخلو من الضمير ، كما تقول : جاء محمد والشمس طالعة ، أو تقترن بالواو وتشتمل على ضمير ذى الحال كما تقول : زارنا إبراهيم ومعه أبوه . والوجه الثاني أن ندعى أن المضارع ههنا ليس على وضعه الأصلي ، بل المراد به الماضي والواو قبله للعطف ، وقد سبق إيضاح ذلك .

(١) أى المضارع المثبت غير المقترن بقد

٤٩٥ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ،

وقد قال العيني في كلامه عليه : « والظاهر أنه من كلام المحدثين » .

اللفظ : « للخليل » الخليل : الصديق الذى ندخله ويدخلك فى أمور كما الخاصة ، أو هو

الذى يصفيك مودته ويصح لك إخلاصه ، ويجمع على أخلاء ، كما فى قوله تعالى : ( الْأَخِلَاءُ

يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ) وقد قصر الشاعر الأخلاء حين اضطر لذلك ، وذلك قوله :

أَخِلَائِي لَوْ غَيْرُ الْحَمَامِ أَصَابِيُمْ عَتَبْتُ ، وَلَكِنْ مَا عَلَى الْمَوْتِ مَعْتَبُ

ويجمع الخليل أيضا على خلان - بضم الخاء -

السادسة: المضارع المنفي بلا، نحو: « وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ » ، « مَا لِي لَا أَرَى الْهُدَى »  
وقوله :

٤٩٦ - وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا لَارْتَفَاعَ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلْتُهَا لَأُحْجَبُ

« نصيرا » التصير: فعيل من النصرة بمعنى فاعل « جار » ظم ومال عن الأخذ بيدك « عدلا » العدل: وضع الشيء في موضعه « ولا تشح عليه » الشح: البخل، وهو بضم الشين المعجمة، ومنه قوله تعالى: ( وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ ) « جاد » فعل ماض من الجود، وهو البذل والإعطاء « بخلا » منع رفته وحبس عطاءه، وفي قوله « جار أو عدلا » وقوله « جاد أو بخلا » مقابلة تامة بين فعلين كالتي في قوله سبحانه: ( وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا ) الإعراب: « كن » فعل أمر ناقص، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « للخليل » جار ومجرور متعلق بنصير « نصيرا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « جار » فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخليل، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب حال من الخليل « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عدلا » فعل ماض فاعله ضمير مستتر جواز تقديره هو يعود أيضا إلى الخليل، والألف للإطلاق، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب عطف على جملة الحال السابقة « ولا » الواو عاطفة، لا: حرف نهي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تشح » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون، وحرك للتخلص من السكونين، وكانت حركته الفتحة طلبا للخفة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عليه » جار ومجرور متعلق بتشح « جاد » فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى المجرور بعلى الذي هو ضمير الخليل، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب حال من الضمير المجرور بعلى « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له « بخلا » فعل ماض فاعله ضمير مستتر تقديره هو يرجع إلى ضمير الخليل، والألف للإطلاق، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب معطوفة على جملة الحال.

الشاهرية: قوله « جار أو عدلا » وقوله « جاد أو بخلا » حيث جاءت جملة الحال في كل واحدة من العبارتين غير مقترنة بواو الحال؛ لكونها في الموضعين جملة فعلية فعلها ماض تقع بعدها أو العاطفة، وجملة الحال في العبارة الأولى هي قوله « جار » وفي العبارة الثانية هي قوله « جاد » واقتران جملة الحال إذا كانت بهذه المنزلة بالواو غير جائز لكونها في معنى الشرط، ألا ترى أن المعنى يساوي قولك: كن نصيرا لخليلك إذا جار وإذا عدل - إلخ، ولما كانت الجملة الشرطية لا تقترن بالواو كانت جملة الحال إذا ساوقتها بمنزلتها

٤٩٦ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، ولا عثرت له على سابق أو لاحق

اللفظ: « قوما » القوم: جماعة الرجال ليس فيهم امرأة، ويقابله النساء، قال الله تعالى:

(لَا يَسْتَحِرُّ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَدَىٰ أَنْ يَكُونُوا يَرًا مِنْهُمْ ، وَلَا نِسَاءً مِنْ نِسَاءِ عَدَىٰ أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ) وقال زهير بن أبي سلمى المزني :

وَمَا أَدْرِي ، وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي ، أَقَوْمٌ آلُ حِصْنِ أُمِّ نِسَاءِ

والقوم : اسم جمع لا واحده من لفظه وواحد من معناه رجل ، والنساء كذلك ، وواحدته امرأة « لارتفاع قبيلة » الارتفاع : علو النزلة وسمو الرتبة ، وأراد هنا منازل الشرف والمجد ، والقبيلة : الجماعة من الناس يرجعون في النسب إلى أب واحد « لأحجب » لا أمتع ولا أصد عن الدخول ، يريد أنه من أرفع الناس شرف قبيلة ومن أسمى منزلة قوم ، فلو كانت درجات الناس ومنازلهم تنال بشرف الآباء ومجد النسب لكان خليقا بأن يباع أرفع المنازل ويدرك أسمى المراتب دون أن يقف في طريقه أحد ، وذلك كناية عن علو منزلة آبائه .

الإعراب : « لو » حرف امتناع لامتناع منى على السكون لا محل له من الإعراب « أن » حرف توكيد ونصب « قوما » اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة « لارتفاع » جار ومجرور متعلق بدخولوا الآتي ، وارتفاع مضاف و « قبيلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « دخلوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « السماء » مفعول به على التوسع لدخولوا ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر أن المؤكدة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت دخول قوم السماء لارتفاع قبيلة ، وهذا الفعل المحذوف هو شرط لو « دخلتها » فعل ماض ، وتاء التمسك فاعله ، وضمير الغيبة العائد إلى السماء مفعول به على التوسع أيضا ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب لو ؛ لأنها حرف شرط غير جازم « لا » حرف نفي « أحجب » فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً بتقديره أنا ، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل نصب حال من تاء التمسك الواقعة فاعلا في قوله دخلتها .

الشاهد فيه : قوله « دخلتها لأحجب » حيث وقعت جملة المضارع المنفي بلا . وهي جملة لا أحجب - حالا ، واكتفى فيها بالربط بالضمير العائد على صاحب الحال ، والضمير الرابط هو ذلك الضمير المستتر الواقع نائب فاعل ، وصاحب الحال هو تاء التمسك الواقعة فاعلا في قوله دخلتها ، على ما ظهر لك في الإعراب ، ولم يؤت مع الضمير الرابط بواو الحال . والجملة المضارعية المنفية إذا وقعت حالا وجب أن يكتب في ربطها بصاحب الحال بالضمير الراجع منها إليه ، ولم يجوز أن يؤتى معها بواو الحال ؛ وذلك لأن جملة المضارع المنفي بمثابة اسم فاعل أضيف إليه « غير » ؛ فكأنه قال : دخلتها غير محبوب . واسم الفاعل الذي بهذه الترتلة لا تقترن به واو الحال ؛ فكذلك ما أشبهه . والمضارع هنا في قوة اسم المفعول ؛ لأنه مبنى للمجهول .

فإن ورد بالواو أول على إضمار مبتدأ ، على الأصح <sup>(١)</sup> ، كقراءة ابن ذكوان « فاستقيا ولا تتبعان » وقوله :

٤٩٧ - وَكُنْتُ وَلَا يُنْهِنُنِي أَلْوَعِيدُ

(١) في المسألة ثلاثة أقوال : أحدها تقدير مبتدأ بعد الواو ، وهو الذي ذكره الشارح أنه الأصح ؛ والثاني عدم تقدير شيء مع بقاء الواو للحال والحكم بشنوذ ذلك ، وهو رأى ابن عصفور ؛ والثالث جعل الواو حرف عطف ، وينسب إلى الجرجاني . وسنذكر ذلك كله مفصلاً مع شرح شواهد المسألة .

٤٩٧ - هذا الشاهد عجز بيت ، صدره قوله : \* أَقَادُوا مِنِّي دَمِي وَتَوَعَّدُونِي \* .

وقد نسب العيني ( ٣ - ١٩٢ ) هذا البيت لمالك بن ربة ، وأنشد قبله بيتا وهو قوله :

بِقَانِي مُصْعَبٌ وَبَنُو أَبِيهِ فَايْنَ أَحِيدُ عَنْهُمْ ؟ لَا أَحِيدُ

وقال أبو علي القالي في ذيل أماليه ( ص ١٢٧ ) ما نصه : « وأنشدنا الزبير بن بكار لمالك ابن أخي رفيع الأسدي ، قال : أنشدنيها محمد بن أنس الأسدي ، وكان صعلوكا فطلبه مصعب بن الزبير فهرب منه ، وقال :

بِقَانِي مُصْعَبٌ وَبَنُو أَبِيهِ فَايْنَ أَحِيدُ عَنْهُمْ ؟ لَا أَحِيدُ

أَسْوَدٌ بِالْحِجَازِ عَلَى أَسْوَدٍ خَوَادِرَ مَانْتَهِنَهَا الْأَسْوَدُ

أَقَادُوا مِنِّي دَمِي وَتَوَعَّدُونِي وَكُنْتُ .... البيت ، وبعده :

شَقِيْتُ بِهِمْ عَلَى طُولِ التَّنَائِي كَمَا شَقِيْتُ بِأَحْرَهَا تَمُودُ

عَسَى ابْنُ الْكَاهِلِيَّةِ فِي نَدَاهُ يَعُودُ بِحِلْمِهِ فِيمَا يَعُودُ

فِيَأْمَنَ خَائِفٌ بِهِمْ طَرِيدٌ وَيَأْتِي أَهْلَهُ النَّائِي الْبَعِيدُ

والذي وقع في العيني في رواية البيت السابق على بيت الشاهد :

\* بِقَانِي مُصْعَبٌ وَبَنُو أَبِيهِ \*

وصوبناه عن الأمالي .

اللفظ : « بقاني » بالعين المعجمة كما هو في ذيل الأمالي ، وهو الموافق لما بعده ، ومعناه

طلبني ، وتقول : بغاه يبغيه ، تريد طلبه يطلبه ، وفي التنزيل الكريم : ( ذَلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِي )

« مصعب » هو مصعب بن الزبير بن العوام الذي يقول فيه الشاعر :

إِنَّمَا مُصْعَبٌ شَهَابٌ مِنَ اللَّهِ تَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الظُّلَمَاءُ

وهو أخو عبد الله بن الزبير الذي خرج على الأمويين واستقل بالحجاز مدة حتى حاربه الحجاج

وضرب الكعبة بالمجانق وقتل عبد الله وصلبه « وبنو أبيه » لم يرد إخوته ، وإنما أراد أنصاره ، والأصل في أنصار الرجل أن يكونوا من عشيرته الذين يجمعهم وإياه النسب « أحميد » مضارع حاد الرجل عن الشيء حيدا وحيدوا وحيدودة ، إذا مال وعدل عنه ، يريد ليس لي مكان أعدل إليه من طلبهم ؛ لأن سلطانهم مبسوط على كل مكان « أسود بالحجاز - البيت » شبه مصعبا وأنصاره بالأسود في الشجاعة والإقدام على الكاره ، وشبه أفراسهم التي يمتطون صهواتها بالأسود أيضا ؛ ليكون ذلك أبعث على الخوف منهم ، والحوادر : جمع خدر ، وهو وصف من خدر الأسد إذا كان في خدره - بكسر فسكون - وهو أجمته ، والأسد أشد ما يكون صولة إذا دخل عليه في عرينه ، وما تنهتها الأسود : أي ما تزجرها وتكفها عما تريد ، وتقول : نهت الرجل عن الشيء فتنهته : أي زجرته عنه وكففته عن فعله فازدجر وكف « أقادوا من دمي - البيت » القود - بفتح القاف والواو - القصاص وأخذ المجرم بجرمه ، وتقول : أقاد السلطان فلانا بفلان ؛ إذا قتله به ، وكأنه يريد أعطوا الذين عدوت عليهم القود من دمي فأهدروه لهم ، وتوعدوني : تهددوني « عسى ابن الكاهلية - البيت » أراد بابن الكاهلية عبد الله بن الزبير أو مصعب أخاه وليست الكاهلية أهم التي ولدتهم ، ولكنها إحدى أمهاتهم من أعلى النسب ، وقد نسبة إليها عبد الله بن الزبير ( بفتح الزاي ) الأسدي ، وقال له : إن بيني وبينك نسبة من قبل فلانة الكاهلية ؛ فإنها عمتي في عمود النسب وقد ولدتكم ، فلم ينفعه ذلك عنده ولم يعطه ، فقار فيه :

أرَى الْحَاجَاتِ عِنْدَ أَبِي خُبَيْبٍ      نَكِدْنَ وَلَا أُمِّيَةَ بِالْبِلَادِ  
مِنَ الْأَعْيَاصِ أَوْ مِنْ آلِ حَرْبٍ      أَعْرَى كَعْبْرَةَ الْفَرَسِ الْجَوَادِ  
وَمَا لِي حِينَ أَقْطَعُ ذَاتَ عِرْقِي      إِلَى ابْنِ الْكَاهِلِيَّةِ مِنْ مَعَادِ  
وَقُلْتُ لِصُحْبَتِي: أَدُنُّوا رِكَابِي      أَفَارِقُ بَطْنَ مَكَّةَ عَنْ سَوَادِ

وانظر شرح الشاهد رقم ( ٢٩٢ ) في ( ج ٢ ص ١٠ ) .

الإعراب : « أقادوا » فعل وفاعل ، وواو الجماعة عائد على مصعب وبنو أبيه ، ولهذا الفعل مفعول محذوف لقصد العموم كأنه قال : أقادوا جميع الناس ، لكثرة جرائره وتمدد جنائياته « من دمي » جار ومجرور متعلق بأقادوا ، وياه المتكلم مضاف إليه « وتوعدوني » الواو حرف عطف ، توعدوني : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والنون للوقاية ، وياه المتكلم مفعول به « وكنت » الواو عاطفة ، كان : يجوز أن تكون تامة فتاء المتكلم فاعلها ، ويجوز أن تكون ناقصة فتاء المتكلم اسمها وخبرها محذوف : أي كنت قبل توعدهم إياي ، « ولا » الواو للحال ،

لا : حرف نفي « ينهنهني » ينهنه : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والنون للوقاية ، وياء التوكيد مفعول به « الوعيد » فاعل ينهنه ، وجملة الفعل المضارع المنفي بلا مع فاعله ومفعوله في محل نصب حال من تاء الفاعل في « كنت » الواقع فاعلا أو اسما لكان ؛ وستعرف ما في هذا الإعراب في بيان الشاهد في البيت ، وستعرف فيه وجوها أخرى من وجوه الإعراب .

الشاهد في : قوله « ولا ينهنهني الوعيد » حيث وقعت الجملة المضارعية المنفية بلا حالا ، ولم يكتب الشاعر بأن يربط جملة الحال بصاحبها بالضمير المأند منها إليه ، بل جاء مع الضمير الذي هو ياء التوكيد في « ينهنهني » بالواو ، وكان عليه ألا يجيء بهذه الواو؛ لما بيننا في شرح الشاهد السابق من أن مثل المضارع المنفي بلا مثل الوصف المضاف إليه لفظ « غير » وهو لو جاء بوصف مضاف إليه لفظ « غير » فقال : وكنت غير منهنه بالوعيد ، لما كان يجوز له أن يجيء معه بالواو فيقول : وكنت وغير منهنه بالوعيد .

ومن أجل ذلك نلتمس النجاة لهذا البيت ونحوه كالشاهد الآتي وجها يخرجونه عليه ، ولم في ذلك ثلاثة وجوه ، ونحن نذكرها إليك منسوبة إلى القائلين بها :

الوجه الأول - وهو أضعفها وأقلها تحقيقا وإن كان أقربها إلى الظاهر - وحاصله أن اقتران جملة الحال التي بهذه المثابة بالواو ليس ممنعا كما ذكرتم حتى يلزم التأويل أو الحكم بالشذوذ على ما جاء من كلام العرب من هذا النوع مقترنا بالواو ، بل اقتران هذه الجملة بالواو جائز مستعمل إلا أنه أقل من تجردها عن الواو ، وهذا رأى قال به ابن الناظم وذكره في شرحه على الألفية .

الوجه الثاني : أن جملة الحال في هذا البيت ونحوه ليست فعلية كما ذكرتم في الإعراب ، ولكن جملة الحال جملة اسمية ، والجملة المضارعية المنفية بلا في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، وأصل الكلام : وكنت وأنا لا ينهنهني الوعيد ، فالواو مقترنة بجملة اسمية ، غاية ما في الباب أن صدر هذه الجملة الاسمية - وهو المبتدأ - محذوف كما قلنا في « نجوت وأرهنهم مالكا » وهذا يخرج الشيخ عبد القاهر وتبعه عليه ابن مالك في تسهيله وشرحه .

الوجه الثالث : أن الواو ليست واو الحال ، واسكنها زائدة ، والجملة التي بعدها خبر لكان وهي ناقصة وليس خبرها محذوفا ، وهذا ليس محييا فإن الأخص يرى جواز اقتران أخبار « كان » وأخواتها إذا كانت جملة بالواو وتبعه على ذلك ابن مالك في التسهيل ، قال صاحب المجمع (١-١١٦) : « وقد تدخل الواو على أخبار هذا الباب ( يريد كان وأخواتها ) إذا كانت جملة ، تشبيها بالجملة الحالية ، كقوله :

وَكَاثِرًا أَنَا سَا يَنْفَعُونَ ، فَأَصْبَحُوا وَأَكْثَرُ مَا يُعْطُونَ النَّظْرُ الشَّرُّ



وقوله :

٤٩٨ - أ كَسَبْتَهُ الْوَرِقَ الْبَيْضُ أَبَا وَقَدْ كَانَ وَلَا يَدْعَى لِاب

نص على ذلك في التسهيل ، وفي كلام ولده خلفه .

وقوله :

فَطَلُوا وَمِنْهُمْ سَابِقُ دَمْعُهُ لَهُ وَآخِرُ يَثِي دَمْعَةَ الْعَيْنِ ...

هذا مذهب الأخفش ، وتابعه ابن مالك ، والجمهور أنكروا ذلك ، وتأولوا الجملة على الحال والفعل على التمام اه .

ومن العلماء من لم يرض شيئا من هذه الوجوه كلها ، فحكم بالشذوذ على كل ما خالف القاعدة الأصلية ، وهي أن الجملة المضارعية المنفية بلا إن وقعت حالا يجب أن تكتفى بالضمير رابطا .

٤٩٨ - هذا البيت من كلام مسكين الدارمي ، واسمه ربيعة بن عامر بن أنيف بن شريح ابن عمرو بن عدس بن زيد بن عبد الله بن دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم ، من كلمة له جاء فيها قوله :

إِصْحَبِ الْأَخْيَارَ وَارْزَعِبْ فِيهِمْ رَبَّ مَنْ حُبَّتْهُ نِثْلُ الْجَرْبِ

وَأَصْدُقِ النَّاسَ إِذَا حَدَّثْتَهُمْ وَدَعِ الْكِذْبَ لِمَنْ شَاءَ كَذَبُ

رَبِّ مَهْزُولٍ سَمِينٌ عَرِضُهُ وَسَمِينِ الْجِسْمِ مَهْزُولُ الْحَسْبِ

اللفظة : « أ كَسَبْتَهُ » جلبت له ومنجته « الورق » بفتح الواو وراؤه مكسورة أو مفتوحة - الدراهم المضروبة من الفضة ، وفي الكتاب الكريم : ( فَأَبْعَثُوا أَحَدَكُمْ بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ ) ويقال فيها أيضا : رقة - بكسر الراء وفتح القاف مخففة - والهاء فيها عوض من الواو ، والحذف مع التعويض في هذه الكلمة شاذ ، والأصل أن التعويض يكون في المصادر الواوية الفاء التي تحذف فاؤها في مضارعاتها ، نحو وعد بعد عدة ووصف بصف صفة وما أشبه ذلك « ولا يدعى » بالبناء للجهول - يريد لا ينسب ، وفي القرآن الكريم : ( ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ ) - يريد أنه كان مجهول النسب لا يعرف له أب ينسبه الناس إليه فلما صار ذا مال ظهر له نسب واشتهر له أب يدعى إليه .

الإعراب : « أ كَسَبْتَهُ » فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والهاء ضمير الغائب مفعول أول « الورق » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « البيض » نعت للورق ، ونعت المرفوع مرفوع ،

السابعة : المضارع المنفي بما ، كقوله :

٤٩٩ - عَهْدُكَ مَا تَصْبُوُ وَفِيكَ شَمِيْبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتَمِّيًا

وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « أبا » مفعول ثانٍ لأكسب « ولقد » الواو حرف عطف ، اللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « كان » فعل ماض تام ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو ، ويجوز أن يكون فعلا ناقصا ، واسمه الضمير المستتر ، وخبره محذوف « ولا » الواو للحال ، لا : حرف نفي مبنى على السكون لا عمل له « يدعى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « لأب » اللام حرف جر ، أب : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجار المجرور متعلق بـ يدعى ، والجملة من الفعل المضارع المبني للمجهول ونائب فاعله في محل نصب حال ، ويقال : الواو في قوله « ولا يدعى لأب » للحال أيضا ، وجملة « لا يدعى لأب » في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : ولقد كان وهو لا يدعى لأب ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال ، ويقال : « كان » في قوله « ولقد كان ولا يدعى لأب » ناقصة تحتاج إلى اسم وخبر ، واسمها ضمير مستتر فيها ، والواو في « ولا يدعى » زائدة في خبر الفعل الناسخ تشبيها لخبره بالحال ، نظير زيادة الفاء في خبر المبتدأ في نحو الذي يتق ربه فله حير الجزاء ، وعليه تكون جملة « لا يدعى لأب » في محل نصب خبر لكان الناقصة .

الشاهد في : قوله « كان ولا يدعى لأب » حيث كان ظاهر أمر هذه العبارة أن جملة المضارع المنفية بلا حال من الضمير المستتر في « كن » سواء أ جعلتها نامة أم جعلتها ناصة ، وقد ربط الشاعر هذه الجملة الحالية بصاحبها بالضمير المستتر في « يدعى » وجاء مع ذلك بـ الواو للحال ، والكثير المشهور في اللسان العربي ألا يؤتى مع الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع منفي بلا رابط غير الضمير ؛ لما ذكرنا في شرح الشاهد السابق والذي قبله ، وقد تحمل العلماء له وجوها يخرجونه بها عن ظاهره ليخرجوا عن مخالفة القواعد المشهورة ، وقد ذكرنا هذه الوجوه في شرح الشاهد السابق فلا نرى مدعاة لإعادتها ، وبخاصة إذا لاحظت أننا أشرنا إليها في إعراب هذا البيت نفسه ، وقولنا « المضارع المنفي بلا » احتراز عن المضارع المنفي بما أولم ، وسيأتي بيان حكمهما في الشواهد الآتية قريبا إن شاء الله .

٤٩٩ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ،

وهو من شواهد التسهيل

اللفظ : « عهدتك » يريد عرفتك وعلمتك على هذه الحالة « تصبو » تميل إلى الصبوة ، وهي نزوات الشباب وثورة الفتوة وطغيان النفس في رقت ميمة السن « شبيبة » الشبيبة :

الوقت الذي يكون الإنسان فيه موفور القوة البدنية جم النشاط الجسماني ولا تكون قواه العقلية قد تم نضعها وا كتمل ، وإنما تكتمل القوة العقلية إذا كبر وهم ، ولهذا يقال :

أَوَاهُ لَوْ عَرَفَ الشَّبَابُ بُ وَآه لَوْ قَدَّرَ المَشِيبُ

وفي حكم العرب « رأى الشيخ خير من مشهد الغلام » يريدون أن الهرم يرى الرأى للوفى ولا يقدر على العمل به لضعف منته وتهتم قواه أن الشاب للكتمل الفتوة يقدر على العمل ولكنه لا يستطيع أن يرى الرأى السديد ليعمل به « صبا » هو وصف من الصباية ، وهى رقة الهوى والعشق « متيا » اسم مفعول من تيمه العشق والحب - بالتضعيف - إذا استعبده وأذله وأخضعه ، ومن هذه المادة أخذ العرب اسم « تيم اللات » يريدون عبد اللات ، كما قالوا : عبيد مناف وعبيد شمس ، وكما قالوا : عبد الله ، ونحو ذلك .

الإعراب : « عهدتك » فعل ماض ، وتاء التوكلم فاعله ، وكاف المخاطب مفعوله « ما » حرف نى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تصبو » فعل مضارع ، مرفوع بضمه مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل وفاعله فى محل نصب حال من ضمير المخاطب فى عهدتك « وفيك » الواو واو الحال ، فيك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « شبيبة » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال من الضمير المستتر المرفوع فى تصبو « فما » الفاء حرف عطف ، ما : اسم استفهام مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « بعد » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية ، وعامله هو قوله صبا الآتى ، وهو مضاف ، و « الشيب » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « صبا » حال من ضمير المخاطب المجرور عملاً باللام فى قوله لك « متيا » نعت لقوله صبا ، ونعت المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان من شواهد باب الحال ، وأحدهما مقصود المؤلف بالإتيان بهذا البيت ، وثانيهما غير مقصود له بإتيانه بالبيت فى هذا الموضع : أما الشاهد غير المقصود له فى هذا الموضع فى قول الشاعر « وفيك شبيبة » فإن هذه جملة اسمية من مبتدأ وخبر وقعت حالا . وقد ربطها الشاعر بالواو مع أن فيها ضمير الخطاب الذى هو ضمير صاحب الحال ، والإتيان بالواو فى هذا النوع من الجمل الحالية سائغ لا امتناع منه ، بل هو الكثير السائغ فى لغة العرب ، سواء أكان فى الجملة ضمير ذى الحال كما هنا أم لم يكن كما فى قولنا : جاء على والشمس طامعة ، وأما الشاهد المقصود للشارح بالإتيان بالبيت فى هذا الموضع فى قول الشاعر « ما تصبو » فإن هذه جملة فعلية فعلها مضارع منقوع ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من ضمير الخطاب المنصوب

الثاني: تلزم الواو مع المضارع المثلث إذا اقترن بقد، نحو: « وَقَدْ تَعْمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ » ، ذكره في التسهيل .

( وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قَدَّمَ ) يجوز رَبَطُهَا ( بِوَاوٍ ) وتسمى هذه الواو واو الحال ، وواو الابتداء ، وقدرها سبويه والأقدمون بإذ ، ولا يريدون أنها بمعناها ؛ إذ لا يرادف الحرف الاسم ، بل أنها وما بعدها قيدٌ للعامل السابق . ( أَوْ بِمُضَمَّرٍ ) يرجع إلى صاحب الحال . ( أَوْ يِهَمَّا ) معا ؛ وسوى ما قدم هو: الجملة الاسمية ، وجملة الماضي ، مُثَبِّتَتَيْنِ كَانَتَا أَوْ مَنفِيَتَيْنِ ، وجملة المضارع المنفى ، ويستثنى من ذلك ما تقدم التنبيه عليه ، وهو: الاسمية الواقعة بعد عاطف ، والمؤكد ، وجملة الماضي التالي إلا ، والتلوأ بأو ، والمضارع المنفى بلا ، أو بما ، على ما مر ، فلم يبق من أنواع المضارع المنفى سوى المنفى بلم ، أو لَمَّا ، وأما المنفى بلم فلا يمكن هنا ، وأمثلة ذلك مع الجملة الاسمية غير ما تقدم : جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِيَةٌ ، ومنه : « لَنْ أَكَلَهُ الذُّبُّ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ » جَاءَ زَيْدٌ يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، ومنه : « قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ » : أَي مُتَمَادِينَ ، وقوله :

٥٠٠ - ثُمَّ رَاحُوا عِيقُ الْمِسْكِ بِهِمْ

محلا في قوله عهدتك ، على ما تبين لك من إعراب البيت ، وقد ربط الشاعر هذه الجملة الحالية بالضمير المستتر في تصو الذي هو ضمير صاحب الحال ، ولم يأت معه بالواو ، وترك الواو مع هذا النوع من الجمل الحالية واح لا يجوز العدول عنه إلى ذكرها ، وقد بحث ط يلالعي أعر على بيت من الشعر الذي يحتج به قد جاءت فيه جملة المضارع المنفى بما حالا واقترنت بالواو شذوذا كما جاء ذلك في المنفى بلا كما في البيتين السابقين على هذا الشاهد ؛ فلم أعر على شيء من ذلك ؛ فعلمت أن اقتران جملة المضارع المنفى بما إذا وقعت حالا بالواو منكر في لسان العرب لا يقدمون عليه ، ولا في الندرة ، ولا شذوذا .

٥٠٠ - هذا الشاهد صدر بيت من قصيدة رائية لطرفة بن العبد البكري ، ومطلعا قوله :

أَصْحَوْتُ الْيَوْمَ أَمْ شَقَّتْكَ هِرَّةٌ      وَمِنْ الْحَبِّ جُنُوبٌ مُسْتَمِرَّةٌ  
لَا يَكُنْ حُبُّكَ دَاءً قَاتِلًا      لَيْسَ هَذَا مِنْكَ مَاوِيٌّ بِحُرِّ  
كَيْفَ أَرْجُو حُبَّهَا مِنْ بَعْدِ مَا      عَلِقَ الْقَلْبُ بِفُصْبٍ مُسْتَمِرِّ

وقبل بيت الشاهد قوله :

فَإِذَا مَا شَرِبُوهَا وَانْتَشَوْا وَهَبُوا كُلَّ أُمُونٍ وَطَمِيرٍ  
ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ الْمِسْكِ بِهِمْ يُلْحِقُونَ الْأَرْضَ هُدَابَ الْأَرْزُ

اللفظة : « أصحوت اليوم أم شافتك هر » هر : اسم امرأة ، وهو من أسماء نساء العرب ، وقد ورد في قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

\* وَهَرَّةٌ تَصِيدُ قُلُوبَ الرِّجَالِ \*

وكان من حق طرفه أن يقول : أصحوت اليوم أم لم تصح ، حتى تتم له المقابلة ، لكنه لما كان معنى قوله : « شافتك هر » هو معنى لم تصح حسن ما قاله ووقع موقع ما ذكرنا « مستعر » أصله بمعنى ملتب ، من قولك : سعرت النار وأسعرتها ، إذا أوقدتها وألهبتها ، وأراد ههنا ومن الحب جنون شديد بالغ الغاية « ماوى » مرخم ماوية ، وهو اسم امرأة ، ومنه قول الراجز :

مَاوَى ، يَارَبَّتَا غَارَةَ شَعْوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ

وأصله نسبة إلى الماء ، وكأنهم أرادوا بتسمية نساءهم بذلك وصفهن بالنقاء والصفاء « بحر » الباء حرف جر زائد داخل على خبر ليس ، والجر : أصله ضد العبد ، وأراد ليس هجر كلى بشيء حسن يصح لك أن تدومى عليه وتمسكى به « كيف أرجو حبها — الخ » تحتمل هذه العبارة معنيين : أحدهما أن يكون أراد كيف أخشى حبها ؟ فاستعمل الرجاء في معنى الخشية والخوف ، واستعمال الرجاء بمعنى الخشية والخوف واقع في العربية لا غبار عليه ، وبه فسر بعض العلماء قوله سبحانه وتعالى : ( مَا لَكُمْ لَا تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا ) ويكون معنى البيت على هذا الوجه : كيف أخشى حبها وهو قد تفاعل في قلبي وحلّ منه محل الشغاف ونزل به من شدته وبلائه ما لا زيادة معه لمستزيد ، فما من درجة من درجات الحب إلا والذى عندي أعظم منها . والمعنى الثانى أن يكون قد أراد كيف أرجو زوال حبها وآمل ذهابه وهو قد تمكن من قلبي وبرح به ؛ فيكون الكلام على حذف المضاف ، وحذف المضاف مع إقامة المضاف إليه مقامه واقع في العربية ، ومنه قوله تعالى : ( وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ) والمدار على القرينة التي ترشد إلى هذا المضاف المحذوف ، والقرينة ههنا موجودة ، وهى افتقار صحة المعنى مع بقاء الرجاء على معناه المشهور إلى تقديره ، والنصب — بضم النون وسكون الصاد — العذاب والشدّة ، ومنه قوله جل ذكره : ( أَنِّي مَسَّيْتُ الشَّيْطَانَ بِفُصْبٍ وَعَذَابٍ ) والمستعر : الحكيم الداخل في القلب .

« وإذا ما شربوها وانتشوا - الخ » شربوها : الضمير يعود إلى الخمر ، وانتشوا : أخذتهم  
النشوة ، وهي أول السكر ، والأمون - بفتح الهمزة وضم الميم مخففة - اللوثة الخالق التي  
يؤمن عليها العنار من الإبل والحيل جميعا ، والظمر - بكسر الظاء المهملة والميم وتشديد الراء  
المهملة - الفرس الطويل المشرف ، ومثل هذا البيت في المعنى قول عنتر بن شداد العبسي :

وَإِذَا شَرِبْتُ فَإِنِّي مُسْتَهْلِكٌ مَالِي ، وَعَرِضِي وَإِفْرِي لَمْ يَكَلِّمْ  
وَإِذَا صَحَّوتُ فَمَا أَقْصَرُ عَنْ نَدَى وَكَمَا عَلِمْتَ سَمَائِي وَتَكَرَّرِي

« ثم راحوا عبق المسك بهم - الخ » العبق - بفتح العين المهملة والباء الموحدة - الرائحة ،  
وأصله مصدر عبق الطيب به - من باب فرح - إذا لزق به وانتشرت رائحته عنه ، ومعنى قوله :  
« يلحفون الأرض هدا ب الأزر » أنهم من خيلائهم وكبريائهم يجرون أزرهم على الأرض  
ويغطون الأرض بها ، والأزر : جمع إزار ، مثل كتاب وكتب وجدار وجدر .

الإعراب : « ثم » حرف عطف دال على الترتيب والتراخي ، مبنى على الفتح لا محل له من  
الإعراب « راحوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « عبق » مبتدأ ، مرفوع بالضمه الظاهرة  
وهو مضاف ، و « المسك » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « بهم » جار ومجرور  
متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من واو الجماعة الواقعة فاعلا  
في قوله « راحوا » و « يلحفون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله  
« الأرض » مفعول أول « هدا ب » مفعول ثان ، وهو مضاف ، و « الأزر » مضاف إليه ،  
مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لاوقف ، وجملة الفعل المضارع الذي هو يلحفون وفاعله  
ومفعوليه في محل نصب حال من واو الجماعة في « راحوا » أيضا .

الشاهد في : في هذا البيت شاهدان لباب الحال ، بل لسألة مجيء الحال جملة ، وأحدهما  
غير مقصود للشارح بل ليس في الشطر الذي أنشده من البيت ، وثانيهما هو المقصود له وهو  
الموجود في نصف البيت الذي أنشده ؛ فأما الشاهد الذي لم يقصده في قوله « يلحفون الأرض  
هداب الأزر » فإن هذه جملة فعلية فعلها مضارع مثبت ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من واو  
الجماعة في « راحوا » على ما ظهر لك من الإعراب ، واكتفى الشاعر في ربط جملة الحال هذه  
بصاحبها بالضمير الذي هو واو الجماعة الواقعة فاعلا في « يلحفون » ولم يأت معها بالواو كما هو  
الواجب عربياً على ما سبق بيانه في الكلام على الشاهدين (رقم ٤٩٣ و ٤٩٤) . وأما الشاهد  
المقصود للشارح في قول الشاعر « عبق المسك بهم » فإن هذه جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، وقد  
وقعت هذه الجملة حالا من واو الجماعة الواقعة فاعلا في قوله : « راحوا » في صدر البيت ، وقد

ربط الشاعر هذه الجملة بصاحبها بالضمير المحرور عملاً بالباء في قوله « بهم » ، ولم يذكر الواو معها . وقد اختلفت كلمة العلماء في الحكم على مثل ذلك ؛ فذهب جارا الله الزخشرى في كتابه المفصل ، تبعاً للقراء ، إلى أن هذا شاذ لا يجوز القياس عليه ، وعنده أنه لا بد في ربط الجملة الاسمية إذا وقعت حالا من الواو إما وحدها وإما مع الضمير ، ولا يجوز أن يكون الرابط هو الضمير وحده ، قال ( ١ - ١٨٥ ) : « والجملة تقع حالا ، ولا تخلو من أن تكون اسمية أو فعلية فإن كانت اسمية فالواو ، إلا ما شذ من قولهم : كفته فوه إلى في ، وما عسى أن يهتر عليه في الندرة ، وأما : لقيته عليه جبة وشى ؛ فعناه مستقرة عليه جبة وشى (١) » اه . والظاهر من عبارة ابن مالك في الألفية أنه يرى ربط الجملة الاسمية بالضمير مثل ربطها بالواو ؛ فإنه خير بين الوجوه الثلاثة : ربطها بالواو وحدها ، وربطها بالضمير وحده ، وربطها بالواو والضمير جميعاً ، ووضع ربطها بالضمير وحده في الوسط فلم يظهر في كلامه ما يدل على ضعفه أو قلته ، وقد ذكر الشارح الأشموني في التنيهات الآتية أن هذا الظاهر غير مراد ، وأن الوجوه الثلاثة ليست في درجة واحدة بالنسبة إلى الجملة الاسمية ، بل أعلاها ارتباط الجملة الاسمية بالواو والضمير معا ، ويليه ارتباطها بالواو وحدها ، ويليه ارتباطها بالضمير وحده .

وقد ذهب المحقق الرضى - تبعاً للأندلسي - مذهباً جيداً في هذه المسألة ، ونحن نؤيده ونختاره ونراه أوفق الآراء وأقربها إلى الجادة وقد طال نظرنا فيه وبحسنا عن شواهد حتى نحصل لنا بتيسير الله التبيح الكثير منها ، ونحن نذكر لك هذا الرأي بغاية الإيضاح والتفصيل ، مع الاستشهاد لك على كل فرع من فروع هذه المسألة بشواهد تقر لها عينك غير متقيدين بعبارة ولا واقفين عند شواهد وأدلته ، فقول :

الجملة الاسمية التي تقع حالا لا تخلو أمرها من أحد أمور أربعة ؛ لأنها إما أن تكون مشتملة على ضمير يعود إلى صاحب الحال وإما ألا تكون مشتملة على هذا الضمير ، فإن كانت مشتملة على ضمير يعود إلى صاحب الحال فهذا الضمير إما أن يكون مبتدأ في جملة الحال وإما لا يكون كذلك فإن لم يكن الضمير العائد من جملة الحال إلى صاحب الحال مبتدأ في هذه الجملة فهو إما أن يكون

(١) يريد أنه لا يجوز لك أن تجعل « عليه » جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف خبر مقدم ، و « جبة » مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل نصب حال ؛ لأنه يلزم على هذا الإعراب التخريج على الشاذ ، وإنما يجب أن يحمل « عليه » جاراً ومجروراً متعلقاً بمحذوف حال من هاء الغائب في لقيته ، ويكون على هذا « جبة » فاعلاً لهذا الجار والمجرور ، وقد اعتمد على ذى الحال ، واعتاد الوصف وما في مناه يسوغ رفعه الفاعل كما يعتاده على النبي والاستفهام ونحوهما ، وهذا الإعراب الذي ألبأنا إليه فاسد من وجهين : الأول أنهم قد يقولون : لقيته وعليه جبة وشى ؛ فوجود الواو يبين كون هذه العبارة جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال ، ومن شواهد ذلك بيت الأعشى وبيت امرئ القيس الموجودان في بحثنا هذا .

متصلا بالجزء المتقدم في الجملة وإما أن يكون متصلا بالجزء المؤخر فيها ؛ فهذه أربعة أحوال لا تكون الجملة الاسمية الواقعة حالا خالية منها البتة : جملة اسمية لا ضمير معها يعود إلى صاحب الحال ، جملة اسمية فيها ضمير يعود إلى صاحب الحال وهو مبتدؤها ، جملة اسمية فيها ضمير يعود إلى صاحب الحال وليس هذا الضمير مبتدأ ولكنه متصل بالجزء المقدم منها ، جملة اسمية فيها ضمير يعود إلى صاحب الحال وليس مبتدأ ولكنه متصل بالجزء المؤخر منها .

فإن كانت جملة الحال الاسمية خالية من الضمير العائد إلى صاحب الحال وجب اقترانها بالواو ، نحو قولهم : جاء إبراهيم والشمس طالعة ، ونحو قوله جل ذكره : ( لَنْ أَكَلَهُ الذَّنْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ ) ، ونحو قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

وَقَدْ أَغْتَدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَانِهَا      مُمْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَايِدِ هَيْكَلِ  
ونحو قول أبي ذؤيب الهذلي :

أَمِنْ الْمُنُونِ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ      وَالذَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبٍ مَنْ يَجْزَعُ  
ونحو قول امرئ القيس أيضا :

تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرَعَاتِ ، وَأَهْلَهَا      يَبْتَرِبُ ، أَذْيَ دَارِهَا نَظَرٌ عَالِ  
والاستشهاد هنا بقوله « وأهلها يبترب » إذا قدرت هذه الجملة حالا من تاء التكم في « تنورتها » فإن قدرتها حالا من هاء الغائبة في « تنورتها » خرج البيت عن أن يكون من هذا النوع ؛ ومن شواهد ذلك قول انطابى يصف عجوزا بحيلة ( انظر أمالي القالي : ٢ - ١٥٩ والتنبية للبكري ١٢٨ )

فَسَلَّمْتُ ، وَالتَّسْلِيمُ لَيْسَ يَسْرُهَا ،      وَلَكِنَّهُ حَمٌّ عَلَى كُلِّ جَانِبِ  
فَرَدَّتْ سَلَامًا كَارِهَا ثُمَّ أَعْرَضَتْ      كَمَا انْحَازَتْ الْأَفْعَى نَحَاةً ضَارِبِ

الاستشهاد في قوله « والتسليم ليس يسرها » فهي جملة اسمية وقعت حالا من تاء التكم في « فسلمت » وليس فيها ضمير يربطها بها فوجبت الواو . ولا تجيء الجملة حينئذ خالية من الواو إلا شذوذا ، نحو قول الأعشى ميمون بن قيس يصف غواصا :

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ      وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِي

والاستشهاد هنا بقوله « الماء غامره » في رواية من روى « نصف النهار » برفع النهار على أنه فاعل نصف ، وهي رواية حكاه كثير من العلماء منهم ابن جني ومنهم ابن هشام في معنى اللبيب ، وسيأتي شرح هذا البيت شرحا وافيا وبيان ما فيه من الروايات والتخرجات عند الكلام عليه



باستقلاله فإنه من شواهد هذا الكتاب في هذا الباب : أى اتصف النهار واللأ غاربه  
 وإن كانت جملة الحال الاسمية مشتملة على ضمير صاحب الحال وكان هذا الضمير مبتدأ في  
 هذه الجملة وجبت الواو أيضا ، ومنه قول ابن مالك « جاء زيد وهو ناورحالة » ومن شواهد  
 قوله عز وجل : ( أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا آمَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ) وقوله تعالى :  
 ( افْتَتَحْنَاهُ وذرْبَنَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ ) وقول شاعر الحماسة وهو  
 القند الزمانى :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذَهْلِ      وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ  
 عَمَى الْأَيَّامِ أَنْ يَرْجِيَهُ      بَنَ قَوْمًا كَأَلْدَى كَانُوا  
 فَلَمَّا صَرَخَ الشَّرُّ      وَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

الاستشهاد بقوله « وأمسى وهو عريان » إذا قدرت « أمسى » تامة بمعنى دخل في المساء ، فإن  
 قدرتها ناقصة كانت الواو زائدة في خبر الفعل الناسخ على ما بيناه في شرح الشاهد ( رقم ٤٩٧ )  
 الذى مضى قريبا ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر ( وهو الشاهد رقم ١٦٠ ) :

خَيْرُ اقْتِرَائِي مِنَ الْمَوْلَى حَلِيفَ رِضًا      وَشَرُّ بَعْدِي عَانُهُ وَهُوَ غَضْبَانُ

فقد صلت أن « حليف رضا » وأن « وهو غضبان » حالان من فاعل كان التامة المحذوفة :  
 أى إذا كان حليف رضا وإذا كان وهو غضبان ، وفاعل كان ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى  
 المولى ، والضمير البارز في « وهو غضبان » يعود إليه . ومن شواهد ذلك أيضا قول الأسود بن  
 يعفر ( وقد مضى ذكره عند شرح الشاهد ٧٣ ج ١ ص ١٢٨ ) :

فَلَوْمِي إِنْ بَدَأَ لَكَ أَوْ أَفِيئِي      فَمَقْبَلِي قَدْ مَضَى وَهُوَ الْحَمِيدُ  
 أَبُو الْعَوْرَاءِ لَمْ أَكْمُدْ عَلَيْهِ      وَقَيْسُ قَاتَسِي وَأَبُو يَزِيدُ

ومن شواهد أيضا قول عمرو بن الورد العبسى :

إِنْ تَأْخُذُوا أَسْمَاءَ مَوْفَقَ سَاعَةٍ      فَتَأْخُذْ لِيْلِي ، وَهِيَ عَذْرَاءُ ، أُعْجِبُ

وإن كانت جملة الحال الاسمية مشتملة على ضمير صاحب الحال ، ولم يكن هذا الضمير مبتدأ  
 في هذه الجملة ، وكان متصلا بالجزء اللقمة من الجملة - لم تجب الواو حينئذ ، ولم يكن تركها ضعيفا  
 ولا شاذا ، بل ولا قليلا ، سواء أكان الجزء اللقمة من الجملة الذى اتصل به الضمير العائد إلى  
 صاحب الحال هو للبتدأ أم كان هو الخبر ، ومن هذا النوع قولهم : كلمته فوه إلى فى ، وقول

الله تبارك وتعالى : ( قُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ) وقول الشنفرى :  
 وَتَشْرَبُ أَسَارَ الْقَطَا الْكَدْرِ بَعْدَ مَا سَرَتْ قَرِيبًا أَحْسَاؤَهَا تَتَّصَلُ  
 وقول بشار بن برد :

إِذَا أَنْكَرْتَنِي بِلِدَّةٍ أَوْ نَكِرْتَهَا خَرَجْتُ مَعَ الْبَارِي عَلَى سَوَادُ  
 وقول الشاعر ( وهو الشاهد رقم ٥٠١ الآتي ) :

وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آتَى عَابِرٌ إِلَى جَفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمِزِقِ  
 ومن ذلك قول عنزة وهو من شعر ديوان الحماسة ( انظر شرح التبريزي : ج ١ ص ٣٩٦ ) :  
 تَرَكْتُ بَنِي الْهَجِيمِ لَهُمْ دُورٌ إِذَا تَمَضَى جَمَاعَتُهُمْ تَعُودُ  
 تَرَكْتُ جَرِيَّةَ الْعَمْرِيِّ فِيهِ شَدِيدُ الْعَيْرِ مُعْتَدِلٌ شَدِيدٌ

وفي كل واحد من هذين البيتين شاهد لما نريد ؛ أما البيت الأول فمحل الاستشهاد به قوله « لهم دور » فان هذه جملة اسمية وقعت حالا من « بني الهجيم » والرابط فيها هو الضمير المجرور محلا باللام في قوله « لهم » قال الخطيب التبريزي في شرحه : « وموضع لهم دور نصب على الحال » اه  
 وأما البيت الثاني فمحل الاستشهاد به قوله « فيه شديد العير » فان هذه جملة اسمية وقعت حالا من « جرية العمري » والرابط بينهما هو الضمير المجرور محلا في قوله « فيه » وأراد تركت هجيمة العمري وفيه سهم شديد العير ، قال التبريزي : « وقوله فيه شديد العير نصب على الحال ، والعير : الناقية في وسط النصل ، وقد أقيم الصفة مقام الموصوف ؛ لأن المراد به سهم شديد العير ، ولولا ما حصل من الاختصاص باضافة الشديد إلى العير لما جاز ذلك فيه ؛ لأن الصفة لا تقوم مقام الموصوف حتى تدل عليه دلالة قوية ، فأما إذا كانت عامة في أجناس فلا يجوز ذلك فيه ، لو قلت : مررت بطويل ، وأنت تريد رحلا ؛ لم يحسن ؛ لأن الطويل يكون في غير الرجال كما يكون في الرجال ، ولو قلت : مررت بكاتب ؛ لحسن ؛ إذ كانت الكتابة مختصة » اه . وقد تقترن الجملة حينئذ بالواو ، ومنه قول امرئ القيس :

فَأَلْحَمَهُ بِالْمَتَادِيَاتِ وَدُونَهُ جَوَاحِرُهَا فِي صَرَّةٍ لَمْ تَزِيلِ

ومنه قول الأعشى ميمون بن قيس :

وَإِنْ أَمْرًا أُسْرَى إِلَيْكَ وَدُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مَوْمَاتٌ وَبَيْدَاءٌ سَمَلِقُ  
 لِمَحْفُوفَةٍ أَنْ تَسْتَجِيبِي لِصَوْتِهِ وَأَنْ تَقْلَمِي أَنَّ الْمُنَانَ مَوْقُ

ومنه قول امرئ القيس السابق :

تَنَوَّرَتْهَا مِنْ أَذْرَعَاتٍ ، وَأَهْلَهَا بِيَثْرِبَ ، أَدْنَى دَارِهَا نَظْرَ عَالٍ  
إذا جعلت جملة « وأهلها بيثرب » حالا من هاء النائية في قوله « تنورتها » لأن الضمير المتصل  
بالمبتدأ في قوله « وأهلها » يعود إلى صاحب الحال حينئذ ، ومنه أيضا قول امرئ القيس :

قَعَدْتُ لَهُ وَصَحْبَتِي بَيْنَ ضَارِحٍ وَبَيْنَ الْعُدَيْبِ ، بَعْدَ مَا مُتَّأَمَلِي

ومنه قول الأعشى ميمون بن قيس :

نَصَفَ النَّهَارَ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَرَفِيقَهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِي

الاستشهاد ههنا بقوله « ورفيقه بالغيب ما يدري » فان هذه جملة من مبتدأ وخبر وقعت حالا  
وفيها ضمير يعود إلى صاحب الحال الذي هو الضمير المستتر في « نصف » وهذا الضمير العائد إلى  
ذو الحال هو الضمير الجرور بإضافة المبتدأ في قوله « ورفيقه » وقد اقترنت هذه الجملة بالواو مع  
وجود هذا الضمير .

وإن كانت جملة الحال الاسمية مشتملة على ضمير صاحب الحال ، ولم يكن هذا الضمير مبتدأ  
وكان متصلا بالجزء المؤخر من الجملة فالأولى والأكثر استعمالا في العربية اقتران الجملة حينئذ بالواو ،  
نحو قول الشاعر الحماسي :

نَصَحْتُ لِمَارِضٍ وَأَصْحَابِ عَارِضٍ وَرَهْطِ بَنِي السَّوْدَاءِ وَالْقَوْمِ شُهْدَى

الاستشهاد بقوله « والقوم شهدى » فان هذه جملة من مبتدأ وخبر في محل نصب حال من تاء  
التسكام الواقعة فاعلا في قوله « نصحت » ، وفي الجملة الحالية ضمير يعود إلى صاحب الحال هو ياء  
التسكام التي أضيف الخبر إليها في قوله « شهدى » وقد اقترنت الجملة مع ذلك بالواو ، وربما جاءت  
الجملة حينئذ غير مقترنة بالواو ، ومنه بيت الشاعر الذي نحن بصدد الكلام عليه ؛ فان قوله :  
« عبق المسك بهم » جملة من مبتدأ وخبر وقعت حالا من واو الجماعة في « راحوا » على ما عرفت  
من قبل ، وفي هذه الجملة الحالية ضمير يعود إلى صاحب الحال ، وهو الضمير الجرور محملا بالباء  
في قوله « بهم » وهو واقع في الجزء المؤخر من الجملة كما هو ظاهر ، ومثله قول الأعشى السابق :

نَصَفَ النَّهَارَ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَرَفِيقَهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِي

الاستشهاد ههنا بقوله « الماء غامر » في رواية نصب « النهار » على أنه مفعول به لنصف ، يريد أن  
هذا الفواصل بلغ نصف النهار والماء غامر » ، تقول : نصفت الشيء أنصفه — من باب قتل — إذا  
بلغت نصفه ؛ فعلى هذه الرواية يكون في « نصف » ضمير مستتر هو فاعله وهو صاحب الحال ،  
وجملة « الماء غامر » في محل نصب حال من ذلك الضمير المستتر ، وفي جملة الحال ضمير يعود إلى

وقوله :

٥٠١ - وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبًا لَمْ يُمَزَّقِ

صاحب الحال هو الضمير المجرور عملاً بإضافة الخبر إليه في قوله « عامره » ؛ فهذا البيت يستشهد به في هذه المسألة في ثلاثة مواضع منها كما رأيت ، وسنبينه فيما يأتي بيانا شافيا ، إن شاء الله .

٥٠١ - نسب ابن بري هذا البيت إلى سلامة بن جندل ، وقد ذكرنا سب سلامة بن جندل هذا في مطلع شرح الشاهد ( رقم ٢٩٦ في باب لا النافية للجنس : ج ٢ ص ١٦ ) ، ويزيدك ههنا أنه شاعر جاهلي قديم ، وهو من فرسان تميم المعروفين وأبطالها العدودين ؛ وكان أخوه الأحمر بن جندل شاعرا فارسا أيضا ، وسلامة أحد الذين وصفوا الخيل فأجادوا وصفها ، ومن أجود شعره قصيدته التي منها بيت الشاهد الذي أثمرنا إليه ( ٢٩٦ ) ، وما ذكره ابن بري من نسبة هذا البيت إلى سلامة بن جندل رواه ابن منظور في اللسان ( مادة : ج ن ن ) واليعني في شرح شواهد ( ٣ - ٢١٠ بهامش الحزانه ) ولم يزيدا عن ذكر البيت ، والبيت - كما قال من ذكرنا - من قصيدة لسلامة بن جندل مذكورة في ديوانه المطبوع في بيروت ( ص ١٥ ) برواية الأصمعي . ونحن نذكر لك أبيتا من هذه القصيدة يتضح لك منها معنى البيت المستشهد به ، وهي :

لَمِنْ طَلَلُ مِثْلُ الْكِتَابِ الْمُنَمَّقِ      خَلَا عَهْدُهُ بَيْنَ الصَّلِيبِ وَمُطْرَقِ  
أَكْبَ عَلَيْهِ كَاتِبٌ بِدَوَاتِهِ      وَجِدَّتْهُ فِي الْعَيْنِ جِدَّةٌ مُهْرَقِ

ثم قال بعد ذلك بستة أبيات :

الْأَهْلُ أُنَى أَنْبَاؤَنَا أَهْلَ مَأْرِبِ      كَمَا قَدْ أَتَتْ أَهْلَ النَّقَا فَاخْلُورَتْ  
بِأَنَا حَبَسْنَا بِالْفَرُوقِ نِسَاءَنَا      وَنَحْنُ قَتَلْنَا مَنْ أَنَا بِمَلْرَقِ  
وَلَوْلَا سَوَادُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ      إِلَى جَعْفَرٍ . . . . . الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
بِضْرِبِ تَطَلُّ الطَّيْرِ فِيهِ جَوَانِحًا      وَطَعْنِ كَأَفْوَاهِ الْمَزَادِ الْمُخْرَقِ  
صَمَمْنَا عَلَيْهِمْ جَانِبِيهِمْ بِصَادِقِ      مِنْ الطَّعْنِ حَتَّى أَرْمَعُوا بِالْتَفْرِقِ  
فَأَلْقَوْا لَنَا أَرْسَانَ كُلِّ نَجِيَّةِ      وَسَابِقَةٍ كَانَتْهَا مَنْتُنُ خِرْقِ  
وَمَجْدٌ مَعْدٍ كَانَتْ فَوْقَ عِلَابَةِ      سَبَقْنَا بِهِ إِذْ يَرْتَقُونَ وَرَتَقِ

اللفظة : « لمن طلل - البيت » الطلل : ما شخص من آثار الديار ، والكتاب : أصله مصدر كتب يكتب كتابا وكتابة ، ويطلق على المكتوب من باب استعمال المصدر في معنى المفعول ، والمنمق : المحسن والمزين ، اسم مفعول من نمقت الشيء تنميقا ، إذا حسنته وزينته وتكلفت في ذلك ، والصليب ومطرق : موضعان « أكب عليه - البيت » أكب عليه : أقبل على العمل

فيه ولزمه ، والمهرق - بضم الميم وسكون الهاء وفتح الراء - الصحيفة ، وجمعه مهارق ، وهو فارسي معرب ، ومثل هذين البيتين في المعنى قول أبي ذؤيب الهذلي ( انظر ش ٧٢ ج ١ ص ١٢٥ ) :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَقَمِ الدَّوِيِّ يُزْبِرُهُ السَّكَّابُ الحِنْيَرِيُّ

« ألا هل أتى - البيتين » مأرب ، والنقا والخورنق والفروق ومازق : أسماء مواضع « ولولا سواد الليل - البيت » هكذا روى في هذا البيت ، ويروى « ولولا جنان الليل » وهي رواية الشارح ، ورواية ابن بري والعيني ، قال ابن منظور ( مادة : ج ن ن ) : « وقال دريد بن الصمة ، وقيل : هو لحفاف بن ندبة :

وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ أَدْرَكَ حَمِلَنَا بِذِي الرِّمْتِ وَالْأَرْطَى عِيَاضُ بْنُ نَاشِبٍ

فَتَمَلْنَا بِعَيْدِ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ ذُنَابُ بْنُ أَسْمَاءَ بْنِ بَدْرِ بْنِ قَارِبٍ  
ويروى : ولولا جنون الليل : أي ما ستر من ظلمته ، وعياض بن ناشب : من بني نعلبة ابن سعد ، وقال البرد : عياض بن ناشب : فزارى ، ويروى : أدرك ركضنا ، قال ابن بري : ومثله سلامة بن جندل :

وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا آبَ عَامِرٌ إِلَى جَهْفَرٍ سِرْبَالُهُ لَمْ يُمَزَّقِ

وحكى عن نعب : الجنان الليل ، الزجاج في قوله عز وجل : ( فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا ) يقال : جن عليه الليل ، وأجنه الليل ، إذا أظلم حتى يستره بظلمته « اه كلامه بحررته . آب : معناه رجع ، تقول : آب يؤوب أو بآ وأو بة ومآباً وإياباً وأيبةً وإيبةً ، إذا رجع . ويروى في مكانه « ما آل » وهو بمعناه ، والسربال - بكسر السين وسكون الراء المهملة - القميص وما أشبهه مما يكون شاملاً للبدن إذا لبس ، لم يمزق : يروى في مكانه « لم يخرق » وهما بمعنى « بضرب تظل الطير فيه جوانحها » الظاهر أن « في » من قوله « فيه » سببية ، يريد أن الطير عند ما ترى هذا الضرب تعلم أن القوم منتسرون لا محالة فتنتظر قتلامهم تهري إليهم « وطعن كأفواه الزاد المخرق » هذا مثل قول شاعر الحماسة الفند الزماني :

مَشِينًا مَشِيَّةَ اللَّيْثِ مَشَى وَاللَّيْثُ غَضْبَانُ

بِضْرَبٍ فِيهِ تَوْهِينٌ وَتَخْضِيعٌ وَإِقْرَانُ

وَطَعْنٌ كَقَفْمِ الزَّقِّ غَذَا وَالزَّقُّ مَلَانُ

« أزمعوا بالتفرق » أي اعزموا التفرق وصحت نيتهم له ، والأصل أن يتعدى « أزمع » إلى

وَجَاءَ زَيْدٌ وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ ، ومنه : « فَلَا تَحْمَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْمَلُونَ » وهكذا النفي . وأمثله مع جملة الماضي غير ما تقدم : جَاءَ زَيْدٌ وَقَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ ، ومنه قوله :

٥٠٢ - نَجَّوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ

المفعول بنفسه ؛ فيقال : أزمع محمد الفراق ، ولكنه عداه ههنا بالياء لأنه ضمنه معنى فعل يتعدى بها « فأقولنا أرسان - إلخ » الأرسان : جمع رسن - بفتح الراء والسين الهملتين - وهو الحبل الذي تربط به الدابة ، والنجية : السريعة التي تنجى راكبها ، وروي في مكانه « نجبية » وهي السريعة ، والسابعة : الدرع ، وخرنق : الفئ من الأرناب ، أو هو ولد الأرنب ، وهو بكسر الحاء والنون بينهما راء مهملة ساكنة ، يريد أن هذه الدرع ملساء ناعمة كظهر الأرنب . الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع الجواب لوجود الشرط ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « جنان » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الليل » مضاف إليه ، وخبر هذا المبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : لولا جنان الليل موجود « ما » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « آب » فعل ماض « عامر » فاعل « إلى جعفر » جار ومجرور متعلق بقوله آب الماضي « سرباله » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير العائد إلى عامر مضاف إليه « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يمزق » فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السربال ، وجملة الفعل المبني للجهول ونائب فاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال من عامر الواقع فاعلا في قوله : « ما آب عامر » ، وجملة « ما آب عامر » لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

الشاهد فيه قوله « سرباله لم يمزق » فإن هذه جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، وقد وقعت حالا من عامر الذي هو الفاعل على ما بينا في الإعراب ، وقد ربط الشاعر جملة الحال الاسمية بالضمير العائد إلى صاحب الحال ، وهو الضمير المجرور محلا بالإضافة في « سرباله » ، ولم يأت الشاعر بالواو ؛ فدل ذلك على أن الواو غير واجبة في مثل هذا ، خلافا للزمخشري والفرّاء ، وقد علمت مما ذكرناه في شرح الشاهد السابق من تفصيل المحقق الرضى ، وهو المذهب الذي اخترناه : أن عدم الإتيان بالواو في هذا وأشباهه ليس ضعيفا ولا قليلا ؛ لأن الضمير الرابط لجملة الحال بصاحبها متصل بالجزء المقدم في الجملة ، وهو المبتدأ ، وذلك التقدير كاف بعد الذي قلناه في شرح الشاهد السابق فأرجع إليه إن شئت .

٥٠٢ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ ظَالِبِ \*

وقد نسبوا هذا البيت إلى معاوية بن أبي سفيان يقوله بعد مقتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، ونظن أن للتشيع وكراهية معاوية مدخلا في إصاق هذا البيت به ، وإن يكن معناه لا يدل على الشهادة ولا السرور بمقتل الإمام .

الفتة : « المرادى » المنسوب إلى مراد - بضم الميم بزنة غراب ، كأنص عليه المجد في القاموس ، ووم الصبان في ضبطه بفتح الميم مرتين في حاشيته على الأشموني - ومراد : قبيلة منها اللعين عبد الرحمن بن ملجم قاتل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، وكان عبد الرحمن هذا خطب امرأة من الخوارج اسمها قطام ، فطلبت إليه أن يمهرها ثلاثة آلاف درهم وعبدًا وقينة ويقتل عليا كرم الله وجهه ، فقبل ذلك كله واتفق مع رجلين آخرين أن يذهب أحدهما إلى مصر ليقتل عمرو بن العاص واليها من قبل معاوية ، ويذهب الآخر إلى دمشق ليقتل معاوية ، فأما الذي ذهب إلى مصر فصادف في الليلة التي اتفقوا على تنفيذ خطتهم فيها : أن عمرا اشتكى فلم يخرج لصلاة الفجر وأتاب عنه خارجة ، فقتله الخارجي وهو يظنه عمرا ، ولما علم بأن القتل غير عمرو قال : أردت عمرا وأراد الله خارجة ، ويقال : بل قال ذلك عمرو نفسه ، وأما الذي ذهب إلى دمشق فأدرك معاوية ولكنه لم يتمكن من قتله ، بل ضربه في عنقه ، وأما ابن ملجم اعنه الله فأدرك بغيته وعسكن من قتل الأمير ، وقال في ذلك وفي وعده لقطام :

ثَلَاثَةُ آلَافٍ وَعَبْدٌ وَقَيْنَةٌ وَقَتْلُ عَلِيٍّ بِالْحَسَامِ الْمُصْغَمِ  
فَلَا مَهْرَ أَعْلَى مِنْ عَلِيٍّ وَإِنْ عَلَا وَلَا فَتْكَ إِلَّا دُونَ فَتْكَ ابْنِ مُلْجَمِ

وقوله في بيت الشاهد : « من ابن أبي شيخ الأباطح طالب » أصل نظامه هكذا : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح ، ففصل بين المضاف الذي هو قوله « أبي » والمضاف إليه الذي هو قوله « طالب » بالوصف الذي هو قوله « شيخ الأباطح » وسيأتي بيان ذلك في أواخر باب الإضافة . الإعراب : « نجوت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، مبنى على الضم في محل رفع « وقد » الواو واو الحال ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « بل » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له « المرادى » فاعل مرفوع بالضم الظاهرة « سيفه » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير العائد العائد إلى المرادى مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من تاء المتكلم « من » حرف جر « ابن » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق ببل ، وابن مضاف ، و « أبي » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة ؛ لأنه من الأسماء الخمسة ، وأبي مضاف ، و « طالب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « شيخ » نعت لأبي طالب مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « الأباطح » مضاف إليه .

الشاهر فيه : قوله « وقد بل المرادى سيفه » فإن هذه جملة فعلية فعلها ماضٍ مثبت مقترن بقَد ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من تاء التكلم الواقعة لإعلا في قوله « نجوت » ، وهذه الجملة خالية من الضمير العائد إلى صاحب الحال ، ووقع ربطها بصاحب الحال بالواو .

واعلم أن ههنا أمرين لابد من التنبيه عليهما وتمييز كل واحد منهما عن صاحبه : فأما الأمر الأول ففي ربط الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مثبت إذا وقعت حالا بصاحب الحال : أنه وجه معين لا يجوز العدول عنه ؟ أم له عدة أوجه أنت بالخيار في أن تسلك أيها شئت ؟ . والثاني في اقتران الفعل الماضي بقَد : الأزم هو أم جائز ؟

فأما عن الوجه الأول فانا نقول لك : إنه لا خلاف بين النحاة في أن ربط الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مثبت إذا وقعت حالا بصاحب الحال يجوز أن يكون بالضمير وحده ، ويجوز أن يكون بالواو وحدها ، ويجوز أن يكون بالضمير والواو جميعا .

فمن شواهد ربط هذه الجملة بالضمير وحده قوله جل ذكره : ( أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ ) فإن جملة : « حصرت صدورهم » حال من واو الجماعة في « جاءوكم » والرباط بينهما الضمير المجرور محلا بالإضافة في « صدورهم » ، ومن شواهد قوله تعالى : ( وجاءوا أباهم عشاء يبكون قالوا ) فإن جملة « قالوا » حال من واو الجماعة في « يبكون » . ومنه قول أبي صخر الهذلي :

وَإِنِّي لَتَعْرُوْنِي لِدِّكَرَالِكِ هِرَّةٌ كَمَا انْتَفَصَ الْعُصْفُورُ بِبَلَاءِ الْقَطْرِ

فإن جملة « بله القطر » حال من العصفور ، والرباط بينهما الضمير المنصوب محلا في « بله » . ومن شواهد قول النابغة الذبياني وهو الشاهد الآتي :

وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ البِلَى مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ أهْوَاطِطِلُ

فإن جملة « قد غير البلى معارفها » حال من « ربع الدار » والرباط بينهما الضمير المجرور محلا بالإضافة في « معارفها » وأنته مع عوده إلى الربع لأن المضاف قد يكتب التانيث من المضاف إليه ، وأنت ترى أن الرباط في كل هذه الشواهد الضمير وحده ، وترى أن الماضي قد اقترن في بعضها بقَد كما في بيت النابغة ، وقد جاء في بعضها بدون « قد » كما في بيت أبي صخر والآيتين السكريتين .

ومن شواهد ربط الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مثبت إذا وقعت حالا بصاحب الحال بالواو وحدها قول امرئ القيس :

تَعْمَلُ وَقَدْ مَالِ الْعَمِيْطُ بِنَا مَعَا عَمَّرَتْ بِعَيْرِي يَا مَرَأَ القَيْسِ قَانِزِلُ



فان جملة « وقد مال الفئيط بنا معا » حال من الضمير المستتر في « تقول » والرابط بينهما الواو وحدها ، ومن شواهد قول امرئ القيس أيضا :

فَجِئْتُ وَقَدْ نَضْتُ لِنَوْمِ نِيَابَهَا لَدَى السَّيْرِ إِلَّا ابْتِسَةَ الْمُتَقَصِّلِ

فان جملة « وقد نضت لنوم نياها » حال من تاء التثنية في « جئت » والرابط بينهما الواو وحدها ، ومثل هذين قوله في بيت الشاعر الذي نحن بصدده

\* نَجْوَتْ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِيُّ سَيْفَهُ \*

فان جملة « وقد بل المرادى سيفه » حال من تاء التثنية في « نجوت » والرابط بينهما الواو وحدها فأنت ترى أنه لا رباط في هذه الشواهد إلا الواو ، وأنت ترى أن جميع هذه الشواهد قد اقتصرن فيها الفعل الماضي الواقع حالا بقده .

ومن شواهد ربط الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ منبت إذا وقعت حالا بصاحب الحال بالواو والضمير جميعا قول الله تبارك وتعالى : ( كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَشْوَاثًا فَأَحْيَاكُمْ ) فان جملة « وكنتم أمواتا » حال من واو الجماعة في « تكفرون » والرابط بينهما الواو والضمير المرفوع محلا في « كنتم » ، وكذلك قوله جل ذكره : ( الَّذِينَ قَالُوا لِأَخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا ) فان جملة « وقعدوا » حال من واو الجماعة في « قالوا » والرابط بينهما الواو وواو الجماعة الواقعة فاعلا في « وقعدوا » ، ومنه قول الشاعر الجاسسي ، وهو هذلول بن كعب الغنبري ، ويقال البيت لأبي عزم السعدي :

تَقُولُ وَصَكَتْ وَجْهَهَا بِيَمِينِيَا : أَبْعَلِي هَذَا بِالرَّحَا الْمُتَقَاعِسُ

فان جملة « وصكت وجهها » حال من الضمير المستتر في « تقول » والرابط بينهما الواو والضمير المستتر في « صكت » ، ومنه قول لبيد بن ربيعة العامري في معلقته المشهورة :

عَرِيَتْ وَكَانَ بِهَا الْجَمِيعُ فَأَبْكَرُوا مِنْهَا ، وَغَوَدَرَ نُؤْيُهَا وَتَمَامُهَا

فان جملة « وكان بها الجميع » حال من الضمير المستتر في « عريت » أي خلت ، والرابط بينهما الواو والضمير المجرور محلا بالباء في « بها » ، ومنه قول الراعي ، وقد مر في أثناء هذا الكتاب ( ١ - ١٢٨ ) :

طَافَ انْخِيَالُ بَأَصْحَابِي وَقَدْ هَجَدُوا مِنْ أُمَّ عُلُوَانَ لَا نَحْوُ وَلَا صَدْدُ

فان جملة « وقد هجدوا » حال من « أصحابي » المجرور بالباء والرابط بينهما الواو وواو الجماعة الواقعة فاعلا في « هجدوا » ، ومنه قول عمرو بن الورد العبسي المعروف بعروة الصعاليك :

تَحْنُ إِلَى سَلْمَى بِحُرِّ بِلَادِهَا وَأَنْتَ عَلَيَّهَا بِأَمَلًا كُنْتَ أَقْدَرًا  
وَكَيْفَ تُرَجِّبُهَا وَقَدْ حِيلَ دُونَهَا وَقَدْ جَاوَرَتْ حَيًّا بِتَيْمَنٍ مُنْكَرًا؟

فان جملة « وقد حيل دونها » حال من هاء الغائبة الواقعة مفعولا في « ترجيبها » والرابط بينهما الواو والضمير المحرور محلا بالإضافة في قوله « دونها » ؛ فان جعلت الجملة حالا من الضمير المستتر الواقع فاعلا في قوله « ترجيبها » خلت جملة الحال من ضمير صاحب الحال ، وكان الرابط الواو وحدها ، ومنه قوله سبحانه : ( وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا ) فان جملة « وقد » فان جملة « قد » أخرجنا » حال من الضمير المستتر في تقابل والرابط الواو « نا » ؛ فانت ترى الشواهد في هذا النوع كلها قد اشتملت جملة الحال فيها على ضمير يعود منها إلى صاحب الحال ومع ذلك جاءت معه واو الحال ، وانت ترى بعض الأفعال الماضية في هذه الشواهد قد اقترن بقدمها في بيت الراعي وبيت عروة بن الورد وكما في الآية الكريمة التي ذكرناها بعدها ، وبعض الأفعال الماضية لم يقترن بقدمها في الآيتين السكريميتين المذكورتين في صدر الاستشهاد لهذا النوع وكما في بيت الحماسي وبيت لبيد .

وأما عن اقتران الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مثبت إذا وقعت حالا بقدمها فانا نقول :

ذهب جمهور نحاة الكوفة والأخفش من نحاة البصرة إلى أنه يجوز أن يقترن الفعل الماضي المثبت إذا وقع حالا - ومعه ضمير يعود إلى صاحب الحال - بقدم ، ويجوز ألا يقترن بها لاقى اللفظ ولا في التقدير ، فان لم يكن معه ضمير يعود إلى صاحب الحال بأن كان الرابط هو الواو وحدها وجبت « قد » ونسب ابن أصبغ هذا المذهب إلى الجمهور ، والمعروف نسبتها إلى من ذكرنا ، واختار هذا الرأي من المتأخرين ابن مالك في التسهيل وأبو حيان في شرحه ، قال أبو حيان : « والصحيح جواز وقوع الماضي حالا بدون قد ، ولا يحتاج إلى تقديرها ؛ لكثرة ورود ذلك ، وتأويل الكثير ضعيف جدا ؛ لانا إنما بنى المقاييس العربية على وجود الكثير » اهـ .

وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز مجيء الماضي المثبت حالا إلا مع قد ، سواء أكان الرابط هو الواو وحدها أم الضمير وحده أم هما معا ، فان وجدت في اللفظ فيها ، وإن لم توجد وجبت تقديرها ، ووافقهم على ذلك أبو العباس المبرد وأبو علي الفارسي ، واختاره ممن بعدهم ابن عصفور والجزولي والأبدي ، ثم اختاره السيوطي صاحب همع المصاحف ، ونحن لا نوافق هؤلاء ، ونختار مذهب الكوفيين ، وحاصله أنه إذا كان الرابط بين جملة الحال وصاحبه هو الواو وحده وجبت « قد » مع الماضي المثبت المتصرف ، وإذا كان الرابط هو الضمير وحده أو الضمير والواو معا جاز الوجهان : الاقتران بقدم ، والخلو منها لفظا وتقديرا ، ونحن نحملك على الشواهد التي قدمنا لك ذكرها فانك تجد عندنا المذهب على التفصيل مؤيدا مضمورا ، ولا داعي - كما قال

جاء زيد قد علته سكينته ، ومنه : « أو جاءوكم حصرت صدورهم » ، « وجاءوا  
 أباهم عشاءً يَبكون قالوا » أى : قائلين ، وقوله :

٥٠٣ - وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ البَيْتِ مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الهَوَاطِلُ

جاء زيد وقد علته سكينته ، ومنه : « وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله وقد أخرجنا »  
 « الذين قالوا لإخوانهم وقعدوا » .

أبو حيان - إلى تأويل الشواهد الكثيرة التي وردت عن العرب وليس معها « قد » بادعاء أن  
 « قد » مقدرة ؛ لأن التقدير خلاف الأصل ، وعدم وجود « قد » في كثير من كلامهم يدل على  
 أنهم لا يلتزمون بها فلا يسوغ لنا أن نرى لهم مالا يروونه لأنفسهم ؛ فنحو قول طرفة بن العبد  
 البكرى في معلقته :

يَقُولُ وَقَدْ تَرَى الوَظِيفُ وَسَاقَهَا : أَلَسْتَ تَرَى أَنْ قَدْ أَتَيْتَ بِمَوْيِدِ

تجب معه « قد » لأن جملة الحال وهى « وقد تر الوظيف وساقها » خالية من الضمير الراجع إلى  
 صاحب الحال ، وأما نحو قول عمر بن أبى ربيعة :

فَقَالَتْ وَعَضَّتْ بِالبَنَانِ : فَضَحَّتَنِ وَأَنْتَ أَمْرٌ مَيْسُورٌ أَمْرٌكَ أَعْمَرُ

لا تجب معه « قد » لأن جملة الحال وهى قوله « وعضت بالبنان » اشتمل على ضمير يعود إلى  
 صاحب الحال . وحسبك هذا فقد أطلنا عليك .

٥٠٣ - هذا البيت للناطقة الديباني ، من قصيدة له مطلعها قوله :

دَعَاكَ الهَوَى وَاسْتَجْهَلْتِكَ المَنَازِلُ وَكَيْفَ تَصَابِي المَرءِ وَالشَّيْبُ شَامِلُ

أَسْأَلُ عَنْ سَعْدَى وَقَدَّمَ قَبْلَنَا عَلَى عَرَصَاتِ الدَّارِ سَبْعُ كَوَامِلُ

فَسَلِّتُ مَا عِنْدِي بِرُوحَةٍ عَرْمَسُ تَحَبُّ بِرَحْلِي تَارَةً وَتَسَاقِلُ

اللفظ : « دعاك الهوى - البيت » يقول : لما رأيت منازل أحيابك تحركت أشجانك ونار  
 حزنك وتذكرت بعض ما كنت قد نسيت فحملك ذلك كله على الجهل والصبيا « وكيف تصابي  
 المرء » التصابي : من الصبوة ، وهى الفتوة والليل إلى اللهو ، وتقول : صَبَاً يَضْبُو صَبُوءًا وَصَبُوءًا ،  
 وتصابي تصابيا : تكلف الصبوة « وقفت بربع الدار - البيت » الربع : الدار بينهما حيث كانت ،  
 ويجمع على رباع وربوع وأرباع وأربع ، والبسلى - بكسر الباء الواحدة مقصورا - مصدر بلى  
 الثوب يبلى ، مثل رضى رضى ، معارفها : يروى فى مكانه « معالمها » وهما بمعنى واحد ، وهو  
 ما كان معروفا معلوما من أما كتبها ، الساريات : جمع سارية ، وهى السحابة التى تاتى ليلا ،  
 الهواطيل : جمع هاطلة وهى اسم فاعل من هطل المطر يهطل ، إذا سال وتتابع « أسأل عن

سعدى — البيت « عرصات الدار : جمع عرصة ، وهي كل فجوة ليس فيها بناء ، وسمع كوامل : أراد سبع سنين كاملة ليس فيها نقص » فسليت ما عندى — البيت « يريد سلوت وترسكت ما عندى من البكاء على الديار وساءلتها عن أهلها ، والعرمس : في الأصل الصخرة ، شبهوا بها الناقة إذا كانت صلبة شديدة ، وتخت : من الحجب — بفتح الحاء والباء — وهو ضرب من السبر السريع ، وتناقل : من الناقة ، وهي أن تناقل يديها ورجليها ، وذلك بأن تضع رجلها في مواضع يديها ، وهذا كناية عن سعة باعها وقوة سيرها

الإعراب : « وقتت » فعل ماض ، وتاء التثنية فاعله ، مبنى على الضم في محل رفع « ربع » الباء حرف جر ، ربع : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بوقتت ، وربع مضاف ، و« الدار » مضاف إليه ، مجرور باكسرة الظاهرة « قد » حرف تحقيق « غير » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « البلى » فاعل ، مرفوع بضمه مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر « معارفها » معارف : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى ربع الدار مضاف إليه ، وإنما جاء بهذا الضمير مؤنثا لأن المضاف اكتسب التأنيث من المضاف إليه « والساريات » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الساريات : معطوف على البلى « المواطل » نعت للساريات ، ونعت المرفوع مرفوع ، وجملة « قد غير البلى معارفها » من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من ربع الدار ، والرباط هو الضمير المؤنث الذي أضيف إليه المفعول

الشاهر في : قوله « قد غير البلى معارفها » فإن هذه جملة فعلية فعلها ماض مثبت ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من « ربع الدار » المجرور بالباء ، والرباط لجملة الحال المذكورة بصاحب الحال هو الضمير المجرور محلا مضافة معارف إليه ، على ما عرفت في إعراب البيت ، وقد جاء الشاعر مع الفعل الماضي الواقع حالا بقد ، فظاهر هذا البيت صحيح على ما هو مذهب الكوفيين والبصريين جميعا ، من جهة أنهم لا يختلفون في جواز ترك الواو ما دام في جملة الحال ضمير يربطها بصاحب الحال ، وإنما يختلفون في جواز ترك « قد » فالكوفيون يجوزون تركها والبصريون لا يجوزون ذلك ، على ما تقدم مشروحا مفصلا في الكلام على الشاهد السابق ، وقد جاء الشاعر بها ؛ والفرق بين هذا البيت والذي قبله من جهتين : الأولى أن الشاعر جاء في البيت السابق بالواو فقال « وقد بل المرادى سيفه » ولم يأت النابغة بها في بيتنا هذا فقال : « قد غير البلى معارفها » ، والوجه الثاني : أن صاحب البيت السابق ما كان يستطيع أن يترك هذه الواو كما تركها النابغة هنا ؛ لأنه ليس في جملة الحال الواقعة في بيته ضمير يعود إلى صاحب الحال ، أما في هذا البيت فقد كان للنابغة متسع في أن يترك الواو بسبب أن الجملة الحالية في بيته مشتملة على ضمير عائد منها إلى صاحب الحال على ما بينا من قبل ، وحسبك هذا القدر من

وهكذا النقي . وأمثله مع المضارع المنفي يلم أو لما : جَاءَ زَيْدٌ وَلَمْ يَقُمْ سَمُرُو ،  
ومنه قوله :

٥٠٤ — وَلَقَدْ خَشِيتُ بَأْنَ أُمُوتَ وَلَمْ يَكُنْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنِي صَمْفَمِ .

الكلام بعد البيان الوافي الذي ذكرناه لك في شرح الشاهد السابق فارجع إليه كلما شئت تزدد  
بصيرة وهداية

٥٠٤ — هذا البيت من كلام عنتر بن شداد العبسي ، من معلقته المشهورة التي أولها قوله :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مَرَدِّمِ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوْثَمِ ؟

وقد سبق بعض أبيات من مطلع هذه القصيدة عند شرح الشاهد (رقم ٣٤١ ج ٢ ص ١٠٩) كما سبق ذكر أبيات منها عند شرح الشاهد (رقم ٤٩٤ ج ٣ ص ٩٣ في هذا الباب) ، والبيت الذي نحن بصدده يقع قبل آخر هذه المعلقة بيئتين ، ونحن نذكر لك من قبله أبياتا وهي قوله :

وَلَقَدْ شَقَى نَفْسِي وَأَذْهَبَ سَمْعَهَا قِيلُ الْفَوَارِسِ : وَيَكُ عَنَتْرُ لَا أَقْدِمِ .  
وَالْحَيْلُ تَقْتَحِمُ الْخَبَارَ عَوَابِسًا مِنْ بَيْنِ شَيْظَمَةٍ وَآخِرِ شَيْظَمِ .  
ذُلُّ رِكَابِي حَيْثُ شِدْتُ ، مُشَايِبِي قَلْبِي ، وَأَحْفَزُهُ بِأَمْرِ مُبْرَمِ .  
وَلَقَدْ خَشِيتُ بَأْنَ أُمُوتَ وَلَمْ تَكُنْ لِلْحَرْبِ ... .. الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
السَّامِيُّ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتَهُمَا وَالنَّادِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي  
إِنْ يَفْعَلًا فَلَقَدْ تَرَكْتُ أَبَاهُمَا جَزَرَ السَّبَاعِ وَكُلَّ نَسْرِ قَشَمِ .

اللفظة : « ولقد شقى نفسي - البيت » يريد أن تعويل أصحابه عليه والتجاءم إليه ومناداتهم إياه واستصراخهم به ليكشف عنهم بأس العدو ، وهذا هو الذي نقي عن نفسه لهم ، وأذهب ما عرض لها من الألم « والحيل تقتحم الخبار - البيت » الخبار - بزنة السحاب - الأرض اللينة ، عوابس : جمع عابس ، وصرفه مع أنه على صيغة منتهى الجموع لأنه اضطر لذلك ، والشَيْظَمُ - بزنة جعفر - الطويل من الحيل ، والشَيْظَمَةُ : أنثاء ، يقول : الحيل تسير وتجرى في الأرض اللينة التي من شأنها أن تسوخ فيها قوائمها فتجد شدة وصعوبة وقد عبست وجوهها لما نالها من الإعياء « ذلل ركباني - البيت » ذلل : جمع ذلول ، مثل صبور وغبور وغفور ، وهو المنقاد السهل ، والركاب : الإبل - وجهور العلماء على أنه ليس لها واحد من لفظها ، وواحدتها من معناها جمل أو ناقه ، وزعم الفراء أن الركاب جمع على الحقيقة وأن واحده ركوب ، مثل قلوص وقلاص ولقوح ولقاح ، والشايح : اسم فاعل من الشايحة ، وهي الناصرة والمعونة ،

وأحفظه - أدفعه ، وبابه ضرب ، والأمر اللبرم : المحكم ، يقول : إن إلهي تذل لي وتنقاد ؛ حيث أوجهها تنج ، وإن عقلي ليعاونني على جميع أعماله « ولقد خشيت بأن أموت - البيت » الدائرة : اسم للحادثة من الحوادث ، سميت بذلك لأنها تدور على الناس بالحير أو الشر ، ثم اختصت في الاستعمال بالمكروه من الحوادث ، وإبنا ضمضم : ها حصين وهمم ، ويروي : « ولقد خشيت بأن أموت ولم تدر - الخ » والذي رواه الشارح هو ما رواه الزوزني « الشاعبي عرضي - البيت » الناظران : اللذان أوجبا على أنفسهما ، يريد أنهما يتوعدانه حين يكون غائبا عنهما ، فأما عند وجوده فلا جراءة لها على ذلك « إن يفعلا - البيت » النسب القشعم : الكبير السن ، يقول : إنه لا يستغرب منهما أن يشتماني وأن ينالا عرضي بالوقوع فيه فاني قتلت أباهما وتركته مطعما للسباع وللإنسان من النسور ؛ فلهم عندئذ ترة وثأر ، وليس في قدرتهما أن ينالا ثأرها مني ، فلينفسا عن أنفسهما بهذا الشتم الذي لا يضرنني ولا ينال مني

الإعراب : « ولقد » الواو عاطفة ، واللام موطئة للقسم ، قد : حرف تحقيق « خشيت » فعل وفاعل ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب القسم المقدر « بأن » الباء حرف جر ، أن : حرف مصدرى ونصب « أموت » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بخشى ، وذلك على تضمين خشي ، ويقال : الباء حرف جر زائد ، والمصدر النسب من أن والمضارع مفعول به لخشي « ولم » الواو والحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « تكن » فعل مضارع ناقص ، مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون « للحرب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دائرة الآتي بعده ، وكان أصله صفة لكنه لما تقدم على موصوفه أعرب حالا « دائرة » اسم تكن ، مرفوع بالضمة الظاهرة « على » حرف جر « ابني » مجرور بعلی ، وعلامة جره الياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديرا نيابة عن الفتحة لأنه مني ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر تكن الناقصة ، وابني مضاف ، و « ضمضم » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهد في قوله « ولم تكن للحرب دائرة على ابني ضمضم » فإن هذه جملة فعلية فعلها مضارع - وهو « تكن » - مني بلم الخازمة ، وقد وقعت هذه الجملة الفعلية المضارعية المنقبة بلم حالا من ناء التكلم في قوله « خشيت » والرابط لهذه الجملة الحالية هو الواو وحدها ؛ إذ ليس فيها ضمير يعود إلى صاحب الحال ؛ لأن اسم « تكن » الناقصة هو قوله « دائرة » وخبرها هو الجار والمجرور الواقع بعد الاسم على ما اتضح لك من إعراب البيت ؛ فدل ذلك على أنه يجوز أن يكون رابط الجملة الحالية التي من هذا النوع الواو وحدها ، وهذا أحد ثلاثة أوجه عن الربط

تجوز في هذا النوع من الجملة الحالية ، والنوع الثاني أن يكون رابط الجملة بصاحب الحال هو الضمير العائد منها إليه وحده ، والنوع الثالث أن يكون رابط الجملة الحالية بصاحب الحال هو الضمير الراجع منها إليه مع الواو ، ونحن نستشهد لك على كل وجه من هذه الأوجه الثلاثة ، فنقول :

أما ارتباط الجملة الحالية الفعلية التي فعلها مضارع منفي بلم - بالضمير والواو جميعا فمنه قوله جل ذكره : ( وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ) ، فإن جملة « لم يوح إليه شيء » فعلية فعلها مضارع مجزوم بلم النافية ، وهي حال من الضمير المستتر في « قال » ، وقد وقع ربط هذه الجملة الحالية بصاحب الحال بالضمير المحرور عملا بالي في « إليه » وبالواو ، وذلك في غاية الظهور ، ومنه قوله جل ذكره : ( وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنفُسُهُمْ ) فإن جملة « ولم يكن لهم شهداء » جملة فعلية فعلها مضارع منفي بلم ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من واو الجماعه الواقعة فاعلا في « يرمون » وقد وقع ربط هذه الجملة الحالية بصاحب الحال بالضمير الراجع منها إليه ، وهو الضمير المحرور عملا باللام في « لهم » وبالواو جميعا ، وذلك ظاهر ، ومنه قول النابغة الذبياني ، وهو الشاهد الآتي ( رقم ٥٠٦ ) :

سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تَرُدْ إِسْقَاطَهُ فَتَنَاوَلْتَهُ وَانْقَسَمْنَا بِالْيَدِ

فإن جملة « ولم ترد إسقاطه » فعلية فعلها مضارع منفي بلم ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من « النصيف » الواقع فاعلا ، وربط الشاعر الجملة الحالية بصاحب الحال بالضمير الراجع منها إليه ، وهو الضمير المحرور عملا بالإضافة في قوله « إسقاطه » وبالواو أيضا ، ومن ذلك قول عنتره ابن شداد العبسي في معلقته أيضا :

السَّامِيُّ عِرْضِي وَلَمْ أَشْتَمُهُمَا وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقَمًا دَمِي

وأما ارتباط الجملة الحالية الفعلية التي فعلها مضارع منفي بلم - بالضمير وحده ؛ فمنه قول زهير ابن أبي سلمى اللزني في معلقته المشهورة :

أَنَافِي سُمْعًا فِي مُعْرَسِ مِرْجَلٍ وَنَوْبًا كَجِذْمِ الْحَوْضِ لَمْ يَنْتَلِمِ

فإن جملة « لم ينتلم » فعلية فعلها مضارع منفي بلم ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من « جذم الحوض » - وهو أصل الحوض - وقد ربط الشاعر هذه الجملة الحالية بصاحب الحال بالضمير المستتر المرفوع في « ينتلم » ، وهو عائد إلى جذم الحوض ، ولم يأت معها بالواو ، ومن هذا النوع قول مزاحم العقيلي ، وهو من شواهد صيبويه ( ١ - ١٨٤ ) :

وَجَدِي بِهَا وَجَدُ الْمُضِلِّ بَعِيرَهُ      بِنَخْلَةٍ لَمْ تَعْطِفْ عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ

فان جملة « لم تعطف عليه العواطف » حال من « المضل بعيره » وهي جملة فعلية فعلها مضارع منقى بلم والرابط بينها وبينه الضمير المجرور محلا بعلى في قوله « عليه » ولم تذكر الواو ، ومن هذه الباية قول زهير بن أبي سلمى المزي أيضا من معلقته ، وهذا هو الشاهد الآتي بعد هذا الشاهد ، وسيأتي مشروحا من بعد :

كَأَنَّ فِتَاتَ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ      تَرْتَلْنَ بِهِ حَبَّ الْفَنَاءِ لَمْ يَحْطَمْ

فان جملة « لم يحطم » فعلية فعلها مضارع منقى بلم ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من « حب الفناء » الواقع خبرا للكان ، وقد ربط الشاعر هذه الجملة الحالية بصاحب الحال بالضمير المستتر المرفوع الواقع نائب فاعل في قوله « يحطم » ولم يأت بالواو معها ، ومنه قوله جل ذكره : ( فَأَنْقَلِبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمَسُّهُمْ سُوءٌ )

وأما ارتباط الجملة الحالية الفعلية التي فعلها مضارع منقى بلم - بالواو وحدها ؛ فنه البيت الذي نحن بصدد شرحه .

فان قلت : فاني أريد أن أعلم أى هذه الوجوه الثلاثة أرجح ، فان لم يكن بعضها أرجح من بعض فاذا كرر لي ذلك حتى أكون على ثقة من الأمر .

فالجواب أن نخبرك أن العيني رحمه الله زعم أن أكثر هذه الوجوه استعمالا ربط الجملة الحالية التي من هذا النوع بالضمير الراجع منها إلى صاحب الحال وحده ، ويليه ربطها بالواو وحدها ، ويليه الجمع في ربطها بين الضمير والواو ؛ قال في شرح بيت زهير \* كأن فئات العين في كل منزل - إلخ \* : « لم يحطم : جملة وقعت حالا مجردة عن الواو ، وذلك أن المضارع المنقى بلم إذا وقع حالا فالأكثر أفراد الضمير ، والاستثناء عنه بالواو والجمع بينهما » اهـ ، ونحن لانسلم له ذلك ، بل الأكثر الجمع في الربط بين الواو والضمير ؛ لأنه أكثر شواهد في العربية ، ولأنه المستعمل في القرآن الكريم في غير موضع ، ثم من بعده ربطها بالضمير وحده ، ثم من بعده ربطها بالواو وحدها ، قال في الهمع : « وزعم ابن خروف أن المضارع المنقى بلم لا بد فيه من الواو ، كان ضمير أو لم يكن ، ورد بالسمع كقوله تعالى : فَأَنْقَلِبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمَسُّهُمْ سُوءٌ » اهـ كلامه ، وعلى ما ذهب إليه ابن خروف لا يكون الربط في جملة الحال المضارعية المنفية بلم إلا على وجهين أحدهما الجمع بين الواو والضمير ويليه أفراد الواو ، ولا يجوز أن يكون الرابط هو الضمير وحده ، وهو فاعل لما ذكره صاحب الهمع في عبارته التي سمعناها .



جاء زيد لم يضحك ، ومنه قوله :

٥٥٥ - كَانَتْ أَعْيُنُ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ تَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يُحْطَمِ

٥٥٥ - هذا البيت لزهير بن أبي سلمى المزني ، من معالقه المعروفة ، والبيت الشاهد هو

الثاني عشر من أبياتها ، ونحن نذكر لك من أولها حق نصل إليه ، وذلك قوله :

أَمِنْ أُمَّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلِّمْ  
وَدَارٌ لَهَا بِالرَّقْمَتَيْنِ كَانَهَا  
بِهَا الْعَيْنُ وَالْآرَامُ بِمَشِينِ خَلْفَةٍ  
وَقَفْتُ بِهَا مِنْ بَعْدِ عَشْرِينَ حِجَّةً  
أَنَا فِي سُفْمًا فِي مُعْرَسِ مِرْجَلٍ  
فَلَمَّا عَرَفْتُ الدَّارَ قُلْتُ لِرَبِّهَا :  
تَبَصَّرْ خَلِيلِي هَلْ تَرَى مِنْ ظَمَائِنِ  
عَلُونَ بِأَمْطِ عِتَاقٍ وَكَلَّةٍ  
وَوَرَكَانِ فِي الشُّوْبَانِ يَعْلُونَ مَتْنَهُ  
بَكْرَنْ بَكُورًا وَاسْتَحْرَنْ بِسُخْرَةٍ  
وَفِيهِنَّ مَلَهَى لِلطَّيْفِ وَمَنْظَرٍ  
كَانَتْ فُتَاتَ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ

بِحَوْمَانَةِ الدَّرَاجِ فَالْمَتَّلَمِ  
مَرَّاجِعُ وَشَمٌّ فِي نَوَاشِرِ مِعْصَمِ  
وَأَطْلَاوْهَا يَنْهَضْنَ مِنْ كُلِّ نَجْمِ  
فَلَأَيَّا عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوْشَمِ  
وَنُؤْيَا كَجِدْمِ الْخَوْضِ لَمْ يَتَّعَلِمِ  
أَلَا أَنْعَمَ صَبَاحًا أَيُّهَا الرِّبْعُ وَاسْلَمِ  
تَحْمَلُنَ بِالْعَلَمَاءِ مِنْ فَوْقِ جُرْثَمِ  
وَرَادِ حَوَاشِيهَا مُشَاكِهِةَ الدَّمِ  
عَلَيْهِنَّ دَلُّ النَّاعِمِ الْمُتَمَعِّمِ  
فَهِنَّ لَوَادِي الرَّسِّ كَأَمِيدِ اللَّفْمِ  
أُنَيْقُ لِعَيْنِ النَّاطِرِ الْمُتَوَسِّمِ  
تَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يُحْطَمِ

اللفظة : « أم أوفى » كنية امرأة « دمنة » هي ما اسود من آثار الديار بالرماد المحروق والبعر ونحوهما « بحومانة الدراج فالمتلم » الحومانة - بفتح الحاء المهملة وسكون الواو - الأرض الغليظة ، والدراج والمتلم : موضعان ، وجملة « لم تكلم » والجار والمجرور في قوله « بحومانة الدراج فالمتلم » كلاهما نعت لدمنة ، وإنما جعل الدمنة في الأرض الغليظة لأنهم كانوا يقصدون إلى النزول في حزون الأرضين وغلاظها ليكونوا بعزل عن السيل وليسهل عليهم حفر النوى وضرب أوتاد الخيام « بالرقمتين » الرقمتان : قريتان إحداهما قريبة من البصرة والأخرى قريبة من المدينة ، وأراد دارين لها إحداهما بهذه الرقمة والأخرى بتلك ؛ لأنه محال أن تكون الدار الواحدة بهذين المكانين المتباعدين « مهاجع وشم » أراد به ما كرر وجدد من الوشم « نواشر معصم » النواشر : عروق باطن الدراج ، واحدها ناشرة ، والمعصم : موضع السوار من اليد « بها العين والآرام - إلخ » العين - بكسر العين - بقر الوحش ، والآرام : الظباء ، واحدها

رُم « يمسين خلفه » يخالف بعضها بعضا فتجىء هذه وتذهب هذه ، والأطلاء : جمع الطلاء ، وهو ولد ذوات الظلف ، والمخيم : الربض « وقفت بها من بعد عشرين - إلخ » الحجة : السنة ، واللائي - بفتح فسكون - الجهد والمشقة « أنافى سفعا - إلخ » الأنافى : جمع أنفية - بضم الهمزة وسكون التاء وكسر الفاء بعدها ياء مشددة - وهى الحجر التى يوضع عليها القدر ، والسفع : جمع أسفع أو سفعا ، وهو الأسود والسوداء ، والمعرس : موضع التعريس ، وهو النزول ليلا ، وأراد به للموضع الذى يوضع فيه القدر ، والنوى - بضم فسكون - حفيرة تحفر حول الحباء لينزل المطر فيها فلا يدخل الحباء ، وجذم الحوض - بكسر الجيم وسكون الدال المعجمة - أصله ، ولم يقل : لم يهدم « ألا انعم صباحا » يدعو له بالنعمة وقت الصباح ، وخص وقت الصباح لأنه الوقت الذى تكثر فيه غارة الأعداء ، ويقال فيه بفتح العين من « انعم » وبكسرها ، كما يقال فيه « عم صباحا » بكسر العين وفتحها أيضا « تبصر خليلي - البيت » التبصر : النظر أو إدامانه وتكلفه ، والظعائن : جمع ظعينة ، وهى المرأة مطلقا ، وقيل : خاص بمن كانت فى الهودج ، والعلياء : الأرض المرتفعة ، وجرم : ماء بعينه لبنى أسد « علون بأعماط - البيت » الأعماط : جمع نمط - بفتح النون والميم - وهو ضرب من البسط ، والعتاق : الكرام ، واحدها عتيق ، والسكاة - بكسر الكاف وتشديد اللام - الستر الرقيق ، والوراد : جمع ورد ، وهو الأحمر ، والحواشى : الجوانب ، ومشاكهة : اسم فاعل من شاكه الشيء الشيء ، إذا أشبهه « ووركن فى السوبان - البيت » تقول : ورءك فلان على الدابة ؛ إذا نى رجله ووضع إحدى وركيه فى السرج ، والسوبان : اسم واد ، والدل : الهيئة ، والمتنعم : المتكلف إظهار النعمة « بكرن بكورا - البيت » بكرن : خرجن فى وقت البكرة ، واستحرن : خرجن فى وقت السحر ، والرئس : اسم واد ، وقوله « وهن كاليد للفم » يريد أنهن لا يخطنن مقصدهن كما أن اليد الفاصدة إلى الفم لا تخطئه « وفيهن ملهى للطيب - البيت » الملهى - بفتح الميم وسكون اللام - اللهو أو موضعه ، واللاطيف : المتأنق الحسن المنظر ، والأنيق : العجب ، والمتوسم : الذى يتبمع آثار الشيء ليعرف ما فيه من المحاسن وغيرها « كأن فتات العهن - البيت » العهن - بكسر العين وسكون الهاء - الصوف المصبوغ الأحمر الذى تزين به الهوداج ، وفتاته - بضم الفاء بزنة القراب - ما تنائر منه ، والفنا - بزنة العصا - شجر يسمى عنب الثعلب ، وله حب أكثره أحمر شديد الحمرة ، ولم يحطم : لم يكسر ولم يفتت ، شبه الصوف الأحمر الذى زينت به الهوداج بحب الفنا قبل تحطمه لأنه إذا تحطم ظهر داخله غير الأحمر فزال اللون الأحمر الذى هو المقصود فى التشبيه .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب ، مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب « فتات » اسم كأن ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « العهن » مضاف إليه ،

جاء زَيْدٌ وَلَمْ يَضَحِكْ ، ومنه : « أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ » وقوله :  
 ٥٠٦ - \* سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تُرِدْ إِسْقَاطَهُ \*

مجرور بالكسرة الظاهرة « في » حرف جر « كل » مجرور بـي ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من فتات الهمن ، وكل مضاف ، و « منزل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « تزلن » فعل ماض ، ونون الإناث فاعله « به » جار ومجرور متعلق بنزل ، وجملة الفعل وفاعله في محل جر صفة لمنزل « حب » خبر كأن ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الفنا » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يحطم » فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم بـلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروي ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هو يعود إلى حب الفنا ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب حال من حب الفنا .

الشاهد في قوله « لم يحطم » فإن هذه جملة فعلية فعلها مضارع منق بـلم ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من حب الفنا ، على ما بينا في إعراب البيت ، وقد ربط الشاعر هذه الجملة الحالية بصاحب الحال بالضمير المستتر في يحطم الذي هو نائب فاعله العائد إلى صاحب الحال الذي هو حب الفنا ، ولم يأت بالواو كما جاء بها النابغة في قوله « ولم ترد إسقاطه » وكما جاء بها القرآن الكريم في قوله سبحانه : ( وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ) ، فدل هذا على أنه يجوز إذا كان في جملة المضارع المنق بـلم ضمير يعود إلى صاحب الحال ترك الواو كما يجوز الإتيان بها ، ونظرك لا يحتاج إلى شيء بعد الذي فصلناه من القول وجئنا به من الشواهد في شرح الشاهد السابق ( ٥٠٤ ) .  
 ٥٠٦ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* فَتَنَّاوَلْتَهُ وَأَتَتْتَنَا بِالْيَدِ \*

وهذا البيت من كلمة جيدة للنابغة الديراني بعدها بعض العلماء في المعلقات ، وأولها قوله :

مَجْلَانٌ ذَا زَادٍ وَغَيْرُ مَزُودٍ	مِنْ آلِ مِيَةَ رَأَيْتُ أَوْ مُعْتَدٍ
لَمَّا تَزَلُّ بِرِحَالِنَا وَكَأَنَّ قَدِ	أَفَدَ التَّرْحُلُ غَيْرَ أَنْ رِكَابِنَا
وَبِذَلِكَ تَنَعَّابُ الْغُرَابِ الْأَسْوَدِ	زَعَمَ الْغُرَابُ بَأَنَّ رَخَلْتَنَا غَدًا
إِنْ كَانَ تَقَرِّيقُ الْأَحْبَةِ فِي غَدِ	لَا مَرَّحَبًا بَعْدَ وَلَا أَهْلًا بِهِ

وقبل البيت المستشهد بصدده ههنا قوله :

مَحْطُوطَةٌ الْمُتَنِّينَ غَيْرُ مُفَاصَّةٍ رِيًّا الرُّوَادِفِ بَصَّةُ الْمُتَجَرِّدِ

قَامَتْ تَرَاعَى بَيْنَ سَجْفَى كِلَيْهِ      كَالشَّمْسِ يَوْمَ طُلُوعِهَا بِالْأَسْعَدِ  
أَوْ دُرَّةٍ صَدَفِيَّةٍ غَوَاصُهَا      بِسَجِّ مَتَى يَرَاهَا يُهْلَ وَيَسْجُدِ  
أَوْ دُمِيَّةٍ مِنْ مَرْمَرٍ مَرْفُوعَةٍ      بُنِيَتْ بِأَجْرٍ يُشَادُ وَقَرَمِدِ  
سَقَطَ النَّصِيفُ وَلَمْ تَرُدْ إِسْقَاطَهُ      فَتَنَاوَلْتَهُ . . . الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
بِمُخَضَّبِ رَخِصٍ كَأَنَّ بِنَانَهُ      عَمَّ يَكَادُ مِنَ اللَّطَافَةِ يَعْقَدُ  
نَظَرَتْ إِلَيْكَ بِمَاجَةٍ لَمْ تَقْضِهَا      نَظَرَ السَّقِيمِ إِلَى وُجُوهِ الْعُودِ  
تَجَلَّوْا بِقَادِمَتِي حَمَامَةَ أَيْكَةِ      مُرَدَا أُسِيفٍ لِثَانَتُهُ بِالْإِلْمِدِ

اللفظ: « من آل مية تراعى - البيت والذي بعده » قد سبق شرح مفردات هذين البيتين عند الكلام على الشاهد (رقم ٥ ج ١ ص ١٣) « زعم الغراب - البيت » ذكروا أن النابغة كان قد قال هذا البيت على صورة غير هذه الصورة ، وهي قوله :

زَعَمَ الْغُرَابُ بَأَنَّ رِحْلَتَنَا غَدًا      وَبِذَلِكَ خَبَرْنَا الْغُدُافُ الْأَسْوَدُ

فرأى الناس فيه الإقواء - وهو اختلاف حركات روى الأبيات - وعابوه عليه فندسوا له من يغبية الأبيات ، فلما سمعها فظن لما أرادوه فغيره إلى ما ذكرنا ، والتناب : هو النعيب ، وهو بفتح التاء مصدر نعب الغراب إذا صوت ، وفي قوله « عم يكاد من اللطافة يعقد » الإقواء أيضا ، وهو ظاهر « النصيف » هو الحمار الذي تغطي به المرأة وجهها ، وسقوطه : وقوعه عن وجهها « واتقتنا باليد » يريد وضعت يدها على وجهها لتستره عنا .

الإعراب : « سقط » فعل ماضٍ « النصيف » فاعله « ولم » الواو للحال ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « ترد » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « إسقاطه » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى النصيف مضاف إليه ، مبنى على الضم في محل جر ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب حال « فتناولته » الفاء حرف عطف ، تناول : فعل ماضٍ مبنى على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هي ، والتاء للتأنيث ، وضمير الغائب العائد إلى النصيف أيضا مفعول به « واتقتنا » الواو عاطفة ، اتقى : فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هي ، والتاء للتأنيث ، ونا : مفعول به « باليد » جار ومجرور متعلق باتقت .

الشاهد فيه : قوله « ولم ترد إسقاطه » فإن هذه جملة فعلية فعلها مضارع منقح بلم ، وقد وقعت هذه الجملة الفعلية حالا من النصيف ، وفي الجملة ضمير يعود منها إلى صاحب الحال ، وهو الضمير المجرور محلا بإضافة المفعول به إليه ، وقد جاء الشاعر مع ذلك بواو الحال ؛ فيكون

وهكذا النبي بلما؛ ومنه: « أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ » .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : مذهب البصريين - إلا الأخص - لزوم « قد » مع الماضي الثابت مطلقا ظاهرة أو مقدره ، والمختار - وفاقا للكوفيين والأخص - لزومها مع المرتبط بالواو فقط ، وجواز إثباتها وحذفها في المرتبط بالضمير وحده أو بهما معا ، تمسكا بظاهر ما سبق ؛ إذ الأصل عدم التقدير ، لا سيما مع الكثرة ، نعم في ذلك أربع صور مرتبة في الكثرة هي : جاء زيد وقد قام أبوه ، ثم جاء زيد قد قام أبوه ، ثم جاء زيد وقام أبوه ، ثم جاء زيد قام أبوه ، وجعل الشارح الثالثة أقل من الرابعة ، وهو خلاف ما في التسهيل .

الثاني : تتمتع « قد » مع الماضي المتمتع ربطه بالواو ، وهو : تالي إلا ، والتلوأو ، ونذر قوله :

٥٠٧ - مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَمْ يَلْفِ حَاجَةً لِنَفْسِي إِلَّا قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا

الرابط في هذا البيت لجملة الحال صاحب الحال شيتين : واو الحال ، والضمير الراجع من جملة الحال إلى صاحب الحال . وقد بينا في شرح الشاهد ( رقم ٥٠٤ ) السابق أن هذا أحد ثلاثة أوجه في ربط الجملة المضارعية المنفية بل إذا وقعت حالا بصاحب الحال ، فارجع إليه إن شئت . ٥٠٧ - هذا البيت لقيس بن الخطيم ، من كلمة له رواها أبو تمام في ديوان الحماسة ( انظر شرح التبريزي : ج ١ ص ١٧٨ ) وروى أبو الفرج في الأغاني ( ٢ - ١٦٠ بولاق ) بعضها ، وهالك ما رواه أبو تمام :

طَعَنْتُ ابْنَ عَبْدِ الْقَيْسِ طَعْنَةً نَائِرَ  
مَلَكَتْ بِهَا كَفِّي فَأَنْهَرْتُ مَفْتَحَهَا  
يَهُونُ عَلَيَّ أَنْ تَرَدَّ جِرَاحُهَا  
وَسَاعَدَتْنِي فِيهَا ابْنُ عَمْرٍو بْنِ عَامِرٍ  
وَكُنْتُ أَمْرًا لَا أَسْمَعُ الدَّهْرَ سَبَّةً  
فَأَنَّى فِي الْحَرْبِ الصَّرُوسُ مُوَكَّلٌ  
إِذَا مَا اضْطَبَّخْتُ أُرْبَعًا حَطَّ مِثْرِي  
مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَمْ يَلْفِ حَاجَةً  
نَائِرْتُ عَدِيًّا وَالْخَطِيمَ فَلَمْ أَضِغْ

لَهَا نَفَذُ لَوْلَا الشَّعَاعُ أَضَاءَهَا  
يَرَى قَائِمٌ مِنْ دُونِهَا مَا وَّرَاءَهَا  
عِيُونَ الْأَوَاسِي إِذْ حَمَدَتْ بِلَاءَهَا  
خَدَّاشٌ فَأَدَى نِعْمَةً وَأَفَاءَهَا  
أَسْبَبُ بِهَا إِلَّا كَشَفْتُ غَطَاءَهَا  
بِإِقْدَامِ نَفْسٍ مَا أُرِيدُ بِنَاءَهَا  
وَأَتَّبَعْتُ دَلْوِي فِي السَّيَّاحِ رِشَاءَهَا  
لِنَفْسِي ... البيت ، وبعده :  
وَلَايَةَ أَشْيَاحٍ جُعِلْتُ إِزَاءَهَا

اللفظ: « طعنت ابن عبد القيس » روى هذا البيت أبو علي القالي في أماليه ( ٢ - ٢٥٩ دار الكتب ) وقال قبل إنشاده: « الشعاع: المتفرق المنتشر » وابن عبد القيس: رجل كان يسكن هجر، وكان قد قتل جد قيس بن الخطيم، في قصة ذكرها شارح الحماسة، والثائر: الآخذ بنأره الطالب له، والنفذ - بفتح النون والفاء - الحرق، وأراد أنها طعنة نافذة، ويجمع النفذ على أنفاذ، مثل بطل وأبطال، قال الشاعر:

وَعَاوِ عَوِي مِنْ غَيْرِ شَيْءٍ رَمَيْتُهُ      بِقَافِيَةٍ أَنْفَاذُهَا تَقَطُّرُ الدِّمَاءِ

ويروى « لها نقت » بالثاء المثناة - وهو الدم الذي تنفثه الطعنة، والشعاع: يروى بفتح الشين وبضمها؛ فأما من رواه بالفتح فأعما عن المتفرق والمنتشر كما قال أبو علي، وأما من رواه بالضم فأعما أراد ضوء الشمس، قال التبريزي: « والأولى أحسن » اه. يقول: طعنته طعنة من يطلب بشأره ويريد أن يشق حرارة قلبه فلم أبق غايته إلا أدركتها فلولاً الدم المنتشر المتفرق على جوانب هذه الطعنة لأضواء نفاذها من الناحية الأخرى، و« أضائها » هو جواب لولا، وكان من حقه اللام « ملكت بها كفي - البيت » ملكت بها كفي: أي تمكنت من فعلها فأطقت تصريف كفي في إيقاعها على ما أردت واشتهيت، وأنهرت فتقها: وسعت هذا الحرق بالطعنة حتى جعلته كالنهر في السعة، و« يرى قائم من دونها ما وراءها » يعني به أن من يقف أمامها يبصر ما كان وراء المظعون، كل هذا كناية عن سعتها « يهون على أن ترد جراحها - البيت » الأواصي: جمع آسية، وهي اسم فاعل مؤنث من أسوت الجرح أسوه، إذا عاجلته وداويته، والرجل آس، وجمعه آسون وآساء، يقول: إذا نظرت النساء المعالجات إلى هذه الطعنة ارتدت عيونهن عنها من قبها وشدتها ومن علمهن بالعجز عن علاجها « وساعدني فيها ابن عمرو بن عامر - البيت » أراد خدش بن زهير، وكان بين خدش والخطيم أبي قيس الشاعر صفة، وكانت للخطيم عنده يد، فذهب إليه قيس حين أراد الأخذ بنأر أبيه وجده فعاونته في ذلك، يقول: ساعدني في هذه الطعنة خدش فأدى بهذه المساعدة صنيعة كانت لي عنده وكان بهذا العمل قد رجع الصنيعة إلى مكانها « وكنت امرأ لا أسمع الدهر سبة - البيت » يروى « لا أسمع » بالبناء للجهول: أي لا يسمعي أحد سبة، حكى الروايتين التبريزي في شرح الحماسة، وهكشفت غطاءها: لم أتركها ملتبسة، وهو بهذا يشير إلى سبب قيامه بالأخذ بنأر أبيه وجده؛ فقد روى أنها قتلا وهو صغير، خافت أمه، وأخفت عنه مقتلها، إلى أن نازعه فق من قومه يوماً، فقال له الفتى: لو أقيمت شدتك على قاتل أبيك وجدك كان أولى بك، ففاظنه ذلك وذهب إلى أمه فقال لها: إن أخبرني بخبر أبي وجدى، وإلا قتلتك أو قتلت نفسي، فأخبرته، فخرج نائراً بهما « فاني في الحرب الضروس - البيت » الضروس: الشديدة، وأصل اشتقاق هذه الكلمة

من ضرس البئر ، وهو طيبها بالحجارة ، وذلك أقوى لها وأشد ، ويروى في مكانه « العوان » وهي بفتح الين والواو ، بزنة سحاب - التي قوتل فيها مرة بعد مرة « إذا ما اصطبحت أربعا - البيت » اصطبحت : شربت الصبوح ، وهو شرب أول النهار ، خط متزرى - بالحاء المعجمة مبنيا للعلوم - يريد أنه أطال متزره حتى يجبر على الأرض فيؤثر فيها خطوطا ، ويروى « حط متزرى » بالحاء المهملة مبنيا للجهول - يعني وضع على الأرض ، والراد واحد ، وما يتمدحون به جر الديول خيلاء وكبرا إذا شربوا ، وقد تقدم قريبا في هذا المعنى قول طرفة :

وَإِذَا مَا شَرِبُوهَا وَاتَّشَوْا وَهَبُوا كُلُّ أُمُومٍ وَطِيمِرٍ  
ثُمَّ رَاحُوا عَبَقُ الْمِسْكِ بِهِمْ يُلْحِقُونَ الْأَرْضَ هُدَابَ الْأَزْرِ

ومثله قول زهير :

يَجْرُونَ الْبُرُودَ وَقَدْ تَمَشَّتْ حَمِيمًا الْكَأْسُ فِيهِمْ وَالْفَنَاءُ

وقول قيس بن الخطيم « وأتبع دلوى في السماح رشاءها » الرشاء - بزنة كتاب - الحبل الذي يستقى به ، يريد أنه يجود بكل ما عنده ، وهم يقولون : أتبع الفرس لجامها ، وأتبع الدلو رشاءها ، يريدون لا تضن بالقليل بعد أن أعطيت الكثير ، وهذا المعنى الذي أراده قيس كقول عنتره :

وَإِذَا شَرَبْتُ فَإِنِّي مُسْتَهْلِكٌ مَالِي وَعِرْضِي وَإِنِّي لَمْ يَكْلَمْ

« مقى يأت هذا الموت لا يلف حاجة - البيت » إنما قال « هذا الموت » باسم الإشارة الذي يدل على حضور المشار إليه في أصل الوضع لأنه تصوره حاضرا لأنه يعلم أنه مدركه لا محالة ، وقوله « لا يلف حاجة » هو مضارع ألقى بمعنى وجد ، والضمير فيه للموت ، ويروى في مكانه « لا تلف حاجة » يبناء الفعل للجهول وإسناده إلى حاجة ، وقوله « قد قضيت قضاها » معناه فرغت منها وقضيتها مثل قضائي لأمانها « نأرت عديا والخطيم - البيت » عدى : هو جده ، والخطيم : أبوه ؛ لأنه قيس بن الخطيم بن عدى بن عمرو بن سواد بن ظفر ، الأوسى .

الإعراب : « مقى » اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وحزؤه ، وهو ظرف زمان مبنى على السكون في محل نصب بقوله « لا يلف » الآتى « يأت » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها « هذا » اسم الإشارة فاعل يأت مبنى على السكون في محل رفع « الموت » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له مرفوع باضمة الظاهرة « لا » حرف نفي ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يلف » فعل مضارع مبنى للعلوم جواب الشرط ، مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفيه ضمير مستتر جوارا تقديره هو يعود إلى الموت فاعل ، وعلى ذلك يكون قوله « حاجة » منصوبا على

أنه مفعول يلف ، ويروي « تلف » بالبناء للجھول فهو فعل مضارع مبنى للجھول جواب الشرط أيضا مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها وليس فيه ضمير مستتر وعليه يكون قوله « حاجة » مرفوعا على أنه نائب فاعل لتلف « لنفسى » اللام حرف جر ، والنفس مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على الفتح في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بحذف صفة الحاجة ، ولا يجوز أن يتعلق الجار والمجرور بيباف لأن حاجة صاحب حال على ما سياتى وهو نكرة فيجب أن يتخصص بالوصف « إلا » أداة استثناء ملغاة « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قضيت » فعل وفاعل « قضاءها » مفعول به ، وضمير الغائبة العائد إلى الحاجة مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر . وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب حال من حاجة .

الشاهر فيه : قوله « إلا قد قضيت قضاءها » فإن الجملة الواقعة بعد إلا جملة فعلية فعلها ماضى مثبت ، وقد وقعت هذه الجملة حالا من « حاجة » لأن حاجة وإن كان نكرة قد تخصص بوصفه بالجار والمجرور ، وتخصص النكرة مصحح لمبنى الحال منها ولو وقعها مبتدأ على ما علمت وربط هذه الجملة الحالية بصاحب الحال هو الضمير في قوله « قضاءها » ولا يصح ربطها بصاحب الحال بالواو لوقوعها بعد إلا على الأرجح من مذاهب العلماء ، ورأى بعضهم أنه يصح ربط الجملة الحالية الماضية الواقعة بعد إلا بصاحب الحال بالواو كما يصح ربطها بالضمير وبالأتين جميعا ، مستندا إلى قول زهير بن أبي سلمى يمدح هرم بن سنان :

نِعْمَ امْرَأٌ هَرِمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَرَرًا

والجمهور على أن ذلك شاذ لا يجوز القياس عليه ، وعندهم أن معنى « قد » مع الماضى الذى تمتنع معه الواو شاذ أيضا ، فكان ينبغى على مذهبهم أن يقول الشاعر « إلا قضيت قضاءها » كما قال عبد الله بن الدمينه وهو من شعر الحماسة :

أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَادِرًا      وَلَا وَارِدًا إِلَّا عَلَى رَقِيبٍ  
وَلَا سَائِرًا وَخَدِي وَلَا فِي جَمَاعَةٍ      مِنَ النَّاسِ إِلَّا قِيلَ أَنْتَ مُرِيبٌ

وكما قال مؤرج :

فُرِّغَتْ بِالْبَيْنِ حَتَّى مَا يُفْرَعُنِي      وَبِالْمَصَائِبِ فِي أَهْلِ وَجِيرَانِي  
لَمْ يَبْرُكِ الدَّهْرُ لِي عَلِقًا أَضَنُّ بِهِ      إِلَّا اصْطَفَاهُ بِنَايِ أَوْ بِهَجْرَانِي



الثالث : قد يُحذف رابط لفظاً فينوي ، نحو : مررتُ بالبرِّ قفِيزُ بديهم<sup>(١)</sup> : أي منه ، وقوله :

٥٠٨ - \* نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ \*  
 أي : والماء غامره .

(١) ارجع إلى ما ذكرناه عن حذف الضمير الذي يربط جملة الخبر بمبتدئه (ج ١ ص ٢٥٥) ثم اسمع ما يقول المحقق الرضى في شرح الكافية : « وقد نخلوا الاسمية من الرابطين [ يربد الواو والضمير ] عند ظهور اللابسة ، نحو قولك : خرجت زيد على الباب ، وهو قليل » اه .  
 ٥٠٨ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ مَا يَدْرِي \*

وهذا البيت من كلام الأعشى ميمون بن قيس في وصف غواص ، وهو من كلمة طويلة له في مدح قيس بن معديكرب الكندي : افتتحها بالنزل كعادتهم ، واستمر في غزله حتى شبه النغزل بها بالدرة ، واستطرد كلامه في وصف هذه الدرة ، وبيان كيفية استخراجها من البحر ، وذلك قوله :

كَجَمَانَةِ الْبَحْرِيِّ جَاءَ بِهَا	غَوَّاصُهَا مِنْ لُجَةِ الْبَحْرِ
صَلَبُ الْوُودِ رَيْسُ أَرْبَعَةٍ	مُتَخَالِفِي الْأَلْوَانِ وَالنَّجْرِ
فَتَنَازَعُوا حَتَّى إِذَا اجْتَمَعُوا	أَقْوُوا إِلَيْهِ مَقَالِدَ الْأَمْرِ
وَعَلَّتْ بِهِمْ سَجْحَاءُ خَادِمَةٍ	تَهْوَى بِهِمْ فِي لُجَةِ الْبَحْرِ
حَتَّى إِذَا مَا سَاءَ ظَنُّهُمْ	وَمَضَى بِهِمْ شَهْرٌ إِلَى شَهْرٍ
أَلْقَى مَرَّاسِيَهُ يَتَهَلَّكَةً	تَبَّتْ مَرَّاسِيهَا فَمَا تَجْرِي
فَأَنْصَبَ أَشَقَفَ رَأْسَهُ لِيَدِ	تُرَعَتْ رَبَاعِيَتَاهُ لِلصَّبْرِ
أَشْفَى يَمِجُّ الزَّيْتُ مُلْتَمِسٍ	ظَمَانٌ مُلْتَهَبٌ مِنَ الْفَقْرِ
فَقَلَّتْ أَبَاهُ فَقَالَ أَتَيْعُهُ	أَوْ أَشَقِيدَ رَغِيْبَةَ الدَّهْرِ
نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ	وَشَرِيكُهُ ... الْبَيْتِ وَبَعْدَهُ :
فَأَصَابَ مُنْيَتَهُ فَجَاءَ بِهَا	صَدْفِيَّةٌ كَمُضِيئَةِ الْجَمْرِ
يُعْطَى بِهَا مَمْنًا وَيُعْتَمَى	وَيَقُولُ صَاحِبُهُ : أَلَا تَشْرِي

اللفظ « كجانة البحرى - البيت » الجمانه - بضم الجيم وفتح الميم مخففة - حبة تعمل من فضة على هيئة الدرة ، وجمعها جمان ، بزنة دخان ، والجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف : أى هى كجانة البحرى - إلخ ، وهذا الصمير يرحع إلى المحبوبة المنفزل بها ، يريد أنها تشبه جمانه البحرى فى صفاء لونها ، والنواص : صيغة المبالغة لغائص ، وفعله غاص بغوص « صلب الغواد - البيت » صلب - بضم فسكون - أى شديد الفؤاد قويه ، وهو صفة لامواص ، ومتخالي الألوان : صفة لأربعة ، والنجر - بفتح النون وسكون الجيم - الأصل ، يريد أن هؤلاء الأربعة ألوانهم مختلفة وأصولهم مختلفة أيضا « فتنازعوا حتى إذا اجتمعوا - البيت » المقالة : جمع مقلاد ، وهو مثل مفتاح و وزنه ومعناه ، وكان حقه أن يقول مقاليد ، كما يقال مفاتيح ، وكما قال أبو عطاء السندى واسمه أفلح بن يسار ( انظر ج ١ ص ٢٩٩ ) :

لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ مُحَمَّدٌ أَلْقَتْ إِلَيْكَ مَعَدَّةً بِالْمَقَالِيدِ

ولكنه حذف الباء للتخفيف ، كما حذف كذلك فى جمع مفتاح فقيل مفتاح ، ومنه قول الله تبارك وتعالى : ( وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ ) ، ومن العلماء من يابى ذلك التخرج ، ويزعم أن المقاليد جمع مقلاد ، والمفاتيح جمع مفتاح ، والمقال جمع مقلد كبير ، والمفاتيح جمع مفتاح ، ولا يعترف بحذف الباء للتخفيف ، ونحن لا نفر ذلك التحمل ، بل نقول : إنهم قد يحذفون الباء للتخفيف كما هنا ، وقد زيدونها للاشباع كما يقولون فى جمع خاتم : خواتيم ، وكما جمع الفرزدق صيرفا على صياريف ودرها على دراهيم فى قوله :

تَنْبِي يَدَاهَا الْخَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَبِي الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ

وكما جمع القعد وهو الجبان على قعايد فى قول أم معدان الأنصارية :

كَانَتْ لَمْ هَمُّهُمْ فَرَقْنَ بَيْنَهُمْ إِذَا الْقَعَايِدُ عَنْ أُمَّتَاهَا قَعَدُوا

ولا داعى لتحمل أنه ورد خاتم بمعنى خاتم وهو الذى جمع على خواتيم ، ومعنى أنهم ألقوا لهذا النواص مقالة الأمر أنهم سلموه زمام أمرهم وجلاوه المتصرف فى شؤونهم « وعلت بهم سحباء - البيت » السحباء - بسين مهملة بعدها جيم ساكنة - أصلها الظهر ، وأراد بها هنا السفينة ، وهوى بهم : أراد به أنها تسرع بهم « ألقى مراسيه - البيت » المراسى : جمع مرساة ، بكسر الميم وسكون الراء المهملة - وهى آلة ترسى بها السفينة على البر ، والنهلكة : المفازة التى يهلك السائر فيها « قتلت أباه - البيت » : يريد أن أباه ذلك النواص قد مات من قبل فى سبيل تحصيل هذه الدرة ، فقال النواص : إما أن أتبع أبى فى الهلاك بسببها وإما أن أستفيدها وأتجو ، والرغبة : العطاء الكثير ، وقد يكون معناه المرغوبة ، فهى فهيلة بمعنى مفعولة ، وكان حقا أن تجيء بغير

ناه ولكنهم أجروه مجرى الأسماء كما قيل ذبيحة ونطيحة وأ كيلة السبع ، وإضافة الرغبة إلى الدهر من إضافة الشيء إلى زمانه ، يريد أنها التي يرغب فيها على مدى الدهور والآباد « نصف النهار » روى برفع النهار ونصبه ؛ فمن رواه بالرفع فعناه اتصف النهار ، قال صاحب الفتح : « إن بلغ الشيء نصف نفسه ففيه لغات : نصف ينصف - من باب قتل - وأنصف ينصف - بالأنف - وتنصف ، واتصف » اه . واتصاف النهار : أن تبلغ الشمس وسط السماء ، وذلك وقت الزوال . ومن رواه بالنصب فعناه بلغ ذلك الفواص نصف النهار ، قال صاحب الفتح أيضا : « نصفت الشيء نصفًا - من باب قتل - بلغت نصفه » اه . وقوله « ورفيقه » يروى في مكانه « وشريكه » وما قرىبان في المعنى المراد « فأصاب منيته - البيت » المنية - بضم الميم وسكون النون - هي ما يجتأه الإنسان ، ومثلها الأمنية - بضم الهمزة - وصدقية : مذوبة إلى الصدف ، وهو غطاء الدر ، وهو منصوب على الحال من الضمير المجرور في « بها » وقوله : « يعطى بها ثمنًا - البيت » معناه أن الناس يساومون هذا الفواص لشراء هذه الدر فيعرضون عليه ثمنًا عاليًا وهو يرضن بها ويمنمها ، ونشترى : معناه هنا تبيع ، ومنه قول الشاعر :

وَشَرَيْتُ بُرْدًا لَيْتَنِي مِنْ بَعْدِ بُرْدٍ كُنْتُ هَامَهُ

وعليه قوله تعالى في قصة يوسف عليه السلام : ( وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَاتٍ )

الإعراب : « نصف » فعل ماضٍ مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب « النهار » فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهذا على رواية الرفع ، أما على رواية النصب في نصف ضمير مستتر جوازًا تقديره هو يعود إلى الفواص المذكور في قوله « كجناية البحري جاء بها غواصها » وهذا الضمير هو الفاعل ، والنهار : مفعول به ، ومراد الشارح هنا رواية الرفع على ما سيظهر لك عند الكلام على الاستشهاد بالبيت « الماء » مبتدأ ، مرفوع بالضممة الظاهرة « غامره » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى الفواص مضاف إليه ، والجملة في محل نصب حال ، وسند كرك صاحب هذه الحال في الكلام على بيان الشاهد « ورفيقه » الواو واو الحال ، رقيق : مبتدأ ، وضمير الغائب العائد إلى الفواص مضاف إليه « بالغيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ما » نافية « يدري » فعل مضارع ، فيه ضمير مستتر تقديره هو يعود إلى رقيق ، والجملة من الفصل المضارع وفاعله في محل رفع خبر ثان ، ويجوز أن تكون هذه الجملة هي الخبر والجار والمجرور متعلقا بـ يدري ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال صاحبه هو صاحب الحال الأولى .

الشاهد في : في هذا البيت شاهدان لسألة مجيء الحال جملة اسمية : أحدهما غير مقصود للشارح في الإتيان بالبيت هنا ، والثاني مقصود له بدركه :

أما الشاهد غير المقصود للشارح في قوله « ورفيقه بالغيب ما يدري » فإن هذه جملة اسمية وقعت حالا ، وفيها رابط يربطها بصاحب الحال : أما إذا رويت « نصف النهار » رفع النهار على أنه فاعل نصف فهذه الجملة حال من النهار والرابط بينها وبينه هو الواو وحدها إجماعا ، والواو حينئذ واجبة الذكر إجماعا أيضا ، وأما إذا رويت « نصف النهار » بنصب النهار على أنه مفعول به لنصف ، وفي نصف ضمير يعود إلى الفواص ؛ فهذه الجملة حال من الضمير المستتر في نصف والرابط بينها وبينه هو الواو والضمير المحرور عملا بالإضافة في ورفيقه ، والواو حينئذ غير واجبة ولا ممتنع ، عند الجمهور ، على ما ذكرنا لك من التفصيل في شرح الشاهد ( رقم ٥٠٠ )

وأما الشاهد المقصود للشارح بالإتيان بهذا البيت في جملة « الماء غامره » فإن هذه جملة اسمية وقعت حالا ، وقد اختلف العلماء في اشتغال هذه الجملة على رابط يربطها بصاحب الحال بناء على اختلافهم في رواية البيت ؛ فمن روى « نصف النهار » برفع النهار على أنه فاعل نصف قال : إن الجملة حال من النهار ، وإنما ليست مشتتة على رابط يربطها به ؛ لأنه لا واو معها ؛ ولأن الضمير المحرور عملا بالإضافة في « غامره » لا يعود على النهار الذي هو صاحب الحال ، وإنما يعود على الفواص ، وعلى ذلك يجب تقدير الواو إجماعا ، والأصل عندهم نصف النهار والماء غامره ، وهذه رواية ذكرها الجوهري في كتابه الصحاح ، وذكرها من المتأخرين العلامة ابن هشام في معق اللبير وسند ذكر لك عبارته فيما بعد ، وهذه هي الرواية المقصودة للشارح ، وهذا التخريج هو الذي تم عليه كلامه . ومن روى « نصف النهار » بنصب النهار على أنه مفعول لنصف وعلى أن في نصف ضميرا مستترا يعود إلى الفواص في جملة « الماء غامره » حال من ذلك الضمير المستتر وهذه الجملة مشتتة على رابط يربطها بصاحب الحال ، وهو الضمير المحرور عملا بالإضافة في « غامره » فإنه يعود على الفواص الذي عاد عليه ضمير نصف ، وهذا الربط عند الزمخشري والفراء شاذ لأشهما بوحبان في الجملة الاسمية التي تقع حالا الربط بالواو سواء أذكر فيها ضمير صاحب الحال أم لم يذكر ، وهو عند الرضى قليل لا شاذ . وقد شرحن هذا الموضوع فيما تقدم بما يفنى عن إعادة شيء منه .

ومن هنا تعلم أن جملة « الماء غامره » حال من فاعل نصف على الروايتين مجعما ، غير أنه على رواية الرفع تخلو من الرابط في اللفظ فيجب تقدير الواو بالإجماع ، وعلى رواية النصب لا تخلو من الرابط في اللفظ بل هي مشتتة على ضمير صاحب الحال ، ومع اشتغالها على ضمير صاحب الحال حينئذ يختلف العلماء في وجوب تقدير الواو : فعند الفراء والزمخشري يجب ، ولا يجب عند غيرها .

قال المحقق الرضى وهو ممن روى بنصب النهار ( ١ - ١٩٤ ) : « وإن لم يكن المتبدأ ( يريد

في الجملة الاسمية الواقعة -حالا) ضمير صاحب الحال نظر : فإن كان الضمير في صدر به الجملة ، سواء كان مبتدأ نحو جاءني زيد يده على رأسه ولكنه فوه إلى في ، أو خبرا نحو خرجت مع الباري على سواد \* فلا يحكم بضعفه مجردا عن الواو ، وذلك لسكون الرابط في أول الجملة ، وإن لم يكن مصدرا ، بل نقول : هو أقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو ؛ وإن كان الضمير في آخر الجملة كقوله \* نصف النهار الماء عامره \* فلا شك في ضعفه وقلته « اه كلامه .

وقال ابن هشام في معنى اللبيب عند ذكر الأشياء التي تحتاج إلى رابط ما نصه : « الرابع : [الجملة] الواقعة حالا ، ورابطها إما الواو والضمير ، نحو : ( لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى ) أو الواو فقط ، نحو : ( لَنْ أَكَلَهُ الذَّنْبُ وَتَحْنُ عَصِيَّةٌ ) ونحو : جاء زيد والشمس طالعة ، أو الضمير فقط ، نحو : ( تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ) ، وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية [هي التي ذكر أن الرابط فيها الواو وحدها] أنه لا بد من تقدير الضمير ، أي : [والشمس] طالعة وقت مجيئه ، وزعم الزمخشري [نعا للفراء] في الثالثة [هي التي ذكر أن الرابط فيها الضمير وحده] أنها شاذة نادرة ، وليس كذلك ؛ لورودها في مواضع من التنزيل نحو ( اهبطوا بعضكم لبعض عدو ) ( فَبَدُّوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ <sup>(١)</sup> ) ( والله يَحْكُمُ لَمْ يُعْطِ لِحُكْمِهِ ) ( وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّامَأَ ) ( وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ ) . وقد تخلو منهما لفظا فيقار الضمير ، نحو : مررت بالبرقيز بدرهم ، أو الواو ، كقوله يصف غائضا لطاب اللؤلؤ اتصف النهار وهو غائض وصاحبه لا يدري ما حاله :

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْقَمِيْبِ لَا يَدْرِي « اه

وآخر عبارة ابن هشام هذه هو الذي ذكره الشارح ههنا بحروفه .  
وعن ذكر الروایتين من العلماء السيد الشريف الجرجاني في شرحه على مفتاح العالوم للسكاكي ، والعسكري في كتاب التصحيف ، وقد نقل كلامهما البغدادي في الخزانة ، قال ( ١ - ٥٤٢ بولاق ) : أما العسكري فهذا كلامه : قال الياضي : الذي يروي نصف النهار بالرفع يريد معنى الواو : أي اتصف النهار والماء غامرة ، وهو تحت الماء ، يعني النواص ، وشريكه بالقيب : أي بحيث يغيب عنه ولا يدري ما حاله ، وإنما ينوص بحبل معه طرفه وطرفه الآخر مع

(١) ليست التلاوة في القرآن هكذا كما وقع في النص ، ولكنها في سورة البقرة ( الآية ١٠٦ ) : ( نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا السِّكِّينَ كِتَابَ اللَّهِ وِرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ )

الرابع : الأكثر في الاسمية الجائز فيها الأوجه الثلاثة الربط بالواو والضمير معا ، ثم الواو وحدها ، ثم الضمير وحده ، وليس انفراد الضمير - مع قلته - بزدر<sup>(١)</sup> ، خلافا للفراء والزخشرى ؛ لما تقدم ، ومثل هذه الاسمية في ذلك - على ما يظهر - جملة المضارع المنقّى الجائز فيها الأوجه الثلاثة .

الخامس : كما يقع الحال جملة يقع أيضا ظرفا ، نحو : رأيت الهلال بين السحاب ، وجارا ومجرورا ، نحو : « فخرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ » ويتعلقان باستقرار محذوف وجوبا . وأما « فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقَرًّا عِنْدَهُ »<sup>(٢)</sup> فليس « مستقرا » فيه هو المتعلق لأنه كونه خاص ؛ إذ معناه عدم التحرك ، وذلك مطلق الوجود :

( وَالْحَالُ قَدْ يُحَذَفُ مَا فِيهَا عَمِلَ وَبَعْضُ مَا يُحَذَفُ ذِكْرُهُ حُظِّلَ )

أى : مُنِعَ .

صاحبه ، قال الرياشي : الحال إذا لم يرجع إلى الأول [ يريد صاحب الحال ] منها شيء فهو قبيح في العربية ، قال : وإذا صيرته [ يريد النهار ] ظرفا فهو جيد في العربية ، وقال اللازني : الجيد نصب النهار على الظرف « اه ، ولا يعني الرياشي ولا اللازني أن النهار في هذا البيت منصوب على أنه ظرف زمان كقولك : سرت نهارا ، وإنما يعنون أن أصله ظرف ولكنه هنا منصوب على أنه مفعول به ، وقد فطن لهذا البغدادي فقال : « وكون النصب على الظرف تجوز ، والصواب على المفعولية » اه ، ووجه التجوز الذي أشار إليه هو ما ذكرنا . وتتم لك البحث بنقل كلام السيد الشريف الجرجاني عن البغدادي أيضا ؛ إذ كانت نسخة شرحه على المفتاح ليست في متناول يدينا الآن ونحن نكتب هذا الفصل ، قال : « وأما السيد فقد قال : النهار منصوب ، من نصفت الشيء : بلفت نصفه ، والمراد طول مكثه تحت الماء ، وفي الصحاح برفع النهار ، من نصف الشيء ، بمعنى اتصف ؛ فالجملة الحالية حينئذ خالية عن الضمير أيضا ، فاحتاج إلى أن قدر الواو محذوفة : أي والماء غاصه : أي ساتره » اه ، ونحسب أنك لا تريد بعد ذلك كله شيئا ، ولكننا نشير عليك أن ترجع إلى ما ذكرناه في شرح الشاهد ( رقم ٥٠٠ ) .

(١) وأيضا ليس انفراد الواو وحدها ممتنعا ولا هو على تقدير الضمير ، خلافا لأبي الفتح

ابن جنى .

(٢) انظر الكلام على الإخبار عن المبتدأ بالظرف أو الجار والمجرور في ( ج ١ ص ٢٦٣ -

٢٦٦ ) وفي آخره بيان الوضع الذي يجب فيه حذف متعلقهما .

يعنى أنه قد يحذف عامل الحال : جوازاً ؛ لدليل حالى ، نحو : رَاشِدًا ، للقاصد سفراً ،  
ومأجوراً ، للقادم من حج ، أو مقالي ، نحو : « بَلَى قَادِرِينَ » ، « فَإِنْ خِزْتُمْ فَرَجَالًا  
أَوْ رُكْبَانًا » أى : تسافر . ورجعت ، ونجمها ، وصلوا .

ووجوباً : قياساً في أربع صور ؛ نحو : ضَرَبِي زَيْدًا قَائِمًا ، ونحو : زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا ،  
وقد مَضَتْ<sup>(١)</sup> ، والتي يُبَيَّن فيها ازدياد أو نقص بتدرج ، نحو : تَصَدَّقْ بِدِرْهِمٍ فَصَاعِدًا ،  
وَاشْتَرِ بِدِينَارٍ نَسَافِلًا ، وما ذكر للتوبيخ ، نحو : أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ ، وَأَتَمِّمِيَا مَرَّةً وَقَيْسِيَا  
أُخْرَى<sup>(٢)</sup> : أى أتوجد ، وأتمحول ، وسماعا في غير ذلك .

(١) مضت الأولى في باب المبتدأ والخبر عند الكلام على المواضع التي يحذف فيها الخبر وجوباً  
(انظر ج ١ ص ٣٠٣ وما بعدها) ومضت الثانية في منتصف باب الحال عند تقسيم الحال  
إلى مؤسسة ومؤكدة (ج ٣ ص ٨١)

(٢) ومن ذلك قول هند بنت عتبة بن ربيعة زوج أبي سفيان وأم أمير المؤمنين معاوية  
ابن أبي سفيان ؛ تقوله لمن انهزم من قریش في يوم بدر ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١  
ص ١٧٢ ) :

أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً وَفِي الْحَرْبِ أَمْثَالَ النَّسَاءِ الْعَوَارِكِ  
وقول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه والرضي :

أَفِي الْوَلَامِ أَوْلَادًا لِوَأَحِدَةٍ وَفِي الْعِيَادَةِ أَوْلَادًا لِعَلَّتِ

ونحب أن نبين لك ههنا أن هذا الذى ذكره الشارح - من أن هذه الأسماء المنصوبة المقصود  
بها توبيخ المخاطب منصوبة على الحال - مختلف فيه بين العلماء ، وليبيان هذا الاختلاف يجمل  
بنا أن نبين أنواع هذه الأسماء ، ثم نبين الخلاف الواقع في كل نوع منها ؛ فإن الخلاف فيها ليس  
مطرداً ، بل من العلماء من منع أن نصب الجميع على الحال ، ومنهم من جعل نصب بعضها على  
الحال ونصب بعضها الآخر على وجه آخر ؛ فنقول :

اعلم أن هذه الأسماء على ثلاثة أنواع : النوع الأول : صفات بحسب وضعها منصوبة لترض  
توبيخ المخاطب ، نحو : « أَقَائِمًا وَقَدْ قَعَدَ النَّاسُ » ونحو : « أَقَاعِدًا وَقَدْ سَارَ الرِّكْبُ » ، النوع  
الثاني : أسماء ليست بصفات في أصل وضعها ولكنها في تأويل الصفات ، نحو : « أَتَمِّمِيَا مَرَّةً  
وَقَيْسِيَا أُخْرَى » ، فإن تميمياً وقيسياً في قوة المنسوب إلى تميم وإلى قيس كما هو معروف ، النوع  
الثالث : أسماء ليست بصفات ولا في تأويل الصفات بحسب ذاتها ، نحو : « أَفِي السَّلْمِ أَعْيَارًا » ونحو  
« أَفِي الْوَلَامِ أَوْلَادًا لِوَأَحِدَةٍ »

إذا عرفت هذا ؛ فاعلم أن انتصاب هذه الأنواع الثلاثة عند سيبويه رحمه الله بتقدير فعل محذوف ، فما كان منها صفة أو في قوة الصفة فهو مفعول مطلق عامله فعل : من لفظه إن كان له فعل ومن معناه إن لم يكن له فعل ، وقد اشتمل هذا الرأي على إقامة الوصف مقام المصدر ، وما كان اسما غير صفة ولا في تأويل الصفة يقدر له فعل مناسب ينصبه ( وانظر لذلك كتابه : ج ١ ص ١٧١ و ١٧٢ ) ، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن جميع هذه الأنواع منصوبة على الحالية ، وذهب جار الله الزمخشري إلى أن الأسماء الصفات بحسب الوضع منصوبة على اللفظية المطلقة كذهب سيبويه ، والأسماء غير الصفات بحسب الوضع سواء أكانت في تأويل الصفات أم لم تكن منصوبة على الحالية كذهب السيرافي ، وذهب أبو العباس البرد مذهب السيرافي في الصفات . قال جار الله في المفصل في باب المفعول اللطابق : « المصادر المنصوبة بأفعال مضمرة ثلاثة أنواع : ما يستعمل إظهار فعله وإضماره ، وما لا يستعمل إظهار فعله ، وما لا فعل له أصلا ، وثلاثها تكون دعاء وغير دعاء » ثم قال بعد كلام : « وقد تجرى أسماء غير مصادر ذلك المجرى ، وهي على ضربين : جواهر [ يريد أسماء من أسماء الأعيان ] نحو قولهم : تريا وجندلا ، وفاها ليفيك ، وصفات ، نحو قولهم : هنيئا مريثا ، وعائذا بك ، وأقائما وقد تعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب » اه ، وقال في باب الحال : « ومن انتصاب الحال بعامل مضمرة قولهم للرجل : راشدا مهديا ، ومصاحبا معانا ؛ بإضمار اذهب ، وللقادم [ من حج ] : مأجورا مبرورا ، أي رجعت ، وإن أشدت شعرا أو حدثت حديثا قلت : صادقا ، بإضمار قال ، وإذا رأيت من يتعرض لأمر قلت : متعرضا لعين لم يعنه : أي دنامنه متعرضا ؛ ومنه : أخذته بدرهم فصاعدا ، أو بدرهم فزائدا : أي فذهب الثمن صاعدا أو زائدا ، ومنه : أعميا مرة وقيسيا أخرى ، كأنك قلت : أنتحول ، ومنه قوله تعالى : ( بلى قادرين ) أي بحجمها قادرين » اه كلامه . ويوضح لك ما ذكرناه أجمل توضيح قول المحقق الرضي في شرح الكافية ( ١ - ١٩٦ ) بعد أن مثل حذف عامل الحال ببيت هند ابنة عتبة وبالبيت الذي أنشدناه بعده بقولهم : أعميا مرة . إلخ ، ما نصه : « هذا الذي ذكرناه مذهب السيرافي والزمخشري ، أعني كون هذه الأسماء منصوبة على الحال ، ومذهب سيبويه - وهو الحق - انتصابها على المصدرية . قال المصنف [ يريد ابن الحاجب في شرحه على كافيته ] : لأنه ليس المراد أنك تتحول في حال كونك أعميا ، وأنكم تنتقلون في حال كونكم أعيارا ، بل المعنى تتحول هذا التحول المخصوص ، ومنها [ يريد من الأسماء المنصوبة على الحال بعامل محذوف ] عند السيرافي صفات تضمنت توبيخا على مالا ينبغي في الحال ، مع الهمزة وبدونها ، نحو قولهم : أقائما وقد تعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب ؛ وأقائما قد علم الله وقد تعد الناس ، تقديره : أقوم أقائما ؛ فهو عند السيرافي حال مؤكدة ، وأما عند سيبويه والبرد



نحو: هَنِيتًا لَكَ<sup>(١)</sup>: أى ثبت لك الخير هنيئًا ، أو هَنَّاكَ هَنِيتًا<sup>(٢)</sup> .

والزخمشرى فالصفة قائمة مقام المصدر: أى أتقوم قياما ، ويجوز رفع هذين القسمين على أنهما خبران للبتداء؛ فنقول: أعمى مرة ، وأقام قد علم الله: أى أنت تيمى ، وهو قائم قد علم الله؛ والعلة في وجوب حذف العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله « اه كلامه (١) من هذا قول كثير عزة:

هَنِيتًا مَرِيئًا غَيْرَ دَاءٍ مُخَايِرٍ  
لِعِزَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَطَّتْ

وقول الآخر:

هَنِيتًا لِأَرْبَابِ النَّعِيمِ نَعِيمُهُمْ  
وَلِلْعَاشِقِ الْمُسْكِينِ مَا يَتَجَرَّعُ

وقول الآخر:

هَنِيتًا لِأَرْبَابِ الْبُيُوتِ بِيُوتِهِمْ  
وَلِلْعَرَبِ الْمُسْكِينِ مَا يَتَسَّسُ

وقد تقدم ذكر هذه الشواهد الثلاثة في تعليلاتنا على هذا التشرح في باب المفعول المطلق (ج ٢ ص ٣٥٩) وستعرف عما قريب السر في تكرارها .

(٢) يشير الشارح بذكر هذين التخريجين إلى أنه يجوز في نحو قولك «هنيئا لك» وجهان من وجوه الإعراب: أحدهما: أن يكون «هنيئا» مفعولا مطلقا عامله فعل محذوف من لفظه ، وتقدير الكلام: هناك الأمر هنيئا ، وثانيهما أن يكون «هنيئا» حالا من فاعل فعل محذوف ، وتقدير الكلام على هذا: ثبت لك ذلك الأمر هنيئا ، وهى صفة وليس بمصدر ، فعلى الوجه الأول يكون من نيابة الصفة عن المصدر ، وعلى الوجه الثانى يبقى بدون تأويل ، والوجه الأول من هذين الوجهين هو مذهب سيويه رحمه الله وتبعه فيه جار الله الزخمشرى في المفضل ، وفى عبارته التى نقلناها لك فى البحث السابق ما يدل على ذلك ، وهذا الوجه هو الذى خرجنا عليه الشواهد الثلاثة فى باب المفعول المطلق ، والوجه الثانى هو ما ذهب إليه أبو سعيد السيرافى رحمه الله ، قال سيويه (١ - ١٥٩): « هذا باب ما أجرى مجرى المصادر المدعوبها من الصفات ، وذلك قولك: هنيئا مريئا ، كأنك قلت: ثبت لك هنيئا مريئا وهنأ ذلك هنيئا ، وإنما نصبه لأنه ذكر لك خير أصابه رجل فقلت: هنيئا مريئا ، كأنك قلت: ثبت ذلك له هنيئا مريئا ، فاختزل الفعل لأنه صار بدلا من اللفظ بقولك: هنأك ، وبدلك على أنه على إضمار هنأك قول الأخطل:

إِلَى إِتَامٍ تَفَادِينًا فَوَاضِلُهُ  
أَظْفَرَهُ اللَّهُ فَلَيْهِنِي لَهُ الظَّفَرُ

كأنه إذا قال هنيئا له الظفر فقد قال: ليهينى له الظفر ، وإذا قال ليهينى له الظفر فقد قال: هنيئا له الظفر؛ فكل واحد منهما يدل من صاحبه؛ ولذلك اختزلوا الفعل هنا كما اختزلوه فى قولهم: الحذر؛ فالظفر والهنء قد عمل فيهما الفعل ، والظفر بمنزلة الاسم فى قوله هنأ ذلك ، حين مثل ، وكذلك قول الشاعر: هنيئا لأرباب البيوت بيوتهم بيت البيت « اه كلامه .

﴿ تنبيه ﴾ : قد تحذف الحال للقرينة ، وأكثر ما يكون ذلك إذا كانت قولاً أغنى عنه المقول ، نحو : « وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » أي : قائلين ذلك ، « وَإِذِ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا » أي : قائلين ذلك .  
﴿ خاتمة ﴾ : تنقسم الحال باعتبارات :

الأول ، باعتبار انتقالها عن صاحبها ولزومها له ، إلى المنتقلة - وهو الغالب - والملازمة .  
والثاني ، باعتبار قصدتها لذاتها وعدمه ، إلى المقصودة - وهو الغالب - والموطئة ، وهي الجامدة الموصوفة .

والثالث ، باعتبار التبيين والتوكيد ، إلى المبيّنة - وهو الغالب ؛ وتسمى المؤسسة - والمؤكدّة ، وهي التي يستفاد معناها بدونها . وقد تقدمت هذه الأقسام .

والرابع ، باعتبار جريانها على مَنْ هي له وغيره ، إلى الحقيقية - وهو الغالب - والسببية ، نحو : مرّرتُ بالدار قائماً سكراناً .

والخامس ، باعتبار الزمان ، إلى مقارنة لعاملها - وهو الغالب - ومقدّرة ، وهي المستقبلية ، نحو : مرّرتُ برجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً ، أي : مقدراً ذلك ، ومنه : « أَدْخُلُوهَا خَالِدِينَ » « لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ » أي : ناوين ذلك ، قيل : وماضية ، ومثل لها في المنفى بجاء زيدٍ أمسٍ ركباً ، وسماها محكيّة ، وفيه نظر (١) .

وبعد تقرير الكلام على هذا الوجه يمكنك أن تدرك أن الصبان رحمه الله لم يتفطن لهذه الإشارة الخفية ؛ إذ جعل التقديرين جميعاً من باب الحال وأحدهما على أن الحال مؤكدة والآخر على أنها مؤسسة .

(١) وجه النظر في هذا القسم أن المدار في مقارنة الحال وعدم مقارنتها إنما هو على مقارنتها لعاملها ، كما ذكر الشارح في صدر هذا التقسيم ، ولا شك أن القى سماها ابن هشام ماضية هي عند التحقيق مقارنة لعاملها في زمانه ، والظاهر أن ابن هشام فهم أن الغرض مقارنتها لزمان التكلم ، ولو كان كما ظنه لتحقق وجود هذا القسم ؛ لكن الأمر ليس كما ظن ، بل هو على ما قدمنا ؛ لاجرم لم يكن لهذا القسم وجود ، فان قلت : فالوصف الذي وقع حالاً قد أريد به الزمن الماضي . قلت : لا ضرر في ذلك ؛ لأن أقصى ما فيه أن يكون استعمالاً مجازياً ؛ ولا حرج فيه .

## التَّمْيِيزُ

يقال : تَمْيِيزُ وَتَمْيِيزٌ ، وَتَبْيِينٌ وَتَبْيِينٌ ، وَتَفْسِيرٌ وَتَفْسِيرٌ .

وهو في الاصطلاح ( أَسْمٌ بِمَعْنَى مِّنْ مُّبِينٍ نَكْرَةً ) .

فاسم : جنس ، ومعنى من : مُخْرَجٌ لِمَا لَيْسَ بِمَعْنَى مِّنْ ؛ كَالْحَالِ فَإِنَّهُ بِمَعْنَى فِي ، وَتَبْيِينٌ : مَخْرَجٌ لِاسْمِ « لَا » التَّيْرَةِ ، وَنَحْوِ « ذَنْبًا » مِنْ قَوْلِهِ :

\* أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا لَسْتُ مُحْصِيَهُ (١) \*

ونكرة : مخرج لنحو الحَسَنِ وَجِهَهُ ،

ثم ما استكمل هذه القيود ( يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ ) من البهيمات ،

والبهيمُ المقتصر للتَّمْيِيزِ نوعان : جملة ، ومفردٌ دالٌّ على مقدار ،

فتَمْيِيزُ الجملة : رَفَعُ إِبْهَامٍ مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ نَسْبَةٍ عَامِلٍ — فَمَلَا كَانَ أَوْ مَا جَرَى مَجْرَاهُ مِنْ

مصدر أو وصف أو اسم فعل — إلى معذوله من فاعل أو مفعول ، نحو : طَابَ زَيْدٌ نَفْسًا ،

« وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا » ، وَالتَّمْيِيزُ فِي مِثْلِهِ مُحْوَلٌ عَنِ الْفَاعِلِ ، وَالْأَصْلُ : طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ ،

وَاشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ ، وَنَحْوُ : غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجْرًا « وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا » وَالتَّمْيِيزُ

فِيهِ مُحْوَلٌ عَنِ الْفِعْلِ ، وَالْأَصْلُ : غَرَسْتُ شَجَرَ الْأَرْضِ ، وَفَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ ، وَتَقُولُ :

عَجِبْتُ مِنْ طَيْبِ زَيْدٍ نَفْسًا ، وَزَيْدٌ طَيْبٌ نَفْسًا ، وَسَرَّعَانَ ذَا إِهَالَةَ (٢) ،

(١) هذا مصدر بيت ، وعجزه :

\* رَبِّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ وَالْعَمَلُ \*

وهد سبق شرحه بما لا مزيد عليه ( ج ٢ ص ٢٨٦ ) .

(٢) هذا مثل من أمثال العرب يضربونه لمن يخبر بمحصل شيء من الأشياء قبل الوقت

المعهود حصوله فيه . وأصله - كما قال البيهقي (١- ٢٢٧ الحبرية) - أن أعرابيا كانت له نهجة عجفاء ،

وناصب التمييز في هذا النوع ، عند سيديويه والمبرد والملازني ومن وافقهم ، هو العامل الذي تضمنته الجملة ، لا نفس الجملة ، وهو الذي يقتضيه كلام الناظم في آخر الباب ، ونصّ عليه في غير هذا الكتاب . وذهب قوم إلى أن الناصب له نفس الجملة ، واختاره ابن عصفور ونسبه للمحققين . ويصح تخريج كلامه هنا على اللذين ؛ فلا اعتراض ؛ لأنه يصح أن يقال : إنه فسّر العامل ؛ لأنه رفع إبهام نسبتته إلى معموله ، وإنه فسر الجملة ؛ لأنه رفع إبهام ما تضمنته من النسبة .

وأما تمييز المفرد فإنه : رَفَعُ إِبْهَامِ ما دَلَّ عَلَيْهِ من مقدار مساحيٍّ أو كَيْلِيٍّ أو وَزْنِيٍّ .

وكان رعامها يسيل من منخريها لهزها ؛ فقيل له : ما هذا الذي يسيل من أنف نعتك ؟ فقال : ودكها ، فقال له السائل : سرعان ذا إهالة . والرعام - بالعين المهملة بزنة غراب - هو مخاط الأنف ، والودك - بفتح الواو بعدها دال مهملة مفتوحة - هو الشحم ، والإهالة - بكسر الهمزة وفتح الهاء مخففة - الشحم ، أو ما ذاب منه خاصة . وقد ذكر صاحب القاموس هذا المثل مرتين : إحداهما في مادة ( س ر ع ) وقال : « وأما سرعان ذا إهالة فأصله أن رجلا كانت له نعجة عجفاء ورعامها يسيل من منخريها لهزها ، فقيل له : ما هذا ؟ فقال : ودكها ! فقال السائل ذلك . ونصب إهالة على الحال : أي سرع هذا الرعام حال كونه إهالة ، أو تمييز على تقدير نقل الفعل ، كقولهم : تصبب زيد عرفا ، والتقدير : سرعان إهالة هذه ، يضرب لمن يخبر بكيونة الشيء قبل وقته » اه كلامه . وثانيتها في مادة ( أ ه ل ) وقال : « واستأهل فلان : أخذ الإهالة ، للشحم ، أو ما أذيب منه ، أو الزيت وكل ما اتدم به » اه . و « سرعان » اسم فعل ماض بمعنى سرع ، وسينه الهملة بالحركات الثلاث ، قال الجدي : « وسرعان مثلثة السين : أي سرع ... وسرعان يستعمل خبرا محضا ، وخبرا فيه معنى التعجب ، ومنه لسرعان ما صنعت : أي ما أسرع » اه ، و « ذا » في المثل اسم إشارة فاعل باسم الفعل ، و « إهالة » تمييز ، وقد سمعت في كلام القاموس أنه قيل إنه حال . وقد قالوا : سُرْعَانُ ذَاخِرُوجَا ، وهو مثله في الاستشهاد هنا . وإذا تحققت بما نقلناه لك عن أهل اللغة ورأيت ما ذكره العلامة الصبان والشمس الإنجابي في شرح هذا المثل أخذك العجب العاجب مما دوناه مع اطلاع العلامة الصبان على القاموس ونقله عنه ما نقلناه ، ومع علمه بأن مادة الإهالة بمعنى اشحم ( أ ه ل ) وبمعنى الإخافة ( ه و ل )

( كَشْبِرُ أَرْضًا وَقَفِيرٌ بُرًّا وَمَنْوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا )

وناصب التمييز في هذا النوع يميزه بلا خلاف .

( وَبَعْدَ ذِي ) المقدرات الثلاث ( وَتَحْوَاهَا ) مما أجزته العرب مجراها في الافتقار إلى ميز ، وهي الأوعية المراد بها المقدار : كذَنُوبٍ مَاءً ، وَحُبِّ عَسَلًا ، وَنَحْيٍ سَمْنًا ، وَرَأْقُودٍ خَلًّا ، وما حمل على ذلك من نحو : لَفَا مِثْلَهَا إِبِلًا ، وَغَيْرُهَا شَاءً ، وما كان فرعاً للتمييز ، نحو : خَاتَمٌ حَدِيدًا ، وَبَابٌ سَاجًا ، وَجَبَّةٌ خَرًّا ( أَجْرُزُهُ إِذَا \* أَصْفَتْهَا ) إليه ( كَمَدُّ حِنطَةٍ غَدَاً ) وشبْرُ أَرْضٍ ، وَمَنْوَا تَمْرٍ ، وَذَنُوبُ مَاءٍ ، وَحُبُّ عَسَلٍ ، وَخَاتَمٌ حَدِيدٍ ، وَبَابٌ سَاجٍ .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : النصب في نحو « ذَنُوبُ مَاءً » و « حُبُّ عَسَلًا » أولى من الجر ؛ لأن النصب يدل على أن المتكلم أراد أن عنده ما يملأ الوعاء المذكور من الجنس المذكور ، وأما الجر فيحتمل أن يكون مراده ذلك وأن يكون مراده بيان أن عنده الوعاء الصالح لذلك . الثاني : إنما يذكر تمييز العدد مع تمييز هذه المقدرات ؛ لأن له باباً يذكره فيه ، ولا نفراد تمييزها بأحكام : منها جواز الوجهين المذكورين ، وتمييز العدد إما واجب النصب كعشرين درهماً ، أو واجب الجر بالإضافة كما تقي درهماً ؛ ومنها جواز الجر بمن كما سيأتي ؛ ومنها أنه يميز تمييز العدد إذا وقعت هذه المقدرات تمييزاً له ، نحو : عشرين مَدًّا بُرًّا ، وثلاثين رِطْلًا عَسَلًا ، وأربعين شِبْرًا أَرْضًا .

( وَالنَّصْبُ ) للتمييز ( بَعْدَ مَا أُضِيفَ ) من هذه المقدرات لغير التمييز ( وَجَبًا \* إِنْ كَانَ ) المضاف لا يصح إغناؤه عن المضاف إليه ( مِثْلُ ) « فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ ( مِلٌّ الْأَرْضِ ذَهَبًا ) » مافي السماء قَدْرٌ رَاحَةٍ سَحَابًا ؛ إذ لا يصح ملء ذهب ، ولا قدر سحاب ، فإن صح إغناء المضاف عن المضاف إليه جاز نصب التمييز ، وجاز جره بالإضافة بعد حذف المضاف إليه ، نحو : هو أشجع الناس رَجُلًا ، وهو أشجع رَجُلٍ .

﴿ تنبيه ﴾ : محلُّ ما ذكره من وجوب نصب هذا التمييز ، هو إذا لم يرد جره بمن كما يذكره

بعد ، وقد أعطى ذلك أيضاً بالمثال اهـ

( وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى أَنْصَبُ ) على التمييز ( بِأَفْعَلًا \* مُفَضَّلًا ) له على غيره ، والفاعل في المعنى هو السَّبْبِيُّ ، وعلامته : أن يصلح للفاعلية عند جعل أَفْعَلٍ فِعْلًا ( كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا )

وَأَكْثَرُ مَالًا ؛ إِذِ يَصَحُّ أَنْ يُقَالَ : أَنْتَ عَلَا مَنْزِلُكَ وَكَثُرَ مَالُكَ ، أَمَا مَا لَيْسَ فَاعِلًا فِي الْمَعْنَى - وَهُوَ مَا أَفْضَلَ التَّفْضِيلِ بَعْضُهُ ، وَعِلَامَتُهُ : أَنْ يَصَحَّ أَنْ يُوضَعَ مَوْضِعَ أَفْضَلَ بَعْضٌ وَيُضَافُ إِلَى جَمْعٍ قَائِمٍ مَقَامَهُ ، نَحْوُ : زَيْدٌ أَفْضَلُ فَقِيهِ ؛ فَإِنَّهُ يَصَحُّ فِيهِ أَنْ يُقَالَ : زَيْدٌ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ - فَهَذَا النَّوْعُ يَجِبُ جَرُّهُ بِالْإِضَافَةِ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ أَفْضَلَ التَّفْضِيلِ مُضَافًا إِلَى غَيْرِهِ ؛ فَيُنْصَبُ ، نَحْوُ : زَيْدٌ أَكْرَمُ النَّاسِ رَجُلًا .

( وَبَعْدَ كُلِّ مَا أَقْتَضَى تَعَجُّبًا \* مَيِّزًا كَأَكْرَمٍ بِأَبِي بَكْرٍ ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ( أَبَا ) وَمَا أَكْرَمَهُ أَبَا ، وَلِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا <sup>(١)</sup> ، وَحَسْبُكَ بِهِ كَافِلًا ، وَكَفَى بِاللَّهِ عَالِمًا ،

(١) فِي هَذَا الْمَثَلِ وَمَا أَشْبَهَهُ أَمْرَانِ يَجِبُ أَنْ نُنَبِّهَ إِلَيْهِمَا :

الأمر الأول : أَنَّ الْعُلَمَاءَ مُخْتَلِفِينَ فِي « فَارِسًا » مِنْ قَوْلِهِمْ : لَّهُ دَرَّةٌ فَارِسًا ، فَهَمُّ مِنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ حَالٌ ، بِحُجَّةٍ أَنَّهُ مُشْتَقٌّ ، وَالْأَصْلُ فِي الْحَالِ الْإِشْتِقَاقُ وَفِي التَّمْيِيزِ الْجُمُودُ ، وَمِنْهُمْ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ تَمْيِيزٌ ، بِحُجَّةٍ أَنَّ الْمَعْنَى لَيْسَ التَّعَجُّبُ مِنَ الْمَحْدَثِ عَنْهُ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى عَلَى التَّعَجُّبِ مِنْهُ لِأَنَّهُ فَارِسٌ ، وَالتَّمْيِيزُ هُوَ الَّذِي يَفِيدُ الْمَعْنَى لِلرَّادِ لَا الْحَالُ . وَنَحْنُ نَرْجِحُ قَوْلَ الدِّينِ ذَهَبُوا إِلَى كَوْنِهِ تَمْيِيزًا لِثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ : الْأَوَّلُ : أَنَا لَا نَسْلَمُ مَا ادَّعَوْهُ مِنْ لُزُومِ التَّمْيِيزِ لِلْجُمُودِ ، بَلْ قَدْ يَكُونُ مُشْتَقًّا ، وَعَمَّنْ نَصَّ عَلَى هَذَا ابْنُ هِشَامٍ ، وَالثَّانِي : أَنَا رَأَيْنَا الْعَرَبَ تَسْتَعْمَلُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَسْمَاءَ جَامِدَةً كَثِيرًا وَهِيَ بِالتَّمْيِيزِ أُخْرَى لِمَا ذَكَرْتُمْ ، وَالثَّلَاثُ : أَنَا رَأَيْنَاهُمْ يَسْتَعْمَلُونَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَسْمَاءَ يَدْخُلُونَ عَلَيْهَا « مِنْ » كَقَوْلِ الشَّاعِرِ ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الرِّضِيِّ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ :

لِلَّهِ دَرَّةٌ أَنْوَشِرَوَانٍ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالذُّوْنِ وَالسَّقَلِ

وَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ الَّذِي عَلَى الْمَعْنَى « مِنْ » هُوَ التَّمْيِيزُ لَا الْحَالُ ؛ فَحَيْثُ صَرَّحَ بِهَا فِي مَوْضِعٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ نَعْلَمُ أَنَّ الْأِسْمَ الَّذِي لَمْ يَصْرَحْ بِهَا مَعَهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ يَكُونُ تَمْيِيزًا ؛ لِأَنَّا نَعْلَمُ أَنَّ جَرُّ التَّمْيِيزِ يَمْنُ جَائِزٌ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ . وَيُؤَكِّدُ لَكَ هَذَا الْكَلَامُ عَلَى التَّفْصِيلِ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ أَنْ تَقْرَأَ مَا يَقُولُ الْحَقُّ الرِّضِيُّ ، قَالَ ( ١ - ٢٠٤ ) : « لَّهُ دَرَّةٌ ، أَوْ دَرَّةٌ زَيْدٌ ، فَارِسًا ، وَكَفَى زَيْدٌ شِجَاعًا ، قَالَ الْأَكْثَرُونَ : الصِّفَةُ تَمْيِيزٌ ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : هِيَ حَالٌ ، أَيْ مَا أَعْجَبَهُ فِي حَالِ فَرُوسِيَّتِهِ وَرَجَّحَ الْمَصْنَفُ [ يَرِيدُ ابْنَ الْحَاجِبِ فِي شَرْحِهِ عَلَى كَافِيَّتِهِ ] الْأَوَّلُ ، قَالَ : لِأَنَّ الدِّينِيَّ مَدَّحَهُ مُطْلَقًا بِالْفَرُوسِيَّةِ ؛ فَإِذَا جَعَلَ حَالًا اخْتَصَّ الْمَدْحَ وَتَقَيَّدَ بِحَالِ فَرُوسِيَّتِهِ ، وَأَنَا لَا أَرَى بَيْنَهُمَا فَرْقًا ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى التَّمْيِيزُ عِنْدَهُ : مَا أَحْسَنَ فَرُوسِيَّتَهُ ، فَلَا يَمْدَحُهُ فِي غَيْرِ حَالِ الْفَرُوسِيَّةِ إِلَّا بِهَا ، وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْمُسْتَفَادُ مِنْ مَا أَحْسَنَهُ فِي حَالِ فَرُوسِيَّتِهِ ، وَنَصَّرِيحُهُمْ يَمْنُ فِي : لَّهُ دَرَّةٌ مِنْ فَارِسٍ ، دَلِيلٌ

على أنه تمييز « اه كلامه . ونحن لا نوافقه أصلاً فيما رد به على ابن الحاجب من ادعاء أنه لا فرق في المعنى بين جهله حالاً وجهله تمييزاً ، وشتان ما بين أن أثبت لإنسان صفة لا تفارقه فأمدحه بهذه الصفة ، وأن أصفه بوصف طارئ عليه وأقول إنه يمدوح في حال حصول هذا الوصف له ، فإن المدح في الأول مستمر لا يفارقه ، وهو في الثاني زائل بفارقة هذا الوصف ، فافهم ذلك وثبت منه ، وانظر بعد ذلك معنى اللبيب ( ج ٢ ص ٩٠ ) .

والأمر الثاني : إذا اعتبرنا « فارساً » تمييزاً كما هو الحق ، أف يكون من تمييز النسبة أم يكون من تمييز المفرد ؟ والحق في هذه المسألة أنه متردد بين أن يكون من تمييز النسبة وأن يكون من تمييز المفرد ، فليس هو من أحدهما دائماً ، وقبل أن نذكر لك موضع كل واحد منهما في هذا المثال نلت ذهنك إلى أن المقصود من التمييز رفع إسماء حاصل قبله ؛ إما في مفرد كأن يكون ضميراً لم يذكر مرجعه وكأن يكون قدراً صالحاً للتفسير بأحد مقدرات كثيرة ، وإما في جملة على ما هو معروف لك ، إذا علمت هذا ونظرت إليه نظرة صحيحة فاعلم أن الضمير المجرور محلاً للإضافة في « دره » وما أشبهه إما أن يكون قبل التمييز مبيناً معروف المرجع كأن يذكر قبله الاسم الذي يعود إليه نحو أن تقول : زرت إبراهيم فله دره رجلاً ، أو يكون ضمير خطاب لحاضر نحو أن تقول : لقد أديت واجبك فله درك رجلاً ، وإما أن يكون الضمير غير مبين ؛ فإن كان الضمير مبيناً قبل التمييز كان التمييز تمييز نسبة ؛ لأن مفردات الكلام بينة المعاني فلا حاجة بأحدها إلى البيان ، وإن كان الضمير غير مبين قبل التمييز كان هذا التمييز تمييز مفرد ، والأمر أوضح من أن يدل عليه ، ولكننا نسمعك مع ذلك عبارة شيخ المحققين رضی اللہ عنہم الإستراباذي في هذه المسألة تعلم علم هذه المسألة ولتعرف نظائر هذا المثال ، قال ( ١ - ٢٠٠ ) : « وقد يكون الاسم في نفسه تاماً ، لا بشيء آخر ، أعني مما لا يجوز إضافته ، فينتصب عنه التمييز وذلك في شيتين : أحدهما الضمير ، وهو الأكثر ، وذلك في الأضرب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كواضع التعجب نحو : يَا لَهُ رَجُلًا ، وَيَا لَهَا قِصَّةً ، وَيَا لَكَ لَيْلًا ، وَيُؤَيِّدُهُمَا خُطَّةً ، وَمَا أَحْسَنَهَا مُقَلَّةً ، وَلِلَّهِ دَرَّةُ رَجُلًا جَاءَنِي ، وَيُؤَيِّدُهُ رَجُلًا لَقِيْتَهُ ، وَكَذَا وَيْلَهُ ، وَكَذَا نَعْمَ رَجُلًا ، وَبئسَ عَبْدًا ، وَسَاءَ مَثَلًا ، ومن هذا الباب - أي الذي فيه التفخيم - رَبُّهُ رَجُلًا لَقِيْتَهُ ، إذ هو جواب في التقدير لمن قال : مالقيت رجلاً ؛ فكانه قيل : لقيت رجلاً أي رجل ، رداً عليه ؛ ولا ريب في أن التمييز في نعم وما بعده عن المفرد ، وهو الضمير ، وأما فيما قبله - أعني من وَيْلَهُ إِلَى يَا لَهُ - فينظر : فإن كان الضمير فيها مبهماً لا يعرف المقصود منه فالتمييز عن المفرد أيضاً : كقوله كرم الله وجهه في تهج البلاغة : يَا لَهُ بِرَأْمًا مَا أَبَدَّهُ ، وقول امرئ القيس :

وَ \* يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ <sup>(١)</sup> \* .

( وَأَجْرُزٌ بَيْنَ ) لفظاً كلَّ تمييزٍ صالحٍ لمباشرتها ، ( إِنْ شِئْتَ ) ؛ لأنها فيه معنى ؛ كما أن كُلَّ ظَرْفٍ فِيهِ مَعْنَى فِي ، وَبَعْضُهُ صَالِحٌ لِمَبَاشَرَتِهَا ، وَكُلُّ تَمْيِيزٍ فَإِنَّهُ صَالِحٌ لِمَبَاشَرَةٍ مِنْ ( غَيْرِ ذِي الْعَدَدِ \* وَالْفَاعِلِ ) فِي ( الْمَعْنَى ) الْحَوَالِ عَنِ الْفَاعِلِ فِي الصَّنَاعَةِ : ( كَطَبِ نَفْسًا تَقْدِ ) إِذْ أَصْلُهُ لَتَطَبِ نَفْسِكَ ، فَهَذَا لَا يَصَاحِبَانِ لِمَبَاشَرَتِهَا ، فَلَا يُقَالُ : عِنْدِي عَشْرُونَ مِنْ عَبْدٍ ، وَلَا طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ ، وَمِنْهُ نَحْوُ : أَنْتِ أَعْلَى مَنْزِلًا ؛ وَيَجُوزُ فِيهَا سِوَاهَا ، نَحْوُ : عِنْدِي قَفِيزٌ مِنْ بُرٍّ ، وَشَيْرٌ مِنْ أَرْضٍ ، وَمَنْوَانٌ مِنْ عَسَلٍ ، وَمَا أَحْسَنَتْهُ مِنْ رَجُلٍ .

( تَنْبِيهَاتٌ ) : الْأَوَّلُ : كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَسْتَنَى - مَعَ مَا اسْتِثْنَاهُ - التَّمْيِيزَ الْحَوَالِ عَنِ الْمَفْعُولِ : نَحْوُ : غَرَسْتُ الْأَرْضَ شَجَرًا ، وَ « فَجَّرْنَا الْأَرْضَ عَيْونًا » ، وَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا أَدْبًا ؛ فَإِنَّهُ يَمْتَنِعُ فِيهِ الْجُرْمَانِ .

فَيَالِكَ مِنْ لَيْلٍ كَانَ نُجُومُهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْقَتْلِ شُدَّتْ بِيَدَيْهِ

وقول ذي الرمة :

وَيَلْمُهُا رَوْحَةً وَالرَّيْحُ مُعْصِفَةٌ وَالغَيْثُ مَرْتَجِزٌ وَاللَّيْلُ مُقْتَرِبٌ

وإن عرف المقصود من الضمير : برجوعه إلى سابق معين ، كقولك : جاءني زيد فيأله رجلا ، ويولمه فارسا ، ويأويحه رجلا ، ولقيت زيدا فله دره رجلا . أو بالخطاب لشخص معين ، نحو : قلت لزيد : يالك من شجاع ، والله درك من رجل ، ونحو ذلك - فليس التمييز عن المفرد ؛ لأنه لا إبهام إذا في الضمير ، بل عن النسبة الحاصلة بالإضافة كما يكون كذلك إذا كان المضاف إليه فيها ظاهرا ، نحو : يا لزيد رجلا ، وكقول الشاعر :

وَيَلْمُ أَيَّامَ الشَّبَابِ مَعِيشَةً مَعَ الْكُتْرِ بَعْطَاهُ الْفَقَى الْمُتَلَفُ النَّدَى

ولله در زيد رجلا » اه كلامه .

(١) هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس ، وصدوره قوله :

\* بَأَنْتِ لِنَحْرُنَا عَفَارَةٌ \*

وقد تقدم شرح هذا البيت بما لا مزيد عليه في شواهد باب الحلال ، وبيننا هناك أن كثيرا من العلماء يرون أن « جاره » تمييز ، وفي كلامنا هناك ما يؤيد هذا الوجه من الإعراب ويرجحه على الحالية ، فارجع إلى ذلك إن شئت ( ج ٣ ص ٦٣ )



الثاني : تقييد الفاعل في المعنى بكونه محولا عن الفاعل في الصناعة لإخراج نحو : لله

دَرَّةٌ فَارِسًا

٥٠٩ — ... .. وأَبْرَحْتَ جَارًا

٥٠٩ — هذه قطعة صغيرة من بيت ، والنحويون يروونه تبعاً لشرح كتاب سيبويه هكذا :

تَقُولُ أُبْنِي حِينَ جَدَّ الرَّحِي لُ : أَبْرَحْتَ رَبًّا وَأَبْرَحْتَ جَارًا

وليس كما رووه ، وإنما الرواية الصحيحة فيه هكذا :

أَقُولُ لَهَا حِينَ جَدَّ الرَّحِي لُ : أَبْرَحْتَ رَبًّا وَأَبْرَحْتَ جَارًا

وستأتي رواية ثالثة في أثناء شرح مفردات الكلمة ، وهذا بيت للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدة له يمدح فيها قيس بن معد يكرب السكندی ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

أَزْمَعْتَ مِنْ آلِ لَيْلَى ابْتِكَارًا وَسَطَّطْتَ عَلَيَّ ذِي هَوَى أَنْ تَزَارَا

وقبل البيت المستشهد به هنا قوله :

وَشَوْقٍ عَلَوْقٍ تَنَاسَيْتُهُ زِيَاةً تَسْتَخَفُ الضَّفَارَا

بَقِيَّةً نَحْسٍ مِنَ الرَّاسِمَا تِ بِيضٍ تُشْبِهَنَّ الصُّوَارَا

دُفِعْنَ إِلَى أَثْنَيْنِ عِنْدَ الْخُصُوصِ وَقَدْ حَسِبَا يَبْنِيَنَّ الْإِصَارَا

فَهَذَا يُمَدُّ لَهَا أَنْتَلَا وَيَنْقَلُ ذَا بَيْنَهُنَّ الْحِضَارَا

فَكَانَتْ بَقِيَّتَهُنَّ الْسَّقَا تِي تَرُوقُ الْعَيْوُونَ وَتَقَعِي السَّمَارَا

وَأَبْنِيَّ رَوَاحِي وَسَسِيرُ الْغَدُ وَ مِنْهَا ذُوَابٌ جَدَاءٌ صَفَارَا

أَقُولُ لَهَا حِينَ جَدَّ الرَّحِي لُ : أَبْرَحْتَ رَبًّا وَأَبْرَحْتَ جَارًا

إِلَى الْمَرْءِ قَيْسِ نَطِيلِ الشَّرَى وَنَطْوِي مِنَ الْأَرْضِ نَيْبًا قَمَارَا

فَلَا تَشْتَكِنَنَّ إِلَى السَّمَارِ وَطُولِ الْقَمَا وَأَجْمَلِيهِ اصْطَبَارَا

رَوَاحُ الْعَشِيِّ وَسَيْرُ الْقُدُورِ يَدِ الدَّهْرِ حَتَّى تَلَاقِي الْخِيَارَا

اللفظ : « أزمعت » عزمت وانقويت وقصدت « ابتكارا » هو في الأصل الخروج في وقت

البكرة ، وأراد به الارتحال « سطط » بهت ، قال عمر بن أبي ربيعة الخزوي :

تَشَطُّ غَدَا دَارَ حَيْرَانِنَا وَاللَّذَارُ بَمَدِّ نَمَدِ أَمَدُ

«وشوق علوق - البيت» الواو هي واو رب ، والعلوق - بفتح العين للمهمله - الناقة التي تعطف على غير ولدها فلا ترامه وإنما تشمه بأنفها وتمنع عنه درها ، قال الشاعر :

وَكَيْفَ يَنْفَعُ مَا تُعْطِي الْعُلُوقَ بِهِ رِيْمَانُ أَنْفٍ إِذَا مَا ضَنَّ بِاللَّيْنِ

والعلوق أيضا : الناقة التي لا تألف الفحل ولا ترام الولد ، والعلوق أيضا : للمرأة لا تحب غير زوجها ، والزيافة - بفتح الزاي وتشديد الياء المثناة - الناقة المسرعة ، أو المتبخثرة في مشيها ، والضفار : جمع ضفيرة أو ضفيرة ، وهي حزام القتب الذي يجعل تحت بطن البعير ، ويسمى البطان - بزنة كتاب - أيضا « بقية خمس - البيت » بقية الجوز صفة لزيافة ، يريد أن هذه الزيافة بقية نوق خمس كن عنده ، والراجمات : جمع راجمة ، وهو اسم فاعل من الرسم الذي هو ضرب من سير الإبل السريع ، والبيض : جمع بيضاء ، وأراد بها الناقة الكريمة ، والصور - بضم الصاد بزنة غراب أو بكسرهما بزنة كتاب - قطيع بقر الوحش ، وجمه صبران « دفعن إلى اثنين » دفعن : فعل ماض مبني للجهول تقع جملته صفة لخمس ، يريد أن هذه النوق الخمس التي بقيت منهن الزيافة قد دفعن إلى رجلين عند الخصوص ، والخصوص : موضع قرب الكوفة ، والإصار - بكسر الهمزة بزنة كتاب - جبل قصير يشد به في أسفل الجباء إلى وتد ، وهو أيضا كل حبس يحبس به شيء ما أو يشد به شيء ما « فهذا يعد لمن - البيت » هذا : يريد به أحد الرجلين اللذين دفع النوق إليهما ، ويعد : يهيئ ، والحلا - بفتح الحاء المعجمة بزنة العصا - الحشيش الرطب ، وينقل ذا : أراد به الرجل الآخر ، والحضار - بفتح الحاء المهمله بزنة سحاب أو بكسرهما بزنة كتاب - هو الكرائم من الإبل ، الواحد والجمع فيه سواء ، مثل هجان « فكانت بقيتهن - البيت » في كان ضمير مستتر يعود إلى الزيافة ، وبقيتهن : خبر كان ، والسفار - بكسر السين للمهمله - السفر وقطع المسافة « فأبقى رواحى - البيت » الرواح : مصدر راح الرجل يروح ، وهو نقيض غدا يندو غدا ، والدنواب : جمع دنوابة ، وهي الجلدة التي تعلق على آخرة الرجل ، والجداء : جمع جدية ، وهي شيء يحشى ويوضع تحت دفتى السرج والرجل لئلا تتألم الدبة ، يريد أنه أنحلها وأهزلها بكثرة سفره عليها حتى لم يبق من ظهرها شيء « أقول لها حين جد الرحيل - البيت » الضمير في لها يعود إلى الزيافة ، وجدت : اشتد ، وأبرحت : اختلف العلماء في تفسيره ، ويترتب على اختلافهم الاختلاف في إعراب ما بعده ، ففسره بعضهم بعظمت ، والرب هو الملك الذي يقصده بسفره ، ويكون نصبه حينئذ على التمييز ، كأنه قال : عظمت ملكا : أى ما أعظم الملك الذي تقصدينه ، وقيل : أبرحت معناه أعجبت ، والرب - على هذا هو مالك الناقة وصاحبها ، يريد نفسه ، قال صاحب الصحاح : « أبرحه : أعجبه » والفعل على

هذا متعد فنصب « ربا » على أنه مفعول به ، كأنه قال : أعجبت صاحبك ، وروى صاحب  
العياب البيت هكذا :

تَقُولُ لَهُ حِينَ حَانَ الرَّحِيلُ لَأُبْرَحْتَ رَبًّا وَأُبْرَحْتَ جَارًا

وضمير « تقول » المسترعى يعود إلى الناقة ، وأبرحت - بناء خطاب المذكر - معناه أعظمت  
وأكرمت ، قال ابن حبيب : « يريد أن ناقته تقول له أعظمت وأكرمت : أى اخترت ربا  
كربما وجارا عظيما القدر يبرح بمن طلب شأوه » اه ، والظاهر من عبارته في حل معنى العبارة  
أنه يرى جعل « ربا » مفعولا به لأبرحت ، حيث فسره بقوله « أى اخترت ربا » .

الإعراب : « أقول » فعل مضارع ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
وجوبا تقديره أنا « لها » جار ومجرور متعلق بأقول « حين » ظرف زمان منصوب على الظرفية  
الزمانية بأقول « جد » فعل ماض « الرحيل » فاعله ، وجملة الفعل وفاعله في محل جر بإضافة  
حين إليها « أبرحت » فعل ماض ، وتاء المخاطبة فاعله مبنى على الكسر في محل ضم « ربا »  
تمييز ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب مقول القول « وأبرحت »  
الواو حرف عطف ، أبرحت : فعل وفاعل ، على نحو سابقه « جارا » تمييز ، منصوب بالفتحة  
الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب معطوفة على جملة مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « أبرحت ربا » وقوله « أبرحت جارا » فإن « ربا » و « جارا » تمييزان ،  
ومما إعلان في المعنى ، ومع كونهما فاعلين في المعنى لا يمتنع جر كل منهما بمن ، بحيث تقول : أبرحت  
من رب ، وأبرحت من جار ؛ وإنما لم يمتنع جر كل منهما بمن - مع أن كلا منهما فاعل في المعنى -  
لأن كلا منهما ليس محولا عن الفاعل في الصناعة ؛ إذ ليس أصلهما برح ربك و برح جارك .  
واعلم أن كونهما غير محولين عن الفاعل في الصناعة مبنى على أن الرب هو نفس المخاطب  
والجار كذلك هو نفس المخاطب ؛ وغرض التسكيم على ذلك أن يمدح المخاطب بعظم ربه وبهظم جاره ، فإن  
كونه ربا ومن حيث كونه جارا ، وليس غرضه أن يمدح المخاطب بعظم ربه وبهظم جاره ، فإن  
كان غرضه أن يمدح مخاطبه بأنه عظيم الرب وعظيم الجار كان التمييز حينئذ من المحول عن  
الفاعل في الصناعة ولم يكن محتاجا إلى الإخراج ، بل هو مما يمتنع جره بمن ، ونظير البيت في  
جميع ما ذكرنا قولهم : كرم زيد ضيفا ، وذلك أنه يحتمل أن يكون الضيف هو نفس زيد  
ويكون غرض التسكيم أن يمدح زيدا من جهة كونه ضيفا ، فيكون « ضيفا » فاعلا في المعنى  
وليس محولا عن الفاعل صناعة وحينئذ يجوز جره بمن ، بل استظهر ابن هشام أن الأحسن  
جره بمن ؛ لاحتمال المثال للحالية وجره بمن بنفسها ، ويحتمل أن يكون الضيف شخصا غير زيد  
ويكون التسكيم أراد أن يمدح زيدا من جهة كرم ضيفه وعلى هذا يكون « ضيفا » فاعلا في المعنى

فإنهما وإن كانا فاعلين مَعْنَى — إذ المعنى عَظُمَتْ فَارِسًا وَعَظُمَتْ جَارًا — إلا أنهما غير محمولين؛ فيجوز دخول مَن عليهما، ومن ذلك: نَعَمَ رَجُلًا زَيْدٌ، يجوز فيه: نعم مَن رجل، ومنه قوله:

٥١٠ — فَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِي

ومحولا عن الفاعل صناعة، وأصل الكلام: كرم ضيف زيد، وحيفئذ يمنع جره بمن. قال ابن هشام في معنى اللبيب في قولهم كرم زيد ضيفا: «إن قدر الضيف غير زيد فهو تمييز محمول عن الفاعل يمنع أن تدخل عليه من، وإن قدر نفسه احتمل الحال والتمييز، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال من» اه. وقال الدماميني في توجيه هذه العبارة وفي استحسانه إدخال من ما نصه: «أى للتخصيص على المقصود، والتمييز على التقدير الثاني من تمييز الجملة غير المحول» اه واعلم أيضا أن هذين التوجيهين يجريان في قولهم «أبرحت ربا» وفي قولهم «أبرحت جارا» في غير بيت الأعشى الذى شرحناه؛ فأما في بيت الأعشى فالأمر محتاج إلى البيان، ونقول: أما رواية سيبويه والنحاة \* تقول ابني... إلخ \* فظاهرها أنه يريد أن يحكى عن ابنته أنها عمدته بعظم الملك المقصود له والجار الذى سلقى رحله في ذراه، فالرب والجار غير المخاطب، فالتمييز محمول عن الفاعل فى الصناعة، فهو عما يمنع جره بمن، وأما الرواية التى صححناها فى صدر الكلام وعى \* أقول لها حين جد الرحيل... إلخ \* فالظاهر أنه يريد أن يمدحها بأنها جارة معجبة، لا بأن جارها معجب، فالجار هو نفس المخاطب فالتمييز فاعل فى المعنى لا فى الصناعة؛ فهو عما يجوز جره بمن، فاحفظ ذلك وكن على ثبت منه. ومثله قول عباس بن مرداس:

وَمَرْءٌ يَحْمِيهِمْ إِذَا مَا تَبَدَّدُوا وَيَطْعُمُهُمْ شَرًّا فَأَبْرَحَتْ فَارِسًا

٥١٠ — هذا عجز بيت؛ وصدره:

\* تَحْيِرُهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ \*

ويروى صدره:

\* تَمَدَّهُ وَلمَ يَعْظُمَ عَلَيْهِ \*

وقد اختلف الرواة فى نسبة هذا البيت؛ فنسبه ابن دريد فى كتاب الاشتقاق عن أبى حاتم عن أبى عبيدة إلى بجير بن عبد الله بن سلمة الخير بن قشير، من أبيات برئى فيها بجير هشام بن المغيرة، وهى قوله:

فَدَعْنِي أَصْطَبِحْ يَا بَكْرُ؛ إِي رَأَيْتُ الْمَوْتَ قَبَّ عَنْ هِشَامِ

تَمَدَّهُ وَلمَ يَعْظُمَ عَلَيْهِ وَنِعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامِ

فَوَدَّ بَنُو الْمُغِيرَةِ لَوْ فَدَوْهُ بِأَلْفِ مُقَاتِلٍ وَبِأَلْفِ رَامٍ  
 وَوَدَّ بَنُو الْمُغِيرَةِ لَوْ فَدَوْهُ بِأَلْفِ مِنْ رِجَالٍ أَوْ سَوَامٍ  
 فَبَكَيَهُ ضُبَاعٌ وَلَا تَمَلَّى هِشَامًا ؛ إِنَّهُ غَيْثُ الْأَنَامِ

وذكر العيني هذا الذي حكيناه عن ابن دريد ، وقال : « أقول قائله هو أبو بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب الليثي ، وشعوب : أم الأسود هذا ، وصدره :

\* تَخِيرَهُ وَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ \*

وقبله :

فَدَرَنِي أَصْطَبِحْ يَا بَكْرُ ؛ إِنِّي رَأَيْتُ الْمَوْتَ نَقَبَ عَنِّ هِشَامِ هـ  
 اللفظ : « فدرني » روى في مكانه « فدرني » وهما بمعنى « أصطبح » أثمر الصبوح ، ويروى :

\* ذَرَيْتِي أَصْطَبِحْ يَا بَكْرُ ؛ إِنِّي \*

وبكر على هذه الرواية قبيلة « نقب » أراد أنه هجم عليه وقطع آثاره ، وأصل التنقيب الذهاب في الأرض أو البحث عن الأخبار ، ومن الأول قوله تعالى : ( فَتَنْقِبُوا فِي الْبِلَادِ هَلْ مِنْ مَحِيصٍ ) وقوله « نعمته » معناه قصده « ولم يعظم عليه » معناه أنه لم يشق على الموت أن يقصده ويترك به ، ويروى « ولم يعدل سواه » وفي هذه الرواية حذف ؛ فاما أن يكون أراد ولم يعدل إلى سواه : أى لم يعل ويتوجه إلى غيره ، وإما أن يكون أراد ولم يعدل به سواه : أى أن الموت لم يسو بين هشام وغيره ، ومن محيى عدل بمعنى سوى قوله جل ذكره : ( ثم الذين كفروا بربهم يعدلون ) إذا جمعت « بربهم » متعلقا بقوله « يعدلون » أى يسوون الأصنام وسائر معبوداتهم بربهم ، فان جمعت « بربهم » متعلقا بقوله « كفروا » كان معنى يعدلون يميلون : أى أن الكافرين يميلون وينحرفون عن إفراد الله تعالى بالوحدانية « تهام » بفتح التاء - يقال : هو المنسوب إلى تهامة ، بكسر التاء - وكان حقه أن يكون « تهامى » بكسر التاء وتشديد ياء النسبة ، كما تقول : عراقى وحجازى ، فى النسبة إلى العراق والحجاز ، ولكنهم حذفوا إحدى ياءى النسب فصار الاسم كالنقوص ، وفتحوا أوله إيذاناً بالخالفه وتعويضاً عما حذفوه ، ويقال : هو المنسوب إلى التهام - بفتح التاء والهاء - وكان حقه أن يكون « تهامى » بتشديد الياء أيضا ، إلا أنهم حذفوا إحدى ياءى النسبة وعوضوا منها ألفا بعد عين الكلمة ، كما قالوا فى النسبة إلى اليمن والشام : يمان وشام ، فالألف فى « تهام » على الوجه الأول هى الألف التى فى المنسوب إليه وليست زائدة للعوض ، وعلى الوجه الثانى هى ألف زائدة فى المنسوب للعوض كما بينا ، وسيأتى لهذا الكلام مزيد بسط وإيضاح فى باب النسب ، إن شاء الله .

الإعراب : « تخيره » تخير : فعل ماض ، وفاعله ضمير يعود إلى اللوت مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير الغائب البارز العائد إلى هشام مفعول به ، مبني على الضم في محل نصب « فلم » الفاء عاطفة ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يمدل » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اللوت « سواء » سوى : مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وضمير الغائب مضاف إليه « فنعم » الفاء حرف عطف ، نعم : فعل ماض معناه إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « المرء » فاعل نعم ، مرفوع بالضمة الظاهرة « من » هي حرف جر زائد على الوجه الذي أياه الشارح ، وهو عندنا خير مما رجحه تبعاً لغيره ، وسنبين ذلك في الشاهد الآتي « رجل » تمييز ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « تمام » صفة لرجل مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة لتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها النقل .

الشاهد ثـ : في الشطر الذي رواه الشارح شاهدان : أحدهما لباب التمييز ، وذلك في قوله « من رجل » حيث جر التمييز بمن ؛ لأنه - وإن كان فاعلا في المعنى ؛ إذ معنى الكلام نعم الرجل التهامي - ليس محولا عن الفاعل في الصناعة ، نظير ما ذكرناه في « أرحمت جارا » في الشاهد السابق ، وثاني الشاهدين اللذين في الشطر الذي رواه الشارح لباب نعم وبئس ، وذلك حيث جمع الشاعر بين الفاعل الظاهر لنعم وبين التمييز ؛ فقال : نعم المرء من رجل ، وفي هذه المسألة خلاف بين العلماء ؛ فذهب سيبويه والسيرافي إلى أنه لا يجوز أن يجمع في كلام واحد بين فاعل نعم إذا كان اسما ظاهرا وبين التمييز ، من قبل أن التمييز إنما يؤتى به لتفسير المضمير ، والظاهر لاجابة به إلى التفسير ، ونسب هذا المذهب ابن يعيش في شرح المفصل إلى ابن السراج أيضا ، وذهب المبرد وأبو علي الفارسي إلى أنه يجوز أن يجمع في كلام واحد بين الفاعل الظاهر لنعم وبئس وبين التمييز ، استنادا إلى ورود ذلك في كثير من الشواهد العربية ، ونسب المرادى في شرح التسهيل ذلك المذهب إلى ابن السراج أيضا ، وقال فريق ثالث : إن أفاد التمييز معنى زائدا على ما يفيد الفاعل الظاهر جاز الجمع بينهما كما في هذا البيت ؛ فإن التمييز لكونه موصوفا بهام قد أفاد ما لم يفده الفاعل ، وإن كان التمييز لا يفيد معنى زائدا على ما يفيد الفاعل الظاهر لم يجر الجمع بينهما في كلام واحد ؛ فذكر التمييز في بيت الشاهد الذي معنا جائز على مذهبيين من مذاهب العلماء في هذه المسألة ، وهو شاذ عند سيبويه وأتباعه ، وسيأتي مزيد بحث وتحقيق لهذه المسألة في أخريات هذا الباب ، ثم في باب « نعم وبئس وما جرى مجراها » إن شاء الله تعالى .

الثالث : أشار بقوله « إن شئت » إلى أن ذلك جائز ، لا واجب

الرابع : اختلف في معنى « مِن » هذه ؛ فقيل : للتبويض ، وقال الشلوين : يجوز أن تكون بعد المقادير وما أشبهها زائدة عند سيبويه ، كما زيدت في نحو « ما جاءني من رجلٍ » ، قال : إلا أن المشهور من مذاهب النحاة - ماعدا الأخفش - أنها لا تزد إلا في غير الإيجاب ؛ قال في الارتشاف : ويدل لذلك - يعني الزيادة - العطفُ بالنصب على موضعها ؛ قال الحطيئة :

٥١١ - طَافَتْ أَمَامَهُ بِالرُّكْبَانِ آوَنَةٌ يَا حُسْنَهُ مِنْ قَوَامٍ مَا وَمُنْتَقِبًا

ينصب « منتقبا » على محل « قوام » .

٥١١ - هذا بيت للحطيئة ، وهو مطلع قصيدة له يمدح بها بفيض بن عامر بن لؤي بن

شمس بن أنف الناقة ، وبعد هذا المطلع قوله :

إِذْ تَسْتَبِيكَ بِمَصْقُولٍ عَوَارِضُهُ حَشِشِ النَّاتِ ، تَرَى فِي غَرَبِهِ شَنَابًا  
مَدَّ أَحْلَقَتْ عَهْدَهَا مِنْ بَعْدِ جِدْتِهِ وَكَذَبَتْ حُبَّ مَلْهُوفٍ وَمَا كَذَبَا

ومنها قوله :

إِنَّ امْرَأَةً رَهْطُهُ بِالشَّامِ مَنَزَلُهُ بِرَمْلِ بَيْرِينَ جَارًا شَدَّ مَا أُغْتَرَبَا  
بِحَيْثُ يَنْسَى زِمَامَ الْعَنْسِ رَاكِبَهَا وَيُضْبِحُ الْمَرْءَ فِيهَا نَاعِسًا وَصَبَا

ومنها قوله :

سِيرِي أَمَامَ فَإِنَّ الْأَكْثَرِينَ حَصَى وَالْأَكْرَمِينَ إِذَا مَا يُنْسَبُونَ أَبَا  
قَوْمٌ هُمْ الْأَنْفُ وَالْأَذْنَابُ غَيْرِهِ وَمَنْ يُسَوِّي بِأَنْفِ النَّاقَةِ الدُّنْيَا  
قَوْمٌ إِذَا عَقَدُوا عَقْدًا لِجَارِهِمْ شَدُّوا الْعِنَاجَ وَشَدُّوا فَوْقَهُ السُّكْرَبَا

اللفظة : « أمامة » بضم الهمزة - اسم امرأة « الركبان » بضم الراء الهملة وسكون الكاف -

ركاب الإبل من دون سائر السواب « آوَنَةٌ » جمع أوان ، مثل زمان وأزمنة ، وتقول : فلان

يفعل الأمر الفلاني آوَنَةً ، إذا كان يفعله مرات ويتركه مرات أخرى « قوام » بفتح القاف ،

ووم العيني فزعم أنه بكسرها - هو القامة ، وتقول : هذه امرأة حسنة القوام ، تريد حسن

قامتها واعتدالها ، وقوله « يا حسنه من قوام » في الظاهر نداء ، وفي المعنى تعجب ، و « يا » فيه

لنداء ، ووم البغدادي فزعم أنها للتثنية ، ولو كانت للتثنية لم يكن في الكلام ما ينصب « حسنه »

وقوله « منتقبا » بفتح القاف - هو المكان الذي تضع المرأة النقاب عليه من وجهها ، وتقول : اتقبت الجارية ، وتنقبت ، تريد لبست النقاب « إذ تستييك - البيت » إذ : ظرف بمعنى حين يتعلق بما تدل عليه « يا » في البيت السابق من التعجب ، وتستييك : تأسرك وتستولى على قلبك ، وبمصقول : أى بضم مصقول ، يريد أن أسنانها ذات بريق ولعان كأنما صقلت ، وحشش اللثات : أى ضامرها ، وتقول : هذه لثة حمشة - بفتح الحاء وكسر الميم - تريد أنها قلبية اللحم ، والغرب - بفتح فسكون - حدة الأسنان ، والشذب - بفتحين - رقتها وكثرة مأثها وصفائوه ، وقوله « إن امرأ رهطه بالشام - البيت » أراد أن أهله وقومه الذين ينتسب إليهم يقيمون بناحية الشام ، وإنما عني نفسه ، وذلك أنه عيسى ومنازل بنى عبس في أسافل عدنة ، ورميل يبرين : قرية كثيرة النخل والعيون بالبحرين بحذاء الأحساء لبنى أوف الناقة ، وجملة « منزله برملي يبرين » في محل نصب عطف على جملة « رهطه بالشام » الواقعة صفة لاسم إن ، والعاطف محذوف ، قاله ابن هشام في أواخر الباب الخامس من معنى اللبيب ، والأصل : إن امرأ رهطه بالشام ومنزله برملي يبرين ، ويجوز أن تكون جملة « منزله برملي يبرين » صفة لامرأ أيضا ولا حاجة إلى تقدير عاطف لا يحذف إلا للضرورة ، نفي أن تقدير الجملة صفة ثانية لا يجوز إلى تقدير ، وجعلها معطوفة يحتاج إلى تقدير عاطف ، وحذف حرف العطف عما سبيله الشعر ، وقوله « جارا » حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور الذي هو « برملي يبرين » أى : وزوله كأن برملي يبرين حال كونه جارا ، وقوله « شدا ما اغتربا » معناه ما أشد اغترابه ، وهذه الجملة هي خبر إن « العنس » بفتح العين المهملة وسكون النون - الناقة الصلبة ، وقوله « سبرى أمام - البيت » أمام : منادى مرخم ، وأصله يا أمامة ، والأكثرين حصى : أراد به كثرة عددهم ، كما قال الأعشى :

وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِيسِرَةُ لِلْكَاتِرِ

وإما أطلقت العرب الحصى على العدد لأنهم أميون لا يعرفون الحساب فكانوا يعدون الناس بالحصى ، واشتقوا من ذلك فعلا فقالوا : أحصيت ؛ بمعنى عدت ، والأكرميين أبا : كان الظاهر أن يقول : والأكرميين آباء ، ولكنه وجد الأب لأنهم جميعا أبناء رجل واحد ، وخبر إن في قوله « فإن الأكثرين حصى » هو قوم في قوله « قوم هم الأنف - البيت » وهذا بيت ارتفع به بنو أوف الناقة بعد ضعة ، وانظر باب من رفعه الشعر من كتاب العمدة لابن رشيق ، وقوله « قوم إذا عقدوا عقدا - البيت » العناج - بزنة كتاب - جبل يشد به أسفل النبال العظيمة إذا كانت ثقيلة ، وتقول : عنجت الدلو أعنجهما عنجا - من باب نصر - إذا شدتها بالعناج ، ويقولون :



هذا قول لاعجاج له ، يريدون أنه مرسل على غير روية فلا فكر فيه ، والكرب - بفتح الكاف والراء - الحبل الذي يشد في وسط العراق ثم يثنى ثم يثك ليكون هو الذي يلي الماء فلا يعفن الحبل الكبير ، وأراد الحطيئة أنهم إذا عقدوا عقداً لحارم أحكموا أمره ووثقوا شأنه ، وجعل شد العجاج وشد الكرب مثلاً لذلك .

الإعراب : « طافت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « أمامة » فاعل طاف ، مرفوع بالضمة الظاهرة « بالركبان » جار ومجرور متعلق بطاف « آونة » ظرف زمان منصوب بطاف ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « يا » حرف نداء ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حسنه » حسن : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « من » حرف جر زائد « قوام » تمييز ، منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ومنتقبا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، منتقبا : معطوف على قوام المنصوب بفتحة مقدره ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد في : قوله « ومنتقبا » فإنه منصوب مع كونه معطوفاً على التمييز المجرور لفظاً بمن ؛ فدل نصب المعطوف على أن المعطوف عليه منصوب مثله ؛ ضرورة أنه يجب توافق المتعاطفين في وجه الإعراب ، ولما كان لفظ المعطوف عليه مجروراً بمن وجب أن تعتبر من هذه زائدة حتى يكون المعطوف عليه منصوباً في التقدير .

هذا إيضاح كلام الشارح الذي نقله عن أبي حيان في كتابه الارشاد ، وقد اعترضه قوم بما ملخصه أن نصب المعطوف لا يوجب كون « من » حرفاً زائداً ؛ لأن الحرف الأصلي لا يمنع نصب المعطوف على مجروره إذا كان النسب يظهر في هذا المجرور في تعبير آخر من غير ضرورة ، ونصب التمييز المجرور في هذا المثال يظهر في كثير من الأمثلة بلا ضرورة ، بل نصبه هو الأصل ، فأنت لو قلت : يا حسنه قواما ومنتقبا ؛ لم يحل بينك وبين ذلك حائل من قواعد العربية ، فلما كان نصب المعطوف لا يستلزم كون الجار للمعطوف عليه زائداً ، بل كان يجوز على تقدير أن الحرف أصلي ، لم يصلح هذا البيت ولا غيره مما هو على غراره الاستدلال على زيادة الجار .

وهذا كلام نحسبك بحاجة إلى إيضاحه ؛ فنقول : أنت تعرف أن المجرور بحرف جر أصلي مفعول به في المعنى ، ولكن بعض الأفعال ضعف عن أن يصل إليه بنفسه فجاءوا بحرف الجر ليقووا به هذا النوع من الأفعال ليتمكن من الوصول إلى المفعول به بواسطة ذلك الحرف . وأنت تعرف - مع ذلك - أن الأفعال التي تتعدى بحروف الجر تنقسم إلى قسمين : قسم لا يتعدى

إلا بحرف الجر، نحو: مررت بزيد، ونحو: قضيت على فلان بكذا، وهذا النوع لا يصل إلى  
المفعول به بنفسه إلا شذوذا، نحو قول جرير بن عطية:

تَمْرُونَ الدَّيَّارَ وَلَمْ تَتَوَجُّوا كَلَامُكُمْ طَلَى إِذَا حَرَامٌ

ونحو قول الآخر:

\* وَأَخْفَى الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي \*

أراد جرير تمرّون بالديار، وأراد الآخر لقضى على، فحذف كل منهما حرف الجر وأوصل الفعل  
إلى المجرور بنفسه، وذلك شاذ، والقسم الثاني أفعال تتعدى أحيانا بحرف الجر وأحيانا أخرى  
بنفسها، نحو نصحتك ونصحت له وشكرته وشكرت له وسميت ابني محمدا وسميته بمحمد، فلو أنك  
عطفت على مجرور النوع الأول من الأفعال لم يكن لك في المعطوف إلا الجر؛ لأن نصب هذا  
المجرور لا يظهر في الفصيح، ولو أنك عطفت على مجرور النوع الثاني من الأفعال كان لك في  
المعطوف الجر تبعاً للفظ المعطوف عليه والنصب تبعاً لمحل المعطوف عليه الذي يظهر في استعمال  
آخر من غير شذوذ ولا ضرورة؛ فإذا قلت: «مررت بمحمد وعلى»، لم يجوز لك في على إلا الجر،  
لأنك لا تقول في الفصيح المستعمل على منهاج العرب: مررت بمحمدا، ولو قلت «سميت ابني  
بمحمد وعلى» جاز لك في على المعطوف الجر، وهو ظاهر، وجاز لك فيه أيضا النصب؛ لأنك  
تقول إن شئت: سميت ابني محمدا وعليما، وعلى هذا يقال: إن التمييز المجرور بمن يجوز في  
المعطوف عليه الجر تبعاً للفظه والنصب تبعاً لمحلّه، لو اعتبرنا «من» حرفاً أصلياً؛ أما الجر  
فأمره ظاهر، وأما النصب فلائك تقول في الفصيح: يا حسنة قوايا ومنقبها، بل هو الأصل في  
التمييز. هذا تفسير كلامهم بغاية الإيضاح.

وبعد فانا لا نوافق على أن «من» الجارة للتمييز حرف أصلي، وإن بطل استدلال أبي  
حيان صاحب الارتشاف على زيادته بما ذكروا من السلام، وإن جاءوا مع هذا الطعن بما لا يحصى  
من وجوه النقد والتزييف، وإن قالوا: قد يكون دخول «من» على التمييز في كلام موجب  
ومن شرط زيادة «من» أن تكون في كلام منقح، وذلك لأننا نريد أن يبقى مدخول «من»  
تمييزاً بعد دخولها عليه كما كان قبل ذلك، كما حافظنا على أن يكون خبر «ليس» وخبر «ما»  
النافية خبراً بعد دخول الباء كما كان خبراً قبل دخولها، ونحن لو اعتبرنا «من» حرفاً أصلياً لم  
يكن لنا بد من أن نعلقها بشيء من فعل أو ما يشبه الفعل؛ فإن كان هذا المتعلق مذكوراً في  
الكلام فقد خرج المجرور عن أن يكون تمييزاً، وكان مفعولاً به، كما فهمت من صدر هذه  
الكلمة، وإن كان المتعلق محذوفاً: فإن جعلناه حالا على ما هو المعروف في متعلق «من» التي

الخامس ؛ إذا قلت : عندي عشرون من الرجال ؛ لا يكون ذلك من جر تمييز العدد بمن ، بل هو تركيب آخر ؛ لأن تمييز العدد شرطه الأفراد ، وأيضا فهو مُعرِّفٌ اه .  
 ( وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا ) : أى ولو فعلاً متصرفاً ، وفاقا لسيبويه والفراء وأكثر البصريين والكوفيين ؛ لأن الغالب فى التمييز المنصوب بفعل متصرف كونهُ فاعلا فى الأصل وقد حُوِّلَ الإسناد عنه إلى غيره لقصد المبالغة ؛ فلا يفسر عما كان يستحقه من وجوب التأخير ؛ لما فيه من الإخلال بالأصل ، أما غير المتصرف فبالإجماع ، وأما قوله :

ليبيان الجنس فقد خرجنا عن باب التمييز ، واسنا نستطيع البتة أن نجعل هذا المتعلق المحذوف تمييزاً لأنه يلزم على جعله كذلك أمران كل واحد منهما مما لاسبيل إليه : الأول : أن يكون التمييز مشتقاً ؛ لأن الأصل فى متعلق الجار والمجرور أن يكون مشتقاً ؛ فتكون لنا مواضع قياسية يكون التمييز فيها مشتقاً ، مع أنهم يصرحون بأن عجب التمييز مشتقاً نادر أو مقصور على السماع ؛ والثانى : أن يقع التمييز جاراً ومجروراً ، وهذا أمر يصرحون بنفيه ؛ فتراهم يقولون : من الفروق بين الحال والتمييز أن الحال يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً والتمييز لا يكون واحداً منهما .

هذا ، وبقي فى هذا الموضوع أن نبين لك مذاهب العلماء فى هذه المسألة ؛ فنقول : ذهب قوم إلى أن « من » التى تدخل على التمييز حرف زائد لا يدل إلا على التأكيد ولا يتعلق بشئ ، ورجح هذا المذهب أبو حيان صاحب الارتشاف ، واستدل له بما نقل الشارح عنه ، وهو المذهب الذى ترجحه ونختاره ، وذهب قوم إلى أن « من » هذه حرف أصلى ، وهؤلاء اختلفوا فرقتين : فرقة منهم قالت : إن معنى « من » هذه التبويض ، وقد رجح هذا رأى ابن عصفور ، وفرقة قالت : إن معنى « من » هذه بيان الجنس ، قال العلامة الصبان : « صرح به الشاطبي فى باب حروف الجر ، ونقله المصرح ( وهو الشيخ خالد الأزهرى صاحب كتاب التصريح ، وهو أحد شيوخ الأشمونى شارحنا ) عن الموضح فى الحواشى ، وقال : هو ظاهر » اه . وأقول : إن كون « من » الجارة للتمييز لبيان الجنس - إذا قلنا بأصابتها - أولى من كونها للتبويض ؛ بل لا يظهر كونها دالة على التبويض إلا فى المقادير وما أشبهها ، نحو : اشترت رطلا من عسل ؛ فإن الرطل المشتري بعض العسل ، فأما ظهور كونها لبيان الجنس فى كل موضع ، فإن الرطل من جنس العسل فى هذا المثال أيضاً ، وكذا نحو قولهم : لله دره من رجل ، ونحو قولهم : ويحه من فارس ، ونحو قولهم : يالك من ليل ، وما أشبه ذلك . وقد مثل ابن هشام فى معنى اللب من اللق لبيان الجنس بأمثلة كثيرة لو تأملتها لوجدتها من بابة التمييز . وحسبك هذا فقد أطلنا عليك .

## ٥١٢ - وَتَارَاتْنَا لَمْ يَرْنَا نَارًا مِثْلَهَا

فضرورة ، وقيل : الرؤية قلبية ، وفارا : مفعول ثان

٥١٢ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

\* قَدْ عَلِمْتُ ذَاكَ مَعْدًا كُلَّهَا \*

ولم أعتد لهذا على سابق أو لاحق غير ما ذكرت ، ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين .

اللفظ : « ير » هو مضارع مبنى للجهول ماضيه البني للعلوم رأى البصرية ، وستعرف في بيان الاستشهاد أنه يجوز كونه مضارع رأى العامية « معد » هو أبو العرب العدنانية ، وهو معد بن عدنان ، وكان سبويه رحمه الله يزعم أن اليم في معد أصلية ، يزعم أن أصله معد بزنة جعفر فنقلت حركة الدال الأولى إلى الساكن قبلها ثم أدمم الدالان ، ويستدل على أصالة اليم بأنهم قالوا « تعدد الرجل » إذا أشبهه العددين أو اتصل بهم بحلف أو جوار أو غيرها ، ووجه استدلاله على أصالة اليم في معد بقولهم تعدد الرجل أنا لو قلنا إنها زائدة للزم أن يكون تعدد على وزن تفعّل ، وهذا وزن نادر في العربية ، ولا ينبغي أن يحمل اللفظ الكثير الاستعمال على النادر الشاذ ، فوزان تعدد عنده تفعّل كتدحرج ؛ ولا حجة له فيما ذهب إليه لوجوه : الأول أن اليم في معد لو كانت أصلية لكانت إحدى الدالين زائدة ألبتة للإلحاق ، ولو كانت إحدى الدالين زائدة للإلحاق لوجب ألا يدغم أحدهما في الآخر محافظة على الوزن الذي زيدت إحداهما لإلحاق اللفظ به ، كما فعلوا في مهدد وقررد وسودد ونحوهن ، ألا ترى إلى قول الأعشى ميمون بن قيس :

\* تَنَاسَيْتُ قَبْلَ الْيَوْمِ خُلَّةً مَهْدَدًا \*

والوجه الثاني : أنه ورد عنهم تمسكن وتدحرج وتمنل ، من المسكين والمدرعة والمنديل ، ومياتهن زائدة ، فوزانها عند التحقيق تفعّل ، فيكون تعدد مثلهن ، والوجه الثالث : أن لنا أن ندعى أن تعدد على وزن تفعّل مع قولنا إن اليم في معد زائدة ، وذلك بأن نقول : إنه لما كثرت استعمال معد ومسكين ومدرعة ومنديل توهموا أن مياتهن أصلية فاشتقوا منهن فعلا على مثال تدحرج ؛ فلاشتقاق على شيء من التوهم بسبب كثرة الاستعمال ، ولا نكون بذلك قد خالفنا ما هو من الأصول المقررة ، وهو عدم جواز الإدغام في الملحقات ؛ لأن الغرض من زيادة الإلحاق هو أن تتحقق الكلمة بعد الزيادة بوزان معين لتجرى على مثال هذا الوزن في جميع تصرفاتها ؛ فإذا أدمموا علمنا أن الوزن ليس للإلحاق كما في مردّ ومفرّ .

الإعراب : « نارنا » نار : مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « لم » حرف نفي وجزم وقلب

( وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقًا ) هو مبنى للمفعول ، وَنَزْرًا : حال من الضمير المستتر فيه النائب عن الفاعل ، أي : محيي ، عامل التمييز الذي هو فعل متصرف مسبوقا بالتمييز نزر : أي قليل ؛ من ذلك قوله :

٥١٣ — أَنْفَسًا تَطْيِبُ بِذَيْلِ الْمَنَى وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِي جَهَارًا

مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ير » فعل مضارع مبنى للجهول مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « نارا » تمييز لمثلها الآتي منصوب بالفتحة الظاهرة « مثلها » مثل : نائب فاعل ير ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والضمير الذي للغائبة مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « علمت » علم : فعل ماض ، والباء للتأنيث « ذاك » ذا : اسم إشارة مفعول به أعلم ، مبنى على السكون في محل نصب ، وعلم هنا بمعنى عرف فلا تحتاج إلا إلى مفعول واحد ، والكاف حرف خطاب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « معد » فاعل علم ، مرفوع بالضمة الظاهرة « كاهها » كل : توكيد لمعد ، وضمير الغائبة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « نارا » فانه تمييز لمثلها ، على ما علمت في الإعراب ، ومثلها : مفرد من النوع الذي هو شبه المقدر ، وقد علمت أن العامل في تمييز المفرد - على ما أجمع عليه النحاة - هو نفس ذلك المفرد المميز ، ومثلها : اسم جامد ، وقد تقدم التمييز عليه ، فظاهر البيت أن التمييز يتقدم على عامله إذا كان العامل فيه جامدا ، وهذا الظاهر مما لا يجيزه أحد من العلماء ، فقد أجمعوا على أنه إذا كان العامل في التمييز اسما ، نحو قولهم : على التمرة مثلها زبدا ، لم يجز أن يتقدم التمييز عليه ، فلما كان ظاهر هذا الشاهد مما لا يجيزه أحد من علماء العربية التسوالة وجها غير هذا الظاهر يخرج به عما أجمعوا على فساده : فمن العلماء من ذهب إلى أن « ير » في قوله « لم ير نارا مثلها » ليست بصرية تحتاج إلى مفعول واحد ، بل هي علمية تحتاج إلى مفعولين ، وأعراب « نارا » مفعولا ثانيا تقدم على المفعول الأول ، و « مثلها » النائب عن الفاعل هو المفعول الأول ، فليس في البيت تمييز تقدم على عامله ، والمعنى على هذا الوجه : نارنا لا يعلم العرب مثلها نارا في جلبها للضيغان واجتماعهم عليها وإنالهم ما يحتاجونه من الطعام ، ومن العلماء من سلم أن « ير » بصرية وسلم أن « نارا » تمييز تقدم على عامله ، وحكم بأن هذا البيت شاذ لا يصح أن تؤخذ منه قاعدة .

٥١٣ — نسبوا هذا البيت إلى رجل من طيء ، ولم أقف على تعريف صاحبه بأكثر من هذا ، كالم أقف له على سابق أو لاحق .

اللفظ : « تطيب » بمعنى تظمن « نيل » يفتح فسكون - مصدر قولك : نال الشيء يناله

نيلا ومنالا إذا حصل عليه « المنى » بضم الميم - جمع منية ، والنية - بضم الميم وسكون النون - اسم لما يتمناه الإنسان ويرغبه ، ومنه قول الشاعر :

تَمَنَّى مَزِيدٌ زَيْدًا فَلَاقَى أَخَا ثِقَةَ إِذَا اخْتَلَفَ الْعَوَالِي  
كَمْنِيَةِ جَارٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أُصَادِفُهُ وَأُقَدَّ جُلًّا مَالِي

« النون » بفتح الميم ، بزنة رسول - اسم الموت ، وهو فعول بمعنى فاعل من المن بمعنى القطع ؛ لأنها تقطع الآمال وتجذ الآجال ، قالوا : المنون تقطع اللدد ، وتنقص العدد . وقال الفراء : المنون مؤنثة وتكون واحدة وجمعا . قال أبو رجاء عفا الله عنه : بل النون مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ؛ والسرى ذلك ما ذكرناه من أن هذا اللفظ فعول بمعنى فاعل كصبور ، وهو مما يستوى فيه المذكر والمؤنث والواحد والجمع ، ومن ذكره أبو ذؤيب الهذلي ، وذلك في قوله :

أَمِنَ الْمُنُونِ وَرَيْبِهِ تَتَوَجَّعُ وَالذَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ مَنِ انْفَجَعُ

« جهارا » علانية وجهرا ، نقيض السر

الإعراب : « أنفسا » الهمزة للاستفهام التويخي ، حرف مبنى على السكون لا محل له ، ونفسا : تمييز تقدم على عامله الذي هو قوله تطيب الآتي ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تطيب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنيل » جار ومجرور متعلق بتطيب ، ونيل مضاف و « المنى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وداعى » الواو الواو الحال ، حرف مبنى على الفتح لا محل له ، داعى : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها النقل ، وداعى مضاف و « المنون » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « ينادى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها النقل ، وفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى داعى المنون ، وحجلة الفعل المضارع وفاعل المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو داعى المنون ، وحجلة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « جهارا » مفعول مطلق عامله قوله ينادى ، وأصله نعت لمصدر محذوف : أى ينادى نداء جهارا ؛ فحذف النعت وأقيم النعت مقامه

الشاهر في : قوله « أنفسا تطيب » فان « نفسا » تمييز ، والعامل فيه قوله « تطيب » وهو فعل متصرف ، وقد تقدم هذا التمييز على عامله ، وأصل الكلام : أن تطيب نفسا بنيل المنى ، فدل على أنه إذا كان العامل في التمييز فعلا متصرفا جاز أن يتقدم التمييز عليه ، وقد اختلفت كلمة النحاة في ذلك التقديم حينئذ : فذهب سيبويه وجمهرة نحاة البصرة إلى أنه غير جائز ، بل يجب أن يتأخر التمييز على عامله مطلقا ، نعى سواء أكان عامله فعلا متصرفا أم وصفا يشبه الفعل المتصرف ،

أم وصفا لا يشبه الفعل المتصرف ، وذلك اسم التفضيل ، أم لم يكن فعلا ولا وصفا كالاسم الجامد ،  
 وذهب الكوفيون وتبعهم المازني والمبرد والجرجي والكسائي إلى أنه إن كان العامل في التمييز فعلا  
 متصرفا جاز تقديم التمييز عليه ، كما في هذا البيت وما بعده ، واضطربت عبارة ابن مالك ؛ فقال  
 في شرح العمدة : « وبقول الكوفيين والمازني والكسائي والجرجي والمبرد أقول ؛ قياسا على  
 سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف » اهـ ، وقد ذكر الشارح ذلك وإن لم يوضحه توضيحنا ،  
 وأنت تراه يقول في الألفية ؛ والفعل ذو التصريف نرا سبقا ؛ أي : أنه قد ورد قليلا في  
 كلامهم تقديم التمييز على العامل إذا كان فعلا متصرفا ، مما يدل على أنه لا يرى لك أن  
 تقيس عليه

فان قلت : فما يقول العلماء في تقديم التمييز على عامله إذا كان اسما يشبه الفعل المتصرف :  
 أفترام أجمعوا فيه على كلمة أم أنهم اختلفوا فيه ؟

فالجواب على ذلك أنا لم نقف على نص صريح في ذلك ، ولكن قياس أقوالهم يدل على  
 أنهم مختلفون فيه اختلفهم في التقديم على العامل إذا كان فعلا متصرفا .

فان قلت : فما وجه منع سيبويه والجمهور من جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف ؟  
 قلت : قد وجه العلماء هذا القول بتوجيهين : أما أحدهما فتلخيصه أن الغالب في التمييز المنصوب  
 بفعل متصرف أن يكون محولا عن الفاعل ؛ أفلمست ترى أن أصل الكلام في نحو قولك : طببت  
 نفسا « طبابت نفسك » حذف المضاف الذي هو نفس ، وأقيم المضاف إليه الذي هو ضمير المخاطب  
 مقامه ، وحول الإسناد إليه ثم انتصب الاسم الذي كان فاعلا على التمييز فصار : طببت نفسا ، ومثله  
 تفقا زيد شحما ، وتدقق محمد علما ، وإذا كان أصل التمييز المنصوب بفعل متصرف فاعلا لهذا  
 الفعل ، وكان الفاعل لا يتقدم على فعله العامل فيه - وجب أن يبقى على ما كان عليه فلا يجوز  
 تقديمه ؛ إذ لو أجزنا تقديمه لأخلنا بأصله الذي كان مستحقا له . وأما التوجيه الثاني فتلخيصه  
 أن التمييز يشبه النعت في أن كلا منهما يوثق به لإيضاح غيره ، ولما كان النعت لا يجوز أن يتقدم  
 على العامل فيه وجب أن يكون كذلك ما أشبهه

فان قلت : فماذا يوجه سيبويه والجمهور هذا الشاهد ؟

فالجواب عن ذلك أن لأنصار مذهب سيبويه والجمهور رأين في هذا الشاهد ونحوه ؛ أما  
 أحد الرأيين فأن يوجهوا الشاهد توجيها يخرجها عن الاستشهاد به ، وبما وجهوا به هذا الشاهد  
 أنهم جعلوا « نفسا » تمييزا حذف عامله ، وأصل الكلام على هذا : أنطيط نفسا تطيط بقبل المنى ؟  
 وأما الرأي الثاني فأن يحكموا بشذوذ ما ورد مما ظاهره ذلك

وقوله :

٥١٤ - وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْلِبُ

٥١٤ - هذا عجز بيت ، وصدرة قوله :

\* أَنهَجُرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا \*

وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت إلى قائله ؛ فمنهم من نسبه إلى الخبيل السعدي ، ومنهم من نسبه إلى أعشى همدان ، ونسبه ابن سيده لقيس بن معاذ - أو الملوح - العامري ، المعروف بجنون ليلي ؛ ويروى بعده قوله :

إِذَا قِيلَ مِنْ مَاءِ الْفُرَاتِ وَطَيْبِهِ      تَعَرَّضَ لِي مِنْهَا أَعْنُ غَضُوبُ  
وَأَهْلَكَنِي شَيْبَانُ فِي كُلِّ شَتْوَةٍ      لِقَلْبِي مِنْ خَوْفِ الْفِرَاقِ وَجِيبُ  
أَشْيَابِكُنَّ مَا أَدْرَاكَ أَنْ رَبُّ لَيْلَةٍ      غَبَقْتُكَ فِيهَا وَالغَبُوقُ حَبِيبُ

اللفظ : « أعن » وصف من الغنة ، وهي أن يتكلم المرء من قبل خياشيمه ، ويقولون :  
ظبي أعن ، وهم يمدحون ذلك في النساء ، وفي لامية كعب :

وَمَا سَعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلُوا      إِلَّا أَعْنُ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ

« غضوب » وصف من الغضب ، فعول بمعنى اسم الفاعل ، وأراد أنه عبوس الوجه ؛ لأن ذلك من لوازم الغضب عادة « شيبان » قال العين : « بفتح الشين المعجمة وكسرهما وسكون الياء آخر الحروف وفتح الباء الموحدة ، قال الجوهري : شيبان وملحان : شهرا قحاح ، وهما أشد الشتاء بردا ، سما بذلك لبياض الأرض بما عليها من الثلج ، الصقيع ، وفي العباب شهرا قحاح - بالكسر وبالضم ، والضم عن ابن الأعرابي - وهما الكانونان ، وأصله من قاحت إياك ؛ إذا وردت الماء ولم تشرب ورفعت رأسها من داء يكون بها أو برد ، وهي إبل مقامحة ، وبعير مقامح ، وناقعة مقامح ، أيضا ، والجمع قحاح بالكسر » اه ، وقوله « شتوة » هي بفتح الشين المعجمة وسكون التاء - اسم لوقت البرد ، ويجمع على شتاء ، مثل ركوة وركاء « وجيب » هو مصدر قولك : وجب قلب فلان يجب وجيبا ؛ إذا خفق واضطرب من خوف أو جبن « غبقتك » سقتك الغبوق وهو بفتح الشين المعجمة شرب الليل .

الإعراب : « أنهجر » الهمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أنهجر : فعل مضارع مرفوع بضمة ظاهرة « ليلي » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « بالفراق » جار ومجرور متعلق بتهجر « حبيبها » حبيب : مفعول به تهجر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير العائبة العائد إلى ليلي مضاف إليه « وما » الواو للحال ، حرف مبني



على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كان » ذكر العلامة الصبان أنها زائدة ؛ فلا اسم لها ولا خبر ، وفي كلام ابن الأنباري في الإنصاف ما يفيد أنها شأنية ، وسنسمعك كلامه ، وصرح به العلامة العيني ؛ فاسمها على هذا ضمير الشأن محذوف تقديره هو : أي وما كان الحال والشأن تطيب ليلي نفسا بالفراق « نفسا » تميز تقدم على العامل فيه ، وهو قوله تطيب الآتي ، منصوب بالفتحة الظاهرة « بالفراق » جار ومجرور متعلق بقوله تطيب الآتي « تطيب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ليلي المذكورة في أول البيت ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان إذا جعلتها شأنية ، وجملة كان واسمها وخبرها في محل نصب حال ؛ فان جعلت كان زائدة كما ذكره الصبان جملة المضارع وفاعله في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « نفسا ... تطيب » فان نفسا تميز ، والعامل فيه قوله تطيب ، وهو فعل متصرف ، وقد تقدم هذا التمييز على هذا العامل ، وذلك بدل على أنه يجوز تقديم التمييز على عامه إذا كان هذا العامل فعلا متصرفا كما هو كذلك في هذا الشاهد ، وهو مذهب الكوفيين وجماعة من البصريين ، وأيدم في ذلك ابن مالك في شرح العمدة على ما قد بيناه في شرح الشاهد ٢٠٠ . فأما سيبويه وجماعة البصريين فقالوا : إنه لا يجوز ، وإن تقدم التمييز في هذا البيت ضرورة التجأ إليها الناصر لأن البيت ، وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى تحطئة الرواة في رواية بيت الشاهد ، وعم أن ص ... مكنذا :

أَتَهَجَّرُ أَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا لِي نَفْسِي أَلِاقِ تَطْيِيبُ

وعلى ذلك يخلو البيت من الشاهد ؛ لأن « نفسي » اسم كان ميرشأن ونفسي مبتدأ ، وجملة « تطيب » من الفعل المضارع وفاعله الضمير المستتر النفس في محل نصب خبر كان على الأول وفي محل رفع خبر المبتدأ على الثاني . ونقل أبو احسن أن صحة الرواية الثابتة في ديوان الأعشى هكذا :

أَتُوذِنُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا لِي نَفْسِي بِالْفِرَاقِ تَطْيِيبُ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية أيضا .

ونحب أن نحدثك حديث هذه المسألة عن ابن الأنباري في كتابه الإنصاف ، وسيأتي فيه ذكر هذا البيت ورد البصريين عليه ، قال ( ص ٣٥١ ) مانصه : « اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلا متصرفا ، نحو : نصب زيد عرقا ، وثقفا السكبش شحما ، فذهب بعضهم إلى جوازه ، ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس اللبردم البصريين ، وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز التقديم: النقل، والقياس؛ أما النقل فقد جاء ذلك في كلامهم؛ قال الله -

أَمْ يَجْرُؤُ سَلَمَىٰ بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ، وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وجه الدليل أنه نصب نفسا على التمييز وقدمه على العامل فيه وهو تطيب؛ لأن التقديم فيه: وما كان الشأن والحديث تطيب سلمى نفسا، فدل على جوازه. وأما القياس فلأن العامل في فعل متصرف، فجاز تقديم معموله عليه، كسائر الأفعال المتصرفة، ألا ترى أن الفعل لما كان متصرفا - نحو قولك: ضرب زيد عمرا - جاز تقديم معموله عليه نحو عمرا ضرب زيد. فذهبتم إلى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفا - نحو: راكبا جاء. قالوا: ولا يجوز أن يقال: تقديم الحال على العامل فيها لا يجوز عندكم ولا تقولون به. ولا يجوز لكم الاستدلال بما لا يجوز عندكم ولا تقولون به (يريد أن الكوفيين منعوا من تقديم الحال على عامله إذا كان فعلا متصرفا، وقد احتجوا على البصريين في هذه المسألة أن العامل المتصرف من شأنه أن يجوز تقديم معمولاته عليه، ولهذا الشأن جواز البصريون تقديم الحال على العامل فيه إذا كان فعلا متصرفا، ولما كان ظاهر هذا أنه يلزم الكوفيين في مسألة الحال بذهب البصريين أرد أن يبين أن الكوفيين - مع أنهم يسلمون أن شأن الفعل المتصرف تجوز تقديم معمولاته عليه - يفرقون بين الحال والتمييز، ولا يلزمهم ما ذهب البصريون إليه في مسألة التمييز) لآنا نقول: كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إذا كان فعلا متصرفا، إلا أنه لم يجز للدليل دل عليه، وذلك لما يؤدى إليه من تقديم المضمرة على المظهر، فبقينا فيما عداه على الأصل، وجاز لنا أن نستدل به عليكم وإن كنا لا نقول به لأنكم تقولون به، فصح أن يكون إلزاما عليكم.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز تقديمه (يريد التمييز) على العامل فيه لأنه هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: تصبب زيد عرقا، وتفقأ الكلبش شحما، أن المتصبب هو العرق، والمتفقأ هو الشحم، وكذلك لو قلت: حسن زيد غلاما ودابة، لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى، بل العامل في المعنى هو الغلام والدابة، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا، قالوا: ولا يلزم على كلامنا الحال حيث يجوز تقديمها على العامل فيها نحو راكبا جاء زيد، فإن راكبا فاعل في المعنى ومع هذا يجوز تقديمه، لآنا نقول: الفرق بينهما ظاهر، وذلك لأنك إذا قلت: جاء زيد راكبا، فزيد هو الفاعل لفظا ومعنى، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار راكبا بمنزلة المفعول المختص، لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه، فجاز تقديمه كالمفعول نحو عمرا ضرب زيد، بخلاف التمييز،

فانك لو قلت : تصب زيد عرقا ، وتفقا الكبش شحما ، وحسن زيد غلاما ، لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى ، بل الفاعل في المعنى هو العرق والشحم [ والغلام ] فلم يكن عرقا وشحما وغلاما بمنزلة المفعول من هذا الوجه ؛ لأن الفعل استوفى فاعله لفظا لا معنى ، فلم يجوز تقديمه كما جاز تقديم الفاعل . وكذلك قولهم : امتلا الإناء ماء ، فانه - وإن لم يكن مثل تصب زيد عرقا ؛ لأنه لا يمكن أن تقول : امتلا ماء الإناء ، كما يمكن أن تقول : تصب عرق زيد - إلا أنه لما كان الماء ممتلا الإناء كان فاعلا على الحقيقة .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما استدلوا به من قول الشاعر :

أَتَمْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيْبَهَا      وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ نَطِيبُ

فان الرواية الصحيحة :

\* وَمَا كَانَ نَفْسِي بِالْفِرَاقِ نَطِيبُ \*

وذلك لا حجة فيه ، ولئن سلمنا صحة ما رووه فنقول : نصب « نفسا » بفعل مقدر ، كأنه قال أعنى نفسا ، لا على التمييز ؛ ولو قدرنا ما ذكرتموه فأعما جاء في الشعر قليلا على طريق الشذوذ ، فلا يكون فيه حجة ، وأما قولهم : إنه فعل متصرف جاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المنصرفة إلى آخر ما قرروه ، قلنا : الفرق بينهما ظاهر ، وذلك لأن المنصوب في ضرب زيد عمرا منصوب لفظا ومعنى ، وأما المنصوب في نحو تصب زيد عرقا فانه وإن لم يكن فاعلا لفظا فانه فاعل معنى ، وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه لأنهم لا يقولون به ولا يعتقدون صحته ، فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته ، وأما قولهم : كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم الحال على العامل فيها إلا أنه لم يجوز عندنا لدليل دل عليه ، وهو ما يؤدي إليه من تقديم المضمر على المظهر ، فانا نقول : ولذلك نقول ههنا ، كان القياس يقتضى أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه ، إلا أنه لم يجوز عندنا لدليل دل عليه ، وهو أن التمييز في المعنى هو الفاعل ، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل ، وإذا جاز لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك لدليل جاز لنا أن نتركه ههنا لدليل ، على أننا قد بينا فساد ما ذهبتم إليه وصحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم » اهـ .

قال أبو رجاء عفا الله عنه : وتلخيص الموضوعين أن ههنا أصليين : أحدهما أن الشأن في الفعل المتصرف أن يجوز تقديم معمولاته عليه ، ولا يخالف في هذا الأصل أحد من الكوفيين والبصريين فكأنهم أخذ به وقائل بما يدل عليه وملتمزم ما يستلزمه ، غير أن اللازق والكسائي والبرد والجري وابن مالك يطردون القول به طردا ولا يستنون منه مفعولا ولا حالا ولا تمييزا ، وجهور البصريين يستنون منه كل معمول يكون فاعلا في المعنى لذلك الفعل المتصرف ؛

وقوله :

٥١٥ - ضِيَعْتُ حَزْمِي فِي إِبَادِي الْأَمَلَا وَمَا أَرْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِي أَشْتَعَلَا

وأجاز الكسائي والمازني والمبرد والجري القياس عليه ، محتجين بما ذكر ، وقياسا على غيره من الفضلات المنصوبة بفعل متصرف ، وواقفهم الناظم في غير هذا الكتاب .

فلا يجوزون أن يتقدم هذا المعمول عليه لأنهم لا يجوزون أن يتقدم الفاعل على فعله ، وجمهور الكوفيين يستثنون من هذا الأصل كل معمول يترتب على تقديمه تقديم الضمير على مرجعه الظاهر بسبب كون هذا الممول مشتقا ، أو الأصل فيه الاشتقاق ، فهو متحمل لضمير عائد على اسم ظاهر متأخر عن الفعل ؛ فلهذا لا يجوزون أن يتقدم الحال على العامل فيه ولو كان فعلا متصرفا ؛ والأصل الثاني أن الشأن في الضمير الموضوع للغائب أن يكون له مرجع متقدم عليه ، ولا يخالف في هذا الأصل على وجه التعميم أحد من الكوفيين والبصريين فكلمهم يأخذ به ويجرى معه ويلتزم مقتضاه ، غير أن جمهور الكوفيين يوجبون أن يكون الرجوع الذي يعود إليه ضمير الغائب متقدما عليه في اللفظ ويأبون ما عداه ؛ فمن ثم منعوا تقديم الحال على عامله ولو كان فعلا متصرفا من قبل أن الغائب في الحال أن يكون مشتقا متحملا لضمير غائب ومرجع هذا الضمير - حين يتقدم الحال - متأخر عن الفعل فيكون الضمير للستكن في الحال راجعا إلى متأخر عنه ؛ وجمهور البصريين يجوزون أن يكون مرجع ضمير الغائب متقدما في المعنى وأن يكون متقدما في الحكم والترتبة كما يجوزون أن يكون متقدما في اللفظ ؛ ولهذا أجازوا تقديم الحال على عامله المتصرف ؛ لأن مرتبة الحال التأخر عن الفاعل ؛ فهو - وإن تقدم لفظا - بمنزلة المتأخر عن مرجعه . ولك في هذا الكلام على هذا الوجه من البسط المنع والفاء .

٥١٥ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق

أو لواحق .

اللفظة : « حزمي » الحزم - بفتح فسكون - ضبط الرجل أمره وأخذه بالثقة فيه « إبمادى

الأمل » يريد تطويله في أماد البقاء وتحليقه في سماوات الخيال وتركه حبال التدبير « ارعويت » كفتت نفسي وزجرتها عن كل ما لا يليق بخطة الحازم البصير بعواقب الأمور « اشتعل » انتشر فيه الشيب وقشا بياض الشعر بين سواده ، وقال ابن دريد في مقصورته :

إِذَا تَرَى رَأْسِي حَاكِي لَوْنُهُ طُرَّةٌ صُيِّحَ نَحْتِ أَذْيَالِ الدُّجَى

وَاشْتَعَلَ المَبْيُضُ فِي مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزَلِ الفَقَى

المنى : إني قد فرطت في أمر نفسي ، ولم آخذ بما كان يجب من الحزم وضبط الأمور ؛

ولم أكف نفسي عما لا ينبغي لمثلي ، في حين أن الشيب قد انتشر في شعري ، وحلت الأيام التي لا يجوز فيها التضييع والتفريط .

﴿ تبيينان ﴾ : الأول : مما استدلل به الناظم على الجواز قوله :

٥١٦ - رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدِي مُقْلَصٍ كَمِيشٍ إِذَا عَطِنَاهُ مَاءً تَحَلَّبًا

الإعراب : « ضيعت » فعل وفاعل « حزمى » حزم : مفعول به ، ويا . المتكلم مضاف إليه « فى » حرف جر « إبهادى » إبهاد : مجرور بـ ، وعلامة جره كسرة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والجار والمجرور متعلق بضيع ، وإبهاد مضاف ويا . المتكلم مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى فاعله « الأملأ » مفعول به للمصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفي « ارعويت » فعل وفاعل « وشيبا » الواو لالحال ، شيبا : تمييز تقدم على عامله ، وهو قوله اشتعل الآتى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « رأسى » مبتدأ ، ويا . المتكلم مضاف إليه « اشتعلا » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى رأسى ، والألف للإطلاق ، ووجهة الفعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهر فى : قوله « شيبا رأسى اشتعلا » فإن شيبا تمييز ، والعامل فيه قوله اشتعل ، وهذا العامل فعل ماض يتصرف ، وقد تقدم التمييز فى هذه العبارة على هذا العامل ؛ فذلك يدل على أنه يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان هذا العامل فعلا متصرفا ، وهو مذهب الكوفيين والكسائى واللزنى والبرد والجرمى وابن مالك على ما تقدم بيانه .

٥١٦ - هذا البيت من قصيدة طويلة لريعة بن مقروم الضبي ، وهى من قصائد المفضليات والأصمعيات ، وهو ريعة بن مقروم بن قيس بن جابر بن خالد بن عوف بن عرط بن السيد ابن مالك بن بكر بن سعد بن ضبة بن أد . وأول هذه القصيدة قوله :

تَدَكَّرْتُ وَالذِّكْرَى تَهِيَجُكَ زَيْنَبًا	وَأَصْبَحَ بَاقِي وَضَلَّهَا قَدْ تَقَضَّبَا
وَحَلُّ بَفَلَجٍ وَالْأَبَارِ أَهْلُنَا	وَشَطَّتْ وَحَاتَ عَمْرَةَ فَمُنْقَبَا
وَطَاوَعَتْ أُمْرَ الْمَادِلَاتِ وَقَدْ أَرَى	عَلَيْهِنَّ أَبَاءَ الْقَرِينَةِ مَشْغَبَا
فِيَارِبَ حَصْمٍ قَدْ كَفَيْتُ دِفَاعَهُ	وَقَوْمَتْ مِنْهُ دَرَاهُ فَمُنْكَبَا
وَمَوَّلَى عَلَى صَنْكَ الْمَقَامِ نَصْرَهُ	إِذَا النَّكْسُ أْكَبَى زَنْدُهُ وَتَدَبَّدَا
وَأَضْيَافِ لَيْلٍ فِي شِمَالِ عَرِيَّةِ	قَرَيْتُ مِنَ الْكُومِ السَّدِيفِ الْمُرْعَبَا
وَوَارِدَةٍ كَانَهَا عُصْبُ الْقَطَا	تُشِيرُ عَجَاجًا بِالسَّنَابِكِ أَصْهَبَا
رَدَدْتُ بِمِثْلِ السَّيِّدِ نَهْدِي مُقْلَصٍ	كَمِيشٍ ... البيت ... وبعده :

وَأَمَرَ حَطِي كَأَنَّ سِنَانَهُ      شَهَابٌ غَصَوْ شَيْعَتَهُ فَتَلَهَبًا  
فَتِيَانِ صِدْقٍ قَدْ صَبَحَتْ سُلَافَةً      إِذَا الدَّيْكَ فِي جَوْشٍ مِنَ اللَّيْلِ طَرَبًا

لغز : « تذكرت » هو بفتح التاء ، على أن الشاعر يخاطب نفسه ، وتلك من عادة الشعراء مجردون من أنفسهم أشخاصا يخاطبونهم « تهيجك » تثير أشجانك وتبعث ما كمن من لواجحك . وزينب مفعول به لتذكرت ، والجملة بينهما اعتراضية « تقضب » تقطع « وحلت بفلج - إلخ » فلج - بفتح فسكون - والأبازر - بهززة فباء موحدة وبعده الألف مشناة فوقية ، وذكر العيني أنها مثلثة - وغمرة - بفتح العين المعجمة وسكون الميم - ومنقب - بضم الميم وفتح الناء الثلاثة وتشديد القاف مكسورة أو مفتوحة - كلهن أسماء مواضع ، وشطت : بعدت ، ومن عادة الشعراء - إذا أرادوا أن يصفوا بعد الشقة بينهم وبين محبوبهم - أن يذكروا حاول أحباؤهم بأما كمن بعيدة عن الأما كمن التي يقيم فيها أهلهم ، واسمع إلى قول عنتره :

كَيْفَ المَزَارُ وَقَدْ تَرَبَّعَ أَهْلُهُا      بَعْمَيْرَتَيْنِ وَأَهْلُنَا بِاللَّيْلِ

ثم اسمع إلى قول الحارث بن ظالم أحد بني مرة بن عوف :

وَحَلَّ النَّعْفَ مِنْ قَنْوَيْنِ أَهْلِي      وَحَلَّتْ رَوْضَ يَيْشَةَ قَالِئِبَابَا

وقول ربيعة في أبيات الشاهد « وطاوعت أمر العاذلات - إلخ » أباه : صيغة مبالغة من الإباء ، وهو الامتناع ، والقريظة : أراد بها نفسه ، وقد يقال : قرن ، وقرون ، وقرونة ، والمشغب - بكسر الميم وسكون الشين وفتح العين - الشديد الشغب ، يقول : إني أطعت أمر اللاتي يعدلنني في حبا وأصخت لأقوالهن بعد أن كنت شديد الإباء عليهن لا أستمع لهن ولا أطيعهن ، كنى بذلك عن كبره وشيخوخته ؛ لأن الفناء والشباب وقت الصبوة والسير في سبيل اللهو « فيارب خصم قد كفيت - إلخ » كفيت دفاعه : يريد أنه قام منه مقام الكفاية فلم يحتج لمعونة ، ووقع محرفا في شواهد العيني « كنت دفاعه » بنونين ، ودرأه : ميله ، ونسكب : عدل عما كان فيه من المدافعة « ومولى على ضنك المقام - إلخ » أراد بالمولى في هذا المقام : الولي ، وضحك للقمام : ضيقه ، والنكس - بكسر النون وسكون الكاف - الردىء من الرجال ، وأكبي زنده : كناية عن أنه لم يأت بما يعني ، ووقف عن نصرة وليه ، وأصله من قولهم : كبا الزند يكبو ؛ إذا لم يجي بتار عند قدحه ، وتذبذب : أى لم يثبت على حال ؛ فهو تارة إلى هنا وتارة إلى ههنا « وأضيف ليل - إلخ » الشمال : ربح معروفة ، وعربية - بفتح العين المهملة وكسر الراء بعدها ياء مشددة - الباردة ، ووقع في شواهد العيني « في نهار شملة » وقال في شرحه : « الشملة : الباردة » والسكوم - بضم الكاف - جمع كوماه أو كوم ، والكوماه - بفتح الكاف وسكون الواو - الناقة

العظيمة السنام . والسديف - بفتح السين - السنام ، والمرعب - بضم الميم وفتح الراء وتشديد العين المهملة مفتوحة - اسم مفعول من الترعب ، وهو التقطيع « وواردة كأنها عصب القطا - إلخ » أراد بالواردة التقطيع من الخيل ، والعصب - بضم العين وفتح الصاد - جمع عصب ، وشبه الجماعة من الخيل بالجماعة من القطا في السرعة ، والعجاج : الغبار ، والسنايك : جمع سنبك ، والسنبك - بضم السين وسكون النون وضم الباء - طرف مقدم الحافر ، والأصهب : الذي لونه الصهبة « رددت بمنزلة السيد - إلخ » رواية المفضليات « وزعت بمنزلة السيد » وزعت : معناه كفت ، والسيد - بكسر السين - الذئب ، وأراد بمنزلة السيد فرسه ، شبه فرسه بالذئب في السرعة ، والنهد - بفتح فسكون - الضخم ، والمقلص - بضم الميم وفتح القاف وتشديد اللام - الطويل القوائم من غير ترهل ، والكيمش - بفتح الكاف - الجاذ في عدوه المنكش المسرع ، ويروى في مكانه « جهيز » وهو الشديد الجرى ، وعطفاه : جانباه ، وتحلبا : سالا « وأسمر خطي - إلخ » أراد بالأسمر الريح ، والخطي : المنسوب إلى الخط ، وهو موضع بالبحرين ، والشهاب - بزنة كتاب - النار في رأس العود ، والنضى : شجر كثير النار حسن التوقد ، وشيعته : أراد أعنته بالحطب ليستمر ويتوقد ، وتلهب : توقد ، واستعرت جذوته ، ومثله قول الشاعر :

وَأَسْمَرَ خَطِّي كَأَنَّ سِنَانَهُ سَنَا هَبِّ لَمْ يَتَّصِلْ بِدُخَانِ

وقول ربيعة « وقتيان صدق - إلخ » صبحت : سقيتهم الصبر ، وهو بفتح الصاد وضم الباء مخففة - شرب النداء ، والسلافة - بضم السين - ومثله السلاف : ماسل من الخمر قيل أن تعصر ، أو هو خالص الشراب ، وجوش من الليل : قطعة من آخره ، وطرب : صاح

الإعراب : « رددت » فعل وفاعل ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظا بواو رب في قوله « وواردة » في البيت السابق « بمنزلة » جار ومجرور متعلق برّد ، ومثل مضاف و« السيد » مضاف إليه « نهد » نعت لمثل السيد « مقلص » صفة أخرى لمثل السيد « كيمش » صفة ثالثة « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشروطه منصوب بجوابه « عطفاه » فاعل لفعل محذوف يضره المذكور بعده ، والتقدير : إذا تحلب عطفاه . هذا إعراب جمهور البصريين ، وستعرف فيه وجه آخر لبعض الكوفيين عند بيان الشاهد ، وضمير الغائب العائد إلى مثل السيد مضاف إليه ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله المذكور في محل جر بإضافة إذا إليها « ماء » تمييز ، وقد ذكر ابن مالك أنه قد تقدم على عامله ، وهو قوله تحلبا في آخر البيت ، وستعرف ما فيه « تحلبا » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، والألف ضمير التثنية فاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير : إذا تحلب عطفاه ماء ركبته فرددت الغيرين ، مثلا .

الشاعر في: استدلال ابن مالك بهذا البيت على جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا، وكأنه اعتبر قوله «تحلب» في آخر البيت عاملا في التمييز الذي هو قوله «ماء» المتقدم في العبارة عليه. والشارح يرى أن ذلك سهو من ابن مالك؛ لأنه يرى أن العامل في التمييز ليس هو ذلك الفعل المتأخر، وإنما العامل فعل آخر محذوف وموقعه من الكلام بعد «إذا» الشرطية، وليس هذا الفعل المذكور في البيت إلا تفسيرا لذلك الفعل المحذوف، ومتى كان الأمر كذلك لم يكن في هذا البيت دليل على تقديم التمييز على العامل فيه. وهذا الذي ذهب إليه الشارح مبني على كلام البصريين الذين يوجبون أن يكون ما بعد «إذا» و«إن» جملة فعلية كسائر أدوات الشرط، فإن وقع بعد أحدهما اسم مرفوع فهو مرفوع بفعل محذوف، فأما على ما ذهب الكوفيون من جواز وقوع الجملة الاسمية الابتدائية بعد «إذا» و«إن» والذين يرون أن «عطفاه» في بيت الشاهد مبتدأ، وجملة «تحلبا» في موضع رفع خبره؛ فإن حكم الشارح على ابن مالك بأنه سها هو السهو؛ إذ يكون قوله «ماء» في البيت تمييزا ويكون العامل فيه قوله «تحلب» في آخر البيت، ويكون في البيت دليل على جواز تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلا متصرفا، غاية ما في الأمر أن الاستدلال بالبيت على هذا لا يتم إلا على مذهب مرجوح في نظر الشارح ومن لف لفة ممن ينتصرون لمذهب البصريين

فان قلت: فما مذهب ابن مالك في مسألة الجملة الواقعة بعد إذا: أيوجب أن تكون فعلية كالصريين فتلزمه تخطئه الشارح إياه، أم يجوز أن تكون ابتدائية كما تكون فعلية كالصريين فيكون الشارح مخطئا في نسبه إلى السهو؟

فالجواب عن ذلك أن لابن مالك في هذه المسألة كلامين وافق في أحدهما البصريين ومال في الثاني إلى رأي الكوفيين؛ فأما الأول الذي وافق فيه البصريين فقوله في الخلاصة (الألفية):

وَالزُّمُو إِذَا إِضَافَةً إِلَى جُمَلِ الْأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا أُعْتَلَى

وأما الآخر الذي مال فيه إلى رأي الكوفيين فقوله في التسهيل: «وقد نفى ابتدائية اسم بعد إذا عن تقدير فعل» اهـ

فان قلت: فان الشارح قد نسبه إلى السهو بناء على كلامه في الألفية التي هو بصدده شرحها فالجواب عن ذلك أنه برغم أن هذا هو وجه كلام الشارح الذي لا وجه له سواء، ما كان يسوغ له أن يتهم عليه فينسبه إلى السهو، ولو أنه حين أراد أن يبطل الاستشهاد بهذا البيت على جواز تقديم التمييز على العامل فيه قال: إن البيت محتمل لوجهين يتم الاستدلال بالنظر إلى أحدهما ويبطل بالنظر إلى الآخر، والدليل متى تطرق إليه الاحتمال لم يصلح لأن يكون مستندا لاستدلال، نقول: لو أنه أبطل الاستدلال بالبيت على هذا الوجه من الإبطال لسكفاء، والعصبة لله وحده.



وقوله :

٥١٧ — إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُتْرِبًا      وَلَمْ يُعْنَ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمًا

وهو سهو منه ؛ لأن «عطفاه» و «المرء» مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور ،  
والناصب للتمييز هو المحذوف .

الثاني : أجمعوا على منع التقديم في نحو « كَفَى بَرِيدِ رَجُلًا » ؛ لأن كفى وإن كان فعلا  
متصرفا إلا أنه في معنى غير المتصرف ، وهو فعل التعجب ، لأن معناه ما أكفاه رجلا .

٥١٧ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .  
اللفظ : «عينقر» معناه بردت عينه ، ويكتون بذلك عن السرور ؛ لأن عبرة السرور باردة ،  
فلو استعبر السرور جفرت عبراته في عينه فانها تبرد ، وبضد ذلك قالوا في الحزن : سخنت عينه ؛  
لأن عبرة الحزن حارة ، فاذا ما جالت في العين سخنت ، فاذا أرادوا الدعاء لإنسان بالسرور قالوا :  
أبرد الله عينه ، وإذا أرادوا الدعاء عليه بالحزن قالوا : أسخن الله عينه « متريا » ذا ثراء ومال ،  
وهو اسم فاعل من أترى الرجل يترى ، إذا أشبه ماله الثرى كثرة « لم يعن » بالبناء للجھول —  
بمعنى لم يولج به ولم يجعله أكبر همه « مذمما » اسم مفعوله من ذمته — بالتضعيف — أى  
أكثر ذمه . ونظير هذا البيت في المعنى قول زهير بن أبي سلمى المزني :

وَمَنْ يَكُ ذَا فَضْلٍ فَيَبْخَلْ بِفَضْلِهِ      عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَفَنَ عَنْهُ وَيُدْمَمَ

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « المرء »  
فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : إذا قر المرء عيننا — إلخ ، وجملة الفعل المحذوف  
وفاعله المذكور في محل جر بإضافة إذا إليها « عيننا » تمييز ، ذكر ابن مالك أنه تقدم على العامل  
فيه الذى هو قوله قر الآتى ، وستعرف ما فيه ، منصوب بالفتحة الظاهرة « قر » فعل ماض ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المرء ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من  
الإعراب لأنها مفسرة ، هذا إعراب البصريين ؛ والسكوفيون يقولون : المرء مبتدأ مرفوع  
بالضمة الظاهرة ، وعينا : تمييز عامله قر الآتى ، قر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود  
إلى المرء ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « بالعيش » جار ومجرور متعلق بقر  
« متريا » حال صاحبه الضمير المستتر في قر « ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفي وجزم وقلب  
« يعن » فعل مضارع مبني للجھول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود  
إلى المرء « بالإحسان » جار ومجرور متعلق بيمين « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير  
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المرء « مذمما » خبر كان ، والجملة من كان واسمها وخبرها  
لا محل لها من الإعراب جواب إذا .

﴿ خاتمة ﴾ يتفق الحال والتمييز في خمسة أمور ، ويفترقان في سبعة أمور :  
 فأما أمور الاتفاق فإنهما : اسمان ، نكرتان ، فضلتان ، منصوبتان ، راضتان للإيهام .  
 وأما أمور الافتراق فالأول : أن الحال تبيء جملة وظرفا ومجرورا ، كما مر ، والتمييز  
 لا يكون إلا اسما . الثاني : أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها ، كما عرفت في أول باب  
 الحال ، ولا كذلك التمييز . الثالث : أن الحال مبيئة للهيآت والتمييز للذوات . الرابع :

الشاهد فيه : قوله « عينا » فإن ابن مالك رحمه الله قد استدلل به على أنه يجوز تقديم التمييز  
 على عامله إذا كان هذا العامل فعلا منصرفا ، وهذا الاستدلال لا يتم إلا أن يكون العامل في التمييز  
 هو قوله « قر » للتأخر في اللفظ ، والشارح المحقق يرى أن العامل ليس هو هذا الفعل المتأخر ،  
 ولكنه فعل محذوف يقع بعد إذا ، وعلى هذا يكون استدلال ابن مالك بهذا البيت سهوا . وقد  
 بينا لك في شرح الشاهد السابق أن لكل من ابن مالك والشارح وجهة نظر تخالف وجهة نظر  
 الآخر ، وأن كلام ابن مالك إنما يتم على ما اشتهر عن الكوفيين من أن الاسم المرفوع بعد  
 « إذا » مبتدأ ، وأن كلام الشارح إنما هو بالنظر إلى مذهب البصريين . ولا محل لإعادة تفصيل  
 الكلام هنا ؛ إذ كان الكلام على هذا الشاهد هو بعينه ما قلناه في شرح الشاهد السابق  
 ومن شواهد هذه المسألة قول الشاعر :

وَلَسْتُ إِذَا ذَرَعًا أَضِيقُ ، بِضَارِعٍ وَلَا يَأْسٍ عِنْدَ التَّعَسُّرِ مِنْ يُسْرِ

فقد استشهد به ابن الناظم على جواز تقديم التمييز على عامله ، وذلك لأن « ذرعا » تمييز عامله  
 قوله « أضيق » المذكور بعده . ومن العجيب أن يجري قوم في هذا البيت نفس الاعتراض الذي  
 اعترض به الشارح على الاستدلال بالبيتين السابقين ، حتى قال العيني : « ذرعا : تمييز ؛ فقال  
 الناظم وابنه من أضيق ، وقد تقدم على عامله ، وجوزا تقديم التمييز على عامله ، وقال غيرهما :  
 تمييز من الفعل المحذوف ، تقديره : إذا أضيق ذرعا أضيق ، والمذكور هو الذي يفسره ، فيكون  
 الناصب للتمييز هو المحذوف - إلخ » اه . وهذا كلام بعيد عن التحقيق بعد الأرض عن السماء ؛  
 لأننا - إذا جرينا على مذهب البصريين - إنما نقدر فعلا بعد إذا حين يكون الاسم المذكور  
 بعد إذا مرفوعا ؛ فلنرى نفر من كونه مبتدأ فتكون الجملة الواقعة بعد إذا ابتدائية نقدر فعلا  
 ليكون الاسم المرفوع فاعلا له فتقع الجملة الفعلية بعد إذا ؛ فأما إن كان الاسم الواقع بعد إذا  
 منصوبا وله عامل متأخر وهذا العامل فعل فلسنا بحاجة إلى التقدير ؛ إذ لو جعلنا هذا الاسم  
 المنصوب معمولا للفعل المتأخر لكان الواقع بعد إذا والحالة هذه جملة فعلية ؛ فما الداعي لتقدير  
 محذوف ؟

أن الحال تتعدد ، كما عرفت ، بخلاف التمييز<sup>(١)</sup> . الخامس : أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلا متصرفاً أو وصفاً يشبهه ، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح<sup>(٢)</sup> . السادس : أن حقّ الحال الاشتقاقُ وحقّ التمييز الجودُ ، وقد يتما كسان ؛ فتأتى الحال جامدة « كهذا مَالِكٌ ذَهَبًا » ، ويأتى التمييز مشتقا نحو « لله دره فارساً » ، وقد مر . السابع : الحال تأتي مؤكدة لعاملها ، بخلاف التمييز ، فأما قوله تعالى : « إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا » فشهرا : مؤكدة لما فهم من إن عدة الشهور ، وأما بالنسبة إلى عامله — وهو اثنا عشر — فبين ، وأما إجازة المبرد ومن وافقه نِعَمَ الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدًا ؛ فردودة ، وأما قوله :

٥١٨ - تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا

(١) يريد أن الحال تأتي متعددة وصاحبها واحد ولا يجب عطف تاني الحالين على أولهما ، فأما التمييز فانه — وإن جاز فيه أن يتعدد لميز واحد — لا يجوز فيه التعدد إلا مع عطف تاني التمييزين على أولهما ، كما تقول : على أكثر الناس أدبا ومالا .

(٢) قد عرفت مما قدمناه أن في هذه المسألة ثلاثة أقوال : أولها — وهو الذي يشير الشارح له بأنه الصحيح — مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أنه يجوز تقديم الحال على عامله إذا كان العامل فعلا متصرفاً أو اسماً يشبهه ، ولا يجوز تقديم التمييز على العامل فيه مطلقاً . وثانيهما مذهب جمهور الكوفيين ، وهو عكس المذهب الأول : يجوز تقديم التمييز على عامله إذا كان العامل فيه فعلا متصرفاً ، ولا يجوز تقديم الحال على عامله مطلقاً ، ويتحقق الاختلاف بين الحال والتمييز على هذين المذهبين . والمذهب الثالث — وهو المذهب الذي اختاره ابن مالك في غير الخلاصة — أنه يجوز في كل واحد من الحال والتمييز أن يتقدم على عامله إذا كان فعلا متصرفاً . وعلى هذا الرأي تكون هذه المسألة من القبيل الأول الذي يتفق فيه الحال والتمييز

٥١٨ — هذا بيت من قصيدة لجرير بن عطية بن الخطمي ، يمدح فيها الإمام العادل عمر بن عبد العزيز بن مروان ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

أَبْتُ عَيْفَاكَ بِالْحَسَنِ الرَّقَادَا وَأَنْكَرْتَ الْأَصَادِقَ وَالْبِلَادَا

وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَمِنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ لَقِيتَ بَحْرًا إِذَا تَقَصَّ الْبُحُورَ الْمَدُّ زَادَا

فَسُدَّتْ النَّاسَ قَبْلَ سِتِّينَ عَشْرَ كَذَلِكَ أَبُوكَ قَبْلَ الْعَشْرِ سَادَا

وَوَدَّتْ الْفُرُوعَ فَمَنْ حُضِرَ      وَلَوْ لَمْ تُحْيِ أَضْلَهُمْ لَبَادَا  
 تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا      ... .. البيت ، وبعده :  
 فَمَا كَعْبُ بْنُ مَامَةَ وَأَبْنُ سَعْدَى      بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عُمَرُ الْجَوَادَا  
 وَتَبْنِي الْمَجْدَ يَا عُمَرُ بْنُ أَبِي      وَتَكْنِي الْمُجَلَّ السَّنَةَ الْجَمَادَا  
 يَعُودُ الْجِلْمُ مِنْكَ عَلَى قُرَيْشٍ      وَتَفْرِجُ عَنْهُمْ الْكُرْبَ الشَّدَادَا  
 وَتَدْعُو اللَّهَ مُجْتَهِدًا لِيَرْضَى      وَتَذَكُرُ فِي رَعِيَّتِكَ الْمَعَادَا

اللفظة : « الحسن » اسم موضع في بلاد ضبة ، ويقال : إنه إما سمي بذلك الاسم لحسن شجره « الرقاد » بضم الراء - النوم « باد » هلك « تزود » فعل أمر من قولهم : تزود الرجل أسفره ونحوه ، إذا حمل معه زاده « فما كعب بن مامة - إلخ » كعب بن مامة : رجل إيادي ، وهو أحد أجواد العرب ، يحكون أنه خرج في القميط في ركب ، وفيهم رجل من النمر بن قاسط ، فضلوا الطريق فتصافنوا الماء بالملقة ( والتصافن : أن يطرحوا في الإناء حجرا ثم يصبوا فيه من الماء مقدار ما يعمر ذلك الحجر ؛ فيكون هذا المقدار حظ واحد منهم ، يفعلون ذلك لثلاث يتعاقبوا . والملقة : اسم ذلك الحجر ) فلما دار القعب بينهم وجاءت نوبة كعب أبصر النمرى يطيل النظر إليه فاتزره كعب بمائه وقال للساقى : اسق أخاك النمرى يصطبغ (١) ، فذهبت مثلا ، فشرب النمرى نصيب كعب ذلك اليوم ؛ ثم نزلوا من الغد منزلا آخر فتصافنوا بقيمة ما معهم ، فنظر النمرى إلى كعب تنظره بالأمس ، ففعل كعب فعلته بالأمس ، وارتحل القوم ، وقالوا : يا كعب ارتحل ، فلم يكن به قوة على النهوض ، وكانوا قد قربوا من الماء فقيل : رد كعب إنك وراد ، ففجز ، فلما يسوا منه خيالوا عليه بشوب يمنعه من السباع وتركوه فمات ، وفيه يقول أبوه :

مَا كَانَ مِنْ سَوْقَةِ أَسْقَى عَلَى ظَمًا      حَمْرًا يَمَاءَ إِذَا تَأْجُودُهَا بَرَدَا  
 مِنْ ابْنِ مَامَةَ كَعْبِ حِينَ عَى بِهِ      زَوْ الْمَيْمَةِ إِلَّا حَرَّةً وَقَدَى  
 أَوْفَى عَلَى الْمَاءِ كَعْبُ ثُمَّ قِيلَ لَهُ      رَدِ كَعْبُ إِنَّكَ وَرَادٌ فَمَا وَرَدَا

وفيه يقول طرفة بن العبد البكري :

إِنِّي كَفَانِي مِنْ أَمْرِ هَمَّتْ بِهِ      جَارٌ كَجَارِ الْخُدَّاقِ الَّذِي أَتَصَمَّا

(١) انظره في مجمع الأمثال للميداني ( ج ١ ص ٢٢٤ طبعه الخيرية ، ثم انظر القصة كلها فيه : ١ ص ١٢٣ ) .

قال الميداني (١) : « الحدائق : هو أبو دواد ، وحدائق : بطن من إباد ، وانصف : صار وصفا في الجود ، يعني كعبا » اهـ

وكعب بن مامة : هو جار أبي دواد الإيادي الذي يقول فيه قيس بن زهير :

سَأَفْعَلُ مَا بَدَأَ لِي ثُمَّ آوَى إِلَى جَارِ كَبَّارِ أَبِي دَوَادٍ

وكان من شأن كعب أنه إذا مات له جار أدى ديته إلى أهله ، وإن هلك لجاره بغير أو شاة أخلفها عليه ، فخوره أبو دواد ، فعامله بذلك ، فكانت العرب إذا حدثت مستجارا به لحسن جواره قالت : هو كجار أبي دواد . وأما ابن سعدى فهو أوس بن حارثة بن لام الطائي ، وكان سيدا مقداما ، يقال : وفد هو وحاتم بن عبد الله الطائي على عمرو بن هند ، فدعا عمرو أوسا فقال له : أنت أفضل أم حاتم ؟ فقال أوس : أبيت اللعن ! لو ملكني حاتم وولدي ولحقني لوهبنا في غداة واحدة ؛ ثم دعا حاتما فقال له : أنت أفضل أم أوس ؟ فقال حاتم : أبيت اللعن ! إنما ذكرت بأوس ، ولأحد ولده أفضل مني . ووفد أوس مرة على النعمان بن المنذر وعنده وفود العرب من كل حي ، فدعا النعمان بحلة ، وقال للقوم : احضروا غدا فاني ملبس هذه الحلة أكرمكم ، فحضر القوم جميعا إلا أوسا ، فقيل له : لم تتخلف ؟ فقال : إن كان المراد غيري فأجل الأشياء ألا أكون حاضرا ، وإن كنت المراد فسيعرف مكاني ، فلما جلس لهم النعمان لم ير أوسا ، فقال : انذهبوا إلى أوس فقولوا له : احضر آمننا مما خفت ، فحضر فألبسه الحلة ، فغسده قوم من أهله فقالوا للحطيئة : اهجه ولك ثلثمائة ناقة ، فقال الحطيئة : كيف أهجو رجلا لا أرى في بيتي أنا ولا مالا إلا من عنده ؟ ثم قال :

كَيْفَ الْهَجَاءُ وَمَا تَنْفَكُ صَالِحَةٌ مِنْ آلِ لَأْمٍ بَطْهَرِ الْغَيْبِ تَأْتِنِي

فقال لهم بشر بن أبي خازم أحد بني أسد بن خزيمه : أنا أهجوهم لكم ، فأخذ الإبل وفعل ، فأغار أوس عليها فأكتسجها ، فجعل بشر لا يستجير حيا من العرب إلا قالوا له : قد أجرناك إلا من أوس ، وكان بشر قد ذكر في هجائه أم أوس ، فدخل أوس على أمه فقال : قد أتينا ببشر الهاجى لك ولى ، قالت : أو تظيعني ؟ قال : نعم ، إيت : أرى أن ترد عليه ماله وتعفو عنه وتحبوه ، فإنه لا يفضل هجاءه إلا مدحه ، فخرج أوس فقال لبشر : إن أمي سعدى التي كنت تهجوها قد أمرت فيك بكذا وكذا ، فقال بشر : لا جرم والله لا مدحت حق أموت أحدا غيرك ، وفيه يقول :

إِلَى بَشْرِ بْنِ حَارِثَةَ بْنِ لَأْمٍ لِيَقْضِيَ حَاجَتِي فِيمَنْ قَضَاهَا

(١) مجمع الأمثال (١ - ١٠٩ الحيرية)

فَمَا وَطِئَ الثَّرَى مِثْلَ ابْنِ سَعْدَى وَلَا لَيْسَ النَّعَالَ وَلَا اخْتَدَاهَا

الإعراب : « تزود » فعل أمر مبني على السكون لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مثل » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وستعرف بيان ما فيه عند الكلام على الاستشهاد بالبيت ، وهو مضاف و« زاد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وأبي من « أبيك » مضاف إليه مجرور بآياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وضمير الخطاب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « فينا » جار ومجرور متعلق بتزود « نعم » فعل ماضٍ دال على إنشاء اللوح ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الزاد » فاعل لنعم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم « زاد » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وأبي من « أبيك » مضاف إليه ، وضمير الخطاب مضاف إليه « زادا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « زادا » في آخر البيت ؛ فإن أبا العباس المبرد وأبا علي الفارسي وابن السراج ذكروا أنه تمييز لفاعل نعم المذكور قبله ، بناء على مذهبهما من جواز الجمع في كلام واحد بين فاعل نعم الظاهر والتمييز ، فيجيزون لك أن تقول : نعم الرجل رجلا زيد ، وما أشبه ذلك ، وعلى هذا يكون التمييز في مثل هذه العبارة للتأكيد ؛ من قبل أن معناه مستفاد من قبله بالفاعل ، فإذا تم ذلك بطل قول النحاة : « إن الحال قد يكون مؤكدا لعامله أو صاحبه أو لمضمون جملة سابقة وإن التمييز لا يكون مؤكدا لعامله أصلا » . والشراح المحقق رحمهم الله لما كان يجاري النحاة في التفرقة بين الحال والتمييز من هذا الوجه استشعر الاعتراض عليه بمثل هذا التعبير على تخرج المبرد والفارسي وابن السراج فأراد أن يبين هنا أنه لا يرى رأيهم ، وأنه على مذهب سيبويه والسيرافي وغيرهما من جمهرة العلماء الذين لا يجيزون أن يجمع في كلام واحد بين فاعل نعم الظاهر والتمييز ، وعلى هذا يتم له أن التمييز لا يكون مؤكدا لعامله أصلا .

وخلاصة أقوال النحاة في ذلك أنهم اختلفوا في جواز الجمع في كلام واحد بين فاعل نعم الظاهر والتمييز ، وأن لهم ثلاثة أقوال : أولها - وهو مذهب سيبويه والجمهور - أنه لا يجوز مطلقا ، نفي سواء أفاد التمييز معنى زائدا عن معنى الفاعل أم لم يفد ، وما ورد من كلام العرب مما ظاهره ذلك فمؤول وله وجوه من الإعراب تخرجه عن الظاهر الذي يستدل به المحيز ، وثانيها - وهو مذهب المبرد والفارسي وابن السراج - أنه يجوز مطلقا ، والثالث - وهو مذهب جماعة من النحاة وسححه ابن عصفور - أنه إن أفاد التمييز معنى زائدا على ما يفيد فاعل نعم جاز أن يجمع بينهما في كلام واحد ، كقول أبي بكر بن الأسود المعروف بابن شعوب :

تَحْيِرُهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ فَنِعِمَّ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامَى

وإن لم يفد التمييز إلا المعنى الذي يستفاد من الفاعل لم يجز أن يجمع بينهما في كلام واحد .

فان قلت : فهذا البيت الذي أنشده الشارح يردّ ظاهره على مذهب سيوييه والجمهور، ويرد كذلك على المذهب الذي صححه ابن عصفور ، فهاذا يخرج هؤلاء ؟ فالجواب عن ذلك أن للعلماء في تخریج هذا البيت أربعة تخريجات كل واحد منها يخرج ه عن ظاهره :

الأول : أن يعربوا « زادا » في آخر البيت مفعولا به لتزود ، و « مثل زاد أيبك » حالا منه ، وأصل الكلام : تزود زادا مثل زاد أيبك ، فلما تقدمت الصفة على الموصوف جعلت حالا .

الثاني : أن يعربوا « زادا » في آخر البيت مفعولا مطلقا لتزود مؤكدا له ، وهو مصدر حذف منه زوائده ، و « مثل زاد أيبك » حالا منه أيضا ، وأصل الكلام على هذا : تزود تزودا مثل زاد أيبك ؛ لحذفت زوائد المصدر وقدمت الصفة على الموصوف .

الثالث : أن يعربوا « زادا » في آخر البيت تمييزا لمثل زاد أيبك ، على حد قولك : ما رأيت مثله رجلا .

الرابع : أن يعربوا « زادا » في آخر البيت حالا مؤكدة لصاحبها الذي هو فاعل نعم المتقدم عليه ، وهذا وجه ذكره العلامة الصبان قياسا على ما ذكره الشارح في البيت الذي بعده . ومن العلماء من يحكم بشذوذ كل ما ورد بما ظاهره ذلك .

قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : هذا تلخيص الكلام على هذا البيت ، و بيان وجه الاستشهاد به والرد عليه ، وفي هذا الكلام نظر من وجهين : الوجه الأول أن الجمع بين فاعل نعم الظاهر والتمييز قد ورد في كلام العرب الموثوق بهم في غير الشعر ؛ من ذلك قول الحارث فارس النعامة وقد قتل ابنه في حرب البسوس : نِعْمَ الْقَتِيلُ قَتِيلًا أَصْلَحَ بَيْنَ بَكْرٍ وَتَغْلِبَ ، ولا يتأتى في هذا الكلام شيء صحيح من التخریجات التي ذكرناها عن الجمهور في البيت المستشهد به ، فأما الأبيات الشعرية فهي أكثر من أن نحصيها ، وسيأتى جزء صالح منها في باب نعم وبتس . والوجه الثاني : أن مجيء التمييز مؤكدا في غير باب نعم ثابت في الكلام الموثوق بهر بيته : فمن ذلك قوله تعالى : (وَإِخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا) فان رجلا تمييز لسبعين وهو العامل فيه ، ووجه التوكيد أن السبعين من القوم وهم لا يكونون إلا رجلا ( وانظر شرح الشاهد رقم ٤٩٦ ص ٩٦ وما بعدها من هذا الجزء ) ومن ذلك قوله تعالى : ( فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ) بعد قوله جل شأنه : ( وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأْتَمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ ) ومن ذلك قوله جل شأنه : ( ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً ) وقد صرح كثير من العلماء منهم المحقق الرضى وابن مالك بصحة قولك : لفلان عندي من الدراهم عشرون ذرها ، وقد قال الشاعر ( وهو الشاهد رقم ١٦٦ الذي سبق ذكره في الجزء الأول ص ٣١٧ من هذا الكتاب ) :

فالصحيح أن « زاداً » معمول لتزودُ : إما مفعول مطلق إن أريد به التزودُ ، أو مفعول به إن أريد به الشيء الذى يُتَزَوَّدُ به من أفعال البرِّ ، وعليهما فمثل نعمت له تقدم نصارحاً ، وأما قوله :

٥١٩ — نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدٌ لَوْ بَدَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نَطَقًا أَوْ بِإِعْمَاءِ  
فتاة : حال مؤكدة . والله أعلم .

بِدَاكَ يَدٌ خَيْرُهَا يُرْتَجَى وَأُخْرَى لِأَعْدَائِهَا غَائِظَةٌ  
فَأَمَّا الَّتِي خَيْرُهَا يُرْتَجَى فَأَجْوَدُ جُودًا مِنَ اللَّافِظَةِ

وإذا كان مجيء التمييز مؤكداً لعامله في باب نعم بالمنزلة التي ذكرنا ، وكان وارداً في غير هذا الباب في فصيح الكلام ، على نحو ما رأيت ؛ فلا نرى لك أن تجارى النحاة في قولهم « إن التمييز لا يكون مؤكداً لعامله أصلاً » وإن نسب ذلك إلى الجمهور .

٥١٩ — لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .  
اللفظ : « الفتاة » المرأة الشابة ، وفي مؤنث الفقى ، قال الشاعر :

وَلَقَدْ دَخَلْتُ عَلَى الْفَتَاةِ الْخُلْدَرَ فِي الْيَوْمِ الْمَطِيرِ

وقال الآخر :

وَقَائِلَةٌ نِعْمَ الْفَقَى أَنْتَ مِنْ فِتَى إِذَا الْمُرْضِعُ التَّوَجَّاهُ جَالَ بِرَيْمِهَا

« هند » أمم امرأة « بدلت » أعطت ومنحت « بإعفاء » أراد بشارة من بدها أو طرفها ، كما قال الشاعر :

أَشَارَتْ بِطَرْفِ الْعَيْنِ خِيْفَةَ أَهْلِهَا إِشَارَةً مَحْزُونٍ وَلَمْ تَتَكَلَّمْ  
فَأَيَقَنْتُ أَنَّ الطَّرْفَ قَدْ قَالَ مَرْحَبًا وَأَهْلًا وَسَهْلًا بِالْحَبِيبِ الْمُتَمِّمِ

الإعراب : « نعم » فعل ماضٍ دال على إنشاء المدح ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتاة » فاعل لنعم مرفوع بالضممة الظاهرة « فتاة » يعربه المبرد والفارسي وابن السراج وجماعة من المتأخرين تمييزاً لفاعل نعم ؛ فيكون تمييزاً مؤكداً لعامله ، ويعربه أنصار سيبويه والجمهور حالاً مؤكداً لصاحبها الذى هو فاعل نعم ، وجملة الفعل وفاعله في محل رفع خبر مقدم « هند » مبتدأ مؤخر « لو » يجوز أن يكون حرفاً دالاً على التخيُّ فلا جواب له ، ويجوز أن يكون حرف شرط غير جازم « بدلت » فعل ماضٍ ، والتاء علامة التانيث ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هى يعود إلى هند « رد » مفعول به لبديل ، وهو مضاف و « التحية »



مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « نطقاً » منصوب على نزع الخافض ، بدليل تصريحه بذلك الخافض في مقابله ، وذكر العيني أنه منصوب على التمييز « أو » حرف عطف « بإيماء » جار ومجرور معطوف على ما قبله ، وجواب لو - إن جعلتها شرطية - محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : لو بذات ردالتحية بنطق أو بإيماء لشفت نفسي ، أو لو بذات ذلك فنعهم الفتاة هي ، مثلاً الشاهد فيه : قوله « فتاة » فان المبرد وبعض النحاة يجعلونه تمييزاً لفاعل نعم ، والتمييز - كما تعلم - منصوب بالميز ، فاذا تم هذا الإعراب كان هذا التمييز مؤكداً للعامل فيه ؛ فيبطل ما ذكره النحاة من أن التمييز لا يكون مؤكداً للعامل فيه أصلاً ، على مثال ما ذكرنا في شرح الشاهد السابق . وللحفاظة على ما ذكره النحاة لم يرض الشارح المحقق - تبعاً لقوم - هذا الإعراب ، وجعل « فتاة » حالا من « الفتاة » الواقع فاعلاً لنعم ؛ فيكون حالا مؤكداً لصاحبه . وقد ذكرنا هذه المسألة بما يليق بها من بحث في شرح الشاهد السابق ، فارجع إليه .

## حروف الجر

(هَآكَ حُرُوفَ الْجَرِّ وَهِيَ) عشرون حرفاً : (مِنْ) و(إِلَى) و(حَتَّى) و(خَلَا) و(حَاشَا) و(عَدَا) و(فِي) و(عَنْ) و(عَلَى) و(مُنْذُ) و(مُنْذُ) و(رُبَّ) و(اللَّامُ) و(كَيْ) و(وَأَوْ) و(وَأَوْ) \* وَالْكَافُ وَالْبَاءُ وَالْعَلَّ وَ(مَتَى) كلها مشتركة في جرِّ الاسم على التفصيل الآتي :

وقد تقدم الكلام على خَلَا وَحَاشَا وَعَدَا في الاستثناء .

وقال مَنْ ذكر « كى » و « لعل » و « متى » في حروف الجر : لغرابة الجر بهن .  
أما « كى » فتجرُّ ثلاثة أشياء : الأول « ما » الاستفهامية المستفهم بها عن علة الشيء ، نحو : كَيْمَةً ، بمعنى لِمَةً ، والثاني « ما » الصدرية مع صلتها ، كقوله :

٥٢٠ — يُرَادُ الْفَتَى كَيْمًا يَصْرُ وَيَنْفَعُ

٥٢٠ — هذا عجز بيت ، وصدرة قوله :

\* إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا \* .

وقد اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ؛ فمنهم من نسبه إلى النابغة الذبياني ، ومنهم من نسبه إلى النابغة الجعدي ، وقال العيني بعد أن ذكر هذين : « والأصح أن قائله قيس بن الخطيم كذا ذكره البهتري في حماسه » اه . وقال البغدادي (٣ - ٥٩١ بولاق) : « رأيت في طبقات النحاة لأبي بكر محمد الشهير بالتاريخي عند ترجمة يونس بن حبيب ، قال : كان عبد الأعلى ابن عبد الله بن عامر فصيحاً ، وهو الذي يقول ... وأنشد البيت » .

المعنى : يريد أنه لا بد للإنسان من أحد وصفين يتصف به فإما أن يكون نافعاً يعود الفضل منه على إخوانه وعارفيه أو على أهل جلده جميعاً ، وإما أن يكون ضاراً بهم يقع عليهم شره وتناهم معرفته ؛ فإن لم يكن الإنسان متصفاً بأحد هذين الوصفين فليس بإنسان على الحقيقة ؛ لأن الإنسان لا يمتاز عن غيره من الحيوانات إلا بأنه ينفع أو يضر .

الإعراب : «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه «أنت» فاعل الفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : إذا لم تنفع (أنت) لم تنفع ، وجملة الفعل

المحذوف وفاعله في محل حر ..... بها ..... إذا « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تنفع » فعل مضارع مجرور م ..... بر ..... مكور ..... مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « ..... الفاء واقعة في جواب الشرط ، ضر : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك للادغام ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة الأمر وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب إذا « فأما » الفاء حرف دال على التعليل ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، إنما : أداة حصر « يراد » فعل مضارع مبني للجهول مرفوع بالضمة الظاهرة « الفقى » نائب فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « كما » كي : حرف جر دال على التعليل مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وما : حرف مصدرى « يضر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفقى ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي التعليلية ، وتقدير الكلام : إنما يراد الفقى للضر - إلخ « وينفع » الواو عاطفة ، ينفع : فعل مضارع معطوف على المضارع المتقدم ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى الفقى .

الشاهر فيه : قوله « كما يضر وينفع » واعلم أولاً أن هذا البيت يروى على وجهين : أولهما بنصب يضر وينفع ، وتخرىج هذه الرواية - عند الجمهور من النحاة - على أن « كي » حرف مصدرى ونصب ، و « ما » حرف زائد لا أثر له ، و « يضر » فعل مضارع منصوب بكي المصدرية ، و « ينفع » معطوف عليه ، ولام التعليل مقدرة قبل كي ، وهي جارة للمصدر المنسبك من « كي » وما دخلت عليه . والوجه الثانى : كما رواه الشارح هنا برفع « تضر » و « تنفع » وللعلماء في هذه الرواية تخريجان : أحدهما : أن « كي » حرف تعليل وجر بمنزلة اللام ، ولا عمل له في لفظ المضارع ، و « ما » حرف مصدرى ينسبك مع ما بعده بمصدر ، وهذا المصدر المنسبك من « ما » والمضارع مجرور بكي ، وهذا هو الذى أعر بنا البيت عليه ، وهو وجه قاله الأخفش ، ومن أجله أتى الشارح بهذا البيت هنا ؛ والسرفى ذهب الأخفش إلى هذا أنه لا يرى أن « كي » تكون ناصبة للمضارع أصلا ، وأنه إذا جاء بعدها مضارع منصوب فناسبه « أن » المصدرية محذوفة ، وقد جاء في البدل ..... مضارع مرفوعا بعدها ، ولو كانت « كي » مصدرية لنصبته . والتخرىج الثانى لرواية الرفع ..... دية على المعروف فيها ، وهى حرف مصدرى ونصب ، ولام التعليل الجارة للمصدر ..... و « ما » حرف كاف ، وهو الذى حال بين « كي » ونصب المضارع كما حال بين « ان » المشددة ونصب الاسم ورفع الخبر في نحو قوله تعالى : ( قُلْ إِنَّمَا يُوحىٰ إِلَىٰ أُمَّمِ الْهُكْمِ إِلَهُ وَاحِدٌ ) وكما تكلف « رب » عن جر مدخولها في نحو قول الشاعر ( وهو أبو دواد الإيادى ) :

رُبَّمَا الْجَمَلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ

أى : للضرِّ والنفع ، قاله الأخفش . وقيل : ما كAFFة . الثالث « أن » المصدرية وصلتها ، نحو : جئتُ كنى أكرمَ زيدًا ، إذا قدرت « أن » بعدها ، فأن والفعلُ في تأويل مصدرٍ مجرورِها ، ويدلُّ على أنَّ أنْ تُضمَرُ بعدها ظهورُها في الضرورة ، كقوله :

٥٢١ - فقالت أكل الناس أصبحت مانحًا لسانك كيما أن تفر وتخدعًا

ومجىء « ما » كافة للحروف العاملة عن عملها كثير في العربية ؛ فهو أخرى بأن يخرج عليه ؛ فانهم ذلك .

٥٢١ - نسب ابن عصفور في كتابه « الضرائر » هذا البيت لحسان بن ثابت الأنصارى ، والصحيح أن البيت من قصيدة لجليل بن معمر العذرى ، المعروف بجميل بثينة ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

عَرَفْتُ مَصِيفَ الْحَىِّ وَالْمِتْرَبَمَا	كَمَا خَطَّتِ الْكَفَّ الْكِتَابَ الْمُرْجَعَا
مَعَارِفُ أَطْلَالٍ لِيَثْنَةَ أَصْبَحَتْ	مَعَارِفُهَا قَفْرًا مِنَ الْحَىِّ بَلْقَعَا
مَعَارِفُ لِلْحَوْدِ الَّتِي قُلْتُ أَجْمَلِي	إِلَيْنَا فَقَدْ أَصْفَيْتِ بِالْوُدِّ أَجْمَعَا
فَقَالَتْ أَفْنِ مَا عِنْدَنَا لَكَ حَاجَةٌ	وَقَدْ كُنْتَ عَنَّا ذَا عَزَاءٍ مُشِيمَا
فَقُلْتُ لَهَا لَوْ كُنْتُ أُعْطِيتُ عَنْكُمْ	عَزَاءً لَأَقْلَلْتُ الْعِدَاةَ النَّصْرَعَا
فَقَالَتْ أَكُلَ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا	لِسَانَكَ ... البيت ...

اللفظ : « عرفت مصيف الحى - الخ » المصيف : مكان نزول القوم في الصيف ، والمتربع : مكان نزولهم وقت الربيع ، وقوله « كما خطت الكف الكتاب المرجع » حال منهما ، يريد أن آثار نزول القوم في الصيف وآثار نزولهم في الربيع قد انمحت كالخط القديم الذى روجع للقراءة فيه مرات « معارف أطلال - الخ » المعارف : الأماكن المعروفة ، والقفر : الموحشة ، والبلقع : الخالى من الأبنيس « معارف للخود - الخ » الخود - بفتح الحاء وسكون الواو - الجارية الناعمة وتجمع على خود - بضم الحاء - وأجملى : أمر لها من الإجمال ، وهو المعاملة بما يجمل أثره وتحسن مغبته ، وأصفيت : ماض مبنى للجهول من قولك : أصفيت فلانا مودتى ، إذا أخلصتها له ولم تجعل له فيها شريكاً « فقالت أفنى - الخ » العزاء : الصبر والجلادة على احتمال ما يشق احتماله ، والمشيع في الأصل : ذوالشيعه والأنصار ، ويراد منه الجلد القوي « فقالت أكل الناس - الخ » مانحاً : اسم فاعل من المنح وهو الإعطاء ، وهو يتعدى إلى مفعولين : تقول : منحت المسكين درهماً ، وتفر : مضارع غررته تفره - من باب قعد - إذا خدعته وزينت له ما ليس بحسن ، وتخدع : عطف تفسير لتفر ؛ فمعناها واحد .

الإعراب : « فقالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « أكل » الهمزة للاستفهام حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، كل : مفعول ثان لقوله ما نحا الآتي ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسم مبني على الفتح في محل رفع « مانحا » خبر أصبح ، منصوب بالفتحة الظاهرة « لسانك » لسان : مفعول أول لمانح ، وكاف المخاطب مضاف إليه « كيا » كي : حرف تهليل وجر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد ، وذكر العيني أنه حرف كاف أو حرف مصدرى ، ولا وجه لما ذكره « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تفر » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي التعليلية ، والجار والمجرور متعلق بمانح « وتخدعا » الواو عاطفة ، تخدع : معطوف على تفر ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « كيا أن تفر » فان ظهور أن المصدرية الناصبة للفعل المضارع بعد كي ، في هذه العبارة ، يدل على أن « أن » هذه تكون مضمرة بعد كي إذا لم يصرح بها في الكلام نحو : جئت كي أتعلم ؛ فيكون تقدير ذلك : جئت كي أن أتعلم . وقد حكم الشارح - تبعا لكثير من النحاة ، منهم الزمخشري في بعض حواشيه وابن عصفور في ضرائره وابن يعيش وابن هشام - بأن ظهور « أن » في هذا البيت ضرورة اقتضاها قصد الشاعر إلى إقامة وزن البيت . ومثل هذا البيت في ظهور « أن » بعد « كي » قول الشاعر وأنشده ابن الأنباري وابن عصفور وغيرها ولم أقف له على نسبة :

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقِرْبِي فَتَتْرُكْهَا شَانًا بِيَدَاءِ بَلْقَعِ

ومثله قول الآخر ، وأنشده أبو ثروان :

أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَرَى لِي عَثْرَةً وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطِي الْكَمَالَ فَيَسْكُلُ

وهاهنا ثلاثة أمور لا ترى بدا من أن تنبهك إليها :

الأمر الأول : أن بيت الشاهد يروي بروايتين : إحداهما التي رواها بها الشارح كغيره من النحاة ، وهي التي شرحناها وبيننا وجه الاستشهاد بها ، والثانية رواية ذكرها ابن يعيش في شرح المفصل وابن المستوفي والسيوطي ، وهي - مع ذلك - رواية ذكرها الأدباء وجملة ديوان جميل من رواة الشعر العربي ، وهي هكذا :

فَقَالَتْ أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا لِسَانَكَ هَذَا كَيْ تَفَرَّ وَتَخْدَعَا

ولا شاهد في البيت على هذه الرواية .

الأمر الثاني : إن سألت فقلت : فاذا كنتم تعترفون بأن هذا البيت ضرورة التجأ إليها الشاعر ليقم وزن البيت فكيف تستدلون به على أن الناصب بعد كي هو « أن » الصدرية ؟ وهل يستدل بالضرورات ؟ فالجواب عن هذا أن نيين لك أنه لم يستدل من استدلال بهذا البيت ونحوه على ما ذكرنا إلا لأن الضرورة - عند التحقيق - هي معاودة الشاعر للأصول التي كانت مستعملة ثم هجرها .

الأمر الثالث : اعلم أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أن الفعل المضارع قد جاء في فصيح الكلام من غير شذوذ ولا ندرة منصوبا بعد كي غير السبوقه باللام ولا المتبعة بأن ، وذلك نحو قوله تعالى : ( كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةٌ بَيْنَ الْأَعْيَاءِ مِنْكُمْ ) ونحو قول النابغة الذبياني :

يَا دَارَ مَيْمَةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالْسِّنْدِ      أَقْوَتَ وَطَالَ عَلَيْهَا سَائِفُ الْأَمْدِ  
وَقَفْتُ فِيهَا طَوِيلًا كَيْ أُسْأَلَهَا      عَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ

كما أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أن الفعل المضارع قد جاء في فصيح الكلام من غير شذوذ ولا ندرة منصوبا بعد كي التي سبقها لام التعليل ، وذلك نحو قوله تعالى : ( لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ ) ونحو قول الشاعر :

إِذَا حِثَّ فَا مَنَعَ طَرْفَ عَيْنِكَ غَيْرَنَا      لِكَيْ يَعْهَدُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تُنْظَرُ

وأنه قد ورد قليلا مجيء المضارع منصوبا بعد كي وقد توسطت بينهما « أن » الصدرية ، وذلك كما في البيت المستشهد به والبيتين اللذين قدمناهما لك . كما ورد قليلا مجيء المضارع منصوبا بعد كي وقد توسطت بينهما لام التعليل ، كما في قول عبد الله بن قيس الرقيات :

كَيْ لَتَقْضِي رَقِيَّةً مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلَسِ

والعلماء يختلفون في الناصب للمضارع في هذه الأوجه : فذهب الأخفش إلى أن الناصب للمضارع في جميع هذه الاستعمالات هو « أن » الصدرية ، فإن كانت موجودة في الكلام فالأمر ظاهر ، وإن لم تكن موجودة في الكلام فهي مقدره ؛ بدليل ظهورها في ضرورة الشعر ، كما في البيت المستشهد به ، والسر في هذا أن الأخفش يرى أن « كي » لا تكون إلا حرف جر دال على التعليل ؛ فإن ذكرت اللام قبلها نحو ( لكيلا تأسوا ) ونحو \* لكي يعلموا .. \* كانت اللام للتعليل و « كي » بدلا منها ، و « أن » مضمرة بعدها ، وإن ذكرت اللام بعدها نحو \* كي لتقضي ... \* كانت اللام بدلا من كي ، و « أن » مقدره بعدها . وذهب الخليل بن أحمد إلى أن الناصب للمضارع في كل ذلك هو « أن » الصدرية ، فإن كانت موجودة في الكلام فالأمر

ظاهر ، وإن لم تكن موجودة فهي مقدره ؛ والسرف في ذلك أن الخليل لا يرى أن المضارع ناصبا غير « أن » المصدرية مظهرة أو مضمرة . وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الناصب للمضارع في جميع هذه الاستعمالات هو « كي » نفسها ، والسرف في هذا أنهم لا يرون أن « كي » قد تكون حرف جر دالا على التعليل ، بل هي لا تكون عندهم إلا حرفا مصدريا ناصبا للمضارع مذكورا أو مقدرًا ؛ فإن ذكرت « أن » بعد « كي » كافي البيت المستشهد به كانت « أن » مصدرية بدلا من « كي » أو زائدة ، وإن ذكرت اللام بعد « كي » كانت هذه اللام زائدة . وقالوا في قول العرب « كيمه » : إن ثمة فعلا مضارعا محذوفا وهو منصوب كي ، و « مه » هي عبارة عن « ما » الاستفهامية وموقعها من الإعراب نصب على المفعولية لذلك الفعل المقدر ، والماء هي هاء السكت زيدت للوقف ، وكأن قائلا قد قال : جئتك ، فقلت له : كي تفعل ماذا ؟ وفي هذا التقدير عدة أمور كل منها يخالف أصلا مقررا بين النحاة : أولاها : أن فيه حذف صلة الحرف المصدرى مع بقاء معمولها ، وهو لا يجوز ، وثانيها : أن فيه نصب اسم الاستفهام بعامل متقدم عليه في اللفظ مع أن لأسماء الاستفهام الصدارة ، وثالثها : أن فيه حذف ألف « ما » الاستفهامية في غير حالة الجر ، وهو لا يجوز ، ورابعها : أن فيه حذف المنصوب الذي هو المضارع مع بقاء عامل النصب ، ولم يثبت له نظير . وذهب جمهرة علماء البصرة إلى أن « كي » تكون حرف جر دالا على التعليل ، وتكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع ؛ فلم يلتزموا الوجه الأول كما التزمه الأخفش ؛ ولم يلتزموا الوجه الثاني كما التزمه الكوفيون ، وعندهم أن « كي » تكون حرفا مصدريا ناصبا للمضارع بنفسه ولا يحتمل غير ذلك في حالة واحدة ، وهي أن تذكر اللام قبلها ولا تذكر « أن » بعدها ، كما في قوله تعالى : ( لِكَيْلَا تَأْسَوْا ) وقول الشاعر \* لِكَيْ يَعْهَوْا ... \* وتكون « كي » حرف تعليل وجرولا تحتل غير ذلك في حالتين : الأولى أن تذكر اللام بعدها ، كما في قول ابن قيس الرقيات \* كَيْ لِمَقْضِي رُقِيَّةُ ... \* فسكى حرف تعليل وجر ، واللام تأكيد لها ، والناصب أن مقدره ، لا كي للفصل باللام ؛ والثانية أن تذكر بعدها « أن » المصدرية ولا تذكر اللام قبلها ، كما ورد في البيت المستشهد به \* كَيْمًا أَنْ تَغْرُ ... \* فسكى ههنا حرف جر وتعليل ، وأن حرف مصدرى ، والمضارع منصوب بأن . وتكون « كي » محتملة للوجهين جميعا عندهم في حالتين : أولاها : ألا تتقدم عليها اللام ولا تتأخر عنها « أن » كما في قوله تعالى : ( كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ) وقول النابغة : \* ... كَيْ أَسْأَلَهَا \* فانه يجوز أن تكون « كي » حرف تعليل وجر ، وتكون « أن » مقدره بعدها ، كما يجوز أن تكون « كي » حرفا مصدريا ولام التعليل مقدره قبلها ، والحالة الثانية أن تقع « كي » بين اللام وأن المصدرية كما في قول الشاعر .

والأولى أن تقدر « كى » مصدرية ، فتقدر اللام قبلها ؛ بدليل كثرة ظهورها معها ، نحو :  
« لِكَيْلًا تَأْسُوا » .

وأما « لعل » فالجر بها لغة عقيل نابتة الأول ومحدوفته ، مفتوحة الآخر ومكسورته .  
ومنه قوله :

٥٢٢ - لَعَلَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ إِنْ أَمَّكُمْ شَرِيمٌ

\* ... لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ ... \* وكما في قول الآخر \* ... لِكَيْمًا أَنْ تَرَى ... \* فان « كى »  
في هذين البيتين ونحوهما يجوز أن تكون مصدرية بسبب تقدم اللام عليها ، ويجوز أن تكون  
حرف جر دال على التعليل بسبب تأخر « أن » المصدرية عليها : فان جعلت « كى » مصدرية  
كانت « أن » مؤكدة لها ، وإن جعلت « كى » تعليلية كانت مؤكدة للام التي قبلها ، واعتبارها  
تعليلية مؤكدة لعنى اللام أولى من اعتبارها مصدرية واعتبار « أن » توكيدا لها . من قبل  
أن تأكيد الجار بجار آخر يوافق في المعنى أسهل وأعرف من تأكيد الحرف المصدرى .  
مصدرى آخر ، وحسبك هذا فقد أطلت عليك .

٥٢٢ - لم أقب لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .  
اللفظ : « لعل » أصل معنى هذا الحرف الترجى ، وقال الدوشرى في هذا البيت : « هى باقية  
على الترجى ، ولا تتعلق بشئ » ، ولكن الظاهر أنها في هذا البيت معناها الإشفاق ، مثل قوله  
تعالى : ( فَاعْلَمْكَ بِأَخِيحُ تَفْسَكُ ) « اه « إن » يجوز في حمزة هذا الحرف الفتح والكسر : أما  
الفتح فعلى أن المصدر المنسب منها بدل من الجور قبلها ، وأما الكسر فعلى الابتداء « شريم »  
بفتح الشين ، بزنة فعيل بمعنى مفعول - وهى المرأة المفضاة : أى التى اتحد مسلكاها ، ويقال فيها :  
شرواء ، وشرووم ، أيضا

الإعراب : « لعل » حرف ترج وجر شبيهه بالزائد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب  
« الله » مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر  
التشبيه بالزائد « فضلكم » فضل : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوارزا تقديره هو يعود إلى اسم الجلالة ، وضمير مخاطبين مفعول به ، وجملة  
الفعل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ « علينا » جار ومجرور متعلق بفضل « بشئ »  
جار ومجرور متعلق بفضل أيضا « أن » حرف توكيد ونصب « أمكم » أم : اسم أن منصوب  
بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير مخاطبين مضاف إليه « شريم » خبر أن ، مرفوع بالضم  
الظاهرة . ثم إن قرأت إن بكسر الهمزة جملة إن واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب لأنها



تعليقية ، وإن قرأتها بفتح الهمزة فأن واسمها وخبرها في تأويل مصدر مجرور يقع بدلا من شيء  
المجرور بالباء .

الشاهد في : قوله « لعل الله » حيث وردت الرواية فيه بجر لفظ الجلالة ؛ فدل ذلك على أن  
من العرب قوما يجرون الاسم بلعل ، كما يجر عامتهم بسائر حروف الجر ، وقد نص العلماء على أن  
الذين يجرون بهذا الحرف هم عقيل — بزنة التصغير — وهو عقيل بن كعب بن ربيعة بن  
صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن بن منصور بن عازمة بن خصفة بن قيس عيلان . ولهم  
في لامها الأولى لغتان : إحداهما الإنبات ، كما في بيت الشاهد ، والأخرى الحذف ، كما في قول  
الآخر :

عَلَّ صُرُوفِ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا تَدُلُّنَا أَلَكَةَ مِنْ كَلِمَاتِهَا

ولهم في لامها الأخيرة لغتان أيضا : إحداهما الكسر ، والأخرى الفتح ، وبهما يروى قول الشاعر  
وهو خالد بن جعفر :

لَعَلَّ اللهُ يُمَكِّنِي عَلَيْهَا جِهَارًا مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْدٍ

هذا ، ومن العجيب أن العليمي قد استظهر أن هذه اللغات الأربعة خاصة بلعل الجارة ،  
ونقد صاحب التصريح إذ لم ينبه على ذلك . والذي صح عندي أن هذه اللغات لا تختص بلغة  
من يجر بلعل ، ويدل لذلك شيان : أولهما أن اللغزة المشهورة عند عامة العرب والتي ورد بها  
القرآن الكريم « لعل » باثبات اللام الأولى وفتح اللام الأخيرة ، وهم ينصبون بها الاسم ويرفعون  
الخبر ، وهذه إحدى اللغات الأربعة التي زعم أنها خاصة بلعل الجارة . وثانيهما أنه قد ورد في لغة  
عامة العرب حذف اللام الأولى : من ذلك قول الأصبط بن قريع السعدي :

لَا تُهَيِّنِ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرَ كَعَّ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وقول نافع بن سعد الطائي :

وَلَسْتُ بِلَوَامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَ مَا يَفُوتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أُنْقَدَّ مَا

وقول العجير السلوي :

لَكَ الْخَيْرُ عَلَّلْنَا بِهَا عَلَّ سَاعَةً تَمُرُّ ، وَسِهْوَاءٌ مِنَ اللَّيْلِ يَذْهَبُ

وقول أم النخيف ، وهو سعد بن قرط :

تَرَبَّصْ بِهَا الْأَيَّامَ عَلَّ صُرُوفَهَا سَتَرَمِي بِهَا فِي جَاحِمٍ مُتَسَعِّرٍ

وقول ربيعة بن العجاج ( وهو الشاهد رقم ٣٥٢ للتقدم في الجزء الأول ) :

تَقُولُ بِنْتِي قَدْ أَنَى أَنَا كَمَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

وقوله :

لَعَلَّ أَيْبَى الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ (١)

وأما « متى » فالجر بها لفة هُدَيْلٍ ، وهى بمعنى مِنَ الابتدائية ، سُمِعَ مِنْ كَلَامِهِمْ :  
أَخْرَجَهَا مَتَى كَمْ ، أَيْ : مِنْ كَمْ ، وَقَوْلُهُ :

٥٢٣ - شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْنَا مَتَى لَجَجِ حُضْرٌ لَمْ نَنْجِجْ

وأما الأربعة عشرَ الباقيةً فسيأتى الكلام عليها

(١) قد تقدم شرح هذا الشاهد شرحاً وافياً ، وهو الشاهد (رقم ٦٠) الذى مضى فى الجزء الأول (ص ١٠٨) فالرجع إليه هناك إن شئت ، والاستشهاد به هنا كالأستشهاد به فيما سبق على أن من العرب من يجر الاسم بلعل كما يجر عامتهم بسائر الحروف . وطى هذا تكون « لعل » موضوعة فى اللغة العربية بوضعين ؛ فهى موضوعة عند قوم لعمل النصب والرفع معا ، وموضوعة عند قوم آخرين لعمل الجر ، مع أنها فى الوضعين جميعا دالة على معنى واحد وهو الترجى ، ومع أنها فى الوضعين جميعا حرف ؛ ولذلك نظائر فى العربية ؛ أفلا ترى أن « خلا » و « عدا » و « حاشا » تكون تارة فعلا فترفع فاعلا وتنصب مفعولا ، وتكون تارة أخرى حرف جرتجر ما بعدها ، مع أنها فى الحالين بمعنى واحد ؛ ثم ألا ترى أن « لات » تكون أحيانا حرف نفي فتعمل عمل ليس ، وتكون أحيانا أخرى حرف جرتجر ما بعدها ، وهى فى الحالين جميعا حرف ؟

٥٢٣ - هذا بيت لأبى ذؤيب الهذلى ، من قصيدة مطلعها قوله :

صَبَا صَبْوَةٌ بَلَّ لَجَّ وَهُوَ لَجُوجٌ وَزَالَتْ لَهُ بِالْأَنْعَمِينَ حُدُوجٌ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

سَقَى أُمَّ عَمْرٍو كُلَّ آخِرِ لَيْلَةٍ حَنَانٍ سُودٍ مَاؤُهُنَّ نَجِيجٌ  
إِذَا هُمْ بِالْإِقْلَاعِ هَبَّتْ لَهُ الصَّبَا فَأَعْقَبَ نَشْرًا بَعْدَهَا وَخُرُوجٌ  
شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْنَا مَتَى ... .. البيت

المفحة : « صبا » مال إلى الصبوة ، وهى اللهو ومرح الشيب « لج » تبادى واسترسل فيما أخذ فيه « الأنعمين » اسم موضع « حُدُوج » بضم الحاء - جمع حدج ، وهو مركب من مرآك النساء ، قال طرفة بن العبد :

كَانَ حُدُوجَ الْمَالِكِيَّةِ عُدْوَةً خَلَايَا سَعِينٍ بِالنَّوْاصِفِ مِنْ دَدٍ

« حاتم » جمع حنتمة ، وهي الجرة الخضراء ، وأراد بالحناتم ههنا السحاب ، شبهها بالجرار وجردها من جزء معناها « سود » جمع سوداء ، أراد أنها حافلة بالماء منمأة « تبيح » مأخوذة من التبيح ، وهو السيلان ، وفي التنزيل : ( وَأَنْزَلْنَا مِنَ الْمُعْصِرَاتِ مَاءً نَجَّاجًا ) « نساء » بفتح النون وسكون الشين المعجمة - هو أول ما ينشأ من السحاب « خروج » جمع خرج ، وهو السحاب أول ما ينشأ « شربن » أراد به أن السحاب حملت الماء من البحر « ترفعت » معناه ارتفعت ، وقال العيني في شرحه : توسعت « لجج » بضم اللام وفتح الجيم - جمع لجة ، وهي في الأصل معظم الماء ، وأراد لجج البحر « تبيح » مأخوذ من تبيح إذا مرت مراراً سريعاً وسمع لها مع ذلك صوت

الإعراب : « شربن » فعل ماض ، ونون النسوة العائد إلى البحر ، معناه « ماء » جار ومجرور متعلق بشرب ، وماء مضاف و « البحر » مضاف إليه « ثم » حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ترفعت » فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى السحب التي عادت إليها نون النسوة في الفعل السابق ، وجملة الفعل وفاعله معطوفة على الجملة السابقة « متى » حرف جر بمعنى من الابتدائية « لجج » مجرور بمتى « خضر » نعت للجج ، ونعت المجرور مجرور ، والجار والمجرور متعلق بترفع ، وقال قوم : هو بدل من الجار والمجرور السابق المتعلق بشرب ، ولا موجب لذلك « لهن » جار ومجرور متعلق بمجذوف خبر مقدم « تبيح » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة ثانية للجج ، ويجوز أن تكون هذه الجملة في محل نصب حال من لجج لأنه اختص بالوصف الأول .

الشاهد في : قوله « متى لجج » فإن متى فيه حرف جر بمعنى من الابتدائية ، وقد جرت الاسم الذي بعدها ، ومجيء متى على هذا الوجه لغة هذيل دون سائر العرب ، وصاحب البيت المستشهد بهمهم . وقد ذهب ابن ولاد إلى أن « متى » في لغة هذيل اسم بمعنى وسط ؛ فهم يقولون : جعلها متى كه ، وهم يريدون جعلها وسط كه . وهي على هذا ظرف ، ثم إن أراد أنها لا تكون في لغة هذيل إلا بهذا المعنى كانت معربة بحركات مقدره على الألف ؛ إذ لا مقتضى لبنائها حينئذ . وإن أراد أنها تكون بهذا المعنى كما تكون حرف جر بمعنى من الابتدائية كانت الظرفية حينئذ مبنية لشبهها بالحرف كما بنيت حاشا التزييمية لشابهتها حاشا الاستثنائية . وأنت لو تدبرت لوجدت الاحتمال الثاني أقرب اتجاه ؛ لأن قولهم « أخرجها متى كه » وهو كلام حكاه عنهم يعقوب بن السكيت ، وقول الشاعر في البيت المستشهد به « ترفعت متى لجج » لا يظهر في أحدهما أن متى بمعنى وسط ؛ فلم يكن بد تصحيح كلامه من أن نقول : إن هذا بعض ما يستعملون فيه هذا اللفظ . وعلى هذا يكون متى في لغة هذيل ثلاث استعمالات : الأول أنها تكون اسم استفهام عن

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : إنما بدأ بمن لأنها أقوى حروف الجر ، ولذلك دخلت على ما لم يدخل عليه غيرها ، نحو : مِنْ عِنْدِكَ .

الثاني : عَدَّ بعضهم من حروف الجر « ها » التنبيه ، وهمة الاستفهام ، إذا جعلت عَوْضًا من حرف الجر في القسم ؛ قال في التسهيل : وليس الجر في التعويض بالعوض ، خلافا للأخفش ومن وافقه ؛ وذهب الزجاج والزماني إلى أن « أيمن » في القسم حرف جر ، وشذا في ذلك ؛ وعَدَّ بعضهم منها الميم مثلثة في القسم نحو « مِ اللهُ » ، وجعله في التسهيل يَقِيَّةَ أَيْمُنٍ ؛ قال : وليست بدلا من الواو ، ولا أصلها مِنْ ، خلافا لمن زعم ذلك . وذكر القراء أن « لات » قد تجر الزمان ، وقرئ : « وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ » . وزعم الأخفش أن « بله » حرف جر بمعنى مِنْ ، والصحيح أنها اسم . وذهب سيبويه إلى أن « لولا » حرف جر إذا وليها ضمير متصل ، نحو : لَوْلَايَ ، وَلَوْلَاكَ ، وَلَوْلَاهُ ؛ فالضائر مجرورة بها عند سيبويه ، وزعم الأخفش أنها في موضع رفع بالابتداء ووضِع ضمير الجر موضع ضمير الرفع ، ولا عمل للولا فيها ، كما لا تعمل لولا في الظاهر ، وزعم المبرد أن هذا التركيب فاسد لم يرد من لسان العرب ، وهو محجوج بثبوت ذلك عنهم ، كقوله :

٥٢٤ — أَنْطَمِعُ فِينَا مِنْ أَرَاقِ دِمَاءِنَا . وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْرِضْ لِاحْسَابِنَا حَسَنٌ

الزمان ، كما هي كذلك في لغة عامة العرب ، والثاني : أنها تكون ظرفا بمعنى وسط ، والثالث : أنها تكون حرف جر بمعنى من الابتدائية ، وهي بالمعنيين الثاني والثالث خاصة بهم .

٥٢٤ — هذا بيت من كلمة نسب إلى عمرو بن العاص ، يقولها معاوية بن أبي سفيان ، في شأن الحسن بن علي ، رضي الله تعالى عنهم ! وقد روى البيت جماعة منهم ابن الأنباري (الإنصاف ص ٢٨٨) وأول هذه الكلمة قوله :

مُأْوِيَّ إِنِّي لَمْ أَبَايَكَ فَلْتَةً	وَمَا زَالَ مَا أَسْرَزْتُ مِنِّي كَمَا عَلَنُ
أَنْطَمِعُ فِينَا مِنْ أَرَاقِ دِمَاءِنَا	وَلَوْلَاكَ ... الْبَيْت ، وبعده :
عَلَى أَنَّهُ أَجْرًا لَوْحِي بِنِ غَالِبٍ	عَلَى شَتْمِهَا جَهْدًا وَأَخْيَاهُ لِلْفَتَنِ
وَقَوْلُهُمْ وَالنَّاسُ يَمْتُونُ حَوْلَهُمْ	أَنَا ابْنُ رَسُولِ اللَّهِ مُعْتَقِدِ الْمَدَنِ
فَاعْظِمِمْ بِهَا مِنْ فِتْنَةٍ هَاشِمِيَّةٍ	يَدِبُ بِهَا أَهْلُ الْعِرَاقِ إِلَى الْيَمَنِ

فَأَقْسِمُ بِالْبَيْتِ الَّذِي نَسَكْتُ لَهُ      قُرَيْشُ لَئِن طَوَّلَتْ لِلْحَسَنِ الرَّسْنَ  
لَيَجْتَلِينَ يَوْمًا عَلَيْكَ عَصَبًا      يَشِينُ الْعَدَارَى أَوْ يُغَصِّنَكَ اللَّابَنُ

اللفظة: «تطمع»: بضم تاء المضارعة وكسر ما قبل آخره — مضارع أطمعت الرجل في كذا؛ إذا صيرته طامعا في نيله والحصول عليه، بأن تهون عليه شأنه وتسهل له طرق الوصول إليه، ويقال: طمع الرجل يطمع طمعا — مثل طرب يطرب طربا — وطماعية — بزنة الكراهية — إذا صار طامعا في نيل الشيء «أراق» أسال، وتقول: أراق فلان الماء يريقه إراقة، مثل أساله يسيله إسالة، في الوزن والمعنى «يعرض لأحساننا» يريد يتعرض لها بالتم والقدر وإظهار الناس على ما فيها من عيوب. والأحساب — بفتح الهمزة — جمع حسب — بفتح الحاء والسين — وهو كل ما بعده الرء من مناقب آياته وأجداده مما هو من خصال المجد والرفعة «حسن» قد عرفت أن المراد به الحسن بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم، سبط الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله.

الإعراب: «أنطمع» الهمزة للاستفهام، حرف مبنى على الفتح لا محل له، تطمع: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «فينا» جار ومجرور متعلق بتطمع «من» اسم موصول مفعول به لتطمع، مبنى على السكون في محل نصب «أراق» فعل ماض، مبنى على الفتح لا محل له، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول «دمانا» دماء: مفعول به لأراق، منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف والضمير مضاف إليه، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول «ولولاك» الواو حالية، لولا: هي حرف دال على امتناع الجواب لوجود الشرط، وهو هنا حرف جر شبهه بالزائد، وضمير المخاطب له محلان: أحدهما جر بلولا، والآخر رفع بالابتداء، ولا متعلق للجار والمجرور ههنا؛ لأن الجار الزائد والشبيه به لا متعلق لهما، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا، وتقدير الكلام: لولاك موجود «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يعرض» فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون «لأحساننا» اللام حرف جر، وأحساب: مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بيعرض، وأحساب مضاف والضمير مضاف إليه «حسن» فاعل يعرض، مرفوع بالضمة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف، وجملة الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب لولا، وجملة الشرط وجوابه في محل نصب حال.

الشاهد فيه: قوله «لولاك» وإبيان وجه الاستشهاد بهذه الكلمة ترى لزاما علينا أن نقدم لك كلمة في استعمال هذا اللفظ وفي تحريجات العلماء لكل استعمال منها، فنقول:

اعلم أولاً أن العرب تستعمل بعد «لولا» الاسم الظاهر الصريح المرفوع ، نحو قول عمر رضي الله عنه : لولا طي لهلك عمر ، وفي أمثالهم : تالله لو لا عتمة لقد بلي ، ونحو قول الراجز :

وَاللهُ لَوْلَا اللهُ مَا اهْتَدَيْنَا وَلَا تَصَدَّقْنَا وَلَا صَلَّيْنَا

ونحو قول الشاعر ، وهو النذر بن حسان :

فَلَوْلَا اللهُ وَالْمُرُ الْمُفْدَى لَا بُتَ وَأَنْتَ غَيْرُ بَالِ الْإِهَابِ

ونحو قول سلامة بن جندل ( وهو الشاهد رقم ٥٠١ السابق ) :

وَلَوْلَا جَنَانُ اللَّيْلِ مَا أَبْغَامِرُ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبَالَهُ لَمْ يُمَزِّقِ

ونحو قول أفلح بن يسار أبي عطاء السندي :

لَوْلَا أَبُوكَ وَلَوْلَا قَبْلَهُ عُمَرُ أَلَقْتُ إِلَيْكَ مَعْدًا بِالْمَقَالِيدِ

وعلى هذا قول أبي الطيب المتنبي :

لَوْلَا الْقَوْلُ لَكَانَ أذُنِي ضِعْفًا أَدْنَى إِلَى شَرَفٍ مِنَ الْإِنْسَانِ

كما يستعملون الاسم المؤول بالصريح بعد «لولا» ، كما في قول نصيب :

وَلَوْلَا أَنْ يُقَالَ صَبًا نَصِيبٌ لَقُلْتُ بِنَفْسِي النَّشَأُ الصَّغَارُ

ومنه قوله جلت كلمته : ( وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُؤْتِيَهُمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ ) وقوله سبحانه : ( لَوْلَا أَنْ تَفْنَدُونَ ) كما يستعملون الضمير المنفصل

الموضوع لاستعماله في موضع الرفع بعدها نحو قول الله تعالى : ( لَوْلَا أَنَّهُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ )

ولا يختلف أحد من النحاة وحملة اللغة في صحة هذه الأنواع الثلاثة ، وفي أن كل واحد منها وارد

في فصيح الكلام من غير ضرورة ولا شدوذ ، وقد وقع - بعد لولا ، في بعض الشعر - الضمير

المتصل الذي وضع ليستعمل في موضعي الجر والنصب ، كما في بيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه

والببيت الذي يليه ، وكما في قول الآخر :

\* لَوْلَاكَ فِي ذَا الْعَامِ لَمْ أَخْجِجْ \*

وتد اختلاف العلماء في صحة نحو هذا الكلام ؛ حتى عن أبي العباس المبرد أنه كان يقول :

إنه تركيب فاسد لم يرد على لسان العرب ، وعن حكي عنه امتناع ذلك ابن الأنباري في الإنصاف

( ص ٢٨٥ ) وأنشد شارح هذا البيت ردا على إنكاره .

فأما ورود الاسم الصريح المرفوع بعد لولا ، والاسم المؤول به ، والضمير المنفصل المرفوع ؛ فقد اختلف العلماء في تحريكها : فذهب الكوفيون إلى أن هذا الاسم المرفوع قد ارتفع بلولا نفسها ؛ لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع هذا الاسم ، ألا ترى أنك إذا قلت لولا زيد لأكرمك — كان التقدير : لو لم يعنى زيد من إكراك لأكرمك ، فأصل الكلام هو هذا ، ثم حذفوا الفعل تخفيفاً ، وزادوا « لا » على « لو » ؛ فصارا بمنزلة حرف واحد ، ونظيره في العربية « أما » في نحو قولك : أما أنت منطلقاً انطلقت ، وأصل الكلام فيه : أن كنت منطلقاً انطلقت ، ثم حذفوا منه الفعل الذي هو كان ، وزادوا « ما » عوضاً عنه . وذهب البصريون إلى أن الاسم المرفوع بعد لولا قد ارتفع بالابتداء ، وليس الرفع له لولا ؛ لأن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ، و« لولا » غير مختصة بقيل من الأسماء والأفعال ، بل هي تدخل على النوعين جميعاً : فمن دخولها على الأسماء ما ذكرنا من الشواهد ، ومن دخولها على الأفعال قول الشاعر :

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَارَهَا هَلَّا رَمَيْتَ بِيَمِضِ الْأَسْهُمِ الشُّودِ  
لَا دَرَّ دَرَكِي إِيَّيْ قَدْ رَمَيْتُهُمْ لَوْ لَأَحْدَدْتُ ، وَلَا عُذْرِي لِحُدُودِ

ولما كانت « لولا » بهذه الثابة ولا تختص بنوع دون نوع وجب إعمالها وألا تعمل شيئاً ، وإذا لم تكن عاملة كان الاسم المرفوع بعدها مرفوعاً بالابتداء . وقد صحح ابن الأنباري مذهب الكوفيين ، على خلاف عاداته ، كما صححه قوم من متقدمي النحاة . وردوا دليل البصريين بما خلاصته : أنا لانسلم لكم أن « لولا » حرف غير مختص ، بل ندعى أنه حرف مختص بالأسماء ، فأما ما ذكرتم من قول الشاعر \* .. لولا حددت \* .. فإنا لا نوافقكم على أن ما وقع في البيت هو لولا التي في نحو قول عمر : لولا على لهلك عمر ، بل الذي وقع في البيت هو « لو » التي هي حرف شرط يدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط ومعه « لا » النافية ، ومعنى ذلك أن « لولا » في قوله تعالى : ( أَوْ لَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ) كلمة واحدة الآن وأصلها كلمتان فتركبنا ، وأما التي في قول الشاعر \* .. لولا حددت \* .. فيكاملتان الآن ومن قبل ، وكان الشاعر قد قال : لو لم أهد ، فإن قلت : لو كانت « لا » في البيت نافية كما يقولون لكان ينبغي له أن يكرر « لا » على ما هو الأغلب الأشهر في كلام العرب من أن « لا » النافية إذا دخلت على الماضي تسكرت كما في قوله تعالى : ( فَلَا صِدْقَ وَوَلَا صَلَّى ) ، فالجواب : أن ذلك غير واجب ، وقد ورد شيء صالح من كلام العرب دخلت فيه « لا » النافية على الفعل الماضي ولم تسكر ، كقوله تعالى : ( فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ ) وكتمول الراجز :

إِنِّي تَغْفِرُ اللَّهُمَّ تَغْفِرُ جَمًّا وَأَيْ عَهْدِي لَكَ لَا آتَا

وقول الآخر :

\* وَأَيُّ أَمْرٍ سَيِّئٍ لَا فَصْلَهُ \* \*

وأما ورود الضمير الذي وضع ليستعمل في موضع الجر بعد لولا فقد اختلف العلماء القائلون بصحته في تخرجه — مع تسليمهم أنه قليل في العربية وليس شأنها كشيوع وقوع الاسم الظاهر والضمير المنفصل — فذهب الكوفيون وأبو الحسن الأخفش من البصريين إلى أن الياء في «لولاى» والكاف في «لولاك» في موضع رفع ؛ لأن الاسم الظاهر الذي قامت الياء والكاف مقامه مرفوع ، ولو أن المتكلم جاء باسم ظاهر بدل هذه الياء أو هذه الكاف لما وجد بدا من أن يأتي به مرفوعا ، ولو أتى به على غير هذا الوجه لكان محظا غير جار على ما يتكلم به العرب ، ونحن والبصريون لا نختلف في وجوب رفع الاسم الذي بعد لولا ، وإن اختلفنا في العامل الرفع له . وإذا كان الاسم الظاهر بهذه المنزلة وكانت الياء في لولاى والكاف في لولاك قائمتين مقام الاسم الظاهر فقد وجب أن يكون حكمها حكمه . وذهب البصريون إلى أن الياء في «لولاى» والكاف في «لولاك» في محل جر بلولا ، من قبل أن الياء والكاف لا يقعان في كلام العرب موقع المرفوع ؛ فلو أننا حكنا بأنهما مرفوعتان لكاننا قد صرنا إلى ما لا نظير له في كلامهم ، وذلك لا يجوز . وغاية ما في الباب أن تكون «لولا» على ضربين : أحدهما حرف يقع بعده المبتدأ مرفوعا بالابتداء ، وثانيهما حرف جر زائد لا يتعلق بشئ ويقع بعده المبتدأ مجرورا به ، وله محل آخر هو الرفع على أنه مبتدأ كارتفاع الأسماء المعمولة في اللفظ للحروف الزائدة وشبهها في نحو : بحسبك درهم ، ولعل الله فضلكم ، وهل من خالق غير الله يرزقكم ، وما من أحد عندنا . وقد صحح ابن الأنباري في هذه المسألة على خلاف عاداته أيضا مذهب الكوفيين ، قال ما نصه : «والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون ؛ وأما الجواب عن كلمات البصريين : أما قولهم إن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوع ، قلنا : لا نسلم ؛ فانه قد يجوز أن تدخل علامة الرفع على الحفص ، ألا ترى أنه يجوز أن يقال : ما أنا كأت ، وأنت من علامات المرفوع ، وهو ههنا في موضع حفص ، فكذلك ههنا الياء والكاف من علامات الحفوض وهما في لولاى ولولاك من علامات المرفوع ، والذي يدل على أن لولا ليس بحرف حفص أنه لو كان حرف حفص لكان يجب أن يتعلق بفعل أو معنى فعل ، وليس له ههنا ما يتعلق به . وقولهم : قد يكون الحرف في موضع مبتدأ لا يتعلق بشئ ، قلنا : الأصل في حروف الحفص ألا يجوز الابتداء بها وألا تقع في موضع مبتدأ ، وإنما جاز ذلك نادرا في حرف زائد دخوله كحروجه كقولهم : بحسبك زيد ، وما جاءني من أحد ؛ لأن الحرف في نية الاطراح إذ لا فائدة له ، ألا ترى أن قولك : بحسبك زيد ، وقولك : بحسبك زيد ، بمعنى واحد ؟ وكذلك قولك : ما جاءني من أحد ، وقولك :



ما جاني أحد؛ في المعنى واحد، فأما الحرف إذا جاء لمعنى ولم يكن زائدا فلا بد أن يتعلق بفعل أو معنى فعل، ولولا حرف جاء لمعنى وليس بزائد؛ لأنه ليس دخوله تكروجه، ألا ترى أنك لو حذفته لبطل ذلك المعنى الذي دخلت من أجله؛ بخلاف الباء في: بحسبك زيد، ومن في قولك: ما جاني من أحد، فبان الفرق بينهما<sup>(١)</sup> اه كلامه. قال أبو رجاء عفا الله عنه: وخلاصة هذا أن الكوفيين ذهبوا إلى أن الياء في «لولاى» والكاف في «لولاك» في موضع رفع فاعل بلولا كقولهم في نحو قول عمر: لولا على هلك عمر، وعندهم أن ضمير الحفص قد وضع موضع ضمير الرفع؛ لأن الضمائر قد تتقارض فيقع بعضها موقوع بعض، وذهب أبو الحسن الأحنس من البصريين إلى أن الياء والكاف في موضع رفع بالابتداء، وليس لهما موضع آخر غير موضع الرفع، وذهب جمهور البصريين إلى أن للياء والكاف موضعين: أحدهما موضع جر بلولا، وثانيهما موضع رفع بالابتداء، ولولا عندهم في هذا الموضع حرف جر، والإتيان بضمير الجر ليس لإنباء ضمير عن ضمير، ولكنه مقتضى عمل لولا، فلما توجه عليهم الاعتراض بأن حروف الجر لا بد لها من متعلق ولا متعلق للولا في الكلام، أجابوا عن ذلك بأن هذا ليس شأن جميع حروف الجر، بل هو خاص بحروف الجر الأصلية، ولولا ليست حرف جر أصلي، فلا تحتاج إلى متعلق، وخلاصة ما يشير إليه ابن الأنباري من الرد على هذا أن حرف الجر لا يخلو أمره من أن يكون أصليا أو زائدا: فإن كان أصليا كان له معنى وكان دخوله ليس تكروجه ولكنه يحتاج البتة إلى متعلق، وإن كان زائدا لم يحتاج إلى متعلق ولكنه لا يدل على معنى ودخوله في الكلام تكروجه منه، ونحن نجد «لولا» في قولك: لولاى لآذاك على، حرفا دالا على معنى، وليس دخوله في الكلام مثل خروجه منه، ولا نجد له متعلقا، فلو كان أصليا لكان له متعلق، ولو كان زائدا لما كان له معنى، وإذا بطل أن يكون أصليا وبطل أن يكون زائدا فقد بطل أن يكون حرف جر بته، والرد على هذا أن نيين لك أن حصره حرف الجر في النوعين ليس بسديد، بل حرف الجر على ثلاثة أنواع: أصلي، وزائد، وشبيه بالزائد، فأما الأصلي فكما ذكر: ما دل على معنى واحتاج إلى متعلق، وأما الزائد فكما ذكر أيضا: ما لا يدل على معنى سوى التوكيد ولم يحتاج إلى متعلق، وأما الشبيه بالزائد فقد أخذ طرفا من هذا وطرفا من ذلك: فهو يدل على معنى غير التوكيد كما يدل عليه الحرف الأصلي، وهو غير محتاج إلى متعلق كالم محتج إليه الزائد، ومثل ذلك «لعل» في قول الشاعر: لعل الله فضلكم... \* فانه دال لله على الترجي كما ذكرنا في شرحه ولا متعلق له، فكذا «لولا» ههنا.

وقوله :

٥٢٥ - وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طُحِتَ كَمَا هَوَىٰ بِأَجْرَامِهِ مِنْ قَنَةِ النَّيْقِ مُهَوَىٰ

انتهى

٥٢٥ - هدايت من كلمة ليزيد بن الحكم بن أبي العاص الثقفى ، وقد روينا لك - عن أمالى  
أبي طى وعن أغاني أبي الفرج - جملة من أبياتها في شرح شواهد المفعول معه ( ج ٢ ص ٤٠٣ .  
ش ٤٣٥ ) من هذا الكتاب ، وبعد أربعة الأبيات الأولى التى أنشدناها هناك قوله :

أَرَكَ إِذَا لَمْ أَهْوْ أَمْراً هَوَيْتُهُ

أَرَكَ اجْتَوَيْتَ الْخَيْرَ مِنِّي وَأُجْتَوَىٰ

وَكَمْ مَوْطِنٍ لَوْلَايَ طُحِتَ كَمَا هَوَىٰ

إِذَا مَا أَبْتَنَى الْجَدَّ ابْنُ عَمِّكَ لَمْ تُعِنْ

فَإِنَّكَ إِن قِيلَ ابْنُ عَمِّكَ غَانِمٌ

تَمَلَّاتَ مِنْ غَيْظٍ هَلَىٰ فَلَمْ يَزَلْ

بِأَجْرَامِهِ ... البيت ، وبعده :

وَقُلْتَ : أَلَا يَا لَيْتَ بُنْيَانَهُ حَوَىٰ

شَجَّ أَوْ عَمِيدٌ أَوْ أَخُو مَغَلَةَ لَوَىٰ

بِكَ الْغَيْظُ حَتَّىٰ أَنْتَ بِالْقَيْظِ تَنْشَوَىٰ

اللفظ : « موطن » بكسر الطاء - أصله اسم مكان بمعنى موضع التوطن والإقامة ، وأراد به ههنا  
المشهد من مشاهد الحرب ، وقد استشهد بالبيت جار الله الزخشمى في تفسيره عند الكلام على  
قوله جل شأنه : ( لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ) على أن المراد بالمواطن مواقع  
الحرب والقتال « طحت » يجوز في هذه الكلمة كسر الطاء وضمها ؛ لأن هذا الفعل قد ورد من  
بايين : طاح يطوح فيكون بضم الطاء كقالت وصمت ، وطاح يطيح فيكون بكسر الطاء كعبت ،  
ومعنى طاح سقط وهلك « هوى » سقط من أعلى إلى أسفل ، تقول : هوى يهوى -  
بزنة رعى يرمى - هوى ؛ إذا خر من جالق ؛ فأما فى العشق فتقول : هوى يهوى - مثل رضى  
يرضى « بأجرامه » الأجرام : جمع جرم ، وجرم كل شيء - بكسر الجيم وسكون الراء - جنته  
« قنة » بضم القاف وتشديد النون - هى ما استندق من رأس أعلى الجبل ، وتجمع على قنان ،  
مثل برمة وبرام ، وعلى قنين ، مثل قلة وقلل ، وهى بمعنى القنة ، وعلى قنات « النيق » بكسر  
النون - أرفع موضع فى الجبل ، ويجمع على نياق « منهوى » للنهوى - ومثله الهاوى -  
هو الساقط .

والمراد بـ : « كم » خبرية بمعنى كثير : اسم مبنى على السكون ، ويجوز هنا أن يكون محله  
رفعا على أنه مبتدأ خبره جملة لولاى طحت بتقدير رابط ، ويجوز أن يكون محله نصبا على أنه  
مفعول فيه عامله قوله طحت « موطن » هو تمييز كم الخبرية مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة

«لولاى» لولا : حرف امتناع لوجود مبنى على السكون لا عمل له عند النحاة جميعا ، ثم هى - مع ذلك - عند سيبويه وجمهور البصريين حرف جر شبهه بالزائد ، وعليه تكون ياء المتكلم ذات عملين : أولهما الجر بلولا ، وثانيهما الرفع بالابتداء ، وعند الأخفش ليس للياء إلا عمل واحد هو الرفع بالابتداء ، والخبر على الذميين محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لولاى موجود ، ولولا عند جمهور الكوفيين نائبة عن فعل تقع ياء المتكلم فاعلا له « طحت » فعل وفاعل ، والجملة لا عمل لها جواب لولا ، فإن جعلت « كم » الخبرية مبتدأ كانت الجملة من لولا وشرطها وجوابها فى عمل رفع خبر المبتدأ ، وكان الرابط بين المبتدأ وخبره محذوفا ، وتقدير الكلام : وكم موطن لولاى طحت فيه « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية حرف مبنى على السكون لا عمل له « هوى » فعل ماض فاعله « منهوى » الواقع فى آخر البيت ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف ، وأصل الكلام : هويت هوى ما مثلا لهوى منهوى « بأجرامه » الباء حرف جر ، وأجرام : مجرور به ، والجار والمجرور متعلق بهوى ، وأجرام مضاف وضمير الغائب العائد إلى منهوى فى آخر البيت مضاف إليه « من قنة » جار ومجرور متعلق بهوى أيضا ، وقنة مضاف و « النيق » مضاف إليه « منهوى » فاعل هوى ، كما تقدمت الإشارة إليه ، مرفوع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة للتخاص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل ، وهذه الياء التى تراها هى ياء الإشباع وليست لام الكلمة الشاهد فى : قوله « لولاى » فإن أبا العباس البرد زعم أنه لا يصح عربية أن يقع بعد لولا ضمير متصل ، وهذا البيت والذى قبله رد عليه بأن ذلك قد جاء عن العرب الموثوق بعربيتهم برواية الثقات من العلماء ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، وليس لنا أن نأبى شيئا جرى به لسان العرب فنزعم أنه ليس من لغة العرب . وقد عرفت فى شرح الشاهد السابق وجه تخريج هذا الأسلوب واختلاف العلماء فيه . قال العينى فى شرح شواهد ( ٣ - ٢٦٣ بهامش الخزانة ) : « الأصل أن يلى لولا ضمير رفع نحو لولا أتم ليكننا مؤمنين ، وأما لولاى ولولاك ولولاه فقليل ؛ ثم مذهب سيبويه والجمهور هى جارة للضمير مختصة به كما اختصت حق والكاف بالظاهر ، ولا يتعلق لولا بشيء ، وموضع المجرور بها رفع بالابتداء ، والخبر محذوف . وقال الأخفش : الضمير مبتدأ ، ولولا غير جارة ، وليكنهم أنابوا الضمير المحفوض عن الرفع ، كما عكسوا إذ قالوا : ما أنا كأت ولا أنت كأتا . وقال النحاس : لولاى ولولاك إذا ضمير فيه الاسم جر وإن أظهر رفع ، قال سيبويه : وهذا قول الخليل ويونس ، ومعنى هذا أنك تقول : لولا زيد لكان كذا ، فترفع بالابتداء ، وتقول : لولاك ؛ فيكون الكاف فى موضع خفض ، وهذا عند أبى العباس البرد خطأ ؛ لأن الضمير عقيب المظهر ، فلا يجوز أن يكون المظهر حرفوعا والضمير مجرورا ، قال أبو العباس : وحدثت أن أبا عمرو اجتهد فى طلب لولاك ولولاى بيتا يصدقه أو كلاما مأثورا عن

(بِالظَّاهِرِ أُخْصِنُ مُنْذُ) و (مُنْذُ وَحَتَّى \* وَالْكَافَ وَالْوَاوَ وَرُبَّ وَالنَّاءَ) وَكَيْ  
وَلَمَلَّ وَمَتَّى ، وقد سبق الكلام على هذه الثلاثة ، وما عدا ذلك فيعجز الظاهر والمضمر ، على  
ما سيأتي بيانه .

(وَأَخْصِنُ مُنْذُ وَمُنْذُ وَقْتًا) وأما قولهم : ما رأيته مُنْذُ أَنْ اللهُ خَلَقَهُ ، فتقديره :  
منذ زمن أن الله خلقه ، أى : منذ زمن خلق الله إياه .

(تنبيه) : يشترط في مجرورها — مع كونه وقتًا — أن يكون مُعَيَّنًا ، لا مُبْهَمًا ،  
ماضيًا أو حاضرًا ، لا مستقبلًا ، تقول : ما رأيته مذ يوم الجمعة ، أو مُنْذُ يَوْمِنَا ، ولا تقول :  
مذ يومٍ ، ولا أراه مُنْذُ غَدٍ ، وكذا في منذ . اهـ

(وَ) اخْصِنُ (رُبُّ \* مُنْكَرًا) نحو : رَبُّ رَجُلٍ ، ولا يجوز رب الرجل (وَالنَّاءُ  
لِلهِ وَرَبِّ) مضافا للكعبة أو لياء المتكلم ، نحو : « وَتَاللهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ » وَتَرَبُّ  
الْكَعْبَةِ ، وَتَرَبُّي لَأَفْعَلَنَّ ، ونذر : تَالرَّحْمَنِ ، وَتَحْيَاتِكَ (وَمَارَوْا مِنْ نَحْوِ رَبِّهِ فَنُتِيَ) وقوله :  
٥٢٦ — وَرَبِّهِ عَطِبًا أَنْقَذْتُ مِنْ عَطْبِهِ

(نَزَرْتُ) أى : قليل

العرب فلم يجده ، وقال أبو العباس : هو مدفوع لم يأت عن ثقة ويزيد بن الحكم (هو صاحب  
البيت المستشهد به) ليس بالفصيح « اه كلامه .  
٥٢٦ — هذا عجز بيت ، صدره قوله :

\* وَاهٍ رَأَيْتُ وَشِيكًا صَدْعَ أَعْظَمِهِ \*

ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، ومن أنشده  
من النحاة نعلب وابن الناظم .

اللفظ : « واه » اسم فاعل من قولك : وهى الحائط ونحوه يهسى ، إذا تصدع وضعف وهم أن  
يسقط « رأيت » بالياء الواحدة — من قولهم : رأيت الصدع ، ورأيت الإناء ونحوه ، إذا أصاحته  
« وشيكا » أى سريعا وقريبا « صدع » الصدع : الشق « عطبا » بفتح العين وكسر الطاء  
الاهملتين — وصف بمعنى الشرف على الهلاك « عطبه » بفتح العين والطاء جميعا — مصدر  
ذلك الوصف ، وتقول : عطب فلان يعطب عطبا — بوزان فرح يفرح فرحا — إذا أشق ودنا  
من الهلاك .

الإعراب : « ربه » رب : حرف جر شبهه بالزائد لا يتعلق بشيء ، مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب ، والماء ضمير الغائب مجرور محلا برب ، وله عمل آخر : إما رفع على أنه مبتدأ ، وإما نصب على أنه مفعول به مقدم على عامله وهو قوله أنفذت الآتى ، والثانى أولى ؛ لأن الفعل لم يستوف مفعوله ، وتقدير الضمير مبتدأ يحتاج إلى تقدير رابط يربط جملة الخبر به ، وقد علمت أن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى أن يؤخذ به « عظبا » تمييز للضمير المجرور محلا برب وتفسيره ، وقد عرفت فيما مضى ( ج ٢ ص ٢٠٥ ) أن هذا أحد المواضع التى يعود فيها الضمير على متأخر عنه لفظا ورتبة « أنفذت » فعل وفاعل ، وجملة ما فى محل رفع خبر للمبتدأ إن قدرت الضمير مبتدأ ، والرابط محذوف ، وتقدير الكلام حينئذ : ور به عظبا أنفذته — إلخ « من عظبه » الجار والمجرور متعلق بأنفذ ، وعطب مضاف وضمير الغائب العائد إلى العطب السابق مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ربه » فإن رب فيه قد جرت الضمير ، مع أنها مختصة بالدخول على النكرات . ولهذا اختلف العلماء فى هذا الضمير : أمعرفة هو أم نكرة ؟ فذهب الجمهور إلى أنه معرفة على أصله ، ومعنى اختصاص رب بالنكرات عندهم أن القياس يقتضى ذلك ؛ فإن ورد ما يخالفه كهذا البيت فهو شاذ من جهة القياس ، وذهب ابن عصفور وجماعة إلى أن هذا الضمير نكرة ؛ لأنه واقع موقع واجب التنكير ، ولأن مرجعه — وهو التمييز — واجب التنكير أيضا ، وذهب الفارسي وجماعة إلى أنه معرفة جارية مجرى النكرة . وإنما أوجب القياس فى مجرور رب أن يكون نكرة لأنها لما كانت تدل على التقليل ، وكان التقليل إنما يقع على ما هو كثير ، وكانت النكرة هى التى تدل على الكثير لأن المعارف إنما تدل على معين بالشخص أو بالجنس — وجب أن يقتصر دخولها على النكرة التى تدل على الكثير ليصالح فيها معنى التقليل واعلم أن رب تخالف حروف الجر من أربعة أوجه : أولها — ما ذكرنا من أنها مختصة بالنكرات ، وثانيها — أن مجرورها النكرة يجب وصفه مع أن سائر حروف الجر تعمل فى النكرات للموصوفة وغير الموصوفة على السواء ، وثالثها — أنها لا تحتاج إلى متعلق مع أنها تدل على معنى ، وقد عرفت سر ذلك فى الكلام على الشاهد السابق ، ورابعها — أنها لا تقع إلا فى أول الكلام ، وحروف الجر تقع فى أثناء الكلام ؛ لأن أصل وضعها على أن تعدى معنى الفعل إلى الاسم ، ولكل هذه الوجوه من الخلاف بينها وبين سائر حروف الجر ذهب الكوفيون إلى أن رب اسم لاجز ، ولا حجة لهم فى ذلك ، ولكنهم غفلوا عن أسرار كل واحد من هذه الفروق : فأما السر فى أنها لا تدخل إلا على نكرة فقد عرفت ، وأما السر فى أنها لا تدخل إلا على نكرة موصوفة فهو أن يكون وصف النكرة بمنزلة العوض عن المتعلق الذى لا بد لحرف الجر منه ، أو أما السر فى أنه لا متعلق لها فقد بيناه فى شرح الشاهد السابق ؛ وأما السر فى أنها لا تقع إلا فى

( تنبيه ) : يلزم هذا الضميرُ المجرورُ بها : الإفراد ، والتذكير ، والتفسيرُ بتمييزِ بعده مطابق للمعنى ، فيقال : رَبُّهُ رَجُلًا ، وَرَبُّهُ امْرَأَةٌ . قال الشاعر :

رَبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِمًا فَأَجَابُوا<sup>(١)</sup>

وقد سبق التنبيه عليه في آخر باب الفاعل .

( كَذَا كَمَا وَنَحْوُهُ أَي ) : قد جَرَتْ الكافُ ضميرَ الغيبة قليلاً ، كقوله :

٥٢٧ — وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَمَا أَوْ أَقْرَبًا

ابتداء الكلام فلائها دالة على التقليل ، وتقليل الشيء بمنزلة نفيه ، وحرف النفي يقع في أول الكلام ؛ فكذلك ما أشبهه .

(١) قد مضى شرح هذا البيت شرحاً وافياً في الجزء الثاني من هذا الكتاب (ص ٢٠٦) وهو الشاهد رقم (٣٨٢) فأرجع إليه هناك إن شئت ، مع إعلامنا إياك أن موضع الاستشهاد به هنا هو عينه موضع الاستشهاد به هناك .

٥٢٧ — هذا بيت من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيبويه والرضي وغيرهما ، وهو من

أرجوزة للعجاج مطلعها :

مَا هَاجَ دَمْعًا سَاكِبًا مُسْتَسْكِبًا مِنْ أَنْ رَأَيْتَ صَاحِبِيكَ أَسْكَابًا

وهو يقول البيت المستشهد به في وصف حمار وحش وأتته بأنه أراد أن يرد الماء ليشرب ؛ فرأى الصياد فهرب بأتته ، وقبل بيت الشاهد قوله :

نَحَى الذَّنَابَاتِ شِمَالًا كَشْبًا . وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَمَا أَوْ أَقْرَبًا

\* ذَاتَ اليمِينِ غَيْرَ مَا إِنْ يَنْكِبًا \*

اللفظة : « أَسْكَابًا » صارا إلى السكابة ودخلا فيها ، والسكابة : الحزن « نحى » تقول : نحى فلان فلانا تنحية ؛ إذا أبعدته عنه وجعله في ناحية منه ، ويرى في مكانه « حلى » والضمير المستتر في الفعل على الروايتين جميعا يعود إلى حمار الوحش الذى يصنفه « الذنابات » بالبدال المعجمة بعدها نون — اسم موضع بعينه ، وضبطها العينى بفتح التال ، وقال الأندلسى شارح الفصل : « هى جمع ذنابة — بكسر التال — وهى آخر الوادى ينتهى إليه السيل ، وكذلك آخر النهر ، ووجدتها في موضع آخر الذنابات — بالمرحدين — وهى الجبال الصغار » اهـ . وقوله « شمالا » يريد ناحية الشمال ، فإن كانت الرواية « حلى الذنابات شمالا » فشمالا : منقول ثان لحلى ، وإن كانت الرواية « نحى الذنابات شمالا » فشمالا طرف مكان « كشبا » بفتح الكاف والثاء — أى قريبا « أم أوعال » هضبة في ديار بنى تميم ، ويقال لها : ذات أوعال ، وقال ياقوت : هى هضبة معروفة قرب برقة

أنقد ، وهي أكمة بعينها ، وقال ابن السكيت : ويقال لكل هضبة فيها أوغال : أم أوغال ، والأوغال : كباش الجبل « كها » يريد مثل الذنابات في البعد « ينكبا » قال الأصمعي : نكب ينكب نكبا — مثل نصر ينصر نصرا — ونكوبا أيضا ؛ إذا تحرف عن الطريق .

الإعراب : « نحى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار الوحش الموصوف « الذنابات » مفعول به لنحى ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة « شمالا » ظرف مكان ناصبه نحى « كشيما » صفة شمالا منصوب بالفتحة الظاهرة « وأم » الواو عاطفة ، أم : يروي صرفوعا ويروي منصوبا ؛ فن رواه صرفوعا جملة مبتدأ صرفوعا بالابتداء وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ومن رواه منصوبا جملة معطوفا على الذنابات منصوبا بالفتحة الظاهرة ، وأم مضاف و « أوغال » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كها » أما من روى « أم » بالرفع فهذا عنده جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وأما من روى « أم » بالنصب فهذا عنده جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أم أوغال ، على رواية نحى الذنابات ، ويجوز أن يكون معطوفا على شمالا بالواو فهو مثله مفعول ثان وذلك على رواية خلى الذنابات « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أقرب » إن جعلت الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ فأقرب معطوف بأو على الضمير المجرور محلا بالكاف ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة ، وكذا إن جعلته حالا . وإن جعلت الجار والمجرور مفعولا ثانيا فأقرب معطوف على محل الجار والمجرور ، ومحلهاما النصب ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كها » حيث جرت الكاف الضمير المتصل ، ومن شأن الكاف ألا تجر إلا الاسم الظاهر اتفاقا ، أو الضمير المنفصل عند جماعة سنن كرم ، وتقدمي وقع في هذا البيت ضرورة من ضرورات الشعر لا يجوز للتكلم أن يرتكبا . قال سيبويه ( ١ — ٣٩٢ بولاق ) : « هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمار من حروف الجر . وذلك الكاف في : أنت كزيد ، وحتى ، ومد ، وذلك لأنهم استغنوا بقولهم : مثلى ، وشبهى ، عنه فأسقطوه ، واستغنوا عن الإضمار في حق بقولهم : رأيتهم حتى ذلك ، وبقولهم : دعه حتى يوم كذا وكذا ، وبقولهم : دعه حتى ذلك ؛ وبالإضمار في إلى إذا قال : دعه إليه ؛ لأن المعنى واحد ، كما استغنوا بمثلى ومثله عن كي وكه ، واستغنوا عن الإضمار في مذ بقولهم : مذ ذلك ؛ لأن ذلك اسم مبهم ، وإنما يذكر حين يظن أنه قد عرف ما يعنى . إلا أن الشاعر إذا اضطر أضمر في الكاف ، فيجرونها على التماس ، قال الشاعر العجاج \* وأم أوغال كها أو أقربا \* وقال العجاج :

مَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا      كُهُ وَلَا كَهْمًا إِلَّا حَاطِلًا

وقوله :

٥٢٨ - وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا كَهْ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاظِلًا

وهذا مختص بالضرورة .

شبهوه بقوله : له ولهن ، ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه قال ما أنت كي وكى خطأ ، من قبل أنه ليس من حرف يفتح قبل ياء الإضافة « اه . وقال الأعمى في بيت الشاهد الذى نحن بصدده : « الشاهد فيه إدخال الكاف على المضمر ، تشبيها لها بمنى ؛ لأنها في معناها واستعمل ذلك عند الضرورة » اه . وقال النحاس : « هذا عند سيبويه قبيح ، والعلة له أن الإضمار يرد الشيء إلى أصله ، فالكاف في موضع منى ، فاذا أضمرت ما بعدها وجب أن تأتي بمنى ، وأبو العباس - فيما حكى لنا على بن سليمان - يجيز الإضمار في هذا على القياس ؛ لأن المضمر عقيب للظهور ، وقد نطقت به العرب . وقد أجاز بعض النحويين : أنا كأت ، وأنا كإياك ، ورد أبو العباس ذلك » اه .

هذا ، ومن دخول الكاف على الضمير - سوى ما أنشده الشارح - قول أبي محمد اليزيدى اللغوى النحوى معلم المأمون بن الرشيد ( وانظر العقد الفريد : ج ٢ ص ٢٩٩ اللجنة ) :

شَكَوْنُكُمْ إِلَيْنَا مَجَانِينَكُمْ      وَنَشْكُو إِلَيْكُمْ مَجَانِينَنَا  
فَلَوْلَا الْمَعَاوَةُ كُنَّا كَهْمُ      وَلَوْلَا الْبِلَاءُ لَكُنَّا كِنَا

وقول الآخر :

لَا تَلْسُنِي فَإِنِّي كَأَكْ فِيهَا      إِنَّنَا فِي الْمَلَامِ مُشْتَرِكَانِ

٥٢٨ - وهذا البيت مثل سابقه للعجاج ، وهو من شواهد سيبويه والرضى وابن هشام وغيرهم ، وهو من أرجوزة أولها قوله :

عَرَفْتُ بِالْفَضْرِيَّةِ الْمَنَارِلَا      قَفْرًا وَكَانَتْ مِنْهُمْ مَا هِلَا

والبيت المستشهد به من أبيات يصف فيها حمار وحش أو أخته ، وقوله :

حَتَّى إِذَا مَا اجْتَابَ لَيْلًا لَانِلَا      هَيَّجَهَا وَلَمْ تَحْلُهُ فَاعِيلَا

يَعْلُو بِهَا الْقُرْيَانِ وَالْمَسَائِلَا      وَكَلَّ صَمْدٍ يُنْبِتُ الْقَلَابِلَا

تَحْسِبُهُ إِذَا اسْتَنْتَبَ دَائِلَا      كَأَنَّهَا يُنْجِي هِجَارًا مَا نِلَا

فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالًا      كَهْ وَلَا كَهْنٌ إِلَّا حَاظِلَا



اللفظة : « المنازل » جمع منزل ، وهو في الأصل مكان النزول من قولك : نزل بمكان كذا ينزل نزولا ، وأراد منه ههنا ديار أحبائه التي كانوا يقيمون فيها « قفرا » خالية ليس بها أحد « مأهل » جمع مأهل ، وهو في الأصل اسم مكان من قولهم : أهل المكان يأهل أهولا ؛ إذا عمر وصار به أهله « اجتاب » قطع « ليلا لائلا » يريد شديد الظلمة ، ويقولون : ليل أليل ، وليلة ليلاء ، وليل لائل ، وهم يريدون ذلك المعنى « هيجها » أثارها من مكانها ، وتقول : هاجه بهيجه ، وأهاجه ، وهيجه — بالتضعيف — إذا حركه وأثاره « ولم تخله فاعلا » الضمير المستتر في تخله يعود إلى الأذن ، والمراد أنها ما كانت تحسب أنه سيفعل ذلك : أي ما كانت تظن أن الحمار بهيجها « القران » بضم القاف وسكون الراء بعدها ياء مشناة — هي مجارى الماء ، واحدها قرى « صمد » — بفتح الصاد وسكون الميم — هو المكان السهل « القلائل » نبت ، واحده قلقل ، بزنة و برج « استب » جد في العدو « دانلا » اسم فاعل من الدالان — بالتحريك — وهو السير الخفيف « ينحى » يعتمد « هجارا » الهجار — بزنة الكتاب — جبل يشد به وظيف البعير ، وقيل : هو جبل يشد به رسغ رجل البعير ثم يشد إلى حقوه إن كان عربيا وإن كان ذا رحل يشد في الحقب ، قاله العيني في شرح شواهد . يريد أن العير يعدو مائلا إلى جنب كأنما هو مشدود بالمحجار « بعلا » هو في الأصل : الزوج ، والمراد به الحمار الوحشى الذى يصفه « حلائل » جمع حليلة ، وهى في الأصل : الزوجة ، وأراد منهن الأذن الوحشية التي تصحب هذا العير « حاظلا » اسم فاعل من : حظل الرجل المرأة ، إذا منعها من التزوج ، ومثله العاضل — بالعين المهملة والصاد المعجمة — وقال النحاس : سألت أبا الحسن عنه فقال : الحظلان مشية فيها تناقل .

الإعراب : « لا » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ترى » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدر على الأف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بعلا » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « حلائلا » معطوف على المفعول به ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف الإطلاق « كه » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لبعل « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « كهن » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وأصل العبارة : فلا ترى بعلا كه ولا حلائل كهن « إلا » حرف إيجاب مبنى على السكون لا محل له « حاظلا » إن جعلت ترى عامية كان مفعولا ثانيا لها ، وإن جعلتها بصرية فهو حال من « بعلا » الموصوف بالجار والمجرور منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهر فيه : قوله « كه » وقوله « كهن » حيث جر الضمير في العبارتين بالكاف التي تختص بالدخول على الظاهر ، أو الضمير المنفصل عند قوم سيأتي ذكرهم ، وإنما فعل ذلك حينئذ

﴿ تنبيه ﴾ : قوله « ونحوه » يحتمل ثلاثة أوجه : الأول : أن يكون إشارة إلى بقية ضمائر الغيبة المتصلة كما في قوله كه ولا كهن ؛ الثاني : أن يكون إشارة إلى بقية الضمائر مطلقا ، اضطر ، ولولا الضرورة ما كان يسوغ له ذلك . وهو حين اضطر رجوع إلى القياس الذي كان يقتضيه حرف الجر . قال ابن عصفور : « ومن الضرورة أن يستعمل الشاعر الحرف استعمالا لا يجوز مثله في الكلام ، نحو قول العجاج \* وأم أوعال كها أو أقربا \* فجر بالكاف الضمير المتصل ، وحكمها في سعة الكلام ألا تجر إلا الظاهر والضمير المنفصل لجر يانه مجرى الظاهر ؛ فيقال : ما أنا كأنه ولا أنت كأنا ، حكى الكسائي عن بعض العرب أنه قيل له : من تعدون الصعلوك فيكم ؟ فقال : هو الغداة كأنا . لكنه لما اضطر ( يريد العجاج ) أبدلها من حكمها حكم ما هي في معناه ، وهو مثل ، فجعلها تجر الضمير المتصل كما تجر الضمير المنفصل ، كما يجره مثل ، ومن ذلك قوله :

وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَّرَتْ لَمْ تَكُنْ كِيٌّ حِينَ تَدْعُو الْكُمَاةَ فِيهَا نَزَالٌ

أنشده الفراء وقال : أنشدني بعض أصحابنا ولم أسمعه أنا من العرب . قال الفراء : وحكى عن الحسن البصري : أنا كك ، وأنت كي . واستعمال هذا في حال السعة شذوذ لا يلتفت إليه « اه والخلاصة التي يزيد أن تحرص عليها ، وأن تنبهك إلى أخطاء العلماء في نقل بعض أحكامها عن المتقدمين ؛ أن تقول لك : إن مجرور الكاف لا يخلو من أن يكون اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا أو ضميرا متصلا ؛ فأما جرهما الاسم الظاهر فلا غبار عليه ، وهو صحيح سائغ في النثر وفي الشعر جميعا ، وقد ورد في فصيح الكلام . وأما جرهما للضمير المنفصل فقد سمعت في عبارة ابن عصفور أنه يراه سائغا في الكلام ، وسمعت أن الكسائي نقل ذلك عن العرب ، وقد سمعت في عبارة النحاس التي أترناها لك في شرح الشاهد السابق أن أبا العباس المبرد أبي أن تقول : ما أنت كأنا ولا أنا كأنت . وحكى جوازه عن الفراء وعن الكوفيين ، وعن حكاة عنهم أبو حيان ، واختار جواز ذلك في السعة المحقق الرضى فإنه قال : « وقد تدخل الكاف في السعة على المرفوع نحو أنا كأنت لورود السماع به » اه . وأما جرهما للضمير المتصل فإن كان الكاف أو الهاء فقد سمعت في عبارة النحاس في شرح الشاهد السابق أن أبا العباس المبرد أجاز في السعة مع أنه لا يجوز جرهما للضمير المنفصل ، وقد سمعت في عبارة سيبويه أنه يرى ذلك خاصا بضرورة الشعر ، ومن العجيب أن أبا حيان نقل عن سيبويه أنه يرى جواز ذلك مطلقا حيث قال : « أجاز سيبويه وأصحابه أنت كي وأنا كك ، وضعفه الكسائي والفراء وهشام » اه . وقال صرة أخرى : « واختلفوا في دخول الكاف على الياء والكاف ؛ فأجاز سيبويه وأصحابه أنت كي وأنا كك ، وضعف هذا الكسائي والفراء وهشام ، واحتجوا بأنه قليل في كلام العرب » اه . وإن كان الضمير المتصل هو ياء التكلم فسيأتي بيان حكمه في شرح الشاهد الآتي بعقب هذا .

وقد شد دخول الكاف على ضمير المتكلم والمخاطب ، كقوله :  
 ٥٢٩ - وَإِذَا الْحَرْبُ شَمَرَتْ لَمْ تَكُنْ كِيً

٥٢٩ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* حِينَ تَدْعُو الْكِمَاءَ فِيهَا تَزَالُ \*

وهذا بيت أنشده الفراء ، وقال بعبقير إنشاده : « أنشدنيه بعض أصحابنا ، ولم أسمعهم أنا من العرب » اه . وقال هشام : « ما قالت العرب أنا كك وأنت كي . والبيت الذي ينشد في كي مؤلف من قول بشار لا يلتفت إليه » اه .

اللفظ : « شمرت » أصل التشمير أن يحسر الإنسان عن ذراعه أو ساقه ليستعد لأمر شاق ، ويقال : شمرت الحرب ، بمعنى اشتدت وشق أمرها ، قال الرازي :

\* قَدْ شَمَرْتُ عَنْ سَاقِيهَا فَشُدُّوا \*

« لم تكن كي » يريد لم تكن مثلي في مقارعة الأبطال والبلاء الحسن في النزال « الكمأة » جمع كمي ، وهو البطل المتكى في أداة الحرب : أي المستتر فيها « زال » اسم فعل بمعنى ازل ، يريد حين ينادى كل بطل قرنه أن ينازله ويصاوله .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « الحرب » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : إذا شمرت الحرب شمرت ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله للذكور في محل جر باضافة إذا إليها « شمرت » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الحرب ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تكن » فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت « كي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر تكن ، وجملة تكن واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا « حين » ظرف زمان متعلق بتكن ، منصوب بالفتحة الظاهرة « تدعو » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل « الكمأة » فاعل بتدعو ، مرفوع بالضم الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل جر باضافة حين إليها « فيها » جار ومجرور متعلق بتدعو ، وضمير الفاعلية عائد إلى الحرب « زال » اسم فعل أمر بمعنى ازل ، مبني على الكسر لا محل له من الإعراب .

الشاهد في قوله « كي » حيث جر بالكاف الضمير المتعمل ، وهو ياء المتكلم ، وأصل الكاف ألا تجر إلا الاسم الظاهر اتفاقاً ، وإلا الاسم الظاهر والتضمير المنفصل عند بعض النحاة ، وهم من ذكرنا في شرح الشاهد السابق . ودخولها في هذا البيت على ياء المتكلم ضرورة التجنّب

وكقول الحسن : **أَنَا كَكَ وَأَنْتَ كِيٌّ** . وأما دخولها على ضمير الرفع — نحو : **مَا أَنَا كَهْوٌ** ، وما **أَنَا كَأَنْتَ** ، وما **أَنْتَ كَأَنَا** — وعلى ضمير النصب — نحو **مَا أَنَا كَأَيَّكَ** ، وما **أَنْتَ كَأَيَّي** — فجعله في التسهيل أقل من دخولها على ضمير الغيبة المتصل . قال المرادي : وفيه نظر ، بل إن لم يكن أكثر فهو مساو<sup>(١)</sup> ، والثالث : أن يكون إشارة إلى بقية ما يختص

إليها الشاعر، ولا يجوز للتكلم أن يذهب إليها . وقد سمعت في عبارة سيبويه التي أترناها في شرح الشاهد (رقم ٥٢٧) أن هذا غير جائز ولا في ضرورة الشعر ، ألا ترى إلى قوله : « ولو اضطر شاعر فأضاف الكاف إلى نفسه فقال كي وكى خطأ ، من قبل أنه ليس من حرف يفتح قبل ياء الإضافة » اه حكم على هذا بأنه خطأ مع أنه في ضرورة الشعر ، ووجه ذلك أن ما قبل ياء الإضافة التي هي ياء التكلم يجب أن يكسر لمناسبة هذه الياء ، والكاف الجارة في أصل وضعها مفتوحة ، فلو أبقيتها على أصل وضعها لكانت قد خالفت ماوجب من كسر ما قبل ياء التكلم ، ولو كسرتها لمناسبة الياء لخرجت بها عن أصل وضعها ، وأنت تعلم أنهم يزيدون النون قبل ياء التكلم محافظة على أصل المبنيات من الأفعال والحروف فيقولون : ضربي واضربي وليتني ولعنني ومنى وعنى ، ومن هنا تعلم أن بين دخول الكاف الجارة على الكاف أو الهاء وبين دخولها على ياء التكلم فرقا مع استواء الثلاثة — وهن الكاف والهاء وياء التكلم — في أنهن ضمائر جر متصلة ، وذلك الفرق هو أنه يجوز للشاعر إذا اضطر أن يدخل الكاف الجارة على كاف الضمير أو هائه ، ولا يجوز له ولو مع الضرورة أن يدخل الكاف الجارة على ياء التكلم . والسرف في هذا ما قدمنا الإشارة إليه ، وهو أن دخول الكاف الجارة على كاف الضمير أو هائه لن يغير شيئا مما يجب في نفس الكاف الجارة أو فيما يكون قبل الضمير ، ألا ترى أن أصل وضع الكاف الجارة على أن تكون مفتوحة وأن كاف الضمير وهاءه لا يجب فيما قبلهما شيء معين من الحركات ، فلو أنك قلت « هو كك » أو قلت « أنت كه » لبقيت الكاف الجارة على ما هو أصل وضعها ، وهو الفتح ، ولم يكن في ذلك شيء مخالف في الضمير نفسه أو فيما قبله ، فأما دخول الكاف الجارة على ياء التكلم فإنه يقتضى أحد أمرين ، وكلاهما مخالف ، أما أحدهما فإن تكسر الكاف الجارة لمناسبة الياء فتخرج بها عما وضعت عليه ، وأما ثانيهما فإن تبقى الكاف الجارة مفتوحة كأصل وضعها فتكون قد فتحت ما قبل ياء التكلم وهي موضوعة على أن يكسر ما قبلها . وهذا واضح إن شاء الله .

(١) مما قدمناه لك في شرح الشواهد الثلاثة الماضية تعلم أن نظر المرادي مبني على مذهب من عدا أبي العباس البرد من النحاة الذين أجازوا دخول الكاف على الضمائر المنفصلة دون المتصلة . ويندفع نظر المرادي بأحد وجهين : الأول — أن يكون ابن مالك رحمه الله قد رأى مارآه أبو العباس البرد من جواز دخول الكاف الجارة على الضمائر المتصلة دون المنفصلة ، كما حكيناها عنه عن ابن عصفور ، والثاني — وهو ما دفع به العلامة الصبان هذا النظر — أن يكون مراد ابن مالك

بالظاهر ، أى : أن بقية ما يختص بالظاهر دخوله على الضمير قليل ، كقوله :

٥٣٠ — فَلَا وَاللَّهِ لَا يَلْتَقِي أَنَسٌ فَنِي حَتَّاكَ يَا بَنِي أَبِي زَيْدٍ

أن اتصال الكاف بالضمائر المنفصلة أقل في القياس من اتصالها بالضمائر المتصلة ، وإن كان الاستعمال قد جرى على عكس ذلك ، وبيانه أن في اتصال الكاف الجارة بالضمير المنفصل خروجاً عن القياس من وجهين : أحدهما كون مدخول الكاف ضميراً مع أن الأصل فيها أنها محتصة بالظاهر ، وثانيهما كون ذلك الضمير في الأصل ضمير رفع في نحو ما أنا كأتت أو ضمير نصب في ما أنا كاياك . أما اتصال الكاف الجارة بكاف الضمير أو هائه ففيه خروج عن القياس من ناحية واحدة وهي اتصالها بالضمير مع أنها في الأصل محتصة بالظاهر ، وهي الناحية الأولى من ناحيتي الشذوذ في اتصالها بالضمير المنفصل ، ولا شك أن ما فيه ناحيتنا شذوذ أقل من جهة القياس مما فيه ناحية شذوذ واحدة .

٥٣٠ — لم أتف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق . بل قال البغدادي ( ج ٤ ص ١٤١ بولاق ) نقلاً عن أبي حيان في شرح التسهيل : « وانتهاء الغاية في حثاك لا أفهمه ، ولا أدري ما عني بحثاك ؛ ففعل هذا البيت مصنوع » اهـ .

اللفظة والرواية : « لا يلقى أناس » يروى يلقي ؛ مضارع ألقى بمعنى وجد ، ويروى \* ... لا يلقاه ناس \* مضارع من اللقي ، ويروى أيضاً \* ... لا يلقى أناس \* وهو مثل الرواية الثانية مضارع من اللقي « حثاك » قد سمعت في عبارة أبي حيان أنه استشكل معنى الغاية ههنا ، ولم يدرك ما عني الشاعر بقوله حثاك ، وأنه حكم على البيت بالصنعة من أجل ذلك . والذي يتجه للعاجز الضعيف أن الشاعر أراد أن يقول : إن الناس لا يجدون في رجونه لقضاء مطالبهم حتى يلبغوا المدح فإذا بلغوه فقد وجدوا ذلك الفتي « يابن أبي زياد » يروى في مكانه « يابن أبي يزيد » . الإعراب : « لا » إما أن تكون نافية لما يفهم من المقام وكأنه قد قال : ليس الأمر على ما يظن الناس ، وإما أن تكون حرفاً زائداً لتأكيد القسم ، وهي على الحالين حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « والله » الواو حرف قسم وجر ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف : أى أقسم بالله « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يلقى » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر « أناس » فاعل يلقي ، مرفوع بالضممة الظاهرة « فتي » مفعول به ليلقي منصوب بفتحة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، فإن كان الفعل بالقاف من اللقي فقد استوفى مفعوله الذي يقتضيه ، وإن كان بالفاء من الإلقاء بمعنى الوجدان فمفعوله الثاني محذوف ، والتقدير : لا يلقى أناس فتي مقصوداً لآمالهم ، كما حذف ثانی مفعولى ظني في قول عنزة :

وَلَقَدْ نَزَلَتْ فَلَا تَطْلُقِي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ الْمُحِبِّ الْمَكْرَمِ

أى : فلا تظنى غيره واتعا « حناك » حتى : حرف جر ، وضمير المخاطب في محل جر مجتى ، والجار والمجرور متعلق بيلقى « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « أبى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبى مضاف و « زياد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد في : قوله « حناك » حيث جرت حتى الضمير ، وهي في الأصل مختصة بالظاهر ، وجراها الضمير في هذا البيت وما أشبهه ضرورة اضطر إليها الشاعر ؛ وههنا أمران نحب أن ننبهك إليهما : الأمر الأول أن هذا مذهب جمهور البصريين وهو الذى اختاره جمهوره المتأخرين من النحاة . وذهب الكوفيون وأبو العباس اللبرد إلى أنه يجوز أن تجر حتى الضمير ، مستدلين بهذا البيت والذى يأتى بعده ، ولا حجة لهم فيهما ؛ لأن البيت والبيتين لا تثبت بهما قاعدة ويحملان على الضرورة . قال ابن هشام في مغنى اللبيب : « وتسمع على ثلاثة أوجه : أحدها : أن تكون حرفا جارا بمنزلة إلى في المعنى والعمل ( أما المعنى فهو الدلالة على انتهاء الغاية ، وأما العمل فهو الجر ) ولكن حتى تخالف إلى في ثلاثة أمور : أحدها : أن المخفوض يحق على شرطين أحدهما عام وهو أن يكون ظاهرا لا مضمرا ، خلافا للكوفيين واللبرد ، فأما قوله \* أنت حناك تقصد كل فج \* فضرورة . والشرط الثانى خاص بالمسبوق بذى أجزاء ، وهو أن يكون المجرور آخرها ، نحو : أكلت السمكة حتى رأسها - بالجر . أو ملاقيا لآخر جزء ، نحو : لام هو حتى مطلع الفجر ؛ ولا يجوز سرت البارحة حتى نلتها أو نصفها ، كذا قال الفاربة وغيرهم . . . . . الثانى : أن حتى إذا لم يكن معها قرينة تقتضى دخول ما بعدها في ما قبلها كما في قوله :

أَلْسَقِي الصَّحِيفَةَ كَتَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا

أو تقتضى عدم دخوله كما في قوله :

سَقَى الْحَيَاةَ الْأَرْضَ حَتَّى أُنْكِنُ عَزِيَّتَ لَهْمُ فَلَا زَالَ عَنْهَا انْخَبِرُ مَخْذُودًا

حمل على عدم الدخول لما بعد حتى ، وحكم في مثل ذلك ( يريد حين لا تكون قرينة أصلا ) لما بعد إلى بالدخول ، حملا على الغالب في البابين . . . الثالث : أن كلا من حتى وإلى قد ينفرد بحمل لا يصلح له الآخر . اه . والأمر الثانى : أن المختص بالاسم الظاهر هو حتى الجارة ، وأما العاطفة فلا تختص به ، قال المحقق الرضى ( ٣ / ٣٠٣ ) : « إذا كانت حتى عاطفة جاز دخولها على المضمرة ، نحو : جاءنى القوم حتى أنت ، ورأيت القوم حتى إياك ؛ وأما الجارة فلا تدخل على المضمرة ، اجترأ . بالى ؛ السكون إلى أشد تمكنا وأوسع تصرفا ؛ فلهمنا تدخل على آخر الأجزاء وأوسطها وتقوم مقام الفاعل ، نحو : قيم إلى زيد ، ولا يقال قيم حتى عمرو . ومختلف فى هذا اللبرد ، وشبهته قوله :

وَأَكْفِيهِ مَا يَمْتَنِي ، وَأَعْطِيهِ سُؤْلَهُ وَأَلْحَقُهُ بِالْقَوْمِ حَتَّى لَأَحِقُّ

وقوله :

٥٣١ - أَنْتَ حَتَّاكَ تَقْصِدُ كُلَّ فَيْجٍ تَرْجِي مِنِكَ أَنَهَا لَا تَحْيَبُ

اتهي

والجواب أن أصله : حتى هو لاحق ، مبتدأ وخبر ، تخفف للشعر ، وليس مافي البيت بحتى الجارة ، وإلا لم يكن لرفع لاحق وجه ، بل هي ابتدائية « اه . وقوله في هذا البيت الذي استشهد به المبرد » والجواب أن أصله حتى هو لاحق ، مبتدأ وخبر ، تخفف للشعر » معناه أن الشاعر أراد أن يقول حتى هو لاحق فلم يستقم له وزن البيت حذف الواو من هو وأبقى الماء ؛ فليست هذه الماء ضمير الجر ، وإنما هي بقية من ضمير الرفع ، فان قلت : فلماذا اضطررتم إلى أن تقولوا إن الماء في هذا البيت بقية ضمير الرفع مع أن حذف جزء الضمير مما لا يسوغ في السعة ولم تقولوا إنه جر الضمير بحتى وإن لم يكن سائفا إلا في الشعر ؟ فالجواب على هذا من وجهين : أولهما ما أشار إليه الرضى بقوله « وإلا لم يكن لرفع لاحق وجه » وذلك ظاهر ، والثاني أن حذف جزء الكامة من غير ترخيم قد ورد في الشعر ، ومن حذف جزء الضمير بخصوصه قول الراجز :

هَلْ تَعْرِفُ الدَّارَ عَلَى نَبْرًا كَأَنَّ دَارُ لِسُعْدَى إِذْهِ مِنْ هَوَا كَأَنَّ

الشاهد فيه : قوله « إذه » وأصله : إذ هي ، حذف الباء وأبقى الماء مكسورة لتدل عليها . ومثله قول الشاعر ، وهو العجير السلولى :

فَبَيْنَاهُ يَشْرِي رَحْلُهُ قَالَ قَائِلٌ : لَيْنَ جَمَلٍ رَثَّ الْمُتَاعِ نَجِيبُ

ومثله قول الآخر :

بَيْنَاهُ فِي دَارِ صِدْقٍ قَدْ أَقَامَ بِهَا حِينًا يُعَلِّنَا وَمَا نُمَلِّهُ

الشاهد في البيتين جميعا في قولها « بيناه » فان أصله : بينا هو ، حذف الواو من هو وأبقى الماء ، وإذا كانوا يفعلون ذلك في الضمائر إذا اضطروا فأولى أن نحمل البيت المختلف فيه على وجه تؤمن جميعا بأنه وارد في كلامهم ؛ وبخاصة إذا عضد ذلك كون ما ذهب إليه الحصم يستلزم محظورا آخر .

٥٣١ - لم أتف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ،

وهو من شواهد معنى اللب في مباحث « حتى » .

اللفظ : « أنت » معناه جاءت ، والضمير المستتر فيه يعود إلى ناقته ، ولعلها مذكورة في أبيات سابقة على بيت الشاهد « فنج » - بفتح الفاء وتشديد الجيم - هو الطريق الواسع بين جبلين ، وفي التنزيل : ( يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ ) - بكسر الفاء - وفي التنزيل :

(لَتَسْلُكُوا مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا) «ترجى» - بضم تاء المضارعة وتشديد الجيم - مضارع  
رجيته أرجيه ، ومنه قول الشاعر ، وهو الملعوط القريني ( وهو الشاهد رقم ١٨٦ الذي مضى  
شرحه في ج ١ ص ٣٥٢ ) :

وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السَّنِّ خَيْرًا لَا يَرَالُ يَزِيدُ

« تخيب » هو مضارع خاب الرجل في سعيه يخيب - مثل باع يبيع - خيبة ؛ إذا أخفق  
فيه ولم يوفق لنوال بقيته منه .

الإعراب : « أنت » أتى : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
جوازا تقديره هي « حثاك » جار ومجرور متعلق بآتى « تقصد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل نصب حال صاحبه الضمير  
المستتر في أنت « كل » مفعول به لتقصد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « فح »  
مضاف إليه « ترجى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها النقل ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى فاعل أنت ، والجملة من الفعل وفاعله في محل  
نصب حال ثانية صاحبا الضمير المستتر في أنت « منك » جار ومجرور متعلق بترجى « أنها » أن :  
حرف توكيد ونصب مخفف من المثلث ، والضمير اسمه « لا » حرف نفي مبني على السكون  
لا محل له « تخيب » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا  
تقديره هي يعود إلى اسم أن ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر أن الخففة ، وأن الخففة  
مع اسمها وخبرها في تأويل مصدر منصوب يقع مفعولا به لترجى : أى ترجى عدم خيبتها .

الشاهد نية : في هذا البيت شاهدان من شواهد النجاة ، أحدهما غير مقصود للشارح في هذا  
المقام ، وثانيهما هو المقصود له في هذا الوطن : أما الشاهد غير المقصود له ففي قول الشاعر  
« أنها لا تخيب » حيث خفف أن المؤكدة وآتى باسمها ضمير غيبة مذكورا ، وفيه شذوذان :  
أحدهما أنه أتى باسم أن الخففة ضمير غيبة ، ولم يجعل اسمها ضمير شأن ، والثاني أنه ذكر الاسم ،  
ولا يكاد العرب يستعملون أن الخففة إلا واسمها ضمير شأن محذوف . وقد مر شرح هذه المسألة  
وذكر شواهد وآراء العلماء فيها ( ارجع إلى الجزء الأول ص ٥١١ وما بعدها ) . وأما الشاهد  
المقصود للشارح هنا ففي قول الشاعر « حثاك » حيث استعمل حتى الجارة ، وجربها الضمير ،  
وأصلها أنه لا يجربها إلا الاسم الظاهر ، كما هو رأى جمهرة علماء البصرة . وبهذا البيت يتمسك  
الكوفيون والمبرد حيث جوزوا دخول حتى الجارة على الضمير ، وهو عند البصريين ضرورة  
لا يجوز ارتكابها . وقد سمعت في كلام ابن هشام الذي أثناه في شرح الشاهد السابق النص على



أن ذلك ضرورة . وقال المحقق الرضى ( ٢ - ٣٠٣ ) : « وتسك المبرد أيضا بقوله \* . . .  
فحق حثاك يابن أبي يزيد \* وهو شاذ » اه .

فان قلت : فاذا كان دخول حتى على الضمير قد ورد في شعر العرب فلماذا أبى البصريون  
قبوله وحكموا بأن اتصالها به في هذه الشواهد ضرورة التجأ إليها الشاعر ؟

فالجواب على ذلك أن تقول لك : إن اتصال حتى بالضمير - مع أنه لم يرد إلا في الشعر - ليس  
ما يجرى على الألسنة مطردا حتى يكون مما يسوغ لنا أن ننسج على منواله ، بل جاء في بيت أو بيتين  
وقد قررنا لك مرارا أن البيت والبيتين مما لا تنبئ عليه القواعد . ثم إن إلباء البصريين أن  
يجعلوا ذلك قاعدة علة تقتضى ما ذهبوا إليه . ولكنهم يختلفون في هذه العلة ، ونحن نذكر لك  
أقوالهم فيها ، ونبين لك ما يطرد منها وما لا يطرد ، فمنهم من قال : العلة في أنه لا يجوز  
أن تتصل حتى الجارة بالضمير هي أن مجرورها لا يكون إلا بعضا مما قبلها أو بعض منه ،  
فلو كان مجرورها ضميرا فقد يكون ضمير غيبة فيكون عائدا إلى ما قبلها ، ولا يمكن أن يتحقق  
شرط المجرور بحتى ؛ إذ لا يمكن عود ضمير البعض على السكل . وهذه العلة غير مستقيمة لثلاثة  
أشياء : أولها أنها تقتضى - على فرض تسليمها - امتناع أن يكون مجرور حتى ضمير غيبة ،  
وهم قد منعوا اتصال حتى بكل ضمير ، وثانيها أنه يجوز أن يكون مجرورها ضمير غيبة ويتحقق  
شرط مجرورها ، وذلك بأن يعود الضمير على شيء مما تقدم سوى كل مجرورها ، نحو أن تقول :  
زيد ضربت القوم حتاه ، فمجرور حتى في هذا المثال ضمير غيبة وقد تحقق فيه الشرط لأنه  
بعض ما قبل حتى لأن زيدا الذى عاد إليه الضمير بعض القوم ، وقد عاد الضمير الدال على  
على البعض على غير السكل ، فقولهم « لا يمكن أن يتحقق شرط حتى » كلام غير مستقيم ،  
وثالثها أنه يجوز عود ضمير البعض على ما يندرج تحت كل متقدم كما عاد ذلك في قوله تعالى :  
( وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ ) فان الضمير المؤنث هنا يعود على النساء اللاتي يصح للازواج  
ردهن بعد الطلاق ، وهن الرجعيات ، والمتقدم إنما هو المطلقات أعم من أن يكن رجعيات  
أو غير رجعيات . ومن العلماء من ذكر أن العلة التي تقتضى امتناع اتصال حتى بالضمير هي خوف  
التباس الجارة بالعاطفة ، وهذه علة غير مستقيمة أيضا ، وذلك لأن الشأن في دخول حتى العاطفة  
على الضمير غير الشأن في دخول الجارة عليه ، وبيان ذلك أن حتى العاطفة حين تدخل على  
ضمير إنما يؤتى معها بضمير منفصل ؛ فيقال : أساءنى الأصدقاء حتى أنت ، وأكرمت الأصدقاء  
حتى إياك . فأما حتى الجارة فلو أجزنا دخولها على الضمير لوجب أن يؤتى معها بالضمير المتصل  
فيقال حتاك حتاه ، لأن الضمير لا يؤتى به متصلا إلا مع عامل ، وحرف العطف غير عامل ،  
وحرف الجر عامل ، وإذا كان الأمر على هذا الحال فإنه لا التباس بينهما على فرض جواز دخول

وهذا شروع في ذكر معاني هذه الحروف :

( بَعْضٌ وَبَيْنٌ وَابْتَدَى فِي الْإِمْكَانَةِ بَيْنَ ) أى : تأتى من لمانٍ ، وجلتها عشرة ،

اقتصرت منها هنا على الخمسة الأولى :

الأول : التبعض ، نحو : « حَتَّى تَنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ » وعلامتها : أن يصح أن يخلفها

بعض ، ولهذا قرئ « بَعْضٌ مَا تُحِبُّونَ » .

الثاني : بيان الجنس ، نحو : « فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ » وعلامتها : أن يصح

أن يخلفها اسم موصول .

الثالث : ابتداء الغاية في الإمكانة ، باتفاق ، نحو : « مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ

الْأَقْصَى » . ( وَقَدْ تَأْتِي لِبَدَاءِ ) الغاية في ( الْأَزْمِنَةِ ) أيضا ، خلافاً لأكثر البصريين ،

نحو : « لِمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ » ، وقوله :

٥٣٢ — تُخَيَّرَنَّ مِنْ أَرْزَامٍ يَوْمَ حَلِيمَةَ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرَّبَنَّ كُلَّ التَّجَارِبِ

حتى الجارة على الضمير ، وقد ذكر المحققون أن العلة التي اقتضت امتناع دخول حتى الجارة على الضمير هي أنه لو صح دخولها عليه لكانوا يصدون أن يبقوا ألفها على حالها أو يقلبوها ياء كما قلبوا في نظائرها ، ولو أبقوها فقالوا حتاك كما في بيت الشاهد ، للزم على هذا ثبوت ألف حتى مع أنهم غيروا ألفات كل حرف وكل اسم غير متمكن حين وصلوها بالضائر ، فقلبوها ألفاتها ياء ، فقالوا : عليه وإليه ولديه ، ولو قلبوا ألفها ياء كما قلبوا في نظائرها لحالفوا قاعدة مطردة عندهم ، وهي أن الضمر لا يغير الكلمة من غير حاجة ، وليست بهم حاجة في هذه الكلمة لاستغنائهم عنها بنحو إليك وإليه .

٥٣٢ — هذا البيت من كلمة للناطقة الديباني ، ومطلعها قوله :

كَلَيْبِنِي لِهَمِّ يَا أُمَيْمَةَ نَاعِبِ	وَلَيْلٍ أَقَاسِيهِ بَطِيءِ الْكَوَاكِبِ
تَمَاعَسَ حَتَّى قُلْتُ : لَيْسَ بِمُنْقَضِ	وَلَيْسَ الَّذِي يَرَعَى النُّجُومَ بَأْتِبِ
وَمُذَرِّ أَرْحَ اللَّيْلِ عَارِبِ هَمِّهِ	تَضَاعَفَ فِيهِ الْحَزْنُ مِنْ كُلِّ جَانِبِ
عَلَى لِمَمَّرُو نِعْمَةً بَعْدَ نِعْمَةٍ	لِوَالِدِهِ لَيْسَتْ بِذَاتِ عَمَارِبِ
حَلَفْتُ بِمَيْمَنًا غَيْرَ ذِي مَشْنُونِيَّةِ	وَلَا عِلْمَ إِلَّا حُسْنُ ظَنِّ بِيصَابِ

لئن كان للقبرين قبر يجلق  
وللحارث الجفني سيد قومه  
لهم شيمة لم يعطها الله غيرهم  
وقبل البيت المستشهد به قوله :

فهم يتساقون المنية بينهم  
ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم  
تُخَيَّرَن من أزمان يوم حليمة  
رقاق النعال طيب حجزاتهم

بأيديهم بيض رفاق المضارب  
بين فلول من قراع الكتائب  
إلى اليوم . . . البيت ، وبعده :

اللفة : « كناية » بكسر الكاف - اتركبني ودعيني وما أنا فيه من الهم ، يقال : وكله يكله - مثل وعده بعده - إذا تركه « ناصب » أراد ذا نصب ، والنصب - بفتح النون والصاد - التعب « بطيء الكواكب » كناية عن طول الليل حتى كأن كواكبه لا تسير نحو المغرب ، وانقضاء الليل وانهائه لا يكون إلا بسير الكواكب الطالعة نحو مغاربها « تقاعس » معناه تأخر ، ويروى في مكانه « تطاول » وقوله « حلفت يمينا - البيت » غير ذي منوية : أي لا أستثنى فيها قصد إلا أحث « لئن كان للقبرين - البيتين » يريد لئن كان هذا المدوح الذي أوسمت على أنه سيفعل ما تحسن الأحذوتة به عن حسن ظن به منسوبا لصاحبي القبرين ليضين لأمره وليلتمسن دار أعدائه . وجلق وصيداء وسارب : أسماء مدن ، ويقال : حارب اسم رجل « لهم شيمة - البيت » الشيمة - بكسر الشين المعجمة - الطبيعة والحلق ، والأحلام : العقول ، وغير عواذب : غير بعيدة عنهم . يريد أن عقولهم حاضرة « فهم يتساقون المنية - البيت » كنى بهذا عن شجاعتهم وإقدامهم أنفسهم في غمرات الموت ، والبيض : السيوف ، والمضارب : جمع مضرب ، وهو المكان الذي يضرب منه بالسيف ، يريد أن هذه السيوف ماضية في ضربيتها لأنها رقيقة دقيقة « تخيرون من أزمان يوم حليمة - البيت » يوم حليمة : هو اليوم الذي سار فيه المنذر ابن المنذر ملك الحيرة بعرب العراق إلى الحارث النسائي ، وهو يوم من أيام العرب المشهورة ، وفيه ورد المثل المعروف : ما يوم حليمة بسر « رفاق النعال - البيت » في هذا البيت ثلاث كنيات : أما الأولى ففي قوله « رفاق النعال » وهي كناية عن يسارهم وأنهم من ذوى النعمة ، وذلك أن معنى رقة نعالهم أنها مدبوغة غير خصوفة لأنها لو خصفت لغلظت ، والذين لا يخصفون النعال هم أهل اليسار والنعمة ، وأما الثانية ففي قوله « طيب حجزاتهم » وهي كناية عن عفتهم وطهارة

أعراضهم ، والحجرات : جمع حجرة ، وهي الوسط ، يريد أنهم يشدون ما زرم على طهارة وعفاف ، وأما الثالثة في قوله « يحيون بالريحان يوم السباسب » وهي كناية عن كونهم ملوكا ، ويوم السباسب : عيد للنصارى ، وهو المعروف بعيد السعانيين — بالسين المهملة — وقد صحفه نصارى مصر وبعض البلاد الشرقية فسموه عيد الشعانيين — بشين معجمة — وقد ذكر النابغة هذا العيد لأن الفسانيين الذين مدحهم بهذه القصيدة كانوا نصارى .

الإعراب : « تخيرن » فعل ماض مبني للمجهول ، ونون النسوة العائدة إلى السيوف المذكورة في البيت السابق نائب فاعله « من » حرف جر يدل على ابتداء الغاية الزمانية « أزمان » مجرور . ن ، والجار والمجرور متعلق بتخير ، وأزمان مضاف و « يوم » مضاف إليه ، ويوم مضاف و « حليلة » مضاف إليه « إلى اليوم » جار ومجرور متعلق بتخير أيضا « قد » حرف تحقيق « جربن » جرب : فعل ماض مبني للمجهول ، ونون النسوة العائدة إلى السيوف نائب فاعل « كل » مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « التجارب » مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضي المبني للمجهول وهو جرب ونائب فاعله في محل نصب حال من نون الإناث العائدة إلى السيوف في تخيرن .

الشاهد فيه : قوله « من أزمان » فان من في هذه العبارة دالة على ابتداء الغاية في الزمان ، فيكون استعمال النابغة لها في ذلك المعنى دليلا على أن « من » كما تجيء لابتداء الغاية في المكان نحو قوله تعالى : (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى) تجيء لابتداء الغاية في الزمان . واعلم أنه لا خلاف بين أحد من علماء المصريين الكوفة والبصرة في أن « من » تأتي لابتداء الغاية في المكان كآية الكريمة ، والأحداث ، والأشخاص كقوله عليه الصلاة والسلام : « من محمد رسول الله إلى هرقل عظيم الروم » ، وقد اختلفوا في مجيئها لابتداء الغاية في الزمان : فذهب الكوفيون وأبو العباس المبرد والأخفش وابن درستويه من البصريين إلى أنها قد تجيء لابتداء الغاية في الزمان ، ومال إليه المحقق الرضى ، وهو الذى درج عليه ابن مالك وابن هشام ، وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تجيء لذلك ؛ فأما الكوفيون فقد استدلوا على ما ذهبوا إليه بورود ذلك في نصوص كثيرة : منها قوله تعالى : ( لَمَسْجِدٍ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ ) ولا شك أن ( أول يوم ) زمان ، ومنها ما ورد في حديث أنس في الاستسقاء « مُطِرْنَا مِنَ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ » ، وهو حديث رواه البخارى من حديث شريك بن عبد الله بن أبي نمر عن أنس ، ومنها قول بعض العرب : من الآن إلى القدر ، ومنها بيت الشاهد الذى نحن بصدده ، ومنها قول زهير ، ويقال : بل وضعه عليه حماد الراوية :

الرابع : التنصيص على العموم أو تأكيد التنصيص عليه ، وهي الزائدة ، ولها شرطان : أن يسبقها نفي أو شبهه وهو النهى والاستفهام ، وأن يكون مجرورها نكرة ، وإلى ذلك الإشارة بقوله : (وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَرٌّ \* نَكْرَةً) ولا تكون هذه النكرة إلا مبتدأ<sup>(١)</sup>

لَمَّا الدَّيَارُ بِتَمَنَّةِ الْحَجْرِ أَقْوِينَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

وتحمل البصريون لهذه الشواهد فزعموا أن الكلام فيها على حذف مضاف ؛ فلا تكون « من » فيها لبداً الغاية الزمانية ؛ أما الآية الكريمة فقالوا : أصل الكلام فيها على تقدير : من تأسيس أول يوم ، وعلى هذا تكون « من » لبداً الغاية في الأحداث ؛ إذ التأسيس حدث ، ونحن لا نخالف في أنها ترد لذلك ، وهو كلام فاسد من وجهين : أولهما أن تقدير المضاف غير الأصل ، فلا يصار إليه إلا الحاجة ، ولا حاجة بنا إلى المصير إليه ؛ وثانيهما أن التأسيس ليس حدثاً ممتداً ولا أصلاً لمعنى الحدث الممتد حتى تكون « من » لا بدئانه ، ولا شك أنه لا معنى لتكون من ابتدائية إلا أن يكون الحدث الذي يتعدى بها شيئاً ممتداً كالسير والمشى ونحوها ويكون المجرور بمن هو الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل ، انظر إلى قولهم : سرت من البصرة إلى الكوفة ، فانك ستجد الحدث الذي تعدى بمن وهو السير حدثاً ممتداً يبتدىء عند البصرة وينتهي عند الكوفة ، ومجرور من هو مبدأ ذلك الحدث ، وليس كذلك ما ذكره في الآية . وإذا بطل ما تمحوله لتخرج هذه النصوص ثبت ما ذهب إليه الكوفيون والمبرد والأخفش وابن درستويه وارتضاه المحققون من متأخري النحاة كالرضي وابن مالك وابن هشام ، وهو أن « من » تأتي لبداً الغاية في الزمان كما تأتي لبداً الغاية في المكان وفي الحدث وفي الأشخاص . نعم قدر بعض من ذكرنا من المحققين الاستدلال ببعض هذه الشواهد ، كما رد المحقق الرضوي الاستدلال ببيت زهير ؛ إذ رأى أن « من » فيه تعليلية ؛ لأن المعنى الذي ذهب إليه زهير أن الديار قد أقوت وختت من السكان بسبب توالي السنين عليها ، وليس المراد أنها خلت خلواً مبتدأ من سنين كما هو مقتضى رأى الكوفيين ومن وافقهم ، وليس المعنى أنها خلت خلواً مبتدأ من مرور سنين كما يقتضيه رد جمهور البصريين . ولكن هذا لم يمنعهم من اختيار مذهب الكوفيين ؛ لأن بطلان دليل معين لا يدل على بطلان المدلول به عليه ، فإن الأدلة الناهضة على صحة هذا المدلول كثيرة ، وبعضها لا يحتمل الإبطال .

(١) المواضع التي تزداد فيها « من » على وجه التفصيل تسعة مواضع :

الأول — تزداد قبل الفاعل ، نحو قوله تعالى : ( مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ ) فذكر : فاعل يأتي ، وقد زيدت قبله من بعد ما النافية .  
الثاني — تزداد قبل النائب عن الفاعل ، نحو قولك : ما اتهم من أحد بهذه التهمة .

( كَمَا لِيَاغٍ مِنْ مَفْرَةٍ ) أو فاعلا ، نحو : لَا يَقُمُّ مِنْ أَحَدٍ ، أو مفعولا به ، نحو : « هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ » ؟ والتي لتنصيص العموم هي التي مع نكرة لا تختص بالنفي<sup>(١)</sup> ، والتي

الثالث — تزداد قبل المبتدأ ، نحو قوله تعالى : ( هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرَزُقُكُمْ )  
غفالي : مبتدأ ، وقد زيدت قبله من بعد هل الاستفهامية .

الرابع — تزداد قبل اسم كان الناقصة ، نحو قوله تعالى : ( مَا كَانَ عَلَى النَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ )  
مخرج : اسم كان ، وقد زيدت قبله من بعد ما النافية .

الخامس — تزداد قبل المفعول به ، نحو قوله تعالى : ( هَلْ تَحْسِبُ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ ) فأحد :  
مفعول به لتحس ، وقد زيدت قبله من بعد هل الاستفهامية .

السادس — تزداد قبل المفعول الأول لظنفت وأخواتها ، نحو قولك : ما حسبت من أحد  
يقول ذلك .

السابع — تزداد قبل المفعول الأول لأعلمت وأخواتها ، نحو قولك : ما أعلمت من أحد  
أنك مسافر .

الثامن — تزداد قبل المفعول الأول لأعطيت وأخواتها ، نحو قولك : ما أعطيت من أحد  
دينارا .

التاسع — تزداد قبل المفعول الثاني لأعطيت وأخواتها ، نحو قولك : ما أعطيت أحدا  
من دينار .

(١) مثال ذلك قولك : مَا جَاءَنِي مِنْ رَجُلٍ ، وقولك : ما لقيت من رجل ؛ وآية أن  
« من » في هذين المثالين ونحوهما للتنصيص على عموم النفي ، أنك لو قلت : ما جاءني رجل ؛  
لاحتمل الكلام أن يكون النفي هو الواحد من الرجال وأن يكون النفي كل ما يصدق عليه لفظ  
الرجل من الواحد والأكثر ، بدليل أنه يجوز لك عريية أن تقول : ما جاءني رجل بل رجلا ؛  
فأما بعد دخول « من » في الكلام فإن الكلام يصير غير محتمل إلا للمعنى واحد ، وهو المعنى  
الثاني من المعنيين اللذين كان يحتملها قبل دخول « من » ؛ بدليل أنه لا يجوز لك عريية أن  
تقول : ما جاءني من رجل بل رجلا ، فكانت « من » في هذا الكلام دالة على أن الكلام  
صار نصا في عموم النفي بعد أن كان محتملا له وبغيره .

فإن قلت : فإذا أفادت « من » التنصيص على أحد معنيين يحتملها الكلام فما معنى  
زيادتها ؟

فالجواب عن ذلك أن معنى زيادتها حينئذ كونها قد جاءت في موضع يطلبه العامل بدونها ؛  
فتصير مقدمة بين العامل والمعمول وإن كان سقوطها محملا .

لتأكيده هي التي مع نكرة تختص به كأحدٍ وديارٍ<sup>(١)</sup> . وذهب الكوفيون إلى عدم اشتراط النفي وشبهه ، وجعلوها زائدة في نحو قولهم : قد كان من مطرٍ<sup>(٢)</sup> . وذهب الأخفش إلى عدم اشتراط الشرطين معا ؛ فأجاز زيادتها في الإيجاب جارة لمعرفة ، وجعل من ذلك قوله تعالى : « يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ »<sup>(٣)</sup> .

(١) مثال ذلك قولك : ما جاءني من أحد ، وما لقيت في الدار من عريب ؛ وآية أن « من » في هذين المثالين ونحوها للدلالة على تأكيد عموم النفي ، أنك لو قلت : ما جاءني أحد ، وما لقيت في الدار عربيا ؛ بدون « من » فيهما - لما كان الكلام دالا إلا على معنى واحد - وهو عموم نفي كل من يصدق عليه اللفظ - وانظر إلى قوله تعالى : ( وَلمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ) فإنه دال على عموم نفي كل أحد يكافئه سبحانه ، وإذا كان الكلام من غير « من » لا يدل إلا على معنى واحد هو الذي يدل الكلام عليه بعد دخولها لم تكن « من » دالة إلا على التأكيد للمعنى المستفاد بدونها .

(٢) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يشترط في مجرور « من » الزائدة إلا شرط واحد - وهو أن يكون فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ - ولا يشترط تقدم النفي أو شبهه عليها واستدلوا ، على ذلك بورودها زائدة في الموجب في كلام العرب ؛ من ذلك قولهم : قد كان من مطر ، وقولهم : قد كان من حديث نفل عني . ووجه الدلالة في العبارتين أن « كان » فيهما تامة ، فهي محتاجة إلى الفاعل ، و « من » فيهما زائدة ، و « مطر » فاعل في الأولى ، و « حديث » فاعل في الثانية ، وكل منهما مرفوع بضممة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد . وقد أجاب الدنوشري عن الاستدلال بهذين الكلامين بقوله : « ولا دليل فيهما ؛ لاحتمال أن يكون الفاعل في الموضعين ضميرا يعود على اسم الفاعل : أي قد كان هو : أي الكائن ، من مطر . ويحتمل أن يكون ذلك على الحكاية ، كأن قائلا قد قال : هل كان من مطر ؟ وهل كان من حديث ؟ ف قيل له في الجواب على سبيل الحكاية : قد كان من مطر ، وقد كان من حديث » اهـ .

(٣) ذهب الأخفش والسكسائي وهشام إلى أنه يجوز زيادة « من » بغير شرط ؛ فيجوز أن تزداد بعد الإيجاب و بعد النفي ، ويجوز أن يكون مدخولها معرفة وأن يكون نكرة ، ويجوز فيه أن يكون في أحد مواقع الإعراب التي بيننا تفصيلها وأن يكون في غيرها . واستدلوا على ذلك بأنها قد جاءت زائدة ومجرورها معرفة ولم يسبقها نفي أو شبهه في قوله تعالى : ( يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ ) فجعلوا « من » في هذه الآية السكسية زائدة ، و « ذنوبكم » مفعولا به ليغفر ، قالوا : وإنما

الخامس : أن تكون بمعنى بدل ، نحو : « أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ » ؟ وقوله :  
 ٥٣٣ - أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً ظَلَمًا ، وَيَكْتُبُ لِلْأَمِيرِ أُنْيَلًا

صار هؤلاء العلماء في هذه الآية إلى القول بزيادة من لتتنطبق مع قوله تعالى : ( إِنْ اللَّهُ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا ) . و « من » في الآية عند سيبويه وجمهور البصريين ليست زائدة ، بل هي أصلية ومعناها التبعيض ؛ فإنه يصح أن تقول : يغفر لكم بعض ذنوبكم ؛ وحديث مطابقة هذه الآية للآية الأخرى يجب عنه بأن المدار على عدم مناقضة إحدى الآيتين للأخرى ، ولا تناقض بينهما على ما ذهب إليه سيبويه ؛ لأن غفران بعض الذنوب لا يناقض غفران الذنوب جميعا ، بل الذي يناقض غفران كل الذنوب هو عدم غفران شيء منها ، وقد يكون شيء من عمل البر مكفرا لجميع الذنوب وشيء آخر منه مكفرا لبعضها . وبما استدل به الأخفش ومن معه قوله تعالى : ( إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ، وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ) فقد قالوا : من زائدة ، وسيناتكم : مفعول به ليكفر ، وهي معرفة غير مسبوقه بنفي ولاشبهه . والجواب أنها ليست زائدة ، بل هي أصلية ومعناها التبعيض ، فإنه يصح أن تقول : ويكفر عنكم بعض سيئاتكم ؛ بل ذلك أولى ؛ لأن عمل البر لا يستلزم تكفير كل سيئة أزلقها المكاف

٥٣٣ - هذا البيت من كفاة للراعي - وهو عبيد بن حصين - يمدح فيها عبد الملك بن مروان ويستغيب به ليدفع عنه وعن قومه جور السعاة - وهم الجبابة - وقد ذكرنا جملة صالحة من أبيات هذه القصيدة في شرح شواهد باب المفعول معه من هذا الكتاب ( ارجع إلى الشاهد رقم ٤٣٨ في الجزء الثاني ص ٤١٤ ) ونحن نذكر لك هنا شيئا مما لم نذكره في الموضوع المتقدم مما يتصل بالبيت المستشهد به هنا :

وَأَتَوْا دَوَاهِي لَوْ عَلِمْتَ وَغُولًا	إِنَّ الشَّعَاةَ عَصَوْكَ حِينَ بَعَثْتَهُمْ
لَمْ يَفْعَلُوا بِمَا أَمَرْتَ فَتِيلاً	إِنَّ الَّذِينَ أَمَرْتَهُمْ أَنْ يَعْدُوا
ظَلَمًا وَيَكْتُبُ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :	أَخَذُوا الْمَخَاضَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً
بِالْأَضْ - بِحِجَّةٍ قَائِمًا مَعْلُولًا	أَخَذُوا الْعَرِيفَ فَقَطَعُوا حَيْرُومَهُ
مَا يَسْتَطِيعُ مِنَ الدِّيَارِ حَوِيلًا	أَخَذُوا حَمُولَتَهُ فَأَصْبَحَ قَاعِدًا
حَرَقَ تَجْرُؤُهُ بِرِيحِ الرِّيَاحِ ذُبُولًا	يَدْعُو أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ وَدُونَهُ



اللفظة: « الخاض » الحوامل من النوق ، وواحدھا خلفه ، من غير لفظھا « الفصيل » ولد الناقة إذا فصل عنها « غلبة » هو هنا بضم الغين العجمة واللام بعدها باء موحدة مشددة - وهي التهر والتسلط والتغلب « أفیلا » الأفیل : هو ضمیر الإبل : بنت الخاض ونحوھا .  
المعنى : وصف جور السعاة وجباة الصدقات بأنهم يظلمون الرعية ويختانون ولى الأمر ، وذلك بأن يأخذوا من الرعية النوق الحوامل بدل الفصلاں التي تجب عليهم بمقتضى نظام الزكاة الشرعى ، ومع ذلك لا يؤدون ما أخذوه إلى الحاكم لينفق أمانه العالية فى مصالح الرعية ، بل يكتبون فى سجل ما جمعوه من الصدقات أن ما أخذوه أفیل ، فهم يظلمون الرعية لصالح أنفسهم لا لصالح العام ، وهم يخونون الولاة ويخفون عنهم ظلمهم لئلا يأخذوهم به .  
الإعراب : « أخذوا » أخذ : فعل ماض ، وواو الجماعة التي تعود إلى السعاة فاعله « الخاض » مفعول به لأخذوا « من » حرف جر معناه البديل « الفصيل » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بأخذوا « غلبة » يجوز أن يكون مفعولا مطلقا مبينا لنوع عامله الذى هو أخذوا : أى أخذوا ذلك أخذ غلبة وقهر ، ويجوز أن يكون مفعولا لأجله : أى تمكنوا من ذلك لأجل سطوتهم ، ويجوز أن يكون حالا على التأويل بالمشقة : أى أخذوا ذلك قاهرين لنا « ظلمنا » تجوز فيه الوجوه الثلاثة فى المصدر قبله « ويكتب » الواو تحتل أن تكون عاطفة ، وأن تكون حالية ، يكتب : يروى بالبناء للجهول ؛ فهو فعل مضارع مبنى للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الخاض ؛ ويروى بالبناء للعلوم ؛ فهو فعل مضارع مبنى للعلوم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى جابى الزكاة ، والرواية الأولى أشهر وأعرف « للأمر » جار ومجرور متعلق ببيكتب « أفیلا » مفعول لفعل محذوف ، وتقدير الكلام : ويكتب للأمر أخذنا من فلان أفیلا ، مثلا . قال ابن هشام : « واتصاب أفیلا على الحكاية ؛ لأنهم يكتبون أذى فلان أفیلا » اه . وقال الدمامينى : « هذا إنما يتم على تقدير الاطلاع على أن كاتب الصدقة كتب هذه العبارة ، والوقوف على ذلك بعيد ، ولعله يكتب : المأخوذ من فلان أفیل ، أو غير ذلك مما يكون فيه أفیل مرفوعا لا منصوبا ، ووجهه بدون اعتبار الحكاية أن يكون مفعولا ببيكتب ، وفى هذا الفعل ضمير مستتر نائب عن الفاعل يرجع إلى المأخوذ : أى ويكتب المأخوذ أفیلا ، بمعنى أنه يصير بالكتابة أفیلا ، على التضمين » اه . وقال الشمنى فى الرد على الدمامينى : « أقول : لا يخفى على النصف بعد هذا ، وقرب ما ذكره ابن هشام ... وأیضا لا يشترط الاطلاع على تلك الكتابة ، بل يكفي ظنها » اه .

الشاهر فيه : قوله « من الفصيل » فان « من » فى هذا الكلام بمعنى البديل : أى أخذوا الخاض بدل الفصيل ، ونظيره قوله تعالى : ( أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ )

السادس : الظرفية ، نحو : « مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ » « إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » . السابع : التعليل ، نحو : « بِمَا خَطَايَاهُمْ أَغْرَقُوا » وقوله :

\* يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضَى مِنْ مَهَابَتِهِ <sup>(١)</sup> \*

الثامن : موافقة عن ، نحو : « يَاوَيْلَنَا قَدْ كُنَّا فِي غَفْلَةٍ مِنْ هَذَا » . التاسع : موافقة الباء <sup>(٢)</sup> ،

نحو : « يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفِ خَيْبٍ » . العاشر : موافقة على ، نحو : « وَنَصْرَ نَاهٍ مِنَ الْقَوْمِ <sup>(٣)</sup> الَّذِينَ كَذَّبُوا <sup>(٤)</sup> » .

أبى أَرْضَيْتُمْ بالحياة الدنيا بدل الآخرة . و « من » التي بمعنى بدل تدخل على المتروك ويذكر قبلها المأخوذ ، كما ترى في البيت المستشهد به وفي الآية الكريمة التي تلونا ؛ فان جباة الصدقة قد تركوا الفصيل الذي كان يجب عليهم أن يأخذوه ، وأخذوا الخاض التي ما كان ينبغي لهم أن يأخذوها ، والمخاطبين بالآية قد تركوا الآخرة وهي التي ينبغي للعاقل ألا يفرط فيها وأخذوا بأسباب الحياة الدنيا التي لا يجوز للعاقل أن يجمعها هم نفسه . وأنكر قوم مجيء « من » للبدل ، وقالوا : هي في الآية الكريمة والبيت المستشهد به هنا للابتداء ولها متعلق محذوف ، والتقدير : أرضيتم من الحياة الدنيا بدلا . من الآخرة ، وأخذوا الخاض بدلا من الفصيل ؛ فالدال على البدلية هو ذلك المتعلق المحذوف ، وليس هو « من » ، ذكر ذلك ابن هشام في المعنى .

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* فَلَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ \*

وهو من قصيدة مستجادة للفرزدق يمدح فيها زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب ، رضى الله عنهم ا وقد قدمنا شرحه وشرح أبيات من هذه القصيدة في باب النائب عن الفاعل ( ارجع إلى شرح الشاهد رقم ٣٨٧ في الجزء الثاني ص ٢٢٠ ) ومحل الاستشهاد بالبيت ههنا قوله « من مهابته » فان من هذه دالة على التعليل : أى ويغضى الناس لأجل مهابته ، وهو نفسه الذى جىء بالبيت من أجله هناك ؛ فلا داعى لإعادة شيء منه .

(٢) نسب ذلك إلى بعض الكوفيين ، ومنهم من نسبه إلى بعض البصريين ، ونقله الأخفش

عن يونس .

(٣) أى نصرناه عليهم ، ذكره الأخفش والكوفيون ، وخرجها قوم منعوا مجيئها لهذا

المعنى على التضمين : أى منعناه من القوم بالنصر عليهم ؛ فضمن نصرنا معنى منعنا .

(٤) بقيت « لمن » معان لم يذكرها الشارح : منها الانتهاء ، نحو قولك : قربت منه ؛ فانه

مساو لقولك : قربت إليه ، قاله ابن مالك . ومنها الفصل - بالصاد المهملة - وهي التي تقع بين شيئين

( لِلْأَتْيَا حَتَّى وَلَا مَ وَإِلَى ) أى : تكون هذه الثلاثة لانتهاى الغاية فى الزمان والمكان ، و« إلى » أمكن فى ذلك من حَتَّى ؛ لأنك تقول : سِرْتُ البارحةَ إِلَى نِصْفِهَا ، ولا يجوز حتى نصفها ؛ لأن مجرور « حتى » يلزم أن يكون آخرًا أو متصلاً بالآخر ، نحو : أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا ، ونحو : « سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ » ، واستعمال اللام للانتهاى قليل ، نحو : « كُلُّ يَجْرِي لِأَجْلِ مُسَمَى » . وسيأتى الكلام على بقية معانيها فى هذا الباب ، وعلى بقية أحكام « حتى » فى باب إعراب الفعل .

وأما « إلى » فلها ثمانية معان : الأول : انتهاء الغاية مطلقاً ، كما تقدم ، الثانى : الصحابة ، نحو : « وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ » . الثالث : التبيين ، وهى المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حُبًّا أو بُغْضًا : من فعل تعجب ، أو اسم تفضيل ، نحو : « رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ » . الرابع : موافقة اللام ، نحو : « وَالْأَمْرُ إِلَيْكَ » وقيل : لانتهاى الغاية ، أى : مُنْتَهَى إِلَيْكَ . الخامس : موافقة فى ، نحو : « لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » وقوله : ٥٣٤ - فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلَبٌ بِهِ الْقَارُ أُجْرَبُ

متضادين ، نحو قوله تعالى : ( وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ ) وقوله سبحانه : ( حَتَّى يَمَيِّرَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ ) ونحو قولك : إنك لا تعرف قبلا من دبير . ومنها موافقة عند ، نحو قوله تعالى : ( لَنْ تُغْنِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا ) أى : عند الله ، قاله أبو عبيدة . ومنها موافقة ربما ، كقول الشاعر :

\* وَإِنَّا لِمَا نَضْرِبُ الْكَبِشَ ضَرْبَةً \*

أى : ربما ضربنا ، قاله السيرافى والأعلم وابن طاهر وابن خروف . ٥٣٤ - هذا بيت للناطقة الديبانية ، من كلمة له جيدة ، وهى إحدى اعتذاراته إلى النعمان ابن المنذر ملك الحيرة ، وأول هذه الكلمة قوله :

أَتَانِي - أَيْبَتَ الْعَنْ - أُنْكَ لَمْ تُسَبِّحْ وَتِلْكَ الَّتِي أَهَمَّتْ مِنْهَا وَأَنْصَبُ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

خَلَفْتُ فَلَمْ أَتْرُكْ لِنَفْسِكَ رَيْبَةً وَلَيْسَ وَرَاءَ اللَّهِ لِمَرَّةٍ مَطْلَبُ

أَلَيْسَ كُنْتَ قَدْ بَلَّغْتَ عَنِّي جَنَابَةَ  
وَلَكِنِّي كُنْتُ أَمْرًا لِي جَانِبُ  
مُلُوكٌ وَإِخْوَانٌ إِذَا مَا أَتَيْتُهُمْ  
كَفَعْتِكَ فِي قَوْمٍ أَرَاكَ أَصْطَنَعْتَهُمْ  
فَلَا تَنْتَرُ كُنِّي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي  
أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاكَ سُورَةَ  
فَأَنَّكَ شَمْسٌ وَالْمُلُوكُ كَوَاكِبُ  
وَأَلَسْتَ بِمُسْتَبَقٍ أَخَا لَا تَلْمُهُ  
فَإِنَّ أُمَّكَ مَظْلُومًا فَعَبْدٌ ظَلَمْتَهُ  
لَمَبْلُغِكَ الْوَأَسَى أَغْشَى وَأَكْذَبُ  
مِنَ الْأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَادٌ وَمَذْهَبُ  
أَحْكَمٌ فِي أُمُورِهِمْ وَأَقْرَبُ  
فَلَمْ تَرَ هُمْ فِي شُكْرِهِمْ لَكَ أَذْنِبُوا  
إِلَى النَّاسِ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
تَرَى كُلَّ مَلِكٍ دُونَهَا يَتَذَدَّبُ  
إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوَاكِبُ  
عَلَى شَعْتٍ . أَيُّ الرَّجَالِ الْمَهْذَبُ ؟  
وَإِنْ تَكُ غَضَبَانَا فَمَلِكٌ يُعْتَبُ

اللفظ : « آيت اللعن » هي تحية الملوك من لحم وجماد الذين كانت مساكنهم الحيرة ، فأما تحية ملوك غسان فهي قولهم : يا خير الفتيان ، قاله ابن الأنباري ، ومعناها آيت أن تأتي شيتا تلعن بسببه ، وهي جملة دعائية اعترض بها بين الفعل الذي هو أناني وفاعله الذي هو المصدر المؤول من أن ومعمولها « وتلك » هو اسم إشارة يشير به إلى اللامة التي تفهم من قوله « لمتي » إذ معنى الكلام : أنت في ملامتك إياي « أهتم » أصبر ذاهم « وأنصب » هو مضارع نصب نصباً — بوزان فرح فرحا — إذا تعب وأصابه الإعياء « حلفت فلم أترك — البيت » الريبة — بكسر الراء — الشك ، وجملة « ويس وراه الله للره مذهب » مؤكدة لمضمون ما قبلها ، وهذا البيت وما بعده هي — رقعته « ملوك وإخوان » من شواهد علماء البديع على « مرع الذي يسمونه المذهب الكلامي ، وهو : إيراد حجة للطلب على طريقة أهل الكلام . ومثله قول الفرزدق :

لِكُلِّ أَمْرٍ نَفْسَانِ نَفْسٌ كَرِيمَةٌ  
وَنَفْسُكَ مِنْ نَفْسِيكَ تَشْفَعُ لِلنَّدَى  
وَأُخْرَى يُعَاصِبُهَا الْهَوَى فَيَطِيعُهَا  
إِذَا قَلَّ مِنْ أَخْرَارِهِنَّ شَفِيعُهَا

وقول قابوس :

يَا ذَا الَّذِي بِصُرُوفِ الدَّهْرِ عَيْرَنَا  
أَمَا تَرَى الْبَحْرَ تَطْفُو فَوْقَهُ جَيْفُ  
هَلْ عَانَدَ الدَّهْرِ إِلَّا مَنْ لَهُ حَطَرُ ؟  
وَأَسْتَقِرُّ بِأَقْصَى قَعْرِهِ الدَّرَرُ ؟  
وَفِي السَّمَاءِ نُجُومٌ لَا عِدَادَ لَهَا  
وَلَيْسَ يُكْسَفُ إِلَّا الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ !

وانظر معاهد التنصيص للعباسي (ص ٣٥٦ وما بعدها ، بلاق) وقول النابغة في آيات الشاهد «لئن كنت قد بلغت - البيت» الجناية : الذنب ، والواشي : الخمام ، أغش : أبعث عن إخلاص النصيحة «ولكنني كنت امراً - البيت» أراد بالجانب أرض الشام ، والمستراد : الموضع يتردد فيه لطلب الرزق ، وجملة «لى جانب من الأرض» صفة لامراً ، وقد ربط هذه الجملة بالموصوف بضمير التكلم في «لى» والكثير في الكلام أن يكون الرابط ضمير غيبة ، وقد بينا ذلك بيانا شافيا في باب الوصول (ج ١ ص ١٨٨) عند الكلام على رابط الصلة «ملوك وإخوان - البيت» ارتفع ملوك على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وكأنه قد قال : المكان الذى أتردد فيه مكان ملوك وإخوان ، حذف للمبتدأ ، وحذف المضاف ، وأقام المضاف إليه مقامه ، ويجوز أن يكون ملوك مبتدأ حذف خبره ، وكأنه قد قال : فى هذا المستراد ملوك ، ويجوز أن يكون ارتفاعه على أنه بدل من قوله مستراد ومذهب ، ومعنى قوله «أحكم فى أموالهم» أنهم أباحوا له أن يتصرف فى أموالهم كيف شاء ، وقوله «كفعلك فى قوم - إلخ» قال الأصمعي : يريد كما فعلت أنت بقوم من الشعراء قربتهم وأكرمهم فتركوا من عداك من الملوك ولزموك فلم تزدك ذنبا عليهم . وقوله «فى شكرهم لك» يروى فى مكانه «فى مثل ذلك» وأراد به زيارته والوفادة عليه ، ويروى «فى شكر ذلك» وقوله «فلا تتركنى بالوعيد - إلخ» تتركنى : معناه تصيرنى ، والوعيد : التهديد ، ومطلى : اسم مفعول من قولهم : طليت البعير بالقار أطليه ؛ إذا دهنته به ، والقار : هو هنا القطران ، والأجرب : الذى أصابه الجرب ، وهو داء معروف يصيب الإبل ، وإتما شبه نفسه بالبعير الأجرب المطلى بالقطران ؛ لأن الناس يطردونه إذا أراد الدخول بين إبلهم اثلا يعديها بدائه «ألم تر أن الله - البيت» سورة - بضم السين - المنزلة الرفيعة من منازل الشرف ، وملاك : هو هنا بفتح الميم وسكون اللام ، وهو تخفيف ملك بفتح فكسر ، ويتسذبذب : يضطرب ، وقوله «فانك شمس - البيت» قال المبرد : هذا من أعجب التشبيه ، وأراد بهذا البيت والذى قبله تسليمة النعمان عما حصل عنده بسبب مدح النابغة لآل جفنة ، وقوله «واستعسقب - إلخ» يقول : أى الرجال يكون مبرا من العيوب ، فان قطعت إخوانك بذنب لم يكن لك أخ ، يعتذر له عن زلته ، وتامه : تصاحبه وترأب ما تصدع من أمره . وقوله «فان أك مظلوما - إلخ» مظلوما : أى باستمرار غضبك على ، وجعل غضبه عليه ظلما منه له ؛ لأنه عن غير موجب يقتضيه ، يقول : إن ظلمتني باستمرار غضبك الذى لا موجب له فأعما ظلمت عبدا من عبيدك وليس لأحد اعتراض عليك «وإن تك غضبانا» يروى فى مكانه «وإن تك ذا عتي» وهو من قولهم : لك العتي حتى ترضى ؛ ومعناه لك أن يرجع من أخطأ فى حقلك إلى ما تحبه وترضاه ، ويروى قوله «يعتب» بالبناء للجھول ، ومعناه يرجع له إلى ما يحبه ، ويروى بالبناء للفاعل ، ومعناه يعطى الرضا ويتألف الإخوان ، ويقال : أعتب فلان فلانا ؛ إذا أعطاه الرضا ، وهو العتي .

الإعراب : « لا تتركني » لا : حرف نهى مبنى على السكون لا محل له ، تترك : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد في محل جزم بلا النافية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، ونون الوقاية حرف مبنى على الكسر لا محل له ، وياء المتكلم مفعول به أول لتترك مبنى على السكون في محل نصب « بالوعيد » جار ومجرور متعلق بترك « كأنني » كأن : حرف تشبيه ونصب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم اسم كأن « إلى الناس » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه ياء المتكلم الواقعة اسما لكأن « مطلي » خبر كأن مرفوع بالضممة الظاهرة « به » جار ومجرور متعلق بمطلي « القار » نائب فاعل بمطلي ؛ لأن مطليا اسم مفعول يعمل عمل الفعل المبني للجھول « أجرب » صفة لمطلي ، أو خبر ثان لكأن ، والجملة من كأن واسمها وخبرها في محل نصب مفعول ثان لتترك .

الشاهد فيه : قوله « إلى الناس » فإن إلى في هذه العبارة بمعنى في الدالة على الظرفية ؛ إذ المعنى لا تتركني حال كوني في الناس كأنني حمل أجرب قد طلي بالقار ، فهم يتجافون عني ويتباعدون مني . وهذا الذي ذكره الشارح في « إلى » قد ذكره من قبله جماعة من النحاة منهم المحقق الرضوي في شرح الكافية نقلا عن غيره وإن لم يرتضه حيث يقول ( ٢ - ٣٠١ ) : « وقيل : يجيء إلى بمعنى في ، كما في قوله : فلا تتركني بالوعيد ... البيت : أي : في الناس ، والوجه أنها بمعناها ؛ لأن معنى مطلي به القار أجرب : مكره مبغض ، والتكره يعدي بالي ، قال تعالى : ( وَكَرِهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ ) حملا على التحبيب المضمن معنى الإمالة ، قال تعالى : ( وَحَبَّبَ إِلَيْكُمْ الْإِيمَانَ ) كما قيل : بهت منه ، حملا على : اشتريت منه ، وكما قيل : رضيت عليه ، حملا على : سخطت عليه » اه . والتخريج الذي ارتضاه الرضوي وضرب له الأمثال والنظائر هو ما ذكره ابن عصفور في كتاب الضرائر حيث يقول : « هو على تضمين مطلي معنى مبغض ، ولوصح مجيء إلى بمعنى في لجاز : زيد إلى الكوفة » اه . قلت : وعلى هذا التخريج يكون قوله « إلى الناس » جارا ومجرورا متعلقا بمطلي على تضمينه معنى مكره ، كأنه قال : مبغض إلى الناس . ومن الناس من ذهب إلى أن « إلى » في البيت باقية على معناها وفي الكلام حذف ما يتعلق به إلى ، قال : « إلى متعلقة بمحذوف : أي مطلي بالقار مضافا إلى الناس ، حذف وقلب الكلام » اه حكى ذلك البغدادي ( الخزانة ٤ - ١٣٧ بولاق ) وقال بعد حكايته : « ولا تخني سماجته » اه

ومثل هذا البيت — في أن قوما من النحاة استشهدوا به على مجيء « إلى » بمعنى في ، ورد ذلك الاستشهاد قوم آخرون وأبقوا فيه إلى على أصل معناها — قول طرفة بن العبد البكري في داليتها المعلقة :

وإن يلتقي الخيُّ الجميعُ تلاقيني إلى ذرورة البيتِ الكريمِ المصمَّدِ

السادس : موافقة من ° ، كقوله :

٥٣٥ - تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا أَيْسَقِي فَلَا يَرَوِي إِلَى ابْنِ أَحْمَرَ

فقد حكى ابن السراج أن ناسا قالوا : إن « إلى » في قول طرفة « إلى ذروة البيت » بمعنى في ، وكأنه قد قال : تلاقى في ذروة البيت الكريم ، وأنكر المحقق الرضى ذلك ، وجعل « إلى » مع مجرورها متعلقة بمحذوف حال من الباء في « تلاقى » وتقدير الكلام على هذا : تلاقى منتسبا إلى ذروة البيت الكريم . قال ( ٢ - ٣٠٢ ) : « وقيل : إن إلى في نحو : أنت إلى حبيب ، أو بغيبض ، وجلست إليه ؛ بمعنى عند ، والأولى بقاؤها على أصلها كما ذكرنا ، وكذا هي في قوله : \* وإن يلتق الحى ... البيت \* بمعنى منتسب إلى ذروة ، لا بمعنى في ، كما قيل « اه . والذي ارتضاه المحقق الرضى في بيت طرفة هذا هو ما أشار إليه الزوزنى شارح المعلقات حيث قال في بيان معنى هذا البيت : « يقول : إن اجتمع الحى للافتخار تلاقى انتهى إلى ذروة البيت الشريف : أى إلى أعلى الشرف ، يريد أنه أوفاهم حظا من الحسب ، وأعلام سهما من النسب » اه وذكر الخطيب التبريزى تبعا لأبى جعفر النحاس أن معنى « إلى » في بيت طرفة هو معنى مع ، قال : « يريد : وإن يلتق الحى للفاخرة وذكر الهالى تجدى معهم ، قال أبو الحسن : معنى إلى ذروة مع ذروة ، وهو تمثيل ، وإنما يريد بالبيت ههنا الأشراف الذين يقصدون ، فشيبههم ههنا بالبيت الرفيع » اه

٥٣٥ - هذا بيت لابن أحر ، واسمه عمرو ، وهو شاعر جاهلى إسلامى فصيح ، كان يتقدم أهل زمانه ، ذكره الجوالقى في شرح أدب السكاتب والآمدى فى المؤلف وابن حجر فى الإصابة ، وهو من أبيات يصف فيها ناقته ، وقيل البيت المستشهد به قوله :

فَزَعَتْ إِلَى الْقُضَاءِ وَهِيَ مُعَدَّةٌ لِأَمْثَالِهِ عِنْدِي إِذَا كُنْتُ أَوْجَرًا  
كَثُورِ الْعَدَابِ الْفَرْدِ يَضْرِبُهُ النَّدَى تَعَلَّى النَّدَى فِي مَتْنِهِ وَتَحَدَّرَا

اللفظة : « تقول » الحديث عن الناقة ، فالقول ليس على حقيقته ، بل المراد أن حالها معه كحال من يقول هذا القول « عاليت » أراد به عاوت « بالكور » الكور - بضم الكاف - هو الرجل بأداته « يسقى » أصله من السقى ، وهو أن يهطى ما يشربه من ماء ونحوه « يروى » أصله من الرى ، وهو إزالة العطاش وحرارة الجوف ، وكفى بالسقى عن الركوب ، وبالرى عن السامة منه والللال ، قال البطليموسى : « وصف أنه يتعب ناقته بطول السفر حتى إنها لو كانت ممن يتكلم لقات هذه المقالة ، وضرب التسمية والرى مثلين لما يناله بها من المآرب » اه . الإعراب : « تقول » فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر جوازا تقديره هى يعود إلى الناقة ، فاعل « وقد » الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا عمل له ،

السابع : موافقة عند ، كقوله :

٥٣٦ — أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ أَشْهَى إِلَيَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

قد : حرف تحقيق مبنى على السكون لا عمل له « عاليت » فعل ماض وفاعل « بالكور » جار ومجرور متعلق بعاليت ، والباء بمعنى على « فوقها » فوق : ظرف مكان متعلق بمحذوف حال من الكور ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، أى : تقول وقد علوت على الكور حال كونه فوقها ، وفوق مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الناقة مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى وفاعله فى محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر فى تقول « أيسقى » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، يسقى : فعل مضارع مبنى للجهول ، مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « فلا » الفاء عاطفة ، ولا : نافية « يروى » فعل مضارع مبنى للعلوم مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « إلى » جار ومجرور متعلق بيسقى أو يبروى « ابن » تنازع فيه كل من يسقى ويروى والأول يطلبه على أنه نائب فاعل له والثانى يطلبه فاعلا ؛ فان أعملت أيهما فيه وجب أن تضم فى الآخر ضميره ، وابن مضاف و « أحمر » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف ، والمانع له من الصرف العلمية ووزن الفعل ، والألف للاطلاق .

الشاهر فيه : قوله « إلى » فإن إلى الجارة لياء التكلم فى هذه السكامة بمعنى من ، وكأنه قد قال : أيسقى منى ابن أحمر فلا يروى ، على معنى أينال منى ما شاء من أغراض فلا يقنع بما يناله ؟ أو كأنه قد قال : أيسقى ابن أحمر فلا يروى منى ؟ على معنى أينال ابن أحمر ما أراد من أغراض فلا يقنع منى بما يدركه ؟ .

٥٣٦ — هذا بيت من قصيدة لأبى كبير الهدلى ، وقبله — وهو مطلع القصيدة —

قوله :

أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ الْأَوَّلِ	أَزْهَبُ هَلْ عَن شَدْبَةٍ مِنْ مَعْدَلِ
أَشْهَى إِلَيَّ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :	أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ
وَنَصَى زُهَيْرٌ كَرِيهَتِي وَتَبَطَّلِي	ذَهَبَ الشَّبَابُ وَقَاتَ مِنِّي مَامُضِي
عُمَرَى وَأَنْكَرْتُ الْعِدَاةَ تَقْتُلِي	وَحَوَّتْ عَن ذِكْرِ الْعَوَانِي وَأَنْتَهَى
رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبَ لَفَقْتُ بِهِ يَهْضَلِ	أَزْهَبُ إِنْ يَسِبَ الْقَدَالُ فَإِنَّهُ
إِلَّا لِسِفِكَ لِلدَّمَاءِ مَحَلِّ	لَفَقْتُ بَيْنَهُمْ لَعِيرِ هَوَادَةِ
جَلِدِ مِنَ الْفَتِيَانِ غَيْرِ مُثَقَلِ	وَلَقَدْ سَرَيْتُ عَلَى الظَّلَامِ مَعْتَمِ



وقد روينا لك ما بعد هذه الآيات مع شرح الشاهد (رقم ٤٢٥) في باب المفعول المطلق ، فارجع إليها إن شئت (ج ٢ ص ٣٦٨) .

اللفظة : « أزهير هل عن شيبة - إلخ » زهير : اسم ابن أبي كبير ، وقيل : بل اسم امرأة ، والصواب الأول ، والدليل على ما ذكرنا قوله في قصيدة أخرى مطلعها كقطع هذه :

أَزْهَيْرُ هَلْ عَنْ شَيْبَةَ مِنْ مُقْصَرٍ      أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ الْمُدْبِرِ  
فَقَدَّ الشَّبَابَ أَبُوكَ إِلَّا ذِكْرَهُ      فَأَعْجَبَ لِذَلِكَ فَعَلَّ دَهْرًا وَأَهْكَرَ

والمعدل : مصدر ميمي بمعنى العدول « أم لا سبيل إلى الشباب وذكره - إلخ » الرحيق : الخمر ، والسلسل : العذب السائغ في الحلق « ذهب الشباب - إلخ » نضى - بالنون والضاد - معناه انسلخ ومضى ، وأراد من كرهته تصبره وشدته على الكريمة واقتحام الحروب ، وأراد بقطعه أخذه في الهوودواعى البطالة « وصحوت عن ذكر الغواني - إلخ » الغواني : جمع غانية ، وهى المرأة التى غنيت بحسنها عن الزينة ، والتقتل - بالقاف المثناة بين التاءين - التلين والتكسر والتثني « أزهير إن يشب القذال - إلخ » القذال - بفتح القاف ، بزنة السحاب - هو ما بين النقرة وأعلى الأذن ، وهو أبطأ موضع في الرأس شيبا ، ورب ههنا مفتوحة الباء مخففة من رب المشددة ، ومنهم من يرويه بتسكين الباء ، والهيضل - بفتح فسكون - الجماعة ، ولففت بهيضل : جمعت بينهم فى القتال ، واللجب - بفتح فكسر - أصله من اللجب بفتح اللام والجيم وهو الصوت والجلبة ، وأراد به رب جيش عرمرم ذى صوت وجلبة ، ويروى « رب هيضل مرس لفتت » والمرس - بفتح الميم وكسر الراء - الشديد .

الإعراب : « أم » حرف عطف بمعنى بل ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لا » نافية للجنس ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « سبيل » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب « إلى الشباب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا النافية « وذكره » الواو للحال ، ذكر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الشباب مضاف إليه « أشهى » خبر المبتدأ « إلى » جار ومجرور متعلق بأشهى « من الرحيق » جار ومجرور متعلق بأشهى أيضا « السلسل » نعت للرحيق ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال صاحبه الشباب .

الشاهر فيه : قوله « إلى » فإن إلى الجارة لياء للتكلم فى هذه الكلمة بمعنى عند ، وكأنه قد قال : وذكر الشباب أشهى عندى من الرحيق السلسل . ومثله - فيما قال بعض النحاة - قولهم : أنت حبيب إلى ، وقولهم : أنت بغيض إلى ، وقولهم : جاس فلان إلى فلان ؛ فإن المعنى عند

الثامن : التوكيد ، وهي الزائدة ، أثبت ذلك الفراه مستدلا بقراءة بعضهم : « أَفئِدَةٌ مِنَ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ » بفتح الواو ، وخرَّجَتْ على تضمين تَهْوَى معنى تميل ﴿ تنبيه ﴾ : إن دَلَّتْ قرينةٌ على دخول ما بعد إلى وحتى ، نحو : قرأتُ القرآنَ مِنْ أولِهِ إلى آخره ، ونحو قوله :

هؤلاء : أنت حبيب عندي ، وأنت بغض عندي ، وجلس فلان عند فلان . على ما نقلناه لك عن الرضي في شرح الشاهد السابق . وقد استشهد ابن هشام في معنى اللبيب بهذا البيت لورود « إلى » بمعنى عند فاعترض عليه الشارح الدمامي بقوله : « وهنا سؤالان : أحدهما : أن معنى أشهى إلى أحب إلى ، وقد عرف أن إلى المتعلقة بما يفهم حبا أو بغضا من فعل تعجب أو اسم تفضيل ، معناها التبيين ، فعلى هذا هي في البيت على بابها مبينة لفاعلية مجرورها ، وليست قسما آخر ، ولا يحضرنى جوابه . والثاني : أن جعل إلى بمعنى عند يفضى إلى كونها اسما ، وجوابه أن هذا الإطلاق مجازي ، وذلك لأن بين عند وإلى - إذا أريد بها معنى الحضور - تعلقا باعتبار الدلالة على أصل المعنى ، لكن دلالة عند عليه باعتبار نفسه ، ودلالة إلى عليه بالنظر إلى غيرها ، وهو المجرور بها ، فلما كان بينهما هذا التعلق قيل : إن إلى بمعنى عند ، على طريق التجوز ، وقد قال صاحب المفتاح : المراد بمتعلقات معاني الحروف ما يهبر به عنها عند تفسير معانيها ، مثل قولنا : من معناها ابتداء الغاية ، وفي معناها الظرفية ، وفي معناها الغرض . وهذه ليست معاني الحروف ، وإلا لما كانت حروفا ، بل أسماء ؛ لأن الاسمية والحرفية إنما هي باعتبار المعنى . وإنما هي متعلقات معانيها : أي إذا أفادت هذه الحروف معاني رجعت تلك المعاني إلى هذه المتعلقات بنوع استلزام » اه . وقد رد الشنخي كون إلى لتبيين كون مجرورها فاعلا بقوله : « وقد بينا أن إلى التي للتبيين متعلقة بفعل تعجب أو اسم تفضيل من نفس الحب أو البغض أو من لفظ موضوع لمعنى أحدهما ، وإلى في البيت ليست كذلك ، بل هي متعلقة باسم تفضيل من الشهوة » اه . وخلاصة هذا الكلام أنهم اختلفوا في إلى التي لتبيين فاعلية مجرورها : هل يجب أن يكون متعلقها فعل تعجب أو اسم تفضيل من مادة الحب أو مادة أخرى ترادفها كقولك : ما أحبك إلى ، وما أبغضك إلى ، وأنت أحب إلى من فلان ، وأنت أبغض إلى من فلان ، وأنت أومق إلى من فلان ، وأنت أقوى إلى من فلان ، وما أشبه ذلك ؟ أم يكفي أن يكون المراد من متعلقها معنى الحب أو البغض وإن لم يكن موضوعا في اللفظة للدلالة على أحدهما ؟ فمن عمم في متعلق إلى التي للتبيين وأجاز فيه أن يكون المراد به معنى الحب أو البغض وإن لم يوضع لذلك رأى أن « إلى » في هذا البيت للتبيين ، ومن اشترط أن يكون متعلقها دالا بالوضع على الحب أو البغض رأى أنها في البيت بمعنى عند .

## ٥٣٧ - أَلْتَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالرَّادَ حَتَّى نَعْلَهُ الْقَاهَا

٥٣٧ - هذا البيت لمروان بن سعيد بن عياد بن حبيب بن الهلب بن أبي صفرة ، وهو المعروف بمروان النحوى ، أحد تلامذة الحليل بن أحمد المتقدمين فى العربية المبرزين فى النحو ، يقوله فى قصة التماس وصحيفته ، وبعده قوله :

وَمَضَى يَظُنُّ بَرِيدَ عَمْرٍو وَخَلْفَهُ خَوْفًا ، وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلَاهَا

ووقع هذا البيت فى كتاب سيبويه ( ١ - ٥٠ ) ونسبه شراح الكتاب لابن مروان النحوى ، وكذلك وقع فى التصريح ( ٢ - ١٧٨ بولاق ) ، وقال العيني ( ٤ - ١٣٤ بهامش الحزاة ) : « هذا البيت نسبة الناس إلى التماس ، ولم يقع فى ديوان شعره ، وإنما هو لأبى مروان النحوى ، قاله فى قصة التماس حين فر من عمرو بن هند ، حكى ذلك الأخفش عن عيسى بن عمر فيما ذكره أبو على الفارسى . وكان قد هجا عمرو بن هند ، وهجاه أيضا طرفة بن العبد البكرى ؛ فقتل طرفة ، وفر التماس » اه . ويؤيد ما ذكره عن الأخفش عن عيسى بن عمر قول الأعمى الشنمى فى شرح شواهد سيبويه فى آخر الكلام على هذا البيت : « وكأن البيت عنى به التماس حين رمى صحيفته وفر إلى ملوك الشام » اه . والبيت من شواهد معنى اليب فى مباحث حق .

اللفظ : « ألقى الصحيفة » إلقاء الشيء : يراد به رميه إلى الأرض ، والصحيفة : القطعة المكتوب عليها من قرطاس ونحوه ، والمراد هنا صحيفة التماس التى ضرب بها المثل فىمن يحمل شيئا فيه هلاكه ، وقد ذكر الميدانى فى مجمع الأمثال ( ١ - ٢٧ الخيرية ) حديثها ، وتلخيصه أن طرفة ابن العبد البكرى كان قد هجا عمرو بن المنذر ، المعروف بعمرو بن هند ، وأخاه قابوس بن هند ، بشعر يقول فيه :

فَلَيْتَ لَنَا مَكَانَ الْمَلِكِ عَمْرٍو رَغُونًا حَوْلَ قَبْتِنَا تَحُورُ  
لَعَمْرُكَ إِنَّ قَابُوسَ بْنَ هِنْدٍ لَيَخْلَطُ مُلْكَهُ نَوْكٌ كَثِيرُ

وهجاه التماس أيضا ؛ ثم إنهما وفدا عليه وطال مقامهما عنده ؛ فدعاهما عمرو بن هند فقال : لهلكما قد اشتقتما إلى أهلكما وسركما أن تنصرفا ، قالا : نعم ، فكتب لهما إلى أبى كرب عامله على هجر أن يقتلها ، وأخبرها أنه قد كتب لهما بعباء ومعروف ، وأعطى كل واحد منهما شيئا ، فحرجا ، فمرا بنهر الحيرة على غلمان يلعبون ، فقال التماس لطرفة : هل لك فى كتابينا فإن كان فيهما خير مضيئنا له ، وإن كان شرا اتقيناها ؟ فأبى طرفة عليه ، فأعطى التماس كتابه بعض الغلمان فقرأه عليه فاذا فيه السوء ، فألقى كتابه فى الماء ، ولحق بملوك بنى جفنة بالشام ؛ فأما طرفة فذهب بكتابه إلى العامل فقتله ؛ وقال التماس فى ذلك :

مَنْ مُبْلِغُ الشُّعْرَاءِ عَنْ أَخْوَابِهِمْ      نَبَأٌ فَتَصَدَّقَهُمْ بِذَلِكَ الْأَنْفُسُ  
 أَوْدَى الَّذِي عَلِقَ الصَّحِيفَةَ مِنْهُمَا      وَنَجَا حِذَارَ حِبَانِهِ الْمُتَلَسُّسُ  
 أَلْقَى صَحِيفَتَهُ وَنَجَتْ كُورُهُ      وَجَنَانَهُ حِمْرَةَ الْمَنَاسِمِ عُرْمُسُ  
 عَيْرَانَةٌ طَبَخَ الْهَوَاجِرُ لِحَمَاهَا      فَكَأَنَّ تَقَبَّتَهَا أُدِيمٌ أَمْلَسُ  
 أَلْقَى الصَّحِيفَةَ لِأَأْبَالِكَ إِنَّهُ      يُخْشَى عَلَيْكَ مِنَ الْجِبَاءِ النَّقْرِسُ

ويروى أنه قال حين ألقى الصحيفة في النهر :

وَأَلْقَيْتُهَا بِاللُّثْنِيِّ مِنْ جَنْبِ كَأْفِرٍ      كَذَلِكَ أَقْنُو كُلَّ قَطْءٍ مُضَلِّلٍ  
 رَضِيْتُ لَهَا بِالْمَاءِ لَمَّا رَأَيْتُهَا      يَجُولُ بِهَا التِّيَّارُ فِي كُلِّ جَدْوَلٍ

وقوله في البيت المستشهد به « رحله » الرجل ههنا بمعنى الأثاث والمتاع ، وأنكر الحريري في درة الغواص مجيء الرجل بهذا المعنى ، ولكن ابن برى رد عليه بأنه ثابت ، وقال الجوهري : « الرجل : منزل الرجل ، وما يستصلحه من الأثاث » اه . وستعرف في بيان الاستشهاد بالبيت أنهم فسروا ذلك بما هو أعم « والزاد » ما يستصعبه المسافر معه ليلفنه محله « والنعل » لباس الرجل .

الإعراب : « ألقى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المحدث عنه وهو المتلئس « الصحيفة » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « كفى » حرف مصدرى ونصب « يخفف » فعل مضارع منصوب بكى ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ولا شك أن هذا إنما يأتي على تقدير لام التعليل قبل كفى ، ويجوز أن تكون « كفى » حرف تعليل ، والمضارع منصوب بعدها بأن المصدرية ، وفاعل المضارع ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما عاد إليه ضمير ألقى ، و« كفى » المصدرية وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل المقدر ، أو أن المصدرية المقدره وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكى التعليلية ، والجار والمجرور متعلق بألقى « رحله » رحل : مفعول به ليخفف ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى المحدث عنه مضاف إليه « والزاد » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، الزاد : معطوف على رحل منصوب بالفتحة الظاهرة « حق » حرف غاية وجر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وستعرف فيه وجوها أخرى « نعله » نعل : مجرور بحق ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بألقى السابقة ، ونعل مضاف وضمير الغائب مضاف

إليه « ألقاها » ألقى : فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير الغائبة العائد إلى النعل أو إلى الصحيفة مفعول به .

الشاهر في : قوله « حتى نعله » واعلم أولا أن كلمة « نعله » تروى بثلاث روايات : الأولى بالرفع ، والثانية بالجر ، والثالثة بالنصب ؛ فأما رواية الرفع فتخرى بها على أن « حتى » ابتدائية ، ونعل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وضمير الغائب مضاف إليه ، وجملة « ألقاها » من الفعل وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل رفع خبر للمبتدأ ، وضمير الغائبة البارز على هذا الوجه عائد إلى النعل . وأما رواية الجر فتخرى بها على أن « حتى » حرف جر ، ونعل مجرور به ، وجملة « ألقاها » على هذا الوجه مؤكدة لجملة « ألقى الصحيفة - إلخ » والأحسن في هذا الوجه أن يكون ضمير الغائبة عائدا إلى كل شيء مما ذكره قبل ذلك ، نعى الصحيفة والزاد والنعل جميعا . وأما رواية النصب فلها تخرى بجان : أحدها أن يكون حتى حرف عطف ، ونعله معطوفا على الصحيفة كأنه قد قال : ألقى الصحيفة والزاد ونعله ، وعلى هذا الوجه تكون جملة « ألقاها » تؤكد ، ويكون الضمير للثوث عائدا إلى جميع ما تقدم ذكره ؛ والوجه الثاني أن يكون حتى حرف عطف ، ونعل منصوب بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وكأنه قد قال : ألقى الصحيفة والزاد وألقى نعله ألقاها ، وعلى هذا الوجه تكون جملة « ألقاها » مفسرة لذلك المحذوف ، ويكون ضمير الغائبة عائدا إلى النعل . واعلم ثانيا أن مجيء « حتى » حرف عطف مختلف فيه بين النحاة ؛ فأثبتته سيويوه والبصريون ، مع اعترافهم بأن ذلك قليل فيها ، ونفاه الكوفيون بته ، وقالوا : هي في كل موضع ذكر البصريون أنها فيه عاطفة حرف ابتداء ، والاسم الذي بعدها معمول لعامل محذوف ، قال ابن هشام في المغنى : « العطف بحق قليل ، وأهل الكوفة ينكرونه البته ، ويحملون نحو : جاء القوم حتى أبوك ، ورأيتم حتى أباك ، ومررت بهم حتى أبيك ؛ على أن حتى فيه ابتدائية وأن ما بعدها على إضمار عامل » اه ؛ فالتقدير عندهم في المثال الأول الذي ذكره : جاء القوم حتى جاء أبوك ، وفي المثال الثاني : رأيت القوم حتى رأيت أباك ، وفي المثال الثالث : مررت بالقوم حتى مررت بأبيك ؛ إذ معنى كون حتى ابتدائية أن الجمل بعدها مبتدأة ، وليس معناه أنه يقع بعدها المبتدأ وخبره وحدهما . وقد لزم على قول الكوفيين في المثال الثالث حذف حرف الجر الذي هو الباء مع بقاء عمله ، وذلك ضعيف . قال سيويوه ( ١ - ٤٩ ) : « وما يختار فيه النصب لنصب الأول ، ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة الواو والفاء ثم ، قولك : لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته ، وضربت القوم حتى زيدا ضربت أبا ، وأتيت القوم أجمعين حتى زيدا مررت به ، ومررت بالقوم حتى زيدا مررت به ؛ حتى تجرى مجرى الواو

وتم ... وتقول : رأيت القوم حتى عبد الله ، وتسكت ، فأما معناه أنك قد رأيت عبد الله مع القوم ، كما كان : رأيت القوم وعبد الله ، على ذلك . وكذلك ضربت القوم حتى زيدا أنا ضاربه ، وتقول : هذا ضارب القوم حتى زيدا يضربه ، إذا أردت معنى التنوين ؛ فهي كالواو إلا أنك تجربها إذا كانت غاية ، والمجرور مفعول ، كما أنك قد تجرب في قولك : هذا ضارب زيد غدا ، وتكف النون ، وهو بمنزلة منصوبا منونا ما قبله . ولو قلت : هلك القوم حتى زيدا أهلكته ؛ اختير النصب ليبنى على الفعل ، إلى أن قال : وقد يحسن الجر في هذا كله ، وهو عربي ، وذلك قولك : لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ، فأما بناء بليته توكيدا بعد أن جعله غاية ، كما تقول : مررت بزيد وعبد الله مررت به ، قال الشاعر ، وهو ابن مروان النحوي ✽ ألقى الصحيفة كي يخفف ... البيت ✽ والرفع جائز كما جاز في الواو وتم ، وذلك قولك : لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ، جعلت عبد الله مبتدأ ، وجعلت لقيته مبنيًا عليه ، كما جاز في الابتداء » اه ؛ فأنت ترى أن سيبويه أجاز في مثل التركيب الذي في بيت الشاهد ثلاثة الأوجه التي ذكرنا أن البيت يروى بها ، وأنه أجاز في النصب أن يكون ما بعد حتى معطوفا على المنصوب قبله وأن يكون على تقدير الفعل وتكون الجملة التي بعده توكيدا . وقال الأعمى في شرح البيت : « استشهد به لما يجوز بعد حتى في عطف عمل الفعل بضمه على بعض ، في الرفع والنصب والجر ، كقولك : ضربت القوم حتى زيدا ضربته ، وحتى زيد ، بالجر والنصب ؛ لأن حتى من حروف العطف فكأنه قال : وزيدا ضربته ، والرفع على القطع وجعل حتى بمنزلة واو الابتداء كأنه قال : وزيد مضروب ، والحذف بحق لأنها غاية بمنزلة إلى فكأنه قال : وأهيمت الضرب إلى زيد ، ويكون ضربته توكيدا مستغنى عنه ، وكذلك تفسير الفعل بعد حتى » . واعلم بعد هذا كله أن من شرط العطف بحق عند البصريين الذين أجازوا ذلك فيها أن يكون المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه إما تحقيقا وإما تأويلا ، أو يكون شيئا ببعضه في شدة اتصاله به ؛ فأما ما كان المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه تحقيقا فاما أن يكون المعطوف جزءا والمعطوف عليه كلاله ، نحو قولهم : أكلت السمكة حتى رأسها ، وإما أن يكون فردا من جمع نحو قولهم : قدم الحجاج حتى المشاة ، وإما أن يكون نوعا من جنس نحو قولهم : أعجبتني العمر حتى البرني . وأما ما كان المعطوف بها بعضا من المعطوف عليه تأويلا فمثل هذا الشاهد الذي نحن بصدده شرحه ، ألا ترى أن النعل بالنظر إلى ما قبل حتى ليست بعضا على وجه من الوجوه السابقة ، لكن لما كان قوله « ألقى الصحيفة والزيد » في التأويل بمنزلة قوله : ألقى كل ما يثقله — كان قوله « حتى نعله » بعضا منه ؛ لأن النعل بعض ما يثقله ويهوقه عن الحرب إن أراد . وأما ما كان المعطوف بها شيئا ببعض المعطوف عليه فكقولهم : أعجبتني الجارية حتى كلامها ؛ فإن الكلام لشدة اتصاله بالجارية

أو على عدم دخوله ، نحو : « ثُمَّ أَمْثَرْنَا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ » ونحو قوله :  
 ٥٣٨ - سَقَى الْحَيَاةَ الْأَرْضَ حَتَّى أَمْكُنْ عُزَيْتَ لُهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا أَخْيِرُ مَحْدُودًا

صار كجزئها ؛ فعلى هذا لا يجوز أن تقول : أعجبتنى الجارية حتى ولدها ؛ لأن ولدها ليس جزءا منها لا على الحقيقة ولا على التشبيه ؛ إذ هو ليس شديد الاتصال بها . فافهم ذلك كله .

واستشهد الشارح ههنا بالبيت على أن فيه قرينة دالة على دخول ما بعد « حتى » في حكم ما قبلها ، وهذه القرينة هي قوله « ألقاها » في آخر البيت ؛ فانه يدل على أن النعل ملقاة كما أن ما قبلها ملقى .

٥٣٨ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق . وهو كسابقه من شواهد معنى اللبيب في مباحث حتى .

اللفظة : « الحيا » مقصورا بزنة العضا والفتى - هو المطر « أمكن » جمع مكان ، كأزمن في جمع زمان « عزيت » بالعين المهملة بعدها زاي مبنيا للمجهول - معناه نسبت ، تقول : عزوت فلانا إلى أبيه ، وعزوته إلى مكان كذا ، وعزوت كذا إليه ، أعزوه عزوا ، تريد في جميع ذلك أنك نسبتهم إليه « محدودا » اشتهرت رواية هذه الكلمة في كتب النحاة بالجيم ودالين مهملتين ، وهو المقطوع ، اسم مفعول من قولهم : جددت الشيء ؛ إذا قطعته . وذكر الشمنى في هذا اللفظ ثلاث احتمالات ، قال : « والمجدوذ - بجيم ودالين معجمتين - المقطوع والمكسور ، يقال : جذدت الشيء ، قطعته وكسرتة ، والجذاذ والجذاذ : ما كسر منه ، وضمه أفصح من كسره . والمجدود - بجيم ومهملتين - المقطوع أيضا من جددت الشيء أجده قطعته ، ومنه ثوب جديد في معنى مجدود ، يراد به حين جده الخائنك : أى قطعه . والمجدود - بجاء مهملة ودالين مهملتين - المنوع » اه . وقال الدماميني : « ومجدودا - بجيم ودالين مهملتين أو معجمتين - أى مقطوعا ، ولا أعلم الرواية في البيت : هل هي بالإهمال أو بالإعجام » اه .

المعنى : دعا هذا الشاعر للأرضين بالسقيا ونزول الغيث عليها لتروى وتخصب ، وأخرج من الأرض الدعو لها بذلك الأما كن النسوبة لهؤلاء القوم فدعا عليها بأن يستمر فيها القحط والجذب وامتناع الخبز عنها .

الإعراب : « سقى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره التمندر « الحيا » فاعل مرفوع بضمه مقدرة على الألف « الأرض » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « حتى » حرف غاية وجر « أمكن » مجرور بحق وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بسقى « عزيت » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الأمكن ، والثناء للتأنيث « لهم » جار ومجرور متعلق بعزى ، وجملة عزى ونائب فاعله المستتر فيه في محل جر صفة للأمكن « فلا » الفاء واقعة في جواب شرط مقدر ، ولا : حرف

عمل بها ، وإلا فالصحيح في « حتى » الدخول ، وفي « إلى » عدمه مطلقا حملا على الغالب فيها عند القرينة . وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي أنه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد « حتى »<sup>(١)</sup> ، وليس كما ذكر ، بل الخلاف مشهور<sup>(٢)</sup> ، وإنما الاتفاق في « حتى » العاطفة

دعاء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « زال » فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « عنها » جار ومجرور متعلق بقوله محدودا الآتي « الخير » اسم زال مرفوع بالضمه الظاهرة « محدودا » خبر زال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة زال واسمها وخبرها جواب الشرط المقدر ، وكأنه قد قال : أما هذه الأما كن المنسوبة إلى هؤلاء فلا زال الخير عنها محدودا .

الشاهر في : قوله « حتى أمكن » فان حتى في هذه الكامة حرف غاية وجر ، وقد قامت قرينة لفظية على أن ما بعدها - وهو أمكن عزيت إليهم - غير داخل في حكم ما قبلها - وهو الدعاء بالسقيا والحبس - وهذه القرينة اللفظية التي دلت على ما ذكرنا هي قوله بعد ذلك « فلأزال عنها الخير محدودا » قال الدماميني : « وقرينة دعائه على أمكنتهم بدوام قطع الخير عنها تقتضى عدم دخولها في الأرض المدعو لها بالسقيا » اه . وقال الشمني : « هذا البيت مثال لما قامت به قرينة على عدم دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها ... والقرينة هي دعاء الشاعر على ما بعد حتى بانقطاع الخير عنه » اه .

(١) شهاب الدين القرافي : هو أبو العباس أحمد بن أبي يعلى إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي البهنسي المصري أصلا ومولدا وسكنا ، أخذ عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام ، وتخرج به جماعة من الفضلاء ، واتفقت إليه رياسة فقه المالكية في عصره ، حتى قيل : أفضل ذلك العصر بالديار المصرية ثلاثة : القرافي بمصر القديمة ، والشيخ ناصر الدين بالاسكندرية ، والشيخ تقي الدين بن دقيق العيد بالقاهرة العزية . قال أبو عبد الله بن رشد : ذكر لي بعض تلامذته أن سبب شهرته بالقرافي أن الكاتب لما أراد أن يكتب اسمه في ثبت الدرس كان غائبا فلم يعرف اسمه - وكان إذا جاء للدرس يقبل من جهة القرافة - فكتب : القرافي ، ففرت عليه هذه النسبة . وذكر بعضهم أن أصله من البهنسا . وتوفي بدير الطين في جمادى الآخرة من عام أربعة وأربعين وستائة (٦٤٤) من الهجرة .

(٢) قال الشمني : « ومن الناس من يقول : إن مذهب أكثر النحاة أن ما بعد حتى ليس بداخل فيما قبلها ، كما نقله صاحب الكشف من الحنفية وذكر أنه قول ابن جني ، وإليه كان يميل أبو النصر الصفار والبردوي ( يريد أن أكثر النحاة على الرأي المقابل لما زعم القرافي أنه مجمع عليه ؛ فهذا مبالغة في إبطال زعمه ؛ إذ كيف يكون العلماء متفقين على وجوب دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها مع أن أكثرهم يرى أن ما بعد حتى لا يدخل فيما قبلها مطلقا ) ولكنه



لا الخافضة ، والفرق أن العاطفة بمنزلة الواو<sup>(١)</sup> . انتهى

( وَمِنْ وَبَاءٍ يُفْهَمَانِ بَدَلًا ) أى : تأتي مِنْ والباء بمعنى بَدَل ؛ أما « مِنْ » فقد سبق بيان ذلك فيها ، وأما الباء فسيأتى الكلام عليها قريباً ، إن شاء الله تعالى  
( وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشَبْهِهِ وَفِي تَعْدِيَةٍ أَيْضًا وَتَعْلِيلٍ قُفِي وَزَيْدٍ ) أى : تأتي اللام الجارة لمعان جملتها أحد وعشرون معنى : الأول : انتهاء الغاية ، وقد مر . الثاني : الملك ، نحو : الْمَالُ لَزَيْدٍ . الثالث : شبهُ الملك ، نحو : الْجُلُ لِدَّابَّةٍ ، ويعبرُ عنها بلام الاستحقاق أيضاً ، لكنه غير بينهما فى التسهيل وجعلها فى شرحه الواقعة بين معنى وذاتٍ ، نحو : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَ « وَيَلُ لِلْمُطَفِّفِينَ » وقد يعبرُ عن الثلاث بلام الاختصاص . الرابع : التعديّة ، ومثل له فى شرح الكافية بقوله تعالى : « فَهَبْ لِي مِنْ كُدُنِكَ وَيْلًا » لكنه قال فى شرح التسهيل : إن هذه اللام لشبه التملك ، قال فى المعنى : والأولى عندي أن يمثّل للتعديّة بما أُضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو ، وما أَحَبَّهُ لِبَكْرٍ . الخامس : التعليل ، نحو : « لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ » وقوله :

وَإِنِّي لَتَعْمُرُونِي لَدَيْكُمْ كَرَاهَةً<sup>(٢)</sup>

لا يستقيم على الإطلاق ؛ بل إن كان ما بعد حتى بعضا لما قبلها دخل ، نحو : رَأَى أَشْرَافَ الْبَلَدِ حَتَّى الْأَمِيرِ ، وَإِلَّا فَلَاحِ ، نحو : قرأت الليلة حتى الصباح » اهـ . فتلخص لك أن العلماء ثلاثة أقوال فى دخول ما بعد حتى فى حكم ما قبلها : الأول : أنه داخل مطلقاً ، وهذا هو ما زعم القرائى أنه مجمع عليه ، وهو القول المقابل لقول أكثر النحويين فى عبارة الشمئى ، والثانى : أنه ليس بداخل مطلقاً ، وهذا هو ما نسب فى كلام الشمئى لابن جنى ولأكثر النحويين ، والثالث : التفصيل ، فإن كان ما بعدها بعض ما قبلها دخل فى حكمه ، وإن لم يكن بعضه لم يدخل فى حكمه . (١) يريد أنه لما كانت « حتى » العاطفة بمنزلة الواو التى هى حرف يقتضى تشريك ما بعدها فى حكم ما قبلها لم يكن من العقول أن يذهب أحد فيها إلى عدم دخول ما بعدها فى حكم ما قبلها ؛ فكان الإجماع الذى ذكره القرائى ليس على ما تقتضيه حتى الجارة بل هو مختص بحتى العاطفة ، وكأنه يريد الاعتذار عنه بأنه أراد ذلك .

(٢) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* كَمَا انْتَمَضَ الْمُضْفُورُ بِلِلَّةِ الْقَطْرِ \*

السادس : الزائدة ، وهي إما مجرد التوكيد كقوله :

٥٣٩ - وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ مَلِكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ

وهذا بيت من كلمة لأبي صخر الهذلي ، وهو الشاهد (رقم ٤٢٨) الذي تقدم شرحه في باب المفعول به (ج ٢ ص ٣٨٠ وما بعدها) وشرح الكلمة التي منها البيت ، وبيان الاستشهاد به هناك ؛ فارجع إليه في الموضوع الذي أحلناك عليه إن شئت .

٥٣٩ - هذا بيت لابن ميادة - واسمه الرماح بن أبرد ، وميادة : أمه - من قصيدة يمدح فيها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان ، وكان عبد الواحد أمير المدينة . وقد روى أبو الفرج في الأغاني (١١٥/٢ بولاق) بيت الشاهد في ضمن أبيات لابن ميادة قالها في عبد الواحد هذا . وأول هذه الأبيات قوله :

مَنْ كَانَ أَخْطَاهُ الرَّبِيعُ فَأَيْمًا	نُصِرَ الْحِجَازُ بِنَيْثِ عَبْدِ الْوَاحِدِ
إِنَّ الْمَدِينَةَ أَصْبَحَتْ مَعْمُورَةً	بِمُتَوَجِّحِ حُلُوِّ الشَّمَالِ مَاجِدِ
وَأَقْدَمْتُ بَلْفَتَ بَغَيْرِ أَمْرِ تَكْلَفِ	أَعْلَى الْخُطُوطِ بِرَغْمِ أَنْفِ الْحَاسِدِ
[ وَمَلَكَتْ غَيْرَ مُعْتَفٍ فِي مُلْكِهِ	مَادُونِ مَكَّةَ مِنْ حَصَى وَمَسَاجِدِ ]
وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ	مَلِكًا ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :
مَا لَيْتُهُمَا وَدَمِيئُهُمَا مِنْ بَعْدِ مَا	غَشَى الضَّعِيفَ شِعَاعُ سَيْفِ الْمَارِدِ
[ وَلَقَدَّرَمْتُ قَيْسَ رِزَاءِكَ بِالْحَصَى	مَنْ رَامَ ظُلْمَكَ مِنْ عَدُوِّ حَاسِدِ ]

اللفظ : « ملكت » أراد بالملك ههنا السلطة والولاية « يثرب » هي طيبة مدينة الرسول صلوات الله عليه ، سميت باسم بانيتها ، وهو رجل من العمالقة « أجار » بالراء الهمزة - حفظ وحمى . وذكر العيني أنه بمعنى عدى فهو بالزاي « معاهد » هو بضم اليم وفتح الهاء أو كسرهما - من يدخل بلاد الإسلام بعهد من إمام المسلمين .

المعنى : لقد امتدت سلطتك أيها الأمير على رقعة فسيحة من هذا الكون تشمل ما بين العراق ويثرب ، وإن سلطانك لعادل قوى ؛ فلقد رعى حقوق الناس وضمن مصالحهم وتكفل لهم بالطمأنينة والرغد ، من غير تفرقة بين المسلمين الذين هم أهل البلاد وغيرهم ممن يدخل هذه البلاد بعهد من أهاها وأمان من حكامها .

الإعراب : « ملكت » فعل وفاعل « ما » اسم موصول مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف يقع صلة الموصول ، وهو مضاف و « العراق » مضاف إليه « ويثرب » الواو حرف عطف ، يثرب : معطوف على العراق « ملكا » مفعول

وإما لتقوية عامل ضَعَفَ : بالتأخير ، أو بكونه فرعا عن غيره ، نحو : « لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ » « إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ » ونحو : « مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ » « نَعَالٍ لِمَا يَرِيدُ » هذا ما ذكره الناظم في هذا الكتاب . السابع : التملك ، نحو : وَهَبْتُ لِرَيْدٍ دِينَارًا . الثامن : شبه التملك ، نحو : « جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا » . التاسع : النسب ، نحو :

مطلق عامله ملكت « أجار » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ملك ، والجملة من الفعل وفاعل في محل نصب صفة لملك « لمسلم » اللام حرف جر زائد لا يدل إلا على مجرد التوكيد ، ومسلم : مفعول به لأجار ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ومعاهد » الواو عاطفة معاهد : معطوف على لفظ مسلم .

الشاهد في : ذكر النحاة هذا البيت شاهدا على مجيء اللام زائدة غير دالة إلا على التأكيد ، ومحل الاستشهاد عندهم قوله « لمسلم » ووجه أنهم جعلوا أجار بمعنى حفظ ، وعليه يكون قوله « مسلم » مفعولا به لأجار ، وأجار - على هذا الوجه - يتعدى بنفسه ، لا بحرف الجر ، وقد ذكر الدماميني - وتبعه الشنقي والشيخ خالد - أنه يجوز أن تكون اللام غير زائدة ، وذلك على أن يكون « أجار » بمعنى فعل الإجارة واللام صلة له . قال أبو رجاء غفر الله له : والظاهر أن هؤلاء العلماء الأعلام جميعا نظروا في بيت الشاهد على أنه بيت مفرد ، ولم يطلعوا على ما بعده . والذي يظهر لي أن اللام صلة لأجار ، حق مع بقاء هذا الفعل على أصل معناه - وأن مفعوله هو قوله في البيت التالي « ماليهما » وما عطف عليه ، وذلك كما تقول : أجزت لك مالك ، وحفظت لك متاعك ، وضمنت لك حقوقك . وما أشبه ذلك .

هذا ، وقد مثل أبو العباس اللبرد في الكامل ( ٣ - ٨٢٣ طبع مطبعة الحلبي ) لزيادة اللام بقوله تعالى : ( قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفَ لَكُمْ ) ويقول كثير :

أُرِيدُ لِأَنْسَى ذِكْرَهَا فَكَأَنَّهَا مُتَمَلُّ لِي لَيْتَلِي بِكُلِّ سَبِيلٍ

وذكر جابر الله الزمخشري في قوله تعالى : ( يُرِيدُ اللَّهُ لِيُبَيِّنَ لَكُمْ ) : أن اللام زائدة والمعنى يريد الله أن يبين لكم ما خفي عنكم من مصالحكم وأفاضل أعمالكم . وتعقبا جماعا من النحاة - منهم ابن هشام في معنى اللبيب - فجوزوا في الآية الأولى أن يكون « ردف » قد ضمن معنى اقترب فتعدى باللام كما في قوله تعالى : ( اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ ) ، وجوزوا في قول كثير « أريد لأنسى » وفي الآية الأخرى أن تكون اللام للتعليل ، والمفعول به محذوف ، وكأن كثيرا أراد أن يقول : أريد التلهي عنها لأنسى ذكرها ، والتقدير في الآية يريد الله تكليف عباده ما كلفهم لأجل التبيين لهم ؛ فمتعلق الإرادة غير المذكور بعد اللام .

لزيد أب ، ولعمرو وعم . العاشر : القسم والتعجب معا ، كقوله :  
 ٥٤٠ — اللَّهُ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ .

٥٤٠ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُ \*

وهذا البيت من قصيدة اختلف الرواة في نسبتها إلى قائلها ، فنسبها أبو سعيد السكري في أشعار الهذليين إلى أبي ذؤيب الهذلي ، وعزاها الحلواني إلى مالك بن خالد الحناعي أحد بني سعد بن هذيل ، ونسبها غيرها إلى أمية بن أبي عائذ الهذلي . وكذلك اضطربت نسبة بعض أبياتها في كتاب سيبويه على ما سنذكر لك ، وأول هذه القصيدة قوله :

يَا أَيُّ إِنْ تَفْقِدِي قَوْمًا وَلَدَنِيهِمْ	أَوْ تُخْلِسِيهِمْ فَإِنَّ الدَّهْرَ خَلَامٌ
عَمْرُو وَعَبْدُ مَنْأَفِ وَالَّذِي عَهَدَتْ	بِبَطْنِ عَرَّعَرَ أَبِي الضَّمِّ عَبَّاسُ
يَا أَيُّ إِنْ سَبَّاعِ الْأَرْضِ هَالِكَةٌ	وَالْعَفْرُ وَالْأَدْمُ وَالْآرَامُ وَالنَّاسُ
تَاللَّهِ لَا يُعْجِزُ الْأَيَّامُ مُبْتَرِكٌ	فِي حَوْمَةِ الْمَوْتِ رَزَامٌ وَفَرَّاسُ
يَحْمِي الصَّرِيحَةَ ، أُخْدَانُ الرَّجَالِ لَهُ	صَيْدٌ ، وَمُسْتَمِعٌ بِاللَّيْلِ هَمَّاسُ
لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْأَيَّامِ ذُو حَيْدٍ	بِمُشْمَخِرٍ بِهِ الظَّيَّانُ وَالْأَسُ

اللفظ : « يا أي إن تفقدي قوما - البيتين » استشهد سيبويه بهذين البيتين ( ج ١ ص ٢٢٥ ) على جواز قطع البديل عن المبدل منه إلى الرفع على الابتداء قال : « هذا باب إبدال المعرفة من النكرة والمعرفة من المعرفة وقطع المعرفة من المعرفة مبتدأة ؛ أما بديل المعرفة من النكرة فقولاك : مررت برجل عبد الله ، كأنه قيل له : من مررت ؟ أو ظن أنه يقال له ذلك ، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه ، ومثل ذلك قوله عز وجل : ( وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ ) وإن شئت قلت : مررت برجل عبد الله ( برفع عبد الله ) كأنه قيل لك : من هو ؟ أو ظننت ذلك . ومن البديل أيضا : مررت بقوم عبد الله وزيد ، والرفع جيد ، قال الشاعر ، وهو بعض الهذليين ، وهو صخر النقي : \* يا أي إن تفقدي ... البيتين \* » اه ونسب الأعم البيتين إلى مالك بن خويلد الحناعي الهذلي ، وقال : « الشاهد في قطع عمرو وما بعده مما قبله وحمله على الابتداء ، ولو نصب على البديل من القوم لجاز » اه . ومضى : اسم امرأة ، وتخليسهم — بالبناء للجهول — تسليهم ، من الخلس ، وهو أخذ الشيء بسرعة : أي إن أفقدك الدهر إياهم فذلك شأنه ، وعمرو : هو عمرو بن عبد مناف بن قصى ، وهو هاشم بن عبد مناف ، سمي هاشما لهشمه

الثريد لقومه في مجاعة أصابتهم ، وهو الذى قيل فيه :

عَمْرُو الَّذِي هَشَمَ الثَّرِيدَ لِقَوْمِهِ      وَرِجَالُ مَكَّةَ مُسْتَنْتُونَ عِجَافُ

والعباس : هو العباس بن عبد المطلب ، وإنما نسب ولادتهم إلى امرأة من قومه هذيل لما بين هذيل وقريش من القرابة في النسب والدار ؛ لأنهم جميعا من أبناء مدركة بن إلياس بن مضر ، وحل هذيل بعرفة وما يتصل بها . وععرع - بزنة جعفر - موضع ، ويروى « بطن مكة » في مكان « بطن عرعر » . وآبى : اسم فاعل من الإباء وهو الامتناع ، والضم : الظلم ، ومعنى « آبى الضيم » أنه لا يرضى أن يظلمه أحد أو ينتقص حقه ، وهذا كناية عن منعه بنفسه وبقومه . وقوله « يابى إن سباع الأرض هالكة - إلخ » العفر - بضم فسكون - جمع عفراء أو أعفر ، والعفر : الظباء التى يعاوى بياضها حمرة أو هى البيض ، وصحح البغدادي في الخزانة أن الرواية « العفر » بالغين المعجمة ، وفسره بأنه ولد الوعل ، والأدم - بضم فسكون أيضا - جمع أدماء أو آدم - وهو الذى لونه الأدمة ، وهى السمرة ، وأراد السم من الظباء ، والآرام : جمع رُم ، وهو ولد الظبية . وقوله « نالته لا يعجز الأيام مبترك - البيتين » استشهد سيبويه بهذين البيتين ( ١ - ٢٥١ ) ، وروى صدر الأول منهما \* يابى لا يعجز الأيام ذو حيد \* ونسبهما إلى مالك بن خويلد الحناعى . والبيتان في وصف أسد ، وقال الأعمى : « ووقع في إنشاد البيت الأول غلط ، وهو قوله ذو حيد ، والصواب مبترك ( أى : فيكون صدر البيت الأول \* يابى لا يعجز الأيام مبترك \* ) وهو الأسد المبارك ، وأما ذو حيد فهو من وصف الوعل » اه . والأيام : أراد بها هنا الموت ، وحمومة الموت : الوضع الذى يدور فيه الموت لا يبرح منه ، حكومة القتال . والرزام : الشديد الصوت ، يقولون : رزم الأسد يرزم - من بانى جلس وقعد - وإذا برك الأسد على فريسته رزم . وقال الأعمى « والرزام : الصراع ، يقال : رزم به ؛ إذا صرعه » اه . والفراس : الذى يندق ما يصيبه . والصريمة فى الأصل : الرملة للنقطة عن معظم الرمل ، وأراد ههنا الوضع الذى يكون فيه الأسد ، و « أجدان الرجال » بضم المهمزة وسكون الحاء المهملة - قال الأعمى : « وأجدان : جمع أحد ، وأحد فى معنى واحد : أى يصيد الرجال واحدا بعد واحد » اه وقال السكرى : « وأجدان الرجال : الذين يقول أحدهم : أنا الذى لا نظير له فى الشجاعة والبأس ، يقول : هذا الأسد يصيد هؤلاء الذين يدلون بالشجاعة ، وهو مع ذلك لا ينجو من الموت » . وقوله « وجترى » روى فى مكانه « ومستمع » والهماس : صيغة البالغة من الهمس ، وهو صوت المتبى الحنى ، وبذلك يوصف الأسد . وقوله « لله يبقى على الأيام ذو حيد - البيت » هكذا رواه سيبويه فى باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها ( ج ٢ ص ١٤٤ )

وانسبه إلى أمية بن أبي عائذ الهذلي ، ووافق على هذه النسبة الأعم في شرحه . والبيت في وصف  
وعلى ، وهو تيس الجبل . وحيد : يرويه نعلب والسكري بكسر الحاء وفتح الباء ، ويرويه المبرد  
يفتحهما جميعاً ؛ فأما من رواه بكسر الحاء فعلى أنه جمع حيدة — بفتح فسكون — وهي المقعدة  
في قرن الوعل ، قال الأعم : « وهو جمع غريب كضيعة وضيع وحيضة وحيض » اه . وأما من  
رواه بفتح الحاء والياء جميعاً فعلى أحد وجهين : أولهما أنه مصدر حيد الوعل حيداً — مثل  
فرح فرحاً — فهو أحيده ؛ إذا عوج قرنه ، قال الأعم : « وتزوي بفتح الحاء ، وهو مصدر  
الأحيده » اه . والوجه الثاني : أنه مصدر حاد يحيد حيداً — مثل باع يبيع بيعاً — إذا راغ ،  
وأصله على هذا الوجه ساكن الباء فحركها للضرورة . ويروى في مكانه « ذو حيد » بالجم مفتوحة  
مكان الحاء ، والجيد : الجناح المائل من الجبل ، ويروى أيضاً « ذو حيدم » بالحاء المعجمة بعدها  
دال مهملة — والحيدم : جمع خدمة ، وهي البياض المستدير في قوائم الثور . والمشمخر : الجبل  
السامخ العالي ، والباء قيه بمعنى في . والظيان — بفتح الظاء وتشديد الباء — هو الياصين  
البري ، والآس : الریحان ، ومنابت الظيان والآس الجبال وحزون الأرض . وإنما ذكرهما  
إشارة إلى أن هذا الوعل في خصب فليس يحتاج إلى النزول إلى السهل فيصاد .

الإعراب : « لله » اللام حرف قسم دال على التعجب مبنى على الكسرة لا محصل له من  
الإعراب ، ولفظ الجلالة مقسم به مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة « يبقى » فعل  
مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « على » حرف جر بمعنى مع مبنى  
على السكون لا محصل له « الأيام » مجرور على وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور  
متعلق بيبقى « ذو » فاعل يبقى مرفوع بالواو نيابة عن الضمة ، وهو مضاف و « حيد » مضاف  
إليه . وجملة يبقى وفاعله لا محصل لها من الإعراب جواب القسم ، وقد حذف حرف النون قبل  
جملة الجواب ، وأصل الكلام : لله لا يبقى ذو حيد « بمشمخر » الباء حرف جر بمعنى في ،  
مشمخر : مجرور بالياء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة للذوحيد « به » جار ومجرور  
متعلق بمحذوف خبر مقدم « الظيان » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره  
في محل جر صفة لمشمخر « والآس » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محصل له ، الآس :  
معطوف على الظيان مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان من شواهد النحاة : أما الأول ففي قوله « لله » وهو  
الذي أتى به الشارح من أجله ههنا ، وهو الذي استشهد سيبويه بالبيت من أجله ، واستشهد به  
من النحاة جار الله الزمخشري لئلا ما استشهد به سيبويه ، وكذلك استشهد به ابن هشام في معنى  
اللييب في مباحث اللام لأجله . ووجه الاستشهاد أن اللام في هذه السكامة للقسم والتعجب معا .

قال سيبويه « وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر ، وأكثرها الواو ، ثم الباء ، يدخلان على كل محلوف به ، ثم التاء ، ولا تدخل إلا في واحد . وذلك قولك : والله لأفعلن ، والله لأفعلن ، والله لأفعلن ، والله لأفعلن . وقال الخليل : إنما تجيء بهذه الحروف لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف به كما تضيف مررت به بالباء ؛ إلا أن الفعل يجيء مضمرا في هذا الباب ، والحلف توكيد . وقد تقول تالله وفيها معنى التعجب . وبعض العرب يقول في هذا المعنى : لله ؛ فيجىء باللام ، ولا تجيء إلا أن يكون فيه معنى التعجب . قال أمية بن أبي عائذ : لله يبق على الأيام ذو حيد ... البيت \* » اه . وقال الأعمى : « الشاهد فيه دخول اللام على اسم الله تعالى في القسم بمعنى التعجب » اه . وأما الشاهد الثاني ففي قوله « يبق » حيث حذف حرف النون من المضارع الواقع جوابا للقسم . وقد استشهد به المحقق الرضوي لذلك ، ولكنه رواه هكذا :

تالله يبتقى على الأيام ذو حيدٍ بمشمخريه به الظيان والآس

وكذلك رواه الزجاجي في الجمل ، وعلى هذه الرواية يسقط الاستشهاد به على ما ذكرناه أولا . قال الرضوي ( ٢ - ٣١٦ ) : « ويجوز حذف النافي من المضارع الذي هو جواب القسم ، ولا يجوز من الماضي والاسمية ، سواء كان المضارع لا يزال وأخواته أو غيرها ، قال [ امرؤ القيس ] :

فقلت يمين الله أترح قاعداً ولو قطعوا رأسي لذيك وأوصالي

وقال [ المهذلي ] :

تالله يبتقى على الأيام ذو حيدٍ بمشمخريه به الظيان والآس

وإنما لم يحذف من الاسمية لأنها أقل استعمالا في جواب القسم من الفعلية ، والحذف لأجل التخفيف ، وحذف من المضارع دون الماضي لكونه في القسم أكثر استعمالا منه مع أن لفظ المضارع أثقل ، ومن ثم جاز حذف النون في غير القسم من لا يزال وأخواته ، قال [ خليفة بن براز ] :

تفكك تسمع ما حيدت بهالك حتى تكونه

وإنما جاز فيها خاصة للزوم النون إياها فلا يلتبس بالإيجاب ، وأما قوله :

فلا وأبي دهما زالت عزيزة [ على قومها ماقتل الزند قادح ]

فلم يحذف النافي ، بل فصل بينه وبين الفعل [ أي : والأصل فوأبي دهما لا زالت عزيزة إلخ ] اه كلامه . والذي ذهب إليه من عدم جواز حذف حرف النون من جملة الجواب إذا كانت ماضوية أو اسمية مطلقا قد خالفه فيه ابن مالك ؛ ورأيه أنه إن تقدم على القسم حرف نون جاز أن يحذف النافي من جملة الجواب إن كانت اسمية أو ماضوية وإن لم يتقدم على القسم حرف نون كان

الحذف من جملة الجواب إذا كانت اسمية أو ماضوية شاذاً ؛ فأما حذف حرف النفي من الجواب الماضي لتقدم النافي على القسم فكقول الشاعر :

\* فَلَا وَاللَّهِ نَادَى الْحَى ضَيْفِي \*

والأصل : فلا والله لا نادى الحى ضيفي ؛ وأما حذف حرف النفي من الجواب الماضي من غير أن يتقدم النافي على القسم فكقول أمية بن أبي عائذ الهدلي :

فَإِنْ شِئْتَ آلَيْتُ بَيْنَ أَلْفَا مِ وَالرُّكْنِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ  
نَسَيْتُكَ مَا دَامَ عَقْلِي مَعِي أُمْدٌ بِهِ أَمَّ السَّرْمَدِ

والأصل : آليت لا نسيتك ؛ وأما حذف حرف النفي من جملة الجواب الاسمية من غير أن يتقدم النافي على القسم فكقول عبد الله بن رواحة :

فَوَاللَّهِ مَا نِلْتُمْ وَمَانَيْلَ مِنْكُمْ بِمَعْتَدِلٍ وَفَقِي وَلَا مُتَقَارِبِ

وأصل الكلام : فوالله ما ما نلتم بمعتمد إلخ ، الأولى « ما » النافية ، والثانية « ما » الموصولة وهي مبتدأ أو اسم ما الأولى ، وخبره قوله « بمعتمد » حذف « ما » الأولى النافية . ولا يجوز أن تقدر الباقية هي الموصولة لأن حذف الموصول وإبقاء صلته لا يجوز عند البصريين .

ومثل بيت امرئ القيس الذي أنشده شاهدا على جواز حذف حرف النفي من لا تزال وأخوانه إذا وقع في جواب القسم قول امرأة سالم بن قحطان له :

حَلَفْتُ يَمِينًا يَا بَنَ قُحْفَانَ بِالَّذِي تَسْكَلُ بِالْأُرْزَاقِ فِي السَّهْلِ وَالْجَبَلِ  
تَزَالُ حِبَالُ مَبْرَمَاتٍ أَعْدَهَا لَهَا مَا مَشَى يَوْمًا عَلَى خَفِّهِ جَمَلٍ  
فَأَعْطِ وَلَا تَبْجَلْ إِذَا جَاءَ سَائِلٌ فَمِنْدِي لَهَا عَقْلٌ وَقَدْرَاجَتِ الْعِلَلُ

الشاهد في قولها « تزال حبال مبرمات » والأصل لا تزال حبال مبرمات ، وهو واقع في جواب القسم كما ترى . ومثل بيت خليفة بن براز الذي أنشده شاهدا على أنه قد يحذف حرف النفي من لا يزال وأخوانه من غير أن يكون ذلك في جواب القسم قول خداس بن زهير ( وهو الشاهد رقم ١٧٦ للتقدم في الجزء الأول ص ٣٣١ ) :

وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي بِمُحَمَّدِ اللَّهِ مُنْتَطِقًا مُجِيئًا

والأصل : لا أبرح ما أدام الله قومي إلخ . وأما إنكاره أن يحذف حرف النفي قبل الفعل الذي



ونحو: **لِلَّهِ لَا يُؤَخَّرُ الْأَجَلُ** ، وتختص باسم الله تعالى . الحادى عشر : **التمعُّبُ الجرد**  
 عن القسم ، ويستعمل في النداء كقولهم : **يَا لَمَاءَ وَالْعُسْبِ** ، إذا تعجبوا من كثرتها ، وقوله :  
**٥٤١ - فَيَا لَيْلَ مَنْ لَيْلٍ كَانَ نُجُومُهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَدِ بِلِ**

ليس من أخوات زال - ولو كان مضارعا - إذالم يكن جوابا لقسم فمسل ولو أنه قد ورد منه  
 قول التمر بن توبل :

لَعَمْرِي لَقَدْ أَنْكَرْتُ نَفْسِي وَرَأَيْتِي مَعَ الشَّيْبِ أَبْدَالِي الَّتِي أَتَبَدَّلُ  
 وَقَوْلِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنِّي بَعِيرَهُمْ : تَلَاقُونَهُ حَتَّى يَوْوبَ الْمُنْخَلِّ

الشاهد فيه قوله « تلاقونه » والأصل : لا تلاقونه حتى يؤوب للنخل ، وخرجه ابن مالك على  
 تقدير قسم ليكون من الحذف القياسى ، وكأنه قد قال : والله لا تلاقونه ( وانظر شرح الشاهد  
 ١٧٠ ج ١ ص ٢٢٩ وما بعدها ) .

٥٤١ - هذا بيت لامرئ القيس بن حجر الكندى ، من معلته التي أولها :

قَفَانَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ بِسِفْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ

وقد ذكرنا منها عدة أبيات مع شرح الشاهد ( رقم ٤٢٧ في الجزء الثانى ص ٣٧٨ ) كما ذكرنا  
 منها عدة أبيات أخرى مع شرح الشاهد ( رقم ٤٦٨ في الجزء الثانى ص ٥٠٩ ) والبيت المستشهد  
 به ههنا من أبيات له في هذه القصيدة يصف فيها الليل وطوله ويظهر فيها مله وسأتمه من طول  
 الليل ، وأول هذه الأبيات قوله :

وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُّوَاهُ عَلَى بِأَنْوَاعِ الْهَمُومِ لِيَبْتَلِي  
 فَقُلْتُ لَهُ لَمَّا تَمَطَّى بِصُلْبِهِ وَأَرْدَفَ أَعْجَازًا وَنَاءَ بِكُلِّ كَلِّ  
 أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا أَنْجَلِي بِصُبْحٍ وَمَا الْإِضْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ  
 فَيَا لَيْلَ مَنْ لَيْلٍ كَانَ نُجُومُهُ بِكُلِّ مُغَارٍ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَدِ بِلِ

اللفظ : « و ليل كموج البحر - البيت » هو من شواهد النحويين على أن رب تجر محذوفة  
 إذا ذكرت الواو وسياقها قريبا ، وموج البحر : اضطرابه وهيجانه ، شبه ظلام الليل في هوله وصعوبته  
 ونكارة أمره بموج البحر في كثافته وشدة هوله وظامته ، وأرخى : أسدل وأسبل ، والسدول :  
 جمع سدل - بكسر السين أو ضمها - وهو الستر ، جعل ليل أستارا على الحجاز ، والهموم : جمع  
 هم ، وهو الحزن ، ليبتلى : أى ليختبر ما عندى من الصبر أو الجزع ، والباء في قوله « بأنواع  
 الهموم » بمعنى مع « فقلت له لما تمطى - البيت » يقال : تمطى الليل وغيره ؛ إذا امتد وطال ،

والصلب - بضم الصاد وسكون اللام - هو في الأصل عظم يتندى من السكاهل إلى عجب الذنب ، وقد استعاره الليل . والأعجاز : جمع عجز ، وهو مما يذكر ويؤث ، وهو من كل شيء مؤخره . ومعنى قوله « أردف أعجازا » أنه قد تراكت ما أخيره وتناهت ، من قولك : أردفت فلانا ، إذا أركبته على الدابة خلفك ، وناء : نهض بجهد ومشقة . والكاكل : الصدر . جعل الكاكل أوائل الليل والأعجاز ما أخيره على التجوز ، وكأنه شبه الليل بجمل وضرب ذلك مثلا لطوله وامتداده ، وطول الليل كناية عن مقاساة الأحران ؛ فان الليل لا يطول على الحقيقة ، انظر إلى قول بشار :

لَمْ يَطُلْ لَيْلِي وَلَسَكِنْ لَمْ أَنْمِ وَتَنَى عَنِّي الْكَرَى طَيْفُ أَلْمِ

وقوله « ألا أيها الليل الطويل - البيت » انجمل : انكشف ، بأمثل : مأخوذ من المثالة ، وهي الفضل ، تقول : مثل يمثل - بوزان كرم يكرم - فهو أمثل ، وهي مثلى - بوزان فضلى - يقول : أيها الليل تنح عنى وانكشف بضياء صبح مسفر ، وكأنه حسب أول الأمر أن الصبح سيخفف عنه بعض ما يلاقيه من هم وحزن ، تمنى من أجل ذلك زواله ، ثم رجع إلى نفسه فلم أن الليل والتهار سواء فقال : وليس الإصباح عندي خيرا منك لأنى معذب في كل حين « فيالك من ليل - البيت » هو تعجب من طول الليل ، ومغار الفتل : أراد به حبلا مقتولا قتلا شديدا ، ويذبل : اسم جبل . يقول : عجبا لك أي هذا الليل الطويل ، كأنما النجوم قد شدت بحبال مبرمة من كتان إلى ذلك الجبل فهي من أجل ذلك لا تبرح مكانها ولا تزياله .

الإعراب : « فيالك » الفاء زائدة ، يا : حرف نداء واستغاثة ، واللام حرف دال على التعجب ، والكاف ضمير خطاب ليل وهو مستغاث به أو منه مبنى على الفتح في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بالفعل الذي ثابت عنه يا ، أو بنفس يا ، على الخلاف المعروف بين النحاة « من » حرف جر زائد ، على ما رجحناه لك في باب التمييز ( عند شرح الشاهد رقم ٥١١ ) « ليل » تمييز منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « كأن » حرف تشبيه ونصب « نجومه » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى الليل مضاف إليه « بكل » جار ومجرور متعلق بقوله شدت الآتى ، وكل مضاف و « مغار » مضاف إليه ، وهو مضاف و « الفتل » مضاف إليه « شدت » فعل ماض مبنى للجھول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى النجوم ، وجملة الفعل ونائب الفاعل في محل رفع خبر كأن « بيذبل » جار ومجرور متعلق بشدت .

الشاهد في : يستشهد بهذا البيت في موضعين : الأول على مجيء اللام دالة على التعجب مجردا عن القسم ، وذلك في قولك « فيالك » وهو ما يستعمل في النداء ، وهذا هو الذى جاء

وفي غيره ، كقولهم : **لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا ، وَ لِلَّهِ أَنْتَ ،** وقوله :  
**٥٤٢ - شَبَابٌ وَ شَيْبٌ وَ اِفْتِقَارٌ وَ ثَرْوَةٌ فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا**

الشارح هنا بهذا البيت من أجله ، وقد استشهد عليه به ابن هشام في معنى اللبيب في مباحث اللام أيضا . الثاني في قوله « من ليل » وهو دليل على أن التمييز على معنى من لظهورها في هذا التركيب ، فإذا جاء في مثله اسم نكرة غير مسبوق بمن كان تميزا على معناها ، ومثاله/ قول أبي الطيب التني :

**فِيَا لَكَ لَيْلًا عَلَى أَعْكَشٍ أَحَمَّ أَلْبِلَادِ حَسْبِي أَلْعَوَى**

ومثل بيت الشاهد في الاستشهاد به على هذين الأمرين قول امرئ القيس (وهو الشاهد رقم ١٧٦ الذي سبق شرحه في الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٣٣٥) :

**وَبَدَّلْتُ قُرْحًا دَائِمًا بَعْدَ صِحَّةٍ فَيَا لَكَ مِنْ نُعْمَى تَحْوَلُنْ أَبُو سَا**

٥٤٢ - هذا بيت للأعشى ميمون بن قيس ، من قصيدة له يقولها في مدح النبي صلى الله عليه وسلم ، ومطلعها قوله :

**أَلَمْ تَقْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةً أَرْمَدًا وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدًا**

وقد سبق الاستشهاد بهذا اللطع ، وشرحناه شرحا وافيا ، وذكرنا معه جملةً صالحة من أبيات هذه القصيدة وفيها البيت المستشهد به ههنا فارجع إلى ذلك في شرح الشاهد ( رقم ٤٢١ ) في الجزء الثاني من هذا الكتاب ( ص ٣٥١ ) .

اللفظة : « شباب » هو الوقت الذي تتوقد فيه مادة الحياة في الإنسان ، وهو ما قبل الأربعين من العمر « وشيب » هو الوقت الذي تضعف فيه القوة وتنحل ، وهو أيضا بياض الشعر « وافتقار » الافتقار : الاحتياج « وثروة » : هي كثرة المال « الدهر » الزمان « تردد » تقلب من حال إلى حال .

المعنى : يصف تقلب الدهر من حال إلى حال ، وانتقاله بالإنسان من طور إلى طور آخر ، وأنه لا تدوم معه حالة ؛ فالإنسان ينتقل فيه من شباب وقوة وفتاء إلى شيب وضعف وانحلال ، ومن فقر وحاجة إلى غنى وثروة ، ومن ثروة واستغناء عما عند الناس إلى فقر واحتياج ؛ فهذا منه أمر عجب يستحق أن يعجب منه الإنسان .

الإعراب : « شباب » خبر مبتدأ محذوف يدل عليه سياق الكلام ، وكأنه قد قال : الشأن في هذا الدهر شباب - إلخ « وشيب » الواو حرف عطف ، شيب : معطوف على شباب ، والمعطوف على المرفوع مرفوع « وافتقار وثروة » معطوفان أيضا على شباب « فله » الفاء حرف

الثاني عشر : الصيرورة ، نحو : « فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا »  
وتسمى لام العاقبة ولام المآل . الثالث عشر : التبليغ ، وهي الجارة لاسم السامع ، نحو :  
قُلْتُ لَهُ كَذًّا ، وجعله الشارح مثالا للام التعدية . الرابع عشر : التبيين ، على ما سبق  
في إلی . الخامس عشر : موافقة على في الاستعلاء الحقيقي ، نحو : « وَيَحْرِثُونَ لِلذَّقَانِ »  
وقوله :

٥٤٣ - فَخَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَاللِّفَمِ

دال على التفريع مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واللام حرف تعجب وجر مبنى على  
الكسر لا محل له ، واسم الجلالة مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «هذا»  
ها : حرف تفييه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، واسم الإشارة مبتدأ مؤخر مبنى على  
السكون في محل رفع «الدهر» بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه «كيف» اسم استفهام  
مبنى على السكون في محل نصب حال من فاعل تردد المستتر فيه «ترددا» فعل ماض مبنى على  
الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر ، والألف للإطلاق  
الشاهد فيه : قوله «فله» فان هذه اللام دالة على التعجب ؛ لأنه يتعجب من الدهر كيف  
يختلف ويتقلب ، وقد وقعت اللام الدالة على التعجب هنا في غير النداء ؛ واعلم أن ههنا أمرين  
لا بد أن ننبهك إليهما : أولهما أن اللام إذا دلت على القسم والتعجب جميعا اختصت بالدخول  
على لفظ الجلالة كما في الشاهد (رقم ٥٤٠) الذي مضى شرحه ، وإذا دلت على التعجب وحده  
لم تختص به ، بل قد تدخل عليه كما في هذا الشاهد الذي نحن بصدد شرحه الآن ، وقد تدخل  
على غيره كما في الشاهد (رقم ٥٤١) السابق ، وإذا دلت على التعجب وحده لم تختص بباب  
النداء ، بل قد تجيء في باب النداء كما في الشاهد السابق ، وقد تجيء في غير باب النداء كما في  
الشاهد الذي نشرحه . وثانيهما أن من العلماء من أنكروا دلالة اللام على التعجب ، وادعى في هذه  
الشواهد الثلاثة (٥٤٠ - ٥٤٢) أن الذي دل على التعجب هو الكلام برمته ، لا اللام وحدها ،  
كما تعجبوا بقولهم : سبحان الله ، في نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « سبحان الله ! المؤمن لا ينجس  
حيا ولا ميتا » وكما أفاد التعجب قوله تعالى : ( كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ - الآيَة ) فأما اللام عند  
هؤلاء فهي دالة في الشاهد الأول من هذه الشواهد الثلاثة على القسم وحده ، وفي الشاهد الثاني  
على الاختصاص ، وفي الشاهد الثالث على الملك .

٥٤٣ - وقع هذا المصراع عجز بيت في عدة قصائد ؛ فمن ذلك قصيدة لجابر بن حني بن  
حارثة بن عمرو التغلبي ، أحد بني تغلب بن وائل ؛ يقولها في يوم الكلاب الأول ( بضم الكاف  
بزنة غراب ) وأول هذه القصيدة قوله :

وَاللَّحْمِ بَعْدَ الزَّلَّةِ الْمُتَوَهَّمِ  
 أَلَا يَا لِقَوِي لِلجَدِيدِ الْمُصْرَمِ  
 وَلِلْمَرْءِ بَعْتَادُ الصَّبَابَةِ بَعْدَ مَا  
 فِيهَا دَارَ سَلَمَى بِالصَّرِيمَةِ فَاللَّوِي  
 ظَلَلْتُ عَلَى عِرْفَانِهَا ضَيْفَ قَفْرَةٍ

ويقول فيها بعد ذلك بستة عشر بيتا :

وَكَأَنَّ أَرْزَنَا الْمَوْتَ مِنْ ذِي تَحِيَّةٍ  
 وَقَدْ زَعَمْتُ بِهِرَاهُ أَنْ رِمَاحَنَا  
 فِي يَوْمِ الْكُلَّابِ قَدْ أَزَلَّتْ رِمَاحُنَا  
 لَيْتَنَزِعَنَّ أَرْمَاحَنَا فَآزَالَهُ  
 تَنَاوَلَهُ بِالرُّمْحِ ثُمَّ أَتَى لَهُ  
 وَكَانَ مُعَادِينَا تَهْرُ كِلَابَهُ  
 وَعَمْرُو بْنُ هَمَامٍ صَعَمْنَا جَبِينَهُ  
 يَرَى النَّاسُ مَنَّا جِلْدَ أَسْوَدَ سَالِحِ

ومن ذلك قصيدة قالها قاتل محمد بن طلحة بن عبيد الله ، وكان هوى ابن طلحة مع علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ، ولكنه كان في صفوف أعدائه ، وقد قتل يوم الجمل ؛ وأول هذه القصيدة قوله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَشْنَنْ غَارَةَ  
 فَيَعْتَرِفَا الْيَحْمُومَ يَمْدُو بِفَارِسِ  
 وَأَشَعَثَ قَوَامِ بَايَاتِ رَبِّهِ  
 ضَمَمْتُ إِلَيْهِ بِالسَّنَانِ تَمِيصُهُ  
 عَلَى غَيْرِ شَيْءٍ غَيْرِ أَنْ لَيْسَ تَابِعًا  
 يُذَكِّرُنِي حَامِيمِ وَالرُّمْحُ دُونَهُ  
 عَلَى ابْنِ كِدَامٍ أَوْ سُوَيْدِ بْنِ أَصْرَمِ  
 أَخِي نِقَةَ يَفْشَى الْمُتَأَلِّفَ مُعَلِّمِ  
 قَلِيلِ الْأَذَى فِيهَا تَرَى الْعَيْنُ مُسْلِمِ  
 فَخَرَّ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَاللِّفَمِ  
 عَلَيَّا ، وَمَنْ لَا يَتَّبِعِ الْحَقَّ يَنْدَمِ  
 فَهَلَّا تَلَا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقَدُّمِ

اللفظ: «ألا بالقوى للجديد المصرم - البيت» أراد بالجديد ههنا الشباب، والمصرم: الداهب، وهو في الأصل اسم مفعول من قولك: صرمته تصريماً، إذا قطعته، والزلة: الخطيئة. والتوهم: صفة للحلم؛ قال ثعلب: يتعجب من تصرم الشباب، ويتعجب من حلمه للتوهم بعد الزلة. يقول: كان ينبغي للحلم أن يكون قبل الزلة. كأنه بعد الزلة ليس بحلم. وللرء يعتاد الصباية - البيت» يعتادها: يتعاهدها ويراجعها، و«ما» في قوله «ما فرط حول» زائدة، والفرط - بفتح فسكون - الحين، والمجرم: التام الكامل. يتعجب من رجوعه إلى الصباية ومعاودته شؤون الحدائث بعد أن انقضى على تركه إياها حول كامل «فيادار سلمى بالصرمة - البيت» الصرمة، واللوى، والقيفاء، وللتثلم: أسماء مواضع، والمدفع: الجرى الذي يندفع فيه الماء «ظلت على عرفاتها - البيت» العرفان - بكسر أوله - أحد مصادر عرف، وقال الأنباري: «العرفان ما عرف منها» وقفرة: خالية من الأهل والسكان، وقال الأنباري: «يقول: وقف على ما عرف من آثار الديار والدار قفر من أهلها؛ فكانه بوقوفه عليها ضيف لها». وللتوهم بكسر الواو مشددة - المقيم على حاجته «وكأن أزرنا الموت - البيت» كأن معناه كثير، وذى نحية: أراد به الملك الذي يحببه الناس، وازدرانا: تنقصنا، وأسف لائم: دنا منه «وقد زعمت بهراء - البيت» بهراء - بفتح فسكون - قبيلة أبوها بهراء بن عمرو بن الحاف بن قضاة. وقوله «زماح نصارى» هو على التشبيه، يريد أنهم زعموا أن رماحهم تشبه رماح النصارى في ضعفها وخور حاملها «فيوم الكلاب قد أزلت - البيت» للعرب في الكلاب يومان: الكلاب الأول، والكلاب الثاني، والمراد هنا الكلاب الأول وفيه قتل شرحبيل بن الحارث بن عمرو بن حجر آكل المرار، وشرحبيل بن الحارث: عم امرئ القيس بن حجر بن الحارث الشاعر الجاهلي المعروف، وآلى: حلف، والآلية: القسم، وأصلها فعيلة بمعنى مفعولة «لينتز عن أرماحنا - البيت» اللام: هي اللام الداخلة في جواب القسم، وأبو حنن: هو عصم بن النعمان بن مالك ابن عتاب بن سعد بن زهير بن جشم. والشقاء: الطويلة من الخيل، والصلبنم - بكسر الصاد والبدال المهملتين، بزنة زبرج - الصلبة القوية «تناوله بالرمح - البيت» انى - بتشديد التاء المثناة - أصله انشى الذى هو مطاوع تناه يثنيه، فقلب النون تاء مثناة ثم أدغم التاء في التاء، وخر: سقط، وصرعياً: مصروعاً، فعيل بمعنى مفعول، ولليدين واللفم: أى عليهما «وكان معاديتنا - البيت» تهر: مضارع من الحرير، وهو صوت دون النباح، وزهاه: أى قدر، وأراد كثرة العدد، والعرمم - بزنة سفرجل - الكثير «وعمر بن همام - البيت» صقعنا: ضربنا؛ والشنعاء: أراد بها ضربة مقطعة، وصورة - بفتح فسكون - هى شبه الحكمة يجدها الإنسان في رأسه، وللتظلم: الظلام، اسم فاعل من قولهم: تظلم فلان فلانا؛ إذا نقصه حقه، وقال:

والجأزي ، نحو : « وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا » واشترطى لهم الولاء ، وأنكره النحاس .  
 السادس عشر : موافقة بعد ، نحو : « أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ » . السابع عشر : موافقة  
 عند ، نحو : كَتَبَتْهُ لِحَمْسٍ خَلَوْنَ ، وَجَعَلَ مِنْهُ ابْنُ جُنَى قِرَاءَةَ الْجَعْدَرِيِّ : « بَلْ كَذَّبُوا  
 بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ » بكسر اللام وتضعيف الميم . الثامن عشر : موافقة في ، نحو : « وَنَمَعُ  
 الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ » ، « لَا يُحْكِمُهَا لَوْ قَتَلَهَا إِلَّا هُوَ » ، وقولهم : مَضَى لِسَبِيلِهِ ؛  
 التاسع عشر : موافقة من ، كقوله :

٥٤٤ — لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفُكَ رَاغِمٌ وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَفْضَلُ

تَقَلَّمَ حَتَّى بَاطِلًا وَلَوَى يَدِي لَوَى يَدَهُ اللهُ الَّذِي هُوَ غَالِبُهُ

ويروي « نَمَطَ حَتَّى بَاطِلًا » « برى الناس منا — البيت » الأسود : العظيم من الحيات ،  
 وإسماعيل له سألح لأنه يسألح جلده في كل عام ، والضرغام — بكسر أوله — والضئيم : من أسماء الأسماء ،  
 يريد أن هيبه الناس لهم ومحافتهم إياهم كهيبتهم من الحيات والآساد . وقوله في القصيدة الأخرى :  
 « أَلَا لَيْتَ شَعْرَى هَلْ أَشْنَى غَارَةَ — الْبَيْتِ » الغارة : الحرب ، وهي الاسم من الإغارة على العدو ،  
 وشن الغارة : فرقتها على عدوه ، وأراد أنه جاءه من كل أقطاره « فيعترف باليحموم — البيت »  
 اليحموم : اسم فرس ، ويعدو : يجري ، والتناف : الأماكن التي فيها الهلاك والتلف ، ومعلم  
 — بزنة اسم المفعول — الذي له علامة تميزه عن غيره من الحارثين « يذكرني حامي — البيت »  
 أراد بحامي قول الله تعالى : ( قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى )

الإعراب : « خر » الفاء حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له ، وخر : فعل ماض مبنى  
 على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « صريعا » حال  
 من الضمير المستتر في خر « لليدين » جار ومجرور متعلق بصريع « وللم » الواو حرف عطف ،  
 للم : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق .

الشاهد في : قوله « لليدين وللم » فإن اللام في كل منهما بمعنى على التي هي للاستعلاء ،  
 والاستعلاء في هذا الموضع حقيقي ؛ لأن القليل يسقط على يديه وقفه ، ونظيره قوله تعالى :  
 ( وَتَجْرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ ) أى : يسقطون على أذقانهم باكين ، وقوله سبحانه : ( فَلَمَّا  
 أَسْمَأُ وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ) أى : صرعه عليه ، كما تقول : كعبته على وجهه .

٥٤٤ — هذا بيت لجرير بن عطية بن الخطمي ، من قصيدة له يهجو فيها الأخطل التغلبي ،

ومطلعها قوله :

أَجِدْكَ لَا يَصْحُو الْفُؤَادُ الْمُعْتَلُّ  
 أَلَا لَيْتَ أَنْ الظَّاعِنِينَ بِذِي النُّعْصَى  
 فَيَوْمًا بِجَارِيْنَ الْهُوسَى غَيْرَ مَاخِي  
 وفيها يقول بعد أبيات :

بَكَى دَوْبَلٌ لَا يُرِي فِي اللَّهِ دَمْعُهُ  
 جَزَعَتْ ابْنُ ذَاتِ الْقَلَسِ لِمَا تَدَارَكَتْ  
 ثم يقول بعد ذلك بستة أبيات :

تَقُولُ لَكَ الشَّكْلِي الْمَصَابُ حَلِيلُهَا :  
 حَضَضْتَ عَنِ الْقَوْمِ الَّذِينَ تَرَكْتَهُمْ  
 عُمَابُ الْمَنَائِيَا تَسْتَدِيرُ عَلَيْهِمْ  
 بِدِجْلَةٍ إِذْ كَرُّوا وَقَبَسُ وَرَاءَهُمْ  
 فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا  
 فَإِنْ لَا تَمَلِّقُ مِنْ قَرِيشٍ بِدِمَّةٍ  
 لَنَا الْفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفِكَ رَاغِمٌ  
 وَقَدْ شَقَقْتَ يَوْمَ الْحُرُوبِ سُمُوفُنَا  
 أَجَارَ بَنُو مَرْوَانَ مِنْهُمْ دِمَاءَكُمْ  
 أَبَا مَالِكٍ ، مَا فِي الطَّعَانِ مَعْرَلُ  
 تَعْلُ الرُّدَيْنِيَاتُ فِيهِمْ وَتُنْزَلُ  
 وَشُمْتُ النُّوَاصِي لُجْمُهُنَّ يُصَاحِلُ  
 صُفُوفًا ، وَإِنْ رَامُوا الْمُخَاصَةَ أَوْحَلُوا  
 بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءِ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ  
 فَلَيْسَ عَلَى أَسْيَافِ قَيْسٍ مَعْوَلُ  
 وَنَحْنُ لَكُمْ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
 عَوَاتِقَ لَمْ يَثْبُتْ عَلَيْهِنَّ مِحْمَلُ  
 فَنَنْ مِنْ بَنِي مَرْوَانَ أَعْلَى وَأَفْضَلُ ؟

اللفظة : « أجدك لا يصحو - الأبيات الثلاثة » قد سبق ذكر هذه الأبيات الثلاثة وشرح مفرداتها مع الشاهد ( رقم ٣٧ ) فارجع إليها إن شئت في الجزء الأول ( ص ٧٣ ) وقوله : « بكى دوبل - البيت » دوبل : هو الأخطل ، وكان الأخطل يلقب بذلك وهو صغير ، وبكاؤه الذي ذكره هو قوله - وكان الجحاف بن حكيم السلمي قد قتل مقتلة عظيمة من بني جشم ابن بكر رهط الأخطل ، وأسرف في القتل ، وشق البطون عن الأجنة - :

لَقَدْ أَوْقَعَ الْجَحَافُ بِالْبِشْرِ وَقَعَةً  
 إِلَى اللَّهِ مِنْهَا الْمُشْتَكِي وَالْمَعْوَلُ



« جزعت ابن ذات القلس - البيت » ابن : منادى ، والقلس - بفتح القاف وسكون اللام - أصله جبل ضخ من ليف أو خوص ، وأراد به زنار النصرى الذى يشدونه إلى أوساطهم « تقول لك الشكلى - البيت » الشكلى - بفتح فسكون - المرأة التى فقدت ولدها أو نحوه ، والحليل : الزوج ، وأبو مالك : كنية الأخطل ، والظعائن : جمع ظعينة ، وهى اليهودج ، ومغزل - بزنة مقعد - اسم مكان من الغزل وهو محادثة النساء واللعب معهن ، وإنما أراد السخرية منه والهزء به ، يقول : إن هؤلاء الشكالى يعرفن أنه لا شغل له إلا اللهو والتغزل « حضضت عن القوم - البيت » الردينيات : الرماح . والنهل - بفتحيتين - الشرب الأول ، والعلل - بفتحيتين أيضاً - الشرب الثانى « عقاب النايأ تستدير - البيت » أراد بعقاب النايأ راية الحرب ، شبهها بالعقاب ، واللجم : جمع لجام ، وأصله بضم اللام والجيم جميعا مثل كتاب وكتب ، ثم سكن الجيم ههنا للتخفيف ، وتصلصل : تصوت « بدجلة اذكروا - البيت » أوحلوا - بالبناء للمعلوم - وقعوا فى الوحل « فما زالت القتلى تمجج - البيت » تمجج دماها : ترميه ، والمجج : رعى الشراب ونحوه من الفم ، ودجلة - بفتح الدال المهملة وكسرهما - نهر بغداد ، والأشكلى : الذى فيه بياض وحمرة مختلطان « فلا تعلق من قريش - البيت » هو استهزاء به جاء على صورة النصيحة : أى إن لم تعلق بدمة قريش فلا طاقة لكم بسيف قيس « لنا الفضل فى الدنيا - البيت » أنفك راغم : لاصق بالرغام ، وهو التراب ، وذلك كناية عن الذلة والصغار « وقد شققت - البيت » شققت : قطعت ، والعواتق : جمع عاتق ، وهو ما بين المنكب والعنق ، والحمل - بزنة منبر - السير الذى يعلق فيه السيف « أجار بنو مروان - البيت » قد قدم فى هذا البيت معمول أفضل التفضيل عليه ، وتقديره : فمن أعلى وأفضل من بنى مروان .

الإعراب : « لنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الفضل » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة « فى الدنيا » جار ومجرور متعلق بالفضل « وأنفك » الواو واو الحال مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أنف : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « راغم » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « ونحن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الضم فى محل رفع « لكم » اللام حرف جر بمعنى من ، وضمير المخاطبين مجرور به محلا ، والجار والمجرور متعلق بأفضل الآتى آخر البيت « يوم » ظرف زمان متعلق بأفضل الآتى ، وهو مضاف و « القيامة » مضاف إليه « أفضل » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على الجملة الابتدائية السابقة .

الشاهد تم : فى هذا البيت شاهدان من شواهد النحو : أما الشاهد الأول فهو المقصود للشارح من الإتيان بالبيت ههنا ، وهو فى قوله « لكم » حيث استعمل الشاهر اللام الجارة بمعنى

التمم عشرين : موافقة عن ، نحو : « قَالَتْ أَخْرَاهُمْ لِأَوْلَادِهِمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَضَلُّونَا » ،  
وقوله :

٥٤٥ - كَصَرَائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَدًا وَبُغْضًا : إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

« من » ؛ إذ المعنى : ونحن أفضل منكم يوم القيامة . وأما الشاهد الثاني ففي قوله : « لكم يوم  
القيامة أفضل » حيث قدم الجار ومجروره الذي هو المفضل عليه على أفضل التفضيل ، في غير  
الاستفهام ، وهذا التقديم ، لا يقع في غير ضرورة الشعر عند جمهرة النحاة ، ويرى ابن مالك  
أنه قليل نادر ، والسري في أن معمول أفضل التفضيل لا يتقدم عليه ، أن أفضل التفضيل في نفسه  
عامل غير متصرف ؛ وإذا كان هو في نفسه بهذه المثابة لم يكن من حقه أن يتصرف في معمولاته  
بتقديمها عليه ، وشأنه في ذلك شأن غيره من العوامل غير المتصرفة . وقد نهبناك في بيان لغة  
هذا الشاهد إلى شاهد آخر وقع فيه هذا التقديم ، ونظيرهما في ذلك قول جرير أيضا :  
إِذَا سَابَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَمِينَةً فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّمِينَةِ أَمْلَحُ  
والأصل : فأسماء أملح من تلك الظمينة ؛ فقدم من ومجرورها على أملح الذي هو أفضل تفضيل  
من الملاحه . وسيأتي شرح ذلك في بابه

٥٤٥ - ينسب هذا البيت إلى أبي الأسود الدؤلي المنسوب إليه وضع علم النحو ، وقوله :

حَسَدُوا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَبْأَلُوا سَعِيَهُ فَالْكُلُّ أَعْدَاءُ لَهُ وَخُصُومُ  
كَصَرَائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَدًا ... البيت ، وبعده :  
وَالْوَجْهَ يُشْرِقُ فِي الظَّلَامِ كَأَنَّهُ بَدْرٌ مُنِيرٌ وَالنِّسَاءُ نُجُومٌ

ومن هذه القصيدة قوله :

وَتَرَى اللَّيْبَ مُحْسَدًا لَمْ يَجْتَرِمُ شَمَّ الرَّجَالِ وَعِرْضُهُ مَشْتَمُومٌ  
فَاتْرُكْ مُجَارَاةَ السَّفِيهِ فَإِنَّهَا نَدَمٌ وَعِيبٌ بَعْدَ ذَاكَ وَخِيمٌ  
وَإِذَا جَرَيْتَ مَعَ السَّفِيهِ كَمَا جَرَى فَكِلَاكُمَا فِي جَرِيهِ مَذْمُومٌ  
لَا تَكْلِمَنَّ عِرْضَ ابْنِ عَمِّكَ ظَالِمًا فَإِذَا فَعَلْتَ فَعِرْضُكَ الْمَكْلُومُ  
وَتَرَى الْخَلِيَّ قَرِيرَ عَيْنٍ لَاهِيًا وَوَلَى الشَّجِيَّ كَاتِبَةً وَهُمُومٌ  
وَإِذَا طَلَبْتَ إِلَى كَرِيمٍ حَاجَةً فَلِقَاؤُهُ بِكَفِيكَ وَالتَّسْلِيمُ  
فَإِذَا رَأَيْتَ مُسْلِمًا ذَكَرَ الَّذِي حَلَّتْهُ فَكَأَنَّهُ مَحْتَمُومٌ

الجمادى والعشرون : موافقة مع ، كقوله :

٥٤٦ - فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا لَطُولِ أَجْتِمَاعِ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعًا

وَإِذَا طَلَبْتَ إِلَى لَيْسِمِ حَاجَةً  
وَأَلْزَمَ قِبَالَهَ بَيْتِهِ وَفِنَاءَهُ  
وَوَحَّيْتُ لِلدُّنْيَا وَرَعْبَةَ أَهْلِهَا  
وَالْأَهْقَى الْمَرْزُوقُ أَعْجَبُ مَنْ أَرَى  
نَمْ أَنْقَضَى عَجْبِي لِمَلِي أَنَّهُ  
فَأَلِجْ فِي رِفْقِي وَأَنْتَ مُدِيمٌ  
بِأَسَدٍ مَالِزِمِ الْغَرِيمِ غَرِيمٌ  
وَالرِّزْقُ فِيمَا بَيْنَهُمْ مَقْسُومٌ  
مِنْ أَهْلِهَا وَالْعَاقِلُ الْمَحْرُومُ  
قَدَرٌ مُوَافٍ وَقْتُهُ مَتَمُّ لَوْمٌ

اللفظة : « كضرائر » الضرائر : جمع ضرة ، وهو جمع غريب ، وكأنهم ذهبوا إلى أن الضرة في معنى الضريبة فجمعوا الضرة على ما يجمع عليه الضريبة ، قالوا : ولا يكاد يوجد له نظير إلا كنة وكنائن ، والشحناء بين الضرائر لا تكاد تذهب ، ومن ثم ضربوا بعداوتهم المثل فيما يرسخ من العداوة ولا يزول فقالوا : « بينهم داء الضرائر » ( انظر مجمع الأمثال للسيداني ج ١ ص ٦١ الخيرية ) « لديم » هو بالدال للمهمة ، ومعناه قبيح المنظر ، أو مطلي بالدمام - بزنة كتاب - وهو ما تزين به النساء وجوهن ، ويقال : هو ذميم - بالدال للعجمة - بمعنى مذموم .

الإعراب : « كضرائر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، وكأنه قد قال : هم معه كضرائر الحسناء ، والكاف هنا لتشبيه حالة الفق مع خصومه الذين لا يتناولون مثل ماله بسعيه واجتهاده بحالة الحسناء مع ضراتها ، وضرائر مضاف و « الحسناء » مضاف إليه « قلن » فعل ماض ونون النسوة العائدة إلى الضرائر فاعله « لوجهها » اللام حرف جر بمعنى عن ، وجه : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقال ، ووجه مضاف وضمير العائدة العائد إلى الحسناء مضاف إليه « حسدا » مفعول لأجله وعامله قال ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وبنضا » الواو حرف عطف ، بنضا : معطوف على حسدا « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير العائد إلى الوجه اسم إن مبني على الضم في محل نصب « لديم » اللام هي اللام الزحلقة ، وديميم : خبر إن مرفوع بالضمرة الظاهرة ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « لوجهها » حيث استعمل الشاهد في هذه السكامة اللام الجارة بمعنى عن ، ألا ترى أن المعنى قلن عن وجهها إنه لديم .

٥٤٦ - هذا البيت من كلمة لديميم بن نويرة اليربوعي رثي فيها أخاه مالكا ، وكان خالد بن الوليد رضي الله تعالى عنه قد قتله في حروب الردة أيام الصديق أبي بكر رضي الله عنه ،

وهذه الرثية تسمى « أم الرائي » وقد رواها كلها أو بعضها أكثر حملة الشعر العربي ، منهم المفضل الضبي في كتابه « الفضليات » ( ٢ - ٦٣ المعارف ) ومنهم أبو عمر أحمد بن محمد ابن عبد ربه الأندلسي في كتابه « العقد الفريد » ( ج ٣ ص ٢٦٣ اللحنة ) وأبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي في كتابه « جهرة أشعار العرب » ( ص ٢٤١ بولاق ) ومطلع هذه القصيدة قوله :

لَعَمْرِي وَمَا دَهْرِي بِتَأْيِينِ مَالِكِ  
لَقَدْ كَفَنَ الْمَهْئَالَ تَحْتَ رِدَائِهِ  
وَلَا بَرَمًا تُهْدِي النَّسَاءَ لِعْرِسِهِ  
لَيْبُ أَعَانَ اللَّبَّ مِنْهُ سَمَاحَةٌ  
وَلَا جَزَعَ بِمَا أَصَابَ فَأَوْجَعَا  
فَتَى غَيْرَ مِبْطَانِ الْعَشِيَّاتِ أَرْوَعَا  
إِذَا الْقَشْعُ مِنْ حَسِّ الشِّتَاءِ تَقَعَقَعَا  
خَصِيبٌ إِذَا مَارَا كِبُ الْجُدْبِ أَوْضَعَا

وقبل البيت السننشهد به قوله :

أَبِي الصَّبْرِ آيَاتُ أَرَاهَا وَأَنْنِي  
وَأَنْنِي مَتَى مَا أَدْعُ بِاسْمِكَ لَا تُجِيبُ  
وَعِشْنَا بِجَيْرٍ فِي الْحَيَاةِ وَقَبَلْنَا  
فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكَا  
وَكُنَّا كِنْدَمَانِي جَذِيمَةَ حِقْبَةٍ  
فَإِنْ تَكُنُ الْأَيَّامُ فَرَقْنَ بَيْنَنَا  
أَقُولُ وَقَدْ طَارَ السَّنَاءُ فِي رَبَابِهِ  
سَقَى اللَّهُ أَرْضًا حَلَمًا قَبْرُ مَالِكِ  
أَرَى كُلَّ حَبْلٍ غَيْرَ حَبْلِكَ أَقْطَعَا  
وَكَنْتُ جَدِيرًا أَنْ تُجِيبَ وَتَسْمَعَا  
أَصَابَ الْمَنَاءَ يَارَهُطُ كِسْرِي وَتَبَعَا  
لِطُولِ اجْتِمَاعِ ... البيت ، وبعده:  
مِنَ الدَّهْرِ حَتَّى قِيلَ لَنْ يَتَصَدَّعَا  
فَقَدْ بَانَ مُحَمَّدًا أَخِي حِينَ وَدَّعَا  
وَجَوْنَ يُسْحُ الْمَاءَ حَتَّى تَرَبَّعَا  
ذَهَابَ الْغَوَادِي الْمُدْجِنَاتِ فَأَمْرَعَا

اللفظ : « لعمرى وما دهري - البيت » يقول العرب : ما لقاؤك دهري ، وما دهري بلقاتك وهم يريدون ما لقاؤك هي ، وما هي وإرادتي وعادتي بلقاتك ، والتأيين : أن تذكر مدح الرجل بعد موته ، و « ما » هي النافية التيمية ، وخبرها المجرور بالباء الزائدة ؛ وجزع معطوف على الخبر فيجوز فيه الجر على اللفظ ، والنصب على الوضع ، كما قال الشاعر :

مُعَاوِيَ ، إِنَّنَا بَشْرٌ فَأَسْجِحُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحُدَيْدَا

وبالجر والنصب يروى « ولا جزع » وقوله « لقد كفن للمهال - البيت » هو جواب القسم في البيت قبله ، والمهال - بكسر الميم وسكون النون - هو ابن عصمة الرياحي ، وكان قد أقبل بعد وقعة البطاح في ناس من بني رياح يدفنون قتلى بني ثعلبة وبني غدانة ، ومع المهال بردان

من يمنة ، فكانوا كلما مروا على رجل يعرفونه قالوا له : كفن هذا يا منهال في برديك ، فيقول : لا ، حتى أ كفن فيهما الجفول مالكا ( والجفول : الكثير الشعر ، وبذلك كان يلقب مالك ) ثم رفعت الريح شعر مالك من أقصى القوم ، فعرفه المنهال ، فأقبل عليه وكفنه . وغير مبطلان العشيّات : معناه أنه لا يعجل بمشائه ، ولكن ينتظر الضيفان ، كناية عن كرمه . والأروع : الذي إذا رأيت راعك حسنه وجماله « ولا يرما تهدي النساء - البيت » البرم - بفتح الباء والراء جميعا - الذي لا يدخل مع القوم في اللبس ، وتهدي النساء لعرسه : معناه أنه لعله ما عنده من الطعام تعطى بجارته لعرسه اللحم عند اشتداد الشتاء ، والقشع - بفتح القاف وسكون الشين - بيت من جلد ، وتقعقع : تحرك واضطرب فسمع له صوت « لبيب أعان اللب - البيت » اللبيب : العاقل ، والبهاجة : البذل وطيب النفس بالعطاء ، والحصيب : الرخي السهل الرحب الفناء ، وأوضع : أسرع ، يريد أنه إذا ما أمرع مجذب إلى قصده وجده خصيبا مربعا . وقوله « أبي الصبر آيات - البيت » يقول : لقد منعتني من الصبر علامات كلما مررت بها ذكرتك ، وصفات كريمة كنت متحليا بها وكانت مما يحببك إلى ولست أجدتها في غيرك « فلما تفرقتنا - البيت » يقول : قد طالت عشرتنا وامتدت بنا الحياة فحين انقطع جبل الألفة وافترق ما كان مجتمعما من تملنا صرنا كأن لم يكن بيننا اجتماع « وكنا كندمانى جذية - البيت » الندمان - بفتح النون وسكون الدال ، بزنة عطشان - وصف من النادمة على الشراب ، وجذيمة : هو جذيمة الأبرش ملك الحيرة ، وكان عمرو بن عدى بن نصر ابن أخته مرقاش قد غاب عنه فرده عليه رجلان من بلقين هما مالك وعقيل ابنا فارح بن كعب ، فحكهما في الجزاء ، فاخارا منادمته ، فنادتهما حقبة طويلة ، ثم قتلهما . وبهما يضرب المثل في التواخي ( انظر مجمع الأمثال للبيداني ج ٢ ص ٥٦ ) ولن يتصدعا : لن يتفرقا ، وفيهما يقول أبو خراش الهذلي :

أَلَمْ تَعْلَمِي أَنْ قَدْ تَفَرَّقَ قَبْلَنَا خَلِيلًا صَفَاءَ مَالِكٍ وَعَقِيلُ

« أقول وقد طار السنا في ربابه - البيت » السنا : البرق ، الرباب : السحاب يرى دون سحاب ، والجرون : هو ههنا الأسود ، وتريع : تردد ، وإنما يكون ذلك إذا كان كثيرا ؛ لأنه إذا كثرت برى حائرا مترددا .

الإعراب : « فلما » لما : ظرفية بمعنى حين ، مبنى على السكون في محل نصب « تفرقتنا » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة لما الحينية إليها « كأنى » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وباء التسمك اسمه « ومالكا » الواو عاطفة ، ومالكا : معطوف على باء التسمك الواقعة اسمالكان « لطول » اللام حرف جر بمعنى مع ، وطول : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بما تضمنته كأن من معنى التشبيه ، وطول مضاف و « اجتماع » مضاف

( ... وَالظَّرْفِيَّةَ أُسْتَعِينُ بِنَا وَفِي ، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا )

(بِالْبَا أُسْتَعِينُ وَعَدَّ عَوْضَ الصِّقِ وَمِثْلَ مَعَ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا انْطِقِ )

أى : تأتي كلُّ واحدةٍ من الباءِ وفي لمان ، أما « في » فلها عشرة معانٍ ذكر منها هنا معنيين : الأول : الظرفية حقيقةً ومجازاً ، نحو : زَيْدٌ فِي الْمَسْجِدِ ، ونحو : « وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ » . الثاني : السببية ، نحو : « لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ » وفي الحديث : دَخَلَتْ امْرَأَةٌ النَّارَ فِي هِرَّةٍ حَبَسَتْهَا ، وتسمى التعليلية أيضاً . الثالث : المصاحبة ، نحو : « قَالَ أَذْخُلُوا فِي أُمَّم » . الرابع : الاستعلاء ، نحو : « لَا صُلْبَتَكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ » ، وقوله :

٥٤٧ — بَطَلٌ كَانَ ثِيَابُهُ فِي سَرَحَةٍ

إليه « لم » حرف نفى وجزم وقلب « نبت » فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر كان « ليلة » ظرف زمان عامله نبت منصوب بالفتحة الظاهرة « معا » ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر في نبت الذي هو فاعله .

الشاهد فيه : قوله « اطول » فان اللام الجارة فيه بمعنى مع ، ألا ترى أن اللغوي كآني ومالكا مع طول اجتماعنا لم نبت ليلة معا ، وقد جعل ابن هشام اللام في هذه الكلمة بمعنى بعد ، قال في تعدادها معاني اللام : « الثاني عشر : موافقة بعد ، نحو : أقيم الصلاةَ لِلدُّلُوكِ الشَّمْسِ ، وفي الحديث : صُومُوا لِرُؤُوسِهِ ، وَأَطِرُوا لِرُؤُوسِهِ ، وقال : فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا ... البيت « اه .

٥٤٧ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* يُحَذِي نِعَالَ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوْنِهِم \*

وهذا بيت لعنتر بن شداد العبسي ؛ من معلقته التي أولها قوله :

هَلْ عَادَرَ الشُّعْرَاءَ مِنْ مُتَرَدِّمٍ ؟ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمِ

وقد روينا منها جملة أبيات مع شرح الشاهد (٣٤١) وجملة أخرى مع شرح الشاهد (٤٩٤) وجملة أخرى مع شرح الشاهد (٥٠٤) فارجع إلى هذا في مواضعه . وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

وَمِشْكٌ سَابِقَةٌ هَتَكَتُ فُرُوجَهَا بِالسَّيْفِ عَنِ حَامِي الْحَقِيقَةِ مُفْلِمِ

رَبْدٌ يَدَاهُ بِالْقِدَاحِ إِذَا شَتَا      هَتَاكَ غَايَاتِ التِّجَارِ مُلَوِّمٍ  
 لَمَّا رَأَى قَدْ نَزَلَتْ أُرِيدُهُ      أَبْدَى نَوَاجِذَهُ لِقَبْرِ تَبَشُّمٍ  
 فَطَعَنَتْهُ بِالرُّمْحِ ثُمَّ عَلَوْتُهُ      بِمَهْدٍ صَافِيِ الْحَدِيدَةِ مَخْدَمٍ  
 عَهْدِي بِهِ مَدَّ النَّهَارِ كَأَنَّمَا      خَضَبَ الْبِنَانَ وَرَأْسَهُ بِالْعَظْمِ  
 بَطْلٌ كَانَ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ      يُجْدَى ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
 يَا شَاةَ مَا قَنَصِ لِمَنْ حَلَّتْ لَهُ      حَرُمْتُ عَلَى وَلِيِّهَا لَمْ تَحْرُمِ

اللفظ : « ومشك سابعة - البيت » المشك : جعله بعضهم اسم مكان الشك ، وهو الانتظام ؛ فهو على هذا بفتح الميم والشين جميعا ، وجعله بعضهم بكسر الميم وفتح الشين - وفسروه بمسامير الدرع ، والسابعة : أراد بها الدرع الكاملة ، وهتسكت فروجها : أى شققها وخرقتها ، والفروج : جمع واحد فرج ، وأراد بفروجها جيبها وكفيها ، وحامى الحقيقة : الذى يحفظ ما يجب حفظه ، والعلم : جعله بعضهم بكسر اللام اسم فاعل من أعلم نفسه بعلامة ، وكان البطل الغوار منهم يشهر نفسه بعلامة لإدلالا بشجاعته وإعلاما بمكانه ، وجعله بعضهم بفتح اللام اسم مفعول ومعناه الذى يشار إليه ويدل عليه بأنه فارس الكتيبة . يقول : رب موضع لانتظام درع سابعة شقت أوساطه بالسيف عن رجل حام لما يجب عليه حفظه شاهر نفسه فى حومة الحرب أو مشار إليه فيها « ربذ يدها بالقداح - البيت » ربذ : بالجر صفة لحامى الحقيقة ، ويدها : فاعله ، وكان حقه أن يقول : ربذة يدها ؛ لأن اليد مؤنثة ؛ وقد اختلفوا فى تخريجها : فقال القراء : إنه يجوز فى الشعر تكبير المؤنث الذى ليست فيه علامة التأنيث ، وقال أبو جعفر النحاس والتبريزى : إن ربذا نعت حقيقى لحامى الحقيقة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، و « يدها » بدل من الضمير المستتر ، والربذ : الخفيف ، والقداح - بكسر القاف - جمع قدح ، وأراد قداح الميسر ، والمعنى أنه حاذق بالقمار والميسر خفيف اليد فى ضرب القداح ، وكان هذا مودعا عندهم ، وقوله « إذا اشتا » أراد إذا اشتد الزمان ونزل القحط بالناس ، وكان الشتاء عندهم أشد الزمان عسرا وكان لا يسر فيه إلا الأجواد الكرماء . وهتاك غايات التجار : معناه أنه يهتك رايات تجار الحمر ؛ لأنه لا يترك شيئا من الحمر عندهم إلا اشتراه ، وكان لتجار الحمر علامات ورايات يرفعونها إذا فنى ما عندهم ، والغايات : العلامات ، والتجار - بكسر التاء وتخفيف الجيم - جمع تجر الذى هو جمع لتاجر كشرب وشارب وسفر وسافر ، ويقال : هو اسم جمع . وملوم : اسم مفعول ، ومعناه الذى يكثر الناس لومه لتبذير ماله « لما رأى قد نزلت - البيت » النواجذ : جمع ناجذ ، وهو آخر ما يفت من الأسنان « عهدى به مد النهار - البيت » مد النهار ، ومثله شد النهار : هو وقت ارتفاع النهار ،

والعظم : نبت أحمر « بطل كأن ثيابه - البيت » السرحة : الشجرة من عظام الشجر ، يريد أنه طويل القامة كامل الجسم فكان ثيابه على شجرة عالية ، والعرب تتمدح بالطول وتذم بالقصر ، اسمع إلى قول أنال بن عبدة بن الطبيب :

وَلَمَّا أَلْتَقَى الصَّفَانِ وَاخْتَلَفَ الْقَنَا  
نَهَالًا وَأَسْبَابُ الْمَنَايَا نَهَاهَا  
تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذَلَّةٌ  
وَأَنَّ أَعْرَاءَ الرَّجَالِ طِبَاهَا

ثم انظر إلى قول الآخر :

أَشْمَ طَوِيلِ السَّاعِدِينَ كَأَنَّهَا  
تُنَاطُ إِلَى جِذْعِ طَوِيلِ حَمَائِلِهِ

ثم انظر إلى قول العنبري :

فَجَاءَتْ بِهِ عَيْلُ الْعِظَامِ كَأَنَّهَا  
عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لَوَاهِ

ثم انظر إلى قول سلم الحامري :

يَقُومُ مَعَ الرُّمَحِ الرُّدَيْنِيِّ قَائِمًا  
وَيَقْصُرُ عَنْهُ طُولُ كُلِّ نَجَادٍ

وقول عنقرة « يحذى » هو بالبناء للجهول ، ومعناه تجعل له نعال السبت حذاء . والسبت - بكسر السين وسكون الباء - الجلد المدبوغ بالقرظ ولم ينجرد من شعره ، وقال أبو زيد : السبت جلود البقر خاصة مدبوعة ، فأما ما كان من جلود الضأن خاصة فهو السلف ، وأراد عنقرة بأنه يحذى نعال السبت أنه من اللوك الذين يلبسون النعال السبتية الرقيقة الطيبة الريح ، وهم يتمدحون بجودة النعال كما يتمدحون بجودة الملابس ، انظر إلى قول نابتة بنى ذبيان :

رِقَاقُ النَّمَالِ طَيِّبٌ حُجْرَاتُهُمْ  
يُحْيُونَ بِالرَّيْحَانِ يَوْمَ السَّبَابِ

ثم انظر إلى قول كثير عزة وقد ذكر نعلا :

إِذَا طُرِحَتْ لَا يَطِيءُ الْكَلْبُ رِيحَهَا  
وَإِنْ طُرِحَتْ فِي مَجْلِسِ الْقَوْمِ شُمْتُ

يريد أن هذه النمل طيبة الريح لا يقربها الكلب لأنه إنما يأكل من النعال ما لم يدبغ جلده ، كما قال النجاشي :

\* لَا يَأْكُلُ الْكَلْبُ السَّرُوقُ نَعَالَنَا \*

وقول عنقرة في بيت الشاهد « ليس بتوهم » يريد به أنه لم يزاحمه أخ في بطن أمه فيكون ضعيف الحلقة . وصفه بتام الحلق وكال الشدة والقوة . يقول : هو بطل مديد القامة كأن ثيابه قد ألبست



شجرة عظيمة من طول قامته واستواء خلقه وهو يتخذ النعال من جلود البقر المدبوغه ولم تحمله أمه مع غيره « ياشاة ما قنص » كنى بالشاءة عن امرأة .

الإعراب : « بطل » يجوز في هذه الكلمة الجر والرفع ؛ فأما الجر فعلى أنه نعت لحامى الحقيقة المحرور بعن في الأبيات السابقة ؛ وأما الرفع فعلى أنه خبر لمبتدأ محذوف : أى هو بطل « كأن » حرف تشبيه ونصب « ثيابه » ثياب : اسم كأن ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى البطل مضاف إليه « فى » حرف جر بمعنى طى « سرحة » محرور بى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمحرور متعلق بمحذوف خبر كأن ، وجملة كأن واسمه وخبره فى محل رفع أو جر صفة لبطل « يحذى » فعل مضارع مبنى للجهول ، مرفوع بضمه مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بطل ، وهو المفعول الأول ليحذى « نعال » مفعول ثان ليحذى ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « السبت » مضاف إليه ، وجملة المضارع ومفعوليه فى محل رفع أو جر صفة ثانية لبطل « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى بطل « بتوأم » الباء حرف جر زائد ، توأم : خبر ليس ، منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وجملة ليس واسمها وخبرها فى محل رفع أو جر صفة ثالثة لبطل .

الشاهد فيه : قوله « فى سرحة » حيث ورد فى هذه العبارة الحرف « فى » بمعنى على الدالة على الاستعلاء ، ألا ترى أن المعنى : كأن ثيابه على شجرة عظيمة ، وليس المعنى على أن الثياب فى جوف هذه الشجرة . ونظيره قوله تعالى : ( لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ) أفلا ترى أن المعنى لأصلبكنم على جذوع النخل . وكذلك قول الآخر ، وهو سويد بن أبى كاهل البشكري :

هُمُ صَلِّبُوا الْعَبْدِيَّ فِي جِدْعِ نَخْلَةٍ فَلَا عَطَسَتْ شَيْبَانُ إِلَّا بِأَجْدَعًا

هكذا ذكر الشارح تبعا لجماعة من النحاة منهم ابن هشام فى المنى ، وهو مذهب الكوفيين . وقال المحقق رضى الدين ( ٢ - ٣٠٤ ) : « وقوله تعالى : لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ، قيل : إن فى فيه وفى قوله :

\* بَطْلٌ كَأَنَّ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ \*

بمعنى على ، والأولى أنها بمنائها ؛ لتمكن المصابوب فى الجذع تمكّن المظروف فى الظرف » اه . قال البغدادي ( ٤ - ١٤٥ بولاق ) : « لأن ثيابه إذا كانت على السرحة فقد صارت السرحة موضعا لها » اه . وقال فى التصريح ( ٢ - ١٧ بولاق ) : « الرابع من معانى فى الاستعلاء عند الكوفيين والقتيبي - وهى التى يحسن موضعها على - نحو : لَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ ،

الخامس : المقايسة ، نحو : « فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ » السادس :  
 موافقة إلى ، نحو : « فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَمْوَالِهِمْ » . السابع : موافقة من ، كقوله :  
 ٥٤٨ - أَلَا عِمٌّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ الْبَالِي وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ فِي الْمَصْرِ الْخَالِي  
 وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ أَحَدَتْ عَهْدَهُ ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ

أى : عليها ، وقيل : إن « في » هنا ليست بمعنى على ، ولكن شبه المصابو لتمكنه من الجذع  
 بالحال في الشيء كقابر للقبور » اه . وتلخيص هذا أن الفريقين متفقان على أن هذه الآية  
 الكريمة تشتمل على تجوز ؛ فأما الكوفيون والفتي وابن مالك وابن هشام فذهبوا إلى أن  
 التجوز في لفظ « في » وأن المراد بها ههنا معنى على ، وأما الرضى فذهب إلى أن التجوز ليس في  
 لفظ « في » ولكنه في كلمة « أصلبنكم » حيث شبه المصابو بالمظروف بجامع أن كلامهما  
 متمكن مما يلابسه فالمصابو متمكن من المصابو عليه والمظروف متمكن من الظرف .

٥٤٨ - هذان البيتان هما البيت الأول والثالث من قصيدة لامرئ القيس بن حجر  
 الكندي ، والأول منهما هو الشاهد (رقم ٩٠) الذي سبق ذكره في باب الوصول ( انظر الجزء  
 الأول من هذا الكتاب ص ١٥٧ ) وقد ذكرناه أيضا مع الشاهد ( رقم ٣٣ ) الذي سبق في باب  
 العرب والبنى ( الجزء الأول ص ٦٦ ) وشرحناه في هذا الموضع ، كما شرحنا البيت الثاني منهما  
 في الموضع الذي أشرنا إليه أولا . وبين البيتين قوله :

وَهَلْ يَنْعَمَنَّ إِلَّا سَعِيدٌ مُخَلَّدٌ قَلِيلُ الْهُمُومِ مَا بَيَّتُ بِأَوْجَالِ

وقد ذكرنا جملة أبيات من هذه القصيدة مع شرح الشاهد (رقم ١٧٠) في باب كان وأخواتها  
 ( ج ١ ص ٣٢٩ ) كما ذكرنا جملة أخرى مع شرح الشاهد (رقم ٤٠٧) في باب التنازع في  
 العمل ( ج ٢ ص ٢٩٣ ) . وبعد هذه الأبيات الثلاثة قوله :

دِيَارُ لِسْمَى عَانِيَاتُ بِيذِي أَخْلَالِ أَلَحَّ عَلَيْنَا لَنْ أَسْحَمَ هَطَالِ  
 وَتَحْسِبُ سَلْمَى لَا تَزَالُ كَهْدِنَا بِيَادِي الْخَزَامِي أَوْ كَلَى رَأْسِ أَوْعَالِ  
 وَتَحْسِبُ سَلْمَى لَا تَزَالُ تَرَى حَالًا مِنْ الْوَحْشِ أَوْ بِيضًا بِمِثَاءِ مِخْلَالِ

النفث : « عم صباحا » هي إحدى تحياتهم في الجاهلية ، ويروى أن أبا ذر لما أتى النبي  
 صلى الله عليه وسلم قال له : انعم صباحا ، فقال له صلوات الله وسلامه عليه : إن الله قد أبدلني  
 منها ما هو خير منها ! فقال أبو ذر : ما هي ؟ قال : السلام عليكم . وقد اختلف في أصلها ؛ فقال  
 قوم : هي أمر ماضيه وعم ومضارعه يعم - مثل وعد يعد - وطى هذا فعينه مكسورة ، ويؤيد

هذا قوله « وهل يعمن » بكسر العين في البيتين بعده . وقال آخرون : هو مقتطع من انعم ؛ قال الفراء : عم وانعم واحد ، قال التبريزي : يذهب إلى أن النون حذفت منه كما حذفت فاء الفعل من قولك : خذ ، وكل . وقال السيوطي : أصله انعم حذف منه الألف والنون تخفيفا ؛ فعلى هذا تكون العين مفتوحة « الطلل » هو ما شخص من آثار الديار وارتفع « البالي » الدائر الذي ذهب معالمه « العصر » هو بضم العين والصاد جميعا - لغة في العصر بفتح فسكون ومعناه الزمان « الخالي » الماضي « أحدث عهده » يريد أقرب زمانه « أحوال » ذهب الأصمعي وابن السكيت والعسكري إلى أنه جمع واحد حول ، مثل ثوب وأتواب ، والحول - بفتح الحاء المهملة وسكون الواو - السنة والعام . ومنه قول لبيد بن ربيعة :

إِلَى الْحَوْلِ تَمَّ أَسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَْا وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ اعْتَدَرَ

وذهب جماعة غير هؤلاء إلى أنه جمع واحد حال ، وهو ما عليه الإنسان من خير أو شر ، وستعرف تفصيل ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : نكتفي هنا بإعراب البيت الثاني ؛ إذ كان إعراب الأول قد مضى في شرح شواهد باب الموصول - « هل » حرف استفهام مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يعمن » يعم : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، ونون التوكيد الحفيفة حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « من » اسم موصول : فاعل يعم ، مبنى على السكون في محل رفع « كان » فعل ماض ناقص « أحدث » اسم كان ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وعهد من « عهده » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول مضاف إليه ، مبنى على الكسر في محل جر « ثلاثين » خبر كان منصوب بالياء نيابة عن الفتحه لأنه ملحق بجمع المذكر السالم « شهرا » تمييز ، منصوب بالفتح الظاهرة ، والجملة من كان واسمه وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « في ثلاثة » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ثلاثين شهرا ، وثلاثة مضاف و« أحوال » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهر فيه : قوله « في ثلاثة أحوال » فان كلمة « في » من هذه العبارة بمعنى من التبعية ، ألا ترى أن الثلاثين شهرا بعض ثلاثة الأحوال ؟ .

وهنا شيان لا بد من تبيينك إليهما : الأول أن كون « في » في هذه العبارة بمعنى من التبعية هو كلام جماعة من النحاة ، وهو مبنى على أن الأحوال جمع حول بمعنى العام . وقد ذهب آخرون إلى أن « في » في هذه العبارة ليست بمعنى من التبعية ، بل هي بمعنى « مع » وكأنه قد قال : أحدث عهد هذا الطل ثلاثين شهرا مع ثلاث سنين : أي خمس سنين ونصف

أى : من ثلاثة أحوال . الثامن : موافقة الباء ، كقوله :

٥٤٩ - وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوْعِ مَنَافِوَارِسٌ بِصَيْرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالسَّكَلَا

سنة ، وقال قوم : في في هذه العبارة بمعنى من الابتدائية ، وكأنه قد قال : أحدث عهد هذا الطلل ثلاثون شهرا مبتدأة من ثلاثة أحوال ، يريد أن الثلاثين شهرا تقع بعد ثلاثة الأحوال ؛ فيكون مجموع المدة خمس سنين ونصف سنة ، وهذا حاصل المعنى على الوجه الذى قبله ، وقد رجح هذا الوجه الدمامي فيما كتبه على المعنى إذ قال : « لا معنى لقوله ثلاثين شهرا في ثلاثة أحوال متى أريدت البعضية ؛ إذ كما يكون الثلاثون شهرا بعض ثلاثة أحوال يكون بعض أربعة فأكثر ؛ فلا يظهر لتخصيص الثلاثة بالذكر معنى طائل ، وإن كانت هي أول المراتب التى يوجد فيها الثلاثون شهرا . نعم يمكن أن تكون من لابتداء الغاية : أى ثلاثين شهرا ابتدأت من ثلاثة أحوال : أى من انقضائها ؛ فيكون المراد خمسة أحوال ونصفا ، وهو المعنى الذى ادعى فيه أن في بمعنى مع لكن بطريق أخرى غير تلك » اه . وذهب ابن جنى إلى أن الكلام على حذف مضاف ، وأصل الكلام : كان أحدث عهده ثلاثين شهرا في عقب ثلاثة أحوال ؛ وذهب قوم إلى أن في باقية على معناها ، والأحوال جمع حال أو حالة بمعنى ما يطرأ على الانسان وغيره من خير أو شر وكأنه قد قال : أحدث عهد هذا الطلل ثلاثون شهرا في ثلاث حالات : نزول المطر ، وتعاقب الرياح ، ومرور الدهور ؛ فتلخص لك أن للعلماء في كلمة « في » في هذه العبارة أقوال : الأول : أنها بمعنى من التبعية ، والثاني : أنها بمعنى من التلايد الغاية الزمانية ، والثالث : أنها بمعنى مع والرابع : أنها على أصل وضعها . قال ابن هشام في مباحث في من معنى اللبيب : « السابع من معاني في : مرادفة من ، كقوله \* ألا عم صباحا ... البيتين \* وقال ابن جنى : التقدير في عقب ثلاثة أحوال ، ولا دليل على هذا المضاف ، وهذا نظير إجازته جلست زيدا ، بتقدير : جلست جالس زيدا ، مع احتمال أن يكون أصله : جلست إلى زيد . وقيل : الأحوال جمع حال ، لاجل ، أى : في ثلاث حالات : نزول المطر ، وتعاقب الرياح ، ومرور الدهور ، وقيل : يريد أن أحدث عهده خمس سنين ونصف ؛ ففى بمعنى مع » اه . والشئ الثاني : أن من العلماء من روى البيت هكذا :

وَهَلْ يَعْمَنُ مَنْ كَانَ أَحْدَثُ عَهْدِهِ ثَلَاثِينَ حَوَالًا أَوْ ثَلَاثَةَ أَحْوَالٍ

وعلى هذا يستقل الاستدلال بهذا البيت على مجيء « في » بمعنى من ، وتبطل هذه الخلافات الطرية الذبول .

٥٤٩ - البيت لزيد الحليل الذى سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الحير ؛ من كلمة له رواها

أبو على القالى في ذيل الأمالى ( ص ٢٥ بولاق ) وأول هذه الكلمة قوله :

أَفِي كُلِّ عَامٍ مَاتَمَّ تَجْمَعُونَهُ عَلَى مِحْمَرٍ عَوْدٍ أُنَيْبٍ وَمَا رَضَى  
تُجِدُونَ خَمْشًا بَعْدَ خَمْشٍ كَأَنَّمَا عَلَى سَيْدٍ مِنْ خَيْرِ قَوْمِكُمْ نَعَى  
يُحَضُّضُ جَبَّارًا عَلَى وَرَهْطِهِ وَمَا صِرْتِي مِنْهُمْ لِأَوَّلِ مَنْ سَعَى  
تَرَعَى بِأَذْنَابِ الشُّعَابِ وَدُونَهَا رِجَالٌ يَصُدُّونَ الظَّالِمَ عَنِ الْهَوَى  
وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرُّوْعِ مَنَا فَوَارِسُ بَصِيرُونَ ... البيت ، وبعده :  
تَتَوَلَّى أَرَى زَيْدًا وَقَدْ كَانَ مُضْرِمًا أَرَاهُ لَعَمْرِي قَدْ تَمَوَّلَ وَاقْتَنَى  
وَذَاكَ عَطَاهُ اللَّهُ فِي كُلِّ غَارَةٍ مُشْمَرَةٌ يَوْمًا إِذَا قَلَصَ الْخُلَصَى  
فَلَوْلَا زُهَيْرٌ أَنْ أَكْدَرَ نِعْمَةً لَقَادَعْتُ كَعْبًا مَا بَقِيَتْ وَمَا بَقَى

اللفظ : « أفى كل عام ماتم - البيت » الاستفهام ههنا تو بيخي ، والماتم : الجماعة من النساء يجتمعن لحزن أو فرح ، والمراد هنا اجتماعهن للحزن ، وتبعثونه : تهيجونه وتحركونه ، ويروى في مكانه « تجمعونه » والحمر - بزنة منبر - هو الفرس الذي يشبه الحمار ، ويراد أنه فرس هجين وهو أيضا اللثيم من الرجال ، والعود - بفتح فسكون - السن ، وأنيب - بالبناء للجهدول - جعل لنا ثوبا وجزاء ، ويروى « على محمر ثوبتموه » رضى - بضم الراء وفتح الصاد - هو رضى مبنيا للجهدول ، وهذه لغة طيء ، يكرهون مجيء الياء التحركة بعد الكسرة ، فيفتحون ما قبلها لتنقلب هي ألفا قصدا إلى التخفيف ، فيقولون في بقي : بقى ، وفي نعى نعى ، وفي رضى : رضى ، وفي رضى : رضى . يقول : إنكم تجمعون النساء ليبيكين على فقد هذا الفرس الذي جعلتموه لنا ثوبا ومكافأة على حسن صنيعنا بكم مع أننا لم نرض بهذا الفرس المهجين . « تجدون خمشا بعد خمس - البيت » يقال : أجد فلان الشيء واستجده ؛ إذا أحدثه ، والخمش : مصدر خمشت المرأة وجهها بظفرها - من باب ضرب - إذا جرحت ظاهر بشرته ، ونعى - بضم النون وفتح العين - هو ماض مبني للجهدول ، وجاء به على لغته الطائفة التي حدثناك عنها ، وتقول : نيمت الميت أنعاه نعا - من باب نفع - إذا أخبرت بموته . يقول : إنكم تخمشون أوجهكم مرة بعد مرة على هذا الفرس المهجين كأنكم قد فقدتم رجلا من ساداتكم وأشرافكم « يحضض جبارا - البيت » هذا حديث عن كعب بن زهير بن سلمى الزنى ، ويروى « تحضض جبارا » على الخطاب ، وتقول : حضضت الرجل - بالتضعيف - إذا حدثته على الخير أو على الشر ، وجبار : اسم رجل من فزارة ، والصرمة - بكسر فسكون - ما بين الثلاثين والأربعين من

الإبل . يقول : يفرى كعب هذا الرجل وقومه ليغير على إبلي وليست إبلي نهبا لأول جماعة تغير ؛ لأنني أدافع عنها « ترعى بأذنان الشعاب - البيت » ترعى : أصله ترعى - بزنة تزكى - والأذنان : الأطراف ، والشعاب : جمع شعب ، مثل قرح وأقداح ، والشعب : الموضع المنفرج بين جبلين . يقول : إن إبلي لترعى في أطراف الشعاب وقد قام دونها رجال يردون من أراد أن يعتدى عليها ولا يمكنونه من إدراك بعينته « ويركب يوم الروع منا فوارس - البيت » الروع - بفتح فسكون - هو الخوف والفرع ، والفوارس : جمع فارس ، وهو أحد كلمات ذكرناها في شرح الشاهد (١٣٢) قد جمعت هذا الجمع والقياس بأباه ، والأباهر : جمع أبهر ، وهو عرق مستبطن الصلب ، والكلبي : جمع كلبية - بضم الكاف فهما ، مثل مدية ومدى - ولكل إنسان أو حيوان كلبتان وهما لجتان لازقتان بعظم الصلب ، يصف قومه بالخذق في الطعن فهم يتعمدون المقاتل « تقول أرى زيدا - البيت » خطاب لكعب بن زهير أيضا ، مصرما : ذا صرمة ، وقد بينا لك معناها ، ويروى في مكانه « مقترا » وهو اسم فاعل من قولهم : أقرت الرجل ؛ إذا افتقر ، وتمول : صار ذا مال ، والمال خاص عند العرب بالإبل ، واقتنى : من قولهم : قنيت الشيء ، إذا اتخذته لنفسك ، ويروى في مكانه « اقلتي » أى صار ذا فلو ، وهو المهر « فلولا زهير - البيت » زهير : هو ابن أبي سلمى المزني أبو كعب ، وقادعت : من التذع ، وهو الفحش والخنى ، وأن أ كدر : بدل من زهير ، يقول : لولا محافى تكدير نعمة زهير التي أنعمها على لستمت كعبا وأخشت في شتمه ما بقي على قيد الحياة .

الإعراب : « ويركب » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة « يوم » ظرف زمان متعلق بركب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الروع » مضاف إليه « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فوارس الآتي « فوارس » فاعل يركب مرفوع بالضممة الظاهرة ، وقد نون للضرورة « بصيرون » صفة لفوارس ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « في » حرف جر بمعنى الباء « طعن » مجرور بفي ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله بصيرون ، و«طعن مضاف و « الأباهر » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « والكلبي » الواو حرف عطف ، الكلبي : معطوف على الأباهر ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر .

الشاهد فيه : قوله « في طعن الأباهر والكلبي » فان « في » في هذه العبارة بمعنى الباء الدالة على الإنصاق ؛ ألا ترى أن بصيرا إنما يتعدى بالباء ؛ فتقول : فلان بصير بالحروب ، وفلان بصير بعلم الكلام ، وما أشبه ذلك . وهذا الذي ذكره الشارح هو ما ذكره جماعة من النحاة منهم ابن هشام في معنى اللبيب ، وهو رأى الكوفيين . وقال المحقق الرضى : « والأولى أنها في هذا البيت بمعناها : أى لهم بصارة في هذا الشأن » اه . وذهب ابن عصفور إلى أن الشاعر قد ضمن

التاسم: التعويض، وهي الزائدة عوضاً من أخرى محذوفة، كقولك: ضَرَبْتُ فِيمَنْ رَغِبْتُ، تريد ضربت مَنْ رَغِبْتُ فِيهِ. أجاز ذلك الناظم قياساً على قوله:

٥٥٠ — وَلَا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخُو نِقَّةٍ فَنَظَرُ بَيْنَ تَنَقُّ

قوله « بصيرون » معنى حكماً، فعدها تعديته، قال في كتابه الضرائر: « إنما عدى بصير بفي لأن قولك: هو بصير بكذا، يرجع إلى معنى قولك: هو حكيم فيه متصرف في وجوهه » اهـ. ٥٥٠ — هذا بيت نسبة الأمدى في كتابه المؤلف والمختلف لسالم بن وابصة الأسدي، وهو أحد شعراء الدولة الأموية، من أبيات، وهاكها بروايته:

يَأْيُهَا الْمُتَحَلِّيَ غَيْرَ شِيمَتِهِ وَمِنْ خَلِيقَتِهِ الْإِفْرَاطُ وَالْمَلَقُ  
عَلَيْكَ بِالْقَصْدِ فِيمَا أَنْتَ قَائِلُهُ إِنَّ التَّخْلُقَ يَأْتِي دُونَهُ الْخُلُقُ  
وَلَا يُؤَاتِيكَ فِيمَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ إِلَّا أَخُو ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
يَأْجُمَلُ ، إِنَّ بَيْلَ سِرِّبَالِ الشَّبَابِ قَسَا يَبْتَقِي جَدِيدَهُ عَلَى الدُّنْيَا وَلَا خَلَقُ  
وَإِنَّمَا النَّاسُ فِي الدُّنْيَا عَلَى سَفَرٍ فَنَظَرُهُ أَجَلًا مِنْهُمْ وَمُنْطَلِقُ

وقد روى أبو العباس اللرد في الكامل ( ١ - ١٧ طبعة الحلبي ) ثلاثة الأبيات الأولى من هذه الأبيات عن أبي زيد ، ونسبها أبو الحسن الأخصس في تعليقاته عليه إلى سالم بن وابصة ، ولكنه روى أولهما وثانيهما هكذا :

يَأْيُهَا الْمُتَحَلِّيَ غَيْرَ شِيمَتِهِ وَمِنْ سَجِيَّتِهِ الْإِدْعَالُ وَالْمَلَقُ  
دَعِ التَّخْلُقَ يَبْعُدُ عَنْكَ أَوْلُهُ إِنَّ التَّخْلُقَ يَأْتِي دُونَهُ الْخُلُقُ

وقد روى ابن عبد ربه في العقد الفريد ( ٣ - ٣ ) البيت الأولين من هذه الأبيات ، ونسبها إلى العرجي ، ورواها بشيء من التبديل ، وها عنده هكذا :

يَأْيُهَا الْمُتَحَلِّيَ غَيْرَ شِيمَتِهِ وَمِنْ شِمَائِلِهِ التَّبْدِيلُ وَالْمَلَقُ  
ارْجِعْ إِلَى خِيمِكَ الْمَعْرُوفِ دَيْدَنُهُ إِنَّ التَّخْلُقَ يَأْتِي دُونَهُ الْخُلُقُ

ووقع البيت الثاني من هذه الأبيات في عيون الأخبار لابن قتيبة ( ٢ - ٥ دار الكتب ) منسوبا إلى كثير عزة .

اللفظ: « يأيها للمتحلي غير شيمته - البيتين » التخلوق: أن يتكلف الإنسان في خلقه فيظهر للناس خلاف ما هو عليه، ومثله تجمل: أي أظهر جمالا، وتصنع. ومثل هذين البيتين

في المعنى ما أنشدته أم الهيثم الكلابية :

وَمَنْ يَتَّخِذْ خِيماً سِوَى خِيَمِ نَفْسِهِ      يَدَعُهُ وَيَغْلِبُهُ عَلَى النَّفْسِ خِيَمَهَا  
وقول ذى الأصبغ العدواني :

كُلُّ أَمْرِي صَاحِرٌ يَوْمَ مَا لَشِيْمَتِهِ      وَإِنْ تَخَلَّقَ أَخْلَاقًا إِلَى حِينِ  
وقول أبي الأسد التميمي يمدح الفيض بن أبي صالح (انظر الجهشباري ١٦٤) :  
وَلَا أَمَّةَ لِأَمْتِكَ يَا فَيْضُ فِي النَّدَى      فَكَلَّمْتُ لَهَا هَآءِلَ يَقْدَحُ الْوَجْهَ فِي الْبَحْرِ  
أَرَادَتْ لِتَنْثِي الْفَيْضِ عَنْ عَادَةِ النَّدَى      وَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْثِي السَّحَابَ عَنِ الْقَطْرِ ؟  
وقول أبي تمام حبيب بن أوس الطائي :

بَعُودٌ بَسَطَ الْكَفَّ حَتَّى لَوْ أَنَّهُ      نَنَاهَا لِقَبْضِ لَمْ تَطْعُمَهُ أَنَامِلُهُ  
« ولا يؤاتيك فيما ناب - البيت » يؤاتيك : يوافقك ويعاملك بما ترضاه ، وناب : نزل ، ولا يكاد العرب يستعملون هذا اللفظ إلا في نزول المكاره ، انظر إلى قول الشاعر :

يَأْسَمُ صَبْرًا عَلَى مَا نَابَ مِنْ حَدَثٍ      إِنَّ الْخَوَادِثَ مَلَقَوْا وَمُنْتَظَرُ  
والحدث : النازلة من نوازل الدهر وصروفه ، وأخوثة - بالإضافة - أي صاحب ثقة يعتمد عليه في المهمات ويلجأ إليه عند الملمات ويوثق بأنه فاعل ما أملت فيه .

الإعراب : « لا » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يؤاتيك » يؤاتي : فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والكاف ضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب « فيما » جار ومجرور متعلق بيؤاتي ، وما يجوز أن تكون موصولة وأن تكون موصوفة « ناب » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما المجرورة محلا بفي ، فان جعلت ماموصولة فالجمله من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة ، وإن جعلت ما موصوفة فالجمله من الفعل وفاعله في محل جر صفة لها « من حدث » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما وهو بيان لها « إلا » أداة استثناء ملفاة « أخو » فاعل يؤاتي مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و« ثقة » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « فانظر » الفاء فاء الفصيحة ، وانظر : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بمن » الباء حرف جر زائد ، ومن : اسم موصول : مفعول به لانظر مبنى على السكون في محل نصب على المفعولية « ثق » فعل مضارع مرفوع بالضمه الظاهرة . وفاعله ضمير مستتر فيه



وجوبا تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ،  
والعائد محذوف ، والتقدير : من تثق به ، وستعرف ما في هذا الإعراب .

الشاهر في : قوله « فانظر بمن تثق » فان جماعة من النحاة منهم ابن جني ، وتبعهم ابن مالك ،  
جعلوا الباء الداخلة على « من » زائدة معوضا بها عن باء أخرى محذوفة ، وزعموا أن أصل الكلام :  
فانظر من تثق به ، فحذفت الباء الجارة للضمير العائد إلى الاسم الموصول ، وعوض عنها بباء  
أخرى زائدة أدخلت على الاسم الموصول الواقع مفعولا به ، ولم يقف ابن مالك عند هذا ، بل  
قاس عليه جواز زيادة « في » معوضا بها عن « في » أخرى محذوفة ، ومثل ذلك بقولك :  
ضربت فيمن رغبت ؛ وأصل الكلام : ضربت من رغبت فيه ، فحذفت « في » الجارة للضمير  
العائد إلى الاسم الموصول وعوض عنها ببي أخرى زائدة أدخلت على الاسم الموصول ، وليس لابن مالك  
سلف في هذا القياس . ولا شك أن المقيس إنما يصح إذا صح المقيس عليه ، فحق لم يصح المقيس  
عليه فان بناء القياس يتداعى من أساسه . وفساد هذا القياس من وجهين : أولهما : أنا لانسل له  
الوجه الذي ذكره في إعراب المقيس عليه ، بل نقول : إن الباء في قول الشاعر « فانظر بمن تثق »  
أصلية ، ومدخولها ليس اسما موصولا ، بل هو اسم استفهام مجرور عملا بالباء ، والجار والمجرور  
متعلق بقوله « تثق » للتأخر عنه ، وقد علق قوله « فانظر » عن العمل في لفظ ما بعدها ،  
كما علق في قوله تعالى : ( فليَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْ كَيْ طَعَامًا ؟ ) . والوجه الثاني : أنا إذا سلمنا أن  
الباء زائدة في قوله « فانظر بمن تثق » لم نسل أنه يصح القياس عليها ؛ لأن من شرط صحة القياس  
ألا يكون المقيس عليه آتيا على جهة الشذوذ والندرة ، ونحن ندعى أن زيادة الباء إن سلمت  
نادرة شاذة ؛ فلا يصح أن يقاس عليها غيرها . قال ابن هشام في مباحث في من معنى اللبيب :  
« التاسع من معاني في التعويض ، وهي زائدة عوضا من أخرى محذوفة ، كقولك : ضربت  
فيمن رغبت ، أصله ضربت من رغبت فيه ، أجازه ابن مالك وحده ، بالقياس على نحو قوله :  
\* . . . فانظر بمن تثق \* على حمله على ظاهره ، وفيه نظر » اه . وعبارته هذه هي التي عنها  
صدرت عبارة الشارح الأشموني . وقال المحقق الأمير في بيان النظر : « لأننا لا نسل المقيس عليه  
لجواز استئناف بمن تثق . ولو سلم فهو سماعي لا يقاس عليه » اه . وشرح هذا الكلام على  
وجه التفصيل هو ما قدمنا ذكره . وقال ابن هشام في مباحث على من المعنى : « وقيل في قوله  
\* ولا يؤاتيك . . . البيت \* : إن الأصل فانظر لنفسك ، ثم استأنف الاستفهام ، وابن جني  
يقول في ذلك أيضا : إن الأصل فانظر من تثق به ، فحذف الباء ومجرورها وزاد الباء عوضا .  
وقيل : بل تم الكلام عند قوله فانظر ، ثم ابتدأ مستفهما فقال : بمن تثق » اه .

أى : فانظر من تثق به . العاشر : التوكيد ، وهى الزائدة لغير تعويضي ، أجاز ذلك الفارسي في الضرورة ، كقوله :

٥٥١ - أنا أبو سعدٍ إذا الليلُ دجًا يُخَالُ في سَوَادِهِ يَرِنْدَجًا  
وأجازه بعضهم في قوله تعالى : « وَقَالَ أَرُكْبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ »

٥٥١ - نسب هذا الشاهد إلى سويد بن أبي كاهل البشكري ، وعن نسبه إليه أبو الفرج الأصبهاني في كتابه الأغاني ، غير أنه روى بيت الشاهد طي وجه آخر لا يتم به الاستشهاد ، وروايته هكذا :

أنا أبو سعدٍ إذا الليلُ دجًا دَخَلْتُ في سِرْبَالِهِ ثُمَّ التَّجَا

وسويد بن أبي كاهل شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام .  
اللفظ : « أبو سعد » هذه كنية سويد الشاعر « دجا » مأخوذ من الدجية ، وهى الظلمة ؛ فعناه أظلم « يخال » يظن « يرنج » بزنة سفرجل - هو الجلد الأسود ، ويقال فيه : أرنج - بالهمزة مكان الياء المثناة ، وبزنة سفرجل أيضا . قال الشياخ بن ضرار :

وَدَوِيَّةٌ قَفَرٌ تَمَشَى نَعَامَهَا كَمَشَى النَّصَارَى فِي خِفَافِ الْيَرَنْدَجِ

الدوية : الصحراء ، وخص النصارى لأنهم المعروفون بلبس الخفاف السود .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « أبو » خبر المبتدأ مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « سعد » مضاف إليه « إذا » ظرف يتعلق بما دل عليه قوله أنا أبو سعد من معنى المشتق ، كأنه قد قال : أنا المعروف بهذه الكنية في هذا الوقت ، أى أنا الذى تغنى شهرته عن ذكر صفاته « الليل » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، وأصل الكلام : إذا دجا الليل دجا ، والجملة من الفعل المحذوف والفاعل المذكور فى محل جر بإضافة إذا إليها « دجا » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الليل ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « يخال » فعل مضارع بمعنى يظن مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الليل ، وهو المفعول الأول « فى » حرف جر « سواده » سواد : مجرور بنى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيخال ، وسواد مضاف وضمير الغائب العائد إلى الليل مضاف إليه « يرنج » مفعول ثان ليخال ، وجملة يخال ومفعوليه فى محل نصب حال من ضمير الليل المستتر فى « دجا » . وقيل : « فى » حرف جر زائد ، و « سواد » نائب فاعل يخال مرفوع بضمة مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، و « يرنج » مفعول ثان ليخال . وهذا هو الذى يتم عليه الاستشهاد .

وأما الباء فإها خمسة عشر معنى ذكر منها عشرة : الأول : البدل ، نحو مَا يَسُرُّ نِي بَهَا  
حُرُّ النَّعَمِ ، وقوله :

٥٥٢ — فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا شَتُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرَكِبَانَا

الشاهر فيه : قوله « يخال في سواده يرنديجا » فان أبا علي الفارسي زعم أن « في » تأتي في الضرورة حرفا زائدا لا يتعلق بشيء ولا يقصد به التعويض من شيء غير مذكور ، واستدل على هذا بهذا البيت ، وذلك يقتضى أن يكون « سواده » نائب فاعل يخال ، وهو الوجه الثاني الذي ذكرناه في إعراب البيت ، وما استدل به بعض النحاة على ذلك قوله تعالى : ( وَقَالَ أَزْ كَبُورًا فِيهَا ) إذ التصود اركبوها . وهذا ليس بلازم في البيت والآية الكريمة جميعا ، بل يجوز أن تكون « في » فيهما باقية على أصالتها ويكون معناها السببية : أى يخال الليل بسبب سواده يرنديجا . وعليه يكون إعراب البيت كما ذكرناه لك أولا ، ومتى كان هذا محتتملا فيهما لم يتم الاستدلال بواحد منهما . قال ابن هشام في مباحث في من معنى اللبيب : « العاشر من معاني في : التوكيد ، وهي الزائدة لغير التعويض ، أجازته الفارسي في الضرورة ، وأنشد \* أنا أبو سعد ... البيت \* وأجازه بعضهم في قوله تعالى : ( وَقَالَ أَزْ كَبُورًا فِيهَا ) » اهـ .

٥٥٢ — هذا بيت من كفة لقريط بن أنيف العنبري أوردها أبو تمام في مطلع حماسته كما أنشدها ابن عبد ربه في العقد الفريد ( ٣ - ١٦ اللجئة ) وكان بنو شيبان قد أغاروا على إبل قريط هذا فاستاقوها ، فاستنجد قومه فلم ينجدهوه ، فقال فيهم :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إِيَّايَ  
إِذَا لَقَامَ بِنَصْرِي مَعْشَرُ حُشْنٍ  
قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِدِيهِ هُمْ  
لَا يَسْأَلُونَ أَحَاهُمْ حِينَ يَنْدُبُهُمْ  
لَكِنَّ قَوْمِي وَإِنْ كَانُوا ذَوِي عَدَدٍ  
يَجْزُونَ مِنْ ظَلَمِ أَهْلِ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً  
كَأَنَّ رَبَّكَ لَمْ يَخْلُقْ لِحَشِيَّتِهِ  
فَلَيْتَ لِي بِهِمْ قَوْمًا إِذَا رَكِبُوا  
بَنُو اللَّعِيطَةِ مِنْ ذُهَلِ بْنِ شَيْبَانَ  
عِنْدَ الحَفِيطَةِ إِنْ ذُو لُؤْتَةٍ لَانَا  
طَارُوا إِلَيْهِ زَرَاقَاتٍ وَوُخْدَانَا  
فِي النَّائِبَاتِ عَلَى مَا قَالَ بُرْهَانَ  
لَيْسُوا مِنَ الشَّرِّ فِي شَيْءٍ وَإِنْ هَانَا  
وَمِنْ إِسَاءَةِ أَهْلِ الشُّوءِ إِحْسَانَا  
سِوَاهُمْ مِنْ جَمِيعِ النَّاسِ إِنْسَانَا  
شَتُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَانًا وَرَكِبَانَا

اللفظ : « شتوا الإغارة » أصل معناه صبوها من كل وجه ، مأخوذ من قولهم : شق الماء ؛ إذا صبه متفرقا ، ويروى في مكانه « شدوا الإغارة » بالبدال مهملة - ومعناه حملوا على أهدائهم

الثاني : الظرفية ، نحو : « وَقَلَدَ نَصَرَ كُمْ اللهُ بِيَدْرِ » و « نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ »<sup>(١)</sup> . الثالث :

للإغارة عليهم ، والإغارة : الهجوم على العدو . قال التبريزي في شرح الحماسة : « وشده غير متعدية . . وإذا أريد تمديتها وصلت بعلى ، كقوله :

أَشْدُّ عَلَى الْكَتِيبَةِ لَا أُبَالِي أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أَمْ سِوَاهَا اهـ

وقوله في بيت الشاهد « فرسانا وركبانا » الفرسان : جمع فارس ، وهم أصحاب الخيل ، والركبان : جمع راكب ، وهم أصحاب الإبل خاصة .

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم على اسمه « بهم » الباء حرف جر بمعنى بدل ، والضمير مجرور محلا بالباء ، والجار والمجرور متعلق بما تعاق به الجار والمجرور السابق « قوما » اسم ليت مؤخر « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه الذى هو هنا قوله « شدوا » الآتى ، وهو مبنى على السكون فى محل نصب « ركبوا » فعل ماض وواو الجماعة فاعله ، وجملة الفعل وفاعله فى محل جر باضافة إذا إليها « شنوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها جواب إذا الشرطية ، وجملة الشرط وجوابه فى محل نصب صفة لقوما الماضى « الإغارة » مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون مفعولا به لشنوا ، وعلى الأول لشنوا مفعول محذوف : أى شنوا أنفسهم لأجل الفارة ، فان رويت « شدوا الإغارة » فالإغارة مفعول لأجله لاغير ، إلا أن تخرج « شدوا » عن أصلها « فرسانا » حال من واو الجماعة فى شنوا « وركبانا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ركبانا : معطوف على فرسانا ، والمعطوف على المنصوب منصوب .

الشاهد فيه : فى هذا البيت شاهدان للنحاة : أولهما فى قوله « الإغارة » وهو غير مقصود للشارح من الإتيان بالبيت ههنا ، وتلخيصه أنه قد ورد فيه المفعول لأجله مصدرًا مقترنا بأل ، وهو يرد على الجرحى الذى ذهب إلى أن المصدر المعرف بأل أو بالإضافة لا ينتصب على أنه مفعول لأجله وإنما ينتصب على ذلك المصدر المنكر ، وقد مضى شرح مذهبه وتوجيه مثل ذلك الشاهد عنده مع شرح الشاهد ( رقم ٤٣٠ ) فى باب المفعول لأجله ( ج ٢ ص ٣٨٦ وما بعدها ) ولاشك أنك قد علمت أن هذا الاستشهاد لا يتم إلا على رواية « شدوا الإغارة » فأما على رواية « شنوا الإغارة » فهو محتمل لهذا ولغيره ، وجعل الدمامينى فى شرحه على المعنى البيت محتملا على الروايتين للنصب على المفعول به وعلى المفعول لأجله على تضمين شدوا معنى قوا . وثانيهما فى قوله « بهم » وهو المقصود للشارح من الإتيان هنا بهذا البيت ، وتلخيصه أن الباء فيه بمعنى بدل ، ألا ترى أنه يصح أن تقول : فليت لى بدلهم قوما موصوفين بأنهم إذا ركبوا شنوا الإغارة - إلخ .

(١) استشهد الرضى وغيره من النحاة على ورود الباء للظرفية بقول الأعشى ميمون بن قيس :

مَا بُكَاهُ الْكَبِيرِ بِالْأَطْلَالِ وَسُؤَالِي وَمَا يَرُدُّ سُوَالِي

السببية ، نحو : « فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ »<sup>(١)</sup> . الرابع : التعليل ، نحو : « فَبَطَّلْنَا مِنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَمًا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُخِلَّتْ لَهُمْ » . الخامس : الاستماعة ، نحو : كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ . السادس : التعدية ، وتسمى بآء النقل ، وهي المعاقبة للهزيمة في تضيير الفاعل مفعولا ، وأكثر ما تُعدى الفعل القاصر ، نحو : ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ ، بمعنى أذهبته ، ومنه : « ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ » وقرئ : « أَذْهَبَ اللَّهُ نُورَهُمْ » . السابع : التعمييض ، نحو : بِعْتُ هَذَا بِالْفِئ ، وتسمى بآء المقابلة أيضا . الثامن : الإصاق حقيقةً ومجازاً ، نحو : أَسَكْتُ بِزَيْدٍ ، ونحو : مَرَزْتُ بِهِ ، وهذا المعنى لا يفارقها ؛ ولهذا اقتصر عليه سيويوه . التاسع : المصاحبة ، نحو : « أَهْبِطُ بِسَلَامٍ » أى : معه . العاشر : التبعيض ، نحو : « عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ » وقوله : شَرِبْنَا بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعْنَا مَتَى لِيَجِجَ خُضْرٌ لَهْنًا نَبِيحٌ<sup>(٢)</sup>

فان المعنى ما بكاء الكبير في الأطلال ، وجعل منه تاج الدين السبكي قولهم : لقيت يزيد الأسد ، أى : لقيت فيه الأسد ، وسيأتي عن ابن هشام وجه آخر في هذا المثال .

(١) استشهد ابن هشام وغيره من النحاة على ورود الباء للسببية بقول الراجز :

قَدْ سَقَيْتُ آبَاءَهُمْ بِالنَّارِ وَالنَّارُ قَدْ تَشْفِي مِنَ الْأَوَارِ

أى : أن الإبل سببت ما وصفت به من سمات أصحابها يخلى بينها وبين الماء ، وجعل ابن هشام منه قولهم : لقيت يزيد الأسد ، أى : بسبب لقائي إياه .

(٢) هذا بيت لأبي ذؤيب الهذلي ، وهو الشاهد ( رقم ٥٢٣ ) . وقد تقدم شرحه مستوفى في أوائل هذا الباب ( باب حروف الجر ) فارجع إليه إن شئت ( في ص ١٩٠ من هذا الجزء ) ومحل الاستشهاد به في هذا الموضع قوله ( بماء البحر ) فان الباء في هذه العبارة للتبعيض ، كما ذكر الشارح تبعاً لابن هشام في معنى اللبيب ، ألا ترى أن المعنى شربنا بعض ماء البحر ؟ . ومجىء الباء للتبعيض أثبتته الكوفيون والأصمعي والفارسي والقتي وابن مالك ، مستدلين بهذا البيت بقول عمر بن أبي ربيعة ( وينسب لجليل بن معمر ) :

فَلَمَّعْتُ فَاهَا آخِذَا يَقْرُونَهَا شُرْبَ التَّرْيِيفِ بِبَرْدِ مَاءِ الْخُمْرِجِ

وحملوا عليه الآية التي تلاها الشارح . وأنكر ذلك قوم آخرون ، وجعلوا الباء في البيت المستشهد به ههنا للسببية على تضمين « شربنا » معنى روين ، ويصح هذا التأويل في الآية الكريمة أيضا وفي بيت ابن أبي ربيعة ، وجعل الزنجشري الباء في الآية للمصاحبة وجعل لشرب مفعولا محذوفاً ، وكأنه قد قيل : يشرب عباد الله الخمر مصاحبة لماء هذه العين .

الحادى عشر: المجاوزة كعن ، نحو: « فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا » بدليل « يَسْأَلُونَ عَنْ أَنْبَاءِكُمْ »  
وإلى هذه الثلاثة الإشارة بقوله \* وَمِثْلَ مَعٍ وَمِنْ وَعَنْ بِهَا أَنْطِقِ \* هذا ما ذكره فى هذا  
الكتاب . الثانى عشر : موافقة على ، نحو : « مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقِنطَارٍ » بدليل « هَلْ  
أَمَّنْكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا أَمَّنْتُمْ عَلَى أَخِيهِ مِنْ قَبْلُ » . الثالث عشر : القسَم ، وهى أصل  
حروفه ؛ ولذلك حُصِّتْ بذكر الفعل معها ، نحو : أُقْسِمُ بِاللَّهِ ، والدخول على الضمير ، نحو :  
بِكَ لَا فَعْلَمَنَّ . الرابع عشر : موافقة إلى ، نحو : « وَقَدْ أَحْسَنَ بِي » أى : إلى ، وقيل :  
ضمن أحسن معنى لطف . الخامس عشر : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو : « كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا »  
« وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ » بِحَسْبِكَ دَرَاهِمٌ ، لَيْسَ زَيْدٌ بِقَائِمٍ (١) .

(١) لزيادة الباء موضع تقع فيها ، وهى ستة :

الموضع الأول : الفاعل ، وزيادتها فى الفاعل على ثلاثة أنواع : الأول : زيادة واجبة ، والثانى :  
زيادة جائزة مطردة لاشدوذ فيها ، والثالث : زيادة شاذة ؛ أما الزيادة الشاذة فى فاعل أَفْعَلُ فى  
التمجيد ، نحو : أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَنْصِرْ ، وأما الزيادة المطردة فى فاعل كفى ، نحو : كَفَى بِاللَّهِ  
شَهِيدًا ، وأما الزيادة الشاذة فى نحو قول الشاعر :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتَ لَبُونُ بِنِي زِيَادِ

إذا جعلت « ملاقى » فاعل يأتى ، وقد تقدم بيان ذلك (ارجع إلى الجزء الأول من هذا  
الكتاب ص ٨١ فى شرح الشاهد ٤٣) .

والموضع الثانى مما تزد فيه الباء : المفعول به ، وزيادتها فيه على ضربين : الأول زيادة كثيرة ،  
ومنها قول الله تعالى : ( وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ) وقوله جلت كلمته : ( وَهَزَى  
إِلَيْكَ بِجِدْعِ النَّخْلَةِ ) وقوله : ( فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبِ إِلَى السَّمَاءِ ) ، والثانى زيادة قليلة ، وهى فى  
مفعول ما يتعدى إلى اثنين نحو قول حسان بن ثابت :

تَبَلَّتْ فَوَادِكُ فِي الْمَنَامِ خَرِيدَةٌ تَسْقِي الضَّجِيعَ بِيَارِدِ بَسَامِ

والموضع الثالث : المبتدأ ، نحو قولهم : بِحَسْبِكَ دَرَاهِمٌ ، وقد قدمنا شرح هذا الموضع  
شرحاً وافياً فى باب المبتدأ والخبر (الجزء الأول ص ٢٣٧) .

والموضع الرابع : الخبر ، وزيادتها فيه على ضربين : الأول زيادة مطردة ، وهذا فى الخبر  
غير الموجب ، نحو قول الله تعالى : ( أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ) ونحو قوله جلت كلمته : ( وَمَا اللَّهُ  
بِمُنَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ ) ، ونحو قولهم : لَا خَيْرَ بِخَيْرٍ بَعْدَهُ النَّارُ ، والثانى : زيادة قليلة يقتصر

( عَلَى الْإِسْتِعْمَالِ وَمَعْنَى فِي وَعَنْ ) أى : تجيء عَلَى الحرفية لمعان عشرة ذكر منها ثلاثة : الأول : الاستعلاء ، وهو الأصل فيها ، ويكون حقيقةً ومجازاً ، نحو : « وَعَلَيْهَا وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ » ونحو : « فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ » . والثاني : الظرفية كنى ، نحو : « عَلَى حِينٍ غَفَلَةٍ » . الثالث : المجاوزة كمن ، كقوله :

٥٥٣ — إِذَا رَضِيَتْ عَلَى بَنِي قُشَيْرٍ

فيها على السماع ، وموضعها الخبر الموجب نحو قول شاعر الحماسة وهو رجل من تميم سأله أحد الملوك فرسا ؛ فأبأها عليه ، وقال :

فَلَا تَطْمَعُ أَيْبَتَ اللَّعْنِ فِيهَا وَمَنْعَكُمَا بِشَيْءٍ يُسْتَطَاعُ

وقد ذكرنا ذلك في شرح هذا البيت وهو الشاهد (رقم ٥٠) فأرجع إليه إن شئت (الجزء الأول ص ٩٥) .

والموضع الخامس مما تزداد فيه الباء : الحال ، بشرط أن يكون عاملها منفيًا ، ذكر ذلك ابن مالك ، ومثل له بقول الشاعر وهو التحيف العقيلي :

فَمَا رَجَعَتْ بِحَائِبَةٍ رِكَابٌ حَكِيمٌ بِنُ الْمُسَيْبِ مُنْتَهَاهَا

وبقول الآخر :

كَأَنَّ دُعِيْتُ إِلَى بَأْسَاءِ دَاهِمَةٍ فَمَا أَنْبَعْتُ بِمَزُودٍ وَلَا وَكَلٍ

أراد الأول : ما رجعت ركاب موصوفة بأن منتهى سيرها إلى حكيم بن السيب خاتبة ، وأراد الثاني : لم أنبعث مزودا ولا وكلا ، والمزود : الخائف ، والوكل : العاجز .

والموضع السادس مما تزداد فيه الباء : التوكيد بالنفس أو العين ، ذكره قوم ومثلوا له بقول الشاعر :

هَذَا لَعَمْرُكُمْ الصَّعَارُ بِمَيْنِهِ لَأُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ

وقد ذكرنا هذا مع شرح الشاهد (رقم ١٤٦) فانظره في الجزء الأول (ص ٢٦٩)

٥٥٣ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* لَعَمْرُ اللَّهِ أَهْجَبَنِي رِضَاهَا \*

وهذا بيت للتحيف العقيلي ، وهو شاعر مقل من شعراء الإسلام ، شبب بحرقاء التي كان يشبب بها ذو الرمة ، والبيت من قصيدة له يمدح فيها حكيم بن السيب ، وبعده قوله :

وَلَا تَنْبُو سِيُوفُ بَنِي قُشَيْرٍ وَلَا تَمْضِي الْأَسِنَّةُ فِي صَفَاهَا

ومن هذه القصيدة قوله يذكّر بمدوحه :

تَنصَّبْتُ الْفَلَاصَ إِلَى حَكِيمٍ      خَوَارِجٍ مِنْ تِبَالَةٍ أَوْ مِنْهَاهَا  
فَمَا رَجَعْتَ بِخَائِبَةٍ رِكَابُ      حَكِيمٍ بِنِ الْمُسَيْبِ مِنْهَاهَا

اللفظة : « إذا رضيت على — البيت » قشير : هو ابن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة . ومعنى البيت : إذا رضيت عنى بنو قشير سرى ذلك لأنه يعود على بعضهم الجدوى « ولا تدبو سيف بنى قشير — البيت » تقول : نبا السيف عن ضريته يذو نبوا — مثل سما يسمو سموا — إذا كلّ ولم يقطع ، ولا تمضى : أى لا تنفذ ، والأسنة : جمع سنان ، وهو حديدة الرمح التى يطعن بها . والصفاء : واحدة صفاء — بالناء — وهى الصخرة المساء الصماء ، يريد أن سيوفهم تؤثر فى أعدائهم لأنها فى أيدي أبطال فأما أسنة أعدائهم فلا تؤثر فيهم « تنصبت الفلاص — البيت » تنصبتها زجعتها أضاء ، والأنضاء : جمع نضو ، وهو الهزبل الذى أكله السفر وأعياء ، وتقول : أنضيت البعير ، وتنصيته : أى أهزنته . والفلاص — بكسر الفاء — جمع قلوص ، وهى الناقة الشابة ، وخوارج : جمع خارجة ، وتبالة — بفتح أوله — بلدة صغيرة من بلاد اليمن . ومنى — بكسر الميم — موضع آخر من بلاد بنى عامر ، ولا يريد به هنا منى مكة « فما رجعت بخائبة ركاب — البيت » خائبة : وصف من الخيبة ، وهى حرمان المطلب ، وحيلة « حكيم بن المسيب منهاها » من المبتدأ والخبر فى محل رفع صفة لركاب . يريد أن الركاب التى سارت سيراً انتهى عند حكيم بن المسيب لم ترجع خائبة ، بل أدركت مقصودها ونالت بغيها .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه وهو هنا قوله أعجبتنى رضاها الآتى « رضيت » رضى : فعل ماض ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والناء للتأنيث « على » جار ومجرور متعلق برضى « بنو » فاعل برضى مرفوع بالواو نياية عن الضمة لأنه جمع مذكّر سالم ، وهو مضاف و « قشير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لعمر » اللام لام الابتداء حرف مبنى على الفتح لا محل له . عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، والتقدير : لعمر الله قسمى « أعجبتنى » أعجب : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « رضاها » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وضمير الغائبة العائنه إلى بنى قشير مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .

الشاهد فيه : قوله « إذا رضيت على » فإن على الجارة لياء المتكلم فى هذه العبارة بمعنى عن ، وذلك لأن « رضى » إنما تتعدى بعن ، كما فى قوله تعالى : ( رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ )



وكا في قول الشاعر :

إِذَا رَضِيتَ عَنِّي كَرَامُ عَشِيرَتِي فَلَا زَالَ عَضْمَانَا عَلَيَّ لِثَامَهَا

وهذا تخریج جماعة من النحاة الكوفيين ، وتبعهم ابن هشام في معنى اللبيب .  
ومنهم من قال : ضمن الشاعر « رضی » معنى أقبل فعدها تعديته ، وهذا تخریج أبي الفتح  
ابن جنى ، ومنهم من قال : حمل رضی على ضده الذى هو سخط فعدها تعديته ، وهذا التخریج  
الأخير لاكسائى وتبعه عليه المحقق الرضى في شرح الكافية .

قال ابن هشام في مباحث « على » من معنى اللبيب : « الثالث من معانى على المجاوزة كعن ، كقوله :

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا

أى : عنى ، ويحتمل أن رضی ضمن معنى عطف ، وقال الكسائى : حمل على تقيضه - وهو  
سخط - وقال الشاعر ( هو عدى بن زيد ، ويقال : البيت لأحيحة بن الجلاح ، ويقال : هو  
لبعض الأنصار ) :

فِي لَيْلَةٍ لَا تَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبَهَا

أى : عنا ، وقد يقال : ضمن يحكى معنى ينم « اه . فتراه ذكر في بيت الشاهد ثلاثة التخریجات  
التي بينها لك ، وذكر في البيت الآخر تخریجين .

وقال ابن جنى في كتابه الخصائص : « ومما جاء من الحروف في موضع غيره على نحو ما  
ذكرنا قوله :

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قَشِيرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا

أراد عنى ، ووجه ذلك أنها إذا رضيت عنه أحبته وأقبلت عليه ؛ ولذلك استعمل على بمعنى عن ،  
وكان أبو على يستحسن قول الكسائى في هذا ؛ لأنه لما كان رضيت ضد سخطت عدى رضيت  
بعلی ؛ حملا للشيء على تقيضه كما يحمل على نظيره ، وقد سلك سيبويه هذه الطريق في المصادر  
كثيرا ؛ فقال : قالوا كذا كما قالوا كذا ، وأحدهما ضد الآخر ، ونحو منه قول الآخر :

إِذَا مَا أَمْرُؤُ وَوَلِيَّ عَلَيَّ بُوْدُهُ وَأُدْبَرَ لَمْ يَصْدُرْ بِإِدْبَارِهِ وَدَى

أى : ولى عنى ، ووجهه أنه إذا ولى عنه بوده فقد ضن عليه به وبخل ؛ فأجرى التولى بالود مجرى  
الضنونة والبخل أو مجرى السخط ؛ لأن توليه عنه بوده لا يكون إلا عن سخط عليه « اه . قال  
أبو رجاء : ويجرى في البيت الثانى الذى ورد في كلام ابن جنى التخریجات الثلاثة التي ذكرناها  
في بيت الشاهد ؛ فيمكن أن يقال فيه : استعمل على بمعنى عن ؛ لأن ولى إنما يعدى بمن ،

الرابع : التعليل كاللام ، نحو : « وَلِتَكْبَرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ » ، وقوله :

عَلَامَ تَقُولُ الرَّمْحُ يَثْقِلُ عَاتِقِي (١)

الخامس : المصاحبة كع ، نحو : « وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ » « وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ

عَلَىٰ ظَلَمِهِمْ » . السادس : موافقة من ، نحو : « إِذَا أَكْتَأُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ » .

السابع : موافقة الباء ، نحو : « حَقِيقٌ عَلَىٰ أَنْ لَا أَقُولَ » وقد قرأ أبي بالباء .

ويمكن أن يقال : ضمن ولى معنى سخط فعدها تعديته ، وهذا هو الذى ذكره أبو الفتح ، ويمكن أن يقال : حمل ولى ، الذى هو بمعنى أدبر وأعرض ، على أقبل الذى هو ضده فعدها تعديته ؛ فكما يقال : أقبلت عليك راضيا ، قال : ولى على بوجه . واعلم أنه - وإن كان لوضع حرف الجر موضع حرف آخر وجه يسوغه ويجعله مقبولا فى كلامهم - ليس لنا أن نقيس على ذلك فى كلامنا ، وإيماننا نقيس على المشهور . وقال ابن السيد البطليوسى فى شرح أدب الكاتب فى الكلام عن وضع حرف الجر موضع غيره : « هذا الباب أجازته أكثر الكوفيين ، ومنع منه أكثر البصريين ، وفى القولين جميعا نظر ؛ لأن من أجازته دون شرط لزمه أن يميز قولك : سرت إلى زيد ، وأنت تريد سرت مع زيد ، ومن منع من ذلك على الإطلاق لزمه أن يتعسف فى التأويل لكثير مما ورد فى هذا الباب ؛ لأن فى هذا الباب أشياء كثيرة يتعذر تأويلها على غير وجه البديل . ولا يمكن للذكرين لهذا أن يقولوا : إن هذا من ضرورة الشعر ؛ لأن هذا النوع قد كثر وشاع ولم يخص الشعر دون الكلام ، فإذا لم يصح إنكارهم له ، وكان الهجزيون لا يميزونه فى كل موضع - ثبت بهذا أنه موقوف على السماع ، غير جائز القياس عليه ، ووجب أن يطاب له وجه من التأويل يزيل الشناعة عنه ، ويعرف كيف المأخذ فيها براد منه . ولم أرفه للبصريين تأويلا أحسن من قول ذكره ابن جنى فى كتاب الحصاصن . ثم ذكر كلام ابن جنى « اهـ (١) هذا صدر بيت لعمر بن معديكرب الزبيدى ، وعجزه :

\* إِذَا أَنَا لَمْ أَطْعَمُ إِذَا الْخَيْلُ كَرَّتْ \*

وهذا هو الشاهد (رقم ٣٤٢) وقد تقدم شرحه فى باب ظن وأخواتها ؛ فارجع إلى ذلك إن شئت فى الجزء الثانى (ص ١١٢) من هذا الكتاب . والاستشهاد به ههنا فى قوله « علام » فان على الجارة لاسم الاستفهام فى هذه العبارة بمعنى اللام الدالة على التعليل ، وكأنه قد قال : لأى شيء تظن الرمح يثقل عاتق إذا كنت لا أقاتل الأقران فى وقت احتدام الحرب وشبوب نارها ؛ أى : بأى حجة أحمل السلاح إذا لم أقاتل العدو عند كراهة الخيل ؟ يريد أنه إنما يتحمل مؤنة حمل السلاح ليطعن به أقرانه .

الثامن : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله :

٥٥٤ — إِنَّ الْكَرِيمَ وَأَيُّكَ يَتَمَلِّ إن لم يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلَّمُ

٥٥٤ — نسبوا هذا البيت لبعض الأعراب ، ولم يعينوه ، ولم أقف له على تعريف يأكثر من هذا ، وهو من شواهد كتاب سيبويه ( ١ — ٤٤٣ بولاق ) ومعنى الليب لابن هشام ، في مباحث علي . وقد ذكروا قبله بيننا آخر ، وهو قوله :

إِنِّي لَسَاقِيهَا وَإِنِّي لَسَكْسِلٌ وَشَارِبٌ مِنْ مَاءِهَا وَمُغْتَسِلٌ

اللفظ : «الكريم» يطلق الكريم ويراد به مقابل اللثيم ، وهو المراد هنا « يتعمل » يتكلف العمل ويتخذ لنفسه حرفة تقوم بعيشه « يتسكل » يعتمد ويسند أموره .

المعنى : يقول : إن كريم النفس من الناس من إذا حزبه الظروف القاسية اتخذ لنفسه حرفة تقوم بحياته إذا لم يجد الذي يعتمد عليه ويكل أمور إليه .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب «الكريم» اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « وأييك » الواو حرف قسم وجر مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، أي : مقسم به مجرور بالواو ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وضمير الخطاب مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف : أي أقسم بأييك ، والجملة القسمية لا عمل لها من الإعراب معترضة بين اسم إن وخبرها « يتعمل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الكريم ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر إن « إن » حرف شرط جازم « لم » حرف نفي وجرم وقلب « يجد » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وهو فعل الشرط . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكريم « يوما » ظرف زمان متعلق بيجد منصوب بالفتحة الظاهرة « على » حرف جر زائد « من » اسم موصول مفعول به ليجد مبني على السكون في محل نصب « يتسكل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكريم ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد من الصلة إلى الموصول محذوف ، وتقدير الكلام : إن لم يجد يوما الذي يتسكل عليه . هكذا أعرب جماعة من النحاة هذا البيت . وقال قوم : مفعول يجد محذوف ، وعلی : حرف جر غير زائد ، ومن : اسم استفهام مبني على السكون في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق ببيتسكل ، ويتسكل : فعل مضارع فيه ضمير مستتر هو فاعله ، والجملة لا عمل لها استثنائية . وأصل الكلام : إن لم يجد يوما شيئاً فعلى أي شخص يتسكل ؟

الشاهد فيه : قوله « إن لم يجد يوما على من يتسكل » فان قوما من النحاة منهم أبو الفتح ابن جني قد ذهبوا إلى أن على في هذه العبارة زائدة قصد زيادتها التعويض بها عن أخرى

محدوفة ، وزعموا أن « من » التي دخلت على الزائدة عليها موصولة ، وأصل الكلام عند هؤلاء : إن لم يجد يوماً الذي يتكلم عليه ؛ حذف على الجارة للعائد إلى الاسم الموصول فتبعها حذف الضمير المتصل بها ، ثم زاد « على » قبل الموصول تعويضاً عن هذه المحدوفة ، فصار : إن لم يجد يوماً على الذي يتكلم .

وللمعروف عن سيبويه رحمه الله أنه جعله من باب حذف العائد المحرور ، ونسب هذا إلى شيخه الخليل بن أحمد . قال ( ج ١ ص ٤٤٣ بولاق ) : « وقد يجوز أن تقول : بمن تمر أمر ، وعلى من تنزل أنزل ، إذا أردت معنى عليه وبه ، وليس بحذف الكلام ، وفيه ضعف . ومثل ذلك قول الشاعر \* إن الكريم وأبيك ... البيت \* يريد يتكلم عليه ، ولكنه حذف . وهذا قول الخليل » اهـ . وقال الأعمى في شرح هذا البيت : « الشاهد فيه حذف العائد على من ، في مذهبه ، والتقدير : على من يتكلم عليه » اهـ . وفسر المازني هذا الكلام بأن سيبويه أراد أن من موصولة محرورة بعلى ، وليس على حرفاً زائداً ، والجار والمجرور يتعلقان بيجد ، وإن كان يجد في أصل وضعه يتعدى بنفسه . قال : « تقدير سيبويه صحيح جيد ؛ لأن الفعل للتعدى قد يجوز ألا يتعدى ، فكأنه قصد ذلك ثم بدا له فعداه بعلى ، كما قال الله تعالى : ( عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ ) وإنما جاز أن يحذف عليه لذكرها في أول الكلام » وأنكر أبو العباس اللبرد هذا كل الإنكار ، وجعل « من » اسم استفهام ، لا اسماً موصولاً كما ذهب إليه سيبويه ، ثم له في تخريج هذا الشاهد وجهان : أحدهما أن يكون « يجد » فعلاً مضارعاً من الوجدان ومفعوله محدوفاً ، وعلى : حرف جر أصلي ، ومن : اسم استفهام مجرور المحل بعلى ، والجار والمجرور يتعلقان بيشكل ، وكأنه قد قال : إن لم يجد يوماً شيئاً ، ثم استأنف فقال : على من يتكلم ؟ والوجه الثاني : أن يكون « يجد » فعلاً مضارعاً بمعنى يعلم ، وقد عاق عن العمل فيما بعده بسبب الاستفهام ، وكأنه قد قال : إن لم يعلم يوماً أليجاً إلى هذا فيتكلم عليه ، وتحليله : إن لم يعلم يوماً جواب هذا الاستفهام . قال الأعمى في شرح البيت بعد أن ذكر مذهب سيبويه في العبارة التي أقرناها لك : « ورد هذا اللبرد ؛ لدخول على قبل من ، وحمله على وجهين : أحدهما أن يكون من استفهماً ، ويحذف مفعول يجد ، فكأنه قال : إن لم يجد شيئاً فعلى من يتكلم ، أى : على أي الناس ، والوجه الآخر أن يكون يجد في معنى يعلم ، أى : يعتمل إن لم يعلم أعلى هذا يعينه أم على هذا . وتقريب سيبويه أقرب وأبين ، ويكون تقديم على توكيداً ، كما تقول : سأعلم على من تنزل ، وسأرى بمن تمر ، تريد سأعلم من تنزل عليه ، وسأرى من تمر به ؛ فتحذف الآخر ، وتقدم حرف الجر توكيداً وعضواً ، ويجوز أن يكون التقدير : يعتمل على من يتكلم عليه من عياله ، أى : يسعى لهم وإن لم يكن ذا جدة » اهـ . وأنت ترى أنه قد فسر في هذه العبارة كلام سيبويه

بما يتفق مع مذهب ابن جنى الذى صدرنا به هذا البحث ، وهو خلاف ما بينته به المازنى وما أشار هو إليه أول الأمر . وهذا الذى جوزته فى آخر كلامه وجه آخر غير ما ذكره سيبويه والمبرد ، وحاصله أنه جعل « على » حرفاً أصلياً دالاً على التعليل ، و « من » اسماً موصولاً مجرور المحل به ، والجار والمجرور متعلقاً بـ « على » ، والعائد إلى الموصول محذوف ، وهو مجرور بـ « على » أخرى محذوفة ، وأصل الكلام : « على » الذى يتكلم عليه ، أى : « على » الذى يتكلم عليه . ولكنك تعلم أن من شرط صحة حذف العائد المجرور أن يكون متعلق الجار للموصول مثل متعلق الجار للعائد فى المعنى والمادة ، وأن يكون الجار للعائد مثل الجار للعائد فى اللفظ والمعنى ، وليس الأمر ههنا كذلك . وقال ابن هشام فى المغنى : « الثامن من معانى على : أن تكون زائدة ، للتعويض أو غيره ، فالأول كقوله : إن الكريم وأبيك . . . البيت \* : أى : من يتكلم عليه ، فحذف عليه ، وزاد على قبل الموصول تعويضاً له ، قاله ابن جنى . وقيل : المراد إن لم يجد يوماً شيئاً ، ثم ابتداء مستفهماً ، فقال : على من يتكلم » اه . وقد عرفت أن ما نسبته لابن جنى هو كذلك قول سيبويه والخليل بن أحمد فى تفسير الأعمى له ، كما علمت أن القول الآخر الذى لم ينسبه هو أحد قولين للمبرد . والعجيب أن المحقق الرضى قد خرجته تخرجاً لا تجد أشد تعسفاً منه ؛ فإنه قد ذهب إلى أن « على » حرف جر أصلى ، وأن أصل موضعها بعد الفعل المضارع جارة للعائد إلى الموصول ، ثم قدم حرف الجر بدون مجروره على الاسم الموصول ، ثم حذف الضمير الذى كان مجروراً به ، وكأنه يعرب « من » مفعولاً به ليجد ، و « على » حرف جر ، ومجروره محذوف ، والجار والمجرور متعلق بـ « على » ، وهو من التعسف بحيث ترى ، فإنا لم نعهد تقديم الجار وحده العامل ، وإنما المجهود فى العربية تقديم الجار والمجرور جميعاً . وهو فى هذا التخرج لأبى السعادات ابن السجرى فى أماليه ، حيث يقول فى قوله تعالى : ( يَدْعُوا مَنْ ضَرَّهُ مِنْ نَفْعِهِ ) : « إن الأصل يدعو من أضره أقرب ؛ فقدمت لام التوكيد ، كما قدمت على : الراجز \* إن الكريم وأبيك . . . البيت \* مع أنها عاملة ، وأراد من يتكلم عليه . وهذا قبيح سوغته الضرورة » اه .

قال أبو رجاء غفر الله له : فتلخص لك مما ذكرناه ، أن للعلماء فى هذا الشاهد ستة - أحدها - وهو الذى ذكره الشارح هنا - أن « على » حرف جر زائد قصد به التعويض من « على » أخرى محذوفة ، و « من » اسم موصول مفعول به للفعل المتقدم ، وهذا شرح ابن جنى ، وبه فسر الأعمى كلام سيبويه عن الخليل بن أحمد ؛ والثانى والثالث - وهما تخرجان للمبرد - وملخصهما أن « على » حرف جر أصلى ، و « من » اسم استفهام مجرور المحل به ؛ والرابع - وهو تخرج الأعمى نفسه - وتلخيصه أن « على » حرف جر أصلى بمعنى التعليل ،

أى : من يتكل عليه . التاسع : الزيادة لغير تعويض ، وهو قليل ، كقوله :  
 ٥٥٥ - أَيْ اللهُ إِلَّا أَنْ سَرَحَةَ مَالِكٍ عَلَى كُلِّ أَفْنَانِ الْعِضَاءِ تَرُوقُ

و « من » اسم موصول مجرور المحل به ، والجار والمجرور يتعلق بـ « يتعمل » والخامس - وهو تخرج لسببويه في تفسير المازني - وتلخيصه أن « على » حرف جر أصلي يتعلق بـ « من » و « من » اسم موصول مجرور المحل به ، وحذف العائد المجرور به على أخرى محذوفة ؛ والسادس - وهو تخرج الرضي تبعاً لابن السجري - وتلخيصه أن « على » حرف جر أصلي والمجرور به محذوف مؤخر عن « يتكل » و « من » اسم موصول مفعول به ليجد ، فاحفظ هذا .

٥٥٥ - هذا بيت من قصيدة لحميد بن نور الهلالي الصحابي ، ومطلعها قوله :

نَأَتْ أُمَّ عَمْرٍو فَالْفُؤَادُ مَشُوقٌ يَجْنُ إِيَّهَا نَازِعًا وَيَتَوَقُّ

و بعد البيت المستشهد به ههنا قوله :

فَقَدَّذَهَبَتْ عَرَضًا ، وَمَافُوقَ طُولِهَا مِنْ السَّرْحِ إِلَّا عَشَّةٌ وَسُحُوقٌ  
 وَهَلْ أَنَا إِنْ عَلَلْتُ نَفْسِي بِسَرَحَةٍ مِنْ السَّرْحِ مَاخُودٌ عَلَى طَرِيقُ

اللفظ : « نأت » بعدت ، وتقول : نأتى فلان ينأتى نأياً - من باب فتح - إذا بعد « مشوق » اسم مفعول من شاقه يشوقه ، إذا بعث فيه الشوق إلى محبوب له « نازعا » اسم فاعل من قولهم : نزع فلان إلى كذا ينزع نزوعاً - مثل جلس يجلس جلوساً - إذا مال إليه « يتوق » يشتاق . وتقول : نأت فلان إلى فلان ، وتآقت نفسه إليه تتوق ؛ تريد اشتاق إليه وطلبته نفسه « أئى » منع « سرحة » السرحة - بفتح السين وسكون الراء - فى الأصل : الشجرة العظيمة الطويلة الساق . وكان عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قد تقدم إلى الناس أنه لا يشب رجل بامرأة إلا جلده ، فكفى حميد عن المرأة ههنا بالسرحة ، ذكره أبو الفرج الإصهاني فى أغانيه « أفنان » جمع فنن - بفتح الفاء والنون جميعاً - وهو فى الأصل : الفصن من أغصان الشجرة ، والمراد بها ههنا النساء ؛ لما بينا أنه كنى بالسرحة عن المرأة التى يتغزل فيها « العضاء » بكسر أوله - كل شجر يعظم وله شوك ، وواحدته عضاة وعضة وعضة « تروق » أصل معناه : تعجب . تقول : راقى الشيء بروقى ، تريد أعجبني يعجبني . وقال ابن هشام : المعنى المراد هنا تعلو وترتفع . وستعرف منشأ هذا التفسير وما يرد عليه .

الإعراب : « أئى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « الله » فاعل ، مرفوع بالضمه الظاهرة « إلا » أداة استثناء ملغاة لا عمل لها ، عرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أن » حرف توكيد ونصب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « سرحة » اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مالك » مضاف إليه مجرور

بالكسرة الظاهرة « على » حرف جر زائد لا يتعلق بشيء ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كل » مفعول به لتروق الآتي مقدم عليه ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وكل مضاف و « أفنان » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأفنان مضاف و « العشاء » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « تروق » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى سرحة مالك ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر أن المؤكدة . وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب مفعول به لأبي .

الشاهر فيه : قوله « على كل أفنان العشاء تروق » فإن ابن مالك رحمه الله تعالى قد ذهب إلى أن « على » في هذه العبارة حرف زائد لغير تعويض : أي أن الشاعر لم يقصد بعلى ههنا التعويض من أخرى محذوفة كما قصد ذلك صاحب الشاهد السابق في بعض تحريجاته - والسر فيما ذهب إليه ابن مالك أن « تروق » فعل يتعدى بنفسه فلا يحتاج إلى حرف يصل إلى المفعول به بواسطته . تقول : رافق بروقي . وكذلك ماهو بمعناه - وهو أعجب - تقول : أعجبنى يعجبنى . وقد أنكر عليه ذلك أبو حيان حيث يقول : « نص سيبويه على أن عن وطى لايزادان . وقال ابن مالك : تزايد على ، وأنشد ❖ أفي الله إلا أن ... البيت ❖ قال : زاد على ؛ لأن راق متعدية ... ولم يكف ابن مالك أن استدل بشيء - محتمل مخالف لنص سيبويه حتى قال : ويجوز عندي أن يعامل بهذه المعاملة : من ، واللام ، وإلى ، وفي ؛ قياسا على : عن ، وطى ، والباء ؛ فيقال : عرفت ممن عجبت ، ولمن قلت ، وإلى من أدبت ، وفيمن رغبت . والأصل عرفت من عجبت منه ، ومن قلت له ، ومن أدبت إليه ، ومن رغبت فيه ، خذف ما بعد من وزيد قبلها عوضا . وما أجازته ليس بصحيح ، ولو استدل بشيء لا يحتمل التأويل - لكان من القلة بحيث لا يقاس عليه » اه . وكذلك ابن هشام لم يراض ما ذهب إليه ابن مالك بوجه عام ، ولم يراض ما ذهب إليه في هذا البيت بخصوصه ، ورأى أن « تروق » ليس باقيا على معناه ، بل للراد به معنى تعلق وترفع ، وطى هذا يكون « على » حرف جر أصليا ، ومعناه الاستعلاء ، والجار والمجرور يتعلق بتروق . قال في مباحث على : « وأما زيادة على لغير التعويض فكقول حميد بن ثور ❖ أفي الله ... البيت ❖ قاله ابن مالك ، وفيه نظر ؛ لأن راقه الشيء بمعنى أعجبه ، ولا معنى له هنا ، وإنما الراد تعلق وترفع » اه ، وهذا الكلام هو الذي استقى منه الشارح هنا عبارته . قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : والسر فيما ذهب إليه ابن هشام أنه أبقى السرحة على أصل معناها كما أبقى الأفنان على أصل معناها ، ولهذا رأى أنه لا معنى لكون السرحة تروق وتعجب الأفنان . ولو أنه قد فطن إلى أن السرحة في هذا البيت كناية عن امرأة يتغزل فيها الشاعر وأن

وفيه نظر . العاشر : الاستدراك والإضراب ، كقوله :

٥٥٦ - بِكُلِّ تَدَاوِينَا فَلَمْ يُشْفَ مَا بِنَا عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ  
عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ لَيْسَ بِنَافِعٍ إِذَا كَانَ مِنْ تَهْوَاهُ لَيْسَ بذي وَدِّ

الأفنان كناية عن النساء لما استبعد ذلك ؛ لأن المرأة قد تروق وتعجب النساء ، بل التعبير عن حسنها وجمالها بأنها تعجب كل النساء وتروقهن من أبلغ ما يدل على ذلك المعنى ؛ لأن من شأن النساء للغيرة من الحسنة وعدم الاعتراف لها بالجمال ، فإذا أقررن لها به كان ذلك دليلاً على أنهم لم يجدن فيها من عيب يتخذنه ذريعة لإنكار محاسنها . نعم يبقى بعد ذلك أن يقال : إن هذا التخرج الذي ذكره ابن مالك - وإن يكن تخرجاً صحيحاً لاغبار عليه - ليس متعيناً في البيت ، بل البيت يحتمله ويحتمل غيره ، مع بقاء معنى السرحة والأفنان على ما أراده ابن مالك ، وذلك بأن يضمن « يروق » معنى فعل يتعدى بعلى كتفضل أو تزيد ، وإذا كان الكلام محتملاً لهذين الوجهين لم يصلح لأن يستدل به على أحدهما ، ولعل هذا هو ماعناه أبو حيان في نقده لابن مالك بأنه استدل بشيء محتمل .

٥٥٦ - يروي هذان البيتان في قصيدة طويلة لعبد الله بن الدمينية ، أحد بني عامر ابن نيم الله ، وهو أحد شعراء الحماسة ، ومطلع قصيدة ابن الدمينية قوله :

أَلَا يَا صَبَاً نَجِدُ مَتَى هَجَّتْ مِنْ نَجْدٍ ؟ لَقَدْ زَادَنِي مَسْرَاكِ وَجَدًا عَلَى وَجْدٍ  
وقبل البيتين المستشهد بهما هنا قوله :

أَنَّ هَتَفَتْ وَرَقَاهُ فِي رَوْتِقِ الضَّحَى عَلَى فَنَنْ غَضَّ النَّبَاتِ مِنَ الرَّتْدِ  
بَكَيْتَ كَمَا يَبْكِي الْوَلِيدُ لَمْ تَكُنْ جَزُوعًا وَأَبْدَيْتَ الَّذِي لَمْ تَكُنْ تُبْدِي  
وَقَدْ زَعَمُوا أَنْ الْمُحِبِّ إِذَا دَنَا عَمَلٌ ، وَأَنَّ النَّأْيَ يُشْفِي مِنَ الْوَجْدِ

وانظر معاهد التنصيص للعباسي (ص ٧٨ بولاق) وقد وقعت بعض الأبيات التي تروى لابن الدمينية في قصيدة أخرى من رويها رواها أبو علي القالي في ذيل أماليه (ص ١٠٥ بولاق) ونسبها ليزيد بن الطثرية ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَلَا يَا صَبَاً نَجِدُ لَقَدْ هَجَّتْ مِنْ نَجْدٍ فَوَيْحٌ لِي مَسْرَاكِ وَجَدًا عَلَى وَجْدٍ  
أَلَا هَلْ مِنْ الْبَيْنِ الْمَفْرَقِ مِنْ بَدِّ وَهَلْ لِلْيَالِ قَدْ تَسَلَّفَنَ مِنْ رَدِّ  
وَهَلْ مِثْلُ أَيَّامِي بِنَعْفِ سُوَيْقَةٍ رَوَّاجِعَ أَيَّامٍ كَمَا كُنَّ بِالسَّعْدِ

ووقع في هذه القصيدة البيت الأول من البيتين المستشهد بهما والبيت المتقدم عليه ، وبعدهما قوله :

هَوَايَ بِهَذَا الْغَوْرِ غَوْرٌ تَهَامَسَةٍ وَلَيْسَ بِهَذَا الْجُلُوسِ مِنْ مُسْتَوَى نَجْدٍ



اللفظة : « بكل تداوينا » اتخذناه دواء ، والدواء : العلاج « يشف » مضارع مبني للجهول من الشفاء ، وهو زوال العلة وانقطاع السقم ، وقد أراد هنا يشفي معنى يزول ، ألا ترى أنه أسنده إلى « ما بنا » وما به هو مرض العشق ، والذي يشفي على الحقيقة هو العاشق نفسه لا مرضه ؟ « تهواه » تعشقه وتحبه « ود » بتثنية الواو - هو المحبة .

المعنى : إنني عالجت قلبي بالأمرين جميعا : بالقرب من الحبيب ، وبالبعد عنه ، فلم يزدني القرب إلا تدها ، ولم يقدني البعد إلا تولها ، ولم يذهب عني ما نزل بي من الشفب به ، ولم أبرأ من الهيام ، ثم تدارك ما فرط منه فذكر أن القرب مع . أنه يشارك البعد في إذكاء لهب الغرام خير من البعد ، ثم استدرك على نفسه بأنه لا فائدة من القرب ما لم يبادل الحبيب ودا بود وعبية عجيبة .

الإعراب : « بكل » جار ومجرور متعلق بتداوينا الآتي « تداوينا » فعل ماض وفاعله « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « يشف » فعل مضارع مبني للجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها « ما » اسم موصول نائب فاعل يشف مبني على السكون في محل رفع « بنا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول « على » حرف جر معناه الاستدراك مبني على السكون لا محل له « أن » حرف توكيد ونصب « قرب » اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف و « الدار » مضاف إليه « خير » خبر أن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأن مع مادخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بعلى « من البعد » جار ومجرور متعلق بخبر « على » حرف جر دال على الاستدراك كالسابق « أن » حرف توكيد ونصب « قرب » اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الدار » مضاف إليه « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قرب الدار « بنافع » الباء حرف جر زائد ، نافع : خير ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة خبر أن « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشروطه منصوب بجوابه « كان » فعل ماض ناقص « من » اسم موصول مبني على السكون في محل رفع اسم كان « تهواه » تهوى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائب العائد إلى الاسم الموصول مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها صلة الموصول ، والعائد هو الضمير الواقع مفعولا « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من تهواه « بندي » الباء حرف جر زائد ، ذي : خبر ليس ، وهو مضاف و « ود » مضاف إليه ، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل نصب خبر كان ،

(بِعَنَ تَجَاوَزَا عَنِّي مَن قَدْ فَطِنَ . وَقَدْ تَجَبَّى) عن (مَوْضِعَ بَعْدُ وَ) موضع (عَلَى \* كَمَا  
عَلَى مَوْضِعَ عَن قَدْ جُجَلَا) كما رأيت .

وجملة معاني عن عشرة أيضا ، اقتصر منها الناظم على هذه الثلاثة . الأول : المَجَاوِزَةُ ،  
وهي الأصل فيها ، ولم يذكر البصريون سواه ، نحو : سَافَرْتُ عَنِ الْبَلَدِ ، وَرَغِبْتُ عَنْ كَذَا .  
الثاني : البَعْدِيَّةُ - وهو المشار إليه بقوله : وَقَدْ تَجَبَّى مَوْضِعَ بَعْدُ - نحو : «عَمَّا قَلِيلٍ  
لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ» «لَتَرَ كِبْنَ طَبَقًا عَن طَبَقٍ» أي : حالا بعد حال . الثالث : الاستملاء  
كلمي ، نحو : «فَأِنَّمَا يَبْجَلُ عَن نَفْسِهِ» وقوله :

٥٥٧ - لَاهِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبٍ عَنِّي وَلَا أَنْتَ دَيَّانِي فَتَحْزُونِي

وجملة كان واسمه وخبره في محل جر باضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سباق الكلام ،  
وتقدير الكلام : إذا كان من تهواه ليس بندي ود فليس قرب الدار ناعما .

الشاهد فيه : قوله «على أن قرب الدار خير من البعد» وقوله «على أن قرب الدار ليس  
بنافع» فان على في هاتين العبارتين حرف جر دال على الاستدراك ؛ والاستدراك هو إتباع  
كلام سابق بنق ما يتوهم ثبوته أو باثبات ما يتوهم نفيه ، والشاعر لما قال : بكل من القرب والبعد  
تداوينا فلم يشف ما بنا ؛ توهم أن ليس في القرب شفاء ، فتق ذلك بقوله : على أن قرب الدار  
خير من البعد ، يريد أن فيه بعض الشفاء لنفسه . ثم توهم أن في قوله «أن قرب الدار خير من البعد»  
ما يدل على أن القرب خير من البعد بكل حال فاستدرك عليه بقوله «على أن قرب الدار ليس  
بنافع - إلخ» يريد أن القرب إنما يكون خيرا من البعد حين يجازيك الحبيب على مودتك .  
ومثل هذا الشاهد فيما ذكر من دلالة على الجارة على الاستدراك والاضراب قول  
أبي خراش الهذلي :

فَوَاللَّهِ لَا أَنْسَى قَتِيلًا رَزْتُهُ بِجَانِبِ قَوْسِي مَا بَقِيَتْ عَلَى الْأَرْضِ  
عَلَى أَهْلِهَا تَعْفُو الْكُلُومُ ، وَإِنَّمَا يُوَكَّلُ بِالْأُدْنَى وَإِنْ جَلَّ مَا يَمْضِي

فانه لما قال أولا «لأنسى قتيلا رزته بجانب قوسي» أومأ أن ذلك شأنه الذي لا يفارقه ، فاستدرك  
على ذلك بقوله «على أنها تعفو الكلوم» أي : ولكن العادة جارية بأن ينسى الإنسان مصائبه  
التي يطول عليها العهد . ومثل ذلك قولك : فلان لا يدخل الجنة لسوء صنيعه على أنه لا ييأس  
من رحمة الله .

٥٥٧ - هذا بيت من قصيدة طويلة لدى الأصعب العدواني يقولها في عتاب ابن عم له ،

وقد رواها غير واحد من حملة الأدب ورواته ، ومنهم أبو علي القالي في أماليه (ج ١ ص ٢٥٩ بولاق) وأول هذه القصيدة في رواية القالي عن ابن الأنباري قوله :

يَا مَنْ لِقَلْبٍ طَوِيلِ الْبَثِّ مَحْزُونِ      أَمْسَى تَذَكَّرَ رِيًّا أُمَّ هُرُونِ  
 أَمْسَى تَذَكَّرَ هَآمِنٍ بَعْدَ مَا شَحَطْتُ      وَالْدَّهْرُ ذُو غِلْظَةٍ حِينًا وَذُو لِينِ  
 فَإِنْ يَكُنْ حُبُّهَا أَمْسَى لَنَا شَجْنَا      وَأَصْبَحَ الْوَأْيُ مِنْهَا لَا يُوَانِنِي  
 فَقَدْ غَنِينَا وَشَمِلُ الدَّارِ يَجْمَعُنَا      أَطِيعُ رِيًّا وَرِيًّا لَا تُعَاصِنِي  
 تَرَمِي الْوُشَاةَ فَلَا تُحْطِي مَقَاتِلَهُمْ      بِصَادِقٍ مِنْ صَفَاءِ الْوُدِّ مَكْنُونِ  
 وَلِي ابْنُ عَمٍّ عَلَى مَا كَانَ مِنْ خُلُقٍ      مُخْتَلِفَانِ فَأَقْبَلِيهِ وَيَقْلِبِي  
 أَزْرَى بِنَا أَنْتَا شَالَتْ نَعَامَتُنَا      فَخَالَنِي دُونَهُ بَلْ خَلْتَهُ دُونِي  
 لَاهِ ابْنِ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ      عَنِّي وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَخْزُونِي  
 وَلَا تَقْوَتْ عِيَالِي يَوْمَ مَسْغَبَةٍ      وَلَا بِنَفْسِكَ فِي الْعِرَاءِ تَكْفِينِي  
 فَإِنْ تُرِدْ عَرَضَ الدُّنْيَا مَمْنَقَصَتِي      فَإِنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ يُشْجِينِي

وقال أبو علي قبل إنشاده هذه القصيدة : « وقرأت علي أبي بكر بن دريد قصيدة ذي الأصبع العدواني - واسمه حرثان بن محرث - وأملاها علينا الأخفش ، وأولها في الروايتين :

\* ولي ابن عم علي ما كان من خلق \* وقرأنا علي أبي بكر بن الأنباري فزادنا عن أبيه عن أحمد بن عبيد قبل هذا البيت الأول أبيانا أولها ... ثم ساق القصيدة « اه ، وقد رواها المفضل الضبي في الفضليات كما رواها ابن دريد والأخفش ، وقد رواها الأنباري في شرح الفضليات كرواية ابن الأنباري ، وهي نفسها التي رويت لأبي علي .

اللفظ : « لاه ابن عمك » اعلم أن الأصل أنهم يقولون : لله أنت ، والله أبوك ، والله ابن عمك - ثلاث لامات : الأولى لام الجر ، والثانية لام التعريف ، والثالثة لام هي فاء الكلمة باعتبار اشتقاق هذا الاسم من « ل ي ه » - وقد يقولون : لاه أبوك ، ولاه ابن عمك - بلام واحدة - وقد اختلف العلماء في الساقط من اللامات حينئذ والباقي منها : فذهب سيبويه رحمه الله إلى أن الم حذف لام الجر ولام التعريف جميعا والباقية هي فاء الكلمة ؛ ودليله على ذلك أن اللام الباقية مفتوحة والتي كانت كذلك قبل الحذف هي الفاء ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن الم حذف لام التعريف واللام التي هي فاء الكلمة والباقية هي لام الجر ؛ واعتذر عن فتحها مع أن الأصل

في لام الجر أنها مكسورة بأنها إنما فتحت لثلاث تعود الألف التي هي عين الكلمة ياء ، واحتج لما ذهب إليه بأن الجر في آخر الكلمة لابد أن يكون له عامل اقتضاه ، ونحن نعلم أن حرف الجر لا يحذف ويبقى عمله . ورد ابن السجري في أماليه ما ذهب إليه أبو العباس المبرد بقوله : « ولا يجوز أن تكون اللام في لاه لام الجر وفتحت لمجاورتها للألف ، كما زعم بعض النحويين ؛ لأنهم قالوا : لحي أبوك ، بمعنى لله أبوك ، ففتحوا اللام ولا مانع لها من الكسر في لحي أبوك ، لو كانت لام الجر ، وإنما يفتحون لام الجر مع المضمرة في نحو لك ولنا ، وفتحوها في الاستغاثة إذا دخلت على الاسم المستغاث به لأنه أشبه الضمير من حيث كان منادى ، والمنادى محل محل الكاف من نحو أدعوك . فان قيل : فكيف يتصل الاسم بالاسم في قوله لاه ابن عمك بغير واسطة ، وإنما يتصل الاسم بالاسم في نحو لله زيد ولا تخيك نوب بواسطة اللام ؟ فالجواب أن اللام أوصلت الاسم بالاسم وهي مقدره كما تحملت الجر وهي مقدره » اه . وقوله في بيت الشاهد « لا أفضلت في حسب عني » يقال : أفضلت على فلان ؛ إذا أوليته فضلا وأنعمت عليه به ، ويقال : أعطى فلان وأفضل على كذا ؛ يعني زاد عليه فضلا ، ويقال : أفضل فلان ؛ أي صار ذا فضل في نفسه . وأفضل في المعنيين الأول والثاني يتعدى بعلى كما ترى ، وفي المعنى الثالث من أفعال السجيا لا يتعدى بشيء . وقد كان مقتضى الظاهر أن يقول : لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عنه ، لكنه لما كان يريد بابن العم نفسه التفت من الغيبة التي هي مقتضى الظاهر إلى التسكيم . والحسب : ما بعده الإنسان من مآثر نفسه . والديان : فعال من الدين بمعنى الجزاء ، ويراد بالديان القيم بالأمر المجازي به ، وتخزوني : مضارع خزاه يخزوه خزوا ، ومعناه ساسه وقهره وغلب عليه ، وأما الفعل الدال على المهون من هذه المادة فخرى يخزى بوزان رضى رضى ، وهو لازم .

المعنى : لله ابن عمك الذي ساواك في الحسب ومائك في الشرف فليس لك فضل عليه فتفتخر به ولا أنت مالك أمره فقسوسه وتصرفه على إرادتك وحكمك .

الإعراب : « لاه » مجرور بحرف جر مقدر ، والأصل : لله ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ابن » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وعم من « عمك » مضاف إليه ، وعم مضاف وضمير الخطاب مضاف إليه « لا » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أفضلت » فعل ماض وفاعله « في حسب » جار ومجرور متعلق بأفضل « عني » جار ومجرور متعلق بأفضل أيضا ، وسند ذكر لك وجه آخر من وجوه إعراب هذه العبارة في بيان الاستشهاد بالبيت « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف نفي « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « ديانى » ديان : خبر المبتدأ مرفوع بضممة مقدره على ما قبل ياء التسكيم منع من ظهورها حركة النسابة ، وهو مضاف وياء التسكيم مضاف إليه « فتخزوني » الفاء حرف عطف ، تخزوني : فعل

مضارع مرفوع بضمه مقدره على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ، وجملة المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : ولا أنت ديانى فأنت تخزوني ، وسندك لك وجهها آخر من الإعراب في بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد في : في هذا البيت ثلاثة شواهد من شواهد النحو :

أما الشاهد الأول ففي قوله « لاه ابن عمك » حيث حذف حرف الجر وأبقى عمله ، والذي سوغ ذلك في هذه الكلمة كثرة الاستعمال ، والأصل : لله ابن عمك . ولا يتم الاستشهاد بهذه العبارة على هذا إلا بعد تسليم شيئين : أولهما أن يكون قوله « ابن عمك » مرفوعا ؛ فيكون الجار المقدر ومجروره خبرا مقدما ، والاسم المرفوع بعده مبتدأ مؤخرا ؛ وثانئهما أن يكون تقدير الكلام على ما ذهب إليه سيبويه من أن المحذوف هو لام الجر ولام التعريف ، فأما إن رجحنا ما ذهب إليه أبو العباس المبرد من أن المحذوف هو لام التعريف وفاء الكلمة فان الاستشهاد بهذه العبارة يسقط . وقد بينا لك القولين في لغة الشاهد بيانا لا تحسبك تحتاج بعده إلى شيء ، ورجحنا لك مذهب سيبويه وذكرنا وجوه ترجيحه . وهذا الوجه هو الذي أعر بنا البيت على مقتضاه ، وليس الاستشهاد بهذه الكلمة مقصودا للشارح ههنا . ومن النحاة من قال : الرواية بجر « ابن عمك » والمحذوف حرف القسم و « لاه » مقسم به مجرور ، وهو مضاف و « ابن » بالجر مضاف إليه ، وجملة « لا أفضلت في حسب » لا محل لها جواب القسم ، وكأنه قد قال : وإله ابن عمك لا أفضلت إلخ . ذكر ذلك الأنباري في شرح المفضليات .

وأما الشاهد الثاني ففي قوله « لا أفضلت في حسي عنى » فان الشارح رحمه الله قد ذكر أن « عن » في هذه العبارة للاستعلاء بمنزلة على ، وهو في هذا تابع لابن هشام في معنى اللبيب حيث يقول في مباحث عن : « الثالث من معاني عن الاستعلاء ، نحو ( فأنما يبخل عن نفسه ) وقول ذى الأصبع \* لاه ابن عمك .. البيت \* أى : لله ابن عمك لا أفضلت في حسب على ولا أنت مالكي فتسوسني ؛ لأن المعروف أن يقال : أفضلت عليه » اه . وقد سبقهما إلى ذلك ابن السكيت في إصلاح المنطق وابن قتيبة في أدب الكاتب . وجوز المحقق الرضى هذا الوجه ووجهها آخر ، وهو أن يكون « عن » باقيا على أصل معناه ، ويكون الشاعر قد ضمن « أفضلت » معنى تجاوزت قال ( ٢ - ٣١٨ ) : « وقوله : \* لاه ابن عمك ... البيت \* يجوز أن يكون أفضلت مضمنا معنى تجاوزت في الفضل ، وأن يجعل عن بمعنى على » اه ، وقد سبقه إلى ذلك ابن السيد في شرح أدب الكاتب حيث يقول : « وقد يجوز أن يكون من قولهم : أفضل الرجل ؛ إذا صار ذا فضل في نفسه ؛ فيكون معناه : ليس لك فضل تنفرد به عنى وتحوزه دونى ؛

الرابع: التعليل ، نحو: « وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ » « وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَّهَا إِيَّاهُ » . الخامس : الظرفية ، كقوله :  
 ٥٥٨ — وَأَسِ سِرَاةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيَتْهُمْ وَلَا تَنْكُ عَنْ سَحْلِ الرَّبَاعَةِ وَإِنِّيَا

ف تكون عن هنا واقعة موقعها غير مبدلة من على « اه . وقد روى هذه العبارة صاحب الأغاني  
 « لا أفضلت في حسب شينا » وعلى هذه الرواية لا شاهد في البيت .

وأما الشاهد الثالث في قوله « ولا أنت ديانى فتخزوني » فإنه يجوز في الفعل المضارع الواقع  
 بعد الفاء في هذه العبارة الرفع على أن تكون جملته خبرا لمبتدأ محذوف ، وتكون جملة المبتدأ  
 وخبره معطوفة على الجملة السابقة ، كما يجوز في هذا للضارع النصب بأن الضميمة بعد الفاء في  
 جواب النفي ، ويكون نصبه بفتحة مقدرة على الواو إجراء للعنصوب مجرى المرفوع كما في قوله :  
 \* أْبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوَ بِأُمَّمْ وَلَا أَبِ \* \*

وقد مضى شرحه في باب العرب والمبنى في أوائل الكتاب ( انظر الجزء الأول ص ٧٧ ) قال  
 الدماميني : « يحتمل الرفع والنصب في فتخزوني كما يحتملها نحو ما تأتينا فتحدثنا : أى ولا أنت  
 مالكي فأنت تسوسني ، أو ليس ملك فسياسة ، وعلى تقدير النصب فالفتحة مقدرة كما في قوله :  
 \* أْبَى اللهُ أَنْ أَسْمُوَ بِأُمَّمْ وَلَا أَبِ \* \* وليس بضرورة ، وقد قرئ في الشواذ: ( إِلَّا أَنْ

يَعْمُونَ أَوْ يَعْمُوا الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النَّكَاحِ ) باسكان الواو من ( يَعْمُوا الَّذِي ) « اه .  
 ٥٥٨ — هذا بيت من قصيدة تنسب إلى الأعشى ميمون بن قيس ، وأولها قوله :

ذَرِيْنِي لِكِ الْوَيْلَاتِ آتِي الْعَوَانِيَا	مَتَى كُنْتُ زَرْعًا أَسُوْقُ السَّوَانِيَا
سَأَوْصِي بِصِيْرٍ إِنْ دَنَوْتُ مِنَ الْبَلِيَا	وَكُلُّ أَمْرِي يَوْمًا سَيُصْبِحُ فَانِيَا
بِأَنْ لَا تُدَانَ أَلُوْدٌ مِنْ مُتْبَاعِدِي	وَلَا تُنْأَى إِنْ أَمْسَى بِفَرْبِكَ رَاضِيَا
وَإِنْ بَسْرٌ يَوْمًا أَحَالَ بِوَجْهِهِ	عَلَيْكَ فَحَلَّ عَنْهُ وَإِنْ كُنْتَ دَانِيَا
وَأَسِ سِرَاةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيَتْهُمْ	وَلَا تَنْكُ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :
وَرَبِّكَ لَا تُشْرِكْ بِهِ إِنْ شَرِكُهُ	يَحْطُ مِنْ الْخَيْرَاتِ تِلْكَ الْبَوَاقِيَا
وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا	كَفَى بِكَلَامِ اللهِ عَنْ ذَلِكَ نَاهِيَا
وَلَا تَعِدَنَّ النَّاسَ مَا لَسْتَ مُنْجِرًا	وَلَا تَشْتَمَنَّ جَارًا لَطِيْفًا مُصَافِيَا
وَلَا تَزْهَدَنَّ فِي وَصْلِ أَهْلِ قَرَابَةِ	وَلَا تَنْكُ سَبْعًا فِي الْعَشِيْرَةِ عَادِيَا

وَلَا تَحْسُدِ الْمُؤْمِنِينَ وَإِنْ كَانَ ذَا عَنِیْ وَلَا تَجْفُوهُ إِنْ كُنْتَ فِي أَسْمَالٍ غَائِبًا  
وَجَارَةَ حَنْبِ الْبَيْتِ لَا تَبْعِ سِرَّهَا فَإِنَّكَ لَا تَخْفِي مِنْ اللَّهِ خَافِيًا

اللفظة: «آس» يقال: آساه بماله مواساة؛ إذا جعله أسوة لنفسه فيه، والمراد أعظمهم من مالك، واجعل لهم فيه حقا كما لك فيه حق «سراة» بفتح السين والراء المهملتين - جمع سرى - وهو الرئيس، قال الفيومي في الصباح: «وهو جمع عزيز لا يكاد يوجد له نظير؛ لأنه لا يجمع فعيل على فعلة» اه يريد أن الذي يجمع على فعلة من الأوصاف التي بمعنى اسم الفاعل هو فاعل الصحيح اللام نحو كافر وكفرة وفاجر وفجرة وفاسق وفسقة وكاتب وكتبة. وقد جعل صاحب القاموس السراة اسم جمع لذلك «الحى» القميبة «الرباعة» بكسر الراء، بزنة الكتابة - قيل: هو رهط الرجل، وقيل: هو نجوم الجملة. قال السيوطي: «رباعة الرجل: غنذه التي هو منها» يقول: إذا حملوا دية أو غرموا مغربا فاحمل معهم ولا تقصر؛ فإذا جعلت الرباعة بمعنى رهط الرجل كانت إضافة حمل إلى الرباعة من إضافة المصدر إلى فاعله: أى لا تكن وانيا عما يتحملة قومك من الغارم، وإذا جعلت الرباعة بمعنى نجوم الجملة كانت إضافة حمل إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله: أى لا تكن وانيا عن أن تتحمل المال الذى يتحملة قومك «وانيا» اسم فاعل من قولهم: وفى الرجل فى الأمر بنى - من باب وعد يعد - إذا فتر وضعف عن احتماله. الإعراب: «آس» فعل أمر، مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «سراة» مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و«الحى» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «حيث» ظرف مكان متعلق بآس مبنى على الضم فى محل نصب «لقيمهم» فعل ماض وفاعله ومفعوله، والجملة فى محل جر بإضافة حيث إليها «ولا» الواو حرف عطف، لا: ناهية «تك» فعل مضارع ناقص مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «عن» حرف جر بمعنى فى «حمل» مجرور به، والجار والمجرور متعلق بقوله وانيا الآتى، وهو مضاف و«الرباعة» مضاف إليه «وانيا» خبر تكن، والجملة من تكن الناقصة واسمها وخبرها معطوفة على جملة آس سراة الحى.

الشاهد فيه: قوله «عن حمل الرباعة وانيا» فإن «عن» الجارة فى هذا الموضع بمعنى فى الدالة على الظرفية، والسر فى هذا أن وفى بنى إنما يتعدى إلى المفعول به بنى، ألا ترى إلى قوله تعالى: (وَلَا تَنبِيَا فِي ذِكْرِى)؟ هذا بيان كلام الشارح. والذى ذهب إليه من أن «عن» فى هذا البيت بمعنى «فى» مبنى على أن «وانيا» الذى تعلق به الجار والمجرور مأخوذ من مصدر قولهم: وفى الرجل فى الأمر بنى؛ إذا دخل فيه وفترت همته عن المضى فيه وإتمامه، وهو أحد

السادس : موافقة من ، نحو : « وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ » « أُولَئِكَ الَّذِينَ يُتَقَبَّلُ عَنْهُمْ أَحْسَنُ مَا عَمِلُوا » . السابع : موافقة الباء ، نحو : « وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى » ، والظاهر أنها على حقيقتها ، وأن المعنى وما يصدر قوله عن الهوى . الثامن : الاستعانة ، قاله الناظم ، ومثل له بنحو : رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ ؛ لأنهم يقولون : رَمَيْتُ بِالْقَوْسِ ، وفيه رد على الحريري في إنكاره أن يقال ذلك إلا إذا كانت القوس هي المرمية . التاسع : البدل ، نحو : « وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا » ، وفي الحديث : صُوِيَ عَنِ أُمَّكَ . العاشر : الزيادة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله :

٥٥٩ - أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسُ أُنَاهَا حَامَهَا فَهَلَّا لَتَى عَنْ يَمِينِ جَنْبِكَ تَدْفَعُ

معنيين يحتملهما اللفظ ، والآخر أن يكون « وانيا » مشتقا من مصدر قولهم : ونى الرجل عن كذا نين ؛ إذا تجاوزه ولم يدخل فيه بته . وقد ذهب الدماميني - وتبعه العلامة الصبان - إلى أن المراد من قول الشاعر « ولا تك عن حمل الرابطة وانيا » هو المعنى الثاني ؛ فيكون الاستشهاد بالبيت على هذا فاسدا ، قال الدماميني : « قيل : وعن في البيت بمعنى في أى ولا تك وانيا في حمل الرابطة ؛ بدليل قوله تعالى : ( وَلَا تَدْبِثُ فِي ذِكْرِي ) فمدى فعل الونى بنى فيحمل ما في البيت عليه ، والظاهر الفرق بين التعديتين ؛ فلا يتأتى الحمل ، وذلك أن معنى ونى عن كذا : جاوزه ولم يدخل فيه ؛ فيكون معنى ما في البيت : لا تك متجاوزا عن الحمل غير داخل فيه ، ومعنى ونى في الأمر : دخل فيه وفتر ، وليس هذا المراد من البيت بأن يكون خطابا لمن تحمل وفتر في الإعطاء ، وإنما هو تكليف لمن لم يتحمل أن يتحمل ؛ فالعنيان متغايران ؛ فكيف يحمل أحدهما على الآخر » اه بحروفه . وذكر شمس الدين الإنبائي أنه لمانع من حمل البيت على معنى الدخول مع الفتور ويكون المعنى الآخر - وهو النهى عن عدم الدخول أصلا - منبها عنه بالالتزام ؛ قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وبعد تسليم ما ذكره شمس الدين الإنبائي من صحة حمل البيت على المعنى الذى يجوز جعل « عن » بمعنى « فى » لا نرى أن نحمله عليه ، ووجه ذلك أن الأصل فى كل كلمة أن تدل على معناها ولا تتحمل على المجاز إلا بقريضة مانعة من إرادة أصل المعنى ، ثم يبقى أن البيت لا يصلح للاستدلال به على ما ذكر لاحتماله وجها آخر احتمالا أقرب مما يراد حمله عليه .

٥٥٩ - هذا ثالث ثلاثة أبيات رواها أبو على القالى فى ذيل الأمالى (ص ١٠٦ بولاق)

ونسبها إلى رجل من محارب يعزى ابن عمه فى ولد له مات . وهاك هذه الأبيات :

وَإِنَّ أَخَاكَ الْكَارَةَ الْوَرْدِ وَارِدٌ وَإِنَّكَ مَرَأَى مِنْ أُخِيكَ وَمَسْمَعٌ



وَإِنَّكَ لَا تَدْرِي بِأَيِّ بَلَدَةٍ صَدَاكَ وَلَا عَنْ أَيِّ جَنْبَيْكَ تُصْرَعُ  
أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامَهَا فَهَلَّا لَتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

وقد رويت خمسة أبيات لزيد بن رزين بن الملوح أخى بنى مر بن بكر - وهو شاعر فارس -  
وفيهما هذه الأبيات التي رواها أبو علي ومنها البيت المستشهد به ، وهماك هذه الأبيات :

وَإِنْ أَخَاكَ الْكَارَةَ الْوَرْدِ وَارِدٌ وَإِنَّكَ مَرَأَى مِنْ أَخِيكَ وَمَسْمَعُ  
وَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أِبَالْمَكْتِ تَبْتَعِي نَجَاحَ الَّذِي حَاوَلْتَ أَمْ تَنْسَرَعُ  
وَإِنَّكَ لَا تَدْرِي أَشَيْءٌ نُجِيهُهُ أَمْ آخِرُ مِمَّا تَكْرَهُ النَّفْسُ أَنْفَعُ  
وَإِنَّكَ لَا تَدْرِي بِأَيِّ بَلَدَةٍ صَدَاكَ وَلَا عَنْ أَيِّ جَنْبَيْكَ تُصْرَعُ  
أَتَجْزَعُ إِنْ نَفْسٌ أَتَاهَا حِمَامَهَا فَهَلَّا لَتِي عَنْ بَيْنِ جَنْبَيْكَ تَدْفَعُ

اللفظ : « أتجزع » تقول : جزع فلان يجزع جزعا - بوزان فرح يفرح فرحا - إذا اشتد  
حزنه وظهرت عليه آثاره « حمامها » الحمام - بكسر الحاء ، بزنة كتاب - الموت .

المعنى : يقول : أيشتد حزنك وتظهر عليك آثار الأسف والأسى إذا وقع الموت بنفس آتى  
أجلها وانقضت مدتها ؟ وهل أنت قادر على أن تدفع الموت عن نفسك التي بين جنبيك ؟ ينكر  
عليه ما وقع فيه من الجزع مع عجزه عن رد المقدر .

الإعراب : « أتجزع » الهمزة حرف دال على الاستفهام الإنكارى مبنى على الفتح لا محل  
له من الإعراب ، تجزع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا  
تقديره أنت « إن » بكسر الهمزة - حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له « نفس »  
فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : أتجزع إن هلكت نفس أتاها حمامها ؛ فالتفسير  
من معنى المذكور ؛ هذا إعراب البصريين ، والفعل المحذوف هو فعل الشرط ، وجواب الشرط  
محذوف « أتاها » أتى : فعل ماض ، وضمير الغائبة العائد إلى النفس مفعول به « حمامها » حمام :  
فاعل أتى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضى  
وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب مفسرة « فهلا » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل  
له ، هلا : أداة تحضيض حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « التي » اسم موصول  
منصوب المحل بنزع الخافض « عن » حرف جر زائد مبنى على السكون لا محل له « بين » ظرف  
مكان متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها  
اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وبين مضاف و « جنبيك » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة

(شِبْهٌ بِكَافٍ وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدًّا)

أى : نجىء الكاف لمعانٍ ، وجملتها أربعة ، اقتصر منها في النظم على ثلاثة : الأول : التشبيه ، وهو الأصل فيها ، نحو : زَيْدٌ كَالْأَسَدِ . الثاني : التعليل ، نحو : « وَأَذْكَرُوهُ

عن الكسرة لأنه منى ، وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « تدفع » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت . ويجوز في « أن » التي في صدر البيت أن تكون مفتوحة المهزلة فهي مخففة من الثقيلة واسمها ضمير شأن محذوف ، ونفس : مبتدأ ، وجملة « أنها حمامها » في محل رفع خبر للمبتدأ ، وأن المخففة من الثقيلة مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل المقدره قبلها ، والجار والمجرور متعلق بتجزع ، وكأنه قد قال : أتجزع لأنه أى الحال والشأن نفس أنها أجلاها .

الشاهد فيه : قوله « التي عن بين جنبيك » فإن « عن » الجارة المذكورة في هذه العبارة زائدة للتعويض بها عن أخرى مثلها محذوفة ، وأصل الكلام : فهلا تدفع عن التي بين جنبيك ؛ فحذفت « عن » التي كانت جارة لمحل الاسم الموصول ، وزيدت « عن » أخرى بعد الموصول تعويضا عن المحذوفة ، صار : فهلا التي عن بين جنبيك . هذا بيان كلام النارج ، وهو تابع فيه لابن هشام في معنى اللبيب نقلا عن أبي الفتح بن جنى . قال ابن هشام : « العاشر من معاني عن أن تكون زائدة للتعويض من أخرى محذوفة ، كقوله \* أتجزع إن نفس ... البيت \* قال ابن جنى : أراد فهلا تدفع عن التي بين جنبيك ؛ فحذفت عن من أول الموصول وزيدت بعده » اهـ وقد علمت من مجموع ما تقدم من الشواهد التي زعم بعض النحاة في كل واحد من أن فيه حرفا زائدا للعوض من آخر محذوف أن هذه الحروف التي ورد فيها ذلك ثلاثة ، وهي : عن ، كهذا البيت الذي نحن بصدده شرحه ، وعلى ، كالشاهد ( رقم ٤٥٤ ) الذي سبق شرحه ، والباء ، كالشاهد ( رقم ٥٥٠ ) الذي سبق شرحه أيضا . وقد قاس ابن مالك رحمه الله على هذه الثلاثة أربعة أحرف أخرى ، وهي : من ، فجوز أن تقول : عرفت من عجب ، وأنت تريد : عرفت من عجب منه ، واللام ، فجوز لك أن تقول : عرفت لمن قلت ، وأنت تريد : عرفت من قلت له ، وإلى ، فجوز أن تقول : عرفت إلى من أويت ، وأنت تريد : عرفت من أويت إليه ، وفي ، فجوز لك أن تقول : عرفت فيمن رغبت ، وأنت تريد : عرفت من رغبت فيه . ومن الجرورة بالحروف الزائدة في هذه الأمثلة كلها موصولة ، وليست استفهامية . وقد عرفت أن الشواهد التي تمسكوا بها لتحتمل وجوها أخرى غير التي خرجها عليها القائل بالزيادة والتعويض ؛ فلا تبقى صالحة للاستدلال بها على ما ذهبوا إليه . على أنه لو لم يكن لكل منها تخريج غير الذي ذكروه وتمسكوا به لكانت آياتا مفردة لا تثبت بها قاعدة في موضوعها فلا تحتمل أن يقاس عليها غيرها .

كَمَا هَذَا كُمْ» أي : لهدايتكم ، وعبارته هنا وفي التسهيل تقتضى أن ذلك قليل ، ولكنه قال في شرح الكافية : ودلالاتها على التعليل كثيرة . الثالث : التوكيد ، وهي الزائدة ، نحو : « لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ » أي : ليس شيء مثله ، وقوله :

٥٦٠ - لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَأَلْمَقَى

٥٦٠ - هذا بيت من الرجز المشطور ، من أرجوزة طويبة لرؤبة بن العجاج ، والبيت من أبيات منها وصف فيها حمار الوحش وأنه الذى شبه ناقته بها فى الجلادة وسرعة العدو ، وليست فى وصف الحيل ، كما زعم العيني ، وقبل بيت الشاهد قوله :

أَحْقَبَ كَأَلْمَلْجِجٍ مِنْ طُولِ الْقَلْقِ	كَأَنَّهُ إِذْ رَاحَ مَسْلُوسُ الشَّمَقِ
نَشْرَعْنَهُ ، أَوْ أَسِيرٌ قَدْ عَتَقَ	مُنْسَرِّحًا إِلَّا ذَعَالِيْبَ الْحِرْقِ
مُنْتَجِيًا مِنْ قَصْدِهِ عَلَى وَفَى	صَاحِبَ عَادَاتٍ مِنَ الْوَرْدِ الْعَفَقِ
تَرْمِي ذِرَاعِيهِ بِمَجْتِجَاتِ الشُّوقِ	ضَرَبَ جَاوَقْدَ أَنْجَذَنِ مِنْ ذَاتِ الطُّوقِ
صَوَادِقُ الْعَقَبِ مَهَادِيبُ الْوَلَقِ	مُسْتَوِيَّاتُ الْقَدِّ كَأَلْجَنِبِ النَّسَقِ
تَحْمِيدُ عَنْ أَظْلَاهَا مِنَ الْفَرَقِ	مِنْ غَائِلَاتِ اللَّيْلِ وَالْهَوْلِ الرَّعَقِ
قُبٌّ مِنَ التَّعْدَاءِ حَقْبٌ فِي سَوَقِ	لَوَاحِقِ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَأَلْمَقَى

اللفظة : « أحقب » الأحقب : حمار الوحش ، سمي بذلك لبياض فى حقويه ، والأبنى حقباء ، على مثال أبيض وبيضاء « كالملجج » الملجج - بزنة المنبر - الخشبة التى يملج عليها القطن ليخلص من البذر ، شبه الحمار به لصلابته ولكثرة حركته واضطرابه « من طول القلق » هو الوجه الذى شبه الحمار بالملجج من جهته . والقلق : الاضطراب « كأنه إذ راح » راح : تقيض غدا ، تقول : سرحت الماشية بالغداة ، وراحت بالعشى ، وأنت تريد براحت رجعت ، يصف رجوعه إلى مأواه « مسالوس » على زنة اسم مفعول ، هو الوصف من السلاس - بالضم بزنة غراب - وهو ذهاب العقل ، وفعله ساس بالبناء للجهول ، ونظيره وزنا ومعنى جن فهو مجنون « الشمق » بفتح الشين والميم جميعا - مصدر شمق يشمق - بزنة فرح يفرح فرحا - إذا اشتد فرحه ، وقال الليث : الشمق مرح الجنون « نشرعنه » نشر - بالبناء للجهول مخفف الوسط أو مشدده - مأخوذ من النشرة - بضم فسكون - وهى رقية يعالج بها الجنون والريض ، وجملة « نشرعنه » فى محل نصب حال من الضمير المستتر فى « مسالوس الوهق » والمعنى : كأن هذا الحمار الأحقب قد أخذه الإعياء والكلال من كثرة الحركة ، فحين أراد الرجوع إلى مأواه نشط شوقا إليه فكانه مجنون نشاط قد زال

جنونه ومريض شوق قد ذهب داؤه «أو أسير قد عتق» تقول: عتق العبد - من باب ضرب - وصنفاً وصنفاً، ككتاب وكتابه، إذا صار حراً، والاسم العتق - بكسر فسكون - وأسير: معطوف على مساوس، وهذا تشبيه آخر للحجار «منسرحاً» هو حال من الضمير في راح، ومعناه الخارج من ثيابه. والدعاليب: جمع ذعابوب كعصفور، وهي أطراف الثياب، وأراد أنه قد انجرد عنه الشعر «منتحياً» تقول: انتحى، وأنحى، إذا أخذ في ناحية وجانب. والقصد: طلب شيء بهينه، أو هو استقامة الطريق، والوقف - بفتح الواو والفاء - مصدر قولك: وفق فلان في أمره؛ إذا صادفه موافقاً «صاحب عادات» حال آخر من الضمير في راح، والورد - بكسر فسكون - الاسم من قولك: وردت الإبل الماء وروداً. والنفق - بفتح العين والفاء - هو أن ترد الإبل الماء كل ساعة، وهو وصف للورد بتأويله بالمتكرر «ترعى ذراعيه - الخ» فاعل ترمى هو قوله «صوادق العقب» الآتى بعد. والجنجات: نبت له زهرة صفراء على هيئة العصفور ومنابته القيमान. وقيل: هو شبيه بالقيصوم ومنابته في الرياض. والسوق - بضم ففتح - اسم موضع ولم أقف على تعيينه. يريد أن الأحقب يسوق وأنه فهي تسير أمامه سيراً شديداً حتى إنها لتحطم هذا النبات المعروف بالجنجات فتتطاير كسره فتصيب ذراعيه «ضرجاً» مصدر ضرجت الشيء بمعنى شققته، وهو حال من الجنجات بتأويله بمشتق، فكأنه قال: ترمى الأذن ذراعي الحمار بجنجات هذا المكان حال كونه مكسوراً. وأجندن: سرن إلى النجد، وهو ما ارتفع من الأرض. وذات الطوق - بضم الطاء وفتح الواو - اسم مكان أيضاً «صوادق العقب» صوادق: جمع صادقة، والعقب - بفتح فسكون - الجرى يجيء بعد جرى. والمهاذيب: جمع مهذابة، وهي مبالغة هاذبة بمعنى مسرعة. تقول: هذب وأهذب وهاذب وهذب، إذا أسرع في طيرانه أو عدوه أو كلامه. والولق: مصدر ولق يلق - من مثال وعد يعد - إذا أسرع، وأضاف مهاذيب إلى الواو وأنه يريد أنهن سريرات العدو «مستويات القد» القد - بكسر القاف - الطريقة «كالجنب النسق» الجنب: ما تحت الإبطن إلى الكشح، والنسق: المنتظم، فعل بمعنى مفعول، يريد أن هذه الأذن كأنهن في قرب بعضهن لبعض أضلاع الجنب لا تتأخر إحداهن عن صاحبتها «تحميد عن أظلالها من الفرق» حاد عن الشيء: تنحى عنه وابتعد منه، والأظلال: جمع ظل، والفرق - بفتحتين - الخوف، وفعله فرق يفرق كفرح يفرح. وغائلات الليل: الأسد والصيد وما أشبههما. والهول: مصدرها له الأمر يهوله، إذا أفرعه. والزعق: مصدر زعق - كفرح - إذا خاف في الليل «قب» جمع قباء أو أقب، وصف من القب - بفتح القاف والباء - وهو دقة الحصر، يريد أنهن ضامرات البطون. والتعداء - بفتح فسكون - أحد مصادر عدا يعدو. والحقب: جمع حقباء أو أحقب. والسوق - بفتح السين والواو - طول

الساق ، أو غلظها ، أو حسنها . ويقال في الوصف منه : أسوق وسوقاء «لواحق الأقراب - إلخ» اللواحق : جمع لاحقة ، وهي الهزيلة الضامرة ، تقول : لحق يلحق - كسمع يسمع - إذا هزل وضمر ، والأقرب : جمع قرب - بزنة قفل أو عنق - وهو البطن ، يريد أنهم خميصات البطون . والمقق : الطول ، وقال الليث : هو الطول الفاحش في دقة .

الإعراب : «لواحق» خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هن لواحق ، وهو مضاف و «الأقرب» مضاف إليه «فيها» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «كالمقق» الكاف حرف جر زائد ، والمقق : مبتدأ مؤخر مرفوع بضممة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال من الأقراب : أي هن ضامرات البطون حال كون بطونها طويلات .

الشاهد في : قوله «كالمقق» فإن الكاف في هذه الكلمة حرف جر زائد لا يدل على معنى التشبيه . ألا ترى أن المقق هو الطول ، وأنه يقال : في فلان طول ، ولا يقال : في فلان كالطول ، وأنت تريد معنى تشبيه ما فيه بالطول ؟ وهذا التخريج الذي ذكره الشارح ههنا هو تخريج كثير من النحاة وأهل اللغة : منهم المحقق الرضى في شرح الكافية ، وابن عصفور وإن كان قد خص زيادة الكاف بضرورة الشعر ، ومنهم أبو الفتح بن جنى في سر الصناعة ، ومنهم أبو على الفارسي في البغداديات ، ومنهم ابن السراج في الأصول ، ومنهم أبو حيان ، ومنهم الأصمعي . قال أبو على الفارسي : «وأما مجيء الكاف حرفاً زائداً لغير معنى التشبيه ، فكقولهم - فيما حدثناه عن أبي العباس - فلان كذى الهيثة ، يريدون : فلان ذو الهيثة ؛ فوضع المجرور رفع ، ومنه : \* لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْقُ \* أي : فيها مقق ؛ لأنه يصف الأضلاع بأن فيها طولاً ، وليس يريد أن شيئاً مثل الطول نفسه ، ومنه : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) ، ومنه أيضاً : (أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ) تقديره رأيت الذي حاج إبراهيم في ربه أو الذي مر على قرية » اه . وقال أبو حيان : «وحكى الفراء أنه قيل لبعض العرب : كيف تصنعون الأقط ؟ قال : كرهين ، يريد هينا ؛ ومن زيادتها قول بعضهم : كذا أخذت في حديثك ، جواباً لمن قال له : منذ كم لم تر فلانا يريد مذ أخذت » اه . ومن هذه الأمثلة التي ضربها أبو على وأبو حيان لزيادة الكاف تعلم أنه لا وجه مطلقاً لتخصيص ابن عصفور زيادتها بضرورة الشعر ، ألا ترى أن أبا على حمل آيتين من الكتاب الكريم على زيادة الكاف ، كما مثل هو وأبو حيان لزيادتها بكلام وارد عن العرب في محاوراتهم بغير ضرورة ولا تكلف ؟ نعم يمكن أن يقال : إنه ليس بكثير في كلامهم وإن يكن فصيحاً ؛ وقد جعل الرضى لزيادة الكاف ضوابط : منها ألا تلبس بالأصلية الدالة على التشبيه ، وذلك بأن تقوم قرينة على أنه ليس المراد بها التشبيه ولا غيره من معاني الكاف الأصلية كما

أى : فيها الملقق ، أى : الطول . الرابع : الاستملاء ، قيل لبعضهم : كيف أصبحت ؟ قال : كخَيْرٍ ، أى : على خير ، وهو قليل ، أشار إلى ذلك في التسهيل بقوله : وقد توافق على . ( وَأَسْتَعْمِلَ ) الكاف ( اسمًا ) بمعنى مثل ، كما في قوله :

٥٦١ - بَضَحَكَ عَنْ كَالْبَرْدِ الْمَنْهَمِّ

في بيت الشاهد ، ومنها أن يسبقها « مثل » أو يتأخر عنها ، قال ( ج ٢ ص ٣١٩ ) : « وتكون أيضا زائدة إذا لم تلتبس بالأصلية ، كما في قوله \* لَوَاحِقُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَقْنِ \* أى : فيها اللق ، وهو الطول ، وبحكم زيادتها عند دخولها على مثل ، في نحو ( لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ) أو دخول مثل عليه ، كقوله \* فَأَضْبَحُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ \* إذ الفرض أنه لا يشبه بالمشبه ، فلا بد من زيادة إحدى أداتى التشبيه ، وزيادة ما هو على حرف أولى ، ولا سيما إذا كان من قسم الحروف ؛ لأن الأسماء تقل زيادتها دون الحروف في الأغلب » اه . وقال ابن هشام في مباحث الكاف من اللفظي : « الخامس من معاني الكاف الحرفية : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو : ( لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ) قال الأكترون : التقدير ليس شيء مثله ؛ إذ لو لم تقدر زائدة صار اللفظي ليس شيء مثل مثله ؛ فيلزم المحال - وهو إثبات المثل - ( وذلك من قبل أن النفي بحسب المتبادر من الكلام إنما ينصب على الحكم ويفسد ثبوت متعلقه ؛ فالتبادر من قولنا : ليس مثل ابن زيد أحد ، أن لزيد ابنا لا يشبهه أحد ، وإن كان يحتمل أن نفي المثل عنه يسبب عدم وجوده ) وإنما زيدت في الآية لتوكيد نفي المثل ؛ لأن زيادة الحرف بمنزلة إعادة الجملة ثانية ، قاله ابن جني ؛ ولأنهم إذا بالغوا في نفي الفعل عن أحد قالوا : مثلك لا يفعل كذا ، ومرادهم إنما هو النفي عن ذاته ، ولكنهم إذا نفوه عن من هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه . وقيل : الكاف في الآية غير زائدة ؛ ثم اختلف ؛ فقيل : الزائد مثل كما زيدت في ( فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ ) ، قالوا : وإنما زيدت هنا ( في كنهه ) لتفصل الكاف من الضمير ، والقول بزيادة الحرف أولى من القول بزيادة الاسم ، بل زيادة الاسم لم تثبت ، وأما ( بمثل ما آمنتم به ) فقد يشهد للقائل بزيادة مثل قراءة ابن عباس ( بما آمنتم به ) وقد توالت قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول للطلق : أى إيماننا مثل إيمانكم به : أى بالله سبحانه ، أو بحمد عليه الصلاة والسلام ، أو بالقرآن ، وقيل : مثل للقرآن ، وما للتوراة : أى فان آمنوا بكتابكم كما آمنتم بكتابهم » اه .

٥٦١ - هذا بيت من الرجز المشطور للعجاج ، وقبله قوله :

وَلَا تَلْمِزْنِي الْيَوْمَ يَا بَنَ عَمِّي عِنْدَ أَبِي الصَّهْبَاءِ ، أَقْصَى هَمِّي

بِيضٌ ثَلَاثٌ كَنَعَاجٍ جُمٌّ يَضْحَكُنَّ عَن كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ  
\* تَحْتَ عَرَائِنِ أَنْوْفِ شُمِّ \* \*

اللفظة: «عند أبي الصهباء» يحتمل أن يكون أبو الصهباء كنية رجل معين، ويحتمل أن يكون أراد به الخمار، والصهباء: الخمر، وكناه بأبي الصهباء لأنه مالسها «أقصى همي» الهم - بفتح الهاء - العزم والإرادة، وقال ابن فارس: الهم ما هممت به إذا أردته ولم تفعله، «أقصى الشيء»: غايته ومنتهاه، وأراد غاية ما آمنه ومنتهى ما أمله «بيض ثلاث» البيض: جمع بيضاء، وأراد بهن النساء الحسنات، وقد أكثر النحاة من القول في إعراب هذه الكلمة، وعندى أن خير ما تعرب عليه أن تكون خبرا عن قوله «أقصى همي» وكأنه قد قال: نهاية ما تصبو إليه النفس هؤلاء البيض «كنعاج» النعاج - بكسر النون - جمع نعجة، مثل قصعة رقصاع وجفنة وجفان، وأصل النعجة: الأثني من الضأن، والعرب تشبه النساء ببقر الوحش عن أبي عبيدة أن النعاج بقر الوحش، ولا يقال لغيرهن نعاج، والعرب تشبه النساء ببقر الوحش في سعة العيون «جم» بضم الجيم - جمع جماء، وهي التي لا قرن لها. ويقال: جمت الشاة تجم جمما - من باب تعب - إذا لم يكن لها قرن، وفائدة الوصف بالجم نفي ما يكسبهن السماجة «يضحكن عن كالبرد» البرد - بفتح الباء والراء جميعا - حب النعام، وهو ما ينزل من السحاب شبه الحصى، ويسمى حب اللزن أيضا «المنهم» الدائب، قال الجوهري: انهم البرد والشحم؛ ذاب. شبه ثعر النساء بالبرد الدائب في الجملاء واللطافة «تحت عرائن أنوف شم» العرائن: جمع عرينين، وهو ماتحت مجتمع الحاجبين من الأنف، والشم: جمع أشم، وهو وصف من الشمم، والشمم - بفتح الشين والميم - ارتفاع قصبه الأنف مع استواء أعلاه، فان كان ثمة احديداب فهو القنا.

الإعراب: «يضحكن» فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح في محل رفع، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع صفة ثانية لبيض ثلاث، والصفة الأولى هي متعلق قوله «كنعاج جم» وقوله «عن» حرف جر دال على المجاوزة مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «كالبرد» السكاف اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح في محل جر بعن، والجار والمجرور متعلق ببيضك، والسكاف اسمية مضاف والبرد مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «المنهم» صفة للبرد، مجرورة بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «عن كالبرد» فان السكاف في هذه العبارة اسم بمعنى مثل، بدليل دخول حرف الجر الذي هو عن عليها، وقد علمنا أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم. وههنا أمران لابد أن نشير إليهما. الأمر الأول: أنهم اختلفوا في: هل تكون السكاف اسما بمعنى مثل، فان

كانت فهل يختص بجيء الكاف اسما بمعنى مثل بضرورة الشعر أو لا يختص بها ؟ أما عن الأول فلم يخالف فيه أحد ، وأما الثاني فذهب الأخفش والفراسى وابن مالك إلى أن بجيء الكاف اسما بمعنى مثل لا يختص بضرورة الشعر ، وذهب غير هؤلاء إلى أنه يختص بضرورة الشعر ، قال المحقق الرضى ( ج ٢ ص ٣١٩ ) : « وتعين اسمية الكاف إذا انجرت كما في قوله \* يضحكن عن كالأبرد المنهم \* وإذا ارتفعت [ على الفاعلية ] كما في قوله :

أَتَنَّتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَأَلْطَعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْقَتْلُ

أو على الابتداء ، نحو : كذا عندي درهما ، على ما قال بعضهم . . . وسيبويه لا يحكم باسميتها إلا عند الضرورة » اه . وقال ابن هشام في اللنى : « وأما الكاف الاسمية الجارة فرادفة للمثل ، ولا تقع كذلك عند سيبويه والمحققين إلا في الضرورة ، كقوله \* يضحكن عن كالأبرد المنهم \* وقال كثير منهم الأخفش والفراسى : يجوز في الاختيار ؛ فجوزوا في نحو زيد كالأسد أن تكون الكاف في موضع رفع والأسد مخفوضا بالإضافة . . . ولو كان كازعموا السمع في الكلام مثل مررت بكالأسد » اه . والأمر الثاني : قد وقع في الشعر العربي كثيرا جر الكاف بأحد ثلاثة أحرف : عن ، وعلى ، والباء . كما وقع كثيرا في جيء الكاف مبتدأ ، وفاعلا ، ومفعولا به ، ومضافا إليه : فأما وقوعها مجرورة بمن فمثل البيت الشاهد الذي نحن بصدده شرحه ، وأما وقوعها مجرورة بعلی فكقول ذى الرمة :

أَبَيْتُ عَلَى مَيِّ كَثِيبًا وَبَعَلُّهَا عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَدْبَطُحُ

وأما وقوعها مجرورة بالباء فكالبيت الآتي ( ٥٦٢ ) وكقول امرئ القيس يصف فرسا :

وَرُحْنًا بِكَأَنَّ الْمَاءَ يُجْنَبُ وَسَطْنَا تَصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي

يريد : رحنا بفرس مثل ابن الماء - وهو الفرنيق - في سرعته وسهولة مشيه . وأما مجيئها مبتدأ فكقول الكمي :

عَيْنًا كَالنَّهَاءِ مُضَاعَفَاتٍ مِنَ الْمَاضِي لَمْ تُوْزِ الْمَقُونَا

أراد : مثل النهاء علينا . وأما مجيئها فاعلا فكقول الأعشى :

أَتَنَّتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَأَلْطَعْنِ يَهْلِكُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْقَتْلُ

أراد : لا ينهى ذوى الشطط مثل الطعن . وخرجوا على هذا قول امرئ القيس :

وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَفَاخِرٍ ضَعِيفٍ وَلَمْ يَغْلِبِكَ مِثْلُ مُغَابٍ

أراد : لم يفخر عليك مثل فاخر ضعيف . وأما وقوع الكاف مفعولا به فكقول النابغة :



أى : عَنْ مِثْلِ الْبَرْدِ ، وقوله :

٥٦٢ - بِكَالْقُوَّةِ الشَّغْوَاءِ جُلَّتْ فَلَمْ أَكُنْ لِأَوْلَعِ إِلَّا بِالسَّكْمِيِّ الْمَقْنَعِ

لَا يَبْرُمُونَ إِذَا مَا أُلْفِقُ جَلَلَهُ بَرْدُ الشِّتَاءِ مِنَ الْإِنْحَالِ كَالْأَدَمِ  
فالكاف في قوله « كالأدم » مفعول به ثان لقوله « جلاله » يريد : جلال برد الشتاء الأفق مشل  
الأدم . وأما وقوع الكاف مضافا إليه فكقول الشاعر :

تَيْمَ الْقَلْبِ حُبُّ كَالْبَدْرِ ، لَا ، بَلْ فَاقْ حُسْنًا مَن تَيْمَ الْقَلْبِ حُبًّا

٥٦٢ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، كالم أقف له على سوابق أو لواحق .

اللفظة : « بك للقوة » اللقوة - بفتح اللام أو كسرهما - العقاب الخفيف السريع ، وعن  
أبي عبيدة أنها سميت لقوة لسعة أشداقها « الشغواء » بفتح الشين للعجمة وسكون العين ، بزنة  
الحمراء - المعوجة المنقار ، وإنما يعوج منقارها حين تشتد قوتها « جلت » يقال : جال الفارس  
في الحرب يجول ؛ إذا طاف في مجال المعركة ، وإنما يفعل ذلك إذا كان لا يبالي أحدا « لأولع »  
مضارع مبني للجهدول ماضيه قولهم : أولع فلان بكذا ؛ إذا شغف به وعنى « السكمي » الشجاع  
المتكفي في سلاحه : أى المستتر فيه « المقنع » الذى يلبس القناع ، والقناع - بزنة الكتاب -  
يطلق على ما يستر الوجه ، وعلى السلاح . وكان من عادة بعض أبطالهم أن يستروا وجوههم لكثرة  
ما تناولوا فهم يخافون أن يؤخذوا بثارات قبلهم .

الإعراب : « بك للقوة » الباء حرف جر ، والكاف اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح في محل  
جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله « جلت » الآتى ، والكاف الاسمية مضاف والقوة مضاف  
إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « الشغواء » صفة للقوة « جلت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله  
مبنى على الضم في محل جر « فلم » الفاء حرف عطف ، ولم : حرف نفى وجزم وقلب « أكن »  
فعل مضارع ناقص مجزوم بلم ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لأولع » اللام لام الجحود  
أولع : فعل مضارع مبني للجهدول منصوب بأن المضمره وجوبا بعد لام الجحود ، ونائب الفاعل  
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة المضارع ونائب فاعله في محل نصب خبر أكن « إلا »  
أداة استثناء ملغاة لا عمل لها « بالسكمي » جار ومجرور متعلق بقوله أولع « المقنع » صفة للسكمي .

الشاهد فيه : قوله « بك للقوة » فإن الكاف في هذه الكلمة اسم بمعنى مثل ، بدليل  
انجرارها بالباء ، وقد عرفت أن حروف الجر تختص بأن تتصل بالأسماء . وهل دخول الباء على  
الكاف يختص بالضرورة ؟ اختلف العلماء فيه ، وقد شرحنا ذلك في الشاهد السابق .

فإن قلت : فلماذا تكلف العلماء فيما ذكره الشارح وذكرته من الشواهد أن يجعلوا الكاف  
اسما بمعنى مثل ، وهلا جعلوا الكاف حرف جر وجعلوها هي ومجرورها صفة لموصوف محذوف ؛

وهو مخصوص عند سيبويه والمحققين بالضرورة ، وأجازه كثيرون - منهم الفارسي والناظم - في الاختيار .

( وَذَا عَنْ وَعَلَى ) استعمالا اسمين : الأول بمعنى جَانِب ، والثاني بمعنى فَوْق ( مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا مِنْ دَخَلًا ) في قوله :

فيكون تقدير قول الأعشى : ولن ينهى ذوى شطط شيء كالطعن ، ويكون تقدير قول امرئ القيس : ورحنا بفرس كائن الماء ، ويكون تقدير هذا الشاهد الذى نحن بصدده شرحه : جلت بفرس كاللقوة الشغواء ، ويكون تقدير البيت الآخر لامرئ القيس : وإنك لم يفخر عليك أحد كفاخر ضعيف ، ويكون تقدير بيت الكميت : علينا دروع كالنهاء ، ويكون تقدير بيت النابغة : جلت برد الشتاء الأفق بردا كالأدم ، مثلا ؛ ويكون تقدير البيت الآخر : تيم القلب حب فتاة كالبرد ، ويكون تقدير قول العجاج الذى هو الشاهد السابق : يضحكن عن مبسم كالبرد ، وهكذا .

فالجواب عن ذلك أن حذف الموصوف وإقامة الوصف مقامه ، وهو ما تريد أن تجعل عليه هذه الشواهد كلها : ليس حسنا في كل موضع ، بل قد يكون قبيحا في مواطن ، وقد يشتد قبحه في مواطن أخرى . أفلمست ترى أنه قد لزمك على هذا التخريج الذى تريده أن تجعل الفاعل في بيت الأعشى وفى أحد بيتي امرئ القيس محذوفا ، وقد علمت أن الفاعل لا يجوز حذفه بته ؟ وإذا كان هذا التخريج لا يتجاوز من القبح لزمك ألا تصير إليه وفى الكلام مندوحة عنه فان قلت : فان ما أردت من التخريج لم يحذف فيه الفاعل إلا وقد قام مقامه وصفه ، والقبيح إنما هو حذف الفاعل دون أن يقام شيء مقامه .

قلت : الجواب عن هذا أيسر مما تظن ، رأيت كيف ذهبت مذهبا أفتح من القبيح وأنت تحسب أنه شيء لا غبار عليه ؟ فقد لزمك على ما تريد أن تذهب إليه أن توقع الجار والمجرور فاعلا ، وقد عرفت أن الفاعل لا يكون إلا اسما صريحا أو مؤولا بالصرح بواسطة أدوات المصدر ، فأما أن يكون الجار غير الزائد ومجروره فاعلا فذلك ما لا نظيره فى العربية وهو ما لا يجوز لك أن تذهب إليه ولا إلى ما يقتضيه . وإذا لم يمكن اعتبار الفاعل محذوفا وهو ملحوظ ، ولا اعتباره محذوفا وهو غير ملحوظ لقيام غيره مقامه ، وكان الكاف صالحا لأن يكون فاعلا - فقد وجب المصير إلى هذا ، وإذا وجب المصير إليه ثبت أن الكاف قد تكون اسما بمعنى مثل ، كما قد تكون حرف جر دالا على التشبيه ، وإذا ثبت ذلك فى الكاف لم ينكر بعد ذلك أن تقع فى مواقع الإعراب التى لا تقع فيها إلا الأسماء .

## ٥٦٣ - وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِّنْ عَنِّ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي

٥٦٣ - هذا بيت من أبيات لقطري بن الفجاءة المازني التميمي ، وقد سبق ذكر هذه الأبيات وشرحها مع شرح الشاهد ( رقم ٤٧٦ ) الذي سبق في باب الحال ( انظر هذا الجزء ص ٣٣ ) .

الإعراب : « ولقد » الواو حرف عطف ، أو حرف قسم وجر ، وللقسم به محذوف : أي والله . واللام واقعة في جواب القسم المقدر ، وقد : حرف تحقيق « أراي » أرى : فعل مضارع مبني للجهول أو للعلوم ، ونائب فاعله على الأول وفاعله على الثاني ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به أول لأرى إن بنيته للفاعل « للرماح » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دريئة الآتي « دريئة » مفعول ثانٍ لأرى إن بنيته للفاعل ، وهو حال من ياء المتكلم إن بنيته للجهول « من » حرف جر « عن » اسم بمعنى جانب مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بفعل دل عليه قوله « أراي للرماح دريئة » وكأنه قد قال : تجبئني من جهة يميني تارة ومن جهة أمامي تارة أخرى ، وعن مضاف ويمين من « يميني » مضاف إليه ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « تارة » ظرف متعلق بذلك الفعل المدلول عليه بما تقدم « وأمامي » الواو حرف عطف ، أمام : معطوف على يميني ، وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « من عن يميني » فإن عن في هذه العبارة اسم بمعنى جانب أو جهة ؛ بدليل دخول حرف الجر وهو « من » عليها ، وقد علم أن حرف الجر لا يتصل إلا بالأسماء ، ومثل هذا البيت في دخول من على عن البيت الآتي . وقد تدخل عليها على ، وذلك مثل قول الشاعر :

عَلَى عَنِّ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنْحًا وَكَيْفَ سُنُوحٌ وَالْيَمِينُ قَطِيعٌ

فإن قلت : فما فائدة دخول « من » على عن في البيت المستشهد به والبيت الذي بعده ؟ فالجواب عن ذلك أن نقول لك : ذكر ابن هشام في المغني أن قول القائل : قعدت عن يمين فلان ، معناه قعدت في ناحية يمينه ، وهذا يحتمل أن مكانه من جهة يمين فلان ملاصق لمكان فلان كما يحتمل أنه بعيد منه غير ملاصق له ، فإذا قالوا : قعدت من عن يمين فلان ، تعين أن يكون مقصود المتكلم أن مكانه من جهة يمين فلان ملاصق لمكان فلان هذا وأنه جالس في مبدأ جهة يمينه .

فإن قلت : فإن « عن » الحرفية دالة على المجاوزة ، وعن الاسمية بمعنى جانب أو جهة ، والمعنيين مختلفان ، بخلاف الكاف فإنها دالة على التشبيه سواء أكانت اسمية أم حرفية ، فما تقول في هذا : أتجد معني عن واحدا أم تجد لاختلافهما سرا ؟

وكقوله :

٥٦٤ — غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا تَصِلُ وَعَنْ قَيْضِ بَرِيْزَاءَ مُجْهَلٍ

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : قد ذكر جار الله الزعشمري في الفصل أن معنى قول القائل : جلس فلان عن يمين فلان ، أنه جلس متراخيا عن بدن فلان في المكان الذي يحمال يمينه فكأنه قد قال : جلس فلان من جانب يمين فلان وفي موضع متجاوز عن بدنه، وعلى هذا يتحقق اتحاد المعنيين ، ويكون شأن « عن » في اسميتها وحرفيتها كشأن الكاف فيهما ، غير أنه يجب أن يكون مرادهم من قولهم إن عن الاسمية بمعنى الجهة أو الجانب هو الجهة المجاوزة لدخولها لا مجرد الجهة ؛ فافهم ذلك وكن على ثبت منه .

٥٦٤ — هذا بيت من قصيدة طويلة لمزاحم العقيلي ، وأول هذه القصيدة قوله :

خَلِيْلِيْ عُوْجَا بِيْ عَلَى الرَّبْعِ نَسَأَلِ مَتَى عَهْدُهُ بِالظَّاعِنِ الْمُتَحَمَّلِ

وقبل بيت الشاهد قوله :

قَطَعْتُ بِشَوْشَاءٍ كَأَنَّ قُتُوْدَهَا عَلَى خَاضِبٍ يَبْعُو الْأَمَاعِزَ مُجْهَلِ  
أَذَلِكَ أُمُّ كُدْرِيَّةٍ ظَلَّ فَرَحُهَا لَقَى بِشَرَّوْرِيْ كَأَلْتَيْمِ الْمُعِيْلِ  
غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا تَصِلُ وَعَنْ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
غُدُوًّا طَوَى يَوْمَيْنِ عَنْهُ انْطَلِقَهَا كَمَيْلَيْنِ مِنْ سَيْرِ الْقَطَا غَيْرَ مُؤْتَلِ

اللفظ : « بشوشاة » — بفتح الشين — الناقة الخفيفة « قتودها » القتود — بضم القاف والتاء — جمع قند ، وهو خشب الرجل « خاضب » هو ذكر النعام الذي أكل الربيع فأحمر ساقاه « الأماعز » جمع أمعز ، وهو المكان الكثير الحصى « مجهل » اسم فاعل من قولهم : أجفل الظليم ونحوه ، إذا نفر ، والظليم يضرب به المثل في سرعة العدو ، فإذا كان نافرا فهو أشد سرعة « أذلک أم كدرية » الإشارة راجعة إلى الخاضب ، والكدرية — بضم الكاف وسكون الدال — القطاة الغبراء اللون الرقشاء الظهر والبطن الصفراء الحلق ، واسم الإشارة خبر مبتدأ محذوف ، وكأنه قد قال : أناقق ذلك الخاضب أم كدرية ؟ فهو تشبيه بليغ قصد به تشبيه ناقته في الخفة والسرعة بأحد الاتنين على طريق الاستفهام التجاهلي . وقوله « ظل فرخها لقي » جملة تقع صفة لسكدرية ، واللقى — بزنة الفق — المطروح الملقى الذي لا يلتفت إليه « شروري » بزنة سفرجل — جبسل بطريق مكة إلى الكوفة بين مساكن بني أسد ومساكن بني عاصم « المعيل » بزنة اسم المفعول — الفقير أو المهمل . وقوله « غدت من عليه — البيت » الضمير المستتر في غدت راجع إلى السكدرية ، والضمير البارز في عليه راجع إلى فرخها ، يريد أن هذه القطاة

قد انصرفت عن فرخها . وظم : هو فاعل تم ، والظم - بكسر الظاء وسكون الميم - أراد به ههنا مدة صبر القطة على الماء «نصل» أراد تصوّت أحشاؤها من اليبس ؛ فأسند الفعل إليها ، ويقال : جاءت الإبل تصل عطشا ، والصليل : صوت الشئ اليابس «وعن قيض» التقيض - بفتح فسكون - قشر البيضة ، وأراد البيض ، أو البيض الذي فسد فلم يخرج منه فرخ «بززاء» الزيزاء - بكسر الزاي الأولى أو فتحها - ما ارتفع من الأرض وغلظ ، ويقال : الزيزاء هي الأرض الغليظة المستوية التي لاشجر فيها ، ويقال : المغازة التي لا أعلام فيها ، وروى «بيداء مجهل» والمجهل - بزنة مقعد - التي لا يهتدى فيها . وإنما جعل للسكدرية فرخا وبيضا لتسكون أشد شوقا إلى العودة فتسكون أسرع طيرانا .

الإعراب : «غدت» غدا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى السكدرية المذكورة في بيت سابق ، والتاء علامة التأنيث «من» حرف جر «عليه» على : اسم بمعنى فوق مبنى على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بغدت ، وعلى مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفرخ مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر «بعد» ظرف متعلق بغدت منصوب بالفتحة الظاهرة «ما» مصدرية حرف مبنى على السكون لا محل له «تم» فعل ماض «ظموها» ظم : فاعل بتم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى السكدرية مضاف إليه ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، وتقدير الكلام : بعد تمام ظمها «نصل» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى السكدرية ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب حال صاحبه فاعل غدت وهو الضمير العائد إلى السكدرية «وعن قيض» الواو حرف عطف ، وعن قيض : جار ومجرور معطوف بالواو على قوله «من عليه» فهو متعلق أيضا بغدت ، وذهب ابن هشام اللخمي إلى أن «عن قيض» معطوف بالواو على قوله «عليه» وحده ؛ فيكون «عن» ههنا أيضا مجرورا بمن ، وعليه فعن مضاف وقيض مضاف إليه «بزيزاء» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقيض «مجهل» نعت لزيزاء ، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «من عليه» فإن على في هذه العبارة اسم بمعنى فوق ، ولهذا دخلت من عليه ؛ لأن حروف الجر لا تدخل على غير الأسماء . وقد اختلف العلماء في اسمية «على» : أتخص بضرورة الشعر أم لا تخص بذلك ؛ فصرح كلام سيديويه أن اسميتها عند دخول من عليها غير مختصة بضرورة الشعر . وذهب ابن عصفور إلى أن على في هذا البيت وغيره استعملت اسما للضرورة لإجراء لها مجرى ما هي بمعنىاه وهو فوق . وذهب الفراء وبعض السكوفيين إلى أن «عن»

(وَمُدُّ وَمُنْدُ) يستعملان أيضا اسمين وحرفين : فهما (أُسْمَانِ حَيْثُ رَفَعًا) اسماً مفرداً ،  
(أَوْ أُوْلِيَا) جملةً ، كما إذا أوليا (أَفْعَلٌ) مع فاعله ، وهو الغالب ، ولهذا اقتصر على ذكره ،  
أو المبتدأ مع خبره .

فالأول نحو : مَا رَأَيْتُهُ مُدُّ يَوْمَانِ ، أو مُنْدُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وهما حينئذ مبتدآن وما بعدها  
خبر ، والتقدير : أمدُ انقطاعِ الرؤيةِ يومان ، وأوّلُ انقطاعِ الرؤيةِ يومُ الجمعة . وقد أشعر بذلك  
قوله : حَيْثُ رَفَعًا ، وقيل بالعكس ، والمعنى بينى وبين الرؤية يومان ، وقيل : طرفان ،  
وما بعدها فاعل بفعل محذوف ، أى : مذ كان - أو مذ مضى - يومان ، وإليه ذهب أكثر  
الكوفيين ، واختاره السهيلي والناظم في التسهيل .  
والثاني (كَجِئْتُ مُدُّ دَعَا) ، وقوله :

\* مَا زَالَ مُدُّ عَقَدَتْ يَدَاهُ إِزَارَهُ <sup>(١)</sup> \*

وقوله :

٥٦٥ - وَمَا زِلْتُ أَبْنِي الْخَيْرَ مُدًّا أَنَا يَا فَعُ

و « على » لا يكونان اسماً ولو دخل عليهما حرف الجر ، وحروف الجر عند هؤلاء يجوز دخول  
« من » عليها كلها إلا أربعة ، وهى : مذ ، واللام ، والباء . وفى . وذهب ابن الطراوة وابن طاهر  
وابن خروف وأبو على فى أحد قوليه إلى أن « على » اسم بمعنى فوق دائماً ، ولا تكون حرف  
جر أصلاً ؛ فهذه أربعة أقوال .

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه :

\* فَسَمَا فَأَدْرَكَ حَمْسَةَ الْأَشْبَارِ \*

وهذا بيت من قصيدة للفرزدق يمدح فيها آل اللهب . وقد تقدم ذكر هذا البيت فى باب المعرف  
بأداة التعريف ، وهو الشاهد (رقم ١٣٢) ، وذكرنا معه جملة أبيات من القصيدة وشرحناها  
بما لا نرى معه إعادة شىء منه (انظر الجزء الأول ص ٢٣٠) والاستشهاد بالبيت هنا فى قوله :  
« مذ عقدت يدها إزاره » حيث دخلت مذ على الجملة الفعلية ، ومذ حينئذ ظرف زمان مضاف  
إلى الجملة بعده ، وسيأتى شرح ذلك مستوفى مع شرح الشاهد الآتى عقب هذا .

٥٦٥ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* وَلِيدًا وَكَهْلًا حِينَ شَبْتُ وَأَمْرَدًا \*

والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان إلى الجملة ، وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة ، وقيل : مبتدآن ؛ فيجب تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر .

وهذا بيت من قصيدة الأعشى ميمون بن قيس التي أولها :

أَلَمْ تَتَمَضَّ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا      وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا

وقد ذكرنا منها عدة أبيات في باب المفعول المطلق عند شرح الشاهد ( رقم ٤٢١ ) فارجع إلى ذلك في الموضع الذي أشرنا إليه ( ج ٢ ص ٣٥١ ) ثم انظر شرح الشاهد ( رقم ٥٤٢ ) في هذا الجزء ( ص ٢٤٧ ) .

اللفظ : « أبني » أطلب « الخير » قد روى في مكانه « المال » وهو أشهر « مذ أنا يافع » اليافع : الغلام الذي قارب الحلم ، وهو اسم الفاعل لقولهم : أيفع الغلام ، إذا دنا من الحلم ، وكان القياس يقتضي أن يكون اسم الفاعل موفعا كالمصالح من أصلح وللفسد من أفسد ، أو يكون له فعل ثلاثي ، ولكن المستعمل من فعل هذه المادة هو أيفع ، والذي جاء من اسم الفاعل هو يافع ، وكأنهم قد استعملوا فعلا ثلاثيا ثم جاءوا باسم الفاعل له ثم أماتوا ذلك الفعل وأبقوا اسم فاعله . ولذلك نظائر ؛ قالوا : أعشب المكان فهو عشب ، إذا كثر فيه العشب . وقالوا : أمحل المكان فهو ماحل ، إذا أجذب ، وقالوا : أورس المكان فهو وارس ، إذا كثر فيه نبات الورد .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « زلت » زال : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسم مبني على الضم في محل رفع « أبني » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب خبر زال الناقصة « الخير » مفعول به لأبني ، منصوب بالفتحة الظاهرة « مذ » ظرف زمان متعلق بأبني مبني على السكون في محل نصب « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « يافع » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة مذ إليها .

الشاهد فيه : قوله « مذ أنا يافع » حيث وقعت الجملة الاسمية بعد « مذ » . وللعلماء في مذ حينئذ ثلاثة أقوال : أولها أن « مذ » ظرف مضاف إلى الجملة التالية له ، وكأن الشاعر قد قال : ما زلت أبني الخير وقت أنا يافع ، وهذا القول هو الذي جرينا عليه في إعراب البيت . والثاني : أن « مذ » مضاف إلى ظرف محذوف ، وهذا الظرف هو المضاف إلى الجملة الواقعة بعد مذ ، وإذا لاحظت أن « مذ » ظرف زمان لم يكن هناك داع لتقدير زمان يضاف إلى الجملة ؛ إذ التقدير حينئذ : ما زلت أبني الخير وقت زمان أنا يافع ، فأحد الطرفين لا يفيد شيئا . والثالث : أن « مذ » ليس ظرف زمان ، ولكنه مبتدأ حذف خبره ، وهذا الخبر المحذوف هو الذي يضاف إلى الجملة ، وكأن الشاعر قد قال : أول أمد بقائي الخير وقت أنا يافع .

(وَأَنَّ يَجْرًا) فهما حرفاً جراً ، ثم إن كان ذلك (فِي مُضِيِّ فَكَمِنْ \* هُمَا) في المعنى ، نحو : ما رأيتُهُ مُذْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، وَمُنْذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ ، أَي : من يوم الجمعة (وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى فِي أَسْتَبْنِ) بهما ، نحو : ما رأيتُهُ مَذْ يَوْمِنَا ، أَوْ مَنذُ يَوْمِنَا : أَي فِي يَوْمِنَا . هذا مع المعرفة كما رأيت ، فإن كان الجرور بهما نكرة كانا بمعنى مِنْ وإلى مَعَا كَمَا فِي المَعْدُودِ ، نَحْوُ : مَا رَأَيْتُهُ مَذْ - أَوْ مَنذُ - يَوْمَيْنِ ، وَكُونهمَا إِذَا جَرَّ حَرْفِي جَرٍّ هُوَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ ، وَقِيلَ : هَا ظَرَفَانِ مَنصُوبَانِ بِالفعل قبلهما .

(تنبيهات) : الأول : أكثر العرب على وجوب جرهما للحاضر ، وعلى ترجيح جر منذ الماضي على رفعه ، كقوله :

٥٦٦ - وَرَبْعٌ عَفَتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَرْمَانَ

٥٦٦ - هذا عجز بيت هو مطلع قصيدة طويلة لاصري القيس بن حجر الكندي ، وصدوره قوله :

\* قَفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعَرِفَانِ \*

وبعد هذا المطلع قوله :

أَتَتْ حَجِجٌ بَعْدِي عَلَيْهَا فَأَصْبَحَتْ      كَخَطِّ زُبُورٍ فِي مَصَاحِفِ رُهْبَانِ  
ذَكَرْتُ بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ فَهَيَّجَتْ      عَقَابِيلَ سَقَمٍ مِنْ ضَمِيرٍ وَأَشْجَانِ  
فَسَحَّتْ دُمُوعِي فِي الرَّدَاءِ كَأَنَّهَا      كَلَّتْ مِنْ شَعِيبِ ذَاتِ سَحٍّ وَتَهْتَانِ

اللفظ : « قفا نبك - البيت » قد جاء صدر هذا المطلع في طويالته الالامية :

\* قَفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ \*

وقوله ههنا : « وربيع عفت آثاره » قد روى في مكانه « ورسم عفت آثاره » والرابع - بفتح فسكون - المنزل والدار . والرسم - بوزنه - مابق من آثار الديار . وعفت آثاره : ذهبت وانحوت معالمة ، والآثار : جمع أثر - بفتححتين - ويروى في مكانه « آياته » والآيات : جمع آية ، وهي العلامة التي يستدل بها عليه ومنها يعرف ، وكل شيء استدل به على شيء آخر فهو علامته وآيته . ومن ذلك آيات النبوة ، والأزمان : جمع زمن - بفتححتين - كسبب وأسباب ، وبطل وأبطال . الإعراب : « قفا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله « نبك » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر ، وعلامة جزمه حذف الباء والكسرة قبلها دليل عاينها ، وفاعلها ضمير مستتر فيه وجوبا



وعلى ترجيح رفع مذ لماضى على جره ؛ فمن القليل فيها قوله :

٥٦٧ - لِيَنَّ الدِّيَارُ بِقِنَّةِ الْحَجْرِ أَقْوِينَ مُذَّ حَجَّجَ وَمُذَّ دَهْرٍ

تقديره نحن «من ذكرى» جار ومجرور متعلق بنبكى ، وذ كرى مضاف و «حبيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «وعرفان» الواو حرف عطف ، عرفان : معطوف على ذكرى حبيب «وربع» الواو عاطفة ، ربع : معطوف على ذكرى حبيب أيضا «عفت» عفا : فعل ماض ، والثاء حرف دال على تأنيث الفاعل ، «آياته» آيات : فاعل عفت مرفوع بالضم الظاهرة ، وهو مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى الربع مضاف إليه ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله في محل جر صفة لربع «منذ» حرف جر مبنى على الضم لا محل له من الإعراب «أزمان» مجرور بمنذ ، والجار والمجرور متعلق بعفت .

الشاهد في قوله «منذ أزمان» وردت منذ في هذه الكلمة داخلة على الزمان الماضى ، على - عد الكثير فيها ، وأكثر العلماء على أن «منذ» حينئذ حرف جر ، وعلى أن معناها في هذه العبارة هو معنى «من» ؛ لأن الفعل العامل فيها ماض ، كما يعلم من كلام الشارح .

٥٦٧ - هذا مطلع قصيدة لزهير بن أبى ساسى المزنى يمدح فيها هرم بن سنان ،

وبعده قوله :

لَعِبَ الزَّمَانُ بِهَا وَعَظِيْرَهَا  
قَهْرًا مِمَّنْدَعِ النَّحَائِتِ مِنْ  
دَعَّ ذَا وَعَدَّ الْقَوْلَ فِي هَرَمٍ  
تَاللَّهِ قَدْ عَلِمْتُ سَرَاةَ بَنِي  
أَنْ نَعِمَ مَعْتَرِكُ الْجِيَاعِ إِذَا  
وَلَنَعِمَ حَشْوُ الدَّرْعِ أَنْتَ إِذَا  
حَامِيَ الدَّمَارِ عَلَى مُحَافَظَةِ أُلَى  
بَعْدَى سَوَافِي الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ  
صَفْوَى أُولَاتِ الضَّالِّ وَالسَّدْرِ  
خَيْرِ الْبِدَاةِ وَسَيِّدِ الْخَضْرِ  
ذُبْيَانَ عَامِ الْجُنْسِ وَالْأَضْرِ  
حَبَّ السَّفِيرِ وَسَائِيِ التَّمْرِ  
دُعِيْتُ تَزَالِ وَلَجَّ فِي الدُّعْرِ  
جَلِيَّ أَمِينُ مُغَيَّبِ الصَّدْرِ

وقد نسب نقاد الشعر ثلاثة الأبيات الأولى إلى حماد الراوية ، وذكروا أن أول كلام زهير هو قوله : «دع ذا - إلخ» . قالوا : اجتمع قوم من حملة الشعر في دار أمير المؤمنين المهدي بهيساباذ ، فخرج رجل فدعا بالفضل الضبي الراوية ، فدخل ، فمكث مليا ، ثم خرج ذلك الرجل ؛ فدعا بحماد الراوية ، ثم خرج ومعه حماد والفضل جميعا ، وقدبان الانكسار والنم في وجه حماد ، وظهر السرور والنشاط في وجه الفضل . ثم خرج الخادم فقال : يا معشر من حضر من أهل العلم ، إن أمير المؤمنين

يعلمكم أنه وصل حمادا الشاعر بعشرين ألف درهم لجودة شعره ، وأبطل روايته لزيادته في أشعار الناس ما ليس منها ، ووصل المفضل بخمسين ألف درهم لصدقه وصحة روايته : فمن أراد أن يسمع شعرا جيدا محدثا فليسمع من حماد ، ومن أزداد رواية صحيحة فليأخذها عن المفضل ، فسألنا عن السبب ، فأخبرنا أن المهدي قال للمفضل لما دعا به وحده : إني رأيت زهير بن أبي سلمى افتتح قصيدته بأن قال : \* دع ذا وعد القول في هرم \* ولم يتقدم قبل ذلك قول ، فما الذي أمر نفسه بتركه ؟ فقال له المفضل : ما سمعت في هذا شيئا ، إلا أني توهمته كان في قول يقوله أو يروي في أن يقول شعرا ، فقال : عد إلى مدح هرم ، دع ذا . ثم دعا بحماد فسأله عن مثل ما سأل عنه المفضل ، فقال : ليس هكذا قال زهير يا أمير المؤمنين ، قال : فكيف قال ؟ قال : فأنشده ثلاثة الأبيات قبل هذا البيت ؛ فأطرق المهدي ساعة ، ثم أقبل على حماد ، فقال : قد بلغ أمير المؤمنين عنك خبر لا بد من استخلاصك عليه ، ثم استخلفه بأيمان البيعة ليصدقنه عما يسأله عنه ، خلف له ، فلما توثق منه قال له : اصدقني عن حال هذه الأبيات ومن أضافها إلى زهير . فأقر له حينئذ أنه قالها ، فأمر فيه وفي المفضل بما أمر به من كشف أمرها وشهر حالهما .

اللفة : « لمن الديار بقنة الحجر - البيت » الاستفهام ههنا للتعجب من شدة خراب هذه الديار حتى كأنها لا تعرف ولا يعرف سكانها وأصحابها ، والقنة - بضم القاف وتشديد النون - أعلى الجبل ، ومثله القلة وزنا ومعنى . والحجر - بكسر الحاء وسكون الجيم - هي منازل عمود بناحية الشام عند وادي القرى ، ولكن المعروف أن هذه « حجر » بغير أداة التعريف ، ولهذا قالوا : إن « أل » في هذا اللفظ زائدة ، وهم يزيدون « ال » في الأعلام كما قال الشاعر :

رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْيَاءِ الْخِلَافَةِ كَأَهْلِهِ

وكما قال الآخر :

\* يَا لَيْتَ أُمَّ الْعَمْرٍو كَانَتْ صَاحِبِي \*

والباء في « بقنة الحجر » بمعنى في . وأقوين : أقترن . وتقول : أقوت الدار ، إذا أفقرت وخرت من السكان . والحجج - بكسر الحاء وفتح الجيم - جمع حجج ، وهي السنة . والدهر : الأبد المددود « لعب الرياح بها وغيرها - البيت » السوافي : جمع ساف ، وهو اسم فاعل من قولهم : سفت الريح التراب تسفيهه ، إذا ذرته . والمور - بضم الميم - الغبار . والقطر : المطر « قفر بمنذفع النحات - البيت » أي : هذه الديار قفر ، والنحات : موضع فيه آبار ، ويقال : هي آبار ، ويقال : هي أودية ، ومنذفعها : منذفع مياهاها . والصفوان : الجانبان ، واحدهما صفا مثل قفا ، وأولات الضال والسر : ذوات ذلك ، والضال : السدر البري « دع ذا - البيت » أي : اترك

الثاني : أصل مذ منذ ، بدليل رجوعهم إلى ضم الذال من مُذ عند ملاقاته الساكن ، نحو مُذُ اليَوْم ، ولولا أن الأصل الضم لكسروا ، ولأن بعضهم يقول : مُذُ زَمَنٍ طَوِيلٍ ، فيضم مع عدم الساكن ؛ وقال ابن ملكون : هما أصلان ؛ لأنه لا يُتَصَرَّفُ في الحرف وشبهه ،

ما أنت فيه واصرف القول إلى هرم . والبداة : جمع باد ، وهو ساكن البادية ، والحضر : جمع حاضر ، كصحب في جمع صاحب ، ونجر في جمع تاجر ، وشرب في جمع شارب ، والحاضر : خلاف البادى ، أو هو الحى العظيم .

الإعراب : « لمن » اللام حرف جر ، ومن : اسم استفهام مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وقد حركت « من » بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين « الديار » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « بثنة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في الخبر العائد إلى المبتدأ ، وقنة مضاف و « الحجر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أقوين » فعل ماض ونون النسوة العائدة إلى الديار فاعل ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب حال ثانية صاحبها الضمير المستتر في الخبر أيضا « مذ » حرف جر مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « حجج » مجرور بمذ وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأقفر « ومذ » الواو حرف عطف ، مذ : حرف جر « دهر » مجرور بمذ ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق فهو مثله متعلق بأقفر .

الشاهر في : قوله « أقوين مذ حجج ومذ دهر » واعلم أولاً أن هذه الكلمة تروى بروايتين الأولى رواية الكوفيين \* أقوين من حجج ومن دهر \* وقد احتجوا بهذه الرواية على أنه يجوز استعمال « من » لابتداء الغاية الزمانية كما تستعمل لبدء الغاية المكانية . وقد تقدم ذكر هذه المسألة وروينا البيت في أثناءها ( انظر هذا الجزء ص ٢١٧ في أثناء شرح الشاهد رقم ٥٣٢ ) وقال ابن الأنباري في الرد على تمسك الكوفيين بهذا البيت ( الإنصاف ١٦٥ ) : « وأما قول زهير \* أقوين من حجج ومن دهر \* فالرواية الصحيحة \* أقوين مذ حجج ومذ دهر \* ولئن سلطنا ما رويتموه \* من حجج ومن دهر \* فالتقدير فيه أيضا : من مرت حجج ومن مرت دهر ، كما نقول : مرت عليه السنون ، ومرت عليه الدهور ، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه » اه وقد عرفت فيما مر ما يرد على هذا التقدير ، كما عرفت القول الراجح في هذه المسألة . وأما الرواية الثانية فهي التي أنشد الشارح البيت عليها ، وقد سمعت في كلام ابن الأنباري أنها رواية البصريين التي يصححونها ، وهم يستشهدون بهذه الرواية على أن « مذ » يجوز جرّها للزمن الماضي ، وإن كان الأكثر فيها أن تجر الزمن الحاضر وأنها إذا دخلت على الزمن الماضي ارتفع .

ويرده تخفيفهم أن وكانَ ولكنَّ ورُبَّ ، وقال الماتقي : إذا كانت مذ اسما فأصلها منذ ،  
أو حرفا فهي أصل (١) .

(١) اعلم أولا أن النحاة قد اختلفوا في « مذ » و « منذ » : أبسطانها أم مركبتان ؟  
ولهم في ذلك ثلاثة أقوال : القول الأول - وهو قول أكثر الكوفيين - وتلخيصه أن « منذ »  
و « مذ » مركبتان من كلمتين : إحداهما « من » التي هي حرف جر ، وثانيتها « إذ » التي هي  
ظرف للزمان الماضي ، وأصلهما على ذلك « من إذ » حذفت عند التركيب همزة « إذ » ووصلت  
من بالذال ، وحركت الذال للتخاص من التقاء الساكنين ، وضمت الميم من « من » للفرق بين  
حالة الإفراد وحالة التركيب ، ثم ضمت الذال إتباعا لضم الميم ، ثم قد تحذف النون للتخفيف ،  
والذي يدل على أن أصلها ذلك أن من العرب - وهم بنو سليم - من يقول : منذ - بكسر  
الميم - فذلك رجوع بها إلى الأصل ؛ فدل على أنها مركبة . ثم قد يرجع جانب صدرها فيجر  
الاسم بعدها ، وقد يرجع جانب العجز فيرتفع الاسم بعدها ؛ فإذا حنض الاسم بعدها فهو مخفوض  
بهما ، وإذا ارتفع الاسم بعدها فهو فاعل لفعل محذوف ؛ فإذا قلت : ما رأيت منذ يوم الجمعة ،  
فتقديره : ما رأيت منذ يوم الجمعة ، أي : من وقت مضى يوم الجمعة ، وإذا قلت :  
ما رأيت منذ يومان ، فتقديره : ما رأيت منذ يومان ، والمعنى ما رأيت من وقت ابتداء  
اليومان اللذان قبل وقتنا هذا بدخولهما في الوجود . وتغليب الصدر في « منذ » أكثر ؛ لوجود  
« من » فيها برمتها ، وتغليب العجز في « مذ » أكثر ؛ لضعف الصدر بسقوط النون . والقول  
الثاني - وهو قول أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء - وتلخيصه أن « منذ » و « مذ » مركبتان  
من « من » التي هي حرف جر و « ذو » التي هي اسم موصول في لغة طيِّ بمعنى الذي وأخواته .  
واعلم اغتر أيضا بلغة سليم التي بينا شأنها ، ثم قد يرجع جانب الصدر فيجر الاسم بعدها ، وقد  
يرجع جانب العجز فيرتفع ؛ فإذا ارتفع الاسم بعدها فهو خبر لمبتدأ محذوف ؛ فإذا قلت : ما رأيت  
منذ يوم الجمعة ، فتقديره : ما رأيت من الذي هو يوم الجمعة ، أي : من الوقت الذي هو يوم  
الجمعة ، ففيه حذف الموصوف الذي هو الوقت ، وإقامة الوصف الذي هو الاسم الموصول مقامه ،  
وفيه حذف صدر الصلة ، وإذا قلت : ما رأيت منذ يومان ، فتقديره : ما رأيت من الذي هو  
يومان ، وأصله : ما رأيت من ابتداء الوقت الذي هو يومان ؛ ففيه حذف المضاف الذي هو  
ابتداء ، وحذف الموصوف الذي هو الوقت ، وفيه حذف صدر الصلة أيضا . والقول الثالث  
- وهو قول جهمرة البصريين - وتلخيصه أن الكلمتين بسطتان لا تركيب فيهما ؛ وذلك لأنه  
لا دليل فيهما على التركيب ، ولا يمكن المصير إليه إلا بوحى أو تنزيل ، وليس إلى واحد منهما  
سبيل ؛ فأما قول بنو سليم : منذ - بكسر الميم - فغاية ما يدل عليه أن في الكلمة لغتين : إحداهما  
بضم أولها ، وهي اللغة الفاشية الكثيرة الاستعمال ، والأخرى بكسر أولها وهي اللغة الضعيفة

القليلة الاستعمال ، ولا يدل ذلك على التركيب . وأما قول الكوفيين والفراء إن جر الاسم بعدها فذلك تغليب لصدر الكلمة ، وإن ارتفع بعدها فذلك تغليب لهجر الكلمة ؛ فهو كلام لا يقضى العجب منه ، وذلك لأن المعهود في الحرفين إذا ركبنا أن يبطل عمل كل واحد منهما الذي استقر له حالة الأفراد ويحدث للركب حكم آخر ، فأما أن يبقى لكل واحد من أجزاء المركب حكمه الذي كان له قبل التركيب فذلك مالا يعهد في العربية . ويبطل مذهب الفراء خاصة أن العرب كلهم أجمعين يقولون مثل : ما رأيت من مذ يومان ، وذو الموصولة لا يستعملها إلا طي وحدهم ، فكيف استعملت العرب قاطبة ذو بمعنى الذي مع من طي ما زعم دون سائر المواضع .

واعلم ثانيا أن النحاة يختلفون في « منذ » و « مذ » : أما كلمتان كل واحدة منهما قد وضعت بمفردها أم هما في الأصل كلمة واحدة اقتطعت الثانية منها ؛ ولهم في ذلك ثلاثة أقوال : القول الأول - وهو قول الجمهور - أنهما كلمة واحدة ، والأصل منذ ، ومنذ فرع عنها بحذف النون تخفيفا ، واستدلوا على ذلك بثلاثة أدلة : أولها أنك لو سميت بمذ ثم أردت تصغيره أو جمعه جمع تكسير لصغرته على منيد وجمعه على أمناذ ، وثانيها : أن العرب تقول : مذ اليوم ، بضم الدال تخلصا من التقاء الساكنين ، وقد علم أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين كسر أولهما ؛ فلولا أنهم حين ضموا الميم قدروا أن أصلها الضم فرجعوا بها إليه لكسروها على ما هو الأصل في التقاء الساكنين ، وثالثها : أن العرب تقول : مذ يوم الجمعة ، بضم الدال مع أنه لا موجب لتجريكها . وهذه الأدلة لا تنهض حجة على ما ذكره ؛ أما الأول فإن العرب لم تقبل منيد ولا أمناذ ، وإنما هو شيء اخترعه هؤلاء النحاة بناء على ما قدروه ؛ فلا يكون شيء منه حجة ، وأما ضم الدال للتخلص من التقاء الساكنين فلا دليل عليه أيضا ؛ لأنه يحتمل أن يكون سببه رغبتهم في إتباع الدال للميم ، وهو أمر جائز ، كما يحتمل أن الضم هو الأصل في مذ والسكون عارض لقصد التخفيف ، وقد نقل العلماء الأثبات أن ضم ذال مذ لغة غنوية . والقول الثاني - وهو قول ابن مالكون - أن كل واحد منهما أصل برأسه ، ويؤيد هذا المذهب ما نقله الأخفش من أن منذ لغة أهل الحجاز ، ومذ لغة بني تميم وغيرهم . والقول الثالث - وهو قول الساقى - التفرقة بين مذ ومنذ الاسمين ومذ ومنذ الحرفين ، فأما الاسمان فهما في الأصل كلمة واحدة ، والأصل منذ ، ومنذ فرع عنها بحذف النون ، وأما الحرفان فكل واحد منهما أصل برأسه ، ووجهه أن الأصل في الأسماء أن تكون على ثلاثة أحرف ولا تنقص عنها إلا عارض الحذف . ولا يخفك أن هذا الكلام إنما يقال في الأسماء العربية ، فأما الأسماء المبنية فلا ينكر فيها أن توضع على حرفين . وأيضا فلو سلمت هذه الشبهة لوجب أن تكون منذ الحرفية فرعا على مذ لأن الأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف هجائي واحد أو حرفين . والذي يترجح عندنا هو قول ابن مالكون ، وهو أن كل واحد منهما أصل برأسه ، وإن كان الذي رجحه العلماء غيره .

الثالث : بقي من الحروف رُبَّ ، وهي للتكثير كثيراً ، وللتقليل قليلاً : فالأول كقوله صلى الله عليه وسلم : « يَارُبَّ كَأَسِيَّةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : يَارُبَّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ وَقَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ ، والثاني كقوله :

٥٦٨ — أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبْوَانِ



٥٦٨ — نسب العلماء هذا البيت إلى رجل من أزد السراة ، ولم يعينوه ، ونقل عن أبي علي الفارسي أنه قال : هذا البيت لعمر بن الجني ، وقد لقي امرأ القيس في بعض الفواوز فسأله على طريق المعايبة والإنغاز ، فذكر له هذا البيت ، وبعده قوله :

وَذِي شَامَةِ غَرَاءٍ فِي حُرِّ وَجْهِهِ مُجَلَّلَةٌ لَا تَنْقُضِي لِأَوَانِ  
وَيَكْمَلُ فِي حَمْسٍ وَتِسْعٍ شَبَابُهُ وَيَهْرُمُ فِي سَبْعٍ مَعَا وَتَمَانِ

اللفظ : «الأرب مولود - إلخ» أراد بالمولود الذي ليس له أب عيسى بن مريم عليهما السلام ، ويروي «عجبت لمولود وليس له أب» وأراد بذى الولد الذي ليس له أبوان آدم عليه الصلاة والسلام ؛ فانه خلق من تراب ولم يخلق من أبوين ، وقيل : أراد به القوس ؛ لأنها تؤخذ من شجرة معينة واحدة ، وقيل : أراد البيضة ، وقوله «لم يلد» هو بفتح ياء المضارعة وسكون اللام بعدها ، وأصل حركة اللام الكسر ، تقول : ولد يلد ، مثل وصف يصف ، وقال الله تعالى : (لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ) فلما حذف كسرة اللام صارت ساكنة ؛ فحرك الدال للتخلص من التقاء الساكنين . والعرب تحذف الكسرة والضمة من ثاني الاسم والفعل تصدا إلى التخفيف ، فهم يقولون في عَلِمَ : عَلِمَ ، وفي شَهِدَ : شَهِدَ ، وفي عَصَرَ : عَصَرَ ، وفي إِبِلٍ : إِبِلٍ ، وفي كَرَمَ : كَرَمَ ، وفي عُنُقٍ : عُنُقٍ . وعلى هذا ورد قول الراجز :

\* لَوْ عَصَرَ مِنْهَا الْبَانُ وَالْمِسْكُ انْعَصَرَ \*

«وذى شامة غراء في حروجه - إلخ» أراد بذى الشامة القمر ، وأراد بكامل شبابه في خمس وتسع - وذلك أربع عشرة ليلة - صبرورته بدرًا ؛ لأنه في ذلك الوقت في غاية النهاية من النور والبهاء كما أن الشاب في غاية القوة وحسن النظر وعنقوان الشباب ، وأراد بهرمه ذهاب نوره ونقصان ذاته ليلة التاسع والعشرين . والغراء : أنثى الأغر ، وهي البيضاء وهو الأبيض ، وحر الوجه - بضم الحاء - ما يدا من الوجنة ، والمجلة : المغطاة ، اسم مفعول من التجليل وهو التغطية ، ومعنى قوله «لا تنقضي لأوان» لا تذهب في وقت من الأوقات .

الإعراب : « ألا » حرف دال على التنبيه مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رب » حرف جر شبه بالزائد دال على التقليل مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « مولود » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « وليس » الواو زائدة لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف ، ليس : فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها « أب » اسم ليس مؤخر عن خبرها ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع أو جر صفة لمولود بحسب لفظه أو عمله ، وخبر المبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : رب مولود موصوف بأنه لا أب له موجود « وذى » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ذى : معطوف على مولود ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « ولد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لم » حرف نفي وجزم وقلب « يلد » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة المأتى بها للتخلص من التقاء الساكنين العارض بسبب قصد التخفيف ، وضمير الغائب العائد على ذى الولد مفعول به مبني على الضم في محل نصب « أبوان » فاعل يلد ، مع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، والجملة من المضارع وفاعله في محل جر صفة لذى ولد .  
الشاهد في قوله « رب مولود ليس له أب » فار « رب » ههنا حرف جر دال على التقليل فأما أنه حرف جر فآيته انجرار ما بعده به ، وأما أنه حرف التقليل فآيته أن المجرور به لا يوجد منه إلا فرد واحد وهو عيسى بن مريم رسول الله ولكنه

ومجيء « رب » دالا على التقليل قليل جدا ، والأكثر فيه ان يكون دالا على التكثير كما في الحديث الذي رواه الشارح « يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة » .

وكون « رب » حرف جر هو مذهب البصريين وجمهرة النحاة ، وذهب الكوفيون إلى أنه اسم ، واستدلوا على ذلك بأنه قد أخبر عنه في قول الشاعر وهو ثابت قطنه :

إِنْ يَقْتُلُوكُ فَإِنْ قَتَلْتُكَ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ

زعموا أن « رب » اسم بمعنى بعض مبتدأ ، و « قتل » مضاف إليه ، و « عار » خبر للمبتدأ ، وكأنه قيل : وبعض القتل عار . والرد عليهم من وجهين : أحدهما أن الرواية ليست كما ذكرها ، بل قال ابن السيد : قال أبو العباس المبرد : هكذا أنشده النحويون « رب قتل عار » وأنشده المازني « وبعض قتل عار » وهو الوجه . اهـ . والوجه الثاني أنا نسلم صحة هذه الرواية التي رواها النحاة ، ولكننا لا نسلم تخرج الكوفيين إياها ، بل « رب » حرف جر ، و « قتل » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة ، و « عار » إما خبر ذلك المبتدأ ، وإما خبر لمبتدأ محذوف ، وذلك أولى ،

(وَبَعْدَ مِنْ وَعَنْ وَبَاءَ زَيْدًا مَا فَلَمْ يَبْقُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمًا)

لعدم إزالتها الاختصاص ، نحو : « مِمَّا خَطَا يَأْمُ أَغْرَقُوا » « عَمَّا قَلِيلٍ » « فِيمَا رَحِمَهُ مِنْ اللَّهِ »

(وَزَيْدٌ بَعْدَ رَبِّ وَالْكَافُ فَكَفَّ) عن الجر غالبا ، وحينئذ يدخلان على الجمل ، كقوله :

٥٦٩ — رَبِّمَا الْجَمِيلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

والتقدير : هو عار ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع أو جر صفة للمبتدأ المجرور لفظا برب ، وخبر المبتدأ محذوف ، والتقدير : ورب قتل موصوف بأنه عار واقع ، مثلا .

واختار المحقق الرضى مذهبا في « رب » قريبا من مذهب الكوفيين ؛ فزعم أنها اسم يقع مبتدأ ولا خبر له ، قال : « . . . ويقوى عندي مذهب الأخفش والكوفيين ، أعنى كونها اسما ؛ فرب مضاف إلى النكرة ؛ فمعنى رب رجل في أصل الوضع : قليل من هذا الجنس ، كما أن معنى كم رجل : كثير من هذا الجنس ، وإعرابه رفع أبدا ، على أنه مبتدأ لا خبر له » اه . ثم قال بعد ذلك بكلام : « واستشهد الأخفش على اسمية رب بقوله

\* إن يقتلوك فإن قتلك . . . البيت \* وقال : رب مبتدأ ، وعار خبره ، والأولى أن يكون عار خبر مبتدأ محذوف ، والجملة نعت مجرور رب ، كقوله : \* يارب هيجاهي خير من دعه \* » اه . كلامه . ولا تظن أنه يقصد بتعبيره بمجرور رب أن رب حرف جر ، وإنما عني أنه انجر باضافة رب إليه على ما هو اختياره ، والجملة بعده صفة للمضاف إليه ، والخبر محذوف .

٥٦٩ — هذا بيت من قصيدة لأبي دواد الإيادي ، وأولها قوله :

أَوْحَشْتَ مِنْ سُرُوبِ قَوْمِي تَعَارُ فَأُرُومُ فَشَابَةٌ فَالسَّ—تَارُ  
بَعْدَ مَا كَانَ سَرَبُ قَوْمِي حِينًا لَهُمُ الْخَلِيلُ كَلَاهَا وَالْبِحَارُ  
فَالِي الدُّورِ فَالْمَرْوَرَةُ مِنْهُمْ فَجَفَّ—يِرُ فَنَاعِمُ فَالْدِّيَارُ  
فَقَدْ أَمَسَتْ دِيَارُهُمْ بَطْنَ فَلَجٍ وَمَصَّ—يِرُ لِصَيْفِهِمْ تَعِشَارُ  
رَبِّمَا الْجَمِيلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَاجِيحُ . . . البيت ، وبعده :  
وَرِحَالٌ مِنَ الْأَقَارِبِ بَانُوا مِنْ خُذَاقِ هُمُ الرُّهُوسُ الْخِيَارُ  
ذَلِكَ دَهْرِي مَضَى فَبَلَّ لِدُهُورِ كُنَّ فِي سَائِفِ الزَّمَانِ أَنْكَرَارُ

اللغة : « أوحشت من سرور قومي - البيت » أوحشت : خات وأقترت وصارت موحشة لا أنيس بها ، والسرور : جمع سرب ، والسرب - بفتح فسكون - المال السارح من إبل وبقر



وغنم وخيل ، وتعار - بكسر التاء ، بزنة كتاب - وأروم - بفتح الهمزة ، بزنة صبور - وشابة بفتح الشين بزنة غابة - والستار - بكسر السين بزنة كتاب - كلهن أسماء مواضع « بعد ما كان سرب قوى - إلخ » البحار ، ومثله البحور ، أراد به الريف « فالى الدور فالروراة - إلخ » المروراة - بفتح الميم والراء وسكون الواو - وجفير - بفتح الجيم بزنة أمير - وناعم - بالنون والعين المهملة - كلهن أسماء مواضع « فقد أمت بطن فلج - إلخ » فتح الدال والقي الهمزة من « فقد أمت » للضرورة . وفالج - بفتح الفاء وسكون اللام - اسم موضع ، وتعار بكسر التاء وسكون العين - اسم موضع أيضا . والمعنى أنهم سيصبرون فى زمان الصيف إلى تعار « ربما الجامل - إلخ » الجامل : الجماعة من الإبل ، والمؤبل - بزنة اسم المفعول من المضعف - هو المد للفتية ، والعناجيج : جمع عنجوج - بزنة عصفور - وهو من الخيل الطويل العنق - والمهار - بكسر الميم - جمع مهر - بضم فسكون - وهو ولد الفرس ، والآتى مهرة « ورجال من الأقارب - إلخ » بانوا : بعدوا ، وحذاق - بزنة غراب - يقال : أصله حذاقة فحذف تاءه فى غير النداء للضرورة ، وحذاقة : بطن من إباد ( انظر شرح الشاهد رقم ٥١٨ فى ص ١٧٥ من هذا الجزء ) الإعراب : « ربما » رب : حرف تليل وجر شبهه بالزائد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد يكف رب عن العمل مبنى على السكون لا محل له « الجامل » مبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة « المؤبل » صفة للجامل مرفوع بالضمه الظاهرة « فيهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وعناجيج » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب عناجيج : معطوف على الجامل مرفوع بالضمه الظاهرة « بينهن » بين : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وضمير الفية العائد إلى العناجيج مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « المهار » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمه الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل رفع صفة لعناجيج .

الشاهد فى : قوله « ربما الجامل المؤبل فيهم » فان « ما » قد دخلت على « رب » فكفتها عن العمل الذى تقتضيه - وهو جر ما بعدها - وهياتها للدخول على الجملة ، وهذه الجملة التى دخلت عليها رب المكفوفة بما فى هذا الشاهد جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، وهى قوله « الجامل المؤبل فيهم » . فأما أن « ما » إذا دخلت على « رب » كفتها عن العمل الذى تقتضيه فهو الأكثر الغالب فيها ، وأما أنها إذا كفتها دخلت على الجملة الاسمية كما فى البيت فذلك أقل شئ فيها ، بل إن كثيرا من العلماء أنكر جواز دخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية .

فان قلت : فهذا الذى أنكر دخول « رب » المكفوفة بما على الجملة الاسمية ، مايقول فى هذا البيت ؟ أيسلم الرواية فيه ويخرجه تحريحا آخر أم ينكر روايته ؟

وكقوله :

٥٧٠ - كما الحِطَّاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إنه يسلم رواية هذا البيت ، ولكنه يذهب إلى أن « ما » الداخلة على « رب » نكرة ناقصة بمعنى شيء ، وهي في محل جر برب ، ولها محل آخر وهو الرفع بالابتداء ، وعلى هذا يكون قوله « الجامل » خبر مبتدأ محذوف تقديره هو ، وقوله « فيهم » جار ومجرور يتعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في المؤن ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع أو جر صفة للنكرة ، وخبر المبتدأ الذي هو النكرة الموصوفة محذوف ، وتقدير الكلام برمته على هذا الوجه : رب شيء هو الجامل المؤنل حال كونه فيهم موجود . وهذا تخریج ذكره أبو علي الفارسي في البيت .

فان قلت : فمن النحاة أجاز دخول رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية ؟ ومن منهم أنكرك ذلك ؟

قلت : للعلماء في هذا ثلاثة أقوال : الأول - وهو قول البرد والزمخشري والجزولي ، واختاره ابن مالك وأبو حيان - وحاصله أن دخول رب المكفوفة بما على الجمل الاسمية صحيح فصيح . والثاني - وهو قول سيبويه - أن ذلك قليل نادر ، وهو الذي جرى عليه الشارح ههنا تبعاً لابن هشام . والثالث - وهو قول ابن السراج وأبي علي الفارسي ، وذكره ابن هشام في المغني بغير نسبة إلى قائله - وحاصله أنه لا يجوز أصلاً أن تدخل رب المكفوفة بما على الجملة الاسمية .

فان قلت : فإذا صح أن تدخل رب المكفوفة بما على الجمل اسمية كانت أو فعلية ، فما يكون معنى « ربما » حينئذ ؟ وما الذي تفيده الجملة بعدها معها ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : لقد بين هذا أبو حيان بوضوح ، وذلك في قوله : « وعلى هذا تكون رب من حروف الابتداء ؛ فتدخل على الجمل - فعلية كانت أو اسمية - للقصد إلى تقليل النسبة المفهومة من الجملة ؛ فإذا قلت : ربما قام زيد ، فكانت النسبة المفهومة من قيام زيد ، وإذا قلت : ربما زيد شاعر ، فقد قلت نسبة شعر زيد » اهـ . وسفسر هذا الموضوع شرحاً وافياً مع شرح الشاهد ( رقم ٥٧٣ ) الآتي .

٥٧٠ - هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

\* فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا \*

وهذا ثالث ثلاثة أبيات لزياد الأعجم ، وقبله :

وَأَعْلَمُ أَنَّنِي وَأَبَا حَمِيدٍ      كَمَا النَّشْوَانِ وَالرَّجُلِ الْحَلِيمِ  
أُرِيدُ حَيَاةَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي      وَأَعْلَمُ أَنَّهُ الرَّجُلُ اللَّئِيمُ

وفي هذه الأبيات إقواء ؛ إما في البيت الثالث الذي هو بيت الشاهد إن رويت الأول بالرفع ، وإما في البيت الثاني إن رويت الأول بالجر . والإقراء : اختلاف حركة الروى في أبيات القصيدة اللفظة : « وأعلم أنى وأبا حميد - البيت » يروى في مكان هذه الجملة « لعمرك إنى وأبا حميد والنشوان : السكران ، من النشوة وهى السكر ، والحليم : المتأنى فى أمره . يقول : إن أبا حميد ليعبت بنى ويسفه على وأنا أتحمّل منه ، وشأتنا كشأن سكران ورجل حليم . وقد استدل ابن هشام فى اللغنى وبعض شراح الألفية بهذا البيت على أن « ما » كافة وقد كفت الكاف عن عمل الجر ، وعلى هذا تكون الرواية برفع النشوان وابعده على أنهما خبر أن وماعطف عليه . ويروى بجر النشوان على أن « ما » زائدة غير كافة فالجار والمجرور خبر أن ، ويروى « لكالنشوان والرجل الحليم » فاللام هى اللام المرحقة واقعة فى خبر إن ، والجار والمجرور بعدها خبر إن « أريد حباءه ويريد قتلى - البيت » الحباء - بكسر الحاء المهملة - العطاء ، وقد وقع هذا المصراع صدر بيت لعمر بن معديكرب الزبيدى يقوله فى ابن أخته قيس بن مكشوح المرادى ، وهو :

أُرِيدُ حِبَاءَهُ وَيُرِيدُ قَتْلِي عَذِيرَكَ مِنْ خَلِيكَ مِنْ مُرَادٍ

وقد روى أن على بن أبى طالب رضى الله عنه كان كلما رأى عبد الرحمن بن ماجم يشد بيت عمرو بن معديكرب هذا ، وقوله « فان الجر من شر المطايا - البيت » الجر - بضم الحاء وسكون الميم هنا - جمع حمار ، وأصله بضم الحاء والميم جميعا ، مثل كتاب وكتب ، ولكنه سكن الميم تخفيفا : والمطايا : جمع مطية ، قد تكون فعيلة بمعنى فاعلة لأنها تطوى فى سيرها ، أى : تسرع وتجد فيه ، وهذا ما يقتضيه صنيع صاحب القاموس فى تفسير المطية ، وقد تكون فعيلة بمعنى مفعولة لأنه يركب مطاها وهو ظهرها ، ذكره الفيومى فى الصباح . والحبطات - بفتح الحاء وكسر الباء - هم بنو الحارث بن عمرو بن تميم ، وإنما قيل لأبيهم الحارث ذلك لأنه كان فى سفر فأكل أكلًا اتفخ بطنه منه فمات ، وكان أبناؤه يعيرون بذلك . وانظر إلى قول الفرزدق - وقد بلغه أن رجلا من الحبطات بن عمرو بن تميم خطب امرأة من بنى دارم بن مالك بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم - :

بَنُو دَارِمٍ أَكْفَاؤُهُمْ آلُ مَسْمَعٍ وَتَنَسَّكِحُ فِي أَكْفَائِهَا الْحَبِطَاتُ

ويروى فى صدر البيت « فان النيب من شر المطايا » والنيب - بكسر النون - جمع ناب ، وهو الناقة المسنة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الجر » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « من »

شر» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن ، وشر مضاف ، و «المطايا» مضاف إليه «كما» الكاف حرف جر ، وما : كافة للكاف عما تقتضيه وهو جر ما تدخل عليه «الحبطات» مبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة «شر» خبر المبتدأ ، وهو مضاف و «بنى» مضاف إليه ، و بنى مضاف و«تميم» مضاف إليه .

الشاهر فيه : قوله « كما الحبطات » حيث دخلت « ما » الكافة على الكاف الجارة فكفتها عن العمل فيما بعدها وهيأتها للدخول على الجملة ، ألا ترى أن ما بعد الكاف وما جملة من مبتدأ وخبر ، والكاف - مع كونها غير عاملة حيثئذ - لا تزال دالة على معنى التشبيه ، والمقصود بها هنا تشبيه مضمون الجملة التي قبلها بمضمون الجملة التي بعدها ؛ ومضمون الجملة التقدمية كون الحمر من شر المطايا ، ومضمون الجملة التي بعدها كون الحبطات شر بنى تميم . وهذا توجيه جماعة من العلماء منهم ابن الحجاز والرضي ، وذكره ابن هشام في معنى اللبيب في جملة توجيهات ، وجعل البيت الأول من أبيات هذا الشاهد دليلا .

قال ابن الحجاز : « قد كفوا الكاف بما ، كما كفوا رب ؛ فتلها الجملة الاسمية والفعلية ؛ تقول : زيد قائم كما عمرو قاعد ، شبهت جملة بجملة بكونهما حاصلين في الوجود ، وتقول : زيد قاعد كما أن عمرا قائم ، والمعنى : تعود زيد لا محالة وقيام عمرو لا محالة » اه  
وقال الرضي ( ٢ - ٣١٩ ) : « ونجىء ما الكافة بعد الكاف فيكون لكما ثلاثة معان : أحدها تشبيه مضمون جملة بمضمون أخرى كما كانت قبل الكف لتشبيه المفرد بالمفرد ، قال الله تعالى : ( أَجْعَلْ لَنَا إلهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ ) وقال :

فَإِنَّ الْحُمْرَ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا كَمَا الْحَبْطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمٍ

فلا يقتضى الكاف ما يتعلق به ؛ لأن الجار إنما يطلب ذلك لكون المجرور مفعولا ، وذلك لأن حروف الجر موضوعة - كما ذكرنا - لأن تفضى بالفعل الفاعل عن المفعول به إليه ، والمفعول به لا بد له من فعل أو معناه ، فإذا لم تجر الكاف فلا مفعول هناك حتى تطاب فعلا . ومعنى كن كما أنت : كن في المستقبل كما أنت كائن الآن ، فأنت : مبتدأ محذوف الخبر ؛ فأنت تشبه الكون المطلوب منه بالكون الحاصل له الآن ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام : كَمَا تَكُونُونَ يُؤَلَى عَلَيْكُمْ ، شبه التولية عليهم المكروهة بكونهم المكروه : أى بحالتهم المكروهة . وثانيها : أن يكون كما بمعنى لعل ، حكى سيبويه عن العرب : انتظرنى كما آتيتك ، أى : اهلهما آتيتك .  
وقال رؤبة :

\* لَا تَشْتَمُ النَّاسَ كَمَا لَا تُشْتَمُ \*

(وَقَدْ تَلِيهِمَا وَجَرُّ لَمْ يُكْفَ) ، كقوله :

٥٧١ - رَبِّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُصْرَى وَطَمَنَةَ تَجْلَاءُ

فيكون قد تغير معنى الكلمة بالتركيب ، وذلك كما يجيء مما بمعنى ربما ، قال :

وَإِنِّي لِمِمَّا أَضْرِبُ الْكَبِشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللِّسَانَ مِنَ الفَمِّ

أى : ربما ، وتقول : إني لما أفعل ، أى : ربما . وقال بعضهم : إن بما يجيء أيضا بمعنى ربما ، نحو : إني بما أفعل ، أى : ربما . وثالثها : أن يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود ، نحو قولك : ادخل كما يسلم الإمام ، وكما قام زيد بعد عمرو » اه .

وقد خرج أبو طي الفارسي ، تبعا للأخفش ، بيت الشاهد تخريجا آخر ؛ فزعم أن « ما » موصولة ، والاسم المرفوع بعدها خبر مبتدأ محذوف ، والجملة صلة . قال الأخفش في بيت الشاهد : « معناه كالتين هم الحبطات » اه . قلت : ويكون قول الشاعر « شربني تميم » بالرفع أيضا : إما على أنه صفة للحبطات ، وإما على أنه خبر مبتدأ محذوف .

وجوز الأخفش في البيت وجهها ثالثا ، وهو أن تكون « ما » زائدة غير كافة ، وأن يكون « الحبطات » مجرورا بالكاف . قال بعد ما ذكرنا عنه : « وإن شئت جعلت ما زائدة وجرت الحبطات بالكاف » اه .

وبعض النحاة ومنهم صاحب المستوفى يزى أن « ما » لا تكف الكاف أصلا ، ويلزم على هذا أن تكون « ما » في قوله « كما الحبطات » ونحوه إما موصولا اسميا كما قال الأخفش في تخريج البيت ، وإما موصولا حرفيا بشرط أن نسلم له صحة وصل « ما » للصدرية بالجملة الاسمية ، وهو شئ مختلف فيه ( وانظر مع النقول التي حكيناها لك معنى اللبيب لابن هشام في مباحث الكاف المفردة وفي مباحث ما تزدد يقينا ) .

٥٧١ - هذا بيت من كلمة لعدي بن الرعاء ، وقد ذكرناه في جملة أبيات من هذه القصيدة مع شرح الشاهد ( رقم ٤٧٠ ) في أوائل باب الحال . ( انظر ص ٥ من هذا الجزء ) .

اللفظة : نشرح ههنا بيت الشاهد إذ كنا قد ذكرنا الكلمة مشروحة في المكان الذي أشرنا إليه - « صقيل » أى : مجاوق ، فعيل بمعنى مفعول ، وتقول : صقلت السيف أصقله صقلا فهو صقيل ومصقول ، وبابه ضرب « بصرى » بضم فسكون ، بزنة حبلى - بلد بالشام ، وكان يقوم بها في الجاهلية سوق ، وقد دخلها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج مع عمه أبى طالب في تجارة قريش ، وراه فيها كاهن من كهان النصارى اسمه بحيرا وحذر عمه وأمره أن يعود به ، وقد أضاف « بين » إلى « بصرى » ولم يسطف على المضاف إليه ، وهذا بما لا يجوز عربية ؛ إذ يجب أن يكون ما تضاف « بين » إليه متعددا ، وقد أجاب العلماء عن هذا بجوابين : أحدهما أنه أراد « بين أما كن بصرى » والأما كن متعدد في المعنى ، وثانيهما أن

وكقوله :

٥٧٢ - وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَتَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ

هذه ليست الرواية الصحيحة ، والرواية الصحيحة « دون بصرى » أى قريبا من بصرى ، أو قبلها ، أو خلفها ، أو عندها « وطعنة نجلاء » النجلاء : الواسعة البيئة الانساع ، مأخوذ من قولهم : عين نجلاء ، ومعناه واسعة .

الإعراب : « رب » حرف تكثير وجر شبيهه بالزائد مبنى على الفتح لاجل له ، وما : زائدة غير كافة « ضربة » مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « بسيف » جار ومجرور متعلق بضربة أو بمحذوف صفة لضربة « صقيل » صفة لسيف « بين » ظرف مكان منصوب على الظرفية ، وهو متعلق بضربة أو بمحذوف صفة لضربة ، وهو مضاف و « بصرى » مضاف إليه « وطعنة » الواو حرف عطف ، طعنة : معطوف على ضربة « نجلاء » صفة لطعنة ، وجره بالكسرة للضرورة ، وحقه الجر بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لألف التانيث المدودة . وخبر المبتدأ المجرور لفظا برب محذوف .

الشاهد في : قوله « ربما ضربة » فان « ما » الداخلة على « رب » في هذه الكامة زائدة ، ولم تكف « رب » عن عمل الجرفي ما بعدها ، والأكثر أن تكفها ، كما بيناه في شرح الشاهد ( رقم ٥٦٩ ) السابق ، وكما نبينه تفصيلا في شرح الشاهد ( رقم ٥٧٣ ) الآتى .

٥٧٢ - هذا البيت ختام كلمة لعمر بن برة الهمداني ، وكان رجل من مراد يقال له حريم قد أغار على إبل عمرو فاستاقها ، فأغار عمرو على حريم فاستاق كل شيء له ، فأتى حريم بعد ذلك يطلب إلى عمرو أن يعطيه بعض ما أخذه منه ، فأبى عليه عمرو ، فرجع حريم ، وفي ذلك يقول عمرو :

تَقُولُ سُلَيْمَى : لَأَنْعَرُضَ لِتَلْفَةٍ  
وَكَيْفَ يَنَامُ اللَّيْلَ مَنْ جُلَّ مَالِهِ

وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَأَنَا حَمِيًّا تَجْتَنِيكَ الْمَظَالِمُ  
تَمْشِي مَا جِدًّا أَوْ تَخْتَرِمَكَ الْمَخَارِمُ  
فَهَلْ أَنَا فِي ذَا يَا لِهَمْدَانَ ظَالِمُ  
وَتَضْرِبَ بِالْبَيْضِ الْخَنَافِ الْجُمَا جِمُ

﴿ تنبيه ﴾ : الغالب على رُبِّ المكفوفة بما أن تدخل على فعل ماضٍ ، كقوله :

٥٧٣ - رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمِ

وَلَا أَمِنْ حَتَّى تَنْصِرَ الْحَرْبُ جَهْرَةً      عبيدة يوماً والحروبُ غواشيمُ  
أُمْسَبِطِي عَمْرُو بْنُ نَعْمَانَ غَارِي      وَمَا يُشْبِهُ الْيَقْظَانَ مَنْ هُوَ نَائِمٌ  
إِذَا جَرَّ مَوْلَانَا عَلَيْنَا جَرِيرَةً      صَبْرَنَا لَهَا ؛ إِنَّا كِرَامٌ دَعَائِمُ  
وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ      كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمُ

( وانظر أمالي أبي علي القالي : ج ٢ ص ١٢٣ بولاق ) .

اللفظ : « ننصر » نعين ونوازر « مولانا » للمولى عدة معان ، ويراد منه ههنا الحليف أو ابن العم « مجرم عليه » أى : واقع عليه الجرم والإثم والتعمدى والظلم من الناس ، فهو بمعنى مظلوم منتقص الحق مهضوم الجانب « جارم » ظالم متعد .

المعنى : يقول : إن من شأننا أن نوازر حليفنا على من عاداه ونكون يدا على من ناوآء ، لأننا على ثقة من أن شأنه كشأن الناس جميعا ، فهو مرة مظلوم ، ومرة أخرى ظالم .

الإعراب : « ننصر » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « مولانا » مولى : مفعول به ، منصوب بفتحة مقدره على الأنف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره مضاف إليه « ونعلم » الواو حرف عطف ، نعلم : فيول مضارع معطوف على ننصر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « أنه » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائب العائد إلى المولى اسم أن ، مبنى على الضم في محل نصب « كما » الكاف حرف جر ، ما : حرف زائد « الناس » مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولى نعلم « مجرم » خبر ثان لأن ، مرفوع بالضمة الظاهرة « عليه » جار ومجرور متعلق بمجروم على أنه نائب فاعل له « وجارم » الواو حرف عطف ، جارم : معطوف على مجرم عليه ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كما الناس » فإن « ما » في هذه السكامة حرف زائد غير كاف للكاف عن العمل الذى تقتضيه ، بآية أن الاسم بعدها قد وقع مجرورا . والكثير أن تكون « ما » التى تتصل بالكاف كافة لها عن عمل الجر ؛ فما في هذا البيت من التقليل .

٥٧٣ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* تَرَفَعْنَ ثَوْبِي سَمَالَاتُ \*

وهذا بيت لجذيمة الأبرش - وهو جذيمة بن مالك بن فهم الأزدي ، ملك شاطىء الفرات وما والاه  
حقة طويلة - من أبيات برئى فيها جماعة من قومه كان قد خرج بهم لغزو طسم وجديس فأوقع  
بهم حسان بن تبع ، وبعد البيت الذى رويناه قوله :

فِي فِتْوَى أَنَا رَابِئُهُمْ فِي بِلَايَا عَوْرَةٍ بَاتُوا  
ثُمَّ أَبْنَا غَانَيْنَ مَعَا وَأَنَاسُ بَعْدَنَا مَاتُوا  
لَيْتَ شِعْرِي مَا أَمَاتَهُمْ نَحْنُ أَدْلَجْنَا وَهُمْ بَاتُوا

اللفظة : « ربما أوفيت - البيت » أوفيت : نزلت ، وتقول : أوفى فلان على الشيء ؛ إذا  
أشرف عليه ، وقال أبو كعب بن مامة الإيادى يرثيه :

أَوْفَى عَلَى الْمَاءِ كَفَبْتُ ثُمَّ قِيلَ لَهُ : رَدِّ كَفَبُ إِنَّكَ وَرَادٌ ، فَمَا وَرَدَا

والعلم : الجبل ، وشمالات - بفتح الشين - جمع شمال ، وهى ریح تهب من ناحية القطب  
« فى فتوى أنا رابئهم - البيت » الفتوى - بضم الفاء والتاء وتشديد الواو - جمع فتى ، ويروى  
فى مكانه « فى شباب » ورابئهم : أى رقيبهم ، مأخوذ من قولك : ربات القوم ، وارتبأهم : أى  
كنت رقيباً لهم وقد صعدت على شرف ، أنظر ما يأتىهم من المخافة ، ويروى « أنا كألهم » اسم  
فاعل من قولك : كالأ رجل الرجل ، إذا حرصه ، وقوله « فى بلايا عورة باتوا » يروى فى مكانه  
« فى كلال غزوة ماتوا » وقوله « ثم أبنا غانين معا - البيت » أبنا : رجعنا ، تقول : أب بؤوب  
أوبة وإيايا وما بآ ؛ إذا رجع . وغانين : محرزين الغنائم من الأعداء ، ويروى البيت كله هكذا :

ثُمَّ أَبْنَا غَانَيْنَ ، وَكَمْ مِنْ أَنَاسٍ قَبْلَنَا فَاتُوا

ويروى هذا البيت ثالث الأبيات . وقوله « لبت شعري ما أماتهم - البيت » أدلجنا : سرنا ليلاً ،  
وهم باتوا : يريد أنهم ظلوا فى أما كنههم لأنهم هلكوا فلم يستطيعوا مشاركتنا فى الإدلاج .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقليل وجر شبهه بالزائد مبنى على الفتح لا محمل له من  
الإعراب ، وما : كافة له عن العمل الذى يقتضيه ، وهو الجر ، ومهيئة له للدخول على الجمل ،  
حرف مبنى على السكون لا محمل له « أوفيت » فعل وفاعل « فى علم » جار ومجرور متعلق بأوفى  
« ترفعن » ترفع : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد  
حرف مبنى على السكون لا محمل له من الإعراب « ثوبى » ثوب : مفعول به ترفع ، منصوب  
بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وثوب مضاف  
وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « شمالات » فاعل ترفع ، مرفوع بالضم  
الظاهرة .



الشاهر فيه : قوله « ربما أوفيت » حيث دخلت « ما » على « رب » في هذه الكلمة فكفتها عن العمل الذي تقتضيه وهو الجر وهيأتها للدخول على الجملة الفعلية ، وهذه الجملة الفعلية ماضوية لفظا ومعنى . وهذا أكثر الأحوال فيما إذا دخلت « ما » على « رب » . نعى أن « ما » إذا دخلت على « رب » فقد تكون مازائدة غير كافة لرب عن عمل الجر ، كما في الشاهد ( رقم ٥٧١ ) وقد تكون ما كافة لرب عن عمل الجر ، وأكثر الحالين هو الثاني . ثم إذا كفت « ما » رب عن العمل فانها تهيئها للدخول على الجمل ، وهذه الجمل قد تكون فعلية وقد تكون اسمية ، والجمل الفعلية قد تكون ماضوية لفظا ومعنى وقد تكون مضارعية في اللفظ ، فهذه ثلاثة أنواع ، وأكثر هذه الأنواع الثلاثة استعمالا الجمل الفعلية التي فعلها ماض في اللفظ والمعنى كهذا البيت ، ويليه دخولها على الفعلية التي فعلها مضارع ، ومنعه أبو طي الفارسي في الإيضاح وابن السراج ، ويليه دخولها على الاسمية ، وقد عرفت أقوال العلماء فيه . ومن دخولها على الجمل الفعلية التي فعلها مضارع قوله تعالى : ( رَبِّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ) ، وقول أمية بن أبي الصلت :

رَبِّمَا تَكَرَّهُ النَّفْسُ مِنَ الْأَمْرِ لَهُ فَرَجَةٌ كَحَلِّ الْقَتَالِ

إذا لم يجعل ما نكرة موصوفة . ومنه قول الآخر :

فَقَتَلْنَا وَنَالَ الْقَتْلُ مِنَّا وَرَبِّمَا يَكُونُ عَلَى الْقَوْمِ الْكِرَامِ لَنَا الظَّفَرُ

ومن دخولها على الجمل الاسمية قول عدى بن الرعاء ( وهو الشاهد رقم ٥٦٩ ) :

رَبِّمَا الْجَائِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ وَعَنَّاجِيحُ يَبِينُنَ الْهَارُ

قال المحقق الرضى ( ٢ - ٣٠٩ ) : « إذا دخلها ( يريد إذا دخل ما على رب ) ، فالأكثر كونها كافة ، ورب المكفوفة لا محل لها من الإعراب وإن كان اسما على ما اخترنا لكونها بمعنى قلما ، وكونها كحرف النفي الداخلة على الجملة ، وقد جاءت ما بعد رب زائدة ، قال \* ربما ضربة بسيف صقيل .. البيت \* وقال :

مَا وَجَّ يَارَبِّمَا غَارَةَ شَعْوَاءَ كَاللَّذَعَةِ بِالْمَيْسَمِ

ومثلها ما التي تدخل على كاف التشبيه : الأولى أن تكون كافة ، نحو : كمن كما أنت ، أى : كما أنت كائن ، ونحو : إز يدصديق كما عمرو أخى ، وشذ إعمال الكاف مع ما . ومالاتكف عن ، نحو : ( عَمَّا قَرِيبٍ ) وأما إذا وليت الباء ومن فالأولى زيادتها وإعمال الجارين ، نحو : ( قِيمَارْحَمَةٍ ) و ( مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ ) وقد تكفهما كما يجيء . ورب المكفوفة لا تدخل إلا على الفعل كما قال

سيبويه ، وقوله \* ربما الجامل المؤبل فيهم . . . البيت \* شاذ عنده ، ومثله قياس عند الجزولي ، فيجيز ربما زيد قائم . والتزم ابن السراج وأبو علي في الإيضاح كون الفعل ماضيا ؛ لأن وضع رب للتقليل في الماضي . والمندر عندهما في نحو قوله تعالى : ( رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ ) - أن مثل هذا المستقبل : أى الأمور الأخروية غالب عليها في القرآن ذكرها بلفظ الماضي ، نحو : ( وَسَيَقَ الَّذِينَ ) و ( وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ) وقال الربيعي : أصله ربما كان يود ؛ فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما ، والأول أحسن ، والمشهور جواز دخول ربما على المضارع بلا تأويل ، كما ذكره أبو علي في غير الإيضاح « اه وقال ابن هشام في مباحث رب من معنى اللبيب : « وإذا زيدت ما بعدها فالغالب أن تكفها عن العمل ، وأن تهيئها للدخول على الجمل الفعلية ، وأن يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى ، كقوله \* ربما أوفيت في علم . . . البيت \* ومن إعمالها قوله \* ربما ضربت . . . البيت \* ومن دخولها على الاسمية قول أبي دواد \* ربما الجامل المؤبل . . . البيت \* وقيل : لا تدخل المكفوفة على الاسمية أصلا ، وإن ما في البيت نكرة موصوفة ، والجامل : خبر لهو محذوفا ، والجملة صفة لما . ومن دخولها على الفعل المستقبل قوله تعالى : ( رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ) وقيل : هو مؤول بالماضي ، على حد قوله تعالى : ( وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ) وفيه تكلف ؛ لانتضائه أن الفعل المستقبل عبر به عن ماض متجاوز به عن المستقبل ، والدليل على صحة استقبال ما بعدها قوله :

فَإِنْ أَهْلِكَ فَرَبًّا فَتَى سَيْبِكِي      عَلَى مُهَذَّبِ رَخِصِ الْبَنَانِ  
وقوله :

يَا رَبِّ قَاتِلَةَ غَدَا      يَا لَهْفَ أُمَّ مُعَاوِيَةَ « اه

وقال في مباحث « ما » من المعنى : « والثالث من أنواع ما : الكافة عن عمل الجر ، وتتصل بأحرف وظروف ؛ فالأحرف أحدها رب ، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضي ، كقوله \* ربما أوفيت في علم \* لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده ، والمستقبل مجهول ؛ ومن ثم قال الرماني في ( رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا ) : إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضى ، وقيل : هو على حكاية حال ماضية مجازا مثل ( وَنُفِخَ فِي الصُّورِ ) ، وقيل : التقدير ربما كان يود ، وتكون كان هذه شاذية ، وليس حذف كان بدون إن ولو الشرطيتين سهلا ، ثم الخبر حينئذ - وهو يود - مخرج على حكاية الحال الماضية فلا حاجة إلى تقدير كان . ولا يمتنع دخولها على الاسمية ، خلافا للفراسي ، ولهذا قال في قول أبي دواد \* ربما الجامل المؤبل فيهم \* ما : نكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها : أى رب شئ هو الجامل « اه

وقد تدخل على مضارع نُزِّل منزله لتحقق وقوعه ، نحو : « رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا »  
وندر دخولها على الجملة الاسمية ، كقوله :

رُبَمَا الْجَمَلُ لِلْوَيْلِ فِيهِمْ<sup>(١)</sup>

حتى قال الفارسي : يجب أن تقدر « ما » اسما مجرورا بمعنى شيء ، والجمال : خبرا للضمير  
مخذوف ، والجملة صفة ما ، أي : رب شيء هو الجمال المؤيل .

( وَحَذَفْتُ رُبًّا ) لفظا ( فَبَجَرْتُ ) منوية ( بَعْدَ بَلِّ \* وَالْفَا ) ، لكن على قلة ، كقوله :  
٥٧٤ - بَلِّ بَلِّ مِلِّهِ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ لَا يُشْتَرَى كِتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

وَعَنَّا جِجُ بَيْنَهُنَّ الْمَهَارُ

وهذا هو البيت المستشهد به ( رقم ٥٦٩ ) وقد مضى شرحه قريبا فارجع إليه ، ثم انظر شرح  
الشاهد ( رقم ٥٧٣ ) .

٥٧٤ - هذان بيتان من الرجز المشطور ، وهما من أرجوزة طويلة جدا لرؤبة بن العجاج  
مدح فيها أبا العباس السفاح أول خلفاء بني العباس ، ومطلع هذه الأرجوزة قوله :

قَدْتُ لَزِيرِ لَمْ تَصِلْهُ مَرِيْمَةُ ضَلِيلُ أَهْوَاءِ الصَّبَا يَنْدَمُهُ  
هَلْ تَعْرِفُ الرَّبْعَ الْمُحِيلَ أَرْسَمُهُ عَفْتُ عَوَافِيهِ وَطَالَ قِدَمُهُ

وبعد ذلك تسعة وعشرين بيتا قال :

بَلِّ بَلِّ مِلِّهِ الْفِجَاجِ قَتْمُهُ لَا يُشْتَرَى كِتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ  
يَجْتَابُ صَخْخَاحَ السَّرَابِ أَكْمُهُ خَارِجَةٌ أَعْنَاقُهُ وَلِمَهُ  
بَعْدَ أُسْتِزَارٍ فِيهِ أَوْ تَعَمُّهُ يَهْفُو بِأَنْسَانِ الْبَصِيرِ طُسْمُهُ  
إِذَا ارْتَمَتْ أَحْسَانُهُ وَكُلْمُهُ بِالرَّكْبِ طَارَتْ عَنْ ذُرَاهِ كِمْمُهُ

وبعد ذلك بأربعة وعشرين بيتا يصف فيها ذلك البلد ثم يصف ناقته ، يقول :

قَطَعْتُ أُمَّتًا قَاصِدًا تَيْمَمُهُ

إِلَى ابْنِ مَجْدٍ لَمْ يُخَرِّقْ أَدَمُهُ إِلَى الْأَمِينِ الْمُسْتَجَارِ ذِمَمُهُ  
وَالِي مَعِمِّ حَاطِطٍ مَحْشَمُهُ يَبْدُلُ حِلًّا لَا تَنَالُ حُرْمُهُ

اللافة : « لزير » الزير - بكسر الزاي - من يكثر زيارة النساء ، ويقال : فلان زير نساء ،  
 وخلم نساء ، وقال اللههل :

فَلَوْ نُبِشَ الْمُقَابِرُ عَنْ كَلْبِيبٍ فَيُخْبَرُ بِالذَّنَائِبِ أَيْ زِيرٍ

ومريم : من أسماء النساء ، ويراد بها المرأة التي تحب الاستماع إلى أحاديث الرجال من غير فجور  
 « وضليل أهواء الصبا » أراد ضلال أهواء الصبا . يقول : إن ضلال أهواء الصبا يوقعه فيما يندم  
 عليه « الربع المحيل أرسمه » قد يكون المحيل بمعنى الذي أتى عليه حول ، وقد يكون بمعنى الذي  
 تغيرت به الأحوال . وقال امرؤ القيس :

عُوجًا عَلَى الرَّبْعِ الْمُحِيلِ لَعَلَّنَا نَبْكِ الدِّيَارَ كَمَا بَكَى ابْنُ خَدَّامٍ

« عفت عوافيه » يريد درس منه ما درس واءمحي ما ائمحي « بل بلد ملء الفجاج قتمه »  
 الفجاج - بكسر الفاء - جمع فجج ، وهو الطريق الواسع بين جبلين . والقتم - بفتح القاف والتاء  
 جميعا - الغبار ، ويقال فيه : قتام كسحاب ، وقتم كفلس « لا يشتري كتانه وجهرمه »  
 الكتان : معروف ، والجهرم : البساط من الشعر ، يقول : إن لهذا البلد سباب من السراب  
 تشبه الكتان والجهرم ولكنها لا تشتري ولا تباع . والضحضاح : مارق من السراب ، يقول : إن  
 الأكم كأنها تسير في السراب فتقطعه « يهفو بانسان البصير - الخ » يهفو : يخف ، والطسم :  
 جمع طاسم ، وهو الطامس ، والأبحان : جمع صحن ، وهو المتسع من الأرض ، واللجم : النواحي ،  
 وذراه : أعاليه ، وكمه : ما يظيه . وقوله « قطعت أما قاصدا - الخ » يقول : قطعت هذا البلد  
 الذي تقدم ذكره قطعاً مستقيماً على الوجه المقصود غير جائر « إلى ابن مجد لم يخرق أدمه » أي :  
 لم يمزق جلده ، يريد أنه لم يقدح في عرضه ولم يعب شيئاً من فعله ، والأدم : جمع أديم ، وهو  
 الجلد ، و « المستجار ذمه » الذي يستجير الناس بدمته ، و « معم » أي الذي يعم الناس بخيره  
 ومعروفه ، و « حائط » اسم الفاعل من حاط فلان فلانا يحوطه ؛ إذا حفظه ورعاه وجعل له  
 وقاية وحفظاً .

الإعراب : « بل » حرف دال على الإضراب عن كلام سابق والانتقال إلى كلام آخر ، مبنى  
 على السكون لا محل له من الإعراب « بلد » مجرور لفظاً برب المحذوفة بعد بل ، وهو مفعول به  
 لتو له قطعت في الآيات التالية لبيت الشاهد منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها  
 اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « ملء » خبر مقدم مرفوع بالضمة الظاهرة ،  
 وهو مضاف و « الفجاج » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « قتمه » قم : مبتدأ مؤخر  
 مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه . وجملة المبتدأ

وقوله :

٥٧٥ - بَلْ بَلَدٍ ذِي صُعْدٍ وَأَصْبَابٍ

وخبره المقدم عليه في محل جر أو نصب صفة لبلد « لا » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له « يشتري » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « كتانه » كتان : نائب فاعل يشتري مرفوع بالضمه الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه ، « وجهرمه » الواو حرف عطف ، جهرم : معطوف على كتان ، وضمير الغائب العائد إلى بلد مضاف إليه ، وجملة الفعل المضارع المبني للجهول ونائب فاعله في محل جر أو نصب صفة ثانية لبلد .  
 الشاهر في : قوله « بل بلد » حيث حذف « رب » بعد « بل » وعملت الجر وهي محذوفة ، وذلك قليل في نفسه حتى خصه المحقق الرضی بالشعر ؛ ومثل هذا الشاهد قول رؤبة أو العجاج :

\* بَلْ مَهْمَةٌ قَطَمْتُ بَعْدَ مَهْمَةٍ \*

ومثلها البيت الآتي عقيب هذا .

٥٧٥ - هذا البيت من الرجز المشطور لرؤبة بن العجاج ، من أرجوزة طويلة مطلعها قوله :

قَدْ بَكَرَتْ بِاللَّوْمِ أُمُّ عَتَابٍ      تَلُومٌ لِنَلْبَا وَهِيَ فِي جِلْدِ النَّابِ  
 أَنْ نَالَ مِنْ كِدْنَةِ جِلْدِ جِلْحَابٍ      نَحْتُ اللَّيَالِي كَانَتْجَابِ النَّجَابِ

وبعد ذلك بسنة وثلاثين بيتا بيت الشاهد ، وبعده قوله :

تُخْشَى مَرَادِيهِ وَهَجَرَ دَوَابٍ      أَشْهَبَ ذِي سُرَادِقٍ وَجَلْبَابِ  
 يَشْلُهُ ذَنْبُ السَّرَابِ الْخَبَابِ      مُنْجَرِدِ الْفَيْفَا عَمِيقِ الْأَقْرَابِ  
 نَاءٌ مِنَ النَّخْلِ بَعِيدِ الْأَشْرَابِ      يَغْمِسُ فِي هَبْوَةٍ مُفَبَّرِ هَابِ  
 أَجَّهْ شَهْبَةٌ قَيْظٍ شَهَابِ      إِذَا حَبَا مِنْهُ إِلَى الرَّمْلِ الْخَابِ  
 مَحْزُوزِمِ الْجُوزِ حُدَابِ الْأَخْدَابِ      قَطَمْتُ أَخْشَاءَ بَعْسَفِ جَوَابِ

اللفظ : « بكرت » أسرعت ، أو فعلت ذلك بكرة « أم عتاب » كنية امرأة « نلبا » بكسر فسكون - هو الشيخ الكبير المسن « الناب » الناقة المسنة . يقول : تلوم شيخا وهي عجوز « أن نال » أي : تلومه لأن نال الخ . و « كدنة جلد جلحباب » أي : لحم جلد ضخم « نحت الليالي » فاعل نال ، والاتجاب : قشر لحاء الشجر ، واسم هذا اللحاء النجب ، والنجاب - بصيغة اللبان - النجات « بل بلد ذي صعد » الصعد - بضمين - جمع صعود - بفتح أوله -

وقوله :

٥٧٦ - فَمَثَلِكِ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعِ

وهو المرتفع من الأرض ، خلاف المهبوط ، والأصباب : جمع صيب - بفتحين ، وصاده مهملة ، وأعجمها الصبان - وهو ما انحدر من الأرض ، ومراديه : مهالكه ، جمع مردي ، وهو الصدر اللبمي بمعنى الردي وهو الملاك . والمجر : شدة الهاجرة والجر . والأشهب : الشديد البياض ، وهو من لون السراب ، وقوله « ذى سرادق وجلباب » يريد كأن عليه سرادقا وجلبابا « يشله » يطرده شبه السراب في اطراده بعسلان الذئب إذا هو عدا ، والحباب : الكثير الحبيب ، وهو سير سريع « منجرد الفيفا - إلخ » المنجرد : البعيد ، والفيفا : المقازة والصحراء ، وأصله الفيفاء - بالمد - والأقرب : النواحي ، وعميقها : بعيدها ، وأراد بالأشرب : المياه ، ويغمس : يغيب ، والهبوة : الغبار ، وأراد بالغبر الهباني بلدا كثير الغبار « أوجه شبهة قيط - إلخ » أوجه : ألهمه ، وشبهة القيط : وقده وشدته ، وإذا حبا : أى إذا دنا ، والهابي : الداني بعضه من بعض . يقول : إذا انتهت هذه المقازة إلى الرمل اشتد حرها « محزوزم الجوز - إلخ » المحزوزم : الغليظ من الأرض ، وهو مفعول من الحزم ، والحداب : الطوال ، والأحداب : جمع حدبة « قطعت أخشاه بعسف جواب » العسف : الركوب على غير هدى ، والجواب : صيغة البالغة من قولك : جبت الأرض ؛ إذا جزتها وقطعتها ، وأخشاه : أراد به أكثر نواحيه خشية وأشدّها مخافة ، وهو مفعول به لقطعت .

الإعراب : « بل » حرف دال على الإضراب عن كلام سابق والانتقال إلى كلام بعده ، مبني على السكون لا محل من الإعراب « بلد » مجرور لفظا برب المحذوفة بعد بل ، وهو إمام منصوب محلا على الاشتغال بعامل محذوف يفسره قوله فيما بعد « قطعت أخشاه » على حد قولك : زيدا ضربت غلامه ، وإما مرفوع محلا على أنه مبتدأ ؛ فهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره ، أو مرفوع بضمّة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ذى » صفة لبلد على لفظه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « سعد » مضاف إليه « وأصباب » الواو حرف عطف ، أصباب : معطوف على سعد ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « بل بلد » حيث حذف « رب » بعد « بل » وأبقى عملها الذي هو الجر فيما يليها ، وهذا على ما ذكرنا في الشاهد السابق قليل في نفسه ، حق خصه المحقق الرضى بالشعر . وسند ذكر خلاف العلماء في هذه المسألة مع شرح الشاهد ( رقم ٥٧٨ ) الآتي .

٥٧٦ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَامٍ مَحْوِلٍ \*

.....

وهذا بيت من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندي التي مطلعها :

فَقَا نَبِكَ مِنْ ذِي كَرَمٍ حَبِيبٍ وَمَنْزِلٍ      بِسِقْطِ اللُّوِيِّ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمِلِ  
وقد تقدم ذكر أبيات كثيرة منها في مواضع متفرقة من هذا الكتاب ( انظر شرح الشاهد رقم ٤٢٧ والشاهد رقم ٤٦٨ في الجزء الثاني . ثم انظر شرح الشاهد رقم ٥٤١ و ٥٧٨ في هذا الجزء ) وقبل البيت المستشهد به هنا - مما لم نذكره في أحد المواضع التي أشرنا إليها - قوله :

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الحُدْرَ حُدْرَ عُنَيْزَةَ      فَقَالَتْ لَكَ الوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجَلِي  
تَقُولُ وَقَدْ مَالَ الغَمِيْطُ بِنَا مَعَاً :      عَقَرْتَ بَعِيرِي يَا امْرَأَ القَيْسِ قَا نَزَلِ  
فَقُلْتُ لَهَا سِيرِي وَأَرْخِي زِمَامَهُ      وَلَا تُبْعِدِينِي عَن جَنَّاكَ المَعْلَلِ  
فَمِنْكَ حُبِّي قَدْ طَرَقْتُ وَمَرْضِعِ      فَأَهْلَيْتَهَا ... البيت ، وبعده :  
إِذَا مَا بَكَى مِنْ خَلْفِهَا انصَرَفَتْ لَهُ      بِشِقِّ وَتَحْتِي شِقْمَهَا لَمْ يُحْوَلِ

اللغة : « ويوم دخلت الحدر - البيت » الحدر - بكسر فسكون - أراد به هنا الهودج ، وأصل الحدر البيت ، وقد يستعار للستر والحجلة ونحوهما ، وعنيزة : ذكر الرواة أنه لقب فاطمة ابنة عمه التي يقول فيها في هذه الامية :

أَفَاطِمَ مَهَلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّلِ      وَإِنْ كُنْتُ قَدِ انْمَعَتِ صَرْمِي فَأَجْلِي

« الويلات » جمع ويلة ، وأراد بها هنا الفضيحة « مرجلي » اسم فاعل من قولك : أرجلته إذا صبرته راجلا يمشي على قدميه بعد أن كان راكبا « تقول وقد مال الغميطة - البيت » أراد بالغميطة الهودج أيضا ، وعقرت بعيري : جرحت ظهره . يقول : مما لا أزال أذكره بالغبطة والسرور ذلك اليوم الذي دخلت فيه حدر عنيزة وهي تداعيني تارة بالدعاء وطورا بالتخوف من عقر البعير « فقلت لها سيري - البيت » أرخي زمامه : يريد به أطيل مقود البعير ، والجنى - بفتح الجيم - ماتجنيه من الثمر ، والمعلل : إن قرأته بتشديد اللام مكسورة فهو اسم فاعل من قولك : عللت الصبي بالحلوى ونحوها ، إذا أهليت بها « فمناك حبلي قد طرقت - البيت » طرقت : زرتها ليلا ، والطروق : الإتيان في الليل ، والمرضع : التي لها طفل ترضعه ، والتأمم : جمع تيممة ، وهي العادة كانوا يعلقونها على جبهة الصبي يزعمون أنها تحميه العين ، والحول : اسم فاعل من أحول الصبي إذا أتى عليه حول « إذا ما بكى - البيت » شق الشيء : نفضه ، ولم يحول : أراد لم يتحول عن موضعه .

وقوله :

٥٧٧ — فَخُورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنِ

الإعراب : « فمثلك » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، مثل : مفعول به لطرفت الآتي ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضتها رب المحذوفة ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسرة في محل جر « حبلى » بدل من مثل ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف إن راعيت محل مثل ، ومجرور بكسرة مقدرة إن راعيت لفظ مثل « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له « طرفت » فعل وفاعل « ومرضع » الواو حرف عطف ، مرضع : معطوف على حبلى ؛ فيجوز فيه النصب والجر اللذان جازا في المعطوف عليه ، وبهما يروى « فألهيتها » الفاء حرف عطف ، ألهيتها : فعل وفاعل ومفعول به « عن » حرف جر « ذى » مجرور بهن ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، والجار والمجرور متعلق بألهي ، وذى مضاف و « تمام » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف لصيغة منتهى الجموع « محول » نعت لذي تمام ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهر فيه : قوله « فمثلك » حيث جر « مثل » برب المحذوفة بعد الفاء . وهذا قليل بالنسبة إلى جرها محذوفة بعد الواو وسند كرك خلاف الكوفيين والبصريين مع شرح الشاهد ( رقم ٥٧٨ ) الآتي .

٥٧٧ — هذا صدر بيت وعجزه قوله :

\* ذَاعِمٌ فِي الْمُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ \*

وهذا بيت للتخيل الهذلي ، وسمه مالك بن عويمر . من قصيدة له رواها أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي في كتابه حمرة أشعار العرب « وهي ثابتة أيضا في ديوان شعر الهذليين ومطلع هذه القصيدة قوله :

عَرَفْتُ بِأَجْدَثِ نِعَافِ عِرْقِ	عَلَامَاتِ كَتَخِيرِ النَّمَاطِ
كَوْشِمِ الْمَعْصَمِ الْمُقْتَالِ عُلَّتْ	رَوَاهِشُهُ بِوَشْمِ مُسْتَشَاطِ
وَمَا أَنْتِ الْغَدَاةُ دِيْنِي سَلْمِي	وَأُضْحَى الرَّأْسِ مِنْكَ إِلَى أَشْمِطِاطِ
كَأَنَّ عَلَى مَفَارِقِهِ سَيْلًا	مِنَ الْكُتْنَانِ تُنَزَعُ بِالْمَشَاطِ
فَأَمَّا تُعْرِضُنَّ سُبْحًا	وَتُنَزَعُكِ الْوُشَاةُ أَوْلُو النَّبَاطِ



فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ حِينًا نَوَاعِمَ ... البيت ، وبعده :  
 لَهَوْتُ بِهِنَّ إِذْ مَلَقِي مَلِيحٌ وَإِذْ أَنَا فِي الْمَخِيلَةِ وَالنَّشَاطِ  
 يُقَالُ لَهِنٌ مِنْ كَرَمٍ وَعَتَقَ ظِبَاهُ تِبَالَةَ الْأُدْمِ الْعَوَاطِي

اللفظة : « عرفت بأجدث فتعاف - البيت » أجدث ، وتعاف ، وعرق : أسماء أما كن .  
 والتحجير : النقش ، والنمط : جمع نمط ، مثل جبل وجبال ، والنمط : ثوب منقوش « كوشم  
 للعصم للقتال - البيت » الوشم : معروف ، وهو أن تفرز الإبر في الجلد ثم يذر عليها صبيغ أخضر  
 والعصم - بزنة منبر - وللقتال : الذي أثر فيه الوشم ، وعلت : رد عليها مرة بعد أخرى ،  
 والرواهش : عروق ظاهر الكف ، والمستشاط : الذي أحرق بالنار « وما أنت الغداة وذكر  
 سلمى - البيت » الاشمطاط : اختلاط بياض وسواد ، يريد أن الشيب قد شاع في رأسه ، ينكر  
 على نفسه ذكر التواني بعد ما شاب رأسه « فخور قد لهوت بهن - البيت » الحور : جمع حوراء  
 وهي التي اشتد بياض بياض عينها ، واشتد مع ذلك سواد سوادها « عين » جمع عيناء ، وهي  
 الواسعة العين ، وقد رأيت أنه يروى في مكان هذه الكلمة « حينا » والنواعم : جمع ناعمة ،  
 وهي التي ترفل في النعيم ، واللروط : جمع مرط ، وهي الثوب من الخز ، والرباط : جمع رباط  
 - بفتح فسكون - وهو ضرب من الثياب « يقال لهن من كرم - البيت » الأدم - بضم فسكون -  
 جمع آدماء ، وهي التي لونها الأدمة ، وهي السمرة . والعواطي : جمع عاطية ، وهو اسم فاعل من  
 عطت الظبية تعطو ؛ إذ امتد عنقها ، وأراد أنهن طويلات الأعناق ؛ لأن الظبية تمد  
 عنقها لطوله .

الإعراب : « فخور » الفاء واقعة في جواب الشرط الذي هو قوله « فاما تعرضن سليم عنى »  
 في الأبيات السابقة على الشاهد ، حرف مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، حور : مبتدأ ،  
 مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة الذي اقتضاه راب المحذوف  
 « قد » حرف تحقيق « لهوت » فعل وفاعل « بهن » جار ومجرور متعلق بلهوت ، وجملة الفعل  
 وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط « عين » صفة  
 لحور ، يجوز فيه الجر تبعاً للفظ المنعوت ، ويجوز فيه الرفع تبعاً للمحل « نواعم » صفة ثانية لحور  
 « في اللروط » جار ومجرور متعلق بنواعم أو محذوف صفة لحور « وفي الرباط » الواو عاطفة ،  
 في الرباط : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق .

الشاهد في قوله « فخور » حيث حر الشاعر لفظ « حور » برب المحذوفة بعد الفاء ، وذلك  
 قليل بالنظر إلى الجر برب بعد الواو ، وليس قليلاً في نفسه ، والكثير الجر برب المحذوفة بعد الواو .

(وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ) ، بكثرة ، كقوله :

٥٧٨ — وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ

فان قلت : فهذه الفاء واقعة في جواب الشرط كما ذكرت ، فكيف نابت عن رب ؟ فالجواب عن ذلك أنا لا نقول إنها نابتة عن رب بل هذا قول ينسب للكوفيين ، وسندكر بظلاله في شرح الشاهد الآتي ، بل نقول : إن « رب » هي العاملة بنفسها مع كونها محذوفة ، وهي مقدرة بعد هذه الفاء ، وهذا موضع قياسي يعمل فيه حرف الجر وهو محذوف ، وستعرف بقية هذه المواضع قريبا . ولا فرق في تقدير رب بعد الفاء بين أن تكون الفاء عاطفة كما في بيت امرئ القيس السابق ، وأن تكون فاء جواب الشرط كما في هذا البيت ، وكما في قول ربيعة بن مرقوم الضبي ( وهو من شواهد ابن هشام في معنى اللبيب لهذه المسألة نفسها وذكره في مباحث الفاء ) .

فَإِنْ أَهْلِكَ فَذِي حَقِّ لَظَاهُ عَلَى تَكَادُ تَلْتَهَبُ التَّهَابَا

قال في الموضوع الذي أشرنا إليه : « الثاني من أوجه الفاء أن تكون رابطة للجواب ، وذلك حيث لا يصلح لأن يكون شرطا ، وهو منحصر في ست مسائل . . . . ثم قال : المسألة السادسة : أن تقترن الفاء بحرف له الصدر ، كقوله \* فان أهلك . . . البيت \* لما عرفت من أن رب مقدرة وأنها لها الصدر » .

٥٧٨ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* عَلَى بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لَيْتَلِي \*

وهذا بيت لامرئ القيس بن حجر الكندي وقد مضى مشروحا مع شرح الشاهد ( رقم ٥٤١ ) في هذا الباب ، فلا نرى أن نعيد شيئا من ذلك ؛ فارجع إلى ذلك في الموضوع الذي أشرنا إليه . الإعراب : « وليل » الواو واو رب حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليل : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضتها رب التي حذفت وبقى عملها « كموج » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لليل ، وموج مضاف و « البحر » مضاف إليه « أرخى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الليل « سدوله » مفعول به لأرخى ، وضمير الغائب العائد إلى الليل مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظا برب المحذوفة « على » جار ومجرور متعلق بأرخى « بأنواع » جار ومجرور متعلق بأرخى أيضا ، وأنواع مضاف و « الهموم » مضاف إليه « ليلتي » اللام لام التعليل ، يبتلى : فعل مضارع منصوب بأن الضمرة بعد لام التعليل ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء

منع من ظهورها معاملة المنصوب كعاملة الرفع ، وذلك كما في قول الآخر \* أبى الله أن  
أسمو . . . \* وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والتقدير : للابتلاء ،  
والجار والمجرور متعلق أيضا بأرخی السابق .

الشاهد فيه : قوله « وليل » حيث حذف الشاعر « رب » التي تعمل الجرفيا بعدها وأبقى  
عملها ، بعد الواو ، وهذا كثير في كلام العرب ، ودونه في الكثرة إبقاء عمل رب مع حذفها بعد  
الفاء ، ودونهما جميعا إبقاء عمل رب مع حذفها بعد بل ، ودون ذلك كله إبقاء عمل رب مع  
حذفها من غير أن يكون ثمة حرف آخر ، كما في الشاهد الآتي عقب هذا ؛ فهذه أربع مراتب  
لعمل هذا الحرف محذوفا .

وهذا الذي قررناه من أن العامل الذي عمل الجر هو « رب » مقدر هو مذهب جمهور  
البحرانيين . وذهب جبهة الكوفيين ، ووافقهم أبو العباس اللبرد ، إلى أن الواو هي التي تعمل  
الجر بنفسها بعد حذف « رب » .

فأما أن الجر بعد الواو كثير في العربية فآيته كثيرة الشواهد عليه ، حتى إن في قصيدة  
امرئ القيس اللامية التي منها بيت الشاهد الذي نحن بصدد شرحه أربعة أبيات من هذه البنية  
أولها قوله :

وَبَيْضَةَ خَدْرِ لَا يَرَامُ خِيَاؤَهَا      تَمَتَّعْتُ مِنْ لَهْوِهَا غَيْرَ مُعْجَلٍ

وثانها قوله :

وَلَيْلٍ كَسَرَجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ      عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْأَهْمُومِ لَيْتَنِي

وهو بيت الشاهد الذي معنا ، وثالثها ورابعها قوله :

وَقَرَّبَتِ أَقْوَامٍ جَعَلَتْ عِصَامَهَا      عَلَى كَاهِلٍ مِنِّي ذَلُولِ مُرْحَلٍ  
وَوَادٍ كَجَوْفِ الْعَيْرِ قَفَرٍ قَطَعْتُهُ      بِهِ الذَّنْبُ يَعْوَى كَالْخَلِيعِ الْمُعِيلِ

ومن ذلك قول الشنفرى في لاميته المعروفة بلامية العرب :

وَلَيْلَةَ نَحْسٍ يَصْطَلِي الْقَوْسَ رَبِّهَا      وَأَقْطَعُهُ اللَّاتِي بِهَا يَنْبَلُ

أى : يصطلى النار بالقوس صاحب القوس وأقطعها التي يرمى بها ، وإذا اصطلى الأعرابي بقوسه  
وسهامه من شدة البرد فليس وراء ذلك في الشدة شيء .

ومن ذلك قول جران العود ، وهو من شواهد سيبويه :

وَبِلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيسُ      إِلَّا الْيَعَانِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

ومن ذلك قول حاتم الطائي :

وَلَيْلٍ بِهَيْمٍ قَدْ تَسْرَبْتُ هَوْلَهُ إِذَا اللَّيْلُ بِالنَّكْسِ الضَّعِيفِ تَجَهَّمَا

وأما أن إعمالها محذوفة على المراتب الأربعة التي بينها فقد ذكره الشارح نقلا عن ابن مالك في تسهيله ، وقد ذكره ابن هشام في المعنى على نفس هذا الترتيب ، ولكن الشارح هنا كما ترى قد حول الكثرة في الفاء إلى الكثرة النسبية . قال ابن هشام في مباحث رب : « وتنفرد رب بوجوب تصديرها ، ووجوب تنكير مجرورها ونعته إن كان ظاهرا ، وإفراده وتذكيره وتمييزه بما يوافق المعنى إن كان ضميرا ، وغلبة حذف ممداها ومضيه ، وإعمالها محذوفة : بعد الفاء كثيرا ، وبعد الواو أكثر ، وبعد بل قليلا ، وبدونهن أقل ، وبأنها زائدة في الإعراب دون المعنى : فحذف مجرورها في نحو رب رجل صالح عندى رفع على الابتداء ، وفي نحو رب رجل صالح لقيت نصب على المفعولية ، وفي نحو رب رجل صالح لقيته رفع أو نصب » اهـ

وأما الخلاف بين الكوفيين والبصريين في هذه المسألة فإن جمهرة النحاة من المتقدمين ، كابن الأنباري في الإنصاف وابن جنى في شرح الحماسة وابن عصفور ، يقصرون الخلاف بين الفريقين على الواو ، بل في كلام هؤلاء التصريح بأن الفريقين متفقون على أن الجر برب محذوفة في المواضع الثلاثة الباقية ، ولم أعر على نص للمتقدمين يشبه النص الذي حكاه الشارح عن أبي حيان في الارتشاف ؛ فلعل هذا الخلاف قد نشأ بعد طبقة ابن الأنباري وابن جنى وابن عصفور تأييدا لمذهب الكوفيين في الواو ، ودفعاً لاعتراضات المتقدمين عليهم .

قال ابن جنى في شرح الحماسة عند الكلام على قول ربيعة بن مقروم الضبي :

فَإِنْ أَهْلِكَ فَذِي حَنْقٍ لَطَاهُ حَلَى تَكَادُ تَلْتَهَبُ أَلْتِهَابَا

ما نصه : « ذى مجرورة برب : أى فرب ذى حنق ، وحذفها للعلم بموضعها ، كقول الآخر :

وَرَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كَذْتُ أَقْضَى الْحَيَاةِ مِنْ جَلَلِهِ

أى : ورب رسم دار ، وهذا ( يريد قول ربيعة فذى حنق ) يدفع قول أبي العباس إن الواو في نحو قوله :

\* وَبَلَدٍ يَحْسِبُهُ مَكْسُومًا \*

هي التي جرت بلدا لما خلفت رب فكانت عوضا ، ألا ترى أنه قال : فذى حنق ، أى : فرب ذى حنق ، ولا يقول أحد إن الفاء عوض من رب ، وقول الآخر :

\* بَلِّ بَلَدٍ مِلِّ النَّجَاحِ قَتْمُهُ \*

ولا يدعى أحد أن بل عوض من رب ؛ فإذا صح هذا ، وثبت في الفاء وبل - كانت الواو محمولة على حكمه » اه .

وقال ابن الأنبارى في الإنصاف (ص ١٦٥) : « ذهب الكوفيون إلى أن واو رب تعمل في النكرة الحذف بنفسها ، وإليه ذهب أبو العباس اللبرد من البصريين ، وذهب البصريون إلى أن واو رب لا تعمل ، وإنما العمل لرب مقدره .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو هي العاملة لأنها نابت عن رب ، فلما نابت عن رب - وهي تعمل الحذف - عملت عملها لنابتها عنها ، وصارت كواو القسم ؛ فانها لما نابت عن الباء عملت الحذف كالباء ؛ فكذلك الواو هنا : لما نابت عن رب عملت الحذف كما تعمل رب . والذي يدل على أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يبتدىء بالواو في أول القصيدة ، كقوله :

\* وَبَلَدٍ غَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ \*

وكقول الآخر :

\* وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسُ \*

وما أشبه ذلك ؛ فدل على أنها ليست عاطفة ، فبان بهذا صحة ما ذهبنا إليه .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن الواو ليست عاملة وإن العمل لرب مقدره ؛ لأن الواو حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل شيئا ؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا ، وحرف العطف غير مختص ، فوجب ألا يكون عاملا ، وإذا لم يكن عاملا وجب أن يكون العامل رب مقدره ، والذي يدل على أنها واو العطف وأن رب مضمرة بعدها أنه يجوز ظهورها معها ، نحو : ورب بلد .

أما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما قولهم « إنما نابت عن رب عملت عملها كواو القسم » قلنا : هذا فاسد ؛ لأنه قد جاء عنهم الجر باضمار رب من غير عوض منها ، وذلك نحو قوله :

رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَاهُ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَالِهِ

وقال الآخر :

مِثْلِكَ أَوْ خَيْرٍ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تَقْلُبُ عَيْنَيْهَا إِذَا طَارَ طَائِرُهُ

والذي يدل على فساده ما ذهبوا إليه أيضا أنها تضرع بعد بل ، قال الشاعر :

\* بَلْ جَوَزَ تَيْهَاءَ كَظْهَرِ الْحُجَجَتِ \*

أراد بل رب جوز ، ولا يقول أحد إن بل تجر ، وكذلك تضر بعد الفاء ، قال الشاعر :

\* فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنِ \*

وليست [الفاء] نائبة عنها ولا عوضا منها . والذي اعتمد عليه في الدليل على أن هذه الأحرف - التي هي الواو والفاء وبل - ليست نائبة عن رب ولا عوضا عنها : أنه يحسن ظهورها معها ؛ فيقال : ورب بلد ، وبل رب بلد ، وفرب حور . ولو كانت عوضا عنها لما جاز ظهورها معها ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض . ألا ترى أن واو القسم لما كانت عوضا عن الباء لم يجوز أن يجمع بينهما فلا يقال وبالله لأفعلن وتجعلهما حرفي قسم ، وكذلك أيضا التاء : لما كانت عوضا من الواو كما كانت الواو عوضا من الباء لم يجوز أن يجمع بينهما فلا يقال وتالله وتجعلهما حرفي قسم ؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض . فأما قوله تعالى : ( وَتَاللَّهِ لَا كِيدَنَّ أَضْنَانَكُمْ ) فالواو فيه واو العطف وليست واو قسم فلم يمتنع أن يجمع بينها وبين تاء القسم ، فلما جاز الجمع بين الواو ورب دل على أنها ليست عوضا عنها ، بخلاف واو القسم ، وأنها واو عطف .

وقولهم : « إن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ، ونحن نرى الشاعر يتبدىء بالواو في أول القصيدة » فنقول : إن هذه الواو واو عطف ، وإن وقعت في أول القصيدة ؛ لأنها في التقدير عاطفة على كلام مقدر ، كأنه قال : رب قمر طامس أعلامه سلكته وبلد عامية أعماره قطعته ، يصف نفسه بركوب الأخطار وقطع المفاوز والقفار ، إشعارا بشهامته وشجاعته . وإذ قد ثبت بما ذكرناه أنها حرف عطف فينبغي ألا تكون عاملة ؛ فدل على أن النكرة مجرورة بتقدير رب على ما بينا ، والله أعلم » اهـ .

قال أبو رجاء غفر الله له : فأنت ترى قدامي العلماء يحجون على الكوفيين وأبي العباس المبرد لإثبات أن الواو ليست عاملة بأن الفاء وبل ليست عاملتين ، وإنما العمل معهما لب المقدرة ، فلو كان واحد منهم يقول إن العمل للفاء وبل كما قالوا إن العمل للواو لما صح الاحتجاج عليه بذلك . بل أنت ترى المتقدمين يصرحون بأنه لا أحد من النحاة يقول إن العمل للفاء وبل ، فذلك أقوى ما نستمسك به على أنه لم يكن معروفا في هذا العصر أن أحدا يقول هذا ، ثم نبتت نائبة رأت أن التفرقة بين الواو والفاء وبل ، لا وجه له ، ورأت - مع ذلك - أن حجة البصريين ناهضة على الكوفيين ما داموا يفرقون بين المتجانسات في الحكم ، فطردوا القول بنياية هذه الحروف جميعها عن رب ، وأن كل واحد منها هو الذي عمل الجرع عند حذف رب لكونه عوضا منه . وبقي عليهم أن رب قد عملت محذوفة من غير أن ينوب عنها أحد هذه

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : قد يجربها محذوفة بدون هذه الأحرف ، كقوله :

٥٧٩ - رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلِّهِ كِدْتُ أَقْضِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلِّهِ

الحروف ؛ فإذا عملت محذوفة من غير أن يحل محلها حرف فلأن تعمل محذوفة - وقد حل محلها حرف - أولى . فان حاول منهم محاول أن ينكر ذلك دفعه الشاهد كبيت جميل الذي هو الشاهد الآتي ، وكالبيت الذي رواه ابن الأنباري في أثناء حديثه . فان استمسك أحدهم في بيت جميل برواية ابن جنى - وهي التي زيدت فيها الواو - فالجواب أن أكثر العلماء على رواية هذا البيت بغير الواو ، على أن هذه الواو زائدة على الوزن ، وزادتها على الوزن مع استقامة الكلام بدونها مما يبعث الشك إليها ، فوق أنه يبقى البيت الذي رواه ابن الأنباري وإن كان يخيل إلى العاجز الضعيف أن الشأن في هذا البيت على العكس من بيت جميل ، نعى أنه كان في الأصل بالواو أو بالفاء فحذف هذا الحرف ، كما أن أصل بيت جميل بدون الواو فزيدت في الرواية التي وقعت لابن جنى ، وآية ذلك أن البيت الذي رواه ابن الأنباري ينقص حرفا تم به التفعيلة الأولى ، وأحسب أنك لا تحتاج بعد هذا إلى المزيد .

٥٧٩ - هذا بيت لجميل بن معمر العذري ، وهو مطلع قصيدة ، وبعده قوله :

مَوْحِشًا مَا تَرَى بِهِ أَحَدًا تَنْسِجُ الرِّيحُ تَرْبَ مُعْتَدِلِهِ

اللفظة : « رسم دار - البيت » الرسم : ما كان لاصقا بالأرض من آثار الديار كالرماد ونحوه ، والطلل : ما شخص وارتفع من آثارها كالوتد والأثافي ، وإضافته إلى ضمير الرسم بتقدير مضاف : أي طلل داره ، أو الإضافة لأدنى ملابس كما يقولون ، وقوله : « كدت أفضى الحياة من جلله » معناه كدت أموت من عظم هذا الرسم في نفسي ، أو كدت أموت من أجل هذا الرسم ، فانه يقال : فعلت الشيء الفلاني لجللك وجلالك ، والمعنى فعلته لعظمتك في نفسي ، ويقال : فعلت ذلك من أجلك وجلالك وجلالك ، والمعنى فعلته لأجلك ، ويروى « كدت أفضى الغداة من جلله » والغداة : ما بين الفجر وطلوع الشمس « موحشا ما ترى به أحدا - البيت » الموحش : اسم الفاعل من قولهم : أوحش المكان ؛ إذا صار قفرا لا أنيس به فكانه قد سكنه الوحش . وتنسج الريح : تهب من جهات شتى فتشير التراب فتغطي للعالم حتى لا تعرف ، والترب - بضم فسكون - لغة في التراب كغراب .

الإعراب : « رسم » مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي تقتضيها رب المحذوفة ، وهو مضاف و « دار » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « وقفت » فعل وفاعل « في » حرف جر « طلاه » طلل : مجرور بفي ، والجار والمجرور متعلق بوقف ، وطلل مضاف وضمير الغائب العائد إلى الرسم مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضي

وهو نادر . وقال في التسهيل : تجر ربّ محذوفةً : بعد الفاء كثيرا ، وبعد الواو أكثر ، وبعد بل قليلا ، ومع التجرد أقل . ومراده بالكثرة مع الفاء الكثرة النسبية ، أي : كثير بالنسبة إلى بل .

الثاني : قال في التسهيل : وليس الجر بالفاء وبل ، باتفاق ، وحكى ابن عصفور أيضا الاتفاق ، لكن في الارتشاف : وزعم بعض النحويين أن الجر هو بالفاء وبل ؛ لنيابتهما مناب ربّ ، وأما الواو فذهب الكوفيون والمبرد إلى أن الجر بها ، والصحيح أن الجر برب المضرة ، وهو مذهب البصريين .

( وَقَدْ يُجْرُ بِسِوَى رَبِّ ) من الحروف ( لَدَى \* حَذْفِ ) وهذا بعضه يُرْسَى غير مطرد يقتصر فيه على السماع ، وذلك كقول رؤبة - وقد قيل له : كيف أصبحت ؟ - قال : خَيْرِ عَاقَاكَ اللَّهُ ، التقدير : على خير ، وقوله :

أَشَارَتْ كَلْبِيبَ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ (١)

وفاعله في محل جر أو رفع صفة لرسم دار « كدت » كاد : فعل ماض دال على مقاربة اسمها لخبثها ، وتاء المتكلم اسمه « أفضى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الحياة » مفعول به لأفضى ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر كاد ، والجملة من كاد واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظا برب المحذوفة « من » حرف جر « جلاه » جلال : مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بأفضى ، وجلل مضاف وضمير الغائب العائد إلى رسم دار مضاف إليه .

الشاهر فيه : قوله « رسم دار » فإن الرواية فيه بالجر ، على أن « رب » قد حذفت وبقي عملها بدون أن يسبقها واو أو فاء أو بل ، وهذه هي المرتبة الرابعة ، وهي أقل مراتب استعمالا ، على ما بيناه في شرح الشاهد السابق . وقد عرفت مما مضى أن ابن جنى روى هذا البيت « ورسم دار - إلخ » بالواو زيادة على الوزن ؛ فيكون من المرتبة الأولى التي هي أكثر مراتب استعمالا ، وقد ذكرنا لك أنا نشك في هذه الرواية .

(١) هذا عجز بيت ، وصدده قوله :

\* إِذَا قِيلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟ \*

وهذا بيت من قصيدة طويلة للفردق همام بن غالب ، يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطفي ، وهذا البيت هو الشاهد ( رقم ٣٩٨ ) الذي تقدم مشروحا في باب تعدى الفعل ولزومه ( الجزء



وقوله :

٥٨٠ - حَتَّى تَبْدُخَ فَارْتَقَى الْأَعْلَامَ .

أى : إلى كليب ، وإلى الأعلام .

الثانى ص ٢٦٢) من هذا الكتاب ، وموضع الاستشهاد ههنا هو موضع الاستشهاد به هناك ، فارجع إلى ذلك فى الموضع الذى أشرنا إليه .  
٥٨٠ - هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

\* وَكَرِيمَةً مِنْ آلِ قَيْسِ الْفِثَةِ \*

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .  
اللفظة : « كريمة » أراد رجلا كريما ، فزاد التاء للمبالغة كما زيدت فى علامة وفهامة ونسابة ، وشبهها ، والدليل على أنه أراد ذلك قوله بعد هذا : ألفتها ، وتبدخ ، وارتقى ، بضمير المذكر « ألفتها » ذكر العلماء فى تفسير هذا اللفظ معنيين : أحدهما أن يكون أراد به أعطيته ألفا من الدنانير أو الجمل أو غيرها ، وثانىهما أن يكون أراد به صرت له أيضا ، من الألفة التى هى المودة والصدقة « تبدخ » شرف وعظم شأنه وارتفع قدره وكبر « ارتقى » ماض من الارتقاء الذى هو الصعود إلى أعلى « الأعلام » جمع علم ، وهو الجبل ، وأراد أنه تسنم غوارب المجد ورتقى ذرى السودد .

الإعراب : « وكريمة » الواو واو رب ، كريمة : مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيهة بالزائد « من » حرف جر « آل » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لكريمة ، وآل مضاف و « قيس » مضاف إليه ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف . وستعرف ما فى هذا عند بيان الشاهد « ألفتها » فعل ماض وفاعله ومفعوله ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « حتى » حرف غاية وجر « تبدخ » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كريمة ، وأن المصدرية مقدره قبل هذا الماضى ، وهى ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بحتى ، والجار والمجرور متعلق بألف « فارتقى » الفاء حرف عطف ، ارتقى : فعل ماض معطوف على تبدخ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كريمة « الأعلام » بالجر ، مجرور بحرف جر محذوف ، وتقدير الكلام : فارتقى إلى الأعلام ، والجار والمجرور متعلق بارتقى .

الشاهر فيه : فى هذا البيت أربعة شواهد للنجاة .

أما الأول والثانى فى قوله « وكريمة » حيث جره بعد الوار ؛ وحيث ألحق التاء الدالة على المبالغة لصيغة فعيل . وهذا مما لا يكاد يوجد فى كلامهم ، والكثير أن تلحق هذه التاء إحدى ثلاث صيغ من صيغ المبالغة : أولاها فعال ، وذلك كمنساة وعلامة وفهامة ، وثانىها فعول ، وذلك كفروقة ، وثالثها مفعال ، وذلك كهنذارة .

(وَبَعْضُهُ يُرَى مُطَرِّدًا) وذلك في ثلاثة عشر موضعا :

الأول : لفظ الجلالة في القسم دون عوض ، نحو : اللَّهُ لَا دُعَاءَ .

وأما الشاهد الثالث ففي قوله « قيس » حيث منعه من الصرف وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، مع أنه علم مذكر ، وقد اختلف العلماء في جواز ترك صرف الاسم المنصرف لضرورة الشعر ؛ فذهب الكوفيون وأبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وابن برهان إلى أنه يجوز للشاعر إذا ألجأته الضرورة أن يمنع الاسم المنصرف من الصرف فيجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، واستدلوا على ذلك بمثل هذا البيت من نحو قول الأخطل التغلبي :

طَلَبَ الْأَزَارِقُ بِالْكَتَابِ إِذْ هَوَتْ      بِشَيْبِ غَائِلَةِ الثُّغُورِ غَدُورُ  
وقول حسان بن ثابت الأنصاري :

نَصَرُوا نَبِيَهُمْ وَشَدُّوا أَرْزُهُ      بِحُنَيْنِ يَوْمَ تَوَاكَلِ الْإِبْطَالِ  
وقول الفرزدق :

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنُوحِ قَصِيدَةٍ      بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَى زُبُورَا  
وقول الآخر :

إِلَى ابْنِ أُمِّ أَنَاسٍ أَرْحَلُ نَاقَتِي      عَمْرٍو فَتُبْلِغُ حَاجَتِي أَوْ تُزْحِفُ  
وقول الآخر :

قَالَتْ أُمِّيَّةُ مَا لِنَابِتِ شَاخِصًا      عَارِي الْأَشَاجِعِ نَاحِلًا كَالْمُنْضَلِ

ألا ترى أن الأخطل قد منع صرف « شيب » وهو اسم مصروف ، وأن حسان قد منع صرف « حنين » وهو اسم مصروف بدليل قوله تعالى : ( وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ) وأن الفرزدق قد منع صرف « زور » وهو اسم جنس معناه الكذب والزور ، وأن صاحب البيت الرابع قد منع صرف « أناس » وهو اسم مصروف . وأم أناس : بنت ذهل إحدى بنى شيبان ، وعمرو هو عمرو بن حجر الكندي ، وأن صاحب البيت الذي يليه قد منع صرف « نابت » وهو اسم مصروف ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز منع الاسم المنصرف من الصرف ولو لضرورة الشعر . وسيأتي بيان ذلك تفصيلا في باب « ما لا ينصرف » إن شاء الله .

وأما الشاهد الرابع ففي قوله « الأعلام » فإن الرواية فيه بجر هذه الكلمة على أنه حذف حرف الجر وأبقى عمله ، والأصل : فارتقى إلى الأعلام . وهذا هو الذي أتى الشارح هنا بالبيت من أجله . وحذف حرف الجر - سوى رب وما ذكره الشارح من المواضع - مع بقاء عمله مما لا يقع إلا في ضرورة الشعر .

الثاني : بعد كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف جر ، نحو : بِكُمْ دَرَاهِمَ اشْتَرَيْتَ ،  
أى : من درهم ، خلافا للزجاج في تقديره الجر بالإضافة كما يأتي في بابها .

الثالث : في جواب ما تضمن مثل المحذوف ، نحو : زَيْدٌ ، في جواب : بَيْنَ مَرَزَتْ .

الرابع : في المعطوف على ما تضمن مثل المحذوف بحرف متصل ، نحو : « وَفِي خَلْقِكُمْ  
وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ » أى : وفي اختلاف الليل ،  
وقوله :

٥٨١ — أَخْلَقَ بَدَى الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْقَرَعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

أى : وبمدمن .

٥٨١ — هذا بيت من أبيات رواها أبو تمام في حماسته ( انظر شرح التبريزي على الحماسة  
ج ٣ ص ١٦٦ ) ونسبها لمحمد بن بشر الخارجي أحد بني خارجة بن عدوان ، وهو شاعر حجازي  
فصيح من شعراء عصر بني أمية ، وأول هذه الكلمة برواية الحماسة قوله :

مَاذَا يُسْكَفُكَ الرُّوحَاتِ وَالذُّلْمَا	الْبَرْطُورَا ، وَطَوْرَا تَرَكَبُ أُجْبَا
كَمْ مِنْ فَتَى فَصُرَتْ فِي الرِّزْقِ خُطُوتُهُ	الْفَيْتَةُ سِيَهَامِ الرِّزْقِ قَدْ فَلَجَا
إِنَّ الْأُمُورَ إِذَا أُنْسَدَتْ مَسَالِكُهَا	فَالصَّبْرُ يَفْتَقُ مِنْهَا كُلَّ مَا أُرْتَجَا
لَا تَيَأْسَنَّ وَإِنْ طَالَتْ مُطَالِبَةٌ	إِذَا اسْتَعْنَتْ بِصَبْرٍ أَنْ تَرَى فَرْجَا
أَخْلَقَ بَدَى الصَّبْرِ أَنْ يَحْطَى بِحَاجَتِهِ	وَمُدْمِنِ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :
قَدَّرَ لِرِجْلِكَ قَبْلَ اخْطُوتِ مَوْضِعَهَا	فَنْ عَلَا زَلْقَا عَنْ غِرَّةِ زَلْمَا
وَلَا يَفْرُتْكَ صَفْوَةُ أَنْتَ شَارِبُهُ	فَرُبَّمَا كَانَ بِالتَّكْدِيرِ مُمْتَرَجَا

اللفظة : « أخلق » بفتح الهمزة مقطوعة وسكون الحاء - هو عند البصريين فعل ماض دال  
على التعجب جيء به على صورة الأمر ، وهو مأخوذ من مصدر قولك : هو خليق بكذا ، تعنى أنه  
جدير به وحقيق به « الصبر » هو ضبط النفس وحبسها عند الشدة ونباتها في الأزمان « يحظى »  
هو مضارع من قولهم : حظى فلان عند الأمير يحظى حظوة - بضم فسكون أو بكسر فسكون -  
إذا نال عنده مكانة وحظا من الرزق ، وقال جار الله في الأساس : « وتقول : حظى بالمال ،  
وتقول : ما حظى بباطل ، ولا حظى بنائل » فعدها في النالين بالباء كما وقع في البيت المستشهد به ،

ومن هنا تفهم أنه لا طائل تحت قول الصبان : « لم أجد في القاموس ولا في غيره حظي متعديا بالباء ، فله على تضمين ظفر أو تنعم ، مثلا » اهـ « ومدمن » هو اسم الفاعل من قولهم : أدمن فلان فعل كذا ، وعليه ؛ إذا واظب عليه وثابر ولازمه وجعله وكده وهمه « القرع » تقول : قرعت الباب أفرعه قرعا - من باب فتح - إذا ثقلت عليه وطرقته « يلجا » يدخل ، وتقول : ولج فلان البيت يلج ولوجا ، إذا دخل .

الإعراب : « أخلق » فعل ماض حيى به على صورة الأمر ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالسكون العارض لتحويل الصيغة إلى صورة الأمر لقصد الدلالة على معنى التعجب « بنى » الباء حرف جر ، وذى : مجرور به وعلامة جره الباء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، والجار والمجرور متعلق بأخلق ، وذى مضاف و « الصبر » مضاف إليه « أن » حرف مصدرى ونصب « يحظى » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذى الصبر « بحاجته » الباء حرف جر ، وحاجة : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بيحظى - وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى ذى الصبر مضاف إليه ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر فاعل بأخلق « ومدمن » الواو حرف عطف ، مدمن : معطوف مع عامله بالواو على بنى الصبر ، فهو مجرور بباء محذوفة وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، ومدمن مضاف و « القرع » مضاف إليه « للابواب » جار ومجرور متعلق بالقرع « أن » حرف مصدرى ونصب « يلجا » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مدمن القرع ، والألف للاطلاق ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر معطوف على المصدر المنسبك من قوله « أن يحظى » فهو أيضا فاعل في المعنى لأخلق .

الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة شواهد للنحاة اثنان منها لباب التعجب ، والثالث لباب حروف الجر .

أما الشاهد الأول ففي قوله « أخلق بنى الصبر أن يحظى » حيث فصل الشاعر بين فعل التعجب الذى هو أخلق وفاعله الذى هو قوله أن يحظى بالجار والمجرور الذى هو قوله « بنى الصبر » . وهذا الفصل مما نص على عدم جوازه أبو الحسن الأفش وأبو العباس اللبرد ، وقد أجاز ذلك الجرمي وجماعة من العلماء محتجين بهذا البيت وما أشبهه من قول العباس بن مرداس السلمي :

وَقَالَ نَبِيُّ الْمُسْلِمِينَ تَقَدَّمُوا وَأَحْبَبَ إِلَيْنَا أَنْ يَكُونَ الْمُقَدَّمَا

وقول أوس بن حجر :

أَقِيمُ بَدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا وَأَخْرَجَ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أَحْوَلَا

.....

وقول الآخر :

حَلِيلِي مَا أَحْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى صَبُورًا وَلَكِنْ لَا تَدْبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

وأنت ترى أن الجار والمجرور في بيت الشاهد وفي بيت العباس بن مرداس ، وفي البيت الأخير من الأبيات التي أنشدناها يتعلق بنفس فعل التعجب ، وأن الظرف في بيت أوس يتعلق بالمضارع الواقع صلة لأن ، وسيأتي بحث ذلك في بابه إن شاء الله .

وأما الشاهد الثاني ففي هذه العبارة نفسها ، وذلك حيث حذف الشاعر الباء التي تجب زيادتها في فاعل أفعل به في التعجب إصلاحا للفظ ، وذلك لتلا يلزم أن يرفع الفعل الذي على صورة الأمر الفاعل الظاهر ، وبيان ذلك أن فعل الأمر - نحو اضرب واكتب وتجرد من الهوى - يجب أن يكون فاعله ضميرا مستترا ، وأفعل به في التعجب عند الجمهور فعل ماض محول الصيغة إلى صورة الأمر ، فهو بحسب حقيقته يرفع الاسم الظاهر ، وهو بحسب ظاهره لا يرفعه ، فنظروا إلى الجهتين جميعا ؛ فأظهروا فاعله نظرا إلى حقيقته ، وأدخلوا عليه الباء ليكون غير مرفوع في اللفظ نظرا إلى الصورة . وقد كان من حق العبارة أن يقول الشاعر : أخلق بذى الصبر بأن يحظى ، ولكنه حذف الباء لأن مدخولها أن المصدرية ، وحرف الجر يطرد حذفه قبل أن وأن المصدريتين ، ومثل بيت الشاهد في ذلك بيت العباس بن مرداس الذي أنشدناه لك من قبل .

وأما الشاهد الثالث - وهو المقصود للشارح من الإتيان بالبيت هنا - ففي قوله « ومدمن » فإن هذه الكلمة مجرورة بحرف جر محذوف ، وتقدير الكلام : ومدمن القرع ، وحذف حرف الجر في مثل هذا الموضع مطرد مقيس ؛ من قبل أن المحذوف منه معطوف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف ، ألا ترى أن الجار المحذوف مع مجروره المذكور معطوفان على جار ومجرور مذكورين وهما قوله « بذى الصبر » ؟

فإن قلت : فلماذا أنكف تقدير حرف جر وأجعل الجار والمجرور معطوفين على جار ومجرور ؟ ولم لا أجعل المجرور الذي هو قوله « مدمن » معطوفا على المجرور السابق الذي هو قوله : « ذى الصبر » ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لقد كان هذا جائزا لك سائغا لولا أنه منع منه مانع ، وهذا المانع هو أنه يلزم على ما ذهبت إليه أن تعطف الواو شيئين على معمولين لعاملين مختلفين ، وهذا غير جائز عند جمهرة العلماء ، فلما كان يلزم على ما رغبت فيه هذا المحذور اضطررنا إلى تقدير حرف الجر لنتخلص منه . وبيان ذلك أنه ورد بعد الواو شيان : أولهما قوله « ومدمن » ، وثانيهما قوله « أن يلجا » ، وتقدم على هذه الواو معمولان أولهما قوله « ذى الصبر » وثانيهما قوله « أن يحظى » ، وعامل المعلوم الأول هو الباء الجارة ، وعامل المعلوم الثاني هو قوله أخلق

فلو عطفنا « مدمن » على « ذى الصبر » وعطفنا « أن يلجا » على « أن يحظى » للزم أن يعطف حرف عطف واحد شيئين على معمولين لعاملين مختلفين ، وقد ذكرنا لك أن هذا مما ياباه جمهرة العلماء .

فان قلت : فهل زال هذا المحذور بتقدير باء جارة لمدمن ؟

فالجواب عن هذا أن نقول لك : نعم قد زال هذا المحذور بتقدير الباء الجارة ، فأصبح حرف العطف عاطفا شيئين على معمولين لعامل واحد ، وهذا مما لا خلاف في جوازه ، وبيان ذلك أنك حين قدرت الباء صار الجار والمجرور الذي هو قوله « بدمن » معطوفا على الجار والمجرور السابق الذي هو قوله « بذي الصبر » وقوله « أن يلجا » معطوفا على قوله « أن يحظى » ، والجار والمجرور المعطوف عليه معمول لأخلق كما أن « أن يحظى » المعطوف عليه معمول لأخلق ؛ فلما اتحد العامل في المعطوف عليهما صح أن تعطف الواو عليهما شيئين .

فان قلت : فإني أجعل المصدر المنسبك من قوله « أن يحظى » بدل اشتغال من قوله « ذى الصبر » فيزول هذا المحذور ، ولا أتكلف ما ذكرت من تقدير حرف الجر .

فالجواب عن هذا أن نقول لك : ولو أنك جعلت المصدر المنسبك من « أن يحظى » بدل اشتغال من « ذى الصبر » لوجب عليك أن تقدر حرف الجر الذي فررت من تقديره ؛ لأن المحذور لم يزل كما وقع في وهمك ، لأن العامل في البديل ليس هو نفس العامل في المبدل منه ، بل عامل آخر مقدر مماثل للعامل في المبدل منه ، فيكون العامل في المبدل منه هنا هو الباء المذكورة . والعامل في البديل باء أخرى مقدره ، فيبقى العاملان مختلفين ، ألا تراهم يقولون : إن البديل على نية تكرار العامل ؟ ومثل هذا البيت - في تقدير حرف الجر بعد العاطف غير المنفصل بلا أو لو - قول قيس بن ذريح مجنون ليلى ، وينسب إلى البيهقي (انظر الجزء الأول ص ٣٦٢) :

أَلَا يَا قَوْمِي كُلُّ مَا حُمَّ وَاقِعُ وَالطَّيْرُ مَجْرَى وَالْجُنُوبُ مَصَارِعُ

ومحل الاستشهاد فيه قوله « والجنوب » فانه مجرور بلام محذوفة لدلالة اللام قبله عليها ، وتقدير الكلام : وللطير مجرى وللجنوب مصارع ، والجار المقدر ومجروره يتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، ومصارع : مبتدأ مؤخر ، وحملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على جملة المبتدأ والخبر السابقة ، ولا يجوز أن تجعل « الجنوب » عطفا على « الطير » المجرور باللام ، و « مصارع » عطفا على « مجرى » لما يلزم عليه من العطف على معمولي عاملين مختلفين . وكذلك لا يجوز لك بعد تقدير العاطف أن تجعل « للجنوب » عطفا على « للطير » و « مصارع » عطفا على « مجرى » لأن المحذور باق ، على ما سفينه تفصيلا في البيت الآتي (رقم ٥٨٢) ، فبقي تقدير حرف الجر وجعل الواو لعطف جملة على جملة . ولك في هذا المقنع والكفاية

الخامس : في المعطوف عليه بحرف منفصل بلا ، كقوله :

٥٨٢ - مَا لِحَبِّبٍ جَلْدُهُ أَنْ يُهَجَّرَا وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا

٥٨٢ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق الالفة : « لِحَبِّبٍ » المحب : اسم فاعل من أحب الرجل إذا عشق « جلد » بفتح الجيم واللام جميعا - هو القوة على احتمال ما ينشئ احتماله ، تقول : جلد الرجل - ككرم - فهو جليد ككريم وجليد كشهم ، بين الجلد كالسكرم ، والجلادة كالمناعة ، والجلودة كالسبوبة ، إذا كان صلبا قويا الاحتمال « أن يهجرَا » هو مضارع مبنى للمجهول من الهجر ، وهو ضد الوصل « رأفة » شفقة ورحمة ، تقول : رؤف الرجل بالرجل يرؤف فهو رؤوف ، إذا أشفق عليه ورحمه « فيجبرا » أصل الخبر أن تنفى من فقر أو تصلح العظم من كسر ، ويطلق على كل ما يعوض به عن زائل الإعراب : « ما » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لِحَبِّبٍ » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ما النافية مقدما « جلد » اسم ما النافية مؤخرا « أن » حرف مصدرى ونصب ، مبنى على السكون لا محل له « يهجرَا » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المحب ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بجلد ، وتقدير الكلام : ما لمحِب جلد على الميجران ، مثلا « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « حبيب » مجرور بحرف جر محذوف ، والتقدير : ولا لحبيب ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق الذي هو قوله لمحِب « رأفة » معطوف بالواو أيضا على اسم ما النافية المتقدم « فيجبرا » الفاء حرف عطف ، وهي فاء السببية ، يجبر : فعل مضارع منصوب بأن الضميرة بعد فاء السببية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حبيب ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « ولا حبيب » حيث حذف الشاعر حرف الجر الذي هو اللام وأبقى عمله وهو الجر ، لأن المجرور الذي حذف جاره معطوف بواو منفصلة بلا على ما تضمن مثل المحذوف ، ألا ترى أن حبيبا معطوف على محب بالواو التي فصل بينها وبين المعطوف بها حرف لا ، وأن المعطوف عليه الذي هو محب مجرور بلام ماثلة للام المحذوفة ؟ والذي يلجئ إلى تقدير حرف الجر هو الفرار من العطف على معمولي عاملين مختلفين كما في البيت السابق .

فان قلت : فهل يجوز لي في هذا البيت أن أجعل « ما » النافية تيمية مهملة وأجعل ما بعدها مبتدأ وخبرا ، وأنتزم لك تقدير الجار في المعطوف .

فالجواب عن هذا أن نقول لك : أما على مذهب الجمهور الذين يجاؤون العامل في المبتدأ هو الابتداء والعامل في الخبر هو المبتدأ ، والذين لا يجيزون العطف على معمولي عاملين مختلفين ؛

السادس : في المعطوف عليه بحرف منفصل بلو ، كقوله :

٥٨٣ - مَتَى عُدْتُمْ بِنَا وَلَوْ فِتْنَةً مِنَّا كَفَيْتُمْ وَلَمْ تَحْشَوْا هَوَانَا وَلَا وَهْنَا

فلا يجوز جعل ما في هذا البيت تيمية مهمة ، سواء أقدرت اللام الجارة للمعطوف أم لم تقدر : أما على التزامك تقدير اللام الجارة فلأن الجار والمجرور المعطوف بالواو المنفصلة بلا سيكون معطوفا على جار ومجرور يتعلق بمحذوف خبر المبتدأ فهو معمول للمبتدأ و « رافة » سيكون معطوفا على قوله « جلد » الواقع مبتدأ والمعمول للابتداء فتكون الواو قد عطفت « لحبيب » على « المحب » وعطفت « رافة » على « جلد » وهما معمولان لعاملين مختلفين . وأما على عدم تقدير اللام الجارة فيكون « حبيب » معطوفا بالواو على « محب » للمعمول للام ، و « رافة » معطوفا على « جلد » المعمول للابتداء ، وظاهر أن المعطوف عليهما معمولان لعاملين مختلفين . فان قلت : فيبين لي كيف أنك حين تجعل « ما » نافية حجازية ولا تقدر اللام الجارة يلزم هذا المحذور ؟

فالجواب أن نقول لك : إنه على هذا الوجه سيكون « حبيب » معطوفا بالواو على « محب » المعمول للام ، و « رافة » معطوفا على « جلد » المعمول لما الحجازية لأنه اسمها ؛ فيكون المعطوف عليهما معمولين لعاملين مختلفين .

فان قلت : فقد بقى الوجه الرابع الذى أجزته ولم تجز غيره ، وهو أن يكون « ما » حرفا نافيا عاملا ، وحرف الجر مقدرا بعد الواو المنفصلة بلا ، وأنا أريد أن أتبين كيف أنه لا يلزم عليه هذا المحذور .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : سيكون على هذا الوجه قوله « حبيب » مع الجار المقدر معطوفا على الجار والمجرور السابق وهو معمول لما النافية الحجازية لأنه خبرها ، و « رافة » معطوفا على « جلد » وهو أيضا معمول لما النافية الحجازية لأنه اسمها ؛ فيكون المعطوف عليهما معمولين لعامل واحد ، وهذا ظاهر كل الظهور فكن على ثبت منه .

٥٨٣ - لم أقف لهذا الشاهد أيضا على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق

أو لواحق .

اللفظ : « عدتم بنا » التجأتم إلينا واعتصمتم بنا وتعصمتم بحبالنا ، وتقول : عاذ فلان بفلان يعوذ عودا ومعادا - كقال يقول قولاً ومقالاً - واستعاذ به ؛ إذا لجأ إليه ، وفلان عياذ فلان : أى ملجؤه الذى يتحصن به « فئة » الفئة : الجماعة قلت أو كثرت ، وفى القرآن الكريم : ( كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً ) ولا واحد للفئة من لفظه « كفيتم » بضم الكاف مبنيا للمجهول - لم تحتاجوا إلى الدفاع عن أنفسكم ، وتقول : كفانى فلان غائلة فلان ، تريد



السابع : في المقرون بالهمزة بعد ما تضمن مثل المحذوف ، نحو : أزيد ابن عمرو ؟  
استفهما لمن قال : مررتُ بزيد .

الثامن : في المقرون بهلاً بعده ، نحو : هلاً ديناراً ، لمن قال : جئتُ بدرهم .

التاسع : في المقرون بإن بعده ، نحو : أمرزُ بأيهم أفضل إن زيد وإن عمرو ، وجعل  
سيبويه إضمار هذه الباء بعد إن أسهل من إضمار رُبَّ بعد الواو ، فلم بذلك اطراده .

العاشر : في المقرون بفاء الجزاء بعده ، حكى يونس : مررتُ برجلٍ صالحٍ إلا صالحٍ  
فَطالِحٍ ، أى : إلا أمرزُ بصالح فقد مررت بطالح ، والذي حكاه سيبويه إلا صالحاً فطالِحٌ ،  
وإلا صالحاً فطالِحاً ، وقدره : إلا يكن صالحاً فهو طالح ، وإلا يكن صالحاً يكن طالِحاً .

أنك لم تحتج إلى أن تدفع عن نفسك هذه الغائلة لأنه أنجلك ودفعه عنك « هوانا » بفتح الهاء  
بزنة سحاب - هو اللد والحجارة « وهنا » بفتح فسكون - هو الضعف ، وتقول : وهن فلان  
يهن وهنا - بفتح عين الماضى أو كسرهما وكسر عين المضارع لا غير - إذا ضعف ، وتقول :  
وهنه غيره بهنه وهنا - من باب وعد - إذا أضعفه ، يتعدى ويلزم .

الإعراب : « متى » اسم شرط جازم يحزم فعلين : الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه ،  
وهو ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب « عذتم » عاذ : فعل ماض فعل الشرط مبنى  
على الفتح المقدر فى محل جزم بمق ، وتاء مخاطبين فاعله ، والميم علامة الجمع « بنا » جار ومجرور  
متعلق بعاذ « ولو » الواو حرف عطف ، لو : حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لامحل له  
من الإعراب ، وشرطه مقدر « فته » مجرور بحرف جر محذوف ، وأصل الكلام : ولو عذتم  
بفته « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لفته « كقيم » كنى : فعل ماض مبنى للجهول  
جواب الشرط مبنى على فتح مقدر فى محل جزم ، وتاء مخاطبين نائب فاعله ، والميم علامة الجمع  
« ولم » الواو عاطفة ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تحشوا » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة  
جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « هوانا » مفعول به لتخشوا منصوب بالفتحة الظاهرة  
« ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « وهنا » معطوف على قوله « هوانا » الماضى .  
وجواب لو محذوف لدلالة جواب مق عليه .

الشاهر فيه : قوله « فته » حيث حذف حرف الجر الذى هو الباء وأبقى عمله وهو الجر  
لأن المجرور معطوف بالواو المنفصلة بالواو على ما تضمن مثل المحذوف . ألا ترى أن « بفته »  
المعطوف . والمعطوف عليه هو قوله « بنا » وهذا المعطوف عليه مشتمل على باء جر بمثابة  
للإباء المحذوفة ؟

الحادى عشر: لام التعليل إذا جرت كفى وصلتها ، ولهذا تسمع النحويين يجيزون في نحو: جِئْتُ كَيْ تُسَكِّرَ مِنِّي ، أن تكون كي تعليلية وأن مضمره بعدها ، وأن تكون مصدرية واللام مقدرة قبلها .

الثاني عشر: مع أن وأن ، نحو: سَجِيتُ أَنْكَ قَائِمٌ ، وَأَنْ قُتَّ ، على ما ذهب إليه الخليل والكسائي ، وقد سبق في باب تعدى الفعل وزومه .

الثالث عشر: المعطوف على خبر ليس وما الصالح لدخول الجار ، أجاز سيبويه في قوله :

٥٨٤ — بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا

٥٨٤ — هذا البيت من شواهد سيبويه ، والرضى ، وقد رواه سيبويه في كتابه أربع مرات ، غير أنه نسه في إحدى هذه المرات إلى صرمة الأنصاري ( انظر ج ١ ص ١٥٤ ) ونسبه في ثلاث المرات الباقية إلى زهير بن أبي سلمى اللزني ( انظره ج ١ ص ٨٣ و ٤١٨ و ٤٥٢ ) وقد تعقبه الأعم في المرة التي نسه فيها إلى صرمة فقال : « وأنشد تقوية لاجمحل على المعنى قول صرمة الأنصاري ، ويروي زهير » ه . والبيت يروى في نسخة ديوان زهير بشرح الأعم الشنمري ، كما يروى في نسخة ديوانه الطبوع ضمن « العقد الثمين ، في دواوين الشعراء الثلاثة الجاهليين » ويختلف الديوانان في مطلع القصيدة التي منها بيت الشاهد . وقد ذكرنا لك من هذه القصيدة جملة أبيات مع شرح الشاهد ( رقم ٤٣٩ ) الذي سبق في باب المفعول معه ( ج ٢ ص ٤١٨ ) ونحن نذكر لك ههنا جملة أبيات تنصل ببيت الشاهد من مطلع القصيدة ، وذلك قوله :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ يَرَى النَّاسُ مَا أَرَى	مِنَ الْأَمْرِ أَوْ يَبْدُو لَهُمْ مَا بَدَأَ لِيَا
بَدَأَ لِي أَنَّ النَّاسَ تَفَنَّى نَفُوسُهُمْ	وَأَمْوَالُهُمْ وَلَا أَرَى الدَّهْرَ فَانِيًا
وَأَنِّي مَتَى أَهْبِطُ مِنَ الْأَرْضِ تَلَعَةً	أَحِدٌ أُرْتَأَى قَبْلِي جَدِيدًا وَعَافِيًا
أُرَانِي إِذَا مَا بَيْتٌ بَيْتٌ عَلَى هَوَى	وَأَنِّي إِذَا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ غَادِيًا
إِلَى حُفْرَةٍ أَهْوَى إِلَيْهَا مُقِيمَةً	يَحْتُ إِلَيْهَا سَائِقٌ مِنْ وَرَائِيَا
كَأَنِّي وَقَدْ خَلَفْتُ تَسْعِينَ حِجَّةً	خَلَفْتُ بِهَا عَنْ مَنْكِبِي رِدَائِيَا
بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى	وَلَا سَابِقَ شَيْئًا ... البيت ، وبعده :
أُرَانِي إِذَا مَا شِئْتُ لَأَقِيْتُ آيَةً	تُدْكَرُنِي بَعْضَ الَّذِي كُنْتُ نَاسِيَا

وقد ذكرنا لك في الموضع السابق الذي أشرنا إليه أن الأصمعي كان يقول : ليست هذه القصيدة لزهير ، ويقال : هي لصرمة الأنصاري ، ولا يشبه كلام زهير .

اللفظ : « ألا ليت شعري - البيت » روى سيبويه هذا البيت ونسب في صدر كتابه ( ١ ) - ( ٤٨٦ ) إلى زهير ، ورواه الأعمى مع البيت التالي ووافق على نسبه إلى زهير من غير تردد ، ومكان الاستشهاد فيه عنده قوله « أو يبدو - إلخ » قال الأعمى : « الشاهد فيه دخول أو عاطفة بعد حرف الاستفهام ، على حد قولك : هل تقوم أو تقعد ؟ ولو جاء بأم وجعلها استفهاما منقطعا لجاز ، كما تقول : هل تجلس أم تسير ؟ على معنى بل هل تسير ، استفهاما منقطعا بعد استفهام » اه . قلت : ومثل بيت زهير في ذلك قول مالك بن الربيع :

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ تَغَيَّرَتِ الرَّحَا رَحَا الْحَزْنِ أَوْ أَضَحَّتْ بِفَلَجٍ كَمَا هِيَ

ومن العطف بأم بعد هل - مع تكرار هل بعدها - قول الجحاف بن حكيم السلمي :

أَبَا مَالِكٍ هَلْ لُمْتَنِي مُذْ حَضَضْتَنِي عَلَى الْقَتْلِ أَمْ هَلْ لَاتِي لَكَ لِأَمِّ

ومن العطف بأم بعد هل من غير إعادة هل قول علقمة بن عبدة :

هَلْ مَا عَلِمْتَ وَمَا اسْتَوْدَعْتَ مَكْتُومٌ أَمْ حَبَلُهَا إِذْ نَأْتِكَ الْيَوْمَ مَضْرُومٌ

« وأنى منى أهبط من الأرض تلعمة - البيت » التلعمة - بفتح فسكون - مجرى الماء إلى الروضة ، وتكون فيما علا عن السنين ، وفيما سفلى عنه . والعاقي : الدارس الذاهب الأثر . يقول : حينما صار الإنسان من الأرض فلا يخلو من أن يجد فيه أثرا قديما أو حديثا « أرانى إذا ما بت بت - البيت » يقول : إن حاجتى لا تنتهى ورغباتى وآمالى لا تنقضى أبدا ؛ لأن الإنسان ما دام حيا فلا بد من أن يهوى شيئا ويحتاج إليه . وروى الأعمى في شرحه عجز هذا البيت « فتم إذا أصححت أصبحت غاديا » وبه استشهد الرضى فى شرح الكافية على أن الحرف قد يبدل من مثله الموافق له فى المعنى ، وعنده أن « ثم » بدل من الفاء ، وجعل ابن هشام - تبع لابن جنى وابن عصفور - الفاء زائدة « إلى حفرة أهوى إليها مقيمة - البيت » أراد بالحفرة القبر ، ووصفها بكونها مقيمة إما على ما كان يعتقد أهل الجاهلية من أنه لا فناء للعالم ولا بعث ، ويؤيد هذا المعنى قوله : « ولا أرى الدهر فانيا » وإما على أنه أراد أنها تبقى أمدا طويلا . وأراد بالسائق الذى يحث على العدو إلى تلك الحفرة الزمان « كأنى وقد خلفت تسعين حجة - البيت » خلفت تسعين حجة : قضيت هذه المدة ، وجعاتها خلقى « بدا لى أنى لست » بدا : ظهر ، ويروى بجر سابق ونصبه ورفع ، وسنذكر وجه كل رواية منها فى بيان الاستشهاد بالبيت . يقول : لقد ظهر لى أنى لا أستطيع أن أحصل شيئا مما مضى وفات ، وأننى لا أستطيع أن أفر وأسبق شيئا مما قدر أن يقع لى .

الإعراب : « بدا » فعل ماض « لى » جار ومجرور متعلق به « أتى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وناء المتكلم اسمه « مدرك » خبر ليس منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « مضى » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل رفع خبر أن المصدرية المؤكدة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع يقع فاعلا لبدا ، والتقدير : بدا لى كوني غير مدرك لما مضى « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « سابق » بالجر ، معطوف على مدرك ، منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم ، وفي سابق ضمير مستتر هو فاعله « شيئا » مفعول به لسابق ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمله المبني للمعلوم « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قوله « شيئا » السابق « آتيا » خبر كان الناقصة ، والجملة من كان واسمه وخبره في محل جر باضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام : أى إذا كان آتيا فلست سابقا له .

الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة شواهد من شواهد النحو :

أما الأول — وهو غير مراد للشارح هنا — في قوله « لست مدرك ما مضى » حيث أضاف اسم الفاعل المعمل الذى هو قوله « مدرك » إلى مفعوله وهو الاسم الموصول .  
وأما الشاهد الثانى — وهو غير اد للشارح أيضا — في قوله « ولا سابق شيئا » حيث نصب بسابق — الذى هو اسم فاعل منون وفعله متعد — المفعول به — وهو قوله « شيئا » — وقد استشهد به سيبويه على ذلك في باب من أبواب اسم الفاعل يعمل عمله فعله ، ولكنه رواه في هذا الموضع بنصب سابق ( ج ١ ص ٨٣ ) ونظير بيت الشاهد في هذا قول امرئ القيس ( وينسب إلى النمر بن تولب ) .

إِنِّي بِحَبْلِكَ وَأَصِلُ حَبْلِي وَبِرَيْشِ نَبْلِكَ رَائِسٌ نَبْلِي

والاستشهاد منه في قوله « واصل حبلي » ، وقوله « رائس نبلي » حيث نصب باسم الفاعل النون في الوضعين المفعول به ، وكذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

وَكَمْ مَالِي عَيْنِيهِ مِنْ شَيْءٍ غَيْرِهِ إِذْ أَرَأَى نَحْوَ الْجُمَرَةِ الْبَيْضُ كَالدَّمِي

والاستشهاد به في قوله « مالى عينيه » فان مالنا اسم فاعل منون فعله الذى هو ملام يتعدى إلى للمفعول به ، وقد نصب به المفعول وهو قوله عينيه ، ومثله قول الأحموس الريحى :

مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبًا إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

والاستشهاد به في قوله «مصلحين عشيرة» فان مصلحين جمع مصلح ، وهو اسم فاعل ، وفعله الذي هو أصْلح ينصب المفعول به ، وقد نصب المفعول به وهو قوله عشيرة .

وأما الشاهد الثالث - وهو المقصود للشارح ههنا من الإتيان بهذا البيت - ففي قوله « ولا سابق » حيث جر « سابق » على توهم دخول الباء على المعطوف عليه الذي هو « مدرك » الواقع خبرا ليس ؛ لكثرة ما تدخل الباء في خبر ليس نحو قوله تعالى : ( أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ) والنحاة يسمون هذا الجر بالجر على المعنى ، وبالجر على التوهم .

وههنا أمران لابد من تنبيهك إليهما : أما الأمر الأول فهو أن هذا البيت يروى على ثلاثة أوجه : بنصب سابق ، و برفعه ، وبجره ؛ أما رواية النصب فهي في غاية الظهور ؛ لأن « سابقا » معطوف على « مدرك » المنصوب بليس ، والمعطوف على المنصوب منصوب ؛ وأما رواية الرفع فتخريجها على أن « سابق » خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : بدالى أتى لست مدرك ما مضى ولا أنا سابق - إلخ ؛ وأما رواية الجر فهي موضع حديثنا الآن ، وقد رواه سيبويه بالجر مرتين كما قلنا لك في صدر الكلام على هذا الشاهد ، وتخريجنا عنده هو ما ذكرنا في مطلع بيان الاستشهاد . قال سيبويه بعد أن أنشد البيت ( ١ - ١٥٤ ) : « فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيرا ، ومثله قول الأحوص \* مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب : البيت \* حملوه على ليسوا بمصلحين ولست بمدرك » اه . وقال في موضع آخر ( ج ١ ص ٤١٨ ) بعد أن أنشد بيت الشاهد وبيت الأحوص منسوبا إلى الفرزدق : « لما كان الأول تستعمل فيه الباء ولا تغير المعنى ، وكانت مما يلزم الأول ، نووها في الحرف الآخر حتى كأنهم قد تكلموا بها في الأول » اه . وقال في موضع آخر ( ج ١ ص ٤٥٢ ) . « وسأت الخليل عن قوله عز وجل : ( فَأَصْدَقَ وَأَكْنُ مِنَ الصَّالِحِينَ ) فقال : هذا كقول زهير :

\* بدالى أتى لست مدرك ... البيت \* قائما جروا هذا لأن الأول قد يدخله الباء ، فجاءوا بالثاني وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء ، فكذلك هذا ، لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزما ولا فاء فيه تكلموا بالثاني وكأنهم قد جزموا قبله ؛ فعلى هذا توهموا هذا » اه . وأما الأمر الثاني فخاصه أن العلماء قد اختلفوا في جواز هذا ، فأجازه سيبويه على ضعف ، وخالف في هذا أبو العباس اللبرد والمازني ، وأنكر أبو العباس على سيبويه رواية الجر ، والرواية عنده على وجهين : أحدهما « ولا سابقا شيئا » بالنصب وهي ظاهرة ، والثانية « ولا سابق شيئا » بإضافة سابق إلى ياء المتكلم ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، و برفع شيء على أنه فاعل باسم الفاعل . قال الأعمى : « وقد رد هذا على سيبويه ، ولم يجز الراد فيه إلا النصب ؛ لأن حرف الجر

الخفص في «سابق» على توهم وجود الباء في «مذكر» ، ولم يجزه جماعة من النحاة .  
ومنه قوله :

٥٨٥ — أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَاعِدًا      وَلَا هَابِطًا إِلَّا عَلَى رَقِيبٍ  
وَلَا سَالِكٍ وَحْدِي وَلَا فِي جَمَاعَةٍ      مِنَ النَّاسِ إِلَّا قِيلَ أَنْتَ مُرِيبٌ

لا يضمر ، وقد بين سبويه ضعفه وبعده ، مع أخذه لتلك عن العرب سماغا ، فلا معنى لرد ذلك عليه . اهـ . يريد أن سبويه مع سماعه إما جوز ذلك على ضعف وبعده ، ولم يجعله قاعدة مطردة حتى ينكر عليه .

٥٨٥ — هذان البيتان لعبد الله بن السمينة ، وقد رواهما مع يسير تغيير أبو علي القالي في أماليه ( ج ١ ص ٢٠٦ بولاق ) ضمن ستة أبيات ، وها كها بروايته :

أَلَا لَأَرَى وَادِي الْمِيَاهِ يُثِيبُ      وَلَا النَّفْسَ عَن وَادِي الْمِيَاهِ تَطِيبُ  
أَحِبُّ هُبُوطَ الوَادِيَيْنِ وَإِنِّي      لَمُسْتَهْتَرٌ بِالوَادِيَيْنِ غَرِيبُ  
أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ وَارِدًا      وَلَا صَادِرًا إِلَّا عَلَى رَقِيبُ  
وَلَا زَائِرًا وَحْدِي وَلَا فِي جَمَاعَةٍ      مِنَ النَّاسِ إِلَّا قِيلَ أَنْتَ مُرِيبُ  
وَهَلْ رَيْبَةٌ فِي أَنْ تَحْنَ نَجِيبَةٌ      إِلَى الْفَهْمِ أَوْ أَنْ يَحْنَ نَجِيبُ  
وَإِنَّ الْكَيْبَ الْفَرْدَ مِنْ جَانِبِ الْحَمَى      إِلَيَّ - وَإِنْ لَمْ آتِهِ - لَحَبِيبُ

اللفظ : « واردة » اسم فاعل من قولك : ورد الماء يرده وورودا ؛ إذا جاءه ليشرب أو ليشقى نعمه ، ووقع في رواية الشارح « صاعدا » وهو اسم فاعل من قولك : صعد يصعد . مثل فرح يفرح - صعودا ، بالضم ، إذا ذهب في الصعود - بالفتح - وهو ما ارتفع من الأرض « صادرا » اسم فاعل من قولك : صدر عن الماء ، إذا رجع بعد ما شرب أو استقى ، وفي رواية الشارح « هابطا » وهو اسم فاعل من قولك : هبط يهبط هبوطا - بوزان جلس يجلس جاوسا - إذا ذهب في الهبوط - بفتح الهاء - وهو ما انحدر من الأرض ، والرقيب : الذي يرقب أحواله وينظر مآناه ومرجعه ومسيره « سالك » اسم فاعل من سلك يسلك ساوكا - من باب قعد - وأراد سائرا ، وفي رواية الأمالي « زائرا » كما رأيت « وحدي » وقع في بعض الروايات مكان هذه الكلمة « فردا » ومعناه منفرد « سريب » ذورية ، تلوح عليه علامات وآيات تبعث الشك والريب في نفس من يراه .

الإعراب : « أحقا » الهمزة حرف دال على الاستفهام ، مبنى على الفتح لا محل له من

الإعراب ، حقا : منصوب على الظرفية بتقدير : أفي حق ، وقد مضى بيان ذلك في باب للعرف بأداة التعريف ( انظر الجزء الأول ص ٢٢٦ في شرح الشاهد ١٢٩ ) « عباد » منادى بحرف نداء محذوف ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف « لست » فعل ماض ناقص ، وتاء للتكلم اسمه « صاعدا » خبر ليس ، وفيه ضمير مستتر مرفوع على أنه فاعل ، والجملة من ليس واسمه وخبره في محل رفع خبر أن المخففة من الثقيلة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « هابطا » معطوف على قوله « صاعدا » السابق « إلا » أداة استثناء ملغاة « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « رقيب » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في قوله « صاعدا » السابق « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « سالك » معطوف على « صاعدا » السابق ، وهو منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم « وحدي » حال من الضمير المستتر في سالك ، وياء للتكلم مضاف إليه « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « في جماعة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال معطوفة بالواو على الحال السابق « من الناس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لجماعة « إلا » أداة استثناء ملغاة « قيل » فعل ماض مبني للجھول « أنت » مبتدأ « مررب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل قيل .

الشاهد فيه : قوله « ولا سالك » حيث جره مع كونه معطوفا على المنصوب الذي هو خبر ليس ، لأن خبر ليس يكثر دخول الباء عليه ؛ فهو مظنة دخولها ، فيتوهم للتكلم بعد أن ينطق بجملة ليس واسمه وخبره أنه أدخل الباء على الخبر كما هو غالب وكثير فيه فيجزم بالمعطوف عليه مجرورا على هذا التوهم ، وقد أشرنا إلى أقوال العلماء في هذه المسألة في شرح الشاهد السابق .

وقد بقي شيء لا بد من تنبيهك إليه ، وذلك أن الشارح ذكر أن الجر على التوهم يجري في العطف على خبر ليس و « ما » الحجازية الصالح لدخول الباء الزائدة عليه ، وقد استشهد للعطف على خبر ليس ، ولم يستشهد للعطف على خبر « ما » مع أنه تبرع بجاء بشاهد حملة على غير ما رجحه سابقا ليكون من باب العطف على التوهم في غير البابين ، ومن شواهد الجر على التوهم في العطف على خبر « ما » ما أنشده ابن هشام في معنى اللبيب من قول الشاعر :

مَا الْجَازِمُ الشَّهْمُ مِقْدَامًا وَلَا بَطْلٌ    إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَىٰ بِالْحَقِّ غَلَابًا

والشاهد فيه قوله « ولا بطل » حيث جره مع كونه معطوفا على « مقداما » المنصوب لكونه خبر « ما » الحجازية ، والسرفيه أنه كثر دخول الباء الزائدة على خبر « ما » النافية .

وقوله :

٥٨٦ - مَشَائِمُ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةٌ وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَابِهَا

وربما جر بعض الشعراء المعطوف على خبر «كان» المنفية المنصوب؛ لأن الباء الزائدة تدخل عليه أيضا، وذلك نحو قول الشاعر :

وَمَا كُنْتُ ذَا نَيْرٍ فِيهِمْ وَلَا مُنْمَشٍ فِيهِمْ مُنْمِلٌ<sup>(١)</sup>

والشاهد في قوله « ولا منمش » حيث جره مع كونه معطوفا على المنصوب الذي هو « ذا نير » والذي هو خبر « كان » المنفية بما ، وذلك لأن الباء الزائدة تدخل في هذا الخبر. ولما كان دخول الباء الزائدة على خبر ليس و « ما » الحجازية قد كثر في كلامهم كثرة يتخيل معها توهم المتكلم دخولها ، وكان دخول الباء الزائدة على خبر « كان » المنفية لم يكثر في كلامهم هذه الكثرة - كان الجر على التوهم في باب « كان » أقل منه في بابي « ليس » و « ما » .

٥٨٦ - ورد هذا البيت ثلاث مرات في كتاب سيبويه ( ج ١ ص ٨٣ و ١٥٤ و ٤١٨ ) ونسبه في المرتين الأولى والثانية إلى الأحوص الراعي ، ووافق الأعمش على نسبه إليه ، ونسبه سيبويه في المرة الثالثة إلى الفرزدق ، ولم يتعرض له الأعمش . وقد وردت في البيان والتبيين خمسة أبيات فيها بيت الشاهد ، وها كها :

وَلَا دَسٍ تَسْوَدُّ مِنْهُ نِيَابِهَا	وَلَيْسَ يَزْبُوعٌ إِلَى الْعَقْلِ حَاجَةٌ
لَهُمْ هَذِهِ أَمْ كَيْفَ بَعْدُ خِطَابِهَا ؟	فَكَيْفَ بِنَوْ كِي مَالِكٍ إِنْ غَفَرْتُمْ
وَلَا نَاعِبٍ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :	مَشَائِمُ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةٌ
فَكُونُوا بَغَايَا بِالْأَكْفِ عِيَابِهَا	فَإِنْ أَنْتُمْ لَمْ تَعْقِلُوا بِأَخِيكُمْ
رِفَاقَةٌ مِنْ الْأَفَاقِ شَتَّى إِيَابِهَا	سَيُخْبِرُ مَا أَخَذْتُمْ بِأَخِيكُمْ

اللفظ : « مشائم » جمع مشوم ، وهو الذي فيه الشؤم « عشيرة » هي القبيلة « ناعب » تقول : نعب الغراب ينعب - مثل فتح يفتح - نعيبا ، إذا صوت وصاح ، ومن عادتهم أن يتشاءموا بصياح الغراب ويجعلوه نذيرا بالفرقة « بين » البين : الفراق . قال الأعمش : « والنعيب صوت الغراب ومد عنقه عند ذلك ، ومنه ناقة نعوب ، ومنعب ؛ إذا مدت عنقها في السير » اه . المعنى : قال الأعمش : « هجرو قوما وينسبهم إلى الشؤم وقلة الصلاح والحخير ؛ فيقول : لا يصلحون أمر العشيرة إذا فسد ما بينهم ، ولا يأتمرون بخير ؛ فغرابهم لا ينعب إلا بالتشمت والفراق ، وهذا مثل للتطير منهم والتشؤم بهم » اه .

(١) النير : النيمة ، والنمش : الرجل تكثر منه النيمة ، والنمل : الذي يفسد ذات البين .



وقوله :

وَمَا زُرْتُ لِيَبْلِيَّ أَنْ تَكُونَ حَمِيْبَةً ۖ إِلَيَّ وَلَا دِيْنَ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ (١)

الإعراب : « مشائم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هم مشائم « ليسوا » ليس فعل ماض ناقص ، وواو الجماء ، اسمه « مصلحين » خبر ليس منصوب بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم « عشيرة » مفعول به مصلحين لأنه جمع مصلح الذي هو اسم فاعل ، وقد ذكرت معه النون التي تقوم مقام التنوين في الاسم المفرد ، وتعدل على تمام الاسم « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « ناعب » معطوف على مصلحين ، منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التوهم « إلا » أداة استثناء ملغاة « بين » جار ومجرور متعلق بناعب « غرابها » غراب : فاعل بناعب الذي هو اسم فاعل من اللازم ، والضمير مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ولا ناعب » حيث جره مع كونه معطوفا على المنصوب الذي هو خبر ليس ، والذي هو قوله « مصلحين » . والذي سوغ له الجر في المعطوف على المنصوب - مع أن المعطوف يجب أن يشارك المعطوف عليه في وجه إعرابه - أن هذا المنصوب في موضع يكثر فيه الجر بالياء الزائدة ؛ فهو واقع موقعا إذا ذكر خطرت الباء الجارة الزائدة بالياء لكثرة ما ترى فيه ولما كان ذلك كذلك كان مظنة أن يتوهم المتكلم بعد الفراغ من جملة ليس واسمه وخبره أنه أدخل الباء في الخبر ، فإذا توهم ذلك جر المعطوف على توهم أن المعطوف عليه مجرور . قال المحقق الرضى ( ج ١ ص ٢٤٨ ) : « وإذا عطف على خبر ما أوليس المجرور بالياء منفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد ، جاز في المعطوف : الجر حملا على اللفظ ، والنصب حملا على المحل ، قال :

هُمَاوَى إِنْنَا بَشْرُهُ فَاسْجِحْ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا

ويجوز الرفع على أن يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدأ محذوف : أى ولا هو قاعد . وقد يجر المعطوف على خبرها المنصوب أيضا مع الرفع والنصب ، نحو : ما زيد قائما ولا قاعد ، ولا قاعدا ، ولا قاعد . وذلك بتوهم الباء فيه ؛ لكثرة دخولها على خبرها ، وذلك كما في قول الشاعر ❖ مشائم ليسوا مصلحين . . . البيت ❖ اه كلامه مجرور .

(١) هذا بيت للفردق همام بن غالب ، من قصيدة له يمدح فيها المطلب بن عبد الله الخزومي ، وهو الشاهد ( رقم ٤٠١ ) . وقد تقدم شرحه وذكر أبيات من قصيدته ، وذلك في باب تعدى الفعل ولزومه ( انظر الجزء الثاني من هذا الكتاب ص ٢٧٤ ) . والاستشهاد ههنا بقوله « ولا دين » حيث عطفه بالجر على توهم أن المعطوف عليه - وهو المصدر النسبى من أن المصدرية ومعمولها - قد دخل عليه حرف الجر ؛ لأن الأصل ذكر هذا الحرف في هذا الموضع من الكلام ، أفلا ترى

﴿ تنبيه ﴾ : لا يجوز الفصلُ بَيْنَ حرف الجر ومجروره في الاختيار ، وقد يفصل بينهما في الاضطرار : بظرف ، أو مجرور ، كقوله :

٥٨٧ — إِنَّ عَمْرًا لَا خَيْرَ فِي الْيَوْمِ عَمْرٍو

أن من حق الكلام أن يقول : ما زرت ليلي لأن تكون حبيبة ولا دين ؟ إلا أنه يكثر حذف حرف الجر قبل أن المصدرية وقبل أن المؤكدة ؛ فلما كان الأصل ذكره توم بعد انقضاء الجملة أنه قد جاء به على ما هو الأصل فجر المعطوف . ولا شك أن هذا الكلام إنما يجري على قول من قال : إن المصدر المنسبك من الحرف المصدرى وصلته يكون بعد حذف حرف الجر في موضع نصب ، وهو أحد رأيين في الموضوع ، ذهب إليه الفراء ، ونسبه قوم إلى الخليل بن أحمد ، ونسبه قوم إلى سيويه . والتول الآخر أن المصدر المنسبك من الحرف المصدرى وصلته يكون بعد حذف حرف الجر كما كان قبل حذفه ، في موضع الجر ، وعلى هذا لا يكون جر المعطوف على التوم ، بل هو على موضع المعطوف عليه الذي هو له حقيقة . وقد اختار الشارح في باب تعدى الفعل وزومه الرأي الأخير ، وهو هنا يذكر هذا البيت شاهدا على صحة الجر على التوم ، فيكون قد اختار فيه ههنا الرأي الذي ضعفه هناك افترض الرد على من ينكر الجر على التوم ، كأبي العباس المبرد والمازني . فاعرف ذلك .

٥٨٧ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* إِنَّ عَمْرًا مُكْتَرٌ الْأَحْزَانِ \*

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

المعنى : يقول : إن هذا الرجل المسمى عمرا رجل بعيد كل البعد عن الخير ، فلا يرتجى أن يجيء الخير من قبله ، وإن هذا الرجل لسبب في كثرة الأحزان وتوالي الآلام .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « عمرا » اسمه « لا » نافية للجنس حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « خير » اسم لا مبني على الفتح في محل نصب « في » حرف جر « اليوم » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بمحذوف خبر لا « عمرو » مجرور بـ ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بذلك المحذوف الذي هو خبر لا ، وقد وضع الظاهر موضع المضمرة ، وكان من حقه أن يقول : إن عمرا لا خير فيه اليوم ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر إن المؤكدة « إن » حرف توكيد ونصب « عمرا » اسم إن « مكتر » خبر إن ، وهو مضاف و « الأحزان » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « في اليوم عمرو » حيث فصل بالظرف الذي هو قوله « اليوم » بين حرف الجر الذي هو قوله « في » ومجروره الذي هو قوله عمرو ، وأصل الكلام : لا خير في عمرو اليوم ،

وقوله

٥٨٨ - وَلَيْسَ إِلَىٰ مِنْهَا النَّزُولِ سَبِيلٌ

وندر الفصل بينهما في النثر بالقسم ، نحو : اشترَيْتُهُ بِوَاللَّهِ دِرْهَمًا .

﴿ خاتمة ﴾ : يجب أن يكون للجار والظرف متعلق ، وهو : فعلٌ ، أو ما يشبهه ، أو مُؤَوَّل بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه ، نحو : « أُنْعِمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » « وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ » أي : وهو المسمى بهذا الاسم « مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٌ » أي : انتفى ذلك بنعمة ربك <sup>(١)</sup> .

وهذا الفصل عما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر . وقد مر في باب كان أنه قد يفصل بها بين الجار والمجرور ، فاحفظ ذلك أيضا .

٥٨٨ - هذا شطر بيت من الطويل ، وقد بحثت طويلا فلم يتيسر لي العثور على تكلمته ولا نسبته ، ولا عرفت عنه أكثر مما أثبتته الشارح .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « منها » جار ومجرور متعلق بقوله « النزول » الآتي « النزول » مجرور بالي وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وإلى الجارة ومجرورها الذي هو قوله « النزول » متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمه « سبيل » اسم ليس مؤخرا ، مرفوع بالاضمة الظاهرة .

الشاهد في : قوله « إلى منها النزول » حيث فصل بين حرف الجر الذي هو « إلى » ومجروره الذي هو « النزول » بجار ومجرور - وهو قوله « منها » - وأصل نظام البيت الذي يقتضيه الترتيب الطبيعي : وليس سبيل إلى النزول منها ؛ فقدم خبر ليس الذي هو « إلى النزول » على اسمها الذي هو « سبيل » ثم لم يكتف بذلك الأمر الجائز عند جمهرة النحاة والذي وردت له نظائر في العربية ، بل زاد عليه أن فصل بين الجار والمجرور الواقع خبرا بذلك الجار والمجرور الآخر ، وهذا الفصل عما لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، وليس لأحد أن يقيس عليه ، والسر في أنه لا يجوز الفصل بين الجار ومجروره يرجع إلى أمرين : أولهما أن الجار مع مجروره كالكلمة الواحدة ؛ فالفصل بينهما كالفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة ، وذلك من القبح بحيث لا يقدم عليه متكلم ، وثانيهما أن حرف الجر عامل ضعيف لا يقوى على العمل إلا أن يذكر في الكلام سابقا على مجروره متصلا به ؛ فلو حذف لم يعمل - على ما علمت تفصيلا - وكذا لا يجوز تأخيره عن مجروره ، ولا الفصل بينهما . وهذا واضح إن شاء الله .

(١) مثل الشارح بأربعة أمثلة للأنواع الأربعة التي يتعلق الظرف والجار والمجرور بكل

واحد منها : المثال الأول لتعلق الجار والمجرور بالفعل ، والمثال الثاني لتعلقه بما يشبه الفعل ، وهو الاسم المشتق ، وقد اجتمعا في قوله تعالى من سورة فاتحة الكتاب : ( صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ) ففي هذه الآية جار ومجرور يتعلق بالفعل ، وجار ومجرور آخر يتعلق باسم المفعول ؛ والمثال الثالث لتعلق الجار والمجرور باسم غير مشتق ، ولكنه في تأويل اسم مشتق ، فيكون في تأويل ما يشبه الفعل ، وذلك في قوله تعالى من سورة الأنعام : ( وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ) فقد تعلق الجار والمجرور في هذه الآية الكريمة باسم الله تعالى ، وهو علم ، ولكنه على التأويل بالمعبود أو على التأويل بالمسمى بهذا الاسم ، وكل منهما اسم مشتق . وهذا أحد أربعة أوجه للعلماء في تطبيق الجار والمجرور في هذه الآية ، وثانيها أن الجار والمجرور فيها يتعلق بسرهم وجهركم ، وثالثها أن الجار والمجرور فيها يتعلق بيعلم ، ورابعها أن الجار والمجرور فيها يتعلق بمحذوف خبر لمتدا محذوف : أي وهو الله هو عالم في السموات وفي الأرض ، بدليل قوله تعالى فيما بعد ( يعلم سرهم وجهركم ) والمثال الرابع لتعلق الجار والمجرور بما يشير إلى معنى الفعل ، والذي يشير إلى معنى الفعل قد يكون حرفا وقد يكون اسما ، فالحرف الذي يشير إلى معنى الفعل كما في الآية الكريمة التي تلاها ( مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ ) فان الجار والمجرور الذي هو « بنعمة » يتعلق بما يدل عليه « ما » من معنى الفعل . وهو اتقى ، والباء على هذا سببية ، والمعنى : اتقى عنك الجنون بسبب نعمة ربك عليك ، والاسم الذي يدل على معنى الفعل نحو قولك : فلان حاتم في قومه ، فان الجار والمجرور في هذا المثال يتعلق بنحتم لانه مؤول باسم يشبه الفعل كالمسمى مثلا ، ولكن لكونه يدل على معنى الجواد ، ومثله قول الراجز :

\* أَنَا أَبُو الْمُنْهَالِ بَعْضَ الْأَخْيَانِ \*

فان « بعض الأخيان » ظرف لأنك تعلم أن « بعض » تأخذ حكم ما تضاف إليه ، وهي هنا مضافة إلى الظرف ، وهذا الظرف متعلق بأبي المنهال ، وهو علم ، وليس تعلقه به لكونه مؤولا باسم يشبه الفعل وهو المسمى بهذا الاسم مثلا ، ولكن تعلقه به لما يدل عليه من معنى الشجاع وشبهه . وقد بق موضع خامس مختلف فيه بين العلماء ، وهو حروف العاني ، والمشهور عن جمهرة العلماء أنه لا يجوز أن يتعلق الظرف أو الجار والمجرور بحروف العاني أصلا ، وذهب جماعة إلى جواز ذلك مطلقا ، وذهب أبو علي الفارسي وأبو الفتح بن جني إلى التفصيل ، على معنى أنه إن كان الحرف نائبا عن فعل جاز تعلق الجار والمجرور والظرف به ، وإن لم يكن الحرف نائبا عن فعل لم يجوز تعلقهما به ، ومن أمثلة الحرف النائب عن الفعل « يا » التي هي حرف نداء ، فاذا

فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا في اللفظ قُدِّرَ الكَوْنُ المطلق متعلقًا ، كما تقدم في الخبر والصلة<sup>(١)</sup> .

قلت : يا يزيد لعمرى ، فالجار والمجرور متعلق بيا عندهما لأن « يا » نائبة عن الفعل الذى هو أَدْعُو .

فان قلت : أفليس هذا الموضع هو الموضع الرابع ؟ أَلَمْ تَقُلْ إن الجار والمجرور في قوله تعالى : ( ما أنت بنعمة ربك بمجنون ) متعلق بالفعل الذى دلت عليه « ما » فان كان هذا هو ذلك الموضع فكيف جعلته خامسا ، وإن لم يكن إياه فينبى لى فرق ما بينهما ؛ فانى أحتاج إلى التمييز . فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن هذا الموضع غير الموضع الرابع ، وشتان بين أن أقول لك : إن الجار والمجرور يتعلق بأدعو الذى دلت عليه « يا » وأن أقول لك : إن الجار والمجرور يتعلق بيا نفسها لأنها نائبة عن أدعو ، فهذا فرق ما بين الموضعين ؛ فالجمهور يجعلون الظرف والجار والمجرور متعلقين بالفعل الذى دل عليه الحرف ، والآخرون يجعلونها متعلقين بالحرف نفسه ، ويوضح لك الفرق بين الموضعين أن نقول لك : إن ابن الحاجب - وهو ممن أجاز تعلق الجار والمجرور بحروف المعاني مطلقا - قال : « إذا قلت : ما ضربت ابني للتأديب ؛ فان قصدت نفي ضرب معلل بالتأديب فاللام متعلقة بالفعل ، والمنفى ضرب مخصوص ، وللتأديب تعليل للضرب الخصوص المنفى ، وإن قصدت نفي الضرب على كل حال فاللام متعلقة بالمنفى ، والتعليل له : أى انتفاء الضرب كان لأجل التأديب ؛ لأنه قد يؤدب بعض الناس بترك الضرب . ومثله فى التعلق بحرف المنفى : ما أكرمت المسمى لتأديبه ، وما أهنت المحسن لمكافأته ؛ إذ لو علق هذا بالفعل فسد المعنى المراد ، ومن ذلك قوله تعالى : ( مَا أَنْتَ بِنِعْمَةٍ رَبِّكَ بِمَجْنُونٌ ) الباء متعلقة بالمنفى ، إذ لو علق بمجنون لأفاد نفي جنون خاص ، وهو الجنون الذى يكون من نعمة الله ، وليس فى الوجود جنون هو نعمة ، ولا المراد نفي جنون خاص » اه كلامه . وقد ذكر ابن هشام كلام ابن الحاجب هذا فى المنفى ثم عقب عليه بقوله : « وهو كلام بديع ، إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف ؛ فينبغى على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دل عليه النافى : أى اتقى ذلك بنعمة ربك » اه .

(١) قصر الشارح فى النقل ، ولزم على هذا التصير أن يبقى نوع لم يدخل تحت كلامه ؛ ويان ذلك أنه إذا لم يوجد واحد من الأنواع الأربعة التى بينها فقد يجب عند الجمهور تقدير الكون العام ، كما فى الخبر والصلة والصفة والحال ، وقد يجب تقدير فعل من كون خاص يتصيد من المقام تصيدا ، وهذا الأخير لم يجر له حديث فى كلامه ، وهو مذكور فى كلام ابن هشام فى معنى اللبيب وهو الذى نقل عنه الشارح هذه الخاتمة . ومن أمثله قوله تعالى : ( وَإِلَىٰ نَمُودٍ أَخَاهُمُ صَالِحًا ) فانه بتقدير : وأرسلنا إلى نمود أخاهم صالحا ، ولم يتقدم ذكر الإرسال ، ولكن ذكر

ويستثنى من ذلك خمسة أحرف :

الأول : الزائد ، كالباء ومن ، في نحو : « كُنِيَ بِاللَّهِ شَهِيدًا » و « هَلْ مِنْ خَالِقِ غَيْرِ اللَّهِ » (١) .

الثاني : لعلّ في لغة عقيل ؛ لأنها بمنزلة الزائد ، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع بالابتداء ، بدليل ارتقاع ما بعدها على الخبرية .

الثالث : لولا فيمن قال : لَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ وَلَوْلَاهُ ، على قول سيبويه إن « لولا » جارة ، فإنها أيضا بمنزلة لعل في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء .

الرابع : رُبّ في نحو : رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتُ أَوْ لَقَيْتُهُ ؛ لأن مجرورها مفعول في الأول ومبتدأ في الثاني أو مفعول أيضا على حد زيدا ضَرَبْتُهُ ، ويقدرُ الناصب بعد المجرور ، لا قبل الجار ؛ لأن رب لها الصدر من بين حروف الجر ، وإنما دخلت في المثاليين لإفادة

صالح النبي المرسل وذكر نمود وهم القوم الذين أرسل هو إليهم ، كل هذا يدل على « أرسلنا » الذي قدرناه ، ومن أمثلته أيضا قوله تعالى : ( فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ ) فالجاران والمجروران في هذه الآية الكريمة يتعلقان باذهب محذوف ، ولم يتقدم للذهاب ذكر ، ومن أمثلة ذلك البسمة ؛ فانك تقدر ما جعلت التسمية مقدمة بين يديه ، فتقدر : أولف ، أو آكل ، أو أشرب ، بحسب الحال ، وهذا واضح .

(١) علل ابن هشام عدم حاجة الحرف الزائد إلى متعلق بأن معنى التعلق الارتباط المعنوي بين المتعلق والمتعلق ، وأصله أن أفعالا قصرت عن الوصول إلى الأسماء بأنفسها فأعينت على ذلك بحروف الجر ، والحرف الزائد إنما دخل الكلام تقوية له وتوكيدا ، ولم يدخل ليربط بين فعل واسم . فان قلت : أفليست اللام حرف يؤتى به لتقوية العامل إذا ضعف بكونه فرعا أو بتأخره عن معموله كما في قوله تعالى : ( فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ ) وكفى قوله سبحانه : ( إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ ) ومع ذلك تقولون : إنها متعلقة بالفعل أو بالمشق ؛ فهذا حرف لم يدخل ليربط عاملا قصر عن الوصول إلى معموله بنفسه ، وإنما دخل الكلام تقوية ، فكيف علقتموه ولم تعلقوا الحرف الزائد مع أن شأنهما واحد ؛ فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن اللام المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة ، ولكنهم لما تخيلوا في العامل الضعف بسبب فرعيته أو تأخره نزوله منزلة القاصر ، وهم - مع ذلك - يجيزون في كل موضع دخلته هذه اللام أن يصل العامل إلى معموله بنفسه نظرا إلى حقيقة الأمر ، فكانت لهذه اللام منزلة بين المنزلتين .

التكثير أو التقليل ، لا لتعدية عامل . هذا قول الرماني وابن طاهر ، وقال الجمهور : هي فيهما حرف جر مُعَدَّ ، فإن قالوا إنها عَدَّت الفعل المذكور خطأ ؛ لأنه يتعدى بنفسه ، ولاستيفائه مفعوله في المثال الثاني ، وإن قالوا عَدَّتْ محذوفاً بتقديره حصل أو نحوه ففيه تقدير مالا حاجة إليه ، ولم يلفظ به في وقت .

الخامس : حرف الاستثناء<sup>(١)</sup> ، وهو خَلَا وَعَدَا وَحَاشَا ، إِذَا خَفَضْنَا ؛ لما سبق في باب الاستثناء ، والله تعالى أعلم .

(١) علل ابن هشام عدم حاجة أحرف الاستثناء إلى متعلق بأن وضع هذه الأحرف للدلالة على تنحية معنى العامل المتقدم عما دخلن عليه ؛ فانك إذا قلت : قام القوم خلا زيد ، تريد أن زيدا لم يثبت له القيام ، وهذا هو المراد بتنحية معنى العامل عما دخلن عليه ، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى العامل إلى المعمول ، فلما خالفت سائر حروف الجر في المعنى الذي من أجله احتاجت إلى المتعلق لم يكن شأنها كشأنها في ذلك ، والله تعالى أعلى وأعلم .

## الإضافة

( نُونًا تَلِي الإِعْرَابَ ) وهى نون المثنى والمجموع على حَدِّهِ وما أَلْحَقَ بهما ( أَوْ تَنْوِينًا )  
ظاهراً أو مقدراً ( مِمَّا تُضَيِّفُ أَخَذِفُ ) كـ « تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ » ، و  
٥٨٩ - ... .. فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

٥٨٩ - هذه قطعة من بيت من الرجز المشطور ، وهو بتمامه مع بيت قبله :

كَأَنَّ حُضَيْبِيَهٗ مِنْ التَّدْلُلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

وقد نسبها العيني إلى جنيد بن اللثمي ( ٤ - ٤٨٥ بهامش الحزانة ) وتبعه صاحب التصريح ( ٢ - ٣٣٩ ) وهذان البيتان من شواهد سيبويه ( ٢ - ١٧٧ بولاق ) ولم ينسب في صدر الكتاب ، ولا نسبه الأعمى ، ورواه مرة أخرى ( ٢ - ٢٠٢ ) ونسبه إلى بعض السعديين ، وهو كذلك من شواهد الرضي ، ونسبه البغدادي في أبيات ( ٣ - ٣٦٩ بولاق ) تقلا عن السيرافي للشمام الهذلية ، واستبعد ذلك ، ونسبه هو في موضع آخر ( ٣ - ٣١٥ بولاق ) إلى خطام الحاشي في أرجوزة يصف فيها امرأة ضاقت ذرعاً بشمرة زوجها ونهرت منه ، وأول هذه الأرجوزة قوله :

يَا رَبِّ بِيضَاءُ بُوْعَسِ الْأَرْمَلِ	شَبِيهَةَ الْعَيْنِ بَعِيْنِي مُغْزَلِ
فِيهَا طِمَاحٌ عَنِ حَلِيلِ حَنْكَلِ	وَهِيَ تُدَارِي ذَاكَ بِالتَّجْمَلِ
قَدْ شَغِفَتْ بِنَاشِيءِ هَبْرَ كُلِّ	بِنَفْضِ عِطْفِي حَنْظَلِ مُرْجَلِ
يُحْسَبُ مُخْتَالًا وَإِنْ لَمْ يَحْتَلِ	دَسَّ إِلَيْهَا بِرَسُولِ مُجْمَلِ
عَنْ كَيْفِ بِالْوَصْلِ لَكُمْ أَوْ كَيْفِ لِي	فَلَمْ تَزَلْ عَنِ زَوْجِهَا الْمُخْتَلِ
ابْتَتْ وَكُنْ فِي الرَّائِحِينَ أَوْكَلِ	وَكُلْ مَا أَكَلْتِ فِي مُحَلِّ
وَأَوْقِرَنَّ يَا هُدَيْتِ جَمَلِي	حَتَّى إِذَا دَبَّ الرِّضَا فِي الْمِفْصَلِ
وَكَانَ فِي الْقَلْبِ تَحِيَّتِ الْمَسْئَلِ	نَمَّ غَدَا الشَّيْخُ لَهَا بِأَرْقَلِ
مِنْ الرِّضَا جَنَعْدَلِ التَّكَلِّ	كَأَنَّ حُضَيْبِيَهٗ مِنْ التَّدْلُلِ
ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ	لَمَّا غَدَا تَبَهَّكْتَ لَا تَأْتَلِي



عَنْ رَبِّ يَارَبِّ عَلَيْهِ عَجَلٍ بِرَهْصَةٍ تَقْتُلُهُ أَوْ دَمَلٍ  
\* أَوْ حَيَّةٍ تَعَضُّ تَحْتَ الْمَفْصَلِ \*

اللفظة: « يارب بيضاء - إلخ » البيضاء: أراد بها امرأة حسناء ، والوعس - بفتح فسكون - الأرض اللينة ذات الرمل ، وللنزول - بضم اليم وسكون العين وكسر الزاي - الطيبة إذا كان لها غزال « فيها طمأح عن حليل - إلخ » الطمأح - بزنة الكتاب - أراد به النفور والجماع ، وتقول: طمأح فلان ببصره إلى الشيء يطمأح طمأحا - بزنة خضع يخضع خضوعا - وطمأحا ؛ إذا رفع بصره إليه . وطمأح عنه : انصرف عنه إلى غيره . والحنكل - بزنة جعفر - الحافي الغليظ ، وهو أيضا التصير « وهي تدارى ذاك - إلخ » تدارى : تداوى ونلاين مخافة أن يظهر ماتكمه ، والتجمل : التصبر ، وهو تكلف فعل الجميل « قد شغفت بنائى<sup>١</sup> - إلخ » شغفت - بالبناء للجهول - من قولهم : شغف الحب فلانا يشغفه شغفا - بفتح العين المعجمة في الماضى والمضارع وفي المصدر أيضا - إذا بلغ شغاف قلبه ، والشغاف - بزنة كتاب - جلدة رقيقة كالحجاب دون القلب ، وفي التنزيل : ( قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ) . والنائى<sup>٢</sup> : الشاب الذى لا يزال فى مقتبل عمره ، والهبر كل - بزنة السفرجل - الناعم الجسم ، وينفض : يحرك ، والعطفان : تلبية العطف - بكسر العين وسكون الطاء - وهو الجانب ، والحضل - بزنة الكنف - الرطب الناعم ، والمرجل - بزنة المعظم - هو المحسن الزين « يحسب محتالا - إلخ » يحسب - بالبناء للجهول - أى : يظنه من يراه ، واحتال : الذى يمشى مشية الحيلاء ، وهى مشية تدل على الكبر والعجب « دس إليها رسول - إلخ » دس إليها : أرسل لها فى خفاء ، والرسول الجميل : الذى يحسن أداء الرسالة ويؤديها على الوجه الذى يحبه من أرسله ، وعن كيف بالوصل لكم : أى ما جواب هذا ، والختشل : الدليل الضعيف « وأوقرن يا هديت - إلخ » أوقر : فعل الأمر من أوقر كأكرم ، وتقول : أوقر فلان بعيره ، إذا حمه وقرا . وهديت - بالبناء للجهول - دعاء له ، وحذف المنادى قبله ، والفصل - بزنة النسبر - اللسان ، وهو بزنة المجلس واحد مفاصل الأعضاء ، ويحتملها الكلام ، إلا أنه فى الأول حقيقة وفى الثانى مجاز « وكان فى القلب تحيت - إلخ » تحيت - بضم التاء - تصغير تحيت - والمسعل - بزنة للمفتح - مكان السعال من الصدر ، والأزفل - بفتح الهمزة والناء - الحدة والغضب « من الرضا - إلخ » من : ابتدائية ، والجنعدل - بزنة سفرجل و بضم أوله أيضا - الصلب الشديد ، والتسكل : الاكتناز وتماسك أجزاء اللحم « كأن خصيه - إلخ » قال أبو محمد الأعرابي : هذا أذم ذم يكون فى الشيخ ؛ وذلك أنهما يتدليان من الكبر ، والحصيان : مثنى ، وقد اختلف أهل اللغة فى مفردة ؛ فمنهم من ذهب إلى أنه مثنى خصية ،

وذكروا أن المفرد لم يرد إلا بالناء ، وقد حذفت الناء عند التثنية ، ومن هؤلاء سيبويه وابن خالويه وأبو عثمان المازني وأبو طي القالي وأبو الفتح بن جني ، ومنهم من ذهب إلى أن مفرده خصى - بغير تاء - فلا غبار على تثنيته لأنه كثننية ظي على ظيين ، ومن هؤلاء أبو العباس المبرد وأبو القاسم طي بن حمزة البصرى وأبو الحسن اللحياني وأبو عمرو الشيباني ، وهؤلاء قد أثبتوا المفرد خصية وخصيا بغير تاء فمن قال خصيتان فهو عندهم ثنية ذى الناء ، ومن قال خصيان فهو عندهم ثنية المجرد منها ، ثم اختلفوا ؛ فمنهم من قال : الخصية والخصى بمعنى وهما لفتان ، ومن هؤلاء اللحياني ، ومنهم من قال : الخصيتان هما البيضتان ، والخصيان هما الجلدتان اللتان فيهما البيضتان ، ومن هؤلاء أبو عمرو الشيباني . والتدليل : تحرك الشئ المعلق واضطرابه ، وظرف العجوز : الجراب الذى تجعل فيه خبزها وما تحتاج إليه ، والعادة فيه أن يكون خلقا متقبضا فيه تشنج لقدمه ، شبه خصيه في استرخاء صفحتها حين شاخ بظرف عجوز فيه حظلتان ، وخص العجوز لأنها لا تستعمل الطيب ولا تزين للرجال « لما عدت تبهلت - الخ » تبهلت : تضرعت ودعت الله تعالى ، ولا تأتلى : لا تقصر ولا تترك جهدا « عن رب يارب - الخ » عن : لغة في أن التفسيرية ، ورب : منادى ، والرخصة - بفتح فسكون - أصله أن يتلف باطن حافر الدابة بسبب حجر يطؤه .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « خصيه » اسم كأن ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحه لأنه مثنى ، وضمير الغائب العائد إلى الشيخ المحدث عنه مضاف إليه « من التدليل » جار ومجرور متعلق بما تضمنته كأن من معنى التشبيه ، ومن : للتعليل « ظرف » خبر كأن ، مرفوع بالضمه الظاهرة ، وهو مضاف و « عجوز » مضاف إليه « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نبتنا » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمثنى ، وهو مضاف و « حنظل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع صفة لظرف عجوز .

الشاهد في : النحاة يستشهدون بهذين البيتين على عدة أشياء .

الأول : في قوله « خصيه » حيث حذف تاء التأنيث التى كانت في المفرد ، عند التثنية ، وكان من حقه أن يقول خصيتيه ، كما تقول في ثنية الكرة : كرتان ، وفي ثنية فاطمة : فاطمتان ، كما قال السكيت بن ثعلبة :

بَلَى أَيْرُ الْحَمَارِ وَخُصَيْتَاهُ أَحَبُّ إِلَى فَرَارَةٍ مِنْ فَرَارِ

وحذف الناء حينئذ شاذ ، وأنت خير بأن الاستشهاد على هذا الوجه إنما يجرى عند من زعم

.....

من أهل اللغة أنه لم يرد المفرد إلا بالهاء ، كسيبويه وابن خالويه ومن ذكرنا معهما ، فأما من أثبت المفرد بغير هاء كأبي العباس المبرد فإن التننية عنده صحيحة جارية على سنن العربية القويم ونهجها الفصح ، قال البغدادي : « قال سيبويه : من قال خصيان لم يثنه على الواحد المستعمل في الكلام » اه .

الثاني : في قوله « نثنا حنظل » حيث ذكر اسم العدد والعدد جميعا في التننية ، ومن حق الكلام أن يقول : فيه حنظلتان ، والسرفي ذلك أنه ينبغي عند ذكر العدة من شيء أن تذكر ما يدل على جنس العدود وعلى العدة التي تريدها من هذا الجنس ، ولما كان الاسم المفرد كرجل وامرأة يدل على الواحد من جنسه فانك لا تحتاج حين تريد المفرد إلا إلى ذكر اسم الجنس ، ولما كان المثنى يدل بالوضع النوعي على اثنين من جنس ما لحقته علامة التننية فانك لست بحاجة - حين تريد الاثنين من الجنس - إلا إلى إلحاق علامة التننية بالجنس . لكن لما كان الجمع كرجال لا يدل على عدة معينة فانك مضطر حين تريد عددا معينا من الجنس أن تذكر اسم هذا العدد كثلاثة رجال وأربع نساء وخمسة صبيان وما أشبه ذلك ، وقد عامل الراجز في هذا الشاهد المثنى معاملة الجمع ؟

قال ابن هشام : « والكلام على ألفاظ العدد في موضعين : أحدهما في حكمها في التذكير والتأنيث ، والثاني : في حكمها بالنسبة إلى التمييز . . . . . ثم قال : وأما الثاني - وهو التمييز - فانها فيه على خمسة أقسام : أحدها : ما لا يحتاج إلى تمييز أصلا ، وهو الواحد والاثنان ، لا تقول : واحد رجل ، ولا اثنا رجلين ، وأما قوله \* . . . نثنا حنظل \* ضرورة » اه .

وقال المحقق الرضي ( ٢ - ١٤٥ ) : « إنما لم يميز واحد واثنان لأن ألفاظ العدد قصد بها الدلالة على نصوصية العدد لما لم يكن الجمع يفيد ذلك ؛ فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ، ولو قالوا ثلاثة - واقتصروا - لم يعلم ما هي ، فلما كان نحو رجل ورجلان يفيد المعنيين معا استغنى عن ذكر العدد معه ؛ فلم يقولوا : واحد رجل ، ولا واحد رجلين ، ولا واحد رجال ؛ لأن لفظة رجل وحدها تفيد الوحدة والعدد ، ولم يقولوا : اثنا رجل ، ولا اثنا رجال ؛ لأن لفظة رجلين تفيد الاثنية ، وقوله \* كأن خصييه من التدلل . . . البيت \* ضرورة » اه .

الثالث : في قوله « نثنا حنظل » أيضا - وهو الذي أراده الشارح هنا - وذلك حيث حذف نون التننية من قوله « نثنان » لأنه أضيف إلى « حنظل » ونثنان من الملحق بالمثنى ، وقدمثل الشارح المحقق لحذف النون للإضافة بأربعة أمثلة : أولها للمثنى الحقيقي وهو قوله تعالى : ( تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ) وثانها للملحق بالمثنى ، وهو القطعة من البيت الذي نشرحه ، وثالثها لجمع المذكر الحقيقي ، وهو

وكالمقيم الصلاة ، وهذه عشر زَيْدٍ ، و ( كطور سيناً ) « وَمَقَانِحُ الْغَيْبِ » ،  
أما النون التي تليها علامة الإعراب فانها لا تحذف ، نحو : بَسَاتِينَ زَيْدٍ ، و « شَيَاطِينَ  
الْإِنْسِ » .

﴿ تنبيه ﴾ : قد تحذف تاء التانيث للإضافة عند أمن الِئْسِ ، كقوله :

٥٩٠ — وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا

قوله تعالى : ( الْمُقِيمِ الصَّلَاةِ ) ، ورابعها : للملحق به وهو قوله : هذه عشر زيد ، فين أن  
النون تحذف عند الإضافة من هذه الأنواع الأربعة .

٥٩٠ — هذا عجزييت ، وصدوره :

\* إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجْدُوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا \*

وقد نسبوا هذا البيت إلى الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب .

اللفظ : « الخليط » هو الخاطلك ، كالجليس بمعنى المجلس والنديم بمعنى المنادم ، و يطلق الخليط  
على الواحد والجمع ، وهو في بيت الشاهد قد أطلق على الجمع بدليل « أجدوا » و « انجردوا » و « أخلفوك »  
وقد يجمع الخليط على الخلطاء ، وفي التنزيل : ( وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْخُلَطَاءِ لَيَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ )  
« أجدوا البين » أحدنوه وجددوه ، والبين : الفراق والبعد « فانجردوا » يريد تجردوا للبين  
واجتهدوا فيه « وأخلفوك » تقول : أخلف فلان وعده ، إذالم يمه « عد الأمر » بكسر العين -  
أى : عدته ، وأصل العدة الوعد ، بكسر الواو ، فحذفت الواو بعد نقل حركتها إلى العين .

المعنى : يظهر الأسف والألم الذي خامر نفسه بفراق أحبائه ، ويحدث أن الدين كان يخالطهم  
ويعاشرهم قد اعتزموا الفراق وشمروا له واجتهدوا فيه ، وقد كانوا على موعدة معه أن يدوم  
اجتماعهم وتطول ألفتهم فأخلفوا ذلك ولم يفوا به .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الخليط » اسم إن « أجدوا » فعل وفاعل  
« البين » مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن « فانجردوا » التاء  
عاطفة ، انجرد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة معطوفة على جملة أجدوا البين « وأخلفوك »  
الواو حرف عطف ، أخلف : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والكاف ضمير المخاطب ، بمفعول  
به أول « عد » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأمر » مضاف إليه  
« الذي » اسم موصول نعت للأمر مبنى على السكون في محل جر « وعدوا » فعل وفاعل ،  
والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد محذوف : أي الذي وعدوه

أى : عِدَّةَ الأَمْر ، وقراءة بعضهم : (لأَعْدُوا لَهُ عِدَّةً) أى عِدَّتُهُ ، وجعل الفراء منه : « وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ » « وَإِقَامَ الصَّلَاةِ » بناء على أنه لا يقال دون إضافة فى الإقامة : إقام ، ولا فى الغلبة : غلب ، انتهى .

(وَالثَّانِي) من المتضامين - وهو المضاف إليه - (أَجْرُزٌ) بالمضاف وفاقا لسيبويه ، لا بالحرف المنوى خلافاً للزجاج (وَأَنْوَى) معنى (مِنْ أَوْ) معنى (فِي إِذَا \* لَمْ يَصْلُحْ) تَمَّ (أَلَا ذَاكَ) المعنى : فانومعنى « مِنْ » فبما إذا كان المضافُ بَعْضاً من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه ، كَثُوبٌ خَزْرٌ ، وَخَاتَمٌ فِضَّةٌ ، التقدير : ثوبٌ من خز ، وخاتم من فضة . ألا ترى أن الثوب بعض الخز ، والخاتم بعض الفضة ، وأنه يقال : هذا الثوب خز ، وهذا الخاتم فضة . وانومعنى « فِي » إذا كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف ، نحو : « مَكْرَ اللَّيْلِ » أى : فى الليل (وَاللَّامُ خَذَا \* لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ) ؛ إذ هى الأصل ، نحو : ثوبٌ زَيْدٌ ، وَحَصِيرُ الْمَسْجِدِ ، وَيَوْمُ الْخَمِيسِ ، وَيَدُ زَيْدٍ .

الشاهر فيه : قوله « عد الأمر » فإن الشارح ذهب — تبعاً لكثير من النحاة — إلى أن الشاعر حذف التاء التى للتأنيث للإضافة ، وأصل الكلام عند هؤلاء : عدة الأمر ، فحذفت التاء للإضافة كما يحذف التنوين ونون التثنية والجمع على حده ، إلا أن حذف التنوين والنون للإضافة واجب لا محيد لك عنه ، وحذف هذه التاء جائز غير واجب . وهل هو محتص بالضرورة ؟ الجواب أنه إن أمن اللبس جاز لغير ضرورة ؛ لوروده فى الفصح ، نحو قوله تعالى : (وَإِقَامَ الصَّلَاةِ) أصله : إقامة الصلاة ، فحذفت التاء كما هنا ، فإن خيف اللبس لم يجز الحذف ، نحو قولك : رأيت شجر زيد ، وأنت تريد : رأيت شجرة زيد ، ألا ترى أن « شجر زيد » يحتمل — إذا جوزنا الحذف — احتمالاً قريباً أن يكون المراد جمع الشجرة فلا حذف ، ويحتمل على بعد أن يكون أصله شجرة فحذفت التاء ، فلهدا لم يجز الحذف فى هذا وأمثاله

ومن العلماء من ذهب فى قول الشاعر فى بيت الشاهد « عد الأمر » إلى أن حقيقته « عدا للأمر » على أنه جمع عدوة - بضم العين أو كسرهما - بمعنى جانب الشيء وناحيته وجهته ، وكأنه قد قال : وأخلفوك نواحى الأمر الذى وعدوا ، وعلى هذا التخريج لا يكون فى البيت شاهد لما ذكره الشارح

( تنبيهان ) : الأول : ذهب بعضهم إلى أن الإضافة ليست على تقدير حرف مما ذكر ولا نيته . وذهب بعضهم إلى أن الإضافة بمعنى اللام على كل حال . وذهب سيبويه والجمهور إلى أن الإضافة لاتعدو أن تكون بمعنى اللام أو مِن ، وموهم الإضافة بمعنى « في » محمول على أنها فيه بمعنى اللام توسعاً .

الثاني : اختلف في إضافة الأعداد إلى المددوات ؛ فذهب الفارسي أنها بمعنى اللام ، ومذهب ابن السراج أنها بمعنى مِن ، واختاره في شرحي التسهيل والكافية ، فقال - بعد ذكر ما المضاف فيه بعض المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه - : ومن هذا النوع إضافة الأعداد إلى المددوات والمقادير إلى المقدرات ، وقد اتفقا - فيما إذا أضيف عددٌ إلى عدد نحو ثلثائة - على أنها بمعنى من . انتهى .

( وَأَخْصَصُ أَوْلَا ) من المتضامين ( أَوْ أَعْطَاهُ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا ) يعني أن المضاف يتخصص بالثاني إن كان نكرة ، نحو : غلام رجل ، ويتعرف به إن كان معرفة ، نحو : غلام زيد .

( وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ يَفْعَلُ ) أى : الفعل المضارع ، بأن يكون ( وَضَفًا ) بمعنى الحال أو الاستقبال : اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، أو صفة مشبهة ( فَعَنْ تَنْكِيهِهِ لَا يُعْزَلُ ) بالإضافة ؛ لأنه في قوة المنفصل ( كَرُبِّ رَاجِحِينَ عَظِيمِ الْأَمَلِ \* مَرُوعُ الْقَلْبِ قَلِيلُ الْحَيْلِ ) فراجي : اسم فاعل ، ومروع : اسم مفعول ، وعظيم وقليل : صفتان مشبهتان ، وكل منها مضاف إلى معرفة ، ومع ذلك فهو باقٍ على تنكيهه ؛ بدليل دخول رُبِّ ، ومثله قوله :

٥٩١ - يَارُبَّ غَايِبِنَا أَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقِي مُبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا

٥٩١ - هذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٢١٢ بولاق ) وهو بيت من قصيدة

الجريز بن عطية بن الحظفي بهجو فيها الأخطل التغلبي ، وأول هذه القصيدة قوله :

بَانَ الْخَلِيْطُ وَلَوْ طَوَّعْتَ مَا بَانَ      وَقَطَّعُوا مِنْ حَيْبَالِ الْوَضْلِ أَقْرَانًا  
حَتَّى الْمَنَازِلِ إِذْ لَا تَبْتَعِي بَدَلًا      بِالْدَّارِ دَارًا وَلَا الْجَيْرَانَ جَيْرَانًا

وقبل البيت المستشهد به قوله :

إِنَّ الْعُيُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا حَوْرٌ      قَتَلْنَا ثُمَّ لَمْ يُحْيَيْنَا قَتْلَانَا  
يَضْرَعَنَّ ذَا اللَّبِّ حَتَّى لَا حِرَاكَ بِهِ      وَهِنَّ أَضْعَفُ خَلْقِ اللَّهِ أَزْكَانَا  
يَا رَبِّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ      لَاقِي ... الْبَيْتِ ، وَبُعْدَهُ :  
أَرَيْنَهُ الْمَوْتَ حَتَّى لَا حَيَاةَ بِهِ      قَدْ كُنَّ دِنَكَ قَبْلَ الْمَوْتِ أَدْيَانَا  
ظَلَى بِكُمْ حَسَنٌ مِنْ خَيْرَةٍ بِكُمْ      فَلَا تَكُونُوا كَمَنْ قَدْ كَانَ الْوَانَا

اللفظة : « غابطنا » الفاعل : امم فاعل من الغبطة - بكسر فسكون - وهي أن يتمنى الإنسان مثل ما عند غيره من النعمة من غير أن يتمنى زوال ما عند غيره عنه ، وقال الأعمى : هو من الغبطة وهي السرور ، أي رب شخص يسرنا بطلب معروفنا ولو طلب ما عندكم لبوعد وحرمة ، وليس ذلك بشيء « مباحدة » أراد بعدا عنه منكم « وحرمانا » بكسر الحاء - مصدر قولك : حرمت فلانا كذا أحرمه - من بابي ضرب وعلم - إذا منعته .

المعنى : يقول لأحبائه : كثير من الناس يغبطوني على محبتي لكم وولوعي بكم ، ويتمنون أن لو كانوا في مكاني ، لظنهم أن سينالون منكم جزاء هيامهم وكفاه غرامهم ، وهم يحسبون أنني أنال منكم شيئا من ذلك ، ولو أنهم وصلوا حباليهم بحبالكم وعرفوا حقيقة ما يناله محبكم لما غبطوني ولما تمنوا هذه الأمانى ؛ لأنهم لن يحصلوا من ودادكم إلا على الهجر والتباعد والحرمان .

الإعراب : « يا » حرف يقصد به التنبية ، مبنى على السكون لا محل له ، أو هو حرف نداء والنادى به محذوف : أي ياهؤلاء ، مثلا « رب » حرف جر شبهه بالزائد مبنى على الفتح لا محل له « غابطنا » غابط : مبتدأ مرفوع بضمه مقدر على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وضمير المتكلم للعظم نفسه أو معه غيره مضاف إليه ، من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، مبنى على السكون في محل جر « لو » حرف شرط غير جازم « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « يطلبكم » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه ، وضمير الخطاب مفعول به ، وجملة الفعل المضارع وفاعلها ومفعولها في محل نصب خبر كان « لاقى » فعل ماض ، وفاعلها ضمير مستتر فيه « مباحدة » مفعول به لاقى « منكم » جار ومجرور متعلق بلاق أو متعلق بمحذوف صفة لمباحدة « وحرمانا » الواو عاطفة ، حرمانا : معطوف على مباحدة ، وجملة « كان » هي شرط لو ، وجملة « لاقى » جوابها ، وجملة الشرط والجواب جميعا في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مجرور برب لفظا

ومن أدلة بقاء هذا المضاف على تنكيره نعت النكرة به ، نحو : « هَدَايَا بَالِغِ الْكَعْبَةِ »  
وانتصابه على الحال ، نحو : « ثَانِي عَطْفِهِ » وقوله :

٥٩٢ - فَأَنْتَ بِهِ حَوْشَ الْفُوَادِ مَبْطِنًا سُهْدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهُوجِلِ

المشاهد فيه : قوله « رب غابطنا » فان « غابط » أضيف إلى « نا » الذي هو ضمير المتكلم  
ومعه غيره ؛ ولم يكتب من هذه الإضافة التعريف ؛ لكونه اسم فاعل ، والذي يدل على أنه لم  
يكتسب التعريف من هذه الإضافة دخول « رب » عليه ؛ فانك قد عرفت في باب حروف الجر  
أن « رب » لا تنجر إلا النكرات

٥٩٢ - هذا بيت من قصيدة لأبي كبير الهذلي يقولها في تأبط شرا الشاعر العداة المعروف  
وقد تقدمت نقلا عن الحماسة وشرحها هذه الكلمة - وفيها هذا البيت المستشهد به ههنا - في  
باب المفعول المطلق ، فارجع إليها في شرح الشاهد ( ر٢٥٥ )

اللفظ : « أنت به » الضمير البارز المجرور بالباء يعود إلى تأبط شرا ، والضمير المستتر في أنت  
يعود إلى أمه ، والمراد أنها ولدت « حوش الفؤاد » بضم الحاء الهمزة : أي حديد القلب ، قال  
التبريزي : « حوش الفؤاد ، وحوشي الفؤاد : وحشيه ؛ لحدته وتوقده » اه وقوله « مبطنا »  
معناه ضامر البطن خميصه « سهدا » بضم السين والماء جميعا - قليل النوم مأخوذ من السهد  
- بضم فسكون - وهو السهر والأرق « لهوجل » بزنة جعفر - هو الثقيل الكسلان ، ويقال  
هو الأحمق

المعنى : يقول : إن هذا الفتى - الذي هو تأبط شرا - قد ولدت أمه ذكي القلب حديده  
ضامر البطن خميصه لانام الليل إذا نام الكسلان

الإعراب : « فَأَنْتَ » الفاء حرف عطف ، آتى فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث ، والفاعل  
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي ، والمعطوف عليه « حملت » في قوله قبل هذا البيت :

حَمَلْتُ بِهِ فِي لَيْسَلَةٍ مَزْمُودَةٍ كَرَاهًا وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحَلَّلِ

« به » جار ومجرور متعلق بأنت « حوش » حال من الضمير المجرور محلا بالباء في به ، وهو مضاف  
و « الفؤاد » مضاف إليه « مبطنا » حال ثانية من الضمير المجرور محلا بالباء « سهدا » حال ثالثة  
« إذا » ظرف زمان متعلق بسهد ، مبنى على السكون في محل نصب « ما » حرف زائد « نام »  
فعل ماض « ليل » فاعل ، وهو مضاف و « لهوجل » مضاف إليه ، جملة الفعل الماضي وفاعله  
في محل جر باضافة إذا الظرفية إليها ، ولا تحتاج إذا ههنا إلى جواب لأنها لم تتضمن معنى الشرط  
المشاهد فيه : قوله « حوش الفؤاد » فان « حوش » صفة مشبهة ، وقد أضيفت إلى فاعلها ،  
وهذا الماعل اسم محلى بالألف واللام كاترى ، ولم تستفد الصفة المشبهة من هذه الإضافة التعريف ؛



وآية أنها لم تستفد التعريف وقوعها في هذا البيت حالا من الضمير المجرور محلا بالباء كما قلنا في الإعراب ، وإنما كان وقوعها حالا دليلا على أنها لم تستفد التعريف لأن الأصل في الحال - كما عرفت في بابها - ألا يكون إلا نكرة .

ومما استشهدوا به على أن إضافة الصفات إلى معمولاتها لا تفيد تعريفا قول امرئ القيس :

بِمَنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَايدِ لِأَحْتِ طِرَادُ الْهُوَادِي كُلِّ شَأُوٍ مُغْرَبٍ

وقوله في اللامية المعلقة :

وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا بِمَنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَايدِ هَيْكَلِ

والاستشهاد فیهما بقوله « قيد الأوايد » فإنه نعت لمنجرد ، ومنجرد نكرة ، ولا يكون نعت النكرة إلا نكرة ، فدل ذلك على أن « قيد الأوايد » نكرة وإن كان مضافا إلى ذي الألف واللام ، ومثله قول جرير بن عطية :

ظَلَيْنَا بِمُسْتَنِّ الْخُرُورِ كَأَنَّا لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صَائِمٍ

والشاهد فيه قوله « مستقبل الريح » فإنه نكرة مع كونه مضافا إلى ذي الألف واللام ؛ بدليل وقوعه نعتا للنكرة - وهي قوله « فرس » - ومثله قول المرار الأسدي :

سَلِّ الْهُمُومَ بِكُلِّ مُعْطَى رَأْسِهِ نَاجٍ مُخَالِطٍ صُهْبَةٍ مُتَعَيِّسٍ

مُعْتَالٍ أَحْبَلَهُ مَتِينٍ عُنُقُهُ فِي مَنْسَكِبِ زَيْنِ الْمُطَيِّ عَرْنَدَسٍ

والاستشهاد على ما ذكرنا من هذين البيتين في موضعين : أولهما قوله « بكل معطى رأسه » فإن « معطى » مضاف إلى الاسم المضاف إلى الضمير ، وهو مع ذلك نكرة بدليل وصفه بناج وبمخالط صهبة ومتعيس وكلهن نكرات ، وقد علم أن النكرة لا تكون نعتا إلا للنكرة ، وثانها قوله « معتال أحبله » فإنه أيضا نكرة مع كونه مضافا إلى الاسم المضاف إلى الضمير ، وآية كونه نكرة أنه وقع نعتا للنكرة . ومثله قول ذي الرمة غيلان بن عثمة يصف خيالا طريقه بليل :

سَرَتْ تَحْبِطُ الظُّلْمَاءِ مِنْ جَارِي قَسَا وَحُبَّ بِهَا مِنْ خَابِطِ اللَّيْلِ زَائِرٍ

والشاهد فيه قوله « خابط الليل » فإنه نكرة مع كونه مضافا إلى ذي الألف واللام ؛ بدليل وصفه بالنكرة التي هي قوله « زائر » لما عرفت . قال سيبويه ( ١ - ٢١١ ) : « وما يكون مضافا إلى المعرفة ويكون نعتا للنكرة : الأسماء التي أخذت من الأفعال وأريد بها معنى التنوين ، من ذلك : مررت برجل ضاربك ؛ فهو نعت على أنه سيضربه ، كأنك قلت : مررت برجل ضارب زيدا ، ولكن حذف التنوين استخفافا » اه وقال أبو سعيد السيرافي : « يريد أن الأسماء

والدليل على أنها لا تقيّد تخصيصاً أن أصل قولك ضاربٌ زيدٌ ضاربٌ زيداً ؛ فلا اختصاص بوجود قبل الإضافة ، وإنما تقيّد هذه الإضافة التخفيف أو رفع القبح : أما التخفيف فيحذف التنوين الظاهر كما في ضاربٌ زيدٌ ، وضاربٌ عمرو ، وحسنُ الوجه ، أو المقدر كما في ضواريبٌ زيدٌ ، وحوارجٌ بنتُ الله ، أو نونِ التثنية كما في ضارِبٌ بآزيدٌ ، والجمع كما في ضارِبٌ بوزيدٌ ، وأما رفعُ القبح في حسنِ الوجه فإن في رفع الوجه قبحُ خلو الصفة عن ضمير المتوصوف ، وفي نصبه قبحُ إجراء وصف القاصر مجرّياً وصف المتعدى ؛ وفي الجر تخلّصٌ منهما ، ومن ثم امتنع الحسنُ وجهه : أي بالجر ؛ لانتهاء قبح الرفع : أي على الفاعل ؛ لوجود الضمير ، ونحو : الحسنُ وجهه : أي بالجر أيضاً ؛ لانتهاء قبح النصب ؛ لأن النكرة تنصب على التمييز .

(وَذِي الإِضَافَةِ أَسْمَاءُ لَفْظِيَّةٍ) ، وَغَيْرُ مَحْضَةٍ ، وَجَائِزَةٌ ؛ لِأَنَّ فَاؤَئِهَا رَاجِعَةٌ إِلَى اللَّفْظِ قَطُّ : بِتَخْفِيفٍ ، أَوْ تَحْسِينٍ ، وَهِيَ فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ ( وَتِلْكَ ) الإِضَافَةُ الْأُولَى أَسْمَاءُ ( مَحْضَةٌ ، وَمَعْنَوِيَّةٌ ) وَحَقِيقِيَّةٌ ؛ لِأَنَّهَا خَالِصَةٌ مِنْ تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ ، وَفَاؤُئِهَا رَاجِعَةٌ إِلَى الْمَعْنَى ، كَمَا رَأَيْتَ ، وَذَلِكَ هُوَ الْفَرْضُ الْأَصْلِيُّ مِنَ الإِضَافَةِ .

المأخوذة من الفعل إذا أضيفت بمعنى سيفعل أو يفعل (يريد الحال أو الاستقبال) فاضافتها تخفيف وهي معناها نكرة غير مضافة « هـ .

قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : واعلم أن اسم الفاعل واسم المفعول للضايفين قد يضاف كل منهما إلى نكرة وقد يضاف إلى معرفة ، وعلى كلتا الحالتين قد يراد به الزمن الماضي ، وقد يراد به الحال ، وقد يراد به الاستقبال ، وقد يراد به الاستمرار الذي يشمل جميع الأزمنة ؛ فإن كان مضافاً إلى نكرة فهو نكرة مهما يكن المراد به من الزمان ، وذلك ظاهر ، وإن كان مضافاً إلى معرفة فإن أريد به الحال أو الاستقبال فلا خلاف في أنه حينئذ نكرة ؛ لأنه حينئذ تام للمشابهة بالفعل المضارع ، والفعل المضارع في قوة النكرة كما هو معلوم ، وإن أريد به الماضي فالجمهور على أنه حينئذ معرفة ، وخالف الكسائي فيه ولا وجه له ، لأنه ليس تام للمشابهة للفعل المضارع ، وإن كان المراد به الاستمرار فقد ذكر المحقق الرضوي أنه حينئذ معرفة ، والتحقيق أنه يجوز فيه الوجهان : اعتباره معرفة نظراً إلى الزمن الماضي ، واعتباره نكرة نظراً إلى الزمنين الحاضر والمستقبل ؛ فإن اعتبرت الزمن الماضي لم يجعله عاملاً في المضاف إليه ، ووصفت به المعرفة ، ووصفته بالمعرفة ، ولم تجر به برب ؛ وإن اعتبرت الزمنين الحاضر والمستقبل جعلته عاملاً في المضاف إليه ، ووصفته بالنكرة ، ووصفت النكرة به ، وجررت برب ، وأرقته حالا .

﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر إلى مرفوعه

أو منصوبه غير مُحَضَّة ، والصحيح أنها محضة ؛ لورود السماع بنعته بالمعرفة ، كقوله :

٥٩٣ — إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فِيكَ مِّنْ عَهْدَتُ عَدُولًا

٥٩٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللفظ : « وجدى » الوجد : الحب الذى يبرح بصاحبه ، وتقول : وجد به وجدا « عاذرا » اسم الفاعل من قولك : عذرت فلانا أعذره - من باب ضرب - إذا عرفت عذره « عهدت » عرفت « عدولا » من العذل - بفتح فسكون - وهو اللوم ، وتقول : عذله يعذله - من باب نصر - عدلا - بفتح العين والدال - إذا لامه .

المعنى : يقول : إن غرامى الشديد بك قد جعل من كنت أعرفهم لاثنين لى يعذرونى ؛ لأن ما يروونه من تباريح الوجد ولواعج الهيام قد عطف على قلوبهم وملاها رحمة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « وجدى » اسم إن ، وباء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « بك » جار ومجرور متعلق بوجد « الشديد » نعت لوجد ، منصوب بالفتحة الظاهرة « أرانى » أرى : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الوجد ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « عاذرا » يجوز أن يكون مفعول أرى الثالث تقدم على ثانى مفعوليه ، وهذا إن اعتبرت أرى علمية ، ويجوز أن يكون حالا من مفعول أرى الثانى تقدم عليه أيضا ، وهذا إن اعتبرت أرى بصرية « فيك » جار ومجرور متعلق بعاذر « من » اسم موصول : مفعول ثان لأرى مبنى على السكون فى محل نصب « عهدت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة ، والعائد إلى الموصول ضمير منصوب المحل بعهدت محذوف ، وتقدير الكلام : من عهدته « عدولا » حال من مفعول عهدت المحذوف ، وجملة أرانى ومعلقاته فى محل رفع خبر إن ، وتقدير البيت : إن وجدى الشديد بك أرانى من عهدته عدولا عاذرا فيك .

الشاهر فيه : قوله « وجدى بك الشديد » فان « وجد » مصدر مضاف إلى ضمير المتكلم ، وقد اكتسب التعريف من المضاف إليه ، والدليل على أنه قد اكتسب التعريف من المضاف إليه أنه قد وصف بالمعرفة ، وهى قوله « الشديد » فانه صفة مشبهة مقترنة بالألف واللام . والاستدلال بهذا البيت لا يتم إلا بعد تسليم أن « الشديد » نعت لوجدى ، وتسليم أن « ال » فى « الشديد » ليست جنسية ؛ وفى كل منهما مقال ، قال الشيخ يس فى حواشيه على التصريح : « هذا لا ينهض

وذهب ابن السراج والفارسي<sup>(١)</sup> إلى أن إضافة أفعال التفضيل غير مُحَضَّة ، والصحيح أنها محضة ، نص عليه سيبويه ؛ لأنه يُنَعَتُ بالمعرفة .

الثاني : ظاهر كلامه أنحصار الإضافة في هذين النوعين ، وهو معروف ، لكنه زاد في التسهيل نوعا ثالثا ، وهي المشبهة بالمحضة ، وحصر ذلك في سبع إضافات<sup>(٢)</sup> :

دليلا ؛ لاحتمال أن يكون الشديد بدلا من وجدى لا نعتا ، ولئن سلم فيحتمل أن يكون أل في الشديد للجنس ، ومصحوبها في حكم النكرة « اه . قلت : وكل واحد من الاحتمالين خلاف الأصل : أما أن جعل « الشديد » بدلا من « وجدى » خلاف الأصل فلا ن محيء البدل مشتقا قليل ، والكثير فيه أن يكون جامدا ، و « الشديد » مشتق لكونه صفة مشبهة ، وأما أن جعل « أل » في « الشديد » جنسية فيكون مدخولها بمنزلة النكرة خلاف الأصل فلا ن الأصل في أل أنها تقييد التعريف . ومتى تم الاستدلال بالبيت على ما ذكر من أن إضافة المصدر إلى المعرفة تقيده التعريف كان ردا على ابن برهان وابن طاهر وابن الطراوة الذين ذهبوا إلى أن إضافة المصدر إلى المعرفة لا تقيده التعريف .

(١) نسبه صاحب التصريح ( ج ٢ ص ٣٤ بولاق ) إلى ابن السراج والفارسي وأبي البقاء والكوفيين وجماعة من التأخرين كالجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور ، قال : « ونسبه ابن عصفور إلى سيبويه وقال : إنه الصحيح ؛ بدليل قولهم : مررت برجل أفضل القوم ، ولو كانت إضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة ، وقال : إن خرج المخالف ذلك على البدل فيكون من بدل المعرفة من النكرة قلنا : ذلك باطل ؛ لأن البدل بالمشتق قليل . اه كلام ابن عصفور في شرح الجمل . وهذا الذي حكاه عن سيبويه واختاره إنما حكاه ابن مالك عن الفارسي ، واختار خلافه ، وزعم أن ذلك قول سيبويه » اه كلامه .

(٢) اعلم أولا أن الغرض من الإضافة المحضة أحد شيئين : أولها تعريف المضاف بالمضاف إليه ، وذلك فيما إذا كان المضاف إليه معرفة ، نحو : غلام زيد ، وثانيهما : تخصيص المضاف بالمضاف إليه ، وذلك فيما إذا كان المضاف إليه نكرة ، نحو : غلام رجل . وأن الغرض من الإضافة غير المحضة أحد شيئين أيضا : أولها التخفيف ، وذلك إما بحذف التنوين الظاهر في إضافة الوصف للفرد أو ما يشبهه إلى معموله نحو ضارب زيد غلامانه ، وإما بحذف التنوين المقدر وذلك في إضافة الوصف للمجموع على صيغة منتهى الجموع إلى معموله نحو ضارب زيد ، وإما بحذف التنوين وذلك في إضافة الوصف للمثنى أو المجموع على حده إلى معموله نحو : ضاربا زيد وضاربون زيد ، وثانيهما : رفع القبح ، وذلك في إضافة الصفة المشبهة الحالية من أل إلى معمولها المقترن بها نحو حسن الوجه . ومن هنا نعلم أن الإضافة غير المحضة منحصرة في إضافة الوصف إلى معموله ، وأن الإضافة المحضة غير منحصرة في نوع من الأنواع .

ثم اعلم ثانيا أن الغرض من الإضافة المحضة لا يمكن أن يتحقق إذا كان المضاف والمضاف إليه متحدنين في المعنى؛ لأن الشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص بها. ولكنه قد ورد عن العرب إضافة الاسم إلى مرادفه نحو قولهم: هذا سعيد كرز، وإضافة الموصوف إلى صفته نحو قولهم: حبة الحمقاء، وصلاة الأولى، ومسجد الجامع، وإضافة الصفة إلى موصوفها نحو قولهم: جرد قطيفة، وسحق عمامة. وقد اختلف النحاة في جواز القياس على ذلك: فذهب الكوفيون إلى أنه جائز متى اختلف لفظ المضاف والمضاف إليه، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، وأن كل شيء ورد عن العرب مما ظاهره ذلك فهو قول، أما الكوفيون فاحتجوا بأن مثل ذلك قد جاء في كتاب الله تعالى وكلام العرب كثيرا؛ فقد قال تعالى: (إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ) واليقين في المعنى نعت للحق؛ لأن الأصل فيه الحق اليقين، والنعت في المعنى هو المنعوت؛ فأضاف المنعوت إلى النعت وهما بمعنى واحد. وقال تعالى: (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ) والآخرة في المعنى نعت الدار، والأصل فيه ولدار الآخرة خير كما قال تعالى في موضع آخر: (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ) فأضاف في الآية الأولى دارا إلى الآخرة وهما بمعنى واحد. وقال تعالى: (جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْجُحَيْدِ) والحب في المعنى هو الحصيد وقد أضيف إليه. وقال تعالى: (وَمَا كُنْتُمْ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ) والجانب في المعنى هو الغربي. وقال الراعي:

وَقَرَّبَ جَانِبَ الْغَرْبِيِّ يَأْدُو مَدَبَ السَّيْلِ وَاجْتَنَبَ الشُّعْمَارَا

ومن ذلك قولهم: صلاة الأولى، مسجد الجامع، وبقلة الحمقاء. وقال البصريون: إنما ذهبنا إلى أن ذلك لا يجوز تمسكا بالأصل وارتكنا على الغرض المقصود من الإضافة، فإن الإضافة إنما يراد بها التعريف أو التخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه؛ إذ لو كان فيه تعريف لكان مستغنيا عن الإضافة، ولو لم يكن فيه تعريف كان بأن يضاف إلى نفسه أبعد من التعريف. وأجابوا عن الكلمات التي احتج بها الكوفيون بأنها محمولة على حذف المضاف إليه الموصوف وإقامة وصفه مقامه: فأما قوله تعالى: (إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ) فأصله: إن هذا لهو حق الأمر اليقين، وذلك كقوله سبحانه: (وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ) أصله: وذلك دين الله القيمة، وأما قوله سبحانه: (وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ) فأصله: ولدار الساعة الآخرة خير، وأما قوله جلت كلمته: (جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْجُحَيْدِ) فأصله: جنات وحب الزرع الحصيد؛ بدليل أنك لا تقول: حصدت الحب، وإنما تقول: حصدت الزرع. وأما قوله سبحانه: (وَمَا كُنْتُمْ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ)

الأولى : إضافة الاسم إلى الصفة ، نحو : مَسْجِدُ الْجَامِعِ ، ومذهب الفارسي أنها غير محضة ، وعند غيره أنها محضة .

الثانية : إضافة المسمى إلى الاسم ، نحو « شَهْرُ رَمَضان » .

الثالثة : إضافة الصفة إلى الموصوف ، نحو : سَخَقُ عِمَامَةٍ .

الرابعة : إضافة للموصوف إلى القائم مقام الصفة ، كقوله :

\* عَلَا زَيْدُنَا يَوْمَ الثَّقَا رَأْسَ زَيْدِكُمْ \* (١)

أى : عَلَا زَيْدٌ صَاحِبُنَا رَأْسَ زَيْدٍ صَاحِبِكُمْ ، فحذف الصفتين وجعل الموصوف خلفا عنهما في الإضافة .

فأصله : وما كنت بجانب المكان الغربي . وأما قولهم مسجد الجامع فأصله : مسجد الموضع الجامع . وأما قولهم بقلة الحقاء فأصله : بقلة الحبة الحقاء ؛ فإذا كان جميع ما تمسك به الكوفيون مؤولا على حذف المضاف إليه الموصوف وإقامة صفته مقامه فإنه لا يكون من إضافة الشيء إلى نفسه ، ولا تكون لهم فيه حجة .

ولما رأى المتأخرون أن في هذا التخرج تكلفا قد لا يكون مقبولا في بعض المواضع ، وقد لا يكون ممكنا في بعضها الآخر - استقرأوا ما ورد عن العرب من الإضافات التي ليست من إضافة الوصف إلى معموله ، وليست - مع ذلك - مما يتعرف فيه المضاف بالمضاف إليه أو يتخصص به ، فوجدوا هذه الأنواع السبعة التي سيذكرها الشارح واحدا فواحدا ، ورأوا أنه ينبغي ألا تكون الإضافة في كل واحد منها إضافة محضة ؛ لأنه لم يتعرف فيها المضاف بالمضاف إليه ولم يتخصص ، كما ينبغي ألا تكون من الإضافة غير المحضة ؛ لأن المضاف ليس وصفا والمضاف إليه معمول له ؛ ورأوا أن يخصوها باسم « الإضافة الشبيهة بالمحضة » فاعرف ذلك واحرص عليه .

(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* بِأَبْيَضٍ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ يَمَانِ \*

وهذا هو الشاهد (رقم ١٣٠) الذي سبق في باب المرفع بأداة التعريف (الجزء الأول من ٢٢٧) وقد أعاده ههنا شاهدا على أن إضافة العلم في قوله « زيدنا » وقوله « زيدكم » من إضافة الموصوف إلى القائم مقام الصفة ، وأصل الكلام على هذا : علا زيد صاحبنا رأس زيد صاحبكم ، فحذف المضاف الذي هو الوصف وأقيم المضاف إليه الذي هو الضمير مقامه في الوضحين ؛ فلزم أن يضاف العلم إلى الضمير لأنه لم يبق ما يتصل به . هذا تأويل كلام ابن مالك الذي نقله

الخامسة : إضافة المؤكّد إلى المؤكّد ، وأكثر ما يكون ذلك في أسماء الزمان ، نحو :  
يَوْمَئِذٍ وَحِينِئذٍ وَعَامِئذٍ ، وقد يكون في غيرها ، كقوله :  
٥٩٤ - قَلْتُ أَنْجُوا عَنْهَا نَجَا الْجِلْدِ إِنَّهُ سِيرَضِيكُمَا مِنْهَا سَنَامٌ وَغَارِبَةٌ

عنه الشارح . والأوفى - كما قال الدماميني والصبان - أن يكون مافي البيت من إضافة الشيء إلى ما يلابسه ، وأن يكون إنما أضاف العلم بعد اعتقاد تنكيره بسبب ما عرض له من الاشتراك ؛ فتكون الإضافة إضافة محضة من غير تأويل بما ذكر .

٥٩٤ - نسب ابن برى هذا البيت إلى عبد الرحمن بن حسان بن ثابت الأنصاري ، وقال العيني : « قائله هو أبو الجراح ، قاله أبو علي البغدادي في كتاب اللصور والمدود ، وقال الصاغاني في العباب : هو أبو الفمر السكلافي ، وقد نزل عنده ضيفان فحمر لهما ناقة فقلنا : إنها مهزولة ، فقال معتذرا لهما قلت : انجوا عنها - البيت » اه . وذكر قبله بيتين وهما قوله :

وَرَدَّتْ وَأَهْلِي بَيْنَ قَوْيَ وَفَرْدَةٍ عَلَى مَجْزِرٍ تَأْوِي إِلَيْهِ تَمَالِيَهُ  
فَصَادَفْتُ خَيْرِي كَاهِلٍ فَاجْتَأَى بِهَا يُشْفَانِ لِحْمًا بَانَ مِنْهُ أَطَابِيَهُ

اللفظة : « قو » بفتح القاف وتشديد الواو - اسم موضع « فردة » بفتح الفاء وسكون الراء - اسم موضع أيضا « مجزر » اسم موضع الجزيرة ، وتقول : جزر الجزور - من باب نصر - إذا نحرها ، واجترها أيضا ، والمجزر - بزنة المجلس - موضع جزرها ، وجمعه المجازر ، وفي الحديث عن عمر رضي الله تعالى عنه « إياكم وهذه المجازر فإن لها ضراوة كضراوة الحجر » نهام عن الدوايمة على شراء اللحمان وأكلها لأن لها عادة كهادة الحجر في إفساد المال والإسراف فيه ، قاله الأزهري « فاجتا بها » آتيا بجاءة . وتقول : جأت التوم أجؤم وختتهم أجؤم - مثل فتح وعلم - جءة « يشفان لحما » أي يقولان عنه إنه هزيل ، وتقول : شف لهم فلانا - من باب رد - إذا هزله « انجوا » هو أمر للانين ، وتقول : نجوت جلد البعير ، وأنجيته ؛ إذا كشطته وسلخته « نجا الجلد » النجا - بزنة العصا - الجلد ، وسيأتي في بيان الاستشهاد القول في إضافته إلى الجلد الذي هو بمعناه « سيرضيكما » يأتي على وفق مرادكما « سنام » السنم - بزنة السحاب - أعلى ظهر الإبل « غاربه » الغارب : ما بين الفئق والسنام من البعير .

الإعراب : « قلت » الفاء عاطفة ، قلت : فعل ماضٍ وفاعله « انجوا » فعل أمر مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله « نجا » مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و « الجلد » مضاف إليه « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، والضمير الذي للحال والشأن اسمه « سيرضيكما » فعمل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وضمير مخاطبين مفعول به « سنام » فاعل « وغاربه » الواو عاطفة ، غارب :

السادسة : إضافة المُلغى إلى المعتبر<sup>(١)</sup> ، كقوله :

٥٩٥ - إِلَى الْخَوْلِ ثُمَّ أَسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا

معطوف على سنام ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والجملة من الفعل الضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر إن .

الشاهر فيه : قوله « نجا الجلد » فان ابن مالك ذهب إلى أن إضافة النجا إلى الجلد من إضافة المؤكد إلى المؤكد ، وسمى هذه الإضافة الشبيهة بالحضة ؛ فاما أن المضاف إليه مؤكد للمضاف فلائهما بمعنى واحد ، ألا ترى أن النجا - مقصورا بزنة العنا - هو الجلد ؟ وقد ذكر ابن مالك أن أكثر ما تكون إضافة المؤكد إلى المؤكد في أسماء الزميين نحو يومئذ وعامئذ وآئتذ ووقتئذ وحينئذ وساعتئذ ولحظئذ ، وجميعها في غير ذلك قليل كما في بيت الشاهد ، وقال الفراء : العرب تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظ المضاف والمضاف إليه ، نحو قولهم : حق اليقين ، ودار الآخرة .

(١) معنى كون المضاف ملغى أن المعنى يستقيم بدونه ، ومثله مثل الحرف الزائد ، ومن العلماء من خرج على هذا النوع قوله تعالى : ( كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ ) وقوله سبحانه : ( مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وَعِدَ الْمُتَّقُونَ ) قالوا : المراد من الآية الأولى : كمن هو في الظلمات ، والمراد من الآية الثانية : الجنة التي وعد المتقون فيها أنهار .

٤٩٥ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* وَمَنْ يَبِكِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ أُعْتَذَرَ \*

وهذا بيت للبيد بن ربيعة العامري ، وقبله قوله :

تَمَنَّى أَبْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا  
وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرَ  
فَقَوْمًا وَقَوْلًا بِالَّذِي تَعَلَّسَانِهِ  
وَلَا تَحْمُسًا وَجَهًا وَلَا تَحْلِفًا شَعْرَهُ  
وَقَوْلًا هُوَ الْمَرْءُ الَّذِي لَا صَدِيقَهُ  
أَضَاعَ ، وَلَا حَانَ الْخَلِيلِ وَلَا غَدْرَهُ  
إِلَى الْخَوْلِ ثُمَّ أَسْمُ السَّلَامِ عَلَيْكُمَا  
وَمَنْ يَبِكِ حَوْلًا كَامِلًا فَقَدْ أُعْتَذَرَ

وانظر العقد الفريد ( ج ٣ ص ٥٦ اللجنة ) .

اللفظ : « تمنى » تحتمل هذه الكامة أن تكون فعلا ماضيا مثل تقدس وتركى ونظهر وتقدم وتذكر ، ويحتمل أن تكون فعلا مضارعا وأصله تمنى فحذفت منه إحدى الناءين كما حذفت في قوله تعالى : ( فَأَنْذَرْتَكُمْ نَارًا تَلْظَى ) والأصل تلتظى ، ومن قوله جل ذكره :



( فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى ) والأصل تصدى ، وأشباه ذلك كثير ، وكل فعل ابتدئ بـ تاءين زائدين يجوز لك فيه حذف إحداهما ؛ فإن قدرته فعلا ماضيا كان حذف تاء التانيث من الفعل ضرورة ؛ لأن الفعل مسند إلى اسم ظاهر مؤنث حقيق التانيث بغير فصل بين الفعل وفاعله ، وكان من حقه أن يقول : تمت ابتئى ، وإن قدرته فعلا مضارعا - وهو الأولى - لم يكن في الكلام ضرورة ولا شدوذ « تخمشا » تخدشا ، وتقول : خدش فلان وجهه وخدشه - من باى ضرب ونصر - بمعنى ، وقد كان من عادة أهل الجاهلية أن يوصوا ذوات قرابهم بخمش وجوههن وشن جيوبهن ، انظر إلى قول طرفة بن العبد البكري :

إِذَا مُتُّ فَاَبْكِينِي بِمَا أَنَا أَهْلُهُ      وَشُقِّي عَلَى الْجَيْبِ يَابِنَةَ مَعْبَدٍ  
وَلَا تَجْعَلِينِي كَأَمْرِيءَ لَيْسَ هُمُ      كَهَمِّي وَلَا يُفْنِي غَنَائِي وَمَشْهَدِي

م انظر بعد ذلك إلى قول متمم بن نويرة :

عَلَى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبِعُوضَةِ فَاخْشَى      لَكَ الْوَيْلُ حُرًّا لَوْجِهِ أَوْ يَبْكُ مَنْ بَكَى

ثم أبطل الإسلام ذلك ، ووصاة لبيد هذه أثر من آثار الإسلام . وبقى للمفردات ظاهر المعنى .

الإعراب : « إلى الحول » جار ومجرور متعلق بقوله قولاً في البيت السابق « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « اسم » مبتدأ ، وهو مضاف و « السلام » مضاف إليه « عليكما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « ومن » اسم شرط جازم يحزم فعلين الأول فعل الشرط والثاني جوابه وجزاؤه ، وهو مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ « بيك » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر يعود إلى من « حولا » ظرف زمان منصوب ببيكي « كاملا » صفة لحولا « فقد » الفاء واقعة في جواب الشرط ، قد : حرف تحقيق « اعتذر » فعل ماض مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر من الشاهد فيه : قوله « اسم السلام » فان قوما من النحا: منهم أبو عبيدة ذهبوا إلى أن إضافة « اسم » إلى « السلام » من إضافة المفعلى إلى المعتبر ، ومعنى ذلك أن لفظ « اسم » مقحم لا يحتل المعنى بسبب توطئه ؛ فلو قيل : ثم السلام عليكما ، لكان المؤدى واحدا ، وجرى على هذا ابن مالك ، وجعل هذا من النوع الذى سماه الإضافة الشبهية بالمحضة . وذهب أبو على الفارسي إلى أن الكلام على حذف مضاف ، وأصل العبارة : ثم اسم معنى السلام عليكما ، واسم معنى السلام هو السلام نفسه ، وأنه قد قال : ثم السلام عليكما ، وإضافة اسم إلى معنى من إضافة الدال إلى المدلول ،

السابعة: إضافة المعتبر إلى الملغى، نحو: **أَضْرِبْ أَيَّهْمُ أَسَاءَ**، وقوله:  
**٥٩٦ — أَقَامَ بِنَبَدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقَهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقَ مَبْرَحٍ**

وإضافة معنى إلى السلام إما إضافة بيانية وإما إضافة للدلول إلى الدال، قال ابن جني مشيراً إلى التخريج الأول: « هذا قول أبي عبيدة، وكذا قال في بسم الله، ونحن نحمل الكلام على أن فيه محذوفاً، قال أبو علي: وإنما هو على حذف المضاف، أي: ثم اسم معنى السلام، واسم معنى السلام هو السلام، وكأنه قال: ثم السلام عليكما؛ فالمعنى لعمرى ما قاله أبو عبيدة، لكنه من غير الطريق التي أتاه هو منها. ألا تراه هو اعتقد زيادة شيء، واعتقدنا نحن نقصان شيء » اهـ كلامه .

٥٩٦ — نسب العيني هذا البيت لبعض الطائيين، ولم يزد في تعريف قائله على ذلك. وقد بحث فلم أعثر على نسبه لقائل معين، ولم أقف له على سوابق أو لواحق.  
 اللفظ: « أقام » ماض من الإقامة، وهي الاستيطان في المكان والنزول به « ببغداد » ببغداد: هي مدينة السلام التي أمر ببنائها أبو جعفر المنصور الخليفة العباسي واتخذها عاصمة الخلافة للدولة العباسية « وشوقه » الشوق - ومثله الاشتياق - نزاع النفس إلى الشيء، تقول: شاقه الأمر يشوقه شوقاً - مثل قال يقول قولاً - فالأمر شائق، وهو مشوق « دمشق » بكسر الدال والميم مكسورة أو مفتوحة وبسكون الشين - هي قسبة بلاد الشام، فتحها العرب في عهد الخليفة الثاني أمير المؤمنين أبي حفص عمر الفاروق بن الخطاب، واتخذها معاوية بن أبي سفيان عاصمة الخلافة للدولة الأموية « مبرح » اسم فاعل من قولك: برح به الشوق تبرحاً؛ إذا جهده وشق عليه احتماله، وقالوا تباريح الشوق لتوجهه المعنى: يصف أنه مقيم ببلد وأحباءه مقيمون ببلد آخر، وأن شوقه ينازعه إليهم ووجده بهم يهفو به نحوهم

الإعراب: « أقام » فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « ببغداد » جار ومجرور متعلق بأقام، وبنغداد مضاف و«العراق» مضاف إليه « وشوقه » الواو للحال، شوق: مبتدأ، وضمير الغائب مضاف إليه « لأهل » جار ومجرور متعلق بشوق، وأهل مضاف و«دمشق» مضاف إليه، ودمشق مضاف و« الشام » مضاف إليه « شوق » خبر المبتدأ « مبرح » نعت لشوق، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال.

الشاهد في: قوله « ببغداد العراق » وقوله « دمشق الشام » فإن إضافة « ببغداد » إلى «العراق» وإضافة « دمشق » إلى « الشام » من إضافة المعتبر الذي لا يستغنى الكلام عنه إلى الملغى الذي لا يحتل الكلام بسقوطه. ألا ترى أنك لو قلت أقام ببغداد وشوقه لأهل دمشق شوق مبرح؛ لم يتغير المعنى ولم ينقص شيئاً؟

الثالث : أهل هنا مما لا يتعرف بالإضافة شيئين :

أحدهما : ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف ، نحو : رُبَّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ ، وَكَمْ نَاقَةٍ وَفَصِيلِيهَا ، وَفَعَلَ ذَلِكَ جَهْدَهُ وَطَاقَتَهُ ؛ لأن رُبَّ وَكَمْ لا يجران للمعارف ، والحال لا يكون معرفة .  
ثانيهما : ما لا يقبل التعريف لشدة إبهامه كَثَلٍ وَغَيْرِهِ وَشِبْهِهِ . قال في شرح الكافية :  
إضافة واحد من هذه وما أشبهها لا تُزيل إبهامه إلا بأمر خارج عن الإضافة ، كوقوع «غير»  
بين ضيّين ، كقول القائل : رَأَيْتُ الصَّعْبَ غَيْرَ الْهَيْئِ ، وَمَرَرْتُ بِالكَرِيمِ غَيْرِ الْبَحِيلِ ،

فان قلت : فما فرق ما بين هذا النوع والذي قبله ؟

قلت : الفرق بينهما من وجهين : أولهما أن الملقى الذي لا يختل الكلام بسقوطه ولا ينقص شيئا : في النوع السابق هو المضاف ، وفي هذا النوع هو المضاف إليه . أفلمت ترى أنه لو قال في النوع السابق : ثم السلام عليكما ؛ لكان كما لو قال في هذا النوع : أقام ببغداد وشوقه لأهل دمشق ؟ وثاني الوجهين : أن المضاف في هذا النوع أخص من المضاف إليه ؛ فبغداد أخص من العراق لأنه جزء منه ، ودمشق أخص من الشام لأنه كذلك جزء منه ، فأما في النوع السابق فالمضاف في ذاته أعم ، والمضاف إليه في ذاته أخص ، ألا ترى أن الاسم في ذاته أعم من أن يكون اسم السلام أو غيره ، فان آيت أن تنظر إلى المضاف إلا من ناحية كونه متعلقا بالمضاف إليه كان المضاف دالا والمضاف إليه مدلولا عليه . ألا ترى أن اسم السلام دال على السلام ؟

فان قلت : فما الفرق بين « بغداد العراق » و « دمشق الشام » وبين « نجا الجلد » فاني أجد الفرق بينهما غير ظاهر ، أفلمت ترى أنني لو قلت في « نجا الجلد » : فقلت انجوا عنها النجا فانه - إلح ؛ لما اختل المعنى ولا نقص شيئا ، كما أنني لو قلت : أقام ببغداد وشوقه لأهل دمشق ؛ لم يختل المعنى ولم ينقص شيئا ؛ فكان الواجب أن يجعل هذان النوعان من باب إضافة المعتبر إلى الملقى فما وجه التفرقة بينهما ؟

فالجواب أن نقول لك : إن « نجا الجلد » كان من إضافة المؤكد إلى المؤكد لأن النجا هو الجلد نفسه من غير فرق ، والمؤكد هو المؤكد نفسه من غير فرق ، فأما ببغداد فليست هي العراق ولا دمشق هي الشام ، بل بغداد - على ما بينا - أخص من العراق ، ودمشق أخص من الشام ؛ فلما افترق شأن هذين النوعين على هذا النحو لم يكن بد من أن نجعل كل واحد منهما قسما يغاير الآخر ؛ فضابط إضافة المؤكد إلى المؤكد أن يكون المضاف والمضاف إليه متساويين لا اختلاف بين أحدهما والآخر إلا في اللفظ ، وضابط إضافة المعتبر إلى الملقى أن يكون المضاف أخص في المعنى من المضاف إليه ، فافهم ذلك .

وقوله تعالى : « صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ » وكقول أبي طالب :

٥٩٧ - يَارَبِّ إِمَّا تُخْرِجَنَّ طَالِبِي فِي مِقْنَبٍ مِنْ تِلْكَمُ الْمَقَانِبِ

فَلْيَكُنِ الْمَغْلُوبَ غَيْرَ الْغَالِبِ وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبَ غَيْرَ السَّالِبِ

فبوقوع غير بين ضدين يرتفع إبهامه ؛ لأن جهة المغايرة تتعین ، بخلاف خلوها من ذلك ،

٥٩٧ - البيتان - كما قال الشارح - ينسبان لأبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم .

اللفظ : « مقنب » هو بزنة منبر - الفصيحة من الجيش زهاء ثلثمائة ، أو الكتيبة من الخيل من الثلاثين إلى الأربعين ، والمقانب جمعه « المسلوب » الذي يؤخذ سلبه ، والسلب - بفتح السين واللام - ما على المقاتل من أداة حرب ولباس .

المعنى : دعا الله تعالى أن يجعل عدوه الذي خرج طالبا إياه في جماعات الفرسان أن يكون

المسلوب والمغلوب .

الإعراب : « يا » حرف بدء « رب » منادى مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد حذفت ياء المتكلم اكتفاءً بكسر ما قبلها « إِمَّا » مركبة من إن الشرطية وما الزائدة « تخرجن » تخرج : فعل مضارع فعل الشرط مبنى على الفتح لانصالة بنون التوكيد في محل جزم ، ونون التوكيد حرف لا محل له ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « طالبي » مفعول به لتخرج ، وياء المتكلم مضاف إليه « فليكن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، واللام لام الدعاء حرف لا محل له ، ويكون : فعل مضارع ناقص مجزوم بلام الدعاء وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخاص من التفاء الساكنين ، واسم يكن ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى طالبي « المغلوب » خبر يكن منصوب بالفتحة الظاهرة « غير » نعت للمغلوب منصوب بالفتحة ، وهو مضاف و « الغالب » مضاف إليه ، والجملة من يكن واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط « وليكن » الواو عاطفة ، واللام لام الدعاء ، ويكون : فعل مضارع ناقص مجزوم بلام الدعاء ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود أيضا إلى طالبي « المسلوب » خبر يكن « غير » نعت له ، وهو مضاف و « السالب » مضاف إليه ، والجملة من يكن واسمه وخبره في محل جزم معطوفة بالواو على جملة جواب الشرط .

الشاهر في : قوله « المغلوب غير الغالب » وقوله « المسلوب غير السالب » فإن « غير » في هاتين العبارتين قد أضيفت إلى معرفة ووقعت بين المتضادين ، ألا ترى أن المغلوب ضد الغالب ، والمسلوب ضد السالب ، فلما وقعت هذا الموقع صارت معرفة ، والدليل على أنها صارت بوقوعها هذا الموقع معرفة أنها قد وقعت نعتا للمعرفة هو المغلوب في العبارة الأولى والمسلوب في العبارة الثانية .

كقولك : مررت برجل غيرك ، وكذا « مثل » إذا أضيف إلى معرفة دون قرينة تشعر بمائلة خاصة ، فإن الإضافة لا تعرفه ولا تزيل إبهامه ، فإن أضيف إلى معرفة وقارنه ما يشعر بمائلة خاصة تعرف ، هذا كلامه .

وقال أيضا في شرح التسهيل : وقد يُعنى بغير ومثل مُعَايَرَةٌ خاصة وممثلة خاصة فيحكم بتعريفهما ، وأكثر ما يكون ذلك في « غير » إذا وقع بين متضادين ، وهذا الذي قاله في « غير » هو مذهب ابن السراج والسيرافي ، ويشكل عليه نحو : « صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ » فإنها وقعت بين ضدّين ولم تعرف بالإضافة لأنها وصف النكرة . اهـ  
( وَوَصَّلُ أَلْ بِدَا الْمُضَافِ ) أى : المشابه يفعل ( مُفْتَقَرٌ \* ) إِنْ وَصِلَتْ بِالثَّانِ كَالجُنْدِ  
الشعر ( وقوله ) :

٥٩٨ — ... .. وَهِنَّ الشَّافِيَاتُ الْخَوَاتِمُ

٥٩٨ — هذه قطعة من بيت ، وهو تمامه :

أَبَانَا بِهِمْ قَتَلِي ، وَمَا فِي دِمَائِهِمْ شِفَاءِي ، وَهِنَّ الشَّافِيَاتُ الْخَوَاتِمُ  
وهذا بيت من قصيدة طويلة للفرزدق ثابتة في النقائض ، ومطلعها قوله :  
تَحْنُ بِرِزْوَاءِ الْمَدِينَةِ نَاقَتِي حَنِينَ عَجُولٍ تَبْتَغِي الْبَوَّ رَأْسِي  
وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

فَدَى لِسُوفٍ مِنْ تَمِيمٍ وَفِي بِهَاءِ رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنِّي وَجُوهُ الْأَهَامِ  
شَفِينِ حَزَازَاتِ الصُّدُورِ وَلَمْ تَدْعُ عَلَيْنَا مَقَالًا فِي وِفَاءِ اللَّائِمِ  
أَبَانَا بِهِمْ قَتَلِي وَمَا فِي دِمَائِهِمْ وِفَاءِ ... البيت ، وبعده :  
جَزَى اللَّهُ قَوْمِي إِذْ أَرَادَ خَفَارَتِي قَتِيْبَةُ سَعَى الْأَفْضَالِ الْكَارِمِ  
هُمْ سَمِعُوا يَوْمَ الْمُحَصَّبِ مِنْ مَنِي نَدَائِي إِذِ التَّفَّتْ رِفَاقُ الْمَوَاسِمِ

(أَوْ بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الثَّانِي كَزَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي)

وقوله :

٥٩٩ - لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَى

اللفظ : « أبأنا بهم قتلى » يريد قتلنا منهم مقتلة عظيمة بمن قتلوا من قومنا . وهم يقولون : باء فلان بفلان ، وفلان بواء لفلان ، إذا قتل به « وما في دماهم شفاء » يريد أن هؤلاء الذين قتلوهم لا يبرئون حرارة قلوبهم على من قتل من قومهم ؛ لأنهم ليسوا لهم بأكفاء « الحوائم » جمع حائمة ، وهو في الأصل : التي تحوم حول الماء لعطشها ، وأراد هنا العطاش ، يريد أن القتل وأخذ الثأر من عادته أن يشق - غيظ الصدر ويذهب لواعج الألم على من قتل .

الإعراب : « أبأنا » فعل وفاعل « بهم » جار ومجرور متعلق بأبأنا « قتلى » مفعول به لأبأنا « وما » الواو للحال ، ما : نافية « في دماهم » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ودماء مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « شفاء » مبتدأ مؤخر ؛ والجملة من المبتدأ وخبره في محل نصب حال « وهن » الواو للحال أيضا ، هن : ضمير منفصل مبتدأ ، ( هو عائد على الدماء لا بقيد إضافتها إلى الضمير ، أو هو عائد إلى السيوف « الشافيات » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « الحوائم » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « الشافيات الحوائم » حيث أضاف « الشافيات » وهو اسم فاعل مقترن بأل ، إلى « الحوائم » وهو اسم مقترن بأل ؛ فدل ذلك على أنه يجوز أن يكون المضاف مقترنا بأل ، بشرطين : أولهما أن يكون هذا المضاف وصفا كالشافيات ، وثانيهما أن يكون المضاف إليه مقترنا بأل أيضا كالحوائم ، أو مضافا إلى مقترن بها كما في البيت الآتي عقب هذا ، أو إلى ضمير يرجع إلى اسم مقترن بأل كما في البيت الذي بعده . ومثل هذا البيت فيما ذكرنا قول أخى بنى محارب :

وَإِنْ أَخَاكَ الْكَارَةَ الْوَرْدِ وَارِدٌ وَإِنَّكَ مَرَأَى مِنْ أُخِيكَ وَمَسْمَعٌ

ومحل الاستشهاد فيه قوله « الكاره الورد » فإن الكاره اسم محلى بأل وقد أضيف إلى ما بعده - وهو « الورد » - واغتفر ذلك لسكون المضاف وصفا لأنه اسم فاعل والمضاف إليه مقترنا بأل أيضا - وهذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* بِمَا جَاوَزَ الْأَمَالَ مِلَّاسِرَ وَالْقَتْلَ \*

ولم أعر لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على سوابق أو لواحق اللفظ : « ظفر » تقول : ظفر فلان بعده - من باب طرب - إذا فاز عليه ، ويقال أيضا : ظفره ، وذلك كما تقول : لحق به ولحقه ، ويقال أيضا : ظفر عليه « الزوار » جمع زائر « أقفية » جمع قفا ، وهو جمع غير قياسي ؛ لأن القياس في أفعلة أن يكون جمعا للممدود مثل : رداء وأردية

وكساء وأكنسية، ومراده من زيارة أقبية العدى ضربها بالسيوف « جاز الآمال » زاد عما كانوا يرغبون فيه « ملاسر » أصله: من الأسر، حذف النون والف الوصل، ونظيره قول المتنبي:

نَحْنُ قَوْمٌ مَلِجِينَ فِي زِيٍّ نَاسٍ فَوْقَ طَيْرٍ لَهَا شُحُوصُ الْجَمَالِ  
وقول أبي صخر الهذلي ( انظر شرح الشاهد ٤٢٨ ):

كَأَنَّهُمَا مِلَانٌ لَمْ يَتَغَيَّرَا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ  
وقول عمر بن أبي ربيعة المخزومي:

نَجِيئِينَ تَقْضِي اللَّهُو فِي غَيْرِ مَا نَمُّو  
وإن رَغَمْتَ مِلْكَاشِحِينَ الْمَاعِطِيسُ  
وقوله أيضا:

وَمَا أَنَسَ مِلْأَشْيَاءَ لَا أَنَسَ قَوْلَهَا لَنَا مَرَّةً مِنْهَا يَقْرَنُ الْمَنَازِلِ

وقال المغيرة بن حنبل بن ربيعة بن حنظلة ( وأنشده أبو طي القالي في أماليه : ٢ - ٢٣٧ بولاق )

إِنِّي أَضْرُو حَنْظَلِي حِينَ تَنْسُبِي لَا مِلْعَتِيكَ وَلَا أَحْوَالِي الْعُوقُ

( حنظلي : من بني حنظلة ، وهو أبو جده . والعتيك - بفتح العين للمهمله ، بزة أمير -

قبيلة من أبناء كعب بن يشكر بن بكر بن وائل . والعوق - بفتح العين والواو جميعا - من يشكر

أيضا ) . وقال ذو الإصبع العدواني :

إِنْ تَرَعْمَا أَنِّي كَبْرَتْ فَلَمْ أَفَ بَحْيِلًا نِكْسًا وَلَا وَرَعًا

أَجْعَلُ مَالِي دُونَ الدَّنَا غَرَضًا وَمَا وَهَى مِلْأُمُورٍ قَانَصَدْعًا

فقد أراد للثني أن يقول : نحن قوم من الجن ، وأراد أبو صخر الهذلي أن يقول : كأنهما من الآن ، وأراد عمر في بيته الأول أن يقول : وإن رغمت من الكاشحين ، وأراد في بيته الثاني أن يقول : وما أنس من الأشياء - إلخ ، وأراد المغيرة أن يقول : لامن العتيك ، وأراد ذو الإصبع أن يقول : وما وهى من الأمور ، وكلهم حذف النون من « من » وحذف ألف الوصل من « ال » كما حذفها صاحب الشاهد في قوله « ملاسر »

الإعراب : « لقد » اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، قد : حرف تحقيق « ظفر » فاعل ماض « الزوار » فاعل ، وهو مضاف و « أقبية » مضاف إليه ، وهو مضاف و « العدى » مضاف إليه « بما » الباء حرف جر ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بظفر « جاوز » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو

أوبما أضيف إلى ضميره الثانى ، كقوله :  
٦٠٠ - الْوُدُّ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوَهُ

يعود إلى ما « الآمال » مفعول به لجاوز ، وجملة جاوز وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « ملأسر » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة « والقتل » الواو عاطفة ، القتل : معطوف على الأسر ، وجملة ظفر وفاعله ومتعلقاته لا محل لها من الإعراب جواب القسم المحذوف الشاهد فيه : قوله « الزوار أفضية العدى » فان الزوار اسم محلى بأل ، وقد أضيف إلى ما بعده واغتفر ذلك فيه لأمرين : أولهما كونه وصفا ، ألا ترى أنه جمع زائر الذى هو اسم فاعل ، وثانيهما كون المضاف إليه - وهو أفضية - مضافا إلى اسم مقترن بأل وهو « العدى »  
٦٠٠ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* مَنِىْ إِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا \*

ولم أتف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق اللفظ : « الود » بضم الواو أو فتحها أو كسرهما - المحبة ، وتقول : وددت الرجل أودته - مثل علم يعلم - إذا أحببته « المستحقة » التى تستوجب بما اشتملت عليه من صفات ومادح ، وتقول : حقّ الشيء بحقّ حقا : أى وجب ، وأحقه غيره : أوجب ، واستحقه : استوجبه « صفوه » صفو الشيء - بفتح الصاد وسكون الفاء - خالسه ولبابه ، ويقال فيه صفوة - مثلث الصاد وآخره تاء « أرج » مضارع رجا الشيء يرجوه رجا ورجاوة - إذا أمله وطمع فيه « نوالا » النوال - بفتح النون - العطاء ، ومثله السائل

المعنى : إنك أنت دون سائر الناس التى استوجبيت خالص محبتي ولباب مودتى بما أودعك الله من محاسن ، وبما شغف بك قلبى ، وإنى لأمنحك هذه المحبة الخالصة وإن كنت على يقين من أنك لا تمنين على بما يكافئ ذلك كله ، فلا مطمع لى فى شيء مما يطمع فيه المحبون

الإعراب : « الود » مبتدأ أول مرفوع بالضمة الظاهرة « أنت » ضمير منفصل مبتدأ ثان مبنى على الفتح فى محل رفع « المستحقة » خبر المبتدأ الثانى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وصفوه من « صفوه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الود مضاف إليه مبنى على الكسرة فى محل جر ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، والرابط هو الضمير فى قوله صفوه « منى » جار ومجرور متعلق بالمستحقة « وإن » الواو عاطفة على محذوف ، إن : شرطية « لم » نافية جازمة « أرج » فعل مضارع فعل الشرط ، وهو مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منك » جار ومجرور متعلق بأرجو « نوالا » مفعول به لأرجو منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهذه الجملة معطوفة بالواو على جملة محذوفة هى أولى بالحكم من المذكورة ، تقدير



ومنع المبرد هذه .

( وَكَوْنَهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ مُثْنِيٌّ أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبِعَ )

أى : وكون أل ، أى : وجودها ، فى الوصف المضاف كافي فى اغتفاره وقوعه مثنى أو جمعا  
اتَّبِعَ سَبِيلَ الْمُثْنِيِّ ، وهو جمع المذكر السالم ، كقوله :

٦٠١ — إِنْ يَغْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنَ قَانِنِي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بَغْنِي

الكلام : إن رجوت منك نوالا وإن لم أرج منك نوالا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه  
سابق الكلام ، والتقدير : إن لم أرج منك نوالا فأنت المستحقة صفو مودتي  
الشاهر فيه : قوله « المستحقة صفوه » فإن المستحقة اسم محلى بأل ، وقد أضيف إلى ما بعده  
كما رأيت فى الإعراب ، واغتفر ذلك فيه لأمرين : أولهما أنه وصف ، ألا ترى أنه اسم الفاعل من  
قولك : استحق فلان كذا ، على ما علمت فى لغة البيت ، ثانيهما أنه أضيف إلى اسم — وهو « صفو »  
— وهذا الاسم مضاف إلى ضمير غائب يعود إلى اسم مثنى بآل . وهذا ظاهر . وقد اختلف النحاة  
فى جواز هذه الصورة — وهى إضافة الوصف للعرب بالحركات إلى الاسم المضاف إلى ضمير يعود إلى  
اسم مقترن بآل — والجمهور على جوازها ، وتبعهم ابن مالك ، وذهب للمبرد إلى المنع  
٦٠١ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللفظة : « يغنيا عنى » يستغنيا عنى ولا تكون بهما حاجة إلى معونتي . ونقول : غنى فلان  
عن فلان ، أو عن كذا ، يعنى — مثل تعب يتعب — إذا استغنى عنه وانقطت حاجته إليه  
« المستوطننا عدن » اللذان اتخذنا عدنا وطننا وموضع إقامة ؟ ونقول : أوطن فلان أرض كذا ،  
ووطنها ، واستوطنها ، وانطنها : إذا اتخذها وطننا له ، والوطن — بفتح الواو والطاء — محل إقامة  
الإنسان ، وجمعه أوطان ، وأوطان الغنم : مرايضها ، وعدن — بفتح العين والذال — بلد باليمن ،  
وفى القاموس أنها جزيرة باليمن « بئنى » الغنى : المستغنى ، وهو الوصف من غنى يعنى ، الذى  
تقدم ذكره

المعنى : إن يكن هذان الشخصان قد استغنيا عنى ولم تعد بهما حاجة إلى معونتي فإنتى دائماً  
الحاجة إليهما ولست مستغنيا عنهما يوماً من الأيام

الإعراب : « إن » شرطية « يغنيا » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن ، وعلامة  
جزمه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله ، مبنى على السكون فى محل رفع « عنى » جار ومجرور  
متعلق بيغنيا « المستوطننا » بدل من ألف الاثنين ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ،  
وهو مضاف و « عدن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « قاننى » الفاء واقعة فى جواب  
الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، وياه المتكلم اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « لست »

وقوله :

٦٠٢ - الشَّامِي عَرَضِي وَلَمْ أَشْتَمُهُمَا

ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع « يوما » ظرف زمان متعلق بغي في آخر البيت « عنهما » جار ومجرور متعلق بغي في آخر البيت أيضا « بغي » الباء حرف جر زائد ، وغي : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المقدرة التي يقتضها حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبره في محل جزم جواب الشرط

الشاهر فيه : قوله « المستوطنا عدن » فان المستوطنا اسم محلي بأل ، وقد أضيف إلى ما بعده - كما علمت في إعراب البيت - والذي سوغ ذلك فيه أنه وصف مثنى ، وإذا كان الوصف مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالما جازت إضافته وإن كان مقترنا بأل بغير شرط ، أما إذا كان الوصف معربا بالحركة وهو المفرد وجمع التذكير وجمع المؤنث السالم ، فان كان مقترنا بأل لم تجز إضافته إلا بواحد من شروط ثلاثة : أولها أن يكون المضاف إليه مقترنا بأل أيضا كما في الشاهد (٥٩٨) ، وثانيها أن يكون المضاف إليه مضافا إلى اسم مقترن بأل كما في الشاهد (٥٩٩) ، وثالثها أن يكون المضاف إليه ضميرا راجعا إلى اسم مقترن بأل كما في الشاهد (٦٠٠) ، على خلاف في هذا الثالث قدمنا ذكره ٦٠٢ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقَهُمَا دَمِي \*

وهذا بيت من معلقة عنتر بن شداد العبسي التي مطلعها قوله :

هَلْ غَادَرَ الشُّعْرَاءُ مِنْ مُتَرَدِّمٍ أَمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُمٍ

وقد روينا منها جملة أبيات مع شرح الشاهد (رقم ٣٤١) وجملة أخرى مع شرح الشاهد (رقم ٤٩٤) وجملة ثالثة مع شرح الشاهد (رقم ٥٠٤) وجملة رابعة مع شرح الشاهد (رقم ٥٤٧) وقبل البيت المستشهد به - مما لم نذكره في موضع من المواضع السابقة - قوله :

وَلَقَدْ خَشِيتُ بَأْنَ أُمُوتَ وَلَمْ تَدُرْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنِي ضَنْمٍ  
 الشَّامِي عَرَضِي وَلَمْ أَشْتَمُهُمَا وَالنَّاذِرِينَ ... البيت ، وبعده :  
 [أَسْدُ عَلِيٍّ وَفِي الْحُرُوبِ أُذِلَّةٌ هَذَا لِعَمْرُكَ فِعْلُ مَوْلى الْأَشْأَمِ]  
 إِنْ يَنْفَعَلَا فَلَقَدْ تَرَكْتُ أَبَاهُمَا جَزَرَ السَّبَاعِ وَكُلُّ نَفْسٍ قَشَعَمٍ  
 وَلَقَدْ تَرَكْتُ الْمُهْرَ يَدْمِي نَحْرُهُ حَتَّى اتَّقَنِي الْخَيْلُ بِابْنِي حَذْلَمٍ

وكقوله :

٦٠٣ - وَالْمُسْتَقِلُّ كَثِيرٌ مَا وَهَبُوا

إِذْ يَتَّقِي عَمْرُو وَأَذَعْنَ غُدْوَةَ      حَذَرَ الْأَسِنَّةِ إِذْ شَرَعْنَ لِيَدْلَهُمْ  
يَحْمِي كَتَيْبَتَهُ وَيَسْعَى خَلْفَهَا      يَفْرِي عَوَاقِبَهَا كَالدَّغِ الْأَزْقَمِ  
وَلَقَدْ كَشَفْتُ الْخِذْرَ عَنْ مَرْبُوبَةٍ      وَلَقَدْ رَقَدْتُ عَلَى نَوَاشِرِ مَعْصَمِ  
وَالرُّبَّ يَوْمَ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةَ      بِمُسُورِ ذِي بَارِقِينَ مُسُومِ

وستأتي آيات أخرى من هذه القصيدة مع شرح الشاهد (رقم ٦٠٥)

اللفظة : « ولقد خشيت - البيتين » سبق شرحهما مع شرح الشاهد (رقم ٥٠٤) « أسد

عليّ - البيت » قد روى هذا البيت أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي صاحب « جمهرة أشعار

العرب » والأمد - بضم فسكون - جمع أسد - بفتحين - والأذلة : جمع ذليل

الإعراب : « الشأمي » صفة لابن ضمضم في البيت السابق ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة

لأنه مثنى ، وهو مضاف وعرض من « عرضي » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء

المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « ولم » الواو واو

الحال ، حرف مبنى على الفتح لا محل له ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أشتما » فعل : فعل

مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير

الغيبة العائد إلى ابني ضمضم مفعول به ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب حال

« والناذرين » الواو عاطفة ، الناذرين : معطوف على الشأمي ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة

لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان

« لم » حرف نفي وجزم وقلب « ألتهما » ألق : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف

والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى

ابني ضمضم مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر باضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف :

أي إذا لم ألتهما فيها الناذرا دمي « دمي » مفعول به للناذرين منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل

ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه .

المشاهد في قوله « الشأمي عرضي » فإن الشأمي اسم محلي بأل ، وقد أضيف إلى ما بعده على

ما علمت في إعراب البيت ، والذي سوغ ذلك فيه كونه وصفا مهربا بالحروف فانه مثنى وإعرابه في

هذا الموضع بالياء نيابة عن الكسرة .

٦٠٣ - هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

\* الْعَارِفُو أَلْحَقَّ لِلْمُدَلِّ بِهِ \*

ولم أتف لهذا البيت على نسبة لقائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وقد أنشده  
الشارح كاملاً بعد شاهد واحد

اللفظ : « للدل » اسم فاعل من أدل على الأمر بمعنى استدل عليه ، وعلى هذا تكون الباء  
في قوله « به » بمعنى على ، ولا يمتنع عندي أن يكون مأخوذاً من قولهم : أدل فأمل ، أو من  
قولهم : فلان يدلّ بفلان بمعنى يثق به ، فالباء على أصل معناها « المستقلو » جمع اسم الفاعل  
من استقل فلان الشيء ، إذا عده قليلاً « وهبوا » أعطوا ومنحوا  
المعنى : وصف قوماً بأنهم لا ينكرون الحق على من جاء به وأنهم يرون ما يعطونه و يمنحونه قليلاً  
مع كثرته .

الإعراب : « العارفو » خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره : هم العارفو — إلخ ، وهو وصف  
لمرفوع ذكر في كلام سابق لم يتيسر لنا الوقوف عليه ، وهو مضاف و « الحق » مضاف إليه  
« للدل » جار ومجرور متعلق بالعارفو « به » جار ومجرور متعلق بالمدل « والمستقلو » الواو  
عاطفة ، المستقلو : معطوف على العارفو المتقدم ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر  
سالم ، وهو مضاف و « كثير » مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة  
الظاهرة ، وهو مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « وهبوا »  
فعل وفاعل ، والجملة لاجل لها من الإعراب صلة الاسم للموصول ، والعاقد محذوف ، وأصل الكلام .  
١١- قالوا كثير ما وهبوه

الاهم فيه : أنشده الشارح هنا شاهداً على أن الوصف المجموع جمع مذكر سالماً إذا كان مقترناً  
بال يضاف إلى مفعوله ولو كان هذا المفعول غير مقترن بأل ، وفي الشطر الذي أنشده الشارح  
شاهد على هذا وهو قوله « المستقلو كثير » كما أن في الصدر الذي رويناه لك شاهداً على إضافة الوصف  
المذكور لمفعوله المقترن بأل ، وذلك قوله « العارفو الحق » فدل ذلك على أن الوصف المجموع جمع  
مذكر سالماً يضاف إلى كل معرفة ، سواء في ذلك المحلي بأل من المعارف وغيره ، فنقول : الضاربا  
زيد ، والضاربو زيد ، والضاربا هذا الرجل ، والضاربو هذا الرجل ، والضاربا الذي ذكرت لك حديثه  
والضاربو الذي ذكرت لك حديثه ، والضاربا الرجل ، والضاربو الرجل ، كل ذلك بإضافة الوصف  
المثني والمجموع إلى ما بعده من المعارف ، ومن ذلك قول الفرزدق :

أَسِيدُ ذُو خُرَيْبَةَ تَهَارًا مِّنَ الْمُتَلَقِّبِي قَرَدَ الْقَمَامِ

ومثله قول رجل من ضبة :

\* الْفَارِجِي بَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْتَهَمِ \*

فإن انتفت الشروط المذكورة امتنع وصلُّ آلٌ بذا المضاف . وأجاز الفراء ذلك فيه مضافاً إلى المعارف مطلقاً ، نحو : الضَّارِبُ زَيْدٌ ، والضَّارِبُ هَذَا ، بخلاف : الضَّارِبِ رَجُلٍ . وقال البرد والزمانيُّ في « الضاربك » و « ضاربك » : موضع الضمير خفض ، وقال الأخفش وهشام : نصب ، وعند سيبويه الضمير كالظاهر ؛ فهو منصوب في « الضاربك » مخفوض في « ضاربك » ، ويجوز في « الضارباك » و « الضار بوك » الوجهان ؛ لأنه يجوز : الضار بازيداً ، والضار بو عمراً ، وتحذف النون في النصب كما تحذف في الإضافة ، ومنه قوله :

٦٠٤ — الحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ وَكَفَّ

وهذا كله على رواية الجر في « كثير » على الإضافة ، وفيه رواية أخرى بالنصب على أنه مفعول به للوصف ، وحذف النون من الوصف للتخفيف لا للاضافة ، وسنذكر هذه الرواية في الشاهد الآتي ونبين تحريجها بيانا واضحا ، وسيأتي للشارح الاستدلال بالبيت مرة أخرى لذلك .  
٦٠٤ — هذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٩٥ ) وقد نسبه في صدر الكتاب إلى « رجل من الأنصار » ولم يبينه ، وقال الأعمى : « وأنشد في الباب لرجل من الأنصار ، ويقال : هو قيس بن الخطيم » اه . وقد نسب العباسي في « معاهد التنصيص » ( ص ٩٠ بولاق ) هذا البيت إلى قيس بن الخطيم في ضمن قصيدة أرسلها قوله :

رَدَّ الْخَلِيْطُ الْجَمَالَ فَانصَرَفُوا مَاذَا عَلِمْتُمْ لَوْ أَنَّهُمْ وَقَفُوا  
وفيها قوله :

أَبْلَغُ بَنِي مَذْحِجٍ وَقَوْمَهُمْ خَطِيمُ أَنَا وَرَاءَهُمْ أَنفُ  
إِنَّا وَإِنْ قَلَّ نَصْرُنَا لَهُمْ أَكْبَادُنَا مِنْ وَرَائِهِمْ تَجِفُّ  
وَإِنَّا دُونَ مَا يَسُومُهُمْ أَلْ أَعْدَاءُ مِنْ ضِمِّمْ خَطَقَتْ كِفُّ  
الحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ ... البيت ، وبعده :  
يَا مَالِ ، وَالسَّيِّدُ الْمُعَمَّمُ قَدْ يَطْرَأُ فِي بَعْضِ رَأْيِهِ السَّرْفُ  
نَحْنُ الْمَكِيُّونَ حَيْثُ يَمْدَحُ بِالْ مَكَثِ وَنَحْنُ الْمَصَالِتُ الْأَنْفُ

وقد روى أبو زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي في « جهرة أشعار العرب » ( ص ١٢٧ بولاق ) قصيدة نسبها إلى عمرو بن امرئ القيس ، وفيها أكثر الأبيات التي رويناهالك من أبيات قيس ابن الخطيم عن العباسي ، وأول القصيدة عند صاحب الجهرة :

يَا مَالِ وَالسَّيِّدُ الْمُعَمَّمُ قَدْ      يَطْرَأُ فِي بَعْضِ رَأْيِهِ السَّرْفُ  
خَالَفَتْ فِي الرَّأْيِ كُلَّ ذِي فَخْرٍ      وَالْحَقُّ يَا مَالِ غَيْرُ مَا نَصِفُ  
لَا يُرْفَعُ الْعَبْدُ فَوْقَ سُنَّتِهِ      وَالْحَقُّ يُوفِي بِهِ وَيُعْتَرَفُ  
إِنَّ بَجْبِرًا عَبْدٌ لِقَائِكُمْ      يَا مَالِ ، وَالْحَقُّ عِنْدَنَا فَقِفُوا  
أُوتِيتُ فِيهِ أَلْفَاءَ مُعْتَرِفًا      بِالْحَقِّ فِيهِ لَكُمْ فَلَا تَكْفُوا  
نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا ، وَأَنْتَ بِمَا      عِنْدَكَ رَاضٍ ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلَفُ  
نَحْنُ الْمَكِثُونَ إِذْ يُحْمَدُ بِالْأُ      مَكْتٌ وَنَحْنُ الْمَصَالِتُ الْأُنْفُ  
وَالْحَافِظُونَ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا      يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفُ  
وَاللَّهُ لَا يَزِدْهِى كَتِيبَتَنَا      أَسَدُ عَرَبِينَ مَقِيلَهَا عَرَفُ  
إِذَا مَشِينَا فِي الْفَارِسِيِّ كَمَا      تَمْشِي جِمَالٌ مَصَاعِبُ قَطْفُ  
تَمْشِي إِلَى الْمَوْتِ مِنْ حَفَائِظِنَا      مَشِيًا ذَرِيمًا وَحُكْمَنَا نَصِفُ

المفظة : « عورة العشيرة » العورة — بفتح العين وسكون الواو — ههنا : اللوح تخاف أن يأتيك من جهته مانكره ، وفي التنزيل : ( يَقُولُونَ إِنَّ بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِيَ بِعَوْرَةٍ ) والعشيرة : القبيلة « وكف » بفتح الواو والكاف — فسره الأعلام بالعيب ، ويرى في مكانه « نطف » بفتح النون والطاء — وهو الدنب

المعنى : قال الأعلام : وصف أنهم يحفظون عورة عشيرتهم إذا انهزموا ويحمونها من عدوهم ولا يخذلونهم فيكونون نطفين في فعلهم

الإعراب : « الحافظو » قد عرفت أنه روى بالواو العاطفة ومن غيرها ، فأما من رواه بغير عاطف فهو خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : نحن الحافظو عورة العشيرة — إلخ ، وأما من رواه بالواو فالواو حرف عطف ، والحافظو : معطوف على خبر المبتدأ في قوله قبل ذلك « ونحن المصالت » مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، والنون المحذوفة للتخفيف عوض عن التنوين في الاسم المفرد « عورة » بالنصب مفعول به للوصف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « العشيرة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لا » حرف نفي مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب « يأتهم » يأتي : فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من

ظهورها النقل ، وضمير الغائبين مفعول به « من » حرف جر « ورأهم » وراء : مجرور بمن  
وعلامه جرھ الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيايى ، ووراء مضاف وضمير الغائبين مضاف  
إليه « وكف » فاعل يأتى مرفوع بالضممة الظاهرة

الشاهر فيه : قوله « الحافظو عورة العشيرة » فان الرواية عند ثقات العلماء - ومنهم سيبويه -  
بنصب « عورة » وتخرج هذه الرواية على أن « عورة » مفعول به للوصف قبله ، والنون من  
جمع المذكر السالم محذوفة للتخفيف ، لا للإضافة ، قال سيبويه (١ - ٩٤) : « فاذا نبتت أو جمعت  
فأثبت النون قلت : هذان الضاربان زيدا ، وهم الضاربون الرجل ، لا يكون فيه غير هذا ؛ لأن  
النون ثابتة ، فمن ذلك قوله عز وجل : ( وَ الْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ ) وقال ابن مقبل :

يَا عَيْنُ بَكِّي حَنِيفًا رَأْسَ حَيْبِهِمُ الْكَاسِرِينَ أَلْقَنَّا فِي عَوْرَةِ الدُّبْرِ

فان كفت النون جررت ، وصار الاسم داخلا في الجار وبدلا من النون ، لأن النون لاتعاقب  
الألف واللام ، ولم تدخل على الاسم بعد أن ثبتت فيه الألف واللام ؛ لأنه لا يكون واحدا معروفا  
ثم يثنى ، فالتنوين قبل الألف واللام ؛ لأن للمعرفة بعد النكرة ، فالنون مكفوفة والمعنى معنى ثبات  
النون ، كما كان ذلك في الاسم الذى جرى مجرى الفعل المضارع ، وذلك قولك : هما الضاربان زيد ،  
والضاربون عمرو . وقال الفرزدق :

أَسَيْدُ ذُو خُرَيْطَةَ نَهَارًا مِّنَ الْمُتَلَطِّطِي قَرَدِ الْقَمَامِ

وقال رجل من بنى ضبة :

\* الْفَارِجِي بَابِ الْأَمِيرِ الْمُبْتَهَمِ \*

وقال رجل من الأنصار :

\* الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ \*

لم يحذف النون للإضافة ولا ليعاقب الاسم النون ، ولكن حذفوها كما حذفوها من اللذين  
والذين حين طال الكلام وكان الاسم الأول منتهاه الاسم الآخر ، قال الأخطل :

أَبْنِي كَلَيْبٍ إِنَّ عَمِّيَ الَّذِي قَتَلَ الْمُلُوكَ وَفَسَّكَ الْأَغْلَالَ

لأن معناه معنى الذين فعلوا ، وهو مع المفعول بمنزلة اسم مفرد لم يعمل فى شيء ، كما أن الذين  
فعلوا مع صلته بمنزلة اسم « اه كلامه . وقال الأعمى فى البيت الذى نحن بصدد شرحه : « الشاهد فيه  
حذف النون من الحافظين استخفافا ، لطول الاسم ، ونصب ما بعده على نية إثبات النون ، ولو

وقوله :

الْعَارِفُو الْحَقِّ لِلدُّلِّ بِهِ وَالْمُسْتَقِلُّو كَثِيرٌ مَا وَهَبُوا<sup>(١)</sup>

خفف على حذف النون للإضافة لجاز « اه : قال أبو رجاء غفر الله له : والحاصل أن الوصف الثني أو المجموع جمع مذكر سالما إذا ذكر مع مفعوله ، فأما أن تثبت معه النون التي هي عوض عن التنوين في الاسم المفرد والتي هي علامة على تمام الاسم ، وإما ألا تذكر معه النون : فإن ذكرت معه النون لم يكن لك إلا نصب المفعول به ، وإن ذكر بغير نون كان لك وجهان : أحدهما نصب المفعول به ، وتقدر حينئذ أن النون قد حذفت للتخفيف بسبب طول الاسم لأن الضارين في قوة قولك : اللذين ضربا ، وكما حذفت النون من اللذين تخفيفا حذفت بما هو بمعناه وهو الضاربان ، وثانيهما جر المفعول به بإضافة الوصف إليه ، وتقدر حينئذ أن النون حذفت للإضافة ، ومن هنا تعلم أن لحذف النون سببين : أولهما التخفيف ، وهو سبب مجوز ، وثانيهما الإضافة ، وهو سبب موجب للحذف ، وقد ذكر ابن هشام الأسباب التي من أجلها تحذف نون الثني وجمع المذكر السالم ، وذلك في قوله : «يحذفان للإضافة ، نحو ( تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ) و ( إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ ) ولشبه الإضافة ، نحو : لا غلامي لزيد ، ولا مكرمي لعمرو ، إذا لم تقدر اللام مقحمة ، ولتقصير الصلة ، نحو : الضاربا زيدا ، والضاربو عمرا ، وللام الساكنة ، نحو : ( لَدَائِقُو الْعَذَابِ ) فيمن قرأه بالنصب ، وللضرورة نحو قوله :

هُمَا خُطَّتَا إِنَّمَا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِنَّمَا دَمٌ ، وَالْقَتْلُ بِالْحَرْ أَجْدَرُ

فيمن رواه برفع إसार وممنة ، وأما من خفف فبالإضافة وفصل بين المتضامتين بأما ؛ فلم ينفك البيت عن ضرورة ، واختلف في قوله :

لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقَبَابِ

فقيل : الأصل ضار بين ضاربي القباب ، وقيل : للقباب ، كقوله :

\* أَشَارَتْ لُمَيْبٍ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعُ \*

وقيل : ضار بين معرب إعراب مساكين ؛ فنصبه بالفتحة لا بإياه « اه

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا البيت قريبا جدا ، وإنما أعاده هنا ليعين أنه يروى بنصب « الحق » ونصب « كثير » على أن كل واحد منهما مفعول به للوصف قبله ، وعلى أن حذف النون من العارفين والمستقلين للتخفيف بسبب طول الاسم ؛ لأن الأول بمعنى الذين يعرفون الحق ، والثاني بمعنى الذين يستقلون كثير ما وهبوا ، وليس حذف النون — على هذه الرواية — للإضافة وقد بينا ذلك فيما مضى بيانا وافيا لا يحتاج معه إلى شيء .



في رواية من نصب « الحق » و « كثير » . نعم ، الأحسن عند حذف النون الجر بالإضافة ، لأنه المعهود ، والنصب ليس بضعيف ؛ لأن الوصف صلة فهو في قوة الفعل فطلب معه بالتخفيف . واحترز بقوله « سَبِيلَهُ اتَّبَعَ » عن جمع التكسير وجمع المؤنث السالم .

﴿ تنبيه ﴾ : قوله « أن وقع » هو بفتح « أن » وموضعه رفع على أنه فاعل كافٍ على ماتين أولاً ، وقال الشارح : هو مبتدأ ثان ، وكاف : خبره ، والجملة خبر الأول ، يعني كونها . وقال المكودي : في موضع نصب على إسقاط لام التعليل ، والتقدير : وجود أل في الوصف كافٍ لوقوعه مثنى أو مجموعاً على حده ، ويجوز في همز « ان » الكسر ، وقد جاء كذلك في بعض النسخ .

( وَرَبَّمَا أُكْسِبَ تَانٍ ) من المتضامين ، وهو المضاف إليه ، ( أَوْلاً ) منها وهو المضاف ( تَانِيثًا ) أو تذكيراً ( أَنْ كَانَ ) الأول ( لِحَذْفِ مُوهَلًا ) أي : صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني ؛ فمن الأول « يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ » . وقوله :

٦٠٥ — جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً

٦٠٥ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* فَتَرَ كُنْ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالدَّرْهِمِ \*

وهذا البيت من معلقة عنزة بن شداد العبسي ( انظر شرح الشواهد : ٣٤١ و ٤٩٤ و ٥٠٤ و ٥٤٧ و ٦٠٢ ) وقبل البيت المستشهد به هنا قوله :

وَكَاَنَّ فَارَةً تَاجِرٍ بِقَسِيمَةٍ	سَبَقَتْ عَوَارِضَهَا إِلَيْكَ مِنَ الْقَمَرِ
أَوْ رَوْضَةً أُنْفًا تَضَمَّنَ نَبْتَهَا	غَيْثٌ قَلِيلُ الدَّمَنِ أَيْسَ بِمُعَلِّمِ
جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةً	فَتَرَ كُنْ كُلُّ...البيت، وبعده:
سَحَا وَتَسْكَابَا فَكُلَّ عَشِيَّةٍ	يَجْرِي عَلَيْهَا الْمَاءُ لَمْ يَتَصَرَّمِ
وَخَلَا الذُّبَابُ بِهَا فَلَيْسَ بِيَارِحِ	غَرْدًا كَفِعْلِ الشَّارِبِ الْمُتَرَّمِ
هَزَجًا يَحُلُّ ذِرَاعَهُ بِدِرَاعِهِ	قَدَحَ الْمُسْكِبِ عَلَى الرَّتَادِ الْأَجْدَمِ

وقولهم: **تَطَعَّتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ**، وقراءة بعضهم: «**تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ**». وقوله:

٦٠٦ - **طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي**

اللفظة: «جادت» أمطرت «عين» قال الجوهري: العين سحابة تأتي من ناحية قبة أهل العراق، وقال الزوزني: العين مطر أيام لا يقلع «ثره» بفتح التاء المثلثة وتشديد الراء - هي الكثيرة الماء، ورواية الجهمرة «جادت عليه كل بكر حرة» وقال في التعليق عايه: «البكر السحابة، والحرة البيضاء» اه والذبي في القاموس: الحرة السحابة الكثيرة المطر.

المعنى: وصف روضة أنفا - أي لم يسبق إلى رعيها أحد - قد تكفل بانماء نبتها الغيث، بأنها قد أمطرتها كل سحابة كثيرة الدر، وذلك بلا ريب ادعى إلى أن يهيج نبتها وتلتف أغصانها. الإعراب: «جادت» جاد: فعل ماض، والتاء علامة التأنيث «عليه» جار ومجرور متعلق بمجاد «كل» فاعل جادت، وهو مضاف، و«عين» مضاف إليه «ثره» صفة لعين «فتركن» الفاء حرف عطف، ترك: فعل ماض، ونون الإناث فاعله «كل» مفعول به، هو مضاف و«حديقة» مضاف إليه «كالدرهم» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المفعول الأول، أو مفعول ثان لترك.

الشاهد فيه: قوله «كل عين ثرة» فان «كل» مضاف و«عين» مضاف إليه، والمضاف إليه مؤنث، وإن لم تكن فيه علامة تأنيث، بدليلين: أحدهما السماع، وثانيهما وصفه بالمؤنث ذي العلامة وهو «ثره» كما وصف مثناه بالمؤنث ذي العلامة في قوله تعالى: (فِيهَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ)، وقد اكتسب المضاف الذي هو «كل» التأنيث من المضاف إليه حتى أنت الفعل الذي أسند إليه وهو قوله «جادت» وقد علمت أن الفعل إنما تلحقه علامة التأنيث إذا كان فاعله مؤنثا حقيق التأنيث أو مجازيه.

٦٠٦ - هذا بيت من الرجز المشطور، نسبة أبو الفرج الأصبهاني في الأغاني إلى الأغاب العجلى، والأغاب أول من طوّل الأراجيز، وهو من العمرين: أدرك الإسلام وأسلم، وقبل البيت المستشهد به قوله:

أَصْبَحْتُ لَا يَحْمِلُ بَعْضِي بَعْضِي      مُنْفَهَا أَرْوَحُ مِثْلَ النَّقْضِ  
طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي      طَوَّيْنِ طَوَّيْنِ وَطَوَّيْنِ عَرَضِي  
ثُمَّ التَّحِينِ عَنِ عِظَامِي نَحْضِي      أَقْعَدْتَنِي مِنْ بَعْدِ طَوَّلِ نَهْضِي

اللفظة: «لا يحمل بعضي بعضي» يريد أنه ضعيف قليل المنة فقدماء مثلا لا نستطيعان حمل

سائر جسده « منفيها » ضعيفا « أروح مثل النقض » بكسر النون وسكون القاف - الشيء المنقوض ، مثل الحمل بمعنى الحمل ، يريد أنه يسير متخلخل الأعضاء غير متماسك « أسرع في نقضي » أصل الطول ضد القصر ، وأراد بطول الليالي ههنا تكرارها مع كثرتها حتى طال بذلك عمره ، والنقض - بفتح فسكون - مصدر قولك : نقضت البناء والحيل والعهد ونحوها ، من باب نصر ، ومعناه الهدم في البناء ، وضد الإبرام في الحبل والعهد ، ويروى « مر الليالي » ومعناه مرورها ، ويروى « أرى الليالي أسرع » ، ومن عادة العرب أن ينسبوا ما يجري عام - م من الحوادث إلى الأيام والليالي والدهر ، ومنه قول أبي النجم الراجز :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَضْنَعِ  
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَضْلَعِ مَيَّزَ عَنْهُ قُضْعًا عَنِ الْقُنُزَعِ  
\* جَذْبُ اللَّيَالِي أْبْطِئِي أَوْ أَسْرِعِي \*

وقوله في أبيات الشاهد « ثم التحين عن عظامي نحضي » التحين : عرقن وأخذن وجردن ، وتقول : لحوت العود ألحوه لحوا - من مثال عدا يعدو عدوا - ولحيته ألحاه لحيا ؛ إذا قشرته وأخذت لحاه ، واللحاء - بزنة الكتاب وآخره همزة - قشر الشجر ، هذا أصل هذه العبارة ، والنحض - بفتح فسكون - اللحم ، يريد أن مرور الأيام وتعاقب الزمان عليه قد ذهب بلحمه فلم يبق له غير جلد على عظم .

الإعراب : « طول » مبتدأ ، مرفوع بالضم الظاهرة ، وهو مضاف و « الليالي » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الباء « أسرع » : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا ، والجملة من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « في » حرف جر « نقضي » نقض : مجرور بـ في وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف و ياء المتكلم مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بأسرعت .

الشاهد فيه : قوله « طول الليالي أسرع » حيث لحقت تاء التأنيث الفعل الذي هو أسرع ، وهي دالة على تأنيث الفاعل ، مع أن الضمير المستتر في هذا الفعل يرجع إلى مذكر ، وهو قوله « طول » وذلك من قبل أنه المحدث عنه ، وإعما ساغ ذلك لسكون هذا الاسم المذكور مضافا إلى مؤنث وهو الليالي فاكسب التأنيث منه ، ويجري هذا المجرى قول الشاعر (وهو بديع الزمان الهمداني) :

وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَقَفَنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا

وقوله :

٦٠٧ - كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

فأنت تراه قد أعاد الضمير في « شغفن » مؤنثا مع أنه رجع إلى مذكر وهو « حب » لكونه مضافا إلى « الديار » وهي مؤنثة . وقد حلوا على هذا قراءة الحسن البصرى ( تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ) وقوله سبحانه : ( وَوُيِّتُ كُلُّ نَفْسٍ ) وقالوا : جدعت أنف هند ، واجتمعت أهل اليمامة ، وقطعت بعض أصابعه . والسوغ لذلك كله محبة إسقاط المضاف من الكلام وإبقاء المضاف إليه مع إسناد الفعل أو إعادة الضمير إليه ، ألا ترى أنك لو قات : اليايلى أسرعت في نقضى ، لكان الكلام صحيحا ، ولأدت العبارة نفس المعنى الذى كانت تؤديه قبل إسقاط المضاف ٦٠٧ - هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

\* وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أذَعْتَهُ \*

وهذا بيت من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس ، ومطامها قوله :

أَلَا قُلْ لِيَتِيَا قَبْلَ بَيْنَتِي أَسْلَمِي تَحِيَّةَ مُشْتَاقٍ إِلَيْهَا مُبْتِمِي

وقبل البيت المستشهد به قوله :

لَءِ كُنْتُ فِي جُبِّ تَمَانِينِ قَامَةً وَرُقَيْتَ أَسْبَابَ السَّمَاءِ بِسَلْمٍ

لَيْسْتَدْرِجْنِكَ الْقَوْلُ حَتَّى تَهْرَهُ وَتَعْلَمَ أُنَى عَنكُمْ غَيْرُ مَفْجَمٍ

وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ ... البيت ، وبعده :

فَلَا تُوعِدُنِي بِالْفَجَارِ فَإِنِّي بَنَى اللَّهُ بَيْتِي فِي الدَّخِيسِ الْعَرْمَرَمِ

اللفظ : « تشرق » و « شرقت » يقال : شرق فلان بالماء يشرق - من باب علم يعلم - كما

يقال : غص بالطعام ، قال الشاعر :

لَوْ بَغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرِقُ كُنْتُ كَالْفَصَانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارُ

وقد بوضع أحدهما موضع الآخر ، كما قال الشاعر :

إِلَى الْمَاءِ يَسْعَى مَنْ يَغْصُ بِرَبْقِهِ فَقُلْ أَيْنَ يَسْعَى مَنْ يَغْصُ بِمَاءِ

« صدر القناة » القناة : الرمح ، وصدرها : أعلاها الذى يلي السنان ، وشرقها بالدم : اجتماع الدم فيها وتكاثره ، وذلك أن السنان إذا نفذ في الطعنة تمسبب ما جميعه فيسيل الدم على ما يابه من القناة .

وقوله :

٦٠٨ - أُنِيُ الْفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْهِمْ تَرَكَ الْجَمِيلِ جَمِيلٌ

المعنى : يقول : إنك ستجد عني ما أذعته عني من الكلام وخيمة عليك ، وستغص بذلك كما يغص صدر الرمح ؛ إذ يعود عليك مكروه ما أذعته عني ونسبته لي من القبيح فلا تجد عنه مخلصا .

الإعراب : « وتشرق » الواو عاطفة ، تشرق : معطوف على « تهر » في البيت السابق « بالقول » جار ومجرور متعلق بـ « تشرق » الذي « اسم موصول نعت للقول ، مبنى على السكون في محل جر « قد » حرف تحقيق مبنى على السكون لاجل له « أذعته » فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، وضمير الغائب مفعوله ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لاجل لها من الإعراب صلة الموصول « كما » الكاف اسم بمعنى مثل ، وهو صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا ، وتقدير الكلام : وتشرق شرقا مثل شرق صدر القناة بالدم ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لاجل له « شرقت » شرق : فعل ماض مبنى على الفتح لاجل له ، والتاء علامة التأنيث « صدر » فاعل شرق مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « القناة » مضاف إليه « من الدم » جار ومجرور متعلق بـ « شرقت » . وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة الكاف الإسمية . الشاهد في : قوله « شرقت صدر القناة » حيث لحقت تاء التأنيث الفعل الذي هو شرق ، وهي دالة على تأنيث الفاعل الذي يسند إليه الفعل ، مع أن فاعل هذا الفعل - وهو قوله « صدر » - مذكر ؛ وإنما ساغ ذلك لكون هذا الفاعل المذكور مضافا إلى اسم مؤنث - وهو « القناة » - فاكتسب التأنيث من المضاف إليه ، والضابط الذي يصحح ذلك متحقق ، أفلمست ترى أنه يجوز لك أن تقول : كما شرقت القناة من الدم ، من غير أن يبطل المعنى أو يتغير ؟

٦٠٨ - البيت للفرزدق يهجو الأخطل وقومه

اللمعة : « أُنِيُ » بفتح الهمزة وسكون التاء - مصدر قولك : أتى فلان الأمر الفلاني ، إذا فعله « الفواحش » جمع فاحشة ، وهي كل أمر قبيح « معروفة » متعارفة مألوفة بينهم فلا ينكر أحد منهم على أحد « الجميل » هو الفعل الذي تحسن عاقبته وتجميل الأحدثه عنه .

المعنى : يصفهم بأهم قوم قد شاعت الفاحشة بينهم وأنهم أموا ارتكابها فلم يعدوا يستنكرونها ، وأن ترك الحاسن وعدم الإتيان بأعمال الحمد غير مستقبح عندهم

الإعراب : « أُنِيُ » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الفواحش » مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بقوله « معروفة » الآتي ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « معروفة » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « لديهم » الواو حرف عطف ، لدى : ظرف

وقوله :

٦٠٩ - مَشِينٌ كَمَا اهْتَزَّتْ رِمَاحٌ تَسْفَهَتْ أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيحِ النُّوَاسِمِ

بمعنى عند منصوب بفتحة مقدرة على الألف وهو متعلق بجميل في آخر البيت ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « ترك » مبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة ، وهو مضاف و « الجميل » مضاف إليه « جميل » خبر المبتدأ .

الشاعرني : قوله « أتى الفواحش معروفة » حيث أخبر بمعروفة وهو اسم مؤنث بالتاء عن أتى وهو اسم مذكر ، وقد علم أن الخبر يجب أن يطابق مبتدأه في التذكير والتأنيث كما يجب أن يطابقه في الإفراد والتثنية والجمع ، وإنما سوغ ذلك كون الاسم للذكر الواقع مبتدأ قد أضيف إلى مؤنث وهو الفواحش الذي هو جمع فاحشة ؛ فاكسب التأنيث من المضاف إليه ، والضابط الذي يصحح ذلك موجود هنا ؛ فانه يصح لك أن تقول : الفواحش عندهم معروفة .

٦٠٩ - هذا بيت من قصيدة لدى الرمة غيلان بن عقبة يمدح فيها الملازم بن حريث

الحنفي ، ومطلعها قوله :

حَلِيلِي عَوْجًا النَّاعِجَاتِ فَسَلَّمْنَا عَلَى طَلَلٍ بَيْنَ النَّقَا وَالْأَحَارِمِ

اللفظة : « عوجا » ميلا عن قصد كما إلى هذه الدار « الناعجات » جمع ناعجة ، وهي الإبل البيضاء ، والنعج : البياض « النقا » اسم للرمال المستطيل « الأحارم » اسم لطرف الرمال « مشين كما اهتزت - إلخ » الضمير يعود إلى نساء يصفهن بحسن المشي ، واهتزت : اضطربت ، والرماح : جمع رمح ، وتسفحت : أمالت واستخفت ، والأعلى : جمع الأعلى ، وهو الطرف العالي ، ومر الرياح : مرورها ، والنواسم : جمع ناسمة ، وهي الخفيفة الهبوب ، وإنما خص النواسم بالذكر لأن الزعازع تحطم ما تمر به وتقصفه .

المعنى : يقول : إذا مشى هؤلاء النساء تنثنى قوامهن وانعطف في رفق ، فكأشهن رماح

حركت أعاليها الرياح الخفيفة الهبوب .

الإعراب : « مشين » فعل ماض ، ونون النسوة فاعله مبنى على الفتح في محل رفع « كما » يجوز أن تكون الكاف اسما بمعنى مثل حال من نون النسوة أو صفة لموصوف محذوف ، أي : مشيا مثل اهتزاز الرماح ، ويجوز أن تكون حرف جر دال على التشبيه ، وما : مصدرية « اهتزت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « رماح » فاعل ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف والجار والمجرور متعلق بشئ ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : مشين مشيا كاهتزاز الرماح « تسفحت » تسفه : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « أعاليها » أعلى : مفعول به لتسفه ، وهو مضاف والضمير العائد إلى الرماح مطاف إليه

ومن الثاني قوله :

٦١٠ — إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطُوعِ هَوَى وَعَمَلُ عَاصِيِ الْهُوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا

« مر » فاعل تسفه ، وهو مضاف و « الرياح » مضاف إليه « النواسم » صفة للرياح مجرورة بالكسرة الظاهرة .

الشاهر في : قوله « تسفهت مر الرياح » حيث لحقت تاء التأنيث الفعل الذي هو تسفه وهي دالة على تأنيث الفاعل الذي يسند الفعل إليه مع أن فاعله الذي هو « مر » مذكر ؛ والذي سوغ ذلك أن الاسم المذكور الواقع فاعلا قد أضيف إلى مؤنث - وهو قوله « الرياح » - فاكسب التأنيث منه فعومل معاملة المؤنث ، والدليل على أن الرياح مؤنثة شيثان : أولهما أنها جمع ريج ، والريج مؤنثة في لسان العرب بدليل قول الله تعالى : ( وَتَذَهَبَ رِيحُكُمْ ) وقول الراجز :

\* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارِ \*

وثانيهما أن الشاعر قد وصفها في بيت الشاهد بالنواسم ، وهي جمع ناسمة على ما ذكرنا في لغة البيت ، ومثل هذا البيت قول عنتر بن شداد العبسي من معلقته المعروفة :

جَادَتْ عَلَيْهِ كُلُّ عَيْنٍ ثَرَّةٍ فَتَرَكَنْ كُلَّ حَدِيْقَةٍ كَالدَّرْهِمِ

٦١٠ — لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق ، بل يقال : إنه بيت مصنوع .

اللفظ : « إنارة » هو مصدر قولك : أنار القمر ونحوه ؛ إذا أضاء « العقل » هو الغريزة التي بها يدرك الإنسان الأشياء « مكسوف » هو الوصف من قولك : كسفت الشمس - بالبناء للجهول - إذا ذهب نورها وتغير حالها وزال ضوءها « بطوع هوى » الطوع - بفتح فسكون - الطاعة والانقياد ، والهوى - مقصورا - شهوة النفس وميلها ، يريد بسبب انطلاقه مع شهوات نفسه الموبقة « عاصي الهوى » وعف من العصيان الذي هو ضد الطاعة « تنويرا » استنارة المعنى : يقول : إن الإنسان إذا جرى مع شهوات نفسه واتبع هواه ضعف عقله الذي به يدرك الأشياء وذهب نوره الرباني الذي تقيضه عليه الطاعة ومخالفة النفس ، وأنه إذا عصى هواه وخالف نفسه التي من طبيعتها أن تدفعه إلى المهلكات أضاء عقله وأنار .

الإعراب : « إنارة » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « العقل » مضاف إليه « مكسوف » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « بطوع » جار ومجرور ، متعلق بمكسوف وطوع مضاف و « هوى » مضاف إليه « وعقل » الواو عاطفة ، عقل : مبتدأ ، وهو مضاف و « عاصي » مضاف إليه ، وهو مضاف و « الهوى » مضاف إليه « يزداد » فعل مضارع ، وفاعله

وقوله :

٦١١ - رُؤْيَةُ الْفِكْرِ مَا يُؤْوِلُهُ الْأَمْرُ رُؤْيَيْنٌ عَلَى أُجْتِنَابِ التَّوَانِي

ضمير مستتر فيه يعود إلى عقل عاصي الهوى ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر للمبتدأ وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على الجملة السابقة « تنويراً » تمييز الشاهق فيه : قوله « إنارة العقل مكسوف » حيث أخبر بمكسوف - وهو وصف مذكر بآية خاوه من علامة التأنيث مع أنه ليس من الأوصاف التي تطلق على الذكر والمؤنث بلفظ واحد - عن « إنارة » الواقع مبتدأ ، وهو اسم مؤنث كما هو ظاهر ، وقد علم أن المبتدأ والخبر يجب أن يتطابقا تذكيراً وتأنيثاً بسبب كون الخبر هو عين المبتدأ في الماصدق . والذي سوغ ذلك في هذا البيت أن الاسم المؤنث الواقع مبتدأ مضاف إلى اسم مذكر - وهو قوله « العقل » - فاكْتَسَبَ منه التذكير .

فان قلت : أفليست الإنارة - وإن كانت مؤنثة - مما يجوز في ضميره التذكير والتأنيث في الشعر ، بسبب كون تأنيثها مجازياً لا حقيقياً ؟ فلماذا لم تذهب إلى أن تذكير الخبر بسبب كون المبتدأ مجازي التأنيث ؟ وذهبت إلى أن تذكير الخبر بسبب كون المبتدأ مضافاً إلى مذكر ، وما تنسك أن يكون مثل هذا الشاهد هو كمثل قول الشاعر : ( هو عامر بن جوين الطائي ، وهو الشاهد رقم ٣٦٩ السابق )

فَلَا مَرْئِيَّةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّتْهَا وَلَا أَرْضَ أَبَقَلٍ إِبْقَالَهَا

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لقد علمت أن المؤنث المجازي التأنيث إنما وقع تذكير ضميره في ضرورة الشعر ، وقد نهبناك مراراً إلى أن تخرج الكلام على وجه الضرورة أو القليل مما لا ينبس لك أن ترتكبه ما وجدت مندوحة عنه ؛ فإذا أنت لم تجد إلا ذلك الوجه كنت مضطراً إلى التخرج عليه ، وههنا لك مندوحة من أن تلجأ إلى وجه الضرورة بأن تخرج البيت على ما ذكرناه أولاً .

ومن هذا تعلم أن اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير أو التأنيث أو غيرها ليس مما يقتصر فيه على الشعر ، والدليل على هذا أمران : أولهما أن العلماء قد خرجوا على ذلك عدة آيات من القرآن الكريم ، ولم ينكر بعضهم على بعض من هذه الناحية ، فلو كان مما لا يباح إلى إلا في الضرورة لم يخرجوا القرآن عليه ، ولو أن أحداً خرج عليه - وهو بهذه النزلة - لردوا عليه بأنه ضرورة لا يخرج عليها أفصح الكلام ، وتأنيتها أنا أنكرنا عليك أن تخرج هذا الشاهد على ما ذكرت من تذكير الضمير الراجع إلى مجازي التأنيث ، تبعاً لقوم من جلة العلماء ، فلو كان اكتساب المضاف من المضاف إليه التذكير خاصة بالضرورة أيضاً لما كان ذلك الإنكار صحيحاً .

٦١١ - ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق



ويحتمله « إن رَحْمَةَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ <sup>(١)</sup> » ولا يجوز: قَامَتْ غَلامٌ هندية، ولا قَامَ امرأةٌ زيدٍ؛ لانقضاء الشرط المذكور .

اللفظة: « رؤية » هي ههنا العلم بدليل إضافتها إلى « الفكر » وهو تردد النظر والتدبر في طلب حقيقة ما « يؤول » يرجع ويصير ، وهو من المال الذي هو غاية الأمر وعاقبته « الأمر » واحد الأمور التي هي الشؤون « معين » اسم فاعل من مصدر قولك : أعان فلان فلانا في كذا ، إذا ساعده وكان معه في فعله « اجتناب » أراد به الابتعاد والتجنب « التواني » مصدر تواني فلان في الأمر ؛ إذا تراخى فيه ولم يجعل همه في قضائه .

المعنى : إن علم الانسان بعاقبة ما يعترزم فعله من الأمور وتدبره في غايته مساعد له على أن يترك التواني فيه إذا علم أن عواقبه حميدة .

الإعراب : « رؤية » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الفكر » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « ما » اسم موصول مفعول به أول لرؤية مبني على السكون في محل نصب « يؤول » فعل مضارع « له » جار ومجرور متعلق به « الأمر » فاعل يؤول ، وجمله الفعل وفاعله لا محل لها صلة « معين » خبر المبتدأ الذي هو رؤية الفكر « على اجتناب » جار ومجرور متعلق بمعين ، واجتناب مضاف و « التواني » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء .

الشاهد فيه : قوله « رؤية الفكر معين » حيث أخبر بمعين وهو اسم مذكر ، عن رؤية - وهي مؤنثة كما هو ظاهر - مع أنه لا يجوز الإخبار عن المؤنث بالمذكر لما أن المبتدأ يجب أن يكون عين الخبر ما صدقا ، ومعنى ذلك أنه يجب أن يكون الفرد الذي يتحقق فيه المبتدأ هونفس الفرد الذي يتحقق فيه خبره ، ولا يمكن أن يكون فرد واحد مذكرا ومؤنثا في آن واحد ، والذي سوغ هذا في بيته الشاهد أن الاسم المؤنث الواقع مبتدأ قد أضيف إلى مذكر - وهو « الفكر » - فاكسب منه التذكير .

(١) للعلماء في تخرج هذه الآية أربعة تخريجات : أربها - وهو تخرج الجوهري - أن تذكير « قريب » لسكون الرحمة مؤنثا مجازي التأنيث ، وهذا التخرج فاسد ؛ لأن موضع جواز التذكير والتأنيث في المجازي التأنيث إنما هو في فعله ، فتقول : قربت رحمة الله منا ، وقرب رحمة الله منا ، فأما الضمير العائد إلى مجازي التأنيث فيجب أن يكون مؤنثا إلا في ضرورة الشعر ؛ فتقول : رحمة الله قربت منا ، وتقول : الشمس طالعة ، لا غير ، ولاشك أن القرآن لا ينبغي أن يحمل على الضرورات . وثانيها - وهو تخرج جماعة منهم الزجاج والأخفش - أن تذكير « قريب » بالنظر إلى المعنى المراد من « رحمة الله » فإن المراد بها مذكر ، ومن أجل ذلك ذكر خبره ، ثم اختلفوا في بيان المراد من رحمة الله : فذهب الزجاج إلى أن المراد العفران أو العفو ، وأنت لو وضعت أحدهما موضع رحمة الله لقلت : إن عفران الله قريب ، وإن عفو الله قريب ؛ وذهب

﴿ تنبيه ﴾ أفهم قوله « وربما » أن ذلك قليل ، ومراده التقليل النسبي : أي قليل بالنسبة إلى ما ليس كذلك ، لأنه قليل في نفسه ؛ فإنه كثير كما صرح به في شرح الكافية ؛ نعم الثاني قليل .

( وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّخَذَ \* مَعْنَى ) كالمُرَادِفِ مع مُرَادِفِهِ ، والموصوفِ مع صِفَتِهِ ؛ لأن المضاف يتخصَّصُ أو يتعرَّفُ بالمضاف إليه ، فلا بدُّ أن يكون غيرُهُ في المعنى ؛ فلا يقال : فَتَحُ بُرٌّ ، ولا رَجُلٌ فَاضِلٌ ، ولا فَاضِلٌ رَجُلٌ ( وَأَوَّلُ مُوْهَبًا إِذَا وَرَدَ ) أي : إذا جاء من كلام العرب ما يؤمُّ جواز ذلك وجب <sup>(١)</sup> تأويله ؛ فمما أوهم إضافة الشيء إلى مرادفه قولهم : جَاءَنِي سَعِيدٌ كَرِيْزٌ ، وتأويله أن يراد بالأول المسمَّى وبالثاني الاسم ، أي : جاءني مسمَّى هذا الاسم ؛ ومما أوهم إضافة الموصوف إلى صفة قولهم : حَبَّةُ الْحَمَقَاءِ ، وَصَلَاةُ الْأَوْلَى ، وَمَسْجِدُ الْجَامِعِ ، وتأويله أن يقدر موصوفٌ ، أي : حبة البقلة الحقاء ، وَصَلَاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى ، وَمَسْجِدُ الْمَكَانِ الْجَامِعِ ؛ ومما أوهم إضافة الصفة إلى الموصوف قولهم : جَرَدُ قَطِيفَةٍ ، وَسَخَقُ عِمَامَةٍ ، وتأويله أن يقدر موصوف أيضا وإضافة الصفة إلى جنسها : أي شيء جَرَدٌ من جنس القطيفة ، وشيء سَخَقٌ من جنس العمامة .

الأخفش إلى أن المراد المطر ؛ وثالث التخريجات : أن لفظ « قريب » مما يستوى فيه المذكور والمؤنث ، كقولهم : ملحفة جديد ، وريح خريق ، ذكر الفراء ذلك وقال : إذا كان الغرض وصف شيء بالقرب فإن كان من القرب في النسب وجب مطابقة الوصف للموصوف ؛ فتقول : هذه فلانة قريبة فلان ، وهذا فلان قريب فلان ، وإن كان من قرب المسافة التي بينهما جاز في لفظ « قريب » التذكير وإن كان الموصوف به مؤنثا فتقول : رأيت فلانة قريبة من فلان . ورابع التخريجات هو ما أشار الشارح إليه في هذا الموضع ، وحاصله أن « قريب » المذكور أخبر به عن الرحمة - وهي مؤنثة - لكونها أضيفت إلى لفظ الجلالة ، وهذا اللفظ بما قد جرى الاستعمال على معاملته معاملة الاسم الذي مدلوله مذكور ، وإن كان مدلوله عند التحقيق لا يجوز أن يوصف بتذكير أو بتأنيث .

(١) قد ذكرنا لك فيما تقدم هذا المبحث وأفيا ، وذكرنا لك اختلاف العلماء فيه ، وبيننا

حجة كل فريق ، فارجع إلى هذا كله في (ص ٣٧٦) من هذا الجزء .

﴿تنبيه﴾: أجاز الفراء إضافة الشيء إلى ما بمعناه لاختلاف اللفظين ، وواقفه ابن الطراوة وغيره ، ونقله في النهاية عن الكوفيين ، وجعلوا من ذلك نحو: «وَلَدَارُ الْآخِرَةِ» و«حَقَّ الْيَقِينِ» و«حَبْلُ الْوَرِيدِ» و«حَبُّ الْحَصِيدِ» وظاهر التسهيل وشرحه موافقته .

(وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ) تمتنعُ إضافته : كالمضمرات ، والإشارات ، وكغير «أَيِّ» من الموصولات ومن أسماء الشروط ومن أسماء الاستفهام ، وبعضها (يُضَافُ أَبَدًا) فلا يستعمل مفرداً بحال (وَبَعْضُ ذَا) الذي يضاف أبداً (قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا) أَي : يَأْتِي مُفْرَدًا فِي الْفَلْظِ قَطُّ ، وَهُوَ مُضَافٌ فِي الْمَعْنَى ، نَحْوُ : كُلُّ ، وَبَعْضُ ، وَأَيُّ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : «وَكُلٌّ فِي فَلَكَ يَسْبَحُونَ» «فَضَلْنَا بِمَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضٍ» «أَيَّامًا تَدْعُوا» .

﴿تنبيه﴾ : أشعر قوله «وبعض الأسماء» ، وقوله «وبعض ذا قد يأت لفظاً مفرداً» أن الأصل والثالب في الأسماء أن تكون سالحة للإضافة والإفراد ، وأن الأصل في كل ملازم للإضافة أن لا ينقطع عنها في اللفظ .

واعلم أن اللازم للإضافة على نوعين : ما يختص بالإضافة إلى الجمل ، وسيأتي ، وما يختص بالمفردات ، وهو على ثلاثة أنواع : ما يضاف للظاهر والمضمر ، وذلك نحو : كَلَّا ، وَكَلْنَا ، وَعِنْدَ ، وَلَدَى ، وَسِوَى ، وَقُضِيَ الشَّيْءُ ، وَحَادَاهُ : بمعنى غاية ، وما يختص بالظاهر ، وذلك نحو : أُولَى ، وَأُولَاتٌ ، وَذِي ، وَذَاتٌ ، وما يختص بالمضمر ، وإليه الإشارة بقوله : (وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتَّى) أَي وَجُوبًا (أَمْتَنَعَ \* إِيْلَاؤُهُ أَسْمَاءً ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ) وهذا النوع على قسمين : قسم يضاف إلى جميع الضمائر (كَوَحَّدَ) نحو : جِئْتُ وَحْدِي ، وَجِئْتُ وَحْدَكَ ، وَجَاءَ وَحْدَهُ ؛ وقسم يختص بضمير المخاطب ، نحو : (لَبِّي وَدَوَّالِي) و(سَمَدِي) وَحَنَانِي ، وَهَذَا ذِي ، تقول : لَبَّيْكَ ، بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة ، من أَلَبَّ بِالْمَكَانِ إِذَا أَقَامَ بِهِ ، وَدَوَّالِيكَ ، بمعنى تداوُلًا لَكَ بَعْدَ تَدَاوُلِ ، وَسَمَدِيكَ ، بمعنى إسعادًا لَكَ بَعْدَ إِسْعَادِ ، وَلَا يَسْتَعْمَلُ إِلَّا بَعْدَ لَبَّيْكَ ، وَحَنَانِيكَ ، بمعنى تحنُّنًا عَلَيْكَ بَعْدَ تَحَنُّنِ ، وَهَذَا ذِيكَ - بِذَلِكَ مَعْمَجْتَيْنِ - بِمَعْنَى إِسْرَاعًا لَكَ بَعْدَ إِسْرَاعِ (وَشَدَّ إِيْلَاءَ يَدِّي لِلَّبِّي) فِي قَوْلِهِ :

## ٦١٢ - دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُورًا فَلَبِّي فَلَبِّي يَدَيَّ مِسُورِ

٦١٢ - قال العيني (٣ - ٣٨١ بهامش الحزانة) عن نسبة هذا البيت إلى قائله : « أقول : قائله هو أعرابي من بني أسد ، قاله أبو تمام » اه . وقد ذكر العلماء أن هذا أحد آيات سيبويه الجسيب التي لم يعلم قائلها . وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ١٧٦ بولاق ) .

اللفظ : « دعوت » تقول : دعوت فلانا أدعوه دعاء ، إذا طلبته واستعنت به « يابني » نزل في وأصاني « مسور » بكسر فسكون فوار مفتوحة ، بزنة منبر - اسم رجل « لبي » أجاب بقوله : لبيك « فلبى يدى مسور » قال سيبويه : « هذا باب ذكر معنى لبيك وسعديك وما اشتقا منه . وإنما ذكر لبيك لك وجه نصبه . حدثنا أبو الخطاب أنه يقال للرجل المداوم على الشيء لا يفارقه ولا يقلع عنه : قد ألب فلان على كذا وكذا ، ويقال : قد أسعد فلان فلانا على أمره ، وساعده ، والإلباب والمساعدة دبو ومتابعة ، إذا ألب على الشيء فهو لا يفارقه ، وإذا أسعده فقد تابعه ، فكانه إذا قال الرجل للرجل يا فلان فقال لبيك وسعديك فقد قال : قريبا منك ومتابعة لك ؛ فهذا تمثيل ، وإن كان لا يستعمل في الكلام . . . . . وإنما حملنا على تفسير لبيك وسعديك لتوضح به وجه نصبهما ؛ لأنهما ليسا بمنزلة سقيا ورعيا وحمدا وما أشبهه ، ألا ترى أنك تقول للسائل عن تفسير سقيا وحمدا : إنما هو سقاك الله سقيا ، وأحمد الله حمدا ، وتقول : حمدا ، بدل من أحمد ، وسقيا ، بدل من سقاك الله ، ولا تستطيع أن تقول : ألبك لبا ، وأسعدك سعدا ، بدل من أسعد ، ولا لبا ، بدل من ألب ؛ فلما لم يكن ذلك فيه التمس له شيء من غير لفظه . . . فالتمس ذلك للبيك وسعديك ولللفظ الذي اشتقا منه ؛ إذ لم يكونا فيه بمنزلة الحمد والسقيا في فعلهما ، ولا يتصرفان تصرفهما ، فمعناها القرب والمتابعة » اه . وقال أبو سعيد السيرافي : « اعلم أن التثنية في هذا الباب ( يريد في لبيك وسعديك وهذا ذيك ونحوهن ) الغرض منها التأكيد ، وأنه يعود مرة بعد أخرى ، ولا يراد بها اثنتان فقط من المعنى الذي يذكر ؛ والدليل على ذلك أنك تقول : ادخلوا الأول فالأول ، وإنما غرضك أن يدخل كل ، وجئت بالأول فالأول حتى تعلم أنه شيء بعد شيء ، ولا تحتاج إلى تكريره أكثر من مرة فيعلم له أنه شيء يعود بعد الأول ويكثر ، فتكتفى بذلك اللفظ ، وهذا المثنى كله غير متصرف : أي أنه لا يكون إلا مصدرا منصوبا أو اسما في موضع الحال ، وإنما لم يتمكن لأنه دخله بالتثنية لفظا معنى التأكيد ، ودخل هذا اللفظ لهذا المعنى في موضع المصدر فقط ؛ فلم يتصرفوا فيه ، وبعضه يوحد فيتصرف ، كما قال تعالى : ( وَحَنَانًا مِّن لَّدُنَّا ) » اه . قلت : والدليل على تصرف حنان لأنه وحده قول الشاعر :

فَقَالَتْ : حَنَانُ أَمَا أَنِي بِكَ هَهُنَا؟      أذُو نَسَبٍ أَمْ أَنْتَ بِالْحَيِّ عَارِفٌ؟

... ..

**الإعراب :** « دعوت » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « لما » اللام حرف جر ، وما : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بدعا « نأبى » نأب : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به إناب ، واجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « مسورا » مفعول به لدعوت « فلي » الفاء حرف عطف ، لبي : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مسور ، وجملة الفعل وفاعله معطوفة بالواو على جملة دعوت مسورا « فلي » الفاء حرف عطف ، لبي : مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : فأجيب إجابة بعد إجابة ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها لأنه مثنى ، وهو مضاف و « يدي » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، ويدي مضاف و « مسور » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

**الشاهد في :** قوله « فلي يدي مسور » حيث أضيف « لبي » إلى اسم ظاهر - وهو « يدي مسور » - ومن حقه أن يضاف إلى ضمير المخاطب دون غيره ؛ فلا يضاف إلى غير الضمير ، ولا إلى ضمير غير ضمير المخاطب ، وذلك بأن يقال : ليك ، وليكما ، وليكم . وإضافة « لبي » في بيت الشاهد إلى الاسم الظاهر شاذة في الاستعمال ، وهي - مع شذوذها - ترد على طائفتين من العلماء : الطائفة الأولى ذهبت إلى أن الكاف اللاحقة في ليك وأخوانه حرف خطاب ، وليست ضميرا ، ومثلها مثل الكاف في قولهم : ذلك ، وذلكما ، وذلكم ، وذلكن . وقد ذهب إلى ذلك الأعلام الشنمري ، قال - في شرح قول عبد بنى الحساس \* إذا شق برد . . . البيت \* وهو الشاهد (رقم ٦١٥) الآتي - ما نصه : « الشاهد فيه قوله دوايك ، ونصبه على المصدر الموضوع موضع الحال ، وثني لأن المداولة من اثنين ، والمعنى اعتورنا هذا الفعل متداولين له ، والكاف للخطاب ، ولا حظ لها في معنى الإضافة ؛ فلذلك لم يتعرف ما قبلها بها ووقع حالا » اه كلامه بحرفه . ووجه الرد على الأعلام ومن يشابهه أن الشاعر قد وضع الاسم الظاهر في هذا البيت موضع الكاف ، ولا بد أن يكون هذا الاسم الظاهر مضافا إليه ، فلما عاقب هذه الكاف الاسم الظاهر علم أن موضع الكاف كموضع الاسم الظاهر ؛ فهي إذن مجرورة المحل بالإضافة ، كما أن الاسم الظاهر مجرور بالإضافة ، ولا يكون ذلك إلا إذا كانت الكاف ضمير المخاطب ، لاحرف خطاب كما زعم . والطائفة الثانية ذهبت إلى أن « لبي » اسم مفرد آخره ألف ، وإنما نصير هذه الألف ياء في « ليك » كما نصير ألف « لدى » ياء في « لديك » . وقد ذهب إلى ذلك يونس بن حبيب شيخ سيويه ، قال سيويه في بيان مذهب يونس (ج ١ ص ١٧٦) ما نصه : « وزعم يونس أن ليك اسم واحد ولكنه جاء على هذا اللفظ في الإضافة كتولك : عليك » اه . ووجه الرد من بيت الشاهد على

كما شذت إضافته إلى ضمير الغائب في قوله :

٦١٣ - لَقُلْتُ لَبِيَّهِ لِمَنْ يَدْعُونِي

هذا القول أنه لو كان لبيك مفردا قلبت أنه ياء للإضافة كما قلبت ألف لدى للإضافة ياء وكما قلبت ألف على للاتصال بالضمير ياء لكانت الألف تبقى إذا أضيف إلى اسم ظاهر ، نظير المقيس عليه ، ألا ترى أنك لو أضفت لدى إلى اسم ظاهر لقلت : لدى زيد ، ولدى الباب ؟ وكذا لو وصلت على باسم ظاهر فقلت : الإثم على زيد ، وعلى ظاهر البيت ، لم تقلب الألف في ذلك كله ؛ فكان ينبغي ألا تقلب الألف ياء في « لبي يدي مسور » ، فلما بقيت الياء مع الاسم الظاهر كما كانت مع الضمير علمنا أنها ليست منقلبة عن ألف كما زعم يونس ، وقد ذكر هذا الرد سيبويه بقوله : « فلو كان بمنزلة على لقال فلي يدي مسور ؛ لأنك تقول : على زيد ، إذا أظهرت الاسم » اه . وقال العيني : « وزعم سيبويه أن لبيك ثنية لب ، وزعم يونس أنه اسم مفرد ، وأصله ابي على وزن فعلى ، ثم قلبت ألفه ياء لاتصاله بالضمير كما في عليك وإليك ، ورد عليه سيبويه بهذا البيت فإنه أضافها إلى الظاهر ولم يأت بالألف ، ولو كان بمنزلة على لقال : فلي يدي مسور ؛ لأنك تقول : على زيد ، إذا أظهرت الاسم ، وإذا لم تظهر قلت : عليه ، كما قال :

دَعَوْتُ فَتَى أَجَابَ فَتَى دَعَاهُ بَلْبِيَهُ أَشْمُ شِمْرَدَلِيْ » اه

٦١٣ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

إِنَّكَ أَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زُورَاءُ ذَاتُ مُتْرَعٍ بِيُونِ

ولم أقف له على نسبة إلى قائل معين .

اللفظ : « دعوتني » طلبتني لدفع كرب أو إنالة عرف أو نحو ذينك « زوراء » هي الأرض البعيدة ، وهي أيضا البئر العميقة ، ومنه سموا دجلة بغداد بالزوراء « مترع » المشهور في ضبط هذه الكلمة أنها بيم مضمومة بعدها تاء مشناة سا كنة فراء مهملة مفتوحة ، على أنه اسم مفعول من قولك : أترع فلان الحوض والبئر ونحوهما ، إذا ملاءهما ، وأصله قولهم : بئر ترع - بالتحريك - يريدون أنه ملأه ، ذكر ذلك العيني ، ثم ضبطت عن بعضهم بفتح الميم بعدها نون فزاي من قولهم : بئر نزوع وتزيع ، إذا كانت قريبة القمر ينزع منها باليد ، ثم قال : « والأول أصح وأقرب » اه . « بيون » بزنة رسول - هي البئر البعيدة القعر الواسعة ، وكذلك البائنة ، ويراد منه ههنا ما فيه من الوصف ، كما يراد من المترع البئر دون أوصافه ، وبهذا يصح أن يوصف المترع بالبيون ، فافهم ذلك .

المعنى : يقول لمن يخاطبه : إنني لا أتأخر عن إجابة دعوتك ، ولا تمنعني العراقيل مهما

(تنبيه) : مذهبُ سيبويه أن لبيك وأخواته مصادرُ مثناةً لفظاً ومعناها التكثير ، وأنها تُنصبُ على المصدرية بعواملٍ محذوفةٍ من ألفاظها إلا هَذَا ذِيكَ وَلَبَيْكَ فمن معناها ، وجوزَ سيبويه في هَذَا ذِيكَ في قوله :

٦١٤ - ضَرَبَا هَذَا ذِيكَ وَطَعْنَا وَخَصَا

عظمت عن تلييتك ، فلو أن بيني وبينك بُدراً عميقة النور ومهامه فسيحة الأرجاء لكنت مسرعا إلى إجابة دعوتك ،

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه « لو » حرف شرط غير جازم « دعوتني » فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « ودوتني » الواو واو الحال ، دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وياء المتكلم مضاف إليه « زوراء » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبه ياء المتكلم الواقعة مفعولا به في دعوتني « ذات » اسم بمعنى صاحبة نعت لزوراء ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « مترع » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « بيون » صفة لمترع مجرور بالكسرة الظاهرة « اقلت » اللام واقعة في جواب لو ، قلت : فعل وفاعل « لبيه » مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وتقدير الكلام : اقلت أجبتك إجابة بعد إجابة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « لمن » اللام حرف جر ، ومن : اسم موصول مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقلت « يدعوتني » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدره على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة لو وشرطها وجوابها في محل رفع خبر إن .

الشاهر فيه . قوله : « لبيه » حيث أضاف « ابي » إلى ضمير الغائب ، وذلك شاذ ، وحقه أن يضاف إلى ضمير المخاطب ، ومع شذوذه يبطل به مذهب الأعمى في لبيك من أن الكاف حرف خطاب نظيرها في قولهم : ذلك ، ووجه الرد أن ضمير الغائب قد عاقب هذه الكاف ، ولا يقول هو إنها حرف غيبة ؛ فهي ضمير غيبة ؛ فتكون الكاف ضمير خطاب لثلاثا يختلف الحالان .

٦١٤ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو من أرجوزة للعجاج يمدح فيها الحجاج بن يوسف الثقفي ، ويذكر إيقاعه بأحباب عبد الرحمن بن الأشعث ، والبيت من شواهد سيبويه (١) - ١٧٥ بولاق) وقبله قوله :

تَجْرِيهِمْ بِالطَّعْنِ فَرَضًا فَرَضًا وَتَارَةً يَلْقَوْنَ قَرَضًا قَرَضًا

حَتَّى تَقْضَى الْأَجَلَ الْمُنْقَضَا ضَرْبًا هَذَاذِيكَ وَطَعْنَا وَخْضًا

\* بِمَضَى إِلَى عَاصِي الْعُرُوقِ النَّخْضَا \*

جَاءُوا مُخْلِينَ فَلَاقُوا حَمْضًا طَائِعِينَ لَا يَرْجُرُ بَعْضُ بَعْضًا

اللفظة: « تجزيهم » هو خطاب للجباج ، وحديث عن الخوارج الذين هم أصحاب ابن الأشعث « تقضى » هو فعل مضارع مبدوء بباء الخطاب ، وماضيه قضى مضعف الوسط «الأجل المنقض» المنقض: اسم فاعل فعله انقض الطائر ونحوه إذا وثب على الصيد ، وقد جعل أجلهم كأنه منقض عليهم من عل ؛ لأنه قد بلغ نهايته « هذاذيك » هو واقع . موقع قولك : قطعاً سريعاً بعد قطع سريع ، وأصله من الهد ، وهو الإسراع في القطع ، والراد من هذه التثنية التكثير لا الهد مرتين حسب « وطعنا » الطعن : هو الوخز بالرمح « وخضاً » قال ابن فارس : الوخض الطعن غير الجائف ، يقال : وخضه بالرمح . وقال ابن يعيش : الوخض الطعن الجائف . وقال الأعمش أيضاً : الوخض الطعن الجائف ، أى : يضرب الأعناق ويطنن في الأجواف . وقال النجاشي : الوخض التجريص « يمضى » مضارع أمضى ، والضمير المستتر فيه يعود إلى الطعن « عاصى العروق » قال الجوهري : العاصى : العرق الذى لا يرقأ ، ويجمع على عواص « النخض » النخض - بفتح فسكون - هو اللحم المكتنز كالحم الفخذ . وهو مفعول به ليضى ، وكأن الطعن يمزق أجسامهم فينقل قطعاً من لحومهم إلى عروقهم « جاءوا مخلصين » المخل : اسم الفاعل من أخل ، إذا طلب الخلة ، والخلة - بضم الحاء - النبات الحلو « لاقوا » وجدوا « الحمض » الحمض - بفتح فسكون - ما حمض من النبات ، وكنتى بذلك عن أنهم أرادوا أن يظفروا بحاجتهم ومأمولهم فلاقوا الخلف في سبيله ، فالخلة هى الأمر المطلوب والرغبة المرجوة ، والحمض هو الموت ، ونظيره قول الشاعر :

وَإِنَّ لَنَا حَمْضًا مِنَ الْمَوْتِ مُنْفَعًا وَإِنَّكَ مُخْتَلٌّ فَهَلْ أَنْتَ حَامِضٌ

الإعراب :- « ضرباً » يجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل محذوف ، وكأنه قال : اضرب ضرباً ، ويجوز أن يكون مفعولاً بفعل محذوف ، أى : تجزيهم ضرباً ، ويجوز أن يكون منصوباً على تزع الحافض ، وكأنه قد قال : بضرب ، نظير قوله فيما قبل « تجزيهم بالطعن » « هذاذيك » مفعول مطلق لفعل محذوف مقدر من معناه ، وكأنه قد قال : اقطع قطعاً ، أو أسرع إسراعاً ، منصوب بالياء المتوح ما قبلها نياية عن الفتحة لأنه مثنى ، وهو مضاف والكاف ضمير مخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « وطعنا » الواو حرف عطف ، طعنا : معطوف على ضرباً « وخضاً » نعت لطنن منصوب بالفتحة الظاهرة .



الشاهر فيه : قوله « هذا ذيك » فان سيويه رحمه الله قد جوز فيه أن يكون حالا كما جوز فيه أن يكون مفعولا مطلقا كما أمر بناء ، قال سيويه ( ١ - ١٧٥ ) : « كأنه أراد بقوله ليبيك وسعديك إجابة بعد إجابة ، كأنه يقول : كلما أجبتك في أمر فأنا في الأمر الآخر محيب ، وكأن هذه التثنية أشد توكيدا ، ومثله إلا أنه قد يكون حالا وقع عليه الفعل - قول الشاعر \* إذ اشق برد ... البيت \* أي : مداولتك ، ومداولة لك ، وإن شاء كان حالا ، ومثله أيضا \* ضربا هذاذيك وطعنا وخضا \* » اه كلامه . وجوز الأعم الشنتمري في « هذاذيك » في بيت الشاهد الذي معنا ثلاثة أوجه : أحدها أن يكون نعنا لضربا ، وثانيها أن يكون حالا منه ، وثالثها أن يكون بدلا منه ، قال : « والمعنى ضربا يهد هذا بعدهذ ، على التكثر ، وهو صفة للضرب ، أو بدل منه ، ويجوز أن يكون حالا من نكرة » اه . وقد أنكر للتأخرون على سيويه تجوزة الحالية وعلى الأعم تجوزة الوصفية ، وحجتهم في هذا الإنكار شيثان : أولها أن « هذاذيك » معرفة بسبب الإضافة إلى ضمير مخاطب ، والمعرفة لا تقع حالا ولا تكون صفة للنكرة ، وثانيها أن المصدر الموضوع للتكثر لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا ، قال ابن هشام : « وتجوز سيويه في هذاذيك في البيت وفي دواليك من قوله \* دواليك حق كلنا غير لابس \* الحالية بتقدير نفعه متداولين وهاذين أي مسرعين - ضعيف ؛ للتعريف ، ولأن المصدر الموضوع للتكثر لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا » اه . وقد نقل الشارح الأتموني عبارته هذه بنصها . قلت : وهو كلام لا يقضى العجب منه ، وهو فاسد من وجوه : أولها أن الأعم لا يرى أن « هذاذيك » معرفة حتى يرد عليه بذلك ؛ لأن الكاف عنده حرف خطاب لا ضمير مخاطب ، على ما علمت من كلامه الذي أترناه لك في شرح الشاهد السابق . وثانيها أن سيويه لم يجعل هذه المعرفة حالا إلا بعد أن أولها بنكرة مشتقة كما هو تصریحهم في قولهم « بتقدير نفعه متداولين وهاذين » وقد علم مما تقدم في باب الحال أن المعرفة قد وردت عنهم في موضع الحال بتقدير النكرة ، فما يمنع من أن يكون هذا من ذلك ، وثالثها أن قولهم « إن المصدر الموضوع للتكثر لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا » كلام عجيب ؛ فان كانوا يقولونه عن قياس وعلة فغير مسلم لهم حتى يذكروا هذه العلة لترى فيها رأينا ، على أن اللغة لا تثبت بالأقيسة ، وإن كانوا يقولونه عن استقرار فكيف تجاهلوا رأى سيويه وهو الذي نقل لهم أكثر ما يتعاملون به ، وكيف تجاهلوا مع ذلك قول من بعده ، وهذا أبو سعيد السيرافي يقول في أثناء العبارة التي أترناها لك في شرح الشاهد ( رقم ٦١٢ ) « وهذا المثنى كله غير متصرف ؛ أي أنه لا يكون إلا مصدرا منصوبا أو اسما في موضع الحال » اه . وبعد ؛ فما يمنع أن يكون سيويه والأعم قد أرادا أن « هذاذيك » مفعول مطلق لفعل محذوف ، وأن هذا الفعل مع فاعله في محل نصب صفة أو حال ، بدليل قول الأعم : « والمعنى

وفي « دَوَالِيكَ » في قوله :

٦١٥ — إِذَا شُقَّ بُرْدُ شُقِّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ دَوَالِيكَ حَتَّى كُنَّا غَيْرَ لَابِسٍ

ضرباً يهذ هذا بعد هذ « اه . وقال ابن هشام اللخمي : « وقيل : إن هذا ذيك منصوب بأضمار فعل من لفظه ، وذلك الفعل في موضع نصب على الصفة لضرب ، والضرب منصوب بفعل من لفظه ، كأنه قال : تضربهم ضرباً يهذ اللحم هذا بعد هذ » اه ،

٦١٥ — هذا بيت لسجيم عبد بنى الحساس ، وقبله قوله :

كَانَ الصَّبِيرِيَّاتِ وَسَطَ بِيُوتِنَا      ظِلَابًا تَبَدَّتْ مِنْ خِلَالِ الْمَكَانِسِ  
فَكَمْ قَدْ شَقَقْنَا مِنْ رِداءِ مُنِيرٍ      عَلَى طِفْلَةٍ مَمْكُورَةٍ غَيْرِ عَانِسِ  
وَهُنَّ بَنَاتُ الْقَوْمِ إِنْ يَطْفُرُوا بِنَا      يَكُنْ فِي بَنَاتِ الْقَوْمِ إِحْدَى الدَّهَارِسِ

اللفظة : « الصبيريات » جمع صبيرة ، وهي المنسوبة إلى صبير بن يربوع « المكانس » جمع مكنس ، وهو المكان الذي يكنس فيه الظبي : أى يستتر ، وأصله الكنساس - بزنة كتاب - وهو الموضع الذي يكتم فيه ويستتر ، وتقول : كنس الظبي - من باب جلس - وتكنس ، إذا دخل الكنساس « منير » أى : ذى أعلام « طفلة » بفتح الطاء المهملة وسكون الفاء - هي المرأة الناعمة « مكمورة » هي المثلثة الساقين « إذا شق برد - إلخ » شق الثوب : تمزيقه ، والبرد - بضم فسكون - الكساء ، وقال أبو حاتم : لا يقال للكساء برد حتى يكون فيه وثى ، ودواليك : من المدالوة وهي الدابوة ، وهي تعاور الشيء بينك وبين غيرك . قال الأعمى : « وكان الرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يحب واستدامة مواصلته شق كل واحد منهما برد صاحبه ، يرى أن ذلك أبقى للمودة » اه . وقال الجوهري : « تزعم النساء أنه إذا شق أحد الزوجين عند البضع شيئاً من ثوب صاحبه دام الود بينهما ، وإلا تهاجرا » اه . وقال العيني : « كانت عادة العرب في الجاهلية أن يلبس كل واحد من الزوجين برد الآخر ، ثم يتداولان على تحريقه حتى لا يبقى فيه لبس ، طلباً لتأكيد المودة » اه وروى \* إذا شق برد شق بالبرد برقع \* ،

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط مبنى على السكون في محل نصب بشق الثوب الثانى « شق » فعل ماض مبنى للجھول « برد » نائب فاعل ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل جر باضافة إذا إليها « شق » فعل ماض مبنى للجھول « بالبرد » جار ومجرور متعلق بشق « مثله » مثل : نائب فاعل مرفوع بالضم الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى البرد مضاف إليه « دواليك » منقول مطلق منصوب بفعل محذوف ، والتقدير : تتداول ذلك تداولاً ، وهو منصوب بالياء المقتوح ما قبلها نيابة عن الفتحة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتحة في محل جر « حتى » حرف ابتداء مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب

الحالية بتقدير نفعه مُداولين وهاذين ، أى : مسرعين ، وهو ضعيف ؛ للتعريف ، ولأن

« كلنا » كل : مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه « غير » خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف و « لابس » مضاف إليه .

الشاهد في : قوله « دواليك » فانه مصدر مثنى مضاف إلى ضمير المخاطب ، ومعناه التكرار ؛ وهو عند النحاة منصوب على أنه مفعول مطلق بفعل محذوف ، ولم يجوز فيه المتأخرون سوى ذلك وقد جوز سيبويه فيه هذا الوجه ووجهها آخر ، وهو أن يكون حالا على التأويل بنكرة مشتقة : أى تفعل ذلك متداولين ، قال الأعمى في شرحه : « الشاهد فيه قوله دواليك ، ونصبه على المصدر الموضوع موضع الحال ، وثنى لأن المداولة من اثنين ، والمعنى : اعتورنا هذا الفعل متداولين له » اه .

وهنا شيء طريف ، وهو أن الشيخ يس نقل عن القاني قوله « ثم لا يخفى أن في قوله دواليك في البيت - على تفسيره بتداول - حجة للأعلم على أن الكاف حرف لمجرد الخطاب ؛ إذ لم يمكن كونها فاعلا للتداول ولا مفعولا له ؛ إذ فاعله المتكلم وجماعته ، ومفعوله شق البرد ، فتمتنى اسميتها بانتفاء لازمها ( يريد أنه إذا لم يصلح أن تكون الكاف فاعلا فتكون إضافة المصدر إلى فاعله ، ولا مفعولا فتكون إضافة المصدر إلى مفعوله - وجب أن تكون حرفا ، لأن الاسمية لا تخلو عن واحد منهما ) ولو قسرنا دواليك بإدالة منك بعد إدالة يندفع ذلك ؛ إذ هي فاعل الإدالة ، والتقدير : قائلين يا الله إدالة منك بعد إدالة » اه . وكل هذا كلام عار عن التحقيق ، ويوضحه لك أنك لو قلت : داولتك هذا الأمر ، كانت تاء المتكلم فاعلا وكاف المخاطب مفعولا ، وأنه يجوز أن تقول : داولتني هذا الأمر ، فتكون تاء المخاطب فاعلا وياء المتكلم مفعولا به ، والمعنى في العبارتين واحد لم يتغير ، لأن معنى المفاعلة أن يكون كل واحد من الفاعل والمفعول به له من الأثر في صاحبه مثل ما لصاحبه من الأثر فيه ، فيصح أن يكون كل واحد منهما فاعلا في اللفظ كما يصح أن يكون كل واحد منهما مفعولا في اللفظ . ثم أنت لو قلت : مداولني إياك على هذا الأمر ، ومداولتك إياي على هذا الأمر - كان هذا مصدرا مضافا إلى أحد معموليه بغير خلاف ، فلم يختلف الحال حين قلت دواليك مع أن دواليك لا يخرج في المعنى عن قولك تداولك معي بعد تداولك معي على هذا الأمر ، فقوله إنه لا يصح جعل الكاف فاعلا لأن الفاعل هو المتكلم وجماعته غير مسلم ، بل الفاعل هو المخاطب أيضا ، لأن المتكلم والمخاطب يتداولان الأمر بينهما فكل واحد منهما ذو أثر بصاحبه ، وقوله ولا يصح أن تكون الكاف مفعولا لأن المفعول شق البرد ، غير مسلم أيضا ؛ لأن المخاطب مفعول به للتداول والمتكلم أيضا مفعول به للتداول ، وشق البرد هو المفعول الثاني وهو الذى يتعدى إليه التداول بعلى أو بنفسه ؛ ثبت بهذا التحقيق أن الكاف يصح أن تكون فاعلا في دواليك ، ويصح أيضا أن تكون مفعولا به ، وإذا ثبت ذلك كانت اسما بغير شك ، فاحفظ هذا ولا تغفل عنه .



المصدر الموضوع للتكثير لم يثبت فيه غير كونه مفعولا مطلقا . وجوز الأعم في هذا ذبك في البيت الوصفية ، وهو مردود بما ذكر ، ولأنه معرفة و « ضربا » نكرة ، وذهب يونس إلى أن لبيك اسم مفرد مقصور أصله لبي قلبت ألفه ياء للإضافة إلى الضمير كما في عبي وإلي ولدي ، ورد عليه سيبويه بأنه لو كان كذلك لما قلبت مع الظاهر في قوله :

\* فَلَبِّيْ يَدَيَّ مِسْوَرٍ \*

وقول ابن الناظم إن خلاف يونس في لبيك وأخواته وهم ، وزعم الأعم أن الكاف حرف خطاب لا موضع له من الإعراب مثلها في « ذلك » . ورد عليه بقولهم : لبيبي ، ولبي يدي مسور ، ويجذفهم النون لأجلها ولم يجذفوها في ذانك ، وبأنها لا تلحق الأسماء التي لا تشبه الحرف اه .

النوع الثاني من الملازم للإضافة - وهو ما يختص بالجل - على قسمين : ما يختص بنوع من الجل ، وسيأتي ، وما لا يختص ، وإليه الإشارة بقوله : ( وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ إِلَى الْجُلِّ \* حَيْثُ وَإِذْ ) فشمّل إطلاقه الجل الجملة الاسمية والفعلية ؛ فالاسمية نحو : جَلَسْتُ حَيْثُ زَيْدٌ جَالِسٌ ، « وَأَذْ كَرُّوْا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيْلٌ » والفعلية نحو : جَلَسْتُ حَيْثُ جَلَسْتَ ، وَأَجْلَسْتُ حَيْثُ أُجْلِسُ « وَأَذْ كَرُّوْا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيْلًا » « وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا » ومعنى هذا المضارع المضى حينئذ ، وأما نحو قوله :

٦١٦ - أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طَالِعًا

٦١٦ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وهذه قوله :

\* نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ سَاطِعًا \*

ولم أقف لهذا الرجز على نسبة إلى قائل معين

اللفظة : « ترى » هي ههنا بصرية ، بمعنى تنظر وتبصر ، وجوز العيني أن تكون علمية طالبة لمفعولين « حيث » اسم للمكان اتفاقا ، ويندر مجيئها للزمان ، وأكثر العرب يأتي بها مبنية ومنهم - وهم بنو قفص - من يعرفها ؛ ومنهم - وهم بنو طي - من يقول فيها : حوت ، بالواو مكان الباء . ومن بناها من العرب بينها على الضم تشبيها لها بالغايات كقبل وبعد ، أو على السكسر على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، أو على الفتح للتخفيف . وقراءة من قرأ :

( مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ) تحتمل وجهين : أحدهما أن تكون معرفة مجرورة بمن ، والآخر أن تكون مبنية على الكسر . وأغاب أحوالها أن تكون في محل نصب على الظرفية ، أو في محل خفض بمن ، وربما جرت بغير من ، كجرها محلا بإضافة لدى إليها ، في قول زهير بن أبي سلمى اللزني :

فَشَدَّ وَلَمْ يُفْرِغْ يُبُونًا كَثِيرَةً لَدَيْ حَيْثُ أَلْقَتْ رَحْلَهَا أُمَّ قَشَعَمٍ  
 وذهب أبو علي الفارسي إلى أنها قد تقع منصوبة المحل على أنها مفعول به ، واستدل على ذلك بقوله تعالى : ( اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ) فجعل « حيث » اسما للمكان مفعولا به لفعل محذوف يفسره أعلم ، والتقدير : الله أعلم يعلم الموضع الذي يجعل فيه رسالته ، ولم ينصبه بأعلم ؛ لأن أفعال التفضيل لا ينصب المفعول به في غير المسألة المعروفة بمسألة الكحل ، ولم يجعل حيث ظرفا ؛ لأن المعنى على أن الله تعالى يعلم نفس المكان اللائق لوضع الرسالة فيه ، والظرفية تفيد أنه يعلم شيئا في ذلك المكان ، وذهب ابن مالك إلى أنه يجوز أن تقع حيث اسما لإن ، وأنشد على ذلك قول الشاعر :

إِنَّ حَيْثُ اسْتَقَرَّ مِنْ أَنْتَ رَاعِي ۚ حِمَى فِيهِ عِزَّةٌ وَأَمَانٌ  
 يريد إن المكان الذي يستقر فيه من تكون أيها المخاطب راعيا له لمكان محفوف بالعزة والأمان ، وخرجه غيره على أن حيث ظرف متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمها ، وحمل اسمها مؤخرا « سهيل » نجم تنضج الفواكه عند طلوعه وينقضى به القيظ والحر « كالشهاب » الشهاب - بزنة الكتاب - شعلة من نار ساطعة : أي مرتفعة « ساطعا » مرتفعا ، فهو مؤكد لما فهم من قوله : كالشهاب .

الإعراب : « أما » أداة استفتاح ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ترى » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حيث » يجوز أن يكون مفعولا به ل ترى ، فهو مبني على الضم في محل نصب ، عند من جوز وقوع « حيث » مفعولا به كأبي على الفارسي البغدادي ، على ما ذكرنا في لغة البيت ، وهو عند جمهرة النحاة الذين لا يجوزون ذلك ظرف مبني على الضم في محل نصب يتعلق ب ترى « سهيل » يروى بالجر على أن حيث مضاف وهو مضاف إليه ، ويروى بالرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف ، وحيث مضافة إلى هذه الجملة « طالعا » من جعل ترى بصريه وروى « سهيل » بالجر فطالعا عنده حال من سهيل المضاف إليه ، ومن جعل ترى علمية جعل حيث مفعولها الأول وطالعا مفعولها الثاني ، ومن روى « سهيل » بالرفع جعل طالعا حالا من الضمير المستكن في الخبر

وقوله :

٦١٧ - ... .. حيث لي العمائم

العائد إلى سهيل « نجما » منصوب على المدح بفعل محذوف « يضيء » فعل مضارع ، فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى نجم « كالشهاب » جار ومجرور متعلق بـ « يضيء » « ساطعا » حال من الشهاب ، فهو مؤكد لصاحبه ، منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان من شواهد النحو :

أولها - وهو غير مقصود للشارح من الإتيان به ههنا - في قوله « طالعا » فانه حال من « سهيل » و « سهيل » مضاف إليه ، ومعنى الحال من المضاف إليه - وإن كان قليلا - قد ورد منه في الشعر العربي جملة صالحة ؛ فمن ذلك قول تأبط شرا :

سَلَيْتَ سِلَاحِي بَأْسًا وَشَتَمْتَنِي فَيَا خَيْرَ مَسْلُوبٍ وَيَا شَرَّ سَالِبٍ

فان قوله « بأسا » حال من ياء للتكلم المجرورة عملا بالإضافة في قوله « سلاحي » ؛ ومن ذلك قول الآخر وأنشده أبو زيد :

عَوِذٌ وَبِهِنَّ حَاشِدُونَ عَلَيْهِمْ حَلَقُ الْحَدِيدِ مُضَاعَفًا يَتَلَبُّ

فان قوله « مضاعفا » حال من الحديد المجرور باضافة حلق إليه . وقد سبقت هذه السألة مشروحة في باب الحال . وأنت خير أن هذا الاستشهاد إنما يتم إذا رويت « سهيل » بالجر على أنه مضاف إليه وجعلت « ترى » بصرية ، فان رويته بالرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف فطالعا حال من الضمير المستكن في الخبر ، وإن جعلت « ترى » علمية فطالعا مفعول ثان ، ولا شاهد في البيت لهذه المسألة على هذين الوجهين .

والشاهد الثاني - وهو التصود للشارح من الإتيان بهذا البيت ههنا - في قوله « حيث سهيل » بالجر على أن حيث قد أضيفت إلى المفرد ، وذلك نادر ، والكثير فيها أن تكون مضافة إلى جملة خبرية اسمية مثبتة أو فعلية مصدرية بماض مثبت أو منفي بلا أو بمضارع مثبت أو منفي بلم أولا ، فأما « ما » في قول الشاعر :

وَأَنْتَنِي حَيْثُ مَا يَدْنِي الْهُوَيُّ بِصَرِيٍّ مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوْا ذُنُوبًا فَظُنُورُ

فهى زائدة والجملة بعدها مثبتة .

وهذا الاستدلال إنما يتم على رواية جر « سهيل » . فان رويته بالرفع فهو مبتدأ خبره محذوف ، والجملة في محل جر باضافة حيث إليها ، على ما ذكرناه في الإعراب ، وتقدير الكلام حينئذ : أما ترى حيث سهيل موجود طالعا .

٦١٧ - هذه قطعة من بيت ، وقد وردت في عدة أشعار بعضها معروف النسبة إلى قائله ،

وبعضها غير معروف النسبة إلى قائله ؛ فمن الأول قول كثير عزة :

وَهَاجِرَةٌ يَا عَزَّ يَلُطِفُ حَرُّهَا      لِرُكْبَانِهَا مِنْ حَيْثُ لِيَ الْعَمَامُ  
نَصَبْتُ لَهَا وَجْهِي وَعَزَّةٌ تَتَّقِي      يَجْلِبُهَا وَالسُّتْرُ لَفَحَ السَّمَامُ

ومن ذلك قول الفرزدق :

وَنَطَّهْمُ حَيْثُ الْكَلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ      بِيَيْضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لِيَ الْعَمَامُ

ومن الثاني قول الآخر :

وَنَحْنُ سَقِينَا الْمَوْتَ بِالسَّيْفِ مَعْقِلًا      وَقَدْ كَانَ مِنْهُمْ حَيْثُ لِيَ الْعَمَامُ

والظاهر أن الشارح لم يأت بالبيت كاملا لاطلاعه على هذا الشعر كله ؛ فلم يشأ أن يقتصر على أحدها ليكون محتملا لكلاهما .

الإعراب : سنعرِّب لك بيت الفرزدق لسكونه البيت المشهور في شروح الألفية ؛ إذ كان إعراب كل ما ذكرنا من الأبيات شيئا يطول من غير موجب لذلك . « نطعنهم » نطعن : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً باتقديره نحن ، وضمير الغائبين مفعول به « حيث » ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب بنطعن ، وهو مضاف و « الكلى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ويجوز أن يكون الكلى مبتدأ مرفوعاً بضمة مقدرة على الألف ، وخبره محذوف ، وجملة الابتداء وخبره في محل جر باضافة حيث إليها ، والتقدير : ونطعنهم حيث الكلى موجودة « بعد » ظرف منصوب على الظرفية بنطعن ، وهو مضاف وضرب من « ضربهم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « يبيض » جار ومجرور متعلق بضرب ، ويبيض مضاف و « المواضي » مضاف إليه « حيث » ظرف مكان متعلق بضرب مبني على الضم في محل نصب ، وهو مضاف و « لى » مضاف إليه ، ولى مضاف و « العمائم » مضاف إليه .

الشاهد فيه : في هذا البيت الذى أعربناه شاهدان للسألة التى نحن بصدد الحديث عنها : أحدهما قوله « حيث الكلى » وتانيهما قوله « حيث لى العمائم » والأول منهما محتمل لأن يكون شاهداً على القليل فى هذه السألة بتقدير جر الكلى ومحتمل لأن يكون جارياً على الكثير بأن تكون الكلى مرفوعة على أنها مبتدأ حذف خبره ، والثانى منهما لا يحتمل إلا أن يكون جارياً على القليل فى هذه السألة وهو إضافة حيث إلى الفرد ، فإنا لم نجد أحداً من العلماء ذكر أن الرواية جاءت فى هذا الشاهد برفع « لى » كما ذكروا ذلك فى الشاهد السابق .

فشاذا لا يقاس عليه ، خلافا للكسائي .

﴿ تنبيه ﴾ : قولهم « إذ ذاك » ليس من الإضافة إلى المفرد ، بل إلى الجملة الاسمية ،  
والتقدير : إذ ذاك كذلك ، أو إذ كان ذاك .

( وَإِنْ يَنْوِنُ يُحْتَمَلُ إِفْرَادُ إِذٍ ) أى : وإن ينون إذ يحتمل إفرادها لفظا ، وأكثر  
ما يكون ذلك مع إضافة اسم الزمان إليها ، كما فى نحو : يَوْمَئِذٍ ، وَحِينَئِذٍ ، ويكون التنوين  
عوضا من لفظ الجملة المضاف إليها ، كما تقدم بيانه فى أول الكتاب ، وأما نحو :  
... .. وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحٌ (١)

فنادر .

وهنا مسألتان نحب أن نذكرها لك ، أما الأولى فقد اختلف النحاة فى حكم إضافة حيث  
إلى المفرد : فذهب جمهورهم إلى أن ذلك نادر ، وينسب هذا إلى البصريين ، وذهب الكسائي  
إلى أنه جائز وأنه مقيس .

قال أبو حيان ما نضه : « مذهب البصريين أنه لا يجوز إضافة حيث إلى المفرد ، وما سمع  
من ذلك نحو حيث لى العاهم نادر ، وأجاز الكسائي الإضافة إلى المفرد ؛ قياسا على ما سمع إضافتها  
فيه إلى المفرد » اهـ .

وأما الثانية فقد اختلف العلماء فى « حيث » إذا أضيفت إلى المفرد : أمعربة هى لا غير أم  
يجوز فيها الإعراب والبناء ؟ فحكى أبو الفتح أن من أضاف حيث إلى المفرد أعربها ، ومعنى  
ذلك أنه ينصبها على الظرفية ، وذهب من لا يخصيه العمد من العلماء - ومنهم المحقق الرضى ،  
وأبو على الفارسي والكسائي - إلى أن حيث إذا أضيفت إلى المفرد لم يجب إعرابها ، بل يجوز  
أن تكون مبنية وأن تكون معربة ، قال البغدادي ( ٣ - ١٥٥ ) : « قال أبو على فى إيضاح  
الشعر : هذا البيت ( يريد الشاهد السابق رقم ٦١٦ ) أنشده الكسائي ، وجعل حيث اسما ، ولم  
يعربه ؛ لأن كونه اسما لا يخرجها عن البناء ، كقوله تعالى : ( مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ) » اهـ .

(١) هذه قطعة من بيت ، وهو بتمامه :

نَهَيْتُكَ عَنْ ظَلَالِكَ أُمَّ عَمْرٍو بِعَاقِبَةٍ وَأَنْتَ إِذٍ صَحِيحٌ

وهو بيت لأبي ذؤيب الهذلي ، وهو الشاهد ( رقم ٩ ) الذى سبق ذكره وشرحه فى أول هذا  
الكتاب ( انظر الجزء الأول ص ١٧ ) ووجه الاستشهاد به هنا أنه قد قطع « إذ » عن الإضافة  
إلى الجملة لفظا ولم يضاف إليها اسم الزمان كيوم وحين ، وذلك نادر جد الندرة .



( وَمَا كَادَ مَعْنَى ) في كونه ظرفاً مبهماً ماضياً ، نحو : حين ، وقت ، وزمان ، ويوم ، إذا أريد بها الماضي ( كَادَ ) في الإضافة إلى ما تضاف إليه إذ ، لكن ( أَضِنَ ) هذه ( جَوَازاً ) لما سبق أن إذ تضاف إليه وجوبا ( نَحْوُ حِينَ جَانِبِذْ ) وَجَاءَ زَيْدٌ يَوْمَ الْحَجَّاجِ أَمِيرٌ ، ونحو حين مجيئك نبذ ، وَجَاءَ زَيْدٌ يَوْمَ إِمْرَةِ الْحَجَّاجِ ، فتضاف للمفرد ، فان كان الظرف المبهم مستقبلاً المعنى لم يعامل معاملة إذ ، بل يعامل معاملة إذا ، فلا يضاف إلى الجملة الاسمية ، بل إلى الفعلية كما سيأتي ، وأما « يَوْمٌ مُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ » وقوله :

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَأَذُ شَفَاعَةٍ مِعْنُ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ (١)

فما نُزِّلَ المستقبلُ فيه منزلةَ الماضي لتتحقق وقوعه . هذا مذهب سيبويه ، وأجاز ذلك الناظم على قلة ؛ تمسكاً بظاهر ما سبق . وأما غير المبهم - وهو المحدود - فلا يضاف إلى جملة ، وذلك نحو شهرٍ وحوَّلٍ ، بل لا يضاف إلا إلى المفرد نحو شهر كذا .

( وَأَبْنِ أَوْ أُعْرِبْ مَا كَادَ قَدْ أُجْرِيَا ) مما سبق أنه يضاف إلى الجملة جوازا : أما الإعراب فعلى الأصل ، وأما البناء فعملاً على إذ ( وَأَخْتَرْنَا بِنَا مَتَلَوْا فَعِلٌ مُبْنِيًا ) أى : أن الأرجح والمختار فيما تلاه فعلٌ مبنيٌ البناء للتناسب كقوله :

(١) هذا بيت لسواد بن قارب الدوسي ، وهو الشاهد (رقم ٢١٦) الذي سبق شرحه في باب الحروف المشبهة بليس ( انظر الجزء الأول ص ٤٠٧ ) والاستشهاد به ههنا في قوله « يوم لادو شفاعة بمعن » حيث أجريت « يوم » مجرى « إذ » فأضيفت إلى الجملة بعدها ، وهي جملة لا واسمها وخبرها ، وكان من حق هذه الجملة أن تكون فعلية لأنها مستقبلة في المعنى ؛ إذ المراد يوم القيامة ، وهو اليوم الذي لا يفتى فيه حميم ولا شفيع ، والسرف في ذلك أن ما هو ظرف زمان مبهم إن كان ماضياً ألحق بماذ التي هي للزمان الماضي فجازت إضافته إلى الجمل بأنواعها اسمية أو فعلية كما تجوز إضافة إذ إلى كل ذلك ، وإن كان الزمان المبهم مستقبلاً ألحق بماذا التي هي للزمان المستقبل فلم تجز إضافته إلا إلى الجملة الفعلية كما لا تجوز إضافة إذ إلا إلى الجمل الفعلية . وفي هذا البيت تجدد الظرف مستقبلاً لما ذكرنا ، وتجدده - مع ذلك - مضافاً إلى الجملة الاسمية المنفية بلا العاملة عمل ليس ، وقد اعتذر الشارح عن ذلك بأن هذا الظرف - وإن كان مستقبلاً المعنى - قد نزل منزلة الماضي ؛ بسبب كونه محقق الوقوع .

٦١٨ - عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا

٦١٨ - عدا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* وَقَلْتُ أَلْمَا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ \*

وهذا البيت من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٣٦٩ ) وهو أيضا من شواهد المحقق الرضى في باب الظروف من شرح الكافية ( انظر الخزانة ٣ - ١٥١ بولاق ) ، وهو أيضا من شواهد جار الله الزمخشري في الكشاف ، ومن شواهد ابن هشام الأنصارى في مبحث الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه من معنى الشيب ؛ وهو من قصيدة للنايفة الديباني مطلعها قوله :

عَفَا ذُو حُسَى مِنْ فَرْتَى فَالْفَوَارِعُ فَجَنَّبَا أَرِيكَ فَالْتَّلَاعُ الدَّوَابِعُ  
فَجْتَمَعُ الْأَشْرَاجُ عَفَى رُسُومَهَا مَصَافٍ مَرَّتْ بَعْدَنَا وَمَرَّابِعُ  
تَوَهَّمَتْ آيَاتِهَا فَعَرَفْتُهَا لِسْتَقَّةِ أَعْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعُ  
رَمَادٌ كَكَخْلِ الْعَيْنِ لِأَيَّا أَيْبِنُهُ وَنُوْمِي كَجِذْمِ الْحَوْضِ أَثْمُ خَاشِعُ  
كَأَنَّ مَجْرَ الرَّمَامَاتِ ذُبُوهَا عَلَيْهِ قَصِيمٌ تَمَقَّتُهُ الصَّوَانِعُ  
عَلَى ظَهْرِ مِبْنَاءٍ جَدِيدٍ سَيُورُهَا يَطُوفُ بِهَا وَسَطُ اللَّطِيمَةِ صَانِعُ  
فَأَسْبَلَ مَنِي عَابِرَةً فَرَدَدْتُهَا عَلَى النَّخْرِ مِنْهَا مُسْتَهْلٌ وَدَامِعُ  
عَلَى حِينِ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقَلْتُ ... الْبَيْتُ ، وَبَعْدَهُ :  
وَقَدْ حَالَ لَمْ دُونَ ذَلِكَ دَاخِلٌ مَكَانَ الشَّغَافِ تَبْتَغِيهِ الْأَصَابِعُ

اللفظ : « عفا » درس وذهبت معاملة « ذوحسى » بضم الحاء ، بزنة هدى - اسم موضع « من فرتى » فرتى - اسم امرأة ، وأراد من منازل فرتى « الفوارغ » و « أريك » أسماء مواضع « فالتللاع » مجارى المياه ، واحدها تلعة « الدوافع » التي تدفع إلى الوادى « فجتمع الأشراج » الأشراج : جمع شرج ، وهو شعب يدفع من الحرة « مصاف ومرابيع » أزمان الصيف وأزمان الربيع « آيات لها » علامات « لأيا أيبنه » يريد أنه لا يعرفه إلا بعد جهد ومشقة لتغيره عن حالته التي عهده عليها « كجذم الحوض » جذم كل شيء : أصله « أثم » هو الذى تهدم وتلثم « خاشع » مطمئن لاصق بالأرض « مجر الرامسات » هى الرياح الشديدة « تمقتة » زبنته وحسنه « على ظهر مبناء » المبناء - بكسر الميم - النطم ، وكانوا يسطون نظما ثم يلقون عليه الحصر ونحوها « اللطيمة » هى سوق فيها بز وطيب « فأسبل منى عبرة » يروى : فكفكفت منى عبرة ، وعلى الرواية الأولى تروى « عبرة » بالنصب على أن فى « أسبل » ضميرا مستترا يعود

إلى « ذوحسى » ويروى برفع « عبرة » على أنها فاعل أسبل ، وحذفت التاء من الفعل للفصل بينه وبين الفاعل ، ويروى « فأسبل منى دمة » بالرفع وبالنصب أيضا ، ونقول : أسبل الرجل الماء ، إذا صبّه ، والعبرة - بفتح العين وسكون الباء - الدمة ، وإنما قال « فرددتها » لأنه استقبح أن يبكي على دار دارسة وهو شيخ قد خطه الشيب « على النحر » النحر - بفتح النون وسكون الحاء - موضع القلادة من الصدر ، والدمة تجرى على الحد أو لائم تسيل منه على الصدر ، والجار والمجرور يتعلق برددتها ، أو بأسبل في الرواية الأخرى « مستهل » سائل منسب له وقع ، ومنه قولهم : استهلت السماء بالمطر ، إذا دام مطرها « ودامع » الدامع : القاطر ، وأراد منها مستهل ومنها دامع ؛ لأن الدمة الواحدة لا تكون مستهلة دامعة ، وجملة « منها مستهل ومنها دامع » في محل نصب صفة لعبرة « على حين » على ههنا بمعنى في مثلها في قوله تعالى : (كَلَىٰ حِينٍ غَفَلَةً) وقوله « عانت الشيب على الصبا » تقول : عانت فلانا على كذا ؛ إذا لمته وأنت ساخط على ما كان منه ، والصبا - بكسر الصاد متصورا - الليل إلى هوى النفس ، والشيب : الشيب ، وهو ابيضاض الشعر ، وقد يكون بمعنى الدخول في حد الشيب « وقلت ألما أصح » الهمزة في « ألما » للانكار ، ولما : نافية جازمة بمعنى لم ، ولكنها تخالفها في أن مدخول لما متوقع الحصول ومدخول لم أصله ألا يكون متوقع الحصول ؛ فدل ذلك على أن محو ورجوعه عن الاسترسال مع شهوات نفسه أمر متوقع عنده و « أصح » مضارع مبدوء بهمزة التكلم من الصحو ، وهو زوال السكر « وازع » اسم فاعل من وزع بزح - مثل وضع يضع - بمعنى زجر وكف ، وقد روى « ألما تصح » بناء المضارعة الدالة على الخطاب .

الإعراب : « على » حرف جر « حين » مجرور بهلى ، والجار والمجرور متعلق بكفكتف في البيت السابق على بيت الشاهد ، أو بأسبل في الرواية الأخرى ، أو برددتها « عانت » فعل ماض ، وتاء التكلم فاعله ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر باضافة حين إليها « الشيب » مفعول به لعانت « على الصبا » جار ومجرور متعلق بعانت « وقلت » الواو عاطفة ، قلت : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بالواو على جملة عانت « ألما » الهمزة حرف استفهام مقصود به الإنكار مبنى على الفتح لا محل له ، لما : حرف نفي وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أصح » فعل مضارع مجزوم بلما ، وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « والشيب » الواو والحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، الشيب : مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة « وازع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر في قوله « أصح » .

الشاهد فيه : قوله « على حين عابت » حيث أضيفت « حين » إلى الجملة الفعلية التي فعلها ماض - وهي جملة « عابت » - وجاز في « حين » حينئذ وجهان : أولهما البناء على الفتح ، وثانيهما الإعراب بالجر لدخول « على » عليها ، وأول الوجهين في هذه الحالة أولى ؛ أما بناؤها فلائها اكتسبت البناء من اللضاف إليه ، وأما إعرابها فلائن الموجب لبناء الاسم هو الشبه الافتقاري ، وحاصله أن يكون الاسم مفتقرا افتقارا متأصلا إلى الجملة ، ألا ترى أن الوصول لما كان مفتقرا إلى جملة الصلة بني وجوبا ، وأن « إذ » و « إذا » لما كانا مفتقرين افتقارا متأصلا إلى جملة يضافان إليها بنيا ، وحين غير مفتقرة إلى الجملة ، بل يجوز أن تضاف إلى الجملة كما هنا ، وأن تضاف إلى للفرد كما في قوله تعالى : ( عَلَىٰ حِينٍ غَفْلَةٍ ) فلما لم تكن ملازمة للاضافة إلى الجمل لم يكن بناؤها لازما ، وأما أن الأولى في مثل هذه الحالة - وهي أن تكون الجملة التي أضيفت حين إليها فعلية فعلها مبني - البناء فالتناسب ، وهو مختار ابن مالك . قال ابن هشام في معنى اللبيب عند بيان الأمور التي يكتسبها اللضاف من اللضاف إليه : « الحادى عشر : البناء ، وذلك في ثلاثة أبواب : أحدها أن يكون اللضاف مبهما ، كغير ومثل ودون . . . . . والباب الثانى أن يكون اللضاف زمانا مبهما واللضاف إليه إذ ، نحو قوله تعالى : ( وَمِنَ حِزْبِ يَوْمَئِذٍ ) و ( مِنَ عَذَابِ يَوْمَئِذٍ ) بقرآن بجر يوم وفتح . الثالث : أن يكون اللضاف زمانا مبهما ، واللضاف إليه فعل مبني : بناء أصليا كان البناء كقوله \* على حين عابت \* . البيت \* أو بناء عارضا كقوله :

لَأَجْتَذِبْنَ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمَا عَلَىٰ حِينٍ يَسْتَضِيْنَ كُلَّ حَلِيمٍ

رويا بالفتح ، وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك ، ومرجوح عند ابن عصفور ؛ فان كان اللضاف إليه فعلا معربا أو جملة اسمية فقال البصريون : يجب الإعراب ، والصحيح جواز البناء ، ومنه قراءة نافع : ( هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ) بفتح يوم ، ومنه قراءة غير أبى عمرو وابن كثير : ( يَوْمٌ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا ) بالفتح ، وقال :

إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينَ أَسْلُوِيهِجِي نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ الْفَجْرُ

وقال الآخر :

أَلَمْ تَقْلِبِي يَا عَمْرُكَ اللهُ أَنِّي كَرِيمٌ عَلَىٰ حِينِ الْكِرَامِ قَلِيلٌ

رويا بالفتح . اه كلامه . وقال الأعمى في شرح هذا البيت المستشهد به ههنا : « الشاهد في إضافة حين إلى الفعل وبنائها معه على الفتح ، وإعرابها جاز على الأصل » اه . وقال سيبويه في التعليق على البيت : « كأنه جعل حين وعابت اسما واحدا » اه .

وقوله : ٦١٩ - عَلَى حِينٍ يَسْتَصْبِينِ كُلَّ حَلِيمٍ

٦١٩ - هذا عجز بيت ، و صدره قوله :

\* لَأَجْتَذِبَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَمُّلاً \*

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وهو من شواهد ابن هشام في معنى اللبيب .

اللفظة : « لأجتذب » هو مضارع مؤكّد بالنون الخفيفة ، وماضيه اجتذب ، وتقول : جذب الشيء يجذبه - من باب ضرب - واجتذبه ، إذا مده « تحلماً » تكلفاً للحلم والميل عن الصبوة « يستصين » فسرّه العيني والسيوطي بأنه مضارع ماضيه قولهم : استصيت فلانا ، إذا عددته في الصبيان ، وليس ذلك بشيء ، ولكنه بمعنى يعلن به إلى الصبوة واللهم ، وتقول : أصبت المرأة الرجل ، وتصبته ، واستصبته ، إذا أمالته إلى دواعي الصبوة واللهم « كل حلیم » الحلیم : العاقل . المعنى : يقول : إنه سيجتذب قلبه من هؤلاء النساء ، ويثراً من محبتهم ، تصنعاً للعقل والحكمة ، في الوقت الذي لمن فيه من الممكنة ما يعلن به كل عاقل .

الإعراب : « لأجتذب » اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، أجتذب : فعل مضارع مبني على الفتح لانصالة بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « منهن » جار ومجرور متعلق بأجتذب « قلبي » قلب : مفعول به لأجتذب منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « تحلماً » مفعول لأجله « على » حرف جر « حين » يروى بالفتح فهو مبني على الفتح في محل جر بعلى ، ويروى بالجر فهو مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأجتذب « يستصين » فعل مضارع مبني على السكون لانصالة بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل جر باضافة حين إليها « كل » مفعول به ليستصين منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « حلیم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد في قوله « على حين يستصين » فانه يروى بوجهين : أحدهما بفتح « حين » ، ثانيهما بجره ، وهو مضاف إلى جملة فعلية فعلها مبني ولو أن بناءه عارض ، وذلك لأنه فعل ماضٍ والأصل في الفعل المضارع الإعراب ، إلا أنه هنا مقترن بنون النسوة ، وذلك مما يقتضيه . ؛ فدل مجموع الروايتين على أن « حين » إذا أضيفت إلى جملة فعلية فعلها مبني جاز في « حين » وجهان : الأول بناؤها على الفتح لأنها حينئذ اكتسبت البناء من المضاف إليه ، وثانيهما بقاؤه على الإعراب ؛ لأنه الأصل فيها . وقد ذكرنا لك خلاف العلماء في أرجح الوجهين في شرح الشاهد السابق .

( وَقَبْلَ فِعْلِ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأً \* أَعْرَبَ ) نحو : « هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ » .  
وكقوله :

٦٢٠ - أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرُكَ اللهُ أَنَّنِي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكِرَامِ قَلِيلُ

٦٢٠ - ورد هذا البيت في كلمة رواها أبو علي القالي في أماليه ( ج ٢ ص ٤٠ بولاق ) وقال قبل إنشادها : « وأنشدنا أبو بكر بن الأنباري رحمه الله ، عن أبيه ، عن أحمد بن عبيد ، لشاعر قديم » اه . ولم يسمه ، وهاك الكلمة بروايته :

وَعَادِلَةٌ هَبَّتْ بَلِيلٌ تَأْمُنِي	وَلَمْ يَقْتَمِرْنِي قَبْلَ ذَلِكَ عَذُولُ
تَقُولُ اتَّنَدُ لَا يَدْعُكَ النَّاسُ مُمْلِقًا	وَتُزْرِي بِنِ - يَابْنَ الْكِرَامِ - تَعُولُ
فَقُلْتُ أَبْتُ نَفْسُ عَلِيٍّ كَرِيمَةٌ	وَطَارِقُ لَيْلٍ غَيْرَ ذَلِكَ يَقُولُ
أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرُكَ اللهُ أَنَّنِي	كريمٌ ... البيت ، وبعده :
وَأَنِّي لَا أَخْزِي إِذَا قِيلَ مُمْلِقٌ	سَخِيٌّ ، وَأَخْزَى أَنْ يُقَالَ بِحَيْلُ
فَلَا تَتَّبِعِي الْعَيْنَ النَّوِيَّةَ وَانظُرِي	إِلَى عُنْصُرِ الْأَخْطَابِ أَيْنَ يَثُولُ
وَلَا تَذْهَبِي عَيْنَاكَ فِي كُلِّ شَرْمَحٍ	لَهُ قَصَبٌ جَوْفُ الْعِظَامِ أُسَيْلُ
عَسَى أَنْ تَمْنَى عِرْسُهُ أَنَّنِي لَهَا	بِهِ حِينٍ يَشْتَدُّ الزَّمَانُ بِدَيْلُ
إِذَا كُنْتُ فِي الْقَوْمِ الطَّوَالِ فَضَلْتُهُمْ	بِعَارِفَةٍ حَتَّى يُقَالَ طَوِيلُ
وَلَا خَيْرَ فِي حُسْنِ الْجُسُومِ وَطُولِهَا	إِذَا لَمْ يَزِنْ حُسْنَ الْجُسُومِ عُقُولُ
وَكَأَنَّ رَأِينَا مِنْ فُرُوعِ طَوِيلَةٍ	تَمُوتُ إِذَا لَمْ يُحْمِيَنَّ أُصُولُ
فَالَا يَسْكُنُ جِسْمِي طَوِيلًا فَإِنِّي	لَهُ بِالْفِعَالِ الصَّالِحَاتِ وَصُولُ
وَلَمْ أَرَ كَأَلْمُرُوفِ : أَمَا مَذَاقُهُ	فَحَلُّوْ ، وَأَمَا وَجْهُهُ فَجَمِيلُ

وقد روى العيني عدة أبيات من هذه الكلمة على غير هذا الترتيب وقال قبل ذكرها تبييناً للنسبة بيت أشاهد : « أقول : قائله هو مويال بن جهم اللذجبي ، ويقال : قائله هو مبشر بن الهديل الفزاري ، وهو من قصيدة من الطويل هو أولها ، وبعده » اه . ثم ذكر الأبيات : الخامس فالثاني عشر ، فالتاسع ، فالعاشر ، فالحادى عشر ، فالثالث عشر .

اللفظة : « عمرك الله » أصل كلمة عمر مصدر قولهم : عمر فلان يعمر - كعلم يعلم ، عمرا ، بفتح

العين أوضمها، ومعناه الزمن الطويل ، فاذا قلت : عمر فلان ، فأنت تريد أنه عاش زمانا مديدا ، وقد استعملوا المصدر المفتوح العين في القسم ، ولهم في استعماله طريقتان : إحداهما أن يقرنوا به لام الابتداء ويرفعوه على أنه مبتدأ محذوف الخبر وجوبا ، ومن ذلك قوله تعالى : ( لَعْمَرُكَ إِنَّهُمْ

لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ) وقول الشاعر ، وهو طرفة بن العبد البكري :

لَعْمَرُكَ إِنَّ قَابُوسَ بْنَ هِنْدٍ لِيَخْلُطُ مُلْكُهُ نَوْكَ كَثِيرٌ

وقول زياد الأعجم :

لَعْمَرُكَ إِنِّي وَأَبَا حَمِيدٍ لَكَائِشُونَ وَالرَّجُلِ الْحَلِيمِ

والوجه الآخر أن يقرنوا به حرف القسم أو ينصبوه على تقديره ؛ فمن الأول قول الشاعر ، وهو عمر بن أبي ربيعة :

بِعْمَرِكَ هَلْ رَأَيْتَ لَهَا سَمِيًّا فَشَاقَكَ أَمْ لَقَيْتَ لَهَا خَدِينَا

ومن الثاني قول الشاعر :

عَمْرُكَ اللَّهُ يَا سَعَادُ عِدِينِي بَعْضَ مَا أَبْتَغِي وَلَا تُوَيْسِينِي

وقول الآخر :

يَا عَمْرُكَ اللَّهُ إِذَا قُلْتَ صَادِقَةً أَصَادِقًا وَصَفَ الْمَجْنُونُ أَمْ كَذَابًا

وقول عمر بن أبي ربيعة :

أَكَمَا يَنْقُتُنِي تُبْصِرْتَنِي عَمْرُكَ اللَّهُ أَمْ لَا يَفْتَقِدُ

وقول عمر بن أبي ربيعة أيضا :

أَيُّهَا الْمُنْكَحُ الثَّرِيَّا سُهَيْلًا عَمْرُكَ اللَّهُ كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

وكلمة « عمر » منصوبة كما ترى أو مجرورة بحرف القسم . والاسم الكريم بعده يجوز أن تقرأه بالرفع وبالنصب ، فأما نصب « عمر » فذهب الأخفش والبرد وأبو سعيد السيرافي إلى أنه منصوب على حذف حرف القسم ، وأصل الكلام بعمرك الله ، وأصله الأصيل بتعبيرك الله : أى باقرارك له بالبقاء والدوام ؛ فتكون الكاف في موضع رفع على أنها فاعل المصدر ، والاسم الكريم منصوب على التعظيم ، وذهب أبو على الفارسي إلى أن انتصاب « عمرك » على أنه مفعول مطلق ، وأصل الكلام : عمرك الله تميرا ، فأضيف المصدر إلى المفعول وارتفع بعده الاسم الكريم على أنه فاعل والظاهر من كلام سيويوه - على ما قاله أبو حيان - انتصاب « عمر » على أنه مفعول به لفعل محذوف ،

والتقدير: أسأل تعميرك الله ، وعليه يكون تعبير مفعولا به ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله ، ولفظ الجلالة منصوب بأسأل أيضا ، وكأنه قال : أسأل الله أن يطيل عمرك ، والذي ترجحه أن اتصاب « عمر » على تقدير حرف القسم ، بدليلين : أحدهما أن هذه الكلمة كثر استعمالها في القسم مصاحبة للام كما رأيت ، وثانيهما أنها حين استعملت بغير لام دخلت عليها ياء القسم كما في بيت عمر بن أبي ربيعة الذي روينا لك ، فذالك يرجح أن أنها حين تستعمل بغير لام ولا ياء تكون على نية الباء لتطابق وجوه استعمالها في اللفظ . ويجوز على هذا في الاسم الكريم بعده الرفع والنصب ، أما الرفع فعلى أنه فاعل المصدر والكاف مفعوله ، وكأنه قال : بتعمير الله إياك ، والمعنى باطالة الله حياتك ، وأما النصب فعلى أن الكاف هي فاعل المصدر ، وكأنه قد قال بتعميرك الله ، والمعنى باقرارك لله بالبقاء .

الإعراب : « ألم » الهمزة حرف استفهام مبني على الفتح لاجلله من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « تعلمي » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله « يا » حرف نداء ، والمنادى به محذوف ، والتقدير : ألم تعلمي ياهذه ، ويجوز أن يكون يا حرف تنبيه « عمرك الله » عمر : منصوب على تزع الخافض ، وهو مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، ولفظ الجلالة مفعول المصدر ، ويجوز العكس بأن تكون إضافة عمر إلى الكاف من إضافة المصدر إلى مفعوله ولفظ الجلالة هو فاعل المصدر « أني » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « كريم » خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه سدت مسد مفعولي تعلمي « على » حرف جر « حين » يروى بالجر فهو مجرور بعلى ، ويروى بالفتح فهو مبني على الفتح في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بكريم « الكرام » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « قليل » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر باضافة حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « على حين الكرام قليل » فانه يروى بوجهين : الأول جر حين على أنه معرب متأثر لفظا بعلى الجارة ، والثاني بفتح حين على أنه مبني ، وهذه الرواية جملة للكوفيين وأبي على الفارسي وابن مالك على أن « حين » يجوز إجراؤه مجرى إذ في البناء ولو أضيف إلى جملة اسمية أو جملة فعلية فعلها مضارع غير مقترن بنون توكيد ولا نون نسوة كقول الشاعر صاحب الشاهد الذي نحن بصدد شرحه :

عَسَى أَنْ تَمَنَّى عِرْسُهُ أَنْتِي لَهَا بِوَحِينٍ يَشْتَدُّ الزَّمَانُ بِدَيْلٍ

يجوز أن يكون « حين » مبني على الفتح في محل نصب ، ويجوز أن يكون منصوبا على الظرفية . والبصريون يوجبون الإعراب في بيت الشاهد وفي البيت الذي ذكرناه ، والحجة عليهم أن العلماء



ولم يُجز البصريون حينئذ غير الإعراب ، وأجاز الكوفيون البناء ، وإليه مال الفارسي والناظم ، ولذلك قال : ( وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفَنِّدَا ) أى : لن يُعْلَط ، واحتجوا لذلك بقراءة نافع : « هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ » بالفتح ، وقد روى بهما قوله :

... .. عَلَى حِينِ الْكِرَامِ قَلِيلُ

وقوله :

٦٢١ - تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى عَلَى حِينِ التَّوَاصُلِ غَيْرِ دَانَ

رووا بيت الشاهد بالفتح ، وأن نافعا قرأ : ( هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقِهِمْ ) بالفتح أيضا وذلك كله يدل على جواز البناء .

٦٢١ - لم أفت لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق الإعراب : « تذكر » فعل ماض مبنى على الفتح لاجل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « ما » اسم موصول مفعول به لتذكر ، مبنى على السكون في محل نصب « تذكر » فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة لاجل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعاقد محذوف ، وتقدير الكلام : تذكر ما تذكره « من سليمان » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة والمعنى تذكر الذى تذكره حال كونه من شؤون سليمان « على » حرف جر مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « حين » يروى بالجر فهو مجرور لفظا بعلى ، ويروى بالفتح فهو مبنى على الفتح في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بتذكر الأول « التواصل » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « غير » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « دان » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة حين إليها

الشاهد فيه : قوله « على حين التواصل غير دان » حيث يروى بوجهين : أحدهما بجر حين على أنه معرب متأثر لفظا بحرف الجر ، وثانيهما بفتح حين على أنه مبنى على الفتح في محل جر بعلى ، مع أن الجملة التى أضيفت إليها حين في هذا البيت جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، فدل ذلك على أن « حين » يجوز بناؤه على الفتح تشبيها له باذ ، سواء أكان قد أضيف إلى جملة فعلية فعلها مبنى كما في الشاهدين ( ٦١٨ و ٦١٩ ) أم كان قد أضيف إلى جملة اسمية كما في الشاهدين ( ٦٢٠ و ٦٢١ ) أم كان قد أضيف إلى جملة فعلية فعلها معرب كالبيت الذى ذكرناه لك مع شرح الشاهد السابق ، وهذا رأى الكوفيين ، ووافقهم عليه أبو على الفارسي البغدادي ، وتبعه على ذلك ابن مالك ، وذهب جمهرة البصريين إلى أنه لا يجوز بناء حين إلا إذا كان قد أضيف إلى جملة فعلية فعلها مبنى كما في الشاهدين ( ٦١٨ و ٦١٩ ) فان أضيف إلى جملة اسمية أو إلى جملة فعلية فعلها معرب وجب إعرابه ، وهم معجوجون بالسماع ، على ما ذكرناه في شرح الشاهد السابق

(وَأَلْزَمُوا إِذَا) الظرفية (إِضَافَةٌ إِلَى \* جُمْلِ الْأَفْعَالِ) خاصةً ، نظرا إلى ما تضمنته من معنى الشرط غالبا ( كَهُنْ إِذَا أَعْتَلَى ) « إِذَا آجَاءَ نَصْرُ اللَّهِ » فإذا ظرف فيه معنى الشرط مضاف إلى الجملة بعده ، والعامل فيه جوابه على المشهور . وأما نحو : « إِذَا السَّمَاءُ أَنْشَقَّتْ » فتل « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » وقوله :

٦٢٢ - إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدَةٌ مِنْهَا فَذَلِكَ الْمُدْرَعُ

٦٢٢ - هذا بيت للفردق همام بن غالب .  
اللفظة : « باهلي » أراد رجلا منسوباً إلى باهلة ، وهي قبيلة من قيس عيلان ، وقد أكثر الشعراء من ذم هذه القبيلة ، فمن ذلك قول الشاعر :

وَلَوْ قِيلَ لِلْكَئْبِ يَا بَاهِلِي  
عَوَى الْكَئْبُ مِنْ لَوْمِ هَذَا النَّسَبِ

ومنه قول آخر يهجو سعيد بن سلم الباهلي :

لِكُلِّ أَخِي مَدْحٌ ثَوَابٌ فَلَيْتَهُ  
مَدَحْتُ ابْنَ سَلْمٍ وَالْمَدِيحُ مَهْرَةٌ

فَكَانَ كَصَفْوَانٍ عَلَيْهِ تَرَابٌ

ومن ذلك قول الآخر :

فَمَا سَأَلَ اللَّهُ عَبْدُهُ لَهُ  
فَخَابَ وَلَوْ كَانَ مِنْ بَاهِلَةٍ

« حنظلية » أراد امرأة منسوبة إلى حنظلة ، وهي قبيلة من تميم ، وحنظلة أكرم قبائل تميم حتى إنه ليقال لهم : حنظلة الأكرمون « الدرع » بضم الميم وفتح الدال المعجمة وتشديد الراء المهملة مفتوحة - هو الذي تكون أمه أشرف من أبيه

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبنى على السكون في محل نصب « باهلي » هو على ما ذكره العلامة الشارح مبتدأ أول مرفوع بالضمه الظاهرة ، و « تحته » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وضمير الغائب العائد إلى باهلي مضاف إليه ، و « حنظلية » مبتدأ ثان تأخر عن خبره ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر عن المبتدأ الأول ، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل نصب خبر لكان المحذوفة ، واسمها ضمير شأن محذوف أيضا ، وتقدير الكلام على هذا : إذا كان هو - أي الحال والشأن - باهلي تحته حنظلية - إلخ ، وذكر العلامة الصبان أن ذلك ليس بلازم ، بل « باهلي » اسم لكان المحذوفة والأصل : إذا كان باهلي « تحته » تحت : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى باهلي مضاف إليه « حنظلية » مبتدأ مؤخر . وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب

فعلی إضمار كان الشائتية كما أضمرت هي واسمها ضميرُ الشأن في قوله :

٦٢٣ - فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيحِيهَا

خبر كان المحذوفة « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ولد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة لباهلي ، أو في محل نصب حال صاحبه الضمير في خبر كان العائد إلى باهلي « منها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لولد « فذاك » الفاء واقعة في جواب إذا ، وذا : اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع ، والكاف حرف خطاب « المدرع » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره لاعل لها من الإعراب جواب إذا

الشاهر فيه : قوله « إذا باهلي تحته حظلية » واعلم أن العلماء قد اختلفوا في جواز إيلاء إذا جملة اسمية ؛ فذهب الكوفيون والأخفش إلى أن ذلك جائز ، وذهب جمهرة البصريين إلى أنه لا يجوز ، بل يجب أن تكون الجملة التالية لإذا جملة فعلية ، سواء أ كان فعلها ملفوظا به أم كان مقدرًا ، وقد تمسك الأخفش والكوفيون بظاهر بعض النصوص ؛ فمنها قوله تعالى : ( إِذَا الدَّمَاءُ أَنْفَطَرَتْ ) ومنها هذا البيت ، وعندهم أن « السماء » في الآية الكريمة مبتدأ ، وجملة « انفطرت » من الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، ولا تقدر في الكلام . وعندهم أن « باهلي » في البيت المستشهد به مبتدأ ؛ وجملة « تحته حظلية » من المبتدأ وخبره في محل رفع خبر المبتدأ ، ولا تقدر في الكلام . والبصريون يأبون هذا ولا يقرونهم عليه ، وعندهم أن « السماء » في الآية الكريمة فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وجملة « انفطرت » من الفعل المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية ، وعندهم أن « باهلي » في البيت المستشهد به ليس هو التالي لإذا على التحقيق ، بل التالي لها « كان » محذوفة : إما هي واسمها على ما أشار إليه الشارح وعلى الوجه الذي أعر بنا عليه البيت أولا ، وإما هي وحدها على ما جوزه الصبان وما ذكرناه لك ثانية في الإعراب .

٦٢٣ - هذه قطعة من بيت ، وهو بتمامه مع بيت بعده :

وَنُبِّتُ لَيْلَى أَرْسَلْتُ بِشَفَاعَةٍ إِلَى ، فَهَلَّا نَفْسٌ لَيْلَى شَفِيحِيهَا

أَأَكْرَمُ مِنْ لَيْلَى حَلَى فَتَبْتَعِي بِهِ الْجَاهَةَ أَمْ كُنْتُ امْرَأً لَا أُطِيعُهَا

وقد نسبوا هذين البيتين إلى مجنون بن عامر قيس بن الملوح ، ونسبوهما إلى عبد الله بن الدمينية ، ونسبوهما إلى الصمة بن عبد الله القشيري .

اللفظ : « نبئت » بالبناء للجھول - أخبرت « أرسلت بشفاعة » الشفاعة : هي التوسل ابتغاء الخير ، والذي يتوسل هو الشفيع ، والشفاعة هي الأمر الذي حمله رسولها ؛ فذلك تعدى الفعل إليها بالباء كما في قوله تعالى : ( وَإِنِّي مُرْسِلَةٌ إِلَيْهِمْ بِهَدِيَّةٍ ) وقول الشاعر :

.....

لَقَدْ كَذَبَ الْوَأَشُونَ مَا نُفِثُ عَنْدهُمْ بِقَوْلٍ وَلَا أَرْسَلْتَهُمْ بِرَسُولٍ  
 أراد بالرسول الرسالة التي يبعث بها مع الرسول فذلك عدى الفعل إليها بالباء «الجاه» المنزلة  
 والكرامة .

الإعراب : « نبئت » فعل ماض مبني للجهول ، وتاء التكلم نائب فاعل ، وهو مفعوله الأول  
 « ليلى » مفعول ثان « أرسلت » فعل ماض ، والتاء للدلالة على تأنيث الفاعل ، والفاعل ضمير  
 مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ليلى ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب مفعول ثالث  
 لنبي « بشفاعة » جار ومجرور متعلق بأرسلت « إلى » جار ومجرور متعلق بأرسلت أيضا « فهلا »  
 الفاء حرف ذال على السببية مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، هلا : حرف تحضيض مبني  
 على السكون لا محل له من الإعراب « نفس » يجوز فيه وجهان من الإعراب : أولها أن يكون  
 مبتدأ ، وهو مضاف و « ليلى » مضاف إليه « شفيعها » شفيع : خبر للمبتدأ مرفوع بالضممة  
 الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر  
 لكان المحذوفة مع اسمها الذي هو ضمير الشأن ، والتقدير : فهلا كان هو أي الحال والشأن نفس  
 ليلى شفيع ليلى إلى ، والوجه الثاني أن يكون « نفس » فاعلا بفعل محذوف يفسره ما بعده ،  
 والتقدير : فهلا شفعت نفس ليلى ، ونفس مضاف و « ليلى » مضاف إليه ، وعلى هذا يكون  
 شفيع من « شفيعها » خبرا للمبتدأ محذوف ، وتقديره : هي شفيعها .

الشاهر في : قوله « فهلا نفس ليلى شفيعها » فان « هلا » حرف تحضيض ، وهو مختص  
 بالدخول على الجمل الفعلية لإجماعا من البصريين والكوفيين ، وقد ورد في هذا البيت ما ظاهره  
 أنه ولي « هلا » جملة اسمية من مبتدأ وخبر ، وقد انفق الفريقان على أن هذا الظاهر غير صحيح ،  
 وأنه يجب التأويل فيه وتخريجه على الوجه المتلثب في العربية ، ولذلك ذهبوا إلى تقدير « كان »  
 مع اسمها وجعلوا الجملة الابتدائية في محل نصب خبرا لكان المحذوفة ، وعلى هذا يكون الوالي هلا  
 في الحقيقة جملة فعلية مؤلفة من كان واسمها وخبرها ، أو يجعلون « نفس ليلى » فاعلا لفعل  
 محذوف على ما ذكرنا لك في الإعراب ، فيكون الوالي هلا في الحقيقة جملة فعلية مؤلفة من فعل  
 وفاعل . وقد أراد الشارح رحمه الله أن يجعل تقدير « كان » واسمها في البيت المتقدم (رقم ٦٢٢)  
 نظير هذا البيت ، وكأنه يقول للكوفيين : إذا كنتم لا ترون بأسا من تقدير كان واسمها حين  
 تكون الأداة أداة تحضيض ، بل أنتم تلتزمون ذلك ، ولا تقولون بمقتضى ظاهر الشاهد فتجوزون  
 أن تقع الجمل الاسمية بعد أداة التحضيض ، فلماذا لم تذهبوا إلى التأويل المذكور بعد أداة  
 الشرط ؟ ولماذا أخذتم بظواهر الأدلة في أدوات الشرط دون أدوات التحضيض ؟

وحاصل هذا الكلام أن أداة الشرط قد جاء الفعل بعدها كثيرا ، نحو قوله تعالى : (إِذَا وَعَمِتِ  
الْوَاعِيَةُ) ونحو قول الشاعر :

إِذَا لَمْ يَكُنْ عَوْنٌ مِنَ اللَّهِ لِلْفَتَى فَأَوَّلُ مَا يَقْضِي عَلَيْهِ اجْتِهَادُهُ

وقد وقع بعدها الاسم مرفوعا أيضا ، نحو قوله تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ) ونحو قول الشاعر السموهلي :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عَرْضُهُ فَكُلُّ رِذَاءٍ يَرْتَدِيهِ جَمِيلٌ

ونحو بيت الشاهد المتقدم (رقم ٦٢٢) ، وقد وقع بعدها الاسم منصوبا كقول الشاعر :

إِذَا ابْنُ أَبِي مُوسَى بِلَا لَأَبْلَغْتِهِ فَقَامَ بِفَأْسٍ بَيْنَ وَصْلِكَ جَازِرٌ

وأن أداة التحضيض قد جاء بعدها الأفعال نحو قولك : هلا فعلت ، ونحو قول الشاعر (وقد تقدم ذكره في أثناء شرح الشاهد رقم ٥٤٣ في ص ٢٤٨ من هذا الجزء) :

يَذُكْرُنِي حَامِيمَ وَالرُّمْحُ دُونَهُ فَهَلَّا تَلَا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقْدِمِ

وقد وقع بعدها الاسم منصوبا ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : هَلَّا بَكَرًا تَلَا عِبَاهَا وَتَلَا عَيْبَكَ ،  
وكقول الشاعر :

أَنْتَبَتَ بِعَبْدِ اللَّهِ فِي الْفِدَى مُوثِقًا فَهَلَّا سَعِيدًا ذَا الْحِيَانَةِ وَالْعَدْرِ

وقد جاء بعدها الأسماء مرفوعة أيضا كبيت الشاهد الذي معنا ، وكقول الآخر :

الآنَ بَعْدَ لِحَاجَتِي تَلَحُّونَنِي هَلَّا التَّقْدِمُ وَالْقُلُوبُ صِحَاحٌ

فأما علماء البصرة فقالوا في البابين جميعا ، نعى باب الشرط وباب التحضيض ، كلاما واحدا ، وهو أنه إذا ولي أحد هذه الأدوات فعل فالأمر ظاهر ولا تقدير في الكلام ، وإذا وليها اسم : فإن كان منصوبا فهو مفعول به لفعل محذوف يفسره فعل بعده أو يتصيد من معنى الكلام ، وإن كان مرفوعا فإن كان بعده فعل يفسر فالاسم المرفوع بعد الأداة فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل الواقع بعده ، وإن لم يكن فاعل يفسر كان الاسم المرفوع بعد الأداة اسما لكان محذوفة أو مبتدأ خبره ما بعده والجملة خبر لكان المحذوفة هي واسمها ، وأما الكوفيون فاختلفت كلمتهم في البابين ؛ فذهبوا في باب التحضيض إلى مثل ما ذهب إليه البصريون ، وذهبوا في باب الشرط إلى الأخذ بظواهر الشواهد فأجازوا وقوع الجملة الاسمية بعد أداة الشرط كما أجازوا وقوع الجملة الفعلية ؛ وهم في ذلك مخطئون ؛ لأن صحة النظر توجب واحدا من أمرين لم يقولوا هم بشيء منهما : الأول : أن نجيز ما اقتضاه ظاهر النصوص في البابين ؛ فنجز أن تدخل أداة الشرط وأداة التحضيض جميعا على كل من الجملتين الاسمية الفعلية ؛ لأن هذا كله قد ورد في ظاهر الاستعمال العربي ، والثاني : أن

هذا مذهب سيوييه ، وأجاز الأخفش إضافتها إلى الجمل الاسمية ، تمسكا بظاهر ما سبق ، واختاره في شرح التسهيل ، والاحتراز بقولي « غالبا » عن نحو : « وَإِذَا مَا عَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ » « وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْتَصِرُونَ » فإذا فيها ظرف لخبر المبتدأ بعدها ، ولا شرطية فيها ، وإلا لكان يجب اقتران الجملة الاسمية بالفاء .

( تنبيه ) : مثل إذا هذه كما الظرفية ؛ فلا تضاف إلى جملة اسمية ، وتلزم الإضافة إلى الفعلية ، نحو : « وَكَمَا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ » وأما قوله :

٦٢٤ — أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ كَمَا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِيَوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ .

نقتصر في البابين جميعا على إيلاء الأداة الجملة الفعلية ، وتناول ما ورد من النصوص مخالفا لهذا ، فأما أن نأخذ بواحد منهما في باب ونأخذ بالآخر في الباب الآخر فذلك شيء بعيد كل البعد عن النظر الصحيح والفكر المستقيم .

٣٢٤ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، والظاهر لي أنه من كلام بعض النحاة ، قاله لقصد الإنغاز ، وهو من شواهد ابن هشام الأنصاري ، في مباحث « لما » من معنى اللبيب .

اللفظة : « سقاؤنا » السقاء - بزنة الكتاب - جلد السخاة يتخذ لبن والماء « وهي » هو فعل ماض من الرهي ، وتقول : وهي الجلد ونحوه يهي وهيا - من باب رمى رمى رميا - ومعناه تشقق وتخرق ، وتقول : وهي الحائط ونحوه يهي وهيا ، إذا ضعف وهم بالسقوط ، ومن الأول قول الراجز وهو من أمثالهم :

خَلَّ سَبِيلَ مَنْ وَهَى سِقَاؤُهُ وَمَنْ هُرِيقُ بِالْقَلَاةِ مَاؤُهُ

وقد فسر الشارح هنا وهي بسقط ، وهو تابع في ذلك لابن هشام ، وعندنا أن تفسيره بتخرق وتشقق أولى ؛ لأنه المناسب للسقاء وهو المنصوص عليه في تفسير أهل اللغة كما رأيت « ثم » فعل أمر ماضيه شام ، وتقول : شام فلان البرق يشيمه شيما - من باب باع يبيع بيعا - إذا نظر إلى سحابه أين تمطر ، وكأنه يقول له : انظر السحاب لتعرف أين يعطر لتتجه صوب المطر حتى لا نهلك عطشا .

الاعراب : « أقول » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لعبد » جار ومجرور متعلق بأقول ، وعبد مضاف و « الله » مضاف إليه « لما » حينية ، ظرف زمان بمعنى إذا على الأرجح مبني على السكون في محل نصب « سقاؤنا » سقاء : فاعل بفعل

فمثل « وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ » لأن « وَهَآ » في البيت فعلٌ بمعنى سقط ، وشِم أمرٌ من قولك : شِمْتُهُ ، إذا نظرتَ إليه ، والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شِمهُ .

محذوف يفسره الفعل الآتي ، وتقدير الكلام : لما وهى سقاؤنا ، وضمير التكلم معه غيره مضاف إليه ، وجملة الفعل الماضي المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة لا إليها « ونحن » الواو واو الحال ، نحن : ضمير منفصل مبتدأ « بوادى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وواوى مضاف و « عبد » مضاف إليه ، وهو مضاف « وشمس » مضاف إليه « وهى » فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى السماء ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة « شم » فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالكسر لأجل الروى ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت . وأصل نظام البيت هكذا : لما وهى سقاؤنا ونحن بوادى عبد شمس قلت لعبد الله شم .

الشاهد فيه : قوله « لما سقاؤنا - إلخ » فإن « لما » ظرفية حينية ، وهى بمعنى إذا ، ومن حقها أن تدخل على الجملة الفعلية ، وقد وقع في هذا البيت ما ظاهره أنه قد وقع بعدها الجملة الاسمية ، ولكن هذا الظاهر غير مقصود ، وهى عند التحقيق داخله على جملة فعلية ، وذلك لأن « سقاؤنا » فاعل بفعل محذوف يفسره الفعل الذى بعده - وهو قوله « وهى » - نظير قوله تعالى : ( إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ ) وقوله : ( إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ ) وقوله : ( وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ ) وقد حدثناك عن هذا الموضوع حديثا طويلا في شرح الشاهد السابق ( ٦٢٣ ) فارجع إليه ، ثم ارجع مرة أخرى إلى شرح الشاهد ( رقم ٣٩٢ ) الذى سبق في باب الاشتغال واعلم أن هذا البيت الذى نحن بصدد شرحه من أبيات المعايبة والإنغاز ، قال ابن هشام في مباحث لما من معنى اللبيب : « ومن مشكل لما هذه ( يريد لما الحينية التى تختص بالماضى ، وتقتضى جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود الأولى ) قول الشاعر :

أَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ لَمَّا سَقَاؤُنَا وَنَحْنُ بِوَادِي عَبْدِ شَمْسٍ وَهَاشِمٍ

فيقال : أين فعلها ؟ والجواب أن سقاؤنا فاعل بفعل محذوف يفسره وهى بمعنى سقط ، والجواب محذوف تقديره قلت ، بدليل أقول ، وقوله شم أمر من قولك : شمت البرق ، إذا نظرت إليه . والمعنى : لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله « اه . وقد كتبوا « وهى » بالألف إمعانا في الإنغاز لتكون مع ما بعدها « وهاشم » بعد قوله « بوادى عبد شمس » حتى يلتبس الأمر على قصر الفهم فيظنوا أن الواو عاطفة لهاشم على عبد شمس ، وهى عند النظر فاء الحكامة على ما علمت من الإعراب

(لِفَهْمِ أَثْنَيْنِ مُرَرِّفٍ بِلَا \* تَفَرُّقٍ أَضِيفَ كِلْتَا وَكِلَا) أى : مما يلزم الإضافة كلا وكلتا ، ولا يضافان إلا لما استكمل ثلاثة شروط : أحدها التعريف ؛ فلا يجوز كلا رجلين ، ولا كلتا امرأتين ، خلافا للكوفيين في إجازتهم إضافتهما إلى النكرة المختصة ، نحو : كِلَا رَجُلَيْنِ عِنْدَكَ قَائِمَانِ ، وحكى كِلْتَا جَارِيَتَيْنِ عِنْدَكَ مَقْطُوعَةٌ يَدَاهَا : أى تاركة للفرز ، الثانى الدلالة على اثنين : إما بالنص ، نحو : كِلَاهُمَا ، و « كِلْتَا الْجَمَّتَيْنِ » ، أو بالاشتراك ، كقوله :

٦٢٥ - كِلَانَا غَنِيٌّ عَنِ أَخِيهِ حَيَاتُهُ

٦٢٥ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَعَانِيًا \*

وقد نسب صاحب الحماسة البصرية هذا البيت مع أبيات أخرى سابقة عليه إلى عبد الله بن معاوية ابن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب ، يقولها للحسين بن عبد الله بن عبيد الله بن العباس بن عبد المطلب ، وهذه الأبيات هى قوله :

أَرَى حُبْنًا قَدْ كَانَ شَيْئًا مُلْفَقًا      فَحِصَّةُ التَّكْشِيفِ حَتَّى بَدَالِيَا  
وَلَسْتُ بِرَاءِ عَيْبِ ذِي الْوُدِّ كَلَّهُ      وَلَا بَعْضُ مَا فِيهِ إِذَا كُنْتُ رَاضِيًا  
فَعَيْنُ الرِّضَا عَنْ كُلِّ عَيْبٍ كَلِيلَةٌ      كَمَا أَنَّ عَيْنَ السُّخْطِ تُبْدِي الْمَسَاوِيَا  
أَأَنْتَ أَخِي مَا لَمْ تَكُنْ لِي حَاجَةً      فَإِنْ عَرَّضْتَ أَيَقَنْتُ أَنْ لَا أَخَالِيَا  
فَلَا زَادَ مَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ بَعْدَ مَا      بَلَوْنَاكَ فِي الْخَالِيَنِ إِلَّا بِمَادِيَا  
كِلَانَا غَنِيٌّ عَنِ أَخِيهِ حَيَاتُهُ      وَنَحْنُ إِذَا مُتْنَا أَشَدُّ تَعَانِيَا

وقد روى ابن الأعرابي في نوادره أبياتا نسبها إلى الأبيد الرباحي يقولها في حارثة بن بدر ، وقد جاء فيها بيت الشاهد ، وقبله عنده :

أَحَارِثُ فَالزَّمْ فَضْلَ بَرِّ دَيْكَ ؛ إِنَّمَا      أَجَاعُ وَأَعْرَى اللَّهُ مَنْ كُنْتُ كَاسِيَا

وقد روى أبو على القالى في ذيل أماليه ( ص ٧٤ بولاق ) كلمة طويلة لسيار بن هبيرة بن ربيعة هاتب خالدا وزيدا أخويه ، ويمدح أخاه منخلا ، وأول هذه الحكمة عنده قوله :

تَنَاسَ هَوَى عَضْمَاءَ إِمَّا نَأَيْتَهَا      وَكَيْفَ تَنَاسَيْكَ الَّذِي لَسْتَ نَاسِيَا



لَعْمَرِي لَنْ عَضَاءَ شَطَّ مَزَارَهَا  
وَمَا هِيَ مِنْ عَضَاءَ إِلَّا تَحِيَّةٌ  
لِيَالِي حَلَّتْ بِالْقَرِيِّينَ حَلَّةٌ  
خَلِيلِي، مِنْ دُونِ الْأَخْلَاءِ لَا تَكُنْ

وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

كَفَى حَزَنًا عَن لَاتِحِنَ جِمَالِكُمْ  
زَعَن لَأَرَى شَوْقًا إِلَى يَصُورِكُمْ  
وَإِنِّي لَعَفُّ الْفَقْرِ مُشْتَرِكُ الْغَنَى  
كِلَانَا عَنِّي عَن أَحْيِهِ حَيَاتُهُ  
أَخَالِدُ فَمَا مَنَعَ فَضْلَ رِفْدِكَ إِنَّمَا  
رَأَيْتُكَ تَقْفِي بِي كُلَّ عَظِيمَةٍ  
وَتُوَثِّرُ مِنْ لَوْ أَنَّهُ مُتَّ لَمْ يَجِدْ  
وَأَهْوَنَنَا إِنْ مَاتَ فَقَدَا عَلَيْكُمْ  
وَأَوْهُ مُتَّ سَأَلَتْ بَعْضُ نَفْسِي حَسْرَةً  
إِذَا نَحْنُ دَاوَانَا الْمُؤَسَّوْنَ بِالْأُسَى  
جَزَى اللَّهُ رَبَّ النَّاسِ عَنِّي مُنْخَلًّا  
أَخَاكَ الَّذِي إِنْ زَلَّتِ النَّعْلُ لَمْ يَقُلْ

إِلَى وَقَدْ شَفَّ الْحَنِينُ جِمَالِيَا  
وَلَا حَاجَةَ مِنْ تَرَكَ بَيْتِي خَالِيَا  
سَرِيعٌ إِذَا لَمْ أَرْضَ دَارِي اخْتِمَالِيَا  
وَنَحْنُ إِذَا ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :

أَجَاعَ وَأَعْرَى اللَّهُ مَنْ كُنْتُ كَاسِيَا  
عَرَّتْكَ وَتَقْفِي بِاللَّيَانِ سَوَائِيَا  
كَوَجْدِي وَلَا يُبْلِيكَ مِثْلَ بَلَائِيَا  
وَأَهْوَنَ دَفْعًا عَنْكَ إِنْ كُنْتُ جَانِيَا  
عَلَيْكَ وَأَمْسَى عَنْكَ فِي الْحَيِّ لَاهِيَا  
شَفَوَهُ وَلَا يَشْفِي الْمُؤَسَّوْنَ مَا يِيَا  
- وَإِنْ بَانَ عَنِّي - خَيْرٌ مَا كَانَ جَارِيَا  
تَعَسَّتْ ، وَلَكِنْ عَلَّ نَعْلَكَ عَلِيَا

وإما أطلنا في بيان نسبة هذا الشاهد ، وأطلنا في اختيار الأبيات من قبله ومن بعده ، لتعطيك صورة من اضطراب الرواية ، واختلاف العلماء في نسبة الشعر إلى أهله ، فهذه أبيات تنسب لثلاثة شعراء ، ولا يقتصر الأمر فيها على بيت واحد يضعه راو في قصيدة يشبه موضوعها موضوع البيت ونشبه قافيتها ورويها قافيته ورويها ، ثم هي بعد أبيات مستجادة المعنى جيدة السبك رصينة العبارة ، فلا عليك إذا تكبدت قراءتها ودرسها .

الإعراب: «كلانا» كلا: مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالثنى، وهو مضاف وضمير المتكلم ومعه غيره مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «غنى» خبر للمبتدأ، مرفوع بالضمة الظاهرة «عن» حرف جر مبنى على السكون لا عمل له «أخيه» أخى: مجرور بعن، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة، وضمير الغائب العائد إلى كلانا مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بضمي «حياته» حياة: منصوب على الظرفية الزمانية، متعلق بضمي، وهو من إنابة المصدر عن ظرف الزمان، مثل قولهم: آتيتك قدوم الحاج، وأزورك صلاة العصر. وضمير الغائب العائد إلى كلانا مضاف إليه «ونحن» الواو حرف عطف، نحن: ضمير منفصل مبتدأ «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون في محل نصب «متنا» فعل وفاعل، والجملة في محل جر باضافة إذا إليها «أشد» خبر للمبتدأ «تغانيا» تمييز، وجواب إذا محذوف يدل عليه سياق الكلام، والتقدير: إذا متنا فنحن أشد تغانيا، وجملة الشرط وجوابه لا عمل لها معترضة بين المبتدأ وخبره، وجملة المبتدأ وخبره معطوفة بالواو على جملة المبتدأ والخبر السابقة. الشاهد في: في هذا البيت شاهدان من شواهد النحو: أولهما - وهو المراد هنا للشارح - في قوله «كلانا» وذلك لأن «كلا» قد أضيف إلى معرفة دالة على متعدد - وهي «نا» - فأما أن المضاف إليه معرفة فأظهر من أن ندلك عليه، وأما أنه دال على متعدد فبسبب كونه موضوعاً للدلالة على المتكلم ومعه غيره، ثم قد يكون غير المتكلم واحداً فيكون «نا» دالة على اثنين، وقد يكون غير المتكلم أكثر من واحد فيكون «نا» دالة على جماعة؛ فهو من هذه الناحية مشترك معنوي بين الاثنين والجماعة؛ فدلالته على الاثنين من باب دلالة اللفظ على بعض ما يصلح له. وفيه اشتراك لفظي من ناحية أخرى، وبيانه أنه وضع للدلالة على المتكلم العظيم نفسه مرة، ووضع للدلالة على المتكلم ومعه غيره مرة أخرى، فإذا استعمل في الدلالة على المتعدد كانت دلالاته عليه من باب دلالة اللفظ المشترك على أحد معنييه للوضع لهما. والشاهد الثاني في قوله «كلانا غنى» حيث أخبر عن «كلا» باسم مفرد، والسرف في ذلك أن «كلا» لفظ مفرد موضوع للدلالة على الاثنين؛ فهو نظير زوج وشفع؛ فيجوز عند الإخبار عنه مراعاة لفظه فيخبر عنه بالمفرد ويعاد الضمير إليه مفرداً كما هنا، وكما في قوله تعالى: (كَلِمَاتُ الْحَيَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا) ألا ترى أنه قال «أخيه» وقال «حياته»؟ وقال في الآية الكريمة «آتت» وقال «أكلها» كما يجوز مراعاة معناه فيخبر عنه بالثنى كما في قول الفرزدق:

كَلَاهُمَا حِينَ جَدَّ الْجُرَى بَيْنَهُمَا قَدْ أَقْلَعَا وَكَلَا أَنْفِيهِمَا رَأَيْ

وقدمت شرح هذه المسألة في باب العرب والمبنى في أوائل هذا الكتاب (انظر الجزء الأول ص ٤٤ وما بعدها)

فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجمع ، وإنما صح قوله :

٦٢٦ - إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّشْرِ مَدَى وَكِلَا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبْلٌ

٦٢٦ - هذا بيت من كلمة لعبد الله بن الزبيرى يقولها بعد موقعة أحد المعروفة ، وهو يومئذ في صفوف المشركين أعداء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان من ألسنتهم الناطقة ، وقبله - وهو أول السكامة - قوله :

يَا عَرَابَ الْبَيْنِ أَسْمَعْتَ فَقُلْ      إِنَّمَا تَنْطِقُ شَيْئًا قَدْ فَعِلْ  
 إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّشْرِ مَدَى      وَكِلَا ذَلِكَ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
 إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّشْرِ مَدَى      لِكِلَا ذَيْنِكَ وَقْتُ وَأَجَلْ  
 كُلُّ بُؤْسٍ وَنَعِيمٍ زَائِلٌ      وَبَنَاتُ الدَّهْرِ يَلْعَبْنَ بِكُلِّ  
 وَالْعَطِيَّاتُ خِسَاسٌ بَيْنَهُمْ      وَسَوَاءٌ قَبْرٌ مُثْرٌ وَمَقْلٌ

اللفظة : « مدى » مدى كل شيء : غايته التي ينتهى إليها ، وفي المقصورة الدر يديدة :

إِنَّ أَمْرًا الْقَيْسِ جَرَى إِلَى مَدَى      فَأَعْتَاقَهُ حِمَامُهُ دُونَ الْمَدَى

« وجه » بفتح الواو وسكون الجيم - هو جهة كل شيء التي يتجه إليها « وقبل » بفتح القاف والباء جميعا - هو مستقبل الشيء الذي يفتظر له .

المعنى : يقول : إن الخير لا يدوم لأهله ، وإن الشر لا يبق ، وإن لكل واحد منهما غاية يصل إليها وأما ينتهى عنده ، ولا بد من أن يتجه كل أحد مسوقا إلى هذه الغاية ، كما أنه لا بد من أن يستقبل ما يأتى بعد ما هو فيه ، يسلى قومه المشركين بنصرهم يوم أحد على ما كان من خذلانهم يوم بدر .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « للخير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمها « وللشر » الواو عاطفة ، للشر : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « مدى » اسم إن تأخر عن خبرها « وكلا » الواو عاطفة ، كلا : مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمتنى وهو مضاف واسم الإشارة من « ذلك » مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر ، واللام للبعد ، والسكاف حرف خطاب « وجه » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « وقبل » الواو حرف عطف ، قبل : معطوف على وجه ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الموقف .

لأن « ذا » مثناة في المعنى مثلها في قوله تعالى : « لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَّانٌ بَيْنَ ذَلِكَ »  
أى : وكلا ما ذُكِرَ ، وَيَبِينُ مَا ذُكِرَ .

الثالث : أن يكون كلمة واحدة كما أشار إليه بقوله « بلا تفرق » ؛ فلا يجوز كلا زيد  
وعمره ، وأما قوله :

### ٦٢٧ - كِلَا أُخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضْدًا فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَسَامِ الْمُلَمَّاتِ

الشاهر فيه : قوله « وكلا ذلك » فان ظاهر هذه العبارة موهم أن « كلا » قد أضيف إلى  
مفرد - وهو اسم الإشارة - فانك تعلم أن « ذا » قد وضع في العربية ليشار به إلى المفرد المذكور .  
وهذا الظاهر مبطل لاشتراطهم أن يكون ما يضاف إليه « كلا » متعددا في اللفظ والمعنى جميعاً  
أو في المعنى ، ولكن هذا الظاهر غير مستقيم ولا صحيح ، بل « كلا » عند التحقيق مستكمل  
للشروط المذكور مضاف إلى متعدد ، وبيان ذلك أن « ذا » مشار به إلى الخير والشر ، وهما اثنان ،  
فلما كان ذلك كذلك كان المضاف إليه متعددا في المعنى ، وإن كان لفظه مفردا . ونظير ذلك  
قول الله تعالى : ( لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَّانٌ بَيْنَ ذَلِكَ ) فان « بين » قد أضيف إلى اسم  
الإشارة الموضوع للمفرد المذكور ، ولا تجوز إضافته إلا إلى متعدد ، لكنه لما كان اسم الإشارة  
قد أريد به الفارض والبكر جميعا كان المضاف إليه متعددا في المعنى وإن كان مفردا في اللفظ .  
فان قلت : فكيف جاز أن يشار بهذا إلى اثنين في بيت الشاهد وفي الآية الكريمة التي تلوتها  
مع أنه ما وضع إلا ليشار به إلى الواحد المذكور .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن العرب قد اتسعت في اسم الإشارة الموضوع للمفرد إذا  
ألحقت به لام البعد ، فاستعملته في الموضوع الذي يحتاج إلى اللثني كما في البيت والآية ، واستعملته  
أيضا في الموضوع الذي يحتاج إلى الجمع ، كما في قوله تعالى : ( وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَاعُ  
الْحَيَاةِ الدُّنْيَا )

٦٢٧ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق .  
اللفظ : « وخليلي » الخليل : الصديق الذي يخالك فترضى من خلاله مثل ما يرضى من  
خلالك « واجدي » هو اسم فاعل من وجد مضافا إلى ياء المتكلم « عضدا » أصل العضد :  
الجزء من اليد الواقع بين المرفق والكتف ، ثم استعمل مجازا فيمن يعتمد عليه ويلجأ في  
الشدائد والمكاره إليه ، كما أطلق لفظ الساعد على ذلك أيضا ، قالوا : فلان عضد فلان ، وفلان  
ساعد فلان ، واشتقوا منه فعلا فقالوا : عضدته - بتخفيف الضاد وتشديدها ، واعتضدت به ،  
ومعناه كنت عونته واتخذته عوناً لي « في النائبات » النائبات : جمع نائبة ، وهي في الأصل اسم

الفاعل المؤنث من نابه الأمر ينوبه ، ثم سميت به النازلة من نوازل الدهر لأنها تنوب الانسان « الملمات » جمع ملامة ، وهي في الأصل اسم الفاعل من ألم به إلاما ، ومعناه نزل به ، ثم سميت به النازلة من نوازل الدهر والحادثة من حوادثه .

المعنى : يقول : إن أخي وصديقي ليجدان مني العون الصادق عند ما تنزل بأحدهما نازلة من نوازل الدهر أو تقع عنده حادثة من حوادثه الجسم التي لا مدفع لأحد عنها . يصف نفسه بصديق الإيلاء وصحيح الوفاء ؛ لأن الأخوان إنما تعرف عند الشدائد ، وتبين صحة إخطاهم في أوقات العسرة والضيق .

الإعراب : « كلا » مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالثني ، وهو مضاف وأخ من « أخي » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، و ياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « وصديقي » الواو حرف عطف ، صديق : معطوف على الأخ ، و ياء المتكلم مضاف إليه « واجدى » واجد : خبر للمبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وهو مضاف و ياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله « عضدا » حال من ياء المتكلم المحرورة محلا بإضافة واجد إليها ، وهو على التأويل بمساعد أو معين « في النائبات » جار ومجرور متعلق بواجد « وإلاما » الواو حرف عطف ، إلاما : معطوف على النائبات مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الملمات » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد في : في هذا البيت أربعة شواهد من شواهد النحو ، ثلاثة منها غير مقصودة للشارح من الإتيان بهذا البيت في هذا الوضع ، وواحد منها مقصود له .

الشاهد الأول : في قوله « عضدا » حيث جاء الحال اسم جنس غير مشتق ، وهو على التأويل بالمشتق ؛ فقد عرفت بما ذكرناه في لغة الشاهد أن العضد في الأصل اسم لما بين المرفق والكتف من اليد ، ولكنه هنا على التأويل بمعين أو مساعد أو نحوها مما يستعمل فيه العضد مجازا ، ومثل هذا قول الشاعر :

فَمَا بَالُنَا أَمْسِ أَسْدَ الْعَرِينِ وَمَا بَالُنَا الْيَوْمَ شَاءَ النَّجْفِ

فانه في تأويل : ما بالنا أمس شجعانا وما بالنا اليوم جنباء ، وقد تقدمت هذه المسألة مشروحة في باب الحال ( الجزء الثالث ص ١١ ) .

الشاهد الثاني : في قوله « عضدا » أيضا حيث وقع حالا من المضاف إليه الذي هو ياء المتكلم على ما تبين لك في إعراب الشاهد ، وإنما ساغ مجيء الحال من المضاف إليه هنا لأن المضاف الذي هو واجد عامل في المضاف إليه ، ألا ترى أن المضاف إليه مفعول به للمضاف بسبب كونه

وقوله :

٦٢٨ - كِلَا الضَّيْفَيْنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ نَائِلٌ لَدَى الْمُنَى وَالْأَمْنِ فِي الْمُسْرِ وَالْيُسْرِ

اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، ونظيره قولهم : هذا شارب السويق ملتوتا ، وقول مالك بن الرب المازني :

تَقُولُ ابْنَتِي إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِدًا إِلَى الرُّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لِأَبَالِيَا

وقد تقدمت هذه المسألة مشروحة في باب الحال أيضا (الجزء الثالث ص ٥٧ وما بعدها) .

الشاهد الثالث : في قوله « كلا أخى وخليلى واحدى » حيث أخبر بواجب الذى هو اسم مفرد عن كلا الذى يدل على ما يدل عليه المثنى ، وإنما ساغ ذلك ههنا - مع أنه يجب في المبتدأ وخبره أن يتوافقا في الإفراد والتنثنية والجمع - بسبب أن لفظ « كلا » مفرد على ما هو الراجح عند العلماء والمثنى هو معناه ، ولهذا لم يكن مثنى على الحقيقة ، وإنما كان ماحقا به ؛ إذ من شرط المثنى الحقيقي أن يكون له واحد من لفظه . فلما كان الحال في « كلا » على ما ذكرنا جازت مراعاة لفظه فتأتى بخبره مفردا وتعيد إليه الضمير مفردا ، كما جازت مراعاة معناه فتأتى بخبره مثنى وتعيد إليه الضمير مثنى ، وقد تقدمت هذه المسألة مشروحة في أوائل الكتاب (الجزء الأول ص ٤٣) كما تقدمت الإشارة إليها في شرح الشاهد (رقم ٦٢٥) الذى مضى قريبا

الشاهد الرابع : وهو المقصود للشارح ههنا - في قوله « كلا أخى وخليلى » حيث أضيف في هذه العبارة لفظ « كلا » إلى ما يفهم اثنين ، لكن مع التفرق ، ألا ترى أن أحد الاثنين معطوف على الآخر بواو العطف ؟ وهذا عند جمهرة العلماء من نوادر الضرورات . وذهب أبو البركات ابن الأنبارى إلى أنه يجوز إضافة « كلا » إلى الاسم المفرد لكن بشرط أن يتكرر لفظ « كلا » وذلك كأن تقول : كلا أخى وكلا خليلى واجدا عضدا ، وكلاى وكلاك محسنان . فأما إضافتها إلى مفرد مع العطف عليه من غير تكرارها فلم يذهب أحد إلى جوازها في سعة الكلام واختياره .

٦٢٨ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، وقد قال العيني : « احتج به ابن الأنبارى ولم يعزه إلى قائله » .

اللفظ : « الضيفين » بوزن جعفر ، ونونه زائدة لللاحق ؛ فوزنه عند التحقيق فعلمن ، والضيفين : هو الذى يتبع الضيفان فيدخل البيوت يتوهمه الضيفان مثلهم ويتوهمه أصحاب الدار أحدهم ، ويقال له : الطفيلي « المشنوء » للكروه للبغض ، اسم مفعول من شدته أشنوءه - على مثال علم يعلم - بمعنى أبغضته وكرهته « نائل » اسم فاعل من قولك : نلت الشيء أناله - نيلا ونوالا ومثالا ، إذا حصلت عليه « المنى » جمع منية - بضم الميم فيهما - ومعناها التمنى .

فن الضرورات النادرة .

( وَلَا تُضِفْ لِفُرْدٍ مُعْرِفٍ \* أَيًّا ) المفردة ، مطلقاً ؛ لأنها بمعنى بَعْض ( وَإِنْ كَرَّرْتَهَا )

بالمطف ( فَاضِفِ ) إليه ، كقوله :

المعنى : يريد أن يصف نفسه بسعة الأخلاق وكرم النفس ووفرة السباحة والبذل ، حق إن الطفيلي الذي تستنقله النفوس وتمج فعله الطباع ليجد عنده مثل ما يجده الضيف من بلوغ الأمنية والوصول إلى المطلب ، سواء في ذلك وقت الميسرة ووقت العسرة .

انزعاب : « كلا » مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق بالمتى ، وهو مضاف « الضيفن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « المشنوء » صفة للضيفن ، مجرور بالكسرة الظاهرة « والضيف » الواو عاطفة ، الضيف : معطوف على الضيفن مجرور بالكسرة الظاهرة « نائل » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله « لدى » لدى : ظرف يتعلق بواجد ، وهو مضاف وياء التكلم مضاف إليه « المتى » مفعول به لنائل ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « والأمن » الواو حرف عطف ، الأمن : معطوف على المتى منصوب بالفتحة الظاهرة « في اليسر » جار ومجرور متعلق بنائل ، وجعله العيني متعلقاً بمحذوف حال « واليسر » الواو حرف عطف ، اليسر : معطوف على العسر مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد في : في هذا البيت شاهدان : أما أحدهما فمقصود للشارح من الإتيان به ههنا ، وذلك في قوله « كلا الضيفن المشنوء والضيف » وذلك حيث أضاف « كلا » إلى متعدد مع التفريق - وهو المظوف والمعطوف عليه - وقد ذكرنا في شرح الشاهد السابق أن العلماء على أن ذلك من أندر الضرورات وأن أحدا لا يميز مثله في سعة الكلام واختياره . وأما الشاهد الثاني ففي قوله « كلا أخي وخليلى نائل » حيث أخبر بنائل - وهو اسم مفرد لفظاً ومعنى - عن « كلا » الذي هو مثنى في معناه وإن كان لفظه مفرداً عند المحققين من العلماء - وهم البصريون - والذي سوغ ذلك هو أن « كلا » لفظه مفرد ، فأفرد الخبر مراعاة للفظ المبتدأ . وقد بينا أن ذلك جائز في شرح الشاهد السابق وفي الموضع الذي أحلناك عليه ، وهذا نفسه يدل لما ذهب إليه البصريون من أن لفظ « كلا » مفرد ومعناه مثنى ؛ إذ لو كان مثنى في اللفظ والمعنى لما كان يجوز أن يخبر عنه إلا بالمثنى ، ولما كان يجوز أن يعود الضمير إليه إلا مثنى ، فلما رأيناهم يعيدون الضمير إليه مفرداً ويخبرون عنه بالمفرد ، ورأيناهم - مع ذلك - قد يعيدون الضمير إليه مثنى وقد يخبرون عنه بالمثنى ؛ علمنا أن فيه جهتين : إحداهما تجعله مفرداً والأخرى تجعله مثنى ، ولا يمكن أن يكون لفظه مثنى ومعناه مفرداً ، فلم يبق إلا أن لفظه مفرد ومعناه مثنى ، وأيد ذلك أننا لم نجد مفرداً من لفظه يدل على واحد ما يدل هو عليه .

٦٢٩ - فَلَنْ لَقَيْتَكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ أَيُّ وَأَيْتِكَ فَارِسُ الْأَخْرَابِ

٦٢٩ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قاتل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وهو من شواهد ابن هشام .

اللفظ : « خاليتين » يريد ليس معنا أحد ، وتقول : خلا فلان بنفسه وبقلان ، إذا كان في خلوة من الناس « الأحزاب » جمع حزب - بكسر الحاء وسكون الزاي - وهو الجماعة من الناس والطائفة إذا كان أمرهم واحدا .

المعنى : يتوعد مخاطبه ويؤكد له أنه سيوقع به من البلاء ما يدرك معه أنه شجاع لا يقاس إليه أحد ، وذلك بأن أقسم له أنه إن لقيه في مكان لا يراهما فيه أحد ليصنعن معه ما يعلم منه أيهما الحقيق بأن يكون الفارس المنوار .

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم . « لقيتكَ » لقي : فعل ماض فعل الشرط مبنى على فتح مقدر على آخره في محل جزم ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير المخاطب مفعوله « خاليتين » حال من الفاعل والمفعول جميعا منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه منى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « لتعلمن » اللام واقعة في جواب القسم ، تعلم : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة لا محل لها جواب القسم ، ونون التوكيد حرف لا محل له ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم « أي » أي : اسم استفهام مبتدأ ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « وأيتك » الواو حرف عطف ، أي : معطوف على المبتدأ ، وضمير المخاطب مضاف إليه « فارس » خبر للمبتدأ ، وهو مضاف و « الأحزاب » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب سد مسد مفعولى تعلم ، وقد علق تعلم عن العمل في لفظ الجملة لكونها مصدرية باسم الاستفهام .

الشاهد فيه : قوله « أي وأيتك فارس » حيث أضاف الشاعر لفظ « أي » إلى المفرد المعروف ، بسبب كونه قد تكرر ، وتفصيل هذه المسألة أن « أيا » تضاف إلى واحد من ثلاثة أشياء ، لكنها تضاف إلى اثنين منها بغير شرط ، وتضاف إلى الثالث بأحد شرطين : أما الاثنان اللذان تضاف إليهما بغير شرط فأحدهما النكرة ، وتضاف أي إلى النكرة مفردة كانت النكرة أو مشناة أو مجموعة ، تقول : أي رجل زارك ، وأي رجلين زارك ، وأي رجال زاروك ؟ وثانيهما المعرفة المشناة أو المجموعة ، نحو قوله تعالى : ( فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ ) وقوله تعالت كلمته : ( أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا ؟ ) وقوله : ( أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا ؟ ) وأما الذي لا تضاف « أي » إليه إلا بواحد من شرطين فهو المعرفة المفردة ، وأحد الشرطين أن تنوى بالمعرفة المفردة الجمع ،



وقوله :

٦٣٠ — أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيُّ وَأَيُّكُمْ غَدَاةَ التَّقِيمِنَا كَانَ خَيْرًا وَأَوْ كَرَمًا

وذلك بأن تكون هذه المعرفة المفردة ذات أجزاء وتنوى بها هذه الأجزاء ، وذلك نحو قولك :  
 أى الجارية أجمل ؟ فإن المعنى أى أجزاء الجارية أجمل أوجهها أم شعرها أم يدها ؟ وعبر  
 ابن هشام عن هذا الشرط بأن يكون بين أى والمعرفة المفردة جمع مقدر ، وهو صحيح ، ألا ترى  
 أنا قدرنا بين أى والمعرفة المفردة الأجزاء وهو جمع جزء ؟ والشرط الثانى أن يعطف على أى  
 المضافة للمعرفة المفردة مثلها بالواو . والسر فى جميع ذلك أن أيا الاستفهامية اسم عام لجميع  
 الأوصاف ؛ وهى لا تخلو عند استعمالها من أن يراد بها تعميم أوصاف جنس من الأجناس  
 أو يراد بها تعميم أوصاف شىء معين بأحد طرق التعيين ؛ فإن كان المراد بها تعميم أوصاف جنس  
 من الأجناس أضيفت إلى نكرة ، ولم يشترط فى هذه النكرة شىء ؛ لأن النكرة تصالح لأن تدل على  
 العموم مفردة كانت أو مثناة أو مجموعة ؛ فإذا قلت : أى رجل زارك ، كان المعنى : أى واحد من  
 هذا الجنس زارك ، وإذا قلت : أى رجلين زارك ، كان المعنى : أى اثنين من هذا الجنس زارك ،  
 وإذا قلت : أى رجال زاروك ، كان المعنى : أى جماعة من هذا الجنس زاروك ، وأى حينئذ  
 مطابقة فى المعنى لما تضاف إليه ، وهى منه بمنزلة كل . وإن كان المراد بها تعميم أوصاف شىء  
 معين بأحد طرق التعيين أضيفت إلى معرفة ، ولما كانت المعرفة غير صالحة للدلالة على العموم  
 اشترط فيها أن تكون مثناة أو مجموعة أو على تقدير الجمع أو تكرارها بالواو حتى يكون التكرار  
 بمنزلة التثنية ، وأى حينئذ ليست مطابقة لما تضاف إليه فى المعنى ، وهى منزلة منه منزلة بعض من  
 كل ، وآية ذلك أنه يجبر عنها بالمفرد ولو أن المعرفة مثناة أو مجموعة أو بمنزلتها ، ألا ترى أن  
 الشاعر يقول فى البيت المستشهد به : أى وأيك فارس الأحزاب ؟ ألا ترى أنك تقول : أى زيد  
 أحسن ، مع أن المعنى أى أجزاء زيد أفضل ؟ فافهم ذلك .

٦٣٠ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .

اللفظة : « غداة » أصل الغداة أول النهار ، ولكنه قد يطلق ويراد منه الوقت مطلقا ، وهذا  
 هو المراد ههنا « التقمين » خصه الاستعمال باللقاء للحرب « كان خيرا » يريد كان خيرا من الآخر  
 فى الصبر على النزال وقراع الأبطال « وأكرم » فسروه فى هذا الموضع بالنجدة والمحافظة على كل  
 ما يعاب المرء بالتفريط فيه ، وجائز أن يكون باقيا على أصل معناه وهو الفضل فى الكرم ،  
 ويراد أيضا كان أكرم خلقا وأقرب إلى الندى والجود فى معاملة خصومه ، ولا يعاب البطل المغوار  
 إذا عامل أقرانه معاملة الكرم والجود ، بل ذلك يدل على تمام قدرته وأنه مستطيع أن يأخذ  
 متى أراد ، ولا يدل حسن المعاملة على الضعف وخور الطبيعة .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب

لأن المعنى حينئذ أينا (أَوْ تَنْوِي) بالمفرد المعروف الجمع : بأن تنوي (الأجزاء) نحو : أَيُّ زَيْدٍ أَحْسَنُ ، يعني أَيُّ أجزائه أَحْسَنُ ( وَأَخْصَصْنَا بِالْمَعْرِفَةِ \* مَوْصُولَةً أَيًّا ) أَيًّا : مفعول بأخصص ، وبالمعرفة : متعلق به ، وموصولة : حال من أَي متقدم عليها ، أَي : تختص أَيُّ الموصولة بأنها لا تضاف إلا إلى معرفة غير ما سبق منعه ، وهو المفرد ، نحو : امْرُؤٌ بِأَيِّ الرُّجُلَيْنِ هُوَ أَكْرَمُ ، وأَيُّ الرُّجَالِ هُوَ أَفْضَلُ ، و« أَيُّهُمْ أَشَدُّ » ، ولا تضاف لتكرة خلافا لابن عصفور (وَبِالْعَكْسِ) من الموصولة (الصِّفَةِ) وهي المنعوت بها ، والواقعة حالا ؛ فلا تضاف إلا إلى تكرة كررت بفارسِ أَيِّ فَارِسٍ ، وبزَيْدٍ أَيِّ فِتَى ، ومنه قوله :

\* فَاللَّهُ عَيْنًا حَبِيرًا أَيَّمَا فِتَى (١) \*

« تسألون » فعل مضارع مرفوع بثبات النون ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون في محل رفع « الناس » مفعول به أول منصوب بالفتحة الظاهرة « أَي » : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « وَأَيْكُمْ » الواو حرف عطف ، أَي : معطوف على المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الخطابين مضاف إليه « غداة » ظرف زمان منصوب بكان الآتي ، وهو مضاف و « التقينا » جملة فعلية مكونة من فعل ماض وفاعله في محل جر باضافة غداة إليه « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المبتدأ وما عطف عليه « خيرا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة « وَأَكْرَمًا » الواو حرف عطف ، أكرم : معطوف على خيرا .

الشاهد فيه : قوله « أَيُّ وَأَيْكُمْ » حيث أضيف « أَي » إلى المعرفة الدالة على المفرد - وهي ياء المتكلم - والذي أجاز ذلك أنه قد عطف على « أَي » مثلها بالواو ، وقد بينا في شرح الشاهد السابق وجه لزوم إضافة « أَي » إلى التكرة أو المعرفة الدالة على المثني أو الجمع ، وأنها لا تضاف إلى معرفة دالة على المفرد إلا بواحد من شرطين ، كما بينا السرفي لزوم أن يكون العطف بالواو في مثل ماني بيت الشاهد .

(١) هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

\* فَأَوْمَيْتُ إِيمَاءَ حَفِيًّا لِحَبِيرٍ \*

وهذا بيت للراعي النجيري ، وهو من شواهد سيويه (١ - ٣٠٢) وهو الشاهد (رقم ١١١) الذي سبق شرحه في باب الموصول (انظر الجزء الأول من هذا الكتاب ص ٢٠٠) والاستشهاد

(وإن تَكُنْ) أى (شَرْطًا أوِ اسْتِثْنَاءًا \* فُطِّلَتْ كَمَلٌ بِهَا الْكَلَامًا) أى : تضاف إلى النكرة والمعرفة مطلقا سوى ما سبق منعه ، وهو المفرد المعرفة ، نحو : أَيْ رَجُلٍ يَأْتِنِي فَلَهُ دَرَاهِمُ « أَيْمًا الْأَجَلِينَ قَضَيْتَ » « أَيْكُمْ يَأْتِنِي بَعْرُشِهَا » « فَبَأَى حَدِيثٍ » فظهر أن لأى ثلاثة أحوال .

﴿ تنبيه ﴾ : إذا كانت أى نعتا أو حالا ، وهى المراد بالصفة فى كلامه ، فهى ملازمة للإضافة لفظا ومعنى ، وإن كانت موصولة أو شرطا أو استثناءما فهى ملازمة لها معنى لا لفظا ، وهو ظاهر .

(وَأَلْزَمُوا إِضَافَةَ لَدُنْ فَجَرُّهُ) ما بعده بالإضافة : لفظا إن كان معربا ، ومحلا إن كان مبنيا أو جملة ؛ فالأول نحو : « مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ » وقوله :  
٦٣١ - تَنْتَهَضُ الرَّعْدَةُ فِي ظَهْرِى مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى العُصْبِ

به ههنا وهناك فى قوله « أَيْمًا فتى » حيث وقعت « أى » حالا من المعرفة ، وهو قوله « حَبِترَ » والاستشهاد بالبيت على هذا لا يتم إلا على رواية « أى » نصبا ، وهى إحدى روايتين ذكرناهما هناك وبيننا وجه كل واحدة منهما ،

٦٣١ - نسبوا هذا البيت إلى رجل من طيء ، ولم يعينوه ، ولم أقف له على أكثر تعريفنا بقائله من ذلك ، كما لم أقف له على سوابق أو لواحق .

اللفظة : « تنتهض » هذه رواية جمهرة النحاة ، ومعناها تحدث بسرعة ، ورواه أبو حيان فى شرح التسهيل « تنتفض » بالفاء فى مكان الهاء « الرعدة » بكسر الراء وسكون العين - أصلها اضطراب البدن ، والمراد بها هنا الارتعاد من الحى النافض « ظهري » بضم الظاء وفتح الهاء - مصغر ظهر بفتح فسكون ، والظهر مقابل للبطن « من لدن الظهر » أى من ابتداء وقت الظهر - بضم الظاء وسكون الهاء - وهو وقت زوال الشمس « العصير » بضم العين وفتح الصاد - مصغر العصر - بفتح فسكون - وهو ما بعد وقت الظهر إلى احمرار الشمس .

الإعراب : « تنتهض » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة « الرعدة » فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة « فى ظهري » الجار والمجرور متعلق بقوله تنتهض ، وظهير مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « من » حرف جر « لدن » مبنى على السكون فى محل جر بمن ، وحرك بالكسر لتخلص من التثاق الساكنين ، وهذا بناء على امة جمهرة العرب ، وهى مجرورة بمن لفظا كما هو لغة قيس الذين يعربونها ، والجار والمجرور متعلق بـتنتهض ، ولدن مضاف و « الظهر » مضاف إليه « إلى العصير » جار ومجرور متعلق بـتنتهض أيضا .

والثاني نحو : « وَعَلَمَانَاهُ مِنْ لَدُنَّا عَلِمًا » « لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِنْ لَدُنْهُ » والثالث كقوله :

٦٣٢ - وَتَذَكَّرُ نِعْمَاهُ لَدُنْ أَنْتَ يَا فِعْ

الشاهر فيه : قوله « من لدن الظهر » حيث أضيف « لدن » إلى ما بعده ، وحيث جر ما بعده - وهو « الظهر » - لفظا لكونه اسما مفردا معربا . فأما إضافة « لدن » فهو أمر ملازم له لا يفارقه ؛ فلا يجوز أن يؤتى به في كلام مقطوعا عن الإضافة ، وأما أن المضاف إليه يجر لفظا أن كان مفردا معربا ويجر محلا إن كان جملة أو كان مفردا مبنيًا فذلك ظاهر معلوم .  
واعلم أن « لدن » بمعنى عند ، ومع أنهما بمعنى فان بينهما فرقا من ستة أوجه ، وقد ذكر الشارح المحقق هذه الوجوه فيما يأتي فلا داعي لذكرها .  
٦٣٢ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* إِلَى أَنْتَ ذُو فَوْدَيْنِ أَبْيَضٍ كَالنَّسْرِ \*

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق .  
اللفظة : « نعماء » النعمى - بضم النون مقصورا - بمعنى النعمة ، وهي الاسم من الإنعام ، فإذا فتحت النون مددت فقلت : نعماء ، ومن المقصور المضموم قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

\* فَيَا لَكَ مِنْ نِعْمَى تَحَوَّلَنْ أَبُو سَا \*

وقد جاء على الممدود المفتوح قول الآخر :

أَفَادَتْكُمْ النِّعْمَاءُ مِثِّي ثَلَاثَةً . يَدِي وَلِسَانِي وَالضَّمِيرَ الْمُحَجَّبَا

« لدن » هي ههنا دالة على ابتداء الغاية الزمانية « يافع » شاب ، وتقول : أيفع الغلام فهو يافع ؛ إذا شب وبلغ الحكم . وهذه إحدى كلمات جاء الوصف من أفعال فيها على فاعل وقياسه مفعول كأكرم فهو مكرم ، وقد ذكرنا ذلك ووجهه في شرح الشاهد (رقم ٥٦٥) الذي سبق شرحه في باب حروف الجر (انظر الجزء الثالث من هذا الكتاب ص ٣٠٦ وما بعدها) « فودين » النفود - بفتح الفاء وسكون الواو - معظم شعر الرأس مما يلي الأذن ، وهو أيضا ناحية الرأس .  
الإعراب : « تذكر » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نعماء » نعمى : مفعول به لتذكر منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « لدن » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب ، وهو متعلق بتذكر ، ويجوز أن يكون متعلقا

وقوله :

٦٣٣ - صَرِيحٌ غَوَانٍ رَاقِهِنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّحَتْنِي شَابِ سُوْدُ الدَّوَابِّ

بمحدوف حال من نعماء ، وتقدير الكلام على هذا الوجه : وتذكر نعماء حال كونها مبتدأة من وقت أنت يافع - إلخ « أنت » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « يافع » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر باضافة لدن إليها « إلى » حرف جر ، ومجروره محذوف ، وتقديره : إلى زمن أنت ذوفودين - إلخ ، والجار والمجرور متعلقان بتذكر « أنت » ضمير منفصل مبتدأ ، مبني على الفتح في محل رفع « ذو » خبر المبتدأ ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « فودين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة على الكسرة لأنه منى ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر باضافة المجرور المحذوف إليها « أبيض » خبر ثان « كالنسر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ثالث .

الشاهد فيه : قوله « لدن أنت يافع » حيث أضيف « لدن » في هذه العبارة إلى جملة اسمية هي جملة المبتدأ وخبره - وهي قوله « أنت يافع » - وقد انجرت هذه الجملة محلا باضافة لدن إليها ، وهذا هو النوع الثالث من الأنواع التي ذكرها الشارح أن « لدن » تضاف إليها ، وأولها الاسم المفرد المعرب كما في قوله تعالى : ( مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ) وكما في بيت الشاهد السابق ، وثانيها : الاسم المفرد المبني ، كما في قوله تعالى : ( وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا ) ، ويكون المضاف إليه مجرورا لفظا إذا كان من النوع الأول ، ويكون مجرور المحل إذا كان من النوعين الثاني والثالث .

٦٣٣ - هذا بيت من كلمة للقطامي ، وبه لقب بصريح الغواني ، وهو أول من لقب بذلك ، ثم لقب به مسلم بن الوليد ، لقبه به أمير المؤمنين هارون الرشيد بسبب قوله :

هَلِ الْعَيْشُ إِلَّا أَنْ تَرُوحَ مَعَ الصَّبَا صَرِيحٌ مُجِيئًا السَّكَّاسِ وَالْأَعْيُنُ النَّجْلِ

والبيت الشاهد من قصيدة أولها قوله :

نَأْتُكَ بِلَيْلِي نَيْبَةً لَمْ تَقَارِبِ وَمَا حُبُّ لَيْلِي مِنْ فُوَادِي بِذَاهِبِ

مُنْعَمَةٌ تَجَلُّوْ بِعُودِ أَرَاكَ ذُرَى بَرْدٍ عَذْبٍ شَتَيْتِ الْمُنَاصِبِ

كَأَنَّ نَضِيضًا مِنْ غَرِيضِ غَمَامَةٍ عَلَى ظَلْمًا جَادَتْ بِهِ أُمَّ غَالِبِ

لِسْتَهْلَاكِ قَدْ كَادَ مِنْ شِدَّةِ الْهَوَى يَمُوتُ وَمِنْ طُولِ الْمِدَاتِ الْكَوَاذِبِ

صَرِيحٌ غَوَانٍ رَاقِهِنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّحَتْنِي ... البيت ، وبعده :

قُدَيْدِيْمَةَ التَّجْرِيْبِ وَالْحِلْمِ إِنِّي أَرَى غَفَلَاتِ الْعَيْشِ قِبَلَ التَّجَارِبِ

.....

اللفظة: « نأنتك بلبلى نية - إلخ » نأنتك : بعدت عنك ، والنية : الوجه الذى ينويه المسافر ، ومثله النوى ، والنية : فاعل نأنتك « منعمة تجلو بعود أراكه - إلخ » منعمة : يريد أنها عاشت فى النعيم فعدت غذاء ناعما ، وروى الأصمى « مناعمة » وتجلو بعود أراكه - إلخ أراد بذلك أنها تستاك ، والبرى : الأعلى ، واحدها ذروة ، والبرد - بفتح الباء والراء جميعا - أصله حب الغمام ، وأراد به أسنانها ، شبه أسنانها فى شدة بياضها بالبرد ، وإنما خص البرى لأنها صحاح لم تتكسر ، والشتيت : المتفرق ، والمناصب : حيث ركبت الأسنان ، يريد أن فى أسنانها فلجا وتفرقا « كأن فضيضا - إلخ » أراد بالفضيض السحابة التى انفص عنها ماؤها ، والبرىض : الطرى ، شبه عذوبة ريقها بماء سحابة « لمستهلك قد كاد - إلخ » المستهلك : الذى يعرض نفسه للهلاك ، وأراد به نفسه ؛ لأنه هالك من حبها ومعرضها للهلاك ، واللام فى قوله « لمستهلك » تتعلق بجاد فى قوله « جادت به أم غالب » وقوله « صريع غوان - إلخ » الصريع : المطروح على الأرض ، وهو فعيل بمعنى مفعول ، وأراد أنه قد أصيب من الغرام حتى لاحتراك له ، والغوانى : جمع غانية ، وهى المرأة التى استغنت بجمالها عن الزينة ، ويقال : هى التى غنيت بزوجها عن غيره ، ويقال : هى التى غنيت فى بيت أبوها فلم تتزوج ، أى : أنها أقامت فى بيت أبوها . وراقهن : أعجبهن لجمالهن وشبابهن ، ورقنه : أعجبته لحسنهن وجمالهن ، ولدن شب إلى أن شاب سود الذرائب : معناه من عند وقت شبابه إلى وقت شبابه ، والذوائب : جمع ذؤابة وهى الضفيرة من الشعر « قديمة التجريب والحلم - إلخ » هذا البيت من شواهد سيدييه فى الكتاب ، وهو أيضا من شواهد الجمل للزجاجى ، وقد استشهدا به على أنه يقال فى تصغير قدام : قديمة- بزيادة التاء - كما يقال فى تصغير وراء : وريثة ، فرقا بين تصغير هاتين الكلمتين وغيرها من الظروف ، والسرفى هذا أن الأغاب على الظروف التذكير ، فلما جاءت هاتان الكلمتان على غير الغاب فى بابهما ألحقوا بتصغيرها علامة التأنيث - وإن كانت هذه التاء لا تلحق إلا تصغير الاسم الثلاثى المؤنث بغير علامة - إشعارا بأنهما خلفتا بأبهما فى مجيئهما مؤنثين ، وأراد أمام التجريب والحلم ، وقوله « أرى غفلات العيش قبل التجارب » معناه أن العيش إنما يكون لذيذا أيام الغفلة وفى أيام الشباب قبل التجارب .

الإعراب : « صريع » الرواية فيه بالجر على أنه بدل من مستهلك ، ويجوز فيه الرفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وهو مضاف و « غوان » مضاف إليه « راقهن » راق : فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وضمير الغائبات مفعول به « ورقنه » الواو حرف عطف ، وراق : فعل ماض ، ونون النسوة فاعله ، وضمير الغائب مفعول به « لدن » ظرف زمان مبنى على السكون فى محل نصب ، وقد تنازع فيه راقهن ورقنه ؛ ويجوز أن تطلقه بأبهما

شئت « شب » فعل ماض ، فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، والجملة من الفعل وفاعله في محل جر بإضافة لدن إليه « حتى » حرف غاية وجر « شاب » فعل ماض « سود » فاعل ، وهو مضاف و « الدواب » مضاف إليه ، وأن المصدرية مقدره بعد حتى ؛ فهي ساكنة ما بعدها بمصدر يجرب حتى ، والجار والمجرور متعلق بأحد الفعلين راقهن ورقنه ، والتقدير : راقهن ورقنه لدن شب حتى شب سود الدواب .

الشاهر في : قوله « لدن شب » حيث أضيف في هذه العبارة « لدن » إلى الجملة للؤلؤة من فعل ماض وفاعل ، وهذه الجملة في محل جر بإضافة « لدن » إليها .  
وههنا أمور لابد أن ننهيك إليها :

الأمر الأول ، أنه لا فرق في بناء « لدن » - عند من بناها من العرب - بين أن تكون مضافة إلى مفرد معرب ، وأن تكون مضافة إلى مفرد مبني ، وأن تكون مضافة إلى جملة ، ثم لا فرق عند إضافتها إلى الجملة بين أن تكون الجملة التي أضيف لدن إليها اسمية كما في الشاهد السابق ، وأن تكون فعلية كما في هذا الشاهد الذي نحن بصدد شرحه . ولعل هذا هو السر في أن الشارح قد استشهد لهذه المسألة بشاهد فيه إضافة « لدن » إلى المفرد « من لدن الظهر » ، ثم بشاهد فيه إضافة « لدن » إلى الجملة الاسمية « لدن أنت يافع » ثم بشاهد فيه إضافة « لدن » إلى الجملة الفعلية « لدن شب » .

الأمر الثاني ، أصل « لدن » ملازمة لمبدأ الغايات : زمانية كانت نحو قولك : لدن صباح السبت ، وقول الشاهر : من لدن الظهر ، أو مكانية نحو قوله تعالى : ( مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ ) وهي حين تضاف إلى المفرد يمكن فيها أن تحيى لأحد هذين الأمرين ، ولكنها إذا أضيفت إلى الجملة تمحضت للزمان ؛ لأن ظروف المكان لا يضاف منها إلى الجمل بالاتفاق سوى « حيث » .

الأمر الثالث ، ذكر صاحب التصريح في التعقيب على هذا الشاهد نقلا عن ابن السجري أنه لا دليل في هذا البيت على إضافة لدن إلى الجملة ؛ لجواز أن يكون الكلام على تقدير أن المصدرية قبل الفعل ؛ فتكون لدن مضافة إلى مفرد هو المصدر المنسب من أن المصدرية والفعل ، والتقدير : لدن أن شب حتى شاب سود الدواب : أي لدن شبابه . وقد أجاب عن هذا الاحتمال بما حاصله أن الأصل عدم صحة حذف الموصول الحرفي وإبقاء صلته ؛ فلا يجوز التخرج على ما يؤدي إلى هذا ما وجد سبيل إلى غيره ، وقد ثبتت إضافة « لدن » إلى الجمل التي لا تتحمل هذا الاحتمال كما في البيت السابق ، فلتكن « لدن » في هذا البيت مضافة إلى الجملة أيضا ، وليست الجملة الفعلية ببعيدة من ذلك ، بل هي أقرب إلى إضافة الزمان إليها من الجملة الاسمية ، فافهم هذا واحرص عليه .

ولم يُضَفْ من ظروف المكان إلى الجملة إلا لَدُنْ وَحَيْثُ ، وقال ابن برهان : حَيْثُ فقط ،  
هذا هو الأصل الشائع في لسان العرب ( وَتَضُبُّ غُدُوَّةً بِهَا عَنْهُمْ نَدْرًا ) كما في قوله :  
٦٣٤ - فَمَازَالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ غُدُوَّةً حَتَّى دَنَتْ لِعُرُوبِ

٦٣٤ - نسب الجاحظ في الحيوان ( ١ - ٣١٨ طبع مطبعة الحلبي ) هذا البيت إلى أبي  
سفيان صخر بن حرب بن أمية ، وذكر قبله بيتا ، وهو قوله :

وَلَوْ شِئْتُ نَجَّيْتَنِي كَمَيْتِ طِمْرَةٍ وَلَمْ أَجْعَلِ النِّعْمَاءَ لِابْنِ شَعُوبِ

والبيتان على ترتيبهما أول كلمة لأبي سفيان بن حرب يقولها بعد موقعة أحد . وكان أبو سفيان  
قد اتقى في موقعة أحد بمحظلة بن أبي عامر (وهو غسيل اللانكة) ، وكان حنظلة قد تمكن من  
أبي سفيان ، فزأه شداد بن الأسود (وهو ابن شعوب) فضرب شداد حنظلة فقتله ، وبذلك نجح  
أبو سفيان ، وبعد البيتين قوله :

أَقَاتِلُهُمْ وَأَدْعِي يَالَ غَالِبِ      وَذَفَعَهُمْ عَنِّي بِرُكْنِ صَلِيبِ  
فَبِكَيْ وَلَا تَرَعِي مَقَالََةَ عَادِلِ      وَلَا تَسْأَمِي مِنْ عَابِرَةٍ وَنَجِيبِ  
أَبَاكِ وَإِخْوَانَا لَهُ قَدْ تَتَابَعُوا      وَحَقَّ لَهُمْ مِنْ عَابِرَةٍ بِنَصِيبِ  
وَسَلَّى الَّذِي قَدْ كَانَ فِي النَّفْسِ؛ إِنِّي      قَتَلْتُ مِنَ النَّجَّارِ كُلَّ نَجِيبِ  
وَمِنْ هَاتِمٍ قَرَمًا كَرِيمًا وَمُضْعَبًا      وَكَانَ لَدَى الْهَيْجَاءِ غَيْرَ هَيُوبِ  
وَلَوْ أَنِّي لَمْ أَشْفِ نَفْسِي مِنْهُمْ      لَكَانَتْ شَجْوِي فِي الْقَلْبِ ذَاتُ نُدُوبِ  
فَأَبُوا وَقَدْ أُوْدَى الْجَلَابِيبُ مِنْهُمْ      بِهِمْ خَدَبٌ مِنْ مُعْبِطٍ وَكَثِيبِ  
أَصَابَهُمْ مَنْ لَمْ يَكُنْ لِدِمَائِهِمْ      كِفَاءً وَلَا فِي خُطَّةٍ بِضَرِيبِ

اللغة : « ولو شئت نجيتني - البيت » الطمرة - بكسرتين وراء مشددة - الفرس السريعة  
الوثب . يريد أنه لو أراد الهرب لركب فرسه الذي هذه صفته فنجأ عليه « وما زال مهري مزجر  
الكلب - البيت » مزجر الكلب : يريد أنه في المكان الذي يزجر الكلب فيه ، وإنما يعني أنه  
قريب . والضمير المستتر في « دنت لغروب » يرجع إلى الشمس ، وإنما أضمرها مع أنه لم يتقدم  
لها ذكر ؛ لأن الغدوة دلت عليها ، وذلك كما قال الله تعالى : ( حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ ) فان الضمير  
المستتر في ( توارت ) عائد إلى الشمس ولم يتقدم لها ذكر ، وصح ذلك لما كان ذكر العشي في



الآية يدل عليها « أقاتلهم وأدعى - البيت » يريد أنه ينادى حين يقاتلهم يا آل غالب ، وقوله وركن صليب : معناه شديد قوى . وفي التنزيل : ( لَوْ أَنَّ لِي بِكُمْ قُوَّةً أَوْ آوِي إِلَى رُكْنٍ شَدِيدٍ ) « فبكي ولا ترعى - البيت » لا ترعى : يروى بفتح تا. المضارعة ، ومعناه لا تحفظي ، ويروى بضمها ، ومعناه لا تبتقي . يقال : ما أرعى فلان على فلان ؛ ومعناه لم يبق عليه . والعبرة بفتح فسكون - السمعة . والحجيب : البكاء مع رفع صوت « ومن هاشم قرما - البيت » يريد : وقتلت من هاشم قرما ، والقرم : الفحل الكريم من الإبل . وعنى به ههنا حمزة بن عبد المطلب سيد الشهداء رضى الله عنه ، والمصعب : الفحل من الإبل أيضا . والهيحاء : الحرب . والهيوب : الشديد الخوف « ولو أنى لم أشف نفسى - البيت » الشجى : الحزن ، والندوب : جمع ندب ، وهو أثر الجرح « فأبوا وقد أودى الجلايب - البيت » الجلايب : جمع جلباب ، وأصله الإزار الحشن . وكان كفار مكة يسمون من أسلم مع النبي صلى الله عليه وسلم الجلايب . وأودى : هلك . والحذب : الطعن النافذ إلى الجوف . والمعبط : الذى يسيل دمه . وفي رواية « معطب » والكتيب : الحزين . وفي رواية « كيب » وهو المكبوب على وجهه ، فعيل بمعنى مفعول « أصابهم من لم يكن لدمائهم كفاء - البيت » الكفاء بزنة الكتاب - الكفاء . والحطة - بضم الحاء - الحصلة الرفيعة . والضرب : الشبيه والمثيل والتنظير .

الغنى : يقول : إن مهرى فى مكان قريب من هؤلاء الناس من أزل النهار إلى أن أوشكت الشمس أن تغيب عن الوجود ، يريد عامة النهار من أوله إلى آخره .

الاعراب : « ما » نافية « زال » فعل ماض ناقص « مهري » ماهر : اسم زال ، مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « مزجر » ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر زال ، وهو مضاف و « الكلب » مضاف إليه « منهم » جار ومجرور متعلق بما تعلق به مزجر « لدن » ظرف زمان يتعلق بخبر زال « غدوة » الرواية فيه بالنصب ، وقد اختلف العلماء فى إعرابه ، فمنهم من ذهب إلى أنه نصب على التشبيه بالتميز ، ومنهم من ذهب إلى أنه نصب على التشبيه بالمفعول به ، ومنهم من ذهب إلى أنه نصب لكونه خبرا لكان الناقصة محذوفة هى واسمها ، وأصل الكلام على هذا : لدن كانت الساعة غدوة . وسندين وجه كل واحد من هذه الآراء عند الكلام على الاستشهاد « حق » حرف غاية وجر « دنت » دنا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى الشمس « لغروب » جار ومجرور متعلق بدنت .

الشاهر فيه : قوله « لدن غدوة » حيث ورد لفظ « غدوة » منصوبا بعد « لدن » . وقبل أن نبين لك الوجه الذي انتصب عليه « غدوة » نرى أن تذكر لك معنى « لدن » ووجوه استعمالها في الكلام العربي ، فنقول : أما معنى « لدن » فانها اسم معناه أول الغاية من زمان أو مكان ، وأما وجوه استعمالها في الكلام العربي فانه يقع بعدها الجمل والمفردات ، ثم المفردات التي تقع بعدها قد تكون زمانا أو مكانا وقد تكون غير زمان ولا مكان ، ثم المفرد الذي يقع بعدها الدال على الزمان قد يكون لفظ « غدوة » وقد يكون غير هذا اللفظ من الأسماء الدالة على الزمان كسحرة وبكرة وعشية .

فان وقع بعد « لدن » جملة وجب أمران : أمر في « لدن » وهو أن تكون دالة على مبدأ الغاية الزمانية بسبب أنه لا يضاف إلى الجمل إلا أسماء الزمان ولفظ « حيث » من أسماء المكان على ما هو الراجح عند العلماء ، وأمر في الجملة التالية لها وهو أن تكون في محل جر بإضافة لدن إليها وإن وقع بعد « لدن » اسم مفرد ليس زمانا ولا مكانا لم يميز فيه أن يكون مجرورا بإضافة « لدن » إليه ؛ لأن « لدن » لا يضاف إلا للزمان أو المكان بسبب كونها دالة على مبدأ الغاية من زمان أو مكان ، ووجب حينئذ أن تقدر له عاملا ليصبح التالي للذن جملة في محل جر بإضافة لدن إليها ( وانظر شرح الشاهد رقم ٢٠٦ الذي سبق في باب كان وأخواتها ، الجزء الأول ص ٣٨٦ من هذا الكتاب ) .

وإن كان الاسم المفرد التالي للذن زمانا أو مكانا وهو غير لفظ غدوة وجب جره بإضافة لدن إليه ، وهذا ظاهر ،

وإن كان التالي للذن لفظ غدوة فقد جرى الاستعمال العربي على جواز وجهين فيه : أولهما جره بإضافة لدن إليه ، على ما هو الأصل ، وثانيهما نصبه كما في هذا الشاهد ، وللعلماء فيه حينئذ ثلاث تخریجات :

التخریج الأول : أن انتصاب « غدوة » بعد « لدن » على التشبيه بالتمييز ، والعامل في « غدوة » النصب هو نفس « لدن » ووجه ذلك من جهتين : أولهما أن « لدن » دالة على مبدأ زمان مبهم فكان مجيء « غدوة » بعدها تفسيرا لتلك الإبهام الذي دلت عليه « لدن » وثانيهما أن « لدن » تستعمل على وجوه : أولها ضم الدال مع بقاء النون ساكنة ، وثانيها فتح الدال مع بقاء النون ساكنة أيضا ، وثالثها كسر الدال مع بقاء النون ساكنة أيضا ، ورابعها ضم الدال مع حذف النون ، وخامسها : سكون الدال مع حذف النون (١) ؛ فلما استعملت تارة بالنون الساكنة وتارة أخرى بحذف هذه النون ، ولما استعملت ودالها محركة بالحركات الثلاث

(١) وفيه خمس لغات أخرى لا يعيننا من أمرها شيء ؛ فلذلك لم تذكرها .

أشبهت نونها — وإن كانت أصلية — التنوين في وجوده أحيانا وحذفه أحيانا أخرى ،  
وأشبهت حركات الدال — وإن كانت بناء — حركات الاعراب ؛ فصار قولهم « لدن غدوة »  
في اللفظ كقولهم « عندى راقود خلا » فانتصب غدوة بعد لدن كما انتصب خلا بعد راقود .  
التخريج الثانى : أن انتصاب « غدوة » بعد « لدن » على التشبيه بالمفعول به ، والعامل في  
« غدوة » النصب على هذا هو نفس « لدن » أيضا . ووجه ذلك تشبيه نون « لدن » بالتنوين  
في ضارب من قولك : هذا ضارب زيدا ، وتشبيه حركات الدال مع كونها حركات بناء بحركات  
إعراب ضارب

التخريج الثالث : أن انتصاب « غدوة » على إضمار كان واسمها ، و « غدوة » خبرها .  
والأصل : لدن كان الوقت غدوة ، والعامل في « غدوة » النصب على هذا الوجه هو كان المحذوفة  
واختار هذا التوجيه ابن مالك ، وقال : إن الذى دل على الوقت هو لفظ « لدن » واستحسن  
هذا التخريج ، ووجه حسنه أن فيه بقاء « لدن » على ما نبت لها من الإضافة إلى ما بعدها ،  
وقال : إن النصب هنا نظير ما لو وقع بعد « لدن » اسم مفرد غير دال على زمان أو مكان ؛ فكما  
تعين هناك تقدير عامل يصير به هذا المفرد جملة مجرورة المحل بإضافة لدن إليه ، كذلك يجب هنا  
تقدير عامل يصير به « غدوة » جملة في محل جر بإضافة « لدن » إليها ، وقال : إنه اختار أن يكون  
العامل « كان » قياسا على تقدير سيويه في قولهم : من لدشولا قالى إنلأها (الشاهد رقم ٢٠٦)  
وقد حكى الكوفيون وخدم أنه يجوز في « غدوة » وحدها الرفع بعد « لدن » وخرجوا  
الرفع على أنه فاعل لكان التامة محذوفة ، وكأن أصل الكلام : من لدن كانت غدوة ، والعامل  
في « غدوة » الرفع على هذا هو « كان » المحذوفة كما هو التخريج الثالث من تخرجات النصب  
وقال ابن جنى : إن ارتفاعه على أنه مشبه بالفاعل ، وكأنه قاسه على تقدير العلماء النصب على  
التشبيه بالمفعول به ، غاية ما في الباب أنهم شبهوا « لدن » باسم فاعل متعدي منون ، وأنه شبه  
« لدن » باسم فاعل قاصر منون ؛ فلئن غدوة عند العلماء مشبهة بضارب زيدا ، وعنده مشبهة  
بقائم زيد ، وعلى هذا فالرفع لغدوة عنده هو لدن نفسها ، وقيل : إن ارتفاعه على أنه خبر لبتدا محذوف  
ومع كل هذا فالأصل أن تكون « غدوة » مجرورة بإضافة « لدن » إليها ، وانتصاب « غدوة »  
أورفعه خلاف الأصل ، بل صرح المحقق الرضى بأن انتصاب غدوة بعدها شاذ ، ومراده بالضرورة  
أنه شاذ في القياس ؛ لأنه ورد في الاستعمال العربى الصحيح .

فتلخص لك من هذا أنه يجوز في « غدوة » بعد « لدن » ثلاثة أوجه : الجر ، وله تخرج  
واحد ، وهو الأصل ، والنصب ، وله ثلاثة تخرجات فصلناها لك ، وهو شاذ ، والرفع ، وله ثلاثة تخرجات  
ذكرناها لك تفصيلا ، وهو شاذ أيضا .

فَلَدُنْ حِينْدُ مَنْقَطَعَةٌ عَنِ الْإِضَافَةِ لِقِطَاعِ وَمَعْنَى ، وَغِدْوَةٌ بَعْدَهَا نَصَبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، أَوْ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ ، لِشَبْهِ لَدُنْ بِاسْمِ الْفَاعِلِ فِي ثَبُوتِ نَوْنِهَا تَارَةً وَحَذْفِهَا أُخْرَى ، لَكِنْ يُضَعِّفُهُ سَمَاعٌ النَّصْبَ بِهَا مَحْذُوفَةَ النَّونِ ، أَوْ خَبْرًا لِكَانٍ مَحْذُوفَةٌ مَعَ اسْمِهَا : أَي لَدُنْ كَانَتْ السَّاعَةُ غُدْوَةً ، وَيَجُوزُ جَرُّ غِدْوَةٍ بِالْإِضَافَةِ عَلَى الْأَصْلِ ، فَلَوْ عَطَفْتَ عَلَى « غِدْوَةٍ » الْمَنْصُوبَةِ جازِجِرِ الْمَعْطُوفِ مِرَاعَاةً لِلْأَصْلِ ، وَجازِ نَصْبِهِ مِرَاعَاةً لِلْفِظِ ، ذَكَرَ ذَلِكَ الْأَخْفَشُ ، وَاسْتَبَعَدَ النَّاسُ نَصْبَ الْمَعْطُوفِ ، وَقَالَ : إِنَّهُ بَعِيدٌ عَنِ الْقِيَاسِ ، وَحِكْمَى الْكُوفِيُّونَ رَفَعُوا « غِدْوَةٍ » بَعْدَ لَدُنْ . قَقِيلٌ : هُوَ بِكَانٍ تَامَةً مَحْذُوفَةٌ . وَالتَّقْدِيرُ : لَدُنْ كَانَتْ غِدْوَةٌ ، وَقِيلَ : خَبْرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ ، وَالتَّقْدِيرُ : لَدُنْ وَقْتٍ هُوَ غُدْوَةٌ . وَقِيلَ : عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْفَاعِلِ . قَالَ سَيِّدِيوِيهِ وَلَا يَنْتَصِبُ بَعْدَ لَدُنْ مِنْ الْأَسْمَاءِ غَيْرِ غِدْوَةٍ .

﴿ تَنْبِيهُ ﴾ : لَدُنْ بِمَعْنَى عِنْدَ ، إِلَّا أَنَّهَا تَخْتَصُّ بِسِتَّةِ أُمُورٍ :

أَحَدُهَا : أَنَّهَا مِلَازِمَةٌ لِمَبْدَأِ الْغَايَاتِ ، وَمِنْ تَمِّمٍ يَتَعَاقَبَانِ فِي نَحْوِ : جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ ، وَمِنْ لَدُنِهِ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : « آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا » بِخِلَافِ : جَلَسْتُ عِنْدَهُ ، فَلَا يَجُوزُ : جَلَسْتُ لَدُنِهِ ؛ لِأَدَمِّ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ هُنَا .

فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا وَجْهُ اخْتِصَاصِ « غِدْوَةٍ » بِالنَّصْبِ بَعْدَ « لَدُنْ » دُونَ مَا عَدَّاهَا مِنَ الْأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ عَلَى الزَّمَانِ كَسِحْرَةٍ وَبِكْرَةٍ وَعَشِيَّةٍ وَصَبَاحٍ ؟ فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ نَقُولَ لَكَ : إِنَّمَا اخْتِصَّ لَفْظُ « غِدْوَةٍ » بِجَوَازِ نَصْبِهِ بَعْدَ « لَدُنْ » لِأَمْرَيْنِ : أَوَّلُهُمَا أَنَّهُ أَكْثَرُ اسْتِمَالًا مَعَ « لَدُنْ » مِنْ غَيْرِهِ ، وَالشَّيْءُ إِذَا كَثُرَ اسْتِمَالُهُ تَلَاعَبَتْ بِهِ الْأَلْسُنُ فَعَدَلَتْ بِهِ عَنْ وَجْهِهِ الْأَصْلِيِّ . وَثَانِيَهُمَا أَنَّ « غِدْوَةٍ » فِي نَفْسِهَا أَكْثَرُ تَصَرُّفًا مِنْ سِحْرَةٍ وَنَحْوِهَا ، فَكَانَ نَصْبُهَا لِهَذَا السَّبَبِ لِأَنَّهُ ضَرَبٌ مِنَ التَّصَرُّفِ

فَإِنْ قُلْتَ : فَتَفْسِيرُ « لَدُنْ » مِنَ الْأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ عَلَى مَبْدَأِ الْغَايَةِ مِنْ مَكَانٍ أَوْ زَمَانٍ ، هَلْ يَجُوزُ أَنْ يَنْصَبَ بَعْدَهَا « غِدْوَةٌ » ؟ وَمَا وَجْهُ مَا تَذَكَّرَ مِنَ الْحُكْمِ ؟

فَالْجَوَابُ عَنْ ذَلِكَ أَنَّ نَقُولَ لَكَ : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ هَذَا الْحُكْمُ فِي « غِدْوَةٍ » مَعَ غَيْرِ « لَدُنْ » كَمَا لَمْ يَجُزْ فِي غَيْرِ « غِدْوَةٍ » مَعَ « لَدُنْ » . وَوَجْهُ ذَلِكَ أَنَّ اتِّصَابَ « غِدْوَةٍ » بَعْدَ « لَدُنْ » كَانَ بِسَبَبِ وَجُودِ النَّونِ فِي « لَدُنْ » أَحْيَانًا وَسُقُوطِهَا أَحْيَانًا أُخْرَى ، وَبِسَبَبِ أَنَّ الدَّالَّ تَجْرِي عَلَيْهَا الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ ، عَلَى مَا فَضَّلْنَاهُ فِي وَجْهِ تَخْرِيجِ النَّصْبِ . وَهَذَا شَيْءٌ لَا يَوْجَدُ فِي غَيْرِ « لَدُنْ » مِنَ الْأَلْفَاظِ الدَّالَّةِ عَلَى مَبْدَأِ الْغَايَةِ مِنْ زَمَانٍ أَوْ مَكَانٍ .

ثانيها: أن الغالب استعمالها مجرورة بمن .

ثالثها: أنها مبنية ، إلا في لغة قيس ، وبلغتهم قرىء « مِنْ لَدُنِهِ » .

رابعها: أنه يجوز إضافتها إلى الجمل ، كما سبق .

خامسها: جواز إفرادها قبل « غدوة » على ما سر .

سادسها: أنها لا تقع إلا فضلة ، تقول السفر من عند البصرة ، ولا تقول : من لدن

البصرة .

وأما « لَدَى » فهي مثل عند مطلقا ، إلا أن جرّها ممتنع ، بخلاف جر عند ، وأيضا

« عند » أمكن منها من وجهين : الأول : أنها تكون ظرفا للأعيان والمعاني ، تقول : هذا

القول عندى صواب ، وعند فلان علم به ، ويمتنع ذلك في لَدَى . قاله ابن الشجري في أماليه .

الثاني : أنك تقول : عندى مال ، وإن كان غائبا عنك ، ولا تقول : لَدَى مال ، إلا إذا

كان حاضرا ، قاله الحريري وأبو هلال العسكري وابن الشجري . وزعم المرى أنه لا فرق

بين لَدَى وعند ، وقول غيره أولى .

( وَ ) أُلزِمُوا إِضَافَةَ أَيضًا ( مَعَ ) وَهِيَ اسْمٌ لِمَكَانِ الْأَصْطِحَابِ ، أَوْ وَقْتِهِ ، وَالْمَشْهُورُ فِيهَا

فَتْحُ الْعَيْنِ ، وَهُوَ فَتْحُ إِعْرَابٍ ، وَ( مَعَ ) بِالْبِنَاءِ عَلَى السُّكُونِ ( فِيهَا قَلِيلٌ ) كَقَوْلِهِ :

٦٣٥ - فَرَيْشِي مِنْكُمْ وَهُوَ أَيْ مَعَكُمْ وَإِنْ كَانَتْ زِيَارَتُكُمْ لِيَأْمَا

٦٣٥ - هذا البيت من شواهد سيبويه ( ٢ - ٤٥ ) وقد نسب في صدر الكتاب إلى

الراعي النخري ، وكذلك نسبه الأعمى في شرح شواهد . وقال العيني ( ٣ - ٤٣٣ ) بهامش

الخرزانه : « أقول : قائله هو جرير يمدح هشام بن عبد الملك ، وهو من قصيدة ميمية من الوافر ،

وأولها هو قوله :

أَلَا حَتَّى الْمَنَازِلِ وَالْخِيَامَا وَسَكْنَا طَالَ فِيهَا مَا أَقَامَا

أَحْيَيْهَا وَمَا بِي غَيْرُ أُنِّي أُرِيدُ لِأُحْدِثَ الْعَهْدَ الْقُدَامِي

مَنَازِلُ قَدْ خَلَّتْ مِنْ سَاكِنِيهَا عَفَّتْ إِلَّا الدَّعَائِمَ وَالثَّمَامَا

مَحْتَهَا الرَّبِيعُ وَالْأَمْطَارُ حَتَّى حَسِبْتُ رُسُومَهَا فِي الْأَرْضِ شَامَا اهـ

اللفظة : « فريشى » الريش - بكسر الراء - اللباس الفاخر كالرياش ، وفي التنزيل :  
 ( يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَارِي سَوْءَ اتِّكُمُ وَرِيشًا ، وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ  
 خَيْرٌ ) والريش أيضا : المال والخصب والمعاش ، ويطلق من باب المجاز على القوة ، ويجوز أن يراد  
 ذلك ههنا ، وكأنه يقول : إن قوتي بالاعتصام بكم والالتجاء إليكم فاستمدادى لها معكم « وهوى  
 معكم » الهوى : الميل القلبي ، يريد أن ميله إليهم وتعصبه لهم « لماما » يقال : فلان يزورنا لماما ،  
 والمراد أنه يزورنا في الأحيان : أى وقتا بعد وقت ، وهو زيارة الغيب التى ورد فيها :  
 زُرْ غَيْبًا تَزِدُّ حُبًّا .

المعنى : يقول : إن قلبى لمعكم وإن هوى لمنصرف إليكم دون من عداكم ، وإن ما عندى  
 من مال ولباس وما أشعر به من قوة فهو منكم ، وإن تكن زيارتى إياكم فى أوقات متباعدة .  
 الاعراب : « فريشى » ريش : مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من  
 ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « منكم » جار ومجرور  
 متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وهوى » الواو حرف عطف ، هوى : مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدره  
 على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « معكم » مع : ظرف  
 متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « وإن » الواو حرف عطف  
 والعهوف عليه محذوف وهو أولى بالحكم من المذكور ، إن : حرف شرط جازم « كانت » كان :  
 فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم ، والثناء للتأنيث « زيارتكم » زيارة : اسم  
 كان مرفوع بالضمه الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله  
 « لماما » خبر كان ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام . والتقدير : إن لم تكن زيارتكم  
 لماما وإن كانت زيارتكم لماما فريشى منكم وهوى معكم .

الشاهد فيه : قوله « معكم » فإن الرواية فيه بسكون العين ، ومذهب سيبويه أن تسكين عينها  
 ضرورة التجأ إليها الشاعر ، قال : « وسألت الخليل عن معكم ومع ، لأى شئ نصبها ؟ فقال :  
 لأنها استعملت غير مضافة ، اسما كجميع ، ووقعت نكرة . وذلك قولك : جاء معا ، وذهب معا ،  
 وقد ذهب معا ، ومن معه — صارت ظرفا ، فجعلوها بمنزلة أمام وقدام . قال الشاعر فجعلها كهل  
 حين اضطر ( وأشد بيت الشاهد ) « اه . فأنت ترى أنه جعل تسكين العين منها والإنيان بها  
 على مثال هل ضرورة . ولم يرض المتأخرون من النحاة ذلك ، بل عندهم أن تسكين العين لغة  
 من لغات العرب الفصيحة المستعملة فى الكلام ، والدليل على ذلك أمران : الأول : أن الكسائى  
 نقل أن من العرب من يقول : ذهبت مع أخيك ، وجئت مع أهلك ، بتسكين العين ، فلا يكون

وزعم سيديويه أن تسكين العين ضرورة ، وليس كذلك ، بل هي لغة ربيعة وغم ؛ فإنها مبنية عندهم على السكون ، وزعم بعضهم أن الساكنة العين حَرْفٌ ، وادَّعى النحاسُ الإجماع عليه ، وهو فاسد ، والصحيح أنها باقية على اسميتها كما أشعر به كلام الناظم . هذا حكمها إذا اتصل بها متحرك ( وَتُقِلُّ ) فيها ( فَتُحْ وَ كَثُرَتْ لِسُكُونِ يَتَّصِلُ ) بها ، نحو : مَعَ الْقَوْمِ ؛ فالفتح طلبا للثخنة ، والكسر على الأصل في التقاء الساكنين .

﴿ تنبيه ﴾ : تفرد « مع » مردودة اللام ، فتخرج عن الظرفية وتنصب على الحال بمعنى جميعاً ، نحو : جَاءَ الزَّيْدَانِ مَعًا ، وتستعمل للجمع كما تستعمل لل اثنين ، كقوله :

٦٣٦ — وَأَنْفَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا

التسكين خاصا بالضرورة . والثاني : أن العلماء الأثبات حكوا أن لغة غنم وربيعة تسكين عين مع في الشعر والنثر جميعا ، ومتى ثبت هذا النقل لم يكن معنى لإنكار سيديويه جواز استعمالها ساكنة العين في غير الضرورة .

٦٣٦ — هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* ففودر قلبي بهم مستغزاً \*

وهذا البيت من شواهد معنى اللبيب لابن هشام في مباحث « مع » وهو من قصيدة للخنساء ترضى أخويها معاوية وصخرا ، وقبله قولها :

تعرقتني الدهرُ نَهْسًا وَحَزْرًا وَأَوْجَعَنِي الدَّهْرُ قَرَعًا وَغَمْرًا

وَأَنْفَى رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا ففودر ... البيت ، وبعده :

لِذِكْرِ الَّذِينَ يَبْهَمُ فِي أَلْهِيَا جِ لِمُسْتَضِيفِ إِذَا خَافَ عَزًّا

اللفظة : « أنفى رجالى » أهلكهم واستأصلهم ، وتقول : فنى الشيء يفنى - كعلم يعلم - فناء ، إذا هلك وزال ، وأفناه الله يفنيه ، إذا أباده وأهلكه ، قال الشاعر :

أَنْفَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ قَرَعُ الْقَوَائِمِ أَنْوَاهُ الْأَبَارِقِ

وقال الراجز :

\* أَنْفَاهُ قِيلُ اللَّهِ لِلشَّمْسِ أُطْلَعِي \*

« فبادوا » تقول : باد الشيء يبيد ، إذا هلك « معا » معناه جميعا ، وقد اختلف العلماء في هذه

الألف : فذهب سيبويه والحليل بن أحمد إلى أنها مبدلة من التنويه ، كما تقول : قبلت يدا ، وسأزورك غدا ، ورأيت أبا . وذهب يونس بن حبيب وأبو الخطاب الأخفش إلى أن هذه الألف منقلبة عن ياء هي لام الكلمة ، وأصلها معى فتحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا ، فمع ثلاثية الوضع عند يونس والأخفش ثنائية الوضع عند الحليل وسيبويه « فعودر » ترك ، تقول : غادرت المكان أغادره ، إذا تركته ، ومن هذا سمي الفدبر غدبرا لأنه عبارة عما يتركه السيل من الماء « مستفزا » اسم مفعول من قولك : استفز فلان فلانا ، إذا أثار لواعجه وحركه ، وفي التنزيل : ( وَاسْتَفْزِرْ مِنْ اسْتَفْزَتَ مِنْهُمْ بَصَوْتِكَ ) وفيه : ( وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفْزِرُونَكَ مِنَ الْأَرْضِ ) وفيه : ( فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَفْزِرَهُمْ مِنَ الْأَرْضِ فَأَغْرَقْنَاهُ وَمَنْ مَعَهُ جَمِيعًا ) تدل هذه الكلمة في كل هذه العبارات على الإثارة والإقلاق والإزعاج والتحريك .

المعنى : تتأسف على موت رجالها وفنائهم ، وعلى أن الدهر قد أبادهم ، وهم كانوا عصاها الذى تلجأ إليه فأصابها القلق ونارت همومها وتحركت أحزانها .

البرعاب : « وأفنى » الواو حرف عطف ، أفنى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر المذكور فى البيت السابق « رجالى » رجال : مفعول به لأفنى ، منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « فبادوا » الفاء حرف عطف ، باد : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « معا » منصوب على أنه حال صاحبه واو الجماعة ، وستعرف ما يعنى لنا فيه

الشاهد فيه : قوله « معا » حيث وقعت هذه الكلمة فى هذا الموضع منقطعة عن الإضافة والسرى فى ذلك أن « مع » تذكر فى الكلام العربى للدلالة على اصطحاب اثنين أو أكثر فى زمان أو مكان ، ثم إما أن يذكر فى الكلام أحد المصطحبين قبل مع والآخر بعده ، وإما أن يذكر المصطحبان جميعا قبله : فان ذكر قبله أحد المصطحبين فقط وجب أن يضاف « مع » إلى المذكور منهما بعده ، فتقول : ذهبت مع خالد ، ورجعت مع بكر . واتصاف « مع » حينئذ على الظرفية . وإن ذكر المصطحبان جميعا قبله وجب قطع « مع » عن الإضافة ونصبه بانفاق العلماء فتقول : جاءوا معا ، ورجعوا معا . واختلفوا — فيما بعد ذلك — فى شيئين : أحدهما فى نصبه أظاهر هو أم مقدر ؟ فذهب سيبويه والحليل إلى أن نصب « مع » فى قولك : جاء زيد وعمرو معا ، بفتحة ظاهرة لأن الكلمة وضعت على حرفى هجاء هما الميم والعين ، وذهب يونس والأخفش



إلى أن نصب « معا » في هذا المثال بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر، ونظيره عندهما « فتى » من قولك : رأيت فتى . وثانيهما في موقعه من الإعراب ؛ ولهم في ذلك ثلاثة مذاهب : المذهب الأول ، يجوز أن يكون منصوبا على الحال كأنصاب « جميعا » في قولك : جاءوا جميعا ، وأن يكون منصوبا على الظرفية ، ولكن الأرجح أنه منصوب على الحال ، وذهب إلى هذا كثيرون منهم أبو سعيد السيرافي ، قال مانصه : « وإنما وجب إفراد مع في هذا الموضع لأننا إذا أضفنا فقلنا ذهب زيد مع عمرو فقد ذكرنا اجتماعه مع عمرو ، وأضفنا مع إلى غير الأول . وإذا قلنا ذهبنا معا فليس في الكلام غيرها حق تضيف مع إليه ، ولا يجوز أن تضيف مع إليهما كما تقول : ذهب زيد مع نفسه . ونصب معا في قولك ذهبنا معا على الحال ، ويجوز أن يكون على الظرف ، كأنه قال : ذهبنا في وقت اجتماعهما » اه . والمذهب الثاني : أنه يترجح أن يكون نصبه على الظرفية ، وهو اختيار المحقق الرضى وترجيح أبي حيان ، قال الرضى ( ٢ - ١١٩ ) مانصه : « يلزم إضافة مع إن ذكر قبله أحد المصطحبين نحو كنت مع زيد ، وإن ذكر قبله المصطحبان لم يبق ما يضاف إليه فينصب منرنا على الظرفية نحو جئنا معا : أى في زمان ( واحد ) وكنا معا : أى في مكان ( واحد ) ، وقيل : انتصابه على الحالية ، أى مجتمعين » اه بحروفه . والمذهب الثالث : يجب أن يكون نصبه على الحال ، ولا يجوز أن ينصب على الظرفية ؛ وهو قول يؤخذ من كلام ابن هشام في معنى اللبيب ولم ينسب إلى معين ، قال في مباحث مع مانصه : « وتأتى مع مفردة ( يريد منقطعة عن الإضافة كما علمت ) فتنون ، وتكون حالا . وقد جاءت ظرفا مخبرا به في نحو قوله ( هو جنديل بن عمرو ) :

أَفِيقُوا بَنِي حَرْبٍ وَأَهْوَاؤُنَا مَعًا ( وَأَرْمَاحُنَا مَوْصُولَةٌ لَمْ تَقُصَّبِ )

وقيل : هي حال والخبر محذوف « اه بحروفه ؛ فهذا الذى ذهب في بيت جنديل إلى أن « معا » حال وليست ظرفا يتعلق بمحذوف خبر ، لم يتكاف التقدير الذى هو خلاف الأصل إلا لأنه لا يجوز نصب « معا » على الظرفية .

والذى يترجح عندنا أن نصب « معا » في نحو قولك « جاءوا معا » على الظرفية ، وأنها تتعلق بمحذوف حال ، وأن نصبه في نحو « وأهواؤنا معا » على الظرفية أيضا ، وأنها تتعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وأنه لا يجوز فيها إلا النصب على الظرفية ، نعى أنها ظرف غير متصرف . وفي كلام أبي حيان ما يشعر بذلك الاختيار . ومثل بيت جنديل قول الصمة بن عبد الله القشيري :

حَنَنْتَ إِلَى رِيًّا وَنَفْسُكَ يَا عَدَتَ مَرَاكَ مِنْ رِيًّا وَشَعْبًا كَمَا مَعًا

وقوله :

٦٣٧ - إِذَا حَنَّتِ الْأُولَى سَجَعْنَ لَهَا مَعًا

٦٣٧ - هذا عجز بيت ، و صدره قوله :

\* يَذْكُرْنَ ذَا الْبَيْتِ الْحَزِينِ بَيْتَهُ \*

وهذا بيت لمتعم بن نورية اليربوعي ، من قصيدته التي برئ فيها أخاه مالكا ، وقد ذكرنا لك طرفا من هذه القصيدة في باب حروف الجر ، عند شرح الشاهد ( رقم ٥٤٦ ، في هذا الجزء ص ٢٥٥ وما بعدها ) وقبل البيت السششهد به هنا مما لم نذكره هناك قوله :

فَلَوْ أَنَّ مَا أَلْتَقَى يُصِيبُ مُتَالِعًا	أَوْ الرَّكْنَ مِنْ سَلَمَى إِذَا التَّصَعُّمًا
وَمَا وَجَدُ أَظَارٍ ثَلَاثِ رَوَائِمِ	أَصْبَنَ بَجْرًا مِنْ حُورٍ وَمَصْرَعًا
يَذْكُرْنَ ذَا الْبَيْتِ الْحَزِينِ بَيْتَهُ	إِذَا حَنَّتِ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :
إِذَا شَارَفُ مِنْهُنَّ قَامَتْ فَرَجَعَتْ	حَنِينًا فَأَبْكِي شَجْوَهَا الْبَرْكَ أَجْمَعًا
بِأَوْجَدٍ مَنِيَّ يَوْمَ قَامَ بِمَالِكِ	مُنَادٍ بِصِيرٍ بِالْفِرَاقِ فَأَسْمَعًا
أَلَمْ تَأْتِ أَخْبَارُ الْمُحِلِّ سَرَاتِكُمْ	فَيَغْضَبُ مِنْكُمْ كُلُّ مَنْ كَانَ مُوجِعًا؟
بِمَشْمَتِهِ إِذْ صَادَفَ الْحَتْفُ مَالِكًا	وَمَشْهَدِهِ مَا قَدْ رَأَى ثُمَّ ضَمِيمًا
أَأْتَرْتِ هِدْمًا بَالِيًا وَسَوِيَّةً	وَجِئْتِ بِهَا تَعْدُو بَرِيدًا مُفْرَعًا؟
فَلَا تَفْرَحِي يَوْمًا بِنَفْسِكَ ؛ إِنِّي	أَرَى الْمَوْتَ وَقَاعًا عَلَى مَنْ تَشَجَعًا
لَمَلِكٍ يَوْمًا أَنْ تُسَلِّمَ مِلَّةً	عَلَيْكَ مِنَ اللَّائِي يَدْعُنكَ أُجْدَعًا
نَعَيْتِ أَمْرًا لَوْ كَانَ لِحُكْمِكَ عِنْدَهُ	لَا وَاهُ مَجْمُوعًا لَهُ أَوْ مُمَزَّعًا
فَلَا يَهْنِي الْوَأَشِينَ مَقْتَلُ مَالِكِ	فَقَدْ آبَ شَانِيهِ إِيَابًا فَوَدَعًا

اللفظة : « فلو أن ما ألقى - البيت » متالع - بضم الميم - جبل ، وسلمى : أحد جبلي طيء ، وثانيتها أجا « وما وجد أظار - البيت » الوجد : الحزن . والأظار : جمع ظئر - بكسر فسكون - وهي التي تعطف على غير ولدها فترضعه ، من الناس والإبل جميعا . والروأم : جمع رأم ، وهي الحبة التي تعطف على الرضيع . والمجر : مصدر ميمي بمعنى الجر ، والحوار - بزنة غراب - ولد الناقة ، ويجمع على حيران كغربان . والمصرع : مصدر ميمي بمعنى المصرع « يذكرن ذَا الْبَيْتِ »

الحزين - البيت « البث : الحزن ، وفي التنزيل : ( إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ ) وسجعن ههنا : معناه تقابلت أصواتهن على طريقة واحدة مع التناسب ، والساجع : الناقاة المطربة في حنينها ، وقال ابن أذينة :

وَالْعَيْسُ تَسْجَعُ بِالْحَيْنِ كَأَنَّهَا بَيْنَ الْمَنَازِلِ - حِينَ تَسْجَعُ - مَأْتَمٌ

وقد رأيت أن البيت في وصف نوق ثلاث أظآر روائم رأين حوارهن وقد صرع فهو بحر ؛ فذكر الصبان تبعاً للشئى أن الأولى في بيت الشاهد حماسة وأن السجع بمعنى الهدير مبنى على عدم الاطلاع على الأبيات التي قبل الشاهد ، وانسياق مع ظاهر كلمة سجعن « إذا شارف منهن قامت - البيت » الشارف : الناقاة المسنة ، وهي أرق من الفتية ؛ فلذلك خصها بالذكر ، ورجعت رددت وكررت ، والبرك - بفتح فسكون - الجماعة من الإبل ، وخصت بالألف « بأوجد منى يوم قام بمالك - البيت » بأوجد . هو خبر « ما » في قوله « وما وجد أظآر - الخ » ومعناه أشد وجدا « ألم تأت أخيار المحل سراتكم - البيت » المحل : هو ابن قدامة بن أسود ، أحد بني ربوع وكان قد مر بمالك بن نويرة وهو مقتول فنعاه إلى الناس كالشامت به ، والموجع : اسم للفعل من أوجعه الحزن ونحوه إذا ألمه واشتد عليه « بمشمتة إذ صادف الحنف مالكا - الخ » المشمت مصدر ميمي معناه الشماتة ، والحنف : الموت « أ آثرت هدماً باليا - البيت » الخطاب للمحل ، والهدم - بكسر فسكون - الكساء الخلق ، والسوية : كساء محشو بليف ونحوه ، والمقزع : السريع الخفيف ، يريد أن المحل قد ضن بذيابه على خلوقها وبلاؤها أن يكفن فيها مالكا وأتى بحجر موته مسرعاً كجىء البريد « لهلك يوماً أن تلم ملعة - البيت » تلم : تنزل ، والملمعة : النازلة من نوازل الدهر ، وأدخل « أن » المصدرية في خبر لعل تشبها لها بعسى لأنهما يدلان على الترجى ، والأجدع : أصله الملقطوع الأنف أو الأذن ، وأراد هنا الذي بقي وحده من غير آلاف ولا أحباب « نعت أمرأ - البيت » النعى : الإخبار بالموت ، والممزع : الممزق أو المفرق « فلا ينهى الواشين - وضع الواشين موضع الشامتين ، والشانىء : البغض الكاره ، وفي التنزيل : ( إِن شَأْنُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ ) وأصله الهمز ، وخفف همزته فقلها ياء لكسر ما قبلها .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون في محل نصب ، والعمل فيه قوله سجعن الآتى « حنت » حن : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « الأولى » فاعل حنت مرفوع بضمه مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجملة في محل جر باضافة إذا إليها « سجعن » فعل ماض ، ونون النسوة فاعله ضمير مبنى على الفتح في محل رفع « لها » جار ومجرور متعلق بسجع « سعا » هو على ما ذكر الشارح حال من نون النسوة منصوب بالفتحة الظاهرة أو المقدره

وقد تُرادف « عند » فتُجرُّ بمن ، حكى سيديويه : ذَهَبْتُ مِنْ مَعَهُ ، ومنه قراءة بعضهم : « هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ » .

(وَاضْمٌ بِنَاءٍ غَيْرًا أَنْ عَدِمَتْ مَا \* لَهُ أُضِيفَ) لفظا (نَاوِيًا مَا عُدِمَا) معنى ، أى : من الكلمات الملازمة للإضافة غَيْرٌ ، وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده ، وإذا وقع بعد « لَيْسَ » وعلم المضافُ إليه — كَقَبَضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرُهَا — جاز حذفه لفظا فيضم «غير» بغير تنوين ، ثم اختلف حينئذ : فقال المبرد ضمة ببناء ؛ لأنها كقبيل في الإيهام ، فهى اسمٌ أو خبرٌ ، وهذا ما اختاره الناظم ، على ما أفهمه كلامه . وقال الأخفش : إعراب ؛ لأنها اسم ككلِّ و بعض ، لا ظرف كقبل و بعد ؛ فهى اسم لا خبر ، وجوزها ابنُ خروف ، ويجوز قايلا الفتح مع تنوينٍ ودونه ؛ فهى خبر ، والحركة إعراب باتفاق ، كالضم مع التنوين .

(تبيينان) : الأول : يجوز أيضا على قلة الفتح بلا تنوين على نية ثبوت لفظ المضاف إليه . قال فى التوضيح : فهى خبر ، والحركة إعراب باتفاق . وفيما قاله نظر ؛ لأن المضافة لفظا نُضِمَّ وتُفْتَح ، فإن ضُمَّت تعينت للاسمية ، وإن فتحت لا تعين للخبرية ؛ لاحتمال أن تكون الفتحة بناء لإضافتها إلى المبنى .

الثانى : قالت طائفة كثيرة : لا يجوز الحذف بعد غير « ليس » من ألفاظ الجحد ؛ فلا يقال قبضت عشرة لا غيرُ ، وهم محجوجون . قال فى القاموس : وقولهم « لا غيرُ لحن » غيرُ جيد ؛ لأن لاغير مسموع فى قول الشاعر :

على الألف للتعذر ، وعلى ما اخترناه نبعا لأبى حيان ظرف متعلق بمحذوف حال صاحبه نون النسوة أيضا .

المشاهير فيه : قوله « معا » فان الشارح المحقق ذهب إلى أنه منصوب على الحالية لكونه مقطوعا عن الإضافة ، وقد أطلق ههنا على الجميع كما هو ظاهر ، ونصبه بفتحة ظاهرة إذا لم تعتبر هذه الألف منقلبة عن ياء كما فى الفتح ، وهو مذهب سيديويه والخليل ، أو بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر إذا اعتبرت هذه الألف منقلبة عن ياء هى لام الكلمة ردت إليها عند القطع عن الإضافة ، وهو مذهب يونس والأخفش على ما حققناه فى شرح الشاهد السابق

٦٣٨ - جَوَابًا بِهِ تَنْجُو أَعْتَمِدُ فَوَرَّبْنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفْتَ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ

٦٣٨ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق وقد استشهد به ابن مالك في شرح التسهيل ، وأثره عنه المجد في مادة « غ ي ر » من القاموس اللفظي : « جوابا » أراد به الجواب الذي يكون منه عند السؤال بعد الموت « تنجو » مضارع نجا من الخطر ونحوه ، إذا لم يقع فيه ، وأراد تنجو من العذاب « اعتمد » من قولهم : اعتمد الأمر يعتمده ؛ إذا عول عليه وصح عنده الأخذ به « أسلفت » قدمت

الإعراب : « جوابا » مفعول به مقدم لقوله اعتمد الآتي « به » جار ومجرور متعلق بقوله تنجو الآتي « تنجو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لقوله جوابا السابق ، والرابط الضمير المجرور محلا للباء في قوله به « اعتمد » فعل أمر مبني على السكون لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فور بنا » الفاء حرف دال على التعليل ، والواو حرف قسم وجر ، ورب : مقسم به مجرور بالواو ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف ، ورب مضاف وضمير المتكلم للعظم نفسه مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « لعن » اللام واقعة في جواب القسم ، وعن : حرف جر « عمل » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله نسأل الآتي « أسلفت » فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله والجملة من الفعل وفاعله في محل جر صفة لعمل ، والرابط ضمير محذوف منصوب المحل بأسلفت ، والتقدير : عن عمل أسلفته « لا » نافية بمعنى ليس « غير » اسم لا ، مبني على الضم في محل رفع ، وخبر لامحذوف « تسأل » فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، وتائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة من الفعل وتائب فاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان من شواهد النحو :

أولهما - وهو غير مقصود للشارح من الإتيان بالبيت هنا - في قوله « تسأل » فإنه فعل مضارع مثبت واقع في جواب قسم مصدر باللام ، ولم تدخله مع ذلك نون التوكيد ؛ لأن من شرط وجوب نون التوكيد مع المضارع المثبت الواقع جوابا للقسم - أن يكون هذا المضارع متصلا بلام الجواب كما في قوله تعالى : ( وَتَأَلَّه لَّا كِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ) فإن فصل بين اللام والمضارع لم يجب اللام ، كما في قوله جلت كلمته : ( وَلَسَوْفَ يَعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ) وكما في بيت الشاهد ، فإنه قد فصل بين اللام والمضارع بفواصل كثيرة .

وثانيهما - وهو المقصود للشارح هنا - في قوله « لاغير » حيث وقعت « غير » المنقطعة عن الإضافة لفظا بعد « لا » النافية ، وللعلماء في هذا التركيب كلامان : أما أحدهما فحاصله أن هذا

وقد احتج ابن مالك في باب القسَم من شرح التسهيل بهذا البيت ، وكان قولهم « لحن » مأخوذ من قول السيرافي : الحذف إنما يستعمل إذا كانت غير بعد « ليس » ، ولو كان مكان « ليس » غيرها من ألفاظ الجحد لم يجوز الحذف ، ولا يتجاوز بذلك موردُ السماع . اه كلامه ، وقد سمع . انتهى كلام صاحب القاموس .

والفتحة في « لَأَغَيَّرَ » فتحة بناء ، كالفتح في لَأَرْجُلُ ، نقله في شرح اللباب عن الكوفيين . وبناءً : مصدرٌ نَصَبٌ على الحال ، أَى : بانياً ، وَغَيْرًا : مفعول باضْمٌ .

(قَبْلُ كَغَيَّرُ) و (بَعْدُ) و (حَسْبُ) و (أَوَّلُ \* وَدُونَ ، وَالْجِهَاتُ) السَّتُّ (أَيْضًا وَعَلُ) في أنها ملازمةٌ للإضافة ، وتقطع عنها لفظاً دون معنى ؛ فتنبئ على الضم ؛ لشبهها حينئذ بحروف الجواب : في الاستغناء بها عما بعدها ، مع ما فيها من شبه الحرف في الجود والافتقار ، نحو : « لِيهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ » في قراءة الجماعة ، ونحو : قَبِضْتُ عَشْرَةَ خَسْبُ ، أَى : خسبي ذلك ، وحكى أبو على الفارسي : أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلُ ، بالضم . ومنه قوله :

٦٣٩ — عَلَى أَيْنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

التركيب لا يجوز أن يتكلم به ، ومنشأ هذا الرأي قول أبي سعيد السيرافي الذي أثره الشارح نقلاً عن الجحد في القاموس ، وقد أخذ بهذا ابن هشام وصرح به في أكثر كتبه حيث يقول في معنى اللبيب : « غير : اسم ملازم للإضافة في المعنى ، ويجوز أن يقطع عنها لفظاً : إن فهم المعنى ، وتقدمت عليها كلمة ليس ، وقولهم لاغير لحن » اه كلامه . والثاني أن هذا التركيب صحيح يجوز أن يتكلم به في السعة ، وقد حكاه ابن الحاجب ، وأقره عليه محققو كلامه كالرضي ، وأنشد ابن مالك البيت المستشهد به ههنا في شرح التسهيل في باب القسم ، وأقره الجحد في القاموس (مادة - غ ي ر)

٦٣٩ — هذا عجز بيت ، وصدرة قوله :

\* لَمَمَرَكْ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ \*

وهذا البيت مطلع قصيدة لمعن بن أرس أشدها أبو على القالي في أماليه وأبو تمام في حماسه وبعد هذا المطلع قوله :

وَإِنِّي أَخُوكَ الدَّائِمُ الْعَهْدِ لَمْ أَحُلْ    إِنَّ إِرَاكَ خَصْمٌ أَوْ نَبَاكَ مَنَزِلُ

أَحَارِبُ مَنْ حَارَبْتَ مِنْ ذِي عَدَاوَةٍ      وَأُحْبِسُ مَالِي إِنْ غَرِمْتَ فَأَعْفِلُ  
وَأَنْ سُوِّتَنِي يَوْمًا صَمَخْتُ إِلَى غَدٍ      لِيَعْقِبَ يَوْمًا مِنْكَ آخِرُ مُقْبِلُ  
كَأَنَّكَ تَشْفِي مِنْكَ دَاءَ مَسَاءِنِي      وَسُخْطِي وَمَا فِي رَيْبَتِي مَا تُعْجَلُ  
وَأَبِّي عَلَى أَشْيَاءِ مِنْكَ تَرِيْبِي      قَدِيمًا لَدُوْ صَفْحٍ عَلَى ذَاكَ مُجْبَلُ

اللفظة: «العمرك ما أدري - البيت» أنظر في شرح كلمة «لعمرك» وأوجه استعمالها شرح الشاهد (رقم ٦٢٠ الذي تقدم في هذا الباب) وأوجل: يجوز أن يكون وصفاً ويجوز أن يكون فعلاً مضارعاً مبدوءاً بهمزة التنكلم، وهو من الوجل الذي هو الخوف، وتعدو: يروي بالعين المهملة مضارع عدا، وتقول: عدا الأسد على فلان، إذا اجتراً عليه فونب عليه وسطاً، ويروي بالعين المعجمة مضارع غدا، وتقول: غدا فلان، إذا جاء غدوة، والرواية الأولى أرجح عندنا لتعدنه يعلى. والمنية: الموت، وهي فعيلة بمعنى مفعولة من قولهم: منى الله الشيء. يئنه، إذا قدره وهياً أسبابه، وأول: معناه سابق. وللعلماء خلاف طويل في وزنه؛ فقيل: وزنه فوعل، وأصله ووال، وقيل: أفعل، وهو من آل الأمر يؤول فأصله أول، وقيل: وزنه أفعل وهو من وأل يثل فأصله أوأل. وسيأتي بحث ذلك تفصيلاً في باب الإبدال من قسم الصرف.

الإعراب: «لعمرك» اللام لام الابتداء، عمر: مبتدأ مرفوع بالضم الظاهرة، وخبره محذوف وجوبا، وضمير المخاطب مضاف إليه «ما» حرف نفي مبني على السكون لا محل له «أدري» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «وإني» الواو واو الحال، وإن: حرف توكيد ونصب، وياء التنكلم اسمه «لأوجل» اللام للتأكيد، وهي لام الابتداء، وأوجل: خبر إن، والجملة من إن واسمها وخبره في محل نصب حال «على» حرف جر «أينا» أي: مجرور يعلى، والجار والمجرور متعلق بتعدو، وضمير التنكلم ومعه غيره مضاف إليه «تعدو» فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل «المنية» فاعل مرفوع بالضم الظاهرة «أول» ظرف زمان متعلق بتعدو، مبني على الضم في محل نصب.

الشاهد فيه: قوله «أول» حيث بني على الضم؛ لكونه قد قطع عن الإضافة لنظماً مع نية المضاف إليه معنى، وأصل الكلام: على أننا تعدو المنية أول الوقت، أو نحو ذلك. قال التبريزي في شرح الحماسة: «بني أول على الضم، كما فعل ذلك بقبل وبعد، وذلك لأنه لما كان أصله أفعل الذي يتم بمنه، وأضيف من بعد، وجعل الإضافة بدلاً من من، والمضاف إليه من تمامه، ثم حذف

وتقول: سِرَتْ مَعَ الْقَوْمِ وَدُونُ ، أَى : ودونهم ، وجاء الْقَوْمُ وَزَيْدٌ خَلْفُ — وَأَمَامُ ، أَى : خَلْفَهُمْ أَوْ أَمَامَهُمْ . ومنه قوله :

٦٤٠ — لَعَنَ الْإِلَٰهَ تَعَلَّةَ بَنِّ مُسَافِرٍ لَعْنًا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قُدَامٍ

المضاف إليه وجعل بنفسه غاية ، وكان معرفة كما كان قبل وبعد كذلك — وجب أن يبنى كما يبنى ؛ وموضعه نصب على الظرف « اه كلامه

٦٤٠ — نسبوا هذا البيت لرجل من بني تميم يقوله في هجاء رجل ، ولم أعتز على أكثر من ذلك في التعريف بصاحبه ، ورووا قبل البيت المستشهد به ثلاثة أبيات ، وهى قوله :

أَلْبَانُ إِبْلِ تَعَلَّةَ بَنِّ مُسَافِرٍ — مَا دَامَ يَمْلِكُهَا — عَلَى حَرَامٍ —  
وَطَعَامُ عِمْرَانَ بَنِّ أَوْفَى مِثْلُهُ مَا دَامَ يَسُوكُ فِي الْخُلُوقِ طَعَامُ  
إِنَّ الدِّينَ يَسُوغُ فِي أَعْنَاقِهِمْ زَادُ يَمْنٍ عَلَيْهِمْ لِلنَّامِ

اللفظة : « ألبان إبل تعلقة بن مسافر » الألبان : جمع لبن ، والإبل ههنا بكسر الهمزة وسكون الباء مخفف من الإبل بكسرتين ؛ وتعلقة — بفتح التاء وكسر العين المهملة وتشديد اللام — اسم رجل ؛ ويروى « تعلقة بن مزاحم » ويروى في مكان هذا المصراع كله « ألبان تعلقة ابن بنت مسافر » وقوله « لعن الإله — البيت » اللعن : الطرد والإبعاد ، ويشن : من قولهم شن الماء يشنه ؛ إذا صب متفرقا ، ويروى في مكانه « يصب » وكلاهما بالبناء للجهول .

الإعراب : « لعن » فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الإله » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « تعلقة » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « ابن » نعت لتعلقة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مسافر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لعنا » مفعول مطلق مؤكد لعامله أو مبين لنوعه « يشن » فعل مضارع مبني للجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اللعن ، وجملة الفعل ونائب فاعله في محل نصب صفة للعن « عليه » جار ومجرور متعلق بيشن « من » حرف جر « قدام » ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بيشن أيضا .

الشاهدي : قوله « من قدام » حيث بنى فيه « قدام » على الضم ؛ لأنه مقطوع عن الإضافة لفظا ، والمضاف إليه منوى معنى ؛ وأصل الكلام : لعنا يشن عليه من قدامه ، فلما حذف المضاف إليه ونوى معناه بناء على الضم .

فان قلت : ما معنى نية المضاف إليه معنى ؛ وهل تمة فارق بين نيته لفظا ونيته معنى ؟ فالجواب عن ذلك أن تقول لك : إن المقصود بنية المضاف إليه معنى أن يكون معنى المضاف



وقوله :

٦٤١ - أُنْبِ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ

إليه ملاحظا ، من غير نظر إلى عبارة معينة تدل عليه ، بل يكون المقصود هو المسمى معبرا عنه بأى لفظ كان ، بخصوص اللفظ غير ملتفت إليه بته . أما نية لفظ المضاف إليه فعنائه أن يكون اللفظ المعين الدال على مسمى هذا المضاف إليه مقصودا بذاته . وشتان ما بين الإرادتين فان قلت : فلماذا كانت الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه غير مقتضية للإعراب ، وكانت مع نية لفظ المضاف إليه مقتضية له ؟

فالجواب عن ذلك أن الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه ضعيفة لأنه لم يعين فيها المضاف إليه بلفظ ، فأما الإضافة مع نية اللفظ المعين الدال على مسمى المضاف إليه فقوية ؛ فلما افترق الحلالان على ماترى افترق الحكمان ، وهو ظاهر .

فان قلت : فما مقتضى البناء حين حذف المضاف إليه ونية معناه ؟

قلت : قال المحقق الرضى : « إنما بنيت هذه الظروف عند قطعها عن الإضافة لمشابقتها الحرف باحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف . فان قلت : فهذا الاحتياج حاصل لهما مع وجود المضاف إليه ، فهلابنيت معه كالأسماء الموصولة مع وجود ما محتاج إليه من صلتها ؟ قلت : لأن ظهور الإضافة فيها يرجع جانب اسميتها ؛ لاختصاص الإضافة بالأسماء . أما حيث وإذا فإنها وإن كانت مضافة إلى الجملة بعدها إلا أن إضافتها ليست بظاهرة ؛ إذ الإضافة في الحقيقة إلى مصادر هذه الجملة ؛ فكان المضاف إليه محذوف . ولما أبدل في كل وبعض التنوين من المضاف إليه لم يبنيا ، إذ المضاف إليه كأنه ثابت بثبوت بدله « اه . وأقول : ومثل بيت الشاهد والبيت الذى قبله . قول الآخر :

إِذَا أَنَا لَمْ أَوْمَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ إِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ

٦٤١ - هذا بيت من الرجز الشطور ، وهو من أرجوزة طويبة لأبى النجم العجلي ،

وأولها قوله :

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْإِجْلَلِ      الْوَأَسِعِ الْفَضْلِ الْوَهُوبِ الْمَجْزَلِ

أَعْطَى فَلَمْ يَبْخُلْ وَلَمْ يَبْخُلْ      كَوْمِ الدُّرَى مِنْ حَوْلِ الْمُحْوَلِ

تَبَقَّلَتْ مِنْ أَوَّلِ التَّبَقُّلِ      بَيْنَ رِمَاحِي مَالِكٍ وَنَهْشَلِ

\* يَدْفَعُ عَنْهَا الْمِرْجَهْلَ الْجَهْلَ \*

وقبل البيت المستشهد به قوله :

وَقَدْ جَعَلْنَا فِي وَضِينِ الْأَخْبِلِ      جَسْرَ خُفَافٍ قَلْبُهُ مُنْقَلِ

أَحْزَمَ لَاقُوقٍ وَلَا حَزَنْبِلٍ مُوْتَقٍ الْأَعْلَى أَمِينِ الْأَسْفَلِ  
 أَقْبَ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلٍ مُعَاوِدِ كَرَّةٍ أَدْبُرَ أَقْبِلِ  
 يَسْمُو فَيَزِيدُ إِذَا لَمْ يُرْقَلِ فِي لَحْمِهِ بِالْعَرَبِ كَالْتَزِيلِ  
 يَنَازُ عَنْهُ دُخْلٌ عَنْ دُخْلٍ كَالجُنْدِلِ الْمَطْوِيِّ فَوْقَ الْجُنْدَلِ  
 يَأْوِي إِلَى مُلْطٍ لَهُ وَكَلْكَلٍ وَكَاهِلٍ ضَخْمٍ وَعُنُقٍ عَرَطَلِ

اللفظة: «كوم الدرى» أراد الإبل العظيمة الأنمة، والدرى فى الأصل: جمع ذروة، وهى أعلى الشىء «خول الخول» الخول: العطية والمنحة، والخول — بتشديد الواو مكسورة — المعطى والمنح؛ وهو الله تعالى «تبلت» رعت البقل، فأسمنت: أى عظم سنامها «أول التبل» أراد أول الربيع «بين رباحى ومالك ونهشل» يقول: رعت مواضع كانت حى؛ ولكننا لعزنا رعيناه ولا نخاف أن يغير عليها أحد. وقوله «وقد جعلنا فى وضين الأحبل» الوضين: الذئعة، وهى بطن عريض منسوج من سيور أو شعر تشد به أفتاب الإبل، والجوز: وسط البعير، وخفاف: أى ضعيف قلبه؛ ومثقل: أراد به بدنه «أحزم» هو ضخم الوسط «لاقوق» القوق: الطويل «ولا حزنبل» الحزنبل — بزنة سفرجل — الفليظ القصير، «أمين الأسفل» قويه «أقب من تحت» هو وصف من القعب — بفتح القاف والباء — وهو دقة الحصر وضهور البطن، والأنتى قباء «عريض من عل» أى: هو عريض الظهر «معاود كرة — إلخ» يريد أنه يقال له أدبر أقبل مرة بعد أخرى «يسمو» يرتفع فى السير ولا يبلغ أن يرقل لثقل اللو «كالتزيل» التزيل: الانفراج «ياوى» يرجع ويصير «ملط» بضم الميم وسكون اللام — جمع ملاط، وهو جنبه؛ يريد أنه يصير إلى جنبه من شدته، والكاهل: مغرز العنق فى الظهر؛ والعرطل: التام الضخم.

الإعراب: «أقب» نعت لقوله خفاف فى البيت السابق، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل «من تحت» جار ومجرور متعلق بأقب، وتحت: مبنى على الضم فى محل جر بمن «عريض» نعت آخر لخفاف مجرور بالكسرة الظاهرة «من عل» جار ومجرور متعلق بعريض، ويجوز فى أقب الرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف: أى هو أقب، وعلى هذا يكون عريض مرفوعا أيضا: إما معطوفا بواو عطف محذوفة على أقب، وإما خبر مبتدأ محذوف: أى هو عريض.

الشاهد فى: قوله «من تحت» حيث بنى «تحت» فى هذه العبارة على الضم؛ لأنه قد

أما إذا نُويَ ثبوتُ لفظ المضاف إليه فإنها تعرب من غير تنوين ، كما لو تُلَفِّظَ به ، كقوله :

٦٤٢ - وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٌ

قطعه عن الإضافة لفظا ونوي المضاف إليه معنى ، فأما قوله « من كل » فالرواية فيه بجر « كل » كما رأيت في قوافي الأرجوزة كلها ، وذلك على نية لفظ المضاف إليه ، وهذه هي الحالة الثانية التي سيأتي الاستشهاد لها بالبيت ( رقم ٦٤٢ ) التالي لهذا . ومن هذا التقرير وبيان مكان الاستشهاد بهذا البيت تفهم ما في كلام العلامة الصبان من قلة التحرير .

٦٤٢ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* فَمَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ \*

ولم أجد من نسب هذا البيت إلى قائل معين ، كما لم أعثر له على سوابق أو لواحق اللفظة : « نادى » معناه طلب إقبال غيره عليه ودعاه بقوله : يافلان ، ونحوه « مولى » للمولى معان كثيرة : منها ابن العم ، ومنها السيد ، ومنها المسود ، ومنها الناصر وللعين ، ومنها القريب وهو المراد هنا « قرابة » بفتح القاف - مصدر قرب فلان لفلان ، وفلان قريب فلان ، والمراد أن نسبهما دان « عطف » أمالت ورقفت « العواطف » جمع عاطفة ، اسم فاعل من عطف المذكور قبل ، والمراد أن الصلات والأواصر التي من شأنها أن تميل بعض الناس إلى بعض لم تكن في هذا الموضع سببا في الميل أو الأخذ بناصر الداعي

المعنى : يصف الشاعر شدة تزلت بقوم فاستغاث كل بذوى قرابته فلم يغيثوه ، واستنجدهم لدفع ماعرض له فلم ينجده .

الإعراب : « من » حرف جر « قبل » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى الآتي ، والمضاف إليه منوى اللفظ « نادى » فعل ماض ، مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « كل » فاعل بنادى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « مولى » مضاف إليه ، ويجوز أن يقرأ مولى بدون تنوين فهو مجرور بكسرة مقدر على الألف الموجودة ، وهو مضاف و « قرابة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ويكون لنادى مفعول محذوف يدل عليه الكلام ، والتقدير : نادى من يعينه ، ويجوز أيضا أن يقرأ مولى بالتنوين فهو مجرور بكسرة مقدر على الألف المحذوفة للتخاص من التقاء الساكنين ، وعلى هذا يكون « قرابة » منصوبا على أنه مفعول به لنادى منصوب بالفتحة الظاهرة « فما » الفاء حرف عطف ، ما : حرف نفي « عطف » عطف : فعل ماض ، والتاء علامة التانيث « مولى » حال من الضمير المجرور محلا بالباء في عليه منصوب بفتحة مقدر على الألف

أى : ومن قبل ذلك ، وقرئ : « **لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَبْعُدْ** » بالجر من غير تنوين ، أى : من قبل القلب ومن بعده . وحكى أبو علي : **أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ** ، بالجر من غير تنوين أيضاً .

فإن قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى — أى : لم يُنَوِّ لفظ المضاف إليه ولا معناه — أعربت منونة ونُصبت ، ما لم يدخل عليها جار ، كما أشار إليه بقوله :

( **وَأَعْرَبُوا نَصَبًا إِذَا مَا نُنَكَّرًا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا** ) كقوله :

٦٤٣ — **فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْفُرَاتِ**

المحدوفة للتخلص من التقاء الساكنين ، والتقدير : فاعطفت العواطف عليه حال كونه قريباً ويجوز أن يكون مفعولاً به لعطف « عليه » جار ومجرور متعلق بعطف « العواطف » فاعل عطفت الشاهرفي : قوله « من قبل » حيث قطع في هذه العبارة لفظ « قبل » عن الإضافة لفظاً ، ولكن لفظ المضاف إليه منوي ، ولهذا أعرب بدون تنوين ، فأما إعرابه فلكون الإضافة معارضة لشبه الحرف لكونها من خصائص الأسماء ، وأما عدم تنوينه فلائنه منوي الإضافة إلى لفظ معين : أى ومن قبل هذا الأمر الذي تحدث فيه

٦٤٣ — هكذا وقع هذا البيت عند الشارح وبعض النحاة : وصواب إنشاده هكذا :

**فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصُ بِالْمَاءِ الْحَمِيمِ**

والبيت على ما أنشدناه خامس خمسة أبيات ليزيد بن الصعق ، وكانت بلاد غطفان محصية ، فرعى بنوعامر بن صعصعة ناحية منها ، فأغار الربيع بن زياد على يزيد بن الصعق ، وكان يزيد في جماعة من قومه ، فلم يستطع الربيع ، فاستفاه مروح بن جعفر والوحيد ابني كلاب ، وقال يزيد في ذلك :

**فَإِذْ أَخْطَأْتُ قَوْمَكَ يَا زَيْدًا فَأَنْعَى جَعْفَرًا لَكَ وَالْوَحِيدَا**

فحرم يزيد بن الصعق على نفسه الطيب والنساء حتى يغير عليه ، فجمع له جموعاً شق ثم أغار فاستاق نعامهم ، وأصاب فيما أصاب عصافير النعمان بن المنذر ، وهي إبل يمتلكها الملك النعمان معروفة بهذا الاسم ، وقال يذكر ذلك كله :

أَلَا أُنَبِّئُكَ لَدَيْكَ أبا حُرَيْثٍ  
فَكَيْفَ تَرَى مُعَاقِبَتِي وَسَعِي  
وَمَا بَرَحْتَ قَلْوَمِي كُلَّ يَوْمٍ  
فَنِمْتُ اللَّيْلَ إِذْ أَوْقَعْتُ فِيكُمْ  
وَعَاقِبَةُ الْمَلَامَةِ لِللَّيْمِ  
بِأَذْوَادِ الْقُصْبَةِ وَالْقَصِيمِ  
تَكَرَّرْتُ عَلَى الْمُخَالَفِ وَالْمَقِيمِ  
قَبَائِلَ عَامِرٍ وَبَنِي تَمِيمِ

وَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَعْصُ ... البيت ...

اللفظ: «أباحريث» هي كنية الربيع بن زياد العبسي «للليم» المليم: اسم فاعل من قولك: ألام فلان، إذا فعل ما يلام عليه «بأذواد» الأذواد: جمع ذود، وهو الجماعة القليلة من الإبل، ويقال: الذود إلى الذود إبل «القصيبة» بضم القاف بزنة التصغير - اسم موضع ومثله «القصيم» بفتح القاف «الخالف» هو الذي يقيم في الحى إذا خرج قومه للإغارة «ساغ لى الشراب» معناه حلا ولان وسهل مروره في الحلق، وأراد بالشراب جنس ما شرب «أعصن» مضارع من انصص، وهو في الأصل انحباس الطعام في المرء، ووقوفه في الحلق، واستعمل انصص هنا في الماء في مكان الشرق، أنظر إلى قول عدى بن زيد:

لَوْ بَغِيْرِ الْمَاءِ حَدَقِي شَرْقِي كُنْتُ كَالْقَصَانِ بِالْمَاءِ أَعْتَصَارِي

لكنه جرى على نحو ما قال الآخر وإن كان له مساغ ليس لصاحب هذا البيت:

إِلَى الْمَاءِ يَسْمَى مِنْ بَعْضِ بَرِيْقِهِ قَتْلُ أَيْنَ يَسْعَى مِنْ بَعْضِ بَمَاءِ

«الماء الفرات» هو العذب الشديد العذوبة، وفي التنزيل: (وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ) وأما الرواية الأخرى التي رجحناها «بالماء الحميم» فالحميم: البارد، وهو الذي تشتهى النفس. ويطلق الحميم على الحار أيضا؛ فهو من الأضداد، وليس الثاني مرادا هنا. الإعراب: «وساغ» الواو حرف عطف، ساغ: فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له «لى» جار ومجرور متعلق بساغ «الشراب» فاعل مرفوع بالضم الظاهرة «وكنت» الواو واو الحال، كان: فعل ماض ناقص، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم في محل رفع «قبلا» ظرف زمان منصوب على الظرفية والعامل فيه كان «أكاد» فعل ماض دال على المقاربة مرفوع بالضم الظاهرة واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «أعصن» فعل مضارع مرفوع بالضم الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، والجملة من الفعل وفاعله في محل نصب خبر أكاد، وجملة أكاد واسمه وخبره في محل نصب خبر كان؛ وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب حال صاحبه ياء المتكلم المجرورة محلا باللام في قوله لى «بالماء» جار ومجرور متعلق بقوله أعصن «الفرات» أو «الحميم» نعت للماء مجرور بالكسرة الظاهرة

الشاهر فيه: قوله «قبلا» حيث قطع هذا اللفظ عن الإضافة بته، فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه، ولذلك أعرب ممنونا، وهو هنا منصوب على الظرفية. وهذا التنوين عند جمهور العلماء هو تنوين التمكن اللاحق الأسماء العربية، وقبلا عندهم نكرة، ومعنى قوله «وكنت قبلا» وكنت في زمان متقدم، ولا ينوى تقدم على شيء بعينه، ولكن مطلق التقدم من حيث هو؟

وكقوله :

٦٤٤ — فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَيَّ لَذَّةَ حَمْرًا

وأما في حال الإضافة أو نيتها فالقصد التقدم على شيء بعينه . وقد أغرب المحقق الرضى هنا فزعم أن تنوين «قبلا» في هذا البيت وتنوين «بعدا» في البيت الآتي هو تنوين العوض ، وعنده أن «قبلا» معرفة ، وكأنه قد قال : وكنت قبل هذا الوقت ، فحذف المضاف إليه وعوض عنه التنوين ، وهو - على إغرابه - مسبوق بهذا ؛ فقد نقله ابن مالك في شرح كافيته واستحسنه ، قال : « وذهب بعض العلماء إلى أن قبلا في قوله وكنت قبلا معرفة بنسبة الإضافة ، إلا أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضا عن اللفظ بالمضاف إليه ، فعومل قبل مع التنوين - لكونه عوضا من المضاف إليه - بما يعامل به مع المضاف إليه ، كما فعل بكل حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين . وهذا القول عندى حسن » اه . والذي عليه الجمهور هو ما قدمنا ، وهو قول إمام هذه الصناعة سيبويه وشيخه الخليل ، وهو يصرح بأنه سأل العرب عنه فأقروه ، قال : « وسأله - يعنى الخليل - عن قوله من دون ومن فوق ومن تحت ومن قبل ومن بعد ومن دبر ومن خلف ، فقال : أجروا هذا مجرى الأسماء المتمكنة ؛ لأنها تضاف ، وتستعمل غير ظرف . . . وكذلك من أمام ومن قدام ومن وراء ومن قبل ومن دبر . . وزعم الخليل أنهم نكرات ، كقول أبي النجم :

\* يَا أَيُّ لَهَا مِنْ أَيْمِنٍ وَأَشْمَلِ \*

وزعم أنهم نكرات إذا لم يضمن إلى معرفة ، كما يكون أيمن وأشمل نكرة ، وسألنا العرب فوجدناهم يوافقونه » اه

٦٤٤ — هذا عجز بيت ، وصدرة قوله :

\* وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ شَنْوَةَ \*

وقد نسبوه إلى رجل من عقيل ، ولم يعينوه ، وقبله قوله :

وَمَا جِنُّ أَنْاسٍ يَبِينُ مِضْرَ وَعَالِجٍ وَأَبِينَ إِلَّا قَدْ تَرَكَنَا لَهُمْ وَسْرًا

اللفظة : «عالج» موضع بالبادية كثير الرمل «أبين» قال ياقوت : « بفتح الهمزة ، ويكسر ويقال يبين ؛ وذكره سيبويه في الأمثلة بكسر الهمزة ، ولا يعرف أهل اليمن غير الفتح ، وهو مختلف باليمن منه عدن . . . وقال عمارة بن الحسن اليمني : أبين موضع في جبل عدن » اه . وقوله « إلا قد تركنا لهم وسرا » الوتر - بفتح الواو أو كسرهما - الجناية التي يجنحها الرجل على غيره من قتل أو نهب أو سبي « الأسد» بفتح الهمزة - لغة في الأزدي ؛ وهم حى من اليمن ؛ أبوهم الأزدي ابن العوث بن نبت بن مالك بن كهلان بن سبأ ؛ وهم فرق ؛ ففرقة يقال لها أزد شنوءة ، وفرقة

وكقوله :

٦٤٥ - كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عِلِّ

يقال لها أزد عمان ؛ وفرقة يقال لها أزد السراة ، ولما كان الأمر على هذا الوجه وكان الأزد سما يطلق على قبائل شتى بين المراد منه فقال « أسد شنوءة » ومن هذا البيان نعلم أن رواية العيني « ونحن قتلنا الأسد أسد خفية » تحريف في الرواية ، واغترار بأن « خفية » مأسدة عظيمة مشهورة ، ويلزمه تحريف آخر ، وهو ضم الهمزة في « الأسد » وفي « أسد » مع أنه في الرواية الصحيحة مفتوح ، نعم المشهور في القبائل « الأزد » بالزاي ، لكن قد نص العلماء الأئمة على أن الزاي تقلب سينا في كثير من المواضع ، وقد نص الأئمة أيضا في هذه الكلمة بذاتها أنه يقال فيها : الأزد ، والأسد ، بل من العلماء من ذكر أنها بالسين أشهر منها بالزاي .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الضم في محل رفع « قتلنا » فعل وفاعل والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « الأسد » مفعول به لقتلنا « أسد » بدل أو عطف بيان ، وهو مضاف و « شنوءة » مضاف إليه « فما » التفاء حرف عطف ، ما : نافية « شربوا » فعل ماض وواو الجماعة فاعله « بعدا » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية والعامل فيه قوله شربوا « على لذة » جار ومجرور متعلق بشربوا « خمرا » مفعول به لشربوا .

الشاهد في : قوله « بعدا » حيث قطع هذا اللفظ عن الإضافة بته ، فلم ينولفظ المضاف إليه ولا معناه . ولذلك أعرب منونا ، وهو ههنا منصوب على الظرفية كما ذكرنا في الإعراب . وقد قدمنا لك خلاف العلماء في أن هذه الكلمة على حالتها هذه نكرة أو معرفة ، فارجع إلى ذلك إن شئت في شرح الشاهد السابق .

٦٤٥ - هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

\* مِكْرٍ مَفْرٍ مُقْبِلٍ مُذِرٍ مَعَا \*

وهذا البيت من معلقة امرئ القيس بن حجر الكندي ، وقد تكرر في هذا الكتاب الإشارة إليها والاختيار منها لكثرة ورود شواهد منها في مواضع مختلفة ( أنظر الشواهد ٤٧٧ و٦٨ و١٩٤ و٥٤١ و٥٧٦ و٥٧٨ ) والبيت المستشهد به ههنا في وصف فرس ، وقوله قوله :

وَقَدْ أَغْتَدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا	مُجْرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلِ
مِكْرٍ مَفْرٍ مُقْبِلٍ مُذِرٍ مَعَا	كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :
كَمَيْتٍ يَزِيحُ اللَّبْدُ عَنْ حَالِ مَتْنِهِ	كَمَا زَلَّتِ الصَّفْوَاهُ بِالْمُنْتَزَلِ
عَلَى الذَّبْلِ جِيَّاشٍ كَأَنَّ اهْتِرَامَهُ	إِذَا جَاشَ فِيهِ حَمِيهِ عَلَى مِرْجَلِ

مِسْحٍ إِذَا مَا السَّابِحَاتُ عَلَى الْوَتَنِ  
 بَزِيكُ الْغَلَامُ الْخِفْتُ عَنْ صَهْوَاتِهِ  
 دَرِيرٍ كَخُذْرُوفِ الْوَلِيدِ أَمْرَهُ  
 لَهُ أَيُّظَلَّا ظَنِّي وَسَاقًا نَعَامَةً  
 ضَلِكِعٍ إِذَا اسْتَنْدَبْرَتْهُ سَدَّ فَرْجَهُ  
 كَانَ عَلَى الْمُتَمَتِّينِ مِنْهُ إِذَا أَنْتَجَى  
 كَانَ دِمَاءُ الْهَادِيَاتِ بِنَحْرِهِ  
 أَتْرَنَ الْغُبَارَ بِالْكَدِيدِ الْمُرْكَلِ  
 وَيُلْوِي بِأَنْوَابِ الْعَنِيْفِ الْمُثَقَّلِ  
 تَتَابِعُ كَفَيْهِ بِحَيْطِ مُوَصَّلِ  
 وَإِرْحَاهِ سِرْحَانٍ وَتَقْرِيْبُ تَقْفُلِ  
 بِضَافٍ فَوْيُقِ الْأَرْضِ لَيْسَ بِأَعْرَلِ  
 مَدَاكِ عَرُوسٍ أَوْ صَلَايَةِ حَنْظَلِ  
 عُصَارَةُ حِنَاءٍ بِشَيْبِ مُرْجَلِ

اللفظ: « وقد أغتدى والظير - البيت » أغتدى: أراد أخرج في وقت الغداة، والوكنات: جمع وكنة - بتثنية الواو - وهي وكر الطائر وعشيه . والنجرد: الفرس القصير الشعر، وفيد الأوبد: يريد به أن هذا الفرس لسرعة عدوه وشدة جريه يدرك الوحوش ويلحقها ولا يمكنها من الشراء والنفار فكانه يقيدها، والأوبد: الوحوش؛ واحدها أبد « مكر مقر - البيت » المكر بكسر الميم وفتح الكاف - أى يكر عليه فارسه، والمقر - بكسر الميم وفتح الفاء - أى يفر عليه فارسه من وجوه أعدائه إن أراد، والجلهود - بضم الجيم وسكون اللام - الصخرة الصلبة الشديدة والصخر: الحجر، واحده صخرة، وحطه السيل: ألقاه من أعلى إلى أسفل « كبيت يزل اللبد - البيت » الكبيت - بزنة التصغير - الذى بين الأسود والأحمر، والفرس الكبيت من أصلب الحيل جلودا وحوافر، ويزل: يتنجى، واللبد - بكسر فسكون - ما يتلبد من شعر أو صوف، وحال متنه: وسط ظهره، ويقال له: الحاذ، أيضا . والصفواء: الحجر الصلد الضخم الأملس الذى لا يثبت عليه شيء، والمنتزل: الذى ينزل فى مهلة فكانه يتكاف النزول . شبه ملامسة ظهره لامتلأه بالشحم واكتنازه بالصفاء للمساء حتى إن اللبد ليزل عن ظهره كما أن الصخرة للمساء يزل عنها من علاها « على الدبل جياش - البيت » على ههنا بمعنى مع، والدبل: الضمور والهزال، والجياش: الذى إذا حركته بعقبك تزيد فى عدوه ولم ينقطع جريه، واهترامه: صورته الشديد وجاش: غلى وهاج واضطرب، وحميه: حرارته، والمرجل: بزنة المنبر - القدر، يقول: إن هذا الفرس على ذبول خلقه وضمور بطنه نشيط فى السير كلما حركته عدا عدوا لا ينقطع « مسح إذا ما السابحات - البيت » المسح - بكسر الميم وفتح السين - العداء الذى كأنه يصب الجرى صبا، والسابحات: جمع ساجح، وهو من الحيل الذى يمد يديه فى عدوه ويسطها، والوفى: الضعف



والفتور، وأثرن الغبار: هيجه، والكديد - بفتح الكاف - الأرض الغليظة، والمركل - بزنة اسم المفعول - المكان الذي كذب جوافر الدواب « يزل الغلام الحف - البيت » يزل: يسقط إلى الأرض، والحف - بكسر الحاء - الخفيف، والصهوات: جمع صهوة، وهي مقعد الفارس من الفرس، ويأوى: يذهب ويسقط، والنفيف: الذي لافق معه، والمثقل: الثقل البدن والركوب، يريد أن هذا الفرس إذا ركبه غلام خفيف رعى به وأسقطه على الأرض، وإذا ركبه الثقل الشديد رعى بثيابه ولم يستطع من شدة جريه أن يصلح من شأنه « درير كخذروف الوليد - البيت » الدرير: الكثير الجري، والخذروف - بزنة المصفور - شيء يدوره الصبي بحيط في يده فيسمع له دوى وصوت، وهو سريع الدوران، وأمره: أداره، وتتابع كفيه: تواليهما. أراد أنه يديم العدو ويتابع الجري « له أطلاقي - البيت » الأيطل: الخاصرة، وخص ساقى النعامة لأن النعامة قصيرة الساقين صلبتهما، والسرخان: الذئب، وإرخاؤه: عدوه. والتفيل: الثعلب، وتقريبه: أن يرفع يديه معا ويضعهما معا « ضليح إذا استدبرته - البيت » الضليح: التام الخاق الغليظ الألواح الكثير العصب، واستدبرته: نظرت إلى مؤخره، وفرجه: أراد به الفضاء بين يديه ورجليه وأراد بالضافي ذنب الفرس، وبما يستحب في الخيل أن تكون أذنانها طويلة سابعة، والأعزل: المعوج العيب « كأن على التنين - البيت » التنان: مثنى متن، وهو الظهر، وأراد الناحيتين من عين الفقار وشماله، وانتحى مأخوذ من قولهم: انتحى على شقه، إذا اعتمد عليه، والمدالك: شيء تسحق العروس عليه طيبها، والصلاية: الحجر الأملس الذي يسحق عليه. وخص مدالك العروس لقب عهده بالطيب، وذكر صلابة الحنظل لأن دهن الحنظل يخرج بها فتراه ذا بريق « كأن دماء الهاديات - البيت » الهاديات: جمع هادية، وهي المتقدمة من بقر الوحش وغيره من الصيد، وعصارة كل شيء: ما يسيل منه، وأراد ماجف من عصارة الحناء على الشعر الأبيض، وكان من عادة العرب أن يصبغوا شعورهم بالحناء. والمرجل: المسرح، وإنما خصه بالذكور لأن الشعر إذا كان مرجلا كان اللون فيه أنقى وأصفى وأشد.

الإعراب: « كجلمود » جاز ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله منجرد في البيت السابق، أو هو متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف، والتقدير: هو كجلمود، وجلمود مضاف و « صخر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حطه » حط: فعل ماض، وضمر الغائب العائد إلى الجلمود: مفعول به مبنى على الضم في محل نصب « السيل » فاعل بحط مرفوع بالضمة الظاهرة « من » حرف جر « عل » مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة الظاهرة، والجار والمجرور متعلق بحط.

وكقراءة بعضهم : « مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ » بالجر والتنوين . وحكى أبو علي : اِبْدَاءً بِدَا مِنْ أَوَّلٍ ، بالنصب ممنوعاً من الصرف للوزن والوصف .  
 ﴿ تنبيهات ﴾ : الأول : اقتضى كلامه أن « حَسْبُ » مع الإضافة : أى لفظاً ، أو نوى

الشاهد فيه : قوله من عل « حيث قطع « عل » عن الإضافة بته . فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ؛ ولهذا أعرب ونون ، وهو ههنا مجرور لفظاً بمن فان قلت : فأين هذا التنوين الذى تدعيه ؟  
 فالجواب أن التنوين قد حذف لما وقع هذا اللفظ في آخر البيت ، والمقتضى لحذفه هو الوقف على الروى .

فان قلت : فلماذا لا تقول إنه حذف التنوين ههنا لأنه نوى لفظ المضاف إليه ؛ كما قلته في بيت أبي النجم ( وهو الشاهد رقم ٦٤١ السابق ) فإني لا أجد فرقاً بين العبارتين ؟  
 قلت في الجواب على ذلك : لقد توهم العلامة الصبان رحمه الله مثل هذا الذى توهمته فذكر أن هذا البيت لا يصلح شاهداً لما ذكره الشارح له ؛ لأن حذف التنوين كما يحتمل أنه لأجل الوقف على الروى يحتمل أنه لنية لفظ المضاف إليه كما في بيت أبي النجم ، ولكن هذا غفلة عما ذكره العلماء وعن مقصود الشاعر في كل واحد من البيتين . أنظر أولاً في بيت أبي النجم ، ألسنت تراه يريد أن يصف بهيره بأنه أقب من تحته عريض من عله ، فهو يريد تحته مخصوصاً هو تحت هذا البعير الذى يصفه وفوقاً مخصوصاً هو فوق هذا البعير نفسه ؛ ومحال أن يريد تحته منكرات أى تحت كان ، وفوقاً منكرات أى فوق كان ، كما أن محالاً أن يكون مراده التحت المعين والفوق المعين ثم يجعل قوله « من تحت » وقوله « من عل » نكرة ، وإنما تجعلهما معرفة - بحمد جمهرة العلماء - إذا نويت المضاف إليه ، إما لفظه وإما معناه ، وقد بينا لك هناك أنه روى بضم « من تحت » فدل ذلك على إرادة معنى المضاف إليه ، وروى بجر « من عل » فدل على إرادة لفظ المضاف إليه .  
 ثم انظر إلى بيت امرئ القيس الذى معنا ، فهل ترى أنه شبه فرسه بجلمود صخر حطه السيل من فوق معين ؟ وهل ترى أن هذا شيء له دخل في التشبيه أو الوصف الذى هو المقصد الأول من الكلام ؟ فإذا تبينت أن المعنى المقصود من الكلام والذى لا ينبغي أن يقصد سواه أن هذا الفرس يشبه جلمود صخر حطه السيل من مكان عال أى مكان كان ، سواء أكان أعلى جبل بالهند أو أعلى جبل بالصين ، فالعل ههنا نكرة قطعاً بحسب المعنى المقصود ، فإذا انضم إلى ذلك أن العلماء نصوا على أن هذا المعنى هو المراد تأكد ما ذكرناه ، وإذا كان العل ههنا نكرة لم يكن ثمة مضاف إليه مقدر ، وإذا لم يكن ثمة مضاف إليه مقدر كان حذف التنوين في هذا البيت غير محتمل إلا لوجه واحد هو ما ذكرناه ؛ وبذلك يتم الاستدلال . هذا ما توضح للعاجز الضعيف ، والله ولى التوفيق

معناها ، أو لفظها — معرفة ، ونكرة إذا قطعت عن الإضافة : أى لفظا ومعنى ؛ إذ هي <sup>(١)</sup> بمعنى كافيك اسم فاعلٍ مراداً به الحال ؛ فتستعمل استعمال الصفات النكرة ؛ فتكون نعتاً لنكرة : كمررتُ برَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ ، وخالاً لمعرفة ، كهذا عبدُ الله حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ . وتستعمل <sup>(٢)</sup> استعمال الأسماء الجامدة ، نحو : « حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ » « فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ » بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ ، وهذا يرُدُّ على مَنْ زَعَمَ أنها اسم فعل ؛ فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال . وتقطع عن الإضافة فيتجدد لها إشرابها معنى دالاً على النفي ، ويتجدد لها ملازمتها للوصفية أو الحالية أو الابتداء والبناء على الضم ، تقول : رأيتُ رجلاً حَسْبُ ، ورأيتُ زَيْداً حَسْبُ . قال الجوهرى : كأنك قلت حسبي أو حسبك فأضمرت ذلك ولم تنون . هـ . وتقول في الابتداء : قَبِضْتُ عَشْرَةَ حَسْبُ ، أى : فحسبي ذلك .

(١) هذا الكلام ليس تعليلاً لما ذكر قبله ، كما يوهمه ظاهر التعليل ، بل هو تعليل للكلام محذوف ، وأصل العبارة هكذا « اقتضى كلامه أن حسب مع الإضافة لفظاً أو نية معناها أو لفظها معرفة ، ونكرة إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى : فأما كونها نكرة إذا قطعت عن الإضافة لفظاً ومعنى فسلم ، وأما كونها معرفة عند الإضافة لفظاً أو عند نية المضاف إليه معنى أولفظاً فغير مسلم ؟ إذ هي بمعنى كافيك اسم فاعل مراداً به الحال إلخ » وعبارة الشارح على هذا الوجه قلقة غير مفيدة لما يريد ، فقد كان يجب عليه التصريح بما أراد أن يعلل له .

(٢) يريد أن يقول : إن لفظ « حسب » جامد ، وإن معناه معنى المشتق . وإن له مع الإضافة استعمالين : أحدهما بالنظر إلى لفظه الجامد ، وثانيهما بالنظر إلى معناه الذى هو معنى المشتق : فأما بالنظر إلى اللفظ فإنه يقع مبتدأ كما فى قولهم : بحسبك درهم ، وكما فى قوله تعالى ( حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ ) فى أحد احتمالات . ، وتقع كذلك مبتدأ منسوخاً نحو قوله سبحانه ( فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ ) وتقع خبراً للمبتدأ ؛ لأن الخبر كما تعلم لا يلزم أن يكون مشتقاً . وأما بالنظر إلى المعنى فإنه يقع صفة للنكرة ، ويقع حالاً من المعرفة ، ويقع خبر مبتدأ ، ويحتمل قوله تعالى ( حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ ) ثلاثة أوجه : أولها ما قدمناه من أن « حسبهم » مبتدأ ، وثانيهما أن يكون « حسبهم » خبراً مقمداً وهو اسم جامد نظراً إلى لفظه ، وثالثها أن « حسبهم » خبر مقدم وهو اسم مشتق نظراً إلى معناه . ولهذا الكلمة استعمال ثالث مع قطعها عن الإضافة ، ولها حينئذ ثلاث خصائص : أولها أنها دالة على معنى النفي ؛ فإذا قلت : رأيت رجلاً حسب ؛ فهو فى معنى رأيت رجلاً لا غير . وثانيها البناء على الضم تشبهاً بالغايات ؛ فلا تنصب عند قطعها عن الإضافة كما ينصب قبل ، وثالثها أنه يبقى لها جواز

الثاني : اقتضى كلامه أيضاً أن « عَلَ » تجوز إضافتها ، وأنه يجوز أن تنصب على الظرفية أو الحالية . وتوافق « فَوْقَ » في معناها ، وتخالفاً في أمرين : أنها لا تستعمل إلا مجرورة بمن ، وأنها لا تستعمل مضافة ، فلا يقال : أَخَذْتُهُ مِنْ عَلِ السَّطْحِ ، كما يقال : مِنْ عَلْوِهِ ، ومن فوقِهِ . وقد وهم في هذا جماعة منهم الجوهرى وابن مالك . وأما قوله :

٦٤٦ - يَا رَبِّ يَوْمَ لِي لَا أَظْلَلُهُ أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحِي مِنْ عَلِهِ

استعملها استعمال الصفات فتقع صفة وخبراً وحالاً وجواز استعمالها استعمال الأسماء فتقع مبتدأ وخبراً أيضاً على ما وجهناه أولاً .

٦٤٦ - نسبوا هذا البيت لأبي ثروان . ولم يذكره سواه سوايق أو لواحق ،

اللفظ : « لا أظله » بضم همزة المضارعة مبنياً للجھول - ومعناه لا أظلل فيه : أى لا ينالنى الظل ، وقد فسر ذلك بقوله « أرمض من تحت » ومعنى أرمض تحرقنى الرضاء ، ومن تحت : أراد به قدميه يريد أنه يسير حافياً فتحرق رجله الرضاء ، والرضاء : هى شدة حرارة التراب « وأضحى من عل » ومعنى أضحى : يصيبنى حر الشمس ، ومن عل : أراد به سائر جسده من فوق قدميه ، وتقول : رمض يومنا برمض - على مثال فرح يفرح - إذا اشتد حره ، وتقول : رمضت قدمى - على مثاله - إذا احترقت من الرضاء ، وهى الأرض الشديدة الحرارة ، وتقول : رمضت النعم - على وزانه أيضاً - إذا رعت فى شدة الحر فقرحت أكبادها . وتقول : ضحى الرجل يضحى - على مثال رضى يرضى - وضحى يضحى - على مثال سعى يسعى - صَحْوًا وَضَحِيًّا ؛ إذا أصابته الشمس بوجهها ، وفى التنزيل الكريم : ( إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرِى وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَى ) وقال عمر بن أبى ربيعة الخزومى :

رَأَتْ رَجُلًا مَآ إِذَا الشَّمْسُ عَارَضَتْ فَيَضْحَى وَأَمَّا بِالْعَشِيِّ فَيَخْضَرُ

المعنى : يصف أنه فى كثير من الأيام لا يتمتع بالراحة ، ولا ينال من نعيم الحياة شيئاً ، وأنه قد يقضى اليوم لا يناله فيه الظل ، بل تصيب الرضاء بتوقد حرها قدميه لأنه يسير حافياً وتصيبه الشمس بوجهها وشدة حرارتها من أعلى جسده .

الإعراب : « يا » حرف نداء ، مبني على السكون لاجل له من الإعراب . والمنادى محذوف والتقدير : يا هؤلاء رب يوم - إلخ . والأكثر أن تكون « يا » حرف تنبيه « رب » حرف تكثير وجر شبهه بالزائد « يوم » مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليوم « لا » حرف نفي مبني على السكون لاجل له من الإعراب « أظله » أظلل : فعل مضارع مبني للجھول

مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى اليوم مبني على الضم في محل نصب على نزع الحافض ، والأصل : لأظلل فيه ، فحذف حرف الجر ، وأوصل الفعل إلى الضمير المجرور محلا فاتصبا « أرمض » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « من » حرف جر « تحت » ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بأرمض « وأضحى » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أضحى : فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عله » عل : ظرف مكان مبني على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بأضحى ، والهاء حرف دال على السكت مبني على السكون لا محل له من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « من عله » حيث وردت فيه « عل » مبنية على الضم في محل جر بمن ، على ماقررناه في إعراب البيت . وقد وهم الجوهري صاحب الصحاح فزعم أن « عل » ههنا مضافة ، وبني على هذا أنه يجوز إضافتها كما يجوز إضافة « فوق » التي بمعناها ، وحسب أن هذه الهاء التي في « عله » هاء الضمير ، وتبعه على ذلك ابن مالك . وليس ماذهب إليه بصحيح ولا قريب من الصواب ، والدليل على ذلك أمران : أولهما أنها لو كانت ضمير غيبة لما كان له مرجع ؛ لأن أصل الكلام : أرمض من تحتي وأضحى من علي ، فحذف ياء التوكيد وبني على الضم ، وثانيهما أن هذه الهاء لو كانت هاء الضمير للموضوع للغائب وكان « عل » مضافا - لوجب إعراب « عل » فان « قبل وبعد » وما ذكر معهما إذا ذكر المضاف إليه مع أيها كان معربا ، ولكن « عل » في هذا البيت مبنية على الضم ؛ فوجب أن تكون الهاء غير ضمير الغائب ، وللعلماء في بيان معناها وجهان : أحدهما أنها هاء السكت التي تلحق أواخر الكلمات لبيان حركات الحروف الأخيرة ، كما في قوله تعالى ( مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهٗ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَهٗ ) وكما في قول ابن قيس الرقيات :

بَكَرَ الْعَوَازِلُ فِي الصَّابِوِ ح يَلْسِنِي وَأَلْمُهِنَّ  
وَيَقْلُنَّ شَيْبٌ قَدْ عَلَا كَ وَقَدْ كَثُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ

وقد ذكر العلامة الشارح هذا الوجه . والوجه الثاني أن الهاء في « عله » بدل من الواو التي هي لام الكلمة ؛ إذ أصل عل علا ، وقد جاءت على أصلها في قول أعشى باهلة يرثي أخاه المنتشر :

إِنِّي أَتَنَّبِي لِسَانٌ لَا أَسْرُ بِهَا مِنْ عَلُوِّ لَا تَحْبُّ مِنْهَا وَلَا سَخَرُ

فالماء فيه للسكت ؛ بدليل أنه مبني ، ولا وَجَهَ لبنائه لو كان مضافاً . انتهى  
 الثالث : قال في شرح الكافية : وقد ذهبَ بعضُ العلماء إلى أن قبلاً - في قوله  
 « وَكُنْتُ قَبْلًا » - معرفةٌ ببنية الإضافة ، إلا أنه أعرب لأنه جعل ما لحقه من التنوين  
 عوضاً من اللفظ بالمضاف إليه ، فعومل « قبل » مع التنوين - لكونه عوضاً من المضاف إليه -  
 بما يُعَامَلُ به مع المضاف إليه ، كما فعل بكلِّ حين قطع عن الإضافة لحقه التنوين عوضاً ،  
 وهذا القول عندي حسن

(وَمَا يَلِي الضَّافَ) وهو المضاف إليه (يَأْتِي خَلْفًا \* عَنْهُ فِي الْأَعْرَابِ) غالباً (إِذَا مَا حُدِّفَا)  
 لقيام قرينة تدل عليه ، نحو « وَجَاءَ رَبُّكَ » أي : أمر ربك « وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ » أي :  
 أهل القرية

﴿ تنبيهان ﴾ الأول : كما قام المضاف إليه مقامَ المضاف في الإعراب يقوم مقامه في التذكير

كقوله :

٦٤٧ - يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ  
 بَرَدَى يُصْقَى بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

حذف الواو هنا وأبدل منها الماء كما حذف الواو من سنة وعوضت منها الماء ، حتى توهموها  
 أصلية فاشتقوا منها على لفظها فقالوا : سانهته وعاملته مساهمة ، وأصل لام سنة الواو بدليل قولهم  
 في جمعه : سنوات . وهذا وجه ذكره ابن الحشاش ، وعندى أنه وجه بعيد .

٦٤٧ - هذا بيت من قصيدة لحسان بن ثابت الأنصاري يمدح فيها عمرو بن الحارث بن  
 أبي شمر الغساني وآله من بني جفنة ملوك الشام ، ومطلعها قوله :

أَسَأَلْتَ رَسْمَ الدَّارِ أَمْ لَمْ تَسْأَلِ  
 بَيْنَ الْجَوَابِي قَالْبَضِيعِ فَحَوِّمِ

وقيل البيت السنشهد به ههنا قوله :

لَهُ دَرُّ عِصَابَةٍ نَادَمَتْهُمُ  
 يَوْمًا يَجْلَقُ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ

بَرَدَى يُصْقَى ... البيت ، وبعده :

يُغَشُونَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كَلَابُهُمْ  
 لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبَلِ

أَوْلَادِ جَفْنَةَ حَوْلَ قَبْرِ أَبِيهِمْ  
 قَبْرِ ابْنِ مَارِيَةَ الْكُرَيْمِ الْمُفْضِلِ

اللفظ : «ورد» أراد منه ههنا الجيء مطلقاً ، وأصله خاص بمعنى الماء للسقيا ، وفي التنزيل :

﴿ فَمَاءٌ وَرَدًا مَدِينًا ﴾ « البريص » يرويه بعضهم بالضاد العجمة ، على أنه فعيل من البرض الذى هو الماء القليل ، وهى رواية ضعيفة ، والأكثر على أن البريص ههنا بالصاد المهملة ، واختلفوا فى معناه ؛ ف قيل : هو اسم موضع بدمشق ، وقال الجواليقي : وليس بالعربى الصحيح ، وقد تكلمت به العرب ، وأحسبه روى الأصل . وقيل : هو اسم نهر من أنهار دمشق . قال ابن يعيش : البريص - بالصاد المهملة - نهر يشعب من بردى ... ولدمشق أنهار أربعة كلها من بردى « يصفق » يمزج ويخاط ، مضارع مبنى للجھول من التصفيق ، وأصله التحويل من إناء إلى آخر بقصد التصفية « بالرحيق » الحمر البيضاء ، وهى - فيما ذكروا - أجود أنواع الحمر « السلسل » السائغ شرابه الذى ينحدر فى الحلق فى يسر وسهولة .

المعنى : وصف هؤلاء المدوحين بأنهم كرام وأنهم يقدمون للوافدين عليهم أطيب أنواع الشراب ممزوجا بأجود الماء .

الإعراب : « يسقون » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « من » اسم موصول مفعول به أول ليسقون ، مبنى على السكون فى محل نصب « ورد » فعل ماض مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة « البريص » مفعول به لورد منصوب بالفتحة الظاهرة « عليهم » جار ومجرور متعلق بورد ، وجملة ورد وفاعله ومفعوله لاجل لها من الإعراب صلة الموصول « بردى » مفعول به ثان ليسقون منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وهو على تقدير مضاف محذوف ، وأصل الكلام : يسقون ماء بردى « يصفق » فعل مضارع مبنى للجھول مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ماء بردى ، وجملة الفعل ونائب فاعله فى محل نصب حال من ماء بردى « بالرحيق » جار ومجرور متعلق بيسفق « السلسل » نعت للرحيق مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بردى يصفق » واعلم أولا أن « بردى » اسم مؤنث اللفظ ؛ لأنه محتوم بألف التأنيث المقصورة ، ومن حق الاسم المؤنث أن يعود الضمير إليه مؤنثا ، وإنه هنا أعاد الضمير من الفعل مذكرا إلى هذا الاسم ، ألا ترى أنه قد قال « يصفق » بياء المضارعة الدالة على تكبير الفاعل ونائبه ، ولو أراد التأنيث لقال « بردى تصفق » بئاتاء . وإنما استباح الشاعر هذا لأن المراد « يسقون ماء بردى » ولا شك أن الماء مذكر ؛ فحذف المضاف - وهو « ماء » - وأقام المضاف إليه الذى هو « بردى » مقامه فى أمرين : أولهما فى الإعراب حيث صار « بردى » مفعولا به ليسقون منصوبا بعد أن كان مضافا إليه مجرورا ، وثانيهما فى التذكير حيث أعاد الضمير إليه مذكرا مع أنه فى نفسه مؤنث على ما علمت .

بَرَدَى : مؤنث ، فكان حقه أن يقول « تُصَفِّقُ » بالتاء ، ولكنه أراد ماء بَرَدَى ؛  
وفي التأنيث كقولہ :

٦٤٨ - مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةٍ حَوْلَةٍ وَالْمِسْكُ مِنْ أَرْدَانِهَا نَافِحَةٌ

واعلم ثانيا أن في هذا الكلام قلبا ؛ وذلك لأن الحجر هي التي تمزج وتخلط بالماء ، وعبارته تدل على أن ماء بردى هو الذي يمزج بالحجر ، فقد عرفت أن الرحيق هو الحجر البيضاء ، وأنها أجود أنواع الحجر ؛ فلا تلتفت إلى ما قاله العلامة الصبان . ونكتة القلب ههنا أنه أراد أن يشير إلى أن هؤلاء القوم يبالغون في قتل الحجر بالماء حتى لا يصدعوا عنها ولا ينزفوا ، والمراد بذلك أنهم قوم مترفون لا يصنعون في شراهم مثلما يصنع المممج .

واعلم ثالثا أن كل هذا الكلام الذي ذكرناه في المبحثين الأول والثاني إنما يجري على الرواية التي ذكرها الشارح تبعا لجماعة من النحاة والرواة . وقد روى ابن سلام الجمحي البيت هكذا :

يَسْتَقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ سَمْرًا تُصَفِّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ

وعلى هذه الرواية لا يكون في البيت قلب ولا إقامة مضاف إليه مقام مضاف محذوف ( انظر طبقات الشعراء لابن سلام الجمحي ص ٥٣ طبع ليدن ١٩١٣ ) وفي هذا الكفاية والفتح .

٦٤٨ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق  
اللفظ : « نسوة » اسم جمع لا واحد له من لفظه ، كالكساء ، وواحدة من معناه امرأة « خولة » بفتح الحاء وسكون الواو - اسم امرأة « المسك » نوع من الطيب « أردانها » الأردن : جمع ردن - بضم الراء وسكون الدال المهملتين ، بوزن قفل وأقفال - والردن في الأصل أصل الكم وأراد ههنا الثياب كلها « نافحة » اسم الفاعل المؤنث من نفحت ريحه - من باب نفع - إذا تضوعت وفاحت .

المعنى : وصف هذه المرأة التي سماها خولة بأنها طيبة الريح عطرة ، فقال : إنها جازت علينا تصحبها نسوة والحال أن ریح المسك تنبعث من ثيابها . وقد كثر هذا المعنى في الشعر العربي ؛ فمن ذلك قول الشاعر :

تَضَوَّعَ مِسْكَاً بَطْنُ نَعْمَانَ أَنْ مَشَتْ بِهِ زَيْنَبُ فِي نِسْوَةٍ عَطِرَاتِ

الإعراب : « مرت » مر : فعل ماض مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، والتاء علامة التأنيث « بنا » جار ومجرور متعلق بمر « في » حرف جر مبني على السكون لاجل له من الإعراب « نسوة » مجرور بفي ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمر ، أو محذوف حال من خولة تقدم عليه « خولة » فاعل مرت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وكان



أى : رائحة المسك ؛ وفي حكمه ، نحو : « إِنْ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذِكُورِ أُمَّتِي » أى : استعمال هذين « وَتِلْكَ الْقُرَى أَهْلَكْنَاهُمْ » أى : أهل القرى ، وفي الحالية ، نحو : تَفَرَّقُوا أَيَادِي سَبَا : أى مثل أيادي سبا ؛ لأن الحال لا تكون معرفة

الثانى : قد يكون الأول مضافاً إلى مضاف فيحذف الأول والثانى ، ويقام الثالث مقام الأول فى الإعراب ، نحو « وَتَجْمَعُونَ رِزْقَكُمْ أَنْتُمْ تُكذِّبُونَ » أى : وتجمعون بدل شكر رزقكم تكذيبكم « وَتَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ » أى : كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت . ومنه قوله :

٦٤٩ — فَأَذْرَكَ إِزْقَالَ الْمَرَادَةِ ظَلَعَهَا وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ حَزِيمَةِ إِصْبَمًا

من حقه المنع من الصرف لأنه علم على مؤنث زائد على الثلاثة ، ولكنه نونه اضطرارا « والمسك » الواو واو الحال حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، المسك : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أردانها » أردان : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بناخفة الآتى ، وأردان مضاف وضمير الغائبة العائد إلى خولة مضاف إليه « ناخفة » خبر المبتدأ الذى هو المسك ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال صاحبه خولة .

الشاهد فى : قوله « والمسك ناخفة » فان المسك اسم مذكر فى اللفظ والمعنى جميعا ، وقد أخبر عنه بمؤنث - وهو قوله « ناخفة » - وقد علم أنه يجب أن يتطابق المبتدأ وخبره تذكيرا وتأنينا من قبل أن المبتدأ والخبر شيء واحد فى الماصدق : أى أن الفرد الموجود فى الخارج الذى يطلق عليه المبتدأ هو نفس الفرد الذى يطلق عليه الخبر ؛ ومحال أن يكون الشيء الواحد مذكرا ومؤنثا معا . فاذا نظرت الى هذا الظاهر مراعيًا ما ذكرناه من حديث التطابق بين المبتدأ وخبره حكمت على هذا التعبير بأنه خطأ ؛ ولكن لما كان هذا الظاهر ليس هو المقصود لم يكن الكلام خطأ ، وبيان ذلك أن أصل الكلام : وريح المسك ناخفة ؛ لأن ذات المسك ليست هى التى تفوح وتتضوع وتنتشر فى الجو ، وإنما الذى يكون منه ذلك التضوع والانتشار ریح المسك ، فحذف المضاف - الذى هو « ریح » - وأقيم المضاف إليه - الذى هو « المسك » - مقامه ، فأخذ شيتين من المضاف المحذوف حين حل هو محلّه : أحدهما إعرابه ، ألا ترى أنه صار مرفوعا بالابتداء بعد أن كان مجرورا بالإضافة ، وثانيهما التأنيت الذى كان للمضاف المحذوف فلماذا أخبر عنه بالمؤنث .

٦٤٩ — هذا خامس سبعة أبيات للكعبة العرنى ، واسمه هيرة بن عبد مناف بن عمر ابن ثعلبة بن ربوع . وقد رواها جماعة منهم المفضل الضبي فى المفضليات ، وهاكها بروايته :

فَإِنْ تَنَجَّ مِنْهَا يَا حَزِيمَ بْنَ طَارِقٍ      وَقَدْ تَرَكَتْ مَا خَلْفَ ظَهْرِكَ بَلْقَمًا  
وَنَادَى مُنَادِي الْحَيِّ أَنْ قَدْ أَتَيْتُمْ      وَقَدْ شَرَبْتَ مَاءَ الْمَزَادَةِ أَجْمَعًا  
وَقُلْتُ لِكَأْسٍ أَلْجِيهَا فَإِنَّمَا      نَزَلْنَا الْكَثِيبَ مِنْ زُرُودٍ لِنَفْرَعَا  
كَانَ بَلِيَّتَيْهَا وَبَلَدَةَ نَحْرِهَا      مِنَ النَّبْلِ كِرَاثَ الصَّرِيمِ الْمَنْزَعَا  
فَأَدْرَكَ، إِبْقَاءَ الْعَرَادَةِ ظَلَمَهَا      وَقَدْ جَعَلْتَنِي ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
أَمَرْتُكُمْ أَمْرِي بِمُنْعَرَجِ اللَّوِيِّ      وَلَا أَمْرٌ لِللَّعْصِي إِلاَّ مُضَيِّعَا  
إِذَا الْمَرْهَمُ يَبْشُرُ الْكَرْهِيَةَ أَوْشَكَتْ      حِبَالُ الْهُوَيْنَا بِالْفَتَى أَنْ تَقَطَّعَا

اللفظة : « فان تنج منها يا حزيم بن طارق - البيت » كان حزيمة بن طارق التغلبي أغار على رَهط الكلجة فاستاق لإلهم ، فأناهم الصريح ، فركبوا في إثره ، فهزم حزيمة ، واستنقذ منه ما كان استولى عليه ، ولكنه نجى من الكلجة ، وأسره غيره ؛ ففي هذا يقول الكلجبة هذه الأبيات ، والضمير المجرور محلا في «منها» يعود إلى فرس الكلجة ، وكان اسمها العرادة . وحزيم : مرخم حزيمة . والبلقع : الأجرد الذي لا شيء فيه . يقول : إن نجوت منها فقد ذهبت بكل مالك فلم تبق لك شيئا ، وأنت ترى أنه نسب هذا الفعل إلى الفرس . والعرب كثيرا ما تسند أفعالها إلى الخيل ؛ لأنهم عليها فعلا وأدركوا ؛ فهو من إسناد الفعل إلى آتته « ونادى منادى الحي - البيت » الزادة : إناء كبير من جلد ، سمى بذلك لأنهم يتزودون فيه الماء . يريد أن الصريح قد جاءهم باغارة حزيمة عليهم بعد أن كانت العرادة فرسه قد شربت كل ماء الزادة ، فعاقها ذلك عن الجرى . وكانوا إذا علموا أنه يغار عليهم لم يسقوا خيالهم البتة أو سقوها قليلا من الماء ، فهذا اعتذار منه عن إفلات حزيمة وأنه لم يدركه بأنه ما كان يقدر أن يغار عليهم « وقلت لكأس أالجيا - البيت » كأس : اسم بنته ، ولم يكن العرب يتقون بأحد يتولى شأن خيالهم غير أولادهم ونسأهم ، الكثيب : القطعة من الرمل المستطيلة المحدودة ، وزرود : اسم موضع ، وتفرع ههنا : معناه نغيث من يطلب غوثنا ، وهو من الأضداد « كأن بليتها وبلدة نحرها - البيت » الليت - بعكسر اللام - صفحة العنق . وبلدة النحر : الثغرة وما كان حولها . والكراث : نبت . والصريم : القطعة من الرمل . والمزرع : المزرع من الأرض ، شبه السهام بالكراث المزروع في الهيئة ، يصف كثرة ما أصاب فرسه من السهام « فأدرك إبقاء العرادة - البيت » إبقاء العرادة : هكذا هو في رواية المفضليات ، وإبقاؤها : ما كانت أبقتة وادخرته من الجرى . وهم يقولون :

أى : ذا مسافة أصبع .

( وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقُوا ) وهو المضاف إليه ( كَمَا \* قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ )  
وهو المضاف ( لَكِنَّ بِشَرَطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ \* مُمَّا نِلَّا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ ) سواء  
اتصل العاطف بالمعطوف أو انفصل عنه بلا ، كقوله :

فرس مبقية ، اسم فاعل من ذلك . وروى « إرقال العرادة » وهو مصدر أرقلت إذا أسرعت في  
جريها ، والعرادة : بفتح العين المهملة ، وضبطها الصبان بالكسر ، وليس بشيء . والظلع : العرج ،  
ويقال : ظلع الحيوان ، إذا غمز في مشيه ، وهي آفة تصيب الحيوان ، وإطلاق الظلع على ذى الحافر  
كلها هنا من باب الاستعارة ، والأكثر أن يستعمل له العرج « أمرتكم أمرى بمنعرج اللوى -  
البيت » اللوى - بكسر اللام - ما التوى من الرمل ، ومنعرجه : المكان الذى ينعرج فيه « إذا  
المرء لم يغش الكريهة - البيت » يغش الكريهة : معناه يقدم على المسكاره ويركب الأهوال .  
وأوشكت : قاربت . والهويينا : الرفق والدعة .

الإعراب : « فأدرك » الفاء حرف عطف ، أدرك : فعل ماضى م على الفتح لا محل له من  
الإعراب « إبقاء » مفعول به تقدم على الفاعل منصوب بالفتحة الظاهرة . هو مضاف و « العرادة »  
مضاف إليه محرور بالكسرة الظاهرة « ظاعها » ظاع : فاعل مرفوع بالصمة الظاهرة ، وهو  
مضاف وصمير الغائبة العائد إلى العرادة مضاف إليه « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق  
« جعلتني » جعل : فعل ماضى ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود  
إلى العرادة ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « من » حرف  
جر « حزيمة » مجرور بمن ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية  
والتأنيث اللفظى « إصبعها » مفعول به ثان لجعل منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ،  
والكلام على تقدير مضافين ، وأصله : وقد جعلتني العرادة ذا مسافة إصبع من حزيمة .

الشاهر فيه : قوله « إصبعها » فإن هذا الاسم قد وقع فى هذا البيت مفعولا ثانيا لجعل ، ولا شك  
أن المعنى ليس على أن العرادة جعلت صاحبها إصبعها كما هو مدلول اللفظ للعبارة المستعملة ، ولكن  
المعنى على أنها جعلت صاحبها قريبا جدا من غريمه الذى هو حزيمة ، والعبارة التى تدل على هذا  
المعنى أن يقال : وقد جعلتني ذا مسافة إصبع ؛ فيقدر أن أصل الكلام هو هذا ثم حذف المضاف  
الذى هو « ذا » - وأقيم المضاف إليه الذى هو « مسافة » مقامه فاتصبا بعد أن كان مجرورا  
فصار الكلام : وقد جعلتني مسافة إصبع ، ثم حذف المضاف الذى هو « مسافة » وأقيم المضاف  
إليه الذى هو إصبع مقامه فاتصبا انتصابه فصار الكلام : وقد جعلتني إصبعها ؛ فاصبح لفظ كان  
ثالثا فى الكلام فناب عن لفظ كان أولا فى الكلام ، على الوجه الذى شرحناه .

٦٥٠ - أَكَلَّ امْرِئٌ تَحْسِينًا امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

٦٥٠ - هذا البيت لأبي دواد الإيادي (انظر شرح الشاهد رقم ٥١٨) وبعده قوله :

وَدَارٍ يَقُولُ لَهَا الزَّائِرُ وَنَ وَبِلُ أُمِّ دَارِ الْخُذَاقِيِّ دَارًا

اللفظ: «تحسين» تظنين «توقد» أصله تنوقد - بتاءين زائدتين: أولاهما تاء المضارعة، والأخرى تاء التفاعل - فحذفت إحدى التاءين تخفيفاً، وكذلك كل فعل بديء بتاءين مزيدتين (انظر شرح الشاهد رقم ٥٩٥) ومعنى «توقد» تشتعل وتوهج «الخذاق» المنسوب إلى خذاق - كغراب - ويقال: خذاقة، وهم بطن من إباد، وهم قوم أبي دواد (انظر ص ١٧٧ من هذا الجزء).

المعنى: يقول: إنه ما ينبغي لك أن تظني كل من له صورة الرجال رجلاً، ولا كل نار تشتعل ناراً، وإنما الخليق باسم الرجل من كانت له صفاته النفسية والخلقية، والخليق باسم النار تلك التي تشتعل للأكرام والضيافة.

الإعراب: «أكل» الممزة حرف دال على الاستفهام مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب كل: مفعول أول لتحسين الآتي تقدم عليه، منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و«امرئ» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «تحسين» فعل مضارع مرفوع بثبوت النون، وباء المؤنثة المحاطبة فاعله مبنى على السكون في محل رفع «امرأ» مفعول ثانٍ لتحسين منصوب بالفتحة الظاهرة، والأصل: تحسین كل امرئ امرأ «نار» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب، نار: مجرور بإضافة اسم محذوف هو المعطوف بالواو على كل امرئ، وأصل الكلام: وكل نار «توقد» فعل مضارع مزارع بالضمّة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى نار، وجملة الفعل وفاعله في محل جر نعت لنار «بالليل» جار ومجرور متعلق بتوقد «نارا» معطوف على امرأ المنصوب، والمعطوف على المنصوب منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، وأصل الكلام: تحسین كل امرئ امرأ وكل نار توقد بالليل نارا. الشاهد فيه: قوله «نار» حيث وردت الرواية فيه بالجر، وتخرجهما عند العلماء على أنه حذف الاسم للمضاف، وأبقى المضاف إليه على جره الذي كان له حال الإضافة، ولم ينصبه بإقامته مقام المضاف كما في الشواهد السابقة التي أعطى للمضاف إليه فيها بعد حذف المضاف الإعراب الذي كان للمضاف.

فان قلت: فليس لي مفر من أن أسلم لكم أن الرواية في هذه الكلمة بالجر؛ لأنكم هكذا نقلتموها عن الرواة الأثبات، ولكن لم تلتزمون أن تقدروا مضافاً يكون عاملاً في هذه الكلمة؟ وعندكم فيما قبل الواو اسم مجرور يصلح لأن يكون معطوفاً عليه، فهلا جعلتم قوله «نار» معطوفاً بالواو على «امرئ» المجرور؟ فان كان قد جاز ذلك عريية فما ينبغي لكم أن تقدروا

شيئا لا يحتاج له الكلام ١ وإن كان قد منعكم من هذا مانع فينبوه لي فاني أريد أن أعلم وجه هذا التقدير ؟

فالجواب عن هذا أن تقول لك : لقد كنا بصدد أن نجعل « نار » المجرور معطوفا بالواو على « امرئ » المجرور ، ونجعل « نارا » المنصوب معطوفا بالواو نفسها على « امرأ » المنصوب . فان فعلنا ذلك لم نحتاج إلى تقدير شيء في الكلام ، ولكننا لم نجسر على هذا الذي أردت ؛ لأنه يترتب عليه أمر لا تقره الجمهرة من علماء العربية ، فلم يكن لنا بد لتصح العبارة على مذهبهم من هذا التقدير . فأما هذا الذي يترتب على ما أشرت إليه ولا تقره الجمهرة من علماء العربية فهو أنه يلزم على هذا الوجه العطف بحرف واحد على معمولين لعاملين مختلفين ، وهذا - كما ذكرنا لك في شرح شواهد سابقة - مما لا يجيزه أكثر العلماء ، وبيان ذلك أن « امرئ » المجرور معمول لكل لأنه مجرور بإضافته إليه ، و « امرأ » المنصوب معمول لتحسين لأنه مفعوله الثاني على ما أوضحناه في الإعراب ؛ فلو عطف « نار » المجرور على « امرئ » المجرور و « نارا » المنصوب على « امرأ » المنصوب كنت قد عطفت شيئين وهما « نار » المجرور و « نارا » المنصوب ، على معمولين وهما « امرئ » المجرور و « امرأ » المنصوب ، لعاملين مختلفين ، لأن العامل في « امرئ » المجرور هو « كل » والعامل في « امرأ » المنصوب هو « تحسين » . أما إذا قدرت المضاف الذي لا ترى لك بدا من تقديره فانك تخلص من هذا المشكل ، وبيان ذلك أن هذه الواو ستكون عاطفة « كل نار » على « كل امرئ » و « نارا » المنصوب على « امرأ » المنصوب ، والمعطوف عليهما معمولان لعامل واحد هو « تحسين » لأنهما مفعولان له على ما عرفت في الإعراب ، والعطف على معمولين لعامل واحد مما لا شبهة لأحد في جوازه .

فان قلت : فاذكر لي من قال من العلماء بامتناع العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، والعللة التي من أجلها منعوا ذلك . ثم اذكر لي من قال من العلماء بجواز ذلك .

فالجواب عن هذا أن تقول لك : ذهب سيويوه وأبو العباس المبرد وابن السراج وهشام إلى أنه لا يجوز أن يكون عاطف واحد عاطفا لشيئين على معمولين لعاملين مختلفين . ووجه المنع أن العاطف نائب عن العامل ، والعامل الواحد لا يعمل جرا ونصبا ، فما تاب عنه أولى ألا يقوى على ذلك ، وليس لك أن تجعل العاطف الواحد نائبا مناب عاملين لأنه أضعف من أن يقوم هذا المقام . وذهب الأخفش والكسائي والفراء والزجاج إلى أنه لا يمتنع أن يعطف العاطف الواحد شيئين على معمولين لعاملين مختلفين ، ووجهه عند هؤلاء أن الثواني يقتفر فيها مالا يقتفر في الأوائل .

فان قلت : فقد علمت أنه يلزم على عدم تقدير مضاف العطف على معمولين لعاملين مختلفين

أى : وكل نار ، وقوله :

٦٥١ - ولم أرَ مثلَ الخيرِ يتركُه الفتيُّ ولا الشرُّ يأتيه امرؤٌ وهو طائعٌ

بعاطف واحد ، وأن هذا مختلف في جوازه ، ولكن معنا أصلاً آخر مقرر في العربية ، وهو أن مالا يحوج إلى تقدير أولى مما يحوج إلى تقدير . أفترى أن اتباع قول الأخفش ومن معه في هذه المسألة سواء هو واتباع قول سيبويه ومن معه ؟ لأن كل واحد منهما يستلزم شيئاً غير الأصل . فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لا ، ليس اتباع قول سيبويه ومن معه في هذه المسألة سواء هو واتباع قول الأخفش ومن معه ، بل اتباع قول سيبويه أولى وأخلق بك . وبيان هذا أنك حين تذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه ستقدر شيئاً محذوفاً من الكلام قام الدليل عليه ، وحذف الشيء الذي يدل عليه الدليل لا خلاف بين أحد من العلماء في جوازه ، فانت حين تصير إلى ما صار إليه سيبويه ومن معه ستسلك مهيباً مستقيماً لا يتزاع أحد في صحة سلوكك إياه . ولكنك حين تذهب إلى ما ذهب إليه الأخفش ستسلك طريقاً لا يراه سيبويه صحيحاً ، ولا شك أن الحمل على الأمر المتفق عليه أولى من الحمل على الأمر المختلف فيه

٦٥١ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق المعنى : يقول : أنا لا أعلم شيئاً في هذه الحياة الدنيا يتركه الإنسان وهو نافع له في حياته وفي عقباه مثل الخير ، كما أتى لا أعلم شيئاً في هذه الحياة الدنيا يفعلها الإنسان وهو ضار له في حياته وفي عقباه مثل الشر ، يحرض على فعل الخير لجميل أثره ، وينقر من عمل الشر لقبح جناه .

الإعراب : « ولم » لم : حرف نفي وجزم وقلب « أر » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « مثل » مفعول به أول لأر ، وهو مضاف و « الخير » مضاف إليه « يتركه » يترك : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب مفعول به « الفتي » فاعل يترك مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وجملة الفعل للمضارع وفاعله في محل نصب مفعول ثانٍ لأرى « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « الشر » مضاف إليه لاسم محذوف معطوف بالواو على مثل السابق ، وتقدير الكلام : ولا مثل الشر « يأتيه » يأتي : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وضمير الغائب مفعول به ليأتي « امرؤ » فاعل يأتى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة الفعل للمضارع وفاعله في محل نصب معطوفة بالواو على جملة الفعل للمضارع السابق « وهو » الواو واو الحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « طائع » خبر للمبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبه « امرؤ » الواقع فاعلاً ليأتي .

الشاعر في : قوله « ولا الشر » حيث وردت الرواية في هذه السكامة بجر « الشر » وتخريجها عند العلماء على أنه حذف الاسم المضاف وأبقى المضاف إليه على جره الذي كان له حال الإضافة ،

وأصل الكلام : ولم أر مثل الخير يتركه الفقى ولا مثل الشر يأتيه امرؤ . ولا يجوز أن تجعل « الشر » بالجر معطوفاً بالواو على « الخير » المجرور بإضافة « مثل » إليه ، لما يلزم عليه من العطف على معمولين لعاملين مختلفين بعاطف واحد ، وبين ذلك أن في هذا الكلام معطوفين ، وهما على هذا « الشر » وجملة « يأتيه امرؤ » ومعطوفين عليهما ، وهما عليه « الخير » وجملة « يتركه الفقى » وعاطفاً واحداً ، وهو الواو . وأول المعطوف عليهما - وهو الخير - معمول للمثل لأنه مجرور بإضافة مثل إليه ، وثانيهما - وهو جملة « يتركه الفقى » - معمول لأرى لأنها في محل نصب مفعول ثانٍ ؛ فلو عطفت « الشر » على الخير ؛ وجملة « يأتيه امرؤ » على جملة « يتركه الفقى » كنت قد عطفت بالواو شيئين هما المعطوفان على معمولين هما المعطوف عليهما عاملين مختلفين هما مثل وأرى ، ولكنك حين تقدر المضاف ستعطف شيئين هما « مثل الشر » وجملة « يأتيه امرؤ » على معمولين هما « مثل الخير » وجملة « يتركه الفقى » لعامل واحد وهو أرى ؛ فانك قد عرفت أن « مثل الخير » مفعوله الأول ، وجملة « يتركه الفقى » في محل نصب مفعوله الثانى . والعطف على معمولين لعامل واحد مما لاخلاف في جوازه . وقد عرفت في شرح الشاهد السابق وجه ترجيح الصبر إلى تقدير المضاف على العطف بحسب الظاهر .

\* \* \*

واعلم أن حذف المضاف ينقسم إلى تقسيمات متعددة ؛ فهو من ناحية ينقسم إلى سماعى وقياسى ، ومن ناحية أخرى ينقسم إلى محذوف ملتفت إليه ومحذوف غير ملتفت إليه ، ومن ناحية ثالثة ينقسم إلى محذوف أقيم المضاف إليه مقامه ومحذوف مع بقاء المضاف إليه على ما كان قبل الحذف . ونحن نرى أن نذكر لك هذا في إيجاز مبينين المواضع التى يقع فيها كل نوع من الأنواع .

التقسيم الأول : يحذف المضاف بشرطين : أولهما أن يقوم دليل على المحذوف ، خلافاً لأبى الفتح . وثانيهما ألا يكون المضاف إليه جملة ، فاذا حذف المضاف فقد يقام المضاف إليه مقامه فيعرب باعرابه ويأخذ ما كان له من تذكير أو تأنيث ، وقد يبقى المضاف إليه على ما كان عليه قبل حذف المضاف . وقد تكفل الشارح ببيان هذا بيانا شافيا ، والغالب عند حذف المضاف ، أن يقام المضاف إليه مقامه ، وبقاء المضاف إليه على ما كان من الجر قليل .

التقسيم الثانى : قد يكون حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قياسيا ، وقد يكون حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه سماعيا ؛ فأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه سماعيا فضابطه أن يكون المضاف إليه صالحا في نفسه لأن ينسب إليه العامل الذى نسب إلى المضاف ومما ورد من ذلك قول عمر بن أبى ربيعة الخزومى :

لَاتَلْتَنِي عَتِيقُ ، حَسْبِي الَّذِي بِي      إِنَّ بِي يَا عَتِيقُ مَا قَدَّ كَفَانِي

.....

فانه أراد لا تلمني يا ابن أبي عتيق ، فجعل المنادى هو عتيق ، وهو صالح للنداء ؛ فلا يجوز لك أن تقول : جاءني زيد ، وأنت تريد أباه أو أخاه أو ابنه أو غلامه . وأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قياسا فضابطه العام أن يكون المضاف إليه غير صالح في نفسه لأن ينسب إليه العامل الذي نسب إلى المضاف ، ويقع هذا في كثير من مواقع الإعراب .

أولها : أن يكون المضاف قبل حذفه فاعلا ، ومنه قوله تعالى : ( وَجَاء رَبُّكَ ) : أي أمره .  
وثانيها : أن يكون المضاف قبل حذفه مبتدأ ، ومنه قوله تعالى : ( وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ ) : أي ولكن أهل البر من آمن ، ومنه قوله جل ذكره : ( اطَّحُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ) : أي زهن الحج أشهر معلومات ، في أحد احتمالين في الآيتين .

وثالثها : أن يكون المضاف قبل حذفه خبر مبتدأ . ومنه قول الشاعر :

\* وَشَرُّ الْمُنَايَا مَيِّتٌ بَيْنَ أَهْلِهِ \*

تقديره : وشر المنايا منية ميت بين أهله ، ويحتمله الآيتان فيكون التقدير في الأولى : ولكن البر من آمن ، وفي الثانية الحج حج أشهر معلومات .

ورابعها : أن يكون المضاف مفعولا به قبل حذفه ، ومنه قوله تعالى : ( وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ) : أي وأشربوا في قلوبهم حب العجل .

وخامسها : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا مطلقا ، ومنه قول الأعشى :

أَلَمْ تَقْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَبَتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا

تقديره : ألم تقتمض عينك اغتاض ليلة أرمدا .

وسادسها : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا فيه ، ومنه قولهم : زارنا طلوع الشمس ، وكان ذلك إمارة الحجاج . التقدير : زارنا وقت طلوع الشمس ، وكان ذلك وقت إمارة الحجاج .

وسابعها : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا لأجله ، ومنه قولك : زرننا زيدا فضله ، تريد زرننا زيدا ابتغاء فضله . ذكر هذا ابن الحجاز .

وثامنها : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا معه ، نحو قولك : جاء زيد والشمس ، تريد جاء زيد وطلوع الشمس .

وتاسعها : أن يكون المضاف قبل حذفه حالا ، ومنه قولهم في المثل : تفرقوا أيادي سبا ، يريدون تفرقوا مثل أيادي سبا .



أى : ولا مثل الشر ؛ لثلا يلزم المطف على معمولى عاملين مختلفين : بأن يجعل قوله « نار » بالجر معطوفا على « امرى » والعامل فيه « كل » ، و « نارا » الثانى معطوفا على « امرأ » والعامل فيه « تحسبين » .

﴿ تنبيه ﴾ : الجرّ والحالة هذه مقيس ، وليس ذلك مشروطا بتقدم نفي أو استفهام كما ظن بعضهم ، والجر فيما خلا من الشروط محفوظ لا يقاس عليه ، كالجر بدون عطف فى قوله :

وعائرها : أن يكون المضاف قبل حذفه مجرورا بحرف جر ، ومنه قوله تعالى : ( تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ ) : أى تدور أعينهم كدوران عين الذى يغشى عليه من الموت . والحادى عشر : أن يكون المضاف قبل حذفه مجرورا باضافة شئ إليه ، ومنه قول :

\* وَلَا يَحُولُ عَطَاءُ الْيَوْمِ دُونَ غَدٍ \*

نقدره : ولا يحول عطاء اليوم دون عطاء غد .

التقسيم الثالث : قد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ثم لا يكون فى الكلام التفتات إلى المحذوف ، بل يقطع النظر عنه تماما ، وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ومع ذلك يكون فى الكلام التفتات إلى المحذوف ، وقد يجمع فى كلام واحد بين النظر إلى المحذوف وإلى قطع النظر عنه وجعل الحديث عن المضاف إليه المقام مقامه . وقد وردت هذه الأنواع الثلاثة فى القرآن الكريم ؛ إلا أن الأغلب الأكثر أن يقطع النظر عن المضاف المحذوف ؛ فمثال ما قطع النظر فيه عن المضاف المحذوف قوله تعالى : ( وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ) أصل النظم : واسأل أهل القرية ، حذف أهل وأقيم المضاف إليه مقامه ، ولما أعيد الضمير فى قوله ( فيها ) لم ينظر إلى المحذوف ، بل أعيد إلى القرية . ومثال ما نظر فيه إلى المضاف المحذوف قوله جل ذكره : ( أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ ) أصل الكلام : أو كذى ظلمات ، حذف المضاف وهو « ذى » وأقام المضاف إليه وهو ظلمات مقامه ، ولكنه لما أعيد الضمير نظر إلى المحذوف ، وآية ذلك قوله « يشاه موج » بضمير الواحد للذكر الذى يطابق ذا الظلمات ولو قطع النظر عنه لقليل يغشاها موج أو يشاهن موج . ومثال ما اجتمع فيه النظر إلى المضاف المحذوف وقطع النظر عنه قوله تعالى : ( وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فِجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيِّنَاتًا أَوْ هُمْ قَاتِلُونَ ) أصل الكلام : وكَمْ من أهل قرية ، حذف أهل وأقيم القرية مقامه ، فلما أريد إعادة الضمائر نظر فى بعضها إلى ذلك المحذوف فقليل « أو هم قاتلون » وهو الذى يطابق أهل المحذوف وقطع النظر فى بعضها عن ذلك المحذوف فقليل « فجاءها بأسنا » وهو الذى يطابق القرية

رَأَيْتُ التَّمِيمِيَّ تَمِيمَ عَدِيٍّ ، أَيْ : أَحَدَ تَمِيمِ عَدِيٍّ ، وَمَعَ الْعَاطِفِ الْمَفْصُولِ بِغَيْرِ لَآ ، كَقِرَاءَةِ ابْنِ جَمَازٍ « تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ » أَيْ : عَرَضَ الْآخِرَةِ ، كَذَا قَدَرَهُ النَّازِمُ وَجَمَاعَةٌ . وَقِيلَ : التَّقْدِيرُ ثَوَابَ الْآخِرَةِ ، أَوْ عَمَلَ الْآخِرَةِ ، وَبِهِ قَدَرَهُ ابْنُ أَبِي الرَّيْبِ فِي شَرْحِهِ لِلإِيضَاحِ ، وَعَلَى هَذَا فَالْمَحذُوفُ لَيْسَ مِمَّا تَلَمَّحْنَا عَلَيْهِ قَدْ عَطَفَ ، بَلْ مُقَابِلًا لَهُ . اهـ

( وَيُحَذَفُ الثَّانِي ) وَهُوَ الْمَضَافُ إِلَيْهِ وَيُنَوِّى ثُبُوتُ لَفْظِهِ ( فَيَبْتَدِئُ الْأَوَّلُ ) وَهُوَ الْمَضَافُ ( كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ ) فَلَا يُنَوِّى ، وَلَا تُرَدُّ إِلَيْهِ النُّونُ إِنْ كَانَ مَثْنَى أَوْ مَجْمُوعًا ، لَكِنْ لَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْغَالِبِ إِلَّا ( بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى \* مِثْلِ الَّذِي لَهُ أُضِفَتِ الْأَوَّلَى ) ؛ لِأَنَّ بَذَلِكَ يَصِيرُ الْمَحذُوفُ فِي قُوَّةِ الْمَنْطُوقِ بِهِ ، وَذَلِكَ كَقَوْلِهِمْ : قَطَعَ اللَّهُ يَدَ وَرَجُلٍ مَن قَالَمَا ، الْأَصْلُ : قَطَعَ اللَّهُ يَدَ مَنْ قَالَمَا وَرَجُلَ مَنْ قَالَمَا ، فَحَذَفَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ « يَدَ » وَهُوَ « مَنْ قَالَمَا » ؛ لِذِلَالَةِ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ « رَجُلٍ » عَلَيْهِ . وَكَقَوْلِهِ :

٦٥٢ - يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرَهُ بِهِ . بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ

٦٥٢ - هَذَا الْبَيْتُ مِنْ كَلَامِ الْفَرَزْدَقِ هَمَامِ بْنِ غَابٍ ، وَقَدْ أَنْشَدَهُ سَيَبَوِيه ( ١ - ٩٢ )

مَنْسُوبًا إِلَيْهِ .

الْفَتْةُ : « عَارِضًا » أَرَادَ بِهِ السَّحَابَ ، وَفِي الْكِتَابِ الْعَزِيزِ : ( هَذَا عَارِضٌ مُمَطَّرٌ نَا ) وَقَوْلُهُ « أَسْرَهُ بِهِ » هُوَ فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ مِنَ السَّرُورِ ، وَمَعْنَاهُ أَفْرَحَ بِهِ ، وَيُرْوَى فِي مَكَانِهِ « أَكْفَكَهُ » وَهُوَ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَعْلُومِ مَاضِيَةٌ كَفَكَفَ ، وَتَقُولُ : كَفَكَفَ دَمْعَهُ يَكْفِكْفَهُ ؛ إِذَا مَسَحَهُ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى لِيَرُدَّهُ ، وَيُرْوَى فِي مَكَانِهِ أَيْضًا « أَرَقْتُ لَهُ » وَهُوَ مَاضٍ مِنَ الْأَرَقِ ، وَهُوَ السَّهْرُ ، وَتَقُولُ : أَرَقَ فُلَانٌ لِيَلَهُ بِأَرَقِ أَرَقًا - عَلَى مِثَالِ فَرَحٍ يَفْرَحُ فَرِحًا - إِذَا سَهَرَ وَلَمْ يَنَمْ فِيهِ ، وَقَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ بْنِ حَجْرٍ الْكِنْدِيُّ :

أَرَقْتُ لِيَبْرُقَ بِلَيْلِ أَهْلِ بَيْضِي سَنَاهُ بِأَعْلَى الْجَبَلِ

« بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ » أَرَادَ بَيْنَ ذِرَاعِي الْأَسَدِ وَجِبْهَتِهِ ، عَلَى مَا سَيَأْتِي بَيَانُهُ فِي الْاسْتِشْهَادِ ، وَذِرَاعَا الْأَسَدِ : كَوَكْبَانِ ، قَالَ ابْنُ مَنْظُورٍ : « وَالذِّرَاعُ : نَجْمٌ مِنْ نَجْمِ الْجُوزَاءِ عَلَى شَكْلِ الذِّرَاعِ قَالَ غِيْلَانُ الرَّبِيعِيُّ :

غَيْرَهَا بَعْدِي مَرَّ الْأَنْوَاءِ نَوْءُ الذِّرَاعِ أَوْ ذِرَاعِ الْجُوزَاءِ

وقيل : الذِّرَاعُ ذِرَاعُ الْأَسَدِ ، وَهِيَ كَوَكْبَانِ نَبْرَانِ يَنْزِلُهَا الْقَمَرُ » اهـ . وَقَالَ الْعَيْنِيُّ : « وَذِرَاعَا

الأسد ، وجبهة الأسد : منزلان من منازل القمر ، والذراع والجبهة : من أنواء الأسد» اه .  
وتحقيق هذا أن الدراعين منزلة من منازل القمر ، وأنهما أربعة كواكب ، كل كوكبين ذراع ،  
وهما ذراعان : ذراع مقبوضة ، وذراع مبسوطة ، قال الزجاج : الذراع المقبوضة كوكبان نيران  
بينهما كواكب صفار يقال لها الأظفار ، كأنها في مكان الخالب من الأسد . والجبهة : منزلة من منازل  
القمر أيضا ، وهي أربعة كواكب أيضا بين كل كوكبين - فيما يرى الناظر - قيد ذراع أو أكثر  
وسميت جبهة لأن موقعها من برج الأسد موقع جهته ، وهي من الأنواء المحمودة عند العرب ،  
ولذلك يقولون : لولا طلوع الجبهة ما كان للعرب رفهة . والأسد : أحد البروج الفلكية  
الاثني عشر .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « من » اسم موصول  
منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره سكون البناء الأصلي « رأى » فعل ماض  
مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره  
هو « عارضا » مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة « أسر » فعل مضارع مبني للمجهول ،  
مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « به » جار ومجرور  
متعلق بأسر ، وجملة الفعل المضارع ونائب فاعله في محل نصب صفة لعارض « بين » ظرف متعلق  
بمحدوف صفة أخرى لعارض ، وهو مضاف و « ذراعي » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن  
الكسرة لأنه منى « وجبهة » الواو حرف عطف ، جبهة : معطوف على ذراعي ، مجرور بالكسرة  
الظاهرة ، وهو مضاف و « الأسد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد في : قوله « ذراعي وجبهة الأسد » فان جماعة من النحويين منهم أبو العباس المبرد  
قدروا أن هذه العبارة على حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على حاله الذي استقر له حال  
الإضافة ، وبيان ذلك أن أصل الكلام عند هؤلاء : بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد ، حذف  
المضاف إليه الأول - وهو الأسد - وهو منوى الثبوت ؛ ولذلك بقي المضاف الذي هو قوله ذراعي  
على حاله الذي كان له في الإضافة ، بآية أن النون لم تعد إليه ، ولو أنه حذف المضاف إليه ولم  
يعتد به لرجعت نون التثنية التي تحذف لأجل الإضافة وتبقى عند قطع اللثني عن الإضافة . وإنما  
ساغ ذلك - عند هؤلاء - لأن المضاف قد عطف عليه اسم آخر - وهو قوله « وجبهة » - وهذا  
الاسم الآخر مضاف إلى اسم مائل للمضاف إليه المحذوف . وهذا التخريج أحد ثلاثة آراء في هذه  
المسألة ، وثانيها ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله ؛ وحاصله أنه يرى أن الاسم الأول الذي هو قوله  
ذراعي مضاف إلى الاسم الأخير الذي هو قوله الأسد ، وأما الاسم الذي بينهما والمسبوق بحرف  
العطف فهو مقحم بين المضاف والمضاف إليه . قال الأعمى الشنتمري في الكلام على بيت الشاهد :

أى : بين ذراعى الأسد وجبهة الأسد . وقوله :

٦٥٣ - سَقَى الْأَرْضِينَ الْغَيْثُ سَهْلًا وَحَزَنًا

« الشاهد فيه إضافة الدراعين إلى الأسد مع الفصل بالجبهة » اه . وسيأتى لهذا الكلام مزيد إيضاح في شرح الشواهد الآتية إن شاء الله . وثالثها مذهب الفراء ، وحاصله أن الدراعين والجبهة جميعا مضافان إلى الأسد .

٦٥٣ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* فَنَيْطَتْ عُرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ \*

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .

اللفظة : « الأرضين » بفتح الهمزة والراء جميعا : جمع أرض - بفتح الهمزة وسكون الراء - وهو على ما علمت ملحق بجمع للذكر السالم ، وليس جمع مذكر سالما ، وذلك لاختلال شروط هذا الجمع في هذا اللفظ من جهات : أولاها أن جمع للذكر السالم لا يكون إلا في العلم أو الصفة وهذا اللفظ ليس علما ولا صفة ، وإنما هو اسم جنس . وثانيها : أن جمع للذكر السالم لا يكون إلا في لفظ دال على عاقل ، وهذا اللفظ ليس بهذه المنزلة . وثالثها : أن جمع للذكر السالم لا يكون إلا في لفظ يراد به مذكر ، وهذا اللفظ يراد به مؤنث مجازي التأنيث . ورابعها : أن من شرط جمع المذكر السالم أن تسلم فيه بنية للمفرد ، ولم تسلم بنية للمفرد في هذا الجمع لفتح الراء « سهل » السهل - بفتح السين وسكون الهاء - ما انبسط ولان من الأرض « وحزنا » الحزن - بفتح الحاء وسكون الزاي ما غلظ وصلب من الأرض « نيطت » بالبناء للمجهول - عقلت ، وتقول : ناط فلان بفلان كذا ، إذا وكله إليه وعلقه عليه وجعل قضاءه له « عرى » بضم العين وفتح الراء - جمع عروة ، وأضافها إلى الآمال مجازا « والضرع » أصله مدر اللبن لتدوات الحف أو للشاء والبقر ، وأراد به هنا اللبن .

الإعراب : « سقى » فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « الأرضين » مفعول به لسقى منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه ماحق بجمع المذكر السالم « الغيث » فاعل سقى ، مرفوع بالضممة الظاهرة « سهل » بدل من الأرضين ، منصوب بالفتحة الظاهرة « وحزنها » الواو حرف عطف ، حزن : معطوف على سهل منصوب بالفتحة ، وهو مضاف وضمير الغيبة العائد إلى الأرضين مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « فنيطت » الناء حرف عطف ، نيط : فعل ماضٍ مبني للمجهول ، والتاء علامة التأنيث « عرى » نائب فاعل وهو مضاف و « الآمال » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « بالزرع » جار ومجرور متعلق بنيط « والضرع » الواو عاطفة ، الضرع : معطوف على الزرع .

الشاهر في: قوله «سهل وحزنها» فإن جماعة من النحاة منهم أبو العباس المبرد - وتبعهم الشارح - ذهبوا فيه إلى أنه على حذف المضاف إليه وبقاء المضاف على حاله الذي استقر له في حال الإضافة، بدليل عطف اسم مضاف إلى اسم مماثل للمضاف إليه المحذوف. وبيان ذلك أن أصل الكلام عند هؤلاء: سقى الأرضين الغيث سهلاً وحزناً؛ فحذف المضاف إليه الأول - وهو ضمير الغيبة العائد إلى الأرضين في قوله «سهلاً» - وهو ينوي ثبوته؛ بدليل أنه لم ينون المضاف الذي هو قوله «سهل» - إذ لو لم يقدر المضاف إليه لوجب أن ينون المضاف، وآية ذلك أنه اسم منصرف: ينون عند قطعه عن الإضافة، ويحذف تنوينه عند الإضافة، والذي سوغ هذا الحذف على هذا الوجه أن الاسم المضاف قد عطف عليه اسم آخر - وهو هنا قوله «حزن» - مضاف إلى اسم مماثل للمضاف إليه المحذوف - وهو ضمير الغيبة في قوله «حزنها» - وهذا أحد ثلاثة آراء في هذه المسألة، وسيبويه رحمه الله يرى أن الاسم الأول في مثل هذه العبارة مضاف إلى الاسم الأخير، وما بينهما مقحم على ما بينت لك في شرح الشاهد السابق. وكان المتأخرين من النحاة قد تعمدوا ذكر هذا البيت في شواهدهم دليلاً على بطلان تخرج سيبويه، وذلك لأن الأصل في الضمير أن يتصل بالعامل فيه؛ فلو كان الأمر على ما ذهب إليه سيبويه لوجب على الشاعر أن يقول: سقى الأرضين الغيث سهلاً وحزناً، إن كان لا يريد إلا أن يذكر ضميراً واحداً. أفلا ترى أن الفاعل والمفعول إذا كان أحدهما ضميراً وجب أن يتصل بالفعل ويتأخر عنه الآخر، فتقول: ضربت زيدا، ولا يجوز أن تقول: ضرب زيدا أنا، وتقول: ضربني زيد، ولا يجوز أن تقول: ضرب زيد إياي؟ هذا ما جال بخاطر العاجز الضعيف، والله ولي التوفيق.

قال سيبويه (١ - ٩١): ومما جاء مفصلاً بينه وبين المجرور قول الأعشى:

وَلَا تَقَاتِلُ بِالْعِصِيِّ      وَلَا تُرَامِي بِالْحِجَارَةِ  
إِلَّا عُلَّالَةً أَوْ بَدَا      هَةَ قَارِحٍ نَهْدِ الْجُزَارَةِ

وقال ذو الرمة:

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنِ إِيفَالِهِنَّ بِنَا      أَوْ آخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ

فهذا قبيح، ويجوز في الشعر على هذا: مررتُ بخيبرٍ وأفضلَ منْ نَمِّمٍ، وقالت دُرَّةُ

بنت عَبَّيْبَةَ من بنى قيس بن ثعلبة:

هُمَا أَخْوَابُ فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَالَهُ      إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْؤَهُ فَدَعَاهُمَا

وقال الفرزدق: يا من رأى عارضا أسر به .. وأنشد الشاهد السابق «اهكامه

أى : سَهَلَهَا وَحَزَنَهَا ، وقد يكون ذلك بدون الشرط المذكور ، كما مر من نحو قوله :

وَمِنْ قَبْلُ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةً (١)

وقد قرئ شذوذا « فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ » أى فلا خوف شئ عليهم .

﴿ تنبيهان ﴾ : الأول : ما ذكره الناظم هو مذهب اللبرد ، وذهب سيبويه إلى أن الأصل فى قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا : قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرِجْلَ مَنْ قَالَهَا ، حذف ما أضيف إليه « رِجْلَ » فصار : قَطَعَ اللهُ يَدَ مَنْ قَالَهَا وَرِجْلَ ، ثم أقحم « رِجْلَ » بين المضاف الذى هو « يد » والمضاف إليه الذى هو « مَنْ قَالَهَا (٢) » . قال بعض شراح الكتاب : وعند الفراء الاسمان مضافان إلى « مَنْ قَالَهَا » ولا حذف فى الكلام .

وقال الأعمى فى شرح بيت الأعشى : « الشاهد فيه إضافة العلالة إلى القارح مع الفصل بالبداهة ضرورة ، وسوغ ذلك أنهما يقتضيان الإضافة إلى القارح اقتضاء واحدا ، فأززلنا منزلة اسم واحد مضاف إلى القارح ، كما قالوا : يا نيم نيم عدى ... وتقدير هذا قبل الفصل : إلا علالة قارح أو بداهته ، فلما اضطر إلى الاختصار والتقديم حذف الضمير وقدم البداهة وضماها إلى العلالة ، فأثبت القارح وأضيفت إليه فانصلت به ، وقد كانت العلالة مضافة إلى القارح قبل تقديم البداهة ، فبقيت على إضافتها . وهذا تقدير سيبويه ، وقد خواف فيه ، والصحيح إعماله » اه كلامه بحروفه (١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* قَا عَطَفَتْ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ \*

وقد تقدم شرح هذا الشاهد وبيان ما فيه ، وهو الشاهد (رقم ٦٤٢) وأعاد الشارح هنا لبيان أنه قد يحذف المضاف إليه وهو منوى الثبوت من غير أن يعطف على المضاف اسم آخر مضاف إلى اسم مماثل للمضاف إليه المحذوف ، ألا ترى أن أصل الكلام فى هذا البيت : ومن قبل ذلك نادى - الخ ، حذف المضاف إليه الذى هو اسم الإشارة مثلا ، وهو بنوى ثبوته ؛ بدليل عدم تنوين المضاف مع أنه اسم منصرف ، والحال أنه لم يعطف على « قبل » اسم آخر مضاف إلى اسم إشارة مثل اسم الإشارة المحذوف ؟

(٢) قال فى التوضيح وشرحه : « وتارة يحذف للمضاف إليه ، ويبقى إعراب للمضاف ، ويترك تنوينه كما كان فى الإضافة . وشرط ذلك فى الغالب أن يعطف على المضاف اسم عامل فى مثل المضاف إليه المحذوف . وهذا العامل : إما مضاف كقولهم : خذ ربع ونصف ما حصل ، والأصل : خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل ؛ فخذوا ما حصل الأول المضاف إليه ربع ؛ لدلالة ما حصل

الثاني : قد يُفعل ما ذكر من الحذف مع مضاف معطوف على مضاف إلى مثل المحذوف ، وهو عكس الأول ، كقول أبي بَرزَةَ الأَسلمَى رضى الله تعالى عنه : « غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ

الثاني المضاف إليه نصف ، وأبقوا للمضاف الأول - وهو ربيع - على حاله فلم ينون ؛ لأن المضاف إليه منوى لفظه ، وعطف عليه نصف ، وهو اسم مضاف عامل في ما حصل الجر بالإضافة إليه ، وما حصل المذكور مثل ما حصل المحذوف لفظا ومعنى . وهذه المسألة لها شبه باب التنازع ؛ فان ربيع ونصف يتنازعان ما حصل ؛ فأعمل الثاني لقربه ، وحذف معمول الأول ؛ لأنه فضلة . وذهب سيبويه إلى أنها من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، والأصل عنده : حذر ربيع ما حصل ونصفه ، ثم أقحم ونصفه بين المضاف والمضاف إليه ، فصار : حذر ربيع ونصفه ما حصل ، ثم حذفت الهاء إصلاحا للفظ ، فصار : حذر ربيع ونصف ما حصل . ومثل هذا - عند سيبويه والجمهور - لا يجوز إلا في الشعر ، واختار الناظم أنه من باب الحذف من الأول لدلالة الثاني عليه ؛ فلا فصل ؛ فهي عند الناظم جائزة قياسا وسماحا . وقد يكون العامل غير مضاف وهو عامل في مثل المضاف إليه المحذوف ، كقول الشاعر :

عَلَقْتُ آمَالِي فَعَمَّتِ النَّعْمُ      بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعِ مِنْ وَبْلِ الدِّيمِ

فمثل مضاف إلى محذوف دل عليه المذكور ، والأصل : بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم ؛ حذف وبل الديم من الأول لدلالة الثاني عليه ، والعامل أنفع ، وهو غير مضاف إلى مثل المحذوف ، بل عامل في مثل المحذوف ؛ إذ الجار والجرور متعلق به ، والجرور وحده مثل المحذوف ، وأنفع مجرور بالعطف على مثل الجرور بالباء المتعلقة بعلقت . ومن غير الغالب قد يحذف المضاف إليه من غير أن يعطف على المضاف اسم عامل في مثل المضاف إليه المحذوف ، وذلك كقولهم - فيما حكاه أبو علي الفارسي - : ابدأ بذا من أول ؛ بخفض أول من غير تنوين على نية لفظ المضاف إليه ، وأصل الكلام : ابدأ بذا من أول الأمر ؛ حذف المضاف إليه الذي هو الأمر وهو منوى الثبوت ، ولذا بقي المضاف - وهو أول - مجرورا بالكسرة بغير تنوين ، ومنه قراءة ابن محيصن : ( فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ) بالرفع من غير تنوين على أن لا مهملة ، وخوف : مبتدأ ، وهو مضاف إلى محذوف ، وأصل الكلام : فلا خوف شيء عليهم ، فلما حذف المضاف إليه وهو منوى الثبوت بقي المضاف على إعرابه ولم ينون ، وقد قرأ يعقوب في الآية : ( فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ) بالفتح من غير تنوين ، ولا على هذه القراءة عاملة عمل إن ، وليس في الكلام حذف ، والمراد في جنس الخوف مطلقا . وقرأ الجماعة : ( فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ) بالرفع مع التنوين ، ولا على هذه القراءة يجوز أن تكون مهملة وما بعدها مبتدأ ، كما يجوز أن تكون عاملة عمل ليس ، والتنوين دليل على أنه لا قصد إلى الإضافة ، فلا تقدير « ا ه كلامه بإيضاح .

صلى الله عليه وسلم سَبَّحَ غَزَوَاتٍ وَتَمَنَّى « - بفتح الياء دون تنوين - والأصل : [ و ] ثمانى غزوات ، هكذا ضبطه الحافظ في صحيح البخارى .

(فَصَلَ مُضَافٍ شَبِيهِ فِعْلِ مَا نَصَبَ \* مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزُ) فَصَلَ : مفعولٌ بأجزم مقدم ، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله . وَشَبِيهِ فِعْلٍ : نعتٌ مضافٍ ، وَمَا نَصَبَ : موصولٌ وصلته ، فى موضع رفع بالفاعلية ، وعائد الموصول محذوف : أى نَصَبَهُ ، ومفعولاً أو ظرفاً : حالان من « ما » أو من الضمير المحذوف ، وتقدير البيت : أجزأ أن يفصل المضاف منصوبه حال كونه مفعولاً أو ظرفاً .

والإشارة بذلك إلى أن من النصل بين المتضامين ما هو جائز فى السعة ، خلافاً للبصريين فى تخصيصهم ذلك بالشعر مطلقاً<sup>(١)</sup> ؛

(١) هذه العبارة التى نسبها الشارح - تبعاً للكثيرين من النحاة - إلى البصريين هى ما استفاد من كلام سيبويه وغيره ، من أنه لا يجوز فى سعة الكلام أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بفصل ما ، سواء أكان المضاف من الأوصاف التى تشبه الفعل كاسم الفاعل وصيغة المبالغة أم لم يكن من هذا النوع ، وسواء أكان الفاصل ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم لم يكن . وإنما سوغ الفصل بالظرف والجار والمجرور فى ضرورة الشعر إذا لم يكن المضاف اسماً عاملاً . وفى كلام بن الأنبارى فى الإيضاح التصريح بأن البصريين أجازوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف وبالجار والمجرور فى الشعر وحده ، قال سيبويه (١ - ٩٠) : « وما جاء فى الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قيسمة :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِدِمًا اسْتَعْبَرَتْ لِهِنَّ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا

وقال أبو حية النهيرى :

كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُفَارِبُ أَوْ يُرْبِلُ

وهذا لا يكون فيه إلا هذا ( يريد أنه لا تتيسر فيه الإضافة إلى الظرف ونصب ما بعده على أنه مفعول به للمضاف ، كما أمكن ذلك فى قول الشماخ :

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ لِسُلَيْمَى مُشْمَعِلٌ طَبَّاحُ سَاعَاتِ الْكُرَى زَادَ الْكَسِيلُ

فلما لم يمكن فيه ذلك اغتفر الفصل للضرورة) لأنه ليس فى معنى فعل ولا اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل « اه كلامه . وقال الأعمش فى شرح بيت عمرو بن قيسمة مانصه : « الشاهد فيه إضافة



الدر إلى من ، مع جواز الفصل بالظرف ضرورة ؛ إذ لم يمكنه إضافة الدر إليه ونصب من به ؛ لأنه ليس باسم فاعل ولا اسم فعل فيعمل عمل الفعل « اه . وقال ابن الأنباري ( الإنصاف ١٧٨ ) : « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الحذف لضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر . أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن العرب قد استعملته كثيرا في أشعارها ، قال الشاعر :

فَزَجَّجَتْهَا بِمِزْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ

والتقدير : زج أبي مزادة القلوص ؛ ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص ، وهو مفعول وليس بظرف ولا حرف حذف . وقال الآخر :

تَمَرُّ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ ، وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَبْدِ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا

والتقدير : شفت غلائل صدورها عبد القيس منها ؛ ففصل بين المضاف والمضاف إليه . وقال الآخر :

يَطْفَنَ بِجُوزِيِّ الْمَرَاتِعِ لَمْ تُرْعَ بُوَادِيهِ مِنْ قُرْعِ الْقَيْمِيِّ الْكِنَانِ

والتقدير : من قرع الكنان القسي . وقال الآخر :

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا كَأَنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمًا

والتقدير : بعد بهجتها ؛ ففصل بين المضاف الذي هو بعد والمضاف إليه الذي هو بهجتها بالفعل الذي هو خط . وتقدير البيت : فأصبحت قفرا بعد بهجتها كأن قلمها خط رسوما . وقد حكى الكسائي عن العرب : هذا غلام والله زيد ، وحكى أبو عبيدة قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربها ، ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله والله ، وإذا جاء هذا في الكلام في الشعر أولى . وقد قرأ ابن عامر أحد القراء السبعة : ( وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ) بنصب أولادهم وجر شركائهم ؛ ففصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله أولادهم ، والتقدير : قتل شركائهم أولادهم ، ولهذا كان منصوبا في هذه القراءة ، وإذا جاء هذا في القرآن في الشعر أولى .

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد ؛ فلا يجوز أن يفصل بينهما ، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر كما قال عمرو بن قبيصة .

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَمَا اسْتَعْبَرَتْ لِلَّهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَأَهَا  
ففضل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ؛ لأن التقدير : لله در من لامها اليوم . وكما قال أبو حية  
الهميري :

كَمَا حَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ  
ففضل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف ؛ لأن تقديره : بكف يهودي يوما . وقال ذو الرمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ إِيغَالِهِنَّ بِنَا أَوْ آخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ  
وقالت امرأة من العرب درنا بنت ععبدة الجعدرية ، وقيل : عمرة الجشمية :

هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَأَ أَخَالَهُ إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبْوَءَ فِدَعَاهُمَا

ففضل بين المضاف والمضاف إليه بالجاء والمجرور ، لأن تقديره : هما أخوا من لأ أخاله في الحرب ،  
لأن الظرف وحرف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرها ، فبقينا فيما سواهما على الأصل .

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : أما ما أنشدوه فهو - مع قلته - لا يعرف قائله ؛

فلا يجوز الاحتجاج به . وأما ما حكى الكسائي من قولهم : هذا غلام والله زيد ، وما حكاه

أبو عبيدة عن بعض العرب من قوله : فنتسم صوت والله ربها ، فنقول : إنما جاء ذلك في اليمين

لأنها تدخل على أخبارهم للتوكيد فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين حيث

أدركوا من الكلام ، ولهذا يسمونها في مثل هذا التحولوا ، لزيادتها في الكلام في وقوعها

غير موقعها ، والتي يدل على صحة هذا أننا أجمعنا وإياكم على أنه لم يحج عنهم الفصل بين المضاف

والمضاف إليه بغير اليمين في اختيار الكلام . وأما قراءة من قرأ من القراء : ( وَكَذَلِكَ زُيِّنَ

لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَّ كَاتِهِمْ ) فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها ؛ لأنكم

لا تقولون بموجبها ؛ لأن الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير

ضرورة الشكر ، والقرآن ليس فيه ضرورة ، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل بينهما في حال

الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار ، فبان أنها إذا لم يجوز أن تجعل حجة لم يجوز أن

تجعل حجة في النقيض ، والبصريون يذهبون إلى وهي هذه القراءة وهم القاري ، إذ لو كانت

صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام ، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة .

وإنما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنه رأى في مصاحف أهل الشام ( شركائهم ) مكتوبا بالياء ،

ومصاحف أهل الحجاز والعراق شركاؤهم بالواو ؛ فدل على صحة ما ذهبنا إليه ، والله أعلم اه

وهنا أمور لا بد من تنبيهك إليها :

الأمر الأول : أن الخلاف بين النحاة الأولين إنما كان في تجويز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في ضرورة الشعر ؛ فالكوفيون يجيزون ذلك الفصل بين المضاف والمضاف إليه بكل شيء ، والبصريون يجيزون ذلك الفصل بالظرف وحرف الجر وحدهما دون ما عداهما ، وكلهم مجمعون على أن الفصل بينهما في سعة الكلام لا يجوز لا بالظرف والجار والمجرور ولا بغيرهما ، وأوضح شيء يدل على هذا كلام ابن الأنباري في رد استدلال الكوفيين بقراءة ابن عامر ، وحاصله أن لو صحنا هذه القراءة لوجب أن نجيز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في سعة الكلام ؛ لأن القرآن ليس محل ضرورة . ولما كنا مجمعين على أن ذلك غير صحيح وجب أن تكون هذه القراءة مبنية على وهم من القارئ أو نحو ذلك . وقد نظر المتأخرون في هذه المسألة نظرة غير التي نظرها المتقدمون ، فجعلوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه على ضربين : ضرب يجوز في سعة الكلام . وذلك في المسائل الثلاث التي ذكرها الشارح ، والضرب الثاني لا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، وذلك فيما عدا هذه المسائل ، وقد نسبوا هذا التفصيل إلى الكوفيين ، ولعله قول متأخريهم . والسرفى هذا أنهم نظروا في أدلة الفصل بين المضاف والمضاف إليه فوجدوا بعضها كلما لا ضرورة فيه كقراءات القرآن وكما ورد في الحديث وكما روى من كلام العرب غير الشعر ؛ فكل نوع من الفصل ورد في الكلام غير الشعر جعلوه صحيحا سائما في سعة الكلام يجوز لنا الاحتذاء على مثله ، وكل نوع من الفصل لم يرد إلا في الشعر لم يجزوه في السعة ، وهذا مذهب مستقيم ينبغي ألا يؤخذ في كل مسألة إلا به .

والأمر الثاني : أن تجويز المتقدمين من البصريين الفصل بالظرف والجار والمجرور دون غيرها تحكم ، لأن للدليل الصحيح على مخالفة القياس في هذه المسألة هو وروده في الشعر ، وقد ورد في الشعر الفصل بالظرف والجار والمجرور وبغيرهما ، فأى ميزة للظرف والجار والمجرور على غيرها . فان قالوا : الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما لكثرة دورانهما في الكلام ، قلنا : فالنداء والقسم مما يكثر دورانهما في الكلام ، وقد اغتفر الفصل بهما بين العامل والمعمول في مثل قول الشاعر :

إِذْ وَاللَّهِ زَمِيمُهُمْ بِحَرْبٍ يُشِيبُ الْوَيْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ

وقد سمع الفصل بالقسم فيما نقله الكسائي وأبو عبيدة ، فلماذا لم يجعلوا الفصل بأحدهما كالفصل بالجار والمجرور ، وبخاصة أنهم لم يطالبوا بالقول بجواز ذلك في غير ضرورة الشعر .

والأمر الثالث : أن ما ذكره ابن الأنباري في رد قراءة ابن عامر كلام غير مستقيم ولا مطابق لما عليه جمهرة العلماء ، فإن كلامه يقتضى أن القراءة ناشئة عن رسم المصحف من غير أن

فالجزأ في السعة ثلاث مسائل :

الأولى : أن يكون المضاف مَصْدَرًا والمضاف إليه فاعله ، والفاصل : إما مفعوله ،

كقراءة ابن عامر « قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَّ كَأَسْهَمِ » ، وقول الشاعر :

٦٥٤ — فَسُقْنَاهُمْ سَوَاقِ الْبُهَاتِ الْأَجْدِلِ

يكون بالتلقى عن الأثبات إلى أن ينتهي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، مع أن الذي اعتمده العلماء أن القراءة سنة متبعة ، وأنها متلقاة بالرواية وأن السبع قد صحت رواياتها وقويت أساسيتها ولكنه أراد أن يؤيد مذهب البصريين — وهو في هذه المسألة واه ضعيف لا يقوم إلا على القياس ، والقياس ليس هو الدليل الأول لإثبات الالة وقواعدها ، ولكنه إنما يستأنس به — فعمله التعصب على أن رمى بهذا الكلام والله حسيبه .

٦٥٤ — هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

\* عَتَوْا إِذْ أَجَبْنَاهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَافَةً \*

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، وبعده قوله :

وَمَنْ يُلْغِرْ أَعْقَابَ الْأُمُورِ فَإِنَّهُ جَدِيرٌ بِهَيْلِكَ آجِلٍ أَوْ مُعَاجِلٍ

اللفظة : « عتوا » مأخوذ من العتو ، وهو مجاوزة الحد ، تقول : عتوا يعتو عتوا — مثل سما يسمو سما — وعتيا أيضا ، قال أبو عبيدة : كل مبالغ من كبر أو فساد أو كفر فقد عتوا يعتو عتيا وعتوا وعسا يعسوعسا وعسوا « السلم » بفتح السين أو كسرهما — الصلح « البغات » بفتح الباء أو ضمها أو كسرهما — طائر ضعيف يصاد ولا يصيد « الأجدل » جمع أجدل ، وهو الصقر ، قال الشاعر :

كَأَنَّ الْعُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقِيْتُهُمْ فِرَاحُ الْقَطَا لَاقِيْنَ أَجْدَلَ بَازِيَا

« يلغ » يهمل « أعقاب الأمور » أواخرها وما تؤول هي إليه « جدير » حقيق ولاق « بهلك » بضم الهاء وسكون الهم — هو الهلاك « آجل » متأخر « معاجل » سريع ، يريد هو لائق بهلاك سريع أو بطيء .

المعنى : وصف أنهم حاربوا قوما وكانوا قادرين عليهم مستطيعين أن يوقعوا بهم ، ولكنهم طلبوا إليهم أن يسالموهم ، ففعلوا ذلك رافة بهم ، ولكنهم لما رأوهم قد سالموهم أخذهم الطغيان ومجاوزة الحد ، فلم يكن لهم إلا أن ينزلوا بهم الهلاك فساقوهم أمامهم كما يسوق الأجدل — وهو الكاسر من الطير — طيوراً ضعيفة تولى أمامه خوفاً ورعباً

الإعراب : « عتوا » فعل ماضٍ وفاعله « إذ » ظرف زمان متعلق بعتوا ، مبنى على السكون في محل نصب « أجنبناهم » فعل ماضٍ وفاعله ومفعوله ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها « إلى السلم » جار ومجرور متعلق بأجاء « رأفة » مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة « فسقناهم » الفاء حرف عطف ، وسقناهم : فعل ماضٍ وفاعله ومفعوله ، والجملة معطوفة بالفاء على جملة عتوا ، وهو من عطف السبب على السبب « سوق » مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بساق ، وهو مضاف و « الأجادل » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو من إضافة المصدر إلى فاعله ، و « البغاث » مفعول به للمصدر ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف والمضاف إليه

الشاعر في : قوله « سوق البغاث الأجادل » حيث فصل بين المضاف الذي هو سوق والمضاف إليه الذي هو الأجادل بمفعول المضاف وهو البغاث ؛ فانك قد علمت أن « سوق » مصدر فعل متعقد ؛ فهو يعمل عمل الفعل المتعدي ، فيرفع فاعلا وينصب مفعولا ؛ وقد أضيف إلى فاعله ، وانتصب مفعوله ، ووقع هذا للفتور بين العامل المضاف ومعموله المضاف إليه . وهذا الفصل غير جائز عند جمهور البصريين لا في السعة ولا في ضرورة الشعر ، والمنقول عن متقدمي الكوفيين أنه جائز في ضرورة الشعر ، دون سعة الكلام . ولكن متأخري النحاة نسبوا إلى الكوفيين أن هذا الضرب من الفصل بين المضاف والمضاف إليه جائز في سعة الكلام ، وقد استظهرنا لك في شرح الشاهد السابق أنه قول لمتأخري الكوفيين ؛ فان عبارة ابن الأنباري صريحة غاية في الصراحة في أن الإجماع من الكوفيين والبصريين منعت على أن ذلك غير جائز في سعة الكلام . وقد استدلل الذين أجازوا هذا الفصل في سعة الكلام بقراءة ابن عامر : ( وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ) فان « قتل » مصدر يقع نائب فاعل لزين ، وهو مضاف إلى « شركائهم » من إضافة المصدر إلى فاعله ، وقد فصل بين هذا المصدر والمضاف وفاعله المضاف إليه بمفعوله الذي هو « أولادهم » وتقدير الكلام : زين لكثير من المشركين أن يقتل شركائهم أولادهم . قال في التوضيح وشرحه ( ٢ - ٧١ بولاق ) « زعم كثير من النحويين أنه لا يفصل بين المتضامتين إلا في الشعر خاصة ؛ لأن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة جزئه ؛ لأنه واقع موقع تنوينه ، فكما لا يفصل بين أجزاء الاسم لا يفصل بينه وبين ما زل منزلة الجزء منه . وهو قول البصريين . والحق عند الكوفيين أن مسائل الفصل سبع : منها ثلاث جائزة في السعة - وهي النثر - وضابطها : أن يكون المضاف إما اسما يشبه الفعل وأن يكون الفاصل بينهما معمولا للمضاف وأن يكون منصوبا ، أو اسما لا يشبه الفعل والفاصل القسم : إحداها : أن يكون المضاف مصدرا والمضاف إليه فاعله ، والفاصل إما مفعوله كقراءة ابن عامر

وقوله :

٦٥٥ - فذآهم دؤن الحصيد الدائس

( وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلُوا أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ ) برفع « قتل » على النيابة عن الفاعل بزین المبني للمفعول ، ونصب « أولادهم » وجر « شركائهم » فقتل : مصدر مضاف و « شركائهم » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، و « أولادهم » مفعوله ، وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، وحسن ذلك ثلاثة أمور : كون الفاصل فضلة ؛ فان ذلك مسوغ لعدم الاعتماد به ، وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف ، وكونه مقدر التأخير من أجل أن المضاف إليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية ، فسقط بذلك قول الزمخشري في الكشف : وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات - وهو الشعر - كان سمجا مردودا ، فكيف به في الكلام المنشور ؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته اهـ اهـ كلامه .

والذي نحب أن نلخصه لك من كلام العلماء بحيث لا يعارض كلام أحدهم كلام الآخر ، أن في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه ثلاثة أقوال :

القول الأول : وهو قول جمهور البصريين ، وبه تنطق عبارة سيبويه التي أثرتها لك - أنه لا يجوز في سعة الكلام أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بفصل أى فاصل كان ، وأنه يجوز في ضرورة الشعر أن يفصل بين المضاف غير المشبه للفعل بالظرف أو بالجار والمجرور دون غيرهما .

والقول الثاني : وهو قول جمهرة المتقدمين من علماء الكوفة ، وبه تنطق عبارة ابن الأنباري في عدة مواضع منها - وهو أنه لا يجوز في سعة الكلام أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بفصل أى فاصل كان ، ويجوز في ضرورة الشعر أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه : أي كان نوع المضاف ، وأي كان نوع الفاصل ؛ وهذا هو الذي نسبة للتأخرون كصاحب التوضيح وشارحه إلى البصريين

والقول الثالث - وهو قول التأخرين ، ونسبوه إلى الكوفيين ، وقد ترجح عندنا أنه قول التأخرين من الكوفيين جمعا بين الأقوال - وهو أنه يجوز في سعة الكلام أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه في ثلاث مسائل ، ويختص الجواز بضرورة الشعر فيما عداها . ولك في هذا المقنع والكفاية .

٦٥٥ - هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد نسبة العيني ( ٣ - ٤٦١ بهامش الخزانة ) إلى عمرو بن كلثوم التغلبي ، وروى قبله قوله :

\* وَحَلَقَ الْمَآذِيَّ كَالْقَوَانِسِ \*

وقد بحث ديوان عمرو بن كلثوم الذي نشره المستشرق فريش كرنكو في مطبعة الآباء

اليسوعيين عام ١٩٢٢ فلم أجد هذا البيت في شعر عمرو ، وجدت في زيادات الناشرين على المدبران هذا البيت منقولاً عن العيني نفسه ، وهذا البيت من شواهد ابن الناظم في شرحه على الألفية .  
 اللفظ : « الماذى » بالدال المعجمة وبعدها ياء مثناة مشددة - البيضاء من الدروع ، والعسل الماذى : الخالص الصافي ، شبهت الدروع الصافية الخالصة من خبث الحديد به . ويقال : بل الماذى نسبة إلى رجل اسمه ماذى ، وهو ماذى بن يافث بن نوح عليه السلام « القوانس » جمع قونس - بزنة جعفر - وهو أعلى البيضة من الحديد « فداسههم » فعل ماض من الدوس تقول : داس فلان الشيء برجله يدوسه دوساً ودياساً ، إذا وطئه ، وتقول : داس فلان الطعام يدوسه دياساً ، إذا دقه ليخرج الحب منه ، والدوائس : البقر العوامل في الدوس ويقولون : الخيل تدوس القتلى بجوافرها ، إذا وطئهم ، ومن كلامهم تشبيه ما يفعله الغالبون في الحرب بدوس الحصيد كما في بيت الشاهد ، وما في قول الآخر :

\* فِدَاسُوهُمُ دَوْسَ الْحَصِيدِ فَأَهْدُوا \*

« الدائس » هو اسم الفاعل من الفعل السابق .

المعنى : يصف قوماً كان لهم الظفر والغلبة في الحرب على قوم آخرين ، فنالوا منهم منالاً عظيماً وقهرهم أعظم القهر ، وشبه قهرهم بإمام بما جلبه على المغلوبين من المهانة والدالة والضعف بدوس من يدوس الطعام ليخرج الحب من سنابله ؛ فانه يبائع في تقنيته وتكسيه  
 الإعراب : « فداسههم » الفاء عاطفة ، داس : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الجيش مثلاً ، إذ لم يتيسر لنا معرفة سابق الكلام ، وضمير الغائبين البارز مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « دوس » مفعول مطلق مبين للنوع عامله داس ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الدائس » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله « الحصيد » وهو مفعول به لدوس ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد في : قوله « دوس الحصيد الدائس » حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله « دوس » والمضاف إليه الذي هو قوله « الدائس » بمفعول المضاف - وهو قوله « الحصيد » - وبيان ذلك أن « دوس » على ما علمت مصدر فعل متعد إلى المفعول به بدليل ما في بيت الشاهد وما في الشاهد الذي أنشدناه لك في لغة البيت ، ومصدر الفعل التعدى يرفع الفاعل وينصب المفعول به كفعله تماماً ، ويجوز أن يضاف إلى أيهما شئت ثم يؤتى بالآخر على ما يقتضيه إعرابه .

وأصل الكلام : دوس الدائس الحصيد - بجر الدائس باضافة دوس إليه ، ونصب الحصيد لأنه مفعول به ، فقدم « الحصيد » ولم يشأ أن يجره باضافة المصدر إليه ؛ بل أبى إضافة المصدر

وقوله :

## ٦٥٦ - فَرَجَجْتَهَا بِمِرْجَةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

إلى الفاعل كما كان الكلام قبل التثنية - فلم يكن بد من بقاء المفعول به منصوبا ؛ إذ لا يمكن إضافة المصدر إلى مفعوله وفاعله جميعا . وقد علمت أن هذا النوع من الفصل جائز في سعة الكلام عند متأخري الحياة رجوعا إلى الأدلة الواردة من الكلام الذي يصح الاستدلال به ، وأن هذا - مع ذلك - هو مذهب المتأخرين عن عصر ابن الأنباري من نحاة النكوفة ومن جرى مجراهم ولم يكتب ابن هشام رحمه الله بالقول بجواز الفصل في سعة الكلام بين المضاف والمضاف إليه في المسائل الثلاث ، بل قال - فيما حكى عنه العليمي - إن المضاف إذا كان مصدرا والمضاف إليه فاعل ذلك المصدر كان الفصل بينهما حسنا ، وإن كان المضاف وصفا - وهي المسألة الثانية الآتية - كان الفصل بينهما أقل من ذلك . فتراه وصف الفصل بين المصدر والمضاف وفاعله المضاف إليه بالحسن ، وهذا مبالغة منه في الإنكار على من قال : لا يجوز الفصل بين المتضايقين مطلقا إلا في ضرورة الشعر ؛ فتدبر ذلك جيدا وافهمه ، والله ينفعك به .

٦٥٦ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق ، وقد أشدته ابن الأنباري في أدلة السكوفيين لجواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه في ضرورة الشعر ، كما رأيت فيما أترناه لك عنه ( أنظر ص ٥٠١ من هذا الجزء ) ، ووجدت أبا سعيد السيرافي يقول : « لم يثبت هذا البيت أحد من أهل الرواية ، وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش في حواشي كتاب سيبويه ، فأدخله بعض النساخ » كما وجدت جار الله الزمخشري يقول في المفصل : « وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله :

## فَرَجَجْتَهَا بِمِرْجَةٍ زَجَّ الْقَلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

فسيبويه برىء من عهده » وليس هذا البيت - على أية حال - في نسخة كتاب سيبويه التي بين أيدينا ، ولا هو مما يتفق مع ما أصله سيبويه من القاعدة في هذا الموضوع .

اللفظة : « زججتها » طعننها بالزج ، أو رميتها من يدي . تقول : زجه بزجه زجا - على مثال شده يشده شدا - إذا طعنه بالزج ورماه به ، وهو مزجوج ، وتقول : زججت بالشيء أزعج زجا ، إذا رميت به . والزج - بضم الزاي - الحديدية التي تركب في أسفل الرمح ، فأما الحديدية التي تركب في عاليته فهي السنان ، ومن عادتهم أن يركزوا الرمح في الأرض بالزج ، وأن يطعنوا بالسنان . ويروى « فرخختها بمزجة » والزخ : الدفع في وهدة ، وقال ابن دريد : كل دفع زخ ، وفي حديث أبي هريرة : « اتبعوا القرآن ، وَلَا يَتَّبِعَنَّكُمْ الْقُرْآنُ ؛ فَإِنَّهُ مِنْ يَتَّبِعِ الْقُرْآنَ يَهْطِ بِهِ عَلَى رِيَاضِ الْجَنَّةِ ، وَمَنْ يَتَّبِعِ الْقُرْآنَ يَزُخْ فِي فَنَاءِ حَتَّى يَقْدَفَ



وإما ظرفه ، كقول بعضهم : تَرَكَ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا سَمِيًّا لَهَا فِي رَدَاهَا .  
 الثانية : أن يكون المضاف وُصْفًا والمضاف إليه : إما مفعوله الأول والفاصل مفعوله  
 الثاني ، كقراءة بعضهم : « فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِيفَ وَعْدِهِ رُسُلِهِ » وقول الشاعر :

٦٥٧ - وَسِوَاكَ مَا نَعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجُ

به في نَارِ جَهَنَّمَ . وفسروا « بزخ في قفاه » بقولهم : أى يدفعه ، والمزخة : اسم الآلة من الزخ  
 والمزجة - بالجيم على الرواية الأولى - مؤنث المزج ، وهو الرمح القصير كالمزراق « القلوص »  
 بفتح القاف - الساقة الشابة « أبى مزاده » هى كنية رجل  
 الاعراب : « زججتها » فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغائبة مفعوله « بمزجة »  
 جار ومجرور متعلق بزج « زج » مفعول مطلق منصوب بزج ، وهو مضاف و « أبى » مضاف  
 إليه ، مجرور بإياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الخمسة ، وأبى مضاف و « مزادة » مضاف  
 إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، وسكن لأجل الوقف  
 وإضافة زج إلى أبى مزادة من إضافة المصدر إلى فاعله ، وقد فصل بينهما بالقلوص ، وهو مفعول  
 به لزج المصدر

الشاعر في قوله « زج القلوص أبى مزاده » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله - « زج »  
 والمضاف إليه الذى هو قوله « أبى مزاده » بمفعول المضاف ، هو قوله « القلوص » وبيان ذلك  
 أن « زج » مصدر فعل يتعدى إلى المفعول به بنفسه فهو يعمل عمل الفعل المتعدى فيرفع فاعلا  
 وينصب مفعولا ، ويجوز إضافة « أبى مزاده » - وقد أضافه ههنا إلى الفاعل - وهو قوله  
 « أبى مزاده » - وفصل بينهما بالمفعول  
 الفصل : زج أبى مزادة القلوص ؛ وهذا النص  
 على ما بينته لك في شرح الشواهد السابقة ، وهو غير جائز في سة الكلام عند متقدمى الكوفيين  
 ويجوز عندهم في ضرورة الشعر ، وهو غير جائز أصلا لافى الضرورة ولا فى غيرها عند جمهرة  
 البصريين . وما يؤيد جواز هذا الفصل أن الشاعر كان متمكنا من أن يقول « زج القلوص  
 أبى مزاده » فيضيف المصدر إلى المفعول به ، ثم يأتى بالفاعل بعد ذلك ، من غير أن يغير أسلوبه  
 ولا ترتيب كلامه ، فلما لم يفعل ذلك - مع تمكنه منه بغاية اليسر - علمنا أنه لا يرى به بأسا ،  
 وأنه يعتقد جوازه من غير ضرورة ولا شذوذ .

٦٥٧ - هذا عجزييت ، وصدره قوله :

\* مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَوْمُكَ بِالْقَتَى \*

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .  
 اللفظ : « يوقن » مضارع أبقن بالأمر ، إذا كان منه على ثبت « يؤمك » يقصدك « المحتاج »  
 اسم الفاعل من احتاج إلى الأمر ، إذا كانت به حاجة إليه .

الإعراب : « ما » حرف نفي « زال » فعل ماض ناقص « يوقن » فعل مضارع مرفوع  
 بالضمّة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة الآتية ، والجملة  
 من الفعل وفاعله في محل نصب خبر زال تقدم على اسمه « من » اسم موصول اسم زال مبنى على  
 السكون في محل رفع « يؤمك » يؤم : فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر  
 فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، وضمير المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل  
 نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « بالغنى »  
 جار ومجرور متعلق بـيوقن ، وأصل نظام الكلام : مازال من يؤمك يوقن بالغنى « وسواك » الواو  
 حرف عطف ، سوى : مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وضمير  
 المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « مانع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ،  
 وهو مضاف و « المحتاج » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، من إضافة اسم الفاعل إلى  
 مفعوله الأول ، وقد فصل بينهما بقوله « فضله » وهو مفعول ثانٍ لمانع منصوب بالفتحة الظاهرة ،  
 وضمير النائب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر .

الشاهد فيه : « قوله مانع فضله المحتاج » حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله « مانع »  
 والمضاف إليه الذي هو قوله « المحتاج » بمفعول ثانٍ للمضاف وهو قوله « فضله » وبيان ذلك أن  
 « مانع » اسم فاعل فعله يتعدى إلى مفعولين ، تقول : منعت زيدا حقه ، ومنعت المسكين رفقدي ،  
 فهو يعمل عمل فعله فينصب للمفعولين أيضا ، وتجوز إضافته إلى أيهما شئت ثم يؤتى بشأنهما ؛  
 فتقول : أنا مانع زيد حقه ، وأنا مانع المسكين رفقدي ، وتقول أيضا : أنا مانع حق زيد  
 إياه ، وأنا مانع رفقدي المسكين ، وقد أضاف الشاعر - في هذا البيت - اسم الفاعل إلى مفعوله  
 الأول ، وفصل بينهما بمفعوله الثاني ، على ما علمت . وأصل نظام الكلام : وسواك مانع المحتاج  
 فضله ، وهذا الفصل جائز في سعة الكلام عند متأخري النحاة ، وذلك لوروده في النثر عمن يوقن  
 بعربيتهم ، بل قرئ به في القرآن الكريم في قوله تعالى : ( وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخَلَّفًا وَعَدْدَهُ رُسُلِهِ )  
 بإضافة مخلف الذي هو اسم الفاعل من أخلف الذي يتعدى إلى للمفعولين - إلى « رسله » الذي  
 هو للمفعول الأول ، والفصل بينهما بقوله « وعدده » الذي هو للمفعول الثاني . وأصل نظام الكلام  
 على هذا : مخلف رسله وعدده ؛ فقدم المفعول الثاني وفصل به بين العامل المضاف ومفعوله الأول

أو ظرفه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي » ، وقوله :

٦٥٨ - كَنَاحَتْ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلٍ

وقد شمل كلامه في البيت جميع ذلك .

المضاف إليه ، وقراءة الجماعة : ( مُخْلَفَ وَعَدِهِ رُسُلُهُ ) بإضافة اسم الفاعل إلى مفعوله الثاني ونصب المفعول الأول بعد ذلك . وذهب المتقدمون من الكوفيين إلى أن هذا النصل لا يجوز في غير ضرورة الشعر ، وذهب جمهور البصريين إلى أنه لا يجوز أصلا . والقولان مردودان بما ذكرنا .  
٦٥٨ - هذا عجز بيت ، وصدوره قوله :

\* فَرِشْنِي بِخَيْرٍ لَأَأْكُونَ وَمِدْحَتِي \*

ولم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .  
اللفظ : « فرشني » فعل أمر من ريش ، وأصله قولهم : راش فلان سهمه يريشه ، وسهم مريش ، وذلك أن يضع فيه ريشا ليقوى ، وقالوا : راش فلان فلانا يريشه ، إذا قواه بالإحسان إليه ، فتريش ، وإرتاش ، وقال الشاعر :

فَرِشْنِي بِخَيْرٍ طَالَ مَا قَدَّ بَرِيدَنِي فَخَيْرُ أَمْوَالِي مِنْ يَرِيشُ وَلَا يَبْرِي

وقال الآخر :

إِذَا كُنْتَ مُخْتَارَ الرَّجَالِ لِنَفْعِهِمْ فَرِشْ وَأَضْطَنِعْ عِنْدَ الَّذِينَ بِهِمْ تَرْبِي

وقال النابغة :

كَمْ قَدْ أَحَلَّ بِدَارِ الْفَقْرِ بَعْدَ غَنِي قَوْمًا ، وَكَمْ رَاشٌ قَوْمًا بَعْدَ إِقْتَارِ

يَرِيشُ قَوْمًا وَيَبْرِي آخَرِينَ بِهِمْ لِلَّهِ مِنْ رَائِشٍ عَمْرُو وَمِنْ بَارِ

« كناحت » اسم فاعل من النحت ، وهو عندهم خرط الخشب بآلة الحديد ، وهو أيضا نقر الجبال واتخاذ البيوت بها « بعسيل » العسيل - بفتح العين المهملة - المكسفة التي يجمع بها العطار عطره ، وتتخذ من الريش عادة ، وليت شعرك ماذا يكون من الأثر لمن يحاول أن ينحت الصخر بهذه المكسفة !!

المعنى : يقول لمخاطبه الذي يستجديه ويطلب عطاءه : أجزني خيرا على مديحى إياك ، ولا تجعل سعى إليك غير مجد على فأكون كمن ينحت الصخر بمكسفة متخذة من الريش

الإعراب : « فرشني » رش : فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياه المتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب

الثالثة : أن يكون الفاصل القَسَم ، وقد أشار إليه بقوله : ( وَلَمْ يُعَبِّ فَضْلُ يَمِينٍ )  
 نحو : هَذَا غُلَامٌ وَاللَّهِ زَيْدٌ ، حكى ذلك الكسائي ، وحكى أبو عبيدة : إن الشَّاةَ لَتَجْتَرُّ  
 فَتَسْمَعُ صَوْتَ وَاللَّهِ رَبِّهَا .  
 ( تنبيه ) زاد في الكافية الفصل بآيما ، كقوله :

« بخير » جار ومجرور متعلق برش « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له ، أكون : فعل  
 مضارع ناقص مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا  
 تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ومدحى » الواو  
 واو اللية ، مدحة : مفعول معه ، منصوب بفتحة مقدره على ما قبل ياء التشكيم منع من ظهورها  
 حركة المناسبة ، وياء التشكيم مضاف إليه « كناحت » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر الفعل الناقص  
 وناحت مضاف و « صخرة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد فصل بينهما بقوله « يوما »  
 وهو ظرف زمان متعلق بناحت منصوب بالفتحة الظاهرة « بعسيل » جار ومجرور متعلق بناحت  
 الشاهد فير : قوله « كناحت يوما صخرة » حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله « ناحت »  
 والمضاف إليه الذي هو قوله « صخرة » بالظرف المتعلق بالمضاف الذي هو قوله « يوما » وهذا  
 المضاف اسم فاعل فعله يتعدي إلى مفعول واحد ، وقد أضيف إلى مفعوله الذي يقتضيه ، ألا ترى  
 أنك تقول : نحت فلان الصخرة ، ونحت الحشبة ، وقد عرفت أن ( بيوتا ) في قوله تعالى :  
 ( أنتحوتون الجبال بيوتا ) ليس مفعولا ثانيا وإنما هو حال ( أنظر ص ١٢ من هذا الجزء ) .  
 وهذا النوع من الفصل جائز في سعة الكلام عند متأخري النحاة ، على ما أوضحناه لك في شرح  
 الشواهد السابقة ، لوروده في النثر عمن يوثق بعربيتهم ، بل قد ورد في كلام أفصح بني آدم  
 لسانا ، وذلك قوله عليه الصلاة والسلام : « هل أتم تاركولي صاحبي » فقد أضاف قوله « تاركو »  
 إلى قوله « صاحبي » مع الفصل بينهما بالجار والمجرور الذي هو قوله « لي » بدليل أنه حذف من  
 المضاف النون ، ولا شك أنه لو لم يرد الإضافة اقال : هل أتم تاركون لي صاحبي ، كما أنه لو لم يكن  
 الفصل من كلام العرب لقال : هل أتم تاركو صاحبي لي .

فإن قلت : فلم لا يكون حذف النون ههنا للتخفيف لا للإضافة ؟

فالجواب عن ذلك أن حذف النون لغبر الإضافة خلاف الأصل ؛ فإن أردت أن تقدم على  
 تخريج الحديث عليه كنت كمن يستجير من الرمضاء بالنار ، على فرض أن الفصل غير جائز في  
 سعة الكلام . وقد ورد من النثر قول بعضهم : ترك يوما نفسك وهواها ، وقد رواه الشارح ؛  
 فلا موجب لإنكار كل هذا من الدلائل أو توهينه لمجرد كون البصريين يأبونه .

٦٥٩ - هُما خُطُتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ وَإِمَادَمٍ وَالْقَتْلُ بِالْحَرْمِ أَجْدَرُ . اهـ

٦٥٩ - هذا بيت من كلمة لتأبط شرابا - وهو ثابت بن جابر بن سفيان - وقد رواها أبو تمام في حماسه (انظر شرح التبريزي : ١ - ٧٥) وأول هذه الكلمة قوله :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَحْتَمِلْ وَقَدَّ جَدَّ جِدَّةُ      أَضَاعَ وَقَامَى أَمْرُهُ وَهُوَ مُذْبِرُ  
وَلَكِنْ أَخُو الْحَزْمِ الَّذِي لَيْسَ نَازِلًا      بِهِ الْخَطْبُ إِلَّا وَهُوَ لِلْقَصْدِ مُبْصِرُ  
فَذَاكَ قَرِيعُ الدَّهْرِ مَا عَاشَ حَوْلُ      إِذَا سُدَّ مِنْهُ مَبْخِرُ جَاشٍ مَنخِرُ  
أَقُولُ لِلْحَيَّانِ وَقَدْ صَغِرَتْ لَهُمْ      وَطَائِي وَيَوْمِي ضَيْقُ الْجَحْرِ مُنَوِّرُ  
هُمَا خُطُتَا إِمَّا إِسَارٍ وَمِنَّةٍ      وَإِمَّا دَمٌ ... الْبَيْتُ ، وَبَعْدَهُ :  
وَأُخْرَى أَصَادِي النَّعْسِ عَنْهَا وَإِنَّمَا      لَأُورِدُ حَزْمَ ابْنِ فَعَلْتُ وَمَصْدَرُ  
فَرَشْتُ كَمَا صَدَرِي فَرَلَّ عَنِ الصَّفَا      بِهِ جُوجُؤُ عَيْلٍ وَمَتْنٌ مُخَصَّرُ  
فَخَالَطَ سَهْلَ الْأَرْضِ لَمْ يَكْدَحِ الصَّفَا      بِهِ كَدْحَةٌ وَالْمَوْتُ حَزْرِيَانُ يَنْظُرُ  
فَأَبْتُ إِلَى قَهْرٍ وَلَمْ أَكْ آتِيَا      وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتَهَا وَهِيَ تَصْفِرُ

وانظر شرح الشاهد (رقم ٢٣١) في الجزء الأول (ص ٤٣٣) من هذا الكتاب .  
اللفظ : قد سبق شرح البيت الأول من هذه القطعة في الموضع الذي أحلناك عليه « ولكن أخو الحزم - الخ » الحزم : الشدة والضبط ، والخطب : الأمر ، ومعنى قوله « إلا وهو للقصد مبصر » إلا وهو مستعد لذلك الخطب قبل نزوله ، كما قالوا : قبل الرماء تملأ الكناتين « فذاك قريع الدهر - الخ » اسم الإشارة يرجع إلى أخى الحزم في البيت السابق ، وقريع الدهر : يحتمل وجهين : أولهما أن يكون مضاف الذي اختاره الدهر واصطفاه ، وأصل اشتقاقه - على هذا الوجه - من قولهم : قرعته ؛ إذا اخترته بواسطة القرعة . وثانيهما أن يكون مضاف الذي قرعه الدهر بخطوبه حتى صار ذا خبرة وتجربة ، من قولهم : فلان قريع فلان وقريعته ، وما عاش : معناه مدة عيشه ، فهو ظرف زمان ، والحول - بزنة سكر هنا - الذي يتحول من حال إلى حال ، ويقال : رجل حوّل - كسكر - وحولة - كهمة - وحول - ككتف - وحوالي ، ومن الأخير قول ابن أحرر ، ويقال : قائله المرار بن منقذ :

أَوْ يَنْسَأَنُ يَوْمِي إِلَى غَيْرِهِ      أَنِّي حَوَالِي وَأَنِّي حَذِرُ

وقوله في أبيات الشاهد « إذا سد منه منخر جاش منخر » هو مثل للعكروب الضيق عليه ،  
والمقصود أنه لاقتنانه في الحبل لا يؤخذ عليه طريق إلا نفذ في آخر « أقول للحيان وقد  
صفت - إلخ » لحيان : بطن من هذيل ، وكانوا يطلبون غفلة تأبطشرا لوتر لهم عنده ، فاتفق  
أن سعد جبلا يشتار عسلا ولم تكن له إلا طريق واحدة ، فجاءوا وأخذوا عليه ذلك الطريق ،  
فلما رآهم ذهب إلى ناحية وعرة من الحبل وألقى العسل ثم انزلق عليه إلى الأرض ، و « صفت  
لهم وطابي » يحتمل أن يكون معناه قد خلا فلي من ودم ، ويجوز أن يكون معناه أشرفت  
نفسى على الهلاك بسببهم ، كما قال امرؤ القيس بن حجر الكندي :

وَأَفْلَتَنِي عِلْبَاءُ جَرِيضًا وَلَوْ أَدْرَكْنَهُ صَفِيرَ الْوِطَابِ

ويجوز أن يكون أشار إلى ظرف العسل الذي صب منه ، و « ضيق الجحر » مثل ضربه لضيق  
منفذه وتخوف ظفر الأعداء به ، ومن عادة الخائف أن يرى الدنيا ضيقة في وجهه وإن كان في فضاء  
عريض ، وانظر إلى قول الشاعر :

كَأَنَّ فِجَاجَ الْأَرْضِ وَهِيَ عَرِيضَةٌ عَلَى الْخَائِفِ الْمَحْزُونِ كِفَّةَ حَابِلٍ

وقوله « معور » معناه ظهرت عورته وبدت ، والعورة : موضع الخافة ، وفي التنزيل الكريم  
حكاية عن المنافقين : ( إِنَّ يُبَيِّنَنَّ عَوْرَةَ ) يريدون أنها واهية يجب تحصينها بالرجال « هاخطنا  
إما إسار - إلخ » الحطة - بضم الحاء - الحصلة ، وهي تجرى مجرى القصة ، ويرى في البيت برفع  
« إسار ومنه » و بجرها ، وستعرف وجه كل واحدة من الروايتين « وأخرى أصادى النفس  
عنها - إلخ » الصاداة : إدارة الرأي في تدير الشيء والإتيان به ، يقول : وههنا خصلة أخرى  
أداور نفسى فيها ، وإنها هي الموضع الذي برده الحزم ويصدر عنه إن فعلت « فرشت لها  
صدرى - إلخ » الفرش : البسط ، ثم توسعوا فيه ، فقالوا : فرشته أمرى ، وافترش لسانه فتكلم  
كيف شاء ، والضمير في « لها » يعود إلى الحطة التي عبر عنها بقوله « وأخرى » أى : فرشت  
من أجل هذه الحطة صدرى على الصفا « فخالط سهل الأرض - إلخ » الخاط في الأصل : تداخل  
أجزاء الشيء في الشيء ، وقد توسع فيه حتى قيل : رجل خاط ؛ إذا كان يختلط بالناس كثيرا ،  
يقول : بلغت السهل ولم يؤثر الصفا في صدرى أثرا ولا خدشا ، وقد كان الموت طمع في فلما رأى  
ناجيا وقد تخلصت منهم بقي مستحييا ينظر ويتحير . وقد شرحنا البيت الأخير من هذه القطعة  
في الموضع الذى أحلناك عليه في الجزء الأول .

الإعراب : « ها » ضمير منفصل مبتدأ ، « خطنا » خبر المبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن  
الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « إسار » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد فصل

وما سوى ذلك فمختص بالشعر . وقد أشار إلى ثلاث مسائل من ذلك بقوله :  
 ( وَاضْطَرَّ أَرَأَى وَجِدًا ) أَى : الفصل ، والأف للاطلاق ( بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ بِنْتِيٍّ أَوْ نِدَاً )  
 أَى : الأولى من هذه الثلاث الفصل بأجنبي ، والمراد به معمول غير المضاف : فاعلا كان  
 كقوله :

٦٦٠ - أُجِيبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ فَنِعِمَّ مَا نَجَلَا

بين المتضامين بما التي هي حرف تفصيل «ومنة» الواو حرف عطف ، منة : معطوف على إيسار ،  
 مجرور بالكسرة الظاهرة « وإما » الواو عاطفة ، إما : حرف تفصيل « دم » معطوف على إيسار  
 ومنة « والقتل » الواو للاستئناف ، القتل : مبتدأ « بالجر » جار ومجرور متعلق بأجدر « أجدر »  
 خبر المبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهري : قوله « خطنا إما إيسار » واعلم أولاً أن هذا البيت يروى بروايتين : إحداهما  
 برفع « إيسار ومنة ودم » وثانيتها بمجرهن ، ثم اعلم أن الاستشهاد بهذا البيت على ما نحن بصدده  
 إنما يتم على رواية الجر ، وعلى هذا يكون قد فصل بين المضاف الذي هو قوله «خطنا» والمضاف إليه  
 الذي هو قوله « إيسار » بما ، ويكون حذف نون المثنى للإضافة . وهذه هي الرواية التي اعتمدها  
 ابن مالك واستشهد بها على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بما . وتخريج الرواية  
 الأخرى على أن « إيسار ومنة » بالرفع بدل من «خطنا» ويكون حذف النون من المثنى على هذه  
 الرواية لمجرد التخفيف . قال الخطيب التبريزي في شرح الحاشية مانصه : « وحذف النون من  
 خطنا - إذا رفعت إما إيسار - استطالة للاسم ، كأنه استطال خطنا بيده ، وهو قوله إما إيسار ،  
 كما استطال الآخر الموصول بصلته فقال .

أَبْنِي كَلَيْبٍ إِنَّ عَمِّيَ الَّذِي قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَا الْأَغْلَالَ  
 حذف النون من « اللذان » ، وقال الآخر :

لَنَا أَعَزُّ لُسْبُنٌ ثَلَاثٌ فَبَعْضُهَا لِأَوْلَادِهَا ثِنْتًا وَمَا بَيْنَنَا عَزْرُ

ويجوز أن يكون الحذف على وجه الحكاية ، كأنه قال : هما خطنا قولكم إما إيسار وإما كذا ،  
 فلما نوى ذلك حذف النون للإضافة ، وإذا جررت إما إيسار يكون الحذف للإضافة ، والتقدير  
 خطنا إيسار » ه ؛ فقد ذكر لرواية الجر تخريجا واحدا هو ماخرجه عليه من بعده ابن مالك ،  
 وذكر للرفع تخريجين : أحدهما ما ذكرناه من حذف النون للتخفيف ، وثانيهما أنه حذف النون  
 للإضافة والمضاف إليه محذوف .

٦٦٠ - هذا بيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة له يمدح فيها سلامة ذا فالتن ،

وأول هذه القصيدة قوله :

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مَرْحَلًا وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَى مَهَلًا  
أَسْتَأْتِرَ اللَّهُ بِالْوَفَاءِ وَيَا ذَا مَدَلٍ وَوَلَّى الْمَلَامَةَ الرَّجُلَا

وقبل البيت المستشهد به ههنا قوله :

قَدِّدْتُكَ الشُّعْرُ يَا سَلَامَةً ذَا التَّفَضُّلِ ، وَالشَّيْءُ حَيْثُ مَا جُمِلَا  
وَالشُّعْرُ يُسْتَنْزَلُ الْكَرِيمَ كَمَا أُنْزِلَ رَعْدُ السَّحَابَةِ السَّبَلَا  
لَوْ كُنْتَ مَاءً عِدًّا جَمْتِ إِذَا مَا وَرَدَ الْقَوْمُ لَمْ تَكُنْ وَشَلَا  
أَنْجِبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ إِذْ نَجَلَاهُ ... البيت ، وبعده :  
قَدْ عَلِمْتَ فَارِسٌ وَحَمِيرٌ وَالْأَعْرَابُ بِاللَّدْثِ أَيْهِمْ نَزَلَا

وانظر شرح ديوان الأعشى المسمى « الصبح المنير في شعر أبي بصير » ص ١٥٥ .

اللفظة : « إن محلا وإن مرحلا - إلخ » أضمر الخبر لتكرار إن واسمها ، وأراد إن لنا محلا وإن لنا مرحلا ، قال أبو عمرو : « يقول : إن في الدنيا محلا ومرحلا إلى الآخرة » ومهلا : سبعا ، وقيل : ذهابا لا يرجعون ، وقوله « استأثر الله بالوفاء - إلخ » قال يحيى بن مقي - وهو راوية الأعشى ، وكان نصرانيا وكان من المعمرين - : « قد كان الأعشى قدريا ، وكان ليبد مثبتا . فأما لبيد فقال :

مَنْ هَدَاهُ سُبُلَ الْخَيْرِ اهْتَدَى نَاعِمَ الْبَالِ وَمَنْ شَاءَ أَضَلَّ

وأما الأعشى فقال :

أَسْتَأْتِرَ اللَّهُ بِالْوَفَاءِ وَيَا ذَا مَدَلٍ وَوَلَّى الْمَلَامَةَ الرَّجُلَا

وأخذ الأعشى مذهبه هذا من قبل العباديين نصارى الحيرة : كان يأنبهم يشترى منهم الخمر فلقنوه ذلك « قدتك الشعر ياسلامة - إلخ » يروى « ياسلامة ذا التقصار » والتقصار : القلادة وتجمع بحذف التاء ، يريد أنه حلاه شعرا يزينه فوق زينته ، ويروى « والشعر حيث ما جعلنا » ويستنزل الكريم : يستحب ما عنده من المال ، ويروى « كما ينزل رعد السحابة السبلا » بفتح السين والباء - المطر بين السحاب والأرض « لو كنت ماء عدا - إلخ » العدا : الماء الذي له مادة ، وجمت من قولهم : جم الماء بجم جوما - من باب جلس - إذا اجتمع ، ويروى « إذا ما أورد القوم » والوشل : الماء القليل « أنجب أيام والداه به - إلخ » تقول : أنجب الرجل ؛ إذا ولد ولدا نجيبا . ونجل : ولد .



أى : أُنجِبَ والداه به أيام إذ نَجَلَاهُ ، أو مفعولا ، كقوله :

٦٦١ - تَسْقِي امْتِيَا حَا نَدَى الْمِسْوَاكِ رِبْقَتَهَا

الإعراب : « أُنجِبَ » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له « أيام » ظرف زمان متعلق بأنجب ، منصوب بالفتحة الظاهرة « والداه » فاعل أنجب ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه منى ، وضمير الغائب مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق بأنجب ، وأيام مضاف ، و « إذ » ظرف زمان مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « نَجَلَاهُ » فعل ماض ، وألف الاثنين فاعله ، وضمير الغائب مفعول به ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذ إليها « فنعم » نعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « ما » يجوز أن تكون موصولة فهي فاعل نعم مبني على السكون في محل رفع ، وجملة « نَجَلَا » من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف ، وتقدير الكلام : فنعم الذي نَجَلَاهُ ، ويجوز أن تكون مانكرة فهي حينئذ تمييز لفاعل نعم الذي هو ضمير مستتر وجوبا تقديره هو ، وجملة « نَجَلَا » من الفعل وفاعله في محل نصب صفة لما ، والرابط محذوف ، وتقدير الكلام : فنعم هو مولودا نَجَلَاهُ .

الشاهد في : قوله « أيام والداه به إذ نَجَلَاهُ » حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله « أيام » والمضاف إليه الذي هو قوله « إذ » بفاعل غير للمضاف - وهو قوله « والداه » الذي هو فاعل « أُنجِبَ » وبالجار والمجرور الذي هو قوله « به » . وأصل نظام الكلام : أُنجِبَ والداه به أيام إذ نَجَلَاهُ ، وهذا الفصل لا يجوز في سعة الكلام باجماع العلماء متقدميهم ومتأخريهم بصريهم وكوفيهم ، وهو جائز في ضرورة الشعر عند الكوفيين ، وغير جائز فيها عند البصريين

٦٦١ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* كَمَا تَضْمَنَ مَاءُ الْمُرْنَةِ الرَّصْفُ \*

وهذا بيت من قصيدة طويلة لجرير بن عطية يمدح فيها يزيد بن عبد اللك ، ويهجو فيها آل المهلب ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

وَالْعَيْسُ جَائِلَةٌ أَغْرَاضُهَا ، خُنْفُ

أُنظَرُ خَلِيلِي أَعْلَى تَرْمَدَاءَ مُصْحَى

فَالْقَلْبُ فِيهِمْ رَهِينٌ أَيْنَمَا انصَرَفُوا

أَسْتَقْبَلُ الْحَى بَطْنَ السَّرَامِ عَسَفُوا

وقبل البيت المستشهد بصدده قوله :

إِلَّا أَرَى أُمَّ عَمْرٍو فَوْقَ مَا وَصَفُوا

مَا اسْتَوْصَفَ النَّاسُ عَنْ شَيْءٍ يَرُوفُهُمْ

أَوْ دُرَّةٌ لَا يُوَارِي ضَوْءَهَا الصَّدْفُ

كَأَنَّهَا مُرْنَةٌ غَرَاهُ وَاضِحَةٌ

## مَكْسُوءَةُ الْبَدَنِ فِي لُبِّ يُزَيْنُهَا وَفِي الْمَنَاصِبِ مِنْ أُنْيَابِهَا عَجْفٌ

اللفظ: « انظر خليلي - البيت » ثم داء: اسم موضع، والعيس - بكسر العين - الإبل البيض يحالط بياضها شيء من الشقرة، واحدها أعيس، وأنتاه عيساء، والحنف - بضم الحاء المعجبة والنون جميعا، وحره العيني بحاء مهيمة، وفسره بما لا يتفق مع المقصود - هي التي تلب براءوسها من النشاط « ما استوصف الناس - البيت » يقول: ما طلب أحد من الناس وصف شيء فوصف لهم بالجمال والحسن وبالغ الوصف فيه، وأعجب للموصوف لهم بصفاته، إلا كانت صفات جمال أم عمر ووحسنا فوق ما ذكره الواصفون، يريد أنها أجمل من كل ذي جمال، وأحسن من كل ذي حسن. و« يروقهم » مضارع راقى الأمر يروقي، ومعناه أعجبنى يعجبني « كأنها مزنة غراء واضحة - البيت » المزنة - بضم الميم وسكون الزاي - القطعة من المزن، والمزن: السحاب مطلقا، ومنه قالوا للبدر: ابن مزنة؛ لأنه يخرج من بين السحاب، أو المزن الأبيض من السحاب خاصة، أو السحاب ذو الماء، ومنه قالوا: عيناه من الحزن كوا كف المزن. والمزنة أيضا: المطرة، وقالوا: أنا لا أشبه يدك إلا بالمزنة ووجهك إلا بابن مزنة، يريدون تشبيهه يده بالمطر ووجهه بالبدر، يعنون أنه جواد جميل. والقراء: أنى الأغر، وأراد أنها واضحة الجبين بياض الوجه، والذرة - بضم الدال وتشديد الراء - اللؤلؤة العظيمة. والضوء، ومنه الضياء، هو والنور في اللفظة واحد، وفرق بعض الناس بينها؛ فذهبوا إلى أن الضوء والضياء يطلقان على ما كان من ذات المضيء، والنور يطلق على ما كان عارضا للغير ليس منبععا عن ذاته، ومثلا لتلك ضوء الشمس ونور القمر، قالوا: لما كان نور الشمس منبععا عن ذاتها قيل له ضوء وضياء، ولما كان نور القمر عارضا له من الشمس بسبب مقابلتها له وانطباع ضوءها فيه لشدة صقائه قيل له نور، ويمكن أن يشهد لهذه التفرقة قوله تعالى: ( هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا ). والصدف - بفتح الصاد والدال جميعا - ما يحيط بالسر، ويجمع على أصداف « مكسوة البدن في لب - البيت » البدن - هنا بفتح الباء وسكون الدال، وأصله بفتحهما - الجسم، يريد أنها ممتلئة بالشحم، واللّب - بضم اللام وتشديد الباء - العقل. ومناصب الأسنان: منابتها، يريد أنها عجفاء اللثة، وليست لثتها بضخمة من الورم، وذلك بما يدسح. والعجف - بفتح العين المهملة والجيم - الهزال وذهاب السمن، وفعله عجف يعجف عجفا فهو عجف، كفرح يفرح فرحا وهو فرح، وعجف يعجف ككرم يكرم فهو أعجف « تسقى امتياحا - البيت » الامتياح هنا: الاستياك، وأصل الامتياح غرف الماء، والندى: البلل، والمسواك: العود الذي يستاك به، والريق: الرضاب، وهو ماء الأسنان، ويؤثون الريق بالتاء عند استحسانه، قال ابن منظور: « الليث: الريق ماء الفم غدوة قبل الأكل، ويؤث في

أى : نسقى ندى ريقتها المسواك ، أو ظرفا ، كقوله :

٦٦٢ - كَمَا خَطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

الشعر فيقال ريقتها ، غيره : الريق الرضاب ، والريقة أخص منه ، وريقة الفم وريقة : لعابه .  
وجمع الريق أرياق ورياق . قال القطامي :

وَكَأَنَّ طَعْمَهُ مُدَامَةً عَانِيَةً شَمِلَ الرِّيَاقَ وَخَالَطَ الْأَسْنَانَ اهـ .

والرصف : الحجارة للرصف بعضها إلى بعض في مسيل الماء ، واحدته رصفة ، وماء الرصف :  
هو الذي ينحدر من الجبال على الصخر ، وهو أصنى ما يعرفون من المياه .

الإعراب : « نسقى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى أم عمرو « امتياحا » يجوز أن يكون حالا  
بتقديره بمشقة ، وكأنه قال : نسقى هذه المرأة حال كونها متماحة ، أى مستاكة ، ويجوز أن  
يكون هذا المصدر تابعا عن ظرف الزمان كقولهم : أزورك قدوم الحاج ، وكأنه قد قال : نسقى  
وقت استياكها « ندى » مفعول ثان لتسقى تقدم على مفعوله الأول ، منصوب بفتحة مقدرة على  
الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وريقة من « ريقتها » مضاف إليه مجرور بالكسرة  
الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى أم عمرو مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « المسواك »  
مفعول أول لتسقى منصوب بالفتحة الظاهرة « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « تضمن »  
فعل ماض « ماء » مفعول به لتضمن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « للزنة » مضاف  
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « الرصف » فاعل تضمن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما مع ما دخلت  
عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف . والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف يقع  
مفعولا مطلقا لتسقى ، وتقدير الكلام : نسقى المسواك ندى ريقتها سقيا كتضمن الرصف  
ماء الزنة .

الشاهر في : قوله « ندى المسواك ريقتها » فان « ندى » مضاف و « ريقتها » مضاف إليه ،  
وقد فصل الشاعر بينهما بقوله « المسواك » والمسواك أجنبي من ندى لأنه ليس معمولاله ، وإن  
كان عاملهما واحدا وهو تسقى ، وأصل الكلام : نسقى حين استياكها المسواك ندى ريقتها ،  
فعبّر عن الظرف بقوله « امتياحا » وقدم للمفعول الثاني - وهو ندى ريقتها - على المفعول الأول  
- وهو المسواك - ثم فصل بالمفعول الأول بين جزئى المفعول الثاني ، وهو ظاهر .

٦٦٢ - هذا البيت من كلام أبي حية النخيري ، واسم أبي حية الهيثم بن الربيع بن زرارة

ابن كبير بن جناب بن مالك بن عامر بن نمير ، وهو شاعر مشهور ، ومن شعره قوله :

أَلَا حَىٰ مِنْ أَجْلِ الْحَبِيبِ الْمَغَانِيَا لَبِسْنَ الْبِلَىٰ لَمَّا لَبَسْنَ اللَّيَالِيَا  
إِذَا مَا تَقَاضَى الْمَرْءُ يَوْمَهُ وَلَيْلَتُهُ تَقَاضَاهُ شَيْءٌ لَا يَمْلُ التَّقَاضِيَا

والبيت السننهد به من قوله في وصف الديار ، وبعده قوله :

طَلَى أَنْ الْبَصِيرَ بِهَا إِذَا مَا أَعَادَ الطَّرْفَ يَعْجُمُ أَوْ يَفِيلُ

اللفظة : « كما خط الكتاب - البيت » يروى صدر هذا البيت \* كتحرير الكتاب بكف يوما \* وخط - بالبناء للجهول - كتب ، وتحرير الكتاب : تميجه وكتابه وإمّا خص اليهودى بالذكر لأنهم هم أهل الكتاب فيما يعرف العرب ، ويقارب : أى يجعل بهضى كتابته قريبا من بعض ، ويزيل - بضم ياء المضارعة - مضارع أزال الرجل الشيء عن الشيء ؛ إذا ميز أحدهما عن الآخر ، ويجوز فيه فتح حرف المضارعة ، فانه يقال : زال الشيء عن الشيء يزيل ، إذا نماز بهضه من بعض ، ويقال : زلت الشيء عن الشيء أزيله وأزلته أزيله ، فالثلاثى يكون متعديا ويكون لازما ، وأراد أنه يفرق بعض كتابته عن بعض ، وهم يشبهون آثار الديار بالكتابة كثيرا ، انظر إلى قول الشاعر :

عَرَفْتُ الدِّيَارَ كَرَفْمِ الدَّوَاةِ يَزْبُرُهُ الْكَاتِبُ الحِمَيْرِيُّ

« يعجم » يعرف أو يشك . تقول : رأيت فلانا جعلت عيني تعجمه ، تريد أنها حاولت معرفته فنظرت إليه نظر من يعرفه ولكنه لا يعنى على معرفته لترده . قال ابن منظور : « ويقال : ما عجمتك عيني مذ كذا ، أى : ما أخذتك . ويقول الرجل للرجل : طال عهدي بك وما عجمتك عيني ، ورأيت فلانا جعلت عيني تعجمه : أى كأنها لا تعرفه ولا تمضى في معرفته كأنها لا تثبته ، عن اللحياني ، وأنشد لأبي حية الغميرى ( وذكر البيهقي ) أى : يعرف أو يشك . قال أبو داود السنحى : رأيت أعرابى فقال لى : تعجمك عيني ، أى يخيل إلى أنى رأيتك ، قال : ونظرت في الكتاب فعجمت ، أى : لم أقف على حروفه » اهـ . ويفيل : يخطئ ويضعف عن تمييزها . تقول : فال رأيه يفيل فيلولة ، ويقال : ما كنت أحب أن يرى في رأيك فيالة ، ويقال : هذا رجل فيل الرأي - بكسر الفاء - أى : ضعيف الرأي ، وقال الكهيت :

بَنِي رَبِّ الْجَوَادِ فَلَا تَفِيلُوا مَا أَنْتُمْ فَفَعَدِرْكُمْ لِفِيلِ

وقال جرير يهجو الأخطل :

رَأَيْتُكَ يَا أَخِيَطِلُ إِذْ جَرَيْنَا وَجُرَيْتِ الْفِرَاسَةَ كُنْتَ قَالَا

الإعراب : « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « خط » فعل ماض مبنى للجهول « الكتاب » نائب فاعل « بكف » جار ومجرور متعلق بخط ، وكف مضاف و « يهودى » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله « يوما » وهو ظرف زمان متعلق بخط « يقارب » فعل مضارع مرفوع بالضم الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر

الثانية : الفصل بنعت المضاف ، كقوله :

٦٦٣ — وَلَئِنْ حَلَفْتُ عَلَىٰ يَدَيْكَ لَا خَلْفَ لِي  
بِئِمِّيْنَ أَصْدَقَ مِنْ يَمِينِكَ مُتَقَسِمٍ

فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يهودى ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل جر صفة ليهودى « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يزيل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، والجملة في محل جر معطوفة على الجملة قبلها .  
الشاهر فيه : قوله « بكف يوما يهودى » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « كف » والمضاف إليه الذى هو قوله « يهودى » بالظرف الذى هو قوله « يوما » مع أن هذا الظرف أجنبي عن المضاف ؛ إذ لا عمل له فيه ؛ فإن « يوما » معمول لخط على ما عرفت في الإعراب .  
٦٦٣ — نسبوا هذا البيت للفرزدق .

اللفظ : « على يدك » أراد على فعل يدك ، فحذف المضاف — وهو فعل — وأقام المضاف إليه مقامه وأعطاه إعرابه . وتقول : حلفت بالله على كذا ، فتمدى فعل القسم إلى المحلوف به بالباء ، وتعديه إلى ما تريد إثباته بالقسم بعلى ، و « مقسم » اسم فاعل من أقسم الرجل ، إذا حلف .  
المعنى : يزيد أن يبين أنه متأكد كل التأكد من فعل المخاطب للسكرام وأنه لا يعتره شك ولا تردد في أن مخاطبه إذا وعد أو اعتزم لم يخلف ولم يرجع ، فيقول : أنا إن حلفت على فعل يمينك شيئا ما فسيكون هذا الحلف الذى أحلفه أصدق من حلفك أنت لشدة تأكدي من فعلك ما أحلف عليه .

الإعراب : « ولئن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له ، واللام موطئة للقسم حرف مبنى على الفتح لا محل له ، وإن : حرف شرط جازم يحزم فعلين أولهما فعل الشرط وثانيهما جوابه وجزاؤه « حلفت » فعل ماض فعل الشرط مبنى على فتح مقدر في محل جزم ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع « على » حرف جر مبنى على السكون لا محل له « يدك » يدي : مجرور بعلى ، وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والجار والمجرور متعلق بخلف ، ويدي مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « لأحلفن » اللام واقعة في جواب القسم حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أحلف : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه « يمين » جار ومجرور متعلق بأحلف « أصدق » نعت ليمين ، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل « من » حرف جر « يمينك » يمين : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأصدق ، ويمين

أى : يمينٍ مُقسمٍ أصدق من يمينك ، وقوله :

مِنَ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَابَ (١)

أى : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح .

مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر ، ويمين الأول مضاف و «مقسم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهر فيه : قوله « يمين أصدق من يمينك مقسم » حيث فصل بين المضاف الذى هو يمين المجرور بالباء والمضاف إليه الذى هو قوله مقسم ، بنعت المضاف الذى هو قوله « أصدق من يمينك » وهذا النعت الذى فصل به بين المضاف والمضاف إليه أجنبي من المضاف ؛ إذ لا عمل للمضاف المنعوت فيه ، فانك تعلم أن العامل في النعت هو العامل في المنعوت ، فيكون العامل في «أصدق» هو أحلف العامل في يمين المجرور بالباء .

وهنا أمور نحب أن ننبهك إليها :

أولها : أن معنى كون الشيء أجنبيا من الشيء أنه لا عمل له فيه حتى ولو كان الآخر عاملا فيه ، فالخبر أجنبي من المبتدأ ؛ إذ لا عمل للخبر - على أرجح الآراء - في المبتدأ ، والفاعل أجنبي من الفعل ؛ إذ لا عمل للفاعل عند أحد من العلماء في الفعل ، والنعت أجنبي من المنعوت إذ لا عمل للنعت في المنعوت ، ومعلوم أن المبتدأ عامل في الخبر وأن الفعل عامل في الفاعل ، وأنه لا عمل للمنعوت في النعت كما أنه لا عمل للنعت في المنعوت . ومعنى كون الشيء قريبا من الشيء أى غير أجنبي منه أن له عملا فيه ؛ فالمبتدأ ليس أجنبيا من الخبر لأن المبتدأ عامل فيه ، والفعل ليس أجنبيا من الفاعل لأن الفعل عامل في الفاعل ، ولهذا كان الفصل في المسائل السابقة بغير أجنبي ؛ لأن للمضاف عملا في الفاصل بين المضاف والمضاف إليه . وكان الفصل في هذه المسائل الأخيرة بأجنبي ؛ إذ لا عمل للمضاف في الفاصل بينه وبين المضاف إليه .

الثانى : ذكر العيني أن الشاعر في هذا البيت فصل بين المضاف والمضاف إليه بجملة وهي أصدق من يمينك ، وهو كلام غير مبنى على تحرير ، والصواب ما ذكرناه ، وأن الفاصل هنا مفرد وإن كان معه متعلق وهو الجار والمجرور .

الثالث : الدليل على أن « يمين » مضاف إلى « مقسم » أنه قد حذف تنوينه مع أنه اسم مصروف ، فلو لا الإضافة لتونه .

(١) هذا عجز بيت ، وصدرة قوله :

\* نَجْوَتْ وَقَدَّ بِلِ الْمُرَادِيِّ سَيْفَهُ \*

وهذا البيت هو الشاهد (رقم ٥٠٢) الذى تقدم ذكره وشرحه (انظر ص ١١٤ من هذا الجزء) وقد أنشده الشارح هنا للإشارة إلى أنه من بابة البيت السابق ، والاستشهاد في الموضع السابق

الثالثة : الفصل بالنداء ، كقوله :

٦٦٤ - كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عِصَامٍ زَيْدٍ حِمَارٍ دُقَّ بِاللِّجَامِ

صدر البيت ، وهنا بعجزه ، كما هو ظاهر ولهذا لم ينشد الشارح في كل موضع إلا موضع الاستشهاد وأنت ترى هنا أن الشاعر قد فصل بين المضاف الذي هو قوله « أنى » والمضاف إليه الذى هو قوله « طالب » نعت المضاف الذى هو قوله « شيخ الأباطح » وهذا الفاصل أجنى إذ لا عمل للمضاف المنعوت فيه ، على ما قدمنا بيانه فى شرح الشاهد السابق ( رقم ٦٦٣ ) وأصل الكلام : من ابن أبى طالب شيخ الأباطح .

٦٦٤ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .  
اللفظ : « بردون » البرذون - بكسر الباء وبسكون الراء وفتح الدال ، بزنة جردحل - نوع من الخيل ، وهو ما كان أبواه أعجميين ، وهو عندهم غير ممدوح ؛ إذ ليس له ضمور الخيل العربية ولطافة أعضائها وليس له إحضارها وسرعتها « أبأ عصام » كنية رجل « زيد » اسم رجل لا يتم الاستشهاد بالبيت إلا على فرض أنه غير أبى عصام ، وستسمع فى بيان الاستشهاد عن ابن هشام أنه هو فلا شاهد فى البيت « حمار » هو حيوان معروف « دق » الرواية المعروفة فى هذه الكلمة يبناء هذا الفعل للمجهول ، ومعناه زين وجمل ، مأخوذ فى الأصل من الدقة - بضم الدال - وهى ضرب من الخلى يتخذها أهل مكة ، ذكره السيد المرتضى فى التاج ثم استعمل منه فعل ، بمعنى حسن وزين وجمل « باللجام » اللجام - بزنة الكتاب - سير تقاد به الخيل ، وله حديدة تجعل فى فم الحصان

المعنى : يصف بردون رجل اسمه زيد بأنه غير جيد ولا ممدوح ، وأنه لولا اللجام لكان حمارا ، وذلك لصغره فى عين الناظر وضعفه .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « بردون » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة « أبأ » منادى بحرف نداء محذوف ، منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « عصام » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وأصل الكلام : يا أبأ عصام ، وبردون مضاف و « زيد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حمار » خبر كأن مرفوع بالضمرة الظاهرة « دق » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى حمار « باللجام » جار ومجرور متعلق بدق ، وجملة الفعل ونائب فاعله فى محل رفع صفة لحمار .

الشاهد فيه : قوله « بردون أبأ عصام زيد » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « بردون » والمضاف إليه الذى هو قوله « زيد » بجملة النداء ، وهى قوله « أبأ عصام » مع حرف النداء المقدر ، وأصل الكلام : كأن بردون زيد يا أبأ عصام ؟ فقدم النداء على المضاف إليه وفصل به بين المضاف والمضاف إليه ، ثم حذف حرف النداء لأنه لا يحظر فى حذفه .

أى : كأن بردون زيد يا أبا عصام . وقوله :  
 ٦٦٥ - وَفَاقُ كَعْبٍ بِجَيْرٍ مُنْقَدِّ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةٍ وَأُخْلُدِ فِي سَقَرَا  
 أى : وَفَاقُ بِجَيْرٍ يَا كَعْبُ .

وهذا الاستدلال إنما يتم إذا جعلت « أبا عصام » كنية لرجل غير الذى سماه زيدا فيما بعد ، وهو الظاهر الجارى على فصيح لغة العرب ، فان جعلت « أبا عصام » كنية الرجل الذى سماه زيدا ، ولم تنال بأن تخرج البيت على لغة من لغات العرب غير المشهورة - لم يتم الاستدلال بالبيت ، بل لم يكن فى البيت فصل بين المضاف والمضاف إليه بشيء ما ، وبيان ذلك أنك تجعل « بردون » مضافا و « أبا » مضافا إليه مجرورا بكسرة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، على لغة من قال \* إن أباه وأبا أباه \* وألزم الأسماء الستة الألف فى أحوالها كلها ، وأما مضاف و «عصام» مضافا إليه مجرورا بالكسرة الظاهرة ، و «زيد» بدلا أو عطف بيان على «أبا عصام» مجرورا بالكسرة الظاهرة ، ذكر هذا الوجه ابن هشام ، ونقله عنه الشيخ يس العليعى فى حواشيه على التصريح ، وهذا الوجه - وإن أخرجنا عن شذوذ الفصل - غير الظاهر .

٦٦٥ - هذا البيت لجير بن زهير بن أبى سلمى المزنى ، يقوله لأخيه كعب بن زهير بن أبى سلمى ، وكان كعب وبيير قد سماهما بمبعث النبي صلى الله عليه وسلم وأنه يدعو الناس إلى الله والدار الآخرة ، وكان أبوهما قد أوصاهما إن سما به أن يتبعاه ، فخرجا يقصدانه ، حتى إذا كانا فى أبرق العراف قال كعب لبجير : الحق الرجل ، وأنا مقيم ههنا ، فانظر ما يقول لك ، فقدم ببيير على الرسول فسمع منه وأسلم ، وبلغ ذلك كعبا فقال :

مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي بِجَيْرٍ رِسَالَةً      فَهَلْ لَكَ فِيهَا قُلْتُ بِالْخَيْفِ هَلْ لَكَ  
 شَرِبْتَ مَعَ الْمَأْمُونِ كَأَسَا رَوِيَّةً      فَأَهْلَكَ الْمَأْمُونُ مِنْهَا وَعَلَّكَ  
 وَخَالَفْتَ أَسْبَابَ الْهُدَى وَأَتَّبَعْتَهُ      عَلَى أَيِّ شَيْءٍ وَيَبْ غَيْرِكَ ذَلِكَ  
 عَلَى خَلْقٍ لَمْ تَلْفِ أُمَّا وَلَا أَبَا      عَلَيْهِ وَلَمْ تُدْرِكْ عَلَيْهِ أَخَا لَبَّكَ  
 فَإِنْ أَنْتَ لَمْ تَفْعَلْ فَلَسْتُ بِأَسِيفٍ      وَلَا قَائِلٍ إِمَّا عَثَرْتَ : لِمَا لَكَ

وبعث بها إلى ببيير ، ففكره ببيير أن يكتنمها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأنشده إياها ، ثم أرسل ببيير إلى كعب يقول :

مَنْ مُبْلِغٌ كَعْبًا ، فَهَلْ لَكَ فِي أَيْي      تَلُومٌ عَلَيْنَا بِأَطْلَا وَهَى أَخْرَمُ  
 إِلَى اللَّهِ ، لَا الْعَزْمَى وَلَا اللَّاتِ ، وَخَدَهُ      فَتَنْجُو ، إِذَا كَانَ النَّجَاةُ ، وَتَسْلَمُ  
 لَدَى يَوْمٍ لَا يَنْجُو وَلَيْسَ بِمُفْلِتٍ      مِنَ النَّاسِ إِلَّا طَاهِرُ الْقَلْبِ مُسْلِمُ



﴿ تنبيه ﴾ : من المختص بالضرورة أيضا الفصلُ بفاعل المضاف ، كقوله :

٦٦٦ - تَرَىٰ أَسْهَمًا لِّلْمَوْتِ تُصْمِي وَلَا تُنْمِي  
وَلَا تَرْعَوِي عَن تَقْضِي أَهْوَاؤِنَا الْعَزْمِ

فَدَيْنُ زُهَيْرٍ وَهُوَ لَا شَيْءَ دِينُهُ وَدَيْنُ أَبِي سُلَيْمٍ عَلَىٰ مُحَرَّمٍ

وقصة إسلام كعب بن زهير وإنشاده بين يدي رسول الله تصيدته التي أولها :

بَأْتِ سَعَادُ فَكَلِمِي الْيَوْمَ مَتَبُولُ مُتَسِيمٍ إِثْرَهَا لَمْ يُفَدَّ مَكْبُولُ

قصة مشهورة شداها البتدئون .

اللفظة : « وفاق » مصدر قولك : وافقت فلانا ؛ إذا تلبس كل منكبا بمثل ما تلبس به الآخر ، والمقصود هنا اتفاقهما في الإيمان برسول الله صلى الله عليه وآله ما عرفت مما ذكرناه « كعب » قد عرفت أنه ابن زهير بن أبي سلمى ، وأنه أخو الشاعر « بجير » بزنة التصغير - قد عرفت أنه أيضا ابن زهير بن أبي سلمى ، وأنه أخو المخاطب ، وأنه هو القائل ذلك « منقذ » اسم فاعل من أنقذه ينقذه ، إذا خلصه ونجاه « تهلكة » هي الهلاك ، وأراد القتل ؛ لأن الرسول صلوات الله وسلامه عليه كان قد أهدر دم كعب « سقر » اسم من أسماء نار الآخرة التي أعدها الله لعقاب الكفار والعصاة .

الإعراب : « وفاق » مبتدأ ، مرفوع بالضم الظاهرة « كعب » منادى بحرف نداء محذوف ، والأصل : يا كعب ، مبنى على الضم في محل نصب . و « وفاق مضاف و « بجير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « منقذ » خبر للمبتدأ « لك » جار ومجرور متعلق بمنقذ « من تعجيل » جار ومجرور متعلق أيضا بمنقذ ، وتعجيل مضاف و « تهلكة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « والخلد » الواو حرف عطف ، الخلد : معطوف على تعجيل تهلكة « في سقرا » جار ومجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ، لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، متعلق بالخلد .

الشاهد فيه : قوله « وفاق كعب بجير » حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله « وفاق » والمضاف إليه الذي هو قوله « بجير » بجملة النداء التي هي قوله « كعب » مع حرف النداء المحذوف ، وأصل الكلام : وفاق بجير يا كعب منقذ لك . إلخ .

٦٦٦ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق ، وقد نسبوا روايته إلى نعلب أحمد بن يحيى .

اللفظة : « أسهما » الأسمم : جمع سهم ، بفتح فسكون ، وهو النبل الذي يرمى به عن القوس

« تصمى » بضم تاء المضارعة - مضارع أصميت الصيد ، إذا قتلته في مكانه فلم يجاوزه ولم ينتقل عنه بعد إصابته « تنمى » بضم تاء المضارعة أيضا - مضارع أصميت الصيد ، إذا رميته فأصبت منه غير مقتل جاوز مكانه وانتقل عنه إلى غيره ، وفي الحديث : « كل ما أصميت ودع ما أصميت » يريد كل ما رميته فأصبت منه مقتلا فمات في مكانه ، وذلك لأنك تعلم يقينا أنه قد مات من رميتك ، ولا تأكل ما رميته فلم تصب منه مقتلا فمر منك ثم وجدته بعد ذلك ميتا ، لأنك لا تعلم أمات من رميتك أم عدا عليه حيوان آخر . وقال امرؤ القيس يصف راميا من بني نعل - وهم أرى العرب - :

رُبَّ رَامٍ مِنْ بَنِي نَعْلِ مُخْرِجِ كَفَيْهِ مِنْ سِتْرِهِ  
فَهُوَ لَا يُنْمِي رَمِيَّتَهُ مَالَهُ لَا عُدَّ مِنْ نَفْرِهِ

قالوا : معنى قوله « لا ينمى رميته » أنه لا يتركها ترتفع من مكانها الذى أصابها فيه السهم ، وذلك لحذقه في الرمي وجودة إصابته . وقول الشاعر في البيت الشاهد « ولا نزعوى » معناه لا نزعج ولا نكف عما نحن عليه من الضلالة والسير مع الأهواء ورغبات النفس « نقض أهواؤنا العزم » النقض : مصدر نقضت الشيء ، وأصل استعمال هذه الكلمة قولهم : نقض الغزل والحبل ينقضه ، إذا حله وفك طاقاته ، ويقولون في ضده : أبرم الحبل ونحوه ، والأهواء : جمع هوى ، وهو ميل النفس ورغبتها ، وذلك في الغالب لا يكون إلا في ضد ما يأمر به العقل ونقضه الحكمة . والعزم : عقد القلب على فعل من الأفعال .

الإعراب : « نرى » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « أسهما » مفعول به لنرى منصوب بالفتحة الظاهرة « الموت » جار ومجرور متعلق بنرى ، أو متعلق بمحذوف صفة لأسمهم « تصمى » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها النقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الأسمهم ، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل نصب إما صفة الأسمهم وإما مفعول ثان لنرى إن قدرتها علمية « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « تنمى » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها النقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى الأسمهم ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب معطوفة على الجملة الفعلية السابقة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف نفي « نزعوى » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الياء منع من ظهورها النقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والجملة لا محل لها من الإعراب معطوفة على جملة نرى أسهما « عن نقض » جار ومجرور متعلق

وقوله :

٦٦٧ - مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهُوَى مِنْ طَبٍّ وَلَا عَدِمْنَا قَهْرًا وَجَدَّ صَبًّا

بزعمى ، ونقض مضاف و « العزم » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أهواؤنا » أهواء : فاعل بالمصدر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير للتكلم ومعه غيره مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر .

الشاعر في : قوله « نقض أهواؤنا العزم » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « نقض » وهو مصدر والمضاف إليه الذى هو قوله « العزم » وهو مفعول المصدر ، بالفاعل وهو قوله « أهواؤنا » وأصل الكلام : ولا زعموى عن نقض العزم أهواؤنا ، وتقديره : ولا زعموى عن أن تنقض عزائمنا أهواؤنا . والفصل بين المصدر المضاف ومفعوله المضاف إليه بفاعله مما يختص بالضرورة .

٦٦٧ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أولواحق . وأجد أثر الصنعة باديا عليه .

اللفظ : « للهوى » الهوى - بفتح الهاء والواو جميعا - العشق ، وهو أيضا محبة الإنسان للشيء وغلبته على قلبه ، ومنه قوله تعالى : ( وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ) معناه - فيما قيل - نهاها عن شهواتها وما تدعو إليه من معاصى الله . وتقول : هوى يهوى هوى - من باب فرح يفرح فرحا - وهو هوى ، وهى هوية ، وقد جاء الهوى بمعنى العشق بمدودا فى الشعر ، ومنه قول الشاعر :

وَهَانَ عَلَى أَسْمَاءَ إِنْ شَطَّتِ النَّوَى نَحْنُ إِلَيْهَا وَالْهَوَاءُ يَتَوَقُّ

« طب » الطب - بفتح الطاء أو كسرهما أو ضمها - علاج الجسم والنفس ، وقد طبَّ يَطْبُؤُ وَيَطِيبُ ، وَنَطَبَّ ، ورجل طَبِّ وطبيب : أى عالم بالطب ، ويقولون : إن كنت ذا طب فطب لنفسك ، يريدون ابدأ أول الأمر باصلاح نفسك « عدمنا » فقدنا « قهر » غلبة « وجد » الوجد - بفتح فسكون - شدة الحب « صب » الوصف من الصباية ، وهى الشوق ، وقيل : الصباية رقة الشوق وحرارته ، وقيل : هى رقة الهوى . تقول : صبيت إلى فلان - بكسر الباء - صباية فأنا صب : أى عاشق مشتاق ، والأثقى صبة .

الحنى : يريد أنه لم يجد علاجاً ينفع من برح به العشق فيشفى آلام قلبه ويعيد السكينة إلى نفسه ، وأنه كثيرا ما يظلب الحب على العاشق فيأخذ بقلبه ونفسه .

الإعراب : « ما » نافية مبهمة ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « إن » زائدة « وجدنا » فعل ماض وفاعله « للهوى » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفعولا ثانيا لوجد تقدم على مفعوله الأول « من » حرف جر زائد « طب » مفعول أول لوجد منصوب

والأمر في هذا أسهل منه في الفاعل الأجنبي ، كما في قوله :

\* أَنْجَبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ ... البيت <sup>(١)</sup> \*

ويحتمل أن يكون منه وأن يكون من الفصل بالمفعول قوله :

٦٦٨ - فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطْرِيَةٌ حَرَامٌ

بدليل أنه يروى أيضا بنصب مطر ورفعه ، والتقدير : فإن نكاح مطر إياها ، أو هي .

بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « عدمننا » فعل وفاعل « قهر » مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « صب » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، و « وجد » فاعل المصدر ، حرفوع بالضمّة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف والمضاف إليه على ما استعرفه في الاستشهاد .

الشاهد فيه : قوله « قهر وجد صب » حيث فصل بين المضاف الذي هو قوله « قهر » وهو مصدر ، والمضاف إليه الذي هو قوله « صب » وهو مفعول ذلك المصدر ، بفاعل المصدر وهو قوله « وجد » . وأصل الكلام : ولا عدمننا قهر صب وجد ، يريد : لم نعدم أن يقهر الوجد الصب .  
(١) هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* إِذْ نَجَلَاهُ فَنَعِمَ مَا نَجَلَا \*

وهذا هو الشاهد (رقم ٦٦٠) الذي تقدم شرحه قريبا (انظر ص ٥١٥ من هذا الجزء) وقد أعاده الشارح ههنا ليدكر أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل يتنوع إلى نوعين ؛ لأن هذا الفاعل إما أن يكون فاعلا بالمضاف كما في قول الشاعر \* ولا عدمننا قهر وجد صب \* وقد يكون فاعلا بغير المضاف كما في قوله \* أنجب أيام والداه به \* ألا ترى أن قوله « وجد » فاعل بالمصدر الذي قوله « قهر » وهو المضاف ، وأن قوله « والداه » فاعل بأنجب وليس هو المضاف بل المضاف هو قوله « أيام » وقد قرر الشارح أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل المضاف كما في قوله « قهر وجد صب » أخف وأيسر من الفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاعل غير للمضاف كما في قوله « أنجب أيام والداه به » وإن اشتركا جميعا في أنهما لا يقعان إلا في ضرورة الشعر ، وإنما كان الفصل بفاعل المضاف أهون وأيسر وأقرب محتملا من الفصل بفاعل غير المضاف لوجود الصلة بين المضاف والفاصل بينه وبين المضاف إليه ؛ لأنه فاعله .

٦٦٨ - هذا عجز بيت ، وصدره قوله :

\* فَإِنَّ يَكُنِ النَّكَاحُ أَحْلَى شَيْءٍ \*

وهذا بيت للأحوص ، وهو محمد الأحوص بن عبد الله بن عاصم بن ثابت بن أبي الأفلح ، أحد بني ضبيعة بن زيد ثم من الأوس . وكان قد عشق امرأة ونسب بها ، ثم زوجها أهلها رجلا اسمه مطر ، فقال الأحوص في ذلك قصيدة منها بيت الشاهد ، وقبله قوله :

أَنْ نَادَى هَدِيلاً يَوْمَ فَلَجٍ      مَعَ الْإِشْرَاقِ فِي فَنَنِ سَحَابٍ  
ظَلَّتْ كَأَنَّ دَمْعَكَ دُرٌّ سَلِكٍ      وَهِيَ خَيْطًا وَأَسْلَمَهُ النَّظَامُ  
تَمُوتُ تَشْوَقًا طَوْرًا وَتَحْيَا      وَأَنْتَ جَدِيرٌ أَنْكَ مُسْتَهَامُ  
كَأَنَّكَ مِنْ تَذْكَرٍ أُمَّ عَمْرٍو      وَحَبْلٌ وَصَالَهَا خَلَقَ رِمَامُ  
صَرِيحٌ مُدَامَةً عَلَبْتَ عَلَيْهِ      تَمُوتُ لَهَا الْمَفَاصِلُ وَالْعِظَامُ  
وَأَنْى مِنْ بِلَادِكَ أُمَّ عَمْرٍو      سَقَى دَارًا تَحُلُّ بِهَا الْغَمَامُ  
سَلَامٌ اللَّهُ يَا مَطْرُ عَلَيْهَا      وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطْرُ السَّلَامُ  
فَإِنْ يَكُنِ النِّكَاحُ أَحْلَى شَيْءٍ      فَإِنَّ نِكَاحَهَا ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
فَلَا غَفَرَ الْإِلَهُ لِنِكَاحِهَا      ذُنُوبَهُمْ وَإِنْ صَلُّوا وَصَامُوا  
فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكَفَاءٍ      وَإِلَّا يَبْلُ مَفْرَقَكَ الْخُسَامُ  
كَأَنَّ الْمَالِكِينَ نِكَاحَ سَلْمَى      غَدَاةَ نِكَاحِهَا مَطْرٌ نِيَامُ  
وَلَوْ لَمْ يُنِكَحُوا إِلَّا كَفِيًّا      لَكَانَ كَفِيَّتُهَا الْمَلِكُ الْهِنَامُ

اللفظ : « هديلا » الهديل - بفتح الهاء ، بزنة القتييل - فرخ الحمام ، وقيل : الذكر من الحمام ، والأعراب تزعم أن الهديل كان فرخا على عهد نوح عليه السلام فمات ضيعة وعطشا . ويقال : صاده جارح من جوارح الطير ، ويقولون : إنه ما من حمامة إلا وهي تبكي عليه ، قال نصيب :

فَقُلْتُ : أَتَبْكِي ذَاتُ طَوْقٍ تَذْكَرْتُ      هَدِيلاً وَقَدْ أَوْدَى وَمَا كَافَ تَبْعُ  
وقال الكمي الأسدي :

وَمَا مِنْ تَهْتِفِينَ بِهِ لِنَصْرِ      بِأَسْرَعِ جَابَةِ لَكَ مِنْ هَدِيلِ

«الإشراق» مصدر أشرقت الشمس ، وقد سموا الشمس من ذلك شارقا ، ومنه قالوا : لا أكلك ماذر شارق ، يريدون ما طلعت الشمس « فنن » الفنين - بفتح الفاء والنون جميعا - العنصن « رهي خيطا » يريد ضعف خيطه وانقطع « مستهام » شديد العشق في وله « وحبل وصلها خلق رمام » الخلق - بفتح الحاء واللام جميعا - البالي ، ويقال للمذكر والمؤنث بلفظ واحد ، تقول : ثوب خلق ، وجبة خلق ، كما يقولون : ثوب جديد ، وجبة جديد ، حملوا الضد على ضده ، ويجمع الخلق على أخلاق وخلقان . والرمام - بكسر الراء - جمع رمة - بكسر الراء أو ضمها - وهي القطعة من الحبل ، وقد قالوا : حبل رمام ، وحبل رم ، كما قالوا : قبيص أخلاق ، فوصفوا الواحد بالجمع « صريع مدامة غلبت عليه » الصريع : الصروع ، والدمامة : الحجر ، و« صريع مدامة » خبر كأن في البيت السابق ، والفاصل : جمع مفصل - بزنة المجلس - وهو كل ملتقى عظيمين من الجسد ، يريد أنه منهد القوي خائر المزم كمن صرعه الحجر « فطلقها فلست لها بكفء - البيت » الكفء - بضم الكاف وسكون الفاء ، ومثله الكفى . والكفاء - : للمائل في الشرف وعلو اللزلة ، يقال : فلان كفء فلان وكفيته ، إذا كان مماثلا له . والمفرق - بزنة المقعد أو المجلس - وسط الرأس ، وهو الذي يفرق فيه الشعر ، والحسام - بزنة النراب - السيف .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم باين وعلامة جزومه اسكون ، وحرك بالكسر للتخاص من التقاء الساكنين « النكاح » اسم يكن مرفوع بالضمة الظاهرة « أحل » خبر يكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « شيء » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فان » الفاء واقعة في جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب « نكاحها » نكاح : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف وضمير النائية العائد إلى أم عمر ومضاف إليه من إضافة للمصدر إلى فاعله أو مفعوله ، مبنى على السكون في محل جر بالإضافة ، وله محل رفع أو نصب بالاعتبار بن « مطر » بالرفع - فاعل للمصدر وذلك على اعتبار أن المصدر مضاف إلى مفعوله ، وبالنصب مفعول المصدر ، بناء على أن الضمير المضاف إليه فاعله ، وهذان الوجهان لا يأتي عليهما الاستشهاد المسألة التي نحن بصددها ، وثمة رواية ثالثة ، وهي بجر « مطر » على أن « نكاح » مضاف . و « مطر » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله أو إلى مفعوله و « ها » المتصلة بالمصدر فاصل بين المضاف والمضاف إليه ، وقد أنيب الضمير المتصل عن الضمير المنفصل ، ويمكن اعتبار هذا الضمير مفعولا للمصدر ، وكأنه أراد أن يقول : فان نكاح إياها مطر ، فلما لم يتيسر له أناب « ها » مناب « إياها » كما يمكن اعتباره فاعلا للمصدر ، وكأنه أراد أن يقول : فان نكاح هي مطر ، فلما لم يتيسر له أناب « ها » مناب

هي « حرام » خبر إن مرفوع بالضمّة الظاهرة ، والجملة من إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد في : قوله « نكاحها مطر » وقبل أن نبين لك مراد الشارح نذكر لك أن هذه الكلمة تروى على ثلاثة أوجه : أولها رفع « مطر » ، وثانيها نصبه ، وثالثها جرّه ، وأن الاستشهاد بهذا البيت على الفصل بين المضاف والمضاف إليه إنما يتم على رواية جر « مطر » وسنبين لك وجه كل رواية من هذه الروايات الثلاث بإيضاح .

أما رواية الرفع فخالصها أن « نكاح » أضيف إلى ضمير الغائبة إضافة المصدر إلى مفعوله ، ثم ذكر فاعل المصدر بعقب ذلك ، كما أضيف المصدر إلى مفعوله وذكر بعد ذلك فاعله في قول الشاعر :

أَفَنِّي تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ  
قَرَعُ الْقَوَائِمِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيْقِ

وليس في هذه الرواية شذوذ من جهة ما ، كما أنه ليس فيها إنابة شيء عن شيء .  
وأما رواية النصب فخالصها أن « نكاح » أضيف إلى ضمير الغائبة إضافة المصدر إلى فاعله ، ثم ذكر بعد ذلك مفعول المصدر منصوبا ، كما أضيف المصدر إلى فاعله ، ثم ذكر مفعوله منصوبا في قوله تعالى : ( وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ ) وفي قول الشاعر :

أَظْلُومٌ إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا  
أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمٌ

وليس في هذه الرواية شذوذ من ناحية ما ، كما أنه ليس فيها إقامة شيء مقام شيء .  
وأما رواية الجر فتحتمل وجهين : الأول : أن يكون قد أضيف المصدر إلى مفعوله وفصل بينهما بالفاعل ، والثاني : أن يكون قد أضيف المصدر إلى فاعله وفصل بينهما بالمفعول ، وبشرك الوحيان جميعا في أمور : أولها أن في كل واحد منهما إضافة المصدر إلى معموله ، وثانيها أن في كل واحد منهما الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمفعول آخر للمضاف ، وثالثها أن في كل واحد منهما إنابة الضمير المتصل الذي هو « ها » مناب الضمير المنفصل الذي هو « هي » إن جعلت إضافة « نكاح » إلى « مطر » من إضافة المصدر إلى مفعوله ، أو هو « إياها » إن جعلت إضافة « نكاح » إلى « مطر » من إضافة المصدر إلى فاعله . وفي هذا الوجه على كل واحد من الاعتبارين مخالفة الأصل من ناحيتين : أولها الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وثانيتهما إنابة ضمير مناب ضمير والأصل خلافه وأن يكون كل ضمير في موضعه الذي له .

فإن قلت : فكيف جاز أن يكون « مطر » فاعلا وأن يكون مفعولا ؟ مع أن الفاعل هو من أوجد الفعل والمفعول هو من وقع عليه الفعل ، فهما مختلفان .

ومنه الفصلُ بالفعل المُلغى ، كقوله :

٦٦٩ - بِأَيِّ تَرَاهُمْ الْأَرْضِينَ حَلَّوْا

فالجواب عن ذلك أن الحدث الذي نسب إليه لا يتحقق إلا من اثنين ؛ لأن معناه الضم ، ولا يكون الضم إلا من اثنين ينضم أحدهما إلى الآخر ، وكل واحد من الاثنين يجوز أن يكون فاعلا ويجوز أن يكون مفعولا ؛ لأن أثر كل واحد منهما في صاحبه مثل أثر الآخر فيه ؛ فمن أجل ذلك صح أن يكون « مطر » فاعلا بالمصدر والضمير مفعولا ، كما صح أن يكون « مطر » مفعولا للمصدر والضمير فاعلا ، ويقوى هذين الاحتمالين روايتنا الرفع والنصب ؛ فان كل واحدة منهما تقوى احتمالا .

فان قلت : فلماذا قلت : إن في هذا الوجه الثالث طى كل واحد من الاعتبارين إنابة الضمير المتصل مناب الضمير المنفصل ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لما وردت الرواية بجر « مطر » علمنا أن المصدر مضاف إلى ذلك الاسم ، وإذا كان المصدر مضافا إلى ذلك الاسم فلن يجوز لنا أن نجعله مضافا إلى الضمير ؛ لأن الاسم الواحد لا يضاف إلى اسمين بنهر توسط عاطف بينهما طى ما هو معلوم ، وإذا لم يكن المصدر مضافا إلى الضمير لكونه مضافا إلى ما بعده لم يكن الضمير متصلا به ؛ لأن اتصال المصدر بمفعوله لا وسيلة له إلا الإضافة وهي ممتنعة ههنا ، وإذا لم يكن الضمير متصلا بالمصدر فهو منفصل عنه ، و « ها » لم يوضع في العربية ليستعمل في مكان الانفصال ، وإنما وضع لذلك « هي » للرفع و « إياها » للنصب ؛ فثبت بهذا أن الضمير المتصل - طى هذا الوجه باعتباره - مستعمل في المكان الذي يجب أن يستعمل فيه الضمير المنفصل ، فافهم هذا واحرص عليه .

٦٦٩ - هذا صدر بيت ، وعجزه قوله :

\* أَلَدَبْرَانَ أُمُّ عَسْفُوا الْكَفَارَا \*

ولم أقف طى نسبة هذا البيت إلى قائل معين ، وقد أنشدوا قبله بيتا ، وهو قوله :

أَلَا يَا صَاحِبِيَّ قِفَا الْمَهَارِيَّ نُسَائِلُ حُبِّ بَثْنَةَ أَيْنَ سَارَا

اللفظة : « المهاري » بفتح الميم ، وراؤه مفتوحة أو مكسورة ، كسكاري وعذارى وسحاري ، وهو جمع مهريه ، وهي الإبل المنسوبة إلى مهرة ، ومهرة : بلد من بلاد اليمن ، أو قوم أبرهم مهرة بن حيدان ، وبلاد مهرة ليس بها نخيل ولا زروع ، وإنما أموال أهلها الإبل ، وينسب إليها النجائب المفضلة « بثنة » بفتح الباء وسكون التاء - اسم امرأة « ألدبران » يريد : أقطعوا الدبران أو : أحلوا الدبران ، والدبران - بفتح الدال والباء - اسم مكان « عسفوا » العسف : ركوب المغازاة وقطعها بغير قصد ولا هداية ولا توخى صوب معين ولا طريق مسالك . وتقول :



عسف الطريق - من باب ضرب - واعتسفه ، وتعسفه ، قال ذو الرمة :  
 قَدْ أَعْسَفَ النَّازِحَ الْمَجْهُولَ مَعْسِفُهُ فِي ظِلِّ أَحْضَرَ يَدْعُو هَامَهُ الْبُومُ  
 وقال الراجز يمدح إبلا :

\* وَعَسَفَتْ مَعَاظِنًا لَمْ تَذْثُرِ \*

« الكفارا » الكفار - بكسر الكاف ، بزنة الكتاب - انم موضع أيضا .  
 الإعراب : « بأى » جار ومجرور متعلق بقوله « حلوا » الآتى « ترام » ترى : فعل مضارع  
 من فروع بضمة مقدره على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الغائبين  
 مفعول به أول ، وأى مضاف و « الأرضين » مضاف إليه ، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه  
 ملحق بجمع المذكور السالم « حلوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والجملة من الفعل وفاعله فى  
 محل نصب مفعول ثان لترى « الدبران » المهززة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له ،  
 الدبران : مفعول به لفعل محذوف ، والتقدير : أحلوا الدبران ، أو أقطعوا الدبران ، منصوب بالفتحة  
 الظاهرة « أم » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عسفوا » فعل وفاعل  
 « الكفارا » مفعول به لعسفا ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق ، والجملة من الفعل  
 وفاعله ومفعوله معطوفة بأى على جملة الفعل وفاعله ومفعوله السابقة وهى « أحلوا الدبران » .  
 الشاهر فيه : قوله « بأى ترام الأرضين » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « أى »  
 والمضاف إليه الذى هو قوله « الأرضين » بالفعل وفاعله ومفعوله - وذلك قوله « ترام » - وهذا  
 الفصل خاص بضرورة الشعر ، فلا يجوز أن يكون فى كلام ، بل ولا يجوز لنا أن نوقعه فى شعرنا  
 اعتقادا على أنه يقع فى ضرورات الشعر ، وذلك لأن هذه الضرورات التى يذكرها النحاة و يبينون  
 أنها خارجة عن القياس والمستعمل من الكلام ؛ فانها مقصورة على العرب أنفسهم ، والسرفى هذا  
 أننا إنما نقول الشعر بالتدبر والإمعان والروية ، وبالحدو على كلام العرب والسير على مألوف طريقها ،  
 ويمكن أن تتجنب ذلك ونترك ما لم يحجر عليه سنن العربية ، فأما العرب فكانوا يقولون على السنيمة  
 لا يفكرون ولا يروون ، وقد يرتجلون الشعر ارتجالا ، فلهذا اغتفر لهم الخروج على المألوف  
 مع الاعتقاد بأنه لا يجوز أن يقاس عليه .

هذا ، وقد سمي الشارح هذا الفعل - الذى هو قوله « ترى » - ملغى ، وهو فى ذلك تابع  
 لأستاذه الشيخ خالد الأزهرى فى شرح التصريح ، وشيخه من قبله تابع فى هذا التعبير ، ونصيب  
 هذا التعبير من التحقيق يسير ؛ وبيان ذلك أن الفعل الفاصل بين المضاف والمضاف إليه ، وهو  
 « ترى » ليس ملغى هنا ، بل هو عامل فى مفعولين : أولهما ضمير الغائبين المتصل به ، وثانيهما

أى : بأى الأرضين ، زاده في التسهيل ؛ وزاد غيره الفصل بالفعل لأجله ، كقوله :  
 ٦٧٠ - مُعَاوِدُ جُرْأَةٌ وَقَتِ الْهُوَادِي أَشْمٌ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبُوسٌ  
 أراد معاود وقت الهوادى جرأة . وحكى ابن الأنبارى : هَذَا غُلَامٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ أُخِيكَ ،  
 ففصل بإن شاء الله . اه

جملة ، « حلاوا » من الفعل وفاعله ، على ما عرفت في إعراب البيت ، وغاية الأمر أن متعلق ذلك  
 الفعل - وهو قوله « بأى » قد تقدم عليه ، ويمكن أن يقال : إن هذا الفعل من شأنه الإلغاء  
 لتقدم شيء عليه كما عرفت في مباحث أفعال القلوب ، ولم يبلغ هنا لأن الإلغاء ليس واجبا ، بل  
 هو جائز على ما عرفت أيضا .

٦٧٠ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق .  
 اللفظة : « معاود » اسم الفاعل فعله عاود ، وتقول : عاود فلان الأمر يعاوده ، وذلك إذا  
 رجع إليه مرة بعد أخرى ، ويقال المعاول للمواظب على الشيء المرين عليه ، قالوا : وأراد بالمعاود  
 ههنا الأسد « جرأة » الجرأة - بضم الجيم وسكون الراء - ومثلها الجرأة - بفتح الجيم والمد -  
 الإقدام على الشيء من غير توقف ولا تردد « وقت الهوادى » هكذا وقع في نسخ الشرح وكتب  
 النحاة بالتاء المثناة في « وقت » ومعناه زمن ، والهوادى : جمع هادية ، وأصلها هادئة اسم الفاعل  
 من هدا يهدأ ، إذا سكن ، والمراد بوقت الهوادى الوقت الذى يهدأ الناس فيه ، كوقت الهاجرة  
 أو وقت الظلام ، كما قالوا : ليل نائم ونهار صائم ، يريدون نيام فيه ويصام فيه . ووقع في كثير  
 من المراجع « وقف الهوادى » بالفاء ، وهو مصدر وقف الأمر يقفه إذا منعه أن ينفذ ، وكان  
 هذا الأسد يمنع الناس أن يطمشوا في الوقت الذى اعتادوا الهدوء فيه ؛ فهو دائما يعكر عليهم  
 صفو هدوتهم « أشم » صفة من الشمم ، وأصله ارتفاع قصبة الأنف « عبوس » وصف معناه  
 الذى يقطب ما بين عينيه . وقد قالوا : رجل عابس ، ويوم عبوس . وضبطه العينى « نبوس »  
 بالنون ، ويقال : رجل أنبس الوجه ، بمعنى عابسه .

الإعراب : « معاود » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو معاود « جرأة » مفعول لأجله  
 منصوب بالفتحة الظاهرة ، ومعاود مضاف و « وقف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ،  
 ووقف مضاف و « الهوادى » مضاف إليه « أشم » صفة لمعاود ، أو خبر مبتدأ محذوف ، وعلى  
 الثانى تسكون جملة المبتدأ والخبر معطوفة بماطف محذوف على جملة المبتدأ والخبر السابقة « كأنه »  
 كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغائب اسمه مبنى على الضم في محل نصب « رجل » خبر  
 كأن مرفوع بالضممة الظاهرة « عبوس » صفة لرجل ، والجملة من كأن واسمه وخبره في محل رفع  
 صفة لأشم .

الشاهد فيه : قوله « معاود جرأة وقف » حيث فصل بين المضاف الذى هو قوله « معاود »

﴿ خاتمة ﴾ قال في شرح الكافية : المضاف إلى الشيء يتكلم بما أضيف إليه تكلم  
الموصول بصلته ، والصلة لا تعمل في الموصول ، ولا فيما قبله ، وكذا المضاف إليه لا يعمل  
في المضاف ، ولا فيما قبله ؛ فلا يجوز في نحو « أنا مثلاً ضاربٌ زيداً » أن يتقدم « زيداً »  
على « مثل » ، وإن كان المضاف غيراً وقصد به التفي جاز أن يتقدم عليها معمول ما أضيفت  
إليه ، كما يتقدم معمول المنفى بلا ، فأجازوا « أنا زيداً غيرُ ضاربٍ » كما يقال : أنا زيداً  
لا أضربُ ، ومنه قوله :

٦٧١ - إنَّ أَمْرًا خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّةً عَلَى التَّنَائِي لَعْنِدِي غَيْرُ مَكْفُورِ

والمضاف إليه الذي هو قوله « وقف » بالمفعول لأجله وهو قوله « جراً » وأصل الكلام : معاود  
وقف الهوادي جراً ، أي : أنه قد مرن على وقف الهوادي فهو لا يترك ذلك ؛ من أجل جرائته  
وإقدامه وعدم تفكيره في العواقب .

٦٧١ - أنشد سيبويه هذا البيت ( ج ١ ص ٢٨١ ) ونسبه إلى أبي زبيد الطائي ،  
وأنشده ابن الأنباري في الإنصاف ( ص ١٧٦ ) غير منسوب ، واسم أبي زبيد حرمة بن المنذر ،  
وكان نصرانياً ، وعلى دينه مات ، وهو من أدرك الجاهلية والإسلام ، فعد في المخضرمين ،  
وألقبه ابن سلام بالطبقة الخامسة من المسلمين وهم : هو ، والعجير السلولي بن عبد الله السلولي ،  
وعبد الله بن همام السلولي ، ونافع بن لقيط الأسدي ( انظر طبقات الشعراء لابن سلام الجعفي  
ص ١٣٢ وما بعدها طبع ليدن ١٩١٣ م ) وكان أبو زبيد الطائي نديماً لأبي وهب الوائدي بن  
عقبة أيام ولايته على الكوفة ، والبيت المستشهد به من قصيدة يمدحه فيها ، ومن أبيات هذه  
القصيدة قوله :

يَا لَيْتَ شِعْرِي بِأَنْبَاءِ أَنْبُوهُمَا قَدْ كَانَ يَعْينَا بِهَا صَدْرِي وَتَقْدِيرِي  
مَنْ أَمْرِيءَ مَا يَزِدُّهُ اللَّهُ مِنْ شَرَفٍ أَفْرَحَ بِهِ وَمَرِيءٌ غَيْرُ مَسْرُورِ  
ومن أبياتها قوله :

إِنَّ الْوَلِيدَ لَهُ عِنْدِي ، وَحَقُّ لَهُ ، وَدُّ الْخَلِيلِ وَتُصْحُ غَيْرُ مَذْخُورِ  
لَقَدْ رَعَانِي وَأَدْنَانِي وَأَظْهَرَنِي عَلَى الْأَعَادِي بِنَصْرِ غَيْرِ تَقْدِيرِ  
فَسَدَّبَ الْقَوْمَ عَنِّي غَيْرُ مُكْتَرِثِ حَتَّى تَنَاهَوْا عَلَى رَغْمٍ وَتَضَعِيرِ  
نَفْسِي فِدَاهُ أَبِي وَهَبٍ وَقَلَّ لَهُ يَأُمُّ عَمْرٍو فحَى الْيَوْمِ أَوْ سِيرِي

فقدم «عندي» وهو معمول «مكفور» مع إضافة «غير» إليه ؛ لأنها دالة على نفي ، فكأنه قال : لَعْنِدِي لَا يُكْفَرُ ، ومنه قوله تعالى : « عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ » فإن لم يُقْصَد بغير نفي لم يتقدم عليها معمول ما أضيفت إليه ؛ فلا يجوز في قولك « قَامُوا غَيْرَ ضَارِبٍ زَيْدًا » قاموا زيدا غير ضارب ؛ لعدم قصد النفي بغير . هذا كلامه . والله أعلم .

اللفظ : « خصى » تقول : خصمت فلانا بكذا أخيه - من باب نصر - خصا وخصوصا وخصوصة وخصوصية - بتثنية الياء أو تخفيفها ، وفتح الحاء في الأخيرة أيضا أفصح من ضمها - إذا أردته به وفضلته على من عداه . قال الأعمى : « وأراد خصى بمودته ، حذف ، وأوصل الفعل فنصب » اهـ « عمدا » ، تقول : عمدت لشيء ، وعمدت إليه أعمد - من باب ضرب - عمدا ، إذا قصدته « مودته » اللودة : الحب ، واللودة : أحد مصادر وددت فلانا أوده - من باب علم - ودا وودادا بتثنية الواو فيهما - وودادة - بفتح الواو - ومودة ، ومودودة « التناهي » البعد ، وتقول : نأى فلانا ، ونأى عنه ينأى - من باب قطع - نأيا ، وتناهى عنه تنأى ، واتسأى عنه انتسأى ؛ إذا بعد « مكفور » تقول : كفر فلان النعمة يكفرها - من باب نصر - كفرا - بفتح الكاف وضمها - وكفورا وكفرانا ؛ إذا جردها وسترها ، وذلك ضد الشكر ، وفي دعاء القنوت « ولا تكفرك » أصله : ولا تكفر نعمتك ، وقال الأعمى : « والمكفور هنا من كفر النعمة وجحودها » اهـ .

المعنى : قال الأعمى : « مدح الوليد بن عقبة ، ووصف نعمة أنعمها عليه مع بعده وتناهي عنه » اهـ .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « امرأ » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة « خصى » خص : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى امرأ ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « عمدا » يصح أن يكون حالا من فاعل خص بتأويله بمشتق : أى خصنى عامدا ، ويجوز أن يكون مفعولا مطلقا بتأويل خصنى خصوص عمدا ، حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه « مودته » مودة : مفعول ثانٍ لخص ، وأصله مجرور بالباء لما علمت في لغة البيت من أن هذا الفعل يتعدى في الأصل إلى مفعولين ينصب أحدهما بنفسه والآخر بواسطة الباء ، فلما حذف الباء أوصل الفعل إلى الثاني بنفسه فانتصب ، ويسمى هذا الباب الحذف والإيصال ، أى : حذف الحرف الذى كان الفعل يتعدى به وإيصال الفعل إلى الاسم الذى كان مجرورا بذلك الحرف بغير واسطة ، ومودة مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « على التناهي » جار ومجرور متعلق بنحو « لعندي » اللام هى اللام المرحلة التى تدخل على خبر إن المكسورة وعلى معمول خبرها ، وعند : ظرف متعلق بمكفور الآتى آخر

البيت ، وهو مضاف وباء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « غير » خبر إن الواقعة في أول البيت ، وهو مضاف و « مكفور » مضاف إليه مجرور بالكسرة .  
الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان من شواهد النحاة .

أما الشاهد الأول ففي قوله « لعندى » حيث دخلت لام الابتداء على معمول خبر إن . قال سيبويه ( ج ١ ص ٢٨١ ) : « وتقول : إن زيدا لفيها قائماً ( ووجهه أن تدخل اللام على خبر إن ، ويكون الجار والمجرور هو خبر إن ، وقائماً : حالاً من الضمير المستكن في الخبر العائد إلى المبتدأ ) وإن شئت ألغيت لفيها كأنك قلت : إن زيدا لقائم فيها . ويدل على أن لفيها تلغى أنك تقول : إن زيدا لبك مأخوذ ( يريد بالغاء الجار والمجرور ألا يكون هو الخبر ويكون متعلقاً بالخبر ، وتفسيره على الاصطلاح النحوى تصديره لفوا بعد أن كان مستقراً ) قال الشاعر \* إن امرأ خصى عمداً مودته - البيت \* فلما دخلت فيما لا يكون إلا لفوا عرفنا أنه يجوز في فيها ويكون لفوا لأن فيها قد تكون لفوا » اه . فأتت ترى أن سيبويه قد استدل بهذا البيت على أنه يجوز دخول اللام على معمول خبر إن مع إخلاء الخبر من هذه اللام .

وبهذا البيت استدل البصريون على أن اللام في قولك « لزيد قائم » هي لام الابتداء قد دخلت على المبتدأ .

فأما الكوفيون فيذهبون إلى أن هذه اللام لام جواب القسم ، والأصل عندهم في قولك لزيد قائم : والله لزيد قائم ، حذف القسم اكتفاء بدلالة اللام عليه ، قالوا : لأنها لو كانت لام الابتداء لم يجوز أن تدخل إلا على المبتدأ ، لكننا رأيناها تدخل على المفعول به في نحو قولك : لزيد عمرو ضارب ، والمفعول لا يكون إلا منصوباً ، فلو كانت هذه اللام لام الابتداء لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعاً ، ولما كان يجوز أن يليها المفعول الذى يجب أن يكون منصوباً .

قال ابن الأنبارى في الرد على هذه الحجة : « قلنا: الأصل في اللام ههنا أن تدخل على زيد الذى هو المبتدأ ، وإنما دخلت على المفعول الذى هو معمول الخبر لأنه لما قدم في صدر الكلام وقع موقع المبتدأ؛ فجاز دخول اللام عليه ؛ لأن الأصل في هذه اللام أن تدخل على المبتدأ ، فإذا وقع المفعول موقعه جاز أن تدخل هذه اللام عليه كما تدخل على المبتدأ ، وإذا جاز دخول هذه اللام على معمول الخبر إذا وقع موقعه كقولك : إن زيدا لطعامك آكل ، وكقول الشاعر \* إن امرأ خصى عمداً مودته - البيت \* وإن كان الأصل فيها أن تدخل بعد نقلها عن الاسم على الخبر لاعلى معموله لوقوعه موقعه ؛ فكذلك يجوز دخول هذه اللام على المفعول إذا وقع موقع المبتدأ ، وإن كان الأصل فيها أن تدخل على المبتدأ ؛ لوقوعه موقعه » اه كلامه مجرؤه .

وأما الشاهد الثانى - وهو المقصود للشارح من الإتيان بهذا البيت هنا - ففي قوله « لعندى »

أيضا حيث تقدم معمول المضاف إليه الذي هو قوله مكفور على المضاف الذي هو قوله غير ، والأصل أن ذلك لا يجوز - على ما بينه الشارح - إلا أنه لما كان المضاف والمضاف إليه ههنا بمنزلة عامل منفي بلا جاز أن يتقدم معمول المضاف إليه على المضاف ، أفلتت ترى أنه يجوز لك أن تقول : أنا زيدا لا أضرب ، فتقدم « زيدا » على عامله الذي هو « أضرب » مع الفصل بينهما بلا النافية ؟ فلما كانت « غير » إذا كان المراد بها النفي بمنزلة لا ، وكان ما أضيفت إليه بمنزلة أضرب ، وكان تقديم معمول أضرب غير محذور ؛ كان تقديم معمول ما أضيفت غير الدالة على النفي جائزا غير ممنوع منه . وقد رأيت في باب المبتدأ والخبر أنهم جعلوا مرفوع ما أضيفت إليه « غير الواقعة » مبتدأ سادا مسد خبر غير نفسها في نحو قول الشاعر :

غَيْرُ لَاهِ عِدَاكَ فَاطَّرِحَ اللَّهُ وَوَلَا تَقْتَرِرُ بِعَارِضِ سَلَمٍ

وقول أبي نواس :

غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقَضِي بِأَلْهَمٍ وَالْحَزَنِ

وذلك لتزليلهم « غير » منزلة حرف النفي وكان ما معنا حرف نفي داخل على وصف يكتبي بمرفوع ، فكأنه قد قيل : ما لاه عداك ، وما مأسوف على زمن ، فكذلك ههنا كأنه قد قيل : لعندي لا يكفر ، فافهم ذلك .

## المضاف إلى ياء المتكلم

إنما أفرده بالذكر لأن فيه أحكاماً ليست في الباب الذي قبله ، أشار إلى ذلك بقوله :  
 ( آخِرَ مَا أُضِيْفَ لِلْيَاءِ كَسْرٌ ) أى : وجوباً ( إِذَا \* لَمْ يَكْ مُعْتَلًا ) : منقوصاً ،  
 أو مقصوراً ( كَرَامٍ وَقَدَى \* أَوْ يَكُ ) مثى أو مجموعاً على حده ( كَابْنَيْنِ وَزَيْدِينَ ؛ فَدَى )  
 الأربعة ( جَمِيعُهُمْ ) آخِرُهَا واجبُ السكون ، و ( أَلْيَا بَعْدُ ) أى : بَعْدَهَا ( فَتَحُّهَا اخْتِذَى )  
 أى اتبع . ( وَتُدْغَمُ أَلْيَا ) من النقص والمثني والمجموع على حده في حالتى جرهما ونصبهما  
 ( فِيهِ ) أى : فى الياء المذكورة ، يعنى ياء المتكلم ( وَ ) كذا ( الْوَاوُ ) من المجموع حال  
 رفعه : فتقول : هَذَا رَامِيٌّ ، ورأيت رَامِيٌّ ، ومررت بِرَامِيٍّ ، ورأيت ابْنِيَّ وَزَيْدِيَّ ، ومررتُ  
 بِابْنِيَّ وَزَيْدِيَّ ، وهؤلاء زَيْدِيٌّ . والأصل فى المثني والمجموع المنصوبين أو المجرورين :  
 ابْنَيْنِ لى ، وزَيْدِينَ لى ، فحذفت النون واللام للإضافة ، ثم أدغمت الياء فى الياء . والأصل  
 فى الجمع المرفوع : زَيْدَوِيٌّ ، فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ،  
 ثم قلبت الضمة كسرة لتصح الياء ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام « أَوْ نُخْرِجِيَّ هُمْ »  
 وقول الشاعر :

٦٧٢ — أَوْ دَى بِنِيَّ وَأَعْبُو نِي حَسْرَةً عِنْدَ الرَّقَادِ وَعَبْرَةً لَا تُقْلَعُ

٦٧٢ — هذا بيت من قصيدة لأبى ذؤيب الهذلى ، واسمه خويلد بن خالد بن محرت بن  
 زبيد بن مخزوم بن صاهلة بن كاهل بن الحرث بن تميم بن سعد بن هذيل . وكان شاعراً فحلاً ،  
 لا غميمة فيه ولا وهن ، وهو أحد المخضرمين ممن أدرك الجاهلية والإسلام ، فأسلم وحسن إسلامه  
 وكان له خمسة بنين ، وكانوا قد هاجروا إلى مصر وهم رجال ذوو بأس ونجدة فأصابهم الطاعون  
 فهلكوا جميعاً فى عام واحد ، وفيهم يقول أبو ذؤيب قصيدته هذه ، ويعدها العلماء فى الدررة العليا  
 من الشعر ، وأولها قوله :

أَمِنَ الْمَنُونِ وَرَيْبَهَا تَتَوَجَّعُ      وَالذَّهْرُ لَيْسَ بِمُعْتَبَرٍ مَن يَجْزَعُ  
 قَالَتْ أُمَيْمَةٌ : مَا لِحِسْمِكَ شَاحِبًا      مُنْذُ ابْتَدَلْتُ وَمِثْلُ مَالِكَ يَنْفَعُ

أَمْ مَا لَجْنِكَ لَا يَلَاثِمُ مَضْجَعًا      إِلَّا أَقْضَ عَلَيْكَ ذَاكَ الْمَضْجَعُ  
فَأَجَبْتُهَا أَمَا لِحِسْبِي أَنَّهُ      أَوْدَى بَنِيَّ مِنَ الْبِلَادِ فَوَدَّعُوا  
أَوْدَى بَنِيَّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً      بَعْدَ الرَّقَادِ ... الْبَيْتِ ، وَبَعْدَهُ :  
سَبَقُوا هَوَىَّ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ      فَتَخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعُ  
فَصَبَرْتُ بَعْدَهُمْ بِمَيْشٍ نَاصِبٍ      وَإِحَالُ أَنِّي لِأَحِقُّ مُسْتَتَبِعُ

اللفظة : « المنون » الموت ، فعول بمعنى فاعل من المن ، وهو القطم ، وذلك لأن الموت يمن كل شيء : يصفه وينقصه ويقطعه ، وهو يذكر ويؤنث ، فأما من ذكره فقد حمله على الموت ، وأما من أنه فقد حمله على المنية ، وبيت أبي ذؤيب هذا يروى فيه « وريبه » بالتذكير ، ويروى فيه « وريبها » بالتأنيث . والتأنيث أكثر ، ومن شواهد ما أنشده عبد الرحمن بن أخي الأصمعي عن عمه :

غَلَامٌ وَغَى تَحَحَّمَهَا فَأَبْلَى      فَخَانَ بِلَاءَهُ الدَّهْرُ الْخَوْرُونَ  
قَابَ عَلَى الْفَتَى الْإِقْدَامَ فِيهَا      وَلَيْسَ عَلَيْهِ مَا جَنَّتِ الْمُنُونَ

وقول النابغة :

وَكُلُّ فِتْيَ وَإِنْ أَمْشَى وَأَثْرَى      سَتُخْلِجُهُ عَنِ الدُّنْيَا الْمُنُونَ

وقول عمرو بن حسان :

تَمَخَّضَتِ الْمُنُونَ لَهُ بِيَوْمٍ      أَنِّي وَلِكُلِّ حَامِلَةٍ تَمَامُ

وقول أبي طالب :

أَيُّ شَيْءٍ دَهَاكَ أَوْعَالَ مَرَعَا      لَكَ ؟ وَهَلْ أَقْدَمْتَ عَلَيْكَ الْمُنُونَ ؟

وجعله عدى بن زيد جمعا ، وذلك في قوله :

مَنْ رَأَيْتَ الْمُنُونَ خَلَدَنَّ أُمَّ مَنْ      ذَا عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يُضَامَ خَفِيرُ ؟

وقول أبي ذؤيب في أبيات الشاهد « وريبها » ريب الدهر : حوادنه ، وريب المنون : أسبابها ، وفي التنزيل الكريم : ( تَرَبَّصُوا بِرَيْبِ الْمُنُونِ ) ويقال : المنون في الآية الدهر ، وريبه أحداته ، وبه فسروا بيت أبي ذؤيب ، وقول الأعشى ميمون بن قيس :

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْشَى أَضْرَبُ بِهِ      رَبِيبُ الْمُنُونِ وَدَهْرُهُ مُتَبِيلُ حَبِيلُ



« تنوجع » تشكى وتتفجع ، والمراد نظهر وجهتك باعلان الشكوى منها « بعتب » العتب - بضم الميم - اسم الفاعل من قولك : أعتب فلان فلانا ، إذا أعطاه العتبي وأرضاه وترك ما كان يغضب عليه من أجله ورجع إلى ما يرضيه عنه بعد إسخاطه إياه عليه ، وحقيقته : أزال عتبه وسخطه ؛ فالهمزة فيه همزة السلب ، كما في أشكاه بمعنى أزال شكايته « يجزع » تقول : جزع فلان من كذا يجزع - من باب فرح - جزعا وجزوعا ، إذا لم يصر عليه فأظهر الحزن ، « قالت أميمة - البيت » أميمة : اسم امرأته ، والشاحب : التغير ، وتقول : شحب لونه يشحب - من أبواب قطع ونصر وكرم - شحوبا وشحوبة - بضم الشين فيهما ؛ إذا تغير من هزال أو جوع أو سفر ، وتقول : شحب جسمه أيضا ، إذا تغير ، حكاة في الصحاح . وابتذلت - بالبناء للجهول - يريد منذ ابتذلت نفسك بعد أن مات من كان يكفيك ضعيتك من بنيك ، وقوله « ومثل مالك ينفع » يريد به أن لديه من المال ما يتمكن معه من أن يشتري العبيد أو يؤجر السفهاء الذين يقومون له بما يريد « أم ما لجنتك لا يلائم مضجعا - البيت » لا يلائم : لا يوافق ، والمضجع - بفتح الميم والجيم جميعا - اسم المكان من قولك : ضجع الرجل يضجع - من باب قطع - ضجعا وضجوعا ، إذا وضع جنبه على الأرض ؛ فهو ضاجع ، وأقض عليك : صار تحت جنبك مثل قضيب الحجارة ، وهي صغار الحجارة « فأجبتها أما لجسمى - البيت » أما : مركبة من أن المفسرة وما الموصولة ، وما : مبتدأ خبره المصدر النسب من أن وما بعدها ، وكأنه قد قال : فأجبتها قائلا لها : الذي لجسمى هو هلاك بنى ، وأودى : هلك ، وتقول : أودى يودى إبداء فهو مود « أودى بنى وأعقبونى غصة - البيت » أعقبونى : خلفوا لى وأورثونى ، والغصة - بضم النين - الشجا وما اعترض في الحلق فأشرق ، وتقول : غص فلان بالطعام يقص غصصا - من باب فرح يفرح فرحا - إذا اعترض في حلقه شيء فمنه التنفس ، وقالوا : غص فلان بالحزن وبالغيظ ، على التشبيه . والرقاد : النوم ، وإنما خص ظهور الغصة بوقت الرقاد لأن الرقاد إنما يكون في الليل ، والليل عندهم مثار الهموم والأشجان ، ألا ترى ذلك الذى يقول :

نَهَارِي نَهَارُ النَّاسِ حَتَّى إِذَا بَدَأَ لِي اللَّيْلُ هَزَّنِي إِلَيْكَ الْمَصَاجِعُ

والعبرة - بفتح العين المهملة وسكون الباء - السمعة ، ولا تقلع : لا تسكف ولا تفارقتى ، وتقول : أقلع فلان عن كذا ، إذا كف عنه وتركه ، وتقول أيضا : قد أقلعت الحى عن فلان ، إذا غادرته « سبقوا هوى » هذا هو الشاهد الآتى ( رقم ٦٧٣ ) وسنشرحه هناك شرحا وافيا « فغبرت بعدهم - البيت » غبرت : بقيت ، وتقول : غبر فلان يغبر غبورا - مثل قعد يقعد قعودا - إذا بقي ومكث ، وإذا ذهب رمضى ، فهو من الأضداد ، وناصب : ذونصب وهو التعب كلابن وتامس ،

على النسب ، ويقال : هو فاعل بمعنى مفعول ، وكأنه قد قال : بقيت في عيش منصف . ويقال : هو فاعل بمعنى مفعول فيه : أي عيش يتعب فيه صاحبه ، كيوم عاصف : أي تعصف فيه الرياح ، وإخال : أظن ، ولاحق : ذاهب في أثرهم .

الإعراب : « أودى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « بنى » فاعل مرفوع بالواو المنقلبة ياء نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف وياء المتكلم المدغمة في الياء المنقلبة عن الواو مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « وأعقبوني » الواو حرف عطف ، وأعقب : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول مبني على السكون في محل نصب « حسرة » مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة « عند » ظرف متعلق بأعقب ، أو بمحذوف صفة لحسرة ، وهو مضاف و « الرقاد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وعبرة » الواو حرف عطف ، عبرة : معطوف على حسرة منصوب بالفتحة الظاهرة « لا تقلع » لا : حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، تقلع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى عبرة ، وجملة الفعل للضارع وفاعله للمستتر فيه في محل نصب صفة لعبرة .

الشاهد فيه : قوله « بنى » فان أصله « بنون لى » أخذت النون للإضافة ؛ إذ لا تجامع الإضافة التنوين ولا ما ناب عنه من نون المثني وجمع المذكر السالم ، وحذفت اللام للتخفيف ؛ فصار « بنوى » فاجتمع واو وياء وإحداهما سابقة بالسكون ؛ فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء لاجتماع مثليين أولهما ساكن ، فصار « بنى » ثم قلبت الضمة كسرة لمناسبة الياء ، فصار « بنى » وههنا أمور لا بد أن ننبهك إليها :

أولها : أن ما قبل ياء المتكلم في مثل هذا لا يجوز كسره كما هو الأصل فيما قبل ياء المتكلم ، بل لا بد من تسكينه ، والسر في هذا - في هذا المثال - أن الحرف الذي قبل ياء المتكلم واجب الإدغام لما عرفت ، والحرف المدغم ليس قابلا للتحريك بته ، وهذا مما لا اختلاف فيه في لغة جميع العرب ؛ لأن الاختلاف فيه بأن يسكنه قوم ويحركه آخرون غير ممكن .

وثانيها : أن ياء المتكلم نفسها واجبة الفتح في لغة جمهرة العرب ، ووجهه عندهم قصد التخفيف ؛ فان اجتماع ياءين وكسرتان بينهما على ما هو الأصل في التخاص من التقاء الساكنين ثقيل ، وبنو ربوع وحدهم يميزون في ياء المتكلم في هذا الموضع الكسرة ، وهو مطرد عندهم في ياء المتكلم التي أضيف إليها جمع مذكر سالم ، وعليه قراءة حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب : ( مَا أَنَا بِمُضَرِّحِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُضَرِّحِي ) ووجه ذلك عندهم أن الأصل الأصيل في ياء

هذا إذا كان ما قبل الواو مضموما كما رأيت ، وإليه أشار بقوله : ( وَإِنْ \* مَا قَبْلَ وَاَوْضُمَّ  
فَأَكْسِرُهُ يَهُنُّ ) فَإِنْ لَمْ يَنْضَمْ بَلْ انْفَتَحَ بَقِيَ عَلَى فَتْحِهِ ، نَحْوَ مُصْطَفَوْنَ فَنَقُولُ : جَاءَ مُصْطَفَى  
( وَأَلْفًا سَلَمٌ ) مِنَ الْإِنْقِلَابِ ، سِوَاهَا كَانَتْ لِلثَّنِيَةِ نَحْوَ يَدَايَ ، أَوْ لِلْحَمُولِ عَلَى الثَّنِيَةِ نَحْوِ  
ثَنَتَايَ ، بِالْإِنْفَاقِ ، أَوْ آخِرِ الْمُقْصُورِ نَحْوَ عَصَايَ ، عَلَى الْمَشْهُورِ ( وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ \* هُذَيْلٍ  
أَنْقَلَبُهَا يَا هَسَنٌ ) نَحْوَ عَصَى ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ :

التكلم السكون لأنه الأصل في كل مبدؤ ، والياء التي قبلها ساكنة للادغام ، والأصل في التخلص  
من التقاء الساكنين الكسر . وقد سمي هذه اللغة عن بني ربوع الفراء وقطرب ، وأجازها  
أبو عمرو بن العلاء ، ووجه إجازته ما ذكرنا .

وثالثها : أنكر أبو العلاء المعري قراءة حمزة ومن ذكرنا معه ، فقال : « أجمع أصحاب العربية  
على كراهة قراءة حمزة في ( وَمَا أَنْتُمْ بِمُضْرِحِيٍّ ) بالكسر » ، وقد سبقه إلى هذا الإنكار  
جماعة من النحاة ، قال الكسائي : « كان نصير النحوي يحمل قراءة حمزة على اللحن ، وكان  
أهل النحو يحسبونه من حمزة غلطا » اهـ .

وقد شنع ابن هشام على أبي العلاء المعري بسبب إنكاره قراءة حمزة ، فقال : « والمعري له  
قصد في الطعن على علماء الإسلام ، وأهل الدين كسروا لغتهم إسكان ياء الإضافة ، فالتقى معهم  
ساكنان ، ونظيره الكسر في شد ، وفي مع القوم ، وإن كان الكسر في الياء أثقل » اهـ .  
وقال المرادي في شرحه على التسهيل : « وزعم القاسم بن معين أن قراءة حمزة صواب ، وكان  
ثقة بصيرا ، ولا التفات إلى من طعن في قراءة حمزة هذه . ومن حفظ حجة على من لم يحفظ » اهـ  
وقول المرادي « ومن حفظ حجة على من لم يحفظ » إشارة منه إلى أن مرجع القراءات في القرآن  
ليس هو الرأي والقياس على وجوه العربية المعروفة ، وإنما مرجعه إلى الرواية والسمع المتصل  
صنده برسول الله صلى الله عليه وسلم ، فمن روى قراءة منها وهو ثقة عدل في روايته ضابط لم  
يكن لنا أن ننكر عليه متقدين إلى أنا لا نعرف لهذه القراءة وجهها في العربية ، فكأن من وجوه  
العربية التي جهلناها ، والقراءة نفسها ثبت وجه العربية إن لم يكن معروفا لنا ؛ لأنها متلقاة عن  
أفصح العرب قاطبة ، فهو لا ينطق إلا بما يسوغ في العربية ، ولا يقبل من أحد أن يقرأ أمامه  
في كتاب الله إلا بما يصح عربية ، فيكون ذكر واحد من القراء وجهها غير معروف لنا بمنزلة  
أن يحفظ أحد علماء العربية شاهدا لا يحفظه غيره ؛ فإذا ثبت - من جهة أخرى كما ثبت في تخريج  
هذه القراءة - أن هذه لغة قوم من العرب بأعيانهم كان ذلك من أقوى الدلائل على صحة هذه  
القراءة ، ولم يكن لأحد أن ينكرها .

٦٧٣ - سَبَقُوا هَوَىٰ وَأَعْنَقُوا لَهْوَاهُمْ فَتَخَرُّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعٌ

وحكى هذه اللغة عيسى بن عمر عن قريش ، وقرأ الحسن « يا بُشْرَى » .

٦٧٣ - هذا البيت من مرثية أبي ذؤيب الهذلي التي سبق التعريف بها في شرح الشاهد السابق (رقم ٦٧٢) وقد ذكرنا مع شرح الشاهد السابق جملة من أبياتها منها هذا البيت ، وبعد ما أنشدناه هناك هناك مباشرة قوله :

وَلَقَدْ حَرَصْتُ بِأَنْ أَدْفِعَ عَنْهُمْ	فَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَقْبَلَتْ لَا تُدْفَعُ
وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا	أَلْفَيْتَ كُلَّ تَمِيمَةٍ لَا تَنْفَعُ
فَالْعَيْنُ بَعْدَهُمْ كَأَنَّ حَدَاقَهَا	سَمِلَتْ بِشَوْكٍ فَهِيَ عَوْرٌ تَدْمَعُ
حَتَّى كَأَنَّي لِلْحَوَادِثِ مَرَوَةٌ	بِصْفَا الْمَشْرِقِ كُلِّ يَوْمٍ تُقْرَعُ
وَتَجَلَّدِي لِلشَّامِتِينَ أُرَيْبِمُ	أَيُّ لَرَبِّ الدَّهْرِ لَا أَنْتَضِعُ
وَالنَّفْسُ رَاغِبَةٌ إِذَا رَغِبَتْهَا	وَإِذَا تَرُدُّ إِلَى قَلِيلٍ تَقْنَعُ
وَلَكِنَّ بِهِمْ فَجَعَ الزَّمَانُ وَرَيْبُهُ	إِنِّي بِأَهْلِ مَوَدَّتِي لَمُفْجَعُ
كَمْ مِنْ جَمِيعِ الشَّمْلِ مُلْتَمِئِ الْقَوَى	كَانُوا بَعِيشٍ قَبْلَنَا فَتَصَدَّعُوا
وَالدَّهْرُ لَا يَبْتَقِي عَلَى حَدَثَانِهِ	جَوْنُ السَّرَاةِ لَهُ جَدَائِدُ أَرْبَعُ
صَخَبُ الشَّوَارِبِ لَا يَزَالُ كَأَنَّهُ	عَبْدٌ لِّآلِ أَبِي رَبِيعَةَ مُسْبَعُ
أَكَلَ الْجَمِيمَ وَطَاوَعْتَهُ سَمْحَجُ	مِثْلُ الْقَنَاءِ وَأَزَعَلْتَهُ الْأَمْرُعُ
بِقَرَارِ قَيْمَانَ سَبَقَاهَا وَابِلُ	وَإِهْ ، فَأَنْجَمَ بُرْهَةَ لَا يُقْلِعُ
فَلَيْسَ حِينًا يَمْتَلِخُنَ بِرَوْضِهِ	فِيَجِدُ حِينًا فِي الْمَلَاجِ وَيَسْمَعُ
حَتَّى إِذَا جَزَرَتْ مِيَاهُ بَرُودِهِ	وَبِأَيِّ حِينٍ يَمْلَأُوهُ تَقَطُّعُ
ذَكَرَ الْوَرُودَ بِهَا وَشَاقَى أَمْرَهُ	شَوْمٌ وَأَقْبَلَ حِينَهُ يَلْتَبِعُ
فَأَفْتَنَهُنَّ مِنَ السَّوَاءِ ، وَمَاوَهُ	بَشْرٌ ، وَعَانَدَهُ طَرِيقُ مَهْبَعُ
فَكَانَهَا بِالْجَزْعِ بَيْنَ نُبَايِعِ	وَأُولَاتِ ذِي الْعَرَجَاءِ نَهْبٌ مُجْمَعُ

اللقمة: «سبقوا هوى» - البيت «معنى هذه العبارة أنهم ماتوا قبلي وكنت أحب أن أموت قبلهم، أي: سبقوا وتقدموا ما كنت أشتهيه وأهواه، وهوى - بتشديد الياء - هوى، بلغة هذيل، واستعرفه في بيان الاستشهاد. وأعنفوا: أسرعوا، وحرفيته ساروا العنق، والعنق - بفتح العين والنون جميعا - ضرب من السير السريع، قال الشاعر:

يَا نَاقُ سِـيْرِ عِنْفًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا

وقد جعل ذهابهم إلى الموت مما اشتهاه أبنائه ورغبوا فيه، ولاشك أنهم لم يهوا ذلك ولم يرغبوه ولكنه ضربه مثلا؛ لشدة سرعتهم إلى الموت، كما أن من يشتهي شيئا ويحرص عليه يكون شديد السرعة إليه. وتخرموا - بالبناء للجھول - انتقصوا، وأراد أنهم ذهبوا واحدا بعد واحد فكلما ذهب واحد فقد انتقص جمعهم، والمصرع: الموضع الذي يصرع فيه «فالعين بعدم كأن حداتها - البيت» الحدائق - بكسر الحاء - جمع حدقة، والعين حدقة واحدة، ولكنه جعل كل جزء مما حولها حدقة ثم جمعها، وصلت - بالبناء للجھول - فقتت «حتى كآني للحوادث مروة - البيت» المروة: واحدة الرو، وهي حجارة بيض يقذف منها النار، يقول: أنا من كثرة ما نزل بي من الكوارث ونابني من الأحداث كمرورة يقرعها مرور الناس بها، وخص المشرق - وهو المصلى - لأنه أكثر مكان يمر به الناس «والدهر لا يبقى على حدانته - البيت» أراد بجون السراة حمرا، والجون ههنا: الأسود إلى حمرة، والسراة - بفتح السين - أعلى الظهر، والجداند: جمع جدود، وهي الأتان التي خف لبنها «صخب الشوارب - البيت» الشوارب: جمع شارب، وهو مجرى الماء في الحلق، ومعنى كونه صخب الشوارب أنه كثير النقيق، واختلاف في أبي ربيعة، فقيل: هو أبو ربيعة بن المغيرة أحد بني مخزوم، وهو جد الشاعر المعروف عمر ابن أبي ربيعة، وكان أبو ربيعة هذا كثير الخدم والعبيد، وقيل: هو أبو ربيعة بن ذهل بن شيبان، وقيل: هو أحد بني عامر بن ليث بن بكر، وقيل غير هذا كله، والمسبع - بضم الميم وفتح الباء - الذي ترك للسباع، أو هو الذي وقع السباع في غنمه؛ فما يزال يصيح «أكل الجيم - البيت» الجيم: الثبت الذي يكثر ويلتف حتى يصير كأنه حمة، وطاوعته: انقادت له وذلك، والسّمحج: هي الطوية على وجه الأرض، وأراد أنانا، وأزعلته: نشطته، والزعل: النشاط والمرح، والأممع: جمع مرع - بفتح الميم وراؤه سا كنة أو مفتوحة - وهو الحصب «بقرار قيعان - البيت» القرار: جمع قرارة، وهي المكان الذي يستقر فيه الماء، ويكون في منخفض الأودية، والقيعان: جمع قاع، والواهي: المنكسر، فكان المطر لكثرتة وشدة تدفقه قد انكسر وأنجم: ثبت وأقام، والبرهة - بضم الباء وسكون الراء - القطعة من الزمان، ولايقاع: لا يكف «فلبن حيننا - البيت» عنى الحميم، ويعتاجن: يعض بعضهم بعضا ويرمعه ويعارضه، وذلك

.....

لأنما يحدث من فرط النشاط ، ويشمع : يلعب ويمزح ، أراد يمجد حيناً ويمزح حيناً آخر « حتى إذا جزرت - البيت » جزرت : نقصت وغارت ، والرزون : أما كن في الجبل يكون فيها الماء ، والملاوة - بتثليث الميم - الزمن « ذكر الورد بها - البيت » يعني الحمار ، يريد أنه حين انقطعت عنه مياه السماء احتاج إلى العيون التي كان قد اعتاد ورودها من قبل ، وشاق أمره شؤم : هو فاعل من الشقاء ، والحين : الهلاك والموت ، ويجوز أن يكون الحين فاعل أقبل ، وأن يكون مفعول يتسبع ، ويروي مرفوعاً ومنصوباً « فافتنهن من السواء - البيت » افتنهن : فرقهن يطردهن فنونا من الطرد ، والسواء : رأس الحرة ، وهي الأرض ذات الحجارة السود ، والبئر : الكثير ، وعانده : عارضه ، والمهيع : الطريق الواضح « فكأنها بالجزع - البيت » الجزع : منقطع الوادي ، ونيابح : موضع ، والعرجاء : أكمة أو هضبة « وأولات ذى العرجاء » أما كن حولها ، والنهب : النهوب ، وجمع : قد جمع بعضه إلى بعض .

الإعراب : « سبقوا » سبق : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « هوى » مفعول به ، منصوب بفتحة مقدرة على الألف المتقلبة ياء منع من ظهورها التعذر ، وياء المتكلم مضاف إليه « وأعنقوا » الواو حرف عطف ، أعنقوا : فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بالواو على جملة سبقوا هوى « لهواهم » اللام حرف جر ، وهوى : مجرور به ، والجار والمجرور متعلق بأعنقوا ، وهوى مضاف وضمير جماعة الغائبين مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « فتخرموا » الفاء حرف عطف ، تخرم : فعل ماض مبني للمجهول مبني على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وواو جماعة الذكور نائب فاعل مبني على السكون في محل رفع « ولسلك » الواو واو الحال ، لسلك : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و « جنب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مصرع » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « هوى » فإنه اسم مقصور مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد انقلبت ألف المقصور ياء ثم أدمجت في ياء المتكلم ، وهذه لغة هذيل ، وهم حي من مضر ، وأبوهم هذيل بن مدركة بن إلياس بن مضر؛ فهذيل أخو خزيمة بن مدركة ، وأمهما هند بنت وبرة .  
وههنا أمور لا بد أن ننبهك إليها :

أولها : أن الشارح - تبعاً لابن هشام في أوضحة وغيره - نسب هذه اللغة إلى هذيل ، وقد اقتصر على ذلك ابن هشام ، وزاد الشارح نسبتها إلى قريش حكاية عن عيسى بن عمر ، والأثبت

﴿ تبيينان ﴾ : الأول : يستثنى مما تقدم ألف لدى وكلّ الاسمية ، فان الجميع اتفقوا على قلبها ياء<sup>(١)</sup> ، ولا يختص بياء المتكلم ، بل هو عام في كل ضمير ، نحو لَدَيْهِ وَعَلَيْهِ ، وَلَدَيْنَا وَعَلَيْنَا .

المحققون من العلماء لا يجهلون قلب ألف المقصور المضاف إلى ياء المتكلم ياء قاصرا على لغة هذيل وقريش ، بل حكاهما الواحدى فى البسيط عن طي . وقد قرأ أبو عاصم الجحدري وابن إسحاق وعيسى بن عمر (مَنْ أَتْبَعَ هُدًى) وقرأوا: (هِيَ عَصَى) وقد عرفت فى شرح الشاهد السابق أن القراءة رواية متصلة السند بالرسول صلى الله عليه وسلم .

وثانيها : أن أمر هذه اللغة العربية عجيب كل العجب ؛ فبيناهم يقبلون الياء الساكنة ألفا لافتتاح ما قبلها ، فيقولون فى طيى - عند النسب إليه - : طائى ، ويقولون فى ييجل : ياجل ويقولون فى عليه : علاه ، ويقولون راجزهم :

طَارُوا عَلَاهُنَّ فَطَرِ عَلَاهَا وَاشْدُدْ بِمَعْنَى حَقْبِ حِقْوَاهَا

نقول : بيناهم يقبلون الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفا فى هذا وأشباه له كثيرة طلبا إلى الخفة وجريا وراها بقدر الممكن ؛ تراهم يقبلون الألف ياء حتى تكون ياء ساكنة مفتوحا ما قبلها ، فى مثل عصى وهوى ، وإذا ثبتت هذه اللغة عن طيى كان الأمر أعجب وأغرب ؛ فانهم هم الذين يحكى عنهم قلب الياء الساكنة المفتوح ما قبلها ألفا ، فيكون من لقتهم فى هدى وهوى والوقوف فيما يفرون منه فى طائى وياجل وعلاهن وأشباهه .

وثالثها : أن هذه اللغة العربية لا تقتصر على قلب الألف ياء عند الإضافة إلى ياء المتكلم كما يفهم من كلام الشارح وغيره ، بل هم يقبلون الألف ياء مع الضمير مطلقا ، ومن هذا قول الراجز :

يَا بَنَ الزُّبَيْرِ طَالَمَا عَصَيْكَ وَطَالَمَا عَنَيْتَنَا إِلَيْكَ

\* لَنْضُرِبَنَّ بِكَفْنَا قَفَيْكَ \*

أراد « يا ابن الزبير طالما عصيتنا » فقلب تاء المخاطب كافا ، وأراد « لنضربن بكفنا قفاكا » فقلب الألف ياء مع أن الكلمة مضافة إلى كاف المخاطب .

وكل هذه لغات نادرة قليلة الاستعمال ، ولعل للضرورة الشعرية مدخلا فى هذه الشواهد .

(١) قد عرفت - مما ذكرناه فى الأمر الثانى من الأمور التى نهناك إليها فى شرح الشاهد السابق - أن دعوى اتفاق جميع العرب على قلب ألف « طى » و « لدى » ياء عند الاتصال بالضمير ليس صحيحا ، وأن من العرب من يبقى ألفهما بحالهما ، وقد أنشدنا على ذلك شاهدا ،

الثاني : يجوز إسكان الياء وفتحها مع المضافِ الواجبِ كسرُ آخره ، وهو ماسوى الأربعة المستثنيات ، وذلك أربعة أشياء : المفرد الصحيح ، نحو غُلَامِي وفَرَسِي ، والمللُ الجارى مجراه نحو ظَبِي ودَلْوِي ، وجمع التكرير نحو رَجَالِي وهُنُودِي ، وجمع السلامة لمؤنث نحو مُسَلِمَاتِي . واختلف في الأصل منهما : فقيل الإسكان ، وقيل : الفتح . وجمع بينهما بأن الإسكان أصلٌ «أولٌ» ؛ إذ هو الأصل في كل مبنى ، والفتح أصل ثان ؛ إذ هو الأصل فيما هو على حرف واحد . وقد تحذف هذه الياء وتبقى الكسرة دليلا عليها ، وقد يفتح ما وليته فتقلب ألفا ، وربما حذفت الألف وبقيت الفتحة دليلا عليها : فالأول كقوله :

٦٧٤ - خَلِيلٍ أَمَلَكُ مَنِيَّ لِلَّذِي كَسَبَتْ يَدِي وَمَا لِي فِيمَا يَقْتَنِي طَمَعٌ

والمؤلف في هذا الكلام تابع لابن هشام في أوضحه وغيبه وهو تابع لابن مالك ، وقد قال المرادى في شرح التسهيل « وفي دعواه الاتفاق نظر ، فان بعض العرب لا يقلب ؛ فيقول : لدائ ، وعلاى » اهـ . والذي يصح أن يحمل عليه كلام ابن مالك وكلام ابن هشام تبعا له وبه يصح كلام الشارح هنا أن يقال : إن العرب على فريقين : ففريق منهم يلتزم في « على » و « لدى » عند اتصالها بالضمير قلب يأتهما ؛ فيقولون : عليك ولديك ، وعليه ولديه ، وعلى ولدى ، ولا يميزون غير هذا ، وفريق يميز هذا الوجه ، ويميز أيضا بقاء الألف بحالها ؛ فيقولون : عليك ولديك وعلاك ولدك ، وعليه ولديه وعلاه ولداه ، وعلى ولدى وعلاى ولدائى ؛ فيكون قلب الألف ياء في « على » و « لدى » عند اتصالها بالضمير مجما عليه في لغة العرب كهم ، غير أن بعضهم يلتزمه وبعضهم يميز معه وجها آخر ؛ ونظيره ما سبق في انقلاب ألف المقصور ياء عند إضافته للياء ، فان جمهرة العرب يمتنعون منه ، وهذيل وحدها تجيزه وتستحسنه مع أنها توافق بقية العرب في جواز بقاء الألف بحالها ، ويدل على هذا قول الناظم « وفي المقصور عن هذيل انقلابها ياء حسن » ولم يقل « واجب » أو « ملتزم » أو نحوهما .

٦٧٤ - لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق .  
اللفظ : « خليل » الخليل : الصديق الذي تختص به ، من الخلة - بضم الخاء وتشديد اللام -  
وهي المحبة والصدقة لا خلل فيها « أملاك » أفعال التفضيل من الملك - بكسر اللام أو فتحها أو ضمها - وتقول : ملك فلان الشيء يملكه - من باب ضرب - ملكا وملككة - بضم اللام في الثاني ، وقيل : يجوز في لامه الحركات الثلاث - ومعناه احتوى ذلك الشيء قادرا على الاستبداد به « كسبت يدى » جمعته ، تقول : كسبت الشيء أ كسبه - من باب ضرب - كسبا وكسبا - بفتح الكاف وكسرها - إذا جمعته وحويته « يقتنى » يملك ، ويقع في بعض النسخ يقتضى ،



والثاني كقوله :

٦٧٥ - أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوَى إِلَى أُمَّا وَيُرْوِيهِ النَّعِيمُ

ومعناه يطلب ، تقول : اقتضى فلان حقه من فلان اقتضاء ؛ إذا طلبه وأخذه ، وتقول : افعل ما تقتضيه مكارم الأخلاق ، تريد افعل ما تطالبك به ، والأول أحسن كثيرا ، ولعل الثاني تحريف « طمع » الطمع - بفتح الطاء والميم جميعا - هو الحرص على الشيء ، وتقول : طمع فلان في الأمر يطمع - من باب فرح - طمعا وطامعا وطماعية - بفتح الطاء والميم في الثلاثة .  
المعنى : يريد أنه إذا ملك شيئا من المال ونحوه لم يكن له وحده حق الاستبداد به والتصرف فيه ، ولكنه يجعل لصديقه من الحق فيه أكثر مما يجعله لنفسه . فأما إذا ملك صديقه شيئا فإنه لا يطمع فيه ولا تتوجه نفسه إليه ، يريد أنه كريم قنوع .

الإعراب : « خليل » مبتدأ ، مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اكنفاء بكسر ما قبلها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم المحذوفة مضاف إليه « أملاك » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « منى » جار ومجرور متعلق بأملاك « للذي » جار ومجرور متعلق بأملاك أيضا « كسبت » كسب : فعل ماض مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ، والتاء علامة على تأنيث الفاعل « يدي » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وجملة الفعل وفاعله لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول « وما » الواو حرف عطف ما : حرف نفي « لي » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فيما » في : حرف جر ، ما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر نبي ، والجار والمجرور متعلق بطمع الآتي « يقتنى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى خليلي ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا عمل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بالفعل المضارع محذوف ، وأصل الكلام : ومالي في الذي يقتنيه خليلي « طمع » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد في : قوله « خليل » حيث حذف ياء المتكلم مكتفيا بكسر ما قبلها ، كما تحذف ياء العلة للعامل بدلالة كسر ما قبلها عليها نحو لم يقض ولم يرم ، وأصله خليلي - إلخ ، فلما لم يتيسر له إثبات الياء حذفها وأبقى الكسرة لتدل عليها . وإنما كانت الياء مقدرة في هذه الكلمة لأمرين : أولهما أن الرواية فيها بكسر آخرها مع أن العامل الذي أثر فيها - وهو الابتداء - يقتضى الرفع ، وليست الكلمة مبنية ، وثانيهما أن الكلمة مبتدأ ، والمبتدأ لا يكون نكرة محضة ، فتقدير إضافتها للياء يجعلها معرفة فيصح الابتداء .

٦٧٥ - أنشد ابن منظور في اللسان ( ن ق ع ) هذا البيت ولم ينسبه ، وقد بحث عنه

طويلا حتى وجدته منسوبا إلى شاعر اسمه النقيع بن جرموز العشمي . وعن نسبة إليه صاحب الوساطة أبو الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني ( ص ١٤ ) وصاحب المؤلف والمختلف أبو القاسم الحسن بن بشر الأمدى ( ص ١٩٥ ) قال الأمدى : «أظنه من عبد شمس بن ربيعة ابن زيد مناة بن تميم ، ذكره ابن الأعرابي في نوادره ، وأشهد \* أطوف ما أطوف ... البيت \* قال : أراد أمي ، فقال : أما ، وأراه سمى النقيع بهذا البيت » اه .

اللفظ : « أطوف » أكثر الطواف والجولان في البلاد ، وهو كقول الحطيئة :

أَطُوفُ مَا أَطُوفُ نَمَّ أَوِي إِلَى يَبْتِ تَعْيِدَتُهُ لَكَاع

وقال عروة بن الورد ، وهو عروة الصعاليك :

تَقُولُ سُلَيْمِي: لَوْ أَقَمْتَ بَارِضِنَا وَلَمْ تَذُرْ أُنِّي لِلْمَقَامِ أَطُوفُ

«النقيع» المحض من اللبن يبرد ، ومثله النقيعة أيضا ، وروى في اللسان وحده «ويكفيني النقيع» الإعراب : «أطوف» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «ما» يجوز أن تكون موصولا حرفيا و «أطوف» مضارع وفاعله مستتر فيه ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع مفعولا مطلقا لأطوف مؤكدا له ، وكأنه قد قال : أطوف تطوافي ، ويجوز أن تكون ماموصولا اسميا مفعولا به لأطوف ، أو نعتا لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقا ، ويكون على كل منهما مبنيا على السكون في محل نصب و «أطوف» فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة لا محل لها صلة ، والعائد محذوف ، وكأنه قد قال : أطوف الذي أطوفه ، أو أطوف التطواف الذي أطوفه «ثم» حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «أوي» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها النقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «إلى» حرف جر «أما» مجرور بالياء ، وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفا منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وأم مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفا مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله أوي «ويروني» الواو حرف عطف ، يروى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها النقل ، والنون لوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب «النقيع» فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «أما» فإن أصله «أُمِّي» فقلب الكسرة التي قبل ياء المتكلم فتحة فصارت الياء متحركة مفتوحا ما قبلها ، فانقلبت هذه الياء ألفا . قال الدونشمري : «والألف المنقلبة ، هل هي مضاف إليه أولا ؟ محل تأمل » اه وقد أجب عن هذا الاستفهام الشهاب القاسمي

أراد إلى أمي ، والثالث كقوله :

٦٧٦ - وَكُنْتَ بِمَدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوَائِي

وأما ياء المتكلم المدغم فيها فالنصيح الشائع فيها الفتح ، كما سر ، وكسرهما انة قليلة حكاها أبو عمرو بن العلاء والقراء وقُطِرَب ، وبها قرأ حمزة « مَا أَنَا بِمُضْرِيخِكُمْ وَمَا أَنْتُمْ بِمُضْرِيخِي » . وكسرياء « عَصَايَ » الحسنُ وأبو عمرو في شاذه وهو أضعف من الكسر مع التشديد .

قال : « الظاهر أن الألف اسم ؛ لأنها منقلبة عن اسم . وينبغي أن يحكم عليها بأنها مضاف إليه ، وأنها في محل جر ، ويظهر أثره في التابع ، بل قد يدعى أن هذه الألف ياء المتكلم غاية مافي الأمر أنه تغيرت صفتها » اه كلامه . وأقول : هذا الذي ذكره الشهاب القاسمي هو الذي نختاره ، وهو الذي أعر بنا عليه هذا الشاهد ، وتغير صفتها لا يمنع من اعتبار حقيقتها ، فانها إنما انقلبت ألفا لعلة صرفية ، غاية مافي الأمر أن من قال ذلك اعتبر الفتحة العارضة كالفتحة الأصلية ، واعتبر تحريك الياء وانفتاح ما قبلها في كلتين كوجود ذلك في الكلمة الواحدة ، لما رأى أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة ، وخاصة لما كان للمضاف إليه على حرف واحد وكان متصلا بالمضاف . وهذا ظاهر إن شاء الله .

٦٧٦ - ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سابق أو لاحق ، وقد أنشده في اللسان ( ل ه ف ) عن الأخفش وابن الأعرابي ، ولم ينسبه :

اللفظ : « ولست براجع » تقول : رجعت الشيء أرجعه - من باب ضرب - رجعا - كالضرب - ومرجعا - بفتح الجيم وكسرهما - وفي التنزيل ( فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ ) ومعناه رده إلى موضعه الأصلي « فات » تقول : فات الأمر يفوت - من باب تعد - فوتا وفواتا ؛ إذا مضى وذهب وقت فعله « بلهف » أصل اللفهف - بسكون الهاء وفتحها - الأسمى والحزن والغيبض ، وقيل : هو خاص بالأمسي على شيء يفوتك بعد ما تشرف عليه ، والمراد ههنا هذا اللفظ ، قال في اللسان : « وأما قوله - أنشده الأخفش وابن الأعرابي وغيرهما - فلست بمدرك ما فات مني ... ( البيت ) فانما أراد بأن أقول والهفا ، حذف الألف » اه وستعرف غرضه من هذا الكلام في بيان الاستشهاد ، وكذلك قوله « بليت » أراد به هذا اللفظ ، وقوله « لوائي » مثله أيضا .

الأعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه مبني على الضم في محل رفع « راجع » الياء حرف جر زائد ، راجع : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله لأنه اسم فاعل يعمل عمل فعله « ما » اسم موصول مفعول به لراجع مبني على السكون في محل نصب « فات »

﴿ خاتمة ﴾ في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب :

أحدها : أنه معرب بحركات مقدرة في الأحوال الثلاثة ، وهو مذهب الجمهور .  
والثاني : أنه معرب في الرفع والنصب بحركة مقدرة ، وفي الجر بكسرة ظاهرة ، واختاره  
في التسهيل .

فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما للوصولة ، والجملة من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة للوصول « منى » جار ومجرور متعلق بفات « بلهف » الباء حرف جر ، ولهف : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم التي انقلبت ألفا ثم حذفت منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، والجار والمجرور متعلق براجع . وستعرف كلاما في هذا الإعراب عند بيان الاستشهاد « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « بليت » الباء حرف جر ، ليت قصد لفظه أيضا : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، والجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « لو أتي » معطوف بالواو على ليت مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي وكأنه قد قال : ولا بلو أتي .

الشاهد فيه : قوله « بلهف » فإن ظاهر عبارة الشارح أن الباء داخلة على اسم كان مضافا لياء المتكلم ، ثم انفتح ما قبل الياء فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ثم حذفت الألف المنقلبة عن الياء وبقيت الفتحة دليلا عليها ، وأن الشاعر قد قصد هذا اللفظ فأعمل الياء فيه ، وأكثر النحاة يجعلون الباء داخلة على قول محذوف ، و « لهف » منادى بحرف نداء محذوف وأصل الكلام : بقولي يالهني ، ثم انفتح ما قبل الياء ، ثم قلبت الياء ألفا ، ثم حذفت الألف ، وكذلك « بليت » أصله بقولي ليت الأمر كان كذا ، وكذلك « لو أتي » أصله بقولي لو أتي فعلت كذا ، مثلا . قال الشيخ خالد في التصريح : « فالباء في بلهف متعلقة براجع ، ومجرورها قول محذوف ، أصله بقولي ، ولهف منادى سقط منه حرف النداء ، والأصل يالهفا ، فحذفت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم اجتزاء بالفتحة ، والمعنى : ولست راجعا ما فات مني بقولي يالهني ، ولا بقولي ليتني فعلته ، ولا بقولي لو أتي فعلته » اه كلامه . ولم نعرب البيت على هذا الوجه - وإن كان هو الأشهر في كلام النحاة - لوجهين : أولهما أن هذا الحكم سيأتي في فصل عقده الناظم لحكم المنادى المضاف لياء المتكلم فيكون تخرجه كلامه هنا عليه تكرارا ، وثانيهما أن ذلك لا يتأتى في الشاهدين السابقين ( رقم ٦٧٤ و ٦٧٥ ) إذ لا يمكن أن تزعم أن « خليل » منادى بحرف نداء محذوف ؛ فإنك لو قلت ذلك لبقى « أملاك » بغير عامل يعمل فيه ، فلوزدت في تمحلك بأن

- والثالث : أنه مبني ، وإليه ذهب الجرجاني وابن الخشاب .  
 والرابع : أنه لا معرب ولا مبني ، وإليه ذهب ابن جني .  
 وكلا هذين المذهبين بين الضعف . والله أعلم .

قلت : أصل الكلام : يا خليلي أنت أملك ، كان في الكلام اضطراب أي اضطراب ، لأنه يقول بعد ذلك « ومالي فيما يقتني طمع » كما أنه ليس من اليسير على من له أدنى مسكة من عقل أن يقول في الشاهد الآخر : إن أصل الكلام : ثم آوى إلى قولي يأما . فلما لم يمكن ذلك في الشاهدين السابقين ترجح عندنا أن تجرى هذا الشاهد على فرارهما ، حتى يكون الكلام ههنا في المضاف لياء المتكلم إذا لم يكن منادى ، والكلام الآتي في باب النداء خاصا بالمضاف لياء المتكلم إذا كان منادى . ويلزم على هذا أن يكون الشارح قد أراد هنا أن يقرر أن هذه اللغات ليست خاصة بباب النداء ، ولكنها تجرى في غير النداء كما تجرى فيه ، ثم يلزم شيء آخر ، وهو أن الشارح في هذا الباب قد ذكر هذا البيت على أحد تخريجين يحتملها ، وليس في ذلك شيء ، ولا هو بمنكر من صنيعه ، فقد ذكرنا لك في مواضع سابقة أنه يستشهد في باب بيت على تخريج من تخريجات العلماء فيه ، ثم يستشهد بالبيت نفسه في باب آخر على تخريج آخر من تخريجات العلماء . وفي هذا القدر الكفاية والمقنع إن شاء الله

\* \* \*

رب إنى أرفع إليك أ كف الضراعة أن توفقني إلى ما فيه مرضاتك ، وأن تهديني إلى سبيل الخير والفلاح ، وأن تختم لي بخير ما ختمت به حياة أوليائك وأصفيائك ، وأن تجعل الآخرة أحب إلي ، وأن تتجاوز لي عما أسلفت ، وأن لا تكفي إلى نفسي طرفة عين ، ولا أقل من ذلك .  
 يا نعم المعين .

قد تم - بحمد الله تعالى وحسن توفيقه - طبع الجزء الثالث من شرح الأشموني مع  
حواشينا عليه المشتملة على نادر التحقيقات ، و يليه - إن شاء الله تعالى - الجزء الرابع مفتتحا  
بباب إعمال المصدر ، نسأله تعالى التوفيق إلى إكماله ؛ إنه لا يوفق إلى الخير سواه .

فهرس

الجزء الثالث من كتاب

شرح الأشموني

---

« أ » الموضوعات « ب » آيات الشواهد

## فهرس الموضوعات الواردة في الجزء الثالث

من شرح الأشموني

وفي حواشينا عليه<sup>(١)</sup>

الموضوع	ص	الموضوع	ص
(هـ) قف على قولهم «كلته فاه إلى في»	١٤	الحال	٤
والروايات فيه ، وتخرىج كل رواية		(هـ) يذكرك لفظ الحال أو يؤنث ، ويذكر	٤
(هـ) قف على قولهم «أرسلها العراك»	١٥	ضميره والإشارة إليه أو يؤنث ،	
وتخرىجه		وتفصيل ذلك	
(هـ) قف على قولهم «جاءوا الجاء	١٦	معنى الحال في اصطلاح النحاة	٥
الفغير» وتخرىجه		(هـ) خلاف العلماء في انتصاب الحال من	٥
للعلماء في جواز مجيء الحال معرفة ثلاثة	١٧	أى باب هو	
أقوال		المراد بالفضلة في باب الحال	—
خلاف العلماء في إعراب «وحده»	١٨	يغلب مجيء الحال منتقلا ، وقد جاء	٩
من نحو قولك : رأيت زيدا وحده		ملازما	
جاء الحال مصدرا منكرا فأوله سيبويه	١٨	الأصل في الحال أن يكون مشتقا ،	١١
بمشتق ، وذهب المبرد إلى أنه منصوب		وقد جاء جامدا	
على المصدرية		المواضع التي كثريها مجيء الحال جامدا	—
اختلاف العلماء في جواز القياس على	٢١	مؤولا بالمشتق	
ما جاء من الحال مصدرا منكرا		(هـ) للعلماء في تأويل الحال الجامد الدال	١١
مجى الحال مصدرا معرفا قليل ، وهو	٢٥	على التشبيه تأويلان	
على نوعين		جاءت الحال جامدة غير مؤولة بالمشتق	١٢
الأصل في صاحب الحال أن يكون	—	في ست مسائل	
معرفة ، وقد يجى نكرة بمسوغ ،		الأصل في الحال التنكير ، وقد جاءت	١٣
وبيان مسوغات ذلك		معرفة لفظا	
قد جاء صاحب الحال نكرة بغير	٣٨	(هـ) تخرىج كثير من الأمثلة التي ورد	١٣
مسوغ		الحال فيها معرفة	

(١) وضعنا حرف (هـ) بجانب رقم الضحيفة إذا كان البحث قد ورد في حواشينا عليه وحدها ، أو كان قد أشير إليه في الشرح ثم استوفينا بحثه في الحواشي ، وذلك كثير كما ترى .



الموضوع	ص	الموضوع	ص
متعددا ، وتفصيل أحوال ذلك		منع أكثر النحويين تقدم الحال على	٣٨
الحال على ضربين : مؤسسة ، ومؤكدة ،	٧٩	صاحبها المجرور بالحرف	—
والمؤكدة على ثلاثة أنواع		(هـ) قف على تفصيل أحوال الحال مع	—
تقع الحال جملة بثلاثة شروط	٨٧	صاحبه مرفوعا كان صاحبه أو منصوبا	
إذا كانت جملة الحال فعلية فعلها مضارع	٩٠	أو مجرورا	
مثبت وجب ربطها بالضمير ، ويؤول		(هـ) تخرىج قوله تعالى : (وما أرسلناك	٤٠
ما ورد على خلاف ذلك		إلا كافة للناس) وبين اختلاف العلماء	
يتمتع ربط جملة الحال بالواو في سبع	٩٥	في إصراها	
مسائل		الشواهد التي استند إليها من جوز	٤٢
إذا اقترن المضارع المثبت الواقع حالا	١٠٤	تقديم الحال على صاحبها المجرور	
بقد وجب ربط الجملة الحالية بالواو		بالحرف ، وتخرىج كل واحد منها	
ذكر المواضع التي يجوز فيها ربط جملة	—	تفصيلا	
الحال بالواو وحدها ، أو بالضمير وحده ،		ذكر بقية الأسباب التي توجب تأخير	٥٥
أو بهما جميعا		الحال عن صاحبها	
(هـ) اختلاف العلماء في وجوب ربط	١٠٧	قد يجب تقديم الحال على صاحبها ،	٥٦
الجملة الاسمية الواقعة حالا بالواو ، وتفصيل		وبين مواضع ذلك	
صور ذلك ، والاستشهاد لكل صورة		لا يجوز أن يكون صاحب الحال مضافا	٥٧
(وانظر ص ١٢٩ أيضا)		إليه إلا بواحد من ثلاثة أمور	
(هـ) الجملة الماضية إذا وقعت حالا : هل	١١٦	الحال مع عامله على ثلاثة أوجه : أولها	٦٢
تأزم معها « قد »		أن يجوز تقديمه عليه وتأخيره عنه	
(هـ) صور الجملة المضارعية المنفية إذا	١٢٢	وثانيها : أن يجب تأخيره عنه	٦٣
وقعت حالا		اختلاف العلماء في تقديم الحال على	٦٥
قد يحذف رابط الحال لفظا فينوى	١٣٣	عاملها الظرف أو الجار والمجرور	
الأكثر ربط الجملة الاسمية الواقعة حالا	١٣٨	وثالثها : أن يجب تقدم الحال على عاملها	٧٣
بالواو والضمير معا ، وبعده الربط		إذا كان العامل في الحال أفعل تفضيل	—
بالضمير وحده ، وبعده الربط بالواو		وقد عمل في حال أخرى وجب أن يتقدم	
وحدها		أحدها عليه ، استثناء من عدم جواز	
يقع الحال ظرفا وجارعا مجروره	—	تقديم الحال على عامله الشبيه بالجامد	
يحذف عامل الحال جوازا أو جوبا	—	أشبه الحال بالخبر والنعت جاز أن يكون	٧٤

الموضوع	ص	الموضوع	ص
وأجاز غيرهم تقديمه على العامل المتصرف		١٣٩ يتعين حذف عامل الحال قياسا في أربع مسائل	
١٧٤ خاتمة في ذكر ما يتفق فيه الحال والتمييز وما يفتقران فيه		١٤٢ تحذف الحال للقرينة	
١٨٢ حروف الجر		— خاتمة في ذكر تقسيمات الحال باعتباريات مختلفة	
— حروف الجر عشرون حرفا		١٤٣ التمييز	
— «كي» تجر ثلاثة أشياء		— تعريفه ، وشرح التعريف	
١٨٦ (هـ) الاستعمالات العربية لكي قبل المضارع ، وحكم كل واحد منها		— المهتم المحتاج للتمييز نوعان : مفرد ، وجملة	
١٨٨ «لعل» يجر بها في لغة عقيل		— تمييز الجملة	
١٨٩ (هـ) لغات «لعل» لا تختص بلغة من يجر بها		١٤٤ ناصب تمييز الجملة ، وبيان اختلاف العلماء فيه	
١٩٠ «مق» يجر بها في لغة هذيل		— تمييز المفرد	
١٩٢ ذكر حروف اختلف في أنها من حروف الجر		١٤٥ يجوز جر التمييز بعد المقدرات	
١٩٣ (هـ) الاستعمالات العربية «للولاء» وحكم كل واحد منها ، وبيان اختلاف العلماء في تخرج بعض وجوهها		— ينصب التمييز بعد المقدر المضاف إذا لم يصح الاستغناء عن المضاف إليه	
٢٠٠ «مد» و«مند» يختصان بأسماء الزمان		— إذا كان التمييز فاعلا في المعنى وجب نصبه بعد أفعال التفضيل	
٢٠٠ يختص «رب» بجر النكرات ، ويختص التاء بجر ثلاثة ألفاظ ، وجر «رب» ضمير الغائب المميز بنكرة قليل		— يقع التمييز بعد كل ما اقتضى تعجبا	
٢٠١ (هـ) بيان اختلاف العلماء في الضمير المجرور محلا رب		١٤٥ (هـ) قف على تخرج قولهم «لله دره فارسا» واختلاف العلماء فيه	
٢٠٢ يشترط في الضمير الذي يجر رب ثلاثة شروط		١٤٨ يجوز جر التمييز بمن إذا صلح لمباشرتها ويمتنع ذلك في تمييز العدد ، والفاصل في المعنى ، والمحول	
		١٥٥ اختلاف العلماء في معنى «من» التي يجر بها التمييز	
		١٦٩ أوجب سيوبه وأكثر البصريين تأخير التمييز عن العامل فيه مطلقا ،	

ص	الموضوع
٢٩٤	(هـ) الحروف التي قيل إنها تزداد للتعويض عن محذوف مثلها
—	يجيء الكاف لأربعة معان
٢٩٨	قد يجيء الكاف اسما بمعنى مثل
٣٠٠	(هـ) مواقع الإعراب التي تقع فيها الكاف الاسمية
٣٠٢	استعمل «عن» اسما بمعنى جانب ، و «على» اسما بمعنى فوق
٣٠٦	«مذ» و «منذ» واستعمالهما وحكم ما بعدهما على كل استعمال
٣١١	اختلاف العلماء في «مذ» و «منذ» : أهما أصلان أم أصل واحد
٣١٢	(هـ) اختلافهم فيهما : أبسطان أم مركبان ؟ ودليل كل فريق
٣١٤	تأتي «رب» للتكثير كثيرا ، وللتقليل قليلا
٣١٦	تزداد «ما» بعد من وعن والباء فلا تمنعها من العمل
—	تزداد «ما» بعد رب والكاف فتكفهما عن العمل ويدخلان حينئذ على الجمل
٣٢١	قد تزداد «ما» بعد رب والكاف ويبقى عملهما
٣٢٣	الغالب على «رب» المكفوفة بما أن تليها جملة فعلية فعلها ماض
٣٢٧	تحذف «رب» ويبقى عملها بعد ثلاثة أحرف : الواو ، والفاء ، وبل
٣٣٤	أكثر ما يكون عمل رب محذوفة بعد الواو
٣٣٩	قد يجز رب محذوفة بدون حرف

ص	الموضوع
٢٠٢	جرت الكاف ضمير الغائب قليلا
٢٠٧	شد دخول الكاف على ضمير المتكلم وضمير المخاطب
٢٠٩	دخول الحروف التي تختص بالظاهر على الضمير قليل
٢١٤	تأتي «من» لعشرة معان
٢١٦	(هـ) اختلاف العلماء في مجيء «من» لابتداء الغاية في الزمان
٢١٧	(هـ) المواضع التي تزداد فيها «من» تسعة على وجه التفصيل
٢١٩	(هـ) اختلاف العلماء فيما يشترط لمجيء «من» زائدة
٢٢٣	تأتي «إلى» لثمانية معان
٢٢٦	(هـ) اختلاف العلماء في مجيء «إلى» بمعنى «في» الدالة على الظرفية
٢٣٠	الكلام على الغاية المجرورة بالي أو حتى : أداخلة هي فيما قبلها أم خارجة عنه
٢٣٧	تأتي اللام الجارة لواحد وعشرين معنى
٢٥٨	تأتي «في» لعشرة معان
٢٧١	تأتي الباء لخمسة عشر معنى
٢٧٥	تأتي «على» الحرفية لعشرة معان
٢٧٩	(هـ) اختلاف العلماء في مجيء «على» زائدة للتعويض بها عن أخرى محذوفة
٢٨٣	(هـ) اختلاف العلماء في مجيء «على» زائدة لغير تعويض
٢٨٦	تأتي «عن» لعشرة معان
٢٨٩	(هـ) تف على تخرج قولهم «لاه ابن عمك» ، واختلاف العلماء فيه

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٧٠	إذا كان المضاف وصفا بمعنى الحال أو الاستقبال فهو نكرة وإن كان المضاف إليه معرفة	٣٤٠	قد يجز بغير رب وهو محذوف ، وهذا على قسمين : أحدهما مقصور على السماع
٣٧٥	اختلاف العلماء في إضافة المصدر إلى مرفوعه أو منصوبه : أعضة هي أم غير محضة ؟	٣٤٢	وثانيهما مقيس ، وله ثلاثة عشر موضعا
٣٧٦	اختلافهم في إضافة أفعال التفضيل	٣٥٣	(هـ) اختلاف العلماء في جواز الجر على التوم
—	زاد ابن مالك نوعا من الإضافة سماه المشبه بالمحضة ، وحصر ذلك في سبع إضافات ( وانظر لذلك ص ٤٠٦ أيضا )	٣٥٨	لا يجوز في الاختيار الفصل بين حرف الجر ومجروره
٣٨٣	مما لا يتعرف بالإضافة : ما وقع موقع نكرة لا تقبل التعريف ، وما لا يقبل هو التعريف لشدة إبهامه	٣٥٩	يجب أن يكون للجار وللظرف متعلق ، وهذا المتعلق على أربعة أنواع
٣٨٥	يعتبر اقتران المضاف بأل في مواضع	٣٦١	إذا لم يوجد في اللفظ متعلق للظرف
٣٩٧	قد يكتسب المضاف التذكير أو التأنيث من المضاف إليه	٣٦٢	وجب تقدير الكون العام متعلقا
٤٠٦	لا يضاف اسم لما به اتحد به في المعنى ، ويجب تأويل ما يوم ذلك	٣٦٤	يستثنى من وجوب وجود المتعلق لفظا أو تقديرا خمسة أحرف
٤٠٧	الأسماء على ثلاثة أنواع : ما تمتنع إضافته ، وما تجب إضافته ، وما تجوز إضافته	٣٦٤	الإضافة
—	الأسماء التي تجب إضافتها على نوعين : ما تجب إضافته إلى جملة ، وما تجب إضافته إلى مفرد	—	يحذف التنوين والنون التالية للأعراب لأجل الإضافة ، وجوبا
—	ما يلزم الإضافة إلى مفرد على ثلاثة أنواع : ما يكون المضاف إليه مضمرا ، وما يكون المضاف إليه مظهرا ، وما يجوز فيه الأمران	٣٦٨	قد تحذف تاء التأنيث للإضافة إذا أمن اللبس
—	بيان ما تجب إضافته إلى مفرد مضمر	٣٦٩	يجز الثاني من المتضايقين بأولهما
		—	الإضافة على معنى واحد من ثلاثة أحرف : من ، وفي ، واللام
		٣٧٠	اختلاف العلماء في كون الإضافة على معنى الحرف
		—	اختلافهم في إضافة الأعداد إلى العدودات
		—	يتعرف الأول من المتضايقين أو يتخصص بالثاني

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٥٧	« لدى »	٤١١	اختلاف العلماء في « لبيك » وأخواته
—	عما يجب إضافته « مع »	٤١٦	ما يلزم الإضافة إلى الجمل على نوعين :
٤٥٩	تقطع « مع » عن الإضافة فترجع إليها اللام وتخرج عن النصب على الظرفية	—	ما يلزم الإضافة إلى نوع خاص من الجملة ، ومالا يلزم فيه ذلك
٤٦٤	« غير » : قد تبنى على الضم إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه	٤٢١	بيان مالا يختص بنوع معين من الجمل يجوز في الظرف المضاف إلى الجملة الإعراب أو البناء
—	اختلاف العلماء في صحة قولهم « لا غير »	٤٢٧	(هـ) قف على الاستعمالات العربية لعمرك وعلى تخرج كل استعمال منها
٤٦٦	« قبل » و « بعد » وما أشبههما	٤٣٠	تجب إضافة « إذا » إلى الجملة الفعلية
٤٧٨	قف على معنى « حسب » ووجوه استعمالها	٤٣٣	(هـ) قف على الاستعمالات العربية لإذا ولحرف التحضيض ، وعلى تخرج كل استعمال منها ، وبيان ما اختلف العلماء فيه من هذه الوجوه
٤٨٠	قف على معنى « عل » ووجوه استعمالها	٤٣٤	مثل « إذا » في وجوب الإضافة إلى الجملة الفعلية « لما » الحينية
٤٨٢	قد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه : في الإعراب ، وفي التذكير ، وفي التأنيت ، وفي الحكم	٤٣٦	« كلا » و « كلتا » تلزم إضافتهما إلى مفهوم اثنين معرفين
٤٨٧	قد يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجرورا	٤٤٣	لا تضاف « أي » إلى مفرد معرف إلا إذا تكررت أو قصد أجزاء ما تضاف إليه
٤٩١	(هـ) حذف المضاف ينقسم إلى تقسيمات متعددة	٤٤٦	تكملة القول في « أي » بأنواعها
٤٩٤	قد يحذف المضاف إليه وينوى ثبوت لفظه ؛ فيبقى المضاف على حاله	٤٤٧	عما يجب إضافته « لدن »
٤٩٥	(هـ) قف على اختلاف العلماء في تخرج قولهم « قطع الله يد ورجل من قالها »	٤٥٢	ندر نصب « غدوة » بعد « لدن »
٥٠٠	الفصل بين المضاف والمضاف إليه على ضربين : ما يجوز في السعة ، ومالا يجوز إلا ضرورة	٤٥٤	(هـ) قف على معنى « لدن » وعلى وجوه استعمالها في الكلام العربي ، وعلى تخرج كل استعمال منها
٥٠٠	(هـ) قف على اختلاف العلماء في ذلك وأدلة كل فريق ، وبيان أرجح الآراء	٤٥٦	« لدن » بمعنى عند ولكنها تختص بستة أمور
٥٠٤	الفصل بين المتضامين الجائز في السعة يقع في أربعة مواقع		

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٥٤٣	تسلم الألف قبل ياء المتكلم ، وهذيل يقلبونها ياء	٥١٥	الفصل بين المتضامين الذى لا يجوز فى غير الضرورة وقع فى عدة مواقع
٥٤٨	يجوز فى ياء المتكلم المكسور ما قبلها وجهان : السكون ، والفتح . وقد تحذف الياء فيبقى ما قبلها مكسورا أو يفتح	٥٣٥	لا يعمل المضاف إليه فى المضاف ولا فيما قبله
٥٥١	الفصحى فى ياء المتكلم المدغم فيها الفتح وكسرها لغة	٥٣٩	المضاف إلى ياء المتكلم
٥٥٢	اختلاف العلماء فى المضاف إلى ياء المتكلم : أمعرب هو أم مبنى؟	—	يكسر ما قبل ياء المتكلم ، ما لم يكن حرف علة
٥٥٤	خاتمة الكتاب	٥٤٣	(هـ) تفعل على بيان مرجع قراءات القرآن وأنه لا يجوز تخطئة أحد القراء إذا صح قراءته بالسماع المتصل سنده برسول الله صلى الله عليه وسلم
٥٥٥	الفهرس		

تمت فهرس الموضوعات الواردة فى الجزء الثالث  
من شرح الأشموني وحواشينا عليه

فهرس الشواهد

مرتبة على حروف الهجاء بحسب قوافيها

حرف الهمزة

ص	رقم الشاهد	الشاهد
٥	٤٧٠	إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيبًا كاسفنا بالله قليل الرجاء
٩	٤٧١	وَجَاءَتْ بِهِ سَبْطُ الْعِظَامِ كَأَنَّهَا عِمَامَتُهُ يَنْبَغُ الرِّجَالِ لَوَاهِ
٤٨	٤٨٠	غَافِلًا تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ الْمَرْءَ وَفِي دَعْوَى وَلَاتٍ حِينَ إِبَاءِ
١٢٩	٥٠٧	مَتَى يَأْتِ هَذَا الْمَوْتُ لَمْ يَلْفِ حَاجَةً لِنَفْسِي إِلَّا قَدْ قَضَيْتُ قَضَاءَهَا
١٨٠	٥١٩	نَعِمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُ لَوْ بَدَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نَطْقًا أَوْ بِإِعْتَاءِ
٣٢١	٥٧١	رُبَّمَا صَرَّيَّةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ بَيْنَ بُضْرَى وَطَفْنَةَ نَجْلَاءِ

حرف الباء الموحدة

٤٤	٤٧٩	لَنْ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيَّانَ صَادِيًا إِلَى حَبِيبًا إِنَّمَا لِحَبِيبُ
٧٩	٤٩٠	أَصْحُ مُصِيعًا لِمَنْ أَبْدَى نَصِيحَتَهُ [وَالزَّمْ تَوْقِي خَلَطِ الْجِدِّ بِاللَّهَبِ]
٩٦	٤٩٦	وَلَوْ أَنَّ قَوْمًا لَارْتَفَاعَ قَبِيلَةٍ دَخَلُوا السَّمَاءَ دَخَلَتْهَا لَا أُخْجَبُ
١٠١	٤٩٨	أَكْسَبَتْهُ الْوَرِقُ الْبَيْضُ أَبَا وَلَقَدْ كَانَ وَلَا يُدْعَى لِأَبِ
١١٤	٥٠٢	نَجْوَتْ وَقَدْ بَلَ الْمَرَادِيُّ سَنِيْفُهُ

[من ابن أبي شنيخ الأباطيح طالب<sup>(١)</sup>]

١٥٥	٥١١	طَافَتْ أُمَامَةٌ بِالرُّكْبَانِ آوَنَةً يَا حُسْنُهُ مِنْ قَوْمٍ مَا وَمُنْتَقَبًا
١٦٤	٥١٤	[أَتَهَجَّرُ لَيْلِي بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا] وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطْلِبُ ؟

(١) وانظره أيضا في (ص ٥٢٢ من هذا الجزء) .

الشاهد	رقم الشاهد	ص
رَدَدْتُ عَيْثُ السَّيِّدِ نَهْدِ مُقَلَّصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءٌ تَحَلَّبَا [ قَلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتِ جَهْرَةً ]	٥١٦	١٦٩ ١٩٠ (١)
لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ وَرَبُّهُ عَطِبًا أَنْقَذْتَ مِنْ عَطْبِهِ يُورِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا وَأُمُّ أَوْعَالِ كَمَا أَوْ أَقْرَبَا تُرَجَّى مِنْكَ أَنَهَا لَا تَحْبِبُ إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرِّبَتْ كُلُّ التَّجَارِبِ إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ [ تُخَشَى مَرَادِيهِ وَهَجَرَ دَوَابِ ]	٥٢٦	٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢١١ ٢١٤ ٢٢٣ ٢٢٩
أَحَقًّا عِبَادَ اللَّهِ أَنْ لَسْتُ صَاعِدًا وَلَا سَالِكٍ وَخَدِي وَلَا فِي جَمَاعَةٍ مَشَارِيمٍ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةٍ وَمَا زُرْتُ لَيْلِي أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً فَقُلْتُ انْجُوا عَنْهَا نَجَا الْجِلْدِ ؛ إِنَّهُ يَا رَبِّ إِمَّا تُخْرِجُنِي طَالِسِي فَلْيَكُنِ الْمَغْلُوبَ غَيْرَ الْغَابِ فِي مِقْنَبٍ مِنْ تِلْكَ الْمَقَانِبِ وَلْيَكُنِ الْمَسْلُوبَ غَيْرَ السَّالِبِ وَالْمُسْتَقْلُو كَثِيرٍ مَا وَهَبُوا (٢)	٥٨٥	٣٥٤ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٧٩ ٣٨٤ ٣٩١

(١) كل شاهد لم تذكر رقمه في هذا الفهرس فقد ورد في هذا الجزء ولكنه قد سبق ذكره في أحد الجزئين السابقين وشرح في الموضع الذي ذكر فيه ، ولم تعرض عند ذكره في الجزء الثالث إلا لبيان الاستقهاد به مع تحديد الموضع الذي سبق ذكره فيه .  
(٢) وانظره أيضا في (س ٢٩٦) .



رقم الشاهد	ص	الشاهد
—	٤٢١	فَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَأَذُو شَفَاعَةٍ
٦٢٩	٤٤٤	فَلَتَنْ لَقَيْتِكَ خَالِيَيْنِ لَتَعَلَّمَنْ أَيُّ وَأَيْكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ
٦٣٣	٤٤٩	صَرِيحُ غَوَابٍ رَاقِهِنَّ وَرُقْنَهُ لَدُنْ شَبِّ حَتَّى شَابِ سَوْدُ الذَّوَابِ
٦٣٤	٤٥٢	فَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى دَنَتْ لِغُرُوبِ
٦٦٧	٥٢٧	مَا إِنْ وَجَدْنَا لِلْهُوَى مِنْ طُبِّ وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبِّ

### حرف التاء المثناة

٥٧٣	٣٢٣	رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَالَمٍ [ تَرَفَعَنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ ]
٦٢٧	٤٤٠	كَلَّا أُخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا فِي النَّائِبَاتِ وَالْمَامِ الْمَلَمَاتِ
٦٤٣	٤٧٢	فَسَاعَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا أَكَادُ أَغْصَنَ بِالْمَاءِ الْفِرَاتِ (١)

### حرف الجيم

٥٢٣	١٩٠	شَرِبَنْ بِمَاءِ الْبَحْرِ نَمَّ تَرَفَّتْ مَتَى مُلِحَجِ خُضْرٍ لَهْنٌ نَثِيحِ (٢)
٥٥١	٢٧٠	أَنَا أَبُو سَعْدٍ إِذَا اللَّيْلُ دَجَا يُخَالُ فِي سَوَادِهِ يَرْتَدِّجَا
٥٨١	٣٤٣	أَخْلِقُ بِذِي الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْقَرَعِ لِلْأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا
٦٥٨	٥٠٩	[ مَا زَالَ يَوْقِنُ مَنْ يَوْمُكَ بِالْغَنَى ] وَسِيَوَاكَ مَا نَعُ فَضْلَهُ الْحَتَاجِ

### حرف الحاء المهملة

٤٩٦	٣٨٢	أَقَامَ بَبْغَدَادِ الْعِرَاقِ وَشَوْقَهُ لِأَهْلِ دِمَشْقِ الشَّامِ شَوْقُ مَبْرَحِ
—	٤٢٠	[ نَهَيْتِكَ عَنْ طِلَابِكَ أُمَّ عَمْرُو بِعَاقِبَةٍ ] وَأَنْتِ إِذِ صَحِيحِ
٦٤٨	٤٨٤	مَرَّتْ بِنَا فِي نِسْوَةِ خَوْلَةٍ وَالْمَسْكُ مِنْ أُرْدَانِيَا نَافِحَةٍ

(١) وانظره أيضا في حرف الميم من هذه الفهرس .

(٢) وانظره أيضا في (ص ٢٧٣) .

حرف الدال المهملة

الشاهد	رقم الشاهد	ص
وبالجِئِمِ مَنِي يِنِّئًا لَو عَلِمْتِيهِ	٤٧٣	٢٨
شعوبٌ ، وإن تستشهدى العين تشهدى		
بذِكرِكمُ خَتِي كَأَنكُمُ عِنْدِي	٤٧٨	٤٢
فَمَطْلَبُهَا كَهَلًا عَلَيْهِ شَدِيدٌ	٤٨٣	٥١
وَكُنْتُ وَلَا يُنْهِنِي الْوَعِيدُ	٤٩٧	٩٨
[ فَتَنَّاوَلْتَهُ وَاتَّقَنَّا بِالْيَدِ ]	٥٠٦	١٢٧
فَنَعَم الزَّادُ زَادَ أَيْبِكَ زَادًا	٥١٨	١٧٥
فَتَى حَتَّكَ يَا بَنَ أَبِي زِيَادٍ	٥٣٠	٢٠٩
لَهُمْ فَلَا زَالَ عَنْهَا الْخَيْرُ مَحْدُودًا	٥٣٨	٢٣٥
مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَدٍ	٥٣٩	٢٣٨
فَلِلَّهِ هَذَا الدَّهْرُ كَيْفَ تَرَدَّدَا	٥٤٢	٢٤٧
عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبَعْدِ	٥٥٦	٢٨٤
إِذَا كَانَ مَنْ تَهَوَّاهُ لَيْسَ بِذِي وُدٍّ		
وَلِيدًا وَكَهَلًا حِينَ شَبْتُ وَأَمْرَدًا	٥٦٥	٣٠٦
وَأَخْلَقُواكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا	٥٩٠	٣٦٨
بَيْنَ ذِرَاعِي وَجِبْهَةِ الْأَسَدِ	٦٥٢	٤٩٤
زَجَّ الْقُلُوصِ أَبِي مَزَادَةَ	٦٥٦	٥٠٨

حرف الراء المهملة

[ بَاتَ لَمْحَزْنِنَا عَقَارَةٌ ] يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ	٤٨٥	٦٣
---	-----	----

ص	رقم الشاهد	الشاهد
٦٦	٤٨٦	رَهْطُ ابْنِ كَوْزٍ مُحْتَبِي أَدْرَاعِهِمْ فِيهِمْ وَرَهْطُ رَيْبَعَةَ ابْنِ خُدَّارٍ
٦٩	٤٨٧	بَنَّا عَادَ عَوْفٌ وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَسْأَلْ وَلَا نَصْرًا
٨١	٤٩١	أَنَا ابْنُ دَارَةَ مَعْرُوفًا بِهَا نَسَبِي وَهَلْ بَدَارَةٌ يَا لِلنَّاسِ مِنْ عَارِ
٨٧	٤٩٢	أَطْلُبُ وَلَا تَضَجَّرَ مِنْ مَطْلَبِ [فَأَقَّةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضَجَّرَا]
١٠٤	٥٠٠	ثُمَّ رَاحُوا عَبَثُ الْمَسْكِ بِهِمْ [يَلْحِقُونَ الْأَرْضَ هُدَابَ الْأُزْرِ]
١٣٣	٥٠٨	نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ [وَرَفِيقُهُ بِالْقَيْبِ مَا يَدْرِي]
١٤٩	٥٠٩	[أَقُولُ لَهَا حِينَ جَدَّ الرَّحِيمِ لِي: أَبْرَحْتُ رَبَّنَا] وَأَبْرَحْتُ جَارًا
١٦١	٥١٣	أَنْفَسًا تَطْيِبُ بَنْبُلُ الْمُنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ بِنَادِي جَهَارًا
٢٢٧	٥٣٥	تَقُولُ وَقَدْ عَالَيْتُ بِالْكُورِ فَوْقَهَا : أَيْسَقِي فَلَا يَرَوِي إِلَى ابْنِ أَحْمَرَ
٢٣٧	—	وَأِنِّي لَتَعْرُوفِي لَذَكَرَاكَ هَزَّةً [كَمَا انْتَفَضَ الْمَصْفُورُ بِلَلَّةِ الْقَطْرِ]
٣٠٦	—	مَا زَالَ مَذَّعَقْتِ بَدَاهُ إِزَارَهُ [فَمَا فَادْرِكْ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ]
٣٠٩	٥٦٧	لَيْنِ الدِّيَارِ بَقْنَةَ الْحِجْرِ أَقْوِينَ مَذَّ حَجَجٍ وَمُذَّ دَهْرٍ
٣١٦	٥٦٩	رَبِّمَا الْجَامِلُ الْمُزْبَلُ فِيهِمْ وَعَنَّا جِيجُ بَيْنِهِمُ الْمَهَارِ (١)
٣٤٧	٥٨٩	مَا لِحَبِّ جِلْدٍ أَنْ يَهْجُرَا وَلَا حَيْبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْهَرَا
٣٨٠	٥٩٥	إِلَى الْحَوْلِ ثُمَّ اسْمُ السَّلَامِ عَلَيَا [وَمَنْ يَبْكُ حَوْلًا كَامِلًا قَدْ اعْتَدَزَ]
٤٠٣	٦١٠	إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْنِ عِهْوِي وَعَقْلُ عَاصِي الْمَهْوِي يَزْدَادُ تَنْوِيرًا
٤٠٨	٦١٢	دَعَوْتُ لِمَا نَابِي مِسُورًا فَلَبِّي فَلَبِّي يَدَيَّ مِسُورًا (٢)
٤٤٢	٦٢٨	كَلَا الضَّيْفَيْنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ نَائِلُ لَدَى الْمُنَى وَالْأَمْنِ فِي السُّمْرِ وَالْبُسْرِ
٤٤٧	٦٣١	تَنْتَهِيضُ الرَّعْدَةِ فِي ظَهْرِي مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إِلَى الْمُصْبِرِ

(١) وانظره أيضا في (س ٢٢٧).

(٢) وانظره أيضا في (س ٤١٦).

الشاهد	ص	رقم الشاهد
وتذكرُ نعماءَ لَدُنْ أَنْتَ يَا فَع	٤٤٨	٦٣٢
[ إلى أَنْتَ ذُو فَوَدَيْنِ أبيضُ كالنَّسْرِ ]		
[ ونحنُ قتلنا الأسدَ أسدَ شَنُوءَةٍ ]	٤٧٤	٦٤٤
فما شربوا بعداً على لذةِ حَمْرًا	٤٨٨	٦٥٠
أكلَ امرئٍ تَحْسِينِ امرأً	٥١٣	٦٥٩
ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيْلِ نارًا	٥٢٤	٦٦٥
وما خُطِّبنا إِمَّا إِسارٍ وَمَنِيَةٍ	٥٣٢	٦٦٩
وإِذَا دَمٍ وَالقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ	٥٣٥	٦٧١
تَعْجِيلِ تَهْلِكَةٍ وَالخُلْدِ فِي سَقَرًا		
[ أَلَدَّبَرانِ أَمْ عَسَمُوا الكَفارًا ]		
بأى تَرَاهُمُ الأَرْضِينَ حَلُوا		
على التَّنائِي لَعْنِدِي غَيْرُ مَكْفُورِ		
إِنْ امرأُ خَصَنِي عَمَدًا مَوَدَّةً		

## حرف الزاي

وَأَفَنِي رِجالِي فَبادُوا مَعًا	٤٥٩	٦٣٦
[ فَعَوِدِرَ قَلْبِي بِهِم مُسْتَفْزِرًا ]		

## حرف السين المهملة

لَهُ يَبْنِي عَلَى الأَيامِ ذُو حَيْدٍ	٢٤٠	٥٤٠
بِمُشَخَّرٍ بِهِ الطَّيَّانُ وَالآسُ	٤١٤	٦١٥
إِذا شَقَّ بَرْدٌ شَقًّا يالْبَرْدِ مِثْلُهُ	٥٠٦	٦٥٥
دَوَالِيكَ حَتَّى كَلَّنا غَيْرُ لائِسِ	٥٣٤	٦٧٠
فَداسَهُمُ دُوسَ الحَصِيدِ الدائِسِ		
[ وَحَلَقَ المادِي كالتَّوائِسِ ]		
مُعَاوِدُ جُرْأَةٍ وَقَتِ الهُوادِي		
أَسْمُ كَأَنَّهُ رَجُلٌ عَبَّوسُ		

## حرف الضاد المعجمة

طُولُ اللَّيالي أَسْرَعَتْ فِي تَقْضِي	٣٩٨	٦٠٦
[ طَوِينِ طَوِي وَطَوِينِ عَرَضِي ]		
ضَرْبًا هَذَاذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضًا	٤١١	٦١٤
[ يُمَضِي إِلَى عاصِي العُرُوقِ النَخْضًا ]		

## حرف الطاء المهملة

فَعُورٍ قَدْ كَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنِ	٣٣٢	٥٧٧
تَواعِمَ فِي المَرُوطِ وَفِي الرِّياطِ		

## حرف العين المهملة

ص	رقم الشاهد	الشاهد
١٨٢	٥٢٠	[ إذا أنت لم تنفع فضرر فإئماً ] فقال: أكل الناس أصبغت مانحاً
١٨٤	٥٢١	فلمّا تفرقتنا كأتى ومالكا فهلّا التي عن بين جنبتيك قدفع
٢٥٥	٥٤٦	لأولع إلا بالكمى المقتنع تجمعا يضىء كالشهاب ساطعاً
٢٩٢	٥٥٩	أما ترى حيث سهيل طالعا على حين عاتبت الشيب على الصبا
٣٠١	٥٦٢	إذا باهلى تحتة حنظلية [ وقتل الماء أضع والشيب وازع ] له ولد منها فذاك المذرع
٤١٦	٦١٦	[ ونبتت ليلى أرسلت بشفاعة إلى ] فهلّا نفس ليلي شفيعها
٤٢٢	٦١٨	[ يذكرن ذا البتّ الحزين بيته ] إذا حنت الأولى سجنن لها معاً
٤٣٠	٦٢٢	فأدرك إرقال العرادة ظلعها وقد جعلتني من حزيمة إصبعا
٤٣١	٦٢٣	ولم أر مثل الخير يتركه الفتى ولا الشر يأتيه امرؤ وهو طائع
٤٦٢	٦٣٧	سقى الأرضين العيث سهل وحزنها [ فنيطت عرى الآمال بالزرع والضرع ]
٤٨٥	٦٤٩	أودى بي وأعقبوني حسرة عند الرقاد وعبرة لا تقلع
٤٩٠	٦٥١	سبّوا هوى وأعنفوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع
٤٩٦	٦٥٣	خليل أملك مني للذي كسبت يدي ومالي فيما يقتني طمع
٥٣٩	٦٧٢	أطوف ما أطوف ثم آوى إلى أما ويزويني التميمع
٥٤٤	٦٧٣	
٥٤٨	٦٧٤	
٥٤٩	٦٧٥	

## حرف الفاء

الشاهد	رقم ص الشاهد
الحافظو عَوْرَةَ العَشِيرَةِ لا يَأْتِيهِمْ من وِرَاسِهِمْ وَكَفُّ ومن قَبْلُ نادى كلُّ مَوْلى قِرابَةٍ	٦٠٤ ٣٩٣ ٦٤٢ ٤٧١
[ فما عطفَت مَوْلى عليه العواظُ <sup>(١)</sup> ]	
تَسْقَى امتِياحًا نَدَى المسواكِ رِيقَتِها [ كما تَصَنَّ ماء المِزْنَةِ الرِصْفُ ]	٦٦١ ٥١٧

## حرف القاف

ولولا جَنانُ الليلِ ما آبَ عامرٌ إلى جَعْفَرِ سِرِّبَالِه لِم يُمَزِّقِ ولا يُوَاتِيكَ فيما نابِ من حَدَثِ إلا أحوثُهُ فانظر بِنِ تَتَّقِ	٥٠١ ١١٢ ٥٥٠ ٢٦٧
أبى اللهُ إلا أنَّ سَرَحَةَ مالِكِ على كلِّ أفنانِ العِصاهِ تَرُوقُ [ قُبُّ مِنَ التَّعْداءِ حُضْبُ في سَوَقِ ] لَواحِقُ الأقرابِ فيها كالمَلَقِ	٥٥٥ ٢٨٢ ٥٦٠ ٢٩٥

## حرف الكاف

فَلما خَشِيتُ أظافيرَهُم نَجوتُ وأرهِمُهُم مالِكَا	٤٩٣ ٩٠
--	--------

## حرف اللام

لَمِيةٌ مُوحِشاٌ طَلُّ [ بَلوغُ كأنَّهُ خِلَلُ ] يا صاح هل حُمَّ عيشُ باقياً فترى لِنَفْسِكَ العُدْرَ في إبعادِها الأَمَلَا	٤٧٢ ٢٦ ٤٧٧ ٣٦
فإن تَكَ أذوادُ أصِبنَ ونسوةٌ فلنَ يذهبوا فَرَعًا يُقتلُ حِبالِ مَشنوقَةً بِكَ قد شُفَّتْ وإِنما حُمَّ الفراقُ فما إِلَيْكَ سبيلُ	٤٨١ ٤٩ ٤٨٢ ٥٠

(١) وانظره أيضا في (ص ٤٩٨) .

ص	رقم	الشاهد
٩٥	٤٩٥	كُنْ لِلخَلِيلِ نَصِيرًا جَارِ أَوْ عَدَلًا
١١٩	٥٠٣	وَقَفْتُ بِرَبْعِ الدَّارِ قَدْ غَيَّرَ البَلِي
١٤٣	—	أَسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْبًا لَسْتُ مَحْصِيَهُ
١٦٠	٥١٢	وَنَارَاتَنَا لَمْ يُرِ نَارًا مِثْلَهَا
١٦٨	٥١٥	صَيِّغْتُ حَزْمِي فِي إِبَادَى الأَمَلَا
٢٠٤	٥٢٨	وَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَالِنًا
٢٠٧	٥٢٩	وَإِذَا الحَرْبُ شَمَرَتْ لَمْ تَكُنْ كِي
٢٢٠	٥٣٣	أَخَذُوا المَخَاضَ مِنَ الفَصِيلِ غُلْبَةً
٢٢٨	٥٣٦	أَمْ لَا سَبِيلَ إِلَى الشَّبَابِ وَذِكْرُهُ
٢٤٥	٥٤١	فِيآلِكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نَجْمَهُ
٢٥١	٥٤٤	لَنَا الفَضْلُ فِي الدُّنْيَا وَأَنْفِكَ رَاغِم
٢٦٢	٥٤٨	أَلَا عِمٌّ صَبَاحًا أَيُّهَا الطَّلَلُ البَالِي
٢٧٩	٥٥٤	وَهَلْ يَمَعْنُ مِنْ كَانَ أَحَدُ عَهْدِهِ
٢٧٩	٥٥٤	إِنَّ الكَرِيمَ وَأَيُّكَ يَمْتَمِلُ
٣٠٤	٥٦٤	غَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُؤُهَا
٣٣٠	٥٧٦	فَمَثَلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعِ
٣٣٤	٥٧٨	وَلَيْلِ كَمَوْجِ البَحْرِ أَرْنَحِي سُدُودَهُ
٣٣٩	٥٧٩	رَسْمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ
٣٥٩	٥٨٨	... ..
٣٦٤	٥٨٩	[ كَأَنَّ خُصِيئِهِ مِنَ التَّدَلُّدِ
٣٧٢	٥٩٢	فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الفَوَادِ مُبَطَّنًا
		وَلَا تَشِخْ عَلَيْهِ جَادٌ أَوْ بَحَلًا
		مَعَارِفَهَا وَالسَّارِيَاتُ الهَوَاطِلُ
		[ رَبِّ العِبَادِ إِلَيْهِ الوَجْهُ وَالعَمَلُ ]
		[ قَدْ عَلِمْتُ ذَلِكَ مَعَدَّةً كُلِّهَا ]
		وَمَا ارعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلَا
		كَهْ وَلَا كَهْنَ إِلَّا حَاطِلَا
		حِينَ تَدْعُو الكُمَّةَ فِيهَا نَزَالِ
		ظَلَمَا وَيَكْتَبُ لِلأَمِيرِ أَفِيلَا
		أَشْهَى إِلَى مِنَ الرِّحِيقِ السَّلْسَلِ
		بِكَلِّ مُغَارِ القَتْلِ شُدَّتْ يَبْدُلِ
		وَنَحْنُ لَكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ أَفْضَلُ
		وَهَلْ يَمَعْنُ مَنْ كَانَ فِي العُصْرِ الخَالِي
		ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ
		إِنْ لَمْ يَجِدْ يَوْمًا عَلَى مَنْ يَتَكَلِّ
		تَصِلَ وَعَنْ قَبِيضِ بَرِّزَاءِ مَجْهَلِ
		[ فَأَلْهَيْتَهَا عَنْ ذِي تَمَامِ مَحْوَلِ ]
		[ عَلِيٌّ بِأَنْوَاعِ الهُمُومِ لِيَتَلِي ]
		كَذَتْ أَقْضَى الحَيَاةِ مِنْ جَلَلِهِ
		وَلَيْسَ إِلَى مِنْهَا النُّزُولِ سَبِيلُ
		ظَرَفُ عَجُوزٍ ] فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ
		سُهْدَا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الهَوَجَلِ

ص	رقم الشاهد	الشاهد
٣٧٥	٥٩٣	إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي
٣٨٦	٥٩٩	لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَى
٣٨٨	٦٠٠	أَلُوذُ أَنْتِ الْمَسْتَحَقَّةُ صَفْوِهِ
٤٠١	٦٠٨	أَنْتِ الْفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ
٤٢٦	٦٢٠	أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرُكَ اللهُ أَنِّي
٤٣٩	٦٢٦	إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللِّسْرِ مَدَى
٤٦٥	٦٣٨	جَوَابًا بِهِ تَنْجُو اعْتَمِدْ فُورَبِنَا
٤٦٦	٦٣٩	[ لِعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لِأَوْجَلُ ]
٤٦٩	٦٤١	أَقْبَّ مِنْ تَحْتِ عَرِيضٍ مِنْ عَلِي
٤٧٥	٦٤٥	مِكْرٍ مِفْرَةٍ مُقْبِلٍ مُذِيرٍ مَعَا
٤٨٠	٦٤٦	يَا رَبِّ يَوْمٍ لِي لَا أَظَلُّهُ
٤٨٢	٦٤٧	يَسْتَقُونَ مِنْ وَرْدِ الْبَرِيصِ عَلَيْهِمْ
٥٠٤	٦٥٤	* [ عَتَوْا إِذَا أَجْبَنَاهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَافَةً ]
٥١١	٦٥٨	فِرْشَتِي بِنَجِيرٍ لَا أَكُونَنَّ وَمِدْحَتِي
٥١٥	٦٦٠	أُنْجِبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِهِ
٥١٩	٦٦٢	كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا
		عَاذِرَا فَيْكَ مَنِ عَهَدْتُ عَدُولًا
		[ بِمَا جَاوَزَ الْأَمَالَ مِلْأَسْرٍ وَالْقَتْلَ ]
		[ مَنِي ، وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالًا ]
		وَلَدِيهِمْ تَرَكَ الْجَمِيلَ جَمِيلُ
		كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكِرَامِ قَلِيلٌ (١)
		وَكَلَا ذَلِكَ وَجْهَهُ وَقَبْلَ
		لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُهُ نَسْأَلُ
		عَلَى آيِنَا تَعْدُو الْمَنِيَةَ أَوْلُ
		[ مُعَاوِدِ كَرَّةً أَذِيرُ أَقْبِلُ ]
		كَجَلْمُودِ صَخْرٍ حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِي
		أَرْمَضُ مِنْ تَحْتِ وَأَضْحَى مِنْ عَالِهِ
		بَرَدَى يُصَقُّ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ
		فَسُقْنَاهُمْ سَوَقَ الْبَغَاثِ الْأَجَادِلِ
		كِنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةٍ بِعَسِيلِ
		إِذَا نَجَلَاهُ فَنِعَمَ مَا نَجَلَا (٢)
		يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُرْبِلُ

## حرف الميم

٣٣	٤٧٦	لَا يَرْكَبَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ	يَوْمَ الْوَعْدِ مَتَخَوِّفًا لِحَامِ
٧٦	٤٨٩	لَقِيَ أَبِي أَخُوَيْهِ خَانِقًا	مُنْجَدِيهِ فَأَصَابُوا مَغْنَمًا

(١) وانظره أيضا في (ص ٤٢٩) .

(٢) وانظره أيضا في (ص ٥٢٨) .



ص	رقم الشاهد	الشاهد
٩٣	٤٩٤	عَلَّقْتَهَا عَرَضًا وَأَقْتَلُ قَوْمَهَا [ زَعَمَّا لَعَمْرُ أَيْبِكَ لَيْسَ بِمَزْعَمٍ ]
١٠٢	٤٩٩	عَهْدَتُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَبِيبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيًّا
١٢١	٥٠٤	وَلَقَدْ خَشِيتُ بَأْنَ أَمُوتَ وَلَمْ يَكُنْ لِلْحَرْبِ دَائِرَةٌ عَلَى ابْنِي ضَخْمٍ
١٢٥	٥٠٥	كَأَنَّ فُتَاتَ الْعَيْنِ فِي كُلِّ مَنْزِلٍ نَزَلْنَ بِهِ حَبُّ الْفَنَاءِ لَمْ يُحْطَمِ
١٥٢	٥١٠	[ تَحْيِرُهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ ] فَنِعِمَّ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تَهَامَى
١٧٣	٥١٧	إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيًا وَلَمْ يُعْنِ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمًا
١٨٨	٥٢٢	إِنَّ اللَّهَ فَضَّلَكُمْ عَلَيْنَا بِشَيْءٍ إِنْ أَمَكُمُ شَرِيمٌ
٢٢٢	—	[ فَلَا يَكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَنْتَسِمِ ] يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ
٢٤٨	٥٤٣	[ تَنَاقَلَهُ بِالرَّمْحِ ثُمَّ اتَّسَى لَهُ ] نَفَرَ صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَاللِّقَمِ
٢٥٤	٥٤٥	كَضُرَائِرِ الْحُسْنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا حَسَدًا وَبُغْضًا : إِنَّهُ لَدَسِيمٌ
٢٥٨	٥٤٧	بَطْلٌ كَانَ ثِيَابَهُ فِي سَرْحَةٍ يُحْدَى نِعَالُ السَّبْتِ لَيْسَ بِتَوْعَمِ
٢٩٨	٥٦١	[ بِيضٌ ثَلَاثٌ كِنَعَاجِ جُمٍّ ] يَضْحَكُنَّ عَنِ الْكَلْبَرِدِ النَّهْمِ
٣٠٣	٥٦٣	وَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَاكِ دَرِيئَةً مِنْ عَنِّ يَمِينِي تَارَةً وَأَمَامِي
٣١٨	٥٧٠	[ فَاِبِ الْحُمَرِ مِنْ شَرِّ الْمَطَايَا ] كَمَا الْخَيْطَاتُ شَرُّ بَنِي تَمِيمِ
٣٢٢	٥٧٢	وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارُمٌ
٣٢٧	٥٧٤	بَلْ بَلَدِيْ مَلِيْ الْفِجَاجِ قَتْمَةٌ لَا يُشْتَرَى كِتَانُهُ وَجَهْرُمَةٌ
٣٤١	٥٨٠	[ وَكَرِيمَةٌ مِنْ آلِ قَيْسِ الْفَتْهَةِ ] حَتَّى تَبْدَخَ فَارْتَسَى الْأَعْلَامِ
٣٨٥	٥٩٨	[ أَبَانَا بِهِمْ قَتْلِي ، وَمَا فِي دِمَائِهِمْ شِفَاؤُهُ ] وَهِنَّ الشَّافِيَاتُ الْحَوَائِمِ
٣٩٠	٦٠٢	الشَّامِتِي عِرْضِي وَلَمْ أَشْتُمُهُمَا [ وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقُهُمَا دَمِي ]
٣٩٧	٦٠٥	جَادَتْ عَلَيْهِ كُلَّ عَيْنِ ثَرَّةٍ [ قَرَكُنْ كُلَّ حَدِيقَةٍ كَالثَّرَاهِمِ ]
٤٠٠	٦٠٧	[ وَتَشْرَقِي بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أذَعْتَهُ ] كَمَا شَرَفَتْ صَدْرُ الْعِنَاةِ مِنَ الدَّمِ

الشاهد	ص	رقم الشاهد
أعاليها مرء الرياح النواسيم -	٦٠٩	٤٠٢
مَشِينٌ كَمَا اهْتَرَّتْ رِيحٌ تَسْفَهَتْ	٦١٧	٤١٨
[بييض المواصي] حيث لي العمائم -	٦١٩	٤٢٥
على حين يستصبين كل حلیم -	٦٢٤	٤٣٤
ونحن بوادي عبد شمس وهاشم -	٦٣٠	٤٤٥
غداة التقينا كان خيرا وأكرما -	٦٣٥	٤٥٧
وإن كانت زيارتكم لياما -	٦٤٠	٤٦٨
لعمنا يشن عليه من قدام -	٦٤٣	٤٧٢
أكاد أعص بالماء الحميم (١) -	٦٦٣	٥٢١
بيمين أصدق من يمينك مقسم -	٦٦٤	٥٢٣
زيد حجاز دق بالبحام -	٦٦٦	٥٢٥
نرى أسنهما الموت تضي ولا تنمي		
ولا ترعوى عن نقض أهواؤنا العزم -		
[فإن يكن النكاح أحل شيء]	٦٦٨	٥٢٨
فإن نكاحها مطرة حرام		

### حرف النون

نجيت يارب نوحا واستجبت له	٤٧٤	٣١
في فلك ماخر في اليم مشحونا	٥٢٤	١٩٢
أنتطع فينا من أراق دماءنا	٥٥٢	٢٧١
فليت لي بهم قوما إذا ركبوا		
ولولاك لم يعرض لأحساننا حسن		
شئوا الإغارة فرسانا ورؤكبانا		

(١) انظره أيضا في حرف التاء التاء من هذا الفهرس .

الشاهد	ص	رقم الشاهد
لاه ابن عمك لا أفضلت في حسب عني ولا أنت ديانى فتخزوني	٥٥٧	٢٨٦
[قنائبك من ذكرى حبيب وعرفان]	٥٦٦	٣٠٨
ورنم عفت آياته منذ أزمان		
ألا رب مولود وليس له أب	٥٦٨	٣١٤
وذي ولد لم يلد له أبوان		
متى عدتم بنا ولو فقة منا	٥٨٣	٣٤٨
كفيتهم ولم تحشوا هواناً ولا وهناً		
[إن عمراً لاخير في اليوم عمرو]	٥٨٧	٣٥٨
إن عمراً لاخير في اليوم عمرو		
يارب غابطينا لو كان يطلبكم	٥٩١	٣٧٠
لاقي مباعدة منكم وحرماناً		
[بأبيض من ماء الحديد يمان]	—	٣٧٨
علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم		
إن يفنيا عني المستوطنا عدن	٦٠١	٣٨٩
فإني لست يوماً عنهم بعني		
رؤيته الفكر ما يؤول له الأم	٦١١	٤٠٤
[إنك لو دعوتني ودوني		
زوراه ذات مترع بيون]	٦١٣	٤١٠
لقلت لبيته لمن يدعوني		
تذكر ما تذكر من سليمانى	٦٢١	٤٢٩
على حين التوصل غير دان		
ولست بمدرك ما فات منى	٦٧٦	٥٥٠
بلهف ولا بليت ولا لوانى		

### حرف الهاء

ألقى الصحيفة كي يحنف رخله	٥٣٧	٢٣١
والزاد ، حتى نمله ألقاها		
إنذا رضيت على بنو قشير	٥٥٣	٢٧٥
[لعمرو الله أنجبى رضاها]		

### حرف الواو

وكم موطن لولاي طيحت كما هوى	٥٢٥	١٩٨
بأجرامه من قنة النيق منهوى		

## حرف الياء

الشاهد	رقم الشاهد	ص
إذا أَعْجَبْتِكَ الدهرَ حالٌ من أمرىء	—	٤
ما حُمِّمَ من موتٍ حمى واقياً [ ولا تَرَى من أحدٍ باقياً ]	٤٧٥	٣٢
تقولُ ابنتى إن انطلاقَكَ واحداً إلى الرَّوْعِ يَوْمَما تاركى لا أباليأ	٤٨٤	٥٨
على إذا ما جئتُ ليلى بخفيّة	٤٨٨	٧٤
وَأَسِ مَرَاةَ الحىِّ حيث لَقِينَهُم	٥٥٨	٢٩٠
ولانكُ عن حَمَلِ الرَّبَاعَةِ وَاِنِيا	٥٨٤	٣٥٠
ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جانيا	٦٢٥	٤٣٦
[ وَنَحْنُ إذا متنا أَشَدُّ تَعَانِيا ]		

## حرف الالف اللينة

ويركبُ يومَ الرَّوْعِ منا فوارسٌ	٥٤٩	٢٦٤
[ فَأَوْمَيْتُ إِيماءَ خَفِيًّا لِحَبْرٍ ]	—	٤٤٦
بَصِيرُونَ في طَعْنِ الأباهرِ وَالكُلَّلا		
فَلِلَّهِ عَيْنًا حَبْرٍ أَيِّمًا فَتَى		

انتهت فهرس الشواهد الواردة في الجز الثالث  
من شرح الأشموني ، والحمد لله رب العالمين